

مختصر المعاني

للفاضل اللبيب مسعود بن عمر التفتازاني رحمه الله

٧٢٢ - ٧٩٢ هـ

مع الحاشية

لشيخ الهند محمود حسن رحمه الله

١٢٦٨ - ١٣٣٩ هـ

المجلد الأول

علم المعاني - علم البيان

طبعة مبدية صممة مكرنة

مكتبة البشير

كراتشي - باكستان

مختصر المعاني

للفاضل اللبيب مسعود بن عمر التفتازاني رحمه الله

٧٢٢ - ٧٩٢ هـ

مع الحاشية

لشيخ الهند محمود حسن رحمه الله

١٢٦٨ - ١٣٣٩ هـ

المجلد الأول

طبعة مبرية صمى مارنة



اسم الكتاب : **مختصر المعاني** (المجلد الأول)

عدد الصفحات : **562**

السعر : **225/-** روبية

الطبعة الأولى : **۱۴۳۱ھ - ۲۰۱۰ء**

اسم الناشر : **مكة للنشر**

جمعية شোধري محمد علي الخيرية. (مسجلة)

Z-3، اوور سیز بنکلو زجلستان جوهر، کراتشي، پاکستان.

الهاتف : **+92-21-7740738**

الفاکس : **+92-21-4023113**

البريد الإلكتروني : **al-bushra@cyber.net.pk**

الموقع على الإنترنت : **www.ibnabbasaisha.edu.pk**

يطلب من : **مکتبة البشرى، کراچی۔ +92-321-2196170**

مکتبة الحرمين، اردو بازار، لاہور۔ +92-321-4399313

المصباح، ۱۶ اردو بازار لاہور۔ 042-7124656-7223210

بک لینڈ، سٹی پلازہ کالج روڈ، راولپنڈی۔ 051-5773341-5557926

دار الإخلاص، نزد قصبہ خوانی بازار پشاور۔ 091-2567539

مکتبة رشيدية، سرکی روڈ، کوئٹہ۔ 0333-7825484

وایضاً یوجد عند جميع المكتبات المشهورة

مقدمة

حمداً لمن نظم جواهر البلاغة بأسلاك البيان، وأهم كل بليغ لمقتضى الحال والشأن، وأخص سيد الرسل ﷺ بكمال الفصاحة وأنطقه بجوامع الكلم فأعجز بلغاء ربعة ومضر، وأنزل عليه الكتاب المعجم بتحدّيه مصاقع بلغاء الأعراب، وأعطاه بحكمته أسرار البلاغة وفصل الخطاب، ومنحه الأسلوب الحكيم صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه جواهر البلاغة الذين نظموا الأدب البديع في عقود الإعجاز والإطناب.

ومن الجهود التي بذلت لتهديب علم المعاني وتسهيل ضبطه تأليف المتون التي هي بمثابة لباب اللباب؛ ولذا صنف الفصحاء كتباً قيمة، وبذلوا في تهذيب عباراتها قصارى جهودهم، حتى أصبحت تلك الكتب أساساً وبناءً لهذا الفن ومرجعاً ومعتمداً للدارسين والمؤلفين. ومن الكتب الأساسية المبسطة لدارسي هذا الفن في مدارسنا العربية كتابنا هذا **مختصر المعاني** للشيخ الإمام مسعود بن عمر المعروف بـ "سعد الدين التفتازاني" رحمته الله، وهو من أهم الكتب الدراسية في المعاني والبلاغة، وما زالت يدرس في مدارسنا النظامية بكل اهتمام، وترى طلاب مدارسنا الدينية مكبين عليه بكل شوق ورغبة، رغم الطباعة الحجرية القديمة.

وإننا - إدارة مكتبة البشرى - قد عزمنا على طباعة جميع الكتب الدراسية، مراعين في ذلك متطلبات عصرنا الراهن، وتنفيذاً لعزمنا وتحقيقاً لهدفنا خطونا خطوة طباعة **مختصر المعاني** وإخراجه في ثوبه الجديد وطابعته الفاخرة، وكل ذلك بفضل الله وتوفيقه، ثم بجهود إخواننا الذين بذلوا مجهودهم في تنضيده وتصحيحه، وكذلك في إخراجه بهذه الصورة الرائعة، فجزاهم الله كل خير، ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل هذا الجهد المتواضع ويجعله في ميزان حسناتنا، إنه سميع مجيب.

مكتبة البشرى

كراتشي باكستان

منهج عملنا في هذا الكتاب:

قد تقرر أن كتاب **مختصر المعاني** أحد الكتب الأساسية الرائجة في المدارس العربية؛ ولكن الحاجة ماسة إلى إخراجه في ثوبه الجديد؛ ليكون الانتفاع بما خفي فيه من الأسرار والدقائق أكثر ما كان، فاتبعنا فيه الخطوات التالية:

أولاً من ناحية التصحيح والكتابة:

- آثرنا النسخة التي فيها تعليقات الشيخ محمود حسن الديوبندي رحمته الله دون سائر النسخ.
- واخترنا اللون الأحمر لمن الكتاب؛ تمييزاً بين المتن وشرحه.
- وزدنا عناوين المباحث على رأس كل صفحة.
- وزدنا في الكتاب أيضاً عناوين، ووضعناها بين معكوفين [] مع تحلية سائر العناوين والنصوص القرآنية وأقوال النبي ﷺ خاصة باللون الأحمر.
- و أشرنا إلى التعليقات التي علق الشيخ في هامش الكتاب بـ "أسود ثقيل".
- وبذلنا جهدنا في تصحيح الأخطاء الإملائية واللغوية.
- وراعينا قواعد الإملاء الحديثة وعلامات الترقيم، وتقسيم النصوص إلى الفقرات؛ ليسهل فهمها.

ثانياً من ناحية التحقيق والتدقيق:

- شكّلنا ما يلبس أو يُستشكل على إخواننا الطلبة.
- وقمنا بتخريج حاشية الشيخ محمود حسن الديوبندي رحمته الله.
- وقابلنا كتابنا هذا بنسخة "مختصر السعد" وهي على وفق نسخة المخطوطة.
- وما وجدنا من عبارة طويلة فيما يلي السطر لتوضيح العبارة وضعناها في الهامش بالمعكوفين.
- وما اطلعنا عليه من تكرار شرح الكلمة حذفناه من الذيل واقتصرنا بوضعه في الهامش فقط؛ حذراً من التكرار.
- وزدنا على تعليقات الشيخ رحمته الله حاشية رائعة مفيدة مسماة بـ "حاشية القندهاري".

والله سبحانه وتعالى نسال أن يوفقنا لخدمة الدين وعلومه وأهله، خاصة لإكمال مشاريعنا الأخرى، كما نساله أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم، متقبلاً بفضلته العظيم، وأن ينفع به الطلاب وأهل العلم، وأن يجعله في ميزان حسناتنا، وأن يحفظتنا وأهليتنا، وأن يرحمنا ويرحم والدينا ومشايخنا والمسلمين والمسلمات، إنه أرحم الراحمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من شرح صدورنا لتلخيص البيان في إيضاح المعاني،
أي فتح وهباً

نحمدك إلخ: الحمد: الثناء بالجميل، ومن المعلوم أن كل أوصافه تعالى جميلة، فكأنه قال: نصفك بكل صفة لك جميلة، واختار التعبير بالحمد على التعبير بالشكر؛ للاقتداء بالقرآن العظيم، والعمل بحديث: "كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم"، ولأن الحمد اللغوي أظهر من الشكر بغير اللسان في أداء المقصود؛ لخفاء الاعتقاد واحتمال عمل الجوارح لغير الحمد، فهو أظهر أنواعه، ولذلك روي: "ما شكر الله عبد لم يحمده"، واختار الحمد على المدح للأميرين الأولين وتنبئها على أنه تعالى فاعل مختار كما عليه المسلمون الأخيار.

واختار الجملة الفعلية المضارعة على الاسمية والماضية؛ لإفادتها بتحدد مضمونها على سبيل الدوام والاستمرار ليناسب الحمد المحمود عليه ههنا، وهو نعمة شرح الصدور للتلخيص المذكور وتنوير القلوب المتحددة ذلك وقتاً بعد وقت، بخلاف الماضية فإنها تدل على الحدوث فقط، والاسمية إنما تدل على الدوام فقط، ولا يناسبان المحمود عليه هنا، وأيضاً المضارعة تدل على الأمرين معا أعني الحدوث الذي تدل عليه الماضية وعلى الاستمرار الدالة عليه الاسمية، وحينئذ فهي أشرف منهما، كذا قيل.

وآثر النون في "نحمدك" مع أنه للمتكلم مع غيره، أو المعظم نفسه، وكلاهما لا يناسب المقام، أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن المقام مقام خضوع؛ لأن في ذلك إشارة إلى جلالة مقام الحمد وعظم خطره، وأنه لا تفي قوة شخص واحد به أو لتشريكه إخوانه من العلماء معه شفقة منه عليهم، أو لأن في هذا التشريك من رجاء القبول ما ليس في التفرد كما لا يخفى، أو الحامد معظم نفسه؛ لأنه عند الله عظيم فهو من باب التحديث بالنعمة، وأتى بكاف الخطاب وعدل عن الاسم الظاهر؛ لأن في الخطاب إشارة إلى قوة إقبال الحامد على جنابه تعالى حتى حمده على وجه المشافهة، وإلى وقوع حمده على وجه الإحسان المفسر بحديث: "أن تعبد الله كأنك تراه" (ملخص من الشافي والتجريد).

يا من إلخ: [إطلاق المبهمات عليه تعالى ثابت شرعاً] أورد كلمة "يا" التي لنداء البعيد مع أنه تعالى أقرب من حبل الوريد؛ تعظيماً وتبعيةً للحضرة الإلهية المقدسة عن الحامد المكدر بالكدورات البشرية، ولا ينافي هذا ما سلف في نكتة الخطاب؛ لأن البعد الرتبي بين الحق والخلق يصاحبه قوة الإقبال وصدق التوجه إليه تعالى. [التجريد: ٣]

صدورنا: جمع صدر. بمعنى القلب أي الروح لا القلب بمعنى المضغة، ففيه مجاز مرتبتين من إطلاق المحل على الحال فيهما. [ملخص الدسوقي: ٨/١] **لتلخيص:** أي التنقيح وهو إتيان الكلام خالصاً من الحشو والتطويل.

البيان: الكلام الفصيح المعرب عما في الضمير. **في إيضاح:** متعلق بـ "تلخيص"، و"في" بمعنى "مع"، أو على حالها متعلق بـ "تلخيص"، أو "البيان" أي التلخيص الكائن أو البيان الكائن في وقت إيضاح المعاني وحالته، قال ابن يعقوب: أي نحمدك يا من علمتنا كيف نلخص البيان عند قصدنا لإيضاح المعاني بذلك البيان. (التجريد)

ونور قلوبنا بلوامع التبيان من مطالع المثاني، ونصلي على نبيك محمد المؤيد **دلائل**

إعجازه بأسرار البلاغة، وعلى آله وأصحابه المحرزين **قصبات** السبق في مضمار

الفصاحة والبراعة. ^{السور القرآنية}
أي التفوق والكمال

وبعد فيقول العبد الفقير إلى الله الغني مسعود بن عمر المدعو بسعد التفتازاني هداية الله

سواء الطريق، وأذاقه حلاوة التحقيق: قد شرحت فيما مضى.....

ونور: التنوير إدخال النور في القلب والمراد بالقلوب النفوس. [الدسوقي: ٩/١] **بلوامع:** جمع لامعة وهي الذات المضئية. **بلوامع التبيان:** [هو البيان مع البرهان] هذه الإضافة إما من قبيل إضافة المشبه به للمشبه أي بالتبيان الذي هو كالأنجم اللوامع في الاهتداء، أو من إضافة الموصوف لصفته أي اللوامع المبينة من إطلاق المصدر على اسم المفعول؛ لأن التبيان في الأصل مصدر "ين" وهو بكسر التاء على غير قياس، ونظيره في الكسر شذوذا: التلقاء. (الدسوقي)

من مطالع: [جمع مطلع وهو اسم لخل طلوع الكواكب، والمراد به ههنا ألفاظ القرآن. (الدسوقي: ١٠/١)] حال من التبيان أو صفة له، و"من" سببية أي كائنا أو الكائن بسبب تدبر مطالع المثاني، وهذا لو بقي التبيان على مصدريته، فإن جعل بمعنى المبين به فـ"من" بيانية. [التحريد: ٣]

المثاني: جمع مثني كمفعول اسم مكان، أو مثني بالتشديد من الثنية على غير قياس، والمراد به القرآن؛ لأن السور والقصص والأحكام ثبتت فيه أي كررت أو المتكرر نزوله، ومطالع القرآن ألفاظه شبهت بمواضع طلوع الشمس؛ لأن منها تبدو المعاني، وإضافة المطالع إلى المثاني من إضافة الأجزاء إلى الكل. (الدسوقي والتحريد)

محمد: يدل أو عطف بيان من نبيك. **دلائل إعجازه:** ومعنى تأييد القرآن بأسرار البلاغة أن أمارات الإعجاز فيه وإن كانت كثيرة من الإخبار بالغيوب والأساليب العجيبة وغيرها لكن أقوى تلك الأمارات كمال البلاغة الحاصل بتلك الأسرار. (الدسوقي) **أسرار البلاغة:** [هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته] أي الأمور التي يقتضيها الحال كالتأكيد عند الإنكار وغيره. **قصبات:** القصب جمع قصبة: وهي سهم صغير تغرسه الفرسان في آخر الميدان يأخذه من سبق إليه أولاً. [الدسوقي: ١١/١]

وبعد: هو ظرف زمان مبني على الضم؛ لقطعه عن الإضافة أي بعد البسملة والحمدلة والصلاة. [الدسوقي: ١٢/١] **فيقول:** فيه التفات من المتكلم إلى الغيبة؛ لأنه قال فيما سبق "نحمدك ونصلي". **مسعود:** بدل من العبد الفقير أو عطف بيان **بسعد:** أصله: بسعد الدين، فحذف جزء العلم اختصاراً للعلم به بواسطة الشهرة، وتأدبا في كون الدين سعد به. (الدسوقي) **سواء الطريق:** إضافة السواء إلى الطريق من إضافة الصفة إلى الموصوف أي إلى الطريق السواء أي السوي بمعنى المستقيم. [الدسوقي: ١٣/١] **فيما مضى:** أتى به وإن كان المعنى مستفاداً من "شرحت" الذي هو فعل ماض تأكيداً لدفع توهم التجوز في "شرحت" إلى معنى أشرح، ويوجه أيضاً بأن لفظة "فيما مضى" تشعر =

"تلخيص المفتاح"، وأغنيته بالإصباح عن المصباح، وأودعته غرائب نكت سمحت به
 الأنظار، ووشحته بلطائف فقر سبكتها يد الأفكار، ثم رأيت الكثير من الفضلاء والجم
 الغفير من الأذكياء سألوني صرف الهممة نحو اختصاره، والاقتصار على بيان معانيه
 وكشف أستاذه، لما شاهدوا.....
 أي طلبوا مني
 جمع فقرة والمراد به الكلام
 زينه
 النظر هو الفكر
 جمع غريبة
 جمع نكتة
 جمع فضيل ككريم وكرماء
 أي توضيح معانيه الخفية

= بالبعد، فيفهم منها بعد زمان تأليف "المطول"، والمعنى المفهوم من "شرحت" أعم من البعيد والقريب. [التجريد: ٤]
تلخيص المفتاح: للعلامة محمد بن عبد الرحمن القزويني خطيب بجامع دمشق. **وأغنيته:** أي صيرته غنيا، والضمير في
 "أغنيته" وفي "معانيه" و"أستاذه" لـ "تلخيص المعنى" وباقي الضمائر الآتية راجعة للشرح، وهذا وإن كان فيه تثنية
 الضمائر لكن اتكل الشارح في ذلك على ظهور المعنى. [الدسوقي: ١٣/١]
بالإصباح: الإصباح هو الدخول في وقت الصباح، أريد به لازمه وهو الصبح، والمصباح هو السراج، والصبح استعارة
 ما شرح الشارح أعني "المطول"، والمصباح استعارة لشرح غيره، والمعنى: وصيرت ذلك المتن غنيا بـ "المطول" الشبيه
 بالإصباح عن غيره من الشروح الشبيهة بالمصباح. (ملخص الدسوقي)
ثم رأيت: عطف على قوله: "شرحت"، وغير بـ "ثم" التي للترتيب للتراخي بين الفعلين، و"رأى" يحتمل أنها علمية فتكون
 جملة "سألوني" في محل نصب مفعولا ثانيا، ويحتمل أن تكون بصرية، فتكون الجملة المذكورة في محل نصب على
 الحال. [الدسوقي: ١٥/١] **من الفضلاء:** حال من الكثير أو صفة. [التجريد: ٥]
والجم الغفير: مأخوذ من الجموم وهو الكثرة، والغفير من الغفر وهو الستر أي الجمع العظيم الساتر لكثرة وجه الأرض
 أو ما وراءه، والخطب محل إطناب فلا يعترض بأن هذا بمعنى ما قبله، وقد يمنع بأن الجم الغفير أبلغ في الكثرة من لفظ
 الكثير، والأذكياء أعم من الفضلاء؛ بناءً على أن المراد بالفضلاء من اتصف بكثرة العلم. (التجريد)
الأذكياء: جمع ذكي وهو كامل العقل وسريع الفهم. **صرف الهممة:** بفتح الهاء وكسرهما لغة: الإرادة، وعرفا: حالة
 للنفس تتبعها غلبة انبعاث إلى نيل مقصود ما، والمراد ههنا المعنى اللغوي أي سألوني أن أصرف إرادتي. (الدسوقي)
والاقتصار: عطف على "اختصاره" أو على مفعول "سألوني" الثاني، وفي الاقتصار إشارة إلى أنه ليس المراد بالاقتصار
 المسؤول السابق لإتيان جميع المسائل المذكورة في "المطول" في ألفاظ قليلة، بل المراد به الاقتصار على بيان معانيه وحذف
 ما زاد، فالأقتصار تفسير للاختصار. (الدسوقي والتجريد) **لما شاهدوا:** متعلق بـ "سألوني" أي لما علموا علما فاشيا
 كالمشاهدة، ثم يحتمل أن يقرأ "لما" بالتخفيف تعليلا لـ "سألوني"، ويحتمل أن يقرأ بالتشديد فيكون ظرفا لـ "سألوني"،
 و"من" و"أن" زائدتان، وإنما كان التقاصر والتقاعد عما ذكر، والتقليب والمذكوران علة لطلب الاختصار؛ لأن في
 اختصاره نفع المتقصرين بإعطائهم مقدورهم، وقمع المتحليين باستغناء الناس بذلك المختصر عن مصنوعهم، فيتركون
 الانتهاب والمسخ؛ لبطان مرجوهم من ملاحظة الناس لهم واعتنائهم بما ينتهون به. [الدسوقي: ١٦/١]

من أن المحصلين قد تقاصرت همهم عن استطلاع طوابع أنوارهم، وتقاعدت عزائمهم
 عن استكشاف خبيات أسرارهم، وأن المتحليين قد قلبوا أحداق الأخذ والانتهاج،
 ومدّوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب، وكنت أضرب عن هذا الخطب صفحا،
 وأطوي دون مرامهم كشحا؛ علما مني بأن مستحسن الطبائع بأسرها، ومقبول الأسماع
 عن آخرها، أمر لا يسعه مقدرة البشر، وإنما هو شأن خالق القوى والقدر، وأن هذا
 الفن قد نضب اليوم مأوه، فصار جدالا بلا أثر، وذهب رواؤه فعاد خلافا بلا ثمر،....
جمع طالعة جمع همة قصرت قصورا تاما الطبي ضد النشر مطلوب جميعها وهو الله سبحانه جمع قوة جمع قدرة بلا فائدة بلا فائدة للنظر الحسن فصار

المحصلين: المريدين للتحصيل أو الذين شأهم تحصيل هذا الكتاب أو المحصلين بالفعل لغير هذا الكتاب من فن المعاني.
تقاصرت: أي قصرت قصورا تاما؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى. **همهم:** جمع همة، والهمة وكذا العزيمة:
 هي الإرادة على وجه التصميم. (ملخصا) [الدسوقي: ١٦/١ والتجريد: ٥] **عن استطلاع:** السين والتاء إما للطلب
 أي عن طلب طلوع، أو زالدتان لتحسين اللفظ، والمعنى عن طلوع أي إدراك وفهم، والإضافة من إضافة الصفة إلى
 الموصوف أي أنواره الطالعة بمعنى الظاهرة. (ملخص الدسوقي)
عزائمهم: جمع عزيمة: وهي الإرادة على وجه التصميم. **أسرارهم:** من إضافة الصفة للموصوف أي أسرارهم المخيلة.
المتحليين: جمع متحل وهو الأخذ لكلام الغير والمظهر أنه له. **أحداق:** الحذقة: سواد العين، وتقليها كناية عن شدة
 العناية. **والانتهاج:** الأخذ قهرا فهو خاص من الأخذ. **ومدّوا:** مد العنق كناية عن كمال الميل.
وكنت أضرب: أي أمسك عن هذا الأمر العظيم وأعرض عنه إعراضا، فـ"صفحا" مفعول مطلق، وقيل: مفعول
 لأجله، لكن العلة في الحقيقة أثره وهو الارتياح من القيل والقال، أي كنت أعرض عنه ارتياحا. [الدسوقي: ١٧/١]
وأطوي: شبه حاله من الامتناع من الشيء المطلوب بحال من طوى كشحه معرضا عن شخص، والمعنى: لا أبلغهم
 مقصودهم من اختصار ذلك الشرح. [الدسوقي: ١٨/١] **بأن مستحسن:** أي بأن الإتيان بالأمر الذي تستحسنه
 ذوو الطبائع. (الدسوقي) **عن آخرها:** أي إلى آخرها و"عن" بمعنى "إلى"، ويصح جعل "عن" باقية على حالها، وهي
 متعلقة بمحذوف أي قبولاً ناشئا عن آخرها، وإذا نشأ ذلك القبول عن الآخر كان ناشئا عن غيره بالأولى. (الدسوقي)
مقدرة: بضم الدال وفتحها مصدر ميمي بمعنى قدرتهم. **وأن هذا الفن:** [عطف على قوله: بأن مستحسن] أي علما مني
 بأن هذا الفن قد نضب إلخ، فالتعب في الاختصار ليس له كبير فائدة لاضمحلاله وقلة المشتغلين به. [الدسوقي: ١٩/١]
نضب: أي غار وهو كناية عن ذهاب هذا العلم. **فصار جدالا:** أي صار التكلم فيه جدالا، أو صار الفن محل جدال.
خلافا: أي صار المتكلم فيه خلافا، أو صار ذلك الفن محل خلاف، أو في الكلام مبالغة يعني صار هذا الفن بعينه
 خلافا، أو في الكلام تشبيهه بليغ أي كشجر الخلاف وهو الصفصاف وهو لا ثمر له. (التجريد والدسوقي)

حتى طارت بقية آثار السلف أدراج الرياح، وسالت بأعناق مطايا تلك الأحاديث
 البطاح، وأما الأخذ والانتهاج فأمر يرتاح به اللبيب:

فلأرض من كأس الكرام نصيب

وكيف ينهر عن الأهمار السائلون، و﴿لَمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ﴾ (الصفات: ٦١)،

حتى طارت: ذهبت بقية آثار السلف في طرق الرياح، ويلزم من ذلك عدم وجودها بالمرّة؛ لأن عادة الريح أن تزيل ما مرت به في طريقها، فعبر بالملزوم وأراد اللازم، فـ"الأدراج" منصوب على الظرفية. [الدسوقي: ١٩/١]
بقية: والمراد بـ"بقية آثارهم" ما بقي من فوائدهم أو ما بقي من تلامذتهم. [الدسوقي: ٢٠/١]
أدراج الرياح: وكثيرا ما يعبر بـ"أدراج الرياح" عن عدم وجدان فائدة الشيء لهذا الوجه، ومنه قولهم: ذهب دمه أدراج الرياح، أي ذهب هدرا ولم يترتب على دمه فائدة. (ملخص)

وسالت: إسناد السيل إلى البطاح مجاز عقلي، وكان حقه أن يسند إلى المطايا، ففي هذا المجاز مبالغة، كأنه من قوة السير وسرعته سالت الأمكنة التي هي الأباطح، وإنما جعل سيلانها ملتبسا بالأعناق؛ لأن السرعة والبطء في سير المطايا يظهران غالبا فيها، وأصل التركيب: وسارت المطايا بتلك الأحاديث في البطاح؛ لأن السير حقه أن يسند للمطايا، والمقصود من هذا الكلام ذهاب هذا الفن وعلماءه. **البطاح:** جمع الأبطح: الخلل المتسع فيه دفاق الحصى.

وأما الأخذ: والحاصل: أنهم عللوا طلب الاختصار منه بأمرين: تقاصر همم المخلصين، والأخذ والانتهاج. فأجابه بأن ما ذكرتموه من مجموع الأمرين لا يقتضي الاختصار. [الدسوقي: ٢١/١] **يرتاح:** أي الذي وقع الأخذ من كلامه لا الأخذ؛ وذلك لأن العاقل لا يرضى بالأخذ من كلام الغير، ويرضى بكون الغير يأخذ من كلامه لما فيه من الرفعة والثواب. (الدسوقي) **فلأرض:** هذا شطري بيت مأخوذ من قول بعضهم:

شربنا شرابا طيبا عند طيب كذلك شراب الطيبين يطيب
 شربنا وأهرقنا على الأرض جرعة وللأرض من كأس الكرام نصيب

لكن الشارح أبدل الواو بالفاء؛ لكونه جعله علة لما قبله، وفي الكلام تشبيه الشارح نفسه بالكرام ونفس المطول بالكأس والمنتحلين بالأرض. (الدسوقي) **كأس:** الإناء يشرب فيه أو ما دام الشراب فيه.

ولمثل هذا إلخ: [أي لنيل ثواب مثل هذا الأخذ] إلخ والجور متعلق بـ"يعمل"، و"الفاء" زائدة، وقيل: إنها سببية واقعة في جواب شرط مقدر، وتقديره: مهما يكن من شيء فليعمل إلخ، حذف الشرط مع أداته اختصارا اعتمادا على الفاء، وقدم المعمول لإفادة الحصر، واستشكل بأن فاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ لأن لها الصدارة. والجواب: أنه لا يثبت بها هذا الحكم إلا إذا وقعت في موضعها من توسطها بين جملتين لفظا، فإن لم تتوسط بين الجملتين لم تمنع من العمل المذكور كما ههنا على حد ما ذكر في قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ (المدثر: ٣). [الدسوقي: ٢٢/١]

ثم ما زادقم مدافعتي إلا شغفا وغراما، وظمأ في هواجر الطلب وأواما، فانتصبت
 حبا شديدا شدة الخرص العيش شدة العطش وحرارته
 لشرح الكتاب على وفق مقترحهم ثانيا، ولعنان العناية نحو اختصار الأول ثانيا مع جمود
 من نى كسعى ورعى
 القريحة بصراً البليات وخمود الفطة بصرصر النكبات، وتوامي البلدان بي والأقطار،
 الطيبة وتعمل جمع نية وهو العم الخدافة انصالب
 ونبو الأوطان عني والأوطار، حتى طفقت أجوب كل أغبر قائم الأرجاء، وأحرر كل
 جمع وطن جمع وصر معنى حادة أفقع معظم
 سطر منه في سطر من الغبراء:
 من هذا الشرح قطعة بأرض

فيوما بحزوى ويوما بالعقيق وبالعذيب يوما ويوما بالخليصاء
 موضع موضع موضع

ثم ما زادقم: عبر بـ"ثم" لإفادة تراحي زيادة الشغف والعرام عن ابتداء المدافعة الذي تضمنه قوله: "وكنْتُ أصرب إلخ"،
 وفي التعبير بالمفاعلة إشارة لتكرير السؤال وتكرار المدافعة. [الدسوقي: ٢٢/١] وطمأ أراد الشارح بالظماً والأوام
 لارمهما وهو الميل والحب، وإضافة هواجر إلى الطلب من إضافة المشبه به إلى المشبه أي في الطلب الذي هو كالهواجر،
 نجاع أن في كل منهما صعوبة على النفس. (التحريد) هواجر الطلب [جمع هاجرة وهي صف النهار] أي طلب
 اختصار المطول، وهواجر الطلب شأته وكثرته. (ملخص)

فانتصت: أي قبات وتمرغت مجارا عن الوقوف. على وفق. اجار واهرور صعة مخدوف أي انتصبا أو شرحا
 كائنا على وفق مطلوبهم. (الدسوقي) مقترحهم الاقتراح التحكم، كذا في القاموس. ثانيا: صعة للمصدر المقدر
 بعد نعتة بالخار واهرور أي انتصبا ثانيا أو شرحا ثانيا، ويحتمل أن يكون طرفا أي انتصبت لشرح ذلك الكتاب في
 رمس ثاب. (الدسوقي) ولعنان العناية شبه العناية التي هي شدة الاهتمام بالشيء في التوصل إلى المرغوب بالفرس، فذكر
 العنان تخيل، وثانيا معنى صارفا من ثبت الفرس بالعنان أي صرفته، ثم ذكرما يباي الانتصاب فقال: مع جمود القريحة إلخ.
 (مفتاح العروس) مع جمود. والجمود عدم سيلان الماء صد داب، استعير ههنا لصعب القريحة أي عدم ابساطها في المدارك،
 والجامع قبة الانتفاع إلا بعد تكلف. (الدسوقي والتحريد) بصر البليات أي بسبب البليات التي كالصبر، وهو برد شديد
 يضر بالنيات ويحمد الماء. [الدسوقي: ٢٣/١] وخود حمدت النار كنصر وسمع شها ولم يطفأ جمرها. (القاموس)

بصرصر: من إضافة المشبه به للمشبه أي بالنكبات الشبهة بالريح العاصفة المزيلة لهيب النار. [الدسوقي: ٢٤/١]
 وتوامي رمي البند له: طرده إياه، وهو كناية عن عدم استقراره في محل ثلثه بالأسفار. (الدسوقي) والأقطار جمع قطر
 وهو مجموع بلاد كثيرة. حتى غاية لسو الأوطان، و"طفقت" بمعنى جعلت، ويحتمل أن يكون "حتى" تعريية على "وتوامي
 إلخ". (الدسوقي) أعبر: أي كل مكان ذي غيرة. الأرجاء: جمع رجاء بالقصر وهو الحاجة. فيوما أي وصار حالي في هذه
 الأسفار نجاع التقل كحال القائل: "فيوما بحزوى إلخ"، والأربعة أسماء مواضع في الحجار، والغرض من هذه النسبة الاعتذار
 بأنه ألف كتابه في حالة متعبة، فإن حصل منه هفوة فلا لوم عليه. (الدسوقي) بحزوى: بتقدم الحاء على الراء اسم موضع.

ثم لما وفقت بعون الله تعالى وتأييده للإتمام، وقوضت عنه خيامه بالاختتام، بعد
لاقام هذا الشرح هو نقض البناء جمع خيمة متعلق بقوله قوضت
 ما كشفت عن وجوه خرائده اللثام، ووضعت كنوز الفرائد على طرف اللثام،
عطف على قوله فانتصت جمع كسر بمعنى مكنوز
 فجاء بحمد الله كما يروق النواظر، ويجلو صداً الأذهان ويرهف البصائر، ويضيء
جمع باطرة بمعنى عين الوسخ يحد جمع بصيرة بمعنى العين
 الباب أرباب البيان، ومن الله التوفيق والهداية، وعليه التوكل في البداية والنهاية، وهو
جمع لب بمعنى عقل في ابتداء التأليف وانتهائه
 حسبي ونعم الوكيل.

وقوضت: التقويض نقض البناء من غير هدم، استعير للإزالة. [الدسوقي: ٢٥/١] **بالاختتام** أي بسبب حصول الاحتتام بالفعل؛ لأن تقويض الخيام إزالة الخفاء مسببة عن الاحتتام. **وجوه خرائده:** جمع خريدة، وهي الحسناء من النساء، استعارها للدقائق من المسائل بجامع الحسن والاحتجاب في كل على طريق الاستعارة المصروفة. (الدسوقي)
اللثام: ككتاب ما يجعل على الضم من الثياب. **على طرف اللثام:** متعلق بـ "وضعت" والمراد بطرفه: حده الأعلى، و"اللثام": بضم الثاء وفتحها بت لطيف سهل التناول، وما كان على طرفه يكون سهل التناول، والمراد من هذا الكلام أنه أتى بالفاظ سهلة يفهم منها المعنى بلا مشقة. (الدسوقي)
يروق: أي يعجب أي جاء حال كونه مشاهداً لشيء يروق. **ويضيء:** أي ينور عقول أرباب البيان، والبيان يحتمل أن يراد به العلم الآتي، ويحتمل أن يراد به المطلق الفصيح المعرب به عما في الضمير. [الدسوقي: ٣٢/١]

[كلمة الافتتاح]

بسم الله الرحمن الرحيم

[تعريف الحمد والشكر]

الحمد هو الشاء باللسان على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة أو بغيرها، والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعمًا سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان. فمورد الحمد لا يكون إلا اللسان، ومتعلقه يكون النعمة و غيرها، ومتعلق الشكر لا يكون

للورد معنى المصدر

حمد افتتح كتابه بالسلمة التي الافتتاح بها من أجل الافتتاح باسمه تعالى، ثم بالحمد البالغ أعلى درجات الكمال اقتداء بالكلام المجيد، وهربا عما جاء به السة لتاركهما بالوعيد، واختار احمد لله موافقا للممزل على قوله: الشكر لله؛ تحسبا للبيان بديع الاقتناس وتسيها لاحتصاصها برب الناس. (الأطول)

الثناء. [أي الذكر بالخير مأخوذ من أثبت إذا ذكرت محبر] إن قلنا: إن الشاء يعم ويشمل فعل اللسان وغير اللسان، وإنه الإتيان بما يدل على التعظيم مطلقا سواء كان فعل اللسان أو غيره، فالاحتياج إلى قيد اللسان بعد الشاء ظاهرا بعيد الاحترار، وإن قلنا: إن الشاء مختص باللسان وإنه الذكر محبر، فذكر اللسان لدفع توهم المحار في الشاء بجعله عاما. [التحريد بتوضيح يسير: ١١] **باللسان** أراد باللسان ما يتكلم به لا الحجر لئلا ينقض خمده سبحانه.

قصد التعظيم واعلم أنك إذا تلفظت بقولك: ريد عالم مثلا تارة تكون قاصدا بذلك التعظيم، وتارة تكون مكذبا لذلك وقاصدا به هراء والسخرية، وتارة لا تقصد شيئا، فهو لم تقصد شيئا أو قصدت الاستهزاء فطاهره أنه لا يكون حمدا على قول الشارح مع أنه حمد لغة. والحواف: أن الشارح أراد أن يبين الحمد اللعوي الأكمل المعتد به ولا يعتد بالحمد إلا إذا وجد قصد التعظيم وإلا كان غير أكمل. [الدسوقي: ٣٤/١] **سواء** اسم مصدر بمعنى الاستواء، وهو هنا خير مقدم.

الشكر إما عرف الشكر مع أنه لم يذكر في المتن؛ لأنه أحو الحمد، ولم يعرف المدح كأنه مراعاة لما قال الريحشري: إن الحمد والمدح شيء واحد. [الدسوقي: ٣٥/١] **فعل** اعترض بأن الفعل ما قابل القول والاعتقاد كما هو المتعارف، وحيث أن يكون الفعل في كلامه غير شامل للشكر اللساني والحنائي؛ لأن الذي باللسان قول، والذي بالحنان كيفية نفسانية، وحيث فلا يصح تعميمه في الفعل بعد ذلك بقوله "سواء إلخ"، فكان الأولى أن يعبر بأمر يشمل الموارد الثلاثة. ويحاج بأنه أراد بالفعل الأمر والشأن على اصطلاح أهل النعة لا ما قابل القول والاعتقاد كما هو المتعارف. (الدسوقي)

فمورد بدأ بالمورد في جانب الحمد، وبالمتعلق في جانب الشكر تقدما للأخص في جانب كل منهما. [التحريد: ١٢] **ومتعلقه**: هو ما يكون الحمد في مقابله وهو المحمود عليه.

إلا النعمة، ومورده يكون اللسان وغيره، فالحمد أعم من الشكر باعتبار المتعلق، وأخص باعتبار المورد، والشكر بالعكس، ^{مطف} الله هو اسم للذات الواجب الوجود المستحق ^{لناء سبية} لجميع المحامد، والعدول إلى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات، وتقديم الحمد باعتبار أنه أهم نظراً إلى كون المقام مقام الحمد كما ذهب إليه صاحب "الكشاف" في ^{جمع محمداً بمعنى الحمد} تقديم الفعل في قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ (العلق: ١) على ما سيجيء، وإن كان ذكر الله أهم نظراً إلى ذاته، على ما أنعم أي على إنعامه، ولم يتعرض للمنعم به؛ إيهاما لقصور العبارة عن الإحاطة به، ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء.....

ومورده. أي ما ورد منه الحمد لا ما ورد عليه، فلا يرد أن التعبير بالمورد يقتضي وجود الحمد من غير اللسان قبل ورود عليه مع أن الحمد هو الشاء باللسان. [الدسوقي منحصا: ٣٧/١] فالحمد. ظهر من كلام الشارح أن بين الموردين عموماً وخصوصاً مطلقاً، وكذا بين المتعلقين، وأن بين مفهوم الحمد ومفهوم الشكر عموماً وخصوصاً وجهاً يجتمعان في ثناء بلسان في مقابلة إحسان، ويتفرد الحمد في ثناء بلسان لا في مقابلة إحسان، ويتفرد الشكر في ثناء بغير لسان في مقابلة إحسان. [التجريد: ١٢]

بالعكس: المراد: العكس العرفي وهو المخالفة لا المنطقي. اسم. مراده بالاسم ما قابل الكية واللقب أو ما قابل الصفة، وهذا الأخير يشعر كلامه في "المطول"، وهو الأسب، وليس المراد من الاسم ما قابل الفعل والحرف. (التجريد بتغيير) **والعدول:** أي كان الأصل: "حمدت الله حمداً"، فحذف الفعل مع الفاعل، وأقيم المصدر مقامه، وجعلت الجملة اسمية، فدلالة الاسمية على الدوام والثبات بسبب العدول عن الفعلية، وإن الاسمية الإيجابية لا تدل على أكثر من ثبوت المحمول للموضوع إلا بالقرينة ومنها العدول.

وتقديم الحمد: أي تقديمه باعتبار المقام لا باعتبار الذات، وحمد المصنف ^{رحمه} لما كان في مقابلة الإنعام لكان حمده حمداً وشكراً. (ملخص) **تقديم الفعل:** حيث قال: قدم الفعل؛ لأنه أهم من اسم الله؛ لأن المقام مقام قراءة. [الدسوقي: ٣٨/١] **وإن كان.** لأن الأهم العرضي إذا اقتضاه الحال يكون أولى بالرعاية من الأهم الذاتي.

على إنعامه. أشار بذلك إلى أن "ما" مصدرية لا موصولة، أما لفظاً فلاحتياج الموصول إلى التقدير أي أنعم به مع تعدده في المعطوف عليه، أعني عدم لكون ما لم نعم مفعوله، وأما معنى؛ فلأن الحمد على الإنعام الذي هو من أوصاف المنعم أمكن من الحمد على نفس النعمة؛ لأن الحمد على الأول بلا واسطة، وعلى الثاني بواسطة أن النعمة أثر الإنعام. (المطول والتجريد)

وعلم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال، وتنبهها على فضيلة نعمة

البيان، من البيان بيان لقوله: ما لم نعلم. قدم رعاية للسجع، والبيان هو المنطق الفصيح

أي المطوق به بمعنى الطاهر

المعرب عما في الضمير.

هو المظهر بدلالات وضعية

والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب، وأفضل من أوتي الحكمة،

هو ضد الخطأ

دعاء لشارع المقتن

هي علم الشرائع وكل كلام وافق الحق، وترك فاعل الإتياء؛ لأن هذا الفعل لا يصلح إلا

إشارة إلى القوانين

لله، وفصل خطابات أي الخطاب المفصول البين الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه،

تفسير لقوله يتبينه

يخذه بينا

أي الكلام المخاطب به

إشارة إلى المعجزة

أو الخطاب الفاصل بين الحق والباطل. وعلى آله أصله أهل بدليل أهيل، خص استعماله...

أي المبر

وعلم أي علمنا فالمفعول الأول مقدر. على العام لأن تعليمه سبحانه وتعالى إيانا البيان الذي لم نكر نعلمه من

حملة إنعامه. [الدسوقي: ٤١/١] **لبراعة الاستهلال** هو أول تصويت الصبي، استعير لأول كل شيء، وبراعة الاستهلال

بحسب المعنى اللغوي تفوق الابتداء، سمي بها اصطلاحاً لكون الابتداء مناسباً للمقصود؛ لأنه سبب لتفوق الابتداء،

والبراعة حاصلة بها بذكر البيان؛ لأن هذا الكتاب في فن البيان. [التحريد: ١٤]

ما لم نعلم ذكره وإن كان التعليم لا يتعلق إلا بغير المعلوم؛ لأن المراد ما لم يكن نعلمه بقوتنا لو خبينا أنفسنا لعلوه

عن كسب قوتنا، فيه إشارة إلى كمال المنة حيث علما ما لسا أهلاً لعلمه. (التحريد) **والصلاة** وهي من الله

لرسوله ﷺ ريادة تشریف وترفع، ومن الخلق طلب ذلك. [مواعظ: ٤٣/١] **خير من نطق** فإنه لا يطلق عن

الهُوى، إن هو إلا وحي يوحى، وحر الملل ملته، وأحسن الهدى هديه ﷺ **الحكمة** هي معرفة الحقائق على ما هي

عليه في نفس الأمر، وإصابة الرأي وإدراك علل الأحكام. **علم الشرائع** الإضافة للبيان إن جعل العلم بمعنى

المسائل، ولامية إن جعل بمعنى الإدراك، ومعنى "من" أو "في" إن جعل بمعنى المنفعة. (التحريد)

وكل كلام: عطف على ما قبله من عطف العام على الخاص؛ لأن قولك: "الواحد نصف الاثنين" كلام وافق الحق

وليس بشريعة. [الدسوقي: ٤٤/١] **وفصل.** جعل الشارح الفصل مجازاً بمعنى المفصول أو الفاصل، ويحور إيقاؤه على

الحقيقة أي على المصدرية، ووصف الخطاب به على طريق المبالغة كما في "زيد عدل". (ملا زاده) **وعلى آله** فيه إضافة

الآل إلى الضمير وهو جائز على التحقيق حلالاً لمن قال: إنه من لحن العامة. **بدليل أهيل:** فيه أنه تصغير أهل وليس

بتصغير "آل"، بل تصغيره "أويل" كما سمعه الكسائي من أعراي فصيح، وأن الآل لا يضاف لعبير العقلاء، فلا يقال: آل

الإسلام، وأيضاً لا يضاف إلا بما فيه شرف وخطر، فلا يقال: آل الحجام بخلاف الأهل، ولعل المراد من "الآل" كل من

آمن، فإن أريد به أمهات المؤمنين وهو أبوهن، فالؤمنون أولاده وآله ﷺ فيشمل الدعاء لكل من آمن. (ملخص)

في الأشراف وأولى الخطر، **الأطهار** جمع طاهر كصاحب وأصحاب، **وصحابته** الأخيار جمع خير بالتشديد.

أما بعد هو من الظروف الزمانية المبنية المنقطعة عن الإضافة، أي بعد الحمد والصلاة، ^{ههنا} **والعامل** فيه "أما" لنيابتها عن الفعل، والأصل: مهما يكن من شيء بعد الحمد ^{على المصم هذا إشارة لفظ الباء} والصلاة، و"مهما" ههنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ، و"يكن" شرط، والفاء لازمة له غالباً، فحين تضمنت "أما" معنى الابتداء والشرط ^{أي المبتدأ} لزمتها الفاء ^{لزوماً عريفاً لا عقلياً}.....

الأشراف: سواء كان في أمر الدين أو الدنيا. **وصحابته**: اسم جمع لصاحب، وفي الأصل هو مصدر صحه صحبة وصحابة، غلب استعماله في أصحاب الرسول ﷺ فصار كالعلم لهم بخلاف الأصحاب، والصحابي كل من تشرف بقاء الرسول ﷺ أو برويته ﷺ (ملخص) **جمع خير بالتشديد**: أراد بهذا أن الأخيار صفة مشبهة واحدها هنا خير بالتشديد لا بالتحفيف لما في "القاموس" من أن المحففة في الجمال والحسن، والمشددة في الدين والصلاح، كذا قال عبد الحكيم، وحاصله: أن خيراً إذا كان صفة مشبهة سواء كان مشددة أو مخففة يجمع على أخيار، لكن اشرح إنما قيد بالتشديد؛ لأنه المناسب للمقام. (الأطول)

أما بعد: [وأصله مهما يكن من شيء بعد الحمد والثاء]. "أما" هنا للفصل أي لفصل ما بعدها عما قبلها مع التأكيد، ووجه إفادتها للتأكيد أنك إذا أردت الإخبار بقيام زيد قلت: زيد قائم، وإذا أردت تأكيد ذلك وأنه قائم لا محالة قلت: أما زيد فقائم أي مهما يكن من شيء فزيد قائم، فقد علقت قيام زيد على وجود شيء في الدنيا وذلك محقق والمعلق على المحقق محقق. [الدسوقي: ٤٦/١]

والعامل فيه: المراد أن لفظه "أما" عملها ليس من داتها، بل لنيابتها عن الفعل وهو "يكن" الذي هو فعل الشرط، وفي هذا إشارة إلى أن العامل في الظرف حقيقة هو الفعل، وأما "أما" فبطريق العروض. [الدسوقي: ٤٧/١]

ومهما ههنا: أي في هذا التقدير الذي قدره، الذي هو أصل "أما"، وإنما قيد استثنائية مهما ههنا؛ لأنها قد تكون في غير هذا المكان مفعولاً كقولنا: مهما تعطيني من شيء أقبل. [التجريد: ١٦] **ويكن شرط**: أي فعل شرط، و"كان" هنا تامة بمعنى يوجد، فاعلها ضمير يعود على مهما، وهو الدال على اسميتها، و"من شيء" بيان لـ "مهما" في موضع الحال. (الدسوقي) **لازمة**: أي لا تنفك عن الإتيان بعده متصلة بجوابه، وقوله: غالباً أي في غالب أحواله ومواضعه. [التجريد: ١٦] **فحين تضمنت**: أي أفهمتهما ودلت عليهما لوقوعها موضعهما. (التجريد)

لزمتهما الفاء: أي فحين قامت "أما" مقام المبتدأ وهو "مهما" لزمها لصوق الاسم، وحين قامت مقام فعل الشرط وهو "يكن" لزمتهما الفاء، ففي كلام الشارح لف ونشر مشوش. [الدسوقي: ٤٨/١]

ولصوق الاسم إقامة اللازم مقام الملزوم وإبقاء لأثره في الجملة.
هو استدأ والشرط

[وجه ترجيح الفن الثالث]

ولما هو ظرف بمعنى "إذ" يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظاً ومعنى، كان

علم البلاغة هو المعاني والبيان، وعلم توابعها هو البديع من أجل العلوم قدراً وأدقها

أي رتبة ومسألة

تبعضية

سرّاً إذ به أي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره
أي بكثا

ولصوق لما كان اللارم للمبتدأ نفس كونه اسماً، كان المناسب أن يكون اللارم لائبه أيضاً كذلك، ولما لم يمكن لتعين حرفية "أما" جعل لصوق الاسم أي وقوع الاسم بعدها بلا فصل بدلاً عنه؛ إذ ما لا يدرك كله لا يترك كله. [التجريد: ١٧] **الاسم** واعترض على لزوم لصوق الاسم بقوله: **وَمَا كَانَ مِنَ الْمُسْتَعَارِ** (الواقعة: ٨٨)، وأجاب في 'الكشاف': بأن التقدير: فأما المتوهم إن كان من المقربين، فالاسم ملاصق بتقديره. **في الخمسة** راجع إلى كل من الإقامة والإبقاء أي لزمت الفاء ولصوق الاسم إقامة اللارم مقام الملزوم في الجملة وإبقاء لأثره في الجملة، وبيان ذلك أن الفاء وإن قامت مقام الشرط، وهو ما قبل اجراء إلا أنها ليست في مقامه حقيقة؛ لأن مقامه حقيقة ما قبل الضرف؛ لأنه معموله وهو محل الذي فيه "أما"، وكذا لصوق الاسم لم يقم في مقام المبتدأ؛ لأن مقامه حقيقة هو موضع "أما"؛ لأنها ثابت عنه ووقعت في موضعه، لكن لما كانت الفاء قريبة من "أما" فكأنها حلت في موضعه ملرومها، فهي حالة محله في الجملة لا في التحقيق، وكذا لما كان الاسم ملاصقاً لـ "أما" فكأن الاسم حلت محل ملرومها، فهي حالة محله في الجملة لا في التحقيق. (الدسوقي والتجريد)

هو طرف أي فيما وقع بعده جملتان؛ فإنه يعي معنى "لم" نحو: بدم ريد ولما يفعه الدم، ويعني "إلا" نحو: **لَمْ يَكُنْ خَيْرَ مَنْ مَنِهَا حَقِيقَةً** (الطارق: ٤٠). **تعني إذ**: هذا أحسن من قول الشارح في "المطول": إنما تعني "إذ"؛ لأن "لما" ظرف لما مضى من الزمان، و"إذ" كذلك، بخلاف "إذ" فإنها للمستقبل، فالملائمة بينها وبين "إذ" أقوى وأحسن. [الدسوقي: ٤٩/١] **وعلم**: أشار بتقدير المصاف إلى أن 'توابعها' بالحر عطف على البلاغة، وأن انصاف الذي هو "علم" مسلط عليها. (التجريد)

من أجل العلوم من إضافة الصفة إلى الموصوف، و"قدراً وسراً" تغيير محمول عن الفاعل أي من علوم أجل قدرها وأدق سرها، ولا يلزم منه إعمال أفعال التفضيل في الظاهر؛ فإن التقدير مجرد اعتبار إظهار المعنى لا أنه مستعمل كذلك. (مخلص) **بعلم البلاغة**. [هذا الدليل على غير ترتيب الملف]. **لا بغيره**: لا يقال: أي فائدة لعلم معاني؛ فإن المفردات والمركبات علمت بالعلوم الثلاثة من اللغة والصرف والنحو؛ لأننا نقول: كلاً إن غاية الحوي أن يسزل المفردات على ما وضعت ويركبها عليها، ووراء ذلك مقاصد لا تتعلق بالوضع، مهما يتفاوت به أغراض التكلم =

من العلوم كاللغة والنحو والصرف تُعرف دقائق العربية وأسرارها، فيكون من أدق العلوم سرّاً، ويكتشف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن ^{عصف نصير} أسرارها، أي به يعرف أن القرآن معجز؛ لكونه في أعلى مراتب البلاغة؛ لاشتماله على الدقائق والأسرار الخارجة ^{علة لكونه معجزاً} عن طوق البشر. وهذا وسيلة إلى تصديق النبي ^{أي قدرته معرفة إعجاز القرآن} ﷺ وهو وسيلة إلى الفوز بجميع السعادات، فيكون من أجل العلوم لكون معلومه وغايته من أجل المعلومات والغايات. وتشبيه وجوه الإعجاز بالأشياء المحتجبة تحت الأستار استعارة بالكناية، وإثبات الأستار لها تخيلية، وذكر الوجوه إيهام، أو تشبيه الإعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية، وإثبات الوجوه له تخيلية، وذكر الأستار ترشيح.....

- عنى أوجه لا مناهي. وتلك الأسرار لا تعلم اكتساباً إلا لعلم اعلي، والنحوي وإن ذكر بعضها فهو على وجه إجمالي يتصرف فيه النباهي تصرفاً لا يصل إليه النحوي، قاله الرخشي. (ملخص)

من العلوم إشارة إلى أن الحصر إصافي، وإلا فقد تعرف دقائق اللغة العربية بغير علم كإهام أو سيفة كالعرب. [الدسوقي: ٥٠/١] لاشتماله علة لكونه في أعلى مراتب البلاغة. لكون وفي الكلام حذف أي وحالة العلم جلالة معنومه وغايته، وهذا تم التعليل. [التجريد: ١٧] معلومه. أي ما يعلم من هذا العلم وهو كون القرآن معجزاً وهو الإعجاز كما هو ظاهر من كلام الشارح، ووجه أجنبية هذا المعلوم أنه حال أشرف الكلام الذي هو القرآن. [التجريد: ١٨] وغايته. يجوز أن يراد بها الفوز، ويجوز أن يراد بها تصديق النبي ﷺ (التجريد)

وتشبيه وجوه إلخ الاستعارة بالكناية كما سيحيى: أن يشبه شيء بشيء في النفس، فيسكت عن ذكر أركانه سوى المشبه، والاستعارة التخيلية: أن يشت للمشبه شيء من لوازم المشبه به، والإيهام: أن يذكر لفظ له معنيان: قريب وبعيد، ويراد به البعيد، ذكر اشرح ^{لغة} لعبارة المتن وجهين: الأول: أنه مشبه في النفس وجوه الإعجاز بالأشياء المحتجبة تحت الأستار وأثبت الأستار للوجوه، فالتشبيه استعارة بالكناية، والإثبات استعارة تخيلية. وذكر الوجوه إيهام؛ فإن الوجه يستعمل في المعيين: العضو المحصوص وهو المعنى القريب، والطريق وهو المعنى البعيد، وأريد بها البعيد. (الخطائي) أو تشبيه الإعجاز هذا هو الوجه الثاني، وتقديره: أن يشبه نفس الإعجاز بالصور الحسنة ويشت الوجوه للإعجاز، فالتشبيه استعارة بالكناية. والإثبات استعارة تخيلية، وذكر الأستار ترشيح؛ لكونها ملازمة للمشبه به وهو الصور الحسنة. (الخطائي) ترشيح: وهو أن يذكر شيء يلائم المشبه به.

ونظم القرآن تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه

العقل لا تواليا في النطق، وضم بعضها إلى بعض كيف ما اتفق. ^{مرادف لما قبله} وكان القسم الثالث ^{عمد على كان الأولى}

من "مفتاح العلوم" الذي صممه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي تغمده

الله بغفرانه أعظم ما صنف فيه - أي في علم البلاغة وتوابعها - من الكتب المشهورة ^{فهر المشهور بالأول}

ونظم القرآن. المراد بهذا الكلام بيان نكتة إشار التعبير بالنظم على التعبير باللفظ، وهي التنبيه على منشأ الإعجاز باللفظ؛ فإن النظم تأليف الكلمات حاة كون معانيها مترتبة ودلالاتها متناسقة كائنا ذلك الترتيب والتناسق على حسب ما يقتضيه العقل، ولم كان الإعجاز باعتبار كمال البلاغة والبلاغة باعتبار هذا النظم لا بمجرد اللفظ كيف كان، اختار النظم عليه مع أن التعبير عنه بالنظم الذي هو إدخال اللآلي في السلك استعارة بأن شبه القرآن بعقد الدرر على طريق المكنية، وإثبات النظم تحييل، أو شبه تأليف كلمات القرآن بإدخال اللآلي في السلك ثم استعير لفظ النظم له. [التحريد: ١٩ والدسوقي: ٥٢/١]

تأليف جمعها على الصفة التي ذكرها، مترتبة المعاني: أي الأمر التي يقصدها البلغاء كالتأكيد وعدمه وتقديم المسند إليه أو المسند لاقضاء إحار لذلك، وترتيبها وضع كل منها في محله المطلوب فيه. (التحريد)

متناسقة الدلالات: [أمراد بتناسق الدلالات مطابقتها لمقتضيات الأحوال وماسبتها إياها فلا ترد المتشابهات؛ لأن تشابهها مقتضى حال البلاغة فيها، فيه كان ارتفاع شأنها] المراد بالدلالات: الدلالات الاصطلاحية، وهي المطابقة والتضمنية والالتزامية، والمراد بتناسقها تشابهها وغمائلها في المطابقة لمقتضى الحال، أي حال كون تلك الكلمات دلالتها متماثلة في المطابقة لمقتضى الحال، فإذا كان الحال يقتضي دلالة المطابقة أتى بها هكذا، ولا يرد أن هذا المعنى هو الذي فسر به ترتيب المعاني فيما مر فيلمر عليه التكرار؛ لأن الأول في المعاني، والثاني في الدلالات، وبسببهما فرق. [الدسوقي: ٥٣/١]

لا تواليا في النطق: فلا يقال لذلك: نظم القرآن، والحاصل: أن نظم القرآن لا يطلق على جمع كلماته كيف ما اتفق أي من غير رعاية المناسبة بخلاف نظم الحروف؛ فإنه تواليا في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه، حتى لو قيل مكان "ضرب": "ربض" لما أدى إلى إفساد في اللفظ. (الدسوقي والمطول)

كيف ما اتفق: أي على أي وجه وأي حال اتفق، سواء كان بين المعاني ترتيب أم لا، وكان بين الدلالات تناسق أم لا، ويرجع ضمير "اتفق" إلى التواليا والضم. (الدسوقي والتحريد)

من مفتاح العلوم: من مفتاح العلوم سمي كتابه "مفتاح العلوم"؛ لأنه مفتاح العلوم التسعة التي اشتمل عليها، أما القسم الأول ففيه الحو والصرف والاشتقاق، وأما القسم الثاني ففيه العروض والقوافي والمطلق، وأما القسم الثالث ففيه المعاني والبيان والبديع. (التحريد والأطول) السكاكي: نسبة إلى السكاكة قرية بـ"نيشاپور"، وقيل بالعراق، وقيل باليمن، والذي ذكره السيوطي أنه نسبة لحد، كان سكاكا لدهب أو الفضة. (التحريد والدسوقي)

أعظم: خير كان، والعظيم فوق الكبير كما أن مقابله أعني الحقير دون الصغير الذي يقابل الكبير.

بيان لما صنف، نفعا تمييز من أعظم؛ لكونه أي القسم الثالث أحسها أي أحسن الكتب المشهورة ترتيبا هو وضع كل شيء في مرتبته، وكونه أتمها تحريرا هو تهذيب الكلام، وأكثرها أي أكثر الكتب للأصول، هو متعلق بمحذوف يفسره قوله: جمعا؛ لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه، والحق جواز ذلك في الظروف؛ لأنها مما تكفيه راحة من الفعل.

بيان لما صنف. أي أعظم الكتب المشهورة التي صنف فيه. وفيه أن هذا يستلزم أن يكون القسم الثالث كتابا؛ لأن أفعل التفصيل يكون بعض ما يضاف إليه مع أن القسم ليس بكتاب، بل جزء كتاب. وأجيب بأجوبة: الأول: أن جمعه كتابا باعتبار المعنى اللغوي؛ إذ الكتب لغة: الضم والجمع، الثاني: أنه أفرد بالتدوين فصار كأنه كتاب مستقل، الثالث: لما كان هو العمدة من "المفتاح" صار كأنه أي القسم الثالث كتاب كله. [الدسوقي بتوضيح: ٥٤/١]

نفعا إلخ: محول من المفاعل أي نفعا أعظم من نفع كتب صنف فيه. (ملخص) من أعظم. أي من سعة أعظم إلى ما صنف فيه، فلا بد من تقدير مضاف في القسم الثالث أي لما كان نفع القسم الثالث أعظم منافع ما صنف فيه. [التحريد. ٢٠]

أحسن الكتب: أي ترتيب الكتب المشهورة حسن، وترتيب القسم الثالث أحسن لو صغ مسائله في مراتب العليا، وبعض المراتب يكون أحسن من بعض، واشتمال القسم الثالث على الحشو والتطويل كما يصرح به لا يخل بحسن الترتيب كما لا يخفى. (الدسوقي) ترتيبا إلخ: قيل: لما كانت كل مسألة وكل كلمة تجوز أن تكون لها مراتب تناسب أن توضع فيها، وبعض تلك المراتب أحسن من بعض، جاز أن يكون تأليفه أحسن من آخر في ترتيب كلماته وفصوله ومسائله، فيكون الحسن كليا مشككا بعض أفراده أولى من بعض. (ملخص)

في مرتبته قيل عليه: إن الضمير إن عاد إلى كل لزم أن يكون الشيء موضوعا في مرتبته ومرتبة ما سواه وهو لا يصح، وإن عاد إلى الشيء لزم أن تكون جميع الأشياء في مرتبة شيء واحد وهو أيضا لا يصح. وأجيب بأن الضمير راجع لكل، والمراد بالمرتبة المرتبة اللائقة به، والإضافة للعموم، والمعنى وضع الأشياء في مراتبها اللائقة بها، وهو من مقابلة الجمع بالجمع فيقتضي القسمة على الأحاد فيوضع شيء في مرتبته اللائقة به، وشيء آخر في مرتبته اللائقة به كما في قوله تعالى: **«عَسَىٰ وَجْهُكَ مُسْتَمْسِكًا إِلَىٰ نَافِثَةٍ مِنْهُنَّ فَاصْبِرْ»** [البقرة: ١٨٩]. (ملخص) وأتمها تحريرا: فيه أن تمام الشيء هيأته فلا يقبل الزيادة، وما لا يقبلها لا يصح منه التفصيل، وإجاب: أن المراد بالتمام: القريب إليه وهو يقلبها، فالكتب قريبة إلى تمام التحرير، والقسم الثالث أقربها إليه أو يقال: التمام من جهة الكم والزيادة من جهة الكيف أو بالعكس. (التحريد)

لأن معمول. علة لمحذوف أي ليس متعلقا بـ "جمعا" المذكور لأن المعمول إلخ. [الدسوقي: ٥٥/١] ذلك: أي جواز تقدم معمول المصدر عليه في الظروف. راحة من الفعل: أي ماله أدى ملاسة بالفعل كمصدر؛ فإنه يدل على الحدث، وهو أحد جزأي مدلول الفعل، هذا هو المراد براحة الفعل. (الدسوقي)

[وجه تأليف المفتاح]

ولكن كان القسم الثالث غير مصور أي غير محفوظ عن الحشو، وهو الزائد المستغنى عنه، والتصوير وهو الزائد على أصل المراد بلا فائدة، وستعرف الفرق بينهما في بحث الإطباب، والتعقيد وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر معناه بسهولة، قابلا خير بعد خير، أي كان قابلا للاحتصار لما فيه من التطويل، مقرر أي محتاجا إلى الإيضاح لما فيه من التعقيد، وإلى التحريد لما فيه من الحشو. ألفت جواب "لما" مختصرا يتضمن ما فيه أي في

ولكن كان هذا استدراك على وصف القسم الثالث بالأوصاف السابقة، وذلك أنه لما وصفه بالأوصاف السابقة توهم أنه مصور عن حشو وتصوير والتعقيد، فرغ هذا اتوهم بقوله: 'ولكن كان إلخ'. [الدسوقي: ٥٦، ١] وهو الرائد أي اللفظ الرائد في الكلام يستغنى عنه في أداء المراد، سواء كان لفائدة أم لا، متعبا كان أم لا. (الدسوقي) وهو الرائد إلخ أي الكلام الرائد على أصل المراد المستغنى عنه بلا فائدة. (الدسوقي) الفرق أي الفرق المعنده وإلا فالتفسير الذي ذكره يؤيد منه فرق أيضا لأنه يقتضي أن يكون بينهما العموم والخصوص المصق، وذلك لأنه قيد للتطويل بكونه غير فائدة وأصق في الحشو، فيجتمعان في رائد لا فائدة، ويفرد الحشو في رائد لفائدة، وحاصل الفرق الآتي. أن الحشو هو اللفظ المراد المتعنى، والتطويل هو المراد على أصل المراد مع عدم تعنيه، وهذا الفرق الآتي يقتضي أن يكون بينهما التباين. (الدسوقي)

وهو أشار بدلت إلى أن التعقيد ههنا مصدر مبي بمعنى أي عقد كلام لأجل أن يكون وصفا للكتاب (الدسوقي) كون الكلام مغلقا قال العلامة الدسوقي. إن كون الكلام مغلقا إما بسبب حيل في اللفظ وهو التعقيد اللفظي، أو حيل في الانتقال وهو التعقيد المعنوي، أو بسبب ضعف التأليف، لأن مخالفة الحق في الكلام توجب صعوبة فهم المراد بالنسبة لمن تتبع قواعد الإعراب، والتعقيد ههنا في كلام المصنف شامل لضعف التأليف بخلافه فيما يأتي؛ فإنه حصص بالأمرين الأولين بدليل عطف ضعف التأليف عليه. قابلا اختار في حجب الاحتصار القصور وفي الأخيرين الافتقار بماء إلى أن الاختصار أهم من الاحتراز عن الأول. [التحريد: ٢١] لما فيه والأحسن أن يقال: 'عما فيه' بدل 'لما فيه' كما في 'المطول' و'التحريد' و'الدسوقي'.

ألفت مختصرا [أي كان ما تقدمه سببا لتأليف المختصر (المطول)] لم يقل: 'احتصرته' مع أنه أحصر إشارة إلى أنه ليس مصمم بطرحه احتصار القسم الثالث لأمر دعاه إليه بل تأليف مختصر يتضمن ما فيه مما يحتاج إليه، ويخلو عما يستغنى عنه. [الدسوقي: ٥٧/١] يتضمن. إشارة إلى أنه مختصر جامع، ثم إن المراد يتضمن ما في القسم الثالث من القواعد تضمنه معظم ما فيه منها، فلا يرد عدم تضمه المباحث المذكورة في علم الحدل والاستدلال وعلمي العروض والنحو وادفع المضاعف عن القرآن؛ لأن هذه المباحث نواحق لعلمي المعاني والبيان. (الدسوقي)

القسم الثالث، من القواعد جمع قاعدة: وهي حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته، ليتعرف أحكامها منه، كقولنا: كل حكم مع منكر يجب توكيده، ويشتمل على ما لا بد أن يكون مؤكداً. يحتاج إليه من الأمثلة: وهي الجزئيات المذكورة لإيضاح القواعد، والشواهد: وهي الجزئيات المذكورة لإثبات القواعد فهي أخص من الأمثلة، ولم آل من الألو وهو التقصير جهداً أي اجتهداً،

حكم كلي أي حكم على كلي؛ فإن كلية الحكم كون المحكوم عليه كلياً، والصمير في 'ينطبق' و'جزئياته' راجع إلى الحكم الكلي. ومعنى إبطافه صدقه عليه أي الجميع، وهو احتراز عن القضية الطوعية، واللام في 'ليتعرف' لام العاقبة، وذكر هذا القيد؛ لكونه مأخوذاً في مفهوم القاعدة. (عبد الحكيم) **ليتعرف** وكيفية التعرف أن تأخذ الجزئي وتجعله موضوعاً، وتأخذ موضوع القاعدة وتجعله محمولاً، ثم تجعل هذه القضية صغرى وتجعل القاعدة كبرى، فيخرج حكم هذا الجزئي، كأن تقول: 'إن ريداً قائم' كلام يلقى على المنكر، وكل كلام يبقى على المنكر يجب توكيده، ثم نحذف المنكر فيخرج الحكم. [التحريد بتعير يسير: ٢٢] **على ما يحتاج إليه** أي لا على ما يستغنى عنه مهما وإلا كان حشو، وفي هذا إشارة إلى أن القسم الثالث فيه أمثلة وشواهد مستغنى عنها. [الدسوقي: ٥٨/١] **لإيضاح القواعد** وإيضاحها إلى فهم المستفيد. **لإثبات القواعد** لكونها من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعريتهم.

فهي أحص أي باعتبار الصلاحية، أي إن كل ما صلح أن يكون شاهداً صلح أن يكون مثالا من غير عكس. وسرّ ذلك أن الشاهد لا بد أن يكون من كلام من يعتد بعريته بخلاف المثال، فيسهما العموم والخصوص انطبق لا باعتبار الإثبات والإيضاح؛ لأن هذا خارج عن حقيقة الأمثلة والشواهد؛ لأن كون الجزئي مذكوراً بالإيضاح أو للإثبات عارض مفارق لا يمكن اعتباره في حقيقتهما، أما إن أحد من حيث إنه مثال أو شاهد يكون الإثبات والإيضاح داحلاً فيه، فحينئذ لا يكون بينهما العموم والخصوص انطبق، بل يكون بينهما إما التباين الكلي؛ لأنه قد اعتبر في كل غير ما اعتبر في الآخر، أو التباين الجزئي وهو العموم والخصوص أوجهي بأن يقال: المثال ما قصد به الإيضاح أريد معه الإثبات أم لا، والشاهد ما قصد به الإثبات، أريد معه الإيضاح أم لا. (الدسوقي)

ولم آل [عطف على 'ألفت' ويحوز أن يكون حالاً من فاعل ألفت] مضارع معتل أصله 'أللو' همزتين: الأولى للمتكلم، والثانية فاء الكلمة. فقبت همزة الثانية ألفاً من جنس ما قبلها وحذفت الواو للحجاز. وماصيه 'ألا' كـ "علا". (التحريد والدسوقي). **لم آل**: له استعمالان: أحدهما بمعنى 'لم أقصر'، وثانيهما لم أمتنع نفسي جهداً، منه قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلْهُ حِدَاً﴾ [آل عمران: ١١٨] أي جهدهم في الاهتمام به، والثاني متعدد إلى مفعولين والمعنى: لم أمتنع جهداً أو لم أمتنع نفسي جهداً. **الألو**: بفتح الهمزة وسكون اللام أو بصم الهمزة واللام. **جهداً**: بالنصم والفتح: الاجتهاد، وعن الفراء الجهد بالنصم بالطاقة وبالفتح المشقة.

وقد استعمل الألو ههنا متعديا إلى مفعولين وحذف المفعول الأول، والمعنى: لم أمنعك

جهدا في تحقيقه أي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الأبحاث، **وتحقيقه** أي تنقيحه.

في تحقيق مدلوله

[منهج المصنف]

ورتبته أي المختصر ترتيبا أقرب **تناولا** أي أخذنا من ترتيبه، أي ترتيب السكاكي أو

القسم الثالث، إضافة المصدر إلى الفاعل أو المفعول به، **ولم نألح في اختصار بعضه تقريبا**

على التفسير الأول على التفسير الثاني

وقد استعمل ذكر أولا المعنى الحقيقي للألو وهو التقصير، ولم ينف صحة كون المراد ذلك، ثم ذكر المعنى الذي يستعمل هو فيه بطريق المحار المشهور أو التصمين وهو المنع، ثم طلق عبارة المنع على هذا المعنى إشارة إلى أن المعنى الأول وإن أمكن أن يراد ههنا بوجوه غير مشهورة إلا أن الأنسب الثاني؛ لأن هذا الفعل إذا قرن بالجهد ونحوه قلما يوجد في الاستعمال إلا متعديا إلى مفعولين.

والحاصل: أن في "لم آل جهداً" أو جهداً: أحدها: أن "آل" بمعنى أقصر، و"جهداً" إما حال من فاعله أي مجتهداً أو مصدر حال مقدرة أي مجتهداً جهداً أو تمييز عن نسبة التقصير إلى الفاعل، فيكون في المعنى فاعلاً مجدياً أي لم يقصر اجتهداً أي أو مصوب برع الخافض أي في اجتهداً، ثانيها: أن آل تضمن معنى المنع، فـ"جهداً" مفعول ثان، والأول محذوف أي لم أمنعك جهداً، وهذا هو الذي حمل عليه الشارح، الثالث: أنه متضمن معنى الترك، فـ"جهداً" مفعول ولا حذف حينئذ، الرابع: ما نقل عن أبي البقاء أن "لم آل" من الأفعال الناقصة بمعنى لم أرل، فـ"جهداً" خبر بمعنى مجتهداً، وإما اختار الشارح الوجه الثاني؛ لأنه في غاية الشيوع فكأنه رجح المحار المشهور. [التحريد: ٢٢]

لم أمنعك الخطاب لغير معين أي لم أمنع أحداً اجتهداً. **في تحقيقه** أي في تحقيق مختصر، قيل عليه: إن التحقيق إثبات المسألة بالدليل والمختصر ألقا لا تثبت بدليل؛ إذ الذي يشك به إنما هو المعاني، أوجب بأن في الكلام حذفاً أي تحقيق مدلول المختصر، فالتحقيق من أوصاف المعاني. [الدسوقي: ٥٩/١]

تناولا تناول في الأصل من اليد لأخذ الشيء، أريد به هنا لازمه وهو الأخذ، فهو من إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم. (الدسوقي) **إضافة المصدر** أي أضيف إضافة المصدر، أو وهذه الإضافة إضافة المصدر، فهو إما مصوب على المفعولية المطلقة أو مرفوع خبر محذوف. (الدسوقي)

مفعول له أي عنة لما تضمنه "لم أباغ" وهو تركت، وليس علة تنفي؛ لأن المفعول به هو ما فعل لأجله الفعل، وعدم المبالغة ليس بفعل، ولا للمتنفي وهو المبالغة؛ لأن المعنى عليه أن المبالغة في الاحتصار لم تكن للتقريب والتسهيل، بل لأمر آخر مع أن المبالغة فيه مضمية أصلاً، ولهذا أول الشارح الفعل المنفي بالثبت. (التحريد والدسوقي) **تقريباً** تعليل لقوله: "لم أباغ"، وكذا قوله: "وطلباً".

مفعول له لما تضمنته معنى "لم أبالغ" أي تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه أي تناوله، وطلبنا لتسهيل فهمه على طائفة^{الأربعة}، والضمائر للمختصر، وفي وصف مؤلفه بأنه مختصر منقح سهل المآخذ تعريض بأنه لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد، كما في القسم الثالث، وأصفت إلى ذلك المذكور من القواعد وغيرها فوائد عشرت أي اطلعت في بعض كتب القوم عليها أي على تلك الفوائد، وزوائد م^{أي الأئمة والشواهد} أصغر أي لم أفر في كلام أحد بالتصريح بما أي بتلك الزوائد، ولا بـ الإشارة إليها بأن يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وإن لم يقصدها،
 تصوير للمعنى وهو الإشارة

معنى لم أبالغ: وإنما أدرج الشارح المعنى للإشارة إلى أن ترك المسألة ليس عين معنى "لم أبالغ" لوجوب تعابير المتضمن والمتضمن. [الدسوقي: ٦٠/١] وطلبا إن قلت: هذا عين ما قبله فلا حاجة له؟ قلت: لا سلم أنه عينه، بل ليس يلزم له؛ إذ لا يلزم من تقريب تناوله تسهيل فهمه؛ فإنه قد يقرب ما هو في غاية الصعوبة. فإن قلت: فكان ينبغي أن يستغنى بهذا عما قبله؟ قلت: إغناء المتأخر عن المتقدم لا يضرب، فإن المقام مقام خطاب. [الدسوقي: ٦١/١] مختصر. أحذه من قوله: "ألفت مختصرا" ومن قوله: "ولم أبالغ في اختصاره". (الدسوقي)

منقح. أحذه من قوله: في تحقيقه وتهديه. سهل: أحذه من قوله: "وطلبنا لتسهيل فهمه". لا تطويل فيه لف وشتر مرتب، فقوله: "لا تطويل" راجع إلى "مختصر"، وقوله: "لا حشو" راجع إلى "منقح"، وقوله: "لا تعقيد" راجع إلى قوله: "سهل المآخذ". [التجريد: ٢٣] المذكور إلخ. أشار الشارح بذلك إلى أن اسم الإشارة ليس راجعا للمختصر وإلا لاقتضى أن هذه الفوائد رائدة على المختصر ومضمومة إليه وليس كذلك، وأول القواعد والشواهد والأمثلة بالمذكور لأجل صحة الإشارة إليها بذلك مع إفراد اسم الإشارة وتذكيره. [الدسوقي بتغيير: ٦٢/١]

عشرت. [من العثور وهو الاطلاع على الشيء من غير قصد.] بفتح المثلثة معى اطلعت من قصد في طلبها بخصوصها، ومصدره العثور، يقال: عثر عليه اطلع، وأعثر عليه غيره، ومنه قوله تعالى: # وَكَذَلِكَ أَخْذَيْنَا عَنْهِنَّ (الكهف: ٢١) وأما عثر في ثوبه أو عثر به ثوبه وفروسه فسقط بمعنى رل ومصدره العثار. (التجريد بتغيير) بعض. في لفظ "بعض" الذي يفهم منه عدم شيوعه في كتب القوم إشارة إلى عزة تلك الفوائد.

وروائد: قال في "المطول": ولقد أعجب المصنف في جعل ملتقطات كتب الأئمة "فوائد"، وفي جعل مختصرات حواطره "زوائد"، ووجه الإعجاب أن كلامه موجه محتمل للمدح والدم، فيحتمل أن مختصرات حواطره "زوائد"، الشأن فيها أن تطرح ولا تقبل، فتسميتها "زوائد" تواضع منه، ويحتمل أن يكون المراد أن مختصرات حواطره "روائد" في الفضل على "الفوائد" التي التقطتها من كتب الأئمة. (الدسوقي)

وسميته "تلخيص المفتاح"؛ ليطابق اسمه معناه. وأنا أسأل الله تعالى قدم المسند إليه قصداً إلى جعل الواو للحال، من قصده حال من أن يقع به أي بهذا المختصر كما يقع بأحده وهو "المفتاح"، أو القسم الثالث منه، إنه أي الله تعالى ولي دلت النفع، هو حسني أي محسني وكافي، ونعم الوكيل،

عند نشر

تلخيص المفتاح لأنه تلخيص أعظم أجزائه، فاندفع الاعتراض بأنه إما هو تلخيص بعضه. [التجريد: ٢٤] **لطاق** أي ليكون معنى اسمه العلمي وهو الألفاظ المحصورة الدالة على المعاني المحصورة مطافاً وماسماً لمعناه الأصلي وهو التفتيح والتهديب، فاندفع ما قبل: إن تلخيص المفتاح عنه فلا يدس إلا على الألفاظ المحصورة ولا يدس حرؤه على جزء معناه. [الدسوقي: ٦٣/١] (التجريد) **أسأل الله** قال في "المطول": لا يعرف لتقدم المسند إليه ههنا جهة حسن، إذ لا مقتضي للتحصيل ولا يتقوي فكأنه قصد جعل 'لواو' للحال فأتى بالجملة الاسمية. [المصول: ١٠٩] **قدم المسند إليه** اعلم أولاً أن تقدم المسند إليه على المسند الفعلي إذا لم يل حرف النفي قد يأتي للتحصيل وقد يأتي لتقوية معنى ما سيحيى، وهما لا يعرف لشيء منهما وجه حسن؛ إذ لا حسن لقصر السؤال عليه، بل التشريك في السؤال حسن؛ ليكون أقرب إلى الإحالة لاحتمال القلوب، وأبعد عن التحجر في الدعاء، ولا لتأكيد إساد السؤال؛ إذ لا إنكار ولا تردد للسامع فيه.

وحاصل ما أحاط به الشراح أنه قصد أن يجعل الحملة حالاً يفيده مقارنة السؤال لجميع ما تقدم من التأليف والترتيب والإضافة والسمية، ولا يحصل هذا المعنى صريحاً إلا بإيراد الجملة الاسمية مع 'لواو'؛ إذ لو أوردت الفعلية بدون الواو كانت ظاهرة في الاستثاف، ولو أوردت مع الواو كانت ظاهرة في العطف مع أن الحملة المضارعية المثبتة الحالية لا تقترون بالواو، لكن هذا لا يدفع الاعتراض المذكور من أن التقدم لا يكون إلا لأحد الأمرين، ولا حسن شيء منهما ههنا إلا أن يقال: القصد بذلك مجرد بيان لمنشأ اختيار الجملة الاسمية. (عبد الحكيم)

قصداً أي وجعل الواو للحال يستدعي تقدم المسند إليه؛ لتكون الجملة اسمية فيصح اقتراحها بالواو، بخلاف المضارعية؛ فإنها لا يصح اقتراحها بالواو إذا كانت حالاً. (التجريد) **حال** أي حال من المصدر المؤول الواقع مفعولاً، أي أسأل الله النفع به حال كونه كائناً من قصده، فهو من تقدم حال على صاحبها. [الدسوقي: ٦٣/١]

وهو المفتاح جعل القسم الثالث أصلاً به ظاهر، وأما جعل جملة "المفتاح" أصلاً فيه بطر؛ لأن القسمين الأولين منه لا تعلق للمختصر بهما حتى يجعل أصلاً له، وينعاب بأن ما كان حرؤه أصلاً لغيره فلكل أصل لذلك الغير بهذا الاعتبار. (الدسوقي) **أنه** بفتح الهمزة على حذف لام الحرة لقلوبه: "أسأل"، وبكسرها على الاستثاف النبائي جواباً عما يقال: لأي شيء سألته دون غيره؟ (الدسوقي)

ولي فعيل بمعنى فاعل أي متوحي ذلك النفع ومعطيه. **أي محسني** يشير إلى أن 'حسب' بمعنى محسب، فهو اسم فاعل لا اسم فعل كما هو الصحيح. [الدسوقي: ٦٤/١] **الوكيل** في جميع المهمات أو في هذا السؤال.

عطف إما على جملة "وهو حسي"، والمخصوص محذوف، وإما على "حسي" أي وهو نعم الوكيل، فالمخصوص هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب "المفتاح" وغيره في نحو: زيد نعم الرجل، وعلى كلا التقديرين قد عطف الإنشاء على الإخبار.

عطف: إما جعل 'الواو' عاطفة؛ لأن الأصل فيها العطف ولعدم صحة جعلها للحال؛ لأن الجملة الحالية لا تكون إنشائية، ولا يصح جعلها اعتراضية؛ لأن الاعتراض لا يكون في آخر الكلام، ولعدم تضمه نكته حريية. [الدسوقي: ٦٤/١]

إما على جملة إما انحصر العطف في هذين؛ لأن المتقدم على "نعم الوكيل" ثلث حمل، لا يصح عطفه على الأولى منها، وهي "أنا أسأل الله"؛ لعدم الجامع ولكونها حالا والإنشائية لا تكون حالا، ولا على الثانية، وهي "إنه ولي ذلك"؛ لأنها معللة وهذه لا تصلح للتعليل، فتعين الثالثة يعني "هو حسي"، فإما أن يكون العطف عليها بتمامها أو على جزئها. (الدسوقي)

محذوف: أي المخصوص باندح محذوف، والتقدير: ونعم الوكيل الله، والمخصوص إما مبتدأ والجملة قلته خبر، أو خبره محذوف، أو يجعل خبراً محذوف. **وإما على حسي** أي وإن لزم عليه عطف الجملة على المفرد، لأنه يجوز، أو تضمن المفرد معنى الفعل كما هنا، لأن حسي في معنى نحسي. (الدسوقي) هو الضمير يعني "هو" في قوله: "وهو حسي"، ولما كان تقدم المخصوص خلاف الشائع قال الشارح على سبيل التبري منه: "عنى ما صرح به صاحب المفتاح". (الدسوقي)

التقديرين: [أي تجعل جملة "نعم الوكيل" معطوفاً على "هو حسي" أو على "حسي" وحده]. قال السيد الشريف قدس سره في حاشيته على "المطول": استصعب الشارح هذا العطف والأمر بين؛ لأنها تختار أولاً أنه معطوف على مجموع جملة "وهو حسي" لكنا نقدر في المعطوف مبتدأ بقرينة ذكره سابقاً أي و"نعم الوكيل"، ومعناه حيثب على ما هو المشهور، وسيأتي إن شاء الله تعالى أنه الحق: وهو مقول في شأنه: "نعم الوكيل" ليكون جملة اسمية حربية، متعلق خبرها جملة فعلية إنشائية، ولا شبهة في صحة عطفها على الجملة الاسمية الحربية السابقة.

ونختار ثانياً أنه معطوف على "حسي"، ولا حاجة إلى اعتبار تضمنه معنى نحسي ويكمي؛ فإن الحمل التي لها محل من الإعراب واقعة موقع المفردات، ويجوز عطفها على المفردات وعكسها، ونحس إذا روعي في التفنن نكته، فهما عدل إلى الجملة الفعلية الدالة على المدح العام مبالغة فيه، وكفأك حجة قاطعة على جواره قوله تعالى: **وَلَهُ حَسَنَاتٌ مِّمَّا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ** [آل عمران: ١٧٣]؛ فإن هذه الواو من الحكاية لامن المحكي، ولا يشك من به مسكة في حسن قولك: ريد أبوه صالح وما أفسقه، وعمره أبوه بخيل وما أجوده. [الدسوقي بتغيير: ٦٥/١]

عطف الإنشاء. أما على الأول فظاهر، وأما على الثاني فلأن "حسي" بمعنى محسي وهو بمعنى يحسنني فهو جملة حربية في المعنى، فسقط ما قيل: إن المعطوف عليه على الثاني مفرد فليس بحبر؛ لأن الخبر والإنشاء إنما يجريان في الجملة. [التجريد: ٢٥]

مقدمة

رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون؛ لأنه المذكور فيه إما أن يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن أو لا، الثاني: المقدمة، والأول: إن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فهو الفن الأول، وإلا فإن كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني، وإلا فهو الفن الثالث،

مقدمة: الأظهر أنه خير لمخدوف، أي هذه مقدمة، ويحتمل أنها مبتدأ والخبر محذوف أي مقدمة أذكرها.

رتب المختصر أورد على الحصر المذكور الخطبة، فإنها من المختصر بلاشك، فكان على الشارح أن يزيدها، وأجيب بأن المراد: رتب ما هو المقصود من المختصر في الجملة، أي سواء كان مقصوداً بالدات كالفنون الثلاثة وما يتعلق بها أو مقصوداً بالتبع كالمقدمة؛ فإنها مقصودة تبعاً للعلم الذي ألف فيه المختصر للانتفاع بها فيه، وحديث فحرجت الخطبة؛ لأنها ليست واحدة منهما. [الدسوقي: ٦٥/١]

على مقدمة قيل عليه: إن الترتيب: وضع كل شيء في مرتبه وهو لا يتعدى بـ 'على'، وأجيب بأنه يتضمن معنى الاشتغال، والمعنى: رتبه مشتملاً على مقدمة إلخ اشتغال الكل على أجزائه، تكلم الشارح هنا في خمسة مباحث: الأول: في إحصاء الكتاب في أربعة أجزاء، والثاني: في وجه تنكير مقدمة وتعريف الفنون الثلاثة، والثالث: في تبيين مقدمة، والرابع: في بيان نقل المقدمة واشتقاقها، والخامس: في مقدمة العم ومقدمة الكتاب وبيان أن المقدمة هنا مقدمة الكتاب. (ملخصاً)

من قيل إلخ: أي بالذات وإلا فالمقدمة مقصودة في الفن أيضاً لكن تبعاً، وأقحم لفظ "قيل" لإدراج الأمثلة والشواهد في الفصول الثلاثة؛ لأن المقاصد في الحقيقة القواعد فقط. [التلخيص، الدسوقي: ٦٦/١] **هذا الفن.** أي علم البلاغة وتوابعها فدخل الفن الثالث. **الثاني المقدمة:** أخره في التقسيم؛ لأن مفهومه عديمي، وقدمه في البيان لبساطته ولقصر الكلام عليه، ثم إن محل الثاني على المقدمة خاصاً جاء من الاستقراء، فاندفع ما يقال: لم لا يجوز أن يكون شيئاً آخر، وحاصل الدفع: أننا تبعنا مقصود الكتاب فلم نجد غير المقدمة والفصول الثلاثة، وما يقال ههنا يقال في الثالث. (التحريد و الدسوقي)

المعنى المراد أي لسعاء، والمراد بالمعنى المراد للنبغاء: ما راد على أصل المعنى من الأحوال التي يقصدها البليغ كالإسكار وخلو الدهن، وهذا الخطأ يحتز عنه بالفن الأول. [الدسوقي: ٦٧/١] **التعقيد المعنوي:** أي بأن تكون العبارة التي عبر بها يعسر الانتقال منها إلى المعنى المراد. **وإلا فهو** وإلا بأن كان الغرض ليس الاحتراز أصلاً، بل إنما هو مجرد تحسين اللفظ وتزيينه فهو الثالث. (الدسوقي)

وجعل الخاتمة خارجة عن الفن الثالث وهم، كما نبين إن شاء الله تعالى.

[وجه تنكير المقدمة]

ولما انجز كلامه في آخر هذه المقدمة إلى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة، ناسب ذكرها بطريق التعريف العهدي بخلاف المقدمة؛ فإنها لا مقتضي لإيرادها بلفظ المعرفة في هذا المقام، فنكرها وقال: مقدمة، والخلاف في أن تنوينها للتعظيم أو التقليل مما لا ينبغي أن يقع بين المحصلين.

وحمل الخاتمة: هذا جواب عما يقال: حصر ترتيب المختصر في الفنون الثلاثة والمقدمة غير حاصر؛ إذ من جملة أجزاء الكتاب الخاتمة، فكان على الشارح ذكرها، وتقدير الجواب: أن الخاتمة من الفن الثالث وليست بخاتمة الكتاب خارجة عن الفنون، فظهر صحة الحصر، ومن جعل الخاتمة خارجة عن الفن الثالث فقد وهم.

كما نبين. في أول الخاتمة حيث يقول: وإنما قلنا: إن الخاتمة من الفن الثالث دون أن نجعلها خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كما توهم غيرنا؛ لأن المصنف قال في آخر بحث المحسسات اللفظية: هذا ما تيسر لي بإذن الله تعالى جمعه وتحريره من أصول الفن الثالث، وبقيت أشياء ويذكرها في علم البديع بعض المصنفين، فهذا تصريح من المصنف بأن الخاتمة من الفن الثالث وليست بخارجة عنه.

ولما انجز كلامه: الغرض من هذا الكلام بيان وجه تنكير مقدمة وتعريف الفنون الثلاثة فيما سيأتي، حاصله: أن الفنون الثلاثة لما مر ذكرها في آخر المقدمة ناسب ذكرها بطريق التعريف بخلاف المقدمة؛ فإنه لا مقتضي لتعريفها؛ لأنها ما سبق ذكرها فلذا نكرها.

والخلاف: [الواقع بين الزوزي القائل بأنه للتعظيم، وغيره القائل بأنه للتقليل.] حاصله: أن من نظر إلى صفر حجمها قال: إن تنوينها للتقليل، ومن نظر إلى كثرة نفعها قال: إن تنوينها للتعظيم، وهذا لا طائل تحته على أنه يصح اعتبارهما معاً بالاعتبارين المذكورين. [التحريد: ٢٦]

للتعظيم أو التقليل: فإن قلت: التقليل لا يقابله إلا التكثير، والتعظيم لا يقابله إلا التحقير، فالمقابلة في كلامه لا تحسن، بل كان الأولى أن يقول: للتعظيم أو التحقير أو يقول: للتكثير أو التقليل، وأجيب بأن الشارح سلك في هذه العبارة مسلك الاحتباك، فكأنه قال: للتكثير والتعظيم أو للتقليل والتحقير، فحذف من الأول التكثير بدليل ما أثبتته في الثاني، ومن الثاني التحقير بدليل ما أثبتته في الأول، فاكتمى بذكر المقابل في كل، أو يقال: إنه أراد بالتقليل التحقير مسامحة. [الدسوقي: ٦٨/١ والتحريد]

المحصلين: أي لمهمات الأمور والعلوم؛ لعلوهمتهم عن الاشتغال بمختصراتها.

[الفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب]

والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها، من قدم بمعنى تقدم، يقال: "مقدمة العلم" لما يتوقف عليه الشروع في مسأله، و"مقدمة الكتاب" لطائفة من كلامه كتاب حد وموضوع ونقابة قدّمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه، وهي ههنا لبيان معنى الفصاحة والبلاغة، والخصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يلائم ذلك، ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد بذلك. والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما خفي على كثير من الناس.

والمقدمة أي من حيث هي لا بقيد كونهما مقدمة هذا المحتصر، ولذلك أظهر مع أن المقام للضمير. [التجريد: ٢٦] **مأخوذة:** أي منقولة من لفظ "مقدمة" الذي مدلوله الجماعة المتقدمة من الجيش. **مها** أي من الجيش؛ لأنه في تأويل لطائفة. **من قدم بمعنى تقدم** أي قدم اللزوم لا المتعدي لأن اساحت المذكورة متقدمة لا مقدمة شيئاً آخر.

لما يتوقف مقدمة العلم اسم للمعاني المحصورة، وذكر الألفاظ لتوقف الإساء عليها لا أنها مقصودة لذاتها، وبذلك تعلم أن النسبة بين المقدمتين المأية الكلية؛ لأن مقدمة الكتاب اسم للألفاظ، كما يدل عليه قوله: 'لطائفة من كلامه'، نعم بين مقدمة العلم ومدلولات مقدمة الكتاب أو دوال مقدمة العلم ومقدمة الكتاب عموم وخصوص مطلق، يحتنعان فيما يتوقف عليه الشروع، وتنفرد مقدمة الكتاب فيما لا يتوقف عليه الشروع، هذا عند من اعتبر التقدم في مفهوم مقدمة العلم، وعند غيره النسبة بين المقدمتين العموم والخصوص الوجهي، يحتنعان فيما يتوقف عليه الشروع إذا ذكر أمام المقصود وتنفرد مقدمة الكتاب فيما لا يتوقف عليه الشروع في مسائل إذا ذكر أمام المقصود، وتنفرد مقدمة العلم فيما يتوقف عليه الشروع إذا ذكر في الأثناء. (التجريد) (الدسوقي: ٦٩/١)

قدّمت أي جعلت أمامه فلا بد من التجريد. **لارباط** أي سواء توقف عليه الشروع أم لا. **وهي ههنا** أي المقدمة ههنا، أي في ذلك الكتاب. (الدسوقي: ٧٠) **ذلك** كإسبة بين الفصاحة والبلاغة وغيرهما. **بذلك:** أي بما ذكر مما احتوت عليه المقدمة.

والفرق قد علمت محصده وهو أن مقدمة الكتاب اسم لمجموع الطائفة من الكلام اللفظي التي يقدمها المصنف أمام المقصود لارتباط له بها، فإلم يقدمه وإن حصل به الارتباط والانتفاع لا يصدق عليه التعريف، ومقدمة العلم معان مخصوصة يتوقف عليه الشروع فيه. (الدسوقي)

[أقسام الفصاحة والبلاغة]

الفصاحة: هي في الأصل تنبيء عن الإبانة والظهور، ^{أي في اللغة} يوصف بها ^{معنى لسان} المفرد مثل: كلمة فصيحة. ^{عصف نفسه} والكلام مثل: كلام فصيح، وقصيدة فصيحة، قيل: المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعم المركب الإسنادي وغيره؛ فإنه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على ^{وهو المركب الناقص}

الفصاحة مثل لك مثالا ليسهل عليك تحصيل الفصاحة والبالغة والديع وإدراك مراتها؛ فإنك إذا أردت أن يحاط لك قميص حسن مطابق تام لبندك، فأول ما ينبغي أن تحصل ثوبا حسنا عرله ونسجه، ثم أن تقطع أجزاء مناسبة، ويحاط مطابقا تاما ببندك، ثم بعد ذلك تصنع عليه بقوش مناسبة، فالكلمة والكلام الفصيحان في مقابلة البالغة كالعزل، والسجع الحسن في مقابلة القميص، والبالغة في الكلام هي مطابقة مقتضى الحال كالقميص المطابق للباس القميص، والديع كالقوش التي صنعت في القميص في محل مناسب، فدرجة الديع بعد البالغة.

تنبيء: اعلم أن للفصاحة معان متعددة في اللغة مثل: سرع الرعوة، ودهاب اللأ من اللبس وإطلاق اللسان، وظهور صوء الصبح وغيرها، ولا شئت أن تلك المعاني كلها تنبيء أي تدل على الظهور لا أن معناها الظهور؛ فلذا قال: تنبيء عن الإبانة والظهور. [الدسوقي بتعير: ٧٠/١] **مثل كلام فصيح** وقصيدة فصيحة، أشار بالمثالين إلى أنه لا فرق في الوصف بالفصاحة بين امظوم وغيره، والقصيدة مأخوذة من القصيدة؛ لأن الشاعر يقصد تخويدها وتهدئتها، والتاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية أو لتقدير الموصوف مؤنثا، وقيل: مأخوذة من اقتصدت الكلام بمعنى أقطعت، قيل: لا تسمى الأبيات قصيدة حتى تكون عشرة فما فوقها، وقيل: حتى تخاور سبعة، وما دون ذلك يسمى قطعة. [التحريد: ٢٧] (الدسوقي)

قبل المراد: [توجيه الخللحالي من جانب المصنف] حاصل إيضاح ما في المقام: أن المصنف اعترض عليه بأنه قد بقي شيء ليس بكلمة ولا كلام، مثل: المركبات الناقصة فإنها ليست بمفردة؛ لأن المفرد ما قابل المركب، ولا كلاما؛ لأنه المركب التام، والمركب المذكور ناقص، فسكوت المصنف عنها يقتضي أن لا تكون فصيحة ولا بليعة مع أنها توصف بالفصاحة قطعاً، فيقال: مركب فصيح، وحينئذ في كلام المصنف قصور.

وأجاب الخللحالي والزوري بأنها أي المركبات الناقصة داخلة في الكلام في كلام المصنف؛ إذ المراد بالكلام المركب مطلقاً، فيشمل المركب التام والناقص فلا قصور في كلامه، ورد الشارح هذا الجواب بأنه لا يتم، إلا إذا شئت عن العرب أنهم يطلقون على المركب المذكور كلاماً فصيحاً مع أنهم لم يقولوا فيه ذلك، ووصفهم له بالفصاحة في قولهم: مركب فصيح يجوز أن يكون من حيث مفرداته لا من حيث داته، سلمنا أنه يوصف بالفصاحة من حيث داته، وأن القصور لازم على المصنف، فالأولى إدخال المركب المذكور في المفرد لا في الكلام بأن يراد بالمفرد ما قابل الكلام؛ وذلك لأنه لم يعهد إطلاق الكلام على ما قابل المفرد، بل المعهود إطلاقه على المركب التام. [الدسوقي بتعير: ٧١/١]

بكلمة: الأنسب ما ليس بمفرد وهو المركب مطلقاً.

إسناد يصح السكوت عليه مع أنه يتصف بالفصاحة، وفيه نظر؛ لأنه إنما يصح ذلك لو أطلقوا على مثل هذا المركب أنه كلام فصيح، ولم ينقل عنهم ذلك، واتصافه بالفصاحة يجوز أن يكون باعتبار فصاحة المفردات على أن الحق أنه داخل في المفرد؛ لأنه يقال على ما يقابل المركب، وعلى ما يقابل المشتى والمجموع، وعلى ما يقابل الكلام. ومقابلته بالكلام ههنا قرينة على أنه أريد به المعنى الأخير؛ أعني ما ليس بكلام، ويوصف **بها المتكلم** أيضاً، يقال: كاتب فصيح، وشاعر فصيح.

وفد **نظر** أي في إدخال المركب الناقص في الكلام نظر. [الدسوقي: ٧١/١] **دلت** أي دخول المركب الناقص في الكلام. **ولم ينقل** أي والمقول عنهم إنما هو وصفه بالفصاحة دون وصفه بأنه كلام حيث قالوا: مركب فصيح، ووصفه بالفصاحة لا يستلزم تسميته كلاماً حتى يدخل في مسماه؛ لأن الوصف بالفصاحة أعم من التسمية بالكلام، والأعم لا يستلزم الأخص، فيجوز أن يكون وصفه بالفصاحة؛ لكون كلماته فصيحة لا لكونه كلاماً مركباً، فحصل هذا التأويل وهو إدخال المركب الناقص في الكلام. (الدسوقي)

المفردات أي لا لذاته، بل باعتبار المفردات، فدخل في قوله "يوصف بها المفرد" من غير تأويل. **على أن** إن الحار والمخجور في مثله حرم مبتدأ محذوف أي والتحقيق على أن أو يكون "على" للاستدراك بمعنى "لكن" أو "على" بمعنى "مع"، أي مع أن الحق إلخ ودل ذلك على أن الحملة الأولى وقعت على غير تحقيق، ثم جيء بما هو التحقيق فيها، وحاصله: أن المركب الناقص على التحقيق متصف بالفصاحة لذاته لا بالعرض بواسطة المفردات كما قال من قبل، ويؤول بأن هذا المركب داخل في المفرد بقرينة مقابلته بالكلام، ولا يدخل في الكلام كما أول به الحلحالي. (الدسوقي) [التحريد: ٢٨]

على ما يقابل: اعلم أن إطلاق المفرد على هذه الأمور كلها إطلاقاً حقيقياً، وإذا كان كذلك فدخل المركب الناقص فيه لا يزعم عليه تجوز، بخلاف دخول المركب الناقص في الكلام بحيث يراد بالكلام المركب مطلقاً فإنه يلزم عليه التجوز والحمل على الحقيقة أولى. [الدسوقي: ٧٢/١] **ما يقابل** وهو شامل للمركب الناقص وهو المراد ههنا. **ومفادته** جواب عما يقال: إن المشترك لا يفهم منه معنى معين بدون قرينة، فما القرينة ههنا على أن المراد بالمفرد ههنا ما قابل الكلام. فأجاب بقوله: "ومقابلته إلخ". (الدسوقي)

المتكلم أيضاً. إما راد بها "أيضاً" دون ما تقدم يعي راد الشارح مع المتكلم لفظ "أيضاً" دون الكلام؛ لأن المفرد والكلام من جنس واحد، أي كلاهما من جنس اللفظ فهما كالثيء الواحد ونفط "أيضاً" لا يوتى بها إلا بين شيئين بخلاف المتكلم. [الدسوقي بتوضيح: ٧٣/١]

والبلاغة: وهي تنبئ عن الوصول والانتهاج، **يوصف بها الأخيران فقط** أي الكلام والمتكلم دون المفرد؛ إذ لم يسمع كلمة بليغة، والتعليل بأن البلاغة إنما هي باعتبار ^{عطف مسير} المطابقة لمقتضى الحال وهي لا تتحقق في المفرد وهم؛ لأن ذلك إنما هو في بلاغة الكلام ^{لعدم وصف المفرد بالبلاغة} والمتكلم، وإنما قسم كلا من الفصاحة والبلاغة أولاً؛ لتعذر جمع المعاني المختلفة الغير ^{أي المطابقة} المشتركة في أمر يعمها في تعريف واحد، ^{صحاحاً لا صراحة} ^{متعلق بالمشتركة} ^{متعلق بالجمع}

تنبئ عن الوصول: في "التاج" و"القاموس" بلغ الرجل بلاغة إذا كان يبلغ بعارته كنه مراده من حد كرم، فهي في اللغة تنبئ عن الوصول والانتهاج؛ لكونها وصولاً محصوفاً، وفي الاصطلاح: مطابقة الكلام لمقتضى الحال، والمناسبة بين المعين ظاهرة، ولم يقل: في الأصل اكتفاء عما ذكره سابقاً. [التحريد: ٢٩] **فقط:** العاء واقعة في جواب شرط مقدر، و"قط" اسم فعل بمعنى "انته" أي إذا وصفت بها الأخيرين فقط أي فأنته عن وصف المفرد بها.

دون المفرد: وفسر المفرد بما ليس بكلام، والكلمة والمركب الناقص مفرد حينئذ، فالدعوى أن الكلمة والمركب الناقص لا يتصفان بالبلاغة، فالدليل المساوي للدعوى أن يقال: إذ لم يسمع كلمة بليغة ولا مركب بليغ، فعدم سماع كلمة بليغة ليس دليلاً تاماً للدعوى. [الدسوقي بتغيير: ٧٣/١]

إذ لم يسمع: فيه أنه إن أدخل المركب الناقص في المفرد كما هو رأي الشارح فلا يتم الاستشهاد؛ لأنه لا يلزم من عدم سماع اتصاف الكلمة بالفصاحة عدم سماع اتصاف المركب المذكور بها، بل كان الحق أن يقول: إذ لم يسمع كلمة بليغة ولا مركب بليغ، إلا أن يراد بالكلمة ما ليس بكلام فتشمل المركب الناقص، وإن أدخل المركب الناقص في الكلام كما هو رأي الحلخالي فلا إشكال في التعليل. (الدسوقي والتحريد) **لا تتحقق:** لأن المطابقة إنما تحصل بمراعات الاعتبارات الزائدة على أصل المراد، فلا تتحقق إلا في دي الإسهاد المفيد. **لأن ذلك:** يعني أن ما ذكر من التعليل لا يتم إلا إذا انحصر معنى البلاغة فيما ذكره مع أنه يحور له معنى آخر يصح وجوده في المفرد على تقدير أن يتصف بها. (التحريد بتلخيص)

وإنما قسم: هذا توجيه لمادة المصنف بالتقسيم أولاً، وتعريف كل واحد على حدة بعد ذلك مع أن الأصل أن يذكر التعريف أولاً ثم التقسيم ثانياً. [الدسوقي: ٧٤/١] **لتعذر:** فلا يتأتى أن يوتى للفصاحة بتعريف يعم أقسامها الثلاثة ويخرج غيرها، وكذا البلاغة لا يتأتى أن يوتى لها بتعريف يعم قسميها ويخرج غيرها، وهذا بخلاف الكلمة؛ فإنها لما اشتركت أقسامها في أمر يعمها صالح لتعريف الكلمة بحيث تتميز عن الكلم والكلام، عرفت أولاً بأنها قول مفرد ثم قسمت إلى اسم، وفعل، وحرف. (الدسوقي بتغيير) **الغير المشتركة:** تفسير لـ "المختلفة" وأدخل "أل" "على" "غير" لتأوله بالمعاصرة، فلا يقال: إنه أدخل "أل" على المصنف الذي لم يشابه الفعل وهو لا يجوز. (الدسوقي)

في تعريف واحد: أي يبين حقيقة كل تفصيلاً، والخاص: أنه لما تعذر ههنا اشتراك أقسام الفصاحة في أمر يعمها صالح لتعريف الفصاحة بحيث يميزها عما عداها، وكذلك البلاغة قسم كلا منهما ثم عرف تلك الأقسام، وأما الاشتراك =

وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى إلى متصل ومنقطع، ثم عرف كلا منهما على حدة.

[بيان الفصاحة]

فالفصاحة في المفرد ^{مكانه في مفرد} قدم الفصاحة على البلاغة؛ لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة؛ لكونها مأخوذة في تعريفها، ثم قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام ^{عنه للتوقف} والمتكلم؛ لتوقفهما عليها **خلوصه** أي خلوص المفرد من توافر الحروف والعراية ومخافة الخناس اللغوي،

- في الأمر العام مطلقاً فحاصل؛ إذ لا شك في وجود انفعومات العامة الكنية كشيء وموجود ومستحسن، وأقسام الفصاحة وكذلك أقسام البلاغة مشتركة في هذه المفهومات، ولكن لا يصلح شيء منها لتعريف كل من الفصاحة والبلاغة؛ لعدم حصول التمييز المذكور، فاندفع ما يقال: لاسلم عدم اشتراكها في أمر يعمها؛ إذ لا شك في وجود انفعومات العامة التي تعمها كشيء وموجود وغيرها. [الدسوقي بتعريب: ٧٥/١]

وهذا. أي تقسيم المصنف أولاً ثم التعريف ثانياً. **فالفصاحة** ^{إذ أردت بيان كل من أقسام الفصاحة والبلاغة، فأقول} لك: الفصاحة إبح، فالعاء فاء الفصيحة، ويقال لها: فاء الفضيحة بالصاد والصاد، والإضافة في ذلك من إضافة الموصوف إلى الصفة، أي العاء المفصحة أو المفصحة سميت بذلك؛ لأنها أفصح عن شرط مقدر أو لكونها أفصح وأصهرته، وقيل: غير ذلك. (الدسوقي بتلخيص) **قدم**. أي قدم تعريف أقسام الفصاحة على تعريف أقسام البلاغة؛ لتوقف إدراك البلاغة وتصورها من حيث المفهوم سواء كانت بلاغة متكلم أو كلام على إدراك الفصاحة. [الدسوقي بتوضيح: ٧٦/١]

لوقفهما أما توقف فصاحة الكلام على فصاحة المفرد فلا واسطة، وأما توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد فبواسطة أحد فصاحة الكلام في تعريف فصاحة المتكلم، والمتوقف على المتوقف على الشيء متوقف على ذلك الشيء، وقد يقال: المصنف لم يأخذ فصاحة الكلام في تعريف فصاحة المتكلم، بل البسط الشامل للمفرد كما نه عنه الشارح فيكون توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد بلا واسطة أيضاً. [التحريد: ٣٠] (الدسوقي)

خلوصه قيل: وجه حصر محلات فصاحة المفرد في الثلاثة: أن المفرد له مادة وهي حروفه، وصورة وهي صيغته ودلالة على معناه، وحيد في معناه إما في مادته وهو التوافر أو في صورته وهي محالة القياس الصوري أو في دلالاته على معناه وهو العراية، ويمكن إجراء ذلك في الكلام أيضاً، فعليه في مادته توافر الكلمات وفي صورته أي التأليف العارض على الكلمات ضعف التأليف وفي دلالاته على معناه التعقيد. (الدسوقي) **خلوص المفرد**. [أمراد من الخلوص لآمره وهو عدم الاتصاف، وليس المراد أنه كان متصفاً بها أولاً ثم حصل.] هذا الكلام من باب السلب الكلّي، وهو المسمى بعموم السلب لا من قبيل رفع الإيجاب الكلي وهو المسمى بسلب العموم، فالمعنى حينئذ عدم اتصافه بكل واحد من الثلاثة فيحتمل وجد واحد من الثلاثة في الكلمة كانت غير فصيحة. (الدسوقي)

أي المستبطن من استقراء اللغة، وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو عن تسامح، **فالتنافر** وصف في الكلمة توجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها، **حو**: مستشزرات في قول امرئ القيس: **عدائره** أي ذوائبه، جمع غديرة، والضمير عائد إلى الفرع، **مستشزرات** أي مرتفعات، أو مرفوعات، يقال: **استشزره** أي رفعه،

معن المتعدي

فالراء مفتوحة فالراء مكسورة

المستبط أشار بذلك إلى أنه ليس المراد حقيقة القياس في اللغة الذي هو إلحاق شيء بشيء جامع بينهما كإلحاق النيد بالحمر في التحريم جامع الإسكار، بل المراد القياس الذي منشأ استقراء اللغة أي تتبع الكلمات اللغوية وهو القياس الصرفي كقولنا: كلما تحركت الياء أو الواو وافتتح ما قبلها قلبت ألفا، وإنما لم يقل الشارح: الصرفي بدل اللغوي مع أنه المراد للإشارة إلى أن منشأ هذا القياس الصرفي استقراء اللغة. [الدسوقي بتلخيص: ٧٦/١]

لا يخلو عن تسامح. ذكر الدسوقي وغيره للتسامح وجهين: الأول: أن الفصاحة هي كون الكلمة جارية على القوايين المستنبطة من استقراء كلام العرب متناسبة الحروف كثيرة الاستعمال، ويلزم من الكون المذكور الخلوص عما ذكر، فليس الخلوص المذكور نفس كون الكلمة جارية على القوايين إلى آخره، فتعريف الفصاحة بالخلوص عما ذكر تعريف بالخارج عن مفهوم الفصاحة ولارمه، وهذا إن قلنا بجواره، لكن لا يخلو عن تسامح. والثاني: أن الفصاحة وجودية؛ لأن معناه الكون المذكور والخلوص عديم؛ لأن معناه عدم الأمور المذكورة، فلا يناسب تعريف الوجودي بالعدمي.

تسامح حكم بالتسامح ولم يحكم بالبطلان لإمكان الجواب، أما عن الأول؛ فلأن الأدباء يحورون الإخبار عن الشيء بمحايته إذا كان بينهما تلامز، ويعرفون به إذا استلزم من تصوره تصور المعروف قصدا للمبالغة وادعاء بأنه هو ولا يبالون بمنع المطعين، وأما عن الثاني فقول: معنى خلوصه كونه خالصاً وهو أمر وجودي، أو يقال: إن الوجودي لا يعرف بالعدمي مسلم إذا كان العدمي عدماً للوجودي أو مباحياً غير ملازم له، أما إذا كان العدمي عدماً لصد الوجودي فغير مسلم، والخلوص ليس عدم الفصاحة حتى لا يحوز التعريف به، بل عدم صد الفصاحة الذي هو التنافر والغرابة ومخالفة القياس اللغوي. [الدسوقي بتغيير: ٧٧/١]

وعسر النطق بها عطف تفسير أو عطف مسبب على السبب؛ لأن الثقل سبب تعسر النطق. **عدائره**. [ويروى عدائرها فالضمير للمحبوبة] أي ذوائبه، وفي الأساس: الدؤابة الشعر المنسدل من الرأس إلى الظهر، وإما سمي ذلك الشعر غديرة؛ لأنه عودر وترك حتى طال. [الدسوقي بتغيير: ٧٨/١] **الفرع**: (هو الشعر مطلقاً أو الشعر التام أي الشعر بتمايه) أي في البيت السابق وهو قوله:

فرع يزين المتن أسود فاحم أثيث كفتو النحلة المتشكل. [التحريد: ٣١]

واستشزره. أشار الشارح بهذا إلى أن هذا الوصف مأخوذ إما من فعل متعد أو من فعل لازم يبيّن على ذلك كونه اسم فاعل أو اسم مفعول، فإن كان مأخوذاً من المتعدي فهو اسم مفعول فيقرأ بفنح الزاي المعجمة، وإن كان مأخوذاً من الفعل اللازم فهو اسم فاعل فيقرأ بكسر الزاي. (الدسوقي)

واستشزر أي ارتفع **إلى العلى** :: تضل العقاص في مثنى ومرسل، تضل أي تغيب،
 والعقاص جمع عقيصه وهي الخصلة المجموعة من الشعر، والمثنى المفتول، والمرسل
 بخلاف المثنى يعني أن ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط، وأن شعره ينقسم إلى عقاص
 ومثنى ومرسل، والأول يغيب في الأخيرين، والغرض بيان كثرة الشعر. والضابطة
 ههنا: أن كل ما يعده الذوق الصحيح ثقيلًا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من
 قرب المخارج أو بعدها أو غير ذلك على ما صرح به ابن الأثير في "المثل السائر" ...
 اسم كتاب في اللغة

إلى العلى جمع العليا تأيت الأعلى أي إلى جهة العلى وهي السماوات. [التحريد: ٣١] **المجموعة من الشعر** كانت عادة
 ساء العرب أن تجمع شيئاً من شعر رأسها في وسط الرأس، وتشده بحيط وتعله مثل الرمانة يصير مجعداً، ويسمونه
 عديرة ودؤنة وعقيصه، ثم يستروه بإرجاء مثنى أو امرسل خفف الظهر فوقه ليصير المثنى والمرسل مرميين على
 ظهرها وتختهما العقاص المجموع كالرمانة عائناً ومخاً لا يظهر، فظهر لك أن العدائر والعقاص بمعنى واحد، وقوله:
 "تصل العقاص" إظهار في محل إضمار والأصل تصل هي. (التحريد) [الدسوقي بتعريب: ٧٨/١] **مشدودة** إن قلت:
 من أين يفهم هذا الشد من البيت؟ قلت: يفهم من "مستشترات"، خصوصاً إذا قرئ على صيغة المجهول، ويفهم
 أيضاً من "العقاص"، لأن العقيصه شعر ذو عقاص وهو الحيط الذي يربط به أطراف الدوائب. [التحريد: ٣٢]
بنفسه الخ يعني أن مراد الشاعر: أن شعر ممدوحه ينقسم إلى ثلاثة أقسام لا إلى أربعة، خلافاً لما يوهمه ظاهر البيت من
 أن القسمة رباعية: عدائر، وعقائص، ومثنى، ومرسل، فظهر أن "العقاص" هي العدائر كما مر. (التحريد، الدسوقي)
والغرض أي وإن لم يكن لحقيقة هذا الكلام هناك وجود، فالكلام كناية إن كان مستعملاً في كثرة الشعر التي هي
 لازمة لحقيقة الكلام أو تعريض إن كان مستعملاً في حقيقته منتفياً فيه إلى هذا اللازم، فظهر أن المراد بهذا الكلام
 ليس مجرد الإحار. (التحريد، الدسوقي) **والضابطة** حاصله. أن الضابط المعول عليه في ضبط تنافر الحروف الدوق،
 وهو قوة يدرك لها لطائف الكلام ووجوه تحسيه، فكل ما عده الذوق ثقيلًا متعسر النطق به كان ثقيلًا وما لا فلا،
 خلافاً لما قال: الضابط المعول عليه في ضبط التنافر بعد المخارج، ولم يقل: قرها؛ لأن كلا منهما لا بطرد؛ لأننا نجد
 عدم التنافر مع قرب المحرّج كالخيش أو الشحي، ومع بعده كعنم، بخلاف مع [أي أسرع]، فقرب المخارج
 وبعدها كل منهما غير مطرد، فلا يكون واحد منهما ضابطاً معولاً عليه. [الدسوقي: ٨٠/١]
غير ذلك كنوسط الشين بين التاء والراء كما يأتي. **ابن الأثير** هو الامام الفاضل للغة، الورير ضياء الدين أبو الفتح.
المثل السائر. "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر" كتاب جليل، عظيم الصنع، مسلم عند أئمة الأدب، فيه
 قواعد البلاغة في النظم والنثر مع التمرينات.

وزعم بعضهم أن منشأ **الثقل** في "مستشزرات" هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة ^{من غلجاي} الرخوة بين التاء التي من المهموسة ^{المفس في اللغة الخفاء} الشديدة، والراء المعجمة التي هي من ^{الرخاوة في اللغة اللين} المجهورة. ولو قال: **مستشرف** لزال ذلك الثقل، وفيه نظر؛ لأن الراء المهملة أيضا من ^{صد المهموسة} المجهورة. وقيل: إن قرب المخارج سبب **للثقل** المخل **بالفصاحة**، وإن في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ﴾ ^{بالله الروري} ثقلا قريبا من حد التنافر فيخل بفصاحة الكلمة، لكن الكلام الطويل ^{لما فيها قرب المخارج} المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة، كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربيا،

منشأ الثقل وأما على الأول فمنشأ الثقل فيها اجتماع هذه الحروف المحصورة، والحاكم بثقلها الدوق. [الدسوقي: ٨٠/١] **المهموسة**: اعلم أن حروف التهجي تنقسم إلى مهموسة ومجهورة، فالمهموسة عشرة يجمعها قولهم: "فحثه شخص سكت"، وما عداها مجهورة، وتنقسم أيضا إلى شديدة ورخوة ومتوسطة بينهما، فالشديدة ثمانية يجمعها "أجد طقتك"، والمتوسطة خمسة يجمعها "لن عمر" وما سواهما رخوة. (محصا)

من المجهورة لم يقل: من المجهورة الرخوة، بل اقتصر على الصفة المشتركة بين الراء والراء ترويحاً للطر الآتي؛ فإنه لا يتم إلا بذلك لضعفه إذا ذكرت الصفة المختصة بالراء وهي الرخاوة، والمحتصة بالراء وهي التوسط بين الرخاوة والشدة لتبين الفرق حينئذ بين الراء والراء. [التجريد: ٣٢] **مستشرف** نوقال مستشرفات لكان أولى.

وفيه نظر أي في هذا الزعم نظر، فهو رد للكلام من أصله لا لقوله: "ولو قال إلخ" ... وحاصله: أن علة الثقل التي ذكرتها وهي مصاربة الحرف المتوسط بين حرفين لما قبله ولما بعده في الصفة موجودة في "مستشرف" أيضا، فيجب أن يكون متافرا أيضا. [الدسوقي: ٨١/١] **المجهورة** فهي كالراء، وإن كانت الراء رخوة والراء المهملة متوسطة.

سبب للثقل: ولا شك أن حروف "مستشزرات" متقاربة المخارج. **بالفصاحة**. يعني لما كان قرب المخارج سببا للثقل يكون "ألم أعهد" أيضا غير فصيح. **لكن الكلام** هذا جواب عما يقال: يلزم عنى هذا أعني كون "ألم أعهد" غير فصيحة أن سورة من القرآن غير فصيحة، وهذا باطل. (الدسوقي بتلخيص)

لا يخرج إلخ. سبق إلى بعض الأوهام أن اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب لثقل المخل بفصاحة الكلمة، وأنه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا، فلا تخرج سورة فيها "ألم أعهد" عن الفصاحة، وأيده بعضهم بأن انتفاء وصف الخراء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل. [المطول: ١١٧] **كما لا يخرج**: وذلك كالقرآن فإنه عربي، قال الله تعالى: ﴿بِأَنزَالِهِ﴾ [يوسف: ٢] وقد اشتمل على كلمات غير عربية كالقسطاس؛ فإنها كلمة رومية اسم للميزان، وكالسجل؛ فإنه كلمة فارسية اسم للصحيفة، وكالمشكاة؛ فإنها كلمة هندية اسم للطاقة التي لا تعذ كسيسة القنديل، ومع اشتماله على تلك الكلمات الغير العربية لم يخرج عن كونه عربيا كما تشهد له الآية. [الدسوقي: ٨٢/١]

وفيه نظر؛ لأن فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير، على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة، والقياس على الكلام العربي ظاهر الفساد. ولو سلم عدم خروج السورة عن الفصاحة، فمجرد احتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة

كلمات فلا يرد ما يرد

وفيه نظر يعني في ذلك القيل نظر من حيث اشتماله على الدعوى المشار إليها بقوله: 'لكن الكلام الطويل إلخ' والقياس المشار إليه بقوله: "كما لا يخرج إلخ" وحاصل الأمر الأول: أن ما ادعيته من أن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن كونه فصيحاً لا يسلم بل هو خارج عن كونه فصيحاً؛ لأن فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير، فيلزم من انتفاء الأولى انتفاء الثانية، وحينئذٍ فقد بطلت الدعوى القائلة: "لكن الكلام الطويل" إلخ. [الدسوقي: ٨٢/١]

على أن هذا القائل يعني أن مدحلية فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام على قوله أكثر منها على قول من فسر الكلام بالمرک التام؛ لأنه يرمه اشتراط فصاحة المفردات في المركب التام والناقص لإجماعهم على اشتراط فصاحة المفردات في فصاحة الكلام، وهو عنده يشمل المركب الناقص، بخلاف المركب الناقص على تفسير غيره؛ لأن فصاحة المفردات إنما شرطت في فصاحة الكلام، والمركب الناقص على تفسير غيره ليس بكلام، وحينئذٍ فالحلل اللام لهذا القائل من وجود كلام فصيح بدون فصاحة الكلمات أكثر على تفسيره؛ لأنه يلزمه الحلل في المركب التام والناقص لإجماع القوم على أنه يشترط في فصاحة الكلام فصاحة كلماته، وهذا القائل يفسر الكلام بما يعم التام والناقص، فهو كان هذا القائل فسر الكلام بالتام لكان الفساد الحاصل في قوله: "لكن الكلام" إلخ لارما له في المركب التام فقط. [التجريد: ٣٣]

ظاهر الفساد فساد ظاهر لوجود الفارق؛ لأنه اشترط في فصاحة الكلام فصاحة أجزائه كلها، وهي كلماته ولم يشترط في عربية الكلام عربية أجزائه كلها؛ لأنه يكفي كون الأكثر على لغة العرب في نسبة المجموع إليهم تدليل اتفاق السحابة على وجود العجمة في إبراهيم ونحوه مع إجماع المسلمين على أن القرآن عربي كما نص عليه فيه، ولو سلم الاشتراط في عربية الكلام بإطلاق العربي عليه باعتناء الأسلوب لا جميع مفرداته، أو أن ما وقع فيه ما يوهم أنه غير عربي من توارد اللغات كما في الصانود؛ فإن معناه في جميع اللغات واحد. (التجريد)

ولو سلم. هذا تسليم للدعوى أي سلمنا ما ادعيته من أن السورة لا تخرج عن الفصاحة مع اشتمالها على كلمة غير فصيحة لكن يلزمك شيء آخر وهو وقوع شيء غير فصيح في القرآن وهو باطل؛ إذ اشتمال القرآن على شيء غير فصيح مما يقود إلى نسبة الجهل أو العجز إلى الله، لكن نسبتها إلى الله باطلة، فبطلت دعوى هذا القائل. (الدسوقي)

كلام إن اعتبر في "أعهد" ضمير الفاعل المستتر فيه وجوباً، كان كلاماً غير فصيح، وإن قطع النظر عن الضمير كان كلمة غير فصيحة، وكلاهما باطل. (منحصراً غير فصيح: وإن لم يخرج ذلك الاشتمال عن الفصاحة على هذا التقدير.

مما يقود إلى نسبة الجهل أو العجز إلى الله، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. **والغربة** كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى **ولا مأنوسة الاستعمال** **حو:** "مسرج" في قول ابن العجاج:

تفسير لوحشية

نحو غربة المسرج

ومقلة وحاجبا مزججا

أي مدققا مطولا، **فاحما** أي شعرا أسود كالفحم، **ومرسا** أي أنفا **مسرجا** أي

كالسيف السريجي في الدقة والاستواء
هذا التفسير لابن دريد

الجهل أو العجز بيان ذلك أن اشتغال القرآن على غير الفصيح إما لعدم علمه تعالى بأنه غير الفصيح أو لعدم علمه بأن الفصيح أولى من غير الفصيح فيلزم الجهل، وإما لعدم قدرته على إبدال غير الفصيح بالفصيح فيلزم العجز. [الدسوقي بتلخيص: ٨٣/١]

غير ظاهرة والمراد بعدم ظهور معناها أن لا يتقل الدهن منها إلى معانيها الموضوع له بسهولة، وعدم مأنوسة الاستعمال بالنسبة للعرب العرباء سكان البادية لا بالنسبة للمولدين، وإلا حرج كثير من قصائد العرب بل جعلها عن الفصاحة. (الدسوقي) **المعنى** أي الموضوع له فلا يرد التشابه والمجمل فإنها في القرآن.

ولا مأنوسة [أعاد النقي الاستفادة من غير ظاهرة المعنى كقوله تعالى: **مِنْ مَقْطَعَاتِ سَيْفٍ** (الفاتحة: ٧)] اعلم أن الغريب قسمان: أحدهما: ما تتوقف معرفة معناه على البحث في كتب اللغة المسبوطة كـ "تكاكأتم" و"افرنقوا"، ومنه ما لا يرجع في معرفة معناه إلى كتب اللغة؛ لكونه غير مستعمل عند العرب، فيحتاج إلى أن يخرج على وجه بعيد وذلك كـ "مسرج" وسيأتي بيانه، والمصنف مثل لثاني وقول الشارح: "غير ظاهرة المعنى إلخ"، صادق على القسمين. (الدسوقي) **شعر:** منصوب معطوف على "واضحاً" في البيت السابق.

مقلة. بياض العين مع سوادها ويأتي بمعنى الحدقة. **أي شعرا أسود** أي فـ "فاحما" للنسبة كلاين وتامر، والنسبة فيه تشبيهية من نسبة المشبه للمشبه به. [الدسوقي: ٨٤/١] **أي أنفا** هو بحار مرسل؛ لأن المرسل اسم محل الرس وهو أنف البعير، فأطلق عن قيده وأريد به الأنف. (الدسوقي) **مسرجا** قال بعضهم: يمكن أن يخرج هذه الكلمة على وجه يوافق القياس؛ فإن التفعيل يجيء بمعنى صيرورة فاعله كأصله نحو قوس أي صار كالقوس، وحينئذ فـ "مسرج" معناه الصائر كالسراج أو كالسيف السريجي، فلا يكون فيه غربة. وأجيب بأن سرج بهذا المعنى لارم لا يصاح منه اسم المفعول، فلا يفيد هذا التخريج إلا إذا كان مسرجاً بكسر الراء على وزن اسم فاعل من التسيريح مع أن الرواية بفتحها على وزن اسم المفعول منه، فلم يخرج من الغربة بهذا التخريج.

كالسيف السريجي أو كـ "السراج" قال المحقق الدسوقي: حاصل ما قيل في بيان وجه الغربة في هذه الكلمة أعني "مسرجا" أنه اسم مفعول مشتق، وكل مشتق لابد له من أصل يرجع إليه باشتقاقه منه، ففتش في كتب اللغة فلم يوجد فيها التسيريح، وإنما وجد من هذه المادة سريجي وسراج، ولا يصح اشتقاق "المسرج" منهما كما هو الظاهر، =

وسريج اسم قين ينسب إليه السيوف أو كسرج في طريق النصارى. فإن قلت: لم لم يجعلوه اسم مفعول من سرج الله وجهه أي مجه وحسنه؟ قلت: لاحتمال أن يكون مستحدثا ومولدا من السراج أو يكون من باب الغرابة أيضا، ونحوه أن تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الألفاظ الموضوعية، أعني على خلاف ما ثبت عن الواضع

- وحمل هذه الكلمة على الخطأ لا يصح؛ لوقوعها من عربي عارف باللغة، فاحتيج إلى تحريج هذه الكلمة على وجه تسلم به من الخطأ وإن كان بعيدا، فاحتلفوا في تحريجها، وحاصل ما أشار إليه المصنف. أن "فعل" قد يعني لسة الشيء إلى أصله نحو كرمته وهنقه، وتمته أي سته إلى تميه، 'فمسرّح' بمعنى مسوب إلى السريجي أو السراج أي بالمشاهدة، فوجه التحريج هذا، ووجه البعد أن مجرد السة لا تدل على التشبيه، فأحده منها بعيد. [الدسوقي: ١٨٥، ١]

وسريج الذي نسب إليه السيف السريجي. فإن قلت الخ حاصنه: أنا يجعل 'مسرجا' اسم مفعول من 'سرج الله وجهه' أي بوره، بمعنى "مسرجا": مورا، وحينئذ فليس فيه سمة تشبيهية فيكون "مسرجا" حاليا عن الغرابة فيكون فصيحاً. (الدسوقي) قلت أجاب من السؤال المذكور بوجهين: أشار إلى الأول بقوله: "لا احتمال أن يكون مستحدثا إلخ"، وحاصنه: أنه يتحمل أن أحده المولدون وأحده من السراج واستعملوه بمعنى حسن، وم يكن ذلك اللفظ واقعا في لغة العرب أصلا، فلا يمكن جعل مسرجا في كلام العجاج الذي هو من شعراء العرب اسم مفعول مأخوذا منه؛ لاستحالة أحد السابق من اللاحق، وعرضه أن سرج هذا المعنى غريب من القسم الثاني من الغريب أعني ما يحتاج إلى التحريج على وجه بعيد؛ فإن هذا يحتاج إلى التحريج المذكور، وأشار إلى الثاني بقوله: "أو يكون من باب العرابة" أي من القسم الأول من الغريب؛ لأنه لم يشتهر هذا المعنى في كتب اللغة، والحاصل: أن "مسرجا" إذا جعل، اسم مفعول من سرج الله وجهه بمعنى حسنه، وإن لم يكن عربيا بالمعنى المتقدم وهو ما يحتاج لتحريج بعيد، إلا أنه غريب بالمعنى الثاني وهو ما يحتاج إلى تفتيش عليه في كتب اللغة المسبوطة. [الدسوقي ١٨٦، التحريد ٣٥]

الكلمة المراد بالكلمة والمفردات: ما يشمل المركبات الناقصة التي في حكمها؛ لأنه إذا قيل: مسلموي بدون قب الواء ياء وإدغام الباء في الياء كان غير فصيح، ونوقش بأن مثل هذه المحالفة يقع في المركب التام أيضا؛ فإنه إذا قيل: من استك يسكون بون "من" وتحريك "همزة" كان غير فصيح. والحوار: أن هذا خارج من فصاحة الكلام بقيد الخلو من ضعف التأليف؛ لأن الصورة المذكورة على خلاف القانون النحوي. (التحريد)

على خلاف [تفريع على هذا التفسير قوله الآتي: فحو ال إلخ] فعلى هذا التفسير المراد بالقانون هنا ما ثبت عن الواضع، سواء اقتضاه القانون التصريفي أولا، لا خصوص القانون التصريفي، فالحاصل: أن الموافقة للقياس أن تكون الكلمة على وفق ما ثبت عن الواضع، سواء كانت موافقة للقانون التصريفي المستنتظ من تنوع لغة العرب كـ "قام" بالإعلال و"مد" بالإدغام، أو مخالفة له ولكن ثبتت عن الواضع كذلك كـ "ماء"؛ فإن الهاء لا تقلب همزة في القانون التصريفي. ولكن ثبتت عن الواضع كذلك، فصارت في تقرر حكمها عن الواضع بالاستعمال الكثير كالاستثناء من القانون المذكور. [الدسوقي: ١٨٨/١]

نحو: الأجلل بفك الإدغام في قوله:

أي نحو مخالفة الأجلل

الحمد لله العلي الأجلل

والقياس الأجلّ، فنحو آل وماء، وأبي يأي، وعور يعور فصيح؛ لأنه ثبت عن الواضع

راجع ودليل للجميع

كذلك، قيل: فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن كراهه في السمع بأن يكون اللفظ

من التنافر والغربة والمخالفة أي القوة السامعة

بحيث يمحّجها السمع ويتبرأ عن سماعها نحو: "الحرشي" في قول أبي الطيب:

بدعها وبكرها عطف تفسر على ما قبله

مبارك الاسم أغر اللقب

لقبه سيف الدولة

كرهه الحرشي أي النفس شريف السب والأغرّ من الخيل الأبيض الجبهة، ثم استعير

لأنه من أبي العباس

لكل واضح معروف، وفيه نظر؛ لأن الكراهة في السمع إنما هي من جهة الغرابة

المفسرة بالوحشة، مثل: تكاكا تم وافر نقعوا ونحو ذلك،

اجتمعتم تفرقوا كاطلعم البيل أي اظلم

الأجلل فإن قلت: ليس "الأجلل" مفردًا غير فصيح؛ لأن المفرد قسم من الموضوع، والموضوع هو الأجل لا الأجلل؟

قلت: إن أصل أجل ما غيره القياس أو غيره موضوع عندهم، فالأجلل موضوع أيضًا. والقياس وهو أن المثلث إذا

اجتمع في كلمة مع تحرك الثاني ولم يكن لعرض وجب الإدغام. (ملخصًا) فنحو آل وماء إلخ. تفريع على قوله

أعني على خلاف ما ثبت عن الواضع، وذلك لأن أصل "آل: أهل، وأصل "ماء: موه أبدلت الهاء فيهما همزة،

وإبدال الهزة من الهاء وإن كان على خلاف القياس إلا أنه ثبت عن الواضع. [الدسوقي: ٨٩/١]

وأبي يأي أي بفتح الباء في المضارع، والقياس كسرهما فيه؛ لأن فعل بفتح العين لا يأتي مضارعه على يفعل بالفتح إلا

إذا كانت عين ماضيه أو لامة حرف حلق كسأل ونفع، فمحجء المضارع بالفتح على خلاف القياس، إلا أن الفتح ثبت

عن الواضع. (الدسوقي) وعور يعور أي فالقياس فيهما عار يعار بقلب الواو ألفا لتحركها وافتتاح ما قبلها كإزال

يرال، فتصحیح الواو بخلاف القياس إلا أنه ثبت عن الواضع. (الدسوقي) قيل. قائله بعض معاصري المصنف.

أبي الطيب. [أي المتبني في مدح سيف الدولة]. مبارك لأن اسمه "على" فهو مطابق لاسم سيدنا على ومشعر بعلو

وموافق للاسم الله تعالى. معروف: واللقب فرد من أفراد ذلك المطلق. وفيه نظر. أي في اشتراط الخلوص من الكراهة

في السمع في الفصاحة نظر؛ لأن الكراهة في السمع لا سبب لها إلا الغرابة، وقد اشتراطا الخلوص من الغرابة، فاشتراط

ذلك يعني عن اشتراط الخلوص من الكراهة؛ لأنه إذا انتهى السبب المساوي انتهى المسبب. [الدسوقي بتلخيص: ٩٠/١]

إنما: فالخلوص عنها يستلزم الخلوص عن الكراهة، فلا حاجة إلى زيادة هذا القيد. [التحريد: ٣٦] تكاكا تم في قول عيسى

ابن عمر النحوي حين سقط عن الخمار واجتمع الناس عليه: ما لكم تكاكا تم عليّ ككاكاكم على دي حة افر نقعوا عي =

وقيل: لأن الكراهة في السمع وعدمها يرجعان إلى طيب النغم وعدم الطيب، لا إلى نفس اللفظ، وفيه نظر؛ للقطع باستكراه الجرشي، دون النفس مع قطع النظر عن النغم.

[الفصاحة في الكلام]

والفصاحة في الكلام: خلوصه من معيب سلف. ونافر حساب. والتعقيد مع

فصاحتها هو حال من الضمير في خلوصه، واحترز به عن مثل زيد أجلل، وشعره...

يقيد فصاحة الكلمات مخالف للقياس

= أي اجتمعتم تحوا عني، كذا ذكره الجوهري في "الصحاح"، وذكر جار الله العلامة في "الفائق" أنه قال المحافظ: مر أبو عنقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة، فوثب عليه قوم يعصرون إمامه ويؤدون في أدبه فأقلت من أيديهم، وقال: ما لكم نكأكم عني كما تكأكون على دي جة افرقعوا عني، فقال بعضهم: دعوه فإن شيطانه يتكلم باهدية (المطول) **وقيل الخ [ما]** سبق في تقرير البطر كان من الشارح، وهذا بيان النظر من غير الشارح. حاصله: أن الكراهة في السمع وعدمها ليست إلا من قبح الصوت وعدم قبحه لا من ذات اللفظ، وحينئذ لو احترز عنها كما احترز ذلك القائل لخرح كثير من الكلمات المتفق على فصاحتها بسبب تعلق قبح الصوت بها. [الدسوقي بتعير: ٩٣/١]

النعم بتحتين جمع نعمة كذا في "الصحاح". **وفيد نظر** [أي في هذا التعليل اعكس بقيل نظر] هذا رد من الشارح على التقرير المذكور، بياحه أما لا سلم أن الكراهة في السمع وعدمها إنما يرجعان لقبح الصوت وحسه لا لفس اللفظ؛ إذ لو كان كذلك لزم أن يكون 'الجرشي' غير مكروه في السمع إلا إذا سمع من قبح الصوت، وليس كذلك للقطع بكراهته دون مراده وإن نطق به حسن الصوت، وحينئذ فحصر الكراهة في السمع على قبح النعم باطل، فتعين ما قاله الشارح من أن الكراهة إنما هي من جهة الغرابة. [الدسوقي: ٩٥/١]

الفصاحة أشار بتقدير الفصاحة إلى أن العطف من باب عطف الحمل. **خلوصه** وهو يحصل بكون الكلام جاريا على القانون الحوي. **ونافر الخ** [يحصل بعدم ثقل اجتماعها على اللسان] كان الأول أن يأتي بلفظ 'من' في المعطوف أيضاً؛ لأن العطف بالواو بعد النفي يحتمل نفي المجموع أي سلب العموم، والمقصود هنا الخلوص من كل واحد من ضعف التأليف والتنافر والتعقيد أعني عموم السلب. (الخواشي) **والتعقيد** [هو يحصل بظهور الدلالة على المعنى المراد مع فصاحتها: تأتي لفظة "مع" عند إضافتها لثلاثة معان: لمكان الاجتماع نحو: جلست مع ريد، ولزمان الاجتماع نحو:

جلست مع ريد، ومعنى "عند" نحو: جلست مع الدار، وتصح الثلاثة ههنا، ويراد بالموضع التركيب. [التجريد: ٣٦]

حال من الضمير أي فيكون ميباً لهيئة صاحبه، وقيدا لفلس الخلوص بمعنى عدم الكون، فيكون قوله: "مع فصاحتها" قيدا للنفي يعني الخلوص، وحينئذ فالمعنى: والفصاحة في الكلام انتفاء ضعف تأليفه ونافر كلماته وتعقيد حاله كون فصاحة كلماته تقارن ذلك الانتفاء، فالفني معتبر أولا ثم قيد بالطرف، وليس المقصود نفي التعقيد فيبطل المعنى كما سيحيى. [الدسوقي مع توضيح: ٩٦/١] **وحترز** فإن كل واحد من هذه الثلاثة وإن كان كلاما خاليا عن ضعف التأليف ومن تنافر الكلمات ومن التعقيد إلا أن كلماته غير فصيحة. [الدسوقي: ٩٦/١]

مستشزر، وأنفه مسرج. وقيل: هو حال من الكلمات، ولو ذكره بجنبها لسلم من حروفها متناثرة ^{عربية} مع فصاحتها ^{في تنافر الكلمات} الفصل بين الحال وذيها بالأجنبي، وفيه نظر؛ لأنه حينئذ يكون قيداً للتناثر لا للخلوص، ويلزم أن يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فصيحاً؛ لأنه الأنسب أن يقال: يلزم يصدق عليه أنه خالص عن تنافر الكلمات حال كونها فصيحة، فافهم. ^{كلا أو بعضا} ^{الأنسب أن يقال: يلزم} أن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور بين الجمهور كالإضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى وحكما نحو: ضرب غلامه زيد. وسافر أن تكون الكلمات قبل ذكر مرجعه مرجع الضمير زيد المتقدم

ولو ذكره إ.ح. أي الحال يجب الكلمات، وهذه من جملة القيل. [الدسوقي: ٩٦/١] وديها إضافة "ذي" للضمير شادة؛ لأنها تضاف لاسم جنس ظاهر. لأنه حيد أي لأن الظرف حين إذ جعل حالا من الكلمات يكون قيداً للتناثر الداخل تحت النفي وهو الخلوص، فيكون النفي داخلاً على المقيد بالمقيد المذكور، والقاعدة أن النفي إذا دخل على مقيد بقيد توجه للمقيد فقط، فيكون المعنى في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التناثر، وهذا عكس المقصود؛ إذ المقصود انتفاء التناثر مع وجود فصاحة الكلمات، وحينئذ يلزم ذلك القائل أن يدخل في الفصيح ما ليس بفصيح، فيكون التعريف غير مانع. (الدسوقي)

ويلزم قد يقال: لا يلزم؛ لأن كون هذا الكلام أعني المشتمل على تنافر الكلمات غير فصيح مفهوم بالأولى كما لا يخفى فلا يلزم كونه فصيحاً. وينجذب بأن مقام التعريف لا يكتفى فيه بمثل ذلك، بل يلزم في التعريفات الاحتراز من الإيهام والالتباس. [التحريد: ٣٧] المشتمل إ.ح. [كقولك: الأجل وقرب قبر حرب]. خلاف القانون فإنه غير فصيح وإن أجازته الأخفش وتبعه ابن جني. خلاف القانون قيل عليه: إن العرب الأدباء لا يعرفون القانون النحوي، فكيف يكون الخلوص عن مخالفة القانون النحوي معتبراً في مفهوم الفصاحة؟ وأجيب بأن المراد منه قانون لغة العرب والعرب يعرفونه. (التحريد) المشهور بين الجمهور علم من هذا أن لا يدفع الضعف بتجوير التأليف على مقابل المشهور، وذلك كالإضمار قبل الذكر في نحو "ضرب غلامه زيداً" فهو ضعيف التأليف كما قال المصنف، وإن كان بعضهم كالأخفش وابن جني: جوزه؛ لأن قولهم مقابل للمشهور. [الدسوقي: ٩٧/١]

ولفظاً ومعنى وحكما قال البعض: هذه أقسام للقبليّة، أي كتقديم الضمير على مرجعه لفظاً ومعنى وحكما، ويفهم من هذا الكلام أنه لو تقدم المرجع على الضمير لفظاً أو معنى أو حكماً فلا يكون الكلام ضعيف التأليف. وقال بعضهم: هذه أقسام للذكر ومتعلق به، ويصح الوجهان. (الدسوقي) نحو ضرب مثال لتقدم الضمير على المرجع لفظاً ومعنى وحكما، فهو سبب لضعف التأليف إذا كان المرجع مقدماً على الضمير لفظاً "نحو ضرب زيد غلامه" أو متأخراً عن الضمير ذكرًا لكنه مقدم على الضمير معنى كما في "هو ضرب زيد غلامه" (المادة ٨). أو حكماً كما في "نعم رجلاً زيداً"، وفي ضمير الشأن فليس شيء منهما سبباً لضعف التأليف. أن يكون الكلمات لما ذكره في تناثر الحروف فيما مضى، فكان الأسبب أن يقال في تعريف التناثر هنا: هو وصف في المركب يوجب ثقله على اللسان. (الأطول)

ثقيلة على اللسان وإن كان كل منها فصيحة كقوله: وليس قرب قبر حرب وهو اسم رجل قبر. وصدر البيت: وقبر حرب بمكان قفر أي خال عن الماء والكلأ. ذكر في عجائب المخلوقات أن من الجن نوعا يقال له: الهاطف، فصاح واحد منهم على حرب ابن أمية فمات، فقال ذلك الجني هذا البيت، وقوله: ^{يحمل العصف واحد}

كريم متى أمدحه أمدحه والورى معي وإذا ما منه منه وحادي

وإن كان: قد يقال: إن هذه العاية تأتي في صنف التأليف أيضا فبه لم يذكرها فيه؟ وأجيب بأنه ذكر العاية هنا دون ثمة لتصريحه بالكلمات هنا دون ثم. [التجريد: ٣٧] فصيحة: البيت من الرجز، وأركان المصراع الأول: مفاعل مفتعل مفعولن. وأركان المصراع الثاني: مفاعل مفاعل مفعولن. كقوله: هذا مثال منته في الثقل. وقبر حرب إلخ: ظاهر البيت حرب، والمقصود هو التأسف والتحسر على كون قبره كذلك. ذكر: [أي المصنف في كتابه عجائب المخلوقات]. فصاح [وفي بعض النسخ صاح بدون انهاء] سب صياحه عليه أنه داس بعه على واحد منهم في صورة حية فقتله، وذكر أبو عبيدة وأبو عمرو الشيباني أن حرب بن أمية لما انصرف من حرب عكاظ هو وإخوته مروا بغيضة وأشجار ملتفة، فقال له مرداس السلمي وكان صاحبا له: أما ترى يا حرب هذا موضع، قال: بلى نعم المزدرع، فقال له: فهل لك أن تكون شريكين فيه ونحرق هذه العيضة، ثم بررعها بعد ذلك، فقال: نعم فأضرمنا نارا في تلك الغيضة، فلما استطارت وعلا هبها سمع من الغيضة أبن وضجيج كثير، ثم طهر منها حيات بيض تطير حتى قطعتها وحرقت منها، فلما احترقت الغيضة سمعوا هاتفا يقول:

ويل لحرب فارسا مطاعنا مخالسا
ويل لحرب فارسا إذ لبسوا القوانسا

فسم يلبث حرب ومرداس أن ماتا. [الدسوقي: ١٠٠/١]

هذا البيت: هذا مثال لغير منته في الثقل. كريم متى: من الطويل المقبوض، أركانه: فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن. هو كريم إذا مدحته وافقي الناس على مدحه ويمدحونه معي لاسداء إحسانه إليهم كإسداءه إلي. وإذا ما لمته لا يوافقي أحد على لومه لعدم وجود المقتضي للوم فيه. (الدسوقي)

كريم متى أمدحه نقل صاحب التجريد أن في استعمال 'متى' الدالة على الكلية في المدح، وإذا' الحالية عن هذه الدلالة بل هي في قوة احتزئية لطافة من حيث إنه أشار إلى أنه يضيق صدره ولا ينطلق لسانه بما يدور على الكلية في اللوم، وقال الشارح في 'المطول': وفي استعمال 'إذا' والفعل الماضي ههنا أي في 'قوله وإذا ما لمته' إلخ اعتبار لطيف، وهو إيهام ثبوت الدعوى كأنه تحقق منه اللوم فلم يشاركه أحد. [التجريد: ٣٨]

فالواو في "والورى" للحال، وهو مبتدأ وخبره "معى"، وإنما مثل بمثلين؛ لأن الأول متناه في الثقل، والثاني دونه؛ لأن منشأ الثقل في الأول نفس اجتماع الكلمات، وفي الثاني اجتماع حروف منها وهو في تكرير "أمدحه" دون مجرد الجمع بين الحاء والهاء، لوقوعه في التنزيل مثل: فسبحه، فلا يصح القول بأن مثل هذا الثقل مخلّ بالفصاحة. ذكر صاحب إسماعيل بن عباد أنه أنشد هذه القصيدة بحضرة الأستاذ ابن العميد، فلما بلغ هذا البيت قال له الأستاذ: هل تعرف فيه شيئاً من الهجعة،

للحال [أي لا يشاركني أحد في ملائمته؛ لأنه يستحق المدح دون الملامة.] اختار جعل "الواو" للحال على جعلها عاطفة مع أن العطف هو الأصل في الواو؛ لأنه المتسابق للفهم ولوقوعه في مقابلة "وحدي"؛ فإنه حال. [الدسوقي: ١٠٠/١]

الأول وهو قوله: ليس قرب غير إلخ. **حروف** المراد من الحروف مجموع الحائين والهائين التي في "أمدحه أمدحه"، وفي عد الهاء من الحروف مع كونه اسماً؛ لأنه صميم نحوز لكونه على صورة الحرف أو تغيب. [التحريد: ٣٨]

مها أي من الكلمات، والمراد من الكلمات في مرجع الصميم: الكلمتان؛ لأن منشأ الثقل في الثاني حروف من كلمتين وهما "أمدحه أمدحه"، ففي العبارة استخدام؛ لأن المراد من الكلمات الجمع حقيقة وهو مافوق الاثنين، ومن ضميرها: الكلمتين فاختلف مصداق المرجع والضمير. [التحريد] [الدسوقي: ١٠١/١]

وهو أي ما ذكر من مجموع الحروف التي حصل الثقل باجتماعها حاصل ومتحقق مع تكرير "أمدحه"، فـ"في" بمعنى "مع" أو والثقل في الثاني المخل بمصاحبة حاصل بتكرير "أمدحه" فـ"في" بمعنى "الهاء"، ولو قال الشارح: وفي الثاني تكرير حروف منها كان أخصر وأوضح. (الدسوقي)

دون مجرد الجمع. والحاصل أن مجرد الجمع بين الحاء والهاء وإن كان فيه ثقل إلا أنه لا يؤدي إلى الإحلال بالفصاحة، كيف وقد وقع في القرآن نحو: **مستخف** (ق: ٤٠) والقول باشتغال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه مؤمن، بل إذا تكررت الكلمة التي اجتمع فيها زاد الثقل، فيخرج الكلام بذلك عن الفصاحة. (الدسوقي)

فلا يصح لأنه يلزم عليه اشتغال القرآن على غير فصيح. **بأن مثل هذا الثقل** أي بأن هذا الثقل الحاصل بمجرد الجمع بين الحاء والهاء وما مائله، نحو: أعهد، ولا تزغ قلوبنا، فهذا وإن كان فيه ثقل لكن لا يخل بالفصاحة. [الدسوقي: ١٠٢/١]

الصاحب صاحب الأستاذ ابن العميد في وزارته وتولى الوزارة بعده لفخر الدولة ولقب بالصاحب الكافي، ويقال: كان هو أستاذ الشيخ عبد القاهر، وكتب الشيخ مشحونة بالنقل عنه، جمع بين الشعر والكتابة، وقد فاق فيهما أقرانه إلا أنه فاق عليه الصابي في الكتابة، قال الثعالبي: كان الصاحب يكتب كما يريد، والصابي كما يؤمر ويراد، وبين الحالين بون بعيد. [التحريد: ٣٩] **الهجة** بضم الهاء وسكون الجيم: العيب والقيح.

قال: نعم، مقابلة المدح باللوم وإنما يقابل بالذم أو الهجاء، فقال الأستاذ: غير هذا أريد، فقال صاحب: لا أدري غير ذلك، فقال الأستاذ: هذا التكرير في "أمدحه أمدحه" مع الجمع بين الحاء والهاء، وهما من حروف الخلق خارج عن حد الاعتدال، نافر كل التنافر فأثنى عليه صاحب. **والتعقيد أي كون الكلام معقداً أن لا يكون الكلام صريحاً** الدلالة على المراد **لخلل واقع إما في النظم بسبب تقديم أو تأخير أو حذف**

أي المعنى المراد منه

مقابلة المدح ويعكس أن يعتذر عن هذا بأنه عدل عن الذم إشارة إلى أنه لا يسعى أن يحطّر بالبال لعلو مقام الممدوح عن أن يحطّر دمه ببال أحد. [التجريد: ٣٩] **هذا التكرير**: متداً و"قوله: خارج إلخ" خير. [الدسوقي: ١٠٢/١] **نافر كل التنافر**: [قيل: المناسب نافر كل المصور أو متنافر كل التنافر] المراد بكونه نافرأ كل التنافر: أنه نافر تنافراً قوياً كاملاً، وفيه أن هذا يناه ما سبق للشارح من أن امثال الأول متناه في الثقل وهذا الثاني دونه، وقد يجاب بأن التنافر الكامل مقول بالتشكيك، فلا يناه أن هناك ما هو أكمل من هذا.

والتعقيد عرفه دون بظائره أي ضعف التأليف وتناثر الكلمات، بل اكتفى فيهما على بيان الأمثلة كما مر؛ لأن له أي لتعقيد سببين: اخلل في النظم، والخلل في الانتقاء، فلو اقتصر على مجرد التمثيل لم يعدم المراد. (التجريد) **أي كون الكلام معقداً** أشار به إلى أن التعقيد مصدر مبني للمفعول لا مصدر مبني للفاعل، وهو جواب سؤال مقدر، وهو أن التعقيد صفة المتكلم فكيف جعلها المصنف صفة للكلام فلا يصح حمل قوله: أن لا يكون إلخ عليه؛ لأن عدم ظهور الدلالة على المعنى المراد من صفات الكلام، فمسرّ التعقيد بذلك ليصير صفة للكلام محلاً بفصاحة. (من التجريد والدسوقي) **أن لا يكون** إن قلت يلزم على هذا التفسير أن يكون اللغز والمعنى غير فصيحين مع أنهما من المحسنات، ولما بلغ المصنف الاعتراض أحاب عنه بأن اللغز والمعنى غير فصيحين، وعدهما من المحسنات مموّع، لكن الأحسن في الجواب أن يقال: إن الدلالة في اللغز والمعنى إن كانت واضحة عند القطع بعد العلم بالاصطلاح فهما فصيحان وإلا فلا، واللغز والمعنى عند أهل الدبيع: قول يدل ظاهره على خلاف المراد، إلا أن اللغز يكون على طريق السؤال بخلاف المعنى. [الدسوقي: ١٠٣/١]

لخلل إلخ هذا من جملة التعريف لإحراج المتشابه والمحمل والمشكل؛ فإن عدم ظهور دلالتها على المعنى المراد ليس لخلل النظم ولا لخلل الانتقال، بل لإرادة المتكلم إحصاء المراد منها لحكم ومصالح على ما تقرر في محله. (الدسوقي) **إما في النظم**: أي التركيب، سواء كان نظاماً أو نثراً، وهذا هو التعقيد اللفظي، وكلمة "إما" لمع الخلو فيجوز الجمع. (عبد الحكيم) **تقديم أو تأخير** قيل: المراد بتقديم النقط عن محله الأصلي الذي يقتضيه ترتيب المعاني وتأخيرها عن ذلك المحل. وهما لا يمتنعان قطعاً، فليس أحدهما معيياً عن الآخر فالجمع بينهما ظاهر، ويحتمل أن يكون المراد تقديم اللفظ على لفظ آخر وتأخيرها عنه، فعنى هذا بينهما تلازم؛ إذ يلزم من تقديم الشيء على غيره تأخير غيره وبالعكس، وعلى هذا إما لم يقتصر على أحدهما مع استلزام كل من التقديم والتأخير لإشعاراً بكفاية ملاحظة أحدهما في الخلل وإن لم يلاحظ الآخر. (الجبلي) [الدسوقي: ١٠٤/١] **أو حذف**. أي بلا قرينة واضحة وإلا لم يحصل التعقيد.

أو إضمار أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد، كقول الفرزدق في مدح حال هشام

ابن عبد الملك بن مروان وهو إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي:
وما مثله في الناس إلا ممكاً أبو أمه حيّ أبوه يقاربه

أي ليس مثله في الناس حيّ يقاربه أي أحد يشبهه في الفضائل إلا ممكاً أي رجل أعطي الملك يعني هشاماً، أبو أمه أي أبو أم ذلك المملك، أبوه أي إبراهيم الممدوح، أي لا يماثله أحد إلا ابن أخته وهو هشام، ففيه فصل بين المبتدأ والخبر أعني "أبو أمه أبوه" بالأجنبي الذي هو "حيّ"، وبين الموصوف والصفة أعني "حيّ يقاربه" بالأجنبي الذي هو "أبوه".

غير ذلك: كالفصل بالأجنبي بين المبتدأ والخبر والصفة والموصوف. مما يوجب. وإن كان ثابتاً في الكلام جارياً على القوانين، فإن سبب التعقيد يجوز أن يكون اجتماع أمور كل منها شائع الاستعمال في كلام العرب، ويجوز أن يكون التعقيد حاصلًا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون أشد وأقوى، فذكر ضعف التأليف لا يكون معنياً عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهمه بعضهم. (المطول) الفرزدق: هو في الأصل جمع فرزدقة، وهي القطعة من العجين، لقب به همام بن غالب بن صعصعة التميمي الشاعر المشهور، لتقطع وجهه بالجذري قطعاً كقطع العجين. [الدسوقي بتغيير: ١٠٤/١]

إبراهيم. كان عاملاً على المدينة من طرف ابن أخته هشام بن عبد الملك. وما مثله: [من الطويل المقبوض فعولن مفاعيلن، فعولن مفاعيلن، فعولن مفاعيلن، فعولن مفاعيلن]. البيت لفرزدق كسفرجل وهو أبو همام بن غالب بن صعصعة التميمي البصري، وصعصعة جده صحابي جليل، أحمى ألف مؤودة، وحمل على ألف فرس، روى عن ساداتنا علي والحسين وابن عمر وأبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهم عن الجميع، وأم الفرزدق ليلي بنت حابس أخت أقرع بن حابس. (منخص)

في الناس: أي في جميع الناس لا في العرب فقط. أبو أمه: في وصف المملك بكون أبي أمه أبا الممدوح، إشارة لطيفة إلى أن مشاهة المملك له إنما جاءت من قبله بحكم أن الولد يشبه الخال، ففيه مبالغة مدح. [التحريد: ٣٩] يقاربه: يدل على أن ماثلة المملك للممدوح ليست بكاملة. (التحريد)

أي ليس مثله إلخ: يمكن حمل البيت على وجه لا تعقيد فيه، وهو جعل "مملكاً" مستثنى من الضمير المستقر في الجار والمحرور الواقع خبر "ما" بعد حذف المتعلق، و"أبو أمه" مبتدأ، و"حيّ" خبر أول وأبوه خبر ثان، والحملة صفة، يقاربه صفة ثانية أي إلا "مملكاً" موصوفاً بالصفة المذكورة وموصوفاً بأنه يقاربه أي يشبهه في الفضائل، وعلى هذا فالمراد بالحياة في قوله: "حيّ" الشبابية الكاملة، وكثيراً ما تنزل الشبابية منزل الحياة، وينزل الهرم منزلة الموت، وعاية ما يلزم على هذا الوجه أن فيه نصب "مملكاً" مع أن المختار رفعه لتأخر المستثنى عن المستثنى منه بعد النفي. (الدسوقي والتحريد)

وتقديم المستثنى أعني "مملكا" على المستثنى منه أعني "حي"، وفصل كثير بين البديل وهو "حي" والمبدل منه وهو "مثله"، فقلوه: "مثله" اسم "ما"، و"في الناس" خبره، و"مملكا" منصوب لتقدمه على المستثنى منه. قيل: ذكر ضعف التأليف يغني عن ذكر التعقيد اللفظي، وفيه نظر؛ لجواز أن يحصل التعقيد باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد، وإن كان كل منها جاريا على قانون النحو، وهذا يظهر فساد ما قيل: إنه لا حاجة في بيان التعقيد في البيت إلى ذكر تقدم المستثنى على المستثنى منه، بل لا وجه له؛ لأن ذلك جائز باتفاق النحاة؛ إذ لا يخفى أنه يوجب زيادة التعقيد.....

علة لقوله: لا حاجة علة لفساد ما قيل

وتقديم المستثنى ويلزم منه تأخير المستثنى منه عن المستثنى، لكن الشارح لاحظ التقدم وجعل التأخير حاصلا غير مقصودة، ويصح العكس، والأمر سهل. [التحريد: ٤٠] **البديل** هو بديل الكل، وأتى به توطئة لإفادة نفي المقاربة الذي هو أعم بعد نفي الماثلة. **مثله اسم ما** [قال الشيرازي في شرح المفتاح: "مثله" مبتدأ و"حي" خبره، و"ما" غير عاملة على اللغة التسمية أو أن "مثله" خبر و"حي" مبتدأ، وبطل عمل "ما" لتقدم الخبر. وكلا الوجهين فيه قلق واضطراب في المعنى، كما قال الشارح في "المطول"] هذا الإعراب مبني على القول بجوار نطق الشاعر بعبر لغته وإلا فالفرزدق غممي وهم يهملون "ما". [الدسوقي: ١٠٥/١]

لتقدمه أي ولو كان مؤخرا عنه لكان المختار فيه الرفع على الدلية من المستثنى منه، ولهذا أتى به المصنف مرفوعا في تفسير المعنى المراد. (الدسوقي) **فيل** توهم الخلل في أن ذكر الضعف يعني عن ذكر التعقيد اللفظي؛ لأنه السبب له، وكذا ذكر التعقيد اللفظي يعني عن ذكر الضعف؛ لأنه لازم له، فأشار رحمه الله إلى دفع الأول ولم يتعرض لدفع الثاني؛ لكونه في غاية الظهور. (أبو القاسم) **يعني إلخ** أي لأن التعقيد اللفظي لا يكون ناشئا إلا عن ضعف، فالخصوص عن ضعف التأليف يوجب الخلو عن التعقيد اللفظي. [الدسوقي: ١٠٦/١]

وفيه نظر أي في هذا القيل نظر، وحاصله: مع أن التعقيد اللفظي لا يكون إلا عن ضعف التأليف، بل يجوز أن يكون عن غيره مع انتفاء ضعف التأليف؛ لجواز أن يحصل التعقيد باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد، وإن كان كل منها جاريا على قانون النحو فيوجد التعقيد دون الضعف، وكذا يمكن أن يوجد ضعف التأليف بدون التعقيد، فإن قولك: "جاءني أحمد" بالتوئين مشتمل على الضعف دون التعقيد، ويجتمع الضعف والتعقيد في بيت الفرزدق، فعلم أنهما يجتمعان ويفترقان، كما قال غير واحد، فكيف يغني أحدهما عن الآخر، فبطل توهم الخلل في موافقيه.

وان كان إلخ وذلك كتقدم المفعول والمستثنى وتأخير المبتدأ. (الدسوقي) **وهذا** أي بما ذكر من قوله: "لجواز أن يحصل إلخ" مع قوله: "وإن كان كل منها إلخ"، وإنما ظهر فساد ما قيل بسبب هذا؛ لأنه لا يخفى أن تقدم المستثنى على المستثنى منه يوجب زيادة التعقيد، وإن كان جاريا على قانون النحو، وزيادة التعقيد تعقيد. [الدسوقي: ١٠٧/١]

وهو مما يقبل الشدة والضعف، **وإما في الانتقال**، عطف على قوله: "إما في النظم" أي لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى الأول المفهوم بحسب اللغة إلى الثاني المقصود، وذلك بسبب إيراد اللوازم البعيدة ^{أي المعوي الحقيقي} ^{من اللزومات} ^{الخلل والبطء} ^{المجازي} المقتقرة إلى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود **كقول الأحر**. وهو عباس بن الأحنف، ولم يقل: "كقوله"؛ لئلا يتوهم عود الضمير إلى الفرزدق: **سأطرب بعد الدار** ^{أراد بها فوق الواحد} **عنكم لتقربوا :: وتسكب بالرفع** ^{عطف على أطرب}

وهو **مما يقبل**، علة لمحدوف تقديره: وجعلنا التعقيد مما يريد صحيح؛ لأنه "مما يقبل إلخ"، والحاصل: أن تقدم المستثنى على المستثنى منه وإن كان جائزا شائعا لكنه يوجب التعقيد، فإن حصل التعقيد بعينه كان موجبا لزيادة التعقيد؛ لأن التعقيد مما يقبل الشدة والضعف. [الدسوقي: ١٠٧/١]

أي لا يكون: أي لأجل بطء نفس السامع في انتقالها من المعنى الأول أي المعنى الأصلي الحقيقي، وقوله: "إلى المعنى الثاني" أي الذي له نوع ملازمة بالمعنى الأول، وهو المعنى الكائني أو المجازي، فالمعنى الأول كالإحار بكثرة الرماد في قولك في مقام المدح: ريد كثير الرماد، والمعنى الثاني الإحار بكرمه، وحاصل ما في المقام: أن شرط فصاحة الكلام الكائني أو المجازي أن يكون المعنى الثاني وهو الكائني أو المجازي قريبا فهمه من المعنى الأصلي، فإن لم يكن كذلك بأن كان المعنى الملائس بعيدا فهمه من الأصلي عرفا بحيث يقتصر في فهمه إلى وسائط مع خفاء القرينة لم يكن الكلام الكائني أو المجازي فصيحاً لحصول التعقيد. (الدسوقي) **بسبب إيراد**: مذهب المصنف في المجاز والكناية أن الانتقال من المبروم إلى اللازم، فكان الأولى أن يقول بسبب إيراد اللزومات، تأمل، ويصح أن يكون المعنى بسبب قصد النوارم وإيرادها من اللزومات، فلا اعتراض. [التحريد: ٤١]

المفتقرة. بيان لكونها بعيدة فهو وصف كاشف لها. **الوسائط الكثيرة**. أقول: ظاهر هذا الكلام والكلام السابق - أعني اللوارم البعيدة - يدل على أن الخلل المذكور يتوقف على ثلاثة لوازم وثلاث وسائط فأكثر، وليس كذلك بل يتحقق ذلك بلارم واحد وواسطة واحدة. وأجيب: بأن وقوع الخلل بلارم واحد وواسطة واحدة مآدر، فلهذا لم يتعرض له الشارح بل العال ب أن الخلل يتحقق بتعدد اللوارم والوسائط، وإطلاق الجمع على ما فوق الواحد شائع. [الدسوقي بتلخيص: ١٠٨/١]

حفاء: بعدم الخريان على أسلوب البلاء. وهو **عباس**: هو من بني حبيشة من ندماء هارون الرشيد.

بعد الدار: أضاف البعد إلى الدار وإن كان جعله وسيلة للقرب الذي هو المقصد الأقصى؛ لأن العاشق لا يطلب بعد ذات المحبوب؛ لأن قلبه لا يتحمل، وأضاف القرب إلى ذاته؛ لأنه المطلوب. (ملخص) **عنكم**: متعلق ببعد والمعنى بعد داري عنكم. **بالرفع إلخ**: وفي نسخة: والنصب وهم، وذلك لأنه إما عطف على 'بعد' بتأويل المصدر وهو لا يحسن؛ لأن العاشق لا يصح؛ لأن المقصود من طلب البعد قرب الأحبة ليصرح به لا "سكب الدموع" الذي هو كناية عن حزن الفراق؛ =

هو الصحيح ^{أي العينا} الدموع ^{أي العينا} لتحمدا، جعل سكب الدموع كناية عما يلزم فراق الأحبة من الكآبة والحزن وأصاب، لكنه أخطأ في جعل جمود العين كناية عما يوجبه دوام التلاقي من الفرح والسرور؛ ^{عطف سب على مسبب} فإن ^{علة لقوله: أعطى} لا تسكن من جمود العين ^{أي العينا} ^{عمر أن} جنبها ^{أي العينا} الدموع ^{أي العينا} حال إرادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الأحبة لا إلى ما قصده من سرور ^{أي العينا} الحاصل بالملاقاة،

لأن ذلك نقيض المطلوب فتعين الرفع، وأما قوله: "لتحمدا" فلو قلنا إن النقطة من رلة قلم الناسح، والأصل "لتحمدا" بالباء للمجهول لحصول الوصال بفعلها على ما اعتبره الشاعر ما بعد عن المرام، ولأخرجنا الشعر عن التعقيد الذي يلام ولكن يبقى الكلام في الرواية. (ملخص)

هو الصحيح أي رواية ودراية؛ لأنه ثبت عنده بقل صحيح، ولأن الصحيح في معنى البيت عند الشارح ماسيقه عن الشيخ وهو مني على الرفع كما سيأتي. [التحريد بتعير: ٤١] لتحمدا الجمود في الأصل انعقاد المانع وعدم سيلانه لشدة البرد، والعين الجمود مالا دمع لها. (الصحاح) جعل سكب الدموع قد عبر بسكب الدموع ليشقل من معناه إلى لازمه الذي هو وجود الحزن الذي يحصل كثيرا عن فراق الأحبة، وهذا أمر سريع الإدراك. (التحريد) والحزن هو سوء الحال والانكسار من الحزن. وأصاب أي في ذلك الجعل لسرعة فهم الحزن من سكب الدموع عرفا، ولهذا يقال: أبكاه الدهر أي أحزنه وأضحكه أي أسره كما قال الشاعر:

أبكاني الدهر ويا ربما أضحكني الدهر بما يرضى [الدسوقي: ١٠٩/١]

لك. حط أي لعدم فهم ذلك اللام بسرعة من جمود العين، فهو خطأ عند البلغاء، وإن كان له وجه صحيح كما في "المطول"؛ لأن الجاري على استعمال البلغاء إنما هو الانتقال من جمود العين أعني يسها إلى تخلها بالدموع وقت طلبه منها وهو وقت الحزن على مفارقة الأحباب، فهو الذي يفهم من جمودها بسرعة لا دوام الفرح والسرور كما قصد الشاعر في قوله:

ألا إن عينا لم تجد يوم واسط عليك بحاري دمعها الجمود

أي بحيلة بالدموع. [الدسوقي: ١١٠/١] من الفرح والسرور الفرح مصدر الفعل اللازم، والسرور مصدر المتعدي، وحينئذ فلا مشاكلة بينهما. وقد يحاب بأن السرور إما مصدر مبني للمفعول فيكون لازما أيضا أو مصدر مني للفاعل وهو قد يكون لازما يقال: سر زيد أي حصل له سرور، فالمشاكلة حاصلة. (الدسوقي)

لا إلى ما قصده ولهذا لا يصح عندهم في الدعاء للمخاطب أن يقال: لارالت عيك حامدة؛ لأنه دعاء عليه بالحزن، ويصح أن يقال: لا أبكى الله عيك، بل الانتقال من جمود العين إلى السرور يحتاج إلى وسائط خفية بأن ينتقل من جمود العين إلى انتفاء الدمع منها، ومن انتفاء الدمع إلى انتفاء الحزن، ومن انتفاء الحزن إلى السرور، لكن لما كانت هذه الوسائط خفية صار الكلام معقدا. (المطول والتحريد)

ومعنى البيت: **أي اليوم أطيب** نفسا بالبعد والفراق، وأوطئها على ^{أي أصبرها} مقاساة الأحزان والأشواق، وأتجرع ^{جرعة جرعة} غصصها، وأتحمل ^{علة لتحمل} لأجلها حزنا ^{ذلك الحزن} يفيض الدموع من عيني لأتسبب بذلك إلى وصل يدوم ومسرّة لا تزول؛ فإن الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ^{راجع لقوله: لتقربوا} ولكل بداية نهاية، وإلى هذا أشار الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز، وللقوم ههنا كلام فاسد أوردناه في الشرح، **فـ**: فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر **ومن كثرة**

التكرار وتتابع الإسماء كقوله:
المراد بالجمع ما فوق الواحد

أي اليوم هذا يشير إلى أن السير في قوله 'سأطب' رائدة للتوكيد لا أنها للاستقبال؛ لأن اليوم دال صريحا على أن طلب البعد إما هو في الحال فهو على حد قوله: (آل عمران: ١٨١). [الدسوقي: ١١١/١]
أطب الخ بالتحفيف من طاب بدليل تكثير نفسا على التمييز؛ إذ لو كان بالتشديد لقال: أطيب نفسي وإن كان التشديد صحيحا بدليل عطف أوطئها عليه، لكن الأول أحسن رعاية لحاج المعنى. (الدسوقي) **والأشواق** أخذ الأشواق بطريق اللام؛ لأنه يلزم من الحزن على بعد الحبيب كثرة الاشتياق إليه. (الدسوقي) **عصصها** أي عصص الأشواق، وفيه استعارة بالكناية وتخييل حيث شبه الأشواق بمشروب مر، والتجرع تخييل. (الدسوقي)

يقص فيه أنه جعل الحزن ههنا سببا في سكب الدموع، وفيما تقدم جعل السكب سببا للحزن، فكأنه أشار إلى أنهما متلازمان فيصح في كل أن يعتبر سببا ومسببا. (الدسوقي) **أوردناه في الشرح** حاصله أبكى وأحزن وألارمهما ملازمة المطلوب ليظن الدهر أنه مطلوبه، فيأتي بضده؛ لأن عادة الزمان والإحوان المعاملة بقيص المقصود، ووجه الفساد أن الأحية والزمان إنما يأتون بخلاف المراد في الواقع لا في الظاهر، والذي طله الشاعر مراد في الظاهر لا في الواقع، والأحسن ما قال السيد السد. إن الشاعر إن كان من الحكماء المتكلمين بالحكم والحقائق فالأسبب حمله على ما ذكره في "دلائل الإعجاز" وإن كان من الطغاة، فالمعنى على ما قال ذلك البعض. (ملخص)

فصاحة الكلام. أشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف: 'ومن كثرة' إلخ عطف على مقدر في كلام هذا القائل واجممع مقول القول. [الدسوقي: ١١٢/١] **مما ذكر** أي من الأمور الثلاثة السابقة أعني ضعف التأليف وتناثر الكلمات والتعقيد. **ومن كثرة التكرار** أي للفظ الواحد اسما كان أو فعلا أو حرفا، كان الاسم طاهرا أو ضميرا، وإنما شرط هذا القائل الكثرة؛ لأن التكرار بلا كثرة لا يحل بالفصاحة وإلا لفتح التوكيد اللفظي. (الدسوقي)

التكرار بالفتح لأنه ليس من بناء تفعال بالكسر إلا تلقاء وتبيان. **وتتابع الخ.** عطف على الكثرة لا على التكرار. **كقوله الخ** أي قول أبي الطيب أحمد المتبي من الطويل فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن.

وتسعدني في غمرة بعد غمرة **سوح** أي فرس حسن الجري لا تتعب راكبها كأنها تجري على الماء ^{من الإسعاد والإعانة} **ها** صفة سبوح، ^{شدة} **سبحا** حال من شواهد، ^{فعل بمعنى فاعل} عينيها متعلق بشواهد، ^{شواهد} شواهد ^{دلائل} فاعل الظرف أعني "لها" يعني أن لها من نفسها علامات دالة على نجابتها. قيل: التكرار ذكر الشيء مرة بعد أخرى، ولا يخفى أنه لا يحصل كثرته بذكره ثالثاً، وفيه نظر؛ لأن المراد بالكثرة ههنا ما يقابل الوحدة ولا يخفى حصولها بذكره ثالثاً، وتتابع الإضافات **مثل قوله:**

حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي فأنت بمرأى من سعاد ومسمع ^{اسم محوطة}

ففيه إضافة حمامة إلى جرعى، وجرعى إلى حومة، وحومة إلى الجندل. والجرعاء تأنيث

وتسعدني **الح** أي من الإسعاد وهو الإعانة والتحليص، قيل: إن المعنى ههنا على المضي أي أسعدني؛ لأنه أراد الإحار عما صدر منها في بعض الحروب، لكنه عدل إلى انصارع استحضاراً للصورة العربية، وقيل: إن المضارع للاستمرار التجديدي، والعمرة: ما يعمرك من الماء، والمراد هنا الشدة، فهو من ذكر المروم وإرادة اللام. [الدسوقي توضيح: ١١٣/١] **فرس** أشار إلى أن سوحاً صفة لمحدوف. **كأنها تجري** فيه إشارة إلى أن استعمال سوح في الفرس مجاز؛ لأن السوح في الأصل كثير السبح أي العوم في الماء، شبه الجري الكثير بالسبح في الماء. (الدسوقي) **حال** لأنه كان في الأصل معناها، وبعث النكرة إذا قدم عليها أعرب حالاً. (الدسوقي) **فاعل الطرف** لاعتماده على الموصوف وهو سبوح، ويجوز أن يكون مبتدأ والطرف خبراً مقدماً عليه. [التحريد: ٤٣]

قيل قاله الشيخ الروزي، وحاصله: أن التكرار ذكر الشيء مرتين، فهو عبارة عن مجموع الدكرين، ولا يتحقق تعدده إلا بالتربيع ولا يتكرر التكرار إلا بالتسديس، وحيث فلا يصح التمثيل بهذا البيت لكثرة التكرار؛ إذ لم يحصل فيه تعدد التكرار فصلاً عن الكثرة إذ الصمائر فيه ثلاثة فقط. [الدسوقي: ١١٤/١] **وفيه نظر** **الح** حاصله: أنا لا سلم أن التكرار اسم لمجموع الدكرين، بل هو الذكر الثاني المسبوق بآخر، والمراد بالكثرة مراد على الواحد، وحيث فالكثرة تحصل بالذكر ثلاثاً كما في البيت أو يقال: إن الإضافة في "كثرة التكرار" من قبيل إضافة المسبب إلى السبب، أي كثرة الذكر الحاصلة من التكرار، ولا شك في حصول كثرة الذكر بتثليثه. (الدسوقي)

مثل قوله: أي قول عبد الصمد بن منصور بن الحسن بن ثابت، من الطويل فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن، معناه: يا حمامة الأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئاً التي هي معظم الأرض التي فيها الحجارة اسجعي، فيكون حمامة منادى منصوب، لإضافته إلى بعده. (الدسوقي) **حمامة** بمعنى كبوتر أو كل ذي طوق يقع على الذكر والأنثى، واجنس حمام.

الأجرع، قصرها للضرورة، وهي أرض ذات رمل لا تنبت شيئاً، والحومة معظم الشيء والجدل أرض ذات حجارة، والسجع هدير الحمام ونحوه، وقوله: فأنت بمرأى أي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك، يقال: فلان بمرأى مني ومسمع أي: بحيث أراه وأسمع قوله، كذا في "الصحاح"، فظهر فساد ما قيل: إن معناه أنت بموضع ترين منه سعاد وتسمعين كلامها، وفساد ذلك مما يشهد به العقل والنقل، وفيه نظر؛ لأن كلا من كثرة التكرار وتتابع الإضافات إن ثقل اللفظ بسببه على اللسان

والجدل الخ كذا في "الأساس"، والذي في "الصحاح" أن الجدل يسكون النون احجارة. وأما الأرض ذات احجارة فيقال لها: جدل بفتح الجيم والنون وكسر الدال، فعلى هذا يكون تفسير الشارح ليس تفسيراً لغوياً، بل تفسيراً مراداً، أو يقال: إنه ثبت عند الشارح قراءته بكسر الدال، وتكون النون حينئذ ساكنة للضرورة. [الدسوقي: ١١٤/١]

ونحوه اعلم أن السجع تصويت الحمام والناقة على ما في "الأساس"، والهدير حقيقة في صوت الحمام محار في صوت الناقة، والحمام ما كان ذا طوق من الفواحت والقماري ونحوها، فقوله: "نحوه" إن كان مرفوعاً عطفاً على الهدير أي السجع هدير الحمام ونحو هديره وهو: حين الناقة، فالأمر ظاهر، وإن كان محروراً عطفاً على الحمام، ففيه ما قد علمت من أن إطلاق الهدير على صوت الناقة محار إلا أن يقال: إن الهدير من باب عموم المحار، فيراد به مطلق التصويت الشامل لتصويت الحمام والناقة. [الدسوقي: ١١٥/١]

خبث تراك أي في مكان تراك فيه سعاد وتسمع صوتك منه، فـ"حيث" ظرف مكان، والباء بمعنى "في". (الدسوقي)

كذا في "الصحاح". أي فكلام "الصحاح" يفيد أن المحرور بـ"من" بعد مرأى و"مسمع" هو فاعل الرؤية والسماع. يشهد به العقل والنقل أما النقل فما ذكره عن الصحاح فإنه يفيد أن فاعل الرؤية المحرور بـ"من"، وكلام الزوري يقتضي أن المحرور بـ"من" هو المفعول، وأما العقل فلأن الحماسة إذا كانت تسمع صوت المحبوبة فلا يحسن في نظر العقل طلب تصويتها؛ لأنه يعوت سماعها، بل اللائق طلب الإصغاء، فكان الواجب على الشاعر أن يقول: اسمعي أو اسكتي. (الدسوقي)

وفيه نظر حاصله: أن ذلك القائل يدعي: أن كثرة التكرار وتتابع الإضافات مخلة بالفصاحة مطلقاً، فلا بد من التخلص منهما، وحاصل الرد عليه: أنا لانسلم ذلك الإطلاق، بل الحق التفصيل، وهو: إن حصل للفظ ثقل بسبب ما ذكر من الأمرين كانا محلين بالفصاحة، لكن الاحترار عنهما حصل بالاحترار عن التافه؛ لما تقدم أن التافه عبارة عن كون الكلمات ثقيلة على اللسان، وإن لم يحصل للفظ ثقل بسببهما، فلا يخلان بالفصاحة، فلا يصح الاحترار عنهما. (حلاصة الدسوقي)

لأن كلا الخ اعترض عليه بأن التكرار يجب الاحترار عنه مطلقاً صوباً لكلام اللعاء عن الدعو والعبث، فالتكرار من حيث إنه تكرار محل بالفصاحة مطلقاً، فلا يصح جعل الشارح التكرار على قسمين. وأجيب بأنه ليس المراد من التكرار الذي يدعي انقسامه إلى فصيح وغير فصيح أن يكون الثاني لغواً محضاً يستفاد من الثاني ما يستفاد من الأول كما يشهد به الأمثلة، بل المراد منه صورة التكرار، وربما يلتزمه الفصيح لكثرة لفظه فلا تحتل فصاحته. [التجريد: ٤٤]

فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر، وإلا فلا يخل بالفصاحة، كيف وقد وقع في التنزيل مثل:

﴿ذَابَ قَوْمُ نُوحٍ﴾ (عافر: ٣١) و﴿ذَكَرَ رَحِمَتَ رَبِّكَ عَبْدَهُ﴾ (مريم: ٢) و﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ (الشمس: ٧٠٨)

[الفصاحة في التكلم]

والفصاحة في **سكن** ملكة وهي كيفية راسخة في النفس، والكيفية عرض لا يتوقف

فقد حصل قيل عليه: إن التنافر الحاصل من التكرار تقدم الاحتراز عنه، وأما الحاصل من الإضافات فلم يتقدم ما يحرز به عنه. والحوار: أن الإضافات إما تكون في الكلمات فللكلمات دخل في التنافر الذي تقدم ذكره. (ملخص) كيف هذا استمهام تعجي أي كيف يصح القول بألها يخلل بالفصاحة مطلقا، وقد وقع كل مهما في التنزيل.

[الدسوقي: ١١٦/١] في التنزيل وفي السنة، أيضا كقوله: فهذا الحديث اشتمل على كثرة التكرار وتتابع الإضافات. [التجريد: ٤٥] أقول: الإضافات في تتابع الإضافات تشتمل المتداخلة بأن يكون الأول مصفا للثاني، والثاني إلى الثالث، وغير المتداخلة، ففي مثال المصنف توجد الأولى كما سيحي، وفي هذا الحديث توجد الثاني أي غير المتداخلة.

ذكر رحمت ربك عبده ومن تتابع الواقع في التنزيل قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُونُ خِزْيٌ رَحِمَةً رَبِّي﴾ (الاسراء: ١٠٠) وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُونُ خِزْيٌ رَحِمَةً رَبِّي﴾ (الرحمن: ١٣) وقوله عز وجل: ﴿وَمَا يَكُونُ خِزْيٌ رَحِمَةً رَبِّي﴾ (الأعراف: ١٥٨) وقوله: ﴿وَمَا يَكُونُ خِزْيٌ رَحِمَةً رَبِّي﴾ (الرحمن: ١٣).

ونفس إلخ: مثال لكثرة التكرار، ومنها ﴿وَمَا يَكُونُ خِزْيٌ رَحِمَةً رَبِّي﴾ (آل عمران: ١٩٤)، ومنها ﴿وَمَا يَكُونُ خِزْيٌ رَحِمَةً رَبِّي﴾ (النحل: ٨٠)، و﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ﴾ (التوبة: ٢٤) و﴿وَقُلْ لِلَّهِ الْمُلْكُ كُلُّهُ﴾ (نصاره: ويحفظ فزوحه ولا يندى ريشه) (النور: ٣١). (ملخص)

ملكة: اعلم أن الصفة الحاصلة للنفس في أول حصولها تسمى حالا؛ لأن المتصف بها يقدر على إزالتها في الزمن الحاضر، أو أنها من التحول والانتقال؛ لقدرته على التحول والانتقال عنها، فإن ثبتت في محلها وتقررت بحيث لا يمكن للمتصف بها إزالتها سميت ملكة، إما ملك صاحبها بها يصرفها في المدارك كيف شاء أو لأنها هي تملك من قامت به؛ لكونها تمكنت منه، [وتسمى أيضا كيفية؛ لأنها تقع في حوار كيف، وذلك] كالكتابة فإنها في ابتدائها تسمى حالا، فإذا تقررت [ورسخت] صارت ملكة. [الدسوقي: ١١٨/١] كيفية راسخة الأنسب في هذا المقام أن يذكر المعنى العربي للملكة والكيفية، فالكيفية: صفة وجودية تقع في حوار كيف، والملكة: صفة وجودية راسخة في النفس، وما ذكره من التعريفات لا تعلق له بعلم البلاغة إنما هو من دقائق الحكماء، ولعله ارتكب ذلك تشجيعاً للذهن. (الدسوقي)

تعلقه على تعقل الغير، ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء أوليا، فخرج بالقيد الأول الأعراض النسبية مثل: الإضافة، والفعل، والانفعال، ونحو ذلك. وبقولنا: "لا يقتضي القسمة" الكميات، وبقولنا: "اللاقسمة" النقطة والوحدة. وقولنا: "أوليا" المراد بالاقضاء هما الاستلزام
ليدخل فيه مثل: العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة أو اللاقسمة، فقله: "ملكة" إشعار
بأنه لو عبّر عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحاً في الاصطلاح ما لم يكن ذلك
راسخاً فيه. وقوله: **يقتدر بها على لعب**.....

في النفس لا في الجسم كالبياض وإلا فلا تسمى مكية. والكيفية أتى بالاسم الطاهر مع أن المحل للضمير إشارة إلى أن التعريف لمطلق كمية، سواء كانت راسخة أو لا، ولو أتى بالضمير لتوهم عوده إلى الكيفية الموصوفة بالرسوخ التي هي الملكة. [الدسوقي: ١١٨/١] **عرض:** [جنس شامل لأنواع الأعراض التسعة] هو عدد المتكلمين ما لا يقوم بنفسه، بل يكون تابعا لغيره في التحيز بأن يكون وجوده في نفسه هو وجوده في الموضوع بحيث تكون الإشارة لأحدهما إشارة إلى الآخر، وعد الفلاسفة ما لا يقوم بذاته، بل بعيره بأن يكون محتصا بالغير احتصاص الناعت بالمسعود بحيث يكون الأول نعتا والثاني معوتا. (الدسوقي) **لا يتوقف** فصل لإخراج الأعراض السبية.

ولا يقتضي الح [المراد بالاقضاء هما الاستلزام] هذا فصل ثان لإخراج العرض الذي يقبل القسمة لذاته، وهو الكم كالعدد والمقدار من الخط والسطح والجسم. **واللاقسمة** هذا فصل ثالث لإخراج النقطة والوحدة، والنقطة هي نهاية الخط، والوحدة كون الشيء لا ينقسم، وكل منهما عرض يقتضي عدم القسمة. (الدسوقي)

في محله متعلق بالقسمة واللاقسمة على طريق التنازع. **اقتضاء أوليا** هذا قيد رابع لإدخال مثل العم في تعريف الكيف، فإن الصحيح أن العلم من مقولة الكيف، والمراد من الاقتضاء الأولي الاقتضاء الذاتي، أي لا يقتضي القسمة ولا عديمها لذاته، فدخل في هذا التعريف العلم؛ فإنه عرض لا يتوقف تعلقه على الغير ولا يقتضي القسمة ولا عديمها لذاته، وأما بالنظر للعلوم فتارة يقتضي اللاقسمة مثل العلم المتعلق بـجوه فرد، وتارة يقتضي القسمة كالعلم المتعلق بأشياء متعددة، لكن لا بالذات، بل بواسطة متعلقاته أعني المعلومات. (ملخص)

ليدخل أي المتعلق بحس المعلومات، فيشمل المعلوم الواحد والأكثر. [الدسوقي: ١٢٠/١] **مثل العلم** فالعلم المتعلق بمعلوم واحد يقتضي عدم القسمة باعتبار متعلقه، والمتعلق بأكثر يقتضي القسمة باعتبار المذكور. (الدسوقي) **عن المقصود:** أي عن جنس مقصوده لا كله؛ إذ لا تحقق للتعبير عن الكل بدون الرسوخ. (الدسوقي) **يقتدر بها** إن قلت: هذا التعريف غير مانع لصدقه على الإدراك والحياة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور؟ قلنا: لا نسبم أن هذه أسباب، بل شروط، ولو سلم فالمراد: السبب القريب؛ لأنه السبب الحقيقي المتبادر إلى الفهم مما استعمل فيه انباء السبية. (المطول)

عن المقصود دون أن يقول يعبر إشعار بأنه يسمى فصيحاً إذا وجد فيه تلك الملكة سواء ما ذكر من الملكة معنى الصفة
وجد التعبير أو لم يوجد. وقوله: **نقط فصيح** ليعم المفرد والمركب، أما المركب فظاهر،
عن مقصود
وأما المفرد فكما تقول عند التعداد: دار، غلام، جارية، ثوب، بساط، إلى غير ذلك.

[بيان البلاغة]

[البلاغة في الكلام]

والبلاغة في الكلام مطابقتها لمقتضى الحال مع فصاحته أي فصاحة الكلام، والحال: هو
تفسير للمصنف إليه تفسير للمصنف

المقصود اللام هنا للاستعراق أي كل ما وقع عليه قصد المتكلم. **اسعد** بيان ذلك أن يقال: لو قال 'يعبر' دون
'يقندر' لم أن لا يسمى من له ملكة التعبير عن مقاصده فصيحاً حال السكوت لفقد التعبير في تلك الحالة؛ إذ لا دلالة
لقوله: 'يعبر بها' إلا على أنه يوجد من صاحبها التعبير. [الدسوقي: ١٢١/١]

ليعم المفرد أعني قال: بلفظ فصيح دون كلام فصيح؛ لئلا يتوهم أنه يجب في فصاحة المتكلم القدرة على التعبير
عن كل مقصود له بكلام فصيح، وهذا محال؛ لأن من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه إلا بالمفرد، كما إذا أردت
أن تلقى على الخاسب أحاسيس مختلفة ليرفع حساسها، فتقول: دار، جارية، ثوب، بساط، فعبر بلفظ ليعم المفرد
والمركب. (الدسوقي)

فظاهر لكثرة أفراده بخلاف المفرد، فإنه ليس له إلا صورة واحدة، فلذا مثل ما بقوله: "فكما تقول إلخ". (الدسوقي)
التعداد: أي من غير تقدير ما يصير به المفرد جملة. [التحريد: ٤٧]

والبلاغة لما فرع من بيان الفصاحة شرع في بيان البلاغة **مطابقته لمقتضى الحال** هذا تعريف لبلاغة الكلام،
والمراد من المطابقة: المطابقة في الحمة، إذ لا يشترط في أصل البلاغة المطابقة التامة وهي مطابقة الكلام لسائر
المقتضيات، فإن اقتضى الحال شيئين كالتأكيد والتعريف مثلاً، فروعى أحدهما دون الآخر كان الكلام بديهاً من هذا
الوجه دون ذلك، لكن مراعاتهما أريد ببلاغة؛ لأنها أريد مطابقة الحال. (التحريد والدسوقي)

لمقتضى الحال وهو الخصوصيات التي يبحث عنها في علم المعاني كما يدل عليه كلام الشارح دون كليات دلالة اللفظ
التي يتكامل بها علم البيان، إذ قد تتحقق البلاغة في الكلام بدون رعاية كليات الدلالة بأن يكون الكلام المطابق لمقتضى
الحال مؤدياً للمعنى بدلالات وصعوبة أي مطابقة غير مختلفة في الوضوح والخفاء. [الدسوقي: ١٢٢/١]

مع فصاحته [فالبلاغة إما يتحقق عند تحقق الأمرين] حال من الضمير في "مطابقته"؛ لأنه فاعل المصدر
المضاف. (التحريد) **والحال**. هذا شروع في بيان معنى المضاف إليه، ثم بعد ذلك يبين معنى المضاف، وهو
المقتضى. (الدسوقي)

الأمر الداعي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المراد خصوصية ما وهو

مقتضى الحال مثلاً: كون المخاطب منكراً للحكم حال تقتضي تأكيد الحكم، والتأكيد

مقتضى الحال، وقولك له: إن زيدا في الدار مؤكداً بـ"إن" كلام مطابق لمقتضى

الحال، وتحقيق ذلك أنه من جزئيات ذلك الكلام الذي تقتضيه الحال؛ فإن الإنكار مثلاً

الأمر الداعي: أي سواء كان ذلك الأمر داعياً له في نفس الأمر كما لو كان المخاطب منكراً لقيام ريد حقيقة، فالإنكار أمر داعٍ في نفس الأمر إلى اعتبار المتكلم الخصوصية في الكلام أو غير داعٍ له في نفس الأمر، كما لو برز المخاطب غير المنكر بمنزلة المنكر؛ فإن ذلك الإنكار التبريلي أمر داعٍ إلى اعتبار المتكلم الخصوصية في الكلام، إلا أنه داعٍ بالنسبة للمتكلم الذي حصل منه التزليل، لا أنه داعٍ بالنسبة لما في نفس الأمر، إذ لا إنكار في نفس الأمر، فظهر لك أن الحال هو الأمر الداعي للمتكلم مطلقاً، وهذا بخلاف ظاهر الحال؛ فإنه الأمر الداعي في نفس الأمر لاعتبار المتكلم الخصوصية فهو أحص من الحال. [الدسوقي بتغيير: ١٢٢/١]

إلى أن يعتبر أشار بهذا التفسير إلى أن التكلم بدون الاعتبار والقصد غير معتبر عندهم، وإلى أنه لا يجب أن تكون الخصوصية من قبيل اللفظ، ولذا أورد كلمة "مع" دون "في" الموهمة للحرثية. (عبد الحكيم) **خصوصية ما:** مفعول "يعتبر" إن قرئ بالناء للفاعل، وبائب فاعله إن قرئ بالناء للمفعول، و"ما" لتأكيد العموم والخصوصية بضم الحاء؛ لأن المراد بها الكفة والمزية المختصة بالمقام، والخصوص بالضم مصدر حص كالعموم مصدر عم، فألحقت به ياء النسب، والمصدر إذا لحق به ياء النسب صار وصفاً، وأما الخصوص بالفتح فهو صفة كصروب، والصفة إذا ألحقتها ياء النسب صارت مصدراً كالضارية والمضروبية، قال الأمر إلى أن الخصوصية بالضم صفة وبالفتح مصدر، والمناسبتان هما الصفة. (الدسوقي)

وهو مقتضى. ليس هذا جزءاً من تعريف الحال حتى يبرم الدور من حيث أخذ المعرف جزءاً في التعريف، بل هو تفسير للمصنف بعد تفسير المضاف إليه،... وضمير "هو" راجع للخصوصية وتذكيره باعتبار الخبر. (الدسوقي) **مثلاً.** مفعول مطلق إن أريد به التمثيل، ومفعول به إن أريد به المثال. **الحال:** الضمير للخصوصية وتذكيره لرعاية الخبر، ويؤيده قوله: "والتأكيد مقتضى الحال" ولو كان عائداً إلى الاعتبار يقال: واعتبار التأكيد مقتضى الحال. **لمقتضى** معنى مطابقته له ههنا اشتماله عليه، وقد يجيء بمعنى الصدق كما سيأتي.

وتحقق ذلك: أي بيانه على وجه الحق، وفيه إشارة إلى أن ما ذكره أولاً كلام ظاهري، وحاصل الفرق بين هذا وما تقدم: أن مقتضى الحال على ما تقدم الخصوصية وأن معنى مطابقة الكلام لذلك مقتضى اشتماله على تلك الخصوصية، وأما على هذا التحقيق المراد من مقتضى الحال: هو الكلام الكلي المشتمل على الخصوصية لا نفس الخصوصية، ومعنى مطابقة الكلام لهذا مقتضى أنه من جزئيات ذلك مقتضى، وأن ذلك مقتضى صادق عليه لاشتمال الكلام على تلك الخصوصية، فمعنى المطابقة والمقتضى على هذا التحقيق مغاير لمعناهما على ما قبله، وأما معنى الحال فلم يختلف، بل هو على كليهما الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر إلخ. (الدسوقي والتجريد)

أنه. أي المثال المذكور أعني الكلام الذي هو قولك: إن زيدا في الدار ولزيد في الدار. [الدسوقي: ١٢٤/١]

يقتضي كلاماً مؤكداً وهذا مطابق له بمعنى أنه صادق عليه على عكس ما يقال: إن

الكلّي مطابق للجزئيات، وإن أردت تحقيق هذا الكلام فارجع إلى ما ذكرناه في الشرح

في تعريف علم المعاني. وهو أي: مقتضى الحال مختلف: **في مقامات الكلام متفاوتة**.

لأن الاعتبار اللائق بهذا المقام يغير الاعتبار اللائق بذاك، وهذا عين تفاوت مقتضيات

الأحوال؛ لأن التغير بين الحال والمقام إنما هو بحسب الاعتبار، وهو أنه يتوهم في الحال

كونه زماناً لورود الكلام فيه، وفي المقام كونه محلاً له،

تعني أي الكلام الكلّي المؤكد الذي هو مقتضى الحال صادق عليه أي على هذا المثال الخرنبي. [التجريد: ٤٨]

عكس عكس متعلق بمحدوف، أي وقول: هذا يعني الخرنبي مطابق له يعني للكلّي جار على عكس ما يقال أي على عكس ما يقوله أهل المعقول. إن الكلّي مطابق لخرنبيات ذلك؛ لأنه ههنا أسد المطابقة إلى الخرنبي وأهل المعقول أسدوا المطابقة إلى الكلّي، ثم هذا العكس إنما هو بالنظر إلى اللفظ، وأما بالنظر بمعنى فلا عكس لاسواء التعبير؛ لأن اسراد مطابقة الخرنبي للكلّي ههنا صادق الكلّي عليه وهو مقصود أهل المعقول (الدسوقي)

وهو [تعميد لضبط مقتضيات الأحوال]. **مختلف** أي يترجم من اختلاف المقامات اختلاف مقتضى، وفيه أنه قد يختلف المقام ولا يختلف مقتضى كالتعظيم والتحقير مقامان، ومقتضاهما واحد، وهو الخذف كما يأتي. والجواب عنه بأن المراد من اختلاف المقامات اختلافها بحسب الاقتضاء بأن يقتضي أحدهما خلاف ما يقتضيه الآخر، والتعظيم والتحقير وإن احتلما دأماً يختلفان في الاقتضاء، بل هما متحدان فيه فلا يتوجه النقص. [الدسوقي بتحقيق: ١٢٥/١]

مقامات أي الأمور المقتضية لاعتبار خصوصية ما في الكلام. **مقامات الكلام متقودة** وأحياناً والمقام متحدان دأماً كما سيحي، فإذا اختلفت المقامات لزم اختلاف مقتضيات الأحوال بالضرورة.

بحسب الاعسار أي بحسب اعتبار المعتر وتوهمه، وأما بحسب الذات فهما واحد، فإذا كانت مقتضيات المقامات مختلفة كانت مقتضيات الأحوال كذلك؛ لأن مقتضيات الأحوال عين مقتضيات المقامات لكون المقامات والأحوال واحداً بالذات. (الدسوقي) **توهم** أح: خاصه: أن الأمر الداعي لإيراد الكلام إذا توهم فيه كونه زماناً لذلك الكلام يسمى حالاً؛ لأن أحد الأربعة الثلاثة يسمى حالاً، وإذا توهم فيه كونه محلاً له يسمى مقاماً، وإنما عبر الشارح بالتوهم؛ لأن الأمر الداعي ليس في الحقيقة زماناً ولا مكاناً، وإنما ذلك أمر توهمي تخيلي. (الدسوقي)

وفي المقام وإنما احتير لفظ "المقام" دون "غيره" من أسماء الأمكنة؛ لأن البعاء كانوا يتكلمون بالكلام البليغ من حطب وأشعار وهم قائمون، فأطلق المقام على الأمر الداعي؛ لأنهم يلاحظونه في محل قيامهم، واختيار لفظ "الحال" دون "غيره"؛ لأن هذا الكلام إنما يؤدي في حال الإنكار مثلاً لا قبله ولا بعده. (الدسوقي)

وفي هذا الكلام إشارة إجمالية إلى ضبط مقتضيات الأحوال وتحقيق لمقتضى الحال.

مفسد كل من التكرار والإطلاق والتعبد والذكر بدس مقام ^{عطف على إشارة} حلاؤه أي خلاف كل منها يعني أن المقام الذي يناسبه تنكير المسند إليه أو المسند يباين المقام الذي يناسبه التعريف، ومقام إطلاق الحكم، أو التعلق، أو المسند إليه، أو المسند، أو متعلقه يباين مقام تقييده. ^{نحو زيد قائم} أو أداة قصر، أو تابع، أو شرط، أو مفعول، أو ما يشبه ذلك، ومقام تقديم المسند إليه أو المسند أو متعلقاته يباين مقام تأخيرها، وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه، ^{نحو زيد قائم} ^{نحو إنريدا قائم} ^{نحو ضربت زيدا} ^{نحو زيد قائم} ^{نحو عمرو كاتب} ^{نحو زيد ضارب رجلا} ^{نحو إنريدا قائم} ^{زيد الطويل قائم} ^{راجع إلى المسند} ^{كالحال والتميز} ^{ذكر أحد الثلاثة}

وفي هذا الكلام أعني قول المصنف الآتي: "فمقام كل إلخ" فاسم الإشارة راجع لما يأتي كما يدل عليه كلامه في "المطول" أو يقال: إن الإشارة لما سبق باعتبار أنه وسيلة وتمهيد لما يأتي. [الدسوقي بتلخيص: ١٢٦/١] **أسارة اجملته** المراد بضبطها: حصرها وعدها، وذلك لأن المصنف حصر مقتضيات الأحوال في أقسام ثلاثة: ما يتعلق بأجزاء الحملة، وما يتعلق بالحملتين فصاعداً، وما لا يختص بشيء من ذلك بل يتعلق بهما مرتناً هذه الأقسام على هذا الترتيب، فأشار إلى القسم الأول بقوله: "فمقام كل إلخ"، وإلى الثاني بقوله: "ومقام الفصل يباين مقام الوصل"، وإلى الثالث بقوله: "ومقام الإيجار" إلى قوله: "ولكل كلمة مع صاحبها مقام"، ولم يفصل محال تلك المقتضيات فهو كلام إجمالي يفصله ما يأتي في علم المعاني. (الدسوقي بتغيير) **ونخص من مسمى الحال** أي تعيين له حيث قال فيما يأتي "فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب".

خلاف كل منها في هذا التفسير إشارة إلى أن صميم خلافه عائد إلى 'كل'، وحاصله: أن الضمير في قول الشارح 'أي خلاف كل منها' راجع إلى الأربعة المذكورة، وهو من مقابلة الجمع بالجمع، وفيه توزيع، فكأنه قال: أي مقامات هذه المذكورات تبين مقامات خلافتها. (الدسوقي) **التعريف**: أي تعريف المسند إليه أو المسند نحو: زيد قائم وزيد القائم.

ومقام إطلاق أي السببة الحاصلة بين المسندين، والمراد بإطلاقه: خلوه من المقيدات نحو: زيد قائم. [الدسوقي: ١٢٧/١] **أو التعلق** أي والمقام الذي يناسبه إطلاق التعلق، أي تعلق المسند معموله كتعلق الفعل بالمفعول نحو: ضربت زيدا. (الدسوقي) **أو المسند إليه** أي والمقام الذي يناسبه إطلاق المسند إليه أو إطلاق المسند، أي خلوه عن التقييد بتابع نحو: زيد قائم. (الدسوقي) **أو متعلقه** أي والمقام الذي يناسبه إطلاق متعلق المسند أي إطلاق معموله وخلوه عن التقييد بتابع نحو: زيد ضارب رجلا. (الدسوقي) **مقام تقييده** راجع لكل من إطلاق الحكم والتعلق. **أو تابع** راجع إلى إطلاق المسند إليه والمسند ومتعلقه. **مقام حذفه** نحو: مريض في جواب من قال: كيف حالك؟

فقوله: "خلافه" شامل لما ذكرناه، وإنما فصل قوله: **ومقام الفصل يباين مقام الوصل تنبيهاً** على عظم شأن هذا الباب، وإنما لم يقل: مقام خلافه؛ لأنه أخصر وأظهر؛ لأن خلاف الفصل إنما هو الوصل، وللتنبية على عظم الشأن فصل قوله: **ومقام الإيجاز يباين مقام خلافه أي الإطناب والمساواة وكذا خطاب الدكي مع خطاب العي فإن مقام الأول** يباين مقام الثاني، فإن الذكي يناسبه من الاعتبار اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي، **ولكل كلمة مع صاحبها أي مع كلمة أخرى**
 كـ "إن" الشرطية
 كـ "إن" الشرطية

لما ذكرناه من التعريف والتقييد والتأخير والحذف. **وإنما فصل قوله** أي ولم يذكر الفصل مع ما تقدم. **تنبيهاً:** قال الشارح في "المطول": **وإنما فصل قوله** هذا مما سبق لأمرين: أحدهما: التنبيه على أنه باب عظيم الشأن رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل، والثاني: أنه من الأحوال المختصة بأكثر من جملة. **وإنما لم يقل:** أي لم يقل المصنف مقام خلافه مع أنه موافق لسوائق؛ لكون الوصل أخصر وأظهر من خلافه، أما كونه أخصر، فلأن في خلافه خمسة أحرف، وفي الوصل أربعة أحرف؛ لأن همرته وصلية تسقط في الدرج، وأما كونه أظهر؛ فلأن خلاف الفصل ما كان في الواقع منحصرًا في الوصل كان ذكر الخلاف بلفظ الوصل معناه له بحيث لا احتمال معه، بخلاف نطق 'الخلاف' فإنه يوهم أن خلاف الفصل أعم من الوصل. (ملخص الحواشي) **وللتنبية** أي لعظم شأن الإيجاز وما معه، وأيضاً؛ لكونه ليس خاصاً بأحوال أجزاء الحجة ولا بالجمل بخلاف ما قبله فصله عما قبله. [الدسوقي: ١/١٢٨] **ومقام الإيجاز:** أي والمقام الذي يناسبه الإيجاز أي إقلال اللفظ. (الدسوقي) **الإطناب:** هو الزيادة على أصل المراد لعائدة. **والمساواة:** وهو تعبير المراد بلفظ غير رائد ولا ناقص. **وكذا خطاب:** أي مثل الإيجاز وخلافه في كونهما متباينين المقام خطاب الدكي مع خطاب العي في كونهما متباينين المقام، فاسم الإشارة راجع للأمر المذكورة التي لها تلك المقامات المتقدمة، ووجه الشبه التباين في المقامات، ويحتمل أن المعنى: ومثل مقام الإيجاز ومقام خلافه في التباين مقام خطاب الدكي مع مقام خطاب العي. فحاصله تشبيه المقامين بالمقامين في التباين، وعلى هذا فلفظ 'مقام' مقدر في كلام المصنف، وأشار الشارح إلى ذلك الاحتمال بقوله: 'فإن مقام الأول' إلخ وعلى الاحتمالين إضافة الخطاب من إضافة المصدر إلى المفعول، والمراد من الخطاب ما حوطب به. (الدسوقي) **فإن مقام الأول:** أشار إلى أن لفظ 'مقام' مقدر في كلام المصنف وحاصله: تشبيه المقامين بالمقامين في التباين، ولو صرح بذلك في المتن لكان أوضح. [التحريد: ٥٠]

ولكل كلمة: كالمفعول، وقوله: "مع صاحبها" أي مع الكلمة المصاحبة لها أي التي جمعت وذكرت معها في كلام واحد وذلك كـ "إن" الشرطية، وقوله: "مع صاحبها" متعلق بمضاف محذوف أي لوضع كل كلمة أو حال من كل كلمة، أو صفة للكلمة، أو متعلق بالطرف الواقع حراً مقدماً. (الدسوقي والتحريد) **صاحبها:** قيل في قوله: "لكل كلمة مع صاحبها" إشارة إلى علم البديع كما أن قوله: "وكذا خطاب الدكي" إشارة إلى علم البيان، وما قبله إشارة -

مصاحبة لها **مقام** ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك الصاحبة في أصل المعنى مثلاً: ^{الفعل مثلاً} الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع "إن" مقام ليس له مع "إذا"، وكذا لكل كلمة ^{بأداة الشرط} من أدوات الشرط مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وعلى هذا القياس. ^{هو إظهار غلبة وقوعه}

[ارتفاع شأن الكلام]

وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب والخصائصه.....
الحسن الدلالي بالنظر إلى السامع البليغ

= إلى مقاصد علم المعاني، وقيل: هذا القول كالترقي بالنسبة إلى ما قبلها؛ فإنه لما ذكر أن لكل كلام مقاما ترقى إلى أن لكل كلمة من أجزاء الكلام إذا أقرنت بكلمة أخرى مقاما لم يكن لها إذا أقرنت بكلمة أخرى غيرها. [التحريد: ٥١]
ليس لتلك أي ليس ذلك المقام ثابتا لتلك الكلمة المصاحبة بالفتح وهي الفعل. [الدسوقي: ١٢٩/١]

في أصل المعنى أي لا في جميعه، فيكون بين الكلمتين تعابير في المعنى في الحملة كـ"إن وإذا" فإنهما اشتركا في أصل المعنى وهو الشرط، واحتلما في أن الأولى للشك والثانية لتحقيق، وكذا الماضي والمضارع فإنهما اشتركا في الدلالة على الحدث والزمن، واحتلما في أن الأول للزمان الماضي، والثاني للحال أو الاستقبال، وإما قيد بالمشاركة في أصل المعنى؛ ليخرج المترادفين كما لو اشتركا في جميع المعنى كـ"ما ومهما"، فإن كلا منهما لما لا يعقل، فمقام الفعل مع "ما" هو عين مقامه مع "مهما". [الدسوقي: ١٣٠/١]

وكذا لكل ما تقدم بيان لمقام الفعل مع الأداة، وهذا بيان لمقام الأداة مع الفعل. (الدسوقي) المضارع هو إظهار الاستمرار التحديدي. وعلى هذا القياس مبتدأ وخبر، أو القياس مفعول مخدوف، أي وأجر القياس على هذا بحيث نقول: للفعل مع "هل" الاستفهامية مقام ليس له مع غيرها من أدوات الاستفهام، وللمبتدأ مع الخبر المفرد مقام ليس له مع الخبر إذا كان جملة. (الدسوقي والتحريد) وارتفاع: معطوف على قوله: "وهو مختلف" من عطف الجملة، والغرض مهما بيان تعدد مراتب البلاغة، وكون بعضها أعلى من بعض، ثم تعيين أعلاها وأسفلها. (الدسوقي)

في الحسن والقبول أي في باب الحسن والقبول، وهذا احتراز عن ارتفاعه في غير ذلك الباب كالترغيب والترهيب؛ فإن ارتفاعه فيه بكثرة التأثير وقتنه، أو كالنصيحة فإن ارتفاعه بهذا الوجه اشتماله على كثرة النصائح، وكالإعلام عما في الواقع فإنه باعتبار الصدق إلى غير ذلك. (عبد الحكيم)

عظائفته أي باشتماله على الأمر المعتبر المناسب لحال المخاطب، فكلما كان الاشتمال أتم وكان المشتمل عليه ألبق حال المخاطب كان الكلام في مراتب الحسن في نفسه، والقبول عند البلغاء أرفع وأعلى، وكلما كان أنقص كان أشد انحطاطا وأدنى درجة وأقل حسنا وقبولا، فالقبول عند البلغاء بقدر المطابقة للاعتبار المناسب والانعطاط بقدر عدم المطابقة. [الدسوقي: ١٣١/١]

أي انخطاط شأنه **عدم** أي بعدم مطابقته للاعتبار المناسب، والمراد بالاعتبار المناسب الأمر الذي اعتبره المتكلم مناسباً للمقام بحسب السليقة، أو بحسب تتبع تراكيب البلاغ، يقال: "اعتبرت الشيء" إذا نظرت إليه وراعت حاله. وأراد بالكلام الكلام الفصيح، وبالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لحصوله
أي مشاهدات البلاغة

والمراد بالاعتبار أشار بذلك إلى أن المصنف أطلق المصدر وأراد اسم المفعول، واختار هذه العبارة للتبني على أن الاعتبار لدومه لذلك الأمر المناسب صار الأمر مناسباً كأنه نفس الاعتبار. [الدسوقي: ١٣١] **السليقة** هذا إذا كان المتكلم من العرب العرباء،

و **بحسب تتبع** [إذا كان المتكلم من غير العرب] قيل: بقي قسم آخر وهو أن يكون بحسب ما عرف من القواعد المدونة من غير أن يصدر منه تتبع مما ذكر؟ وأجيب بأن القواعد مأخوذة من التبع فالأحد منها أحد من التبع، فهذا القسم داخل في القسم الثاني بواسطة التبع. [منحصر التحريد: ٥١] **يقال** هذا دليل من الدعة لقوله: 'والمراد بالاعتبار له إلخ'. (الدسوقي) **حاله** أي الأمر الداعي إليه وهو الإنكار مثلاً، وعطف هذا على ما قبله من عطف السب على المسب؛ لأن مراعات الحال كالإنكار سبب للإتيان بالتأكيد مثلاً. (الدسوقي)

و **أراد** هذا جواب عما أورد على كل من المقدمين في قول المصنف: "وارتفاع شأن الكلام إلخ"، وحاصل ما أورد على الأولى: أن ارتفاع شأن الكلام في الحسن وقبول إنما هو بكمال المطابقة وزيادتها لا بأصل المطابقة كما هو ظاهره؛ لأن الحاصل بأصل المطابقة إنما هو الحسن لا الارتفاع فيه، وحاصل ما أورد على الثانية: أن الانخطاط في الحسن يكون بعدم كمال المطابقة لابعدها من أصلها كما هو ظاهره؛ لأن الانخطاط في الحسن يقتضي ثبوت أصل الحسن وهو إنما يكون بالمطابقة، وإذا انتفت المطابقة انتفى الحسن بالكلية فلا يتم قوله: "والانخطاط في الحسن بعدم المطابقة"، وحاصل ما أجاب الشارح: أن المراد بالكلام في قوله: "وارتفاع شأن الكلام إلخ" الكلام الفصيح، فأصل الحسن ثبت له بالفصاحة، فارتفع ذلك الحسن يكون بالمطابقة وانخطاطه ببعدها. (الدسوقي)

و **بالحسن إلخ** جواب عما يقال: إن قوة 'وارتفاع شأن الكلام في الحسن بمطابقته إلخ' لا يتم، لأن ارتفاع شأنه في الحسن إنما هو لاشتماله على المحسنات الديعية لا بالمطابقة المذكورة، وحاصل الجواب: أن المراد بالحسن الحسن الذاتي الحاصل بالبلاغة، ولا شك أن ارتفاعه إنما هو بالمطابقة المذكورة لا الحسن العرضي الذي يحصل بالمحسنات الديعية. (الدسوقي)

لداخل في البلاغة: أي في بابها، فيشمل الحسن الناشئ من الفصاحة والناشئ من البلاغة، فلا ينافي قوله: 'الداخل في البلاغة' ثبوت أصل الحسن للذات بالفصاحة كما يفيد جواب الشارح عن الاعتراض على مقدمتي المصنف كما مر. [الدسوقي: ١٣٢/١]

بالحسنات البديعية **فمقتضى الحال هو الاعتبار** **أساس** للحال والمقام يعني إذا علم أن ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح في الحسن الذاتي إلا بمطابقته للاعتبار المناسب **على ما يفيد** إضافة المصدر، ومعلوم أنه إنما يرتفع بالبلاغة التي هي عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال، فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد، وإلا لما صدق أنه لا يرتفع إلا بالمطابقة للاعتبار المناسب،.....

فمقتضى الحال إلخ: [تفريع على قوله وارتفاع شأن إلخ] أي جعل الفاء للتفريع. فاحتاج إلى دليل فذكره، لكنه لم يستلزم الدعوى وهي الاتحاد بينهما لعدم خلوه عن المناقشة، ولو جعلها للتعليل لاستقام الكلام، وما احتاج إلى التطويل؛ لأن الاتحاد بينهما بديهي ومعلوم، ولذا نصبه في موضع الدليل لما ادعاه من أن ارتفاع شأن الكلام بالمطابقة للاعتبار. **هو الاعتبار.** هو ضمير فصل مفيد للحصر أي هو الاعتبار المناسب لا غير. [الدسوقي: ١٣٢/١]

على ما يفيد: هذا جواب عما يقال: الحصر المذكور غير معلوم من كلام المصنف، بل المعلوم منه أن الارتفاع يحصل بالمطابقة، وأما حصوله بغيرها وعدم حصوله فهو مسكوت عنه؟ وحاصل الجواب: أنا لا نسم أنه غير معلوم من كلامه، بل هو معلوم من إضافة مصدر وهو ارتفاع لما بعده لما في 'الرضي' من أن اسم الحسن أعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد إذا استعمل ولم تقم قرينة تخصه ببعض ما يصدق عليه، فهو الظاهر لاستفراق الجنس كما يقال: ضربني زيدا في الدار. (الدسوقي وعبد الحكيم)

ومعلوم. إشارة إلى أن هذه المقدمة معلومة فيما بينهم، وليست معلومة من كلام المصنف، والتفريع في كلام المصنف: 'أي فمقتضى الحال إلخ' عليهما معا، لكن حذف إحداها للعلم بها، فاحاصل: أن ههنا مقدمتين: مقدمة معلومة من كلامهم وهي: أن ارتفاع شأن الكلام بمطابقته لمقتضى الحال، ومقدمة مأخوذة من كلام المصنف وهو: أن ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب. ينتج من الشكل الثالث أن مطابقة الكلام لمقتضى الحال هي مطابقته للاعتبار المناسب المحذوف المكرر وهو الموضوع، ويلزم من هذه النتيجة أن مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب وهو المطلوب. (الدسوقي) [التجريد: ٥٢]

فقد علم: أي علم الاتحاد بين الاعتبار والمقتضى من المقدمتين، وطريق إثبات الدعوى من المقدمتين بالشكل الأول أقوى الطريق. وهكذا لأن الحصر في العام، نظمه مقتضى الحال شيء يرتفع بمطابقته شأن الكلام، وكل ما يرتفع به شأن الكلام هو الاعتبار المناسب، فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب هذا وإن كان أقرب لكنه غير مثبت للاتحاد لاحتمال العموم والخصوص بينهما. **والأما صدق:** أي لما صدق الحصران السابقان، يعني إن لم يكن بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب اتحاد بل كان بينهما تباين كلي، أو تباين جزئي، أو عموم وخصوص مطلق لبطل الحصران المذكوران. [ملخص الدسوقي: ١٣٣/١]

ولا يرتفع إلا بالمطابقة لمقتضى الحال، فليتأمل.

فالبلاغة صفة رجعته إلى المقصود بمعنى أنه كلام بليغ، لكن لا من حيث إنه لفظ وصوت بل باعتبار إفادته المعنى أي الغرض المصوغ له الكلام، **بأسر كيب** متعلق بإفادته، وذلك؛ متعلق بـ "راجعة"
لأن البلاغة كما مر عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال، وظاهر أن اعتبار علة راجعة إلى اللفظ
المطابقة وعدمها إنما يكون باعتبار المعاني، والأغراض التي يصاغ لها الكلام، لا باعتبار علة لقونه: باعتبار المعنى
الألفاظ المفردة والكلم المجردة، الثابوية أي مقتضيات الأحوال عن اعتبار إعادة المعنى

فلتأمل قاله لإمكان المناقشة في الملازمة المذكورة بوجهين: الأول بأن يقال: إن قوله: "وإلا لما صدق الحصران" فيه نظر، بل قد يصدق الحصران مع عدم اتحادهما كما لو كان بينهما عموم وخصوص مطلق، فإن الحصر في الخاص لا يناهز الحصر في العام؛ لأن الحصر في العام لا يستلزم ثبوت الحكم لجميع الأفراد، بل غاية ما يعيد أن هذا الحكم لا يخرج عن هذا العام، وعدم خروج الحكم عن العام لا يقتضي عموم الحكم لجميع الأفراد مثلاً: حصر الكاتب في الإنسان لا يناهز حصره في الحيوان. والوجه الثاني: أن المطلوب بيان اتحاد مقتضى الحال بالاعتبار المناسب، وما ذكر في الدليل لا يعيد الاتحاد في المفهوم يقيناً، بل يحتمل أن يكونا متساويين في الصدق فقط لا للتحديد في المفهوم وكان المطلوب الاتحاد. (ملخص)

فالبلاغة [تفريع على تعريف البلاغة، أو على قوله: "وارتفاع شأن الكلام".] قصده دفع الشك بين كلامي عبد القاهر، حيث جعل البلاغة صفة للفظ، وقال مرة: إن البلاغة ترجع إلى المعنى لا إلى اللفظ، وحاصل الدفع: أن البلاغة ليست صفة للفظ باعتبار ذاته، بل باعتبار إفادة المعنى الثاني الزائد على أصل المراد. [التحريد: ٥٣]

لا من حيث. أي ولا من حيث إفادته المعنى الأول الذي هو مجرد النسبة بين الطرفين على أي وجه كان، فإن هذا المعنى مطروح في الطريق يتناول الخاص والعام. [الدسوقي: ١٣٤/١] **العرض** وهو الخصوصيات التي يقتضيها الحال. **ودلك** أي كون البلاغة صفة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى. **عمارة** فقد أضيفت المطابقة التي هي البلاغة إلى الكلام الذي هو النمط، فثبت أنها راجعة إلى اللفظ. [الدسوقي: ١٣٥/١] **ظاهر الخ** أما المطابقة فظاهر، وأما عدمها، فلأنه لا يسلب شيء عن شيء إلا إذا كان الشيء المنسوب يصح أن يتصف به المنسوب عنه. (الدسوقي)

وعندها عطف على المطابقة أو على اعتبار، فحينئذ تأييد الضمير بالنظر إلى المضاف إليه وهو المطابقة. (الدسوقي)

باعتبار المعاني أي وجوداً وعدمها ليطابق قوله: "اعتبار المطابقة وعدمها". (الدسوقي) **المفردة** أي عن اعتبار إفادة المعنى، وليس المراد بالمفردة غير مركبة؛ لأن المطابقة ليست من حيث ذات اللفظ مطلقاً، مفرداً كان أو مركباً. (الدسوقي)

المجردة أي عن اعتبار المعنى الثاني الزائد على أصل المراد، وحاصل كلامه: أن الكلام من حيث إنه ألفاظ مفردة، أي مجردة عن إفادة المعنى الثاني الحاصل عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقاً لمقتضى الحال ولا بعدم المطابقة، أما من حيث الإفادة فيتصف بهما. (الدسوقي)

وكثيراً ما نصب على الظرف؛ لأنه من صفة الأحيان، و"ما" لتأكيد معنى الكثرة،
 عطف مرادف لكونه ظرفاً زمانياً ههنا فيكون والدا
 والعامل فيه قوله: يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة أيضاً كما يسمى بلاغة، فحيث
 في الظرف مطابقة الكلام لمقتضى الحال
 يقال: إن إعجاز القرآن من جهة كونه في أعلى طبقات الفصاحة يراد بها هذا المعنى.
 بالفصاحة المطابقة لمقتضى الحال

[مراتب البلاغة]

ولها أي لبلاغة الكلام طرفان: أعلى: وهو حد الإعجاز وهو: أن يرتقي الكلام في
 مرتبتان الإعجاز برمع
 بلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته، وما يقرب منه عطف
 أي طاقتهم وقدرهم

وكثيراً إلخ: يجوز أن يكون صفة مصدر "يسمى" فيكون مفعولاً مطلقاً أي: وتسمية كثيراً، إن قلت: إن التسمية
 وضع الاسم على المسمى وهو شيء واحد لا تعدد فيه ولا تكرر، فلا يصح وصفها بالكثرة. أجيب بأنه على هذا الوجه
 يراد بالتسمية الإطلاق والاستعمال وهو يتعدد، فصح الوصف بالكثرة، وأما تدكير كثيراً؛ فلأن صفة المصدر لا يجب
 تأنيثها لتأنيثه. [الدسوقي بتدخيص: ١٣٦/١] نصب. أي هو منصوب أو دو نصب أو يقرأ فعلاً مبنياً للمفعول.
 لأنه إلخ: وكما أن اسم الرمن يصب على الطرية فكذا صفته، ثم لا يحصى عليك أنه ليس المراد بكونه صفة للأحيان
 أن موضوعه: "الأحيان" مقدر، أي أحيانا كثيراً؛ لأن التأنيث واجب حيث بل المراد أنه كان في الأصل صفة للأحيان،
 ثم أقيم مقامها بعد حذفها، وصار معها ما نصب نصبها، فمعنى "كثيراً ما" أي أحيانا كثيرة. (الدسوقي)
 ولها. طرفان، هذا إشارة إلى أن البلاغة تتفاوت باعتبار مراعاة تمام الخصائص المناسبة في كل مقام وعدم مراعاة تمامها،
 وأن لها بهذا الاعتبار مراتب ثلاثة، فقله: "ولها طرفان" أي مرتبتان إحداهما في غاية الكمال، والأخرى في غاية النقصان،
 ويلزم من ذلك أن يكون هناك مرتبة متوسطة بينهما. [الدسوقي: ١٣٧/١] حد الإعجاز: الإضافة لبيان ولا بد في
 الكلام من تقدير مصاف، أي وهو دو الإعجاز؛ لأن الأعلى مرد من البلاغة التي هي المطابقة لا الإعجاز. (الدسوقي)
 في بلاغته: لا لإحارته عن المنغيات ولا بأسلوبه العريب. البشر: تخصيص البشر؛ لأهم المشتهرون بالبلاغة والمتصدون
 للمعارضة، والافالمعج ما يكون خارجاً عن طوق جميع المخلوقات من الجن والملك والبشر. (الدسوقي)
 ويعجزهم: أي يصيرهم عاجزين عن معارضته، فإن قيل: ما ذكرتموه من أن الكلام يرتقي ببلاغته إلى أن يخرج عن
 طوق البشر ويعجزهم ممنوع؛ إذ ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة، والعم الذي له مريد
 اختصاص بالبلاغة أعني المعاني والبيان كفيلاً لهذا، فمن أحاط بهذين العلمين لم لا يجوز أن يأتي بكلام هو في الطرف
 الأعلى من البلاغة ولو بقدر أقصر سورة من القرآن؟ يجاب بأن تكفل علم البلاغة لهذا الأمر ممنوع؛ إذ لا يعرف هذا
 العلم إلا أن هذا الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلاً، والاطلاع على كمية الأحوال، أي معرفة عددها وكميتها في
 الشدة والضعف، ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات التي يتوقف عليهما الإتيان بكلام هو في الطرف الأعلى فامر
 آخر، لا يتعلق بعلم البلاغة ولا يستفاد منه. [ملخص الدسوقي: ١٣٨/١]

على قوله: "هو" والضمير في "منه" عائد إلى "أعلى" يعني أن الأعلى وما يقرب منه كلاهما حد الإعجاز، هذا هو الموافق لما في "المفتاح"، وزعم بعضهم أنه عطف على حد الإعجاز، والضمير عائد إليه يعني أن الطرف الأعلى هو حد الإعجاز، وما يقرب من حد الإعجاز، وفيه نظر؛ لأن القريب من حد الإعجاز لا يكون من الطرف الأعلى، وقد أوضحنا ذلك في "الشرح"، واسفل. ^{هذا الإعراب} ~~وهو من حيز الإعجاز عائد إلى ما دونه أي إلى~~ أي طرف لبلاغة

كلاهما أنى بقوله "كلاهما" جوابا عما يقال: إن لفظ 'حد' مفرد فلا يصح الإحبار به عن الأعلى وما يقرب منه؟ وحاصل الجواب: أن قوله: "حد الإعجاز" حيز عن محذوف، تقديره: كلاهما والحيلة حيز عن الأعلى وما يقرب منه. [الدسوقي: ١٣٨/١] في **المفصاح** وحاصله أن البلاغة تترايد إلى أن تبلغ حد الإعجاز، وهو الطرف الأعلى وما يقرب منه؛ فإن الأعلى وما يقرب منه كلاهما حد الإعجاز. **وزعم بعضهم** هذا عكس الأول؛ لأن الأول يفيد أن حد الإعجاز نوع له فردان: الأعلى، وما يقرب منه، وهذا الرعم يفيد أن الطرف الأعلى نوع تحت فردان: حد الإعجاز، وما يقرب منه، وهذا الرعم لبعض شراح "الإيصاح". [الدسوقي: ١٣٩/١] **لا يكون** أي الذي تنتهي إليه البلاغة، وذلك لأن ما يقرب من حد الإعجاز من المراتب العلية فقط، ولا وجه لحصل تلك المراتب العلية من الطرف الأعلى الذي تنتهي إليه البلاغة؛ لأنه فرد جزئي عنى أنه حيث كان الطرف الأعلى أمرا واحدا شخصيا لا انقسام في جهته كما هو الأصل في الطرف، وذلك كالنقطة التي هي طرف الخط، فإنها لا انقسام لها في جهته، فهو كان ما يقرب من حد الإعجاز من ذلك الأعلى لزم عليه انقسام مالا يقبل القسمة والإحبار عن الواحد بمعدد، وكلاهما باطل. (ملخص الدسوقي)

في **الشرح** قال الشارح في "المطول": طاهر هذه العبارة يعني "وما يقرب منه" أن الطرف الأعلى هو حد الإعجاز وما يقرب منه، وهو فاسد؛ لأن "ما يقرب منه" إما هو من المراتب العلية ولا جهة جعله من الطرف الأعلى الذي إليه تنتهي البلاغة إذ المناسب أن يوحد ذلك حقيقيا كالهائية أو نوعيا كالإعجاز، ثم قال: ومما أهملت بين اليوم والبقطة: أن قوله: "وما يقرب منه" عطف على "هو"، والضمير في "منه" عائد إلى الطرف الأعلى لا إلى حد الإعجاز، أي الطرف الأعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الإعجاز.

واسفل طرف أسفل عطف على أعلى. **أي ما دونه** أورد عنى هذا التعريف أنه يصدق على الطرف الأعلى والوسط أيضا، فتعريف الأسفل يكون غير مانع؛ لأن كل واحد من الأعلى والوسط يصدق عليه أنه مرتبة إذا غير الكلام عنها إلى ما دونها التحق بأصوات الحيوانات؛ لأن ما كان دون الأسفل وأزول منه يصدق عليه أنه دون بالنسبة إلى الأعلى والوسط بالضرورة. وأجيب بأن هذا الإيراد يدفعه ما في 'ما' من معنى العموم؛ لأن المعنى: وهو ما إذا غير إلى أي مرتبة دونه التحق بأصوات الحيوانات، فخرج الأعلى والوسط؛ فإنهما ليسا كذلك؛ إذ من جملة ما دون الأعلى الأوسط والأسفل، ومن جملة ما دون الأعلى الأوسط الأسفل، والتغير إلى واحد منهما لا يلحقه بأصوات الحيوانات، وأجيب =

مرتبة وهي أدنى منه وأنزل، **التحق الكلام وإن كان صحيح الإعراب عند اسلغاء بأصوات**
 الحيوانات التي تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة
 أي غير الإنسان ^{في الحيوانات} ما مصدرية ^{بيان للصدور} على أصل المراد **وبيهما أي بين الطرفين مراتب كثيرة** متفاوتة، بعضها أعلى من بعض
 بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات، والبعد من أسباب الإخلال بالفصاحة.
 وتتبعها أي بلاغة الكلام وجوه أخر سوى المطابقة والفصاحة، تورث الكلام حسنا،
 وفي قوله: "تتبعها" إشارة إلى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد
 البلاغة، وإلى أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة، وجعلها
 تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم؛ لأنها ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفة.
 أي الوجوه المذكورة

- أيضا بأن المراد إلى مرتبة تحت بلا واسطة فإنه المتبادر عند الإطلاق. [الدسوقي: ١٤٠/١ والتجريد: ٥٥]
وإن كان [لو قال: وإن كان فصيحاً كان أحسن]. **من غير إلح** بيان لصدور بحسب الاتفاق، فهو على حذف
 "أي" التفسيرية، وعطف الخواص على ما قبله مرادف، وليس من ذلك أي من الكلام المدق بأصوات الحيوانات
 ترك مراعاة اللطائف في مخاطبة البليد الذي لا يفهمها، بل ذلك الترك مما يجب على البليغ مراعاته؛ لأن ترك اللطائف
 حينئذ من اللطائف. (الدسوقي)
بحسب تفاوت بأن يقتضي بعض المقامات تأكيداً واحداً مثلاً، وبعضها أكثر أو في عددها قلة وكثرة بأن تكون
 مقامات وأحوال كلام أكثر من مقامات وأحوال كلام آخر. (التجريد) **ورعاية إلح** أي الخصوصيات المعتبرات، فرعاية
 خصوصيتين أعلى من رعاية خصوصية، ورعاية ثلاثة أعلى من رعاية اثنتين لمقام واحد. [الدسوقي: ١٤١/١]
والبعد إلح كما لو كان كلام مطابق لمقتضى الحال، وانتفى عنه الثقل بالكلية، وهناك كلام آخر مطابق، لكن فيه شيء
 يسير من الثقل لا يخرج عن الفصاحة، فالأول أعنى بلاغة من الثاني. (الدسوقي) **وتتبعها**: هذا تمهيد لبيان الاحتياج إلى
 علم البديع. (المطول) **سوى المطابقة**: صفة لوجوه، وإن أضيف إلى المعرف باللام؛ لأن "سوى" لا يتعرف بالإضافة
 إلى المعرفة. (الدسوقي) **حسناً**: عرضياً رائداً على الحسن الذاتي الحاصل بالفصاحة والمطابقة.
وإلى أن: وإلى أنه يجب تأخير علم البديع عن علم البلاغة. (الأطول) **دون المتكلم**: لأن هذه الوجوه المذكورة
 أصناف الكلام فلا محالة تكون تابعة. **لأها**: وهناك مانع آخر وهو: أن هذه الوجوه محسنة للكلام لا للمتكلم.
متصفا بصفة: يعني أن هذه الوجوه ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفة معهودة في العرف؛ إذ لا يقال عرفاً لمن
 يتكلم بما فيه تجنيس: "جنس"، ولا من يتكلم بما فيه تطبيق أو ترصيع "مطبق أو مرصع" كما يقال عرفاً: فصيح بليغ
 للمتكلم بكلام فصيح أو بليغ، وهذا لا ينافي أنه يوصف بكونه مجنساً أو مرصعاً لغة. [الدسوقي: ١٤٢/١]

[البلاغة في المتكلم]

والبلاغة في اسكتكم: مكية يفتدّر ها عني تألف كلام بليغ. فعلم مما تقدم أن كل سيع
 من تعريف الفصاحة والبلاغة
 كلاما كان أو متكلما على استعمال اللفظ المشترك في معنييه، أو على تأويل كل ما يطلق
 عليه لفظ البليغ فصيح؛ لأن الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة مطلقا ولا عكس أي بالمعنى
 اللغوي أي ليس كل فصيح بليغا؛ لجواز أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال.
 لا اسقطي

مصدر اح ليس المراد من الاقتدار على عموم التأليف العموم الحقيقي وإلا لم يكن أحد من البشر بليغا؛ فإن الإتيان بمثل
 القرآن ليس في قدرة الإنسان، بل المراد: العموم العرفي. (محض) **كلام** بيع أي أيّ كلام بيع يقصده؛ لأن المكرة
 الموصوفة تعم نحو: أكرم رجلا علما أي أيّ رجل علم كان، فتخرج عن التعريف ملكة الاقتدار على تأليف نوع خاص
 كالدخ دون آخر كالدم، "عند الخكيم على انطور"، أو يجاب بأن إضافة المصدر أي في "تأليف كلام بيع" يفيد العموم،
 أو أن المصادر من الملكة هو الكامل منها، وهو ما ذكرناه، والتعريف يحمل على المتأخر. [محض الدسوقي: ١٤٢]

فعلم المقصود منه بيان النسبة بين البليغ والفصيح بعد تعريفهما تنميما لتعريف، وبيان مرجع البلاغة، وبيان
 الحاجة إلى الفنون الثلاثة ونحصرها في الثلاثة، وبيان أحلاف في التسمية. **على استعمال** اح أي ساء على حوار
 استعمال المشترك في معنييه كما هو عند البعض، فإن البيع موضوع للكلام والمتكلم موضوعين مختلفين، فمفهوم 'بيع'
 من قبيل المشترك اللفظي الذي تعدد فيه الوضع. [الدسوقي: ١٤٣/١]

أو على تأويل كل [الإضافة بيانية] أي أو على تأويل هو كل إح يعي أو على تأويل السيع مما يطلق عليه لفظ
 البليغ عند من لا يجوز استعمال المشترك في معنييه فالبليغ على هذا أمر كلي تحتة فردان، فهو من قبيل الكني المتواضع
 وهو المشترك المعنوي. (الدسوقي)

مطلب أي كانت بلاغة كلام أو متكلم، لكن أحدها في بلاغة الكلام بطريق الصراحة، وأما أحدها - أي الفصاحة -
 في بلاغة المتكلم بواسطة، وذلك؛ لأنه أحد في بلاغة المتكلم قوله: 'عني تأليف كلام بليغ'، وقد أحد الفصاحة في
 تعريف الكلام البليغ، فصار الفصاحة مأخوذا في بلاغة المتكلم. (الدسوقي)

بالمعنى اللغوي وهو عكس الموحدة الكلية موحدة كلية، واحترق بقوله: 'بالمعنى اللغوي' من العكس الاصطلاحي
 المسطقي وهو عكس الموحدة الكلية موحدة جزئية، فإنه صحيح بأن يقال: بعض الفصيح بليغ. (الدسوقي)

أي ليس يحمل أن يكون غلة لقوله. "ولا عكس بالمعنى اللغوي" أي لأنه ليس كل فصيح بيعا، ويحتمل أن يكون
 تفسير لقوله: 'ولا عكس' ففسر النفي وهو لا - 'ليس' وفسر المهي وهو العكس اللغوي بما بعد 'ليس'. (الدسوقي)

لحوار [هذا بيان لامرأاد فصاحة الكلام عن البلاغة] وذلك كما إذا قيل لمكر قيام ريد: ريد قائم من غير توكيد.
 (الدسوقي) **لمقتضى الحال**: بيان لانفراد فصاحة المتكلم عن البلاغة.

وكذا يجوز أن يكون لأحد ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال.

[مرجع البلاغة في الكلام]

وعلم أيضاً، أن البلاغة في الكلام مرجعها أي ما يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها،
مر تعريف الفصاحة والبلاغة
 كما يقال: مرجع الجود إلى الغنى،
بهي أن المرجع اسم مكان

وكذا يجوز [بيان لانفراد فصاحة المتكلم عن البلاغة] وذلك بأن يكون لإسان ملكة يقتدر بها على كلام فصيح [مثل: ريد قائم اسقى للمنكر] من غير أن يقتدر على مراعاة الخواص المناسبة للحال. [الدسوقي: ١٤٣/١]

وعدم. حاصل ما في المقام: أن الفصاحة والبلاغة تتوقفان على أمور: الاحترار عن تنافر الحروف، وعن العربة، وعن مخالفة القياس، وعن تنافر الكلمات، وعن ضعف التأليف، وعن التعقيد اللفظي، وعن التعقيد المعنوي، وتزيد البلاغة تتوقفها على الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، فمتى فقد الاحتراز عن واحد من الأمور السبعة الأولى انتفت الفصاحة، فتنتفي البلاغة لتوقفها عليها، ومتى فقد الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد كما لو كان الكلام غير مطابق لمقتضى الحال كان الكلام غير بليغ ولو كان فصيحاً. والاحتراز عن العربة يكون بعلم اللغة، والاحتراز عن مخالفة القياس يكون بعلم الصرف، والاحتراز عن ضعف التأليف وعن التعقيد اللفظي يكون بعلم النحو، والاحتراز عن تنافر الحروف وعن تنافر الكلمات يكون بالدوق السليم، والاحتراز عن التعقيد المعنوي يكون بعلم البيان، والاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد يكون بعلم المعاني. وأما الوجه الذي تورث الكلام حسناً رائداً فتعرف بعلم البديع، إذا عرفت ذلك تعلم أن مراجع البلاغة أي الأمور التي يتوقف عليها حصول البلاغة شيان: الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، والاحتراز عن الأسباب المحيطة بالفصاحة، وهذا الثاني يندرج تحته الاحتراز عن الأمور السبعة المذكورة، وقصد انصاف بهذا الكلام التمهيد لبيان وجه الحاجة إلى هذين العلمين؛ لأنه إذا علم ما يحتاج إليه في حصول البلاغة، وعدم أن بعضه يدرك بعلوم أخرى، وبعضه بالحسن وبعضه بهذين العلمين علم أن الحاجة ماسة إليهما. (الدسوقي)

أن البلاغة في الكلام. جعل البلاغة مقيداً بقيد الكلام تبعاً لما في "الإيضاح". والأحسن تركه حتى يعلم البلاغة في المتكلم أيضاً، لكن قيد بالكلام للإشارة إلى أن رجوع بلاغة المتكلم للأمرين إنما هو بالنسبة لرجوع بلاغة الكلام هما، فتوقف بلاغة المتكلم عليهما باعتبار توقف بلاغة الكلام عليهما؛ لأن بلاغة المتكلم متوقفة على بلاغة الكلام لأحدهما في مفهومها، فإذا كانت بلاغة الكلام موقوفة عليهما كانت بلاغة المتكلم كذلك. [الدسوقي: ١٤٤/١]

والتحديد: ٥٦] إلى العنى: [أي ما يجب أن يحصل العنى حتى يحصل الجود]. أراد بالعنى وجود الشيء الذي يجوز منه، ولم يرد به سعة المال حتى يرد عليه قول الشاعر:

ليس العطاء مع الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل

إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية معنى المراد وإلا لربما أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال، فلا يكون بليغا، وإلى تغيير الكلام ^{أي معرفة الكلام} فصيح من غيره وإلا لربما أورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح، فلا يكون بليغا؛ لوجوب الفصاحة في البلاغة، ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها. **سب** أي تمييز الفصيح من غيره **مس** أي بعضه **س** أي يوضح في علم متن اللغة كالغربة،

الاحتراز عن الخطأ فلا يدخل فيه الاحتراز عن التعقيد المعنوي حتى يقال: فكيف يصح قوله الآتي: 'وما يحتزر به عن الأول فهو علم المعاني'؛ لأنه خطأ في كيمية التأدية، فالاحتراز عن التعقيد المذكور احتراز عن الخطأ في كيفية التأدية لا في نفس التأدية. (عبد الحكيم توصيح) **في تأدية** ولو قال المصنف: "ما يحتزر به عن الخطأ في تطبيق اللفظ على مقتضى الحال" لكان أوضح. **المراد** الأعراض التي يصاغ لها الكلام.

والا لربما أي إن لم يكن مرجع ابلاغة الاحتراز المذكور لحار حصول البلاغة بدون الاحتراز، أي مع الخطأ في التأدية، فلا يكون مطابقا لمقتضى الحال فلا يكون بليغا، وقد فرصاه بليغا، هذا حذف، وكذا العبارة الآتية، فتدر، فقد رل في الأقدام. (عبد الحكيم) **وإلى تغيير الكلام** كان الأحسن في المقابلة أن يقول: "وإلى الاحتراز عن أسباب الخلل في الفصاحة"، لأنه أسب بالمقابل لفظا ومعنى. [الدسوقي: ١٤٥] **لربما أورد** أي وإن لم يحصل التمييز - بأن لم يميز الفصيح وأتى بالكلام الفصيح اتفاقا - أمكن أن يؤتى به غير فصيح، فتنتفي البلاغة، وعبر بها بـ "أورد" وفي السابق بـ "أدى"؛ لأن الأداء يناسب المعنى، والإيراد يناسب الكلام. [التجريد: ٥٧]

ويدخل قبل: إما احتاج لذلك الاعتذار؛ لكونه قيد التمييز في كلام المصنف بـ 'الكلام'، ولو قال بدل الكلام: "اللفظ" لم يحنج لذلك الاعتذار؛ لكون اللفظ شاملا للكلمة والكلام، وقيل: قيد بذلك تبعا لما صممه المصنف في "الإيضاح" إشارة إلى أن البلاغة متوقفة على فصاحة الكلام أولا وبالذات، وعلى فصاحة الكلمات ثانيا وبالعرض.

تغيير الفصيح هو بحسب التفصيل خمس تميزات بعدد المحلات بالفصاحة: وهي تمييز الغريب من غيره، وتمييز المخالف لقياس من غيره، وتمييز المتنافر من غيره، وتمييز ما فيه التعقيد من غيره، وتمييز ضعف التأليف من غيره. [الدسوقي: ١٤٦/١] **متن اللغة** أي أصلها؛ لأن المتن يستعمل بمعنى الأصل، وقيل: سمي هذا العلم عدم المتن؛ لأن المتن هو ظهر الشيء ووسطه وقوته، وهذا العلم تعلق بذات اللفظ ومعناه، والعلوم المتعلقة باللغة غير هذا العلم كالبحر مثلا تعينت بالألفاظ لا من حيث المعنى الموضوع له اللفظ، وما تعلق بالمعنى أقوى. (الدسوقي والتجريد) **كالغربة**: أي تمييز السالم من الغربة عن غيره.

وإنما قال: متن اللغة أي معرفة أوضاع المفردات؛ لأن اللغة أعم من ذلك يعني به يعرف
 تمييز السالم من الغرابة عن غيره بمعنى أن من تتبع الكتب المتداولة، وأحاط بمعاني
 المفردات المأنوسة علم أن ما عداها عما يفتقر إلى تنقيح أو تخريج فهو غير سالم من
 الغرابة، وبهذا تبين فساد ما قيل: إنه ليس في علم متن اللغة أن بعض الألفاظ يحتاج في
 معرفته إلى أن يبحث عنه في الكتب المبسوطة في اللغة، أو في علم التصريف كمخالفة
 القياس؛ إذ به يعرف أن الأجلل مخالف للقياس دون الأجل، أو في علم النحو كضعف

التأليف، والتعقيد اللفظي

متى أي لم يقل: "علم اللغة" بل زاد لفظ "متن". اللغة لأنه يطلق على جميع أقسام العلوم العربية. يعني به جواب عما يقال: إن
 ظاهر كلام المصنف يقتضي أن علم متن اللغة يبين فيه أن هذا اللفظ مثل: "تكاءتم" غريب مع أنه لم يذكر في اللغة
 أصلاً، وحاصل جواب الشارح: أن مراد المصنف بكون الغرابة تبرز في متن اللغة أن بهذا العلم يعرف السالم من
 الغرابة من غيره بمعنى من تتع إلى آخر ما قال. [الدسوقي: ١٤٧/١] تيسر السالم إن أريد التمييز دهما وهو معرفة
 السالم احتيج لتقدير مضاف، أي به يعرف متعلق بتمييز السالم وإلا لكان المعنى به يعرف معرفة السالم ولا يحصى
 ثافته، وإن أريد التمييز خارجاً وهو التكلم خارجاً بالسالم وترك التكلم بعلم السالم، فالأمر طاهر. (الدسوقي)
 بعض الألفاظ فكيف يقول: إن تمييز السالم من غيره يبين في علم متن اللغة. [التحريد: ٥٨]

في علم التصريف قيل عليه: إن هذه صلات متعددة لموصول واحد مع اختلاف الموصول ها؛ إذ الذي يبين في علم متن
 اللغة مغاير لما يبين في التصريف، وأجيب بأن "أو" لتقسيم. والمعنى أن ما يبين متعقه نوع كلي يقسم إلى أقسام، قسم يبين
 في علم متن اللغة، وقسم يبين في علم التصريف، فالموصول كلي، والصلات المختلفة إضافة. [الدسوقي: ١٤٨/١]
 إذ به يعرف لأن من قواعدهم أن المثليين إذا اجتمعوا في كلمة وكان الثاني منهما متحركاً ولم يكن رائداً لعرض
 وجب الإدغام. (التحريد) كضعف التأليف مثل إضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى وحكماً.

والتعقيد اللفظي يرد عليه أن التعقيد اللفظي قد يكون سببه اجتماع أمور، كل منها شائع الاستعمال جار على
 القوانين كما سبق، وإذا لم يجب أن يكون لمخالفة القانون الحوي، فكيف يبين في علم النحو؟ أجيب بأن تسبب
 التعقيد اللفظي عن اجتماع تلك الأمور إنما هو لمخالفة الأصل فيها من تقدم وتأخير مثلاً، ومخالفة الأصل وإن
 حازت توجب عسر الدلالة والتعقيد، والنحو يبين فيه ما هو الأصل وما هو خلاف الأصل، ويبين فيه أن الأصل
 تقدم الفاعل على المفعول، وأن تقدم المفعول على الفاعل خلاف الأصل، وحينئذ فالنحو يعرف به التعقيد اللفظي
 الحاصل بكثرة مخالفة الأصل. (الدسوقي)

أو يدرك بالحس كالتنافر؛ إذ به يعرف أن المستشعر متنافر دون مرتفع، وكذا تنافر الكلمات وهو أي ما يبين في العلوم المذكورة أو يدرك بالحس، فالضمير عائد إلى أي تنافر معروف
تسمى تدعى بتعقيد
"ما"، ومن زعم أنه عائد إلى ما يدرك بالحس فقد سهوا ظاهراً، ما عد. **لنعقد المعوي**؛ إذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعوي عن غيره، فعلم أن مرجع البلاغة بعضه مبيّن في العلوم المذكورة وبعضه مدرك بالحس.

[وجه انحصار المقصود في الفنون الثلاثة]

وبقي الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد؛ والاحتراز عن التعقيد المعوي، فمست الحاجة إلى علمين مفيدين لذلك، فوضعوا علم المعاني للأول، وعلم البيان للثاني وإليه أشار بقوله: **وما يحترز به**.

أو مدرك عصف على 'يبيّن' أي ومنه تمييز يدرك متعقده وهو التنافر بالحس كما يدل عليه قوله: 'إذ به يعرف إلخ'. [التحريد: ٥٨] **بالحس** [الدوق الصحيح الذي هو كالحس] المراد بالحس الحس الناصي، وهو القوة المدركة لبطائف الكلام ووجوه تحصيله المعر عنهما بالدوق، وقد مرّ أن إدراك التنافر بما هو بالدوق الصحيح ولا يعرف ذلك بقرب من خارج ولا بعندها. [الدسوقي: ١٤٨/١] **تنافر الكلمات** كقوله: وليس قرب قبر حرب قبر. **فقد سهوا** لأن مقتضاه أن كل ما عد، التعقيد المعوي يدرك بالحس وليس كذلك، بل المدرك بالحس بعض ما عدّه لا جميعه، ويحتمل أن وجه سهوا أنه يوهّم أن التعقيد المعوي يدرك بالعلوم المذكورة؛ لأنه قال: ما عد، التعقيد المعوي يدرك بالحس، أي وأما هو فلا يدرك بالحس وهو محتمل لإدراكه بالعلوم السابقة، وحسب فلا يكون محتاجاً لعدم البيان بيان التعقيد المعوي، مع أننا بصدد بيان الحاجة إليه لبيان التعقيد. [محض الدسوقي: ١٤٩/١] **فعلم** أي بعض مرجعها وهو تمييز الفصيح من غيره. (الدسوقي) **في العلوم** هو العراية والمخالفة لقياس وضعف التأليف والتعقيد اللفظي. **بالحس** وهو التنافر سواء كان في الحروف أو في الكلمات. **وبقي** أي من المرجع الاحتراز عن الخطأ إلخ، فإهما غير مبينين في علم من العلوم المذكورة ولا مدركين بالحس فمست إلخ. (الدسوقي) **والاحتراز** هو بعض مرجع الثاني، أي تمييز الفصيح من غيره. **للاول** للاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد. **واليه اسار** المراد بالإشارة الذكر، وإلا فهو مصرح لا مشير. (الدسوقي) **وما يحترز به إلخ** لما كان الأمر الأول الاحتراز عن الخطأ فصار معنى قول المصنف: 'وما يحترز به عن الأول إلخ' أن علم المعاني يحترز به عن الاحتراز عن الخطأ وهو كما ترى، فأشار الشارح إلى دفعه في تفسير لفظ 'الأول' بأن المراد من الأول أول الأمرين السابقين الدين احتيج إلى الاحتراز عنهما، أي الخطأ لا الاحتراز عن الخطأ، كما صرح في "المطول".

عن الأول أي الخطأ في تأدية المعنى المراد، **علم معاني**، وما يحترق به عن استغناء المعنى **علم البيان**، وسمّوا هذين العلمين علم البلاغة؛ **لمكان** مزيد اختصاص لهما بالبلاغة، وإن كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم، ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة إلى علم آخر، فوضعوا لذلك علم البديع، وإليه أشار بقوله: **وما يعرف به وجوه التحسين علم** ^{لذلك المعرفة} البديع. ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في ثلاثة فنون، وكثير من الناس يسمي **الجميع علم البيان**، وبعضهم يسمي **الأول علم معاني**، والأخرون يعني **البيان والبديع علم البيان**، **والثلاثة علم البديع**.....
وبعضهم يسمي الثلاثة

عن الأول فيه أن الأول هو الاحتراز عن الخطأ، وعلم المعاني لا يحترق به عن الاحتراز المذكور بل عن الخطأ؟ والجواب: أن في كلام المصنف حذف مصاف، أي عن متعلق الأول، فقول الشارح: "أي عن الحصة" تفسير لذلك المقدر. [الدسوقي: ١٤٩/١] **لمكان** [مصدر من الكيونة، وهي التحقيق والوجود] أورد عنى هذا التعديل أن مرجع البلاغة كما مر شيان: الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وتغيير المصباح عن غيره، والشئ الأول إنما يكون بعلم المعاني ولا يشاركه فيه غيره من العلوم، فلا يظهر بالنسبة إليه التعبير عمريه، والشئ الثاني كما يتوقف على علم البيان يتوقف على اللغة والصرف والنحو فلا زيادة له عن غيره، وأجيب عن الأول بأن المراد بقوله 'مريد اختصاص لهما' أي مجموعهما لا لكل منهما، وعن الثاني بأن علم البيان المقصود منه بالذات التمييز المذكور، بخلاف النحو مثلا، فإنه ليس المقصود منه بالذات ذلك التمييز، بل ذلك حاصل منه تعا، والمقصود بالذات منه معرفة حال اللفظ إعرابا وبناء. [الدسوقي: ١٥٠/١]

اختصاص لهما على أن البلاغة إنما يتحقق عندهما أي عند المعاني والبيان ويتم هما، والعمدة للحرج الأخير. (أو القاسم) **تتوقف إلخ**. [من حيث رجوعها إلى تغيير المصباح من غيره] وإنما كان لهما مريد اختصاص بالبلاغة مع توقفها من هذه الحيثية على عدة علوم؛ لأن هذين العلمين لا يبحثان إلا على ما يتعلق بالبلاغة. (الدسوقي) **وجوه التحسين** أي الطرق والأمور التي يحصل بها تحسين الكلام. (الدسوقي)

يسمى الجميع هذا طريق آخر غير الطريق الأول؛ لأن الطريقة الأولى أن يسمى الفن الأول بعلم المعاني، والثاني بالبيان، والثالث بالبديع، والطريقة الثانية أن تسمى الثلاثة - أي المعاني والبيان والبديع - كلهم بعلم البيان. **والثلاثة إلخ** ظاهر قول المصنف يدل على أن قوله: 'والثلاثة إلخ' من تنمة الطريقة الثالثة، فيكون حاصبه: أن الطريقة الثالثة أن تسمى الأول بالمعاني والأخيرين بالبيان، وتسمى الثلاثة بالبديع، وقيل: تقديره: وبعضهم يسمي الثلاثة علم البديع، فعلى هذا يكون قوله: "والثلاثة إلخ" طريقا رابعا، وليست من تنمة الطريقة الثالثة.

ولا يخفى وجوه المناسبة.

الفن الأول: علم المعاني

قدّمه على علم البيان؛ لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب؛ لأن رعاية المطابقة لمقتضى الحال، وهو مرجع علم المعاني، معتبرة في علم البيان مع زيادة شيء آخر،
أي رعاية المطابقة
حرف

ولا يخفى أما وجه تسمية الأول بعلم المعاني؛ لأنه يعرف به المعاني التي يصاغ لها الكلام، وهي المدلولات العقلية المسماة بخواص التراكيب، وتسمية الثاني بالبيان؛ لأنه يعرف به بيان إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوصوح والحفاء، وتسمية الثالث بالديع؛ لأنه يبحث فيه عن المحسسات ولا حفاء في بداعتها، وإما لأنه لما لم يكن له مدخل في تأدية المعنى المراد الموضوع له الكلام صار أمراً مبتدعاً أي رائداً، وأما تسمية الجميع بالبيان؛ لأنّ البيان هو المطلق الفصيح المعرب عما في الضمير، ولا حفاء في تعلق القول به، أي بالكلام الفصيح المذكور تصحيحاً وتحسيناً، وأما وجه تسمية الأخيرين بالبيان فتعلقهما بالبيان أي المطلق الفصيح أو لتعليق الفن الثاني على الثالث، وأما تسمية الجميع بالديع فللدعاة ماحتها أي حسنها، أو لأنه يعرف بها أمور مبتدعة بالنسبة إلى تأدية أصل المراد. [الدسوقي: ١٥١/١ والتجريد: ٥٩]

الفن الأول أورد عليه بأن هذا إحسان مغموم، فلا فائدة فيه، وذلك؛ لأنه قال أولاً: "وما يختز به عن الأول" أي الخطأ في تأدية المعنى المراد بعلم المعاني، وأحسن الخواص ما أحاب: أنه ليس المراد بالأول هنا الأول في قوله: "وما يختز به عن الأول إلخ" بل المراد الواقعة في المرتبة الأولى من الكتاب، فوقع الاشتباه في أن الواقع فيها أي شيء هو، فأزاله بقوله: "علم المعاني" فأخمل مفيد. [ملخص الدسوقي: ١٥٢/١] **بمنزلة المفرد** [والمفرد مقدمه على المركب طبعاً فقدم وصفاً] أي يعني أنه تشبه الجزء، لا أن علم المعاني جزء حقيقي للبيان؛ لأنه ليس عبارة عن المعاني مع شيء آخر، وتوقف المركب على المفرد من جهة كونه جزءاً للمركب. (ملخص)

لأن علة لكون معاني من البيان بمنزلة المفرد من المركب. **وهو مرجع** الضمير للرعاية، وتذكير الضمير باعتبار الحجر، والمراد بالمرجع ههنا العائدة والشمرة لا ما يتوقف عليه الشيء، كما مر سابقاً في قول المصنف: "فعلم أن مرجع البلاغة إلخ"؛ إذ لا يتوقف علم المعاني وحصوله على تحقق الرعاية المذكورة؛ إذ يمكن أن يوجد في شخص ملكة يعرف بها أحوال النطق العربي من حيث يطابقها النطق مقتضى الحال، ولا يحصل من ذلك الشخص رعاية المطابقة المذكورة ولا قصدتها، فقد وجد علم المعاني بدون تلك الرعاية. (ملخص من الدسوقي والتجريد)

معتبرة أي على جهة الشرطية؛ لأن الرعاية المذكورة شرط لاعتداد ثمرة البيان، وهي إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوصوح والحفاء، فلا يعتد ثمرة البيان ما لم يوجد رعاية المطابقة لا على جهة الجزئية؛ لأن رعاية المطابقة أمر خارج عن البيان لا جزء منه، ولا فائدة له؛ لأن البيان ليس مركباً من اعتبار المطابقة وإيراد المعنى الواحد بطرق، ولا يترتب على البيان الرعاية المذكورة، فظهر أن الرعاية ليست جزءاً للبيان ولا فائدة له، فتكون معتبرة في البيان على جهة الشرطية.

وهو إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة. وهو علم أي ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية،
أي بطرق علم المعاني أي كيفية واسعة على استحضار إدراكات
ويجوز أن يراد به نفس الأصول والقواعد المعلومة، ولاستعمالهم المعرفة في الجزئيات،
قال: يعرف به أحوال سقطت العربي أي هو علم يستنبط منه إدراكات جزئية هي معرفة
ولم يقر: بعم
كل فرد فرد من جزئيات الأحوال

المعنى الواحد. كثبت الوجود لزيد، فإنك تعبر عنه تارة بقولك: زيد سحي، وتارة بقولك: زيد كثير الرماد، وتارة بقولك: زيد هزيل الفصيل، وتارة بقولك: رأيت بحرا في الحمام يعطي، وإحتمال أن المرئي في الحمام زيد. [الدسوقي: ١/١٥٣]

وهو علم. قال الشارح في "المطول": بيان ذلك أن واضع هذا الفن مثلاً وضع عدة أصول مستسطة من تراكيب السعاء تحصل من إدراكها وممارستها قوة ما يتمكن الإنسان من استحضارها والالتفات إليها وتفصيلها متى أريد، وهي العلم، ألا ترى أنك إذا قلت: فلان يعلم النحو، لا تريد أن جميع مسائله حاضرة في ذهنه، بل تريد أن له حالة بسيطة إجمالية هي مبدأ تفاصيل مسائله ما يتمكن من استحضارها، ويجوز أن تريد نالعلم نفس الأصول والقواعد؛ لأنه كثيراً ما يطبق عليها، فعلم أنه يجوز إطلاق العلم على كلا المعنيين. (الدسوقي)

إدراكات حرنبه [أي الإدراكات المتعلقة بالفروع المستخرجة بتلك الملكة] إن قلت: الإدراك لا يوصف بالكلية ولا بالجزئية، والذي يتصف بهما إنما هو المدرك كالإنسان وريد، وحيد بالماسب أن يقال: يقتدر بها على إدراك الجزئيات؟ وأجيب: بأن في الكلام حذف مضاف، أي يقتدر بها على إدراك مدركات جزئية، كذا قيل، وقد يقال: لا حاجة لذلك؛ لأن إدراك الجزئي حرنبي حقيقي؛ لأن جزئية المدرك -- بالفتح - تستلزم جزئية الإدراك. [الدسوقي: ١٥٤/١]

وبحور قد يفهم من كلامه أن العلم مشترك، ولا يصر وقوعه ههنا في التعريف؛ لصحة إرادة كل من معانيه ومنع وقوع المشترك في التعريف إذا لم يصح إرادة كل من معانيه، ثم إن تصدير الشارح بالمعنى الأول وتصدير المعنى الثاني بـ "بحور" يقتضي أن هذا مرجوح والراجح الأول، مع أن الأمر ليس كذلك، إذ الراجح إنما هو هذا الثاني؛ لأن إطلاق العلم على المسائل كثير شائع، وإطلاقه على الملكة قليل، وأيضا المناسب بقوله الآتي: "وبحصر في ثمانية أبواب" هو المعنى الثاني؛ لأن المنحصر في الأبواب إنما هو الأصول لا الملكة. (الدسوقي)

الأصول من إطلاق المصدر على المفعول كالحق على المخلوق؛ لأن النعم في الأصل مصدر، ومعنومه المسائل أي الأصول والقواعد. (مخصص) **والقواعد** أشار به إلى أن إطلاق العلم على القواعد المعلومة كإطلاق الخلق على المخلوق. **ولاستعمالهم إخراج** أي لاستعمالهم المعرفة في إدراك الجزئيات والعلوم في الكليات. **يستنتج منه** أي يستخرج منه، ولفظة "من" للتعدية إن جريا على أن المراد بالعلم الأصول والقواعد، وللنسبية إن جريا على أن المراد به الملكة، أي يستخرج بسبب هذه الملكة إدراكات إخراج. [التحريد: ٦١]

المذكورة بمعنى أن أي فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم، وقوله: **نبي** **حس** **لفظ مقتضى حال**. احتراز عن الأحوال التي ليست بهذه الصفة مثل: الإعلال والإدغام والرفع والنصب وما أشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى، وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة، والمراد أنه علم به يعرف هذه الأحوال من حيث إنها يطابق بها اللفظ لمقتضى الحال؛ لظهور أن ليس علم المعاني عبارة عن تصور معاني التعريف والتكثير والتقديم والتأخير والإثبات والحذف وغير ذلك، وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان؛ إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحثية. والمراد بأحوال اللفظ الأمور العارضة له من التقديم ^{أي بقولنا: "من حيث"}

أن أي فرد إشارة إلى أن لاستعراق عربي. وأن المراد بإمكان معرفة لا معرفة بالفعل. **بذلك العلم** أي بنسب مسكة أو بالأصول والقواعد. **مما لا بد منه** أي عسى وفق اوضاع، فاندفع الاعتراض بأن بعض هذه الأمور لا يتوقف أداء أصل معنى عليه كالإدغام بالفعل، إذ لو قال: ريد 'حجل' كان مؤدياً لأصل المعنى. [التحريد: ٦١]

أصل المعنى أي من حيث إنه يؤدي به أصل المعنى، كأحوال اسم الإشارة، فإنه يكون للقرب تارة وبعيدة تارة. فعلم اللغة يبحث عنها من حيث إنه يؤدي لها أصل المعنى، وعلم المعاني يبحث عنها من حيث إن لها يطابق اللفظ لمقتضى الحال. [الدسوقي: ١٥٦/١] ونحوهما اعتراض بأن محسنات البديعية قد يقتضيها الحال فلا يخرج عن التعريف؟ وإخواب: أن المراد من محسنات البديعية ما لم يقتضيها الحال، وإلا فلا تخرج من التعريف، بل تكون داخلة فيه بالحثية المرادة، لأنها من أفراد المعرفة. (الدسوقي بتوضيح)

والمراد جواب عما يقار: ب قول المصنف. 'نعرف به حال اللفظ لعربي' يتبادر منه أن المراد من المعرفة أعم من التصور والتصديق؛ لأن معرفة يشتملها، فتصور أحوال اللفظ كالتعريف والتكثير والتأخير والتقديم والتأخير وغير ذلك يدخل في علم المعاني، مع أن تصور هذه الأحوال ليس بشيء من علم المعاني وحاصل إخواب: أن المراد من المعرفة المتصديقية، وحيث فهم معنى كلام المصنف أنه علم يصدق وبخكم يسسه بأن هذه الأحوال لها يطابق اللفظ لمقتضى الحال، هذا محصل كلام الشارح كما يرشد إليه ما بعد، لكنه لو عبر بالتصديق لكان أصرح في مقصوده. (الدسوقي)

من حيث لا بأن علم المعاني معرفة هذه الأحوال مطلقاً **عاره** إذ العلوم المتصديقات لا تصورات.

من هذه الحثية يعني أن علم المعاني لا يعلم بأحوال اللفظ من حيث كونه مطابقاً لمقتضى الحال، بل البحث فيه عن أحوال اللفظ من جهة كونه حقيقة أو محاراً، فقد حرج البيان من المعاني. (ملحظاً) **الأمور العارضة** أي والمراد بأحوال اللفظ مقتضات الأحوال، وليس المراد بالأحوال الأمور الداعية التي أصيب إليها المقتضى كالإنكار؛ لأن تلك ليست أحوالاً للفظ، بل للمخاطب. [التحريد: ٦٢]

والتأخير والإثبات والحذف وغير ذلك. ومقتضى الحال في التحقيق هو الكلام الكلي المتكيف بكيفية مخصوصة على ما أشير إليه في "المفتاح" وصرح به في شرحه، لا نفس أي المصنف بصفة مخصوصة
الكيفيات من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير على ما هو ظاهر عبارة "المفتاح" وغيره، وإلا لما صح القول بأنها أحوال بما يطابق اللفظ مقتضى الحال؛ لأنها عين مقتضى الحال، وقد حققنا ذلك في الشرح

ومقتضى الحال خاصته: أن الحال هو الإنكار مثلاً، ومقتضاه هو الكلام الكلي المؤكد، واللفظ هو الكلام المحصور المحتوي على التأكيد المحصور، وعلى هذا فالمطابقة ظاهرة؛ لأن اللفظ المحصور بسب ما احتوى عليه من التأكيد المحصور طابق الكلام الكلي بمعنى أنه صار فرداً من أفرادها، وعلى هذا معنى كلام المصنف أنه علم يعرف به أحوال اللفظ من حيث إن لها يصير اللفظ مطابقاً، أي فرداً من أفراد مقتضى الحال. [الدسوقي: ١٥٧/١]
ما أشير إليه حيث قال: يجتريز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال، ذكر وجه الإشارة أن الذي يذكر إما هو الكلام، لا الحذف والتقديم والتأخير وغيرها من الكيفيات. (الدسوقي)

لا نفس الكيفيات إذ حيث يكون حاصل المعنى: بالتأكيد يطابق اللفظ التأكيد، فيتحد المطابق - بالفتح - وما به المطابقة، وهو غير جائز؛ ضرورة وجوب التغاير بينهما ولو بالاعتبار، وأجيب بأنهما غير متحدين؛ فإن التأكيد الذي هو حال اللفظ تأكيد جزئي محصور به بطابق اللفظ التأكيد الكلي الذي هو مقتضى الحال، كما قلتم: إن الكلام الجزئي المؤكد يطابق الكلام الكلي المؤكد، فكما لا يتحد المطابق بالكسر والمطابق بالفتح باعتبار الكلية والجزئية كذلك لا يتحد المطابق بالفتح وما به المطابقة بذلك الاعتبار، وكون مقتضى الحال هو التأكيد مما اشتهر عندهم وإن جاز أن يراد به الكلام المؤكد الكلي، فكلا الوجهين صحيح.

والا لما صح أي وإن لم نرد مقتضى الحال الكلام الكلي، بل أردنا به الكيفيات كما هو ظاهر 'المفتاح' لما صح القول بأنها - أي تلك الكيفيات - أحوال. [الدسوقي: ١٥٨/١] **لأنها عين** وفي دعوى العينية نظراً؛ لأننا جعلنا وجه اختلاف الكلامين المطابقين كون أحدهما كلياً والآخر جزئياً، وفيما بذلك مطابقة الشيء لنفسه، كذلك تعني العينية في الكيفية بأن تجعل إحدهما كلياً والأخرى جزئياً، فيثبت الاختلاف ويعني العينية، وقد تقدم ما يفيد.

لا عين أي فحيث يلزم اتحاد المطابق بالفتح وهو مقتضى الحال، والمطابق بسببه وهو أحوال اللفظ، وأما المطابق بالكسر فهو اللفظ، فقولك مثلاً: "إن ريداً قائم" للمسكر طابق بسب ما فيه من التأكيد مقتضى الحال وهو التأكيد، واتحاد المطابق والمطابق بسببه محال، وقد يقال: مقتضى الحال الكيفيات الكلية، والمراد هنا بالأحوال الكيفيات الجزئية فلا يلزم اتحادهما، تأمل.

وأحوال الإسناد أيضا من أحوال اللفظ باعتبار أن التأكيد وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة إلى نفس الجملة، وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح؛ لأن الصناعة إنما وضعت لذلك.

أوجه انحصار علم المعاني في ثمانية أبواب

ويحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية أبواب انحصار الكل في الأجزاء لا الكلي ..

وأحوال الاساد هذا جواب عما يقال: إن قول المصنف: "يعرف به أحوال اللفظ العربي" غير شامل لأحوال الإسناد كالتأكيد وعدمه والقصر والمجاز والحقيقة العقلية؛ فإن هذه ليست من أحوال اللفظ، بل من أحوال الإسناد وهو غير لفظ، فيقتضي أن هذه الأحوال لا تعرف بعلم المعاني، وأن البحث عن تلك الأحوال ليس من مسائل ذلك الفن مع أنه منها؟ وحاصل الجواب: أن هذه المذكورات وإن كانت أحوالا وأوصافا للإسناد إلا أن الإسناد جزء للجملة، فتكون المذكورات أحوالا للجملة بالواسطة، فمراد المصنف من قوله: "يعرف به أحوال اللفظ" أعم من أن يعرف مباشرة أو بواسطة.

الراجعة لأنه يصدق على أحوال الجزء أنها أحوال نفس الكل. [الدسوقي: ١٥٨/١ والتجريد: ٦٣] بالعربي الباء داخلة على المقصور عليه. مجرد اصطلاح أي اصطلاح من علماء الفن مجرد عن الموجب، ولا يصح أن يكون تخصيص اللفظ بالعربي لإخراج غير العربي؛ لأن أحوال اللفظ الغير العربي أيضا بها يطابق اللفظ مقتضى إحصاءها وما يرتفع شأنه، لكنهم توافقوا على التعرض للبحث عن أحوال اللفظ العربي دون غيره. (الدسوقي)

لأن الصناعة الأولى "ولأن الصناعة" فيكون حرا ثانيا، حاصله: أن الصناعة إنما وضعت وأسست للبحث عن اللفظ العربي؛ لأن مقصود مدونه إنما هو معرفة أسرار القرآن وهو عربي، وإن كان يمكن جريانها في كل لغة. [الدسوقي: ١٥٩/١] المقصود هذا بدل من الصمير في "يحصّر" العائد على علم المعاني، لا أنه الفاعل حتى يلزم المصنف حذف الفاعل، وراى انشراح ذلك لإخراج التعريف وبيان الانحصار والتنبيه؛ فإنها من العلم وليست من المقصود منه، فلو لم يرد المقصود لنفسه انحصره لكون هذه الأمور الثلاثة ليست من الأبواب الثمانية، والحاصل: أن المراد بعلم المعاني هنا ما يشمل مسائله وتعريفه، وبيان وجه الانحصار والتنبيه الآتي، وبالمقصود منه مسائله التي اشتملت عليها هذه الأبواب الثمانية. [الدسوقي: ١٦١/١] من. "من" تبعية إن كان المراد من المعاني ما يشمل تعريفه ومسائله ووجه الانحصار والتنبيه، وبإية لو كان المراد منه المسائل فقط.

علم المعاني وهي عبارة عن مجموع أمور أربعة: التعريف ووجه انحصار والتنبيه وجملة المسائل المذكورة في الأبواب الثمانية، والمقصود من هذه الأمور الأربعة جملة المسائل، فيجعل العلم متاولا للثلاثة الأول صح جعل "من" لتبعية، ويجعل المقصود جملة المسائل صح جعل انحصار الكل في الأجزاء. (الدسوقي) انحصار الكل لأن المراد من "العلم" جملة المسائل، ولا يطلق على كل واحد منهما. لا الكلي. فعلم أن ليس المراد من "المقصود" الجنس المتحقق في كل فرد، بل اراد منه الهيئة الاجتماعية في المسائل، وحيث في بعض تلك الهيئة الاجتماعية ليس هو المقصود. (الدسوقي)

في الجزئيات، وإلا لصدق علم المعاني على كل باب: **أحوال** الإسناد الحرّي، وأحوال المسند إليه، وأحوال المسند، وأحوال متعلقات الفعل، والقصر، والإنشاء، والفصل، وموصل، وإيجار والإصا، والمساوّد، وإنما انحصر فيها؛ لأن الكلام بقا حرة، وإما إنشاء؛ لأنه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين، قائمة بنفس المتكلم، وهو تعلق أحد الشئتين بالآخر بحيث يصح السكوت عليه، سواء كان إيجاباً أو سلباً أو غيرهما كما في الإنشائيات،
أي التعلق ذلك التعلق
أي التعلق أي المسند إليه أي المسند

على كل لأن الكلي يصدق على كل واحدة من جزئياته. **أحوال** هو بالرفع خبر محذوف أي "أولها"، وكذا في البوافي، أو بالنصب على أنه مفعول محذوف أي "أعي"، وبالجر على أنه بدل بعض لـ "ثمانية أبواب". **متعلقات الفعل**. أي أو ما في معناه، وإنما اقتصر عليه؛ لأنه الأصل. [الدسوقي: ١/١٦٣] **والقصر** إما لم يقل: أحوال القصر، وكذا ما بعده؛ لأنها في نفسها أحوال، فلو ذكر لرم إضافة الشيء إلى نفسه، لكنه يتقضى بالإنشاء. [التجريد: ٦٣] **وإما** إما قدر ذلك إشارة إلى أن قول المصنف: "لأن الكلام إلخ" علة لمحذوف معلوم مما سبق. **لا محالة** هو مصدر ميمي، بمعنى التحول، وهو اسم "لا" وخبره محذوف أي موجودة، والجملة معترضة بين اسم "إن" وخبرها وهو "يشتمل"، مفيدة لتأكيد الحكم أي لأن الكلام يشتمل على نسبة، ولا تحول عن ذلك موجود، أي لا بد من ذلك. (الدسوقي)

يشتمل [اشتغال الكل على الجزء؛ لأن أجزاء الكلام: المسند إليه، والمسند، والإسناد] اشتغال الدال على المدلول، فالكلام يدل على نسبة قائمة بوجودها الأصلي بنفس المتكلم قيام العرض بمحل؛ لأن المتكلم بعد تصور الطرفين ينسب أحدهما إلى الآخر لا أنه يتصور نسبتها، ثم إن دلالة الكلام على النسبة القائمة بالنفس لا يقتضي قيامها في الواقع، حتى يرد أن كلام الشاك والمجوب ومن يقن خلاف ما تكلم به كلها أحوار مع عدم قيام النسبة بأنفسهم. **نسبة تامة**: خرجت النسبة الناقصة كالتقيدية والتوصيفية.

بنفس المتكلم اعلم أن السبب ثلاثة: كلامية وذهنية وخارجية، فالأولى تعلق أحد الطرفين بالآخر المفهوم من الكلام وتصورها وحضورها في ذهن المتكلم هو النسبة الذهنية، وتعلق أحد الطرفين بالآخر في الخارج خارجية، فالأولى والثالثة قائمة بأحد الطرفين، والثانية قائمة بلهين المتكلم.

إذا علمت هذا فقول الشارح: "قائمة بنفس المتكلم" محل النظر؛ لاقتضائه قيام النسبة الكلامية بنفس المتكلم، وقد يحاب بأن المراد بقيام النسبة الكلامية بنفس المتكلم: إدراكها لها لا أنها صفة للنفس متحققة فيها، فهو قيام علم وإدراك كسائر المعلومات، لا قيام تحقق كقيام البياض بزيد، وبهذا اندفع أيضاً ما يتراءى من التناهي بين قوله: 'قائمة بنفس المتكلم' المقتضي لقيامها بنفسه، وقوله: "وهي تعلق إلخ" المقتضي لقيامها بأحد الطرفين. [ملخص الدسوقي: ١/١٦٤] **وهو** أي النسبة، ذكر باعتبار الحر. **في الإنشائيات**. إذ لا إيجاب ولا سلب فيها بحسب الوضع وإن لزمه.

وتفسيرها بـ "إيقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه" خطأ في هذا المقام؛

أي التقسيم إلى خير وإشياء

لأنه لا يشمل النسبة التي في الكلام الإنشائي فلا يصح التقسيم، فالكلام **إن كان لسببه** ^{أي التفسير} ^{تفريع على النفي} المطلق خيراً كان أو إشياء

خارج في أحد الأزمنة الثلاثة، أي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية،

حاصلة أي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج، **ثبوتين** أو سلبين، **لا صانع** بأن تكون

بيان لعدم المطابقة

المفهومة من الكلام أي النسبة الخارجية

النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية، والتي بينهما في الخارج والواقع سلبية، أو بالعكس،

فخير أي فالكلام خير، وإلا

النسبة أي تقسيم الكلام إلى الخير والإشياء. **لسببه** أي لنسبة المفهومة منه الحاصلة في الدهر. (الدسوقي:

١٦٥/١) **خارج** المراد بالخارج النسبة الخارجية الثالثة للطرفين مع قطع النظر عما يفهم من الكلام، وإنما سمي المصنف النسبة الخارجية خارجاً لوقوعها في الخارج. (التجريد: ٦٥) **في أحد** أي واقع ذلك الخارج بمعنى النسبة الخارجية في أحد الأزمنة الثلاثة، وأفاد الشارح بهذا دفع ما يتوهم من أن الأخبار الموجبة الاستقبالية نحو: "سيقوم زيد" كلها كادئة؛ إذ لا نسبة لها خارجية في الحال تطابقها، وأن الأخبار السلبية الاستقبالية كلها صادقة؛ لموافقة نسبتها المفهومة منها لمحرجية، وحاصل ما ذكره الشارح من الدفع: أن المعتر ثبوت النسبة الخارجية في أحد الأزمنة الثلاثة، فإن كانت ماضوية اعتبر ثبوت الخارجية في الماضي، وإن كانت حالية اعتبر ثبوتها في الحال، وإن كانت استقبالية اعتبر ثبوتها في الاستقبال. (الدسوقي:

في خارج المراد بالخارج هنا الواقع ونفس الأمر، فهو غير الخارج في كلام المصنف؛ لأن المراد به النسبة الخارجية كما عرفت، وأشار الشارح بهذا التفسير إلى أن المصنف أطلق الخارج وأراد به الواقع فيه، وهو النسبة الخارجية. (الدسوقي) **نحو: زيد قائم، وكان زيد قائماً في الواقع.** (الدسوقي) **سلبية** نحو: زيد قائم، والحال أنه غير قائم في الواقع. (الدسوقي) **أو بالعكس** كقولك: ليس زيد قائماً، وكان زيد في الواقع قائماً. (الدسوقي)

فخير لما تقرر أن المركب التام محتمل للصدق والكذب يسمى خيراً من حيث احتماله هماً، ومن حيث اشتماه على الحكم قضية، ومن حيث إفادته الحكم إيجاباً، ومن حيث كونه جزءاً من الدليل يسمى مقدمة، ومن حيث يطالب بالدليل مطلوباً، ومن حيث كونه يحصل من الدليل نتيجة، ومن حيث إنه يقع في العمم ويسأل عنه مسألة، فالدات واحدة، واختلاف العبارات بحسب اختلاف الاعتبارات. [الدسوقي: ١٦٦/١]

فالكلام وإنما قدر الشارح 'فالكلام'؛ لأن جواب الشرط لا يكون إلا جملة. (الدسوقي والتجريد) **وإلا** احتار أرباب حواشي 'المطول' رجوع النفي إلى القيد كما هو المتأثر منه؛ فإن النسبة لا محالة موجودة في الإنشاء ولا خارج له؛ إذ لو كان له خارج لزم احتمال الصدق والكذب لاحتمال المطابقة وعدمها بين النسبة المفهومة والنسبة الخارجية، واللازم باطل فاللزوم مثله. (الدسوقي)

أي وإن لم يكن نسبته خارج كذلك بإنشاء، وتحقيق ذلك أن الكلام إما أن يكون له نسبة بحيث تحصل من اللفظ، ويكون اللفظ موحدا لها من غير قصد إلى كونه دالا على أي تهم نسبة حاصلة في الواقع بين الشيئين، وهو الإنشاء، أو يكون نسبته بحيث يقصد أن لها نسبة خارجية تطابقها أو لا تطابقها فهو الخبر؛ لأن النسبة.....

وإن لم يكن اعلم أن الكلام المعنى إذا كان فيه قيد أو قيود كان المعنى متوجها لمقيد أو القيود في العاقل، إذا علمت هذا فاعلم أن في كلام المصنف مقيداً - وهو النسبة، وقيدان - وهما: الخارج، والمطابقة وعدمها - ففي كلام المصنف: "ولا" المعنى راجع إما إلى مجموع القيدان، أو إلى القيد الأول - أعني الخارج - بقراءة ما اشتهر أن لا خارج للإنشاء، فيكون مدار الفرق بين الإنشاء والخبر عدم الخارج في الإنشاء وتحقيقه في الخبر، وإما يكون المعنى راجعاً إلى القيد الثاني أعني 'تطابقه' - فيكون المعنى أن في الخبر يقصد مطابقته، أو لا مطابقته وفي الإنشاء لا يقصد، فيكون مدار الفرق القصد في الخبر وعدمه في الإنشاء، ويشير إلى المعنى الثاني كلام الشارح فيما بعد كما سيأتي.

[ملخصاً من الدسوقي: ١٦٦/١ والتحرير: ٦٥] خارج تطابقه النسبة أو لا تطابقه، فهو إنشاء.

أن الكلام حاصله أن للإنشاء أيضاً نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه، والفرق بينه وبين خبر قصد المطابقة واللامطابقة في الخبر وعدم قصد ذلك في الإنشاء، وفي قوله: 'وتحقيق' إشارة إلى أن ما يقتضيه ظاهر المتن من أن الفرق بينهما أن الخبر له خارج والإنشاء لا خارج له كلام طاهري خلاف التحقيق، والحق عندي على ما قال بعض الأعلام: إن المراد من التطابق وعدم التطابق إن كان التطابق بين النسبة الكلامية والخارجية وعدم التطابق بينهما فلا شك أن ذلك متحقق في الإنشاء أيضاً كما في 'هل زيد قائم'، فإن النسبة الكلامية فيه طلب الفهم من المحاط، والنسبة الخارجية له الطلب النفسي للفهم، فإن كان الطلب النفسي ثابتاً للمتكلم في الواقع، كان الخارج مطابقاً للنسبة الكلامية، وإن كان الطلب النفسي غير ثابت للمتكلم في الواقع كان الخارج غير مطابق، وقس عليه سائر الإنشاءات. وإن كان المراد من تطابق النسبة للخارج المحاكية عما هو ثابت في الواقع فظاهر أنه لا يوجد في الإنشاءات؛ لأن النسب الإنشائية ليست محاكية عن النسبة الثابتة في نفس الأمر، بل محصورة فيرتب عليها وجود أو عدم أو معرفة أو غيبة أو نحو ذلك، وحينئذ فالنسب الإنشائية لا خارج لها تطابق ذلك النسبة له أو لا تطابقه. (مبخص)

من غير قصد: هذا لا ينافي أن الإنشاء له نسبة خارجية؛ لأن المعنى القصد إلى كونه دالا على النسبة الواقعية لا يستلزم في حصول تلك النسبة. [الدسوقي: ١٦٧/١] لأن النسبة: [عدة لما تضمنه قوله: "أو تكون نسبه"] يعني أن بين طريفي الكلام نسبة مفهومة من الكلام حاصلة في الدهن، وببيها باعتبار أنفسهما مع قطع النظر عما في الكلام نسبة في الخارج، فقد تحقق وجود النسبتين وتحقق الفرق بينهما، فتطابقهما صدق وعدمهما كذب. (الدسوقي)

المفهوم من الكلام الحاصلة في الذهن لا بد وأن تكون بين الشئيين، ومع قطع النظر عن
 صادقة كانت أو كاذبة
 أي الموضوع والمحمول
 الذهن لا بد أن يكون بين هذين الشئيين في الواقع نسبة ثبوتية بأن يكون هذا ذاك، أو سلبية
 المحمول الموضوع
 بأن لا يكون هذا ذاك. ألا ترى أنك إذا قلت: زيد قائم، فإن نسبة القيام مثلاً حاصلة
 استدلال على النسبة الخارجية
 في الواقع
 لزيد قطعاً، سواء قلنا: إن النسبة من الأمور الخارجية، أو ليست منها، وهذا معنى
 كما عد الحكماء
 وجود النسبة الخارجية. والخبر لا بد له من مسند إليه ومسند وبمسند قد يكون
 هو الباب الأول هو الباب الثاني هو الباب الثالث
 مع تعينات د كان فعلاً أو ما في معناه كالمصدر، واسمي الفاعل والمفعول، وما أشبه ذلك.
 هذا باب رابع أي اصطلاحاً كالطرف وغيره
 ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر،

لا بد الواو رائدة في متعلق اسم "لا"، والأصل: لا بد أن يكون، أي لا بد من أن يكون، أي لا عني عن أن يكون
 إلخ، وحرر "لا" محذوف أي حاصل، وجعل الخبر "أن يكون" غير ظاهر. [التحريد: ٦٥] قطعاً يعني وإن قطعاً
 النظر عن إدراك الذهن وحكمه، أو يكون انقطع بمعنى الحزم، ولمناسب سياق الكلام الأول. [الدسوقي: ١٦٧/١]
 منها كما عد أهل النسبة، بل من الاعتاريات. وهذا أي معنى وجود النسبة الخارجية وجودها في الواقع بين الشئيين،
 وليس المراد بوجودها إنما متحققة في الخارج والعيان كإيصال الحسم، فمعنى الخارج الذي يست إلى النسبة خارج الذهن أي
 الواقع وبمس الأمر، وليس معنى الأعيان، أي الأشياء المعينة المشاهدة. [التحريد: ٦٦] الخارج حده أي المتحققة في الخارج عن
 الذهن. والخبر. فلا بد لبيان الأحوال المختصة بكل من الأربعة من باب على حدة، فحصل لها أبواب أربعة. (المطول)
 قد يكون ظاهر قول المصنف يدل على أن المسند إذا كان فعلاً لا تلزمه المتعقبات وليس كذلك، بل لا بد
 لكل فعل من متعلقات. والحوار: أن في كلام المصنف حذفاً، والتقدير: قد يكون له متعلقات وقد لا يكون له،
 وذلك كما إذا كان جامداً نحو: زيد أخوك، وإنما يكون له ذلك إذا كان فعلاً، فتأمل. [ملخص الدسوقي: ١٧٠/١]
 فعلاً أراد بالفعل: الفعل الاصطلاحي، وبما في معناه: كل ما يفهم منه معنى الفعل، سواء كان من تركيبه كالمصدر
 واسم الفاعل، أو لا كحروف التثنية وأسماء الإشارات، ولقصور شبه الفعل على القسم الأول لم يقل: أو شبهه،
 ولقصور معنى الفعل على القسم الثاني اصطلاحاً لم يقل: ومعناه. (التحريد)
 ولا وجه إلخ قال الشارح في "المطول": لأن الإنشاء أيضاً لا بد له مما ذكره، وقد يكون لمسند أيضاً متعلقات. قال في
 "الأطول": وفيه أن انتفاء الاحتصاص لا ينفي وجه التخصيص؛ إذ رب مشترك يخص في البيان ببعض لكثرة، والسكنة هنا
 أن القوم يخطئ عن المسند إليه والمسند الحريص، وكذا عن متعلقات الفعل والقصر، وتركوا الإنشائيات على المقايضة، وندا
 قدموا هذه الأبواب على الإنشاء، وإنما فعلوا ذلك؛ لأن الخبر أكثر ومزايه أوفر على أن بعض المحققين على أنه لا إنشاء =

وكل من الإسناد وتعلق إما بقصر أو غير قصر، وكل حصة قربت بأخرى إما معصوفة
 بين المسند إليه والمسند بين المسند والمتعلقات هو الباب الخامس هذا باب سادس
 عنها أو غير معصوفة، والكلام السبع إما زائد على أصل المراد لفائدة احتراز به عن
 هو الفصل أي الإطباب أي بقوله: لفائدة
 التطويل، على أنه لا حاجة إليه بعد تقييد الكلام بالبليغ، أو غير زائد، هذا كله ظاهر،
 وكذا عن الحشو
 لكن لا طائل تحته؛ لأن جميع ما ذكره من القصر، والفصل والوصل، والإيجاز، ومقابليه
 لا فائدة ولا فثرة
 إنما هي من أحوال الجملة أو المسند إليه أو المسند، مثل: التأكيد والتقديم والتأخير،
 من أحوال الجملة هما من أحوال الطرفين
 وغير ذلك. فالواجب في هذا المقام بيان سبب إفرادها وجعلها أبواباً برأسها، وقد
 عن غيرها
 لخصنا ذلك في الشرح.

= إلا وهو في الأصل خبر صار إنشاء بقل كما في "بعت"، أو حذف كما في "أصرب" فإن أصله: "تضرب"، أو
 زيادة كما في "لتضرب، ولا تضرب" فإن أصلهما: "تضرب" وهو الخبر إلى غير ذلك. [التحريد بتغيير يسير: ٦٦]
 بما راند هذا باب سابع، وإذا ضم معها باب الإنشاء صارت الأبواب ثمانية، وهو المطلوب. على أنه "عنى" للاستدراك،
 أي لكن لا حاجة إليه أي ذلك القيد، وهو قوله: "لفائدة"، وذلك؛ لأن الكلام البليغ هو المطابق لمقتضى الحال، ومتى كان
 مطابقاً لمقتضى الحال فلا بد فيه من فائدة، ومتى كان رائداً لا لفائدة فلا يكون بليغاً. وأجيب بأن العرص التسيه على أن هذا
 القيد مأخوذ في مفهوم الإطباب، ولو لم يقيد الزيادة بكونها لفائدة لم يهم اعتبارها في مفهومه. [ملخص من الدسوقي:
 ١٧١/١] (جلي) الجملة هذا بالنظر للفصل والوصل والإيجاز والإطباب والمساواة إذا تعلقت بجملة.

أو المسند إليه هذا بالنظر بقصر، والإطباب، ومقابليه إذا تعلقت بمفرد. [الدسوقي: ١٧٢/١]
 هذا المقام أي مقام حصر المقصود من علم المعاني في الأبواب الثمانية. (الدسوقي) وجعلها يعني ذكر سبب إفراد
 بعض الأحوال بالتبويب عن بعض أهم، وأما مجرد تعدادها وبيان الحصر فيها فهذا لا طائل تحته؛ لأن هذا معلوم
 باستقراء كلامه. (مأخوذ من الدسوقي والتحريد)

لخصاً الخ قال الشارح في "المطول" في بيان السبب في إفراد هذه الأبواب الثمانية. اللفظ إما جملة أو مفرد، فأحوال
 الجملة هي الباب الأول، والمفرد إما عمدة أو فضلة، والعمدة إما مسند إليه أو مسند، فجعل أحوال هذه الثلاثة أبواباً
 ثلاثة تمييزاً بين العمدة والمسند إليه والمسند، ثم لما كان من هذه الأحوال ما له مزيد عرض وكثرة أبحاث
 وتعدد طرق - وهو القصر - أفرد باباً خامساً، وكذا من أحوال الجملة ما له مزيد شرف، ولهم به مزيد اهتمام
 - وهو الفصل والوصل - جعل باباً سادساً، ولما كان من الأحوال ما لا يخص مفرداً ولا جملة، بل يجري فيهما =

[تفسير الصدق والكذب]

تنبيه على تفسير الصدق والكذب الذي قد سبق إشارة ما إليه في قوله: "تطابقه أو لا تطابقه"، **اختلف القائلون** بانحصار الخير في الصدق والكذب في تفسيرهما، فقليل: ...
ما رالدة لتأكيد التقييل
متعلق باختلاف

= وكان له شيوخ وتفايع كثيرة جعل بابا سابقا، يعني الإيثار والإطباب والمساواة، وهذه الأحوال يشترك فيها الخير والإشياء، ولما كان هما أنحاث راجعة إلى الإشاء خاصة جعل الإشاء بابا ثامنا، فحاصل ما ذكره الشارح: أنه إنما أفردها بأبواب لكثرة تشعبها وصعوبة أمرها بكثرة مباحثها، بخلاف غيرها من الأحوال كالتعريف والتكثير والتقديم والتأخير وغيرها، فلذا لم يفرد بأبواب. [التحريد: ٦٧]

نسه هو حرم محدوف أي هذا تنبيه، وهو في اللغة: الإيقاط، وفي الاصطلاح: اسم لكلام مفصل لاحق يفهم معاه إجمالا من الكلام السابق، فلما ذكر الخير، ومن وصفه المشهور الصدق والكذب مع الإشارة إلى معاهما بقوله: "تطابقه أو لا تطابقه"، وفي ذلك ذكر الصدق والكذب إجمالا وضع لذكرهما تفصيلا تنبيها، فقال: هذا تنبيه في تفسير الصدق والكذب، وفي ذكر ما يتبعقهما من الاستدلال والرد والخلاف. [ملخص من الدسوقي: ١٧٣/١] (التحريد)

على تفسير إلح متعلق بتنبيه إن أريد منه المعنى اللغوي؛ لأنه مصدر، وإن أريد به المعنى الاصطلاحي فهو كغيره من التراجم، جامد ليس فيه معنى الفعل، فيكون الحار والمحذور متعلقا بمحدوف، أي دال أو مشتمل على تفسير، وقد يقال: إنه يتعين الثاني؛ لأنه - أي التنبيه - وإن كان في الأصل مصدرا، إلا أنه اسلح عن المصدرية وجعل اسما للألفاظ المخصوصة. (الدسوقي) **قد سبق** في حواشي "المطول": الأظهر أنه سماه تنبيها، لأنه في حكم البديهي فليس به كبير احتياج إلى الدليل.

إشارة حيث قال: "تطابقه أو لا تطابقه" فأفاد أن الكلام الخيري إما أن توجد فيه المطابقة أو لا، ولا شك أن المطابقة هي الصدق، وعدمها هو الكذب، فقد تقدمت ذات الصدق وذات الكذب، وإن لم تعم تسمية هاتين الذاتين بهذين الاسمين، فقد سبق ذكرهما في الجملة، أي باعتبار ذاتيهما لا باعتبار اسميهما. (مأخوذ من الدسوقي والتحريد)

اختلف إلح حاصله أن العلماء اختلفوا في الخير هل يحصر في الصادق والكاذب، وبه قال الجمهور والطام، أو لا يتحصر، بل فيه ما ليس بصادق ولا كاذب، وبه قال الجاحظ، والقائلون بالانحصار اختلفوا في تفسير الصدق والكذب، فالجمهور فسروهما بتفسير، والنظام فسرها بتفسير آخر. [الدسوقي: ١٧٤/١]

في الصدق: اعترض عليه بأن الخير ليس محصورا في الصدق والكذب، بل في الصادق والكاذب. وأجيب بتقدير مضاف إما قبل لفظ 'الخير' أي بانحصار صفة الخير، أو قبل لفظ 'الصدق' أي في دي الصدق ودي الكذب. (ملخص من الدسوقي والتحريد)

صدق الخبر مطابقه أي مطابقة حكمه للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري،
وكذبه أي كذب الخبر عديمها أي عدم مطابقته للواقع، يعني أن الشئين الذين أوقع
 بينهما نسبة في الخبر لا بد أن يكون بينهما نسبة في الواقع أي مع قطع النظر عما في الذهن
 وعما يدل عليه الكلام، فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التي في الخارج بأن
 تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين صدق، وعدمها بأن تكون إحداهما ثبوتية والأخرى سلبية كذب.
وفيل: صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر. ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع
 قاله النظام مطابقة حكمه تفسير للخطأ

أي مطابقة: الحق أن المقصود بهذا التفسير هو الإيماء إلى أن المطابقة وعدمها صفة للحكم أولاً وبالذات، وبواسطة
 يتصف الخبر بها؛ لأن الخبر عبارة عن اللفظ وهو لا يتصف بالمطابقة حقيقة. (جلبي) **حكمه**. الحكم يطلق على
 أربعة معان: المحكوم به، والنسبة التامة الخيرية، والتصديق، والقضية، والمراد هنا: النسبة التامة الخيرية، ها يرتبط احاشيتان،
 وبها الحكاية التي عليها مدار المطابقة وعدمها، فينطبق الصدق والكذب أولاً وبالذات ها.
للوواقع: أورد على تعريف الصدق والكذب اسانغة كـ جئتكم اليوم ألف مرة؛ فإنها بصدق عليها حد الكذب
 وليست بكذب. والجواب: أن المانع إن قصد ظاهر الكلام فكذب، وإن قصد معنى محاربا كالكثرة في المثال فصدق
 لمطابقة المعنى المراد للواقع، فالمراد مطابقة المعنى المراد لا الوضعي. [التجريد: ٦٨] **أن الشئين**. حاصله: أن بين
 طري الخبر نسبة تامة إيقاعية أوقعها المتكلم وهي الحكاية، ونسبة واقعية بينهما في نفس الأمر وهو المحكي عنه، فإن
 طابقا حصل الصدق، وإلا كان كاذبا.

مع قطع النظر: لما كان قوله: "مع قطع النظر عما في الدهر" قد يجرح سبب القضايا الدهية المحضة التي لا ثوت لها إلا في
 الدهر لا في الخارج كقولنا: اجتماع الضدين ثابت، فإن هذه لا يتأتى قطع النظر فيها عن الدهر؛ لأنه لا تحقق لها إلا في
 الدهر لا في الخارج، قال: "وعما يدل عليه الكلام" إشارة إلى أن المراد بقطع النظر عما في الدهر قطع النظر عما يدل عليه
 الكلام لا مطلقاً، وحينئذ فتدخل الدهيات المحضة، ويتحقق فيها الستتان هي الكلامية والخارجية. [الدسوقي: ١٧٥/١]
بأن تكونا. أي مصورة بأن تكونا ثبوتيتين كما في ريد قائم، وقد حصل القيام له في الواقع. أو سلبيتين كما في قولك:
 ريد ليس بقائم، ولم يحصل له قيام في الواقع. [الدسوقي: ١٧٦/١] **بأن تكون إلخ** كما إذا قيل: ريد قائم، ولم يحصل
 به قيام في الواقع، أو قلت: ريد ليس بقائم، وقد حصل له القيام في الواقع، فللكذب صورتان كما أن للصدق
 صورتين. (الدسوقي) **لاعتقاد المخبر.** حاصله: أن الصدق عنده مطابقة النسبة الكلامية للنسبة المعتقدة للمخبر،
 وهي التي في ذهنه. [الدسوقي: ١٧٧/١] **ولو كان:** فقول القائل: "السماء تحتنا" معتقد، ذلك صدق، وقوله:
 "السماء فوقنا" غير معتقد لذلك كذب، والواقع في قوله: "ولو خطأ" للحال أي مفروضاً خطأ. وقيل: للعطف أي
 لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ، والجاء محذوف تدل عليه الحملة السابقة. (مأخوذاً من المطول وعبد الحكيم)

و كذب الخير **عدمها** أي عدم مطابقتها لاعتقاد المخير، ولو كان خطأ. فقول القائل: "السماء تحتنا" معتقداً ذلك صدق، وقوله: "السماء فوقنا" غير معتقد لذلك كذب، والمراد بالاعتقاد ^{أي التهمة} أي النسبة المعتقدة للغير فكيف إذا كان صواباً ^{لعمومه}

الحكم الذهني الجازم أو الراجح، فيعم العلم والظن، وهذا يشكل بخبر الشاك؛ لعدم الاعتقاد فيه، فيلزم الوساطة ولا يتحقق الانحصار، اللهم إلا أن يقال: إنه كاذب؛ لأنه إذا انتفى ^{والظام لا يقول بها} الاعتقاد صدق عدم مطابقة الاعتقاد، والكلام في أن المشكوك خبر أو ليس بخبر

غير معتقد والأولى أن يقول معتقداً خلاف ذلك؛ لأن غير معتقد له صورتان: ما إذا اعتقد عدم ذلك، وما إذا لم يوجد منه اعتقاد وهو الشاك، فيكون خبر الشاك داحلاً في الكذب، فلا يتأني الإشكال الآتي له بعد ذلك. [الدسوقي: ١٧٧/١]

وامراد تفصيل المقام: أن العلم هو حكم جازم لا يقبل التشكيك، والاعتقاد المشهور هو حكم جازم يقبله، والظن هو حكم بالطرف الراجح، ففي التفسير الثاني للصدق والكذب إن أحد الاعتقاد بمعنى مشهور لخرج عنه العلم والظن ويلزم الوساطة بين الصدق والكذب، وهذا القائل لا يقول بما؛ لأنه من حملة القائلين بالانحصار فلا راحة هذا الوهم يقول الشارح: إن المراد بالاعتقاد الحكم الذهني احرام أو الراجح سواء يقبل التشكيك أم لا، فدخل العلم والظن في الاعتقاد وبطلت الوساطة بين الصدق والكذب، لكن الإشكال بخبر الشاك؛ لأن عدم الاعتقاد فيه طاهر، فيلزم الوساطة بين الصدق والكذب، ولا يتحقق الانحصار مع أنه باطل عند هذا القائل.

فأجاب الشارح بأن لا نسب الوساطة، بل خبر الشاك داحل في الكذب، فإنه إذا انتفى الاعتقاد في صورة اشك لصدق عدم مطابقة الخبر للاعتقاد؛ لأن السالبة تصدق عند عدم الموضوع، وعدم الاعتقاد هو الكذب، وأشار الشارح إلى ضعف هذا الجواب بلغة اللهم، ووجه الضعف أنه خلاف المصادر؛ لأن المتبادر من تعميم الاعتقاد بقولك: "ولو خطأ" وجود الاعتقاد في الصدق والكذب معاً، وعدم الاعتقاد في الشك طاهر، فيلزم الوساطة، وأنه موهم لجريان الكذب في الإنشاءات؛ لعدم اعتقاد المطابقة فيها. (منحصراً من الحواشي)

اللهم قد حرت العادة باستعمال هذا البعظ فيما في ثبوته ضعف أو كونه يستعان في إثباته بالله تعالى، ووجه الضعف كونه خلاف المصادر، وأنه موهم لجريان الكذب في الإنشاءات، وهو مخالف للإجماع. [التجريد: ٦٩]

صدق لأن السالبة تصدق سمي الموضوع. **عدم مطابقة** إذ هو في معنى قولك: ليس الاعتقاد مطابقا لحكم الخبر، وهو سالبة صادقة بأن يكون الاعتقاد، ولا يكون الحكم مطابقاً له، وبأن لا يكون الاعتقاد أصلاً، فحيث لا تعريف الكذب شامل لخبر الشاك. [الدسوقي: ١٧٨/١] **الاعتقاد** أشار إلى أن الإشكال على تقدير كونه حراً وإن قلنا: إنه ليس بخبر، فلا إشكال. **أو ليس بخبر** قيل: إنه لا يقال له: "خبر" باعتبار أنه لا نسبة له في الاعتقاد، وحيث فهو خارج من المقسم وهو الخبر، فلا يرد الإشكال أصلاً. (الدسوقي)

مذكور في الشرح فليطالع ثمه. **بدليل** قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ كَذِبُونَ﴾ (المنافقون: ١) فإنه تعالى جعلهم كاذبين في قلوبهم: "إنك لرسول الله؛ لعدم مطابقته لاعتقادهم، وإن كان مطابقا للواقع. **ورد** هذا الاستدلال بأن المعنى: لكاذبون في الشهادة وفي ادعائهم المواطأة، ... هذا جواب أول

مذكور قال في "المطول" ما حاصله: أن المشكوك ليس بخير عند الشاك؛ لأنه لم يدرك وقوع السسة ولا لا وقوعها ولم يحكم بشيء من النفي والإثبات، وهذا هو مراد أرباب العقول من أنه تصور نحت، ولكن بالسبة إلى السامع خير؛ لأنه سمع جملة حبرية كـ ريد في الدار وإن كان المتكلم شاكاً فيه، لكنه يدل على الحكم بالسسة إلى السامع. أقول: خلاصة الجواب: أن المشكوك خير من وجه ليس بخير من وجه، فمن الجهة الأولى داخل في الصادق أو الكاذب ضرورة، ولا يلزم الوساطة، ومن الجهة الثانية خارج عن المقسم يعني الخير، فلا محذور بلزوم الوساطة. **بدليل** متعلق بمحدوف، أي وتمسك في إثبات ما ذهب إليه من تفسير الصدق والكذب بدليل قوله تعالى أي بدليل هو قوله تعالى، بالإضافة بيانية. [الدسوقي: ١٧٨/١] قيل: إن الدليل لا يقام على الحدود، فإنه ليس بين الحد والمحدود حكم حتى يقام عليه. وأجاب عبد الحكيم: أن الدليل الذي تمسك به النظام إنما هو على الحكم الذي يتصمه التعريف، وهو أنه صحيح على الحد الذي هو التصور. (الدسوقي)

يشهد أي يعلم ذلك، وعبر عن العلم بالشهادة مشاكلة. (الدسوقي) **فانه تعالى** هذا توجيه لكون الآية دليلاً، وحاصله: أن الله تعالى وصف المنافقين بأنهم كاذبون في قلوبهم: "إنك لرسول الله" مع أن سبة ذلك الكلام هو ثبوت الرسالة مطابقة للواقع، لكنها لم تطابق ما في اعتقادهم من كونه غير رسول الله، فدل على أن كذب الخير عدم مطابقته للاعتقاد، وإذا تحقق أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد كان الصدق المقابل له هو تلك المطابقة؛ لعدم الوساطة عند هذا الخصم. [الدسوقي بتغيير يسر: ١٧٩/١]

ورد حاصله جوابان: أحدهما بالمنع وله سندان، والثاني بالتسليم. تقرير الأول: لا نسلم أن الكذب في المشهود به، لم لا يجوز أن يكون التكذيب راجعاً للشهادة باعتبار ما تضمنته من الكلام الحبري؟ وهو أن شهادتنا هذه صادرة من صميم القلب أو راجعاً لتسمية خبرهم شهادة؛ لأن الشهادة إنما تكون على وفق الاعتقاد، وكلامهم هذا ليس على وفق اعتقادهم فلا يسمى شهادة، ومن المعلوم أن الدليل إذا طرقة الاحتمال سقط به الاستدلال. وتقرير الثاني: سلماً أن التكذيب راجع للمشهود به كما قلت، لكن التكذيب راجع له باعتبار الواقع في روعهم لا باعتبار الواقع في نفسه، وإذا كان راجعاً له باعتبار الواقع في زعمهم صدق أن الكذب عدم مطابقة حكم الخير للواقع وهو المطلوب؛ لأن المراد بقولنا: "الكذب عدم مطابقة حكم الخير للواقع" أعم من أن يكون ذلك الواقع باعتبار الرعم أو باعتباره في نفسه. (الدسوقي)

فالتكذيب راجع إلى الشهادة باعتبار تضمنها خبرا كاذبا غير مطابق للواقع، وهو أن هذه ^{المدكورة في قوله 'شهادة'}

الشهادة من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة "إن" واللام والجملة الاسمية، ^{أي حالصة}

أو المعنى: إهمم لكاذبون في تسميتها. أي في تسمية هذا الإخبار شهادة؛ لأن الشهادة ^{الجواب الثاني}

ما تكون على وفق الاعتقاد، فقوله: "تسميتها" مصدر مضاف إلى المفعول الثاني والأول ^{هو الشهادة} ^{أي الإخبار}

محذوف، أو المعنى: إهمم لكاذبون في المشهود به. أعني قولهم: "إنك لرسول الله"، لكن ^{الجواب الثالث}

لا في الواقع، بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل؛ لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق ^{أي ذلك الخبر}

للواقع فيكون كاذبا في اعتقادهم، وإن كان صادقا في نفس الأمر، فكأنه قيل: ^{الواو نعال}

باعتبار دفع به ما يقال: إن الشهادة إنشاء فلا توصف بالكذب؛ لأنه من أوصاف الخبر، وحاصل الدفع: أن الكذب راجع إليها لا باعتبار نفسها، بل باعتبار ما تضمنته إ.ح. [التجريد: ٦٩] صميم من إضافة الصفة إلى الموصوف، وكذا ما بعدها. شهادة "إن" لأن تأكيد الشيء يدل على اعتقاده. في تسميتها فيه أن الكذب لا يدخل إلا في النسب الخبرية التامة، والتسمية وصف من أوصاف اسمي. فكيف يتصف بالكذب؟ والجواب: أن كون التسمية كذبا إنما هو باعتبار تضمنها حكما خبريا، وهو أن إخبارهم هذا يسمى شهادة. [التجريد: ٧٠]

شهادة الإخبار إذا خلا عن مواطاة لم يكن شهادة حقيقة. (الإيضاح) وفق الاعتقاد اعترض عليه الشارح في 'المطول' وغيره بأن مواطاة الاعتقاد في مطلق الشهادة ممنوعة؛ لأنه يقال: شهادة الزور، نعم في الشهادة الصادقة معتبرة. وأجاب عنه الفضل الشریف بأن مواطاة في الشهادة المطلقة وإن لم يكن مأجودا في اللغة، ولكن يدل عرفا على كونه صادرا عن عزم ومواطاة قلب. أحيت أيضا بأن الشهادة خبر حاص. وهذا وافق فيه اللسان القلب. وأما شهادة الزور فكإطلاق البيع على الفاسد والباطل.

محذوف أي مع الفاعل أيضا، والأصل: أو في تسميتهم هذا الإخبار شهادة أو المعنى هذا جواب ثالث عن استدلال النظام، حاصله أنا سيما أن الكذب في الآية راجع للمشهود به، لكن لا سلم أن كذب هذا الخبر لعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم، ثم لا يجوز أن يكون كذبه لعدم مطابقته لتوقع بحسب اعتقادهم، وإن كان مطابقا للواقع بحسب نفس الأمر؟ [الدسوقي توضيح: ١٨١/١] المشهود به يعني أنهم يعلمون أن قولهم: 'إنك لرسول الله' كذب لزعمهم الفاسد أنه غير مطابق للواقع، فالكذب لعدم مطابقته لتوقع لا الاعتقاد.

أنه أي قولهم: 'إنك لرسول الله' غير مطابق لتوقع في اعتقادهم؛ لأن الواقع بالظر لا اعتقادهم أنه غير رسول. كادبا لا اعتقادهم أنه في الواقع غير رسول. فكأنه قيل: أي فكأن الله تعالى قال: إهمم يرعمون أي يعتقدون - أنهم كاذبون في هذا الخبر؛ لكونه لم يطابق الواقع في اعتقادهم مع أنه خبر صادق في نفس الأمر. (الدسوقي)

إنهم يزعمون أنهم لكاذبون في هذا الخبر الصادق، **وحينئذٍ لا يكون الكذب إلا بمعنى**
 عدم المطابقة للواقع، فليتأمل؛ **لثلا يتوهم** أن هذا **اعتراف** بكون الصدق والكذب
^{بحسب رعمهم واعتقادهم} راجعين إلى الاعتقاد. **الجاحظ** أنكر انحصار الخبر في الصدق والكذب وأثبت الوساطة،
 وزعم أن صدق الخبر **مطابقته للواقع مع الاعتقاد** بأنه مطابق **وكذب الخبر عدمها**...
^{حيث من المطابقة} ^{لواقع}

وحينئذٍ أي إذا كان المشهود به كاذبا لعدم مطابقته للواقع في رعمهم. **لثلا يتوهم** ومشأ ذلك التوهم قول
 المصنف: "أو المعنى لكاذبون في المشهود به في رعمهم"، فإنه يوهم أن الكذب لعدم المطابقة لرعمهم واعتقادهم.
 وحاصل الجواب: أن المراد أن الكذب لعدم المطابقة للواقع؛ لكن بحسب رعمهم واعتقادهم، فذلك الخبر غير مطابق
 لاعتقادهم وغير مطابق للواقع بحسب اعتقادهم، فكذبه إنما هو لمخالفته للواقع في اعتقادهم، لا لمخالفته لاعتقادهم
 كما يقوله النظام، وهرق بين مخالفة الاعتقاد ومخالفة الواقع بحسب الاعتقاد، فافهم. [الدسوقي: ١/١٨١] وهذه
 الأجوبة لا تخلو عن تكلف، وللقوم أجوبة أخرى نفيسة نتركها خوفا للإطباب.

هذا اعتراف لأن هذا الخبر كما أنه غير مطابق للواقع في اعتقادهم كذلك غير مطابق لاعتقادهم، فربما يشكل جعل
 كذبه لأحدهما دون الآخر، ولكن احتمال الخلاف يعبر النظام؛ لأنه المستدل، والاحتمال يغيره، وأما نحن فبيدنا
 الاحتمال؛ لأننا ما عود، والاحتمال يكون سداً لمعنا، فكلام المصنف رد على النظام لا على تأييده له. (ملخص)
الجاحظ لقنه، وكتبه أبو مسلم، ويقال: أبو عثمان عمرو بن بحر الأصمهاقي، أحد شيوخ المعتزلة وتلميذ النظام، لقب
 بالجاحظ؛ لأن عينيه كانتا جاحظتين، من جمحظت عينه كسع خرجت مقلته أو عطمت، وكان قبيح الشكل جداً.

أنكر أشار بهذا إلى أن الجاحظ مبتدأ خبره محذوف، وأما جعله فاعلاً لفعل محذوف - أي قال - فلا يصح؛ لأن
 هذا الموضع ليس من المواضع التي يحذف فيها الفعل، فإن قلت: من المقرر أن حذف المفعول أسهل من حذف الجملة،
 فهلا جعل قوله: "الجاحظ" فاعلاً محذوف؟ قلت: هذا إنما يظهر إذا كان الموضع مما يطرد فيه حذف رافع الفاعل،
 وأما في غيرها فلا يجوز حذف رافع الفاعل في سعة الكلام عند البصريين. [ملخصاً من الدسوقي: ١/١٨٢]

الجاحظ أنكر وقال: مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد أنه مطابق له صدق، ومع اعتقاد عدم المطابقة ومع عدم
 الاعتقاد واسطة، وعدم مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد عدم المطابقة كذب، ومع اعتقاد المطابقة ومع عدم الاعتقاد
 واسطة، فالصدق صورة واحدة وللكذب كذلك، وأما الوساطة فيها أربع صور.

مع الاعتقاد حال من المطابقة، وهو قيد، وقوله: "بأنه مطابق" قيد آخر، فخرج بالأول المطابقة مع عدم الاعتقاد
 أصلاً كحبر الشاك، وبالتالي: المطابقة مع اعتقاد عدمها، وهاتان صورتان من صور الوساطة، فالصدق صورة واحدة
 وهي مطابقة مع اعتقادها. [الدسوقي: ١/١٨٣]

عدم مطابقة يعني كذب الخبر عدم مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد عدم المطابقة، فقولُه: "مع اعتقاد" يخرج عدم المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلاً، وقولُه: "أنه غير مطابق" يخرج عدمها مع اعتقادها، وهاتان صورتان من صور الواسطة أيضاً، فالكذب صورة واحدة، وهي عدم المطابقة مع اعتقاد عدمها، فثبت أن للصدق صورة، وليكذب صورة، وللواسطة بين الصدق والكذب أربع صور.

وهو **أرى** إشارة إلى رد ما ذكره بعضهم في تقرير مذهب الحافظ من أن الخير إن طابق الواقع واعتقد المحبر تلك المطابقة فصدق، وإن لم يطابقه واعتقد عدم المطابق فكذب، وإن طابقه واعتقد عدم المطابقة، أو لم يطابقه واعتقد المطابقة فواسطة، ووجه الرد ترك القسمين من أقسام الواسطة، وهي المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلاً وعدمها مع عدمه، وتوهم ذلك القائل في تقرير مذهب الضام أن المشكوك ليس خيراً تخريراً عن لزوم الواسطة، وقد عرفت ما فيه. (مأخوذاً من جليلي وأبو قاسم) **أرى** هاتان الصورتان احتررا عنهما بقوله: "مع الاعتقاد بأنه مطابق".

وعدم المطابقة. **أح** هاتان صورتان احترر عنهما بقوله: "معها" المذكور في جاب الكذب. **أحصى** منه. لأنه اعتبر في كل منهما جميع الأمرين الذين اكتبوا بواحد منهما. (المطول) **ب** جواب اعتراض عني قوله: "لأنه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعاً، خاصه: أنه ليس كذلك؛ لأنه إما اعتبر اعتقاداً مطابقة وهو غير مطابقة الاعتقاد، وحاصل الجواب: أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد؛ لأن الخير إذا طابق الواقع واعتقد المحر مطابقتها له، فقد توافق الواقع والاعتقاد، فمطابق أحدهما مطابق للآخر، وإما لزم توافق الواقع والاعتقاد حينئذ؛ لأن من اعتقد مطابقة الخير للواقع فلا محالة يعتقد الخير. [التجريد: ٧١]

مستدرم يعني قول المصنف مستدرم لما نقل عن الجاحظ من أن الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد، والكذب عدم مطابقتها وليس محالاً له، فلا يعترض عليه بأنه حالف المقول عنه. [الدسوقي. ١/١٨٤]

صـرـوـد تـوـافـق أي في القدر المشترك والمفهوم من الخبر، فلا يرد مثل: إنك إذ رأيت ريـد، واعتقدت أنه عمرو قلت: رأيت رجلاً، فهو صادق عند المحاضر مع عدم توافق الواقع والاعتقاد. (التحريد) **حـد** أي حين إذ اعتقد مطابقته أي الخبر للواقع، والحال أن الخبر مطابق للواقع. (التحريد)

وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد، وقد اقتصر في التفسيرين السابقين على أحدهما **سبيل** **أفترى** على الله كـ **أد به حنة** (سأ: ٨)؛ **لأن الكفار حصروا إخبار النبي** **بالحشر والنشر** على ما يدل عليه قوله تعالى: ﴿إِذَا مَرَّكُمْ كُلُّ مُمْرَقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (سأ: ٧) في الافتراء والإخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو
متعلق بـ حصروا

على أحدهما فاجمهور اقتصروا في تفسيرهم على اعتبار المطابقة للواقع، والنظام اقتصر في تفسيره على المطابقة للاعتقاد. **أفترى**: تمام الآية ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَذُكُّكَ عَلَى رَجُلٍ يُبَشِّرُكَ﴾ **لأن الكفار حصروا إخبار النبي** **بالحشر والنشر** على **أفترى** [السأ: ٨، ٧] أصله **أفترى** مثل: **أشترى** **بهمزتين**، الأولى استفهامية مفتوحة، والثانية للوصل، فحذفت الثانية استغناء عنها بـ همزة الاستفهام.

أد به حنة "أم" متصلة بدليل سبق همزة الاستفهام عليها، لا يقال: إن شرط المتصلة أن تقع بين جملتين متساويتين في الفعلية أو الاسمية، وهذا ليس كذلك؛ لأننا نقول: "أم به حنة" في تأويل أم لم يعتر أو أحر حال كونه به حنة، ويحور أن يكون "حنة" مرفوعاً بفعل محذوف أي حصل، مما بعد "أم" جملة فعلية بالفعل على هذا، أو مؤول بها على الأول على أنه صرح ابن مالك، ومن تبعه بجوار وقوع المتصلة بين غير المتساويتين في الفعلية أو الاسمية. [الدسوقي: ١/ ١٨٦]

لأن الكفار خلاصة استدلال الجاحظ: أنه ثبت بهذه الآية أن الكفار حصروا إخبار النبي **بالحشر والنشر** في الافتراء والإخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو، فيكون الإخبار حال الجنة مغايراً للكذب لا محالة؛ لأنه قسمه وهو غير الصدق أيضاً؛ لأن الكفار لا يعتقدون أن النبي **صادق**، بل اعتقدوا عدم صدقه، فإذاً يكون الإخبار حال الجنة واسطة بين الصدق والكذب، وهو ما قال به الجاحظ. **إخبار النبي** **الذي** اعتقدوا عدم صدقه في الكذب والإخبار حال الجنة، فالإخبار حال الجنة غير صادق؛ لأنه قسم منه، وغير كاذب؛ لأنه قسمه، فحصل حر غير صادق ولا كاذب وثبتت الواسطة.

مع الخلو [أي حصراً جارياً على سبيل مع الخلو] أي الصادق مع الجمع أيضاً، فالقضية حقيقية تجمع الجمع والخلو؛ إذ لا يمكن في حيرة اجتماع الافتراء الذي هو الكذب عمداً مع الإخبار حال الجنة؛ لأن المحمّل لا عمد له ولا خلوه عههما بحسب رعمهم، فليس المراد مع الخلو بالمعنى الأحص الذي هو الحكم بالتساوي في الكذب فقط، بل المراد منع الخلو بالمعنى الأعم الذي هو الحكم بالتساوي في الكذب أعم من أن يكون هناك حكم بالتساوي في الصدق أيضاً أو لا، وهو هذا المعنى يتناول المنع الحقيقي، وإنما لم يقل: على سبيل الانفصال الحقيقي، وإن كانت القضية من قبيله في نفس الأمر؛ لأنه لا غرض لهم في نفي اجتماع الأمرين، وإنما مطمح نظرهم منع الخلو. [التحريد: ٧٢]

ولا شك أن المراد بالثاني أي الإخبار حال الجنة، لا قوله: "أم به جنة" على ما سبق إلى بعض الأوهام غير الكذب؛ ^{أي مراد الكفار} لأنه قسيمه أي لأن الثاني قسيم الكذب؛ إذ المعنى أكذب أم أخير حال الجنة، وقسيم الشيء يجب أن يكون غيره، ^{في التحقق} وغير اصدق؛ لأنهم لم يعتقدوا أي لأن الكفار لم يعتقدوا صدقه فلا يريدون في هذا المقام الصدق الذي هو بعيد عما حل عن اعتقادهم، ولو قال: "لأنهم اعتقدوا عدم صدقه" لكان أظهر، فمرادهم بكونه أخير حال الجنة غير الصدق والكذب، وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغة، فيجب أن يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب، حتى يكون هذا منه بزعمهم، ^{تبريع على قوله: فمرادهم}

لا قوله أي الواقع في الآية، وذلك لأنه استهم لا يوصف بالصدق ولا بالكذب؛ لأنه تصور فلا تصديق فيه ولا تكذيب، وهي الشيء فرع عن صحة ثبوته، وقال البعض: لما كان يرد عليه بظاهر العبارة أنه لا يصدق على "أم به جنة" أنه قسيم الكذب؛ لأن الخوف ليس مدرجا تحت الإخبار ولا هو قسم منه كما أن الكذب قسم له، حتى يصح جعله قسيما للكذب، اختار الشارح أن المراد بالثاني هو الإخبار حال الجنة.

لأنه قسيمه الخاص المندرج تحت شيء عام إذا قيس إلى ذلك العام سمي قسيما منه، وإذا قيس إلى شيء آخر مثله مدرج معه تحت سمي قسيما له مثل: التصور والتصديق قسيما للعلم، وقسيما بالنسبة إلى كل منهما، فالتعابير بين القسامين ضروري. (مولوي أنور علي) لم يعتقدوا. ولا بد في السؤال بكلمة "أم" من اعتقاد أحدهما لا على التعيين، ولذا لا يصح الجواب بـ "نعم" أو "لا"، وجبئ لا عار في عبارة المصنف. (عبد الحكيم)

لكان أظهر. أي في الدلالة على المدعى، وهو أن المراد بالثاني غير الصدق، ووجه الظهور أن عدم اعتقاد صدق لا ينافي تجويزهم صدقه، بخلاف اعتقاد عدم الصدق؛ فإنه ينافي تحوير الصدق، لكن هذا الكلام بعيد أن ما ذكره المصنف طاهر أيضاً، ويمكن بيانه على ما يستفاد من كلام الشارح أن مراد المصنف بقوله: "لعدم اعتقادهم صدقه" أن الصدق بعيد عن اعتقادهم. مما حل بحيث لا يجوزونه، فلا يصح أن يراد بالثاني من التردد الصدق. [الدسوقي: ١/١٨٨]

عقلاء: جواب عما يقال: إنما ألزمت الوسطة في الصدق والكذب من قول هؤلاء وهم كفار، فلا اعتبار لهم. فأجاب بأن المعول في مثل هذا على اللسان واللغة لا على الإخبار، وهؤلاء من أهل اللسان واللغة. (الدسوقي)

حتى يكون. 'حتى' تعليلية، وقوله: 'هذا' أي الإخبار حال الجنة، وقوله: 'منه' أي مما ليس بصادق ولا كاذب، وقوله: 'برعهم' أي وإن كانت جميع أخباره ^{لا} صادقة في نفس الأمر ولا جنة. اعترض عليه أن هذا الدليل وإن نفى الحصر وأثبت الوسطة إلا أنه إنما أثبت قسيما واحدا من الأقسام الأربعة للوسطة التي مر ذكرها، فلا يكون منتجا لتمام المدعى. أجيب بأن مراد المحافظ بإبطال مذهب غيره، وإثبات مذهبه في الحملة أو المقايضة. (الدسوقي بتعريب يسير)

وعلى هذا لا يتوجه ما قيل: إنه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق؛ لأنه لم يجعله دليلاً على عدم الصدق، بل على عدم إرادة الصدق، فليتأمل. **ورد** هذا الاستدلال بأن المعنى أي معنى "أم به جنة" أم لم يفتر، فعبّر عنه أي عن عدم الافتراء بالجنة؛ لأن المجنون لا افتراء له؛ لأنه الكذب عن عمد، ولا عمد للمجنون، فالثاني ليس قسيماً للكذب مطلقاً، بل لما هو أخص منه - أعني الافتراء - فيكون هذا حصراً أي لطاق الكذب أي الكذب فلا واسطة للخبر الكاذب بزعمهم في نوعيه، أعني الكذب عن عمد، والكذب لا عن عمد.

وعلى هذا أي الذي قررناه بعد قول المصنف: 'وغير الصدق إلخ'، وهو قوله: 'فلا يريدون إلخ'، وقوله بعد ذلك: "فمرادهم إلخ"؛ لأنه ثبت من ذلك الكلام أن مراد الكفار من الثاني - أي أم به جنة - غير الصدق وغير الكذب. **لا يتوجه إلخ** حاصله أن قول المصنف: 'لأنهم لم يعتقدوه' لا يصلح علة لقوله: "وغير الصدق"؛ لأنه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق في الواقع. وحاصل الجواب: أن قوله: "لم يعتقدوه" علة لعدم إرادة الصدق؛ لأن التقدير: والمراد غير الصدق لأنهم إلخ، فيكون علة لكون مرادهم غير الصدق، لا على عدم الصدق. [التحريد: ٧٢] **لأنه إلخ** أي المصنف لم يجعله، أي لم يجعل قوله: "لأنهم لم يعتقدوه" دليلاً على عدم الصدق، أي كما فهمه المعارض في جعله دليلاً على عدم إرادة الصدق. [ملخص الدسوقي: ١٨٩/١]

بل على إلخ كما يشهد عليه المتن، ولا شك أن المراد بالثاني غير الكذب؛ لأنه قسيمه، وغير الصدق؛ لأنهم لم يقيّدوه، فظهر أن الدليل على عدم إرادة الصدق لا على عدم الصدق، فلا دور ولا إشكال. **فليتأمل** أمر بالتأمل للإشارة إلى أنه يمكن أن يقال: إن عدم الاعتقاد - أي الجزم - لا يستلزم عدم الإرادة؛ لأن الشاك المتردد ليس عنده اعتقاد، وعنده إرادة للأمر المشكوك فيه للتردد بينه وبين غيره، فلا يصح جعل عدم اعتقاد الصدق دليلاً لعدم الإرادة. والجواب أن المراد بقوله: "لأنهم لم يعتقدوه" نفي اعتقادهم صدقه من حيث ذاته وإمكانه، والشاك معتقد لإمكان الشيء المشكوك فيه؛ وإن كان غير معتقد له من حيث ذاته. (الدسوقي)

ورد حاصله كما سيشير إليه الشارح منع أن المراد بالثاني غير الكذب، ومنع أنه قسيم للكذب، وبيانه: أما نختار أن المراد بالثاني الكذب، وقوله: "إنه قسيمه" إن أراد أنه قسيم مطلق الكذب كما هو المتأثر فمضوع، بل هو قسيم لكذب العمد خاصة، وإن أراد أنه قسيم لكذب العمد فمسلّم، ولكن لا يلزم منه أن يكون المراد بالثاني غير الكذب؛ إذ لا يلزم من كون الشيء قسيماً للأخص أن يكون قسيماً للأعم. (مأخوذاً من الدسوقي والتحريد)

فعبّر عنه محاصل المعنى: أقصد الكذب على الله أم لم يقصده؛ لكونه حصل منه ذلك حال الجنون المنافي للقصد. [الدسوقي: ١٩٠/١] **بالجدة** من إطلاق الملزوم على اللازم؛ لأن من لوازم الإخبار حال الجدة عدم الافتراء. وقيل: إن القرينة ليست مانعة عن إرادة المعنى الحقيقي وهو الجنون، فالأولى أن يجعل من باب الكناية.

أحوال الإسناد الخبري

[تعريفه وتقسيمه]

وهو: ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد المخاطب أن مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم الأخرى، أو منفي عنه، وإنما قدّم بحث الخبر؛ لعظم شأنه وكثرة مباحثه، ثم قدّم أحوال الإسناد على أحوال المسند إليه والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين؛ لأن البحث هنا إنما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسنداً إليه أو مسنداً، وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق الإسناد، والمتقدم على النسبة إنما هو ذات الطرفين، ولا بحث لنا عنها،

أحوال الإسناد أي الأمور العارضة للإسناد، وهي أربعة على ما ذكره المصنف: التوكيد، وتركه، والحقيقة العقلية، والنحر العقلي. **الخبري** الح ليس بقيد، بل الإشائي أيضاً يجري فيه الأحوال الآتية، وإنما حصص خبري بالذكر؛ لأن وقوع الأحوال فيه أكثر. [التحريد: ٧٣] **ضم كسدة** انضمام كلمة، فأطلق المصدر وأراد الأثر الناشئ عنه، وهو الانضمام؛ لأنه الذي يتصف به اللفظ. [الدسوقي: ١٩٠/١] أو **ما جرى الح** أراد به المركبات التقييدية والإضافية، والحمل الواقعة موقع المردات، والضمير المستتر، وفي ذكر الكلمة ونحوها إشارة إلى أن الإسناد والمسند والمسند إليه من أوصاف الألفاظ في عرفهم، والأحوال يراد به المصداق، والمحمول يراد منه المفهوم ما فهم من اللفظ ذاتاً كان أو حقيقة، ليشتمل المحصورات والشخصيات والطبعيات، لو قال مصداق الأخرى لخرج الطبعيات. (ملخص)

فيم أي قدم بحث الخبر على بحث الإشاء في هذا الباب والأبواب الأربعة بعده مع أن تلك الأبحاث لا تختص بالخبر. [الدسوقي: ١٩٢/١] **لعظم سادة** أي شرعاً؛ لأن الاعتقادات كلها أخبار، ولغة؛ فإن أكثر المحاورات أخبار. (الدسوقي)

ذكره مباحثه إنما كثرت مباحثه بسبب أن المزاي والخواص معتبرة عند البغاة أكثر وقوعها فيه. (الدسوقي)

ثم قدّم "ثم" للترتيب في الإخبار، وإنما تعرض لتقديم أحوال الإسناد على مجرد أحوال المسدين دون القصر، والفصل والوصل، والإيجار والإطباب؛ لأن كون الإسناد نسبة يقتضي تأخير أحواله عن أحوال المسدين. (التحريد)

ناحر النسبة قيل عليه: إنه كان المناسب أن يقول: "مع تأخره" أي الإسناد؛ فإن المحل محل ضمير؟ وأجيب بأنه أظهر في محل الإضمار إشارة إلى أن النسبة التي هي أعم من الإسناد إذا تأخر عن الطرفين تأخر الإسناد عنه بالطريق الأولى.

بعد خفي أي لأنه ما لم يسد أحد الطرفين للآخر لم يصير أحدهما مسنداً إليه والآخر مسنداً. والحاصل: أن المعترض يلاحظ ذات الطرفين، ويقول: إن الإسناد متأخر عهما في الوجود طبعاً، وأجيب لا يلاحظ ذاتهما، بل المنظور له وصفهما بالإسناد، ولا يعقل الوصف إلا بعد وجود الإسناد، فهو متقدم طبعاً، فينبغي أن يقدم وضعاً. (الدسوقي)

لا شك أن قصد المخبر أي من يكون بصدد الإخبار والإعلام، وإلا فالجملة الخبرية كثيرا
 عن المقصود
 ما تورد لأغراض أخر غير إفادة الحكم أو لازمه مثل: التحزن والتحسر في قوله تعالى
 على سبيل المثال
 حكاية عن امرأة عمران: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ﴾ (آل عمران: ٣٦) وما أشبه ذلك **خبره** متعلق
 بـ "قصد"، إفادة **المخاطب** خبر "أن"، إما **الحكم** مفعول الإفادة، أو كونه أي كون المخبر
 حقيقيا كان أو مجازيا
 عائداً به أي بالحكم، والمراد بالحكم ههنا وقوع النسبة أو لا وقوعها،

لا شك **الح** من هها إلى قوله: "فيسعى **الح**" تمهيد لبيان أحوال الإسناد. [الدسوقي: ١٩٢/١]

ي من الح أي من يكون قاصداً للإحار والإعلام، لا الآتي بالجملة الحرة مطلقاً بدليل قوله: "وإلا فالجملة **الح**".

[الدسوقي: ١٩٣/١] **والا فالجملة الح** أي وإن لم يكن المراد بالمخير في قول المصنف من يكون بصدد الإحار والإعلام، بل من يتكلم بالجملة الحرة كما هو ظاهر كلامه لم يستقم الحصر المذكور لانتقاصه بحو ما ذكرنا من الآتين. [التجريد: ٧٤]

مثل التحزب الح ولا شك أن إظهار خلاف ما يرجوه الإنسان يئزمه التحسر والتحزن، فظهر لك من هذا أن استفادة التحسر من الآية بطريق الإشارة والتلويح كما هو مفاد "عبد الحكيم". وقال بعضهم: إن الهيئة التركيبية في مثله موضوعة للإحار، فإذا استعمل في غير ما وضع له بعلاقة المشاهدة فاستعارة، وإلا فمحار مرسل، والآية من قبيل الثاني؛ لأن الإنسان إذا أخبر عن نفسه بوقوع خلاف ما يرجوه يلزمه إظهار التحسر، فهو من قبيل ذكر المألوم وإرادة اللزم. وفيه نظر؛ لأنه يلزم أن يكون الخبر إثناء معنى، وحيث لا يصلح شاهداً للشارح - (ملخص)

والتحسر مثل إظهار الضعف كما في قوله تعالى: حكاية عن ركريا - **ه** - **س** **عنه** **من** - [مرم: ٤].

في قوله تعالى فإن اللفظ مستعمل في معناه، لكن لا للإعلام بالحكم أو لارمه؛ لأن المخاطب - وهو المولى سبحانه - عالم بكل منهما، بل لإظهار التحسر والتحزن على خيبة رجائها. (الدسوقي)

المخاطب الح لو حذف قوله: "المخاطب" لكان أولى ليدخل فيه ما إذا وجه المحرر الكلام إلى شخص وقصد إفادة غيره، فتو قال: 'إفادة الحكم، أو كونه عالماً به' لكان أحسن وأحصر. (التجريد) **مفعول الإفادة**. أي الثاني والأول قوله: "المخاطب"، والفاعل محذوف، أي إفادته المخاطب إما الحكم. [الدسوقي: ١٩٤/١] **هها**. أي عند أهل العربية، واحتراز به عن الحكم عند أهل المعقول، فإنهم يفسرونه بالإيقاع والاتزاع.

وقوع النسبة الح المفهومة من الكلام وهي ثبوت المحمول للموضوع أو انتفاؤه عنه، وهو المتعارف المحكم بين أرباب العربية، ويطلق على الإدعان، أي إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة، ويعبر عنه بالتصديق وبالإيقاع والاتزاع عند أرباب المعقول، وليس بمراد هنا، إذ لو أريد لما كان للإنكار أي لإنكار الحكم معنى؛ إذ لا يصح أن يقول المخاطب للمتكلم: أنت لم توقع النسبة لم تدرك؛ فإن الإدراك من أوصاف الشخص المتكلم. (ملخص)

وكونه مقصوداً للمخبر بخبره لا يستلزم تحققه في الواقع، وهذا مراد من قال: إن الخبر
 لا يدل على ثبوت المعنى وانتفائه، وإلا فلا يخفى أن مدلول قولنا: "زيد قائم" ومفهومه
 أن القيام ثابت لزيد، وعدم ثبوته له احتمال عقلي لا مدلول اللفظ ولا مفهومه، فليفهم.
 ويسمى الأول أي الحكم الذي يقصد بالخبر إفادته فائدة خبرية، والثاني أي كون المخبر
 عالماً به لارمها أي لازم فائدة الخبر؛ لأنه كلما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به، وليس كلما
 أفاد أنه عالم بالحكم أفاد نفس الحكم؛ لجواز أن يكون.....

وكونه أي الحكم بمعنى وقوع السبب أو لا وقوعها مقصود للمخبر بخبره. لا يستلزم أي ذلك الكون تحققه أي ثبوته
 في الواقع، وصمير تحققه للحكم بمعنى السبب، وحاصله: أن قصد المخبر بخبره إفادة وقوع السبب، أي كون السبب واقعة
 لا يستلزم تحققها في الواقع؛ لأن دلالة الألفاظ على معانيها وضعية بخور نطقها، وليست عقلية تقتضي استلزام الدليل
 لمدلول استلزاماً عقلياً، كدلالة الأثر على المؤثر، فإذا قلت: زيد قائم، دل على ثبوت القيام لزيد في الواقع، ودلالته على
 ذلك لا تستلزم أن يكون ثبوت القيام متحققاً في الواقع؛ لجواز أن يكون خبر كاذباً. (الدسوقي: ١٩٥/١)
 مراد من قال الخ: [أي كونه لا يستلزم تحققه في الواقع] أي فليس مراد ذلك القائل في دلالة الخبر على ثبوت الحكم،
 كالقيام أو انتفائه كما هو ظاهره، بل مراده أنه لا يستلزم تحققه وثبوته في الواقع؛ لجواز كون خبر كاذباً.
 (الدسوقي) وعدم ثبوته أي في الواقع، وقوله: "احتمال عقلي" شأ من كون دلالة الخبر وضعية بخور فيها خلف
 المدلول عن الدال. (الدسوقي) ويسمى الأول أي فائدة الخبر، والثاني لارم فائدة الخبر؛ لأن المستحق لاسم
 الفائدة ما وضع له اللفظ، ولاسم لازم الفائدة ما هو غير موضوع له. (أطول) أي الحكم أي الحكم الأول من حيث
 إنه يستفاده المخاطب من الخبر لا من حيث إنه يفيد المحاصص؛ لأن الفائدة لغة ما استفيدت من علم أو ما، فبالإثبات
 بوجه التسمية كونه مستفيداً لا كونه مفاداً. (الأطول)

بقصد أي الذي قد يقصد المتكلم إفادته للمخاطب بالخبر، فلا يباي أنه قد لا يقصد إفادته كما في صورة قصد
 إفادة اللارم. (الدسوقي: ١٩٦/١) كلما أفاد أشار به إلى أن اللزوم ليس باعتبار ذات العلم وذات الحكم؛
 لأنه لا تلزم بينهما؛ إذ قد يتحقق الحكم ولا يعتقد المتكلم، بل باعتبار الإفادة بمعنى أن إفادة الأول ملزمة لإفادة
 الثاني. (التجريد: ٧٥) وليس كلما الخ وفي هذا إشارة إلى أن اللزوم ليس من الحاسين، وحينئذ فهو لارم أعم
 كبروم الضوء للشمس، فيبرم من وجود المبروم وجوده، ولا يلزم من وجوده وجود المبروم. (الدسوقي)
 لحوار أن يكون. إن قلت: إن الفائدة تخضر في ذهن المخاطب حال إفادة اللارم، إفادة اللارم تستلزم إفادة الفائدة
 التي هي اللزوم أيضاً. وأجيب بأن هذا الحضور تسمى تذكيراً أو ليس هو بإفادة علم جديد فلا يعتبر. (الدسوقي)

الحكم معلوماً قبل الإخبار كما في قولنا لمن حفظ التوراة: قد حفظت التوراة. وتسمية مثل هذا الحكم فائدة الخبر بناءً على أنه من شأنه أن يقصد بالخبر ويستفاد منه. والمراد بكونه عالماً بالحكم حصول صورة الحكم في ذهنه، وههنا أبحاث شريفة سمحنا بها في "الشرح".
 وقد ينزل المخاطب العالم **هما** أي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى إليه الخبر ^{المخير} وإن كان عالماً بالفائدتين؛ لعدم حريه على موجب العلم. فإن من لا يجري على مقتضى ^{الردو للحال} هو ما يجب أي المفتضى علمه هو والجاهل سواء،

لمس حفظ إلخ. والحال أنه يعلم أن ما حفظه هو التوراة، فلا بد من هذا لصحة التمثيل بهذا المثال، وإلا فيمكن أن يحفظها من لا يعلم أنها التوراة. [الدسوقي: ١٩٦/١] وتسمية إلخ. حيث قيل: لازم فائدة الخبر، وقوله: 'مثل هذا الحكم' أي تسمية هذا الحكم وما مثله، والمراد بهذا الحكم الحكم بحفظ المخاطب التوراة، والمراد بما مثله كل حكم يكون معلوماً قبل الإخبار، وأشار بهذا للجواب عما يقال: إن حفظ التوراة معلوم للمخاطب لم يستفد من الخبر ولم يقصد به، فكيف يسمى فائدة؟ وحاصل الجواب: أنه ليس المراد بالفائدة ما يستفاد من الخبر بالفعل، بل ما شأنه أن يستفاد منه. [الدسوقي: ١٩٧/١]

والمراد بكونه إلخ. وهذا جواب عن المانع الوارد على الملازمة في قوله: 'كلما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به'، وتقرير المانع: لا نسلم الملازمة، أي لا نسلم أنه كلما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به؛ لحواز أن يكون المخبر أحرر بشيء، عالماً بخلافه أو شاكاً فيه متردداً أو ظاناً له أو متوهماً له. وحاصل الجواب: أن هذا المانع لا يرد إلا إذا قلنا: المراد بالعلم الاعتقاد الجارم المطابق، وليس كذلك، بل المراد بالعلم حصول صورة هذا الحكم في ذهن المخبر، وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للإخبار سواء كان معتقداً له اعتقاداً جارماً أو غير جارم أو غير معتقد أصلاً أو معتقداً لخلافه، فكل مخبر بخبر تحصل صورة الحكم في ذهنه، وإن كانت تلك الصورة قد لا تطابق الواقع، وهذه الصورة تسمى علماً، وإطلاق العلم عليها اصطلاح الحكماء أو مشتهر بين الناس. [الدسوقي: ١٩٩/١]

وقد ينزل. أي وقد ينزل المتكلم المخاطب العالم **هما** - أي بفائدة الخبر ولازمه - منزلة الجاهل؛ لعدم جري المخاطب على مقتضى علمه. (الدسوقي) **منزلة الجاهل:** قيل عليه: إن هذا إجحاح على خلاف مقتضى الظاهر، فموضع ذكره بعد قوله: "وكثيراً ما يخرج الكلام على خلافه"، فذكره هنا في غير موضعه. وأجيب بأنه إما ذكره جواباً لسؤال يرد هنا، وهو: أنه لو كان قصد المخبر منحصرًا في أمرين لما صح إلقاء الخبر للعالم **بهما**. فأجاب بأنه إما صح لتبريله منزلة الجاهل. (الدسوقي بتوضيح) **سواء.** أي كالمستويين من حيث إن الثمرة والمقصود بالذات من العلم وهو العمل به قد انتفى عنهما معاً. [الدسوقي: ٢٠٠/١]

كما تقول للعالم التارك للصلاة: الصلاة واجبة، وتنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به
 لاعتبارات خطابية كثيرة في الكلام، منه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي
 الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ (سورة: ١٠٢)، بل تنزيل وجود
 الشيء فائدة الخبر أو لارمها أو غيرهما، فهو أعم مما تقدم. [مأخوذ من الدسوقي: ٢٠١/١ والتحرير: ٧٦]

نقول للعالم الخ تعبيراً له وتقييماً لحاله نجعله كجاهل بل عين جاهل. وتنزيل العالم الخ أي سواء كان ذلك
 الشيء فائدة الخبر أو لارمها أو غيرهما، فهو أعم مما تقدم. [مأخوذ من الدسوقي: ٢٠١/١ والتحرير: ٧٦]

لاعتبارات الخ أي لأجل أمور إقناعية يعتبرها المتكلم حال مخاطبته تفيد ظن غير المخاطب أن المخاطب غير عالم
 كعدم الجري على مقتضى العلم فيما ذكر. (الدسوقي)

قوله يعني الخ اعلم كون الآية من تنزيل العالم كالجاهل دفعا للتناقض فيها مبي على اتحاد متعلق العلم المشت
 ومتعلق العلم المسمي؛ لأنه يلزم التناقض على ذلك، وأما لو كان العلم المسمي متعلقاً باندماج من 'شس ما
 شروا'، والعلم المشت متعلقاً بانتفاء الخلاق في الآخرة، وهما متعايران؛ لوجود عدم الخلاق في الأمر المباح بخلاف
 الدم، فلا تناقض ولا حاجة إلى التبريل كالجاهل. (مأخوذ من الدسوقي والتحرير)

وقد علموا الخ اللام في 'لقد' موطئة لنقسم، أي إنها واقعة في جواب قسم محذوف، والصمير في 'علموا' يهود،
 واللام في 'لمن اشتراه' انتدائية، وضمير "اشتراه" عائد على كتاب السحر والشعوذة، والمراد بالشراء. الاستدلال والاحتياط
 أي احتيازه على كتاب الله وهو التوراة، ومفعول "يعلمون" محذوف، أو أنه مرسل مرة اللام، أي لو كانوا يعلمون
 مدمومية الشراء وردائته، أو لو كانوا من أهل العلم، وجواب 'لو' محذوف تقديره: لا تمتنعوا.

وحاصل معنى الآية: والله لقد علم اليهود أن من اشترى كتاب السحر، أي احتاره على كتاب الله، ما له في الآخرة
 نصيب من الثواب أصلاً، ثم قيل: والله لنس ما باعوا به أنفسهم أي حطوطها، لو كانوا يعلمون برداءة ذلك الشراء،
 لا تمتنعوا منه.

ومحل الشاهد من الآية قوله: "لو كانوا يعلمون"، فإن العلم الواقع بعد "لو" معني بمقتضاها؛ لأن "لو" لامتناع الثاني
 لامتناع الأول، وقد أثبت ذلك العلم هم في صدر الآية وهذا تاف. واحواب. أنهم لما لم يعلموا بمقتضى العلم نزل
 ذلك العلم مرة عدمه، فصاروا بمنزلة الجاهلين، فثبت العلم هم أولاً هو الموافق للظاهر، وفيه عنهم ثانياً مظهر
 لتبريلهم مرة الجاهلين بذلك الشيء؛ لعدم جريهم على موجب علمهم. (الدسوقي)

بل تنزيل الخ هذا ترقُّ آخر، وهو تنزيل وجود الشيء أعم من أن يكون علماً أو غيره منزلة عدمه كما في
 الآية، فإن وجود الرمي المنزل منزلة عدمه ليس بعلم. والحاصل: أن الآية السابقة نزل فيها مطلق العلم، أي أعم
 من كونه متعلقاً بمائدة الخبر أو غيره منزلة عدمه، وما ههنا نزل وجود الشيء مطلقاً علماً كان أو غيره مرة
 عدمه. [الدسوقي: ٢٠٢/١]

الشيء منزلة عدمه كثير، منه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ (الأفال: ١٧)، **فينبغي أي إذا** كان قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب **فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو، فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه، أي لا يكون عالما بوقوع النسبة أو لا وقوعها، ولا مترددا في أن النسبة هل هي واقعة أم لا، وبهذا تبين فساد ما قيل: إن الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه، فلاحاجة إلى ذكره؛ بل التحقيق**

هذا تفسير للحكم
هذا وجه التفريع وعللة لب "يقتصر"
ولا كان محطنا بحسب الصناعة
سكت من لارمه إنكالا
تفسير لقوله: خالي الذهن
أي التردد

وما رميت. قال السيد في تفسيره: أي ما رميت حقيقة إذ رميت صورة. وقال البعض: ما رميت تأثيرا إذ رميت كسبا، لكن في هذين التفسيرين نظرا؛ لأنه لا بد أن يكون مؤثر الإناس والهي متحدا حتى يحتاج إلى التزيل، وفي التفسيرين المذكورين تبدل مورد هما. وقال الدسوقي وغيره: إنه لما ترتب على رميه **شأنه** آثار عجيبة لم ترتب على فعل غيره من البشر عادة، وهي إصابة جميع الكفار بالتراب في أعينهم، نزل ذلك الرمي منزلة عدمه بالنسبة إليه **شأنه** نذرتة وحروجه عن العادة. **إذ رميت** روي أنه **شأنه** ما التقى الجمعان يوم بدر رمى بقبضة من الحصاء في وجوه المشركين. وقال: **شأنه** **أوحده**، فلم يبق مشرك إلا شعل بعينه، فاهرموا فترلت. (جليبي)

أي إذا: فيه إشارة إلى أن الفاء في قوله "فينبغي" للتفريع. **حذرا عن اللغو:** والحاصل: أن المقصود إذا كان إفادة أحد الأمرين فيبغي له أن يقتصر من التركيب على قدر إفادة المقصود لا أزيد منه ولا أنقص؛ فإنه إذا كان ناقصا عن الإفادة كان في حكم اللغو، ولما كان رائدا عليها كان مشتملا على اللغو، وإن كان غير مفيد كان لغوا محضاً، وبهذا ظهر لك تفريع "فينبغي" على ما قبله. [الدسوقي: ٢٠٣/١]

خالي الذهن: معنى خلو الذهن من الحكم: أن لا يكون الحكم حاصلًا فيه، وحصوله فيه إنما هو الإدعاء به، فيكون المعنى حاليا عن الإدعاء به، وخلو عن الإدعاء لا يستلزم الخلو عن التردد؛ فإن الإدعاء والتردد متنافيان لا يستلزم الخلو عن أحدهما الخلو عن الآخر، فظهر فساد ما سبق إلى بعض الأوهام، ومبناه عدم التمسك لمعنى الخلو عن الحكم. [التحريد: ٧٧] **أي لا يكون إلخ:** تفسير لقوله: "خالي الذهن"، وقوله: "عالما بوقوع النسبة أو لا وقوعها" تفسير للحكم، فالمراد بالحكم هنا: العلم بوقوع النسبة أو لا وقوعها، أي إدراك أنها واقعة أو ليست بواقعة وهو المسمى بالتصديق والإدعاء. (الدسوقي)

وهذا تبين إلخ: أي التقرير الذي ذكرناه من أن المراد بخلو الذهن عن الحكم والتردد فيه أن لا يكون عالما بوقوعها، ووجه ظهور فساد: أن المراد بالحكم: الإدعاء والتصديق، ولا شك أن خلو الذهن عن الإدعاء لا يستلزم خلوه عن التردد فيه، وفهم هذا القائل أن المراد من الحكم: النسبة، فقال ما قال، فافهم.

يستلزم الخلو إلخ: ضرورة أن التردد في الحكم يوجب حصول الحكم التصوري. [الدسوقي: ٢٠٤/١]

بل التحقيق إلخ: لأن الحكم بمعنى الإدعاء والتردد متنافيان، والخلو عن أحد المتنافيين لا يستلزم الخلو عن الآخر.

أن الحكم والتردد فيه متنافيان **استغني** على لفظ المبني للمفعول عن **مؤكدات الحكم**؛
لا يجتمعان أصلاً
 ليتمكن الحكم في الذهن حيث وجده خالياً، وإن كان المخاطب **متردداً** فيه أي في الحكم
الحشية تعليلية
طالباً له بأن حضر في ذهنه طرفا الحكم وتخير في أن الحكم بينهما وقوع النسبة أو
أي المحكوم عليه وبه
 لا وقوعها **حسن** نقويته أي تقوية الحكم **مؤكد**؛ ليزيل ذلك المؤكد تردده ويتمكن
الوقوع
 الحكم، لكن المذكور في دلائل الإعجاز أنه إنما يحسن التأكيد إذا كان للمخاطب ظن
 في خلاف حكمك.

وإن كان المخاطب **مكراً** للحكم **وحب** توكيده أي توكيد الحكم **نحسب** الإنكار أي
أي وقوع أسية
 بقدره قوة وضعفاً

استغني إلخ. بالنسبة للمجهول، وبأن فاعله صميم مستتر فيه راجع إلى مصدره، والمعنى: وقع الاستغناء عن
 مؤكداً الحكم، وهذا احتراز عن مؤكداً الطرفين كالتأكيد اللفظي والمعنوي؛ فإنها جائزة مع الجواب، ومؤكدات
 الحكم هي مثل: إن، واللام، واسمية الجملة، وتكريرها، وأما الشرطية، وحروف النسيب، وحروف العدة، وهي
 حروف معدودة مثل: إن وباء في مثل: **كفى لله شهيد** [الرعد: ٤٣]، واصطبحوا على تسميتها بحروف العلة؛
 لإدراك تأكيد الاتصال الثالث. (ملخص) **بأن حصر.** أي للحكم معنى العلم، ففيه استخدام.

لكن المذكور إلخ. أي فيكون المذكور فيها ما فيها ما ذكره القوم؛ لأن ما في دلائل الإعجاز يقتضي أن التأكيد
 للمتعدد لا يحور كحالي الدهن، وكلام القوم يقتضي أن التأكيد له جائر، بل هو مستحسن، وجمع بعضهم بين
 الكلامين. بأن الظن في كلام الشيخ شرط في التأكيد بكلمة 'إن' خاصة؛ لأنها كالعلم للتأكيد بخلاف غيرها، وعدم
 اشتراط يقوم ذلك في غيرها فلا تنافي، وهذا الجمع مردود بقوله تعالى: **بأنهم مَعْرِفُونَ** [هود: ٣٧]؛ فإن فيها
 التأكيد بنقطة 'إن' للمتعدد. وقيل: أراد الشيخ بالصل أن له ميلاناً إلى الجانب الآخر من غير أن يصل إلى حد
 الحكم، فدخل المتردد في الظان. [ملخص من الدسوقي: ٢٠٥/١ والتجريد: ٧٨]

دلائل الإعجاز إلخ: قال الشيخ فيها: أكثر مواقع 'إن' بحكم الاستقراء هو الجواب، لكن يشترط فيه أن يكون
 للسائل ظن على خلاف ما أنت تجيبه، فأما أن يجعل مجرد الجواب أصلاً فيه، فلا؛ لأنه يؤدي إلى أنه لا يستقيم لنا
 أن نقول: 'صاح' في جواب 'كيف ريد'، وفي الدار' في جواب 'أين ريد' حتى نقول: 'إنه صالح' وإنه في
 الدار'، وهذا مما لا قائل به. [المطوّل: ١٥٥] **قوة وضعفاً:** أي لا عدداً، فقد يطب بالإنكار الواحد تأكيداً مثلاً
 لقوته إلخ. (التجريد)

يعني يجب زيادة التأكيد بحسب ازدياد الإنكار إزالة له **كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى** حين أرسلهم إلى أهل إنطاكية **إذ كذبوا في المرة الأولى** ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ﴾ (يس: ١٤) مؤكداً بـ "إن" واسمىة الجملة، وفي المرة الثانية ﴿قَالُوا رَبَّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ (يس: ١٤) مؤكداً بالقسم و"إن"، واللام، واسمىة الجملة لمبالغة المخاطبين في الإنكار حيث قالوا ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ (يس: ١٤) وقوله: **إذ كذبوا مبني على أن تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة،**

يعني يجب أشار الشارح هذا إلى تقدير مضاف في المتن وهو الريادة؛ ليعلق به قوله "بحسب" والتقدير وجب زيادة توكيده، وعرضه منه الفرار من تعلق قوله: "بحسب" بقوله: "وحي"؛ لأن الظاهر أن الوجوب لا يتفاوت ولا يتعدى؛ لأنه اللزوم وهو شيء واحد، وتعلقه به يقتضي تفاوته وتعدده. [التحريد: ٧٨] **كما قال إلخ** إن أريد به التمثيل كما هو المتبادر فهو ظاهر، وإن أريد الاستدلال على الوجوب فمعه أنه لا دلالة في الآية على وجوب التأكيد ولا على وجوب كونه بقدر الإنكار، بل يحتمل أن كلا من التأكيد وكونه بقدر الإنكار استحسالي. [الدسوقي: ٢٠٦/١]

رسل عيسى. وهم بولس بفتح الموحدة وسكون الواو وفتح اللام وبعتها شين معجمة، ونبي وشعون وهو الثالث الذي عززهما بعد تكديهما، هذا هو الصحيح. وما قيل: إنهم نبي وشعون والثالث الذي عززهما بولس أو حبيب النجار فغير موثوق به كما اعترف به الشارح. (مأخوذ من الدسوقي والتحريد) **إذ كذبوا إلخ**: "إذ" ظرف لمضاف محذوف أي قال تعالى حكاية عن قول الرسل **إذ كذبوا**، أو خبر لمحتوف، والحملة مستأنفة أي وهذا المحكي صادر عنهم **إذ كذبوا**، ولا يصح أن يكون طرفاً لـ "قال" أو لـ "حكاية" متأخران عن وقت التكذيب ولم يكونا في ذلك الوقت. (محض الدسوقي)

واسمىة الجملة: أي كونهما اسمية لا صيورة اسمية؛ لأنه لا يشترط في التأكيد بما كونهما معدولة عن الفعلية كما وهم. (الدسوقي) **بالقسم**: وهو ربنا يعلم، فقد ذكر في "الكشاف" أن "ربنا يعلم" جار مجرى القسم في التأكيد كشهد الله. (الدسوقي) **ما أنتم إلخ**: إن قلت. قول المكربين ذلك إنكار للرسالة من الله؛ لأنها هي التي يرون مضافاً لسببية مع أن الرسل من عند عيسى **لا من عند الله**، وحيث فلا يكون قولهم "ما أنتم إلا بشر مثلاً" إنكار الشيء، وأجيب: بأن المعنى ما مرسلكم إلا بشر مثلاً... أو يقال: إنهم لما دعواهم إلى رسالة رسول الله بإذن الله، نزلوا رسالة رسول الرسول كرسالة الرسول. (الدسوقي)

وقوله. أي قول المصنف: **إذ كذبوا بصيغة الجمع ولم يقل**: **إذ كذبا بصيغة التثنية مع أن المكذب في المرة الأولى اثنان فقط**. (الدسوقي) **مبني إلخ**: أي لأن ما جاء به الثالث غير ما جاء به الاثنان، فالحكم على ما جاء به الاثنان بأنه كذب حكم على ما جاء به الثالث أيضاً بأنه كذب، لأنه عيه. [الدسوقي: ٢٠٧/١]

وإلا فالمكذب أولاً اثنان، ويسمى **حزب الأول ابتدانياً**، ويسمى **حزباً** **طلبياً**، ويسمى **إككارياً**. ويسمى **إخراج الكلام** عيها أي على الوجوه المذكورة وهي **الحلو** عن التأكيد ^{أي الحلو عن التأكيد} **لأنه مسوق بالإنكار** وهو التأكيد استحساناً ^{هو التأكيد وجوباً} في الأول، والتقوية بمؤكد استحساناً في الثاني، ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الثالث **إخراجاً على مقتضى الظاهر** وهو أحص مطلقاً من مقتضى الحال؛ لأن معناه مقتضى ظاهر الحال، فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر؛ فإنه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر.

إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر

وكثيراً ما يخرج الكلام

والإح أي وإن لم يقل ذلك، فلا يصح؛ لأن المكذب أولاً اثنان، فكيف يعبر المصنف بصمير الجمع بقوله: "إد كذبوا". [الدسوقي: ٢٠٧/١] ابتدانياً لكونه غير مسوق بالطلب والإنكار. **طلباً** لأنه مسوق بالطلب. **إخراج الكلام** **إح** أي تطبيق الكلام عليها بمعنى إتيانه متكيفاً بتلك الوجوه ومشتماً عليها ومتصفاً بها. [الدسوقي: ٢٠٨/١] **لأن معناه** **إح** أي معنى مقتضى الظاهر مقتضى ظاهر الحال، أي مقتضى الحال الظاهر، فالحال تحته فردان: ظاهر وحفي، فالظاهر: ما كان ثابتاً في نفس الأمر، وحفي: ما كان ثابتاً باعتبار ما عند المتكلم. وإذا كان الحال تحته فردان كان ظاهر الحال أحص من مطلق الحال، فكل كيفية اقتضاها ظاهر الحال اقتضاها الحال، وليس كل كيفية اقتضاها الحال اقتضاها ظاهراً، وعموم المقتضي بالكسر يقتضي عموم المقتضى.

غير عكس أي لعوي، وأما العكس المطلق ثابت وهو بعض مقتضى الحال مقتضى ظاهر الحال. [الدسوقي: ٢٠٩/١] **كما في صورة** **إح** وذلك كما لو برر غير السائل منزلة السائل، فألقى إليه الكلام مؤكداً، فالتأكيد مقتضى الحال الذي هو السؤال تريبلاً، لكنه خلاف مقتضى ظاهر الحال الذي هو عدم السؤال حقيقة. (الدسوقي) **وكثيراً ما** **إح** نصب على الطولية أو المصدرية، و"ما" رائدة لتأكيد الكثرة، أي ويخرج الكلام تعريجاً كثيراً أحياناً كثيراً. ويراد أن تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كثير في نفسه لا بالإضافة إلى مقابله حتى يكون الإخراج على مقتضى الظاهر قليلاً. (الدسوقي وغيره)

على خلافه أي خلاف مقتضى الظاهر، **فيجعل غير السائل كالسائل إذا قدم إليه أي**
هو كعالي اللعن هو المتردد في الحكم
إلى غير السائل ما يلوح أي ما يشير له أي لغير السائل **باحبر**، فيستشرف غير السائل
أي يحسن الحكم
له أي للخبر **يعني ينظر** إليه يقال: استشرف الشيء إذا رفع رأسه ينظر إليه ويسط كفه
فوق الحاجب كالمستظل من الشمس **استشرف الصائب المتردد نحو:** وَلَا تُحَاسِنِي فِي
أي من شعاعها
أَنْدَسَ صَبْرًا (هود: ٣٧) أي لا تدعني يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم

على خلافه الخ قيل: إنه كثير بالنسبة إلى مقابله باعتبار أن أنواع اختلاف تسعة، وأنواع إخراج الكلام على الظاهر ثلاثة: الكلام مع الحائي، ومع المتردد، أو المنكر، وأنواع الخلاف فالكلام مع العالم ثلاثة لتزيده مرله الخالي أو المتردد أو المنكر. والكلام مع الحائي كالكلام مع المتردد أو المنكر، والكلام مع المتردد كالكلام مع الخالي أو المنكر، والكلام مع المنكر كالكلام مع الحائي أو المتردد، فإخراج الكلام على مقتضى الظاهر أقل أنواعاً بالنسبة إلى مقابله. [التحريد: ٨٠]

فيجعل الخ الظاهر المتبادر أن انفاء للتفريع مع أن الجعل ليس واقعاً عقيب التحريج، بل يـسـزل غير السائل كالسائل أولاً، ثم يجعل الكلام على خلاف المقتضى. وأجيب بأن انفاء للعطف تفصيلاً لما أحمله في قوله: "وكثيراً" إلخ أو أنها للتفريع كما هو المتبادر، ومعنى "يخرج": يقصد التحريج، ولا شك أن التزيل عقب قصد التحريج. [الدسوقي: ٢٠٩/١]

كالسائل فيه أن التأكيد مع السائل كالتأكيد مع المنكر، فلا يعلم أنه جعل كالسائل أو كالمنكر، ووجوب التأكيد أو استحسانه لا يفهمان من العطف. وأجيب بأنه عند الالتباس يحتاج إلى قرينة تعين المقصود أو ترجحه، فإن لم توجد قرينة يحمل الكلام على كل من الأمرين. (ملخص)

إذا قدم إليه ظرف لا يجعل فيقتضي أن جعل غير السائل بمسألة السائل مقيد بالتقسيم المذكور مع أنه قد ينزول مرثله لأعراض أحر كالاهتمام بشأن الخير؛ لكونه مستبعدا والتنبية على عفة السامع. وأوجب بأن هذا التقيد بالنظر لما هو شائع في الاستعمال، كذا في "عبد الحكيم".

ما ملو ح أي نجسه، وذلك بأن يذكر له كلام يشير إلى جنس الخبر بحيث يكاد صاحب الفظة والدكاء أن يتردد في الخبر ويطلبه من حيث إنه فرد من أفراد ذلك الجنس الذي در عليه الكلام المتقدم كما سيحيء مثاله في الكتاب.

يعني ينظر إل ح: عبر بـ "يعني" إشارة إلى أن معنى الاستشراف ليس هو النظر فقط، بل هو مجموع أمور ثلاثة: رفع الرأس، والنظر، وبسط الكف فوق الحاجب، فجرّد من اثنين وأريد به النظر، ثم بعد ذلك استعمل النظر هنا في لازمه العرفي وهو التأمل. (التحريد)

استشراء. أي استشراء كاستشراء الطالب المتردد. **أي لا تدعني** أشار بذلك التفسير إلى أن المراد بالهـي عن الخطاب في شأنهم: النهي عن الدعاء والشفاعة لهم من قبيل إطلاق العام وإرادة الخاص وهو مجاز مرسل. [الدسوقي: ٢١١/١]

بشفاعتك، فهذا الكلام يلوح بالخبر تلويحا ويشعر بأنه قد حق عليهم العذاب، فصار
المقام مقام أن يتردد المخاطب في أنهم هل صاروا محكوما عليهم بالإغراق أم لا، فقليل:
﴿إِنَّهُمْ مُّعْرِقُونَ﴾ مؤكدا أي هم محكوم عليهم بالإغراق. ويجعل غير المنكر كالمنكر
إذا لاح أي ظهر عليه أي على غير المنكر شيء من أمارات الإنكار نحو: قول حجل
ابن نضلة: جاء شقيق اسم رجل عارضا رحمه أي واضعا على العرض؛ فهو لا ينكر
أن في بني عمه رماحا،
يقى به كلام يؤكد
الحرب
بل هو عام بذلك

فهذا الكلام: أي 'لا تخاطبي' إلخ أي لا تدعني دعاء مصورا بشفاعتك، فهو تصوير لمبهي عنه. مقام إلخ: لا مقام إنكار
المخاطب؛ لأن المخاطب من أولي العزم من الرسل بي الله سيدنا نوح عليه السلام وهو الذي دعا به: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْنِي عَلَى
الْأَرْضِ مِنْ مُكْفَرِينَ ذَكَرَ﴾ [نوح: ٢٦]، واستجيب دعاؤه وأمر أن يصنع الفلك، فكان عليه السلام على يقين بأهم
هالكون، فالتردد إما كان في أن هلاكهم يغرقهم أو بأمر آخر، فالنقطة مقام التردد، فلا التباس هنا بين تأكيد التردد
وتأكيد الإنكار لقيام القرينة. (ملخص)

إهم معرفون: ليس المراد أنهم معرفون بالفعل؛ لأن إغراقهم متأخر ولم يكن حاصلًا عند خطاب نوح وبه عن
الدعاء والشفاعة هم. [الدسوقي: ٢١١/١] ويجعل إلخ: مراد من غير أسكر حاي الدهى والسائل والعالم وإن كان
مثال لتبريل العالم منزلة المنكر. (الدسوقي) كالمنكر إلخ: فإن قلت: أي لمرّة لتبريل السائل منزلة المنكر مع أنه يؤكد
من غير تبريل؟ قلت: فائدة التبريل زيادة التأكيد، فإن السائل يؤتى في الكلام المنقضى إليه بتأكيد واحد، والمنكر
يؤتى في الكلام الملقى إليه بأكثر، وهذا أحسن مما أحاب به بعضهم من أن فائدة التبريل ضرورة التأكيد واجب بعد أن
كان مستحسنًا؛ لأن هذا أمر خفي لا اطلاع عليه. [الدسوقي: ٢١٢/١]

حجل ابن نضلة: حجل. بفتح الحاء المهمة وسكون الحيم، من بصة: بفتح الباء والضاد المعجمة اسم أمه، وحجل
لقبه، واسمه أحمد بن عمرو بن عبد القيس بن معر، فهو غير حجل بن عبد المطب عم النبي صلى الله عليه وآله خلافا لما ذكره
"عبد الحكيم" فإن اسمه معيرة وأمّه هالة بنت وهيب. (الدسوقي) جاء شقيق إلخ: [يعني ليس المراد به شقيق النعمان وهو
نوع من الرياحين] البيت من السريع في أركانه طي مع الوقف والكشف مفتعل مستعمل فاعل مفتعل مفتعل فاعلان.
على العرض: [في التاج العرض: شمشير برهه بردان هادن] أي على عرض الرمح بأن جعله على فحده في حالة
الركوب بحيث يكون عرض الرمح إلى العدو دون صوله، فالمراد بالعرض عرض الموضوع لا عرض الموضوع عليه
على ما وهم البعض. (مأخوذ من الدسوقي وعبد الحكيم) فهو لا ينكر إلخ: بل هو عالم بذلك؛ لكونهم متلبيين
بالحرب، فهو من تنزيل العالم منزلة المنكر لا من تنزيل الخالي منزله. [الدسوقي: ٢١٣/١]

لكن بجيئه واضعاً للرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ أمانة أنه يعتقد أن لا رمح فيهم،
بل كلهم عزول لا سلاح معهم، فنزل منزلة المنكر وخطوب خطاب التفات بقوله:
عطف تسيير أي شقيق من العيبة إلى الخطاب

إن بني عمك فيهم رماح

مؤكداً بـ "إن"، وفي البيت على ما أشار إليه الإمام المرزوقي تهكم واستهزاء، كأنه يرميه
بأنه من الضعف والجن بحيث لو علم أن فيهم رماحاً لما التفث لفت الكفاح ولم تقو
يده، على حمل الرماح على طريقة قوله:
حالة من خطاب أي في عزه جمع رمح أي يرمي منه وبطعته من معنى الباء الجانب المقاتلة والمهارة

فقلت لمحرز لما التقينا تنكب لا يقطرك الزحام
وف محزنة الكعب الحجب

يرميه بأنه لم يباشر الشدائد،

أمانة أنه إلخ: إذ لا شك أن وضع الرمح على هذه الهيئة علامة على إنكار وجود السلاح معهم، وأما وضع الرمح على طوله بحيث يكون سنانه إلى الأعداء، فهو علامة على التهيؤ للمحاربة. **عزل** بالعين المهملة والزاء المعجمة جمع أعزل الذي لا سلاح معه. **إن بني عمك:** لا يرتبط بما قبله إلا بتقدير: فقلت له: إن بني عمك إلخ فهو معتبر ولا بد في الكلام منه، وحيث فلا التفات أصلاً. والجواب: أنه لا حاجة إلى تقدير القول، فإنه قد يجعل الشخص الواحد يذكر أوصافه حاصراً مخاطباً، ألا ترى إلى قوله تعالى: **هَـٰذَا نَحْنُ بِأَعْيُنِنَا** فيحصل الارتباط بذكر الأوصاف. [التحريد: ٨١]

وفي البيت تهكم أي من الشاعر بشقيق واستهزاء به؛ وذلك لأن مثل هذه العبارة أعني قوله "إن بني عمك إلخ" إما يقال لمن يستهزأ به لكونه لا قدرة له على الحرب، بل عند سماعه به يخاف ولا يقدر على حمل الرماح ولا غيرها من آلاته لحيه وضعفه. [الدسوقي: ٢١٤/١] **كأنه يرميه إلخ:** أي لأن الشاعر ينسبه إلى الجن، ولكونه منسوباً إليه في رعم الشاعر جعل كالمكر وتهكم به ولولا رمية ناخب كان وضع الرمح كذلك أمانة على قلة مبالاته بالأعداء وبرماحهم، فيدل على شجاعته ولم يحتاج إلى تنزيله كالمكر. (ملخص)

على طريقة إلخ: إما متعلق بقوله: تهكم واستهزاء، أو متعلق بمحذوف صفة لـ "تهكم" أي في البيت تهكم آت على طريقة قوله: أي على طريقة التهكم في قوله أي قول أي ثمة البراء من عارب الأنصاري. (مأخوذ من الدسوقي والتحريد) **محرز:** اسم رجل من بني ضبة. (الدسوقي)

تنكب مفعوله محذوف أي تنكب القتال أو المقاتلين أي تحب وانصرف عنه.

لا يقطرك إلخ: يحزم "يقطر" في جواب الأمر، والتقطير الإلقاء على أحد القطرين أي الحاسين والزحام بمعنى المزاحمة أي مزاحمة الخيل والحيش عند القتال يسحر منه ويرميه بأنه لم يباشر الشدائد. (مأخوذ من الدسوقي والتحريد) **لم يباشر:** المباشرة: خود در کاره قيام نمودن.

ولم يدفع إلى مضايق المجامع كأنه يخاف عليه أن يداس بالقوائم كما يخاف على الصبيان والنساء لقلة غنائه وضعف بنائه. **ويجعل المنكر كغير المنكر** إذا كان معه أي مع المنكر **ما إن تأمله أي شيء من الدلائل والشواهد إن تأمل المنكر ذلك الشيء ارتدع** عن إنكاره، ومعنى كونه معه أن يكون معلوما له مشاهدا عنده كما تقول لمنكر الإسلام: **أي الدليل مع المنكر** أي مصدرية أي كقولك: الإسلام حق من غير تأكيد؛ لأن مع ذلك المنكر دلائل دالة على حقيقة الإسلام، وقيل: كوعبار القرآن وغيره

أن بداس مأخوذ من الدوس، وهو جعل الشيء تحت الأقدام. [الدسوقي: ٢١٤/١] **لفظة غناه الخ** مفتوح العين المعجمة أي معه، و'بائه' مفتوح الباء الموحدة أي بئته وداته، وفي بعض النسخ: ثباته. (الدسوقي) **ويجعل المنكر: أي ينزل، وكذلك الطالب المتردد.** (الدسوقي)

كغير المنكر الخ [الصاهر أن يقول: كغيره، ولا يظهر وجه جعل الصاهر موضع الصميم. [التجريد: ٨٢] وإن صدق على حالي الدهن والعالم باحكم والمتردد فيه إلا أن المراد خصوص الأول؛ إذ لا ثمره لجعل المنكر كالمتردد؛ لأن في كل منهما يؤكد الخبر، ولا معنى لجعل المنكر كالعالم باحكم؛ إذ هو يقتضي عدم خطابه، فتعين أن المراد به خصوص الأول أي خالي الدهن، فلا يؤكد الخبر. [ملخص الدسوقي: ٢١٥/١]

أن تأمله تأمل فيه؛ لأن التأمل: النظر في الشيء. (الدسوقي) **شيء من الدلائل** [من تعبضية فيكفي بعضها أي ولو واحدا] فيه أن الإنسان إذا علم الدليل علم المدلول، وحينئذ فلا يتوقف الارتداع على التأمل. وأجيب بأن المراد من الدليل ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب حتمي، وليس المراد منه ما يبرم من علمه المطلوب، فلا إشكال في توقف الارتداع على التأمل. **ارتدع.** أي رجع عن إنكاره بأن يسقل إلى مرتبة المتردد أو حالي الدهن. (الدسوقي)

معلوما له أي متصورا له، وهذا بالنظر إلى الأدلة العقلية. (الدسوقي) **مشاهدا عنده** أي ناخس، وهذا بالنظر إلى الأدلة الحسية، ثم إن تفسير اشرح المعية بالعمومية والخصوصية، وتفسيره 'ما' الموصوفة بالدليل يصير المعنى عليه: إذا كان المنكر عالما بالدليل لذي إذا تأمله ارتدع عن إنكاره، فيتوجه عليه إشكال. وحاصله: أن الإنسان متى علم بالدليل علم المدلول قطعا، وحينئذ فلا يتوقف الارتداع على التأمل، والجواب: أنه ليس المراد بالدليل الدليل المطلق وهو ما يبرم من العلم به العلم بشيء آخر حتى يرد ما ذكر، بل المراد به الدليل الأصوي وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب حتمي، والمراد بالتأمل فيه أن يستطع مقدمات صحيحة من وجه صحيح توصله إلى الارتداع. (الدسوقي)

من غير تأكيد يرد عليه بأن اسمية الجملة تعيد التأكيد. وأجيب بأن مرادهم بقولهم: سمية جملة من المؤكدات أنها مما يصلح أن يقصد بها التأكيد عند مناسبة المقام، فليست للتأكيد مطلقا، بل إذا اعتبرت مؤكدة. (ملخص الدسوقي)

وقيل الخ هذا وجه ثان في بيان معنى 'معه'، حاصله: أن كون الدلائل مع المنكر ليس معناه كونها معلوما له كما مر، بل معناه أن تكون الدلائل موجودة في نفس الأمر فقط بدون معلوميتها.

معنى كونه "معه" أن يكون موجودا في نفس الأمر، وفيه نظر؛ لأن مجرد وجوده لا يكفي في الارتداد ما لم يكن حاصلًا عنده، وقيل معنى "ما" إن تأمله شيء من العقل، وفيه نظر؛ لأن المناسب حينئذ أن يقال: ما إن تأمل به؛ لأنه لا يتأمل العقل بل يتأمل به نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ (البقرة: ٢) ظاهر هذا الكلام أنه مثال لجعل منكر الحكم كغيره وترك التأكيد لذلك، وبيانه أن معنى لا ريب فيه

الجعل أي بيان كونه مثالا

لا يكفي إلخ لإمكان أن يكون الشيء موجودا في نفس الأمر، ولا يكون مشاهدا ولا معلوما له، فلا يمكنه التأمل فيه لعدم حصوله بوجه، فلا يكفي في الارتداد وجوده في نفس الأمر فقط بدون أن يكون معلوما أو مشاهدا. وقيل إلخ هذا وجه ثان في معنى لفظة "ما"، يعني ليس المراد من "ما" الموصولة: الدلائل كما سبق بل المراد منه العقل. شيء من العقل. والحاصل أن في كلمة "معه" وجهين: أن يكون معلوماً له، أو يكون موجوداً في نفس الأمر، وفي "ما" وجهين أي شيء من الدلائل أو شيء من العقل. لأن المناسب حينئذ أي حين إد فسر "ما" بشيء من العقل لا بالأدلة كان المناسب أن يقول: ما إن تأمل به، وفي قوله: "لأن المناسب" إشارة إلى صحة هذا القيل بالحمل على الحذف والإيضاح، كان الأصل: تأمل به، فحذف الباء وأوصل الضمير بالفعل، أو يقال: مراده بالعقل الأدلة العقلية، وحينئذ يرجع لما قاله الشارح أولاً، تأمل. [الدسوقي: ٢١٦/١]

لا ريب فيه في كونه غير مؤكد نظراً لأن "لا" التي לפני الجنس للتأكيد، وكذا اسمية الحملة كما صرحوا بذلك، والحوار: لا سلم أن "لا" لتأكيد الحكم الذي كلامنا فيه، بل لتأكيد المحكوم عليه، وليس كلاماً فيه، واسمية الحملة ليست للتأكيد مطلقاً بل إذا اعتبرت مؤكداً. [التحريد: ٨٣] ظاهر هذا إلخ يعني المتبادر من هذا الكلام: التمثيل لا التطير، وجه الظهور أنه ذكره بعد القاعدة أعني جعل المبرك كغير المبرك وعبره بـ "نحو"، فالظاهر أنه مثال لها. (مأخوذ من الدسوقي والتحريد) وترك وكان مقتضى الظاهر أن يقال: إنه لا ريب فيه. (التحريد)

بيانه إلخ: فيه إشارة إلى دفع إيراد يرد ههنا. تقريره: أن هذا الحكم أعني ريب بالكلية مما لا يصلح أن يحكم به لكثرة المرتابين فضلاً عن أن يؤكد. وحاصل الحوار: أن المراد من نفي الريب ليس أن أحداً لا يرتاب فيه، بل المراد أن القرآن ليس بمظلة لريب ولا ينبغي أن يرتاب فيه، وهذا مصائق للواقع، وينكره كثير من المحاطين، فكان مقتضى الظاهر أن يؤكد، لكن نزل إنكارهم مرة عدمة لما معهم من الدلائل التي لو تأملوها ارتدعوا عن الإنكار، فلذلك ألقى الكلام بمجرد التأكيد. (ملخص)

لا ريب فيه إلخ: فإن قيل: هل يجوز نفي الريب من غير تنزيل ريبهم كالعدم؟ قلت: نعم، ويتضح ذلك بمثال، وهو أن شيئاً أبيض لا صفرة فيه إذا رآه صاحب البرقاء أصفر يقال له: هذا الشيء لا صفرة فيه بل أَسْأَنَ عَيْتَ فيه صفرة فعالج نفسك، فليس هذا تنزيل الصفرة مرة عدم، بل فيه تسليم، وبيان وجه الرؤية والأمر بمعالجة، فكذلك ههنا ارتاب المرتابون في الكتاب، فقيل لهم: ذلك الكتاب لا ريب فيه، بل أستم في ريب، قال تعالى: ﴿مَنْ كُنْهَ فِي -

ليس القرآن بمظنة للريب، ولا ينبغي أن يرتاب فيه، وهذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين، لكن نزل إنكارهم منزلة عدمه لما معهم من الدلائل الدالة على أنه ليس مما ينبغي أن يرتاب فيه، والأحسن أن يقال: إنه نظير لتزويل وجود الشيء منزلة عدمه بناء على وجود ما يزيله؛ فإنه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تعويلاً على ما يزيله حتى نفي الريب على سبيل الاستغراق، كما نزل الإنكار منزلة عدمه لذلك حتى صح ترك التأكيد، وهكذا أي مثل اعتبارات الإثبات...

تب مما رآه على غيره (الفرع ٢٣) الآية يعي سلم ريبهم لكن بعاه عن الكتاب وأثنت فيهم وبين لهم ما به يزول ريبهم، فلا منافاة بين الآيتين بل تريد إحداهما الأخرى. **الحكم** كونه القرآن ليس بمظنة للريب، مما ينكره كثير أي بالإنكار إما هو لكونه ليس مما ينبغي أن يرتاب فيه لا لمحي الريب عنه. [الدسوقي: ٢١٧/١] **المخاطبين** السامعين فهو شامل للإس والحق. **عدمه** فلذلك ألقى الخبر خير مؤكداً.

من الدلائل ككونه معجزاً له وكون من أتى به صادقاً مصدوقاً. **والأحسن** أعلم أن حاصل الأول: أن المنفي ليس نفس الريب، بل كونه القرآن محلاً للريب ومظنة له خطأ مكري ذلك. وحاصل الثاني: أن اسمي نفس الريب على سبيل الاستغراق من غير محاصته، وما يدل على أحسية الوجه الثاني قول المصنف بعده: 'وهكذا اعتبارات النفي' فإنه مشعر بأن ما تقدم متمحص للإثبات. وأيضاً الوجه الثاني لا يحتاج فيه إلى تأويل، بخلاف الأول، فإنه يحتاج فيه إلى تأويل كما مر بأن المراد نفي أن القرآن محل للريب ومظنة له. [التحريد بتغيير يسير: ٨٣]

إنه نظير أي لما نحن فيه، أعني جعل المكر كغيره. **لتزويل إلخ** اللام فيه للأجل، أي لأجل تزويل الشيء مرة عدمه، وليس هذا اللام صلة بنظر بل صلة النظر مخدوفة، والمقصود من التعديل بيان وجه الشبه بين النظيرين، ويمكن جعل اللام بمعنى 'في'، فاندفع الاعتراض على عبارة الشارح بأن نظير الشيء يجب أن يكون خارجاً عن أفراد مع أن ترتيب ريب المرتابين بمرة العدم من أفراد تزويل الشيء مرة عدمه، فالأولى أن يقول: إنه نظير ترتيب الإنكار منزلة عدمه، فتأمل. [الدسوقي بتوضيح: ٢١٨/١]

نزل ريب إلخ وفي المعنى الذي أوضحناه لا يحتاج نفي ريبهم على سبيل الاستغراق إلى جعل الريب كعدمه، بل مع وجود الريب عن نفي الريب عن كلام ربنا وتثبيتهم، وكذلك هو في نفس الأمر كما بيته تبارك وتعالى. **الاستغراق** أي الذي يفهم من وقوع الكثرة في سياق النفي وهو "لا" في "لا ريب فيه" لأن الكثرة في سياق النفي تعم عموماً شمولياً. (الدسوقي) **وهكذا** عطف على مخدوف دل عليه السياق أي هذا الذي ذكر أمثلة اعتبارات الإسناد في الإثبات، وهكذا، إلخ أي وهكذا أمثلة اعتبارات الإسناد في النفي. (الدسوقي)

مثل اعتبارات إلخ: وإفراد اسم الإشارة في "هكذا" مع أنه عائد إلى الاعتبارات باعتباره ما ذكر. (الدسوقي)

اعتبارات **الفني** من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الإنكاري، تقول لخالي الذهن: ما زيد قائما، أو ليس زيد قائما، وللطالب: ما زيد بقائم، وللمنكر: والله ما زيد بقائم، وعلى هذا القياس.

[الإسناد الحقيقي]

ثم الإسناد مطلقا سواء كان إنشائيا أو إخباريا، منه **حقيقة عقلية**.....

بقائم. الباء في خبر ليس من المؤكدات للحكم عند السكاكي. **وعلى هذا القياس:** [مثل إخراج الكلام على خلاف مقتضى الطاهر] بالرفع مبتدأ وخبر، وبالجر بدل من اسم الإشارة، والجار متعلق بمحذوف أي: واجر على هذا القياس، وبالصب مفعول محذوف أي: واجر على هذا، أعني القياس. [الدسوقي: ٢٢٢/١]

والحاصل: أن الصور الاثني عشرة الحاراية في تخريج الكلام على مقتضى الطاهر وعلى حلافه في الإثبات تجري في النفي، وقد مر أن الحاراي على الظاهر ثلاثة، وعلى حلافه تسعة، والمجموع اثني عشرة. (الدسوقي بتوضيح)

ثم **الإسناد** ثم للاستيف المحوي أو إنها للترتيب الدكري، فهي تعطف الجمل. [الدسوقي: ٢٢٤/١]

مطلقا. ولأجل هذا التعميم أتى المصنف بالاسم الظاهر دون الضمير وإن كان محل له؛ لئلا يتوهم عوده على الإسناد المقيد بالخبري، وارتكاب الاستخدام في الكلام خلاف الأصل. وقولهم: "المعرفة إذا أعيدت معرفة كان الثاني عين الأول" ليس على إطلاقه بل مقيد بما إذا خلا عن قرينة المعايير. (مأخوذ من الدسوقي وعبد الحكيم)

إنشائيا إلخ: هذا يقتضي اختصاص الحقيقة العقلية والجاز العقلي بالإسناد التام؛ لاختصاص الإشاء والإخبار به مع أن الحقيقة والجاز لا يختصان بالإسناد التام، بل يجريان في الناقص أيضا كما في إسناد المصدر للمفعول، تقول: أعجني صرب زيد، وأعجني إنسان الله القل، وأعجني نبات الربيع القل. وأجيب: بأن المراد بالإسناد الإنشائي والخبري: ما في الجملة الإنشائية والإخبارية سواء كان تاما أو ناقصا. [التجريد: ٨٤] (الدسوقي)

حقيقة: اعلم أن الحقيقة والجاز على نحوين: عقلي ولعوي، والفرق بينهما أن كون الإسناد إلى ما هو له أو إلى غير ما هو له: إن كان يدرك بالعقل من دون مدخلية اللغة فهو حقيقة عقلية وجاز عقلي مثل: أثبت الله البقل، وأثبت الربيع البقل؛ فإنه لا شك أن كون الإسناد في الأول إلى ما هو له، وفي الثاني إلى غير ما هو له مما يدرك بالعقل دون اللغة؛ لأن هذا الإسناد مما يتحقق في نفس التكلم قبل التعبير، بخلاف الحقيقة اللغوية والجاز اللغوي، فإن كون هذا الإسناد مستعملا في محله أو كونه متجاوزا عن محله إما يدرك بوصف اللغة، ولهذا يصير: أثبت الربيع البقل من الموحّد مجازا ومن الدهري حقيقة؛ لتفاوت عمل عقليهما مع اتحاد الوضع اللغوي عندهما. (ملتقط)

عقلية: قال في "المطول": فإن قيل: لم لم يذكر بحث الحقيقة والجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب "المفتاح" ومن تبعه؟ قلنا: قد زعم أنه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان، فكانه مبني على أنه من الأحوال المذكورة في التعريف كالتأكيد والتجريد عن المؤكدات، وفيه نظر؛ لأن علم المعاني إنما يبحث عن الأحوال المذكورة من حيث =

ولم يقل: إما حقيقة وإما مجازاً؛ لأن بعض الإسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز كقولنا:
 الحيوان جسم، والإنسان حيوان. وجعل الحقيقة والمجاز صفة الإسناد دون الكلام؛ لأن
 اتصاف الكلام بهما إنما هو باعتبار الإسناد وأوردهما في علم المعاني؛ ^{كما في المفتاح} لأفهما من أحوال
 اللفظ، فيدخلان في علم المعاني، ^{أي الحقيقة والمجاز العقليين} هي أي الحقيقة العقلية ^{دون البهائم} ~~مصدر~~ ^{مفعول} أو معناه كالمصدر
 واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف ^{بواسطة الإسناد} من أي شيء

= إما يطابقها البسط مقتضى الحال، وظاهر أن البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الخبثية، فلا يكون
 داحلاً في علم المعاني، وإلا فالحقيقة والمجاز اللغويان أيضاً من أحوال المسد إليه والمسد.

لـ ^{نقل} ^{لـ} يعني لو قال بكلمة "إما" دون منه لأفاد حصر الإسناد في القسمين، أعني الحقيقة والمجاز؛ لأن وضع التقسيم
 لبسط الأقسام فهو يمنع الجمع مع أن بعض الإسناد ليس بحقيقة ولا مجاز عند المصنف. [التجريد بتعريف: ٨٤]
 عنده وأما عند السكاكي فالإسناد محصور في الحقيقة والمجاز؛ ولذا قال: الحقيقة هي إسناد الشيء إلى ما هو له عند
 استكماله في الظاهر. والمجاز: إسناد الشيء إلى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر بتأول، والشيء أعم من أن يكون
 فعلاً أو معناه أو خبراً جامداً أو مشتقاً. [الدسوقي: ٢٢٤/١]

ر ^{نسب} ^{حبر} يعني إذا لم يكن المسد فعلاً أو معناه. ^و ^{جعل} ^{لـ} حاصله أن المنتصف بالحقيقة والمجاز في الواقع
 هو ما تسلط عليه انتصرف العقلي وهو الإسناد، واتصاف الكلام بهما باعتبار ما اشتمل عليه من الإسناد، فاتصاف
 الكلام بالحقيقة العقلي والمجاز العقلي ناتج للأمر العقلي وهو الإسناد، واتصاف الإسناد بهما بطريق الأصالة، فجعله
 معروفاً هما كما فعله المصنف أولى لكون ذلك بالأصالة من جعل الكلام معروفاً لهما؛ لأن ذلك بطريق التبع كما
 فعله صاحب المفتاح. [الدسوقي: ٢٢٥/١]

من ^{أحوال} ^{اللفظ} حاصل هذا التوجيه المذكور لإيراد حقيقة والمجاز العقليين في علم المعاني أن هما تعلقاً به من حيث
 إنما قد يقتضيهما الحال. ويرد عليه أن رعاية هذه الخبثية لا توجب تخصيص العقليين بالإيراد في المعاني؛ لشمولها
 للحقيقة والمجاز اللغويين والكنائية. وأجيب بأن الحقيقة العقلية مثلاً قسم من الإسناد، فإذا كان الإسناد من أحوال
 اللفظ كان ما هو قسم له من أحواله أيضاً، وإليه نظر المصنف. وأما اللغويان فهما نفس اللفظ لا من أحواله، وكذا
 الكناية، فهذا هو مناط الفرق كذا في "جلبى".

فد ^{حلال} ^{الشريل} إذا ما أريد به ليس مما يكره الموحّد هذا القول لا يعيد إنكار أستاذ الله العقل، فتصدير بيان هذا
 الإسناد بـ "ثم" للتراحي الرتي، بمعنى أنه ليس مقصوداً كسابقة، بل ذكره استطرادي. (مختص)

أو ^{معناه} [احترق بهذا عما لا يكون المسد فيه فعلاً أو معناه مثل: الحيوان جسم] أي أو إسناد دال معناه، والمراد معناه
 التصمي وهو الحدث، فكأن المعنى أو الدال على جزء معنى الفعل الحوي. (مأخوذ من الدسوقي والتجريد)

هو أي الفعل أو معناه له أي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو: ضرب زيد عمرا،
أو المفعول به فيما بني له نحو: ضرب عمرو؛ فإن الضاربة لزيد والمضروبة لعمرو ^{بحر "ب"} ~~سد~~
المتكلم متعلق بقوله: "له"، وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع ^{في ظاهر حال المتكلم} في ^{أي بقيد "عند المتكلم"} ~~نضاهر~~
وهو أيضا متعلق بقوله: "له"، وبه يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد. والمعنى إسناد الفعل ^{أي بقوله: في الظاهر}
أو معناه إلى ما يكون هو له عند المتكلم فيها يفهم من ظاهر حاله، وذلك بأن لا ينصب ^{ما يدل على معناه}
قرينة دالة على أنه غير ما هو له في اعتقاده. ومعنى كونه له: أن معناه قائم به ووصف ^{عطف لآرم}
له، وحقه أن يسند إليه.....

كالفاعل الخ. تمثيل لشيء، والكاف استقصائية؛ لأن الشيء المسند إليه الذي ثبت له الفعل أو معناه منحصر في
الفاعل والمفعول به عند المصنف كما سيأتي. [الدسوقي: ٢٢٦/١] **فسا بني له**: أي فعل بني له، أي كالفاعل
المصاحب للفعل الذي بني أي صيغ وأسند له، فـ'في' معنى 'مع'، وكذا يقال فيما بعد. [الدسوقي: ٢٢٧/١]
الضاربة: بخلاف لماره صالم، فإن الصوم ليس للنهار.

وبهذا دخل الخ [أي متعلق بعامله المستتر الذي هو استقر] توضيح المقام: أن قوله: 'ما هو له' يتبادر إلى ما هو
له بحسب الواقع، فيتناول ما يطابق الواقع أو الاعتقاد معا وما يطابق الواقع فقط، ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد
دون الواقع وما لم يطابق شيئا مهما، فإذا ريد قوله: "عند المتكلم" دخل ما يطابق الاعتقاد فقط، وكان المطابق
هما باقيا على حاله داخلا في الحد، وخرج ما يطابق الواقع فقط بعد أن كان داخلا، فإذا ريد 'في الظاهر' دخل
به في الحد ما طابق الواقع ولم يطابق الاعتقاد. ودخل أيضا ما لم يطابق شيئا مهما، وصار التعريف متناولا للأقسام
الأربعة أعني ما يطابق الواقع والاعتقاد، وما لم يطابق شيئا منهما، وما طابق الواقع دون الاعتقاد، وما طابق
الاعتقاد دون الواقع. (الدسوقي)

الاعتقاد. سواء طابق الواقع أم لا بأن كان غير مطابق لواحد منها. **لا ينصب الخ** مدار الحقيقة والجار على نصب
المتكلم القرينة وملاحظته إياها، ولما كانت الملاحظة أمرا خفيا أدير الأمر على وجودها؛ فلذا يعتبر تارة بنصب
القرينة، وتارة بوجودها كما سيأتي من قوله: لوجود القرينة. (عبد الحكيم)

ووصف له: سواء كان قائما به كالأوصاف الموجودة أو مترعا عنه كالأوصاف الاعتبارية. (عبد الحكيم)
وحقه: عطف مسبب على السبب، والمراد بإساده إليه سببه إليه، وسواء صلح همه عليه أم لا، وأتى به دفعا لما يتوهم
من أن المراد من كونه قائما به ووصفا له أنه لا بد أن يحمل عليه حمل مواطأة أي حمل هو هو، فلا يشمل ما إذا كان
المسند مصدرا؛ لأنه لا يحمل كذلك. [الدسوقي: ٢٢٨/١]

سواء كان مخلوقا لله تعالى أو لغيره، وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب، أو لا كمرض ومات. فأقسام الحقيقة العقلية على ما يشمله التعريف أربعة: الأول: ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا، كقول المؤمن: **أنبت الله اسقل**، والثاني: ما يطابق الاعتقاد فقط، نحو قول الجاهل: **أنبت الربيع اسقل**، والثالث: ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه: **خلق الله تعالى الأفعال كلها**،.....

أن يسد إليه الخ قبل أكثر الأسباب التي يحتاج إليه الفعل في وجوده عشرة: فاعل يصدر عنه كالسحر، وعصر يعمل فيه كالخشب، وعمل كالسحر، ومكان و زمان يعمل فيهما، وإلى آلة يعمل بها كالسحر، وإلى عرض قريب كإتجار السحر الباب، وإلى عرض بعيد كتخصيص البيت به، وإلى مثال يعمل عليه، وإلى مرشد يرشده، وكل ذلك قد ينسب الفعل إليه، فإن أسند إلى ما هو له فحقيقة وإلا فمحاز. (ملخص)

مخلوقا لله أي سواء كان معنى ذلك الفعل مخلوقا لله تعالى نحو: حين ريد. [الدسوقي: ٢٢٨/١]

أو لغيره. أي لغير الله أي على طريق الكسب، فأراد بالخلق ما يشمل الكسب، وذلك نحو: ضرب ريد عمرا، أو يقال: قوله "سواء كان مخلوقا لله" يعني على قور أهل السنة، وقوله: "أو لغيره" يعني على قور المعتزلة. (الدسوقي) **أو لا كمرض**: أي أو لا يكون صادرا عنه باختياره بأن لا يكون صادرا عنه كمات أو يكون صادرا لا بالاختيار كحركة المرتعش. وبهذا يسقط ما أورد من أن المرض والموت ليسا صادرين عنه أصلا، وكأنه عقل عن كون السالبة تصدق بمعي الموضوع على أنه قد يقال: المراد بالصدور عنه: الظهور منه، ولا شك أن الصدور بهذا المعنى متحقق في المرض والموت ونحوهما. [التجريد بتوضيح: ٨٥]

أنبت الله أي فإن إسات القل في الواقع لله وهو كذلك في اعتقاد المؤمن. (الدسوقي) **قول الجاهل** أي الكافر كما يؤخذ من مقابلته بالمؤمن، فالمراد: الجاهل بالموثر القادر وهو الذي يسب الفعل لغير الله تعالى. (التجريد)

أنبت الربيع: فإن إسات القل في الواقع لله تعالى، وفي اعتقاد الجاهل للربيع، فهو مطابق للاعتقاد دون الواقع. [ملخص الدسوقي: ٢٢٩/١] **فقط**: أي لا الاعتقاد، لكن يكون مطابقا له في الظاهر كما يشهد له آخر كلامه. (عبد الحكيم)

لمن لا يعرف الخ: أي لمخاطب لا يعرف ذلك المخاطب حال ذلك المعتزلي، وهو أي المعتزلي يخفيها منه، أما لو عرف ذلك المخاطب حال المتكلم ويكون المتكلم مطهرا حاله له، كان كلامه المذكور محارا عن الإقدار والتمكين، فحين عدم العرفان والإخفاء عموم من وجه، فأحد القيدتين لا يعني عن الآخر، فلا يتوهم أن الاقتصار على القيد الثاني كاف. بقي شيء آخر، وهو ما إذا قال المعتزلي ذلك الكلام لمن يعرف حاله ومن لا يعرفها، فيلزم أن يكون الكلام الواحد حقيقة ومحازا في وقت واحد، ولا مانع منه بالطر إلى شخصين. (مأجود من الدسوقي وعبد الحكيم)

خلق الله تعالى. الاختيارية والاضطرارية، فقد طابق هذا الإسناد الواقع؛ لأن خلق الأفعال كلها لله تعالى ولم يطابق اعتقاد المعتزلي؛ لاعتقاده أن خالق الأفعال الاختيارية هو العبد. (الدسوقي)

وهذا المثال متروك في المتن والرابع: ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد جميعا نحو قولك: جاء ريد، وأنت أي والحال أنك خاصة تعلم أنه لم ينجى دون المخاطب؛ إذ لو علمه المخاطب أيضا لما تعين كونه حقيقة؛ لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع بأنه لم ينجى قرينة على أنه لم يرد ظاهره، فلا يكون الإسناد إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر. ^{أي كما علمه السامع} ليكون مجاز

[الإسناد المجازي]

ومنه أي من الإسناد مجاز عقلي، ويسمى مجازا حكيميا، ومجازا في الإثبات،

متروك: أي غير مذكور في المتن لقلة وجوده، فلا يتوهم من عدم ذكره أن الحقيقة العقلية محصورة في الأقسام الثلاثة؛ تكون المقام مقام البيان، فإن المصنف صرح في 'الإيضاح' بأن الحقيقة العقلية أربعة أصرب، وأورد الأمثلة الأربعة، قال العلامة عبد الحكيم: وعندني: أن هذا المثال مدرج في المثال الثالث بأن يكون المراد من قوله: "وأنت تعلم أنه لم ينجى": أنت تعتقد أنه لم ينجى سواء كان مطابقا للواقع أو لا، فيكون مثالا للقسمين: ما لا يطابق شيئا منهما، وما يطابق الواقع دون الاعتقاد، وأنت تعلم أن اللائق بالنسبة للاختصار والإدراج. [الدسوقي: ٢٣٠/١]

وأنت: أي فذلك الإسناد من الحقيقة ولو لم يطابق واحدا منهما؛ لأنه لما هو له فيما يظهر من حال المتكلم ولا يباي ذلك كونه كذبا؛ لأن الكذب لا يباي الحقيقة. (الدسوقي) خاصة أحده من تقدم المسد إليه، وهو أنت على المسد الفعلي أي تعلم أنه يفيد الاختصاص نحو: أنا سميت في حاجتك.

إد لو علمه: وكان المتكلم علما بأن المخاطب يعلم ذلك وإلا لم يجر أن يكون مجازا لعدم تأني جعل المتكلم عدم السامع قرينة. **مجاز عقلي:** لأن التجوز في أمر معقول يدرك بالعقل وهو الإسناد، بخلاف الجاز العوي، فإنه في أمر نقلي وهو أن هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى. والمجاز قيل: أصله محور من جاز المكان إذا تعده؛ لأن الإسناد تعدي مكانه الأصلي، نقلت حركة الواو للسالك قلها، فقلت ألفا لتحركها بحسب الأصل واعتاح ما قلها بحسب الآ. [ماحود من التجريد: ٨٦ والدسوقي: ٢٣١/١]

مجازا حكيميا: أي مسوبا إلى حكم العقل أو إلى الحكم الذي هو أشرف أفرادها؛ لأن الجاز العقلي كما يشمل الإسناد يشمل النسبة الإضافية والإيقاعية أيضا، أو مسوبا إلى النسبة بأن يراد باحكمه مطلق النسبة لا خصوص النسبة التامة. (عبد الحكيم) **ومجازا في الإثبات:** إن قلت: التقييد بالإثبات يقتضي عدم جريانه في النفي، وليس كذلك، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فَمَا رَیْتُمْ تُحَارِبُوهَا﴾ (سورة ١٦) أحییب بأن التقييد بالإثبات لأشرفيته أو لأنه الأصل؛ لأن الجاز في النفي فرع المجاز في الإثبات، أو أن المراد بالإثبات الانتساب والاتصاف، فيشمل الإغاب والنفي؛ إذ في كل منهما انتساب واتصاف. (الدسوقي)

وإسنادا مجازيا وهو إساده أي إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له أي للفعل أو معناه غير ما هو له أي غير الملابس الذي ذلك الفعل أو معناه مبني له يعني غير الفاعل في المبني للفاعل، وغير المفعول به في المبني للمفعول، سواء كان ذلك الغير غيرا في الواقع، أو عند المتكلم في الظاهر؛ وبهذا سقط ما قيل: إنه إن أراد غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر، فلا حاجة إلى قوله: "بتأول" وهو ظاهر، وإن أراد غير ما هو له في الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل: "أنبت الله البقل" مجازا عقليا باعتبار الإسناد إلى السبب بتأول متعلق بإسناده ومعنى التأول أنك تطلب ما يؤول إليه من الحقيقة،

واسنادا مجازيا الخ اعترض عليه بأن فيه سبة الشيء إلى نفسه؛ لأن الجار هو الإسناد، وأجيب بأنه من سبة الخاص إلى العام؛ لأن الجار يشمل اللعوي أيضا أي إسناد مسوب لمطلق الجار. (الدسوقي) إلى ملابس له أي إلى شيء يبه وبه ملابس وارتباط وتعلق، ويجوز فتح الباء وكسرها؛ لأن الملابس مفاعلة من الطرفين. [محض الدسوقي: ١٠/٢٣١] غير ما هو له بالحر صفة ملابس وبالنصب على الحال. سواء كان الخ أشار بذلك إلى أن الأقسام الأربعة التي مرت في الحقيقة تأتي هنا في الجار لشعور التعريف بها، أعني ما طابق الواقع والاعتقاد معا، وما ضاق الواقع فقط، وما طابق الاعتقاد فقط، وما لم يطابق واحدا منهما، والأمثلة السابقة للحقيقة العقلية تصحح بعضها أمثلة لأقسام الجار العقلي باعتبار حال المعاطب، فافهم. [الدسوقي: ١/٢٣٢]

سقط ما قيل ووجه السقوط أنه حيث عمنما في ذلك الغير بأن أريد به ما يعم الغير في الواقع والغير عند المتكلم في الظاهر، صار قوله: "تأول" أي قريبة محتاجا إليه بالنسبة إلى بعض الأفراد وهو الغير في الواقع، ودخل فيه مثل قول الجاهل المذكور مما كان المسند إليه فيه غيرا عند المتكلم في الظاهر. (الدسوقي) فلا حاجة الخ لأنه لا يسد لغير ما هو له في الظاهر، إلا إذا كان هناك قرية تدل على أن ذلك المسند إليه غير. [الدسوقي: ١/٢٣٣] خرج الخ لأنه يعين ما هو له في الواقع، وما خرج عنه ذلك فيكون تعريف الجار غير جامع. (الدسوقي بتعير يسر)

السب وهو الله تعالى عنى رعمه، لأنه يعتقد أن الفاعل الحقيقي هو الربيع وأن الله تعالى سب. [التجريد: ٨٧] تناول [الناء لمصاحبة أو الملابس أو السببية] و"تناول" تفعل من أن إلى كذا رجع إليه، فمعناه تطلب المال الذي هو حقيقة الكلام التي يؤول الجار إليها أو الموضع الناشئ من العقل. والمراد بتطسها: الالتفات إليها ليصب قرية على إرادة خلاف الظاهر. (الدسوقي) من الحقيقة: وهذا إذا كان للمجاز حقيقة كما في أبت الربيع البقل؛ فإن التأول فيه طلب حقيقته وهو الإسناد إلى ما هو له أي أنبت الله البقل في الربيع. (عبد الحكيم)

أو الموضع الذي يؤول إليه من العقل، وحاصله: أن تنصب قرينة صارفة عن أن يكون عطف على ما
 للإبتداء حال من الموضع
 الإسناد إلى ما هو له، وله أي للفعل وهذا إشارة إلى تفصيل وتحقيق التعريفين، **ملاسات**
 أي تعين أو معناه فيه اكتفاء أي الحقيقة والجهاز العقليين
 شتى أي مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى، **يلا بس** الفاعل والمفعول به والمصدر
 لطاقت الصفة للموصوف شتياف بياني لوقوعه عليه لكونه جزء مفهوم
والزمان والمكان والسبب ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما؛ لأن الفعل لا يسند
 لكونه لازم وجوده حصوله به من التمييز والاستثنى
إليها، فإساده إلى الفاعل. أو المفعول به إذا كان مسيا له أي للفاعل
 الحقيقي للفاعل النحوي

أو الموضع إلخ: عطف على الحقيقة أي طلب ما يؤول إليه ذلك الإسناد من جهة العقل، وهذا إذا لم يكن له حقيقة كما في أقدمي بلذك حق لي عليك أي قدمت بذك الحق لي عليك؛ فإنه لا حقيقة لهذا المجاز لعدم الفاعل للإقدام؛ لأنه أمر موهوم، لكن له محلا من جهة العقل وهو القدوم للحق وسيجيء تحقيقه، وهذا هو الموافق لمذهب الشيخ من أنه لا يلزم للمجاز العقلي أن يكون له حقيقة. وقيل في حل هذه العبارة: إن معنى تطلب ما يؤول تطلب المال، فيجوز أن يكون مصدرا ميميا بمعنى المفعول، فيكون معناه ما يؤول إليه، ويجوز أن يكون اسم مكان فيكون معناه الموضع الذي يؤول إليه فيكون "أو الموضع" معطوفا على قوله: ما يؤول إليه. (عبد الحكيم)

وحاصله: عطف على قوله: "ومعنى إلخ" أي أن معنى التأويل الحقيقي ما ذكر، وحاصل معناه نصب قرينة، وفيه أن نصب القرينة ليس حاصلًا لذلك المعنى الذي ذكره؛ إذ طلب الحقيقة أو الموضع وملاحظته ليس هو نصب القرينة. والحواب: أن المراد حاصبه باعتبار لارمه أي أن نصب القرينة لازم لما ذكره، فالمصنف أطلق اسم المألوم وهو التأويل أعني طلب الحقيقة أو الموضع، وأراد اللارم وهو نصب القرينة على طريق الكناية. [الدسوقي: ٢٣٤/١] وهذا: أي قول المصنف قوله: ملاسات شتى.

ملاسات: فإن قلت: إن المصنف رحمه الله عد من حملة الملاسات المصدر والمفعول به، وعد من جملة معنى الفعل المصدر والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف، فيلزم منه ملاسة المصدر بالمصدر وهو باطل؛ لأنه ملاسة الشيء لنفسه، ويلزم عليه ملاسة الصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف للمفعول به وهو لا يصح؛ لأنها لا تنصبه. قلت: لزومه ممنوع؛ إذ لا يلزم من القول بملاسة الفعل أو معناه للأمر المذكورة ملاسة كل منهما لكل واحد من الأمور، بل التفصيل فيه موكل إلى السامع العالم بالقواعد على أنه يجوز ملاسة المصدر بالمصدر إذا كانا متغايرين كما في أعجبتني قتل الصرب، فإن القتل ملاس الضرب؛ لكونه سببا فيه، ولا بد من الملاسة بين العامل ومعموله. [الدسوقي: ٢٣٥/١]

والزمان. لكونه جزء مفهومه أيضا. **لا يسند إليها:** بخلاف ما ذكره، فإن الفعل يسند إليه. فإن قلت: هذه الأمور يسند إليها أيضا، فيصح أن يقال في جاء الأمير والحيش: جاء الجيش، وفي الحال جاء الراكب. قلت: المراد أن هذه الأمور لا يصح إسناد الفعل إليها مع بقائها على معانيها المقصودة منها كالمصاحبة في المفعول معه، والتقييد في الحال والبيان في التمييز؛ فإن هذه المعاني لا تفهم فيما إذا رفع الاسم وأسد إليه الفعل. [الدسوقي: ٢٣٦/١]

أو المفعول به يعني أن إسناده إلى الفاعل إذا كان مبنيا له أو إلى المفعول به إذا كان مبنيا له **حقيقة** كما مر من الأمثلة، وإسناده إلى غيرهما أي غير الفاعل والمفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني للمفعول للملابسة يعني: لأجل أن ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل **بحار كقوهم: عيشة راضية**
 أي المسد إليه الحقيقي كالماء وهو الجري

أو المفعول به فالضمير راجع لهما وأفرد الضمير؛ لأن العطف بـ "أو". يعني أن إسناده أشار بهذا العناية إلى أن كلامه على التوزيع وإلا فظاهر كلامه فاسد، تأمل. غير الفاعل يعني من المفعول والأربعة بعده، وهي المصدر والزمان والمكان والسبب. غير المفعول به أي من الفاعل والأربعة الأحيوة، فصور البحار عشرة، مثل المصنف لسته منها. [مأخوذ من الدسوقي: ٢٣٧/١ والتحرير: ٨٨]

بمعنى لأجل إلخ لما كان ظاهر كلام المصنف أن العلاقة هي الملابسة معى التعلق والارتباط بين الفعل والمسد إليه المجازي، وكان هذا غير مراد، وإنما أراد أن العلاقة هي المشاهدة بين المسد إليه الحقيقي والمسد إليه المجازي في الملابسة أي في تعلق الفعل بكل منهما وإن كانت جهة التعلق مختلفة، أتى الشارح بالعناية إشارة إلى أنه ليس المراد بالملابسة في كلام المصنف التعلق بين الفعل والمسد إليه المجازي كما مر، بل المراد بها المشاهدة والمحاكاة والمناظرة بين المسد إليه المجازي والحقيقي في التعلق، كالنهر في قولك: جرى النهر يشابه ما هو له أي يشابه المسد إليه الحقيقي وهو الماء، فالجري يلبس الماء من جهة قيامه به ويلبس النهر من جهة كونه واقعا فيه. [الدسوقي بتعريبه: ٢٣٨/١]

ذلك الغير أي المسد إليه المجازي كالنهر في قولك: جرى النهر. في ملابسة الفعل إلخ يعني أن المراد بالسمة المشاهدة بين المسد إليه الحقيقي والمجازي في التعلق، كالنهر في قولك: "جرى النهر" يشابه المسد الحقيقي كالماء في قولك: "جرى الماء" في ملابسة الفعل وهو الجري، فالجري يلبس الماء من جهة قيامه به، ويلبس النهر من جهة كونه فيه، وليس هذا باستعارة؛ لأن الاستعارة لفظ استعمل في غير ما وضع له بعلاقة المشاهدة، والإسناد ليس بلفظ، وإنما فسر الملابسة بالمشاهدة. لأن ملاحظة المشاهدة أدخل في صرف الإسناد عما هو له إلى غيره، وإن كان مجرد الملابسة كان في الصرف. (ملخص)

كقوهم: شروع في أمثلة أقسام البحار. **عيشة راضية** اعلم أن أصل هذا التركيب: عيشة راضية صاحبها، فالرضا كان بحسب الأصل مسد للفاعل الحقيقي وهو صاحب ثم حذف الفاعل وأسد الرضا إلى ضمير العيشة. وقيل: عيشة راضية ما بين صاحب والعيشة من المشاهدة في تعلق الرضا بكل وإن اختلفت جهة التعلق؛ لأن تعلقه بالصاحب من حيث الحصول منه، وبالعيشة من حيث وقوعه عليها، فصار ضمير العيشة فاعلا نحويا لا حقيقيا، ثم اشتق من راضية راضية، ففيه معنى الفعل وأسد إلى المفعول. قال بعضهم: مذهب الخليل أنه لا بحار في هذا التركيب، بل الراضية بمعنى ذات رضا حتى تكون بمعنى مرضية، فهو نظير لابن وتامر أي ذي اللبن ودي التمر، التاء للمبالغة؛ لأن هذا البناء يستوي فيه المذكر والمؤنث. (الدسوقي)

فيما بني للفاعل وأسند إلى المفعول به؛ إذ العيش مرضية **وسيل** **مفعم** في عكسه أعني ^{وهو الراضية} ^{أي ضمير العيشة} فيما بني للمفعول وأسند إلى الفاعل؛ لأن السيل هو الذي يفعم أي يملأ من أفعمت ^{وهو السيل يعني ضميره} ^{الإفعام بركردن} الإناء إذا ملأته **وشعر** **شاعر** في المصدر، والأولى التمثيل بنحو: جد جده؛ لأن الشعر ههنا بمعنى المفعول، **وهارد** صائم في الزمان، **وهر** حار في المكان؛ لأن الشخص صائم في النهار، والماء حار في النهر، **ونى الأمير المدينة** في السبب. وينبغي أن يعلم أن المجاز العقلي يجري في النسبة الغير الإسنادية أيضا من الإضافية والإيقاعية نحو: أعجبني إنبات ^{وكذا الحقيقة العقلية} ^{كما يجري في الإضافة} ^{بيان الغير} الربيع وجري الأنهار
مثال الإضافة

فيما بني إلح أشار بذلك إلى أن الشاهد في إسناد راضية لضمير المستتر أعني: ضمير العيشة لا أن الشاهد في إسناد راضية إلى العيشة؛ لأن الإسناد إلى المبتدأ ليست حقيقة ولا محار عند المصنف كما سبق، بل واسطة بينهما، وكذا يقال فيما بعد من الأمثلة. [الدسوقي بتغيير يسير: ٢٣٨/١] **وأسد إلح** أي إلى المفعول به الحقيقي وإلا فالسند إليه ههنا فاعل نحوي. [التجريد: ٨٨] **وسيل مفعم**. أصله: أفعم السيل الوادي بمعنى ملأه، ثم بني "أفعم" للمفعول واشتق منه اسم المفعول وأسند لضمير الفاعل الحقيقي، وهو السيل بعد تقديمه وجعله مبتدأ. (الدسوقي) **وأسد إلى الفاعل** أي الحقيقي، وإلا فالسند إليه هنا نائب فاعل. (التجريد) **وشعر شاعر** [من شأن العرب أن يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المألعة في وصفه ما يتبعونه به تأكيدا وتسيها على تاهيه في معناه، من ذلك قولهم: ظل ظليل، داهية دهباء، وشعر شاعر. [المطول: ١٧١] أي فقد أسند ما هو معنى الفعل أعني 'شاعر' إلى ضمير المصدر، وحقه أن يسند للفاعل أعني الشخص؛ لأنه الفاعل الحقيقي حيث يقال: شعر شاعر صاحبه، لكن لما كان الشعر شيئا بالفاعل من جهة تعلق الفعل بكل منهما صح الإسناد إليه مجازا. [الدسوقي: ٢٣٩/١]

حد جده: أي حد اجتهداه، وأصله: جد ريد جدا أي اجتهدا؛ لأن حق الجد أن يسند إلى صاحب الجد وهو الشخص لا إلى الحد نفسه، لكن أسند إليه للملازمة الجد بكونه جزء معنى الفعل. (ملخص من الدسوقي والتجريد) **لأن الشعر**. أي بحسب المعنى المتعارف المتبادر، وإن صح بالمعنى المصدري أيضا ولذا قال: الأولى إلح (عبد الحكيم) **بمعنى المفعول**: أي المؤلف المنظوم لا التأليف والنظم.

في الزمان: أي فيما بني للفاعل وأسند إلى الزمان لمشاهدته للفاعل الحقيقي في ملازمة الفعل لكل منهما. (الدسوقي) **في المكان**. أي فيما بني للفاعل وأسند إلى المكان. **في السبب**: أي فيما بني للفاعل وأسند للسبب إلى الأمير.

وينبغي إلح شروع في بيان اعتراض على المصنف بكون تعريفه غير جامع للسبب الإضافية والإيقاعية مع أن المجاز العقلي يجري فيهما أيضا، ثم أشار إلى الجواب بقوله: اللهم. [ماخوذ من الدسوقي: ٢٤٠/١ والتجريد: ٨٩]

قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ حِفْظُ شَقَاقٍ بَيْنَهُمَا﴾ ^{بِإِسْنَادٍ} و﴿مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ ^(سبأ: ٣٣) ونحو: نومت الليل، وأجريت النهار، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ﴾ ^(الشعراء: ١٥١) والتعريف المذكور إنما هو للإسنادي، اللهم إلا أن يراد بالإسناد مطلق النسبة، وههنا مباحث نفيسة، وشحننا بها الشرح. وقوسا في التعريف ^{أي تعريفا} **تأول** ^{أخرج حو ما مر من قول الجاهل} "أنبت الربيع البقل" ^{أي ربما} راثيا الإنبات من الربيع؛ فإن هذا الإسناد وإن كان إلى غير ما هو له في الواقع، لكن لا تأول فيه؛ لأنه مراده ومعتقده، وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع، فقلوه: بتأول يخرج ذلك، كما يخرج الأقوال الكاذبة؛

شقاق بينهما أصل الكلام: وإن حفتهم شقاق الروجين في الحالة الواقعة بينهما، فأضيف المصدر لمكان؛ لأن البين اسم مكان. [الدسوقي: ٢٤٠/١] **مكر الليل والنهار** أصله: ومكر الناس في الليل والنهار، فأضيف المصدر للزمان. **نحو** مثال للإيقاعية ولذا فصله بنحو. **نومت** ^{أصله: أوقعت النوم على الليل أي نومت الشخص في الليل.} (الدسوقي)

ولا تطيعوا إلح فقد أوقع الإطاعة على الأمر، وحقها الإيقاع على دي الأمر؛ لأنه هو المفعول به حقيقة، فالأصل: ولا تطيعوا المسرفين في أمرهم، فحذف في هذه الأمثلة ما حق الفعل أن يوقع عليه وأوقع على غيره. (الدسوقي) **والتعريف**: هذا محل اعتراض أي فالتعريف غير جامع.

اللهم إلح إشارة إلى اجواب، يعني يكون مجازا مرسلا من باب إطلاق المقيد على المطلق كإطلاق المرس عنى الأنف؛ فإن الإسناد هو النسبة التامة بين المسند والمسند إليه، فاستعمل في مطلق النسبة تامة كانت أو ناقصة بين الطرفين أو بين المسند والمفعول. [التجريد بتغيير: ٨٩]

إلى غير ما هو له لأن الذي هو له هو الله تعالى، ولو لا ريادة التأول الذي حاصله نصب القرية على إرادة خلاف الظاهر لدحل في تعريف المجاز مع أنه ليس منه، بل من الحقيقة. (محض) **لكن لا تأول** لأنه لم ينصب قرية صارفة عن كون الإسناد لما هو له، فيكون حينئذ حقيقة لا مجازا. [الدسوقي: ٢٤١/١] **كما يخرج** أي كقولك: جاء ريد، وأنت تعلم أنه لم يحن، فإن إسناد الفعل فيه وإن كان لغير ما هو له، لكن لا تأول فيه أي لأنه لم ينصب قرية صارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له. [الدسوقي: ٢٤٢/١]

الأقوال الكاذبة. [بل الصادقة المخالفة لاعتقاد المتكلم أيضا كقول المعتزلي المخفي حاله: خلق الله الأفعال كلها. (الأطول)] اعترض عليه بأن ظاهر كلام الشارح يدل على أن قول الجاهل المذكور ليس من الأقوال الكاذبة مع أنه مها. وأجيب بأن المراد من الأقوال الكاذبة التي يعتقد المتكلم كدها، ويقصد ترويجها، وقول الجاهل ليس مها بهذا الاعتبار؛ لأنه يعتقد صدقها. (الدسوقي بتوضيح)

وهذا تعريض بالسكاسي حيث جعل التأول لإخراج الأقوال الكاذبة فقط. وللتنبية على هذا
 أي قول المصنف: وقولنا إلخ
 تعرض المصنف في المتن لبيان فائدة هذا القيد مع أنه ليس ذلك من دأبه في هذا الكتاب،
 أي التأول
 واقتصر على بيان إخراج بنحو قول الجاهل مع أنه يخرج الأقوال الكاذبة أيضا، وهذا أي
 ولأن مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشرط التأول فيه لم يحمل نحو قوله:

أشاب الصغير وأفنى الكبير كمر العداة ومر العشي

على المجاز على أن إسناد "أشاب وأفنى" إلى "مر العداة ومر العشي" مجاز ما دام لم يعلم
 أو لم يصح أن فئته أي قائل هذا القول لم يرد ظاهره أي ظاهر الإسناد لانتفاء التأول
 حينئذ لاحتمال أن يكون هو معتقدا للظاهر، فيكون من قبيل قول الجاهل: أنبت الربيع
 علة لانتفاء التأول
 البقل كما استدعى يعني ما لم يعلم، ولم يستدل بشيء على أنه لم يرد ظاهره،

في هذا وأما في "الإيضاح" فبين فوائد القبول. واقتصر عطف على تعرض فعلتهما واحدة. نحو قوله: [أركانه فعول
 فعولن فعولن فعل من المتقارب المقبوض] أي الصلتان العبدى الحماسي، ومعنى البيت: أن كرور الأيام ومرور الليالي تجعل
 الصغير كبيرا، والطفل شابا، والشبح قايما. [الدسوقي: ٢٤٢/١] الكبر تم المصراع الأول على الباء من الكبير.
 العشي بسكون الباء وتحفيفه ليوافق الباقي. على المحار: أي بل يحمل على الحقيقة التي هي الأصل في الكلام وإن كانت
 كاذبة. [الدسوقي: ٢٤٣/١] ما دام: ليس مراد الشارح أن لفظة دام مقدرة؛ فإنه لا يجوز حذف الأفعال الناقصة سوى
 "كان" سيما حذف بعضه، بل بيان لحاصل المعنى بجعل "ما" مصدرية نابعة عن ظرف الرمان، المضاف إلى المصدر المؤول
 هي وصلتها به أي لم يعمل على المحار مدة انتهاء العلم والظن حتى إذا تحقق أحدهما يحمل على المجاز. (عبد الحكيم)
 لم يعلم: حرج بقوله: "ما لم يعلم أو يظن" ما إذا علم أنه لا يعتقد الظاهر أو ظن ذلك؛ لأنه في هاتين الحالتين يحمل
 على المحار، ويكون حاله المعلوم أو المظنون قريبة صارفة للإسناد عن طاهره. (الدسوقي) لانتفاء التأول: [حين عدم
 العلم والظن باعتقاد القائل] لانتفاء التأول المشروط في المجاز، فإن شك فالأصل الحقيقة، فهها حمسة صور: علم أو
 ظن أن فائله أراد طاهره، فيكون حقيقة، أو علم وظن أنه أراد خلاف الظاهر، فيكون مجازا، أو شك فيكون حقيقة
 أيضا. [التحريد بتعيير: ٩٠] يعني ما لم يعلم: حاصله: أن ما ذكر من قول الصنتان لم يحتمل على المحار ما لم يحصل
 العلم المصحح للتجور، كما حصل هذا الاستدلال المصحح للمجارية في قول أبي النجم.

ولم يستدل إلخ: [زاد الشارح "لم يستدل" ليصير المشبه والمشبه به شيئا واحدا] وقد استدلى على أن إسناد "أشاب -

مثل الاستدلال على أن إسناد "مير" إلى "جذب الليالي" في قول أبي نجم: **مير** عنه
 أي عن الرأس **قنزعا** عن قنزع هو الشعر المجتمع في نواحي الرأس، **جذب الليالي** أي
 مضيتها واختلافها **أصغى** أو **أسرعى** حال من الليالي على تقدير المقول، أي **مقولا** فيها،
 ويجوز أن يكون الأمر بمعنى **الخير بخير** "أن"، أي استدلال على أن إسناد "ميز" إلى
 "جذب الليالي" مجاز **بقوله** متعلق باستدلال أي بقول أبي النجم **عقبه** أي عقيب قوله: "ميز
 عنه قنزعا عن قنزع" **أفناه** أي أبا النجم أو شعر رأسه **قبل** الله أي أمره وإرادته **لنسمس**
 أي جمعه دنيا أي أمه الله بقله

= وأنى" إلى "كر الغداة" مجاز؛ لقول الصلتان بعد عدة أبيات:

ألم تر لقمان أوصى بنيه وأوصيت عمرا وحمم الوصي
 فملتنا أننا المسلمون على دين صديقنا والنبي

فعلم أن الإسناد إلى غير ما هو له يتأول. [الدسوقي: ٢٤٤/١] **مثل الاستدلال**. فيه إشارة إلى أن في قوله "كما استدلال" الكاف اسمية بمعنى اتش مصافة إلى الفعل و"ما" مصدرية فقوله: "كما استدلال" مفعول مطلق لفعل محذوف دل عليه لم يعلم. (الدسوقي بتغيير) **قول** أركانه مستفعلن مستفعلن مع الزحاف. **عن الرأس** أي المتقدم في قومه.

قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنبا كله لم أصنع
 من أن رأيت رأسي كرأس الأصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع

والمعنى أن هذه المرأة أصبحت تدعي علي ذنوبا لم ارتكب شيئا منها لرؤيتها رأسي خالية من الشعر كرأس الأصلع؛ فإن النساء يبعضن الشيب، ويصببن الشباب، وحملة ميز عنه إلخ مفسرة لرؤية رأسه كرأس الأصلع مبنية لوجه الشبه. [الدسوقي: ٢٤٥/١]

قنزعا إلخ. [بضم القاف وسكون الون وضم الراء وفتحها] أي فصل في الرأس قنزعا عن قنزع بسبب دهب ما بينهما، فدع عن الأولى بمعنى 'في'، ويحتمل أن المعنى أزال عن الرأس قنسرا بعد قنصر، فدع عن الثانية معنى بعد، كما في قوله تعالى: **سُرَّكُنْ صَفْ عَنْ صَفْ** (الاشفاق: ١٩) (الدسوقي) **جذب الليالي**. الحذب لغة: اند ومضي الأكثر، يقال: جذب الشهر إذا مضى أكثره، استعمل هنا في مطلق المضي وأراد بالليالي مطلق الزمان. [ملخص من التحريد: ٩٠] (الدسوقي)

مقولا فيها أي من الناس في حقها حين اليسر والرفاهية أبطلني، وحين العسر والصيق أسرعى، أو من الشاعر؛ لأنه لا يبالى بعد التمييز المذكور بما كيف كانت. (عبد الحكيم) **ويجوز إلخ** أي مع كونه حالا، والمعنى حال كونها تنطى وتسرع... ويجوز أن يكون استئنافا، كأن الزمان قال له: ما تقول فيما حدث؟ فأجاب: بأنه راض لما يفعل أسرع فيه أو أبطل. [التحريد: ٩١]

اطلعي، فإنه يدل على أنه فعل الله تعالى وأنه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني، فيكون الإسناد إلى جذب الليالي بتأول على أنه زمان أو سبب.
أي التمييز المذكور
عادي

[أقسام المجاز العقلي]

وأقسامه أي أقسام المجاز العقلي باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما أربعة؛ لأن طرفيه وهما المسند إليه والمسند إما حقيقتان لغويتان نحو: أنبت الربيع القل، أو مجازان لغويان حم: أحبي الأرض تناب الرمان، فإن المراد بإحياء الأرض: تهيج القوى النامية فيها، وإحداث نضارتها بأنواع النباتات. والإحياء في الحقيقة إعطاء الحياة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الإرادية، وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية وهو في الحقيقة عبارة الإحساس بمعنى الإدراك
أي قوة الأرض أي الشباب
وهو المعنى المجازي

اطلعي تمامه: حتى إذا وارك أفق فارجمي. [التجريد: ٩١] فإنه يدل إلخ. أي قوله "أفاه قيل الله" حيث أسد الإفاء إلى قيل الله. (التجريد) أنه رمان فيه أنه إذا كان المسند إليه جذب الليالي لا يكون رماناً؛ لأن الحذب ليس رماناً، والجواب أنه من إضافة الصفة إلى الموصوف، والتقدير: الليالي الجاذبة، فالمسند إليه بالحقيقة الليالي الموصوفة بالحذب وهي زمان. [ملخص من الدسوقي: ٢٤٧/١]

أقسام المجاز اعلم أنه لا اختصاص للمجاز العقلي بهذه الأقسام الأربعة، بل الحقيقة العقلية كذلك تنقسم لهذه الأقسام، وأمثتها هي تلك الأمثلة التي مثل بها المصنف للمجاز بعينها، لكن يختلف الحال بالنظر لمن صدرت منه من كونه مؤمناً أو جاهلاً، وإنما ترك المصنف بيان أقسام الحقيقة لعلمها بالمقايسة ولقلة الاهتمام بها. [الدسوقي: ٢٤٨/١] ومجازيتهما. أي كلا أو بعضاً، وكذا مجازيتهما، وليس المراد حقيقتيهما ومجازيتهما معاً. نحو أنت إلخ. أي فكل من الطرفين مستعمل فيما وضع له، ولا مجاز إلا في الإسناد، إذا صدرت من الموحد. [الدسوقي: ٢٤٩/١]

أحبي الأرض إلخ الإحياء إعطاء الحياة، وقد استعمل في غير معناه وهو إعطاء نضارة الأرض وإحداث خضرتها على سبيل استعارة تبعية، شبه إعطاء النضارة بإعطاء الحياة في إحداث كل منهما ما هو مشأ المنافع والمخاسن. (ملخص) تهيج القوى إلخ مصدر مضاف إلى المفعول أي تهيج الله القوى، وقوله "النامية" الأولى أن يقول المنعية لغيرها من النباتات. وكذا المراد إلخ حاصله: أن الشباب الذي هو المسند إليه معناه الأصلي: كون الحيوان في زمن ازدياد قوته، وإنما سمي هذا المعنى شباباً؛ لأن الحرارة الغريزية حينئذ تكون مشبوبة أي مشتتة من شب النار أوقدها. [مأخوذاً من الدسوقي: ٢٥٠/١ والتجريد: ٩٢]

عن كون الحيوان في زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة أي قوية مشتتة، أو مختلفتان

أي المبرورة فيه

بأن يكون أحد الطرفين حقيقة والآخر مجازاً نحو: **أثبت البقل** شاب الرمان فيما المسند

أي أثبت

حقيقة والمسند إليه مجاز، أو أحى الأرض الربيع في عكسه.

أي شاب الرمان

ووجه الانحصار في الأربعة على ما ذهب إليه المصنف ظاهر؛ لأنه اشترط في المسند أن

يكون فعلاً أو ما في معناه فيكون مفرداً، وكل مفرد مستعمل إما حقيقة أو مجازاً.

[المجاز في القرآن]

وهو أي المجاز العقلي في القرآن كثير أي كثير في نفسه لا بالإضافة إلى مقابله حتى يكون

الحقيقة العقلية قليلة. وتقديم "في القرآن" على "كثير" لمجرد الاهتمام،

دون التخصيص

كون الحيوان إلح. وقد استعير لكون الرمان في ابتداء حرارته الملاسة له، وفي إرداء قواه، ووجه الشبه كون كل من الابتداءين مستحسناً ما يترتب عليه من نشأة الإحراج والمخاض. [التجريد: ٩٢] **أثبت البقل إلح** أي إرداء قوة الأرض الممية الحاصلة في الرمان. [الدسوقي: ٢٥١/١] **في عكسه** أي فيما المسند مجاز وهو إحياء الأرض، والمسند إليه حقيقة وهو الربيع.

ووجه الانحصار أي وجه حصر المجاز العقلي في الصور الأربعة المذكورة واضح عند المصنف؛ لأنه جعل المجاز العقلي في إساد الفعل أو معناه إلى الفاعل أو غيره مما ليس مبتدأً كما تقدم، وحسب فلا يكون إلا فيما بين الـكـمـتـين، والكلمتان لا تخلوان من هذه الأحوال الأربعة، فحسب: ريد هماره صائم، المجاز عند المصنف إنما هو في إساد الصائم إلى صمير النهار، وأما على مذهب السكاكي الذي يجعل الإساد فيما بين جملة 'هماره صائم' إلى ريد فهو مشكل؛ لأن مجموع 'هماره صائم' وهو أحد طرفي الجملة لا يسمى مجازاً لغوياً؛ لأن المجاز اللغوي لا يكون إلا في الكلمة، كما قال السكاكي، ومجموع 'هماره صائم' ليس بكلمة، فكان انحصار في الأقسام الأربعة على مذهب السكاكي مشكلاً. (ملخص من التجريد والدسوقي)

لأنه اشترط إلح إن قلت: الأمر الظاهر لا يحتاج إلى الاستدلال. أجب بأن هذا من التشبيه لا من الاستدلال. (التجريد) **مستعمل:** قيد بذلك؛ لأن البسط قبل الاستعمال لا يسمى بحقيقة ولا بالمجاز؛ لغوهم في تعريف كل منهما 'كلمة مستعملة' إلح. (عبد الحكيم)

في القرآن كثير. رده على الظاهرية الراعمين عدم وقوع المجاز العقلي والعوي في القرآن لإيهام المجاز الكذب والقرآن مـزـه عنه، ووجه الرد أنه لا إيهام مع القرينة (الدسوقي) **الاهتمام** أي الاهتمام المجرد عن التخصيص، وإلا فهو كثير في غير القرآن أيضاً كالسنة وكلام العرب. (الدسوقي)

﴿وَإِذَا ثَلَيْتَ عَلَيْهِمْ آيَاتَهُ﴾ (الأنفال: ٢) أي آيات الله تعالى ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ (الأنفال: ٢)،
 أسند الزيادة وهي فعل الله تعالى إلى الآيات لكونها سببا لها، ﴿يَذْبَحُ أَبْنَانَهُمْ﴾ نسب
 التذبيح الذي هو فعل الجيش إلى فرعون؛ لأنه سبب أمره، ^{التي هي صمور رادت عاديا للزيادة} ﴿يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾
^{إليس عن آدم وحواء} (الأعراف: ٢٧) نسب نزع اللباس عن آدم وحواء على نبينا وعليهما الصلاة والسلام وهو فعل
 الله تعالى إلى إبليس؛ لأن سببه الأكل من الشجرة، ^{أي النزع} وسبب الأكل: وسوسته ومقاسمته
 إياهما بأنه لهما من الناصحين، ﴿يَوْمًا﴾ ^{أي إبليس} نصب على أنه مفعول به لـ "تتقون"، أي
 كيف تتقون يوم القيامة

وإذا ثليت إلخ: [لم يقل: منه قوله تعالى أو نحوه: إيهما لاقتباس، وأن المعنى: وإذا ثليت عليهم آياته زادهم تصديقا
 بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيرا. (المطول)] ولم يقل: منه قوله تعالى؛ وذلك لأن بعضهم رعموا عدم وقوع المجاز
 العقلي في القرآن لإيهام الكذب، والقرآن منزه عنه، ووجه الرد أنه لا إيهام مع القرينة، فكأن المصنف رحمه الله حمل الآية على
 الاستدلال على مدعاه وإن كان الغرض الحقيقي التمثيل أي إذا ثليت على مكري المجاز في القرآن آياته زادهم إيمانا
 بوجه فيه. [الدسوقي: ٢٥١/١] **أسند:** ينبغي قراءة "أسند" هنا وما بعده بالبناء للمفعول تأديبا. [الدسوقي: ٢٥٢/١]
أبنائهم: أي يذبح فرعون أبناء بني إسرائيل. **أمر:** هذا بيان لكونه سببا، والحاصل: أن المسند إليه هنا سبب أمر وما
 قبله سبب غير أمر، وما يأتي سبب بواسطة. واعلم أنه يجوز أن يكون "يذبح" مجازا لعويا عن أمر بالذبح، وحينئذ
 فلا يكون ما نحن فيه، لا يقال: إن احتمال ذلك لا يضر؛ لأن المثال يكفيه الاحتمال؛ لأننا نقول: ليس المقصد هنا
 مجرد التمثيل، بل الاستشهاد والاستدلال على كثرته ردا على من زعم خلافه. (الدسوقي)

وسبب الأكل: أي فالوسوسة سبب السبب للنزع، وسبب السبب سبب، فهو من الإسناد للسبب بواسطة.
يوما: أول الآية ﴿كَيْفَ تَقُولُ إِنَّ كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوُثْدَ شِيَابًا﴾ (المزمل: ١٧) **مفعول به:** لأن الاتقاء منه نفسه لا فيه
 حتى يكون مفعولا فيه. (الدسوقي) **لـ "تتقون":** اعلم أن أصل "تتقون" توتقون من الوقاية، وهي فرط الصيانة، متعدد
 إلى مفعولين، والأول محذوف والثاني "يوما" على حذف المضاف أي عذاب يوم، حذف لفظاً عنه والمعنى: فكيف
 تتقون أنفسكم عذاب يوم، وقد يستعمل الاتقاء بمعنى الحذر، فيكون متعديا إلى مفعول واحد، ويحتمل أن يكون "يوما"
 مفعولا به لـ "كفرتُمْ". (عبد الحكيم)

يوم القيامة: في ذكره نظراً؛ لأنه يؤدي إلى التكرار للاستغناء عنه بقوله في الآخر "يوماً"، فالأولى حذفه، أو ذكره على
 وجه التفسير في آخر الآية بأن يقول وهو يوم القيمة، والقول بأن "يوم القيامة" مفعول "تتقون" و"يوما" بدل منه
 خلاف الطاهر وقال الفاضل اللاهوري: "إن يوم القيامة" معني في يوم القيمة، فهو منصوب على الظرفية، و"يوم"
 مفعول به وهو الأوفق بقول الشارح. [الدسوقي: ٢٥٣/١]

إن بقيتم على الكفر يوما **دجعا** **نولدا** **شيبا** (المزم: ١٧) نسب الفعل إلى الزمان وهو
 فعل الله حقيقة، وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والأحزان فيه؛ لأن الشيب مما ^{جمع ولد} ^{جمع أشيب} ^{وهو الجعل} ^{لوقوعه فيه}
 يتسارع عند تفاقم الشدائد والحن أو عن طوله؛ لأن الأطفال يبلغون فيه أوان ^{يصير الولدان شيبا} ^{أي التراكم والتكاثر}
 الشيخوخة **حرحت لأرض أثقالها** (الزلزلة: ٢) أي ما فيها من الدفائن والخزائن، ^{كالنوى والكثور}
 نسب الإخراج إلى مكانه، **فعل الله تعالى حقيقة**، وعد **محس** **محس** عطف على
 قوله: "وهو كثير"، وإنما قال ذلك؛ لأن تسميته بالجهاز في الإثبات وإيراده في أحوال ^{في عمر عبارة المصنف}
 الإسناد الخيري يومهم اختصاصه بالخبر، **بل يجري في لسانهم حم: ها هاما** ^{كل واحد منهما}
حمر حمر (عامر: ٣٦) فإن البناء فعل العملة، وهامان سبب أمر، وكذا قولك: فلينبت الربيع ^{قصر مكانا عاليا}
 ما شاء، وليصم فمارك، وليجد جدك، وما أشبه ذلك مما أسند فيه الأمر أو النهي إلى ما ^{أصله: ولصم أنت في فمارك}
 ليس المطلوب منه صدور الفعل أو الترك عنه. وكذا قولك: ليت النهر جار، وقوله ^{في الأمر} ^{في النهي}
 تعالى: **﴿أَصْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ﴾** (هود: ٨٧).

١٠ **ن** **نَقِصَمُ** الخ فسر قوله تعالى: "إن كُفِرْتُمْ" بأن يقسم على الكفر؛ لئلا يحتاج إلى المفعول به؛ ولأن الخطأ مع الكفار. (عبد الحكيم) أو **عَنْ طَلْدٍ** لا يخفى أن مجرد الطول لا يستلزم التعجب من عدم الالتقاء في الدنيا وتأخيرهم له إلى يوم القيمة؛ لأن الطول قد يشتمل على السرور، فلا بد من اعتبار كثرة المموم معه حتى يحسن التعجب. [التحريد: ٩٣]

١١ **وَأَنَّ السَّحْرَ حَذٌ** وهو بعد الأربعين، وطوله في قوله تعالى: **وَأَنَّ السَّحْرَ حَذٌ** (السجدة: ٥). **أَتَقَالَهَا** جمع ثقل بفتح المثلثة والقاف هو متاع البيت. [الدسوقي: ٢٥٤/١] **إِلَى مَكَانِهِ** أي إلى مكان وقع منه الإحراج، فهو نسبة إلى المفعول به بواسطة "من" لا إلى الظرف؛ إذ المعنى: وأخرجت من الأرض لا في الأرض. وهو كثير يعني قوله: وغير محص معطوف على قوله: وهو كثير، بقطع النظر عن تقييده بقوله: "في القرآن"، فلا يتوهم أن معناه أنه غير مختص بالخير في القرآن فقط. (الدسوقي بتغيير)

١٢ **بِالْخَيْرِ** فأتى بقوله: غير مختص بالخير دفعا لذلك الوهم. **بِالْخَيْرِ** تصريح لما علم التراما وتوطئة لقوله. نحو إلخ.

١٣ **وَلِيَجِدَ الخ** بفتح الياء وكسر الحيم، و"جدك" بكسر الجيم وضم الدال، وأصله: ولتجد جدًا أي ولتجتهد اجتهدًا، فأقام المصدر مقام الفاعل في إسناد الفعل إليه. [الدسوقي بتغيير: ٢٥٥/١] **مَا لَيْسَ** نحو لا يقيم ليلتك ولا يصم غارك.

١٤ **أَصْلَاتُكَ تَامَرُكُ** أصله أيامارك بك سبب تلبسك بالصلاة.

[وجوب القرينة للمجاز العقلي]

ولابد له أي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن إرادة ظاهره؛ لأن المتبادر إلى الفهم عند انتفاء

القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول أبي النجم من قوله: أفناه قيل الله، ^{علة لقوله: لابد إلخ} معه ^{وقد يجتمع القرينتان} .

كاستحالة قيام ^{بمعنا أو معنى} **نفسه** بالمذكور أي بالمسند إليه المذكور مع المسند **عقلا** أي من جهة العقل،

يعني يكون بحيث لا يدعي أحد من المحققين والمبطلين أنه يجوز قيامه به؛ لأن العقل إذا خلى

ونفسه بعده محالا، كقولك: **محبتك** ^{أي المسند} **حائب** ^{كامل السنة} **في** ^{كالدهرية} **نفس** ^{أي بالمسند إليه المذكور} **لظهور** استحالة قيام المحبيء بالمحبة .
أي قيامه به

ولابد له إلخ إنما تعرض لهذا مع استعادته من قيد التأول توطئة لتقسيمها إلى لفظية ومعنوية، فهو بمنزلة البيان لقوله:

تأول، وكان يعني أن يذكره متصلا بما يتعلق به. [الدسوقي: ٢٥٦/١] من **قرينة** فعيلة بمعنى مفعولة أي مقرونة، أو

بمعنى فاعلة أي مقارنة. **بالمذكور** أي في عبارة المتكلم، وليس المراد المذكور في كلام المصنف سابقا. [التحريد: ٩٤]

عقلا إما منصوب بمرع الخافض أي في العقل، أو مفعول مطلق أي استحالة عقل، أو حال أي عقلية، ومن جعله ضميرا

جعله محولا عن فاعل الإحالة أي كإحالة العقل القيام المذكور؛ إذ التمييز لا يترجم أن يكون فاعلا لمفعول المذكور، بل تارة

يكون فاعلا لمتعدي نحو: امتلأ الإناء ماء، فالماء ليس فاعلا لـ "امتلا"، بل هو محمول عن ملاء الإناء، وتارة يكون

فاعلا للارميه نحو: ^{٢٥٦/١} **امتلا** الإناء ماء، فالعيون ليست فاعلا لفجر، بل للارميه أي تفجر. (الدسوقي)

من **جهة العقل** إشارة إلى أن "عقلا" و"عادة" منصوبان على التمييز في نسبة الاستحالة إلى القيام، ويمكن أن يكون

بيانا لحاصل المعنى، فتأمل ذلك. (المطول)

يعني إلخ إشارة إلى جواب ما يقال: إذا كانت الاستحالة عقلا قرينة فلم كان نحو قول الدهري: أثبت الربيع النقل

حقيقة مع أن العقل الصحيح يحمله. وحاصل الجواب: أن المراد بالاستحالة ما لو حلي العقل ونفسه حكم بها، وإثبات

الربيع النقل ليس كذلك، بل يحتاج العقل فيه إلى دليل. (التحريد)

لأن العقل إلخ أي كل عقل أو عقل الفريقين من المحققين والمبطلين، فالمراد بالمستحال عقلا المستحال بالضرورة أي

لا يحتاج في الحكم باستحالته إلى نظر واستدلال، أو عادة، أو إحساس، وهذا التفسير على نسخة؛ لأن العقل، وفي

بعض النسخ "لا أن العقل" محرف النقي عطفًا على قوله 'يعني أن يكون' إلخ أي أن الاستحالة العقلية التي تكون قرينة

للمجاز ما تقدم لا كون العقل إذا حلي مع نفسه أي حلي من مازعة الوهم وغلبة الشيطان بعده محال. لئلا يرد قول

الدهري: أثبت الربيع النقل، فإن عقل الموحد بعده محالا مع أنه حقيقة. [الدسوقي: ٢٥٧/١] والتحريد

محتك إلخ أصله نفسي جاءت بي إليك لأجل المحبة، فالهجة سبب داع إلى الجيء لا فاعل له، فلما كانت المحبة مشاهمة

لنفس من حيث تعلق الجيء بكل منهما صح الإسناد للمحبة على جهة المجاز، والقرينة الاستحالة. (الدسوقي)

عده أي من جهة العادة **ح** **حرم** **لأمر** **ح** لاستحالة قيام هزم الجند بالأمير وحده
 عطف على قوله: عقلا
 عادة، وإن كان ممكنا عقلا، وإنما قال: قيامه به؛ ليعم الصدور عنه، مثل: ضرب وهزم
 أي عن الاختيار
 وغيره كقرب وبعد **و** **كصدور** عطف على استحالة أي أو كصدور الكلام **ع** **ح**
 أي غير الصدور كالانصاف
 في مثل **أساب** **الصغير**، البيت؛ فإنه يكون قرينة معنوية على أن إسناد "أشاب" و"أفنى"
 أي الكامل ليخرج للعنزي
 أي الصدور
 إلى "كر الغداة وممر العشي" مجاز، لا يقال: هذا داخل في الاستحالة؛ لأننا نقول: لا نسلم
 ذلك، كيف وقد ذهب إليه كثير من ذوي العقول، واحتجنا في إبطاله إلى دليل.
ومعرفة **ح** **ح** يعني أن الفعل في المجاز العقلي يجب أن يكون له فاعل أو مفعول به إذا
 أي هو معنى
 أسندا إليه يكون الإسناد حقيقة، فمعرفة فاعله أو مفعوله الذي إذا أسندا إليه يكون
 أفراد الصمير لأن العطف بأو
 الإسناد حقيقة، إما ظاهرة **كما في قوله تعالى: ه** **فما ر** **ح** **ب** **نحو** **ه** (القرة: ١٦).....

واتي قال **الح** هذا حكاية لكلام المصنف بانهي، وإلا فالمصنف غير بالاسم الطاهر حيث قال: قيام المسد بالمذكور
 وقصد الشارح بذلك التنبيه على أن ما ذكره المصنف في "الإيضاح" من جعله جهة صدوره عنه قسيما لقيامه به،
 حيث قال: كاستحالة صدور المسد من المسد إليه، أو قيامه به مما لا يحدي فائدة معتدة به، والأولى ما ذكره ها.
 [الدسوقي: ٢٥٨/١] **كقرب** **وبعد** فتقول: قرنت الدار وبعدت الدار مثلا، فالقرب والبعد قائمان بالدار، لكن لا
 على سبيل الصدور، بل على سبيل الاتصاف. (الدسوقي)

أي أو **كصدور** إشارة إلى أن الصمير راجع إلى الكلام المعلوم من المقام كما في "الإيضاح"، والأولى رجوع الصمير
 للمجاز؛ لتكون الضمائر على نسق واحد، لكن يلزم على هذا أن من قرائن المجاز صدور المجاز عن الموحد، فيلزم معرفة أنه
 مجاز قبل قرينة أنه مجاز، فعبد الشارح عن إرجاع الصمير إلى المجاز فرارا من هذا. [التحريد: ٩٥] (الدسوقي)

لا يقال هذا أي الصدور عن الموحد في مثل: أشاب الصغير **لح** داخل في الاستحالة العقلية؛ لأن الموحد يحيل قيام الإشارة
 والإفاء بالمسد إليه المذكور، فلا يصح أن يمثل به للصدور عن الموحد الذي هو مقابل للاستحالة. [الدسوقي: ٢٥٩/١]

لا نسلم جواب عن الإيراد السابق بما لا سلم دحون قوله: 'أشاب الصغير' في الاستحالة العقلية؛ لأن المراد بها
 هما الاستحالة الالهيية بحيث يحكم بها كل عاقل من غير نظر، والمثال المذكور ليس كذلك. (الدسوقي)

ومعرفة **الح** حاصل مراد المصنف: أن أجاز العقلي لا بد له من فاعل أو مفعول به يكون إساد الفعل له حقيقة، ثم
 إن ذلك الفاعل أو المفعول تارة يكون ظاهرا وتارة يكون خفيا. (الدسوقي) **أما ظاهرة** **لح** أي واضحة،
 والمعرفة لا توصف بالظهور والفاء باعتبار نفسها، بل باعتبار سهولة تحصيلها وعسره، فإنها قد تدرك بالبداهة أو
 بأدى تأمل فتسمى ظاهرة وقد تحتاج إلى تأمل ونظر، فتكون خفية. (عروس)

أي فما رجحوا في تجارتهم، وإما خفية لا تظهر إلا بعد نظر وتأمل كما في مبحث: 'سري رؤيتك' أي سري الله تعالى عند رؤيتك، وقوله:

يزيدك وجهه حسنا إذا ما زدته نظرا

أي يزيدك الله حسنا في وجهه لما أودعه من دقائق الحسن والجمال، يظهر بعد التأمل والإمعان،
 ذلك الحس
 وفي هذا تعريض بالشيخ عبد القاهر ورد عليه حيث زعم أنه لا يجب في المجاز العقلي أن يكون

فما رجحوا فلما كانت التجارة سببا للريح أسد إليها مجارا من باب الإسناد إلى السبب، والراح حقيقة أربابها، وإما كان الفاعل الحقيقي لها ظاهرا بسبب عرف الاستعمال؛ لأن عرف أهل اللغة إذا قصدوا الاستعمال الحقيقي أصاهاوا الربح للتجار لا للتجارة. [الدسوقي: ٢٥٩/١]

وإما خفية لكثرة الإسناد إلى الفاعل المجازي وترك الإسناد إلى الفاعل الحقيقي. عند رؤيتك فإسناد "سري" إلى الرؤية من الإسناد إلى الظرف أو من الإسناد إلى السبب؛ لأن الرؤية سبب السرور، فإذن الإسناد مجاز، وإن أريد منه أن الرؤية موجبة للسرور كان حقيقة، كذا في "عبد الحكيم".

يريدك إلخ الشعر لأبي نواس، وقال النضر لابن معدل، والصواب هو الأول. وقيل في وجه التوفيق: إن ابن المعدل كنية أبي نواس، ولا يخفى بطلانه، ومعناه: أن وجهه يزيدك علم حس أي علما بحسن في وجهه إذا ما ردتته نظرا أي إذا دقت النظر في وجهه وأمعنت فيه، وذلك لأن وجهه مشتمل على دقائق حسن متعددة، فيظهر في كل مرة من النظر والتأمل دقيقة لم تظهر في المرة التي سقت. [الدسوقي: ٢٦١/١] في وجهه إشارة إلى أن وجهه مفعول ثالث لـ "يزيد" بواسطة الحرف، وإن الإسناد في الكلام المذكور إلى المفعول بواسطة، والمفعول الأول "كاف الخطاب" والثاني "حسنا" كذا في "الدسوقي". وفي هذا: أي في قوله: "ومعرفة حقيقته" إلخ حيث اشترط في المجاز العقلي أن يكون له فاعل حقيقي، إلا أنه تارة يكون طاهرا وتارة يكون حفيا. (الدسوقي)

حيث زعم إلخ أي حيث قال الشيخ: إنه لا يجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل محقق في الخارج يكون الإسناد له حقيقة، وتحرير النزاع: أن المجاز العقلي هل يشترط في تحققه أن يكون للفعل المسند فيه فاعل محقق في الخارج، أسند له ذلك الفعل قبل المجاز إسنادا حقيقيا معتدا بما بأن يقصد في العرف والاستعمال إسناد ذلك الفعل لذلك الفاعل أو لا يشترط، فمذهب المصنف والسكاكي: اشتراط ذلك؛ لأجل أن يقل الإسناد من ذلك الفاعل الحقيقي إلى الفاعل المجازي، ومذهب الشيخ: لا يجب ذلك إلا إذا كان الفعل موجودا، فإن كان غير موجود بأن كان أمرا اعتباريا، فلا يصح أن يكون له فاعل حقيقي، بل يتوهم ويعرض له فاعل ينقل الإسناد منه للفاعل المجازي، فالفاعل ليس محققا في الخارج. وأما إن موجدتها هو الله تعالى فلا نزاع فيه، إنما النزاع في الفاعل بالوجه المذكور أي بحسب العرف والاستعمال، فسقط الاعتراض الآتي. [التجريد: ٩٥ والدسوقي]

للفعل فاعل يكون الإسناد إليه حقيقة؛ فإنه ليس له "سرتي" في "سرتي رؤيتك" ولـ "يزيدك" في "يزيدك وجهه حسنا" فاعل يكون الإسناد إليه حقيقة، وكذا أقدمني بلدك حق لي على فلان، بل الموجود ههنا هو السرور والزيادة والقُدوم، واعترض عليه الإمام فخر الدين الرازي بأن الفعل لابد أن يكون له فاعل حقيقة؛ لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو إن كان ما أسند إليه الفعل فلا مجاز، وإلا فيمكن تقديره، وزعم صاحب المفتاح أن اعتراض الإمام حق، وأن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى، وأن الشيخ لم يعرف

كـ **كون الإسناد** أي على جهة القيام والاتصاف لا على جهة الاتحاد. **فإنه ليس له** لعدم وجود تلك الأفعال المتعدية في الاستعمال، بل وجود تلك الأفعال اعتزاري. واحاصل: أن الشيخ ذكر أن هذين المثالين ونحوهما من التجار في الإسناد الذي لاحقيقة له، فليس المصنف أن له حقيقة حميت على الشيخ؛ لأن حق الإسناد فيه لله تعالى. [الدسوقي توضيح: ٢٦١/١]

فـ **فاعل** **أح** علم منه أن ليس مراد الشيخ من الفاعل الموجد، بل من قام به الفعل، وهذه الأفعال المتعدية المفروضة لا وجود لها في الخارج، فليس في الخارج من تقوم به فيه، وإنما عبر عن القُدوم بالإقدام لأجل المبالغة؛ فإن نقل الإسناد من الفاعل المتوهم كقله عن الفاعل المحقق في تحصيل المبالغة، والفاعل الذي أثبتوه إنما هو الفاعل الموجد، ولا كلام فيه، وأما من قام به الفعل فلم يثبت؛ إذ لا يقال: إنه تعالى قام به السرور. (ملخص)

و **كذا افدسي** فإن الإقدام ليس له فاعل حقيقي، وإسناد الإقدام إلى الحق مجاز عقبي، وتوجيه التجار العقلي في هذا التركيب على مذهب الشيخ أن يقال: إنه بولغ في كون الحق له مدخل في تحقق القُدوم، ففرص إقدام صادر من فاعل متوهم، ثم نقل عنه وأسند إلى الحق مبالغة في ملاسته للقُدوم، فالفاعل الحقيقي ليس موجودا محققا في الخارج، بل متوهم مفروض، ولا يعتد بإسناد الفعل لتفاعل المتوهم المفروض، وكذا يقال: في سرتي رؤيتك ويزيدك وجهه حسنا، فقول الشيخ: ليس لهذه الأفعال فاعل أي محقق في الخارج يعتد بإسنادها إليه هذا. [الدسوقي بتحصيل: ٢٦٢/١]

بـ **الموجود ههنا** **أح** يعني أن الكلام في فاعل الفعل المتعدي لا في فاعل الفعل اللازم، والفعل المتعدي غير موجود هنا حتى يكون له فاعل حقيقي، بل الموجود هو اللازم، فانتفاء الفاعل الحقيقي أعني: فاعل المتعدي لعدم وجود الفعل المتعدي. فإن قيل: كيف يصح القول بانتفاء المتعدي مع تحققه قطعاً؟ فالجواب: أن المراد أن المتكلم لهذه الأفعال لم يقصد معنى المتعدي والإجبار عنه، وإن كان متحققاً في الواقع إلا على سبيل التخيل، وما كان كذلك لا يحتاج إلى فاعل. [التجريد: ٩٦]

لـ **إن يكون** **أح** وفيه أن هذا يسميه الشيخ وليس مراده نفيه، بل المراد بقوله: 'لا يجب في التجار العقلي أن يكون للفعل فاعل' نفي الفاعل الذي قام به الفعل، وهو الفاعل الحقيقي بالوجه المذكور الذي يقل الإسناد عنه إلى الفاعل المجازي، ومحصله: نفي لزوم الحقيقة للمجاز، وليس مراده نفي الفاعل الموجد؛ إذ لا يسع نفيه. (الدسوقي بتغيير يسير)

حقيقتها لحفائها، فتبعة المصنف وظني أن هذا تكلف، والحق ما ذكره الشيخ. **وانكره أي**
 أي صاحب المفتاح
 المجاز العقلي **اسكاكي** وقال: الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية **بجعل الربيع** استعارة
 أي ما يسمونه بذلك
 بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة **المبالغة** في التشبيه، **وجعل نسبة الإنبات إليه قرينة**
 متعلق بجعل الربيع
 أي إلى الربيع
 للاستعارة، وهذا معنى قوله: **داهبا إلى أن ما مر من الأمثلة ونحوه سعادة ساكنة**

حقيقتها أي الأفعال، والمراد حقيقة متعلقها وهو المسد. **تكلف** وذلك لأن تقدير الفاعل الموحّد وهو الله تعالى في مثل هذه الأفعال السابقة تقدير لما لا يقصد في الاستعمال، ولا يتعلق به العرض في التراكيب، ولأن الفاعل من قام به الفعل، ولا يقال: إنه تعالى قام به السرور وغيره مما ذكر. [الدسوقي بتعريب: ٢٦٣/١]

والحق إلخ وذلك لأنه ليس مراده نفي الفاعل رأساً، بل مراده نفي وجوب فاعل أسد إليه المسد قبل إسناده إلى المخار في العرف والاستعمال على أن المراد بالفاعل ههنا من قام به الفعل لا الموحّد كما مر. وقول الإمام بامتناع صدور الفعل لا عن فاعل مسلم في الأفعال اللازمة دون المتعدية الاعتبارية. (كذا في الخواشي)

وانكره إلخ: ووجه الإنكار أن المخار خلاف الأصل، وقد ثبت في الطرف قطعاً، وإنشائه في الإسناد وإن كان لا فساد فيه، لكن يمكن رده إلى المخار في الطرف قطعاً، والأصل رد ما تردد فيه إلى اليقين والحامل له على ذلك الإنكار تقليل الانتشار وتقريب الضبط. (الدسوقي)

بجعل الربيع إلخ توضيح المقام أنه لا بد في الاستعارة المذكورة من مستعار عنه ومستعار له، فإذا قلت: أنشبت المية أظفارها بقلان، فالمستعار منه معنى السبع، وهو الحيوان المفترس حقيقة، والمستعار لفظ السبع، والمستعار له معنى المية، ومعنى قولهم: "بالكناية" أنك كيت عن المستعار بشيء من لوازم معناه أعني الأظفار، ولم تصرح بالمستعار، وهذا على طريق الجمهور. وأما على رأي السكاكي فالمستعار منه هو المشبه يعني معنى المية، والمستعار اللفظ الدال على المشبه أي لفظ المية، والمستعار له معنى السبع، فيقال عنده في تقريرها: شئت المية بالسبع وأدعيا أنما فرد من أفرادها، ثم أوردنا اللفظ الدال على المشبه أي المية مراداً منه المشبه به أي السبع بواسطة قرينة دالة على ذلك كالأظفار، وسيأتي ذلك مبسوطاً. (الدسوقي بتغيير)

المالعة الظاهر أن مراده بالمبالغة في التشبيه إدخال المشبه في جنس المشبه به، وجعله فرداً من أفرادها ادعاء. [التجريد: ٩٦]

وجعل نسبة إلخ: عطف على "بواسطة"، ثم لا يخفى أنه مخالف لما اشتهر من أن قرينة الاستعارة بالكناية عند السكاكي إثبات الصورة الوهمية المسماة بالاستعارة التحيلية، فيجب أن يؤول على أن المراد جعل نسبته ما هو شبهه بالإنبات إليه قرينة. وأجيب بأن ما هو مشهور محمول على الاستعارة بالكناية في غير الكائنة في المخار العقلي، وأما الواقعة فيه فالقرينة قد تكون أمراً محققاً، فما اشتهر عنه غير كلي، ويدل على ذلك أنه نصه صرح في بحث المجاز العقلي بأن القرينة قد تكون أمراً محققاً كما في أنبت الربيع البقل. [الدسوقي: ٢٦٤/١]

وهو عند السكاكي أن تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة، وهي أن تنسب إليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل: أن تشبه المنية بالسبع، ثم تفرد بها بالذكر، ^{إلى المشبه المذكور} وتضيف إليها شيئا من لوازم السبع، فتقول: ^{في اعتبار النفوس} محالب المنية نشبت بفلان بناء على أن ^{مرادها المشبه به} المراد بالربيع لفاعل الحقيقي للإنبات يعني القادر المختار بقرينة سمة الإنس التي هو ^{في السمة} من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي إليه أي إلى الربيع، وعلى هذا القياس غيره أي غير هذا المثال، وحاصله: أن يشبه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به، ثم يفرد الفاعل المجازي بالذكر وينسب إليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي، وفيه أي فيما ذهب إليه السكاكي نظره: لأنه يستتره أن يكون المراد بالعيشة في قوله تعالى: ﴿فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ (الحاقة: ٢١) صاحبها كما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة....

عدد السكاكي: أي بحسب اعتقاد المصنف كما سيأتي. أن تذكر إلخ أي ذكر المشبه لكون "ما" مصدرية، واعتراض بأنها عدد السكاكي لفظ المشبه لا ذكره. وأجيب بأن إضافة ذكر المؤول به قوله: "أن تذكر" من إضافة الصفة إلى الموصوف أي المشبه المذكور. [الدسوقي بتعريب: ٢٦٥/١] المساوية إلخ اعترض عليه بأن الإنبات في المثال ليس لارما مساويا للمشبه به أي الله تعالى، فإنه قسم والإنبات حادث فأين المساواة؟ والجواب بأن المراد من الإنبات الإنبات بالقوة ولا شك أنه لازم مساو ليس بمستقيم؛ لأنه يلزم على هذا أن يكون معنى "أثبت الربيع النقل" على كلام السكاكي قدر عنى الإنبات، وسخافته ظاهر، فالأحسن في الجواب أن يقال: المراد بالإنبات بالفعل، وليس المراد بالمساواة عدم الانفكاك صدقا وكذبا معا، بل المراد بكون اللوازم مساوية للمؤول: أنها لا توجد إلا معه؛ لكونها خاصة به، ولا شك أن الإنبات لا توجد إلا معه تعالى، وهذا لا يناهز تحققه تعالى قل تحقق الإنبات (الدسوقي بتعريب)

محالب إلخ: اعترض عليه بأن المحالب ليست لارما مساويا لسبع؛ لوجود المحالب في الطيور. وأجيب بأن المراد من السبع المشبه به كل ما يتسع، أو المراد بها أظفار الأسد؛ لأن غير أظفار الأسد لا ينسب إليها فعل شت على التحقيق. (الدسوقي بتعريب) يعني: أي يعنون هذا المفهوم لا من حيث خصوصية ذاته تعالى، فلا يرد أن ادعاء كون الربيع ذاته تعالى ركيك جدا. (عبد الحكيم) في تعلق إلخ: وإن كان أحدهما على وجه الإيجاد والآخر عنى وجه السبب.

فيما ذهب: من رد الجار العقلي إلى الاستعارة بالكناية. [الدسوقي: ٢٦٦/١] صاحبها. لأنه هو الفاعل الحقيقي، والفاعل المجازي يجب أن يراد به الفاعل الحقيقي أي وحيث كان المراد بالعيشة صاحبها فيلزم طرفية الشيء في نفسه؛ لأن الضمير راجع إلى "من" في قوله تعالى: ﴿فَمَا مِّنْ نَّفْسٍ مَّا رَءَتْهُ﴾ (القارعة: ٦) وهو نفس صاحب العيشة. (الدسوقي)

وهو يقتضي بالكناية على ما ذهب إليه السكاكي، وقد ذكرناه، أن يكون المراد بالفاعل المجازي هو الفاعل الحقيقي، فيلزم أن يكون المراد بعيشة صاحبها، واللازم باطل؛ إذ لا معنى لقولنا: هو في صاحب عيشة، وهذا مبني على أن المراد بعيشة وضمير راضية واحد، ويستلزم أن لا تصح الإضافة في كل ما أضيف إليه الفاعل المجازي إلى الفاعل الحقيقي نحو: هماره صائم: سلال إصافة الشيء إلى نفسه اللازمة من مذهبه؛ لأن المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه، ولا شك في صحة هذه الإضافة ووقوعها، كقوله تعالى: ﴿فَمَارَبَحْتَ تِجَارَتُهُمْ﴾ (البقرة: ١٦) وهذا أولى بالتمثيل، ويستلزم أن لا يكون لأمر بالسوء عي منعب السكاكي

وهو إلخ أي ما ذكرناه يقتضي إلخ وذلك لأن حاصل ما ذكره أن يشبه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي، ويدعى أنه فرد من أفرادها، ثم يفرد الفاعل المجازي بالذكر مراد به الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة ما هو من لوازم الفاعل الحقيقي إليه، ولا شك أن هذا يقتضي أن المراد بالعيشة صاحبها؛ لأنها فاعل مجازي، فيجب أن يراد بها الحقيقي وهو الصاحب، وهذا لا يصح؛ إذ لا معنى لقولنا: فهو في صاحب عيشة، راض صاحبها؛ لما فيه من ظرفية الشيء في نفسه. [الدسوقي: ٢٦٧/١]

صاحبها إلخ. وفي المثال مناقشة من وجه آخر يرجع إلى هذا، بل هو تكميل له، وهو أنه إن أراد أن المجازي لفظ 'عيشة' فليس من المجاز العقلي؛ لأنه عنده مبني على تشبيه الفاعل المجازي بالحقوقي، والعيشة مجرور لا فاعل، بل يكون حينئذ من المجاز المرسل أو غيره، فيلزم أن يكون إسناد 'راضية' إلى 'عيشة' مراداً بها صاحب عيشة حقيقة والضمير العائد على المجاز لا يقال فيه: إنه محار؛ لأن المحار في معاده لا فيه. [المواهب: ٢٦٧/١]

وهذا أي الاستلزام المتقدم الناشئ عنه الفساد مبني على أن المراد من الضمير والمرجع واحد، وأن الضمير في 'راضية' للعيشة بمعنى الصاحب، فتكون العيشة بمعنى الصاحب، ولا معنى للظرفية حينئذ، وأما إذا ارتكب الاستخدام بأن أريد بالعيشة أولاً المعنى الحقيقي وهو التعيش أي ما يتعيش به الإنسان، وأريد بها في الضمير الصاحب، وأن المعنى فهو في عيشة راضي صاحبها، فلا يلزم ذلك ولا اعتراض على السكاكي. (الدسوقي)

فلان نفسه. أي الذي هو معاد الضمير في هماره، وفي ذلك إضافة الشيء إلى نفسه. [الدسوقي: ٢٦٨/١]

هذه الإضافة: أي إضافة الفاعل الحقيقي، وهذا في قوة قولنا: "اللام باطل". (الدسوقي)

كقوله تعالى: استدلال على صحة هذه الإضافة ووقوعها. وهذا أولى إلخ. لأنه نص في الرد عليه وأدفع للشغب، بخلاف مثال المتن فإنه يناقش فيه بأن يرتكب الاستخدام؛ لأن للنهار معنيين: الزمان المخصوص وهو الحقيقي، والآخر الصائم وهو المعنى المجازي، ويراد باسمه الظاهر المعنى الحقيقي وضميره المعنى المجازي، فلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن الاستعارة إنما هي في الضمير المستتر في صائم لا في هماره. [التجريد: ٩٨] (الدسوقي)

في قوله تعالى: ﴿يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرْحًا﴾ (عافر: ٣٦) **هَامَان**؛ لأن المراد به حينئذ هو العملة أنفسهم، واللازم باطل؛ لأن النداء له والخطاب معه، ويستلزم أن يتوقف نحو: أنت الربيع لعل وشفى الطبيب المريض، وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع؛ لأن أسماء الله تعالى توقيفية، واللازم باطل؛ لأن مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع عند القائلين بأن أسماء الله تعالى توقيفية وغيرهم، سمع من الشارع أو لم يسمع، **والموارد كلها مستقيمة**، كما ذكرنا فينتفي كونه من باب أي المجاز المعنى الاستعارة بالكناية؛ لأن انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم، والجواب
مطل قول السكاكي

هَامَان حر "يكون" فهو متعلق بالاستقرار المحذوف لا بالأمر. [الدسوقي: ٢٦٨/١]
لأن المراد به إلخ أي في صميم "اس" هو العملة، وذلك لأنه شبه الفاعل المجازي وهو هَامَان بالفاعل الحقيقي الذي هو العملة، ثم أفرد المشبه بالذكر مراداً به المشبه به حقيقة، فصار الكلام يا هَامَان اس يا عملة، فالنداء لشخص والخطاب مع غيره، وهذا فاسد. [الدسوقي: ٢٦٩/١] **هو العملة** وما قيل: إنه يجوز أن يكون الأمر بهَامَان بأن يأمر العملة بالنساء، ففهم أنه جروح عما نحن فيه؛ لأنه حينئذ يكون المجاز في الطرف. (عبد الحكيم)
لأن النداء فيكون الأمر أيضاً؛ إذ لا يجوز تعدد المحاط في كلام واحد من غير تسمية أو جمع أو عطف. (عبد الحكيم)
أن يتوقف إلخ أي إن ما قاله السكاكي يستلزم أن يتوقف استعمال نحو: أنت الربيع النقل على السمع من الشارع. (الدسوقي) **توقيفية** أي ما يطلق عليه تعالى توقيفية يعني لا يطلق عليه تعالى اسم لا حقيقة ولا مجازاً ما لم يرد إذن من الشارع، ولم يرد إطلاق الربيع والطبيب، والرؤية المذكورة في الأمثلة السابقة على الله تعالى. [التحريد تعبير: ٩٨]
عند القائلين إلخ إشارة إلى رد ما ذكروا في الجواب عن هذا السؤال بأن التوقف إنما يلزم لو قال السكاكي بالتوقيف، بل مدَّهه أن أسماء الله تعالى غير توقيفية، ووجه الرد أن هذا التركيب صحيح، بل شائع عند القائل بالتوقيف كما عند غيره، فالرد عليه ليس باستعماله، بل باستعمال غيره مما يذهب إلى غير ذلك مع عدم إنكار أحد من الفريقين، ولو كان كما ذكره السكاكي لتركه من يراها توقيفية أو لا يكره عليه. (محصن من التحريد وخطائي)
كما ذكرنا حيث بين بعد كل ملامة بطلان لارمها. (عبد الحكيم) **والجواب إلخ** ورد هذا الجواب بأن الفاعل المختار ادعاء هو الربيع بمعنى الرمان أو المطر في قولنا: أنت الربيع النقل وهو المشبه الذي ادعى له القادرية، ولا شك أن حق الإنبات أن لا يسد إليه؛ لأنه ليس قائماً به، وإما حقه أن يسد للفاعل المختار الحقيقي، وإسناد الشيء لغير ما هو له مجاز عقلي، وكذا يقول في باقي الأمثلة، فقد اضطرب السكاكي إلى القول بالمجاز العقلي وإنه بضد أن يستعني عنه. والحاصل: أنه إن أريد بالمسد إليه في المجاز العقلي الفاعل الحقيقي لزمه ما ذكره المصنف - عليه السلام - وإن أريد به الادعائي لزمه القول بالمجاز العقلي، ولا محيص عنه. [الدسوقي: ٢٧٠/١]

أن مبني هذه الاعتراضات على أن مذهبه في الاستعارة بالكناية أن يذكر المشبه ويراد المشبه به حقيقة وليس كذلك، بل يراد المشبه به ادعاء أو مبالغة؛ لظهور أن ليس المراد بالمنية في قولنا: مخالب المنية نشبت بفلان هو السبع حقيقة، والسكاكي مصرح بذلك في كتابه، والمصنف لم يطلع عليه؛ ولأنه أي ما ذهب إليه السكاكي ستقضى نحوه: كاره صائم وليله قائم، وما أشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي؛ لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به السكاكي، والجواب أنه إنما يكون مانعا إذا كان ذكرهما على وجه ينبي عن التشبيه

بل يراد إلج السكاكي شبه الربيع بالفاعل المختار وادعى أن الربيع فرد من أفراد الفاعل المختار بحيث صار للفاعل المختار فردان: أحدهما متعارف وهو المولى سبحانه، والآخر غير متعارف، ثم ذكر اسم المشبه مراد به المشبه به ادعاء، وحيد فلا يلزم إطلاق الربيع على الله، وكذا تقول في قوله: 'في عيشة راضية'، شبه الفاعل المجازي وهو العيشة بالفاعل الحقيقي وهو الصاحب، وادعى أنه فرد من أفراد، ثم ذكر لفظ المشبه مراد به المشبه به ادعاء، وهو العيشة بمعنى التعيش، فلم يلزم ظرفية الشيء في نفسه، وكذا تقول في 'نهاره صائم'، شبه النهار بالصائم وادعى أنه فرد من أفراد، ثم ذكر اسم المشبه وهو النهار مراد به المشبه به ادعاء، وحيد فلم يلزم إضافة الشيء إلى نفسه، وفيه نظر قوي يمكن نفسه الجواب. [الدسوقي بتعريب: ٢٧٠/١]

هو السبع بل المراد الموت لكن بادعاء السعية. ولأنه إلج حاصل استدلال السكاكي كما أشار إليه الشارح بقوله: "والحاصل" إلج أن كل مجاز عقلي فهو ذكر المشبه وإرادة المشبه به بواسطة القرينة، وكل ما هذا شأنه فهو استعارة بالكناية، فما مر من الاعتراضات الثلاثة مع لصعها مستندا بأنه يستلزم المحال، وهذا نقض له بالتحلف؛ فإن دليله يجري في المجاز العقلي الذي ذكر فيه الطرفين، ولا استعارة بالكناية لاشتراطه بعدم ذكر المشبه به. (عبد الحكيم)

ذكر الفاعل وهو الصمير في "نهاره" و"ليله"؛ لأن المراد به الشخص. لاشتماله إلج. لأن الطرفين هما المشبه وهو الفاعل المجازي الذي هو مصداق الصمير في "صائم وقائم"، والمشبه به الذي هو الفاعل الحقيقي وهو الصمير في "نهاره وليله"؛ لأن المراد به الشخص. [الدسوقي: ٢٧١/١] والجواب إلج هذا مع وسد، وحاصله: لا سلم أن ذكر طرفي التشبيه مانع من الحمل على الاستعارة مطلقا، بل إنما يمنع من الحمل عليها إذا كان ذكرهما ينبي عن التشبيه، وإلا فلا يمنع كما هنا. (الدسوقي)

يسى عن التشبيه. أي يدل عليه بأن يكون المعنى لا يصح إلا بملاحظة التشبيه، وذلك إذا وقع المشبه به حبرا عن المشبه حقيقة أو حكما بأن وقع صفة له أو حالا منه نحو: ريد أسد، ورأيت ريذا أسدا، ومررت برجل أسد فحمل الأسد الحقيقي على زيد أو الرجل مموع؛ لتباينهما، فتعين الحمل على التشبيه بتقدير أداته، وأن المعنى أنه كالأسد، =

بدليل أنه جعل قوله: قد زر أزواره على القمر من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين، وبعضهم لما لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكنية أجاب عن هذه الاعتراضات ^{الخلعالي} بما هو بريء منه ورأينا تركه أولى. ^{السكاكي}

أحوال المسند إليه

أي الأمور العارضة له من حيث إنه مسند إليه، وقدم المسند إليه على المسند لما سيأتي. ^{أحوال المسند إليه أي أحواله من أنه الركن الأعظم}

[حذف المسند إليه]

أما حذفه قدمه على سائر الأحوال؛

= وأما إذا كان اجمع بينهما لا يبي عن التشبيه، فلا يجمع من الحمل على الاستعارة كقولك: سيف زيد في يد أسد، وإذا لقي زيد رأيت السيف في يد أسد، وكما في قولك: هاره صائم وليه قائم. [الدسوقي: ٢٧١/١] قوله أوله: لا تعجوا من بلى غلاته. أزواره جمع زر بفتح الزاء وضمه بمعنى كوى كريان. ذكر الطرفين وهما: القمر، وضمير أزواره أو غلاته. لم يصف الح لأنه رغم أن مذهب السكاكي في الاستعارة بالكنية أن يذكر المشبه ويراد به المشبه به حقيقة، كما اعتقده المصنف على ما قاله الشارح. [الدسوقي: ٢٧٢/١] الاعتراف صرح الشارح بها في "المطول"، الأمور الح أي الأمور العارضة التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال، أي تكون سببا قريبا حتى لا يرد الرفع، فإنه عارض للمسند إليه من حيث إنه مسند إليه، فالإضافة في الترجمة للعهد. [التحريد: ٩٩]

من حيث أنه الح هذه حيثية تقييد، واحترز بذلك عن الأمور العارضة له لا من هذه حيثية ككونه حقيقة أو مجازا... وككونه كلياً أو جزئياً، وككونه جوهراً أو عرصاً، فلا تذكر هذه العوارض في هذا البحث، وإنما لم تجعل حيثية للتعليل لصيرورة المعنى: الأمور العارضة له من أجل كونه مسنداً إليه، فيفيد أن الحذف والذكر والتعريف والتشكيك وغير ذلك من الأحوال عارضة له من أجل كونه مسنداً إليه مع أنه ليس كذلك، بل الحذف إنما عرض له؛ لأجل الاحتراز عن العبث، وكذا الذكر إنما عرض له لكونه الأصل إلى آخر ما قال المصنف. (الدسوقي بتغيير)

أما حذفه الح [أي من غير إقامة شيء مقامه] قاعدة المصنف: أن الواقع بعد "أما" هو المقتضى للحال، والواقع بعد لام التعليل هو الحال، فالاحتراز عن العبث وكذا ما بعده أحوال تقتضي الحذف. ثم إن من المعلوم أن حذف المسند إليه فعل الفاعل؛ فهو من أوصاف الشخص لا من أوصاف المسند إليه العارضة له، وأجيب بأن المصنف أطلق الحذف وأراد به الحاصل بالمصدر وهو الانحداف، وكذا يقال في ما بعده، أو تجعل هذه الأمور مصدر المبنى للمفعول فتكون هذه الأمور أحوالاً للمسند إليه. [الدسوقي: ٢٧٣/١]

لكونه عبارة عن عدم الإتيان به، وعدم الحادث سابق على وجوده، وذكره ههنا بلفظ الحذف وفي المسند بلفظ الترك تنبيهها على أن المسند إليه هو الركن الأعظم شديد الحاجة إليه، حتى أنه إذا لم يذكر فكأنه أتى به ثم حذف، بخلاف المسند؛ فإنه ليس بهذه المثابة فكأنه ترك عن أصله. **فللاحتراز عن العبث بناء على الظاهر** لدلالة القرينة عليه، وإن كان في الحقيقة ركنا من الكلام، **أو تخيل العدول إلى أقوى دليل من العقل والنقل**...
أي لقصد الاحتراز أي لو ذكر بيان للدليلين لا لأقواهما

لكونه الح لأن الذكر هو الأصل، فلا تشوق النفس إلى ذكر الموجب له بخلاف الحذف، وقال الشيخ في "الدلائل": القول بالحذف هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة أريد للإفادة، وتحذك أطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تن، وهذه جملة قد تكبرها حتى تحر وتدفعا حتى تنظر، وأنا أكسب لك أمثلة مما عرض فيه الحذف، ثم أنهت على صحة ما أشرت إليه. **وعدم احاد** أي: وحينئذ فالحذف مقدم على الذكر، واعترض بأن هذه العلة إنما تتح تقدمه على الذكر خاصة دون سائر الأحوال؛ لأن الحذف مقابل له دون بقية الأحوال كالتعريف والتكثير... وأجيب بأن بقية الأحوال متفرعة على الذكر. [الدسوقي: ٢٧٣/١] **هو الركن** لأن المراد منه الذات، ومن المسند الصفة. **فلاحترار** اعلم أن الحذف يتوقف على أمرين: أحدهما وجود ما يدل على المحذوف من القرائن، والثاني وجود المرجح للمحذف على الذكر، أما الأول فهو مذكور في غير هذا الفن كالحق، وأما الثاني فقد شرع المصنف في تفصيله بقوله: "فللاحتراز" إلخ ثم اعلم أن نكات الحذف التي يذكرها المصنف منه ما يجمع بعضها مع بعض، لكن المدار على القصد والملاحظة. [الدسوقي: ٢٧٤/١ والتحرير: ٩٩]

عن العبث وحاصله: أن من جملة مرجحات الحذف على الذكر قصد التحرز، والتباعد عن العبث، وذلك أن ما قامت عليه القرينة وظهر عند المخاطب، فذكره يعد عشا خاليا عن الفائدة فيحذفه البليغ. (الدسوقي) **سأ على الظاهر** حال عن العبث، أي حال كون العبث ميبا على ما هو الظاهر من إغناء القرينة عنه لا على الحقيقة وفي نفس الأمر؛ لأن المسند إليه بالنظر للحقيقة ونفس الأمر ركن من الكلام. (عبد الحكيم) **وان كان الح** فذكره في الحقيقة لا يكون عشا وإن قامت القرينة. **أو تخيل العدول الح** هو مصدر مصاف لمفعوله الثاني، أي تخيل المتكلم للسامع العدول إلى أقوى الدليلين، أي من جملة الأسباب المرجحة لحذف المسند إليه أن يوقع المتكلم في حيال السامع وفي وهمه بذلك الحذف أنه عدل إلى أقوى الدليلين اللذين هما العقل والنقل، وأقواهما هو العقل، وذلك التخيل يوجب نشاط السامع وتوجه عقله نحو المسند إليه زيادة توجهه. [الدسوقي: ٢٧٥/١ والتحرير]

فإن الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر، وعند الحذف على دلالة العقل، وهو أقوى؛ لافتقار اللفظ إليه. وإنما قال: تخيل؛ لأن الدال حقيقة عند الحذف من حيث الظاهر أيضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن كقوله:

دون ذات المسند إليه

قال لي: كيف أنت قلت عليل

تمامه: سهر دالم وحرن طويل

لم يقل: أنا عليل؛ للاحتراز والتخييل المذكورين، أو اختصارا، السامع عند تسميته هل يتنبه

لاستحار

من حيث الظاهر جواب سؤال، وهو كيف يعتمد على اللفظ مع أنه لابد من دلالة العقل بأن يعلم أن هذا اللفظ موضوع لكذا؛ فأجاب بأن الاعتماد على اللفظ إما هو بحسب الظاهر وإن اعتمد بحسب التحقيق على العقل مع اللفظ. [التحريد: ٩٩] لافتقار اللفظ إليه. فإن اللفظ لا يمكن أن يفهم منه شيء بدون واسطة العقل، بخلاف العقل؛ فإنه يمكن أن يدرك بدون توسط اللفظ كدلالة الأثر على المؤثر وإن كان بحسب العادة لابد من تخييل الألفاظ.... وبأن الدلالة العقلية لا تتخلف، بخلاف الدلالة الوضعية. (التحريد)

وإنما قال الخ هذا جواب عما يقال: لم راد المصنف لفظ تخيل فقط وهلا قال: أو للعدول إلى أقوى الدليلين الخ. وحاصل الجواب: أنه إما راد 'لفظ' تخيل؛ لأن العدول ليس محققا، بل أمر متخيل متوهم؛ لأن كونه محققا يتوقف على كون كل من العقل واللفظ مستقلا في الدلالة على المسند إليه عند حده، وليس كذلك؛ لأن اللفظ المقدر المدلول عليه بالقرائن بواسطة العقل. [الدسوقي: ٢٧٦/١]

والحسن فيه إشارة إلى أن 'أو' في قول المصنف "أو تخيل" مابعد حلو فتجوز الجمع. [التحريد: ١٠٠] أو احسار الخ فإن قلت: الحذف يقتضي صلاحية المقام به بأن يكون مخاطب عارفا به لوجود القرينة، فلا بد من اعتقاد المتكلم قل الحذف أنه يعرف المسند إليه بهذه القرينة حتى يصح الحذف، فكيف يكون الحذف للاحتراز؟ قلت: يكفي لتحذف ظن المتكلم أن يعرف المخاطب مسند إليه بالقرينة، فيمكن الاحتراز لتحصيل اليقين على أنه قال: احتراز تباه السامع، ويكفي في قابلية المقام كون المخاطب عارفا به لوجود القرائن. (التحريد)

هل يتنبه الخ اعترض بأن "هل" لطلب التصور، و"أم" لطلب التصديق، وحيث فلا يصح أن تكون "أم" معادة لـ "هل" فالصواب "أيتنبه أم لا". وأجيب بأن في الكلام حذف همزة الاستفهام، والأصل: أهل يتنبه؛ لأن "أم" المتصلة لازمة للنهمرة، ويكون "هل" ههنا بمعنى "قد" كما في قوله تعالى: هل من ذا من أن يرى الساعة (الإنسان: ١)، فلا يلزم دحوى الاستفهام على مثله، كذا نقل الدسوقي من أرباب الحواشي، وقال عبد الحكيم: "أم" هنا مقطوعة، وما قيل: إن الصواب في التعبير: "أيتنبه أم لا" ليس بصواب على أن "أم" المتصلة قد تحيء معادلة لـ "هل" على قلة، كما في "الرضي". [الدسوقي بتغيير: ٢٧٧/١]

أم لا، أو اختبار مقدار تنبيهه هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا، أو إيهام صونه أي المسند إليه عن لسانك تعظيماً له أو عكسه أي إيهام صون لسانك عنه تحقيراً له، أو تأتي الإلحاح أي تيسره لدى الحاجة نحو: فاجر فاسق عند قيام القرينة على أن المراد: زيد؛ ليتأتى لك أن تقول: ما أردت زيدا بل غيره، أو تعيينه. والظاهر أن ذكر الاحتراز عن العبث يغني عن ذلك، لكن ذكره لأمرين: أحدهما: الاحتراز عن سوء الأدب فيما ذكروا له من المثال؛ وهو خالق لما يشاء، أي للتميز

بالقرائن الخفية قد حكى أن بعض الخلفاء من بني العباس أنه ركب سفينة مع واحد من بدمائه، فسأل الخليفة ذلك الواحد: أي طعام أشهى عندك؟ فقال: مع البيض المسلوق، فاتفق عودهما هناك في القابل. فقال الخليفة: مع أي شيء؟ فأجاب السديم: مع الملح، فتعجب من استحضاره وكمال تنهيه وبفظته. [الدسوقي: ٢٧٧/١] أو إيهام صونه. نحو مقرر للشرائع موضح للدلائل فيجب اتعاه تريد رسول الله ﷺ، ومما ينبغي أن يعلم أنه كما يجوز أن يعتبر من مقتضيات حذف المسند إليه إيهام صونه عن لسانك أو عكسه يجوز أن يعتبر إيهام صونه عن سماع المخاطب أو عكسه. (الدسوقي) أو عكسه. نحو موسوس ساع في الفساد، فتجب مخالفته تريد الشيطان. [الدسوقي: ٢٧٩/١] أي إيهام صون إلح. إذا كان قصد إيهام الصون سبباً للحذف فقصد الإيهام حقيقة بالأولى، والمراد بالصون التزييه والتباعد عن ذكره تعظيماً للمصون أو المصون عنه لا مجرد ترك الذكر، وفي "الأطول": أو إيهام صونه عن سمعك أو إيهام صون سمعك عنه. [التحريد: ١٠٠]

نحو فاجر. يعني قولك عند حضور جماعة ما: "فيهم عدو فاجر فاسق" وتريد ريذا الذي هو العدو مثلاً فتحدوه؛ ليتأتى لك الإلحاح عند لومه لك على سبه وتشكيه منك، فتقول: ما سميتك ما عينتك. (الدسوقي) أو تعبه. إما لأن المسند لا يصلح إلا له، أو لكماله فيه بحيث لا يسبق الدهن إلى غيره، أو لكونه متعباً بين المتكلم والمخاطب، وهذا وإن كان يحامع الاحتراز عن العبث، لكن مدار الدواعي والمقتضيات على القصد، وقصد التعيين غير قصد الاحتراز، فقد يقصد أحدهما، وقد يقصدان معاً، وكذا الحال في جميع الدواعي إذا لم يكن هناك تناف، فلا يعني ذكر الاحتراز عن العبث عن ذكر التعيين؛ إذ قد يكون نكتة الحذف المقصودة لليلع التعيين دون الاحتراز وإن كان ذلك حاصلًا من غير قصد، وهذا يدفع اعتراض الشارح الآتي من أصله. (التحريد) يعني عن ذلك: لأن العبث بذكره لا يكون إلا بعد تعبه، فالتعبد داخل في الاحتراز المذكور، فمضى تعبد المسند إليه كان حذفه احترازاً عن العبث، وإذا كان كذلك فلا يصح جعله قسيماً له. (الدسوقي)

فعال لما يريد أي الله تعالى، الثاني: التوطئة والتمهيد لقوله، أو ادعاء التعيين نحو:

حذف المسند إليه لادعاء تعينه

وهاب الألو ف أي السلطان، أو حو دنت كضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب ضجر،

أو سامة، أو فوات فرصة، أو محافظة على وزن، أو سجع، أو قافية، أو ما أشبه ذلك؛

عطف على ضجر

في الشعر

أي في النثر

أي خوف فوات فرصة

كقول الصياد: غزال، أي هذا غزال، وكالإخفاء عن غير السامع من الحاضرين، مثل:

فأصطادوه

للسوارح

جاء، وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه، مثل: رمية من غير رام،

أي ترك المسند إليه

وتريد ريدا للقيام القريبة

فعال لما يريد فحذف اسم الله لتعينه، فإنه لا حالق سواه ولا يقال: إنه حذفه للاحتراز لما فيه من سوء الأدب.

أو ادعاء التعيين أظهر في محل الإضمار؛ لئلا يتوهم عود الضمير على الإنكار من قوله: أو تأتي الإنكار، كذا قيل ويعده

الإضمار في تعينه مع أنه أقرب إلى الإنكار، ففعل الأول أن يقال: إنما أظهر لتوهم رجوع الضمير لمسند إليه كبقية الصنائر

المتقدمة. [الدسوقي: ٢٧٩/١]

سبب سحر الح هما بمعنى واحد، فاعطف مرادف أو تفسيري، وذلك كما في قوله: "قلت عيل" فلم يقل: "أنا"

لصيق المقام عن إطالة الكلام بسبب الضجر الحاصل له من الضني. [الدسوقي: ٢٨٠/١] فرميه بصم الفاء ما يعتنم

تناوله، وقرر بعضهم أنها قطعة من الزمان يحصل فيها المقصود. (الدسوقي)

أو محافظة الح أي كما في قولك: قت عيل، فلم يقل: "أنا عيل" لضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب المحافظة على

النور. (الدسوقي) أو سجع أي في النثر كالروي في الشعر أي كما في قوهم: من طابت سريرته حمدت سيرته، لم يقل:

"حمد الناس سيرته"، لصيق المقام عن إطالة الكلام بسبب المحافظة على السجع، إذ لو ذكر لكات الأولى مرفوعة، والثانية

منصوبة. (الدسوقي) عرب مثال لفوات الفرصة، وحينئذ فالأولى اتصاله به دفعا للإيهام. (الدسوقي)

وكالاحفاء الطاهر أنه عطف على قوله: "كضيق المقام". [الدسوقي: ٢٨١/١] كاساح الفرق بين الاتباعين أن

في الأول: يكون الكلام في الاستعمالين واحدا، سواء كان الاستعمال قياسا أو لا، وفي الثاني: الكلام الثاني غير

الأول، ولا بد أن يكون الكلام الأول قياسا. [التجريد: ١٠١] (الدسوقي)

رميه أي هذه رمية مصيبة من غير رام مصيب، بل من رام مخطئ، فحذف المسند إليه ولم يقل: هذه اتباعا للاستعمال

الوارد على تركه؛ لأن هذا مثل يضرب لمن صدر منه فعل حسن وليس أهلا لصدوره منه، والأمثال لا تعبر، وأول من

قال هذا المثل الحكم بن عبد يغوث المضري حين بدر أن يذبح مهاة أي بقرة وحش على الغبعب،... وهو جبل بمي

وكان من أرمى الناس، فصار كلما يرمي مهاة لا يصيبها رميه ولم يمكنه ذلك أياما حتى كاد أن يقتل نفسه، ثم إن

ابنه مطعما خرج معه إلى الصيد، فرمى الحكم مهاتين فأخطأهما، فلما عرضت الثالثة رماها مطعما فأصابها، وكان إذ

ذاك لا يحسن الرمي، فقال الحكم: رمية من غير رام. (الدسوقي)

أو ترك نظائره، مثل: الرفع على المدح أو الذم أو الترحم.

[ذكر المسند إليه] ^{عطف على تركه}

وإن ذكره: أي ذكر المسند إليه، فذكره أي الذكر الأصل، ولا مقتضى يعدل عنه،
حالة الذكر

أو بالأخصاط لضعف التعويل، أي الاعتماد على القرينة، أو التنبيه على غيوره السامع،
تنبيه الحاضرين المقصود بالسامع

أو زيادة الإيضاح والتقرير،

مثل الرفع خ كقولك: الحمد لله أهل الحمد أي هو أهل الحمد،... ومثل ما فيه الرفع على الذم أي لأجله نحو: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم" بالرفع أي هو الرجيم، ومثل ما فيه الرفع على الترحم أي لأجل إشائه كقولك: "إنهم أرحم عبدك المسكين" بالرفع أي هو المسكين، فالرفع في هذه الوجوه مع حذف المسند إليه اتباعاً لتركه في نظائره. [الدسوقي: ٢٨١/١] الأصل أي الكثير أو ما يني عليه غيره، فلا يعدل عنه إلا لمقتضى يقتضي الحذف.

ولا مقتضى الخ أفاد بهذا القيد أن مجرد الأصالة لا تصلح نكته للذكر بل لابد معها من انتفاء المعارض المقتضى للحذف، حتى إذا وجد المعارض المذكور رجح على الأصالة، فيحذف المسند إليه، بخلاف بقية نكات الذكر، فإن كلا منها يصلح بمجرده نكته للذكر المسند إليه. [التحريد: ١٠١]

لضعف التعويل إما لحفاء القرينة في نفسها، وإما لاشتباه فيها، وأورد عليه أن هذا يقتضي أن يكون اللفظ أقوى من القرينة العقلية، فيخالف ما سبق من أن القرينة العقلية أقوى حيث قال: أو تخيل العدول إلى أقوى الدليلين، وأجاب الشارح في "شرح المفتاح" بأن هذا بالنسبة إلى قوم، وذلك بالنسبة إلى قوم آخرين، وأجاب الصفوي بأن جسس القرينة العقلية أقوى من جسس اللفظ، وعليه بني ما تقدم، وهذا لا ينافي أن يكون بعض أفراد اللفظ أقوى من القرينة العقلية وعليه يتني ما هنا، كذا في "الدسوقي" و"التحريد"، وعندني الأسهل والأخصر في الجواب أن يقال: إن القرينة العقلية أقوى من وجهه، واللفظ أقوى من وجه آخر كما لا يخفى على المتأمل، فلا تعارض، والله أعلم.

أو السيه الخ حاصله: أن يذكر المسند إليه مع العلم بأن السامع فاهم له بالقرينة؛ لأجل تنبيه الحاضرين على عبادة السامع، كما يقال في جواب ماذا قال عمرو: عمرو قال كذا، مع أنه لا يجوز على ذلك السامع عقلة عن سماع السؤال وفهمه تنبيهاً على أنه عبي لا ينبغي أن يكون الخطاب معه إلا هكذا. [الدسوقي: ٢٨٣/١]

أو زيادة الإيضاح أي إيضاح المسند إليه وزيادة تنبيه في ذهن السامع، ففس الإيضاح حاصل عند الحذف لوجود القرينة المعنية له، وفي الذكر زيادة الإيضاح والتقرير؛ لأن الدلالة اللفظية اجتمعت مع الدلالة العقلية. (عند الحكيم) والتقرير عطف على زيادة أو الإيضاح، أي تثبيت المسند إليه في نفس السامع.

وعليه قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (البقرة: ٥) أو إظهار

نعظيمه. لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو: أمير المؤمنين حاضر، أو إهائته نحو: ^{لله الشاهد} السارق اللئيم حاضر، أو تبرك ذكره مثل: النبي ﷺ قائل هذا القول، أو استبداده ^{تعظيم مدلوله} أي وحدانه للهدى

مثل: الحبيب حاضر، أو بسط الكلام ^{لكونه يجمع البركات} حيث الإصغاء مطلوب أي في مقام يكون إصغاء

السامع مطلوباً للمتكلم لعظمته، وشرفه؛ ولهذا يطال الكلام مع الأحياء ^{أي في زمان أو مكان} نحو قوله تعالى ^{أي محبوب} حكاية عن موسى على نبيينا وعليه السلام: ^{أي السامع} هِيَ عَصَايَ ^{من الإطاعة} أَتَوَكَّأَ عَلَيْهَا (طه: ١٨) وقد

يكون الذكر للتهويل أو التعجب، ^{عن قول موسى}

أي إظهار التعجب

وعليه قوله تعالى. أي على ذكر المسند إليه لزيادة الإيضاح والتقرير جاء قوله تعالى حيث لم يحدف فيه المسند إليه، أعني اسم

الإشارة الثاني، وإنما لم يقل: "كقوله تعالى؟" لأنه ليس من قبيل ما لو لم يذكر لكان المسند إليه محذوفاً؛ لأن 'هم المفسحون' إذا

لم يذكر المسند إليه يكون معطوفاً على الخبر أعني 'على هدى' أو على جملة 'أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ' فيكون من عطف

الحمل، وعلى الاحتمالين لا حدف للمسند إليه. (الدسوقي والتجريد) نحو أمير في جواب من قال: هل حضر أمير

المؤمنين؟ وكذا ما بعده؛ لأن الكلام في ذكر المسند إليه مع قيام قرينة تدل عليه لو حذف وإلا كان ذكره متعيناً لا يحتاج إلى

نكتة. [الدسوقي: ٢٨٤/١] مثل: النبي ﷺ. جواباً لمن قال: هل قال هذا القول رسول الله ﷺ؟ (الدسوقي)

حيث ^{لمح} اعترض على التعبير بالإصغاء بالنسبة للمثال الذي ذكره؛ لأن الإصغاء محال في حقه تعالى؛ لأنه إمالة الأذن

لسماع الكلام. وأجيب بأن المراد بالإصغاء لارمه، وهو السماع مع الالتفات والإقبال على المتكلم،... وأورد أن هذا

القيد أعني قيد الحيثية يمكن أن يعتبر في غير هذه النكتة في النكات السابقة كاستلداد، فيقال حيث الاستلداد مطلوب،

فما وجه التخصيص بذكره في هذه النكتة دون غيرها؟ وأجيب بأن مجرد بسط الكلام ليس نكتة؛ لأنه قد يكون قبيحاً،

وإنما يكون نكتة بهذا القيد، فلا بد من ذكره لتحقيق النكتة، بخلاف بقية النكات. (الدسوقي)

في مقام: إشارة إلى أن "حيث" ظرف مكان، ويمكن جعلها ظرف زمان أيضاً.

هي عَصَايَ. لما قال الله له ^{هذه} هَذِهِ هِيَ عَصَايَ ^{موسى} (طه: ١٧) كان يكفيه في الجواب أن يقول: عصا، لكنه عليه

السلام ذكر المسند إليه والإضافة والأوصاف؛ لأجل بسط الكلام في هذا المقام؛ لكون الإصغاء مطلوباً للمتكلم.

للتهويل: كما في قول القائل: أمير المؤمنين يأمر بكذا قهولاً للمحاصب بذكر الأمير باسم الإمارة للمؤمنين ليمثل

أمره. [الدسوقي: ٢٨٥/١] أو التعجب أي إظهار التعجب من المسند إليه؛ إذ نفس التعجب لا يتوقف على ذكر

المسند إليه كما في قولك: صبي قاوم الأسد، فلا شك أن مشأ التعجب مقاومة الأسد، لكن في ذكر المسند إليه

إظهار للتعجب منه. [الدسوقي: ٢٨٦/١]

أو الإشهاد في قضية، أو التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل إلى الإنكار.
[تعريفه بالإضمار]

وَأَمَّا عَرَفَهُ أَيِ إِبْرَادِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مَعْرِفَةً، وَإِنَّمَا قَدِمَ هَهُنَا التَّعْرِيفَ فِي الْمُسْنَدِ التَّنْكِيرِ؛
لأن الأصل في المسند إليه التعريف وفي المسند التنكير، فبالإضمار لأن الحكم بالمعوم لا يفيد
 أي الراجع الغالب
 نحو: أنا ضربت أُمَ **خُطَّابَ** نحو: أنت ضربت، **وَالْعَبَسَ**

أو **الاشهاد الخ** أي: ولأجل أن يتعين عند الإشهاد لا معنى الاستشهاد كأن يقال لشاهد واقعة عند قصد النقل عنه ما وقع لصاحب الواقعة: هل باع هكذا مثلاً، فيقول ذلك الشاهد الذي قصد النقل عنه: ريد باع كذا بكذا لفلان ليكون ريد متعباً في قلب الناقل عن الشاهد، فلا يقع فيه التباس، ولا يحد المشهود عليه سبيلاً للإنكار والتغليب للناقل. [الدسوقي: ٢٨٦/١]

أو **السجيل** أي كتابة الحكم عليه أي على السامع بين يدي الحاكم، كما إذا قال الحاكم لشاهد واقعة: هل أقر هذا على نفسه بكذا؟ فيقول الشاهد: نعم، ريد هذا أقر على نفسه بكذا، فيذكر المسند إليه؛ ثلثاً يحد المشهود عليه سبيلاً للإنكار بأن يقول للمحاكم عند التسجيل: إنما فهم الشاهد أنك أشرت إلى عيرى فأجاب، ولذلك لم أنكر ولم أطلب الأعداء فيه. [الدسوقي: ٢٨٧/١]

على السامع اعلم أن المصنف ترك هنا قوله: "أو نحو ذلك" اكتفاءً بذكره في الحذف، لا لكونه استوعب جميع نكات الذكر؛ لأنها كثيرة لا تحصى. **أي إيراد الخ** يعني ليس المراد تعريفه جعله معرفة؛ لأن ذلك من وظيفة الواضع، بخلاف الإيراد معرفة فإنه من وظيفة المتكلم السليخ، وهو المراد. (الدسوقي)

لأن الأصل الخ [لأن الحكم على المجهول لا يفيد]، فقدم في كل ما هو الأصل فيه.

فبالإضمار الخ لم يذكر نكتة ترجيح مطلق التعريف، ولا بد منها، ولهذا ذكرها في "المفتاح" و"الإيضاح" والنكتة قصد المتكلم إفادة المخاطب إفادة كاملة، واعترض على قوله: "وأما تعريفه فبالإضمار" بأن الفاء بعد "أما" إنما تدخل على الجواب، و"بالإضمار" لا يصلح للجواب؛ لأنه مجرد في محل الحال، فالأولى أن تدخل الفاء على قوله: لأن المقام.... وأجيب بأن الفاء مقدمة من تأخير، والأصل: وأما تعريفه بالإضمار فلكون المقام لمتكلم، أو أن الجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف، والجملة هي الجواب، والتقدير: 'وأما تعريفه فهو حاصل بالإضمار'، وقوله: 'لأن المقام' علة لمحذوف مأخوذ مما قبله، تقديره: وتعريفه بذلك لأن المقام الخ والأحسن ما ذكره عبد الحكيم من أن الفاء عاطفة على محذوف من عطف المفصل على الجممل، والأصل: وأما تعريفه فإفادته المخاطب أتم فائدة فبالإضمار لكذا، وبالعلمية لكذا، فيندفع الاعتراضان. [الدسوقي: ٢٨٨/١]

لتقدم ذكره إما لفظاً، تحقيقاً أو تقديرًا، وإما معنى بدلالة لفظ عليه أو قرينة حال،
أي مرجعه نحو زيد يضرب راجعاً إلى التقديم لفظاً
 وإما حكماً، وأصل الخطاب أن يكون لمعين واحداً كان أو كثيراً؛ لأن أصل وضع
توطئة لقوله: وقد يترك
 المعارف على أن تستعمل لمعين مع أن الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضر، أي القارئ ^{علة ثانية للمدعى} على سبيل البدل
 الخطاب مع معين ^{بمعنى} أي غير معين؛ نعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل
 ولو نرى دسوقي في قوله لا يريد بقوله: (السجدة: ١٢) لا يريد بقوله:
 "ولو ترى مخاطباً معيناً قصداً إلى تفضيع حال المجرمين
 بل مطلق مخاطب علة لقوله: لا يريد

لقد ذكره [علة لكون المقام مقام عية] حرح هذا القيد الأسماء الظاهرة؛ فإنها وإن كانت كلها عيناً إلا أنها ليست الغيبة فيها
 لأجل التقديم، وليس التقديم شرطاً لها. وإما معنى الح: نحو: (الذئبة: ٨) فالضمير راجع للعدل المدلول
 عليه بلفظ الفعل وهو 'اعدلوا'. أو يريد حال نحو قوله تعالى: (ص: ٣٢) فإن قرينة ذكر العشي
 والتواري بالحجاب مع سياق الكلام الدال على هوات وقت الصلاة تدل على أن المرجع الشمس. [التجريد: ١٠٣]
 وحكمه: بأن لا يدل شيء مما ذكر على المرجع، لكن قدم لكعة كضمير رب في ربه رجلاً وضمير الشأن، فإن التقديم
 فيهما لازم للضمير لكعة، وهي البيان بعد الإهام، لكن حكم الضمير التأخير، فالمرجع في حكم التقديم ذكره. (التجريد)
 وحسن احتضار أي اللاتق بضمير المخاطب والواجب فيه بحكم الوضع أن يكون لشخص معين واحداً كان أو أكثر،
 فيكون ضمير المخاطب بصيغة التثنية لاثني معينين، وبصيغة الجمع لجماعة معينة، أو للجميع على سبيل الشمول، كما في
 قوله تعالى: (البقرة: ٢١)، فإن الشمول الاستعراقي من قبيل التعميم ثم اعلم أن قول المصنف
 وأصل الخطاب إلخ توطئة لقوله: وقد يترك إلخ، وذلك؛ لأنه لما ذكر أن من موجبات الإصرار كون المقام مقام الخطاب،
 ومعلوم أن الخطاب توجيه الكلام لحاضر، وأن المعارف يكون وضعها لمعين حاف أن يتوهم أن ضمير المخاطب لا يعدل به
 عن المعين إلى غيره، فأشار إلى أنه قد يعدل به عن المعين. [الدسوقي: ٢٨٩/١]
 أن يكون لمعين اعلم أن حقيقة التعريف: الإشارة إلى ما يعرفه مخاطبك، وأن المعرفة ما يشار بها إلى أمر متعين أي
 معلوم عند السامع من حيث إنه كذا، وأن النكرة ما يشار بها إلى أمر من حيث داته ولا يقصد معه ملاحظة تعينه
 وإن كان متعيناً في نفسه، فإن بين مصاحبة التعيين وملاحظته فرقاً بينا. (عبد الحكيم)
 وضع المعارف [وضمير المخاطب من جملة المعارف]. على سبيل البدل أي دون الشمول ولذا أفرد فقال:
 "تري" دون "ترو" إشارة إلى أن الخطاب لا يخرج عن أصل وضعه من كل وجه حتى يكون كالنكرات في العموم،
 بل يصاحبه الأفراد المناسب للتعين. (التجريد) ولو نرى الح: فيه أن "لو" للتعليل في الماضي و"إد" ظرف له مع أن
 تلك الحالة في المحشر. وأجيب بأنه نزلت تلك الحالة لتحقيق وقوعها مسزلة الماضي فاستعمل فيها "لو" و"إد" على
 سبيل المجاز، وجواب "لو" محذوف أي: لرأيت أمراً فظيعاً. [الدسوقي: ٢٩١/١] لا يريد [والأليق بالأدب ليس
 المراد أو لا يراد]. تقطع الح: أي بيان فظاعة حالهم من فظع الأمر بالضم اشتدت شاعته وقبحه. (الدسوقي)

أي تناهت حالهم في الصهور لأهل المحشر حيث يمتنع خفاؤها، فلا يختص بها رؤية
 راء دون راء، وإذا كان كذلك فلا يختص به أي بهذا الخطاب **مخاص** دون مخاطب،
 بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب، وفي بعض النسخ: "فلا يختص
 بها" أي برؤية حالهم مخاطب، أو بحالهم رؤية مخاطب **على حذف المضاف**.
 راجع إلى الاحتمالين

[تعريف المسند إليه بالعلمية]

ودعسية أي تعريف المسند إليه بإيراده علما، وهو ما وضع لشيء معين مع جميع
 مشخصاته لإحصاره أي المسند إليه بعينه
 يعني معناه

ناهت حالهم المراد بحالتهم ما يطراً عليهم وقت تنكيس الرؤوس لأجل الخوف والحجل من أهوال القيامة من
 رثاة الهيئة، واسوداد الوجه، وغيرته وصفرته وغير ذلك مما هو في غاية الشناعة. [الدسوقي: ٢٩١/١]
لأهل المحشر: بكسر الشين موضع حشر الناس، أي اجتماعها كما في "المحتر" و"القاموس"، وكسرها غير قياسي؛
 إذ القياس الفتح، وقال ابن مالك: إن فيه الكسر والفتح. [التحريد: ١٠٣] (الدسوقي) **على حذف المضاف** أي
 على الاحتمالين المذكورين في صورة نسخة 'هما'، لكن في الأول حذف المضاف يعني الرؤية من الأول أي من
 مرجع ضمير بها، وفي الثاني حذف من الثاني، أي من مخاطب، وإنما احتيج لتقدير هذا المضاف يعني الرؤية في
 الاحتمالين؛ لأن حالتهم ليست وصفا قائما بالمخاطب حتى يصح أن يختص بالمخاطب بها، بخلاف الرؤية فإنها وصف
 قائم بالمخاطب، فيصح اختصاصه بها. (الدسوقي بتوضيح)

بإيراده علما. أشار إلى أن العلمية مصدر متعدي، ومعناه جعله علما والجعل بالإيراد فإنه شأن المتكلم دون
 الوضع، فإنه وظيفة الواضع، وتركه في الإضمار؛ لأن هذا أحوج إلى البيان، فإن العلمية الكون علما وهو ليس عمدا؛
 لقرب الإضمار من التعريف. [التحريد: ١٠٤] **مع جمع مشخصاته** أي إن العلم وضع لمجموع الدات
 ولمشخصاته، فهي (أي المشخصات) جزء من الموضوع له، لا أنها أمر زائد على الموضوع له، واعتراض بأنه يلزم على
 هذا أن يكون العلم مجازا عند تبدل المشخصات؛ فإذا سمي صعب بعلم يكون إطلاقه عليه عند الشيوخوخة مجازا وهو
 باطل وأجيب بأن المراد: المشخصات المشتركة بين جميع أحواله التي يتحقق بها جزئيتها ومنع من وقوع الشركة فيه،
 فهي المعتبرة في الوضع دون غيرها مما يتبدل. (الدسوقي: ٢٩٢/١)

بعينه. حال من مفعول المصدر، أي حال كون المسند إليه متلبسا بعينه أي تعينه وتشخصه، وأورد على هذا
 التعليل أنه لا يظهر فيما إذا كان المخاطب لا يحيط بعين المسمى كما في لفظ "الله". وحاصل الجواب: أن المراد =

أي بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه، واحترز بهذا عن إحضاره باسم جنسه نحو: رجل عالم جائع في دهر السامع ابتداء أي أول مرة، واحترز به عن نحو: جائع زيد وهو راكب اسم مختص به أي بالمسند إليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره، واحترز به عن إحضاره بضمير المتكلم، أو المخاطب، واسم الإشارة، والموصول،

= بالإحضار بعينه ما يتناول إحضار الموضوع به بوجه جزئي كإحضاره بذاته ومشخصاته، أو بوجه كلي يحصر فيه، فالأول كزيد والثاني كلفظ 'الله'، فإن مدلوله يستحصر بوجه عام منحصر فيه في الواقع، والمراد بوجه عام صفاته تعالى، فالمدار في حضوره في النفس بعينه على صيرورته متميزا عند السامع عن جميع ما عداه ولو بملاحظة خاصة مساوية له بحيث يتمتع اشتراكه بين كثيرين في الدهر. [الدسوقي: ٢٩٣/١ والتجريد: ١٠٤]

سخصه لا بحقيقته وداته فيمكن إحضاره تعالى بعينه في الدهر. يجب يكون الخ تفسير لإحضار المسند إليه بعينه، وحاصله: أنك لو عبرت عن زيد بالشيخ الفاضل أو برجل عالم لم يتميز عن جميع ما عداه،... بخلاف ما إذا قلت: زيد جائع فإنه حينئذ يميزه عن جميع ما عداه. (الدسوقي) عن إحصاره قبل عليه: إن الرحمن ليس بعلم مع أنه يفيد الإحضار المذكور. وأجيب بأن إفادته الإحضار لا من حيث الوضع بل من حيث الاختصاص العارض. (الحواشي) نحو رجل الشاهد في قوله: 'رجل' وأتى بـ 'عام' لأجل صحة الابتداء بالكرة.

سدا. اعترض عليه بأن الإحضار قد يكون باسم جنس كما في 'رجل حاكم في البلد جائع'، ولم يكن في السند إلا حاكم واحد. وأجيب بأنه ليس في كلامه ما يفيد حصر الإحضار في العلم، بل المفهوم منه أن الإحضار المذكور بالعلم، فلا يباي أنه يحصل بعينه أو يقال: إن المراد بالإحضار: الإحصار من حيث الوضع والإحصار في أمثال المذكور يعارض إحصار الوصف في رجل لا لموضع. (الدسوقي) أول مره فيه إشعار بأن ابتداء مصوب عن الطولية.

عن نحو الخ أي مما فيه الإحضار بضمير الغائب عائدا إلى النعم. وهو راكب فهذا الضمير أحصر الذات المعينة بعد النعم فهو إحصار ثان. مختص به أي مقصور على المسند إليه لا يتجاوز به غيره. هذا الوضع أي وضعه هذه الذات وإن أطلق على غيرها باعتبار وضع آخر، فدخل فيه الأعلام المشتركة كزيد اسمي به جماعة.

بضمير المتكلم نحو: أنا صرت ريذا، وأنت صرت عمرا، فإن إحصار المسند إليه في دهر السامع بـ "أنا وأنت" وإن كان ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به؛ لأن "أنا" موضوعة لكل متكلم و"أنت" موضوعة لكل مخاطب. [الدسوقي: ٢٩٥/١]

وسم الاسره نحو هذا صرب ريذا، وإن أحضر المسند إليه في ذهن السامع ابتداء، إلا أنه ليس باسم مختص به؛ لأن 'ذا' موضوعة لكل مشار إليه. (الدسوقي) والموصول نحو الذي يكرم العلماء حاصر، فإن 'الذي' وإن أحصر المسند إليه في ذهن السامع ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به؛ لأن 'الذي' موضوع لكل مفرد مذكر. (الدسوقي)

والمعرف بلام العهد والإضافة، وهذه القيود لتحقيق مقام العلمية، وإلا فالقيود الأخير

باسم مختص به

الثلاثة

مغن عما سبق، وقيل: واحترز بقوله: ابتداء عن الإحضار بشرط تقدم ذكره كما في

المضمر الغائب والمعرف بلام العهد؛ فإنه يشترط تقدم ذكره، والموصول فإنه يشترط

واسم لإشارة والمعرف بالإضافة

تقدم العلم بالصلة، وفيه نظر؛ لأن جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم، فإنه مشروط

بتقدم العلم بالوضع نحو: **﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾** (الإحلاص: ١) فالله أصله: الإله، حذفت

الهمزة وعوضت

الثانية تعميماً

والمعرف بلام العهد: أي الخارجي نحو: **﴿نَسِئَ كَذِبًا أَنتَنِي﴾** (آل عمران: ٣٦) فإن الذكر وإن أحصر المسند إليه في الدهن ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به؛ لأن المعرفة بلام العهد موضوع لكل فرد، وحرر المعرفة بلام الحقيقة والمعرف بلام العهد الذهني؛ فالهما في حكم الكرة. [الدسوقي: ٢٩٥/١]

والإضافة: [فإن الإحصار في هؤلاء بحسب اللفظ وإن كان ابتداء، لكنهم ليسوا باسم مختص، بخلاف ضمير الغائب فإن الذكر فيه بحسب اللفظ ليس ابتداء لتقدم مرجعه] نحو: جاء غلامي، إذا لم يكن له إلا علام واحد؛ لأن المعرفة بالإضافة صالح لكل فرد، واعتراض على الشارح بأن المعرفة بلام العهد الخارجي والمعرف بالإضافة يحتاج إلى العلم بالعهد، وكذا الموصول يحتاج للعلم بالصلة وحيث فلا إحضار في هذه الثلاثة يكون ثانيا لا ابتداء كما رعمه الشارح، وإذا كان كذلك فتكون هذه الثلاثة حارجة بقوله "ابتداء" لا بقوله: "مختص به" وأجيب بأن المراد: الإحصار باللفظ، والإحصار السابق في العهد الخارجي والموصول والمعرف بالإضافة ليس باللفظ، فلا إحضار باللفظ لم يوجد فيها إلا أولاً. [التحريد: ١٠٥] (الدسوقي) وهذه القيود **الح**. قصد الشارح بهذه دفع ما يقال: إن القيد الأخير يعني عن القيدتين قبله، فما خرج بهما يخرج به فلاحاجة إلى ذكرهما. فأجاب بأن هذه القيود لإيضاح مقام العلمية لا للاحتراز، فلا اعتراض.

وقيل. واحترز هذا مقابل قوله: "أي أول مرة" في تفسير قول المصنف: "ابتداء".

جميع طرق الح يعني جميع طرق التعريف مشروطة بتقدم شيء حتى العلم، فلو كان ما قاله هذا القائل مراد المصنف لخرج العلم أيضاً مع أنه المقصود هنا. (الدسوقي) **قل هو الله**: يحتمل أن يكون هو مبتدأ، و"الله" خبراً أولاً و"أحد" خبراً ثانياً أو بدلاً من الله.... ويحتمل أن يكون هو ضمير الشأن مبتدأ أول، والله مستأنثان والجملة خبره.... والشاهد إما "هو" على الإعراب الثاني في إيراد المسند إليه عنما. [الدسوقي: ٢٩٦/١] **أصله: الإله**. أي أصله القريب، وإلا فالأصل الأصل الاله مسكراً وهو من إله بالفتح أي عبد الإله على فعال بمعنى المفعول أي معبود.

وعوضت الح فيه نظر من وجهين: الأول أن معنى التعويض: الإتيان بالشيء عوضاً، فيقتضي أنه غير موجود في الكلمة، وإلا لزم تحصيل الحاصل مع أن حرف التعريف موجود هنا قبل التعويض. الثاني أنه يلزم الجمع بين العوض والمعووض قبل حذف الهمزة في قولنا: "الإله"؛ لأن الهمزة وحرف التعريف كليهما موجودان فيه معاً واللازم باطل فيهما. =

عنها حرف التعريف، ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق للعالم، وزعم هو بعضهم
 أنه اسم لمفهوم الواجب لذاته، أو المستحق للعبودية له، وكل منهما كلي انحصري في فرد
 فلا يكون علما؛ لأن مفهوم العلم جزئي، وفيه نظر؛ لأننا لا نسلم أنه اسم لهذا المفهوم
 الكلي، كيف وقد أجمعوا على أن قولنا: "لا إله إلا الله" كلمة التوحيد، ولو كان الله اسما
 لمفهوم كلي لما أفادت التوحيد؛ لأن الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة.
 والجواب: أن المراد بالتعويض قصد العوضية لا الإتيان بالعوض، فيكون المراد أن بعد حذف الهمزة قصد واعتبر جعل حرف
 التعريف عوضا عن الهمزة، ثم جعل علما، ففي الكلام حذف. وأجاب بعضهم بأن أل في قوله: "أصله الإله" من الحكاية لا من
 المحكي، فمراده أن أصله "إله" مسكر، فحذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف. [الدسوقي بتحصيل: ٢٩٦]

ثم جعل علما ح [الترتيب في الاعتبار لا في الوجود]. اختلف في لفظ الجلالة، فقيل: عدم بالوضع، وقيل بالعلية
 التحقيقية، وقيل بالعلية التقديرية... ثم إن ما ذكره الشارح من أن أصله كذا ثم حذف وعوض وجعل علما إلخ
 خلاف ما عليه الأئمة الأربعة من أن لفظ "الله" وضع للذات العلية من أول الأمر من غير سبق تصرف فيه، ومن غير
 اشتقاق له من شيء كما نقل عن سيويه. (الدسوقي) لواجب الوجود الغرض من هذه القيود بيان للذات المسمى
 لا بيان اعتبارها في المسمى، وإلا كان المسمى بمجموع الذات والصفة، وليس كذلك وإلا يلزم أن يكون لفظ الجلالة
 كليا وهو باطل كما سيحيى، بل المسمى الذات وحدها. [التحريد: ١٠٦] (الدسوقي)

سم أي ليس بعلم؛ لأن مفهوم العلم جزئي وهذا مفهومه كلي كما قال. [لواجب لدا.]. [هو الذي لا يحتاج في
 وجوده إلى الغير] فيه أنه يلزم على هذا استثناء الشيء من نفسه في قولنا: "لا إله إلا الله" إذ ليس المراد من "إله":
 المطلق المعبود، فإنه كذب لكثرة المعبودات الباطلة، فيجب أن يكون المراد منه المعبود بحق، فالواجب والمعبود بحق
 وكلمة الجلالة متحدات صدقا، فيتحد المستثنى والمستثنى منه صدقا، وإذا لا يصح، فالتحقيق أن كلمة الجلالة علم
 وليس باسم المفهوم الكلي. (تحصيل) كيف يكون اسما للمفهوم الكلي والحال أنهم قد أجمعوا، فهو
 استفهام تعجبي للنفي. [الدسوقي: ٢٩٧/١]

ما أفادت التوحيد [أي عدم الإفادة، والثاني باطل، فكذا المقدم وهو كون اسم الجلالة موضوعا للمفهوم الكلي]
 فيه نظر؛ لأن على تقدير وضع لفظ الجلالة للمفهوم الكلي يفيد التوحيد أيضا، وذلك بواسطة القرينة المعينة الدالة
 على انحصار ذلك المفهوم في الفرد المحصوص، وحيث فالملزمة مموعة. وأجيب بأن المراد: لما أفاد التوحيد بذاته بدون
 القرينة المعينة، واللام باطل؛ لأنه يفيد التوحيد بذاته بدليل أن أهل اللغة يفرقون بين "لا إله إلا الله" وبين "لا إله إلا
 الرحمن" من حيث إفادة التوحيد، فيجعلون الأول مفيدا للتوحيد دون الثاني، فدل ذلك الفرق على أن الأول يفيد
 التوحيد بذاته، وإلا فالقرائن توجد مع كل منهما، وهذا تبين فساد ما قيل: إن إفادة "لا إله إلا الله" للتوحيد إنما هي
 بحسب الشرع لا بحسب اللغة. (الدسوقي) من حيث أي بقطع النظر عن الوجود الخارجي.

أو تعصب، أو إهانة كما في الألقاب الصالحة لذلك، مثل: ركب علي ^ج وهرب معاوية ^ج. أو كناية عن معنى يصلح العلم له، نحو: أبو هلب فعل كذا كناية عن كونه جهنميا بالنظر إلى الوضع الأول، أعني الإضافي؛ لأن معناه ملازم النار وملابسها، ويلزمه أنه جهنمي، فيكون انتقالا من المألوم إلى اللازم باعتبار الوضع الأول، وهذا القدر أي الشخص لروما هرقيا

الذات المألومة للنار كونه جهنميا

أو إهانة. يؤتى بالمسند إليه علما للتعظيم أو الإهانة. كما في الألقاب ^ج وكالأسماء الصالحة لذلك كما في علي ومعاوية ^ج إذا اعتبرتهما اسمين، وكما في الكنى الصالحة لذلك أيضا نحو أبو الخير وأبو الشر، وإنما يص على الألقاب؛ لأنها الواضحة في ذلك؛ لأن العرص من وضعها الإشعار بالمدح والدم، (والأسماء والكنى تتضمن المدح تبعاً). [الدسوقي: ٢٩٨/١]

ركب علي وهرب معاوية [على أنهما لقنا؛ لأهما لما يكونان اسمين يكونان لقبين] فالتعظيم مأخوذ من لفظ علي؛ لأحده من العو، والإهانة مأخوذة من لفظ معاوية؛ لأنه مأخوذ من العوى وهو صريخ الذئب، فذكر الركوب والاهزام ليس لتوقف الإشعار عليه وإلا لم يكن العلم مفيدا للتعظيم أو الإهانة، والمتبادر أن المراد بعلي ومعاوية: صاحبا رسول الله ﷺ. ولا يخفى ما فيه من سوء الأدب في حق سيدينا معاوية ^ج والحرأة عليه بما لا يليق بمصه، بل لو حملناها على غيرهما لم يحل من سوء الأدب لما فيه من الإيهام. [التحريد: ١٠٦] (الدسوقي)

أو كناية ^ج أي أنه يؤتى بالمسند إليه علما؛ لأجل كونه كناية عن معنى يصلح العلم له أي لذلك نحسب معناه الأصلي قل العلمية. (الدسوقي) نحو أبو هلب ^ج فقولك: "أبو هلب فعل كذا" في معنى قولك: "جهنمي فعل كذا"، وتوجيه الكناية في ذلك المثال أن أبا هلب يحسب الأصل مركب إضافي، معناه ملابس النلب أي النار ملازمة شديدة، كما أن معنى أبو الخير وأبو الشر وأبو الفضل وأخو الحرب ملابس ذلك، ومن لوازم كون الشخص ملابسا للنلب كونه جهنميا، فأطلق أبو هلب وأريد لازمه وهو كونه جهنميا، فإذا قلت في شأن كافر مسمى بأبي هلب: أبو هلب فعل كذا مريدا بذلك جهنميا فعل كذا، فالكثرة في إيراد المسند إليه عدما الكناية عن كونه جهنميا. (الدسوقي)

كناية عن ^ج: لأن اللهب الحقيقي لهب جهنم. فيكون ^ج أي الانتقال إلى كونه جهنميا انتقال من المألوم أعني الذات المألومة للنار الحقيقية إلى اللارم أعني كونه جهنميا. [الدسوقي: ٢٩٩/١] وهذا القدر ^ج أي الانتقال من المعنى الموضوع له أولا إلى لارمه كاف في الكناية، ولا تتوقف الكناية على إرادة لارم ما استعمل فيه اللفظ وهو الذات المعينة، وهذا جواب عما يقال: إن الكناية يجب فيها أن يكون المراد من اللفظ لازم معناه كما في كثير الرماد، فإنه استعمل في كثرة الرماد مرادا منه لارم معناه وهو الكرم، وهذا ليس كذلك،... والكون جهنميا ليس من لوازمها، وحاصل الجواب: أن قوهم: "يجب في الكناية أن يكون اللفظ مستعملا في لازم معناه" يعني إذا كانت الكناية باعتبار المسمى بهذا الاسم، وأما إذا كانت الكناية باعتبار المعنى الأصلي كما ههنا، فلا يجب فيها أن يكون المراد من اللفظ لارم معناه المستعمل فيه، بل يكفي فيها الانتقال من المعنى الأصلي الموضوع له أولا وإن لم يكن اللفظ مستعملا فيه إلى لازمه. (الدسوقي)

كاف في الكناية، وقيل في هذا المقام: إن الكناية كما يقال: جاء حاتم، ويراد منه لازمه أي لازم معناه

أي جواد لا الشخص المسمى بحاتم، ويقال: رأيت أبا هب، أي جهنميا. وفيه نظر؛ ^{المعنى وهو الطائي} لا الشخص المسمى بأبي هب

لأنه حينئذ يكون استعارة لا كناية على ما سيحيي، ولو كان المراد ما ذكره لكان ^{في مبحث الكناية} هذا القائل

قولنا: "فعل كذا هذا الرجل" مشيرا إلى الكافر، وقولنا: "أبو جهل فعل كذا" كناية عن

الجهنمي، ولم يقل به أحد،
بأنه كناية

وفيل الح بيان ذلك أن الكناية على هذا القول معناه أن 'حاتما' موضوع لذات المعينة الموصوفة بالكرم، ويلزمها كونهما جوادا، فإذا قلت في شأن شخص كريم غير الشخص المسمى بحاتم: جاء حاتم، وأردت "جاء جواد" فقد استعملت اللفظ في نفس لازم المعنى العلمي وهو جواد (بدون اعتبار المعنى الأصلي)، وكذا أبو هب معناه العلمي: الذات المعينة الكافرة، ويلزمها أن تكون جهمية، فإذا قلت في شأن كافر غير أبي هب: 'جاء أبو هب' وأردت "جاء جهنمي" فقد استعملت اللفظ في نفس اللازم للمعنى العلمي، وأما على القول الأول فالعلم مستعمل في معناه الأصلي لينتقل منه إلى لارمه، والحاصل: أنه على الأول يكون العلم مستعملا في معناه الأصلي لينتقل منه إلى لارمه، وعلى الثاني يكون مستعملا في نفس اللازم ابتداء. [الدسوقي: ٢٩٩/١ والتجريد: ١٠٧]

وفيه نظر قد رد الشارح هذا القول بثلاثة أمور: ذكر الأول بقوله: لأنه إيج، والثاني بقوله: ولو كان إيج، والثالث بقوله: ومما يدل إيج. [الدسوقي: ٣٠٠/١] **لأنه حسد** أي إذا كان المراد نفس اللازم لا المسمى.

يكون استعارة لأنه قد استعمل لفظ حاتم في غير ما وضع له، وهو رجل آخر جواد لعلاقة المشابهة في الجود، وكذا أبو هب مستعمل في غير ما وضع له، وهو رجل آخر جهمي لعلاقة المشابهة في الكفر، والقرينة هنا مانعة من إرادة المعنى الأصلي لاستحالة أن يكون حاتم الطائي أو عبد العزى جاءك للعلم بموقفا وذلك معنى الاستعارة. (الدسوقي)

لا كناية لأن الكناية على مذهب المصنف استعمال اللفظ في معناه ابتداء ينتقل منه إلى لارمه، وعلى مذهب السكاكي هو استعمال اللفظ أي اسم حاتم وأبي هب ابتداء في اللازم أي في معنى الجواد والجهنمي لينتقل منه إلى غير ما وضع له اللفظ كما مر، فبطل كونه كناية. (الدسوقي بتوضيح)

ولو كان المراد الح أي لو كان المراد في تقرير الكناية ما ذكره هذا القائل من أن اللفظ مستعمل في لارم الذات ابتداء، لزم عليه أنه إذا أشرت إلى كافر وقت: فعل هذا الرجل كذا، والقصد أن الفعل صدر من غير هذا الرجل المشار إليه، أو قلت في شأن كافر لا يسمى بأبي جهل: أبو جهل فعل كذا يكون كناية عن الجهمي؛ لأنك أطلقت اسم المروم وهو أبو جهل، والإشارة إلى الكافر، وأردت اللازم وهو الجهمي، وجعل هذا من الكناية لم يقل به أحد. (الدسوقي)

هذا الرجل والقصد أن الفعل صدر عن غير هذا الرجل. **ولم يقل الح** يقال عليه: اللازم على كون المراد ذلك صحة مثله في المواضع الأخر المذكورة لا القول به بالفعل، فإن أريد به أي بقوله: "ولم يقل به أحد" منع صحته فهو ممنوع، أو أريد "أن أحدا لم يقل"، لم يضر. (التجريد)

ومما يدل على فساد ذلك أنه مثل صاحب "المفتاح" وغيره في هذه الكناية بقوله تعالى:

﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ (المسد: ١) ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبي لهب

لا كافر آخر، أو إيهام ^{استداده} أي وجدان العلم لذينا، نحو قوله:

ولا كان استعارة لا كناية

بالله يا ظلمات القاع قلن لنا ليلاي منكن أم ليلى من البشر

الرواية بالياء لا بالتاء

مستغنى فعلن

مستغنى فعلن

مستغنى فاعلن

مستغنى فعلن

أو التبرك به نحو: الله الهادي ومحمد ^{صلى الله عليه وسلم} الشفيع، أو نحو ذلك كالتفاؤل،

عند ذكر الله تعالى أي بالعلم

أي عند ذكره

والتطير، والتسجيل على السامع، وغيره مما يناسب اعتباره في الأعلام.

كالتفاح في دار صديقك

ست بدا الح إن قلت: الكلام في العلم المسند إليه، وأبو هب في الآية مضاف إليه لا مسند إليه، فكيف يمثل "صاحب المفتاح" بهذه الآية؟ أحيب بأن اليد في الآية مقحمة؛ لأن غالب الأعمال يكون باليد، فإذا هلك قد هلك صاحبها، وحيث فابو هب مسند إليه في الحقيقة، وقيل: بما غير رائدة لما روي أن سب النزول أنه أخذ حجرا فإراد أن يرمي به النبي ﷺ فيكون ذكر الآية في باب المسند إليه تنميما لفائدة كما هو دأب السكاكي. [الدسوقي: ٣٠٠/١]

ولا شك الح فلما كان المراد بأبي هب لا كافرا آخر لم يكن كناية عن الجهني إلا على القول الأول، إذ على القول الثاني لا يكون أبو هب كناية عن الجهني، إلا إذا كان المراد شخصا غير المسمى بأبي هب كما مر. [الدسوقي: ٣٠١/١] أو إيهام الح [أي تعريف مسند إليه بالعلمية لإيهام] قيل: في ذكر الإيهام نظره؛ لأن اللفظ الدال على المحبوب لذيد عند النص، فالاستداز حاصل تحقيقا لا على سبيل الإيهام، فالأول أن يقول: أو الإعلام بالاستداز به، وأحجب بأن المراد اللذة الحسية باعتبار الدلالة على المعنى ولا شك أنها متوهمة، أو إشارة إلى أن الإيهام يكفي بكتة في إيراد العلم، وبه يعنى تحقق الكتة في صورة الإعلام بالطريق الأولى، ولو قال: "أو الإعلام" بدل الإيهام لتوهم أن الإيهام لا يكفي بكتة لإيراد العلم وهو باطل، هذا إذا فسرنا الإيهام بالتوهم، أما لو أريد به الإيقاع في وهم السامع أي ذهبه ولو على سبيل التحقق، فلا اعتراض أصلا. [الدسوقي والتجريد: ١٠٧] أي وجدان الح تفسير للاستداز، وأشار به إلى أن السبيل والتاء ليستا للطلب. (التجريد)

أم ليلى (هذا محل الشاهد) إذ مقتضى الظاهر أن يقول: "أم هي" لتقدم المرجع، لكنه أورد المسند إليه علما لإيهام استداده. (الدسوقي) أو التبرك به يصح أن يراد التبرك به باعتبار دلالة العلم على المعنى، وأن يراد التبرك به بمجرد ذكر العلم من غير اعتبار تلك الدلالة، فعلى الأول: يكون معطوفا على الإيهام؛ لأن التبرك حاصل تحقيقا، وعلى الثاني: يكون معطوفا على الاستداز؛ لأن التبرك حينئذ متوهم. (الدسوقي) والتسجيل أي ضبط الحكم وكتابته عليه بحيث لا يقدر السامع على الإنكار. وغيره: كالتنبيه على عبادة السامع، والحث على الترحم.

[تعريف المسند إليه بالموصولية]

والموصولية أي تعريف المسند إليه بإيراده اسم موصول لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة كقولك: **الذي كان معنا أمس رحل عالم**، ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم أو لكليهما عدم بغير الصلة، نحو: **الذين في بلاد الشرق لا أعرفهم** أو لا تعرفهم؛ لقلّة جدوى مثل هذا الكلام وندرة وقوعه، أو لاستهجان التصريح ^{للمتكلم والمخاطب} ^{علة لعدم التعرض} ^{عاليا} ^{بالاسم} أو ^{بسم المسند إليه} ^{ريادة التقرير} أي تقرير الغرض المسوق له الكلام، وقيل: تقرير المسند، وقيل: تقرير المسند إليه نحو: **مورودند** أي يوسف على نبينا وعليه الصلاة والسلام والمرادة مفاعلة من راد يرود: جاء وذهب

علم المخاطب بالأحوال [أي فقط كما يفهم من الكلام الآتي] كان الأولى: 'بالأمور المختصة'؛ ليشمل عدم اعتم بالاسم أيضا. [التجريد: ١٠٧] **المختصة به** المراد باختصاصها به: عدم عمومها لعالم الناس لا عدم وجودها في غيره. [الدسوقي: ٣٠٢/١]

سوى الصلة فيه أنه إذا علم بالصلة أمكن أن يعبر بطريق غير الموصولية كالإضافة نحو: مصاحنا بالأمس كذا وكذا، وأجواب: أنه لا يشترط في المكتة أن تختص بذلك الطريق ولا أن تكون أولى به، بل يكفي وجود مناسبة بينهما وحصوها به، وإن أمكن حصوها بغير ذلك الطريق أيضا، فليس المراد بالاقتضاء هنا إلا مجرد المناسبة من غير اطراد وانعكاس، فالعلم بالحالة المختصة كما يحصل بالموصولية يحصل بالإضافة، وهذا السؤال والجواب يحريان في قوله: أو استهجان إلخ وأمثال ذلك من النكات. (الدسوقي والتجريد)

الذي كان إلخ: أي فالمخاطب لم يعلم شيئا من أحوال المسند إليه إلا كونه كان معنا بالأمس، ولم يعلم كونه عالما أو غيره. (الدسوقي) **لما لا يكون إلخ** ما مصدرية،... أو موصولة والعائد محذوف أي لما لا يكون فيه للمتكلم إلخ. (الدسوقي) **نحو الذين** فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب. **تقرير الغرض إلخ** [إنما قدم هذا القول؛ لأنه أحسن الأقوال الثلاثة] وهو غاية نزاهة سيدنا يوسف **ع** لأنه إذا امتنع مع كونه في بيتها متمكنا في خلوة منها كان غاية في النزاهة والنهاية في الطهارة ظاهرا وباطنا، فريادة الزاهة إنما حصلت بالموصول وصلته، ولو ذكرت بامرأة العري، أو العلم الذي لها حصل نفس الزاهة لا زيادتها، فظهر مما ذكرنا فائدة قوله: 'وريادة التقرير'. (ملخصا)

من راد يرود: لم يقل: من راود إيثارا للأصل الأصيل؛ لأن أصل راود راد وزيدت الواو لبيان المفاعلة. [التجريد: ١٠٨] **جاء وذهب**: مجموعهما تفسر لـ "راد" لا أحدهما فقط، والمراد هنا المخادعة.

فكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد أن يخرج من يده ^{أي المخادع} يحتمل عليه أن يغلبه ويأخذه منه، وهي عبارة عن التمثل لمواقفته ^{أي صاحبه} إياها، والمسند إليه ^{أي المخادع} التي هو في بيتها عن نفسه ^{أي عن نفسه} (يوسف: ٢٣) متعلق براودته، فالعرض ^{أي رليحا} المسوق له الكلام نزاهة يوسف على نبينا وعليه السلام وطهارة ذيله، والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز أو زليخا؛ لأنه إذا كان في بيتها وتمكن من نيل المراد عنها ^{على العرض وهو النزاهة} ولم يفعل، كان في غاية النزاهة، وقيل: هو تقرير للمرادة لما فيه من فرط الاختلاط ^{مرددا لا مراده} والألفة، وقيل: هو تقرير المسند إليه؛ لإمكان وقوع الإههام والاشتراك في امرأة العزيز.. ^{هذا هو القول الثالث} ^{أي اللفظي}

فكان المعنى إنحالم يحزم بذلك؛ لأنه لا قدرة له على القطع بأن هذا مراد الله تعالى، فالأدب الإتيان بالعبارة المفيدة للظن. [الدسوقي: ٣٠٤/١] خادعته عن نفسه عن معنى لام التعليل، أي لأجل نفسه كما في قوله تعالى: ... ^{عن نفسه} خادعته خادعا ناشئا عن نفسه وحاصلا بواسطتها وسببها، فبعد العلية والسببية. (الدسوقي) وفعلت إلخ عطف تفسير، وفيه إشارة إلى أنه لم تتحقق المخادعة حقيقة؛ إذ لم يحصل لها ما أرادته من الواقعة، وفيه إشارة أيضا إلى أن المفاعلة ليست على باها، ويجوز أن تكون على باها بمعنى أن كلا منهما وجد منه طلب لكن طلبها للوقاع وطلبه للامتناع. (عبد الحكيم وغيره)

عن الشيء متعلق بالمخادع أو يكون "عن" بمعنى لام التعليل. يحتمل عليه جملة مية لقوله "فعلت فعل المخادع" ولذا ترك العاطف. (الدسوقي) وهي إلخ لما كانت المخادعة عامة، بين المراد منها بقوله: وهي (المخادعة هنا) عبارة عن التمثل أي الاحتيال على بجامعة يوسف رليخا، فاللام في قوله: لمواقفته بمعنى "على". [الدسوقي: ٣٠٥/١] فالعرض إلخ أي إذا علمت ما قلناه لك في معنى المرادة فالعرض إلخ، وهذا بيان للوجه الأول من الوجوه الثلاثة المذكورة في زيادة التقرير. ورليحا بفتح الزاي وكسر اللام وبضم الزاي وفتح اللام. وقبل إلخ بيان للقول الثاني من الأقوال الثلاثة السابقة، وهو تعريف المسند إليه بالموصولية لزيادة تقرير المسند، وهو المرادة هنا. من فرط إلخ. وحاصل ما ذكره في تقرير المسند أنه إذا كان مملوكا لها على رعمها بحسب الصورة وعندها في بيتها صارت متمكنة منه غاية التمكن؛ حتى إذا طلبت منه شيئا لا يمكنه أن يخالفها فقوله: "التي هو في بيتها" تقرير للمرادة. (الدسوقي) في امرأة العزيز إلخ راجع إلى قوله: "للإههام" وقوله: "أو رليحا" راجع إلى قوله: "الاشتراك" فهو نشر على ترتيب اللف، وعبر في الأول بالإههام وفي الثاني بالاشتراك؛ لأن الأول اسم جنس من قبيل المتواطئ ففيه إههام، والثاني علم يقع فيه الاشتراك اللفظي، ويحتمل أن امرأة العزيز وزليخا راجعان للإههام وللاشتراك، والاشتراك =

عبد شراح الحق

أَيُّ قَوْمٍ فَرَعَوْنُ

من البحر

يقسم الشاء بمعه ثقلون

ای فخر لاجوہ

أي نوع لفظ الباء مستتر كـ

في الفترة ٢٠٠٤/٥ - ٢٠٠٥/٦

1. 8. 20

١٣٦٠ الهجره

اركانه: مستفعلن متفاعلن مستفعلن.

كان، فليس هناك قوم معينون يأتي التعبير عنهم بالقوم الفلاني. (الدسوقي)

طريقه تقول: عملت هذا العمل على وجه عملك، وعلى جهته أي طرزه وطريقته،
المراد بالطريق النوع والصفة

يعني: تأتي بالموصول والصلة للإشارة إلى أن بناء الخبر عليه من أي وجه، وأي طريق
أي على الوصول
 من الثواب والعقاب، والمدح والذم، وغير ذلك نحو: **إِنْ تَسْكَرُوا عَنْ عَادَتِي** •

(غافر: ٦٠) **فَإِنْ فِيهِ إِيْمَاءٌ إِلَى أَنْ الْخَبْرُ الْمُبْنِي عَلَيْهِ أَمْرٌ مِنْ جَنْسِ الْعِقَابِ وَالْإِذْلَالِ، وَهُوَ قَوْلُهُ:**
أي الموصول والصلة

• سَبَّحُلُونْ جَهَنَّمَ دَآخِرِينَ • (غافر: ٦٠) **وَمِنْ الْخَطَأِ فِي هَذَا الْمَقَامِ تَفْسِيرُ الْوَجْهِ فِي قَوْلِهِ:**
صاغرين ذليعين
إِلَى وَجْهِ بِنَاءِ الْخَبْرِ بِالْعِلَّةِ وَالسَّبَبِ، وَقَدْ اسْتَوْفِينَا ذَلِكَ "فِي الشَّرْحِ"،
الواقع في كلام المصنف
المفسر المختص بالواقع في كلام المصنف
عطى تفسير

بَعِي نَأَى الْخ أشار بهذه العناية إلى أن في كلام المصنف نوع مسامحة؛ إذ مقتضاه أن الإيحاء حاصل بالموصول فقط مع أنه إنما حصل بالموصول مع الصلة... وفيه أن ذلك غير حاصل بالإيحاء بل يجري في سائر نكات الموصولية، وكلها إنما تحصل بالموصول مع الصلة، فكان للشارح على هذا أن يأتي بالعناية في الجميع. [التجريد: ١٠٩]

أَي طَرِيقَ أَيٍ مِنْ أَيِّ نَوْعٍ وَمِنْ أَيِّ جَنْسٍ. فَإِنْ فِيهِ إِيْمَاءٌ إِلَى الْخ فإن في الصلة ذكراً لما يناسب الخبر؛ لأن الاستكبار الذي تضمنه الصلة كان مناسباً لإسناد **• سَبَّحُلُونْ جَهَنَّمَ دَآخِرِينَ •** إلى الموصول. (عرائس)

أَنْ الْخَبْرُ الْخ هذا يشير إلى أن البناء في "وجه بناء الخبر" بمعنى اسم المفعول، وإضافته لخبر من إضافة الصفة إلى الموصوف. [الدسوقي: ٣٠٨/١] **وَالْإِذْلَالُ** بخلاف ما إذا ذكرت أسماءهم الأعلام. **وَمِنْ الْخَطَأِ الْخ** يعني: المراد بالوجه طريق الخبر ونوعه كما تقدم، وأما تفسير الوجه بالعلة كما قال الخليلي؛ لأن الاستكبار علة شرعية لدخول جهنم في هذه الآية ففاسد، ووجه الفساد في ذلك التفسير: أن الإشارة للعلة لا تطرد في جميع الأمثلة، بل هو ظاهر في الآيتين، فإن الاستكبار عن العبادة علة لدخول جهنم، وتكذيب شعيب علة للخسران، ومشكل في البيتين فإن السمك للسماء ليس علة لبناء البيت، وضرب البيت ليس علة لزوال المعجزة. (الدسوقي والتجريد)

وَقَدْ اسْتَوْفِينَا الْخ خلاصة ما قال الشارح في شرحه: إن بعض الناس قالوا: إن هذه التخطئة إنما يتم لو كان هذا القائل رجوع الضمير في قوله: ثم إنه ربما إله إلى الإيحاء كما فعله الشارح، وإذا رجعه إلى إيحاد المسند إليه موصولاً من غير اعتبار الإيحاء فلا خطأ في التفسير المذكور؛ لأن البيتين حيثنذ ليسا من أمثلة الإيحاء إلى وجه الخبر، بل من أمثلة جعل الموصول درية إلى التعظيم أو التحقيق، ورد الشارح بأن سوق الكلام ينادي على خلافه.

وقال العلامة الشریف في حواشيه على "المطول" ما حاصله: إن كان المراد بالعلة والسبب في تفسير الوجه: ما هو علة وسبب لثبوت الخبر للمسند إليه فلا يطرد بل ينتقض في البيتين المذكورين كما تقدم، فتحطئة الشارح يكون صحيحاً، وإن كان المراد بالعلة والسبب: ما هو علة وسبب لإسناد المتكلم الخبر إلى المسند إليه وبناؤه عليه أمكن طرده في الأمثلة كلها، فإن علة بناء الخبر وربطه بالمسند إليه أعم من أن تكون علة لثبوته أو معلولة له أو غيرهما مما له نوع ارتباط به، إما بالمانسة، وإما بالمضادة، فافهم. والتفصيل في "الحواشي الشريفة".

ثم إنه أي الإيماء إلى وجه بناء الخير، لا مجرد جعل المسند إليه موصولا، كما سبق إلى بعض الأوهام، ربما يجعل ذريعة أي وسيلة إلى التعريض بالتعريض شأنه أي لشأن الخير ^{لوههم الخلداني} . إن الذي سمى السماء أي رفع السماء ^{من} : : أراد به الكعبة، أو بيت الشرف والمجد دعائمه أعز وأصور من دعائم كل بيت، ففي قوله: "إن الذي سمى السماء" إيماء إلى أن الخير المبني عليه أمر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم. ^{متعلق بقوله: إيماء}

ثم فيه تعريض بتعظيم شأن بناء بيته؟

بيت الشاعر

ثم إنه حاصل ما في المقام أن المبحث السابق الذي فرع منه كون الموصول يشير إلى جنس الخير، وهذا المبحث كون الموصول يشير إلى جنس الخير، وتلك الإشارة قد تكون ذريعة للتعريض بتعظيم شأنه أو شأن غيره أو ذريعة للتعريض بالإهانة لشأن الخير أو تحقيق الخير. [الدسوقي: ٣٠٨/١] محمد الخ لأن سياق الكلام يباينه، لأنه لو كان كذلك لقال: أو جعله ذريعة على سق ما قبله، ولأنه يفهم أن ما ذكره بعد يوجد من غير الإيماء، وهو فاسد كما مر وسيأتي. (الدسوقي)

ربما جعل الخ فيكون المقصود من الإيماء التعريض بالتعظيم مثلا، ونفس الإيماء غير مقصود بالدات. (عند الحكيم) إلى التعريض أي دلالة الكلام على معنى ليس له في الكلام ذكر نحو: ما أفيح النخل تريد أنه نخل، وبما ذكر التعريض في هذه الأعراض لأنها ليست مستعملا فيها الكلام، بل المستعمل فيه أمر آخر يشت في صممه هذه الأعراض لاستلزامه إيها عقلا أو عادة. (الدسوقي) إن الذي الخ البيت للفرزدق من الكامل، أركانه مستفعل متفاعل مكررا. أراد به الكعبة قال شراح "المحتصر": عرض الفرزدق من هذه القصيدة افتحاره على جرير بأن آباءه أمجد وأشراف، بخلاف آباء جرير، وحيث كان قصد الفرزدق بذلك الافتحار على جرير، فتعين حمل البيت على بيت معوي وهو المخد دون الحسي وهو الكعبة؛ لأن جريرا مسلما، فلا معنى لافتحاره عليه بالكعبة. وأجاب بعضهم بأنه يمكن أن بيت الفرزدق كان قريبا من الكعبة، والقريب من الشيء له ارتباط وتعلق به أكثر من غيره، أو أن أهله كانوا ممن يتعاطون أمور الكعبة؛ لأنهم قريش، بخلاف أقارب جرير فإفهم من أراد بل بي تميم. [ملخص الدسوقي: ٣٠٩/١]

بيت الشرف الإضافة بياية، أو المراد: بيت الشرف بسببه وبدعائمه: الرجال الذين فيه. دعائمه جمع دعامة بكسر الدال وهي عماد البيت. (الدسوقي) كل بيت أو من دعائم بيتك، وقيل من السماء، وقيل عريضة طويلة. إيماء بخلاف ما إذا قيل: إن الله أو الرحمن بنى لنا بيتا. [الدسوقي: ٣١٠/١] ثم فيه أي في ذلك الإيماء بواسطة الصلة، بخلاف ما لو قيل: إن الذي بنى بيت ريد بنى لنا بيتا؛ فإنه لا يكون فيه تعريض بتعظيم بناء بيته، وإن أشار إلى جنس الخير. (الدسوقي)

لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء أعظم منها وأرفع، أو ذريعة إلى تعظيم شأن غيره أي غير الخير نحو: **لَيْسَ كَدَنُوا شَعْبًا كَانُوا هُمْ أَحْسَرِينَ** (الأعراف: ٩٢) ففيه إيماء إلى أن الخير المبني عليه مما ينبئ عن الخيبة والخسران، وتعظيم لشأن شعيب **ع**، أي الموصول يعني مع الصلة **ع** وربما يجعل ذريعة إلى الإهانة لشأن الخير، نحو: **إِنَّ الَّذِي لَا يَحْسُنُ مَعْرِفَةَ الْفَقْهِ قَدْ صَنَفَ فِيهِ كِتَابًا أَوْ لَشَأْنٍ غَيْرِهِ** نحو: **إِنَّ الَّذِي يَتَّبِعُ الشَّيْطَانَ فَهُوَ خَاسِرٌ**، وقد يجعل ذريعة إلى تحقيق الخير أي جعله محققا ثابتا، نحو:

إِنَّ الَّتِي ضَرَبْتَ بَيْتًا مَهَاجِرَةً بِكَوْفَةِ الْجَنْدِ غَالَتْ وَدَهَا غُولٌ

أهلكك وأكلت

حال من فاعل ضربت

فإن في ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة إليها إيماء إلى أن طريق بناء الخير
المراد منه المهلك

لكونه فعل إلخ أي وأفعال المؤثر الواحد متشابهة لا تختلف، والحاصل: أن شأن الصانع المتقن للصناعة أن تكون صناعته متقنة، فحيث كان الساء لذلك البيت فعل من سمك السماء، فلا يكون ذلك البناء إلا عظيما؛ لما علمت أن أفعال المؤثر الواحد لا تختلف. [الدسوقي: ٣١٠/١] **تعظيم إلخ**. والأولى أن يقول: إلى التعريض بتعظيم إلخ. **يبي إلخ** لأن شعيب **ع**، نبي، فتكذبه يوجب الخسران، وكان الأولى أن يقول: إلى أن الخير المبني عليه من جنس الخيبة والخسران؛ لأن هذا هو المناسب لما تقدم له. [الدسوقي: ٣١١/١] **وتعظيم إلخ** أي حيث أوجب تكذبه الخسران في الدارين، وكان المناسب أن يقول: وفي هذا الإيماء تعظيم لشأن شعيب الذي هو مفعول به. [التحريد: ١١٠]

إن الذي إلخ ففي الموصول مع الصلة إيماء إلى أن الخير من نوع ما يتعلق بالفقه كالتصنيف، وفي ذلك الإيماء تعريض بأن مصنفه متدل. (الدسوقي) **إن الذي يتبع إلخ** فالموصول يشير إلى أن الخير المبني عليه من جنس الخيبة والخسران، وفي ذلك الإيماء تعريض بخقارة الشيطان؛ لأنه إذا كان اتباعه يترتب عليه الخسران كان محقرا مهانا. (الدسوقي) **وقد يجعل إلخ** وذلك فيما إذا كانت الصلة تصلح لأن تكون دليلا لوجود الخير كما في البيت المذكور آنفا، فإنه يصلح لأن يقال: أكل الغول ودها ورالت محتها؛ لأنها ضربت إلخ. (الدسوقي)

تحقيق الخير إلخ [في دهن السامع أو نفس الأمر] ليس المراد من تحقيق الخير إيجاداه وتحصيله بأن تكون الصفة علة للخير في الواقع، وإلا لزم صرب البيت بالكوفة والمهاجرة إليها علة لانقطاع المودة والمحبة، بل الأمر بالعكس وهو أن العلة في صرب البيت هو زوال المحبة. [ملخص الدسوقي: ٣١٢/١] **صربت بيتا**. ضرب البيت كناية عن الإقامة لفظ "البيت" خير والمعنى على التأسف. **بكوفة الجند** متعلق بـ "ضربت" والباء بمعنى "في"، وإضافتها للجند لإقامة جند كسرى بها، والغول مؤث سماعا، وإن كان هنا بمعنى المهلك. (الدسوقي) **ودها غول**. مفعول مقدم و"غول" فاعل مؤخر.

مما ينبى عن زوال المحبة، وانقطاع المودة ثم إنه يحقق زوال المحبة ويقرره حتى كأنه برهان عليه، وهذا معنى تحقيق الخير، وهو مفقود في مثل: إن الذي سلك السماء؛ إذ ليس في رفع الله تعالى السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتا، فظهر الفرق بين الإيماء وتحقيق الخير.

[تعريف المسند إليه بالإشارة]

.....
 ١. لا يسميه أي تعريف المسند إليه بإيراده اسم الإشارة لتمييزه أي المسند إليه الخ

..... لغرض من الأغراض
 علة العلة مثل للماعة في المدح

.....
 ٢. لا يسمي ح لأن الإنسان لا يقيم في محل خلاف محله، إلا إذا كان كارها لأهل محله. [الدسوقي: ٣١٢/١]
 ٣. لا يسمي ح [أي الإيماء أو ما ذكر من الضرب والمهاجرة] وذلك لأن المهاجرة إما علة لزوال المحبة أو المعلول، وقد ذهب إلى كل منهما طائفة، وعلى التقديرين يحصل التحقيق، فإثبات المراد على الأول برهان لمي وعلى الثاني برهان إني. [التحريد: ١١٠] ويقرره: أي الإيماء أو ضرب البيت.

وهذا معنى الح يعني أن المراد بتحقيق الخير تثبته وتقريره حتى كأن الصلة دليل عليه، وليس المراد بتحقيق الخير تحصيله وإيجاده بأن تكون الصلة علة للخير في الواقع. (الدسوقي)

وهو مفقود لأن رفع الله السماء ليس علة ببناء البيت لا إثبات ولا لمية. فظهر الح لأن حاصل الإيماء إلى وجه الخير أن يشعر السامع بنجس الخير، ولا يلزم من ذلك أن يتيقنه بحيث يزول عنه الشك والإنكار له، وأما تحقيق الخير فهو أن يستشعر السامع بنجس الخير ويتقرر عنده بحيث يزول عنه الشك والإنكار، ألا ترى إلى قوله: إن التي ضربت إلخ فإنه يحصل منه في ذهن السامع جسس انقطاع المودة والمحبة، ويثبت عنده بحيث يزول عنه الشك والإنكار؛ لأنه يلزم عادة من المهاجرة بالكوفة وضرب البيت ما زوال المحبة، بخلاف إن الذي سلك السماء إلخ؛ إذ لا يلزم عادة ولا عقلا من سلك السماء بناء البيت المذكور، فقد وجد الإيماء فيه بدون التحقيق فظهر الفرق. [الدسوقي: ٣١٣/١]

تعريف المسند إليه يعني لفظه؛ لما تقدم أن المسند إليه والمسند من أوصاف اللفظ، وقوله: "تمييز" أي المسند إليه أي ذات المسند إليه؛ لأن المميز أكمل تميزا إنما هو الذات، ففي الكلام استخدام أو حذف مضاف أي لتمييز معناه. (الدسوقي والتحريد)

لنفسه لأن أكمل التميز ما يكون بالعين والقلب، ولا يحصل ذلك التميز إلا باسم الإشارة. فإن قلت: إن كلام المصنف يقتضي أنه أعرف من سائر المعارف وليس كذلك. أجيب بأن المراد أنه أكمل تميزا بالنسبة لما تحته من المعارف لا بالنسبة إلى ما فوقه أيضا، ويكون الكلام في مقام لا يمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف، أو أن المراد أنه أكمل من بعض الوجوه، فإنه من حيث إن فيه إشارة حسية أكمل في التميز من غيره، وإن كان غيره أكمل منه من غير ذلك الوجه. (الدسوقي والتحريد)

٥- أبو الصقر **ورد نصب على المدح، أو على الحال، في محاسن** **من نسل شيان**
 من الخبر جمع حسن على خلاف القياس
بين الصال والسلم، وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية؛ لأن فقد العز في
الحضر **أعرب عن عدوه** **سدمع حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس كقول**

أولئك أناني فحسبي منهم

معول معارب أمر تعجب معارب جمع محسن

أو بيان حاله أي المسند إليه في **خرب أو بعد أو سدمع** **مثال للتقريب** **مثال للبعد**
 مثال للتوسط

أبو الصقر [أركانه: مستفعل فاعلن مستفعّل فعلن] خبر عن اسم الإشارة، أو بدل منه، أو بيان له، وخبر المتدا
 قوله: 'من نسل شيان'. [الدسوقي: ٣١٤/١] **نصب على المدح** أي نصب بفعل محذوف لأجل إفادة المدح،
 فـ"على" للتعليل، والفعل أمدح أو أعجب؛ إذ لا يشترط في مصوب المدح تقدير ما يدل على المدح، بل المحترز عنه تقدير
 ما يدل على الذم فقط. (الدسوقي)

من **نسل شيان** [ابن ثعلبة أبو قبيلة صار اسماً للقبيلة، وما في البيت يحتملها] حال ثانية من صاحب الأولى، فيكون من
 قبيل المترادفة أي متولداً من نسل شيان. (الدسوقي) **بين الصال** [بتخفيف اللام جمع صالة وهو شجر السدر البري]
 حال من 'نسل شيان'، وهو الأوجه أي حال كونهم مقيمين بين الصال والسلم، أو من شيان أو من أبو الصقر "يعني
 يقيمون البادية؛ لأن فقد العز في الحضر". (الدسوقي وغيره) **والسدمع** جمع سلمة شجر ذو شوك وهو العضاء.

معنى تفسير لقوله: بين الصال والسلم. **لأن فقد الخ** **لأن من كان في الحضر تناله ذلة الحكام ومشقتهم، بخلاف**
البادية، ويحتمل أن يكون المراد بالوصف بسكنى البادية وصفهم بكمال البلاغة والفصاحة؛ لكونهم لا يخالطون
طوائف العجم، فيكون كلامهم سالماً مما يحل بالفصاحة، والشاهد في إيراد المسند إليه اسم الإشارة لقصد تمييزه تمييزاً
كاملاً لعرض مدحه بالانفراد في المحاسن وبالغز. [ملخص الدسوقي: ٣١٥/١] **غير السحسوس** أي غير المدرك
 خاصة البصر الذي وضع له اسم الإشارة. (الدسوقي) **كقوله الخ** في هجو جرير وقد أصابه جرير بقوله في قصيدة:

مضى أبي وأبي الملوك فهل لكم بها حي وتغلب من أب كأيها

هذا ابن عمي في دمشق خليفة لو شئت سألكموني قطينا

أي جميعاً، فلما سمعه الخليفة عصب، وقال: جعلني ابن المزارعة تابعاً لمشيئته وقال: لو شاء سافكموا لي قطياً لسقت جميعهم إليه.
ولأنك ناسي هذا من كلام الفرزدق يهجو جريراً، ذكر في هذه القصيدة جماعة من أكابر قومه وعد مفاخرهم،
 ثم قال: أولئك أناني إلخ فلو قال: فلان وفلان آبائي لم يكن فيه تعريض بذلك، فلما أورد المسند إليه باسم الإشارة
 حصل التنبيه على غباوة جرير، حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس. **فحسبي** أي: اذكر لي مثلهم من آبائك.

أو **بيان حاله** أي أنه يؤتى بالمسند إليه اسم إشارة لبيان حال معناه من القرب والبعد والتوسط، فقوله "في القرب" في معنى
 "من" البائية. (الدسوقي) **و حر** مع أد الترتيب الطبيعي يقتضي توسطه. **أد سحسوس** لأن التوسط نسبة بين الطرفين.

وأمثال هذه المباحث ينظر فيها أهل اللغة من حيث إنها تبين أن "هذا" مثلا للقريب و"ذاك" للمتوسط و"ذلك" للبعيد، وعلم المعاني من حيث إنه إذا أريد قرب المسند إليه يؤتى بـ "هذا"، وهو زائد على أصل المراد الذي هو الحكم على المسند إليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصويره على أي وجه كان. أو تحقيره أي تحقير المسند إليه بالقرب. نحو: **هَذَا الَّذِي يَذُرُّ نَهْتَكُمْ** (الأنبياء: ٣٦)

وأمثال هذه إلخ أي: وهذه المباحث وأمثالها كالتكلم والخطاب والغية بالسبب إلى الضمير، وإحضاره بعينه بالنسبة للعلم، وغرض الشارح من هذه العبارة جواب سؤال، وهو أن كون 'ذا' للقريب و"ذلك" للبعيد و"ذاك" للمتوسط، مما يبينه أهل اللغة؛ لأنه بالوضع، فلا ينبغي أن يتعلق به نظر علم المعاني؛ لأنه إنما يبحث عن الزائد على أصل المراد، وحاصل جواب الشارح: أن لأسماء الإشارة جهتين: فاللغة تبحث عنها من جهة أن هذا موضوع للقريب إلخ، وعلم المعاني يبحث عنها من جهة أنه يؤتى بهذا إذا قصد المتكلم بيان قرب المشار إليه إلخ، وهذا القرب زائد على أصل المراد؛ فإن أصل مراد المتكلم من الكلام الحكم على ذات المسند إليه معبرا عنه بأي لفظ كان، سواء كان علما أو موصولا أو اسم إشارة أو غير ذلك. [التحريد: ١١٢] (وغيره)

وعلم المعاني إلخ لا يخفى أن ذلك يحصل من عدم اللغة أيضا، فإنه إذا عرف أن هذا للقريب عرف أنه إذا قصد قرب المشار إليه يؤتى بـ "هذا"، ويجاب بأن معرفة أنه إذا قصد إلخ من علم المعاني مما يقصد فيه بالذات، وأما معرفة ذلك من اللغة فالتع، فيبحث عنها أهل اللغة من حيث الوضع، وأهل المعاني من حيث إنها مطابقة لمقتضى الحال، فاحتلما. (التحريد وغيره) وهو راند أي القرب الذي أتى بـ "هذا" لبيانه.

أو تحقيره إلخ أي أنه يؤتى بالمسند إليه اسم إشارة قصدا لتحقير معناه بسبب دلالة على القرب، ووجه ذلك أن القرب من لوازمه الحقارة، يقال: هذا أمر قريب أي بين سهل التناول، وما كان كذلك يلزمه أن يكون حقيرا لا يعنى به؛ لكونه مبتدلا... وقيل: القرب هنا عبارة عن دنو المرتبة وسفالة الدرجة، ووجهه: أن الشخص كلما كان أعلى قدرا وأشرف درجة احتاج الوصول إليه إلى الوسائط أكثر وأشد عرفا وعادة، والاستغناء عن الوسائط دليل ظاهر على دنو قدره. [ملخص الدسوقي: ٣١٦/١]

أهذا الذي إلخ [قاله أبو جهل مشيرا إلى المصطفى ﷺ وأول الآية: **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفْرَ وَالنَّافِرِينَ**]. فقد أورد المسند إليه اسم إشارة موضوعا للقرب قصدا؛ لإهاته، فكان الكفرة قسحهم الله، يقولون: أهذا الحقير يذكر أهتكم المستعظمة يعني الألوهية عنها. (الدسوقي)

أو تعظيمه بالبعد نحو: ﴿إِنَّ ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ (البقرة: ٢) تنزيلا لبعده درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة أو تحقيره بالبعد كما يقال: دلت اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة، ولفظ "ذلك" صالح للإشارة إلى كل غائب، عينا كان أو معنى، وكثيرا ما يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ ذلك؛ لأن المعنى غير مدرك بالحس فكأنه بعيد. أو السببه أي تعريف المسند إليه بالإشارة للتنبيه عند تعقيب استتار إليه بأوصاف أي عند إيراد الأوصاف على عقب المشار إليه، يقال: عقبه فلان إذا جاء على عقبه، ثم تعديه بالباء إلى المفعول الثاني، وتقول: عقبته بالشيء إذا جعلت الشيء على عقبه، وهذا ظهر فساد ما قيل:

أو تعظيمه بالبعد أي يؤتى بالمسند إليه اسم إشارة لقصد تعظيم معناه بسبب دلالة على البعد؛ نظرا إلى أن البعيد شأنه العظمة إذ لا ينال بالأيدي. [الدسوقي: ٣١٧/١] تنزيلا. جواب عما يقال: إن الكتاب المشار إليه حاضر، فما وجه استعمال إشارة البعيد فيه؟ (الدسوقي)

أو تحقيره بالبعد أي يؤتى بالمسند إليه اسم إشارة قصدا لتحقير معناه بسبب الدلالة على البعد؛ لأن الأمر الخفير من شأنه أن لا يلتفت الناس إليه ويعدوه عنهم، فمن هذا الوجه يكون الحقارة مناسبة للبعد المكاني ومستلزمة له. (الدسوقي والسيد) عن ساحة إلخ إضافة "عز" لما بعده من إضافة الصفة للموصوف، أي عن ساحة الحضور والخطاب العزيز، وفي الكلام استعارة بالكناية حيث شبه الحضور بدار عزيزة. (الدسوقي)

ولفظ ذلك: قصد الشارح بهذا مجرد إفادة فائدة، وحاصلها: أن لفظ ذلك موضوعة للبعد المحسوس بحاسة البصر لا للعائب عن الحس المذكور ولا للحاضر غير المحسوس، لكن يستعمل مجازا للعائب عن حاسة البصر مطلقا، سواء كان ذاتا أو معنى وللحاضر الغير المحسوس. (ملخص الدسوقي)

صالح. هذا الصلوح مجاز كما عرفت؛ لأن أسماء الإشارة مطلقا وضعت لأن يشار بها إلى المحسوس المشاهد، فخرج بالمحسوس المعقولات، وبالمشاهد ما أدرك بعير البصر من باقي الخواص، فإذا قلت: سمعت هذا الصوت أو شممت هذا الريح أو ذقت هذا الطعم، كان مجازا. [الدسوقي: ٣١٨/١]

أو معنى: أراد به ما ليس ذاتا محسوسة أي ما قام بغيره، فيشمل اللفظ كقولك: قال لي إنسان، كذا فسر في ذلك القول. وكثيرا قصد بهذا بيان ما في الآية السابقة. بأوصاف [ليس المراد منه النعوت النحوية] يعني الأوصاف متأخرة عن ذكر المشار إليه. بالشيء: أي فالباء في حيز التعقيب تدخل على المتأخر. فساد. أي ظهر فساد بحسب اللغة، وإن كان المعنى الذي قيل حاصلا في المثال. [التحريد: ١١٣]

إن معناه عند جعل اسم الإشارة بعقب أوصاف **من** متعلق بالتبنييه أي للتبنييه على أن
 المشار إليه **من** أي بعد اسم الإشارة **من** أحدها متعلق بجدير أي تحقيق
 بذلك لأجل الأوصاف التي ذكرت بعد المشار إليه **من** **الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ**
الصَّلَاةَ (القرة: ٣) إلى قوله: **أُولَئِكَ عَلَى سَعَىٰ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** (القرة: ٥)
 عقب المشار إليه وهو الذين يؤمنون بأوصاف متعددة من الإيمان بالغيب وإقامة الصلاة
 وغير ذلك، ثم عرف المسند إليه بالإشارة تبنيها على أن المشار إليهم أحقاء بما يرد بعد
 أولئك، وهو كونهم على الهدى عاجلا، والفوز بالفلاح آجلا من أجل اتصافهم
 بالأوصاف المذكورة.

١١٣] من **حليها** **ح** وتحقيق ذلك أن يقال: إن المقام يقتضي الصمير لتقدم الذكر، فلما أثر اسم الإشارة الدال على ريادة التمييز دل ذلك على ملاحظة تلك الصفات كأنه قيل: أولئك المحصوصون الموصوفون بهذه الصفات من جهة اتصافهم بها استحقوا هذه المرتبة العلية والدرجة الرفيعة السنية. (التحريد)

لاحظ **الأوصاف** قال العصام: لا يحصى أن التسمية لا يتوقف على تعدد الأوصاف، ولا على كونها عقب المشار إليه، فإنه يصح أن تكون قبله كأن تقول: جاءني العاقل الكامل ريد، وهذا يستحق الإكرام، ولا على أن يكون ما هو جدير به، واردا بعده كأن تقول: ويستحق الإكرام هذا، وحيداً فالواضح أن يقول: أو التسمية عند الإشارة إلى موصوف على أن المشار إليه جدير بما أسد لاسم الإشارة من أجل كونه موصوفاً. (التحريد) **وبت** أي فقد أورد المسد إليه اسم الإشارة مع أن المحل لتصميمه لأجل تسميته السامع على أن المشار إليه حقيق بما حكم المذكور بعد اسم الإشارة من أجل ما اتصف به من الصفات قبلها. [الدسوقي: ٣١٩/١]

وهو **الذات بدوون** [المناسب أن يقال: وهو انتقون] أي الذات معهودة بعنوان هذه الصفة، فالصلة داحية في الصفات خارجة عن المشار إليه، فلا ينافي ذكر الصلة ههنا عد الإيمان من الأوصاف، والباطرون لم يشتهوا لهذه النطيفة، فقالوا ذكر الصفة هنا استطرادي بقبح ذكر الموصون بدون الصفة، والمراد هو الموصون فقط. (عد الحكيم)

سبب قال العصام: لأن إيراد اسم الإشارة يجعله كاخسوس باعتبار التمييز الحاصل بالاتصاف، وتعليق الحكم عشتق يشعر بعلية مآلحه. **من حل انصافهم** خلاف ما لو أتى بالضمير، فإنه لا يفيد ملاحظة هذه الأوصاف وإن كانت موجودة؛ لأن اسم الإشارة لكمال التمييز فيلاحظ معه الوصف، بخلاف الضمير، فإنه موضوع للذات فقط. [الدسوقي: ١/٣٢٠]

[تعريف المسند إليه باللام]

وباللام أي تعريف المسند إليه باللام للإشارة إلى معهود أي إلى حصة من الحقيقة
 معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان أو اثنين أو جماعة، يقال: عهدت فلانا، إذا
 أدركته أو لقيته، وذلك لتقدم ذكره صريحا.....

وباللام حاصل ما ذهب إليه المصنف أن لام التعريف على قسمين: لام العهد الخارجي، ولام الحقيقة. فاللام
 العهد تحتها أقسام ثلاثة؛ لأن معهودها إما صريحي أي تقدم ذكره صريحا، أو كائني أي تقدم ذكره كناية، أو
 علمي أي لم يتقدم له ذكر، لكن معلوم عند المخاطب. ولام الحقيقة تحتها أقسام أربعة؛ لأن مدحوها إما الحقيقة
 من حيث هي وهي وتسمى لام الجنس ولام الحقيقة، أو من حيث وجودها في ضمن فرد غير معين وتسمى لام
 العهد الذهني، أو من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد التي يتساووا اللفظ بحسب اللغة ويسمى لام الاستغراق
 الحقيقي، أو بحسب العرف ويسمى لام الاستغراق العربي، وسيأتي الجميع، فظهر أن الأقسام سبعة، وإن لام العهد
 الذهني عند علماء البيان غيرها عند النحاة. [الدسوقي: ٣٢٠/١ والتحرير: ١١٣]

للاشارة اختلف في الأصل فقيل: لام الحقيقة أصل، ولام العهد الخارجي أصل آخر، وهو الذي أشار إليه المصنف، وقيل:
 الأصل لام العهد، وقيل: الجميع أصول، وقيل: لام الحقيقة هو أصل، وسائر الأقسام من فروعه بحسب المقامات والقرائن.
 أي معهود. أي في الخارج، وقدم لام العهد على لام الحقيقة مع أنه أحرها السكاكي؛ لأن المعروف بها أعرف من المعروف
 بلام الحقيقة ولكثرة أبحاث لام الحقيقة، ولو أحر المعروف بلام العهد لكثرة الفصل بين القسمين. (أطول والدسوقي)

أي إلى حصته: أشار بهذا إلى أن المراد بالمعهود: الحصة المعهودة؛ لأنها الكاملة في المعهودية لوقوعه في مقابلة نفس الحقيقة،
 وإلا فالإشارة إلى المعهود تتحقق في لام الجنس أيضا، والحصة والفرد عندهم بمعنى واحد، وإنما اختار لفظ الحصة دون الفرد؛
 لأن المتبادر من الفرد الشخص الواحد، والمعهود الخارجي قد يكون نوعا، وقد يكون أكثر من واحد. (عبد الحكيم وغيره)
 من الحقيقة أي من أفراد الحقيقة لأن الحقيقة لا تنعص. واحدا كان الخ كما إذا قيل لك: جاء رجل أو رجلان
 أو رجال، فنقول: أكرم الرجال أو الرجلين أو الرجل. [التحرير: ١١٤]

يقال عهدت الخ أي لغة، والمراد به هنا لازمه وهو التعيين؛ لأن إدراك الشيء وملاقاته يستلزم تعيينه فالمراد
 بالمعهود: المعين. (التحرير) وذلك أي العهد والتعيين في الحصة أو كون اللام للإشارة إلى معهود.

لتقدم اعلم أن هذا التقدم شرط لصحة استعمال المعروف في الحصة كما في المضمحل الغائب. [الدسوقي: ٣٢١/١]
 ذكره صريحا: إشارة إلى القسمين من أقسام الثلاثة للمعهود.

أو كناية **حو**: **وَأَنْتَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى** (آل عمران: ٣٦) أي **بِس** الذكر **لِس** صب امرأة
 عمران **كس** أي كالأُنْثَى التي **وَهت** تلك الأُنْثَى **ه** أي لامرأة عمران، فالأُنْثَى إشارة إلى
 ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى: **﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾** (آل عمران: ٣٦) لكنه
 ليس بمسند إليه، والذكر إشارة إلى ما سبق ذكره كناية في قوله: **﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ**
مَآ فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ (آل عمران: ٣٥) فإن لفظ "ما" وإن كان ^{يكون مثالا للمعهود الكفائي} ^{اللام الداخلة عليه} ^{يكون نظيرا لا تمثيلا} يعم الذكور والإناث، لكن
 التحرير وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس إنما كان للذكور دون الإناث وهو
 مسند إليه، وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب به نحو: خرج الأمير إذا لم يكن
 في البلد إلا أمير واحد ^{لأنه اسم ليس} ^{ذكر المعهود} ^{بالقرائن} للإشارة **بِس** **حقيقته**، ومفهوم المسمى من غير اعتبار
 تكون قرية حانية

فالأُنْثَى أي اللام الداخلة على أنْثَى إشارة إلخ. **قوله تعالى** فيكون مثالا للقسم الأول، أعني المعهود الصريحي.
 إلى **وضعتها** أنت الضمير مع كونه راجعا لـ"ما" لأنه دار الأمر بين مراعاة المرجع وأحوال التي هي بمرة الخبر أعني
 أنْثَى، ورعاية الخبر أولى؛ لأنه محط الفائدة. [الدسوقي: ١/٣٢٢] **لكنه** لأنه محذور بالكاف حر "ليس" فهو مسند.
لكن التحرير الأنسب بقوله: "محزرا" أن يكون التحرير في كلام الشارح مصدر "حرر" المنى للمفعول فقوله:
 "يعتق" منى للمفعول. (الدسوقي) **وقد يستغنى إلخ** [بيان القسم الثالث يعني المعهود العلمي] هذا مقابل لقوله:
 وذلك لتقدم ذكره صريحا، أو كناية، أو إشارة إلى القسم الثالث للمعهود. (الدسوقي)
للاشارة إلخ لام الجنس ولام الحقيقة معاهما واحد، وهو قسم من لام الجنس يقابل العهد الذهبي والاستعراق، كذا
 في "الأطول". **ومفهوم المسمى** هذا تفسير للحقيقة، وإشارة إلى أنه ليس المراد منها معاهما المشهور، وهو الماهية
 المتحققة أي الموجودة في الخارج؛ لأن الأمر الكلي باعتباره تحققه ووجوده في الخارج يقال له: حقيقة، وباعتبار تعقده
 في الدهن سواء كان له وجود في الخارج أم لا يقال له: مفهوم، فأشار الشارح في هذا التفسير إلى أن المراد بالحقيقة
 للمفهوم؛ ليضمن قولك: العقاء والعول، فإن "أل" فيها جنسية. [مسخص الدسوقي: ١/٣٢٣]
من غير اعتبار إلخ بيان لفس الحقيقة، أي من غير ملاحظة لما صدق عليه ذلك المفهوم من الأفراد، ... نحو: إنسان
 حيوان ناطق، والكسمة: لفظ وضع لمعنى مجرد؛ لأن التعريف للماهية دون الأفراد وكذا اللام الداخلة على موضوع
 القصيدة الطوعية نحو: الإنسان نوع والحيوان جنس، وفي كلام الشارح نظر: لأن لام العهد الذهبي ولام الاستعراق
 بقسميه اعتبر فيهما الأفراد مع أنهما من أقسام لام الحقيقة، واعتبار الأفراد ينافي عدم اعتبارها، فلا يصح جعلهما من
 فروع لام الحقيقة. وأجيب بأن المراد: من غير اعتبار بالأفراد بالنظر لذات الكلام وقطع النظر عن القرائن، وذلك =

لما صدقت عليه من الأفراد كقولك: الرجل خير من المراد. وقد يأتي المعرفة بلام

ومنه: الديار خير من القرى

الحقيقة ^{سهم} واحد من الأفراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة ^{أفراد الحقيقة} يعني ^{تعبه}

يطلق المعرفة بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد

موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة ^{من أفراد الحقيقة} مطابقا إياها كما يطلق الكلي الطبيعي على جزئي من جزئياته، وذلك عند قيام قرينة ^{متعلق به" يطلق} ^{صفة للمعرف} ^{من غير نظر إلى فرد} ^{"متعلق به" يطلق} ^{معلوما}

على أن ليس القصد إلى نفس الحقيقة من حيث هي هي، بل من حيث الوجود ولا من ^{كما في لام الحقيقة} ^{لا من حيث الأفراد} ^{أي وجود الحقيقة}

= صادق بأن لا تعتبر الأفراد أصلا كما في لام الحقيقة أو تعتبر بواسطة القرائن كما في لام العهد الذهني ولا من الاستعراق، ويدل على هذا الجواب قول الشارح فيما يأتي. [الدسوقي: ٣٢٣/١]

الرجل خير إلخ أي حقيقة الرجل المدخولة دها حير من حقيقة المرأة المدخولة دهناء، ولا ينافي هذا كون بعض أفراد جنس المرأة حيرا من بعض أفراد جنس الرجل، لأن العوائق قد تجمع عما يستحقه الجنس. (الدسوقي) باعتبار يعني فالمعهود ابتداء هو الحقيقة، ولما كان استحضار الماهية يتضمن استحصار أفرادها كان كل واحد من الأفراد معهودا دها. [الدسوقي: ٣٢٤/١] عهديته في الذهن فإن قيل: الواحد مبهم غير معين، فلا عهد لا دها ولا خارجا، فما معنى عهديته في الذهن؟ قلت: إنه مبهم في ذاته، وعهديته إنما هي تنع لعهدية الماهية التي اشتمل عليها، فصح نسبة العهد إليه بهذا الاعتبار. (ملخص الدسوقي)

لمطابقة ذلك إلخ معنى المطابقة حمل تلك الحقيقة وصدقها على ذلك الواحد واشتمال ذلك الواحد على الحقيقة، فالعهد المبهم باعتبار مطابقته لحقيقة المعلومة صار كأنه معهود، فله عهدية بهذا الاعتبار، فيسمى معهودا دهنيا. [التجريد بتعريف: ١١٥] يعني إلخ. أشار به إلى أن قول المصنف يأتي بمعنى يطلق، واللام في قوله: 'الواحد' بمعنى "على". (التجريد) المعرفة بلام صفة مخدوف يعني أن اسم الجنس المعرفة بلام الحقيقة المتحدة أي الموصوفة بالوحدة في الذهن.

على فرد ظاهره أنه يستعمل في الفرد نفسه، لكن حقق في "المطول" ما حاصله أنه يستعمل في الفرد باعتبار وجود الحقيقة فيه، فهو في الحقيقة إنما أطلق على الحقيقة في ضمن الفرد للقرينة، وتحقيقه أن المعرفة بلام الحقيقة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن، وإنما أطلق على الفرد الموجود معها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه، فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع. [الدسوقي: ٣٢٥/١] كما يطلق إلخ فالجامع إطلاق الكلي على فرد في كل منهما، لكن المراد بالإطلاق فيما نحن فيه الذكر، وفي المشبه به المراد بالإطلاق: الحمل. (الدسوقي) وذلك: أي إطلاق اسم الجنس المعرفة على فرد معين في الذهن.

حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد بل في بعضها كقوله "ادخل السوق" حيث لا عهد في الخارج، ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّنْبُ﴾ (يوسف: ١٣) هـ. في المعنى كالكسرة وإن كان في اللفظ يجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال أي بعد اعتبار القرينة ^{عائدا} ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك، وإنما قال: "كالنكرة" لما بينهما من تفاوت ما، وهو أن النكرة معناه بعض غير معين من جملة الحقيقة، وهذا معناه نفس الحقيقة، وإنما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول والأكل فيما مر، فالمجرد وذو اللام ^{أفرادها} بالنظر إلى القرينة سواء، وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان، ولكونه في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة، ويوصف بالجملة كقوله: ولقد أمر على اللثيم يسبني ^{المعرف المذكور الوضعي} ^{أرادها} ^{أي بعد اعتبار القرينة} ^{في مثال المتن} ^{من اللام نحو سوق نحو السوق} ^{قيد لدو اللام} ^{الأولى فيوصف بالفاء}

جمع كما في لام الاستعراق الآتية. ادخل السوق فقوله: "ادخل" قرينة على أنه ليس المراد حقيقة السوق من حيث هي؛ لاستحالة الدخول في الحقيقة، ولا الحقيقة في ضمن جميع الأفراد لاستحالته... والعهد الخارجي متف من الأصل فعلم من هذا أن المراد: الحقيقة في ضمن بعض الأفراد. [الدسوقي: ٣٢٥/١] **حب لا عهد** [أي لا مطلقا لوجود العهد الذهني] بأن تعدد أسواق البلد ولا تعيين لواحد منها بين انتكهم والمحاط. (الدسوقي) **يأكله الذنب** أي فرد من أفراد الحقيقة المعينة في الدهن، وليس المراد حقيقة الذنب من حيث هي؛ لأنها لا تأكل، ولا الحقيقة في ضمن جميع الأفراد. [الدسوقي: ٣٢٦/١] **ونحو ذلك**. مثل كونه اسم كان ومعمولا أول لـ "طن". **تفاوت ما** حاصل الفرق: أن المعروف بلام العهد الذهني مدلوله الحسن في ضمن فرد ما، والنكرة مدلولها فرد ما منتشر، هذا إن قلنا: إن النكرة موضوعة للفرد المنتشر، فإن قلنا أيضا: إنها للمفهوم كالمعرف بلام الجنس، فالفرق أن تعيين الجنس وعهديته معتبر في مدلول المعروف بلام العهد الذهني غير معتبر في النكرة وإن كان حاصلا. [التجريد: ١١٦] **سواء** في أن المراد من كل بعض غير معين، وإن كان في النكرة بالوضع، وفي ذي اللام بالقرينة. **مختلفان** فإن مجرد موضوع للفرد المنتشر، وذو اللام للحقيقة المتحدة في الدهن، وإنما أطلق على الفرد للقرينة باعتبار وجود الحقيقة فيه، فإفادة البعضية في مجرد بالوضع، وفي ذي اللام بالقرينة. [التجريد بزيادة: ١١٦] **كقوله** كقوله تعالى: **الْحَمَارُ يَحْمِلُ أَثْقَارًا** (الجمعة: ٥) على أن "يحمل" صفة للحمار. (المطول)

ولقد أمر الح تمامه: فمضيت ثم قلت: لا يعيني، والمعنى أمر على لثيم عاداته سي، ثم أمضي ولا ألتفت إليه ولا اشتغل علامه، ثم أقول لجماعة الخلال: إنه لا يعيني، والشاهد في قوله. "يسبني" فإن الجملة في حكم النكرة وقعت صفة للثيم؛ لأن الشاعر لم يرد لثيما معيا؛ إذ ليس فيه إظهار ملكة الحلم المقصودة بالتمدد بها، ولا الماهية من حيث هي بقرينة المرور ولا الاستعراق؛ لعدم تأني المرور على كل لثيم من الشام، بل الجنس في ضمن فرد مبهم، فهو كالنكرة، -

وقد يفيد المعرف باللام المشار بها إلى الحقيقة **الاستغراق** نحو: **﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِمَفِي خُسْرٍ﴾**
جميع لأفراد

(العصر: ٢) أشير باللام إلى الحقيقة، لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي، ولا من

حيث تحققها في ضمن بعض الأفراد، بل في ضمن الجميع بدليل صحة **الاستثناء** الذي

شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره، فاللام التي لتعريف العهد

الذهني أو الاستغراق هي لام الحقيقة حملت على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة، ولهذا

قلنا: إن الضمير في قوله: "وقد يأتي، وقد يفيد" **عائد** إلى المعرف باللام المشار بها إلى

= فلذا جعلت الجملة صفة لا حالا. [ملخص الدسوقي: ٣٢٧/١]

وقد يفيد هذا هو القسم الثالث من أقسام لام الحقيقة. **الاستغراق** لأن النفي إذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج: فإما أن يكون جميع الأفراد أو بعضها؛ إذ لا واسطة بينهما في الخارج، فإذا لم يكن للعضية لعدم دليلها وجب أن يكون للجميع لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح، فبكفي في الحمل على الاستغراق بعد وجود القرينة الصارفة عن إرادة الحقيقة نفسها عدم الدليل على العهد الذهني، فإقامة الدليل على الاستغراق تبرع. (ملخص)

الاستثناء يعني المتصل في قوله: إلا الذي آمنوا إلخ. [التحريد: ١١٦] **الذي شرطه إلخ** حاصل الدليل: أن المستثنى منه كإلناس يجب أن يكون المراد به كل فرد، إذ لو أريد به الحقيقة لما صح الاستثناء للأفراد؛ لعدم تناول اللفظ لها، ولو أريد به بعض من الأفراد مبهم لما صح الاستثناء لعدم تحقق دخول المستثنى في المستثنى منه، والبعض المعين غير مراد بالضرورة، فتعين إرادة جميع الأفراد، وهو المدعى. [ملخص الدسوقي: ٣٢٨/١]

فاللام إلخ. هذا تبرع على إرجاع الضمير في قول المصنف: "قد يأتي وقد يفيد" للمعرف بلام الحقيقة كما سبق من الشارح يعني: "فعلنا أن اللام إلخ" إذ المتفرع على الإرجاع المذكور علم ذلك لا نفسه. (الدسوقي باختصار)

على ما ذكرنا. أي من الحقيقة في ضمن فرد غير معين في الأول أو في ضمن جميع الأفراد في الثاني، فالحاصل: أن لام الحقيقة هي الأصل، لكن تارة يقصد من مدحوها الحقيقة من حيث هي، وتارة يقصد منه الحقيقة من حيث تحققها في بعض الأفراد، وتارة يقصد منه حقيقة من حيث تحققها في جميع الأفراد، فالمظور له الحقيقة في الكل دون بعض الأفراد أو كلها، وأما لام العهد الخارجي فهي قسم برأسها أصل لكل خارج كما تقدم. [الدسوقي: ٣٢٩/١]

ولهذا: أي لكون لام العهد الذهني، ولأن الاستغراق من فروع لام الحقيقة.

عائد إلى إلخ. يعني: وليس عائداً على المعرف باللام مطلقاً، لعدم إفادته أن هذين القسمين من أفراد لام الحقيقة، وما يدل على ذلك تعبير المصنف الأسلوب حيث قال: "قد يأتي وقد يفيد" ولم يقل: أو للإشارة إلى واحد معهود في الذهن أو للإشارة إلى الاستغراق. (الدسوقي)

كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة **حرف**: **عامة** **أعقب** **استهدده** (الأعام: ٧٣) أي عالم
 كل عيب **استهدده** **وعرفي**: وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف
 غالب عنا شاهد لنا ما يفهمه العرف العام
حرف: جمع **أمير الصاغة** أي صاغة **سده** أو أطراف **مملكته**: لأنه المفهوم عرفا لا صاغة
 الدنيا، قيل: المثال مبني على مذهب المازني، وإلا فاللام في اسم الفاعل عند غيره
 موصول. وفيه نظر؛ لأن الخلاف إنما هو في اسم الفاعل بمعنى الحدث دون غيره نحو:
 المؤمن والكافر والعالم والجاهل؛ **لأنهم** قالوا: هذه الصلة فعل في صورة الاسم، فلا بد فيه
 أي في هذا القيل بين المازني وغيره وكذا اسم المفعول هو المازني
 من معنى الحدث، ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق، سواء كان بحرف التعريف
 أو غيره، والموصول أيضا مما يأتي للاستغراق نحو: **أكرم الذين** يأتونك إلا زيدا،
 نعمة لقوله: ولو سلم

بحسب اللغة قال الفاضل عبد الحكيم: ذكر اللغة إنما هو على طريق التمثيل، والمراد: بحسب اللغة أو الشرع أو
 الاصطلاح، وإنما اقتصر على اللغة؛ لأنها الأصل، فلا يتوهم أنه يقتضي أنه إذا أريد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب
 وضع الشرع أو بحسب العرف الخاص لا يكون الاستغراق حقيقة، وليس كذلك. **وعرفي** **الح** والأظهر ما في الحاشية
 (المطول) أن الاستغراق العرفي ما يعد في العرف شيئا وإحاطة مع خروج بعض الأفراد، وغير العرفي المسمى بالحقيقي
 ما يكون شيئا لجميع الأفراد بحسب نفس الأمر، فلا واسطة بينهما أصلا. **الصاغة** جمع صانع، وأصل صاغة: صوغة
 ككامل وكملة، قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. **مملكته** هي ما في تصرف الملك من البلاد.

على مذهب المازني. القائل بأن اللام الداحية على اسم الفاعل واسم المفعول حرف تعريف مطلقا، سواء كانا بمعنى
 الحدث أم لا. [التجريد: ١١٧] **موصول** فلا يطبق المثال على الممثل له. **دون غيره** وهو ما يكون بمعنى الدوام
 والثبوت. **نحو** هذه أمثال لغير، ومنها الصائغ. **لأنهم** عنة لكون اللام في اسم الفاعل بمعنى الحدث موصولة.
الصلة أي صلة اللام التي بمعنى الحدث. **فعل** ولام التعريف لا تدخل على الفعل.

فلا بد **الح** لأن الحدث معتبر في الفعل، فعلم من هذا أنها لا يكونان فعيلين في صورة الاسم، إلا إذا قصد بهما الحدث،
 أما إذا قصد بهما الدوام كانا اسمين حقيقة. [الدسوقي: ٣٣٢/١] **ولو سلم** أي: ولو سلم جريان الخلاف في اسم
 الفاعل، سواء كان بمعنى الحدث أو الثبوت، وأن "أل" في الصائغ موصولة لا حرف التعريف، فالمثال صحيح أيضا
 لا حاجة لتخرجه على القول الضعيف، وهو قول المازني؛ لأن مراد المصنف تقسيم مطلق الاستغراق. (الدسوقي تفصيل)
أكرم الذين: فالمراد كل فرد من الآتين لك، بدليل الاستثناء. (الدسوقي)

من الأفراد على ما ذكره أكثر أئمة الأصول والنحو، ودل عليه الاستقراء، وأشار إليه أئمة التفسير، وقد أشبعنا الكلام في هذا المقام في الشرح فليطالع ثمه، ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو أن أفراد الاسم يدل على وحدة معناه، والاستغراق يدل على تعدده أي على
وهما متنافيان، أجاب عنه بقوله: ولا تنافي بين الاستغراق وفرد الاسم؛ لأن الحرف أي الوحدة والتعدد الدال على الاستغراق كحرف النفي، والتعريف بما يدخل عنه أي على الاسم المفرد حال كونه محمداً عن الدلالة على معنى الوحدة كما أنه مجرد عن الدلالة

الكلام. أي بإيراد الأمثلة والشواهد الدالة على أن الجمع المعروف باللام مساو للمفرد في الاستغراق، وإن كان بينهما فرق من حيث إن المفرد المستغرق لا يستثنى منه إلا الواحد، بخلاف الجمع المعروف المستغرق، فيصح استثناء الواحد والثلاثي والمجموع منه. [ملخص الدسوقي: ٣٤٠/١]

ههنا أي قوله: واستغراق المفرد أشمل. **اعتراض** وحاصله: أن إدخال أداة الاستغراق على اسم الجنس مفرد يعني أن لا يجوز؛ لأن الاسم المفرد لكونه في مقابلة التثنية والجمع يدل بفرداه عن وحدة معناه، والأداة الداخلة عليه للاستغراق تدل على تعدده، ويمتنع أن يكون الشيء الواحد واحداً ومتعددًا في حالة واحدة، فمثل كون المفرد مستغرقًا. [ملخص الدسوقي: ٣٤١/١] **مسافيات** قيل: هذا الاعتراض إنما يظهر على القول بأن اسم الجنس موضوع للفرد المنشتر، أما على القول بأن اسم الجنس موضوع للماهية فلا يظهر؛ لأنه لا تنافي بين الماهية والتعدد؛ لأنها كما تتحقق في ضمن الفرد تتحقق في ضمن الجماعة. (الدسوقي)

لأن الحرف إلخ حاصل ما ذكره جوابان: أولها بتسليم أن الوحدة تنافي التعدد، وثانيهما مع تنافيهما، وكان الترتيب أن يقدم الثاني على الأول، وإنما قدمه إشارة إلى رجحانه، فحاصل الثاني أن استغراق المفرد بمعنى الكل الأفرادي، أي كل فرد مع قطع النظر عن أن يكون معه آخر، وكل فرد موصوف بالوحدة بمعنى عدم اجتماعه مع الآخر، وهذا لا يناقض الوحدة لاتصاف كل فرد بالوحدة؛ إذ كل فرد لم يعتبر فيه صم شيء آخر معه، وليس معنى المفرد الداخلة عليه أداة الاستغراق بمجموع الأفراد حتى يحصل التنافي؛ لأن مجموع الأفراد كل فرد مع اجتماعه مع آخر أي كل المجموعي، وهذا يناقض الوحدة، وهذا الجواب مبني على أن مدلول المفرد الوحدة بمعنى عدم اعتبار أمر آخر معه، لا اعتبار عدم أمر آخر مثله.

وحاصل الجواب الأول: أنا سلمنا التنافي بينهما، لكن أداة الاستغراق المفيدة للتعدد إنما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة كما أن علامة الجمع في نحو "مسلمين" إنما تلحقه بعد تجريده عنها، وهذا مبني على أن مدلول المفرد: الوحدة بمعنى اعتبار عدم أمر آخر معه. [التجريد: ١١٩] (عبد الحكيم وغيره) **كحرف النفي** أي فيصير محتملاً للوحدة والتعدد؛ لأنه قصد به الجنس، وبدخول حرف الاستغراق تعين التعدد. (التجريد)

وهذا أخصر من "الذي أهواه" ونحو ذلك، والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السأمة؛ لكونه في السجن، والحبيب على الرحيل مع ^{عازم على الرحيل} ^{اسم جمع للراكب} **الركب اليماني** **مبعد** أي ^{شدة الملل} **مبعد** ذاهب في الأرض، وتماه: جنب وجثماني بمكة موثق، الجنيب: الجنوب ^{"بكسر العين غير لـ" هو} المستبج، والجثمان: الشخص، والموثق: المقيد، ولفظ البيت خير، ومعناه تأسف وتحسر، أو ^{على ذهاب المحبوبة} **مبعضها** أي لتضمن الإضافة **بعضها** **لشأن** **مضاف** **إليه** أو **مضاف** **إلى** **مبعضها** **كموثق** في تعظيم المضاف إليه **عندي** **مبعض** **تعظيما** **لك** بأن لك عبدا، وفي تعظيم المضاف **عند** **مبعض** **الأنف** **عندي** **عدي** **ركب** تعظيما للعبد بأنه عبد للخليفة، وفي تعظيم غير المضاف والمضاف إليه **عند** **مبعض** **تعظيما** **للمتكلم** بأن عبد السلطان عنده، وهو وإن كان المضاف إليه لكنه غير المسند إليه المضاف وغير ما أضيف إليه المسند إليه، وهذا معنى قوله: أو غيرهما، أو لتضمنها **مبعض** **للمضاف** **عند** **مبعض** **الأنف** **عندي** **عدي** **الذي** **هو** **المسند** **إليه**

= بسير الحبيبة وجسمي موثق بمكة، أو يراد أن نفس الهوى سار بسير القلب السائر بسير الحبيبة. [الدسوقي: ٣٤٥ / ١] والتجريد: ١٢٠] **ونحو ذلك** كمن أهواه أو الذي يميل إليه قلبي. **والاختصار** **مطلوب** أشار بهذا إلى أن إحصاءه في ذهن السامع بأخصر طريق إنما يقتضي تعريفه بالإضافة إذا كان الاختصار مطلوبا، وإلا فلا يقتضيه. (الدسوقي) **الساير** جمع يمان بمعنى يمي، وأصل يمان يمانى أعل إعلال قاض، ويماني أصله يمني حدثت الياء المدغمة، وعوض عنها الألف على خلاف القياس فصار يمانى. (الدسوقي والتجريد) **أي** **مبعد** بكسر العين، مأخوذة من أعد اللارم بمعنى بعد، وقرأ البعض بفتح العين مفعول من أبعد المتعدي أي أبعده الغير. (الدسوقي) **المستع** أي الذي يتبعه قومه ويقدمونه أمامهم. (الدسوقي) **لشأن** **الح** تعظيما لشأن المضاف إليه الذي أضيف له المسند إليه، وإنما قدمه على المضاف؛ لأنه مقدم عليه في الاعتبار؛ لأنه مسبوق إليه وإن أحر عن المضاف في الذكر (التجريد بتوصيح) **تعظيما** **للمتكلم** وفيه تعظيم للمضاف أيضا كما في المثال السابق، لكنه غير مقصود ولا ملاحظ. (التجريد والدسوقي) **وهذا** **معنى** **الح** يعني المراد بالغير في كلام المصنف غير المسند إليه المضاف وغير ما أضيف إليه المسند إليه، وهذا لا يناقض كونه مضافا إليه غير ذلك، وليس معناه غير المضاف إليه مطلقا وغير المضاف مطلقا حتى يرد أن ما ذكره من المثال الثالث ليس غيرهما بل مهما؛ إذ يصدق على الياء في عندي أنها مضاف إليه. [التجريد وغيره: ١٢١] **للمضاف** **إليه** أي الذي أسد إليه المسند إليه.

نحو ضارب زيد حاضر أو غيرهما نحو: ولد الحمام جليس زيد، أو لإغنائها عن تفصيل
متعذر نحو: اتفق أهل الحق على كذا، ومتعسر نحو: أهل البلد فعلوا كذا، ولأنه يمنع
عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض على البعض نحو: علماء البلد حاضرون إلى غير
ذلك من الاعتبارات.

[تنكير المسند إليه]

وأما تنكير المسند إليه فلأفراد أي للقصد إلى فرد مما يصدق عليه اسم
الجنس نحو: «وحاء رجلٌ من أقصى المدينة سعى» (القصص: ٢٠) أو «سعى» أي للقصد
إلى نوع منه نحو: «وعلى قصيرهم غشاوة» (القرة: ٧) أي نوع من الأغطية وهو غطاء
التعامي عن آيات الله تعالى، وفي "المفتاح": أنه للتعظيم أي غشاوة عظيمة،

والأول مذكور في الكشف

نحو اتفق إلخ فإنه يتعدى تعداد كل من كان على الحق كما أنه يتعسر تعداد أهل البلد في انشال بعده. [الدسوقي: ٣٤٧/١]
من الاعتبارات فإن الإضافة مطلقاً للاستعطاء قال تعالى: «...» (القرة: ٢٣٣)،
وقد تأتي للعموم وللإستغراق نحو: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فإن العدد إذا قال ذلك أصاب السلام على
كل عبد صالح في السماء والأرض، وكما في الحديث: «...» أو كما قال وغير
ذلك، فإن الاعتبارات لا تقف عند حد. (ملخص) المسند إليه مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً.
فالأفراد أي فلكون المقصود بالحكم فرداً غير معين من الأفراد التي يصدق عليها مفهومه، ففي الجمع المقصود بالحكم
فرد من معناه وهو جماعة مما يصدق عليه مفهومه، وفي المثنى المقصود بالحكم فرد من معناه، وهو اثنان مما يصدق عليه
مفهومه، فعلم أن الأفراد لا ينافي كونه مثنى أو مجموعاً. (الدسوقي وغيره) رحل وهو مؤمن من آل فرعون.
المدينة مدينة فرعون، اسمها ميف. (الخلالين) أي للقصد إلخ أي لكون المقصود بالحكم نوعاً من الأنواع لاسم
الجنس المنكر، وذلك لأن التنكير كما يدل على الوحدة الشخصية يدل على الوحدة النوعية.

غشاوة: أي فليس المراد: فرد من أفراد الغشاوة؛ لأن الفرد الواحد لا يقوم بالأبصار المتعددة، بل المراد نوع من جنس
الغشاوة، وذلك النوع هو غطاء التعامي، والتعامي تكلف في العمى، والمراد به هنا الإعراض عن آيات الله تعالى بالتكلف،
والإضافة في غطاء التعامي للبيان. وفي "المفتاح" إلخ: قد يقال: لا تنافي بين كلام المصنف و"المفتاح"؛ لأن الغشاوة
العظيمة نوع من مطلق الغشاوة، فمراد المصنف بقوله: نحو: «...» (القرة: ٧) أي نوع من الغشاوة،
وهو الغشاوة العظيمة، وذلك النوع هو غطاء التعامي، فتأمل. [الدسوقي: ٣٤٩/١]

«وَمِنْ كَذِبَاتِهِ قَدْ كَذَبَ رَسُولُكَ مِنْ قَبْلِكَ» (فاطر: ٤) **أي دبو عدد كثير** هذا ناظر إلى
 التكثير وذو **يت عظام** هذا ناظر إلى التعظيم، وقد يكون للتحقير والتقليل معا نحو:
 حصل لي منه شيء أي حقير قليل، **ومن تنكير غيره** أي غير المسند إليه **بأفراد** أو
ناظر إلى التحقير **ناظر إلى التقليل**
 يسوعيه حو: «وَمَنْ حَقَّقَ كَلَّ دَابَّةً مِنْ مَاءٍ» (البقرة: ٤٥) أي كل فرد من أفراد الدواب من
 نطفة معينة هي نطفة أبيه المختصة به، وكل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع
 المياه، وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدواب **ومن تنكير غيره** **نتعصيم**
 حو: «وَمَنْ حَقَّقَ حَرْبَ مِنْ مَاءٍ وَرَسُولُهُ» (البقرة: ٢٧٩) أي حرب عظيم **ولسحقير** حد:
 «يَنْصُفُ لَأَطْلَعَهُ» (الحاثية: ٣٢) أي ظنا حقيرا ضعيفا؛
 نافية أي بالساعة

للتحقير والتقليل أي كما أن التعظيم والتكثير قد يحتمايان وقد يفترقان، فكذلك التحقير والتقليل. [الدسوقي: ٣٥٢/١]
ومن تنكير لما مثل صاحب 'المفتاح' في هذا المقام بأمثلة لتكثير غير المسند إليه، وتوهم بعضهم أنها أمثلة لمسند
 إليه، فاحتاج إلى تكلف التأويل، أفاد المصنف أن مراد السكاكي: التمثيل لتكثير غيره؛ لئلا يتوهم اختصاص تلك
 الأمور بتكثير المسند إليه، فقال: "ومن تنكير غيره إلخ". (الدسوقي)
غير المسند إليه لأن 'دابة' في المثال الآتي مجرور بالإضافة و'ماء' مجرور بـ'من'. (الدسوقي) **كل فرد** ذكر نلاية
 تفسيرين: حاصل التفسير الأول: أن خلق الشخص من الشخص، فالتكثير في 'دابة وماء' لوحدة الشخصية، وحاصل
 التفسير الثاني: خلق النوع من النوع، فالتكثير في 'دابة وماء' لوحدة النوعية، والكلام محمول على العال، فلا يرد
 آدم وحواء وعيسى وما يتولد من التراب كالعقرب والبرغوث ونحو ذلك. [التجريد بتلخيص: ١٢٢]
وهو نوع النطفة فالمعنى خلق كل نوع من الدواب من نوع من النطفة. [الدسوقي: ٣٥٣/١]
ومن تنكير غيره ومه لللكارة وعدم التعيين قوله تعالى: «وَمِنْ مَاءٍ حَمِئٍ ذَرَأَ النَّاسُ الْخَافِضَ الَّذِي يَنْزِعُهُ الْحَدَثُ مِنَ الْأَرْبَابِ وَإِنَّهُمْ إِلَى اللَّهِ يَوْمَهُمُ الْحَكِيمِ رَاكِعُونَ أُولَئِكَ نَزَّلْنَاهُمْ مِنْ قَبْلُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ» [يوسف: ٩] أي مكورة بمجولة
 بعيدة عن العمران، ومنه للتقليل:

فيوما يحيل تطرد الروم عنهم فيوما بجود تطرد الفقر والجديبا

أي بعدد قليل من حيولك وشيء يسير من فيضاد جودك وعطائك. [المطول: ٢١٩]

أي **حرب عظم** إنما جعل التنكير ههنا للتعظيم. لأن الحرب القليل يؤذن بالتساهل في النهي عن موجب الحرب
 الذي هو الربا، وهو غير مناسب للمقام؛ لأن المقام مقام تنفير عنه، فالمناسبت له حمل الحرب على العظيم، ويحتمل أن
 تنكير الحرب للنوعية؛ أي نوع غير متعارف من الحرب، وهو حرب جحد العيب لا يدرك حرهم حتى يدفع ضرره.
 (الدسوقي وغيره)

إذ الظن مما يقبل الشدة والضعف، فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد، وهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء مفرغا مع امتناع ما ضربته إلا ضربا على أن يكون المصدر للتأكيد؛ لأن مصدر "ضربته" لا يحتمل غير الضرب حتى يصح الاستثناء، والمستثنى منه يجب أن يكون متعددا ليشمل المستثنى وغيره، وكما أن التنكير الذي في معنى البعضية يفيد التعظيم، فكذلك صريح لفظ البعض كما في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ (الأنعام: ١٦٥) أراد ببعضهم محمدا ^{بل هو من باب أوسى} . ففي هذا الإبهام من تفخيم شأنه وفضله وإعلاء قدره مالا يخفى.

[وصف المسند إليه]

وأما وصفه أي وصف المسند إليه،

لا للتأكيد. أي لا لمجرد التأكيد بدون إفادة النوعية، وإلا فالمفعول المطلق لا ينفك عن التأكيد، وإنما لم يكن ههنا لمجرد التأكيد؛ لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه مع التناقض؛ لأن الظن الذي يفي أولا هو الذي أثبت ثانيا [الدسوقي: ٣٥٤/١] وهذا الاعتبار [أي يكون المفعول المطلق ههنا للنوعية لا لمجرد التأكيد] هو جواب عن إشكال يورد على مثل هذا التركيب، وهو أن المستثنى المرفوع يجب أن يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى، فيحرح بالاستثناء، وليس مصدر "نظن" محتملا غير الظن مع الظن حتى يحرح الظن من بيه. فأجاب بأن المصدر والمستثنى للنوعية لا لمجرد التأكيد، فصح الاستثناء باعتباره النوعية، ولا حاجة حينئذ بأن يخاف بأن الكلام محمول على التقدير والتأخير أي "إن نحن إلا نظن ظنا". [التحريد: ١٢٢] (الدسوقي)

الاستثناء أي استثناء مفرغا، فـ"مفرغا" نعت لمصدر محذوف. على أن يكون وأما على جعله مسبا للنوعية أي ضربا كثيرا أو قليلا فيصح الاستثناء المذكور، فلا فرق بين قولك: ما ضربت إلا ضربا، وبين قوله تعالى: ﴿لَا ضَرَرَ وَلَا فَضَادَ﴾ [الحاشية: ٣٢] في أنه إن أريد بالمصدر فهما بيان النوعية صح الاستثناء، وإن أريد به مجرد التأكيد امتنع؛ للروم استثناء الشيء من نفسه والتناقض. (الدسوقي) يجب أن يكون الخ. لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه، ويلزم التناقض؛ لأن ما صرته "مثلا يقتضي نفي الضرب، و"إلا ضربا" يقتضي إثباته. (الدسوقي) التعظيم أو التحقير أو التكثير أو التقليل. ففي هذا الإبهام أي حيث أريد المقيد بالمطلق حتى إذا كان هذا المطلق لا يصح إلا له. (التحريد)

من تفخيم شأنه: لأن إبهامه يدل على أن المعبر عنه أعظم في رفعة وأجل من أن يعرف حتى يصرح به، والذوق السليم شاهد صدق مع القرائن الدالة على المراد. (التحريد) وأما وصفه قدم من التوابع الوصف؛ لأنه إذا اجتمعت التوابع يبدأ منها بالعت. [التحريد: ١٢٣] المسند إليه: سواء كان معرفا أو منكرا، فالوصف من أحوال المسند إليه مطلقا.

والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص، وقد يطلق بمعنى المصدر وهو أنسب
ههنا وأوفق بقوله: "وأما بيانه"، وأما الإبدال منه أي أما ذكر النعت له؛ **فله** أي
الوصف بمعنى المصدر، والأحسن أن يكون بمعنى النعت على أن يراد باللفظ أحد
معنييه، وبضميره معناه الآخر على ما سيحيي في البديع، **مسند** أي موصفا
كانت من معاد كقولك: **الجسم الطويل** عرّض الجسم **خارج** أي خارج **سعدته**؛ فإن
هذه الأوصاف مما يوضح الجسم ويقع تعريفها له، **حده** أي **كشف** أي مثل هذا القول
في كون الوصف للكشف والإيضاح، وإن لم يكن وصفا للمسند إليه **قوله**.....

وهو أنسب ههنا أي بالتعليل؛ لأن الذي يعنى إنما هو الأحداث لا الألفاظ. [الدسوقي: ٣٦٠/١]
ووفق فإن الغالب استعمال هذه العبارة في المعنى المصدرى، أعني تعقيب التابع المخصوص، وأما التابع المخصوص
فالشائع فيه عطف بيان وبدل. (الدسوقي) **ذكر اللف** له هذا تفسير للوصف بالمعنى المصدرى.
ولاحسن أن يكون الخ أي الوصف الذي عاد عليه الضمير بمعنى النعت؛ لأن السبب والكاشف للمسند إليه إنما
هو الوصف بمعنى التابع لا ذكره، والمعنى المصدرى إنما يتصف بهما ثانيا وبالعرض. [التحريد: ١٢٣] (الدسوقي)
عنى أن يراد الخ فإن قلت: قد يستعنى عن ذلك فجعل الضمير راجعا للصفة المفهومة من الوصف؛ لأنه معنى ذكر
الصفة، فهو متضمن للصفة على نحو: **هذه هي الصفة** (المائدة: ٨) قلت: رجع الشارح احتمال الاستخدام؛
لأنه من الصنائع البديعية المحسنة للكلام. (الدسوقي)

الجسم الطويل الخ استشكل بأن كل واحد صفة على حدة مع أنه ليس كاشفا؛ أجاب البعض: أن كل واحد ليس صفة
على حدة وليس كاشفا، بل الصفة الكاشفة مجموعها أو الأول مقيد بما بعده. قال السيد: الطاهر أن الوصف الكاشف هو
المجموع؛ لأنه صفة واحدة بحسب المعنى وإن كان هناك تعدد بحسب اللفظ والإعراب، كأنه قيل: الجسم الداهب في
الجهات "كما أن قولك: "حلو حامض" خير واحد معنى، كأنه قيل: مز مع تعدد اللفظ والإعراب. (التحريد)
وإن لم يكن الخ فيه إشارة إلى حكمة فصله عما قبله. وزاد في "الأطول": أن فيه التنبيه على التفاوت بينهما في
الكشف؛ فإن السابق يعينه تفصيل معنى الجسم، وهذا ليس يعينه تفصيل معنى الألفاظ؛ لأن معناه الدكي متوقد وإن
استلزمه. (التحريد)

قوله أي قول أوس بن حجر بفتح الحاء وضمها وسكون الجيم في مرثية فضالة بن كلدة بفتح الفاء وكسر الكاف
في كلدة وسكون لامه أو بفتح الكاف واللام، والبيت من المسرح وأجراؤه: مستفعل مفعولات مفتعلن مرتين،
وجاز في مفعولات فاعلات. (مأخوذ من الدسوقي والتحريد)

الألمعي الذي يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمعا

الألف للإشباع

هذا تفسر للألمعي

فالألمعي معناه الذكي المتوقد، والوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه، لكنه ليس بمسند إليه؛ لأنه إما مرفوع على أنه خبر "إن" في البيت السابق أعني قوله:

إن الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا

جمع جماء تأنيث أجمع

أي القوة والشجاعة

أو منصوب على أنه صفة لاسم "إن" أو بتقدير "أعني"، أو لكون الوصف **مخصصا**

للمسند إليه أي مقللا اشتراكه، أو رافعا احتماله. وفي عرف النحاة: التخصيص عبارة

أي إذا كان نكرة أي إذا كان معرفة

عن تقليل الاشتراك في النكرة، والتوضيح عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف **نحو**:

سواء كان أعلما أو غيرها

عبارة

ريد ساحر عندنا؛ فإن وصفه بالتاجر يرفع احتمال غيره،

الذي يظن **إلخ** يحتمل أن مفعولي "يظن" محذوفان، أي الذي يظنك متصفا بصفة، ويحتمل أنه نزله منزلة اللارم، وقوله: "بك" بيان لموضع الظن. [الدسوقي: ٣٦٢/١] **كأن قد رأى إلخ** "كأن" محففة من الثقيلة، اسمها ضمير الشأن، والجملة حال من فاعل "يظن" أي يظن في حال كونه مشبها للرؤية والسمع أي لذي الرؤية والسمع أو للرائي والسامع. (الدسوقي)

على أنه إلخ: الذي يساعده السوق أن الخبر قوله بعد عدة أبيات شعر:

أودى فلا تنفع الإشاحة من أمر لمراء يحاول البدعا

فالأولى جعله منصوبا صفة لاسم "إن"، أو بتقدير "أعني" كما قال الشارح بعد ذلك. [الدسوقي: ٣٦٣/١]

مخصصا. الفرق بينه وبين الوصف المميز أن الغرض من المخصص تخصيص اللفظ بالمراد، ومن المميز كشف المعنى. (الدسوقي) **أي مقللا إلخ**: أي مقللا للاشتراك الواقع فيه إذا كان نكرة، وأراد بالاشتراك هنا الاشتراك المعنوي، والمشارك

المعنوي: ما وضع لمعنى واحد مشترك بين الأفراد، فتقول: رجل تاجر، فتاجر قلل الاشتراك في رجل. (الدسوقي)

أو **رافعا احتماله**: أي رافعا لاحتمال الواقع فيه إذا كان معرفة، والمراد 'الاحتمال الاحتمال الذي يقتضيه الاشتراك اللفظي"، والمشارك اللفظي: ما وضع لمعنيين فأكثر بأوضاع متعددة كزبد، فإنه وضع للشخص التاجر والعقبة مثلا فوصفه بالتاجر رافع لاحتمال العقبة، فتحصل من ذلك أن التخصيص يدخل المعارف والكرات، وأن للتخصيص فردين: تقليل الاشتراك، ورفع الاحتمال، وهذا اصطلاح البيانيين، بخلاف النحويين؛ فإن التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في الكرات فقط. وأما رفع الاحتمال الكائن في المعارف فيقال له توضيح لا تخصيص. (الدسوقي)

عرف النحاة: جمع ناح من نحأ ينحو إذا نظر في علم النحو وتكلم فيه.

هـ لكون الوصف مدحا، أو ذما حياً: حادثي زمان أو حال حيث يتعين الموصوف
 أعني ريدا **فـ** ذكره أي ذكر الوصف، وإلا لكان الوصف مخصصاً؛ لكونه تأكيداً.
 حـ: **مس الدابر** كان يوم عصسا، فإن لفظ "أمس" مما يدل على الدبور. وقد يكون
 الوصف لبيان المقصود وتفسيره كقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ
 مِنْ الْمَسْدِ إِلَيْهِ﴾ (الأنعام: ٣٨) حيث وصف دابة
 من المسد إليه

مدحا أو دم أي مادحا أو داما أو دا مدح أو دم، أو إنه جعل الوصف مدحا أو دما مبالغة. [الدسوقي: ٣٦٤/١]
 حـ **تعين الخ** إما لعدم شريك في ذلك الاسم أو لمعرفة المحاط له بعينه قبل ذكر الوصف. [التحريد: ١٢٤]
 لكان الوصف **حـ** فيه نظراً؛ لأنه يقتضي أن الموصوف إذا لم يتعين قبل ذكر الوصف، وجب في الوصف أن يكون
 مخصصاً مع أنه ليس كذلك، بل يصح أن يكون لمدح أو الذم أيضاً بحسب قصد المتكلم، وأجيب بأن المراد أن
 الطاهر من الوصف التحصيل عند التعيين، وإن صح أن يراد منه المدح أو الذم. [الدسوقي: ٣٦٥/١]
 تأكيداً أي تقريراً، لا التأكيد الاصطلاحي. **مس الدابر الخ** "أمس" مبتدأ مبني على الكسر، و"الدابر" نعت
 مؤكدة مرفوعة نظراً للمحل، وجملة "كان" حذرة. (الدسوقي) **مما يدل الخ** قد يقال: أي فائدة هذا التوكيد؟
 ويجاب بأن ذلك إنما يقوله الفصحاء إذا اقتضاه المقام كما إذا وقع في الأمس كرب وعم، فيكون ذكره إشارة للفرح
 بدبوره أو وقع فيه سرور، فيكون ذكره إشارة إلى التأسف عليه. (التحريد بتغيير)

بيان المقصود اعلم أن كلام الشارح يدل على أن الوصف المميز للمقصود معايير للوصف المؤكد ولوصف الكاشف
 ولوصف المخصص المذكورة سابقاً مع أن كلاماً منها أتى به لبيان المقصود وتفسيره، فيحتاج إلى الفرق بين الأوصاف
 الأربعة، فالفرق بين الوصف المميز للمقصود وبين الوصف المؤكد: أن المؤكد لا يلاحظ فيه بيان المقصود الأصيل، بل مجرد
 التأكيد، بخلاف هذا الوصف؛ فإن الملحوظ فيه بيان المقصود، والفرق بينه أي بين الوصف المميز وبين الكاشف: أن العرض
 من الوصف المميز للمقصود بيان أحد الاحتمالين لفظاً أو احتمالات بأن يحتمل اللفظ معيناً فأكبر، فيؤتى بالوصف لبيان المراد
 من تلك الاحتمالات كما في الدابة في المثال؛ لاحتمالها الفرد والحسن. بخلاف الوصف الكاشف بأن المقصود يصاح المعنى
 لا بيان أحد الاحتمالات. والفرق بينه وبين المخصص: أن العرض من المميز للمقصود بيان أحد احتمالات اللفظ ورفع غيره من
 احتمالاته، والعرض من المخصص بيان أحد أفراد المعنى ورفع غيره من الأفراد. (الدسوقي بتغيير)

حيث وصف **الخ** [عنة لكون النعت هما مبيناً للمقصود من المسند إليه] بيان ذلك أن النكرة في سياق النفي تفيد
 العموم والاستعراق، لكن يجوز أن يراد بها دواب أرض واحدة وطيور جو واحد، فيكون استعراقاً عريضاً، فذكر
 الوصف المختص بمنس دون المختص بطائفة؛ ينبه على أن المراد دواب أي أرض كانت وطيور أي جو كان، فقد أفاد
 الوصف بهذا الاعتبار زيادة التعميم، وأن المراد: الاستعراق الحقيقي. [الدسوقي توضيح: ٣٦٦/١]

وطائرا بما هو من خواص الجنسين لبيان أن القصد منهما إلى الجنس دون الفرد، بهذا الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والإحاطة.

[توكيد المسند إليه]

وأما توكيده أي توكيد المسند إليه **مفسر** أي لتقرير المسند إليه أي تحقيق مفهومه ومدلوله، أعني جعله مقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو: "جاءني زيد زيد" إذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند إليه، أو عن حمله على معناه، وقيل: المراد به الأمر شاعل

من خواص الجنس وهو الكون في الأرض بالطر إلى الدابة، والطيران بالجنحين بالطر للطائر؛ فإن هذا نسبه إلى جميع أفراد الجنس على السواء ولا يختص به فرد. [الدسوقي: ٣٦٦/١] هذا: أي لأن الوصف لبيان أن القصد إلى الجنس. زيادة التعميم [نسب تحقق الجنس في جميع الأفراد] وأما أصل التعميم والإحاطة فحاصل من وقوع النكرة في سياق النفي مقرونة بـ "من". [التجريد: ١٢٤]

أي تحقيق: يعني ليس المراد بتقريره ذكره أولا، ثم ذكر ما يقرره ويشته؛ فإن هذا شامل لنحو: أنا سعت في حاجتك، وهو غير مراد بها. [الدسوقي: ٣٦٧/١] مفهومه ومدلوله: المراد من المفهوم والمدلول: إما واحد كما قال صاحب "التجريد" فهو عطف تفسير، وإما المراد من المفهوم. المعنى الحقيقي ومن المدلول: أعم من الحقيقي والمجاري نحو: رمى الأسد نفسه، وحيث عطف المدلول من عطف العام على الخاص، وأنه به بعد الخاص إشارة إلى أنه المراد كما قال الدسوقي.

أعني الخ هذا تفسير للتحقيق، والعرض: أن ليس المراد من التحقيق تحقيق المسند إليه في نفسه وإزالة الحفاء عنه، بل تحقيقه في ذهن السامع بإزالة احتمال العيب؛ لئلا يظن السامع أن المراد من ذلك اللفظ غيره. (عبد الحكيم وغيره) لا يظن المراد بالظن ما يشمل التوهم. أو عن حمله الضمير يحتمل السامع وهو ظاهر، أي: غفلة السامع عن حمله المسند إليه على معناه، ويحتمل المتكلم، أي غفلة السامع عن حمل المتكلم المسند إليه على معناه، فلا يحمله السامع على معناه. ويحتمل بأن الضمير راجع إلى لفظ المسند إليه على أن الإضافة من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف الفاعل الذي هو المتكلم أو السامع. [التجريد: ١٢٥]

وقيل المراد به هذا مقابل لقوله: أي "تقرير المسند إليه"، وحاصله أن الشارح يقول: إن مراد المصنف بقوله: "قلتقرير" أي تقرير المسند إليه فقط، وهذا القائل يقول: ليس مراد المصنف تقرير المسند إليه فقط، بل تقرير الحكم أو المحكوم عليه الذي هو المسند إليه، ومثل لتقرير الحكم بـ "أنا عرفت"، ومثل لتقرير المحكوم عليه بقوله: "أنا سعت في حاجتك وحدي أو لا غيري"، فرد عليه الشارح بالظن إلى الشق الأول بقوله: "وتأكيد المسند إليه لا يكون لتقرير الحكم" يعني تأكيد المسند إليه لا يفيد تقرير الحكم، وتقرير الحكم في "أنا عرفت" إنما حصل من تقدم المسند إليه المقضي -

تقرير الحكم نحو: أنا عرفت، أو المحكوم عليه نحو: أنا سعت في حاجتك وحدي أو
 لا غيري، وفيه نظر؛ لأنه ليس من تأكيد المسند إليه في شيء، وتأكيد المسند إليه لا يكون
 في قصر القلب
 لتقرير الحكم قط، وسيصرح المصنف بهذا، أو لدفع توهم التجور،

= لتكرر الإسناد لا من تأكيد المسند إليه بدليل أنه يؤكد المسند إليه مع كونه مؤجراً، كما في "سعت أنا في حاجتك" لم يحصل لذلك الحكم تقرير وتقوية، ورد عليه بالطر لنشئ الثاني بقوله: 'لأنه ليس من تأكيد المسند إليه في شيء'، يعني تمثيله لتقرير المحكوم عليه بـ 'أنا سعت في حاجتك وحدي، أو لا غيري' غير صحيح؛ لأن قولك: 'أنا سعت' إلح ليس هذا من تأكيد المحكوم عليه؛ لأن 'وحدي' أو 'لا غيري' تأكيد للتخصيص الحاصل من التقديم لا تأكيد للمسند إليه، فالمناقشة في الشئ الثاني مع هذا القائل إما هو في المثال. [الدسوقي توضيح: ٣٦٨/١]

تقرير الحكم وهو خلاف ما صرحوا به في نحو قولك: "لا تكذب أنت" من أن تأكيد المسند إليه إما يفيد مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم. فإن قيل: إنه لم يرد التأكيد الصاعى بل مجرد التكرير نحو: أنا عرفت وأنت عرفت، فإنه يفيد تقوية الحكم؟ فجا: لا سلم أن المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم. [المطول: ٢٢٤]

نحو أنا عرفت. تقرير الحكم في هذا المثال من حيث تكرر الإسناد للمتكلم مرتين. [الدسوقي ملخصاً: ٣٦٩/١] فإن المسند إليه ذكر أولاً وثانياً، فأسد الفعل إليه مبتدأ وإليه فاعلاً، فجاء فيه تأكيد الحكم وتقرير الإسنادين. (المواهب) **وحدي:** فإن كل واحد من "وحدي" أو "لا غيري" تأكيد للمحكوم عليه.

وفيه أي ما ذكر من امثال الأخير. **لأنه ليس أح** هذا رد لقول القائل المذكور أو المحكوم عليه نحو: "أنا سعت" إلح. حاصله: أنا لا نسلم أن "أنا سعت" إلح من تأكيد المسند إليه؛ لأن "وحدي" حال، و "لا غيري" عطف على المسند إليه، وليس من التأكيد الاصطلاحي على أنه لو سلم أن المراد بالتأكيد هنا ما هو أعم من الاصطلاحي، فلا سلم وجود تأكيد المسند إليه في "وحدي" و "لا غيري"، بل الموجود فيهما تأكيد التخصيص المستفاد من تقديم المسند إليه. فالحاصل: أن حمل هذا العنصر التقرير على تقرير المحكوم عليه صحيح، لكن تمثيله لتأكيد المسند إليه المفيد لتقريره بـ "أنا سعت في حاجتك وحدي" غير صحيح. (الدسوقي ملخصاً)

وتأكيد المسند إليه أح رد لقول صاحب القيل: 'المراد بالتقرير تقرير الحكم'، وحاصل الرد: أنا لا سلم أن تأكيد المسند إليه يفيد تقرير الحكم؛ لأن تقرير الحكم في نحو: 'أنا عرفت' إنما هو من تقديم المسند إليه المستدعي لتكرر الإسناد لا من تأكيد المسند إليه، وإلا ما احتف الحان بتقدم المسند إليه وتأخيره مع أنه لو أخر فقيل: 'عرفت أنا' و 'عرفت أنت' لم يفد تقرير الحكم أصلاً. (الدسوقي)

فقط اعترض عليه بأن "قط" طرف لما مضى لا لما يستقبل، بخلاف 'عوض' فلا يصح استعمال "قط" إلا في الماضي، فقول الشارح إما خطأ كما قيل، أو محمول على الجار كما قال البعض. **أو دفع توهم التجور** [أي لدفع توهم السامع أن المتكلم تجور في الكلام] اعلم أن دفع التأكيد الجار المتوهم لا يوجب دفع الجار المحقق، بل يجامعه، فقولنا: "رماني الأسد نفسه" تأكيد للأسد الجار عن الشجاع، لدفع توهم أن الرامي بعض غلمانه. [التجريد: ١٢٥]

أي التكلم بالمجاز نحو: قطع اللص الأمير الأمير أو نفسه أو عينه؛ لثلاثا يتوهم أن إسناد القطع إلى الأمير مجاز، وإنما القاطع بعض غلمانته، أو لدفع توهم السهو نحو: جاءني زيد زيد؛ لثلاثا يتوهم أن الجائي غير زيد، وإنما ذكر "زيد" على سبيل السهو، أو لدفع توهم عدم الشمول نحو: جاءني القوم كلهم أو أجمعون؛ لثلاثا يتوهم أن بعضهم لم يجئ إلا أنك لم تعتد بهم، أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم في حكم شخص واحد.

[بيان المسند إليه بعطف البيان]

وأما بيده أي تعقيب المسند إليه بعطف البيان فلا يصاحبه
 بيان حاصل المعنى

أو نفسه إشارة إلى أن كلا من التأكيد اللفظي والمعوي يدفع توهم المجاز. لدفع أي لدفع توهم السامع أن امتكلم سها في ذكر زيد مثلاً. حاء ي زيد زيد. ذكر الشارح في توهم التجوز مثال التأكيد اللفظي والمعوي. وذكر هنا الأول فقط إشارة إلى أن التأكيد المعوي يدفع توهم التجوز والسهو كيهما، والتأكيد المعوي يدفع توهم التجوز كما مر دون توهم السهو؛ فإنه إذا قال: "جاءني زيد نفسه" احتمل أنه أراد أن يقول: "جاءني عمرو نفسه"، فسها فتلفظ بزيد مكان عمرو. كذا في "المطول" وحاشية لـ "سيد الشريف".

توهم عدم الشمول اعترض عليه الشارح في "المطول"، حاصله: أن لا فرق بين دفع توهم التجوز وبين دفع توهم عدم الشمول؛ لأن كلهم إما يكون تأكيداً إذا كان المتبوع دالاً على الشمول، ومحملاً لعدم الشمول على سبيل التجوز، وإلا لكان تأسيساً، فما الحاجة لذكر عدم الشمول بعد ذكر التجوز؟ فحملة الشارح في "المطول" على زيادة التوضيح، وأجاب السيد الشريف: أن التجوز فيما سبق محتص بالتجوز العقلي، فلا بد من التعرض لعدم الشمول؛ فإنه تجوز لعوي لم يدرج في التجوز المذكور، وأجاب البعض بأن كون عدم الشمول مجازاً محتلف فيه، فإن بعضهم يجعله حقيقة، ويسميه حقيقة قاصرة، فلعل المصنف منهم.

لم تعتد بهم أي: أطلقت القوم وأردت بهم من عدا ذلك البعض كأفهم هم القوم، فالتأكيد يدفع توهم عدم الشمول في لفظ القوم. (ملخص من السيد والمطول)

أو أنك إلخ وذلك لتعاقبهم واشتراك مصاحبهم واشتراك مصارهم ورضاء كلهم عما فعله بعضهم، وعلى هذا الوجه لا يكون توهم عدم الشمول في لفظ القوم؛ إذ علم أنه أراد به الكل، لكن توهم أن الفعل المنسوب إلى الكل لم يصدر عنهم بل عن بعضهم، وإنما نسب إلى كلهم لما ذكرنا. فالظاهر: أن في الكلام حينئذ مجازاً إسنادياً. (مير سيد الشريف) فلا يصاحبه: المراد بالإيضاح رفع الاحتمال، سواء كان معرفة أو نكرة.

اسمه **مختص به نحو**: **قدم صديقك حاند**، **ولا يلزم أن يكون الثاني أوضح؛ لجواز أن يحصل**
ما يقابل الفعل والحروف اعتراض أول

الإيضاح من اجتماعهما، وقد يكون عطف البيان بغير اسم يختص به، كقوله:
اعتراض ثان

والمؤمن العائذات الطير بمسحها

فإن الطير عطف بيان للعائذات مع أنه ليس اسما مختصا بها، وقد يجيء عطف البيان لغير
اعتراض ثالث

الإيضاح، كما في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ﴾ (المائدة: ٩٧) ...
حلافا بظاهر قول المصنف

مختص به المراد بالاحتصاص اختصاص سمي لا حقيقي. **نحو قدم الخ** اعلم أن كل موصوف أحري على صفة
يختص أن يكون عطف بيان وأن يكون بدلا، وإنما النزاع في الأحسن مهمما، فاختار الشارح عطف البيان؛ لأن
الإيضاح له مريد اختصاص به، واختار صاحب "الكشاف" كونه بدلا؛ لأن فيه تكرير العامل حكما، ويتفرع عليه
تأكيد النسبة، وكان المصنف رحمه الله رجح احتمال كونه عطف بيان فمثل به.

ولا يلزم هذا شروع في اعتراضات ثلاثة على المصنف في قوله: 'فلا يوضحه' إلخ. وأجواب عن الكل: أن كلام
المصنف مبني على العالب، فلا اعتراض. [الدسوقي بتوضيح: ٣٧٣/١] **لجواز أن الخ** نحو: "جاء ريد أبو عبد الله"
إذا كان كل واحد من الاسم والكنية مشتركا بين أشخاص ليس فيهم أبو عبد الله إلا واحد، وكذلك يكون أبو عبد الله
مشتركا بين أشخاص آخر ليس فيهم أحد اسمه ريد إلا واحد، فعني ذكر واحد من الاسم والكنية مفردا عن الآخر،
كان فيه خفاء، ويرتفع ذلك الخفاء بذكر الثاني مع الأول. (الدسوقي)

كقوله والمؤمن [اسم "الله سبحانه" من الأمن أي أقسم بالرب الذي آمن الطير التي عادت تحرم الله تعالى بمسحها
الركبان ولا يتعرضون بمكروه، والعيل والسد: موضعان هما في جاني الحرم فيهما الماء. (المواهب)] تمامه: ركبان
مكة بين العيل والسد، أي والله الذي آمن الطير العائذات أي الملتجئات إلى الحرم. والساكبات به للأمن من
الاصطياد والأخذ، فمسحها ركبان مكة ولا تتعرض لها، "والعيل" بفتح العين وسكون الياء "والسد" بفتح السين
والنون: موضعان في جانب الحرم فيهما الماء.

وأجواب القسم في البيت الثاني وهو: ما إن أتيت شيئا أنت تكرمه إذن، فلا رفعت سوطا إلى يدي، و"العائذات":
إما منصوب على المعنوية لـ "المؤمن" أو مجرور بإضافة "المؤمن" إليه، و"الطير" عطف بيان على "العائذات"، وهو
اسم غير مختص بالعائذات؛ لأن العائذات صادق على الصير والوحش وغيرهما مما يعود بالحرم، والصير صادق على
العائد بالحرم وعلى غيره، فبيهما عموم وخصوص وجهي. لكن قد حصل مجموعهما البيان، فنت أنه مثال لما
يخص به البيان، وهو غير مختص بالأول، لكن الأول هنا ليس بمسند إليه وهو العائذات. (الخواشي)

العائذات: جمع عائذة من العوذ، وهو الالتجاء.

ذكر صاحب "الكشاف" أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة، جيء به؛ للمدح لا للإيضاح كما يجيء الصفة لذلك.

[الإبدال من المسند إليه]

وأما الإبدال منه أي من المسند إليه فلزيادة التقرير من إضافة المصدر إلى المفعول، أو من إضافة البيان أي للزيادة التي هي التقرير، وهذا من عادة افتنان صاحب "المفتاح" حيث قال في التأكيد للتقرير: وههنا لزيادة التقرير، ومع هذا لا يخلو عن نكتة لطيفة، وهي الإيماء إلى أن الغرض من البديل هو أن يكون مقصودا بالنسبة، والتقرير زيادة تحصل تبعاً وضمناً، بخلاف التأكيد؛ فإن الغرض منه نفس التقرير والتحقيق نحو: **حائي أخوك ريد** في بدل الكل، ويحصل التقرير بالتكرير، **وحائي لقوم أكثرهم في بدل البعض**،

للمدح: لأن فيه إشعاراً باعتبار الوضع التركيبي إلى كونه محرماً فيه القتال والتعرض بمس التحا إليه وإن كان هنا مستعملاً في معناه العلمي؛ ولذا جعل المجموع عطف بيان. [الدسوقي: ٣٧٤/١] **لا للإيضاح**. لأن الكعبة اسم مختص ببيت الله تعالى لا يشاركه فيه شيء. (عبد الحكيم) **من إضافة المصدر إلى المفعول**. اعلم أن الريادة تحيء مصدراً، ومعنى الحاصل بالمصدر، وعلى الأول الإضافة لامية إلى الفاعل أو إلى المفعول؛ لأن الريادة لارمة ومتعدية، وعنى الثاني فالإضافة بيانية. (عبد الحكيم) **المفعول**. أي ليريد المتكلم تقرير المسند إليه. **وهي الإيماء** أي الإشارة إلى أن البديل هو المقصود بالسنة، أي والمبديل منه وصلة له، وهذا الإيماء بما حصل بذكر الريادة، فإنه يشعر بأن التقرير ليس مقصوداً بالمبدل، بل أمر زائد على المقصود منه. [الدسوقي: ٣٧٦/١]

تحصل تعار أي بحسب أصل الكلام، فلا ينافي أن البيغ يقصده ذلك. (الدسوقي) **في بدل الكل**. قال الفاضل الجلي: الأحسن تسمية هذا النوع ببديل المطابق كما سماه ابن مالك في "الفيته"، لا بديل الكل؛ لوقوعه في اسم الله تعالى نحو: **ي صرحه أعزير حميدة** (إبراهيم ١) فيمن قرأ بالحر؛ فإن المتبادر من الكل التبعيض والتعزير. وذلك مجتمع هنا، وإن حمل الكل على معنى آخر، ولكنه لا يليق بحسب الأدب. (الدسوقي) هو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه، وإن كان مغايراً في المفهوم. **بالتكرير**: لأن المراد من الأول والثاني واحد، غاية الأمر: أنه اختلف التعبير عنه، فأولاً عبر عنه بـ "ريد"، وعبر عنه ثانياً بـ "أخوك"، فقد تكرر زيد من حيث معناه، فحصل التقرير. (الدسوقي) **بديل البعض**: هو ما يكون ذاته جزءاً من ذات المبدل منه.

وسبب عمرو توبه في بدل الاشتمال، وبيان التقرير فيهما أن المتبوع يشتمل على
مقابل لقوله: ويحصل للتقرير
 التابع إجمالاً حتى كأنه مذكور، أما في البعض فظاهر، وأما في الاشتمال؛ فلأن معناه
 أن يشتمل المبدل منه على البدل، لا كاشتمال الظرف على المظروف، بل من حيث
أي فقط
 يكون مشعراً به إجمالاً متقاضياً له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه
أي طالباً للمبدل
 متشوقة إلى ذكره منتظرة له، وبالجمله يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به
أي بدون التابع أي في بدل الاشتمال
 التابع، نحو: أعجبي.....

بدل الاشتمال هو الذي لا يكون ذاته عين ذات المبدل منه ولا بعضاً، ويشتمل المبدل منه عليه بحيث يكون دالاً عليه
 إجمالاً ومشعراً به بوجه ما. **أن المسوغ يشتمل الح** يوحد منه أن في بدل البعض اشتمالاً، وإما م يسم أيضاً بدل
 اشتمال فرقاً بين القسمين، وإما جعلت التسمية بذلك لبدل الاشتمال؛ لاحتياج الاشتمال فيه لنسبه عليه لحقائه، بخلاف
 الاشتمال في بدل البعض فإنه ظاهر جلي. [الدسوقي: ٣٧٧/١] **أما في العصب** أي: أما اشتمال المتبوع على التابع
 إجمالاً في بدل البعض فظاهر. (الدسوقي) **فظاهر** لأن الكل يشتمل على البعض.
وأما في الاشتمال أي: وأما اشتمال المتبوع على التابع إجمالاً في بدل الاشتمال فلأن معناه اشتمال المبدل منه
 على البدل من حيث كونه دالاً عليه إجمالاً، لا كاشتمال الظرف على المظروف. (مبحث من الدسوقي والمطول)
لا كاشتمال الح أي: لا يشترط خصوص ذلك، بل أعم من الاشتمال الطرقي وغيره؛ لأن الاشتمال الطرقي
 لا يكفي في بدل الاشتمال، بل تارة يكون اشتماله عليه كاشتمال الطرف على المظروف، كما في قوله تعالى:
 ﴿لَا يَسْمَعُ سَمْعًا وَلَا يَرَى عَيْنًا وَلَا يَفْهَمُ فِهْمًا﴾ (لقرة: ٢١٧)؛ فإن الشهر طرف للقتال، وتارة لا يكون اشتماله عليه
 كاشتمال الظرف كما في "سرق زيد ثوبه أو ماله"، فالخاصل: أن الاشتمال الطرقي غير مشروط في بدل الاشتمال
 [التحريد: ١٢٧] (الدسوقي)

من حيث الح أي من حيث نسبة الفعل إليه كما فصله السيد لا من حيث ذاته؛ فإن ذات زيد لا تتقاصى الثوب.
 (عبد الحكيم) **احتمالا** احتراز من التفصيل نحو: قتل الأمير سيفه، وبني الوزير عماله؛ فإنه من المعلوم عرفاً من قولك:
 "قتل الأمير" أن القاتل سيفه، وكذا من قولك: "بني الوزير" أن الذي عماله، فهما من بدل الغلص، لا بدل
 الاشتمال؛ إذ شرطه أن لا يستفاد هو من المبدل منه مفصلاً معيناً، بل تبقى النفس مع ذكر المبدل منه متشوقة إلى
 البيان للإجمال الذي فيه، ولا إجمال في نحو هذين المثالين. [التحريد: ١٢٨]

ويراد به التابع. ليس المراد أنه مستعمل في التابع حتى يكون محاراً، بل المراد أنه مشعر بالتابع أي بوعه، وأنه يفهم
 منه بواسطة نسبة الفعل إليه أن المراد نسبة الفعل إلى التابع غير أن المتكلم لم يصرح بذلك. (الدسوقي)
نحو أعجبي. لأن الدات لا تعجب من حيث هي ذات، إنما إعجابها من الأوصاف، فالمتبوع مشعر بالتابع إجمالاً.

زيد إذا أعجبك علمه، **بخلاف ضربت** زيدا إذا ضربت حمارة. ولهذا صرحوا بأن نحو: "جاءني زيد أخوه" بدل غلط، لا بدل الاشتمال كما زعم بعض النحاة. ^{لأن قولنا يجب إلخ} ثم بدل البعض ^{راجع للنفي} والاشتمال، بل بدل الكل أيضا لا يخلو عن إيضاح وتفسير، ولم يتعرض لبدل الغلط؛ لأنه لا يقع في فصيح الكلام.

[العطف على المسند إليه]

وأما العطف أي جعل الشيء معطوفا على المسند إليه **فلتفصيل المسند إليه مع اختصار** ^{أي عطف النسق} ^{أي للكلام} نحو: جاءني زيد وعمرو؛ فإن فيه تفصيلا للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بأن المجيئين كانا معا، أو مترتبين مع مهلة، أو بلا مهلة، واحتراز بقوله "مع اختصار" عن نحو: جاءني زيد وعمرو؛ فإن فيه تفصيلا للمسند إليه مع أنه ليس من عطف المسند إليه، بل من عطف الجملة، وما يقال: من أنه احتراز عن نحو: ^{تصوير لتفصيل الفعل} ^{متعلق بمرتبتين أي التراخي} ^{لأن الواو لطلق الجمع} ^{نحو لامع لأحب} أي قوله مع اختصار الذي الكلام فيه

بخلاف ضربت لأنه لا يشعر بصرح حمارة، فلا يكون بدل الاشتمال، فهو من بدل العطف **أخوه** أي بدل سبه العطف من إضافة المسبب إلى اسبب. **ثم بدل إلخ** مراده الاعتراض على المتن بأنه كان من حقه أن يقول: وأما الإندان منه فزيادة التقرير والإيضاح، والمصنف لم يذكر الإيضاح، وأحيب بأن التقرير يستلزم الإيضاح، فهو ليس بمقصود، بل حصل تبعا والمقصود هو التقرير. [الدسوقي بتغيير: ٣٧٨/١]

لا يخلو إلخ. لما فيه من التفصيل بعد الإجمال والتفسير بعد الإجمال، فالتفصيل نظرا إلى المقصود في نفسه؛ فإنه كان محملا ثم فصل، والتفسير نظرا إلى المحاطب، فإنه أهم عليه المقصود ثم أزيل إبهامه. (محصص) **لا يقع** قال في "الأطول": بدل العطف بوعان: ما هو لسبق اللسان أو السريان، وما هو أن تذكر المبدل منه عن قصد، ثم تذكر المبدل، فتوهم أنك عاطف، وعرضك: الترقى من الأدنى إلى الأعلى نحو: بدر شمس جاءني، والثاني: ما يقع في كلام البلغاء ويعتبر الشعراء كثيرا مبالغة وتفتنا.

فلتفصيل المسند إليه. بلفظ مختص به مع الاختصار، وإحال أن المقام يقتضي التفصيل، فلو لم يعطف لحيء بلفظ يشملهما كما في "جاءني رجلا"، فيفوت التفصيل المصاحب للاختصار. [الدسوقي: ٣٧٩/١] **مع أنه إلخ**: واحاصل: أن العلة في العطف على المسند إليه مجموع أمرين: التفصيل للمسند إليه، والاختصار، وفي قولك: جاءني زيد، وجاءني عمرو، لم يوجد الاختصار؛ لتكرار العامل وإن وجد التفصيل، فلذا لم يجعل ذلك من العطف على المسند إليه. (الدسوقي)

"جاءني زيد حاءني عمرو" من غير عطف فليس بشيء؛ إذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند إليه، بل يحتمل أن يكون إضراباً عن الكلام الأول، نص عليه الشيخ في دلائل الإعجاز، أو لتفصيل المسند ^{بأنه قد حصل بأحد المذكورين أولاً، وعن الآخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة، كذا} أي مع اختصار، واحتراز بذلك عن نحو: جاءني زيد و عمرو بعده يوم أو سنة أو ما أشبه ذلك نحو: جاءني زيد فعمره، أو تم عمرو، أو حاءني القوم حتى حال. فالثلاثة تشترك في تفصيل المسند، إلا أن الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ، و"ثم" على التراخي، و"حتى" على أن أجزاء ما قبلها مترتبة في الذهن من
أي ما قبل حتى وهو لسبوع

ليس فيه الخ أي: وحيد فهو خارج من قوله. 'تفصيل المسند إليه' لا من قوله مع الاختصار كما قد ذلك القائل، لأن المثال المذكور إذا حرج نافيد الأول فكيف يحترز عنه ما بعده. [الديلمي توضيح: ١ ٣٧٩] بل يحصل الخ كما يحتمل تفصيل تقدير الواو [اعلم أن مراد الشارح - والله أعلم - أن في 'حاء' في 'زيد حاءني عمرو' احتمالين: أحدهما أن يكون إضراباً عن الكلام الأول، فيكون الحكم فيه مرجوعاً عن الأول، فم يبق فيه مسند إليه مسنداً إليه، فهو خارج من قوله. 'تفصيل المسند إليه' لا محالة، فمثل قول القائل: إنه خارج من قوله. 'مع اختصار' والثاني: أن يكون العاطف ملاحظاً فيه، فلا يكون إضراباً عن الأول، فحينئذ يصبح كونه تفصيل مسند إليه، لكن ليس فيه اختصار؛ سكرار العامل، فيصبح لاحتراز عنه بقوله 'مع اختصار'، ويصدر: أن عرض ذلك القائل الاحترار بالنظر إلى الاحتمال الثاني، فيكون كلامه صحيحاً لا عار عليه، ففعل مقصود الشارح: أن جعل ذلك القائل المثال المذكور متعباً للاحتراز مطلقاً لا يصح؛ لما فيه من الاحتمال. (منتقط الخواشي)

لتفصيل المسند فإن قلت: قد جيء بالعطف بالفاء على المسند إليه نحو: 'جاء الأكل والشارب فاشاء' من غير تفصيل لمسند، لعدم تعدد المعني والجلالي؟ قلت: هذا في لتحقيق من عطف الصلات، وليس من عطف مسند إليه بالفاء، لأن المعنى. 'جاء الذي يأكل ويشرب ويأمن'، واللام شدة متراجحة مع الصلة صار كالكلمة الواحدة، فبدخل عاطف الصلة على اللام كما دخل إعراب اللام على الصلة، أو يقال: إنه من عطف الصفة على الصفة أي جاء الرجل الأكل. فاشارت فالائم، أو يقال: برر اسعاير بالصفة مرة اسعاير بالذات. (الخواشي) يوم إذ ليس فيه باعتد تفصيل مسند اختصار وإن كان فيه تفصيل مسند إليه مع اختصار، على أن أجراء الخ: لتعرض للأجزاء بطريق التمثيل لا احصر؛ إذ المعتبر في 'حتى' كما صرح به في 'المعني' وعبره: أن يكون معطوفها بعضاً من جمع فيها كقدم الخاح حتى امشاة، أو جزءاً من كل نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، أو كالجزء نحو: أعجنتي الحاربة حتى حديثها. وباجمعة فالشرط فيها أن يكون متنوعاً ذا تعدد في الجملة حتى يتحقق فيه نقص [التحريد: ١٢٩]

الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس، فمعنى تفصيل المسند فيها: أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أولاً، وبالتابع ثانياً من حيث إنه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها، ولا يشترط فيها الترتيب الخارجي، فإن قلت: في هذه الثلاثة أيضاً تفصيل للمسند إليه فلم لم يقل: أو تفصيلهما معاً؟ قلت: فرق بين أن يكون الشيء حاصلًا من الشيء وبين أن يكون مقصودًا منه، وتفصيل المسند إليه في هذه الثلاثة وإن كان حاصلًا لكن ليس العطف هذه الثلاثة لأجله؛ لأن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات أو النفي، فهو الغرض الخاص والمقصود الأصلي من الكلام، ففي هذه الأمثلة تفصيل المسند إليه كأنه أمر كان معلوماً، وإنما سيق الكلام؛ لبيان أن مجيء أحدهما كان بعد الآخر فليتأمل. وهذا البحث مما أورده الشيخ في "دلائل الإعجاز" ووصى بالمحافظة عليه.....

ولا يشترط فيها حوار أن يكون ملاسة الفعل لما بعد "حتى" قل ملاسة الفعل لأجزاء ما قلها نحو: مات كل أب لي حتى آدم، أو في أثناءها نحو: مات الناس حتى الأنبياء عليهم السلام، أو في زمان واحد نحو: "جاءني القوم حتى حالد" إذا جاؤوك معاً، ويكون حالد أضعفهم، أو أقوىهم. [المطول: ٢٣٥] الترتيب الخارجي بل الترتيب الذهني ليطابقه الترتيب الخارجي أولاً.

قلت فرق إلخ بقي أنهما قد يقصدان معاً إلا أن يجاب بأنه إنما ترك ذلك؛ لعلمه بما ذكره؛ لأنه إذا بين ما يكون لتفصيل المسند إليه وما يكون لتفصيل المسند، علم ما يكون لتفصيلهما معاً، وهو مجموع ما لتفصيل المسند إليه، وما لتفصيل المسند. [التحريد: ١٣٠] على قيد زائد القيد ها هو الترتيب بين المجيئين، مثلاً بمهلة أو غيرها، فقولك: "جاء ريد فعمرو" القيد الزائد على إثبات المجيء لزيد وعمرو الترتيب بين المجيئين من غير مهلة. [الدسوقي: ٣٨١/١]

فهو الغرض الخاص فينصب النفي والإثبات على ذلك القيد، ويكون هو المقصود من الكلام. [الدسوقي: ٣٨٢/١]

فيتأمل. قال البعض: في التأمل إشارة إلى أن هذه القاعدة أي قوله: لأن الكلام إذا اشتمل على قيد إلخ أعلى لا كلية؛ إذ قد يكون النفي الداخل على القيد راجعاً إلى القيد وحده، وقد يكون راجعاً إلى القيد والمقيد معاً بواسطة قرينة دالة، فقوله: "فليتأمل" أي؛ ثلثا يطن أنهما كلية. وقال بعضهم: أمر بالتأمل في هذا البحث؛ لكثرة فوائده وللأمر بالمحافظة عليه كما أشار إليه بقوله: "وهذا البحث" إلخ. (مأخوذ من التحريد والدسوقي)

وهذا البحث وهي أنه فرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد، ويحتمل أن يكون المراد بما كون الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات والنفي، فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام. (الدسوقي)

أو رد السامع عن الخطأ في الحكم **بـ** الصواب **جـ**: **جاءني زيد لا عمرو** لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد أو أنهما جاءاك جميعا، **ولكن أيضا للرد إلى الصواب إلا أنه لا يقال** لنفي الشركة، حتى أن نحو: ما جاءني زيد لكن عمرو، إنما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو، لا لمن اعتقد أنهما جاءاك جميعا، وفي كلام النحاة ما يشعر بأنه إنما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا، أو صرف حكم عن محكوم عليه ^{أي المحكوم به} **محكوم عليه حر** **جـ**: **جاءني زيد لا عمرو**، **فإن "بل"** للإضراب عن المتنوع وصرف الحكم إلى التابع، ومعنى الإضراب ^{أي لإعراض}

أو رد السامع **أ**: لا بد من تقييد الرد المذكور بقولنا: "مع احتصار" ليحرج عنه "ما جاء زيد ولكن جاء عمرو" فإنه وإن كان فيه رد السامع إلى الصواب، لكن لا احتصار فيه، فلذا لم يكن من العطف على المسند إليه، بل من عطف الجملة على الجملة، ويمكن أن يجاب بأن العرض أن الرد المذكور يحصل من العطف المذكور؛ لا أنه لا يحصل إلا منه كما عرفت سابقا من عدم وجوب احتصاص النكته. [الدسوقي: ٣٨٢/١] (وعبره)

ولكن **أ**: مثل "لا" في الرد إلى الصواب إلا أن "لا" لم يأت الحكم عن التابع بعد إنجازه لمتنوع، ولكن لإيجابه للتابع بعد نفيه عن المتنوع. (مطول) **ألا أنه** **أ**: أتى بهذا الاستدراك دفعا لما يتوهم أن "لكن" مثل "لا" من كل وجه. [الدسوقي: ٣٨٣/١]

أهما جاءاك جميعا يعني كلمة "لكن" لا تنفي لقصر القلب والافراد، ولكن لقصر القلب، وأما قصر التعيين فلا ينفي له شيء من حروف العطف. (عبد الحكيم)

وفي كلام النحاة [العرض من نقل كلام النحاة المعارضة به وبين ما قرره سابقا، فإن حاصل السابق: أن "لكن" لقصر القلب فقط، وحاصل قول النحاة: أنه لقصر الافراد. أي: فهم جمعوه لقصر الافراد؛ لأنهم جعلوه للاستدراك، وعرفوه بأنه لدفع ما يتوهم من الكلام السابق كما في نحو: ما جاءني زيد، فيتوهم نفي مجيء عمرو أيضا؛ لما بينهما من المشاركة والاستصحاب، فيقال: لكن عمرو، فهذا يدل على أن المتوهم الاشتراك في النفي. (الدسوقي بتوضيح)

انتفاء المجيء **أ**: وأما إنه يقال لمن اعتقد أنهما جاءاك جميعا على أن يكون قصر افراد، فلم يقل به أحد، فعلم أن الخلاف بين السجويين والبيهقيين في كون "لكن" لقصر الافراد أو القلب إنما هو في النفي دون الإثبات؛ فإنه لا قائل به. (الدسوقي بتغيير)

ومعنى الإضراب **أ**: فعلى هذا يخرج العطف بـ "بل" عن تعريف العطف بأنه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره ابن حاجب، وأما المعطوف بـ "لا" و"لكن" فلا يرد كما توهمه الرضي؛ لأن التابع والمتنوع معا مقصودان بالنسبة وإن كان أحدهما بالإثبات والآخر بالنفي. (جليلي على المطول)

عن المتبوع أن يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه لا أن ينفي عنه الحكم قطعاً،
 خلافاً لبعضهم، ومعنى صرف الحكم في مثبت ظاهر، وكذا في المنفي إن جعلناه بمعنى
 نفي الحكم عن التابع، والمتبوع في حكم المسكوت عنه، أو متحقق الحكم له، حتى
 يكون معنى "ما جاءني زيد بل عمرو" أن عمرا لم يجيء، وعدم مجيء زيد، ومجيئه على
 الاحتمال، أو مجيئه محقق كما هو مذهب المبرد، وإن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع،
 حتى يكون معنى "ما جاءني زيد بل عمرو" أن عمرا جاء كما هو مذهب الجمهور،
 ففيه إشكال. أو الشك من المتكلم أو التشكيك للسامع أي إيقاعه في الشك
 وإن كان المتكلم غير شاك أي في أصل الحكم

في حكم المسكوت عنه: هذا إذا لم يكن لفظة "لا" قبل "بل"، وإذا أتى بـ "لا" قبل "بل" أطلت الإيجاب قبلها
 وقررت النفي، فإذا قلت: جاء زيد لابل عمرو أبطلت مجيء زيد. (الأطول) في مثبت ظاهر أي في العطف بـ "بل"
 في الكلام المثبت ظاهر؛ لأن المتبوع فيه إما في حكم المسكوت عنه، أو محقق النفي على الخلاف الذي ذكره قبل. فإذا
 قلت: 'جاءني زيد بل عمرو' فقد أثبت المجيء لعمرو قطعاً، وصيرت ريذاً في حكم المسكوت عنه في نفس الأمر،
 فصار مجيئه على الاحتمال، هذا عند الجمهور، وأما عند ابن الحاجب فقد أثبت المجيء لعمرو تحقيقاً ونفيته عن زيد
 تحقيقاً، وعلى كل حال فيصدق أن الحكم قد صرف عن محكوم عليه إلى محكوم عليه آخر. [الدسوقي: ٣٨٤/١]

وكذا في المنفي إلخ: أي وكذا صرف الحكم في العطف بـ "بل" في الكلام المنفي ظاهر إن جعلنا الصرف بمعنى نفي
 الحكم عن التابع، والمتبوع في حكم المسكوت عنه كما هو قول المبرد، وقوله: أو متحقق الحكم له أي لمتبوع كما
 هو مذهب ابن الحاجب. (الدسوقي) ومجيئه على الاحتمال. أي على مذهب المبرد، وقوله: 'أو مجيئه محقق' أي كما
 هو مذهب ابن الحاجب، فقول الشارح: كما هو مذهب المبرد، الأولى أن يقدمه على قوله: أو مجيئه محقق. (الدسوقي)
 ففيه إشكال. أي في مذهب الجمهور إشكال؛ لأن الصرف لم يوجد عن المتبوع إلى التابع مثلاً إذا قلت: ما جاءني زيد
 بل عمرو، فأردت أن عمرا جاء، فلم يوجد صرف الحكم الذي هو النفي المذكور عن زيد إلى عمرو، إذ لم يوجد نفي
 المجيء عن عمرو، ويمكن أن يجاب عن هذا الإشكال بأن يقال: المراد من صرف الحكم: تغييره، فقد وجد هنا؛ لأن في
 قولنا: "ما جاءني زيد بل عمرو" تعبيراً لحكم النفي إلى الإثبات، وهذا القدر كاف. [التحريد: ١٣١]

أو للشك إلخ: مما عده السكاكي من حروف العطف "أي" المفسرة، والجمهور أن ما بعدها عطف بيان لما قبلها،
 ووقعها تفسيراً للضمير المجرور أن يكون التقدير ذكر الفصل حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ورفع،
 ويكون تفسير الشارح بيانا لحاصل المعنى.

نحو: جاءني زيد أو عمرو. أو للإهمام نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (س: ٢٤) أو للتخيير، أو للإباحة نحو: ليدخل الدار زيد أو عمرو، والفرق بينهما أن في الإباحة يجوز الجمع بخلاف التخيير.

[تعقيب المسند إليه بضمير الفصل]

..... **أ. فحسه أي تعقيب**

نحو: جاءني زيد هذا المثال صالح للشك والتشكيك؛ لأن المتكلم إن كان غير عالم بإحائي مهما، فاعطف للشك، وإن كان عالما بعينه، ولكن قصد إيقاع المحاطب في الشك في إحائي مهما كان العطف للتشكيك. [الدسوقي: ٣٨٥/١] أو للإهمام: هو إحصاء الحكم عن السامع لعرص تقطيع المحاج، والفرق بينه وبين تشكيك أن المقصود في التشكيك: إيقاع المحاطب في الشك، وإيقاع الشبهة في قلبه. والمقصود في الإهمام: إحصاء الحكم عن السامع وترك التعيين وإن لزم أحدهما الآخر، ولكن فرق بين ما يقصد وما يحصل بدون قصد. [التجريد: ١٣٢] (وغيره)

نحو قوله تعالى: قال معاصي الدسوقي: وهما بحث، وهو أن السكاكي جعل هذه الآية من قبيل إسماع المحاطبين الحق على وجه لا يثير غضبهم، وهو أن يترك تخصيص طائفة بالهدى وطائفة أخرى بالصلالة؛ ليطروا في أنفسهم، فيؤديهم النظر الصحيح إلى أن يعترفوا أنهم هم الكائنون في الضلال المبين، فالمناسب: أن يمثل بهذه الآية للتشكيك لا للإهمام؛ لأن الموصوف بالجهل المركب لا يتأني منه النظر، حتى جعل بعضهم الشك من شرائط النظر، فما أراد إحصاءهم من ورطة الجهل المركب، هذاهم إلى طريق الشك، ليتأني منهم النظر الصحيح الموصل إلى الحق. (الدسوقي)

إنا أو إياكم إلخ "إن" حرف تأكيد، واسمها مدغم فيها، كان أصله "إنا"، وقوله: "أو إياكم" عطف على اسم "إن" الذي هو مسند إليه، فهو محل الشاهد، وقوله: "أو في ضلال مبين" عطف على "هدى" من عطف المفردات، وظاهر أن "هدى" ليس مسندا إليه، فلا يكون قوله: "أو في ضلال" محل الشاهد، والآية مشتتة على إهمام في المسند إليهما والمسددين معا، فاحاصل: أن أحدا ثابت له أحد الأمرين: الهدى أو الضلال. (الدسوقي بتوضيح)

أو للتخيير أو للإباحة أي يعطف على المسند إليه؛ لإفادة التخيير أو الإباحة. **ليدخل إلخ** هذا المثال صالح للتخيير والإباحة، والفارق بينهما إنما هو القرينة، فإن دلت على طلب أحد الأمرين فقد كان العطف للتخيير، وإلا فلا إباحة. (الدسوقي) **خلاف التخيير** أي لا يجوز فيه الجمع، وفيه أن "أو" في آية كفارة اليمين للتخيير مع أنه يجوز الجمع، إلا أن يقال بأن الحائث إذا فعل الجميع لا يقع الجميع كفارة واجبة، بل الواجب أحدها، فلا يجوز الجمع على أن الجميع واجب. (التجريد وغيره) **أي تعقيب إلخ** أشار بذلك إلى أن الفصل في كلام المصنف بمعنى ضمير الفصل، لا المعنى المصدرى، وإنه على حذف مضاف أي إيراد الفصل. (الدسوقي)

المسند إليه بضمير الفصل، وإنما جعله من أحوال المسند إليه؛ لأنه يقترب به أولا، ولأنه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له، **فلتخصيصه** أي المسند إليه **بالمسند** يعني ^{أي ضمير الفصل} ^{للمسند إليه} **لقصّر المسند على المسند إليه؛ لأن معنى قولنا: "زيد هو القائم" أن القيام مقصور على زيد لا يتجاوز إلى عمرو، فالباء في قوله: "فلتخصيصه بالمسند"، مثلها في قولهم: خصصت فلانا بالذكر إذا ذكرته دون غيره، كأنك جعلته من بين الأشخاص مختصا ^{بالذكر مقصور على فلان} ^{كان للتحقيق} ^{متعلق بـ "تخصيص" مقدم عليه} بالذكر أي متفردا به، والمعنى هنا جعل المسند إليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا إليه مختصا بأن يثبت له المسند كما يقال في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ (الفاتحة: ٥).....
لذلك المسند المخصوص**

وإنما جعله إلخ حيث ذكره في مبحث المسند إليه، ولم يجعله من أحوال المسند مع أنه ملاصق لهما. [الدسوقي: ٣٨٥/١] **لأنه يقترب إلخ** أي اقتربا أولا أي قبل ذكر المسند؛ لأنه يذكر المسند إليه أولا، فيقال: زيد، ويذكر ضمير الفصل ثانيا فيقال هو، ويذكر المسند ثالثا فيقال: القائم، فقد اقترن ضمير الفصل بالمسند إليه أولا قبل اقترانه بالمسند. (الدسوقي) **عبارة عنه** فهو في قولك: "زيد هو القائم" نفس زيد. (الدسوقي) **مطابق له** أي في الأفراد والتثنية والجمع، إن قلت: إنه يلزم من مطابقته للمسند إليه يعني المتبدأ بمطابقته للثاني أي المسند؛ لأنه لا بد من مطابقة الخبر للمبتدأ؟ قلت: لاسلم المعلوم؛ لحوار أن يكون الخبر أفعّل تفصيل، وهو لا يجب مطابقته للمبتدأ نحو: الزيدان هما أفضل من عمرو. (الدسوقي بتعريف) **فلتخصيصه إلخ** ينبغي أن يحمل كلامه على أن التخصيص من نكات ضمير الفصل؛ لا حصر نكاته في التخصيص، فلا ينافي أن ضمير الفصل قد يكون للتمييز بين كون ما بعده حرا أو نعتا، ولتأكيد الحصر إذا حصل الحصر لغيره نحو: "إن الله هو الرزاق" فاقصره على التخصيص؛ لأنه أهم نكاته. [التحريد: ١٣٢] **بالمسند إلخ** في "العرائس": أي تخصيص المسند إليه بالمسند، وهذه العبارة هو الصواب، وأما قول السكاكي في "المفتاح": تخصيص المسند بالمسند إليه فهو سهو منه، فليتأمل.

لقصر المسند إلخ لما كان السابق إلى الفهم بحسب اللغة من تخصيص المسند إليه بالمسند هو قصره على المسند؛ لأن الباء يدخل على المقصور عليه؛ لأن التخصيص بحسب مفهومه الأصلي يقتضي دخولها على المقصور عليه، فيقال: اختص الجود بزيد أي صار الجود مقصورا على زيد لا يتجاوز إلى غيره، دفعه الشارح بأن الباء داخلة في كلام المصنف على المقصور، ودخولها على المقصور عليه وإن كان راجحا في الأصل، إلا أن الأكثر في الاستعمال دخولها على المقصور كما بين أمثله. (ملتقط) **مثلها** المماثلة في دخول الباء على المقصور.

بأن يثبت إلخ أي ذلك المسند بخصوصه، وحاصله: أن ذلك المسند بخصوصه يصح عقلا إسناده إلى أفراد متعددة، فإذا أسند لواحد وأتي بضمير الفصل كان ذلك المسند مقصورا على هذا المسند إليه بخصوصه. [الدسوقي: ٣٨٨/١]

معناه: **نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك.**

[تقديم المسند إليه]

وأما تقديمه أي تقديم المسند إليه، **فكون ذكره أهم، ولا يكفي في التقديم مجرد ذكر**
 الاهتمام، بل لابد أن يبين أن الاهتمام من أي جهة وبأي سبب، فلذا فصله بقوله: **إما**
 لأنه أي تقديم المسند إليه **الأصل؛** لأنه المحكوم عليه، **ولابد من تحققه قبل الحكم**
 فقصدها أن يكون في الذكر أيضا مقدما، **ولا مقتضي للعدول عنه**
 أي إرادته ابتداء أول الطق
 عطف تفسير
 أي في الدهر أي المحكوم
 أي المسند إليه

= لفظ "يثبت" على صيغة المعلوم من الثبوت لا على صيغة المجهول من الإثبات؛ لأن المستفاد من ضمير الفصل هو النقص في
 الثبوت لا الإثبات، والفرق ظاهر. [التجريد: ١٣٢]

معناه نخصك **إح** وليس معناه أنك مختص بالعبادة ومقصود عليه، وليس لك من الأحوال والأوصاف غيرها.
 [الدسوقي: ٣٨٩/١] **وأما تقديمه** **إح** قال صاحب الكشف: إما يقال: مقدم أو مؤخر للمزال عن مكانه لا لفقار
 في مكانه، فعلى هذا كيف يقال للمسند إليه: إنه مقدم؛ لأنه قائم في محله، ويحجب بأن إرادته تقديمه ابتداء
 أول الطق، فاندفع الاعتراض. (التجريد بتغيير) **أهم** أي من ذكر باقي أجزاء الكلام، لا من ذكر المسند؛ لأنه قاصر
 كما عرفت، ومعنى كون ذكره أهم: أن العناية به أكثر من العناية بذكر غيره. (التجريد)

ولا يكفي **إح** أي في بيان نكتة التقديم كما يدل عليه ما بعده أي لا يكفي لصاحب علم المعاني أن يقتصر على أن التقديم
 للاهتمام، بل ينبغي أن يبين سببه ليعلم المتعلم الكاسب للتلاعبة الجهات المعترة عند البلغاء المقتضية للاهتمام. (التجريد)

فصله أي بينه والضمير لوجه الاهتمام وسبه. **ولابد من تحققه** اعترض عليه السيد السد في حواشيه على
 "المطول": إن أريد بالحكم وقوع السبب أولا وقوعها فهو مسوق بتحقيق المسند إليه والمسند معا في الدهر ضرورة
 أن النسبة لا تعقل إلا بعد تعقلهما، لكن لا يلزم من ذلك ما هو المطلوب أعني تقديم المسند إليه على المسند، وإن
 أريد بالحكم المحكوم به فلا سلم أنه لابد من تحقق المحكوم عليه في الدهر قبل الحكم، نعم لما كان المحكوم عليه هو
 الذات والمحكوم به هو الوصف كان الأولى أن يلاحظ قبل المحكوم به، وأما إنه يجب ذلك فلا، هذا إن أريد بتحقيقه
 قبل الحكم تقدمه في التعقل، وأما إن أريد تحقيقه قبله في الخارج فلا راع فيه إذا كانا من الموجودات الخارجية، إلا
 أن ترتيب الألفاظ لتأدية المعاني تحسب ترتيب تلك المعاني في التعقل لا في الخارج، فالأنسب في التعليل أن يعتبر
 التحقق في الدهر. فعلى هذا المناسب لتوجيه كلام الشارح أن يقال: إن المراد بقوله: "ولابد" الأولوية دون
 الوجوب؛ لأن الأولى في نظر السليح يكون بمنزلة الواجب، والمراد بالتحقق المتحقق في الدهر وبالحكم المحكوم به.
ولا مقتضي للعدول عنه: يعني أن كون التقديم هو الأصل إما يكون سببا لتقديم المسند إليه في الذكر إذا لم يكن
 معه ما يقتضي العدول عن ذلك الأصل، أما لو وجدت نكتة من نكات التأخير فلا يقدم.

أي عن ذلك الأصل؛ إذ لو كان أمر يقتضي العدول عنه، فلا يقدم كما في الفاعل؛
 وهو التقديم
 فإن مرتبة العامل التقدم على المعمول، وإما يتمكن الحر في دهن السامع؛ لأن في المبتدأ
 وهو المسند
 أي في تقديمه
 تشويقا إليه أي إلى الخير كقوله:

والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من حماد

معاد حيوان

يعني تحيرت الخلائق في معاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني بدليل ما قبله:

بان أمر الإله واختلف الناس فداع إلى ضلال وهاد
 أي ظهر

يعني بعضهم يقول بالمعاد، وبعضهم لا يقول به.....
 وهو المعادي

العدول عنه إلخ أي عن الأصل الذي هو التقديم، فلا يقدم؛ لأن معنى الأصالة هنا كون الشيء متمسكا عند انتهاء جميع العوارض، فإذا ثبت العارض ذهبت الأصالة بمقتضاها. **فلا يقدم** وفيه أنه إذا كان مقتضى للعدول عن الأصل فعليه أنه كتنة أخرى معارضة لنكتة الأصل، فلم قدمت على الأصل. ويجاب بأن الأصالة نكتة ضعيفة، فيرجع غيرها عليها، ويقال: ليس المراد: مقتضى للعدول من الكات، بل المراد: مقتضى للعدول بحسب النحو، ككون المحمول عاملا. [التحريد بتغيير: ١٣٣] **المبتدأ** أي المسند إليه متداً كان أو اسم "إن"، أو اسم "كان" أو غيره.

تشويقا إليه لما معه من الوصف الموجب لذلك، أو الصلة كذلك، كقوله: "حارت" في المثال، والحاصل: أن في قوله: "حارت البرية" تشويقا للنفس إلى علم الخير، فإذا قيل: "حيوان" تمكن في النفس؛ لأن حصول الشيء بعد التشويق والطلب ألد وأوقع في النفس. [الدسوقي بتغيير: ٣٩١/١] **كقوله** أي قول أبي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيها حفيا، أركانه: فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن، ويجوز الخن في فاعلاتن ومستفعلن، فينتقل إلى فاعلاتن ومفاعلن، وهذا الرخاف وقع في هديس البيت. (مطول وغيره) **حارت البرية فيه** أي في أنه يعاد أو لا يعاد، والمراد من الحيرة: الاختلاف، فأطلق الملزوم وأراد اللازم؛ لأن الحيرة في الشيء يلزمها الاختلاف. [الدسوقي بتغيير: ٣٩٢/١]

مستحدث المراد باستحداث الحيوان من الجماد البعث والمعاد للأجسام الحيوانية يوم القيمة، كما يدل السباق والسياق، وقرر بعضهم أن المراد استحداثه من النطفة أو من التراب باعتبار الأصل. (التحريد بتغيير) **معاد** موعود على صيغة اسم المفعول وبفتح الميم مصدر ميمي. **والنشور** أي انتشار الخلق من قبورهم، وتفرقهم في الدهاب إلى المحشر. (الدسوقي) **ليس بنفساني**: أي الذي ليس متعلقا بالنفس فقط، بل متعلق بالنفس أي الروح والجسم معا. (الدسوقي)

بدليل ما قبله إلخ أي إن المراد بالحيوان المستحدث من حماد هو آدم، والذي تحيرت البرية فيه معاده ونشوره بدليل ما قبله، وليس المراد بالحيوان المستحدث من حماد الذي تحيرت البرية فيه ناقة صالح أو نعبان موسى، كما قال بعضهم. [الدسوقي: ٣٩٣/١]

وإما لتعجيل المسرة أو المساءة؛ لتتعاوّل **علة لتعجيل المسرة** أو **تصير علة لتعجيل**
أي السرور

المساءة نحو: **سعد في دارك لتعجيل المسرة، والسفاح في دار صديقت لتعجيل المساءة،**

وإما لإيهام أنه أي المسند إليه لا يروى عن **بخاصة**؛ لكونه مطلوباً، أو أنه **يستلذ به**؛
مأخذاً بحسب جاء أي لعب

لكونه محبوباً، **وإن نحو ذلك، مثل: إظهار تعظيمه، أو تحقيره، أو ما أشبه ذلك.**
نحو رجل فاضل عدي نحو رجل جاهل في الدار

[ما أنا قلت]

قال عبد القاهر: قد يقدم المسند إليه، قصد التقديم حقيقته.....
على مسند تخصيص المسند إليه

علة لتعجيل الخ [أي تقدم المسند إليه لتعجيل الخ] أي إما عحيت المسرة لسماع؛ لأجل أن يتعاضل، وعحلت المساءة له؛ لأجل أن يتطير؛ وذلك؛ لأن السامع إما يتعاضل، أو يتطير بأول ما يفتح به الكلام، فإن كان يشعر بالمسرة تعاوّل به أي تبادر لفهمه حصول الخير، وإن كان يشعر بالمساءة تطير به أي تبادر لفهمه حصول الشر. [الدسوقي: ٣٩٤/١]

سعد في دارك [المراد به العلم وإلا لم يجر الاستدعاء به؛ لأنه نكرة.] أي قدم المسند إليه؛ لكون ذكره أهم؛ لتعجيل المسرة لا للمسرة؛ إذ هي حاصنة مع التأخير، وإنما عحلت المسرة؛ لأجل تعاوّل السامع أي تبادر حصول الخير لفهمه، بخلاف "السفاح في دار صديقت" فإن التقديم فيه لتعجيل المساءة وعحيت المساءة؛ لأجل تطير السامع، وهو أن يتبادر إلى فهمه حصول الشر. (الدسوقي)

والسفاح المراد بالسفاح هنا إما الوصف وهو سفاك الدماء، أو العلم وهو لقب لأول الخليفة من بني العباس.

وإما لإيهام أي يقدم المسند إليه؛ لكون ذكره أهم، إما لأجل أن يوقع المتكلم في وهم السامع أنه لا يروى عن الخاطر حتى أن الدهن إذا التفت لمحير عنه لا يجري على اللسان إلا ذكر المسند إليه؛ لأن ما لا يزول عن الخاطر يجري على اللسان أولاً، فإذا قيل: 'الحبيب جاء' قدم المسند إليه لإيهام أنه لا يروى عن الخاطر. [التحريد: ١٣٤] (الدسوقي)

يستلذ به: والمراد باللذة اللذة الحسية ولذا عبر بالإيهام؛ لعدم تحققه.

إظهار تعظيمه قال عبد الحكيم في حواشيه: التعظيم مستمد إما من جوهر لفظ المسند إليه نحو: أبو الفضل، أو من الإضافة نحو: ابن السلطان، أو بوصفه نحو: رجل فاضل، وإظهاره يحصل تقديسه؛ لأنه يدل على أن الكلام سيق له، وكذا الحال في التحقير، فلذا زاد لفظ 'الإظهار' ولم يقل: مثل تعظيمه، أو تحقيره. (التحريد بتغيير)

قال عبد القاهر قدر الفعل إشارة إلى أن "عبد القاهر" فاعل لفعل محذوف، وفيه أن هذا ليس من المواضع التي يحذف فيها الفعل، فالأولى جعله مبتدأ والخبر محذوف كما فعل في "المطول" حيث قال: عبد القاهر أورد كلاماً إلخ. [الدسوقي: ٣٩٥/١]

وقد يقدم الخ هذا مقابل للاهتمام المذكور في قوله سابقاً، وأما تقديمه؛ فنكون ذكره أهم؛

لأنه من جملة نكات الاهتمام. (ملخص من التحريد والدسوقي)

بالخبر الفعلي. أي قصر الخبر الفعلي عليه إن وبي المسند إليه حرف النفي. أي وقع

فالباء واجلة على المقصور

بعدها بلا فصل نحو: ما أنا قلت هذا أي لم أقدم مع أنه مقول غيري. فالتقدم يفيد

مطوره

نفي الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص،

معمومه متعلق بقوله: وثبوته أي الفعل

بالخبر الفعلي. [اعلم أن المراد بالخبر الفعلي: ما في أوله فعل، وكان فاعله ضمير المسند إليه لا المتضمن لمعنى الفعل؛

لتصريحه بأن الصفة المشبهة في قوله تعالى: ﴿... سَابِقَ الَّذِينَ هَدَىٰ﴾ (هود: ٩١) ليست حبرا فعليا. كذا في "جلبني"]

أي يفي الخبر الفعلي على حذف المضاف بدليل قوله: "إن ولي المسند إليه حرف النفي"، ولأن المقصور على المسند إليه

المتقدم في المثال الآتي نفي القول، لا نفس القول؛ لأن القول في "ما أنا قلت" ثابت لعبر المسند إليه، فالخاص: أن المسند إليه

مخصص بنفي الخبر الفعلي، والمخصص بالخبر الفعلي إنما هو عبر المسند إليه، فلا بد من التقدير إما في آخر الكلام كما قلنا،

يعني بتقدير لفظ 'نفي' قبل لفظ 'الخبر'، أو في أوله بأن يقال: ليفيد التقدم تخصيص غيره بالخبر الفعلي، فيقدر لفظ "غير"

مضافا إلى الضمير، فيصح المعنى على كلا التقديرين، وإلا فاحتلاله ظاهر. [الدسوقي بتوضيح: ٣٩٥/١]

قصر الخبر الفعلي إلخ كل كلام اشتمل على الحصر كان مشتملا على اثنين من المسند إليه: أحدهما ضمي، والآخر

مصرح به؛ لأنه يشتمل على حكمين: إيجاب وسلب، ولكل منهما مسند إليه. (الدسوقي) **بعدها**: أي بعد حرف النفي

أنت الضمير العائد على حرف النفي نظرا إلى أنه أداة وكمة. (الدسوقي)

بلا فصل ليس هذا القيد في الولي معتبرا ههنا، وإنما أتى به؛ لاعتباره في حقيقة الولي اصطلاحا، فلا يصح الفصل

بعض المعمولات، نحو: ما زيدا أنا ضربت، وما في الدار أنا جلست، كقولك: ما إن أنا قلت لزيد، فهذا كله مما يفيد

التخصيص؛ ولهذا لم يجعل الشارح صور الفصل المذكورة من جملة الصور الداحلة تحت قوله الآتي: وإلا كما سيأتي.

(الدسوقي بتغيير)

ما أنا قلت هذا أي: "فأنا" مبتدأ و'قلت' خبر. وقدم المسند إليه في هذا الكلام؛ لأجل إفادة اختصاصه بانتفاء هذا

القول عنه أي انتفاء هذا القول مقصور على وثابت لعيري. [الدسوقي: ٣٩٦/١] **مع أنه مقول غيري** فيه أن

المحاطب قد يسبب الفعل إلى المتكلم من غير تعرض لغيره، فيقول له المتكلم: ما أنا فعلت؛ لنفي ما رعمه المحاطب،

فكيف يكون التقدم مفيدا لثبوت الفعل للغير مع أن ذلك الغير ليس ملاحظا أصلا؟ أجاب البعض: أن الأصل ما في

المس، وقد يخالف ذلك الأصل لقريئة صارقة، فلا اعتراض. (الدسوقي بتغيير)

من العموم إلخ بيان للوجه فإذا كان النفي عاما، مثل قولك: ما أنا رأيت أحدا، كان الثبوت أيضا عاما، وإن

الذي نفي عن المسند إليه رؤية كل أحد، والذي أثبت لغيره رؤية كل أحد، وإذا كان النفي خاصا كقولك: ما

أنا قلت هذا، كان الثبوت أيضا خاصا، فقد نفي عن المسند إليه قول هذا بخصوصه، وأثبت لغيره قول ذلك

بخصوصه، فالعموم والخصوص بالنظر إلى المعمول. (الدسوقي بتغيير)

ولا يلزم ثبوته لجميع من سواك؛ لأن التخصيص إنما هو بالنسبة إلى من يتوهم
المخاطب اشتراكك معه، أو انفرادك به دونه؛ وهذا أي ولأن التقديم يفيد التخصيص
ونفي الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير ^{فيكون قصر إفراد} ^{فيكون قصر قلب} **يصح: ما أنا فت هذا ولا غيري؛** لأن
مفهوم "ما أنا قلت" ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق "لا غيري" نفيها عنه،
وهما متناقضان، **ولا: ما أنا رأيت أحدا؛** لأنه يقتضي أن يكون إنسان غير المتكلم قد
رأى كل أحد من الناس؛ لأنه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول،
فيجب أن يثبت لغيره على وجه العموم في المفعول؛ ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي،
ولا: ما أنا ضربت إلا رسا؛ لأنه يقتضي أن يكون إنسان غيرك قد ضرب كل أحد
سوى زيد؛ لأن المستثنى منه مقدر عام، وكل ما نفите عن المذكور على وجه الحصر
يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر إن عاما فعاما، وإن خاصا فخاص، وفي هذا المقام
مباحث نفيسة وشحنا بها في الشرح، **والإ** أي وإن لم يل المسند إليه حرف النفي.....
^{شرط}

ولا يلزم إلخ لما كان قوله: "وثبوت لغيره"، يوهم أن المراد كل غير وهو باطل بالضرورة، دفع ذلك التوهم بقوله: ولا يلزم
إلى آخره. [الدسوقي بتغيير: ٣٩٦/١] **لأن التخصيص** يعني التخصيص المستفاد من المثال المذكور إنما هو بالنسبة إلى
من توهم إلخ فهو قصر إضافي لا بالنسبة لجميع الناس، حتى يكون حقيقيا، فيرد الاعتراض المذكور. (الدسوقي بتغيير)
مع ثبوته للغير أي على الوجه الذي نفي عن المتكلم فلا بد من اعتبار هذا في العلة لتوقف إنتاج عدم صحة المثالين
الآخرين على ذلك. **ولا ما أنا رأيت أحدا** أي لا يصح هذا المثال أيضا بناء على ما يتبادر منه، وهو الاستعراق
الحقيقي، وإن أمكن تخصيصه بحمل الكرة الواقعة في سياق النفي على الاستعراق العرفي. (الدسوقي)
ولا ما أنا ضربت لأن هذا المثال يفيد منطوقه أن نفي الضرب لكل أحد غير زيد مقصور على المتكلم، ويفيد
مفهومه أن يكون إنسان غير المتكلم ضرب كل أحد غير زيد، وهو باطل؛ لعدم تأتي ذلك. [الدسوقي: ٣٩٨/١]
مقدر عام أي فلو كان المستثنى منه يقدر خاصا صح الكلام، كما في نحو: "ما أنا قرأت إلا الفاتحة"، فإنه يفيد أن
إنسانا غيره قرأ كل سورة إلا الفاتحة، وهذا صحيح. (الدسوقي)
على وجه الحصر أي كما هنا؛ لأن "ما" و"إلا" يعيدان الحصر. (الدسوقي) **والإ** مجموع الشرط والجزاء معطوف على
مجموع قوله: 'وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي إن ولي حرف النفي'. [الدسوقي: ٣٩٩/١]

بأن لا يكون في الكلام حرف النفي، أو يكون حرف النفي متأخراً عن المسند إليه، فقد يأتي ^{جاء} التقديم **للتخصيص** ردّاً على من زعم انفراد غيره أي غير المسند إليه المذكور به، أي بالخبر ^{وقد يأتي لتقوي كما سيحي} الفعلي، أو زعم مشاركته أي مشاركة الغير فيه، أي في الخبر الفعلي، نحو: أنا سعت في ^{أي التخصيص} البحث؛ لمن زعم انفراد الغير بالسعي، فيكون قصر قلب، أو زعم مشاركته لك في السعي ^{أي التخصيص} فيكون قصر أفراد، ويؤكد على الأول أي على تقدير كونه ردّاً على من زعم انفراد الغير، ^{أي التخصيص} نحو لا غيري مثل: لا زيد ولا عمرو ولا من سواي؛ لأنه الدال صريحاً على إزالة شبهة أن ^{أي التخصيص} الفعل صدر عن الغير ويؤكد على الثاني، أي على تقدير كونه ردّاً على من زعم المشاركة ^{أي المسند إليه} بنحو وحدي. مثل: متفرداً، أو متوحداً، أو غير مشارك؛ لأنه الدال صريحاً على إزالة شبهة ^{أي وحدي} اشتراك الغير في الفعل، والتأكيد إنما يكون لدفع شبهة حاجلت قلب السامع، ^{أي محالطت}

بأن لا يكون إلخ هذا الكلام يدل على أن المراد من "الولي" في الكلام السابق: "إن ولي حرف النفي" أن يكون المسند إليه مؤخراً عن حرف النفي، متصلاً كان أو منفصلاً، فظهر أن قوله: "بلا فصل" كان بياناً للمعنى الاصطلاحي للولي، لا أنه مقصود بها كما مر، فسقط الاعتراض بأن الشارح ذكر في تفسير "إلا" صورتين فقط، أعني أن لا يكون في الكلام حرف النفي، أو يكون حرف النفي متأخراً عن المسند إليه، وبقي ما إذا كان حرف النفي مقدماً إلا أنه مقصود من المسند إليه نحو: "ما إن أنا قتت" مع أنه يفيد التخصيص، ووجه السقوط أن هذه الصورة داخلة فيما سبق غير خارجة من الولي. أو يكون إلخ فيكون الكلام والخبر إما مثبت أو منفي، والمسند إليه معرفة على ما ذكره المصنف - بأن الكلام في باء الفعل على معرف. قال الشيخ: اعلم هذا الذي بان لك في الاستفهام والنفي من المعنى في التقديم قائم مثله في الخبر المشت. (الدلائل) **للتخصيص** ويلزمه التقوي وإن كان غير مقصود وغير ملحوظ. [التجريد: ١٣٥]

نحو: مثال للقسم الأول وهو ما لا يكون في الكلام حرف النفي.

نحو وحدي لأن العرض من التأكيد دفع شبهة حاجلت قلب السامع، والشبهة في الأول: أن الفعل صدر من غيرك، والثاني: أنه صدر منك؛ لمشاركة الغير، والدال صريحاً ومطابقة على دفع الأول، نحو: "لا غيري"، وعلى دفع الثاني نحو: "وحدي" دون العكس. (المطول) صريحاً: وإن كان "لا غيري" يدل عليه التزاماً. **والتأكيد** هذا من تنمة التعليل وهو راجع لهذا التعليل والذي قبله. [الدسوقي: ٤٠٠/١] **إنما يكون إلخ** فلو قبل: في الأول "وحدي"، وفي الثاني "لا غيري" ما ارتفعت الشبهة صراحة، وإن كان يلزم ارتفاعها منه.

ف. **بأنى لتقوية الحكم** وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص، **نحو: هو يعطي**
الجزيل قصدا إلى تحقيق أنه يفعل إعطاء الجزيل، وسيرد عليك تحقيق معنى التقوي،
وكذا: د. كان العمل منفيًا. فقد يأتي التقديم للتخصيص، وقد يأتي للتقوي، فالأول:
نحو: أنت ما سعت في حاجتي قصدا إلى تخصيصه بعدم السعي، والثاني: حو: أنت
لا تكذب. وهو لتقوية الحكم المنفي **وتقريره** ^{بأنه أشد سعي} **لكنك من لا تكذب؛**
^{أعمل ليس على يابه}

لتقوية الحكم الح. وإنما أفاد ذلك؛ لأن المبتدأ طالب للحير، فإذا ذكر الفعل بعده صرفه لنفسه فثبت له، ثم الحير لما كان
فعلا يصرف لضميره المتضمن له وهو عائد على المبتدأ، فثبت له الحير مرة أخرى، فصار الكلام غثاة أن يقال: يعطي ريد
الجزيل يعطي زيد الجزيل، فهتكر الحكم ويتقوى. (المواهب)
نحو هو يعطي الح. وإنما كان التقديم في هذا المثال ونحوه من كل مثال تقدم فيه المسند إليه على فعل مسند إلى ضميره إسادا
تامًا معيدا للتقوي؛ لأن المبتدأ طالب للحير، فإذا كان الفعل بعده صرفه إلى نفسه فثبت له، ثم يصرف ذلك الفعل للضمير
الذي قد تضمنه وهو عائد إلى المبتدأ، فثبت له مرة أخرى، فصار الكلام غثاة أن يقال: يعطي زيد الجزيل يعطي ريد
الجزيل، هذا حاصل ما يأتي لشارح. [الدسوقي: ٤٠١/١] **أنه يفعل** لا إلى أن غيره لا يفعل ذلك.
وسيرد في باب كونه المسند جملة. **وكذا** [شروع في القسم الثاني، أي: ما يكون صرف النفي فيه متأخرا عن المسند
إليه] وهو معطوف على محذوف، أي فقد يأتي لكذا، وكذا إذا كان الفعل مثنى والمشار إليه بكذا: البيان المذكور في
"أنا سعت" وفي "هو يعطي الجزيل"، والمعنى: وهكذا التمثيل الذي فيه الفعل مثنى التمثيل إذا كان الفعل مفيا، وليس
المشار إليه بكذا إتيان التقديم عند عدم الولي لتخصيص والتقوي حتى يرد أن المذكور فيما سبق لم يكن مختصا بما إذا
كان مثنى، فلا يحس إيراد هذا الكلام، وما كان قول المصنف: وكذا إذا كان مفيا مستعدا من قوله السابق: وإلا إلخ
لشموله، فكان يكفيه ما ذكر الأمثلة فقط لما إذا كان الفعل مفيا، ولعله إنما ذكره لزيادة التوضيح. [التحريد: ١٣٦]
(الدسوقي) **منفيًا** أي: بحرف نفي مؤخر عن المسند إليه كما هو المفروض.

نحو أنت ما سعت الح. مثله "أنا ما قلت هذا"، فالتقديم فيه مفيد للتخصيص فهو مثل: 'ما أنا قلت'، كما مر
نعم يفترقان من جهة أن "ما أنا قلته" إنما يلقى لمن اعتقد ثبوت القول وأصاب في ذلك ولكنه أخطأ في سسته إلى
المتكلم إما انفرادا، أو على سبيل المشاركة، وأما "أنا ما قلته" فإنه يلقى لمن اعتقد عدم القول، وأصاب في ذلك
وسببه لغير المتكلم ولكنه أخطأ في ذلك. [الدسوقي: ٤٠٢/١] **لتقوية الحكم المنفي** قالوا: الأولى حذف النفي؛
لأن الحكم المنفي في أمثال هو الكذب، وليس المراد تقوية الكذب المنفي، وإنما المراد تقوية نفي الكذب، يدل على
ذلك قول المصنف: فإنه أشد لنفي الكذب ولم يقل: أشد للكذب المنفي، إلا أن يجاب بأن مراد الشارح المنفي من
حيث نفيه، فالملحوظ حيث نفيه لا ذاته. (الدسوقي) **وتقريره** هذا تعليل لكون "أنت لا تكذب" معيدا للتقوي.

لما فيه من تكرار الإسناد المفقود في "لا تكذب"، واقتصر المصنف على مثال التقوي؛
 ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند إليه، كما أشار إليه بقوله: **وكذا من لا تكذب**
أنت، يعني أنه أشد لنفي الكذب من "لا تكذب أنت"، مع أن فيه تأكيداً؛ **لأنه أي**
لأن لفظ "أنت" أو لأن "لا تكذب أنت" تأكيداً محكوماً عليه، بأنه هو ضمير المخاطب
 تحقيقاً، وليس الإسناد إليه على سبيل السهو والتجوز، أو النسيان **لا لتأكيد الحكم**؛
 لعدم تكرار الإسناد، وهذا الذي ذكر من التقديم للتخصيص تارة والتقوي أخرى إن
 بني الفعل على معرف، **وإن بني الفعل على منكر أفاد التقديم تخصيصاً حسن أو**
الواحد به أي بالفعل نحو: رجل جاءني

لما فيه **إلح** أي لأن الفعل في "أنت لا تكذب" مسند مرتين: مرة إلى المبدأ، ومرة إلى الضمير المستمر، فهو بمثابة أن يقال:
 "أنت لا تكذب أنت لا تكذب"، قال العلامة اليعقوبي: وقد فهم من بيان علة التقوي أن التخصيص لا يحو عن التقوي؛ لأنه
 مشتمل على الإسناد مرتين، لكن فرق بين أن يكون الشيء مقصوداً بالذات وأن يكون حاصلًا بالنتج. [الدسوقي: ٤٠٢/١]
واقتصر [أي لم يبين مثال التخصيص أيضاً مع أن الفعل المنفي يحتاج مثالين] أي ما يبين التمثيل إلا بالتقوي؛ لأنه
 لم يورد مثال التخصيص، فإن المثال المذكور يصلح لهما. (عبد الحكيم)

ليصرح إلح قد يقال: التفرع المذكور متأت مع ذكر مثال التخصيص أيضاً بأن يذكر مثال التخصيص، ثم مثال التقوي، ثم
 يفرع عليه ذلك إلا أن يقال: إنه قصد الاختصار على أحد المثالين، فلما دار الأمر بين أحدهما اقتصر على مثال التقوي
 ليفرع عليه، فالمعنى اقتصر المصنف على مثال التقوي أي ولم يقتصر على مثال التخصيص، وليس المعنى: ولم يذكر جميعاً،
 والأوجه الأخير أن يقال: إن مراد الشارح أن كليهما معلوم من أول الكلام؛ لأنه شامل للنفي، فترك مثال التخصيص
 وذكر مثال التقوي؛ لما ذكر. [التحريد: ١٣٦] **أو لأن إلح** أي باعتبار اشتماله على "أنت" وحيداً فلاحتمال الأول أولى.
لا لتأكيد الحكم والفرق بين تأكيد الحكم وتأكيد المحكوم عليه أن تأكيد الحكم المفيد للتقوي أن يكون الإسناد مكرراً،
 بخلاف تأكيد المحكوم عليه فإن الإسناد فيه واحد، وفائدته دفع توهم تجوز أو غلط أو سبيل. [الدسوقي بتغيير: ٤٠٣/١]
 هذا الذي **ذكر إلح** [أي في قوله: "وقد يقدم"] إشارة إلى تعيين ما عطف عليه قوله الآتي: وإن بني إلح.

على معرف أي إن كان المسند إليه معرفة سواء كان اسماً ظاهراً أو ضميراً. (الدسوقي) **على منكر** سواء ولي المنكر
 حرف النعي أو لا. **أو الواحد**: أو لمع الخلط، فقد يجتمعان نحو: رجل جاءني أي لا امرأة ولا رجلاً. [التحريد: ١٣٧]
نحو: رجل جاءني المحور لوقوع النكرة مبتدأ كونها فاعلاً في المعنى؛ لأن المعنى ما جاءني إلا رجل، وكان على
 المصنف أن يزيد ما رجل جاءني، ورجل ما جاءني على ما تقدم في المعرفة. (الدسوقي)

أي لا امرأة. فيكون تخصيص جنس، **ولا** **أحد**، فيكون تخصيص واحد؛ وذلك لأن ^{أي صفة} اسم الجنس حامل المعنيين: الجنسية، والعدد المعين أعني الواحد إن كان مفردا، أو ^{بمعنى الجنس} الاثنين إن كان مثنى أو الزائد عليه إن كان جمعا، فأصل النكرة المفردة أن يكون ^{المعبر عنها باسم الجنس} لواحد من الجنس فقد يقصد به الجنس فقط، وقد يقصد به الواحد فقط، والذي ^{بالنكرة} يشعر به كلام الشيخ في "دلائل الإعجاز": أن لا فرق بين المعرفة والنكرة في أن البناء عليه قد يكون للتخصيص، وقد يكون للتقوي.

ووقف أي عبد القاهر، **سألتني على ذلك**، أي على أن التقديم

أي لا امرأة أي إن المحيى مقصور على هذا الجنس دون هذا الجنس الآخر، وكون الذي جاء واحدا أو أكثر ليس منظورا له. [الدسوقي: ٤٠٤/١] **خصص** أراد بالجنس ما يشمل النوع والصفة. **الخصس** و **لعدد** فقد يقصد تخصيص الجنس فيبقى الجنس الآخر، وقد يقصد العدد فيبقى مقابله. [التحريد: ١٣٧] **الرائد عليه** على الاثنين؛ وإفراد الصمير لتأويل العدد. **فصل لنكرة** **أح** تفريع على قوله: حامل المعين: الجنسية والعدد المعين، ولم يتعرض في التفريع للنكرة المثنى والجمع اعتمادا على المقايضة. (التحريد) **يكون لواحد** **أح** أي أن تستعمل في واحد منحوط فيه الجنس بحيث تكون دالة على الأمرين: الواحد والجنس. [الدسوقي: ٤٠٥/١]

فقد يقصد به أحس فيكون ما انتهى عنها الفعل هي الحقيقة المقابلة للمحكوم عليه، فيقال في المفرد: جاءني رجل لا امرأة، وفي المثنى: رجلا جاءني لا امرأتان، وفي الجمع: رجال جاؤواي لا ساء، فالمخاطب إن اعتقد أن الجائي من جنس امرأة فقط فقصر قلب، وإن اعتقد أن الجائي رجل وامرأة كليهما فقصر أفراد. (المواهب) **والذي يشعر به** **أح** هذا اعتراض على المصنف حيث اقتضى صيغته أن الفعل متى بي على مكر، تعين فيه التخصيص ولا يجري فيه التقوي مع أن الذي يشعر به كلام الشيخ صحة جريان التقوي فيه كالمعرفة، فإذا قيل: رجل جاءني فالمعنى: أنه جاء ولابد، وهذا لا ينافي أن المرأة جاءت أيضا؛ إذ ليس القصد بالتخصيص، فالمصنف قد نسب إلى الشيخ شيئا لم يقل به صراحة ولم يشعر به كلامه. (الدسوقي)

في أن الساء [بناء الفعل على المسند إليه] حاصل مذهب الشيخ التعويل على حرف النفي، وأنه إن تقدم على المسند إليه أفاد التقديم التخصيص سواء كان المسند إليه نكرة نحو: "ما رجل قال هذا"، أو معرفة ظاهرة نحو: "ما ريد قال هذا"، أو صمرا نحو: "ما أنا قلت هذا"، وإن لم يتقدم حرف النفي بأن لم يكن أصلا، أو كان وتأخر، فتارة يمد التقديم التخصيص، وتارة يفيد التقوي من غير فرق بين نكرة و معرفة ظاهرة أو مصمرة. (الدسوقي)

يفيد التخصيص لكن يخالفه في شرائط وتفصيل، فإن مذهب الشيخ: أنه إن ولي حرف ^{المسند إليه} النفي، فهو ^{التقديم} للتخصيص قطعاً وإلا فقد يكون للتخصيص، وقد يكون للتقوي مضمرًا كان ^{التقديم} أو مظهرًا، معرفًا أو منكرًا، مثبتًا كان الفعل أو منفيًا، ومذهب السكاكي: أنه إن كان نكرة ^{أي المسند إليه}

يفيد التخصيص إنما لم يقل: والتقوي؛ لأن التخصيص محل النزاع بينهما، وأما التقوي فموجود في جميع صور التقديم وإن كان غير ملحوظ في بعضها. [الدسوقي: ٤٠٥/١] **في شرائط وتفصيل** الشرائط ثلاثة: أشار إلى اثنين منها بقوله: إن جاز وقدر، وإلى الثالث بقوله: وشرطه أن لا يجمع إلخ، فهذه الشروط لا يقول بها عبد القاهر؛ إذ المدار عده على تقدم حرف النفي، فمضى تقدم على المسند إليه حرف النفي كان التقديم للتخصيص، والتفصيل ترجع إلى ثلاثة: ما يكون للتخصيص فقط، وما يكون للتقوي فقط، وما احتملها، وقد أشار الشارح إليها بقوله: "ومذهب السكاكي". [التحريد: ١٣٧]

مذهب الشيخ حاصل مذهبه على ما ذكره الشارح: أن المسند إليه إما نكرة وإما معرفة ظاهرة أو ضمير، فهذه ثلاث، وفي كل منها إما أن يتقدم على المسند إليه حرف النفي، أو لا بأن لم يكن حرف نفي أصلاً أو تأخر، فالحملة تسعة، فمضى تقدم حرف النفي على المسند إليه كان التقديم مفيداً للتخصيص، كان المسند إليه نكرة أو معرفة، ظاهرة أو مضمرة، وإن لم يكن نفي أصلاً، أو كان ولكن تأخر عن المسند إليه نكرة كان أو معرفة، ظاهرة أو مضمرة، فتارة يكون للتخصيص، وتارة يكون للتقوي، فصور الاحتمال ست، فالسنة الأخيرة تارة تكون للتخصيص وتارة للتقوي، والثلاثة الأولى تكون للتخصيص، هذا حاصل مذهبه. [الدسوقي بتغيير: ٤٠٦/١]

للتخصيص سواء كان المسند إليه نكرة أو معرفة، ظاهرة أو مضمرة، فدخل فيه الصور الثلاث من التسعة. **مظهرًا:** ففي هذا الشق تدخل السنة الباقية، فتأمل.

ومذهب السكاكي اعلم أن مجموع الصور على مذهب الشيخ والسكاكي تسع، وفصلها الشيخ تفصيلين، ثلاثة للتخصيص فقط، والسنة تارة للتخصيص وتارة للتقوي كما مرّ بيانه في الشرح، وتفصيله في الحاشية السابقة. وأما السكاكي ففصلها ثلاثة تفاصيل: ما يتعين فيه التخصيص، وهو النكرة إذا لم يمنع منه مانع على ما سيأتي، وتحتها ثلاث صور: ما إذا وليت حرف النفي، وما إذا سبقه، وما إذا لم يكن هناك نفي أصلاً، الثاني: ما يتعين فيه التقوي وهو المعرفة إذا كان مظهرًا، وتحتها أيضاً ثلاث صور ذكرت، الثالث: ما يحتمل التخصيص والتقوي، وهو المعرفة إذا كان مضمرًا وتحتها أيضاً هذه الثلاثة، هذا خلاصة الفرق بين المذهبين. (التحريد وغيره)

إن كان نكرة: أي سواء تقدم حرف النفي أو تأخر أو لم يكن نفي أصلاً، فوافق السكاكي عبد القاهر في صورة واحدة من هذا الثلاث، وهي ما إذا تقدم حرف النفي، وخالفه في صورتين: ما إذا تأخر، أو لم يكن نفي؛ لأنهما عند عبد القاهر من صور الاحتمال، وإنما كان تقدم المنكر يفيد التخصيص عند السكاكي في الأحوال الثلاثة لوجود الشرطين الآتين. (الدسوقي بتغيير)

فهو للتخصيص إن لم يمنع منه مانع، وإن كان معرفة فإن كان مظهرا فليس إلا للتقوي،
أي التقديم
 وإن كان مضمرا فقد يكون للتقوي، وقد يكون للتخصيص من غير تفرقة بين ما يلي
راجع إلى التفاصيل الثلاثة قبله
 حرف النفي وغيره، وإلى هذا أشار بقوله: **لا أنه في: التقديم يفيد** **للتخصيص** **بجاء**
مصدر أي السكاكي بشرط أول شرط
عدير كونه أي كون المسند إليه في الأصل مؤخر على أنه فاعل معنى فقط لا لفظا،
حو: أنا فاعل، فإنه يجوز أن يقدر أن أصله "قمت أنا" فيكون "أنا" فاعلا معنى تأكيدا
لأنه مرادف للفاعل لا لفظا
 لفظا، **وقدر عطف على "جاز"** يعني أن إفادة التخصيص مشروط بشرطين: أحدهما
هو الشرط الثاني
 جواز التقدير، والآخر أن يعتبر ذلك أي يقدر أنه كان في الأصل مؤخرا، **وإلا أي**
أي تقديره مؤخرا
 وإن لم يوجد الشرطان **ولا بعد التقديم لا يكون حكما** **سواء** **ح** تقدير التأخير **كما**
لا التخصيص هذا مفهوم الشرط الثاني
مر في أنا قمت، ومقتضى أو لم يجوز تقدير التأخير أصلا حو: لا فاعله **لا يجوز أن**
أي لم يلاحظ تقديره هذا مفهوم الشرط الأول
 يقدر أن أصله: قام زيد، فقدم لما سذكروه،

فهو للتخصيص فيحصل من بيان مذهبه التفصيل إلى ما يجب فيه التخصيص، وإلى ما يجب فيه التقوي، وإلى ما
 يجوز فيه الأمران. **مظهرا** سواء تقدم حرف النفي أو تأخر أو لم يكن نفي. **مضمرا** سواء تقدم حرف النفي أو
 تأخر أو لم يكن نفي. **أشار** بيانه على وجه الاحمال: أن المصنف أشار بقوله: "واستثنى المكر"، ويقول: "وشرطه إذا
 لم يمنع منه مانع" إلى أنه إن كان المسند إليه ككرة كان التقديم معيدا للتخصيص، وأشار بقوله: "بخلاف المعرفة لأنها إذا
 تأخرت كانت فاعلا لفظا" إلى أنه إن كان معرفة مظهرة فتقديرها ليس إلا للتقوي، وأشار بقوله: "وإلا فلا يفيد إلا
 التقوي" إلى أنه إذا كان مضمرا فقد يكون للتقوي، وأشار بقوله: "إن جار تقدير كونه في الأصل" إلى أنه إن كان
 مضمرا فقد يكون تقديمه للتخصيص. [الدسوقي بتغيير: ٤٠٧/١]

لا لفظا وذلك بأن يكون توكيدا للفاعل الاصطلاحي أو بدلا منه، فإنه إذا كان كذلك كان فاعلا في المعنى لا في
 اللفظ. (الدسوقي) **وقدر** أي قدر أنه كان مؤخرا في الأصل، ثم قدم لإفادة التخصيص، ويعلم السامع ذلك
 بالقرائن ولا يستعي هذا الشرط عما قبله، ولا العكس؛ لأنه لا يلزم من حوار التقدير مؤخرا تقديره بالفعل ولا من
 التقدير بالفعل أن يكون جائز التأخير؛ لأن امحال يقدر أيضا. (الدسوقي بتغيير) **أو لم يجوز** أي وإن قدر مؤخرا
 بالفعل جهلا بالقواعد. [الدسوقي: ٤٠٨/١] **لما سذكروه** أي عند قوله: "بخلاف المعرفة" من أنه إذا أخر يكون فاعلا
 لفظا لا معنى فقط، فيلزم على كون أصل زيد قام "قام زيد" تقدم الفاعل اللفظي وهو لا يجوز. (الدسوقي)

ولما كان مقتضى هذا الكلام أن لا يكون نحو: "رجل جاءني" مفيدا للتخصيص؛ لأنه إذا أخر فهو فاعل لفظا لا معنى، استثناء السكاكي، وأخرجه من هذا الحكم بأن جعله في الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى لا لفظا بأن يكون بدلا من الضمير الذي هو فاعل لفظا، وهذا معنى قوله: **واستثنى السكاكي المكر بجعله من باب وأسروا** **لنحوي الذين ظلموا** أي على القول بالإبدال من الضمير يعني قدر أن أصل "رجل جاءني" "جاءني رجل" على أن "رجلا" ليس بفاعل، بل هو بدل من الضمير في "جاءني" كما ذكر في قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّحْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ إن الواو فاعل:

مقتضى أعني مقتضى قوله: "وإلا فلا يفيد إلا تقوي الحكم" فإنه يدل على أن ما لا يجوز تقديره مؤخرا على أنه فاعل في المعنى إنما يفيد تقديره التقوي لا التخصيص، وهذا صادق بالمكر مثل: رجل جاءني؛ إذ لا يمكن تقديره مؤخرا على أنه فاعل معنى، بل يكون فاعلا لفظا، فيلزم أن يكون تقدم المكر للتقوي فقط لا للتخصيص، فأخرجه من ذلك الحكم. [الدسوقي بتغيير: ٤٠٨/١] **وأخرجه**: [عطف تفسير، والمراد: الاستثناء اللعوي] أي من قوله: 'وإلا فلا يفيد إلا تقوي الحكم' أي أخرج السكاكي المكر عن حكم إفادة التقوي بأن أخرجه عن عدم جوار التأخير فيه بأن جعله بدلا من الضمير المستكن وارتكب الوجه البعيد. (عبد الحكيم)

جعله أي المكر، وهو رجل هنا. **بدلا من الضمير**. وعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة جائر في البذل. **واستثنى** أي استثناء من قوله: "إن لم يوجد الشرطان فلا يفيد التقديم إلا التقوي". (الدسوقي) **المنكر**: المراد بالمكر الذي أخرجه السكاكي عن حكم إفادة التقوي المنكر الذي لا يفيد الحكم عليه حال تنكيره؛ فإنه يحتاج إلى اعتبار التخصيص، وأما المكر الذي يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير نحو: بقرة تكلمت، وكوكب انقض الساعة، ووجوه يومئذ ناضرة، إلى غير ذلك فلا حاجة إلى اعتبار التخصيص فيه بالتقدم والتأخير ولا بعيره. (عبد الحكيم وغيره)

باب وأسروا. أي فجعله من باب "الذين ظلموا" في قوله تعالى: "وأسروا النحوى الذين ظلموا" أي جعله السكاكي مثله في أنه يدل من الضمير. [الدسوقي: ٤٠٩/١] **القول بالإبدال** أي جعله مثله على أحد الأقوال في إعراب الآية وهو أن "الدين" بدل من الواو، وأما على القول بأن "الذين ظلموا" مبتدأ و"أسروا" خبر مقدم، وكذا على جعل "الدين" فاعلا و"الواو" في "أسروا" حرف زيد ليؤذن من أول وهلة أن الفاعل جمع، وكذا على جعل "الدين" خبر مبتدأ محذوف أي 'هم'، أو نصبا على الدم، فلا يكون المكر مثل 'الذين ظلموا'. (الدسوقي بتغيير) **بدل من الضمير**: قيل: فيلزم أن يكون ضمير "جاءني" عائدا على متأخر لفظا ورتبة، وأجيب بأن ذلك جائر في باب البذل. (التحرید: ١٣٨)

و"الذين ظلموا" بدل منه، وإنما جعله من هذا الباب؛ **لئلا ينفي التخصيص**؛ **إد لا سب** له أي التخصيص **سواه** أي سوى تقدير كونه مؤخرًا في الأصل على أنه فاعل معني، **ولولا** أنه مخصص لما صح وقوعه مبتدأ **بخلاف معرف**؛ فإنه يجوز وقوعه مبتدأ من غير اعتبار التخصيص، فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد في المنكر دون المعرفة. فإن قيل: فيلزمه إبراز الضمير في مثل: جاءني رجلان وجاءني رجال، والاستعمال بخلافه؟ قلنا: ليس مراده أن المرفوع في قولنا: "جاءني رجل" بدل لا فاعل؛ فإنه مما لا يقول به عاقل فضلًا عن فاضل، بل المراد أن في مثل قولنا: "رجل جاءني" يقدر أن الأصل ...

التخصص المراد بالتخصيص ما به يصح وقوع الكرة مبتدأ؛ لأنه أوفق مما سينقده الشارح عن السكاكي أنه قال: إنما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر؛ لفوات شرط الابتداء بالكرة، وبدليل رد المصنف فيما يأتي انتفاء التخصيص على تقدير عدم جعل من الباب المذكور لحصول التخصيص بغير هذا التقدير كالتعظيم أو التحقير والتقليل أو التكثير، فتدبر. [التجريد وغيره: ١٣٩]

ولولا فالسكاكي مضطر إلى التخصيص في المنكر لأجل صحة الابتداء به، ولا يتأتى به التخصيص إلا بجعله من باب 'وأسروا النحوى'؛ لأن بجعله من ذلك الباب يحصل الشرطان المحضلان للتخصيص. [الدسوقي: ٤٠٩/١]

التخصص لأنه لا شيوع في المعرفة حتى يخصص. **الوجه**. جعل الضمير فاعلاً ثم إبدال الظاهر منه.

فان قيل. حاصل السؤال: أنه يلزم على السكاكي من جعل أصل 'رجل جاءني' 'جاءني رجل' على أن 'رجل' ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير وجوب إبراز الضمير وإطراده في مثل 'جاءني رجلان' و'جاءني رجال' على أن 'رجلان' و'رجال' بدلان من الضميرين البارزين قياساً على المفرد مع أن الاستعمال الكثير الأفصح بخلافه وإن ورد الإبراز في ذلك أيضاً. (التجريد)

قلا حاصل الجواب: أن الذي قاله السكاكي: إنه في صورة تقديم المنكر يقدر أن المنكر مؤخر في الأصل وأنه فاعل معني فقط بدن لفظاً، ففي مثل: 'رجل جاءني' يقدر الأصل: 'جاءني رجل' على أن رجلاً بدل لا فاعل، وفي 'رجلان جاءني': 'جاءني رجلان' كذلك، وفي 'رجال جاءوني': 'جاءوني رجال' كذلك، كل ذلك على سبيل الاعتناء والتقدير، ولا يلزم من ذلك القول بالبديهة بالفعل فيما أخر فيه المنكر لفظاً ومعني، بل هو عند التأخير بالفعل فاعل حقيقة، وحينئذ فلا يلزم إبراز ضمير التثنية والجمع عند التأخير. (كذا في 'التجريد' و'الدسوقي')

لا فاعل بل هو فاعل لأن نفي المعني إثبات. **يقدر** أي فهذه الأصالة تقديرية كما يقدر المعدومات والمستحيلات، ولا يلزم من تقدير أن الأصل ذلك عند التقديم أنه يقال ذلك عند التأخير أيضاً، بل يقال: 'جاءني رجال' على أن 'رجال' فاعل لا أنه بدل. [الدسوقي بتغيير: ٤١٠/١]

"جاءني رجل" على أن رجلا بدل لا فاعل، ففي مثل قولنا: "رجال جاؤوني" يقدر أن الأصل "جاؤوني رجال" فليتأمل. **ثم قال السكاكي:** ^{الشرط الثالث} **وشرطه** أي وشرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير فيه ^{لأنه مجرد اعتبار لأنه بالفعل} **أن لا يمنع من التخصيص مانع، كقولك:** ^{أي باب أسروا المحوى عطف على مانع}

رجل جاءني ^{عنى ما مر} أن معناه رجل جاءني لا امرأة أو لا رجلان ^{دون قوله} **فجاءني:** شر ^{في تخصيص الجنس في تخصيص واحد} **أمر ذا ناب؛** فإن فيه مانعا من التخصيص، **فما عنى التقدير الأول** يعني تخصيص الجنس

والمتابع ^{من جنس الشر دون الغير} **لا خير؛** لأن المهر لا يكون إلا شرا، **وما عنى التقدير** ^{دليل لامتناع تخصيص الجنس} **نسبي،** يعني تخصيص الواحد **فسيبوه عن** ^{أي هذا التقدير موارد} **مصاب السعدية،** أي لنبو تخصيص الواحد عن

مواضع استعمال هذا الكلام؛ لأنه لا يقصد به أن المهر شر لا شران وهذا ظاهر. **وإذ**

قد مرّح الأئمة لتخصيصه حيث أوّلوه ^{أي مسروه بما ولا يفيدان الاختصاص تعليلة} **ما هرد باب إلا شر**

ثم قال السكاكي "ثم" ههنا وفي جميع ما سيأتي لمجرد الترتيب في الذكر والإخبار أي ثم بعد ما تقدم عن السكاكي أخبرك بأن السكاكي قال إلخ دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك المدارج، ولا أن القول الثاني بعد الأول في الرمان؛ لأن قول السكاكي: "إذا لم يمنع مانع" متصل ببيان التخصيص والاستثناء. (عبد الحكيم وغيره)

لا يمنع توطئة لبيان انتفاء التخصيص في قولهم: شر أمر ذا ناب. [التجريد: ١٣٩] **مانع** وهو انتفاء فائدة القصر من رد اعتقاد المخاطب في قيد الحكم مع تسليم أصله. (التجريد) **كقولك** فليس فيه مانع، فهو مثال للنفي.

شر أمر ذا ناب الهرير صوت الكلب عند عجزه عن دفع ما يؤديه أي شر جعل الكلب ذا الناب مهرا أي مصوتا ومفرعا، وقيل: الهرير مطلق صوت الكلب، وعلى هذا فالتقديم يكون للتخصيص بلا مانع. [الدسوقي: ٤١١/١]

لأن المهر إذ ظهور الخير للكلب لا بهرّه ولا بفزعه، فلا معنى لنفي الخير؛ إذ الشيء إنما ينفي عن الشيء إذا أمكن ثبوته له، وإلا خلا النفي عن الفائدة. قيل: كون المهر لا يكون إلا شرا إنما يقتضي عدم الاحتياج للتخصيص

لا امتناعه كما قال المصنف. أجب بأن اللازم وإن كان عدم الاحتياج فقط إلا أن ما لا يحتاج له ممتنع عند البلغاء الذين كلامهم موضوع الفن. (ملخص من التجريد والدسوقي)

لا شرا إذ من المعلوم أنه لا يهره إلا الشر دون الخير، والخصر لا يكون إلا فيما يمكن فيه الإنكار دون المعلوم لكل أحد، ولأنه لا يصح نفي الشيء عن الشيء حتى يصح اتصافه به. (مواهب وعراس)

لا يقصد. لأن هذا الكلام إنما يقال في مقام الحث على شدة الحزم لهذا الشر، والتحريض على قوة الاعتناء به وكون المهر شرا لا شريين مما يوجب التساهل في دفعه وقلة الاعتناء، فلا يصلح قصده من هذا الكلام. (التجريد)

وإد. الظرف متعلق بمحذوف أي ولزم طلب الوجه لتخصيص وقت تصريح الأئمة. [الدسوقي: ٤١٢/١]

فالوجه أي وجه الجمع بين قولهم: بتخصيصه، وبين قولنا: بالمانع من التخصيص **نقص** ^{أي قول السكاكي} **سأل** ^{لأمة} **شكره أي جعل التنكير للتعظيم والتهويل؛ ليكون المعنى: شر عظيم فظيع** ^{سب شكره} **أهرذا ناب لا شر حقير، فيكون تخصيصا نوعيا، والمانع إنما كان من تخصيص الجنس أو الواحد. وفيه أي فيما ذهب إليه السكاكي** **نصر؛ إذ الفاعل** **شغطي** **وأنعوي** ^{كما في "رديق"} **كالتأكيد** ^{كما في "أناقت"} **وبالبدل** **سواء في امتناع التقديم ما يقيا على** ^{أي على العامل} **حائهما أي مادام الفاعل فاعلا والتابع تابعا، بل امتناع تقدم التابع أولى،** ^{من امتناع تقدم الفاعل}

فالوجه يخور أن تكون الماء للتعريض على متعلق الطرف المقدر، ويجوز كون الماء جوابا لـ "إذ" تشبيها له بـ "إن" في الحركة والسكون وعدد الحروف كما قالوا في قوله تعالى: **سورة الشعراء** (الور ١٣)، ومحصل ما في المقام: أن السكاكي ذكر أن في "شر أهرذا ناب" مانعا من التخصيص، واستحويون تأولوا هذا الكلام بما أهرذا ناب إلا شر، ولا شك أن "ما" و"إلا" يمدان الاختصاص، فين الكلامين تناقض، فأشار المصنف إلى الجمع بين الكلامين بأن التخصيص الذي نهاه السكاكي تخصيص الجنس أو الفرد، وما قاله السكاكي تخصيص النوع، فلا مضافة. [الدسوقي: ٤١٢/١]

أي وجه الجمع في الحقيقة الوجه المطلوب إنما هو إعادة المثال التخصيص، وإن كان يلزم من ذلك الجمع بين الكلامين. (الدسوقي) **ليكون المعنى**. أي فيصح قولهم: ما أهرذا ناب إلا شر أي إلا شر فظيع أي عظيم لا شر حقير؛ لأن التقييد بالوصف مهي للحكم عما عداه كما هو طريقة بعض الأصوليين. (الدسوقي)

نوعيا لتكون المحصص نوعا معينا من الشر لا الجنس ولا الواحد. **والمانع**. يعني فلا منافاة بين قول السكاكي: إن فيه مانعا من التخصيص، وبين كلام القوم المفيد أن فيه تخصيصا؛ لأن كل واحد ناظر إلى جهة، فالقوم باطرون للتخصيص النوعي وهو المصحح للابتداء، وهو غير متوقف على تقدير التقديم من تأخير، والسكاكي ناظر لتخصيص الجنس والفرد الدين لا سبيل لهما إلا تقدير كون المسند إليه مؤحرا في الأصل ثم قدم. [الدسوقي: ٤١٣/١]

فيما ذهب أي من دعواه أن التقديم لا يفيد التخصيص إلا إذا كان ذلك المقدم يحور تقديره مؤحرا في الأصل على أنه فاعل معنى فقط، وقدر بالفعل كونه في الأصل مؤحرا، ومن أن "رجل جاءني" لا سب للتخصيص فيه سوى تقدير كونه مؤحرا في الأصل، ومن انتفاء تخصيص الجنس في شر أهرذا ناب. (الدسوقي) **إذ الفاعل** رد لقوله: التقديم يفيد الاختصاص إن جار إلخ فإنه يفهم منه أنه يجوز تقديم الفاعل المعوي دون الفظي. [التجريد: ١٤٠]

امتناع التقديم بخلاف ما إذا لم يقيا على حالهما، فيحور تقديمهما اتفاقا. **أولى**. ووجه الأولوية أنه إذا قدم التابع بدون المتبوع الذي هو الفاعل، فقد تقدم على متبوعه وعلى ما يجتنع تقدم متبوعه عليه وهو الفعل، فلا امتناع جهتان، بخلاف ما إذا قدم الفاعل فله جهة واحدة، وتكفي هذه الصورة في الأولوية وإن لم يتحقق الأولوية فيما إذا قدم مع الفاعل مؤحرا عنه على الفعل. وقبل في وجه الأولوية: إن التابع لا يجوز تقديمه اتفاقا ما دام تابعا، بخلاف الفاعل =

فتجوز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم، وكذا تجوز الفسخ في التابع دون
 الفاعل تحكم؛ لأن امتناع تقديم الفاعل إنما هو عند كونه فاعلا وإلا فلا امتناع في أن
 يقال في نحو "زيد قام": إنه كان في الأصل قام زيدا، فقدم "زيد" وجعل مبتدأ كما
 يقال في نحو "جرد قطيفة": إن جردا كان في الأصل صفة فقدم وجعل مضافا. وامتناع
 تقديم التابع حال كونه تابعا مما أجمع عليه النحاة إلا في العطف في ضرورة الشعر،
 فمنع هذا مكابرة، **والقول بأن في حالة تقديم الفاعل ليجعل مبتدأ يلزم خلو الفعل عن**
 مبتدا

= فقد أجاز بعض الكوفيين تقديمه؛ لأن الفاعل إذا فسخ عن الفاعلية وقدم يحلفه ضميره بخلاف التابع إذا قدم فإنه لا يحلفه شيء. [الدسوقي: ٤١٣/١]

فتجوز. كان الأولى للمصنف أن يقول: فامتناع تقديم الفاعل اللفظي دون المعنوي تحكم، حاصله: أن تجوز السكاكي تقديم المعنوي مع بقاءه على التابعة دون اللفظي مع بقاءه على الفاعلية تحكم. [الدسوقي بتعير: ٤١٤/١] **تحكم الخ** أي حكم بلا دليل وترجيح بلا مرجح وهو محال، وإن أريد أن التركيب يعتبر فيه أن الأصل التأخير فرضا لا وقوعا، فلا مانع من أن يعتبر ذلك في اللفظي أيضا. (المواهب)

وكذا هذا جواب عما يقال عن جانب السكاكي: "إن الفرق بينهما جوار الفسخ عن التابعة في التابع فلهذا قدم، وامتناع الفسخ عن الفاعلية في الفاعل فلم يقدم، وحاصل الجواب: أن تجوز الفسخ في التابع دون الفاعل اللفظي تحكم، بل كل منهما يجوز فيه الفسخ والتقديم؛ لأن الفاعلية غير لازم لدات الفاعل كالتبعية. (الدسوقي وغيره) **والأ** أي إن لم نقل بامتناع تقديم الفاعل حال كونه فاعلا، بل قلنا بالمتنع مطلقا. **قام زيد:** هذا مثال تقديم الفاعل بعد انسلخه عن الفاعلية. **جرد:** مثال لتقديم التابع بعد انسلخه عن التبعية. **وامتناع** رد لما يقال جوابا عن السكاكي، حاصله أن كون تجوز التقديم في المعنوي دون الفاعل اللفظي تحكما ممنوع؛ لأن التابع يجوز تقديمه حال كونه تابعا بل واقع في قوله: "عليك ورحمة الله السلام"، فالمعطوف أعني قوله: "ورحمة الله" مقدم على المتبوع أعني "السلام"، فيقاس عليه التوكيد والبدال، فردّه الشارح بأن النحاة أجمعوا على امتناع تقديم التابع ما دام تابعا في الاختيار، وفي القول المذكور وقع لضرورة الشعر، فمنع تقديم التابع مكابرة لا يسمع. [الدسوقي بتعير: ٤١٥/١]

والقول بأنه. هذا جواب سؤال آخر يرد من جانب السكاكي على قول الشارح: تحكم، تقرير السؤال: أنه ليس بتحكم، بل بينهما فرق؛ لأن الفاعل المعنوي في الأصل تابع وتقدم التابع ليجعل متدأ لا يلزم عليه محذور؛ إذ غاية ما يلزم عليه خلو المشوع عن التابع ولا صرر فيه، بخلاف الفاعل اللفظي؛ فإن تقديمه ليجعل متدأ يلزم عليه خلو الفعل من الفاعل وهو محال، فردّه الشارح بأن الخلو عن الفاعل في حالة التقديم والتحويل مجرد اعتبار لا يلزم منه خلو الفعل عن الفاعل بحسب الواقع على أن في حالة التقديم والتحويل اعتبر في الفعل ضميره، فلم يخل الفعل عن الفاعل في لحظة =

الفاعل وهو محال بخلاف الخلو عن التابع فاسد؛ لأن هذا اعتبار محض، **ثم لا نسلم** ^{فإنه ليس بمحال} ^{بحر} انتفاء ^{الفسح اللازم عنه الحدو} التخصيص في نحو: رجل جاءني **لولا** تقدير التقديم؛ ^{سد منع} ^{أي في صورة المنكر} ^{بيان للعبر} **لولا** أي بغير تقدير التقديم، كما ذكره السكاكي من التهويل وغيره كالتحقير والتنكير والتقليل، والسكاكي وإن لم يصرح بأن لا سبب للتخصيص سواه، لكن لزم ذلك من كلامه في "المفتاح" حيث قال: إنما يرتكب ذلك الوجه البعيد في المنكر لفوات شرط ^{معينة} الابتداء، **ثم لا نسلم** ^{بالسكرة} **امسح** أن مراد السهر ^{بالحيرة} **تر لا حير**

= من المحطات، فلا فرق بين التابع وبين الفاعل اللفظي في حوار الفصح فيها. [الدسوقي: ٤١٥/١]

لا نسلم عطف على مدحون "إد" بحسب المعنى كأنه قيل: وفيه نظر؛ إذ لا نسلم حوار تقديم الفاعل المعوي، ثم لا نسلم انتفاء إلخ، وهذا منع لقول السكاكي لئلا ينتفي التخصيص؛ إذ لا سبب له سواه. [الدسوقي: ٤١٦/١]

لولا جواب "لولا" محذوف دل عليه ما قبله، أي لولا تقدير التقديم لانتفى التخصيص، والأظهر أن يقال: لولا تقدير التأخير؛ إذ المقدر: التأخير لا التقديم، ويمكن اجواب بأن المراد من التقديم ما هو المتأخر منه، وهو ما يكون في الأصل مؤخراً ثم قدم، ولا شك أن فرض هذا التقديم إنما هو لعرض التأخير. (عبد الحكيم وغيره)

من **التهويل** فما يحصل التخصيص بهذه الأمور أيضاً كما يحصل بتقدير التقديم، فيجوز أن يقال: إن "رجل جاءني" فيه تخصيص باعتبار التهويل وغيره لا باعتبار التقديم، وحينئذ فالقول بانتفاء التخصيص فيه لولا اعتبار التقديم لا يسلم. (الدسوقي بتغيير) **ذلك الوجه** أي تقدير كونه مؤخراً في الأصل على أنه فاعل معي، ثم قدم. **لفوات** هذا الدليل يدل دلالة طاهرة على أن المراد به مطلق التخصيص؛ لأن صحة الابتداء لا يتوقف على تخصيص الجنس أو الواحد، بل على التخصيص بوجه ما. [التحريد: ١٤١]

شرط وذلك الشرط هو التخصيص، أي لفواته عند عدم ارتكاب هذا الوجه البعيد؛ فإنه يفهم منه أن لا سبب لتخصيص سواه في المنكر. وقد أحاب البعض بأن مراد السكاكي بحصر التخصيص في التقديم: تخصيص مخصوص لا مطلق التخصيص، وهو تخصيص الجنس أي رجل لا امرأة، أو الواحد أي لا رجلان كما مر. لا تخصيص النوع أو التعظيم أو التحقير أو غير ذلك، والتخصيص المراد للسكاكي لا يحصل بدون اعتبار التقديم فصح قوله: لولا اعتبار التقديم فيه لانتفى عنه التخصيص، فافهم. [الدسوقي وغيره: ٤١٧/١]

ثم لا نسلم هذا رد لما ادعاه السكاكي من انتفاء تخصيص الجنس في شر أمر دا باب، حاصل الرد: أن الحرير مطلق صوت الكلب، والكلب يصوت تارة للشر وتارة للخير. وقال بعض الفضلاء: الحق ما قال السكاكي من أن المهر لا يكون إلا شراً، وفسر الحرير بتصويت الكلب عند تأديه وعجزه عما يؤديه، وجمع عبد الحكيم بين القولين بأن صحة القصر وعدمها مبنية على معنى الحرير، فإن كان معناه البياح الغير المعتاد فلا صحة له؛ إذ من المعلوم عند العرب أنه =

كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر: قدم شر؛ لأن المعنى الذي أهر ذا ناب من جنس الشر لا من جنس الخير، ثم قال السكاكي: ويقرب من قبيل "هو قام" "زيد قائم" في التقوي؛ لتضمنه أي لتضمن قائم الضمير. مثل: قام، فيه يحصل للحكم التقوي، وشبهه أي شبه السكاكي مثل "قائم" المتضمن للضمير بالخالي عنه أي عن الضمير من جهة عدم تعينه في اسكنم والخطاب والعنة. نحو: أنا قائم، وأنت قائم، وهو قائم، كما لا يتغير الخالي عن الضمير نحو: أنا رجل، وهو رجل، وبهذا الاعتبار قال: يقرب، ولم يقل: نظيره، وفي بعض النسخ: وشبهه بلفظ الاسم.....

= من أمارات وقوع الشر، وإن كان معناه مطلق الصوت كما في مقدمة الرخشري فهو قد يكون للخير وقد يكون للشر، فيصح القصر.

كيف. أي كيف يكون مموعا، والحال أن الشيخ إلخ. حس الخير فبطل حصر الإهراء في الشر، والأصح إخراج الخير منه. ويقرب إلخ يعني أن "هو قام" فيه تقوى من غير شبهة، و "زيد قائم" فيه تقوى مع شبهة عدمه، فيكون قريبا منه في إفادة التقوي. [التحريد: ١٤٢] زيد قائم اعترض عليه العصام: أن جعل "زيد قائم" مشتملا على التقوي يقتضي أن لا يقال في مقام الإخبار عن قيام زيد، بل يخص بمقام جواب السائل أي المتردد كزيد قام، ويكذبه النقل، فالحق عدم التقوي كـ "زيد إنسان".

في التقوي. إما اقتصر عليه ولم يقل: والتخصيص؛ لفقد شرطه عنده في هذا المثال - أعني زيد قائم - وهو جواز تقدير كونه في الأصل مؤحرا على أنه فاعل معنى فقط؛ لأنه لو أحر تعين كونه مبتدأ عند من يشترط في رفع الوصف الاسم الظاهر الاعتماد، وفعلا لفظا عند من لم يشترط فهو نظير قوله: "زيد قام"، ومثله لا يفيد إلا التقوي كما تقدم، فلذا ذكر التقوي دون التخصيص. [الدسوقي بتغير: ٤٢١/١] التقوي لتكرر الإسناد؛ لأن القيام مسند مرة لزيد ومرة لضميره.

وشبهه هذا في قوة التعليل لأحد الأمرين الذين تضمنهما قوله: "ويقرب"، وهو انحطاطه في التقوي عن "هو قام"، كما أن قوله: "لتضمنه" تعليل للأمر الآخر، وهو أن فيه شيئا من التقوي، هذا على ضبط "شبهه" بصيغة الماضي كما هو ظاهر، وأما على ضبطه بصيغة الاسم فقوله: "وشبهه إلخ" تعليل لأحد الأمرين السابق، لا في قوة التعليل له. (الدسوقي)

وهذا الاعتار. والحاصل: أن قائم المتضمن للضمير له جهتان: جهة يشبه بها الفعل وهي جهة تحمله للضمير، وجهة يشبه بها الاسم الجامد، وهي عدم تعينه في الحالات الثلاثة، فكانه لا ضمير فيه؛ فبالجهة الأولى قرب من "هو قام" في تقوي الحكم، وبالثانية بعد فلم يكن نظيره، فلأجل هذا جعله قريبا منه ولم يجعله نظيرا له. (الدسوقي) وشبهه. أي بفتح الشين المعجمة والباء الموحدة مصدر مضاف لفاعله بمعنى المماثلة، لا بكسر الشين وسكون الباء =

مجرورا، عطف على "تضمنه" يعني أن قوله: "يقرب" مشعر بأن فيه شيئا من التقوي، وليس مثل التقوي في زيد قام، فالأول لتضمنه الضمير، والثاني لشبهه بالخالي عن تقوي الذي في زيد قائم ^{الكامل} والضمير؛ وهذا أي ولشبهه بالخالي عن الضمير ^{يحكم أنه} أي مثل قائم مع الضمير، وكذا مع فاعله الظاهر أيضا حصة. ولا غومل قائم مع الضمير معامستها أي معاملة الجملة في إساءة. في مثل رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم. ^{وكذا مع فاعله الظاهر} وما يرى تقدمه أي ومن المسند إليه الذي يرى تقديمه على المسند، كاللارم لفظ 'مثل' و'غير' إذا استعملوا على سبيل الكناية في نحو:

- كما توهم بعضهم؛ لأنه بهذا الضغط معنى "مثل"، وهو لا ياسب المقام ولا يتعدى بالباء. [الدسوقي: ٤٢١/١]

مجرورا لا منصوبا على أنه مفعول معه، فإنه تعسف. عطف على ليصد علة عدم بلوعه درجة الفعل في التقوي، وفي "المطول" أن قوله: "يقرب" يشتمل على أمرين: أحدهما: المقاربة في التقوي، والثاني: عدم كمال التقوي، فقوله: "لتضمنه" علة للأول و"شبهه" علة للثاني. [التجريد بتعريب: ١٤٢] وكذا نحو زيد قائم أبوه، فـ'قائم أبوه' ليس جملة ولا معاملا معاملتها، وإنما وجه الحكم على قائم مع فاعله الظاهر بالإفراد حملا له على المسند للضمير كما أوضح في "المطول". والحاصل: أن "قائم" إذا رفع الضمير حكموا له مع فاعله بالإفراد لشبهه بالخالي من جهة عدم تعميره في الخطاب والعية. وإذا رفع اسما ظاهرا حكموا عليه بالإفراد حملا له على ما إذا رفع ضميرا وم ينظروا لكونه كالفعل لا يتفاوت عدد الإساد للظاهر حتى يكون مع فاعله جملة. [الدسوقي: ٤٢٢/١]

رجل قائم فإن قائم أعرب مع تحميه للضمير في هذه الأحوال. كاللارم. والحاصل: أنه لم يقل: "لارما"، بل قال: كاللارم، إشارة إلى أن القواعد لا تقتضي وجوب التقديم، ولكن اتفق أهما لم يستعملوا في الكناية إلا مقدمين فأشبهها ما اقتضت القواعد تقديمه، حتى لو استعملوا خلافاً عند قصد الكناية بأن قيل: لا يبخل مثلك ولا يهود غيرك، كان كلاما منبوتا عند البلغاء، ولو اقتضت القواعد جوازه. [الدسوقي بتعريب: ٤٢٤/١] مثل وغير حصهما بالذكر؛ لأهما المستعملان في كلامهم، والقياس يقتضي أن يكون ما هو بمعاهما كالماتل والمعاير وغيرهما كذلك. (عبد الحكيم)

سبيل الكناية. أي من إطلاق اسم المبروم وإرادة اللارم، وببانه أنك إذا قلت: "مثلك لا يبخل" فقد نفيت البخل عن كل مماثل للمخاطب، أي عن كل من كان متصفا بصفاته والمخاطب من هذا العام؛ لأنه متصف بتلك الصفات، فيلزم أنه لا يبخل؛ للزوم حكم الخاص لحكم العام، فقد أطلق اسم المبروم وهو ففي البخل عن المماثل، وأريد اللارم وهو نفيه عن المخاطب، وكذا إذا قيل: غيرك لا يهود؛ لأنه إذا نفى اليهود عن الغير على وجه العموم في الغير انحصر اليهود فيه على طريق الكناية، فقد استعمل لفظ الغير في المعنى الموضوع له وهو نفي اليهود عن كل مغاير، وأريد لازمه وهو إثبات اليهود للمخاطب. (الدسوقي بتعريب)

مثلك لا يخل وغيرك لا يجود معي أنت لا تبخل وأنت تجود من غير إرادة تعريض

لف ونشر مرتب

يعبر المخاطب، بأن يراد بالمثل والغير إنسان آخر مماثل للمخاطب أو غير مماثل، بل

المراد نفي البخل عنه على طريق الكناية؛ لأنه إذا نفى البخل عمن كان على صفته من

راجع إلى قوله: والغير

أي معين راجع إلى المثل

أي المخاطب

توجيه للكناية

عن المخاطب

نقوله، مثلك لا يخل

غير قصد إلى مماثل لزم نفيه عنه، وإثبات الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلا

أي اقتضاء الجود

يقوم به، وإنما يرى التقديم في مثل هذه الصورة كاللازم؛ لكونه أي لكون التقديم

أعوان على المراد هما، أي هذين التركيبين؛ لأن الغرض منهما إثبات الحكم بطريق

تقديم لفظ مثل وغيره

أي مهما

الكناية التي هي أبلغ، والتقديم لإفادة التقوي أعوان على ذلك، وليس معنى قوله:

اعود وانتفاء البخل

"كاللازم" أنه قد يقدم وقد لا يقدم، بل المراد أنه كان مقتضى القياس أن يجوز التأخير،

من الصراحة

كلمة مثل وغير

مثلك [وفي الإيجاب نحو: مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب، وغيري بأكثر هذا الناس يحدع] يجوز لوقوع

السكرة - أعني "مثل وغير" - مبتدأ تخصيصهما بالإضافة، وإن لم يتعرفا به لتوغلهم في الإهام. (جبي وغيره)

وأنت حال من لفظ "نحو" المضاف إلى المثالين. من غير إرادة أي فإن أريد بالمثل والغير إنسان معين لم يكن

تقديمه كاللازم؛ لأن لزوم التقديم إنما كان عند ارتكاب الكناية، وإذا أريد التعريض فلا كناية.

بأن يراد تصوير للمضي، وهو إرادة التعريض راجع إلى المثل، فالمراد: التعريض اللعوي، وهو الإشارة الإجمالية وعدم

التصريح؛ لأنك لم تصرح بالمعرض به بل أهمته وأجملته، لا الاصطلاحية الآتي بيانه، حتى يرد أنه غير متحقق هنا؛ لأنه إذا

كان الكلام مقصودا به الغير أو المثل كان الكلام على الحقيقة لا التعريض. [التحريد: ١٤٣] وإثبات: توجيه لكناية في

المثال الثاني، أي المراد بقوله: "عيرك لا يجود" إثبات الجود له. مع اقتضائه من جملة الدليل، وجه الاقتضاء أن الجود صفة

موجودة في الخارج، وكل ما هو كذلك فلا بد له من موصوف، أي محل يقوم به، وليس له إلا محلان: المخاطب، والغير،

فإذا انتفى عن الغير تعين أن يقوم بالمخاطب. [الدسوقي: ٤٢٤/١]

هذه الصورة: أي في مثلك لا يخل وغيرك لا يجود، فلو قال: "في مثل هاتين الصورتين" كان أظهر. أبلغ. لأن الكناية من

باب دعوى الشيء بنية؛ إذ وجود المألوم دليل على وجود اللارم، فقولك: "فلان كثير الرماد" في قوة قولك: فلان كريم؛

لأنه كثير الرماد، وكذلك ها قولك: "عيرك لا يجود" في قوة "أنت تجود؛ لأن عيرك لا يجود". [الدسوقي: ٤٢٦/١]

لإفادة التقوي: عنة لقوله: "أعوان" مقدمة عليه، وكون التقديم أعوان عليه؛ لأن الكناية كما تفيد إثبات الحكم

بطريق أبلغ، كذلك التقوي يفيد. [الدسوقي: ٤٢٧/١]

مقتضى القياس: وذلك؛ لأن المطلوب من المثالين وهو إثبات الجود للمخاطب وانتفاء البخل عنه يحصل بالكناية،

وهي حاصلة مع التأخير كالقديم، فكان مقتضى القياس أن يجوز التأخير لحصول المقصود به أيضا. (الدسوقي)

لكن لم يرد الاستعمال إلا على التقديم، نصّ عليه في "دلائل الإعجاز". **قيل: وقد يقدم**
المسند إليه المسور بـ "كل" على المسند المقرون بحرف النفي؛ **لأنه** أي التقديم **دال على**
العموم. أي على نفي الحكم عن **كل فرد** ^{أو ما يجري مجره} **حو: كل إنسان لم يقم، فإنه يفيد نفي القيام**
عن كل واحد من أفراد الإنسان، خلاف ما لو أحر حو: لم يقم كل إنسان؛ فإنه يفيد
نفي الحكم عن جملة الأفراد لا عن كل فرد، فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي،
والتأخير لا يفيد إلا سلب العموم ونفي الشمول. وذلك أي كون التقديم مفيداً
 للعموم دون التأخير؛ **لئلا يلزم ترجيح التأكيد وهو أن يكون لفظ "كل" لتقرير المعنى**

فيل [قائه اس مالث ومن نعه] حكاه بـ "قيل" للبحث في دليله، وإلا فالحكم مسلم. وإنما قال: قد يقدم؛ لأنه
 قد يقدم ولا يدل على العموم، بل يدل عليه إذا أحر نحو: 'إنسان لم يقم، ولم يقم إنسان'. [التجريد بتعريف: ١٤٤]
وقد الواو داخل في المحكي للاستيفاء، أو العطف على ما قبله. **المسور بـ "كل"** ذكر الشارح للتقدم شرطين: أحدهما:
 دخول لفظ 'كل' على المسند إليه، وثانيهما: كون المسند مقروناً بحرف النفي؛ إذ لو لم يوجد أحد الشرطين لا يجب تقديمه؛
 لأنه إذا لم يكن هناك نص أن كل نحو: 'أريد لم يقم' لم يجب تقديم المسند إليه؛ لأن التقديم والتأخير سواء فيه لعدم فوات
 العموم؛ إذ لا عموم فيه، وكذلك إذا لم يكن هناك المسند مقروناً بحرف النفي لم يجب تقديمه نحو: قام كل إنسان وكل إنسان
 قام؛ لعدم فوات العموم فيه بالتقديم والتأخير لحصوله مطلقاً قدم المسند إليه أو أحر. [الدسوقي وغيره: ٤٢٧/١]

لأنه يعني إذا كان المسند إليه مستوفياً لشروط المذكورة، وكان المتكلم قصده في تلك الحالة إفادة العموم فيجب عليه
 أن يقدم المسند إليه وإلا لم يعد العموم وفات المقصود، فالعرض من قول المصنف: 'لأنه دال إلخ' بيان للحال التي
 لأجلها ارتكبت التقديم لا استدلال عقلي. [الدسوقي وغيره: ٤٢٨/١] **كل فرد** أي كل فرد تصف بعدم القيام.
عن كل واحد الخار والحرور متعلق سمي لا بقيام **عن جملة** أي الأفراد المحملة التي لم تفصل بكونها كلا أو بعضاً.
فالتقديم لم يذكر ههنا أداة الحصر كما ذكره في مقام التأخير؛ لأن عموم السلب يستلزم سلب العموم بخلاف العكس.
والتأخير هذا بناء على الغالب كما سيصرح، وإلا فقد يتوحد القيد في مثله إلى النفي فيفيد عموم السلب كما في
 قوله تعالى: **لَا يَحِبُّ كُلُّ مُحْسِنٍ هـ** (نساء: ٢١٨)، كما قال فاضل الجلي وغيره.

ودلك أي تقديم المسند إليه المسور بـ "كل" على المسند المقرون بحرف النفي مفيداً للعموم السلب، وتأخيره عنه
 مفيداً لسلب العموم بدون العكس. [الدسوقي بتعريف يسير: ٤٢٩/١] **لئلا يلزم** حاصله أنه لو لم يكن التقديم مفيداً
 للعموم النفي، وتأخير مفيداً لنفي العموم، بل كان الأمر بالعكس للزم ترجيح التأكيد على التأسيس، لكن اللارم
 باطل؛ لأن التأسيس خير من التأكيد؛ لأن حمل الكلام على الإفادة خير من حمله على الإعادة، فاندروم مثله. فقله:
 'مع أن التأسيس راجح إلخ' إشارة إلى مقدمة الاستثنائية يعني لكن اللارم باطل، وبيان الملازمة سيحيى.

الحاصل قبله **على التأسيس**، وهو أن يكون لإفادة معنى جديد مع أن التأسيس راجح؛ لأن الإفادة خير من الإعادة. وبيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس ^{مع يكن حاصلًا قبله} أما في صورة التقديم؛ فلأن قولنا: "إنسان لم يقم" موجبة مهملة، أما الإيجاب؛ فلأنه حكم فيها بثبوت عدم القيام للإنسان لا بنفي القيام عنه؛ لأن حرف السلب وقع جزءاً من المحمول، وأما الإهمال؛ فلأنه لم يذكر فيها ما يدل على كمية أفراد الموضوع مع أن الحكم ^{عند على الإيجاب}

من الإعادة: فيه نظر؛ لأن الإعادة قد تكون متعينة فيما إذا اقتضى الحال التأكيد، كما إذا كان المحاطب مكرراً وليس معه ما يزيل إنكاره، فإنه يجب التأكيد والإعادة له. وأجيب بأن كون الإفادة خيراً من الإعادة بالنظر لتعاليق أو بالنظر لمس الأمر وقصع البطر عن المقامات والعوارض، إذ الأصل عدم الاعتداد بالعارض. [الدسوقي: ٤٣٠/١] **وبيان لزوم** هذا بيان للملازمة والشرطية السابقة، حاصده أن تقدم المسند إليه المكرر بدون "كل" نحو: "إنسان لم يقم" لسبب العموم ونفي الشمول، وتأخيرها نحو: "لم يقم إنسان" لعموم السلب وشمول النفي، فبعد دخول كلمة "كل" فيهما يجب أن يعكس الأمر لتكون لفظ "كل" لتأسيس الراجح لا للتأكيد المرجوح. (الدسوقي وغيره) **التأكيد:** أي إن لم يمد تقدم لفظ "كل" عموم السلب وتأخيرها سبب العموم. **أما في.** أي أما لزوم ترجيح المذكور في صورة التقديم لو انعكس الأمر بالتقدم والتأخير. (الدسوقي) **قولنا:** [أي في المثال الأول بدون الكل]. **لا بنفي القيام** ولهذا جعلت موجة معدولة لا سائلة محصلة، ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه المادة، ولهذا صح جعلها في قوة السائلة الحرة وإلا فالسائلة الحرة أعم منها لصديق السائلة عند صدق المعدولة، ولا يبرم من صدق السائلة صدق المعدولة. (المطول)

لأن حرف السلب هذا فرق لفظي بين الموجبة المعدولة والسائلة كما تقرر في موضعه، لكنه جاء في 'م يقم إنسان' أيضاً مع أنها سائلة على ما سيحيى، والتحقيق أن الحكم إن كان بسبب الربط فهي سائلة، وإن كان بربط السلب فهي معدولة، فالحكم به في "إنسان لم يقم" نسبة سبب القيام إلى فاعل فهي معدولة، وفي "لم يقم إنسان" سلب نسبة القيام عن إنسان فهي سائلة، والفرق المعوي بين السائلة والمعدولة أن الأولى لا تقتضي وجود الموضوع، والثانية تقتضي وجودها. [التجريد: ١٤٤] (كذا في 'عبد الحكيم') **وقع جزءاً.** [فهي موجة معدولة المحمول] إذ لا يمكن تقدير الرابطة بعد حرف السلب الذي هو "لم"؛ لأن "لم" شديدة الاتصال بالفعل، فلا يفصل بينهما بالرابطة، فاندفع ما يقال: لا يتعين أن تكون معدولة المحمول، تأمل. (التجريد) **مع أن الحكم.** هذا من تنمة الدليل على أنها مهملة، وأتى به لئلا ترد القضية الطعية نحو: الإنسان نوع، فإنه لم يذكر فيها ما يدل على كمية الأفراد مع أنها لا تسمى مهملة؛ لأن الحكم فيها على الطبيعة دون الأفراد، فمحصل الفرق بينهما أن المهمة وإن لم يذكر فيها كمية الأفراد لكن الحكم فيها على الأفراد، وأما الطوعية وإن لم يذكر فيها كمية الأفراد كالمهمة لكن ليس الحكم في الطبيعة على الأفراد بل على الطبيعة بخلاف المهمة. [الدسوقي: ٤٣٠/١] (التجريد)

فيها على ما صدق عليه الإنسان، وإذا كان "إنسان لم يقم" موجبة مهملة يجب أن يكون معناه نفي القيام عن جملة الأفراد لا عن كل فرد؛ لأن الموجبة المهمة المعدولة ^{اللامعي} ^{أي فقد} المحمول في قوة سالبه الجزئية عند وجود الموضوع نحو: لم يقم بعض الإنسان بمعنى أنهما متلازمان في الصدق؛ لأنه قد حكم في المهمة بنفي القيام عما صدق عليه الإنسان ^{أي الحق} ^{دليل لللزام} أعم من أن يكون جميع الأفراد أو بعضها، وأيا ما كان يصدق نفي القيام عن البعض، وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الإنسان في الجملة، فهي في قوة السالبة الجزئية ^{المهمة} ^{صفة السالبة الجزئية} المستلزمة بنفي الحكم عن الحملة؛ لأن صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع، إما بنفي الحكم عن كل فرد أو بنفيه عن البعض مع ثبوته للبعض، وأيا ما كان يلزمها نفي الحكم عن جملة الأفراد دون كل فرد. لجواز أن يكون منفي الأفراد المجملة دون النفي عن كل فرد

الإنسان مرتبط بقوله: فلأن قولنا: "إنسان لم يقم" موجبة مهلة. جملة الأفراد أي عن الأفراد مجملة، وانتفاء قيام الجملة يصدق بعدم حصوله من بعض وبعدم حصوله من كل واحد، وأيا ما كان يصدق انتفاء القيام عن البعض فهو المحقق. [الدسوقي: ٤٣١/١] لا عن كل فرد أي فقط، فلا يباي قوله الآتي: أعم من أن يكون جميع الأفراد أو بعضها. [التحريد: ١٤٤] لأن الموجبة علة للزوم ترجيح التأكيد على التأسيس. عند وجود أما عند عدم الموضوع فليست في قوتها بل أعم. لم يقم مثال للسالبة الجزئية، فمعناها سلب القيام عن بعض أفراد الإنسان، وهذا المعنى يصدق عند انتفاء القيام عن بعض الأفراد دون بعض وعد انتفائه عن كل فرد. [الدسوقي: ٤٣٢/١] أنهما أي كلما تحقق أحدهما تحقق الآخر. نفي القيام أي بثبوت نفي القيام؛ لأنه معدولة. وأيا ما كان [هذا مدلول السالبة الجزئية] "ما" رائدة و"كان" تامة، والتبويب عوض عن المصاف إليه، أي وأي حال ثبت، وهو كون الأفراد التي نفي عنها القيام جميع الأفراد أو بعضها يصدق نفي القيام عن البعض، وهو بعبه مدلول السالبة الجزئية، فظهر من هذا ملازمة السالبة الجزئية المهمة. وكلما صدق هذا بيان لملازمة المهمة للسالبة الجزئية كما بين عكسها قبل ذلك. حاصله كلما صدق نفي القيام عن البعض الذي هو مدلول السالبة الجزئية صدق نفيه عما صدق عليه الإنسان في الجملة، وهذا مدلول الموجبة المهمة المعدولة المحمول، فظهر من هذا ملازمة المهمة للسالبة الجزئية. [التحريد وغيره: ١٤٥] صدق بعبه. هذا مدلول الموجبة المهمة المعدولة المحمول. فهي في قوة تفريع على الدليل السابق بشقيه، يعني ظهر من هذا البيان أن الموجبة المهمة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية بمعنى أنهما متلازمان في التحقق. (الدسوقي بتغيير يسير) لأن: دليل لقول المصنف: "المستلزمة نفي الحكم".

عن البعض ثابتا للبعض الآخر، وإذا كان "إنسان لم يقم" بدون "كل" معناه نفي القيام عن جملة الأفراد لا عن كل فرد، فلو كان بعد دخول "كل" أيضا معناه كذلك كان "كل" لتأكيد المعنى الأول، فيجب أن يحمل على نفي الحكم عن كل فرد ليكون "كل" لتأسيس معنى آخر ترجيحاً للتأسيس على التأكيد، وأما في صورة التأخير؛ فلأن قولنا: "لم يقم إنسان" سالبة مهمة لا سور فيها، والسالبة المهمة في قوة السالبة الكسرية ^{أي تأخير المسند إليه} ^{تفسير لقوله: مهمة} ^{أي ذلك الحكم} ^{بأن لما عندهم} المقترضة لشيء عن كل فرد، نحو: لا شيء من الإنسان بقائم، ولما كان هذا مخالفا لما عندهم من أن المهمة في قوة الجزئية بينه بقوله: **لورود موضوعها**

وإذا كان مرتبط بقوله سابقا: "وإذا كان إنسان لم يقم موجبة مهمة، يجب أن يكون معناه نفي القيام عن جملة الأفراد لا عن كل فرد". [التحريد: ١٤٥] **نفي القيام**. [أي ثبوت نفي القيام لكونها موجبة معدولة] الأولى أن يقول: ثبوت عدم القيام عن الأفراد بمهمة، إلا أن يقال: في الكلام حذف مضاف، أي محصل معناه، أو المراد معناه اللارمي لا المطابقي؛ إذ هو ثبوت عدم القيام ويلزمه نفي القيام. [الدسوقي: ٤٣٣/١] **لتأكيد**: لا للتأسيس، فيترجح التأكيد على التأسيس. **وأما في** عطف على قوله السابق: "أما في صورة التقديم"، أي وأما بيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس في صورة التأخير فلأن إلخ. (الدسوقي بتوضيح) **المقترضة** قال الشارح: وإنما قال في الأول: "المستلزمة" وهنا "المقترضة"؛ لأن السالبة الجزئية تحتل نفي الحكم عن كل فرد، ويحتل نفيه عن بعض وثبوته لبعض، وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الأفراد، فأشار بلفظ الاستلزام إلى هذا، بخلاف السالبة الكلية؛ فإنها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد. (المطول) **ولما كان** أي الحكم بأن السالبة المهمة في قوة السالبة الكلية.

بسه بقوله أي فيكون هذا الحكم محصيا لقولهم: "المهمة السالبة في قوة الجزئية"، فما عندهم من أن المهمة السالبة في قوة الجزئية إنما هو في غير ما موضوعها في سياق النفي، وهو نكرة غير مصدرة بـ "كل"، وهذا صادق بصور ثلاث: ما إذا كان موضوعها معرفة نحو: الإنسان لم يقم، أو نكرة ولم يتقدمه نفي نحو: إنسان لم يقم، أو تقدمه نفي ولكن كانت النكرة مصدرة بـ "كل" نحو: لم يقم كل إنسان، فالمهمة السالبة في هذه الصور في قوة الجزئية، وأما لو كان موضوعها نكرة غير مصدرة بكل واقعا في سياق النفي، فإنها تكون في قوة السالبة الكلية نحو: لم يقم إنسان. [الدسوقي: ٤٣٤/١]

لورود ولك أن تجعل اللام للوقت، ويجعل قوله هذا تقييدا لا تعليلا، فيندفع أيضا أنه لا وجه لتعليل هذا الحكم وعدم تعليل كون الموجبة المهمة المعدولة في قوة السالبة الجزئية. (الأطول) **موضوعها**: أي وكل نكرة كذلك فهي مفيدة لعموم النفي، وأشار الشارح بقوله: "حال كونه نكرة غير مصدرة بلفظ كل إلخ" إلى أن حكم المصنف بأن ورود الموضوع في حيز النفي يفيد عموم السلب مقيد بقيدين: أن يكون الموضوع نكرة، وأن لا يصدر بلفظ "كل"، وإلا كان مفيدا لسلب العموم. (الدسوقي)

أي موضوع المهمة في سياق انفي حال كونه نكرة غير مصدرة بلفظ "كل"؛ فإنه يفيد نفي الحكم عن كل فرد، وإذا كان "لم يقيم إنسان" بدون "كل" معناه نفي القيام عن كل فرد، فلو كان بعد دخول "كل" أيضا كذلك كان "كل" لتأكيد المعنى الأول، فيجب أن يحمل على نفي القيام عن جملة الأفراد ليكون "كل" لتأسيس معنى آخر؛ وذلك لأن لفظة "كل" في هذا المقام لا يفيد إلا أحد هذين المعنيين، فعند انتفاء أحدهما، يثبت الآخر ضرورة. فالخاصل أن التقديم بدون "كل" لسلب العموم ونفي الشمول، والتأخير لعموم السلب وشمول النفي، فبعد دخول "كل" يجب أن يعكس هذا ليكون "كل" لتأسيس الراجع لا للتأكيد المرجوح. وفيه نظر؛ لأن النفي عن الجملة في الصورة الأولى، يعني الموجبة المهمة المعدولة المحمول نحو: إنسان لم يقيم، وعن كل فرد في الصورة السالبة المهمة نحو: لم يقيم إنسان،

فإنه يفيد أي اسكرة في سياق النفي، أو الموضوع اسكرة في سياق انفي. وذلك أي وجوب الحمل على نفي القيام عن جملة الأفراد؛ ليكون 'كل' لتأسيس ثابت؛ لأن لفظ 'كل إلخ'، ودفع اشارة هذا ما يقال: إنه لا يلزم من نفي أحد هذين المعنيين ثبوت المعنى الآخر؛ لحوار أن يثبت معنى آخر غيرهما عند دخول 'كل'. وحاصل الدفع أنه لم يوجد في هذا المقام معنى آخر غير هذين، فحيث انتفى أحدهما بدخول 'كل' ثبت الآخر معها. [الدسوقي: ٤٣٤/١]

هذا المقام: أي مقام دخولها على المسند إليه المنكر ومقرونية المسند بحرف النفي.

هذين المعنيين: نفي القيام عن كل فرد، وفيه عن جملة الأفراد. التقديم: أي تقدم مسند إليه المنكر نحو: إنسان لم يقيم. والتأخير: أي تأخير المسند إليه المنكر نحو: لم يقيم إنسان. وفيه نظر. أي فيما قاله ذلك القائل نظر. وانصف لم يمنع شيئا من الحكم الذي ادعاه ذلك القائل، وإنما بارع في صحة دليله، وحاصل ما ذكره المصنف ثلاث موعات: الأولى مشتركة بين الصورة الأولى والثانية، وهما المع قد أبصه الشارح، والمنعك الآخرين فحاصل بالصورة الثانية. [الدسوقي تعبير: ٤٣٥/١] يعني. عن رعاية في الموضعين لكون المصنف لم يعبر فيما سبق بعنوان الصورة الأولى والصورة الثانية، فخفي المراد منهما، أو أنه أتى بالعبارة ههنا؛ لأن الصورة الأولى في كلام المصنف محتمة لها مع لفظ "كل" وبدونها، والمراد الثاني، فلذا قال: يعني، وكذا يقال فيما بعده. (الدسوقي بتغيير)

إنما أفاده الإسناد إلى ما أضيف إليه "كل" وهو لفظ إنسان. وقد زال ذلك الإسناد

المفيد لهذا المعنى بالإسناد إليها أي إلى "كل"؛ لأن إنسانا صار مضافا إليه فلم يبق مسندا

فقد زال الإسناد الأول

إليه، فتكون أي على تقدير أن يكون الإسناد إلى "كل" أيضا مفيدا للمعنى الحاصل من

الإسناد إلى الإنسان تكون "كل" تأسيسا لا تأكيدا؛ لأن التأكيد لفظ يفيد تقوية ما

أي الاصطلاحي

يفيده لفظ آخر، وهذا ليس كذلك؛ لأن هذا المعنى حينئذ إنما أفاده الإسناد إلى لفظ

مط كل

كل، لا شيء آخر حتى تكون كل تأكيدا له

وهو الإسناد إلى الإنسان

الإسناد أي في التركيب الآخر المأتي فيه بـ'كل'. وقد زال: [يعني وشرط التأكيد أن يكون الإسناد واحداً، وهما

إسنادان، قد زال الأول وقت تحقق الإسناد الثاني، وفي التأكيد يجب تحقق المؤكّد والمؤكد معاً، فإذا صار قولنا: "إنسان

لم يقم' غير 'كل إنسان لم يقم' فكيف يتحقق التوكيد وإن كان مفادهما واحداً؟] فيكون إفادة هذا المعنى بإسناد آخر

لا بالإسناد الأول، فليس فيه إلا ترجيح أحد التأسيس عني الآخر لا ترجيح التأكيد على التأسيس، وهذا المعنى

متجه إن أريد بالتأكيد "التأكيد الاصطلاحي" بأن يكون اللفظ أفاد تحقيق ما أفاده لفظ آخر في إسناد واحد، وإن

أريد بالتأكيد لفظ، لو سقط عن التركيب أفاد الكلام بالإسناد إلى غيره ما يفيد بالإسناد إليه، فلا يتصور كون

الإسناد إلى 'كل' تأسيساً؛ لأنه لو سقط وأسند إلى ما أضيف إليه أفاد الكلام ذلك المعنى بعينه، فلا يكون إلا تأكيدا

بهذا الاعتبار، لكن حينئذ يتوجه ما أشار إليه المصنف بقوله: 'لأن الثانية إذا أفادت النفي عن الجملة'. (المواهب)

الإسناد المفيد: أي النفي عن الجملة الأولى وعن كل فرد في الثانية. **بالإسناد إليها.** هذا لا يباست قواعد المطلقين؛

لأن الموضوع عندهم ما أضيف إليه 'كل'، ولفظ 'كل' سور فقط، وحينئذ فيس ها إسنادان، فيكون 'كل'

للتأكيد إن حمل الكلام عني المعنى الأول لا للتأسيس. وأحيب بأن المصنف بى الكلام عني اصطلاح النحويين،

وقال عبد الحكيم: إن ما ذكره المعترض من أن الموضوع عندهم ما أضيف إليه "كل"، إن أراد أن ذلك

موضوع في المعنى فمستلزم، لكن مراد المصنف أن 'كل' مسند إليه في البعظ فلا خلاف بين قومه وقول الماطقة،

وإن أراد أن المضاف إليه بـ'كل' مسند إليه وموضوع في اللفظ، فهو خلاف الواقع؛ لأن المرفوع بالاتدائية لفظ

'كل' لا ما أضيف إليه "كل". [التجريد: ١٤٦، الدسوقي: ١/٤٣٥]

إلى كل: وتأنيث الضمير لأن المراد: اللفظة أو الكلمة أو الأداة.

يفيد: أي في تركيب واحد وإسناد واحد كجاء القوم كلهم، فلفظ "كلهم" يفيد تقوية ما يفيد القوم، وهما ليس

كذلك، بل بطل الإسناد إلى "الإنسان" وقت الإسناد إلى "كل". (التجريد)

هذا المعنى: أي النفي عن الجملة في الأولى، وعن كل فرد في الثانية.

حينئذ: أي حين تحول الإسناد إلى لفظ "كل".

وحاصل هذا الكلام: أنا لا نسلّم أنه لو حمل الكلام بعد "كل" على المعنى الذي حمل عليه قبل "كل" كان "كل" للتأكيد، ولا يخفى أن هذا المنع إنما يصح على تقدير أن يراد التأكيد الاصطلاحي، أما لو أريد بذلك أن تكون "كل" لإفادة معنى كان حاصلًا بدون^{أي التأكيد}ه، فاندفاع المنع ظاهر، ^{بدون كل}وحيث^{عليه} يتوجه ما أشار إليه بقوله: ولأن الصورة الثانية^{المشار إليه بقوله: وفيه نظر} يعني السالبة المهمة نحو: لم يقيم إنسان إذا أفادت النفي عن كل فرد فقد أفادت النفي عن الحسنة، وإذا حملت "كل" على السالبة أي على إفادة النفي عن جملة الأفراد حتى يكون معنى "لم يقيم كل إنسان" نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا تكون "كل" تأسيسًا، بل تأكيدًا؛ لأن هذا المعنى كان حاصلًا بدون^{بدون كل}ه، وحيث^{نفي القيام عن الجملة} فلو جعلنا "لم يقيم كل إنسان" لعموم السلب مثل "لم يقيم إنسان" لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس؛ إذ لا تأسيس أصلاً،

لا نسلّم يعني لو حمل 'إنسان لم يقيم، ولم يقيم إنسان' بعد دخول لفظ 'كل' على ما حملا عليه قبل 'كل' فلا نسلّم أن يكون "كل" للتأكيد؛ لأن التأكيد هو ما يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر في تركيب واحد، ومعلوم أنه ليس هنا لفظان في تركيب واحد أكد أحدهما الآخر، بل الموجود إسنادان: إسناد إلى 'كل' وإسناد إلى 'إنسان'، فلا تأكيد حتى يلزم ترجيحه على التأسيس على أن الإسنادين المذكورين لا يجتمعان في حالة واحدة، فوضح بطلان التأكيد. (الحواشي) الاصطلاحي: لأن حمل "كل" على التأكيد في الصورة السابقة إنما لا يصح لو أريد التأكيد الاصطلاحي. ظاهر: لأنه يصح إطلاق التأكيد على "كل" بهذا المعنى.

وحيث^{أي حين اندفاع المنع المذكور} [أي حين اندفاع المنع المذكور] أي حين أريد بالتأكيد المعنى الثاني يتوجه على الصورة الثانية إشكال وإن اندفع المنع المذكور سابقا. [التحريد بتعيير: ١٤٦] أفادت إلح أي لزم إفادتها النفي عن الجملة فلا 'لم يقيم إنسان' يدل على نفي القيام عن الكل ويلزم صدق 'بعض الإنسان لم يقيم'؛ لأن السالبة الجزئية أعم من كليتها، ووجه اللزوم: أن الخاص يستلزم العام. [الدسوقي: ٤٣٦/١]

وحيث^{أي وحين كون هذا المعنى وهو النفي عن الجملة حاصلًا بدون} 'كل'، لو جعلنا 'لم يقيم كل إنسان' لإفادة النفي عن كل فرد مثل 'لم يقيم إنسان' لا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس كما ادعاه صاحب القيل السابق؛ لأن لفظة "كل" تكون للتأكيد على كل حال. (الحواشي) لا تأسيس: لأن لفظ "كل" للتأكيد على كل حال.

بل إنما يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر، وما يقال: إن دلالة "لم يقيم إنسان" على النفي عن الجملة بطريق الالتزام، ودلالة "لم يقيم كل إنسان" عليه بطريق المطابقة، فلا يكون تأكيداً، ففيه نظر؛ إذ لو اشترط.....
أي للنفي عن الجملة

بل إنما: أي لا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس، بل يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر، وهما تأكيد النفي عن كل فرد، وتأكيد النفي عن جملة. وحاصله: أنه إذا كان كل من النفي عن كل فرد أو عن الجملة حاصلًا قبل دخول "كل" فبعد دخول "كل" تكون للتأكيد، سواء كانت للنفي عن كل فرد أو عن جملة الأفراد، فإن جعلنا للنفي عن كل فرد - وهو عموم السلب - لزوم ترجيح أحد التأكيدين، وهو تأكيد النفي عن كل فرد على التأكيد الآخر وهو النفي عن جملة الأفراد، وإن جعلناه للنفي عن جملة الأفراد - وهو سلب العموم - لزوم ترجيح أحد التأكيدين، وهو النفي عن جملة الأفراد على التأكيد الآخر وهو النفي عن كل فرد، وحيث فلا يصح قول المستدل: إنه يجب أن يحمل على النفي عن جملة الأفراد؛ لأنه لو حمل على النفي عن كل فرد لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس؛ إذ لا تأسيس أصلاً. وأجاب الشارح في "المطول" عن هذا المنع بأن نفي الحكم عن الجملة إما بأن يكون منفيًا عن كل فرد أو بأن يكون منفيًا عن بعض الأفراد ثابتًا للبعض الآخر، أو بأن يكون محتملاً للمعنيين، والمستفاد من "لم يقيم إنسان" هو القسم الأول فقط، فالحمل عليه تأكيد وعلى غيره تأسيس، فلو جعلنا "لم يقيم كل إنسان" للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس، وأما إذا جعلناه للنفي عن جملة الأفراد على الوجه المحتمل، فيكون تأسيساً قطعاً؛ لأن هذا المعنى لم يكن حاصلًا قبله، فتأمل. [الدسوقي: ٤٣٦/١] (المطول)

وما يقال: أي من طرف صاحب القيل السابق وهو ابن مالك جواباً عن اعتراض المصنف عليه، فحاصل اعتراض المصنف: أما لانسلم أنه لو حمل "كل" على الثاني وهو النفي عن الجملة يكون تأسيساً بل هو تأكيد، وحاصل ذلك الجواب: أن "لم يقيم إنسان" مدلوله المطابقي نفي الحكم عن كل فرد، وأما النفي عن الجملة فهو لازم له؛ لأن السلب الكلي يستلزم رفع الإيجاب الكلي، فلو قلنا: مدلوله بعد "كل" النفي عن الجملة كان مدلولاً مطابقاً فالنفي عن الجملة بعد "كل" مدلول مطابق والتزامي قلها، وحيث فلا يكون حمل "لم يقيم كل إنسان" على نفي الجملة تأكيداً لعدم اتحاد الداليتين. [الدسوقي: ٤٣٧/١]

إذ لو اشترط: حاصل الرد: أن اشتراط اتحاد الداليتين في التأكيد وإن نفع ذلك القائل هنا، لكن يخالف فيما سبق، فلم يكن حاسماً لمادة الشبهة، وتوضيحه أن ذلك القائل يقول: إن "إنسان لم يقيم" لنفي الحكم عن الجملة، فإذا دخلت كلمة "كل" يجب أن تكون لنفي الحكم عن كل فرد، ولا تجعل لنفي الحكم عن الجملة مثل: "إنسان لم يقيم"؛ إذ لو جعل مثله للزم ترجيح التأكيد على التأسيس عنده أيضاً، فلو كان هذا القائل يشترط اتحاد الداليتين في التأكيد لورد عليه أن "إنسان لم يقيم" معناه المطابقي ثبوت النفي عن إنسان أي بعض مبهم، ويلزمه النفي عن الجملة، فدلالة "إنسان لم يقيم" على نفي الحكم عن الجملة بطريق الالتزام، فعلى فرض لو جعلنا "كل إنسان لم يقيم" لنفي الحكم عن الجملة لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس؛ لأن دلالة "كل إنسان لم يقيم" على هذا المعنى وهو النفي عن الجملة بالمطابقة لا بالالتزام فلا يكون الدلالة متحدة، -

في التأكيد اتحاد الداليتين لم يكن "كل إنسان لم يقم" على تقدير كونه لنفي الحكم عن الجملة تأكيداً؛ لأن دلالة "إنسان لم يقم" على هذا المعنى بطريق الالتزام، ولأن النكرة التسمية إذا عمت كان قولاً: "لم يقم إنسان" سائلة كمية لا مهمة، كما ذكره هذا القائل؛ لأنه قد بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من الأفراد، والبيان لا بد له من مبین، فلا محالة ههنا شيء يدل على أن الحكم فيها على كمية أفراد الموضوع، ولا نعني بالسور أي تعدد سوى هذا، وحينئذ يندفع ما قيل: سماها مهمة باعتبار عدم السور. وقال عبد القاهر: أي لم يقم إنسان

= فيزومه أن يكون ليس هذا من باب التأكيد مع أن هذا القائل جمعه من باب التوكيد، ثبت أن ذلك القائل لا يشترط في التأكيد اتحاد الداليتين، فمثل ما أحاب به ههنا من حاسب ابن مالك. [الدسوقي بتعريب: ٤٣٧/١] بطريق الالتزام لأن مدلوله المطاقي هو النفي عن إنسان ما ويرمه النفي عن الجملة. ولأن النكرة: هذا المع مناقشة لفظية مع صاحب القيل السابق في التسمية فقط، واعتراض عليه بمخالفة اصطلاح القوم، والمناقشة واردة على قوله: "لأن السائلة المهمة في قوة الكمية لورود موضوعها في سياق النفي". وحاصله: أن النكرة المنفية إذا عمت كانت القضية المشتملة عليها سائلة كمية لا مهمة، فتسمية ذلك القائل ها مهمة لا يصح، فمحط المع تسمية الصورة الثانية سائلة مهمة، ولا يخفى أن هذا المع لا يصح صاحب القيل في مقصوده؛ فإنه مناقشة معه في التسمية فقط. [التحريد: ١٤٧، والدسوقي منحصراً: ٤٣٨/١]

فيها أي في القضية التي موضوعها نكرة ممية عامة. الأفراد وكل قضية كذلك فهي سائلة كمية. والبيان أي بيان أن الحكم مسلوب عن كل فرد. ههنا شيء. وهو وقوع النكرة تحت النفي. سوى هذا أي سوى الشيء الدال على كمية الأفراد لا خصوص "لا شيء ولا واحد" مثلاً في اسلب الكل، بل المراد بالسور ما يشمل قرينة الحال ووقوع النكرة في حيز النفي. (الدسوقي)

وحينئذ أي وحين إذا أردنا بالسور ما يدل على كمية الأفراد وإن لم يكن لفظاً يندفع ما قيل. (الدسوقي) وقال عبد القاهر عطف على قوله: 'قيل'، وقد تقدم، فإن قلت: ما ذكره الشيخ عبد القاهر هو غير ما ذكره صاحب القيل السابق، فما فائدة إعادته؟ قلت: فائدة ذلك الإشارة إلى أن ما ذكره صاحب القيل السابق حق، وأن الباطل دليله، وفي هذا الجواب نظر؛ لأن ذلك معوم من تخصيص الدليل بالاعتراضات، كما مر على أنه يمكن التنبه على ذلك بعبارة مختصرة بأن يقول: وإليه ذهب عبد القاهر، أو وهو صحيح، فالأولى الجواب بأن ما ذكره الشيخ مخالف لما ذكره صاحب القيل؛ لأن تقدم النفي على 'كل' يفيد النفي عن الجملة عند صاحب القيل، وهو صادق بالنفي عن كل فرد، وبالنفي عن البعض فقط، ويفيد النفي عن بعض الأفراد والثبوت للبعض الآخر عند الشيخ كما سيأتي، فهيهما العموم والخصوص، فلا يرد السؤال من أصله على أن في كلام عبد القاهر تعميمات وتفصيلات وأمثلة ليست في كلام =

إن كانت كلمة "كل" داخلة في حيز النفي بأن أخرت عن أداته، سواء كانت معمولة لأداة النفي أو لا، وسواء كان الخبر فعلا نحو:

ما كل ما يتمي المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن

أو غير فعل نحو قولك: ما كل متمي المرء حاصلا، أو معمولة لفعل نسفي، الظاهر أنه عطف على "داخلة" وليس بسديد؛ لأن الدخول في حيز النفي شامل لذلك، وكذا لو عطفها على "أخرت" بمعنى أو جعلت معمولة؛ لأن التأخير عن أداة النفي أيضا ^{قوله: معمول} ليس بسديد أيضا ^{لكون "كل" معمول للنفي}

= صاحب القيل السابق؛ إذ كلام صاحب القيل السابق فيما إذا كان لفظ "كل" مسدا إليها، وكلام الشيخ أعم من ذلك كما ستقف عليه، فلو سلم عدم المحالفة كان في إعادته هذه الفوائد الآتية. [الدسوقي: ٤٣٨/١، التحريد: ١٤٧] **كلمة "كل"**: قال الشيخ. وإذا كان النفي يقع لكل خصوصا فواجب إذا قلت: 'لم يأتي القوم كلهم' أو 'لم يأتي كل القوم' أن يكون قد أتاك بعضهم إلى أن قال: محال أن تقول: لم يأتي القوم كلهم وأنت تريد أنهم لم يأتوك أصلا، فاعرفه. (الدلائل) **بأن أخرت**: أي لمظا أو رتبة، وقد مثل للثاني فيما يأتي بقوله: كل الدراهم لم أحد 'لأن' كل رتبتها هما التأخير، والمراد من التأخير ما يكون بلا فصل. (التحريد بتعير)

أو لا: أي لا يكون "كل" معمول لأداة النفي بأن كانت معمولة للابتداء.

ما كل إلخ [مستعمل فعل مستعمل فعل] يحتمل أن تكون "ما" حجازية، وأن تكون تميمية، فعلى الأول تكون "كل" معمول لأداة النفي، وعلى الثاني غير معمول لها، بل تكون معمول لعاملها وهو الابتداء، وعلى الصورتين يكون الخبر فعلا، فالشعر يصلح أن يكون مثالا للصورتين، أعني كون "كل" معمول لحرف النفي فجعل 'ما' حجازية، وكون "كل" غير معمول لأداة النفي بجعلها تميمية. [الدسوقي ملخصا: ٤٣٩/١] (التحريد)

السفن: [جمع سفينة، أي أصحاب السفن]. **حاصلا** بالنصب على أن "ما" حجازية، ويصح الرفع على أنها تميمية، والخبر على كل حال اسم، فيحتمل أن يكون مثالا لما إذا كانت "كل" معمول لأداة النفي، ولما إذا كانت غير معمول والخبر فيها اسم. (الدسوقي بتعير) **الظاهر** وجه الظهور: أن قوله: "معمولة" صفة، وكذا قوله. "داخلة" صفة أيضا، ففيه عطف صفة على مثلها. (الدسوقي بتعير)

ليس بسديد لما فيه من عطف الخاص على العام بـ "أو"، وهو مموغ. (الدسوقي)

أو جعلت معمولة: يحتمل أن يكون مراد الشارح بهذا أن قول الماتن: "معمولة" بمعنى جعلت معمولة، فهو اسم يشبه الفعل، معطوف على فعل أي "أخرت"، ويحتمل أن "جعلت" مقدر، وهو المعطوف، حذف وبقي معموله وهو قوله: معمولة. [الدسوقي بتعير: ٤٤٠/١] **أيضا**. أي كما أن الدخول في حيز النفي كان شاملا له.

شامل لذلك اللهم إلا أن يخصص التأخير بما إذا لم تدخل الأداة على فعل عامل في "كل" على ما يشعر به المثال، والمعمول أعم من أن يكون فاعلا أو مفعولا أو تأكيدا أو غير ذلك، نحو: ما جاعني القوم كلهم في تأكيد الفاعل، أو ما جاعني كل اقوم في الفاعل، وقدم مثال التأكيد على الفاعل؛ لأن "كلا" أصل فيه، أو م أحد كل الدراهم في المفعول المتأخر، أو كل الدراهم لم أحد في المفعول المتقدم، وكذا لم آخذ الدراهم كلها، أو الدراهم كلها لم آخذ ففي جميع هذه الصور توجه النفي إلى التعمول خاصة لا إلى أصل الفعل وأعاد.....
 حل معنى لا حل وعراب

شامل لذلك: [أي لجعل "كل" معمولة للنفي] لأن تأخيرها عن أداة النفي صادق بأن تكون معمولة لفعل المنفي أو لا، فالأول نحو: ما أخذت كل الدراهم، والثاني نحو: ما كل متمي المرء حاصل بالرفع على كون "ما" تميمية. [الدسوقي بتغيير يسير: ١٤٠/١] اللهم جواب عن الاعتراض الوارد على العطف بتخصيص التأخير المذكور سابقا، وعلى هذا التأويل يصح عطف 'أو معمولة' على كل واحد من 'داخله' و'أخرت'.

عما إذا: أي والمعنى بأن أخرت لفظة "كل" عن أداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها، أو جعلت معمولة للفعل المنفي، هذا على تقدير عطف "معمولة" على 'أخرت'، والمعنى على تقدير عطفها على "داخله": إن كانت 'كل' داخلة في حيز النفي بأن أخرت عن أداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها، أو كانت معمولة لفعل المنفي، وإذا خص التأخير فقد خص الدخول؛ لأنه تصوير للدخول. (الدسوقي)

المثال: [أي قوله: ما كل ما يتمنى المرء إلخ]. أو تأكيدا. لأن العامل في المتبوع عامل في التابع.

أو غير ذلك: كأن يكون "كل" مجرورا أو ظرفا أو تأكيدا لأحدهما نحو: ما مررت بكل القوم أو بالقوم كلهم، أو ما سرت كل اليوم أو اليوم كله. [التجريد: ١٤٨] أصل فيه: أي في التأكيد لا في الفاعل وإن كان العامل أصلا في نفسه. كل الدراهم: جعل الفعل منفيا بـ"لم"؛ لأن المنفي بـ"ما" لا يتقدم معمولة عليه، بخلاف "لم ولا ولن" على ما بين في النحو. (المطول) وكذا إلخ: [مثالان لتأكيد المفعول المتأخر والمتقدم] أشار إلى أن المصنف ترك مثالي التأكيد اعتمادا على فهمهما مما سبق كما في "المطول". (التجريد)

توجه النفي. [جواب لبشرط السابق وهو إن كانت داخلة إلخ] قال الشيخ: ههنا قاعدة وهو أنه من حكم النفي إذا دخل على كلام ثم كان في ذلك الكلام تقييد على وجه من الوجوه أن يتوجه إلى ذلك التقييد وأن يقع له حصوصا إلى أن قال: إنك إذا قلت: "جاعني القوم كلهم" كان كل فائدة خبرك هذا، والذي يتوجه إليه إشارات بدلالة أن المعنى على أن الشك لم يقع في نفس المجيء أنه كان من القوم على الجملة، وإنما وقع في شموله الكل، وذلك الذي عنك أمره من كلامك، وجملة الأمر أنه ما من كلام فيه أمر رائد على مجرد إثبات المعنى للشيء إلا كان الغرض الخاص من الكلام، والذي يقصد إليه ويزجى القول فيه. (الدلائل)

الكلام **ثبوت الفعل أو الوصف لبعض** مما أضيف إليه كل إن كانت كل في المعنى فاعلا للفعل أو الوصف المذكور في الكلام، أو أفاد **تعلقه** أي تعلق الفعل أو الوصف به أي ببعض إن كانت "كل" في المعنى **مفعولا للفعل أو الوصف**، وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال، والحق أن هذا الحكم أكثرى لا كلي بدليل قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ (الحديد: ٢٣) ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ (البقرة: ٢٧٦) ﴿وَلَا تُطِيعُوا أَهْلَ الْبَيْتِ إِلَّا بِمَا نَأْمُرُكُمْ﴾ (النساء: ٨٠) ^{كثير الإثم} ^{مما أحاط به حرمة الربا} ^{أي كسرة كل} ^{قليل اللهم وحقر} **وإلا أي وإن لم تكن داخلية في حيز النفي بأن قدمت على.....**

ثبوت الفعل كما في ما كل ما يتحقق المرء إلخ. أو **الوصف** نحو: ما كل الدراهم مأخوذة.

في المعنى أي سواء كانت مفعولا في اللفظ أيضا أولا بأن كانت توكيدا للمفعول.

فاعلا أي سواء كانت فاعلا في اللفظ أيضا أو لا بأن كانت توكيدا في اللفظ للفاعل. [الدسوقي: ٤٤١/١]

تعلقه. اعلم أن إطلاق الثبوت على نسبة الفعل أو الوصف للفاعل، وإطلاق التعلق على نسبة الفعل أو الوصف للمفعول اصطلاح شائع. (مأخوذ من الدسوقي) [والتحريد: ١٤٨] **مفعولا للفعل** فإلك لو قلت: لم آخذ كل الدراهم أو كل الدراهم لم آخذ، أو قلت: ما أنا بآخذ كل الدراهم كان المعنى أنك أحدثت البعض وتركت الباقي. (الدلائل) **وذلك** أي ثبوت الفعل أو الوصف وتعلقهما ببعض. **بدليل الخطاب**: أي مفهوم المخالفة مثلا: ما جاء القوم كلهم نفي لحيء الكل، فيفهم منه ثبوت بجمي البعض. (التحريد)

هذا الحكم. أعني قوله: توجه النفي إلى الشمول، وأفاد ثبوت الفعل أو الوصف لبعض. (التحريد)

لا كلي لأنه قد يتوجه النفي عند وقوع "كل" في حيزه إلى أصل الفعل، ويكون نفي الفعل عن كل فرد بدليل الآيات المذكورة. (الدسوقي بتغيير) **بدليل**. قد يقال: إن كلام الشيخ مبني على أصل الوضع، وإعادة الآيات لشمول النفي ليس من أصل الوضع، وإنما هو بواسطة القرائن والأدلة الخارجية، وهي تحريم الاحتيايل وتحريم الكفر وتحريم إطاعة الخلاف، فالآيات مصروفة عن الظاهر بهذه الأدلة الخارجية؛ لأن العمل بمفهوم المخالفة ما لم يعارضه معارض، فقول الشيخ مبني على الأصل والوضع، وإفادة تلك الآيات وأمثالها لشمول النفي بواسطة القرائن، فلا يصح بطلان كلية قول الشيخ. (ملخص من الدسوقي والتحريد) **فخور** كثير الفخر على الناس. **ولا تطع** أورد الشارح هذه الآية، وإن لم تكن من قبيل النفي الذي كلاما فيه؛ لأنه هي إشارة إلى أن النهي كالنهي في الحكم السابق. (التحريد بتغيير)

خلاف: كثير الخلف في الحق والباطل. **بأن قدمت** في هذا التفسير إشارة إلى أن النفي المستفاد من لفظة "وإلا" يتوجه إلى القيد أعني الدخول في حيز النفي، فيصير وجود النفي في الكلام مع تقدم "كل" عليه، فلا يرد أن انتفاء دخول "كل" في حيز النفي قد يكون بانتفاء النفي في الكلام أصلا، فلا يصح حينئذ بقاء قوله الآتي: "عم النفي" على إطلاقه. [مأخوذ من الدسوقي: ٤٤٢/١] (والتحريد)

النفي لفظاً ولم تقع معمولة للفعل المنفي **عَمَ** النفي كل فرد مِمَّا أُضيف إليه كل، وأفاد نفي أصل الفعل عن كل فرد، **كقول النبي ﷺ** لما قال له **دو اليدين** اسم واحد من ^{لقب به لطول يديه} الصحابة: **أقصر الصلاة بالرفع فاعل** "قصرت" **أم سيب** يا رسول الله: **كل ذلك** ^{مهمة الاستفهام} **لم يكن** هذا قول النبي **ﷺ**، والمعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان على شمول النفي وعمومه **بوجهين**: أحدهما: أن جواب "أم" إما بتعيين أحد الأمرين أو بنفيهما **جميعاً** تحطئة للمستفهم **لا بنفي الجمع** بينهما؛ لأنه عارف بأن الكائن أحدهما، والثاني: ما روي أنه لما قال النبي **ﷺ**: كل ذلك لم يكن، قال له ذو اليدين: بعض ذلك قد كان، ^{في اعتقاده الثبوت لأحدهما} ومعلوم أن الثبوت لبعض إنما ينافي النفي عن كل فرد لا النفي عن المجموع، ^{أي معتقده ثبوت أحدهما} **وعليه** أي عموم النفي عن كل فرد **قوله** أي قول أبي النجم:

ولم تقع قيد به؛ ليحرج كل الدراهم لم أحد، فإنها - أي كل - مقدمة على النفي، لكنها معمولة للفعل اسمي، ولو زادها "ورثة" بعد قوله: "لفظاً" لاستعنى عن قوله: ولم تقع إلخ تأمل. [التحريد: ١٤٩]

كقول النبي لفظ الحديث من رواية أبي هريرة في "صحيح مسلم": صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة العصر، وسلم في ركعتين، فقام ذو اليدين، فقال: أقصر الصلاة يا رسول الله أم سبت؟ فقال رسول الله ﷺ: كل ذلك لم يكن. فقال: قد كان بعض ذلك يا رسول الله! فأقبل رسول الله ﷺ على الناس، فقال: أصدق ذو اليدين؟ فقالوا: نعم، يا رسول الله! فأتم رسول الله ﷺ ما بقي من الصلاة، ثم سجد سجدتين وهو جالس بعد اتسليم. **اسم** أي لقبه واسمه حريق، وقيل: عرياص. **بالرفع** لا بالنصب فجعل أقصرت كأكرمت فاعنه ضمير النبي ﷺ. [الدسوقي: ٤٤١/١]

فاعل هذا على رواية أقصرت باسماء لفاعل، وروي أيضاً بضم القاف وكسر الصاد على الساء للمفعول، وعليه فالصلاة نائب فاعل. (التحريد) **بوجهين** أي كونه المراد من قوله: "كل ذلك لم يكن" نفي كل واحد من القصر والسيان ثابت بوجهين، والوجه الثالث أنه ورد في بعض الطرق: لم أس ولم تقصر، وهو صريح في نفي كل واحد من الأمرين. **بنفيهما جميعاً**: وليس في كلامه **عَمَ** تعيين أحد الأمرين فزم أن مراده نفي كل منهما.

لا بنفي الجمع حاصله أنه إذا قيل: أريد قائم أم عمرو؟ فإنه يجاب بتعيين أحدهما بأن يقال: قام عمرو، أو سمي كل منهما بأن يقال: لم يقم واحد منهما، ولا يجاب بنفي الجمع بأن يقال: لم يقوموا معاً بل القائم أحدهما؛ لأن هذا الجواب لا يفيد السائل شيئاً؛ لأنه عالم أن أحدهما قائم ولم يعلم عينه، فكذلك ههنا لا يصح أن يكون مراد النبي ﷺ: لم يقع جميعاً أي بل الواقع أحدهما، فإنه لا يصلح جواباً، بقي أنه قد يكون جواب "أم" بثابت الأمرين أيضاً لكن لم يذكره الشارح؛ لأنه غير متأت في الحديث، فاقصر عن الاحتمالين السابقين. [الدسوقي وغيره: ٤٤٣/١]

قد أصبحت أم الحيار تدعي عني دبا كله لسم أصنع

برفع "كله" على معنى لم أصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب، وإفادة هذا المعنى عدل عن النصب المستغني عن الإضمار إلى الرفع المفتقر إليه أي لم أصنعه.

وأما نأخيره أي تأخير المسند إليه فلاقتضاء المقام تقديم المسند، وسيجيء بيانه.
 هذا الذي ذكر من الحذف والذكر والإضمار وغير ذلك في المقامات المذكورة ^{عن المسند} ^{لكنه معصية لتقديمه} ^{في بحث المسند} ^{متعلق به ذكر} مقتضى الظاهر من الحال.

[إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر]

وقد يخرج الكلام على خلافه، أي على خلاف مقتضى الظاهر؛ لاقتضاء الحال إياه، فيوضع بمصر موضع المنصهر كقولهم: عم رحلا زيد مكان عم الرحل؛ فإن مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الإظهار دون الإضمار؛

برفع كله أي على أنه مبتدأ خبره جملة "لم أصنع" والرباط محذوف. [الدسوقي: ٤٤٥/١]
 من الذنوب: قال عبد الحكيم: فيه إشارة إلى أن الكرة أعني دبا للعموم، وإن كانت في الإثبات بقرينة المقام، وقال الجلي: فيه إشارة إلى أن المراد من الذنب هنا الذنوب؛ لأنه اسم جنس يقع على القليل والكثير. [التحريد وغيره: ١٤٩]
 عن النصب: لأن النصب إنما يفيد سلب العموم، وهو خلاف المقصود.

تقديم المسند: قال الشيخ: ومن البين شيء في ذلك الاستفهام باهمة، فإن وضع الكلام على أنك إذا قلت: أفعلت؟ فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده. وإذا قلت: أنت فعلت؟ فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو؟ وكان التردد فيه. (الدلائل)

وسيحيء: فإن قلت: هلا أتى بالسكات هما وأحال فيما يأتي على ما هنا؛ ليكون إحالة على معلوم بخلاف ما سلكه، فإنه إحالة على غير معلوم؟ فالجواب ما نقل عن "الأطول": أن المصنف إنما فعل ذلك إشارة إلى أن التأخير للمسند إليه ليس من مقتضيات أحواله، وإنما هو من ضرورياتها ولوازمها، ومقتضى الحال إنما هو التقديم للمسند فيلزم منه تأخير المسند إليه. [الدسوقي بزيادة: ٤٤٧/١]

الذي ذكر: فيه إشارة إلى أن أفراد اسم الإشارة مع أن المشار إليها متعدد، لتأوله بالمذكور. (التحريد)
 لاقتضاء الحال أي لاقتضاء باطن الحال إياه لعروض اعتثار آخر أطف من الظاهر. [الدسوقي: ٤٤٨/١]
 كقولهم أي قول العرب ابتداء من غير جري ذكر المسند إليه لفظا أو تقديرا. (التحريد)

لعدم تقدم ذكر المسند إليه وعدم قرينة تدل عليه، وهذا الضمير عائد إلى متعلق معهود
 في الذهن، والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعلق، وإنما يكون هذا من وضع المضمر
 موضع المظهر في أحد القولين. أي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف، وأما
 من يجعله مبتدأ، ونعم رجلا خبره، فيحتمل عنده أن يكون الضمير عائدا إلى
 المخصوص وهو مقدم تقديرا،.....

وعدم قرينة: فيه إشارة إلى أن الموجب للإضمار أحد الأمرين: إما تقدم المرجع أو قرينة تدل عليه، فإذا فقدنا كان مقتضى الظاهر الإتيان بالاسم الظاهر لا بالضمير، فمقام "نعم الرجل" مقام إظهار لعدم وجود الأمرين اللذين يقتضيان الإضمار. فإذا قلت: "نعم رجلا ريد" بإضمار المسند إليه كان الكلام مخرجا على خلاف مقتضى الظاهر؛ لعروض اعتبار آخر اللفظ من ذلك الظاهر، وهو حصول الإهام، ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب للمدح والدم العامين أي من غير تعيين خصلة. [الدسوقي: ٤٤٨/١]

إلى متعلق معهود: أي إلى شيء معقول في الذهن مبهم بأن يكون رجلا أو أكثر، فإذا أتى برجل مثلا الذي هو تمثيل وتفسير له علم جنس ذلك المتعلق دون شخصه، فما زال الإهام حاصلا في الجملة، فإذا ذكر المخصوص بعد ذلك تعين شخصه، وإنما اعتبر في ذلك المتعلق كونه مبهما لأجل أن يحصل الإهام. [الدسوقي بتعير: ٤٤٩/١]

جنس المتعلق: أي فقط دون شخصه ليحصل الإهام، ثم التعيين الحاصل المخصوص، بخلاف المعرفة فإنها تعلم شخص المتعلق كما يعلم جنسه فيفوت الإهام ثم التعيين الذي كان مقصودا في باب نعم. [التحريد بتعير: ١٥٠] **في أحد القولين** أي المشهورين، فلا ينافي أن هناك قولاً آخر، وهو جعل المخصوص مبتدأ وخبره محذوف. (الدسوقي) **خبر مبتدأ** لأنه لما تقدم ذكر الفاعل مبهما قدر السؤال عنه به من هذا؟ فأجيب بقوله: هو ريد. [الدسوقي: ٤٥٠/١]

رجلا نكرة مميزة، وإنما التزم تفسير الضمير بالنكرة مع أن الضمير للتعقل دهنًا؛ لأن النكرة كافية في الإشعار لعموم

الجنسية المعيد للمدح الذي لا يتخصص بخصلة، وكلما أفاد العرض فالزائد عليه ملغى. (المواهب) **فيحتمل** ويحتمل أن يكون الضمير في "نعم" راجعا إلى المتعلق الذهني مثل القول السابق لا إلى "زيد" المتدأ، وعليه فيكون من هذا الباب، كذا قيل، وفيه نظر؛ إذ هو على هذا الاحتمال إما يكون من باب وضع المصمر المبهم موضع المضمر المعين لا من وضع المصمر موضع المظهر، فلا يكون كونه من هذا الباب على هذا الاحتمال صحيحا أيضا. (ملخص من الدسوقي والتحريد) **أن يكون** [فلا يكون من هذا الباب] فإن قلت: على هذا الاحتمال أين الرابط الذي يربط الجملة الواقعة خبرا بالمتدأ؟ قلت: الرابط العموم الذي في الضمير الشامل للمبتدأ كما في صورة الفاعل المظهر، فكأنه قيل: زيد نعم هو، أي مطلق شيء الذي ريد من جملته، فزيد ذكر مرتين أولا بخصوصه، وثانيا من حيث دخوله في جملة مرجع الضمير. (الدسوقي)

ويكون التزام أفراد الضمير، حيث لم يقل: نعماً ونعموا، من خواص هذا الباب؛
 لكونه من الأفعال الجامدة. وقولهم: هو أو هي زيد عالم ^{مصدر جين الريد} مكان الشأن أو القصة،
 فالإضمار فيه أيضاً خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقدم.

واعلم أن الاستعمال على أن ضمير الشأن إنما يؤنث إذا كان في الكلام مؤنث غير
 فضلة نحو: هي هند مليحة، فقوله: هي زيد عالم مجرد قياس، ثم علل وضع المضمير
 موضع المظهر في البابين.....

ويكون: جواب عما يقال: إذا كان الضمير عائداً على المحصوص فيزم تشية الضمير وجمعه إذا كان المخصوص مثنى أو
 مجموعاً مع أنه ليس كذلك. [الدسوقي: ٤٥٠/١] **ونعموا:** أي نعموا رجالاً الريدون. **لكونه من** أي لمشابهته للاسم
 الجامد في عدم التصرف، ويرد على هذا أن ليس من الأفعال الجامدة مع أنه يجب مطابقة الضمير المتصل بها لمرجعه.
 [التجريد: ١٥٠] (المطول) **الجامدة:** حتى ذهب بعضهم إلى أنه اسم. **مكان الشأن أو القصة:** يشير إلى أن التذكير
 باعتبار الشأن والتأنيث باعتبار القصة، فإن قلت: كيف يصح 'هو زيد عالم' مثلاً مع أنه لا رابط في الجملة الواقعة
 حراً؟ قلت: الجملة الواقعة حراً عن ضمير الشأن لا تحتاج لرابط؛ لأن الجملة المفسرة لضمير الشأن عين المبتدأ فهي
 في حكم المفرد، فلا يحتاج لرابط، فمعنى "هو زيد عالم" أن الشأن والحديث أن ريذا عالم، فالخبر أي زيد عالم عين
 المبتدأ أي الشأن والحديث، وكذا لا يحتاج للرابط في كل جملة تكون عين المبتدأ نحو: قولي زيد مطلق. (الدسوقي
 بتعريب) **لعدم التقدم:** ما يراده ضميراً محالاً للظاهر إلا أن الحال تقتضيه لكتة.

واعلم: قصد الشارح هذا الاعتراض على قول المصنف وقولهم: هو أو هي زيد عالم، فإنه يقتضي صحة استعمال هي
 زيد عالم. (الدسوقي) **على أن:** فيه إشارة إلى أن ضمير الشأن والقصة واحد في المعنى، إنما اصطدحوا على أن الجملة
 المفسرة للضمير إذا كان فيها مؤنث غير فضلة ولا شبيهها بالفضلة؟ فإن الضمير يؤنث ويقال له: ضمير القصة، وإلا
 ذكر ويقال له: ضمير الشأن. (الدسوقي) **في الكلام:** أي في الجملة المفسرة للمصير.

غير فضلة: أي ولا شبيهها بالفضلة، فمثال الفصلة نحو: إنها بيت غرفة، ومثال شبيه الفضلة نحو: إنها كان القرآن
 معجزة؛ لأن 'المعجزة' في المثال وإن لم يكن في الأصل فضلة، لكنه منصوب كالفضلات، فلا يؤنث الضمير في
 المثاليين بل يقال فيها: "إنه" وإنما اشترط كونه المؤنث غير فضلة وشبيهها بها؛ لأن الضمير مقصود لهم فلا تراعى
 مطابقتها للفضلات. (مأخوذ من الدسوقي والتجريد) **مجرد قياس:** أي قياس على قولهم: "هي هند مليحة" بجامع عود
 الضمير في كل إلى القصة مجرد عن السماع والاستعمال، وحينئذ فلا يصح قول المصنف: "وقولهم: هو أو هي زيد
 عالم" المفهوم منه أن ذلك مسموع. [الدسوقي: ٤٥١/١] **البابين:** أي باب نعم ويا بضمير الشأن.

بقوله: **ليتمكن ما يعقبه أي يعقب ذلك الضمير، أي يجيء على عقبه في دهر السامع؛**
 لأنه أي السامع إذا لم يفهم منه أي من الضمير **معنى انتظره أي انتظر السامع ما يعقب**
 الضمير؛ ليفهم منه معنى، فيتمكن بعد وروده فضل تمكن؛ لأن المحصول بعد الطلب
 أعز من المنساق بلا تعب، ولا يخفى أن هذا لا يحسن في "باب نعم"؛ لأن السامع ما
 لم يسمع المفسر لم يعلم أن فيه ضميراً، فلا يتحقق فيه الشوق والانتظار، وقد يعكس
 وضع المضمير موضع المظهر أي يوضع المظهر موضع المضمير، **فإن كان المظهر الذي**
 وضع موضع المضمير **سم ينتظره، فلكمال العناية بتفسيره، أي تمييز المسند إليه.....**

ليتمكن إن قلت: هذا التمكن حاصل في ضمير الشأن يحصل بقولك: 'الشأن زيد عالم' أيضاً من غير التزام بخلاف
 الطاهر، فلا يختص الإضمار بالتشوق؟ قلت: هذا ممنوع؛ إذ السامع متى سمع الاسم المظهر فهم منه مدلوله ولو إجمالاً،
 بخلاف الضمير الغائب؛ فإنه لا يفهم منه إلا أن له مرجعاً في ذهن المتكلم، وأما إن ذلك المرجع ما هو فلا يفهم من
 نفس ذلك الضمير بحسب الوضع، فلم يشتد الإبهام في الاسم المظهر مثل الضمير، فلا يتحقق فيه التشوق. [الدسوقي
 بتغيير: ٤٥١/١] **أعز** وجه الأعزية أن فيه أمرين: لذة العلم، ودفع ألم الشوق بخلاف المنساق بلا تعب؛ فإن فيه الأول
 فقط، ولا يخفى أن اللذة المشتملة على دفع الألم أعلى من اللذة الموجودة بدونه. [التجريد: ١٥١]
أن هذا أي ما ذكر من أن السامع إذا لم يفهم منه معنى انتظره. **لا يحسن إلخ** أي التعليل الذي ذكره الماتن لوضع المضمير
 موضع المظهر لا يحسن في "باب نعم"؛ لأن السامع ما لم يسمع المفسر لا يعلم بمجرد سماع "نعم" أن فيه ضميراً، فلا يتشوق
 ولا ينتظر لمرجعه، فالتعليل المذكور إما يحسن في ضمير الشأن فقط لكن لا مطلقاً، بل إذا كان ضمير الشأن بارزاً مثل: هو
 زيد عالم، أما إذا كان مستتراً نحو: كان زيد قائماً، فحالته كحال 'باب نعم' في عدم التشوق والانتظار، فلا يحسن التعليل فيه
 أيضاً، تأمل. (ملخص من الدسوقي والتجريد) **لأن السامع إلخ** لا يخفى أنه بمجرد سماع الفعل تنتظر النفس للفاعل؛
 لأنه لا بد لكل فعل من فاعل، لكنهم لم يعتدوا بهذا الانتظار؛ لعدم ثامنه من حيث إن النفس تعلم أنه لا بد من مجيئه،
 وكان الانتظار التام إما يتحقق إذا وجد محل ما ينتظر، ولم يجئ كما في ضمير الشأن، فإن حق الضمير أن يتقدم مرجعه
 ولو تقديراً، فإذا وجد محله ولم يوجد يتحقق الانتظار التام حيثئذ. (التجريد)

لم يعلم اعترض عليه الفاضل اللاهوري والفاضل الجليلي: بأنه يجوز أن يكون مراد المصنف من التمكن في دهر
 السامع ما يعقبه بعد العلم بالضمير لا يحصر في سماع المفسر؛ لجواز علمه بقرينة أخرى، فيتحقق الشوق والانتظار،
 ولعله لذلك لم يقل الشارح: لا يصح في 'باب نعم'. **فلا يتحقق** فلا يكون تعليل وضع المضمير موضع المظهر في
 'باب نعم' مما ذكره سديد. **فلكمال العناية** أي فلأجل إفادة أن المتكلم اعتنى بتمييز المسند إليه اعتناء كاملاً حيث
 أبرزه في معرض المحسوس. [الدسوقي: ٤٥٢/١]

لاختصاصه بحكم بديع، **كقوله**: **كم عاقل عاقل هو وصف "عاقل" الأول بمعنى كامل**
 العقل متناه فيه ^{عجيب} أعيت أي أعيته وأعجزته، أو أعيت عليه وصعبت ^{تفسر لما قبله} مداهمه أي طرق
 معاشه، **وجاهل جاهل** سقاء مرزوقا :: **هذا الذي ترك الأوهام حائرة، وصير العام**
 التحرير أي المتقن من نحر الأمور علما ^{أي صير} أتقنها ^{أي يفعل} زديقا ^{أي متحررة} كافرا ^{أي متحررة} نافيا ^{أي متحررة} للصانع العدل الحكيم،
 فقوله: "هذا" إشارة إلى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل
 مرزوقا، فكان القياس فيه الإضمار فعدل إلى اسم الإشارة؛ لكمال العناية بتمييزه ليري
 السامعين أن هذا الشيء المتميز المتعين هو الذي له الحكم العجيب - وهو جعل
 الأوهام حائرة والعالم التحرير زديقا - **فالحكم البديع هو الذي أثبت للمسند إليه**

لاختصاصه: أي وإنما يعني المتكلم اعتناء كاملا بتخصيصه وتمييزه لاختصاصه، أي لكون مدلوله مختصا بحكم أي بأمر
 محكوم به عليه بديع. [الدسوقي بتغيير: ٤٥٢/١] **كقوله** أي قول أحمد بن يحيى بن إسحاق الراوندي، بفتح الواو نسبة
 إلى "راوند" قرية، والأكثر على أنه كان زديقا، وقيل: إنه كان من الأولياء، وقيل البيت المذكور:

سبحان من وضع الأشياء موضعها وفرق العز والإذلال تفريقا

والله أعلم. (الدسوقي) **كم** حبرية مضافة إلى مميزها، مرفوع على الابتداء. **هو** أي ليس بتأكيد لفظي كما يوهم.
وجاهل جاهل الخ [أي وكم جاهل كامل الجهل] وفي جعل الجاهل المقابل للعالم مقابلا للعاقل إشارة إلى أن
 العقل بلا علم كالعدم، وأن الجهل يلزمه الجنون، فالعاقل ينبغي له أن يتحلّى بالعلم ويخترع عن الجهل؛ لئلا يتعطل
 عقله، والجاهل مخنون لتناحده عن اكتساب الكمالات. [الدسوقي بتغيير: ٤٥٣/١] **هذا** أي الحكم السابق وهو
 كون العالم محروما والجاهل مرزوقا. **علما**: تمييز محمول عن المفعول، والأصل نحر علم الأمور أي أتقنه، وتفسير النحر
 بالإتقان تفسير مجازي علاقته المشاهدة في إزالة ما به الضرر؛ فإن القتل والذبح الذي هو معنى البحر الحقيقي يزيل
 الدماء والرطوبات التي بالحيوان، والإتقان يزيل الشكوك والشبهات. [التحريد: ١٥١]

نافيا للصانع. قائلا: لو كان له وجود لما كان الأمر كذلك. **فكان القياس الخ**. بأن يقال: "هما" مثلا بدل "هذا"، وإنما
 كان القياس الإضمار؛ لتقدم ذكره مع كونه غير محسوس، والإشارة يكون حقيقة في المحسوس. (الدسوقي)
هذا الشيء أي كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا. **فالحكم البديع** [أي جعل الأوهام حائرة والعالم زديقا]
 أشار بذلك لرد ما قال بعضهم: إن الحكم البديع كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا، فمعنى اختصاص المسند إليه
 بحكم بديع: أنه عبارة عنه، ومعنى كون هذا الحكم بديعا: أنه ضد ما كان ينبغي، ولا يحق ما فيه من التعسف؛ لأنه
 يلزم عليه اختصاص الشيء بنفسه، فالحق ما قاله الشارح من اختلاف المسند إليه المعبر عنه باسم الإشارة والحكم البديع -

المعبر عنه باسم الإشارة، أو التهكم عطف على "كمال العناية" بالسامع كما إذا كان السامع فاقد البصر، أو لا يكون ثمه مشار إليه أصلاً، أو النداء على كمال بلاذته أي بلادة السامع بأنه لا يدرك غير المحسوس أو على كمال فطانت^هه. بأن غير المحسوس عنده أي لسامع

= المحتص به، فالمسند إليه هو كونه العاقل محروماً والجاهل مرروقاً، والحكم البديع المحتص به أي الثابت له جعل الأوهام حائرة والعالم زنديقا. [الدسوقي بتغيير: ٤٥٤/١]

عطف على إلخ: كان الظاهر أن يكون قوله: 'أو التهكم' معطوفاً على 'الاختصاص'، ويكون كل من التهكم والاختصاص سبباً لكمال العناية كما صرح في 'المفتاح'، إلا أنه ما كان يورد عليه أن قصد التهكم بالسامع لا يقتضي كمال العناية بالتمييز، بل يقتضي اسم الإشارة سواء قصد به كمال العناية بتمييز أم لا، جعله الشارح عطفاً على "كمال العناية" دون "الاختصاص" حتى لا يرد السؤال المذكور. (المطول)

كما إذا كان: كما لو قال لك الأعمى: من صربي؟ فقلت له: هذا صربك، فكان مقتضى الظاهر أن يقال له: هو زيد؛ لتقدم المرجع في السؤال، لكنه عدل عن مقتضى الظاهر، وأتى بالاسم الظاهر محل الضمير قصداً للتهكم والاستهزاء به حيث عبرت له بما هو موضوع للمحسوس بحاسة البصر فنزلته منزلة البصير فكما به، (الدسوقي)

أو لا يكون إلخ: وهذا مقابله محدوف والأصل سواء كان ثمه مشار إليه محسوس أو لم يكن ثمه مشار إليه أصلاً أي محسوس، فالنفي إشارته إليه المحسوس لا المشار إليه مطلقاً، كما إذا قال لك الأعمى: من صربي؟ فقلت: 'هذا صربك' مشيراً للدخلاً مثلاً استهزاء به مكان 'هو زيد' لتقدم المرجع في السؤال، وقرر بعض الأشباح أن قوله: 'أو لا يكون' مقابل لقوله: 'فاقد البصر'، أي أو لم يكن فاقداً البصر، لكن لم يكن ثمه مشار إليه أصلاً يعني محسوس كما إذا قال لك البصير: من صربي؟ فقلت: 'هذا صربك' مشيراً، الأمر عديم كاختلاف. وقد علم من هذا أن كون إشارته إليه غير حاضر حساً لا يمنع من كونه المقام مقام إصمارة؛ لتقدم المرجع في السؤال، وهذا اندفع ما يقال: إذا لم يكن ثمه مشار إليه أصلاً، لم يكن هناك مرجع للضمير، فلا يكون المقام للضمير؛ لتوقفه على المرجع، فلا يصح جعل ذلك من وضع الظاهر موضع المضمير. [الدسوقي بتغيير: ٤٥٥/١]

أو النداء: عطف على 'التهكم' أي بوضع اسم الإشارة موضع المضمير؛ لأجل التنبه على بلادة السامع. فإذا قال قائل: من عالم البلد؟ مثلاً فقبل له: ذلك زيد، كان ذلك القول مكان "هو زيد"؛ لأن محل للضمير؛ لتقدم المرجع، وإلا تيان باسم الإشارة خلاف مقتضى الظاهر عدل إليه إيماء إلى كمال بلادة ذلك السامع بأنه لا يدرك إلا المحسوس. (الدسوقي بتغيير) **كمال فطانت^هه:** حاصله: أن المتكلم يستعمل اسم الإشارة الذي أصله المحسوس في المعنى الغامض الخفي إيماء إلى أن السامع لدكائه صارت المعقولات عنده كالمحسوسات، وذلك كقول المدرس بعد تقرير مسألة عامضة: 'وهذه عند فلان ظاهرة' مدحاً له وتعريضاً بغيره، فكان مقتضى الظاهر أن يقال: وهي ظاهرة عند فلان؛ لتقدم المرجع، لكنه عدل عن مقتضى الظاهر؛ للتنبيه على كمال فطانة ذلك السامع. (الدسوقي)

بمنزلة المحسوس، أو ادعاء كمال ظهوره أي ظهور المسند إليه، وعليه أي وعلى وضع
 اسم الإشارة موضع المضمّر لادعاء كمال الظهور من غير هذا الباب، أي غير باب
 المسند إليه شعر: تعاللت أي أظهرت العلة والمرض كي أشجى أي أحزن من شجي
 بالكسر صار حزينا، لا من شجي بالعظم بالفتح بمعنى نشب في حلقه، وما بك علة ::
 تريدن قتلي قد ظفرت بذلك أي بقتلي، كان مقتضى الظاهر أن يقول: "به"؛ لأنه
 ليس بمحسوس، فعدل إلى "ذلك" إشارة إلى أن قتله قد ظهر ظهور المحسوس، وإن كان
 المظهر الذي وضع موضع المضمّر غيره أي غير اسم الإشارة، فلزيادة التمكن، أي
 جعل المسند إليه متمكنا عند السامع نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ (الإحلاص: ١٠٢)
 أي الذي يصمد إليه ويقصد في الحوائج - من صمد إليه إذا قصد -
 تفسير لما فيه

أو ادعاء: أي يوضع اسم الإشارة مكان المضمّر في باب المسند إليه؛ لادعاء كمال ظهور المسند إليه عند المتكلم
 حتى كأنه محسوس بالبصر، ولو لم يكن ظاهرا في نفسه كقول القائل عند الحدال وتقرير مسألة أنكرها الخصم:
 "هذه ظاهرة أو مسلمة"، فكان مقتضى الظاهر أن يقال: وهي ظاهرة، لكنه عدل إلى اسم الإشارة ادعاء لكمال
 ظهوره. [الدسوقي بتغيير: ٤٥٥/١] تعاللت: هو قول عبد الله بن دمينه، مصعرا على وزن عرينه.
 أظهرت العلة: لأن التفاعل يستعمل في إظهار ما لم يكن كتعارج أي أظهر العرج ولم يكن به عرج. [الدسوقي:
 ٤٥٦/١] أشجى: أي أحزن من شجي يشجى على حد علم يعلم، وأما شجا يشجو فهو متعد، يقال: شجاني هذا
 الأمر أي أحزني. (المطول) تريدن قتلي. استيناف وجواب لما يقال: هل ظفرت بذلك المراد؟
 قد ظهر: أي ظهورا كاملا كالمحسوس مع أن القتل من المعاني.
 ظهور المحسوس: قيل: الأولى أن يقول: قد ظهر كمال الظهور المحسوس؛ ليوافق قول المصنف: أو ادعاء كمال
 ظهور، وأجيب بأن كمال ظهور المعاني كالقتل أن يكون كالمحسوس، فظهورها ظهور المحسوس كمال في ظهورها.
 (الدسوقي بتغيير) غير اسم الإشارة: بأن كان علما أو معرّفا بالإضافة أو بـ "أل".
 فزيادة التمكن: ووجه إفادة الظاهر التمكن دون المضمّر: أن المضمّر لا يحلو عن إتهام في الدلالة، بخلاف المظهر
 لاسيما ما يقطع الاشتراك من أصله كالعلم، فإذا ألقى للسامع ما لا إتهام فيه تمكن من ذهنه. (الدسوقي بتغيير)
 الله الصمد: لم يورد العاطفة بين الجملتين؛ لكمال الازدواج بينهما؛ فإن الثانية كاللزمة للأولى، وتعريف "الصمد"
 مع تنكير "أحد"؛ لعلمهم بصمديته تعالى بخلاف أحديته.

ولم يقل: هو الصمد لزيادة التمكن، ونظيره أي نظير ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ في وضع المظهر موضع المضمّر لزيادة التمكن، من غيره أي غير باب المسند إليه ^{حاله من غير} ^{الحق} أي بالحكمة المقتضية للإنزال ^{هذه} أي القرآن ^{الحق} حيث لم يقل: وبه نزل، أو إدخال الروع عطف على "زيادة التمكن" في ضمير السامع وتربيته المهابة، وهذا كالتأكيد لإدخال الروع أو تقوية داعي المأمور، ومناهما أي مثال التقوية وإدخال الروع مع التربية قول احفاد: أمير المؤمنين بأمرك كما مكان أنا أمرك، وعينه

ولم يقل أي مع أنه مقتضى الطاهر لتقدم المرجع. [الدسوقي: ٤٥٧/١]
 لزيادة التمكن أي لأنه لو قال: "هو الصمد" لكان فيها استحضار للدات بالصمير، لكن لم يكن فيه تمكّن وتقرّر؛ لأن في الصمير إيماما ما، بخلاف المظهر فإنه أدل على التمكن لاسيما إذا كان علما؛ لأنه قاطع للاشتراك من أصله. (الدسوقي) ونظيره متدا، وقوله: 'باحق' حبر، وقوله: "من غيره" حال منه، أي حال كون تلك الآية من غيره، وهي حال مؤكدة؛ إذ كونها من غيره معلوم من كونها نظيرا. (الدسوقي)
 وبالحق كون هذا المثال من قبيل وضع المظهر موضع المضمّر إذا فسر الحق الثاني بما فسر به الأول، كما يدل عليه قاعدة إعادة المعرفة معرّفا، وأما إذا فسر الحق الثاني بالأوامر والواهي على ما قيل فلا يكون مانع فيه؛ لأن كلا من الحقين له حيث مدعى على حدة، كذا في شرحه لـ "المفتاح"، وتقدم الجار والمحرور في موضعين أعني: "باحق" يفيد الحصر.
 وبالحكمة هي اشتماله على صلاح المعاش والمعاد، وسماها حقا؛ لأنها حق ثابت في الواقع.
 حيث مع أنه مقتضى الطاهر لتقدم المرجع. (الدسوقي) أو إدخال الروع قال السكاكي: وتترك الحكاية إلى المظهر إذا تعلق به عرض كفعل الحلفاء حيث يقولون: "أمير المؤمنين يرسم لك" مكان "أنا أرسم" وهو إدخال الروعة في ضمير السامع وتربية المهابة، أو تقوية داعي المأمور، وعليه قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا بِأَعْيُنِنَا﴾ (آل عمران: ١٥٩) (مفتاح) وهذا كالتأكيد لأن حشية حقوق الضرر من شيء يلزمها إجلاله وتعظيمه في القلب، فهو من عطف اللازم، وهو بصرية التأكيد؛ لأنه يدل على المروم، ولذا قال الشارح: "كالتأكيد". [الدسوقي: ٤٥٨/١]

أو تقوية: [والمراد من "الداع" حالة نفسانية تقوم بالمأمور كظن الانتقام] قال في "المطول": أي ما يكون داعيا لم أمرته شيء إلى الامتنال والإتيان به، فيكون إضافة الداعي لمأمور من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، ففي المثال الآتي دات الخليفة تكون مقتضية للداعي المذكور، والتعبير عنها بأمير المؤمنين الدال على السلاطة والتمكّن من فعل المكروه بالمأمور لو خالف يقوي ذلك الداعي (ماحود من الدسوقي) [التجريد: ١٥٣]

أمير المؤمنين فإسناد الأمر إلى لفظ أمير المؤمنين دون الصمير الذي هو أنا موجب لدخول الخوف في قلب السامع؛ لدلالة لفظ أمير المؤمنين على القهر والسلطان وأنه يهلك العاصي، وموجب لارتياد المهابة الحاصلة من رؤيته ومشافهته، =

أي على وضع المظهر موضع المضمّر لتقوية داعي المأمور **من غيره** أي من غير باب المسند إليه، ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ (آل عمران: ١٥٩) حيث لم يقل: "علي" لما في لفظ "الله" من تقوية الداعي إلى التوكل عليه؛ لدلالته على ذات موصوفة بصفات كاملة من القدرة وغيرها، أو **الاستعفاف** أي طلب العطف والرحمة **كقوله**:
 عطف تفسر

إلهي **عبدك العاصي** أتاك **مقرا بالذنوب** وقد دعاك **لم يقل: "أنا العاصي"**؛ لما في لفظ "عبدك" من التخضع واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة. قال السكاكي: هذا أعني نقل الكلام من الحكاية إلى الغيبة **غير مختص** بالمسند إليه **ولا النقل مطلقا بهذا القدر** أي بأن يكون من الحكاية إلى الغيبة،
 تفسر بهذا القدر

= وموجب لتقوية داعي المأمور بخلاف "أنا أمرك"؛ فإنه لا يدل على ذلك. [الدسوقي بتغيير: ٤٥٩/١] لم يقل "علي" أي مع أن المقدم يقتضيه؛ لأنه للمتكلم. الله: بخلاف ضمير المتكلم فإنه لا يدل على ذلك. **الاستعفاف** أي وضع المظهر موضع المضمّر للاستعفاف. **كقوله**: منسوب إلى سيدنا علي كرم الله وجهه. **أمرك**: أي الذي هو المقتضى الظاهر؛ لأن المقام لتكلم. **أنا العاصي** أي أنا العاصي أتيتك على أن يكون "العاصي" بدلا، أي من ضمير المتكلم. (المطول)
 أعني نقل فسر السكاكي اسم الإشارة بهذا التفسير، وأفاد هذا التفسير أن الإشارة ليس إلى وضع المظهر موضع المضمّر، بل إشارة لما يفهم ضمنا من إيراد قوله تعالى: ﴿مَنْ كُنْ عَلَى اللَّهِ﴾ (آل عمران: ١٥٩)، وقوله: 'إلهي عبدك العاصي أتاك' مثالا لوضع الظاهر موضع المضمّر؛ فإنه يتضمن نقل الكلام من الحكاية إلى الغيبة، فما قيل: إنه لا فائدة في قوله: "غير مختص بالمسند إليه" لا في كلام المصنف ولا في كلام السكاكي؛ لأنه علم ذلك من قوله: "وعليه من غيره" **كقوله** على الله، ليس بشيء؛ لأن المفهوم صريحا ما ذكر عدم اختصاص وضع المظهر لا عدم اختصاص نقل الكلام من الحكاية إلى الغيبة، وإن كان ذلك مفهوما منه ضمنا؛ لأن التصريح بما علم ضمنا لا يكون تكرارا. [التجريد ملخصا: ١٥٣] (المطول)

الحكاية. أي المتكلم لأنه يحكي عن نفسه. **غير مختص** أي بل تارة يكون في المسند إليه كما مر في قوله: "إلهي عبدك"، وفي قوله: "أمير المؤمنين يأمرك" مكان "أنا العاصي" و"أنا أمرك"، وتارة يكون ذلك النقل في غير المسند إليه كما مر في قوله: "فتوكل على الله" مكان "فتوكل علي"، وهذا كله من الالتفات عند السكاكي. [الدسوقي: ٤٦٢/١]
النقل مطلقا: [أي عن التقييد بكونه من الحكاية إلى الغيبة]. اعلم أن عبارة المتكلم كان "ولا بهذا القدر" فيدل ظاهره على أن المعنى: وليس النقل من الحكاية إلى الغيبة مختصا بأن يكون من الحكاية إلى الغيبة، ولا يخفى فساده؛ لاستلزامه سلب اختصاص الشيء بنفسه، هذا حاصل التسامح الذي في عبارة الماتن، وحاصل التوضيح الذي أشار إليه الشارح بقوله: =

ولا يخلو العبارة عن تسامح، بل كل من التكلم والخطاب والعبية مطلقاً أي سواء كان في المسند إليه أو غيره، وسواء كان كل منها وارداً في الكلام أو كان مقتضى الظاهر إيراده **يقبل إلى الآخر**، فيصير الأقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين، ولفظ "مطلقاً" ليس في عبارة السكاكي، لكنه مراده بحسب ما علم من مذهبه في الالتفات وبالنظر إلى الأمثلة، ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتاً مأخوذاً من التفات الإنسان من يمينه إلى شماله وبالعكس كقوله: أي قول امرئ القيس: **تطاول ليديك خطاب** لنفسه التفاتاً، ومقتضى الظاهر ليلي **بالأتمد** بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع، أي مداه على جهة الالتفات لأن المقام مقام تكلم ^{الواو بمعنى أو} ويروي بكسرهما ^{في مرثية أبيه} أي مقفلاً

- 'ولا النقل مطلقاً': أن مجرد النقل الأول عن قيده أي أن النقل حال كونه مطلقاً عن التقيد بكونه من التكلم إلى العيبة، غير مختص بهذا القدر، أعني النقل من التكلم إلى العيبة، بل يكون النقل في غيره ككونه من الخطاب إلى التكلم أو العيبة، أو من العيبة إلى التكلم أو الخطاب، أو من التكلم إلى الخطاب. [الدسوقي: ٤٦٢]

ولا يخلو أي لا يخلو عبارة أتمن بقطع النظر عن إصلاح الشارح عن تسامح، وأما بعده فلا كما مر. **سواء كان** لا يفكر عن تفسير الإطلاق بما ذكره قوله بعد: "عند علماء المعاني؛ لأنه من جهة مقول السكاكي بحسب رعمه وفهمه عن علماء المعاني. (الدسوقي) **وارداً**. بأن عبر به أولاً كما في الأمثلة الآتية.

سنة: وإن ضربت هذه السنة في الخاتين - وهما أن يكون قد ورد كل منهما في الكلام ثم عدل عنه، أو لم يورد - لكن كان مقتضى الظاهر إيراده، صارت اثني عشر قسماً، فإن صربتها في المسند إليه وغيره صارت أربعة وعشرين. (الدسوقي) **حاصلة:** أي من نقل كل واحد من الثلاثة إلى الآخرين، فالثلاثة هي التكلم والخطاب والعبية، والاثنان ما بقي من الثلاثة بعد اعتبار أحد واحد منهما منقولاً إلى غيره. (الدسوقي)

بحسب ما علم: أي لأنه لا يشترط تقدم التعبير ولا اختصاصه بالمسند إليه وإن كان عدم الاختصاص به على مذهب الجمهور أيضاً. [التحريد: ١٥٢] **الأمثلة** لأنه أي السكاكي مثل بالمسند إليه وغيره ما سبقه تعبير وما لا، فقوله: "بالنظر إلى الأمثلة" متعلق بـ "علم". وقيل: و'بالنظر' عطف على 'بحسب' أي بحسب ما علم من مذهبه أنه لا يشترط تقدم التعبير، وبالنظر إلى الأمثلة حيث مثل بالمسند إليه وغيره وما تقدمه التعبير وما لم يتقدمه، فيكون الإطلاق مأخوذاً من مجموع الأمرين: ما علم من مذهبه، والأمثلة. [التحريد بتوضيح: ١٥٣]

هذا النقل: أي نقل الكلام من كل واحد من الثلاثة إلى غيره منها مطلقاً التفاتاً. **عند علماء المعاني:** أقول: ذهب بعضهم إلى أن الالتفات من حيث إنه يشتمل على بكتة، هي خاصية التركيب من علم المعاني، من حيث إنه إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة في الوضوح وإخفاء من عدم البيان، ومن حيث إنه يحسن الكلام ويزينه من علم البديع، والسكاكي أورده في المعاني والبديع. (السيد علي المطول)

والمشهور أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة أي التكلم والخطاب والغية بعد التعبير عنه أي عن ذلك المعنى بأخر منها أي بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع، ولا بد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا: أنا زيد وأنت عمرو، و:

نحن الذون صبحوا الصباحا

على نفقة طي

والمشهور: هذا من كلام المصنف مقابل لقول السكاكي: "ويسمى إلخ" نقل صاحب "التحريد" عن حواشي "المطول" للفاضل الجلي: اعلم أنه تلخص مما ذكره الشارح أن في الالتفات أربعة مذاهب، ووجه الضبط أن يقال: لا يخلو إما أن يشترط فيه سبق التعبير بطريق آخر أم لا، الثاني: مذهب الزمخشري والسكاكي ومن تبعهما، وعلى الأول لا يخلو إما أن يشترط أن يكون التعبيران في كلام واحد أو لا، الأول مذهب بعض الناس، وعلى الثاني لا يخلو إما أن يشترط كون المخاطب في التعبيرين واحدا أو لا، الأول مذهب صدر الأفاضل، والثاني مذهب الجمهور. **بعد التعبير:** وهو أخص من الأول؛ لأن قول الخليفة: "أمير المؤمنين يأمر بكذا" التفات عند السكاكي دون غيره، وقول السكاكي خلاف الظاهر. (العرائس)

عن ذلك المعنى: هذا صريح في أنه لا بد من اتحاد معنى الطريقتين، والمراد الاتحاد في ما صدق فيدخل فيه نحو: أنا زيد، ويحتاج إلى إخراج القيد الذي ذكره الشارح يعني قوله: "بشرط أن يكون التعبير الثاني إلخ". [الدسوقي: ٤٦٥/١] **خلاف:** أي ظاهر الكلام ولو كان موافقا لظاهر المقام كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُذْرِكُ نَعْلَهُ يَرْكِي﴾ (عبس: ٣) فإنه خطاب موافق لظاهر المقام الذي هو مقام الخطاب، لكنه مخالف لظاهر الكلام؛ لأنه عبر عنه أولا بالغية في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ وَتَوَلَّىٰ أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَىٰ﴾ (عبس: ٢٠١) على خلاف مقتضى ظاهر المقام؛ لأن مقتضاه الخطاب في الموضوعين، فالتعبير بالخطاب المناسب للمقام بالأصالة التفات؛ لأنه مخالف لظاهر السوق وذلك ظاهر، والسر في العدول عن الخطاب إلى الغية أولا تعظيم النبي ﷺ لما فيه من التلطف في مقام العتاب بالعدول عن المواجهة في الخطاب. (الدسوقي)

هذا القيد: وهو قوله: "بشرط أن يكون إلخ" وإنما تركه المصنف لفهمه من المقام؛ لأن كلامه في إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر. (الدسوقي)

ليخرج إلخ: فإنه وإن كان يصدق على كل من المثالين أنه قد عبر فيه عن معنى وهو الذات بطريق الغية بعد التعبير عنه بطريق آخر وهو التكلم في الأول والخطاب في الثاني، إلا أن التعبير الثاني يقتضيه ظاهر الكلام ويترقبه السامع؛ لأن المتكلم إذا قال: أنا أو أنت ترقب السامع أنه يأتي بعده باسم ظاهر حيرا عنه. (الدسوقي)

نحن الذون: قال الجلي: الشعر للعقلي، آخره: يوم النخيل غارة ملحاحا، والظاهر: أن "الصبحا" تصريح بحجز معنى 'صبحوا' تأكيدا من صبحه إذا أتاه صباحا، ويجوز أن يراد الإتيان المطلق بقرية الصباح، فنصبه في الوجهين -

وقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ و﴿أَهْدِنَا﴾ و﴿أَنْعَمْتَ﴾؛ فإن الالتفات إنما هو في ^{ومثل قوله تعالى} ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، والباقي جار على أسلوبه، ومن زعم أن في مثل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ^{أي إياك نستعين وأهدنا وأنعمت} التفاتاً، والقياس "أمنتهم" فقد سها على ما يشهد به كتب النحو.

هذا أي الالتفات بتفسير الجمهور ^{من الالتفات} أحسن منه بتفسير السكاكي؛ لأن النقل عنده أعم من أن يكون قد عبر عن معنى بطريق من الطرق ثم بطريق آخر، أو يكون مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بطريق منها فترك وعدل عنها إلى طريق آخر، فيتحقق الالتفات عنده بتعبير واحد، فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في تطاول ليلك، ^{أي لعوي}

= على الظرفية، ويحتمل أن يكون "الصاحا" مفعولاً مطلقاً، ومفعول "صبحوا" محذوف أي صحوهم، و"الحيل" مصعراً موضع بالشام، و"العارة" اسم مصدر نصب على التعليل أي لأجل الغارة، والمنداح صيغة مبالغة في الإحاح كالمكثار، ففي هذا القول قد انتقل من ضمير المتكلم وهو 'نحن' إلى الغيبة وهو 'الدون' إلا أنه يقتضيه الظاهر؛ لأن الإخبار بالظاهر وإن كان من قبيل الغيبة عن ضمير المتكلم أو الخطاب جاء على ظاهر ما يستعمل في الكلام، ولم يمر على خلاف ما يترقه السامع، فلولاً هذا الشرط لحكم بأن هذا التفات. (جلي) [التحريد: ١٥٤]

فإن الالتفات إلح. لأنه انتقل من التعبير عن معنى بالعبية وهو (الفاتحة: ٤) إلى الخطاب في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ (الفاتحة: ٥)، أما قوله: ﴿وَأِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، و﴿أَهْدِنَا﴾، و﴿أَنْعَمْتَ﴾؛ إذا نظرت له مع قوله: يصدق عليه أنه انتقال من طريق إلى طريق آخر، لكنه ليس على خلاف مقتضى الظاهر، بل جاء على مقتضى الظاهر؛ لأنه لما التفّت للخطاب في صار الأسلوب للخطاب فهو أيضاً خارج بهذا القيد عن الالتفات. [الدسوقي: ٤٦٦/١] التفات لأن "الذين" ماضى في الحقيقة فهو مخاطب والمناسب له "أمنتهم".

فقد سها فإنه لا التفات في ذلك؛ لأن حق العائد إلى الموصول أن يكون بلفظ الغيبة، وحق الكلام بعد تمام الماضى أن يكون بطريق الخطاب، فـ"الذين آمنوا" جار على مقتضى الظاهر. (المطول)

على ما تشهد إلح. من أن العائد إلى الموصول قياسه أن يكون بلفظ الغيبة؛ لأن الموصول اسم ظاهر فهو من قبيل الغيبة، وإن عرص به الخطاب بسبب الداء، وحينئذ فـ"آمنوا" جار على مقتضى الظاهر كما أن حق الكلام بعد تمام الماضى أن يكون بطريق الخطاب نحو: يا رب! قم، وأما قبل تمامه فحقه الغيبة، والصلة متممة للماضى الذي هو الموصول، فهي كالجزء منه، فلا يراعى في الكلام حكم الخطاب العارض بالتداء إلا بعد تمامه. (الدسوقي)

ليلك: فهو التفات عند السكاكي لا الجمهور.

مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْتُدَ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾
مقوله لحبيب النجار موعظة لقومه

(يس: ٢٢) ومقتضى الظاهر "ارجع"، والتحقيق: أن المراد "ما لكم لا تعبدون" لكن لما

عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق إجراء باقي الكلام على ذلك

الطريق، فعدل عنه إلى طريق الخطاب، فيكون التفاتا على المذهبين، ومثال الالتفات
عن التكلم أي العبدون المذكور

من التكلم إلى العسة: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ (الكوثر: ١، ٢)

ومقتضى الظاهر "لنا"، ومثال الالتفات من الخطاب إلى التكلم، قول الشاعر:

علقة من عبده العلى

ضحك قلب أي ذهب بك في الحسان طروب،

ومقتضى الظاهر إلح. حاصله: أن الشارح ذكر قولين في تقرير الالتفات في هذه الآية: الأول أن الضميرين للمتكلم،

ولكنه عبر ثانيا عن الذات المتكلمة بضمير المخاطبين، ففيه التفات، ومقتضى الظاهر "ارجع"، وحاصل القول الثاني: أن

الضميرين للمخاطبين، فكان مقتضى الظاهر أن يقال: "وما لكم لا تعبدون الذي فطركم وإليه ترجعون"، فعدل عن

مقتضى الظاهر في الأول وأوقع ضمير التكلم موضع ضمير خطاب، ثم عبر بعد ضمير المتكلم بضمير الخطاب، فقد

اتحد المعبر عنه واختلف العبارة، فعبر أولا بطريق التكلم، ثم عبر ثانيا بطريق الخطاب وهذا التفات، وهذا القول هو

التحقيق كما قال الشارح، وذلك لأن قوله: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْتُدَ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (يس: ٢٢) تعريض

بالمخاطبين؛ لأن المقصود وعظهم وزجرهم على عدم الإيمان، فهم المقصودون بذلك القول، وعلى هذا التحقيق

مقتضى قوله: "وما لي" التفات على مذهب السكاكي فقط؛ لأنه تعبير على خلاف مقتضى الظاهر، وفي قوله: "وإليه

ترجعون" التفات على المذهبين، كذا قيل. [الدسوقي: ٤٦٧/١]

ما لكم إلح: لأن المتكلم حبيب النجار وهو من المؤمنين، فالعبادة حاصلة منه بالفعل، إلا أنه أقام نفسه مقام

المخاطبين، فنسب ترك العبادة إلى نفسه تعريضا بالمخاطبين إشارة إلى أنه لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه، وهو من

الملاطفة في الخطاب. [الدسوقي: ٤٦٨/١]

إنا أعطيناك: قد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم كالجماعة، ولم يحن ذلك للعائب

والمخاطب في الكلام القديم إنما هو استعمال المولدين تعظيما للمخاطب وتواضعا للمتكلم. (المطول)

الكوثر: أي الخير الكثير أو نورا في الجنة، كذا قالوا.

لربك. من فوائد الالتفات في الآيات أن لفظ "الرب" فيه حثا على فعل المأمور به؛ لأن من يريك يستحق العبادة.

لنا: لأن "أعطيناك" تكلم، وقوله: "لربك" غيبة؛ لأن الاسم الظاهر من قبيل الغيبة كما مر. (الدسوقي)

طروب صفة للقلب، والطرب حفة تعتري الإنسان لشدة سرور أو حزن. [الدسوقي: ٤٦٩/١]

ومعنى طروب في الحسان أن له طربا في طلب الحسان ونشاطا في مرادوتها،

مطالبها بالوصال

بعيد لستاب تصغير "بعد" للقرب أي حين ولي الشباب وكاد ينصرم، **عصر** ظرف طرف لطروب أول "طحا"

مضاف إلى الجملة الفعلية أعني قوله: **حال** أي قرب **منسب** :: **يكنفي ليلى** فيه التفات

من الخطاب في "بك" إلى التكلم، ومقتضى الظاهر يكلفك، وفاعل "يكلفني" ضمير

لأ ياء يكنفي لستكنم

للقلب، و"ليلى" مفعوله الثاني، والمعنى يطالبني القلب بوصل ليلى، وروي "تكلفني"

بالتاء الفوقانية على أنه مسند إلى "ليلى"، والمفعول الثاني محذوف أي شذائد فراقها، أو

على أنه خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر من الغيبة إلى الخطاب، **وقد شت** أي بعد

حمة حابه من ليلى

وليه، أي قربها **وعاد عواد يسا وخطوب**، قال المرزوقي: "عادت" يجوز.....

أهاه وليها

أن له طربا إلخ. فيه إشارة إلى تعلق "في حسان" بطروب. **مفعوله الثاني** أي بتقدير اباء، والمفعول الأول اباء، وبما

قلنا: بتقدير اباء؛ لأن "كف" لا يتعدى للمفعول الثاني بنفسه بل بالياء، ويقال: كفت ريذا بكذا، وإلى تقديرها يشير

قول الشارح: والمعنى يطالبني القلب بوصل ليلى. [الدسوقي: ٤٧٠/١]

وروي وعنه فالاتفات حاصل أيضا من الخطاب إلى التكلم؛ إذ مقتضى الظاهر تكلفك ليلى، وعلى هذه الرواية

فالتكليف معنى التحميل. (الدسوقي) **محذوف** وقال العصام: الأسب حيث أن يكون بين "تكلفني" و"شط" تاراع

في قوله: "وليه"، ويكون المعنى تكلفني ليلى - أي حبها المفرط وليها يعني قربها أي فيكون "وليه" مفعولا ثانيا

لتكلفني وفعلا لقوله: "شط"، فلا حاجة إلى تقدير المفعول. [التجريد توضيح: ١٥٥]

شذائد فراقها [أي إنما تحمله الشذائد المترتبة على فراقها. (الدسوقي)] ويحتمل أن يكون فراقها خطابا للنفس

كما في "بك" فلا يكون التفاتا آخر. أو **على أنه**، والمفعول عنى هذا أيضا "ليلى" أي وصل ليلى، والتكليف على

هذا الثالث بمعنى الطلب. (التجريد) **التفاتا آخر** أي غير المقرر أولا، فيكون في البيت على هذا الاحتمال الأخير

التفاتان... والحاصل: أنه عنى رواية يكلفني بالياء التحتية ليس فيه إلا التفات واحد عند الجمهور والسكاكي من

الخطاب إلى التكلم، وكذا على رواية تكلفني بالتاء الفوقية إن جعل الفاعل ليلى، وأما إن جعل الفاعل ضمير القلب

كان فيه التفاتان باتفاق الجمهور والسكاكي: أحدهما في الكاف في "بك" مع ياء المتكلم في "تكلفني"، وثانيهما: في

"القلب" مع فاعل "تكلفني" المقدر بـ "أنت يا قلب". (الدسوقي) **من العيبة** أي لأنه عتر أولا عن القلب بطريق

العبية حيث عبر عنه بالاسم الظاهر، وثانيا بطريق الخطاب حيث عبر بـ "تكلفني" أي أنت يا قلب، وهذا غير

الاتفات السابق من الخطاب في "بك" إلى التكلم في "يكلفني" (الدسوقي) **عواد** جمع عادية وهي ما يصرفك عن

الشيء ويشغلك، على ما في "القاموس". (التجريد) **خطوب** جمع حطب هو الأمر العظيم.

أن يكون فاعلت من المعادة كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه، ويجوز أن يكون
 من عاد يعود أي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا إلى ما كانت عليه قبل، ومثال
 الالتفات من الخطاب إلى العيبة نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِّ وَحَرِّينَ بِهِمْ﴾
 (يونس: ٢٢) والقياس "بكم"، ومثال الالتفات من العيبة إلى التكلم قوله تعالى: ﴿وَاللَّهِ
 الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فُسْقَانَهُ﴾ (فاطر: ٩) ومقتضى الظاهر ساقه، أي ساق الله
 تعالى ذلك السحاب وأجراه إلى بلد ميت، ومثال الالتفات من الغيبة إلى الخطاب قوله
 تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ يَا كُفْرًا﴾ (الفاتحة: ٤، ٥) ومقتضى الظاهر "إياه".

[وجه حسن الالتفات]

ووجهه أي وجه حسن الالتفات أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك الكلام

يكون فاعلت: فالأصل عادت تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، فالفعل
 محذوف اللام فوزبه الآن فاعلت. [الدسوقي: ٤٧٠/١] من عاد أي مأخوذاً من مصدر عاد بمعنى رجع، وهو العود بمعنى
 الرجوع، وعلى هذا فلا حذف فيه، وورثه فعلت وأصله عودت - على وزن قولت - تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت
 ألفا، فالألف منقلبة عن واو هي عين الكلمة. [الدسوقي: ٤٧١/١]

والقياس الظاهر أن تعبيره تارة بقوله: "مقتضى الظاهر"، وتارة بقوله: والقياس تفنر. [التحريد: ١٥٦]
 فسقاه: على وفق الظاهر معنى؛ لأنه جاء على الأصل، وعلى خلاف الظاهر لفظاً؛ لأن كلمة الجلالة للغيبة وفيه
 خلاف الظاهر لفظاً لا معنى. (العرائس) مالك يوم الدين: هو وصف بظاهر وهو من قبيل الغيبة، والموصوف ظاهراً
 أيضاً. (التحريد) وجه حسن إلخ: أي في أي تركيب كان، وأشار الشارح بتقدير "حسن" إلى أن في كلام
 المصنف حذف مضاف. [الدسوقي: ٤٧٢/١]

إذا نقل. أي حول من طريق كالغيبة إلى طريق آخر كالخطاب، قال الفاضل "الجلبي" وغيره: إن هذه الفائدة التي
 ذكرت للالتفات لا تنطبق على مادة يكون السامع فيها حضرة الباري جل وعلا، كما في "إياك بعد" لتعالیه عن
 النشاط والإيقاظ والإصغاء، فلو ذكر فائدة غير هذه مما يصح في حقه تعالى أيضاً لكان أنسب، وقد يقال: المراد أن
 الكلام الالتفاتى أينما وقع صالح لأن يراد به هذه الفائدة بالنظر لنفسه مع قطع النظر عن العوارض الخارجية، ككون
 المخاطب به المولى سبحانه أو غيره. (الدسوقي)

أحسن تطرية. أي تجديدا أو إحداثا من طريت الثوب **لششاط السامع**، وكان أكثر إيقاظا

أي لأجل نشاط السامع أي أكثر تنبيهها

للإصغاء إليه، أي إلى ذلك الكلام؛ لأن لكل جديد لذة، وهذا وجه حسن الالتفات على

أي الاستماع

الإطلاق. وقد تختص مواقعه بطائف غير هذا الوجه العام، كما في سورة الفاتحة؛ فإن

أي كالاتفات الذي إليه

مواضع الالتفات الباء داخلة على المقصور

في كل موضع

العبد إذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه محركا للإقبال عليه

أي ذكر ما شاع عن قلب

أي على ذلك الحقيق بالحمد، وكما أحرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي

المستحق للحمد

ذلك المخرك إن أن يؤول الأمر إلى حاتمها أي خاتمة تلك الصفات يعني مالك يوم الدين،

أي بهي

امقيدة أنه أي ذلك الحقيق بالحمد ما لبث الأمر كله في يوم الحراء؛ لأنه أضيف مالك إلى

يوم الدين على طريق الاتساع، والمعنى على الظرفية أي مالك في يوم الدين،.....

الحقيقي

أحسن تطرية. هذه الفائدة في النقل الحقيقي كما هو مذهب الجمهور في عاية الظهور، وكذا في النقل التقديري كما هو مذهب السكاكي توجد هذه الفائدة، فإنه إذا سمع خلاف ما يترقبه من الأسوب كان له زيادة نشاط ووفور رغبة في الإصغاء إلى الكلام.

من طريت الثوب إذا عملت به عملا صار كأنه جديد، فقلوه: "تجديدا" بيان للمعنى المعوي. وقوله: "إحداثا" بيان للمراد، فإنه إحداث هيئة أخرى لازم لتجديد الثوب، فما قال الجليبي: إن التطرية مهمة مهمة الألام تكون بمعنى الأحداث، وإذا كانت ناقصة تكون بمعنى التجديد، وفيما ذكره الشارح تحليط بين لا يساعده الكتب المشهورة من البعة، ويأبى عنه قول الشارح: من طريت الثوب بدون ذكر صرء معه. [التجريد ملخصا: ١٥٦]

وقد تختص: قال الشارح في "المطول": أي قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه يختص به بحسب مناسبة المقام. فيظهر أن "قد" حيفذ للتحقيق لا للتقليل. وقال العصام في تفسيره: أي قد يختص بعض مواقعه ببعض اللطائف، لا أنه يختص كل التفات بلطفية سوى هذا الوجه العام كما فسر به الشارح، وإلا لأوجب ذلك أن لا يكفي في التفات بالنكتة العامة، والجواب الحسن عندي: أن مراد الشارح بقوله: "بكل التفات" الأقسام الستة المذكورة سابقا لا كل جزئي من جزئيات الالتفات، فيكون لفظ "قد" للتقيد لا للتحقيق، فلا يقع إشكال العصام عليه، فتأمل.

الحقيق. المستحق للحمد، وهو الله تعالى. **تلك الصفات** أي "رب العالمين" إلى "مالك يوم الدين".

طريق الاتساع: أي حيث أحرى الظرف مجرى المفعول به، فأضيف إليه اسم الماعل كما في قوله: ويومًا شهدناه سبيما وعامرا. [التجريد وغيره: ١٥٧] **مالك:** ولعله لا حاجة إلى جعل الإضافة مجازا عقليا، فإن الزمان وما فيه مملوك لله تعالى، ويده مكنوت كل شيء، وإضافة المالك إلى اليوم نسبة إلى ما هو له، وإن أريد بـ"يوم الدين": اليوم بما فيه كان المجاز في الطرف. (ملخص)

والمفعول محذوف دلالة على التعميم، **فحينئذ** **يوجب** ذلك المحرك لتناهيه في القوة ^{مع الاختصار} الإقبال عليه أي إقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد، **والخطاب بتخصيصه** ^{وهو الله سبحانه} ^{عطف على الإقبال} **عنايه** **احضوع والاستعانة في المهمات**، فالباء في "بتخصيصه" متعلق بالخطاب، يقال: خاطبته بالدعاء إذا دعوت له مواجهة، وغاية الخضوع هو معنى العبادة، وعموم المهمات ^{فان الخطاب يتعدى بالباء} مستفاد من حذف مفعول "نستعين"، والتخصيص مستفاد من تقدم المفعول، ^{مفعوله الثاني} ^{وهو إياك} فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هي أن فيه تنبيهها على أن العبد إذا أخذ في القراءة ^{من الله تعالى} ^{شرع} يجب أن يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور. ^{أي يتأكد}

محدوف. [أي وهو الذي قدره المصنف بقوله: الأمر كله] أي نسيا مسيا كما في قولهم: فلان يعطي، أي يفعل الإعطاء، فلا يرد ما قيل: إن المحذوف المقدر كالملفوظ، كأنه قيل: مالك يوم الدين جميع الأمور، فينزم الجمع بين الحقيقة والمجاز. [التحريد: ١٥٧]

دلالة على التعميم. إما علة لحذف المفعول أي حذف المفعول دلالة على التعميم؛ لأنه يتوسل بالإطلاق في المقام الخطابي إلى العموم؛ لئلا ينزم الترجيح بلا مرجح كما يأتي. وأورد عليه أنه لو قال: مالك الأمر كله لحصنت الدلالة على التعميم؛ وأجيب بالنوع مستندا باحتمال حمل الأمر على المعهود، ولو سلم فالمراد: دلالة على التعميم مع الاختصار، وإما علة لقوله: "أضيف على طريق الاتساع"؛ لأنه إذا جعل الرمان مما وقع عليه الملك، أفاد شمول الملك لكل ما فيه بالدلالة العقلية، بخلاف ما إذا قيل: مالك الأمر كله في يوم الدين. [الدسوقي: ٤٧٥/١]

فحينئذ أي حين إعادة الخاتمة أنه مالك الأمر كله، أو حين إردباد قوة المحرك. (الدسوقي)

والخطاب بتخصيصه إلخ والمعنى يوجب ذلك المحرك أن يحاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد مما يدل على تخصيصه بأن العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره، وبأن الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره. (المطول) **والاستعانة** أورد على التخصيص أن الاستعانة كثيرا ما تقع بغيره تعالى، وأجاب الأستاذ بأوجه: أحدها: أنه إضافي أي بالإضافة إلى الأصنام ونحوها الثاني: أن المراد بالاستعانة طلب تحصيل الأسباب وتيسرها، والتحصيل والتيسير محتصان به تعالى، والثالث: أن المقصود بالاستعانة إنما هو الله تعالى وإن حصلت بالغير صورة. (التحريد) **متعلق بالخطاب**: أي كما أن الباء في "بغاية" متعلق بالتخصيص.

فاللطيفة. أي فاللطيفة الداعية للالتفات في هذا الموقع وهو الفاتحة، التنبيه على أن العبد إذا أخذ في قراءة الفاتحة يجب أن تكون قراءته على وجه إلخ. [الدسوقي: ٤٧٦/١]

[تلقى المخاطب بغير ما يترقب]

ولما انجر الكلام إلى خلاف مقتضى الظاهر أورد عدة أقسام منه، وإن لم يكن من مباحث المسند إليه، فقال: **ومن خلاف المقتضى أي مقتضى الظاهر تلقى المخاطب** إضافة المصدر إلى المفعول، أي تلقى المتكلم المخاطب **بغير ما يترقبه** المخاطب، ^{مع جهة} والباء في "بغير" للتعدية، وفي **يحمل كلامه** للسببية، أي إنما تلقاه بغير ما يترقبه بسبب أنه حمل كلامه أي الكلام الصادر عن المخاطب **على خلاف مراده** أي مراد المخاطب، وإنما حمل كلامه **على خلاف مراده تنبيها للمخاطب على أنه أي ذلك الغير هو الأولى** ^{أي المتكلم} بالقصد والإرادة **كقول القبيعري للحجاج وقد قال الحجاج له أي للقبيعري، حال** ^{عطف بمصر} ^{ابن يوسف} كون الحجاج **متوعدا** إياه:

ولما انجر: أي: ولما كان كلامه في أحوال المسند إليه على مقتضى الظاهر، وانجر ذلك إلى خلاف مقتضى الظاهر من المسند إليه، أورد عدة أقسام منه وإن لم تكن من المسند إليه، وفيه أنه تقدم أيضا ما جرى على خلاف مقتضى الظاهر من غير المسند إليه، فتأمل. [التجريد: ١٥٧]

عدة أقسام هي ثلاثة: تلقي المخاطب بغير ما يترقب، والتعير عن المسند بلفظ الماضي، والقلب، وأما قوله: أو السائل إلخ فهو من جهة تلقي المخاطب، فعطفه عليه من عطف الخاص على العام. [الدسوقي: ٤٧٧]

ومن: في لفظ "من" إشارة إلى عدم الاختصار. **تلقى المخاطب:** وبطريقه ما روي أن المتوكل رمى عصمورا فأخطأ، فقال ابن حمدون البدم: أحسست، يا سيدي! فاستشاط المتوكل غيظا، وقال: ويلك أقرأ بي؟ كيف أحسست؟ فقال: إلى العصفور، يا أمير المؤمنين! فسكن غيظه وضحك. **والباء:** صرح الشارح بأن الباء في قوله: "بغير" للتعدية، وفي قوله: بـ "حمل كلامه" للسببية دفعا لما يقال: إن في كلام المصنف تعلق حري جر متعدي اللفظ والمعنى بعامل واحد وهو ممنوع، وحاصل الدفع أنهما مختلفان معنى، فلا اعتراض. [الدسوقي: ٤٧٩/١]

على خلاف: فمراد المخاطب وهو الحجاج في أمثال الآتي بالأدهم: القيد، وحلافه هو الفرس الأدهم. (التجريد)

متوعدا: سبب قول حجاج له ذلك أن القبيعري كان جالسا في بستان مع جماعة من إخوانه في رمس الحصرم أي العنب الأخضر، فذكر بعضهم الحجاج فقال القبيعري: اللهم سود وجهه، واقطع عنقه واسقي من دمه، فبلغ ذلك الحجاج فقال له: أنت قلت ذلك؟ فقال: نعم، ولكن أردت العنب الحصرم ولم أردك، فقال له: لأحملك على الأدهم، فقال القبيعري: مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب، فقال له الحجاج: ويلك إنه لحديد، فقال: أن يكون =

لأحملنك على الأدهم يعني القيد، هذا مقول قول الحجاج: "مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب" هذا مقول قول القبعثري، فأبرز وعيد الحجاج في معرض الوعد، وتلقاه بغير ما يترقب بأن حمل الأدهم في كلامه على الفرس الأدهم أي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض، وضم إليه الأشهب أي الذي غلب بياضه، ومراد الحجاج إنما هو القيد، فتنبه على أن الحمل على الفرس الأدهم هو الأولى بأن يقصده الأمير أي من كان مثل الأمير في السلطان أي الغلبة، وبسطة اليد أي الكرم والمال والنعمة فحذير بأن يصفد أي يعطي من أصفده لا أن يصمد أي يقيده من صفده، من باب ضرب

= حديدا خير من أن يكون بيذا، فقال الحجاج لأعوانه: حموه، فيما حموه قال: سحاح الذي سحر لنا هذا الآية، فقال: اطرحوه على الأرض، فيما طرحوه قال: **إيها حقاك ومها نعدك** (طه: ٥٥)، فتجاوز عن جرئته وأحسن إليه، على ما قيل. [الدسوقي: ٤٧٩/١]

لأحملنك فإن قلت: كان المناسب لعرض الحجاج أن يقول: لأحمل الأدهم عليك؛ لأن القيد يوضع على الرجل لا العكس؟ قلت: هذا الاستعمال أمر وصعي. يقال: حملة على الأدهم أي قيده، ولو سلم فليكن من قبيل القلب كما ستعرفه، أو تشبيه القيد بالركب على طريق الاستعارة بالكناية، وأحمل تحييل، والجامع التمكن. [التجريد: ١٥٨]

وتلقاه. يجوز أن يفسر ما يترقبه الحجاج بوقوع العقوبة به، والأظهر أن مراد بـ'ما يترقبه' الكلام الدال على طلب تلك العقوبة، وبـ'غيره' الكلام الدال على مدح الأمير، وعلى أن السابق من الأمير وعد لا وعيد. (التجريد)

الذي غلب أي أنه يولد وفيه شعرات بيض، ثم يكثر الشعر الأسود حتى يعب على البياض ويذهب الأبيض بالمرّة، ويحتمل أن المراد ويذهب البياض في رأي العين وبإدراك لفته. **الأشهب**: أي قرينة على أن مراده بالأدهم الذي يحمله عليه الفرس لا القيد. [الدسوقي: ٤٨١/١]

يصمد: صمد بمعنى أوثق، وأصفد بمعنى أعطى خلاف العالب؛ فإن الغالب استعمال الراعي والحماسي في الشر، والثلاثي في الخير إما جرما أو راجح ومرجوح، مثل وعد في الخير وأوعد في الشر، وقوي البناء إذا اشتد وأقوى البناء إذا اهدم، وحفرت الرجل إذا أحرته وأخفرتة إذا تركته، ومطر في الخير وأمطر في الشر، والعكس قليل مثل ترب إذا افتقر وأترب إذا استعنى، وقسط إذا جار وأقسط إذا عدل. (عرانس) **من أصفده**: فأصفد يدل على الخير؛ لأنه من الصفد بالتحريك وهو الإعطاء، بخلاف الصفد، فإنه يدل على الشر لأنه من الصفاد بالكسر وهو ما يوثق به، وهذا عكس "وعد" و"أوعد". (الدسوقي)

المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك، ومعالم الحج يعرف بها وقته، وذلك
^{زمن حلولها} ^{كعدة الحمل والعدة}
 للتنبيه على أن الأولى والأليق بحالهم أن يسألوا عن ذلك ولا يسألوا عن السبب؛ لأنهم
^{الغرض والحكمة}
 ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة، ولا يتعلق لهم به غرض، وكقوله
 تعالى: **يَسْأَلُونَكَ مَا تُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَسَوْالدُّنْ وَالْآخِرِينَ وَالسَّمَاءِ وَالْمَسَاكِينِ**
وَأَنْتَ السَّائِلُ (القرة: ٢١٥) سألوا عن بيان ما ينفقون، فأجيبوا ببيان المصارف تنبيها
^{لأبصار المسفق}
 على أن المهم هو السؤال عنها؛ لأن النفقة لا يعتد بها إلا أن تقع موقعها، **ومنه** أي ومن

ودلت أي إيجابتهم ببيان العرض والحكمة لا ببيان السبب الفاعلي. [الدسوقي: ٤٨٣]

لأنهم ليسوا الخ فيه سوء أدب لا يحصى؛ لأن السائل بعض الصحابة وهم لذكائهم يطلعون على ذلك، ويدفع بقول الشارح "بسهولة"، وقال عند الحكيم: الصواب أن يعزل بقوله: لأنه لا يتعلق به صلاح معاشهم ومعادهم، والنبي ﷺ بما بعث لبيان ذلك؛ لأنه يدل على أن سبب الاختلاف ما بين في علم اهية وهو باطل عند أهل الشرع، فإنه مني على أمور لم يثبت شيء منها في الشرع، غاية الأمر أنهم تخيلوها موافقة لما أبدعه الحكيم المطلق. [التحريد: ١٥٩] **بِسْأَلُوكَ** كون هذه الآية من قبيل تلقي السائل بعمر ما يتطلب إذا كان السؤال عن "النفق" فقط، وأما إذا كان السؤال عن المنفق وعن المصرف معا كما قيل: إن عمرو بن الحموح جاء إلى النبي ﷺ وهو شيخ كبير له مال عظيم، فقال: ماذا نفق من أموالنا وأين نضعها؟ فزلت هذه الآية، فلا تكون الآية من تلقي المذكور، بل من قبيل الجواب عن البعض وهو المصرف صراحة وعن البعض الآخر أي المنفق ضمنا؛ لأن في ذكر الخبر إشارة إلى أن كل مال نافع ينفق منه. (الدسوقي) **ما ينفقون**. أي يبان مقداره أو جسده أو كليهما.

لأن الفقه قيل عليه: إن السؤال عن صدقة التطوع **لا** عن الركوة؛ لأن الوالد ليس لها من مصارفها وليس لصدقة التطوع مصرف، وإذا أخطأه لم تقبل؛ لأن في كل دي كبد رطوبة أجر، فكيف صح أن يقال: إن الصدقة لا يعتد بها إلا إذا وقع في هذه المصارف؟ اللهم إلا أن يقال: إن المراد بالمصارف مصرفها على وجه الكمال. (مخصص)

موقعها فإذا وقعت في موقعها كانت معتداً بها قليلة كانت أو كثيرة، وإذا لم تقع موقعها فلا يعتد بها ولو كانت كثيرة، بخلاف المنفق فإنه معتد به إذا وقع في محله قليلاً كان أو كثيراً. (الدسوقي) **ومنه** أقول: في كون التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي والعكس من خلاف مقتضى الظاهر مطلقاً نظراً؛ لأنه إذا عبر عن مستقبل بلفظ الماضي على خلاف مقتضى الظاهر مرة، ثم عبر عنه ثانياً بلفظ الماضي، فذلك التعبير مقتضى الظاهر حتى لو عبر عنه بلفظ المستقبل كان خلاف مقتضى الظاهر؛ لكونه خلاف الأسلوب، فنبين أنه ربما يكون التعبير عن المستقبل بلفظ المستقبل وعن الماضي بلفظ الماضي خلاف مقتضى الظاهر. (التجريد)

خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المعنى **المستقبل** بلفظ الماضي سببها على تحقق وقوعه نحو: ﴿وَبَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّبُورِ فَصَعَقَ مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمِنْ فِي الْأَرْضِ﴾ بمعنى يصعق، ^{في الآية "فزع" لا فصعق} ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الْمَدِينَةَ لَأَرْفَعُ﴾ ^{الجر بوم الفاعل} (الداريات: ٦) مكان يقع، ونحوه التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ نَوْمٌ مَحْمُومٌ لَهُ النَّاسُ﴾ (هود: ١٠٣) مكان يجمع.

وههنا بحث: وهو أن كلا من اسمي الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وإن لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع، فيكون كل منهما واقعا في موقعه واردا على حسب مقتضى الظاهر، والجواب أن كلا منهما حقيقة فيما يتحقق فيه وقوع الوصف، ^{من اسمي الفاعل والمفعول}

المعنى المستقبل: أي وكذا عكسه، وهو أن يعبر عن المعنى الماضي بلفظ انصراف إحضارا للصورة العجيبة، وإشارة إلى تعدده شيئا فشيئا كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمِنْ فِي الْأَرْضِ فَصَعَقَ﴾ (فاطر: ٩) أي فائتارت، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمِنْ فِي الْأَرْضِ فَصَعَقَ﴾ (البقرة: ١٠٢) أي ماتت. [الدسوقي: ١/٤٨٤]

فصعق: هكذا في السج، والصواب "فزع" لأن لفظ هذه الآية "فزع"، والآية التي لفظ "فصعق" صدرها ﴿وَمِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمِنْ فِي الْأَرْضِ فَصَعَقَ﴾ (الزمر: ٦٨) إلخ، وقد يقال: مراده محدد التمثيل لا على أنه من القرآن، ولذا لم يقل: نحو قوله تعالى. [التحريد: ١٥٩] ومثله المثنية في التعبير عن المستقبل بعينه لا بالماضي، وبه يعمم حكمة فصيحتهما عما قبلهما. (التحريد) **وههنا بحث:** هذا البحث وجوبه الآتي يأتيان في الماضي المعبر به عن المستقبل، فما وجه تخصيصهما باسمي الفاعل والمفعول؟ [التحريد: ١٦٠]

فيكون: تبريع على قوله: قد يكون بمعنى الاستقبال، أي إذا كان يأتي كل من اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الاستقبال فيكون إلخ. (الدسوقي) **واردا:** أي وحيد فجعل المصنف التعبير عن المعنى الاستقبالي باسمي الفاعل والمفعول على خلاف مقتضى الظاهر لا يسلم. [الدسوقي: ١/٤٨٥]

والجواب: [هذا جواب ناشئ لقوله: فيكون كل منهما] قال في "المطول": قلت: لا خلاف في أن اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل محار، وفيما هو واقع كاحال حقيقة، وكذا الماضي عند الأكثرين، فتبريل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر، قال عبد الحكيم: وحاصله: أن اسم الفاعل والمفعول فيما وقع حقيقة، وفيما لم يقع محار بالاتفاق، فإذا استعملا فيه كان استعمالا في غير ما وضع له، فيكون خلاف مقتضى الظاهر. (التحريد)

وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازا تنبيها على تحقق وقوعه.

في الآيتين السابقتين وهو الاستقبال

[القلب]

ومن أي ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه نحو: عرضت الناقة على الحوض مكان عرضت الحوض على الناقة أي أظهرته عليها لتشرب، وقبله أي القلب السكاكي مطلقا، وقال: إنه مما يورث الكلام ملاحظة، ورده غيره أي غير السكاكي مطلقا؛ لأنه عكس المطلوب ونقيض المقصود، والحق أنه إن تضمن اعتبارا لطيفا غير الملاحظة التي أورثتها نفس القلب

مجازا أي وبجوار من خلاف مقتضى الظاهر؛ لأن مقتضى الظاهر أن يعبر عن كل معنى بما وضع له، فمحصل الجواب: أنه وإن جار استعمال ما ذكر أي اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الاستقبال، لكنه على وجه إيجاز الذي هو خلاف مقتضى الظاهر، فاندفع البحث المذكور. [التحريد: ١٦٠]

مكان الآخر: أي مع إثبات حكم كل للآخر، لا مجرد تبديل المكان كما في عكس القضية، وإلا لزم أن يكون تقلب المفعول من باب القلب، بل أراد أن يجري حكم أحد الأجزاء على الآخر وحكم الآخر عليه، كما في المثال الآتي، فإن الناقة والحوض اشتراكا في حكم وهو مطلق العرض إلا أن الحكم الثابت للحوض هو العرض بلا واسطة حرف الجر، فيكون معروضا، والحكم الثابت للناقة هو العرض بواسطة حرف الجر فيكون معروضا عينا، وقد قلب ذلك وأثبت لكل حكم الآخر، فصار ما كان حكمه العرض بلا واسطة حكمه العرض بانواسطة وبالعكس. [الدسوقي: ٤٨٧/١]

مكان: قال السيد: في هذا القلب اعتبار لطيف، وهو أن اعتد أن يؤتى بالمعروض إلى المعروض عليه فحيث أتى بالناقة إلى الحوض جعلت كأنها معروضة، والحوض معروض عليه ومن نظائر هذا قولهم: أذخنت الخاتم في الإصبع والقلنسوة في الرأس. [التحريد وغيره]

عرضت لأن المعروض عليه يكون ذا شعور وإدراك ليميل إلى المعروض أو يحجم عنه.

أظهرته عليها: "على" بمعنى اللام أي أظهرته لها بمعنى أريتها إياه. مطلقا: يكون فيه الاعتبار اللطيف أم لا.

ملاحظة لأن قلب الكلام مما يجوز إلى التنبيه للأصل، وذلك مما يورث الكلام ملاحظة. (الدسوقي)

ورده غيره. وحمل ما ورد من ذلك على التقديم والتأخير. (الدسوقي) مطلقا: أي سواء تضمن اعتبارا لطيفا أو لا.

اعتبارا لطيفا: والاعتبار اللطيف في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُعْرَضُ كُفْرُهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ (الأحقاف: ٢٠) الإشارة إلى

أن الكفار مهجورون، فكأنهم لا اختيار لهم، والنار متصرف فيهم وهم كائنات الذي يتصرف فيه. (الدسوقي)

أحوال المسند

[ترك المسند]

أما تركه فلما مر في حذف المسند إليه كقوله:

ومن يك أمسى بالمدينة رحله **فأني و قيار** **ها** **لعر**

الرحل هو المنزل والمأوى، وقيار اسم جمل للشاعر وهو ضابيء بن الحارث، كذا في "الصحاح"، وقيل: اسم فرس، ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر والتوجع، فالمسند إلى **قيار** محذوف لقصد الاختصار، والاحتراز عن العبث ^{وقيل اسم غلامه} بناء على الظاهر ^{من أجل الغربة} مع ضيق المقام وهو غريب

= إلا على ما ذكره الشارح تبعاً لـ "الصحاح" من أن السباع هو الطين المحلوط بالترس، وأما على ما ذكره الزمخشري في "الأساس" من أن السباع بالكسر الآلة التي يطبخ بها، فلا يرد ولا يتأتى أن يكون في القلب المذكور معنى لطيف، فيحتمل أن يكون المصنف جرى على ما في "الأساس" وحينئذ، فلا اعتراض عليه، تأمل. [الدسوقي: ٤٩١]

أحوال المسند: [أي الأمور العارضة له من حيث إنه مسند التي بها يطابق الكلام مقتضى الحال. [الدسوقي: ٢/٢]

هذا الباب الثالث من الثمانية، وأحواله على ما ذكره خمسة عشر: الترك، والذكر، والإفراد، والتقدم، والتأخر، وكونه فعلاً غير مقيد، أو مقيداً بمعمول، أو بشرط، وكونه اسماً غير مقيد، أو مقيداً بمعمول، أو بشرط، وكونه نكرة غير مخصصة أو مخصصة، أو كونه معرفة، أو كونه جملة. (العرائس)

أما تركه: قد تقدم وجه التعبير هما بالترك وهناك بالحذف، وهو أن المسند إليه أقوم ركن في الكلام وأعظمه، والاحتياج إليه فوق الاحتياج إلى المسند، فحيث لم يذكر لفظاً فكأنه أتى به لفرط الاحتياج إليه، ثم أسقط لعارض بخلاف المسند؛ فإنه ليس بهذه المثابة في الاحتياج، فيحوز أن يترك ولا يؤتى به لغرض. [المطول: ٢٨٦]

فلما مر إلخ: أي: من الاحتراز عن العبث، وتخيل العدول إلى أقوى الدليدين، وضيق المقام بسبب التحسر أو بسبب المحافظة على الوزن، واتباع الاستعمال وغير ذلك. (الدسوقي) **كقوله** أي قول ضابيء بن الحارث البريمي. **أمسى بالمدينة إلخ** "أمسى" إما مسند إلى ضمير "من" وجملة "بالمدينة رحله" خبره إن كانت ناقصة، وحال إن كانت تامة، وإما مسند إلى "رحله" مجازاً و"بالمدينة" خبره أو حال. [التجريد: ١٦١]

فأني و قيار إلخ علة لمحذوف مع الجواب، والتقدير: ومن يك أمسى بالمدينة رحله فقد حسنت حاله وساءت حالتي، وحالة قيار؛ لأنني إلخ. (الدسوقي) **ضابيء**: بضاد معجمة، وبعد الألف باء موحدة، فباء ساكنة مكسورة ما قبلها، وقالوا: إنه مأخوذ من ضاً في الأرض إذا اختفى فيها، فيكون مهموزاً. (الدسوقي وغيره)

فالمسند إلخ. وتقدير الكلام: فأني لها لغريب وقيار لها غريب. **باء على الظاهر** متعلق بـ "العبث" أي إن العبثية مذكورة فيها للظاهر، وفي الحقيقة ليس ذكره عبثاً؛ لأنه أحد ركني الإسناد. [الدسوقي: ٣/٢]

بسبب التوجع ومحافظة الوزن، ولا يجوز أن يكون "قيار" عطفاً على محل اسم "إن" ^{فيكون من عطف المفرد وهو الرفع} و"عريب" خيراً عنهما؛ لامتناع العطف على محل اسم "إن" قبل مضي الخبر لفظاً أو ^{ولا حذف في الكلام} تقديرًا، وأما إذا قدرنا له خيراً محذوفاً فيجوز أن يكون هو عطفاً على محل اسم "إن"، لأن الخبر مقدم تقديرًا، فلا يكون مثل إن زيدا وعمرو ذاهبان، بل يكون مثل: إن ^{أي عريب أي على المعطوف} زيدا وعمرو لذهاب وهو جائز، ويجوز أن يكون مبتدأً والمحذوف خبره، والجملة بأسرها عطف على جملة "إن" مع اسمها وخبرها،
^{أي قيار لأنه مفعول}

لامتناع العطف لما يلزم عليه من توجه عامين: المبتدأ، و"إن" إلى معمول واحد وهو الخبر، وهذا عند المصرية، وأما عند الكوفية فالعامل في خبر "إن" ما كان عاملاً قبل دخولها، فلا ينزج في العطف المحذور المذكور. [التحريد: ١٦١] **قل مضي الخبر إلح** وأحار بعضهم إذا كان اسم "إن" مسياً أن يعطف على محل الاسم قل مضي الخبر كما في قوله تعالى: **هَٰذَا نَبِيُّ رَبِّكَ يُؤْتِيكُمُ الْكُتُبَ وَيُؤْتِيكُمُ الْيَقِينَ** (المائدة: ٦٩)، فلا حاجة إلى حذف المسند في الآية ولا في الشعر، ولا ينافيه إفراد "عريب"؛ لأن فعلاً يستوي فيه الثقيل والكثير. (محصص)
وأما إذا إلح أي: وإذا قدرنا لـ"قيار" خيراً محذوفاً وجعلنا "عريب" المذكور خبر "إن"، فيجوز أن يكون هو أي "قيار" عطفاً على محل اسم "إن"؛ لأن الخبر المذكور مبدئ هو "عريب" مقدم على المعطوف تقديرًا وإن كان في القط مأخوفاً، فإن قلت: لم لم يجعل "عريب" خيراً عن "قيار" ويكون المحذوف خبر "إن"؟ قلت: مع من ذلك مانع وهو دخول لام الابتداء على قوله: لعريب؛ لأن لام الابتداء إما تدخل على خبر المبتدأ المسحوح بـ"إن" ولا تدخل على خبر مبتدأ غير المنسوخ بها إلا شذوذاً. [الدسوقي: ٤/٢]

فلا يكون مثل أي مما فيه العطف على محل اسم "إن" قبل مضي الخبر الذي هو مجموع كما مر؛ مما فيه من اجتماع عامين على معمول واحد وهو "إن" و"عمرو" على "ذاهان". (الدسوقي) **يكون مثل إن إلح** مما فيه العطف على محل اسم "إن" بعد مضي الخبر أي تقديرًا، إذ يقدر لعمرو خبر، فيكون خبر الأول المذكور في بية التقسيم على المعطوف. [التحريد: ١٦٢]

ويجوز أن يكون إلح. [إد التقدير: إن زيدا لذهاب وعمرو ذاهب] هذا الوجه نفس ما سبق في قوله: 'فامسند إلى قيار' يخ لكر أعاده لأجل إفادة أنه من عطف الحمل لا من عطف المفردات كما في الوجه الذي قبله، والحاصل: أن البيت يتحمل احتمالات أربعة: اثنان جائزان واثنان ممنوعان، فحائزون: جعل "قيار" مبتدأ وخبره محذوف، والجملة بأسرها عطف على جملة اسم "إن" وخبرها، أو جعل "قيار" عطفاً على محل اسم "إن" ويقدر له خبر عطف على خبر "إن"، والممنوعان: جعل "قيار" مبتدأ خبره "العريب" وخبر "إن" محذوف، أو جعل "قيار" عطفاً على محل اسم "إن" و"العريب" خبر عنهما. [الدسوقي: ٥/٢]

وكقوله:

من المشرح

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف

فقوله: "نحن" مبتدأ محذوف الخبر؛ لما ذكرنا أي نحن بما عندنا راضون، فالحذوف ههنا

إشارة إلى فائدة تعدد المثال

خبر الأول بقرينة الثاني، وفي البيت السابق بالعكس، وقولك: زيد منطلق وعمرو أي

عمرو منطلق، فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام، وقولك: حرحت فإذا

زيد أي موجود، أو حاضر، أو واقف، أو بالباب، أو ما أشبه ذلك، فحذف لما مر مع

من الاحتراز عن العبث

اتباع الاستعمال؛ لأن إذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود، وقد ينضم إليها قرائن تدل

في المثال السابق

وكقوله أي قول قيس بن الحظيم. لما ذكرنا أي: للكلمات التي ذكرت في البيت السابق.

أي نحن راضون بما عندنا وأنت راض بما عندك من الرأي، وآراؤنا مختلفة، فكل إنسان يتبع رأيه. [الدسوقي: ٥/٢]

خبر الأول: لأنه لا يجوز أن يكون راضي خيرا لـ "نحن" لعدم المطابقة.

بالعكس إذ لا يجوز فيه أن يكون قوله: 'عريب' خيرا للثاني أي القيار؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر مستدأ

غير مسووح كما مر. (الدسوقي) زيد منطلق وعمرو إن جعل الكلام من عطف الجمل كان من قبيل حذف

المسند من الجملة الثانية، وإلا فمن حذف المعطوف على المسند. [الدسوقي: ٦/٢]

صيق المقام هذا وجه زيادة هذا المثال، فاندفع ما يقال: إن هذا المثال موافق للأول في أن الحذف في كل منهما

من الثاني، لدلالة الأول، فأى فائدة في ذكره؟ وجه الدفع أن المقتضي للحذف في الأول الاحتراز عن العبث مع

صيق المقام، وفي الثاني الاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام فافترقا. (الدسوقي ملخصا)

فإذا زيد إلخ الفاء في 'إذا' قيل: هي لسببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها، أي مفاجأة زيد لازمة للخروج،

وقيل: للعطف حملا على المعنى أي خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب، فالعامل في 'إذا' هو فاجأت فحيث

يكون معمولا به لا ظرفا، ويجوز أن يكون العامل هو الخبر المحذوف، فحيث لا يكون مضافا إلى الجملة، وقال المبرد:

إن 'إذا' ظرف مكان، فيجوز أن يكون هو خبر المبتدأ أي فبالمكان زيد، والتزم تقديمها لمشاهتها 'إذا' الشرطية، لكنه

لا يطرد في نحو: حرحت فإذا زيد بالباب؛ إذ لا معنى لقولنا: فبالمكان زيد بالباب. [الدسوقي: ٧/٢]

الاستعمال هذا وجه زيادة هذا المثال. لأن إلخ. الظاهر أنه تعليل لكون الحذف لما مر؛ لأن الحذف لما مر يتضمن

وجود القرينة فيهما بهذا التعليل، وليس تعليلا لاتباع الاستعمال؛ لأنه لا يتجه كما هو ظاهر. [التحريد: ١٦٢]

وقد ينضم إلخ. فإذا صرح حيثئذ بالخبر مع وجود تلك القرينة كان ذلك عبثا بالنظر للظاهر، وفي كلام الشارح

إشارة إلى أنه إذا كان الخبر محصورا لا يجوز أن تكون قرينته مجرد إذا انفاجائية؛ لأنها إما تدل على مطلق

الوجود، فلا بد للخصوصية مما يدل عليها. (الدسوقي)

على نوع خصوصية كلفظ الخروج المشعر بأن المراد زيد بالباب، أو حاضر، أو نحو ذلك، وقوله:

مثل واقف قول الأعشى

إن محلا وإن مرتحلا

مصدر ميمي بمعنى الحلول مصدر

وإن في السفر إذ مضوا مهلا أي في المسافرين أي لما في سبعا حلولا وإن سا منها إلى الآخرة ارتحالا، والمسافرون قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم، فحذف المسند الذي هو ظرف أي المؤننى قطعاً؛ لقصد الاختصار والعدول إلى أقوى الدليلين أعني العقل، ولضيق المقام أعني المحافظة على الشعر، ولاتباع الاستعمال لاطراد الحذف في مثل: إن مالا وإن ولداً، وقد وضع سيبويه في كتابه لهذا باباً، فقال: هذا باب إن مالا وإن ولداً، وقوله: لو أنتم تملكون حرث حمص أي (الإسراء: ١٠٠) فقوله: أنتم ليس بمبتدأ؛ لأن "لو" إنما تدخل على الفعل، بل هو فاعل فعل محذوف، والأصل: لو.....

في سفر أي في المسافرين أي في عيبتهم، والسفر يفتح السين وسكون الفاء اسم جمع لمسافر. [الدسوقي: ٧/٢] مهلا مصدر بمعنى الإمهال أي بعدا وطولا. ظرف قطعاً أي بخلاف ما قبله وهو "فإذا ريد" فإنه ليس الخبر فيه ظرفاً قطعاً، بل يحتمل أن يقدر ظرفاً أي "فإذا زيد بالباب"، وأن يقدر غيره كحاضر أو جالس، وقوله: الذي هو ظرف قطعاً إلخ، فيه إشارة لنكتة ذكر هذا المثال بعد الذي قبله. (الدسوقي) أعني المحافظة إلخ تفسير للمقام أو تفسير لضيق المقام من حيث سببه؛ لأن المحافظة سبب لضيق المقام. (الدسوقي) ولانواع إلخ أي الاستعمال الوارد على ترك نظيره؛ لأنه اطراد حذف الخبر مع تكرار "إن" وتعدد اسمها سواء كانا نكرتين كما مثل: أي "إن مالا وإن ولداً" أو معرفتين كـ "إن ريدا وإن عمرا". [التحريد: ١٦٣] لو أنتم تملكون إلخ تمام الآية وقوله: لو أنتم تملكون (الإسراء: ١٠٠) أي الفراع والنقاد، إن قلت: كيف يتسبب عن ملكها خوف فراغها كما هو مقتضى الشرطية، فإن تلك الخزان لا تنهاى، فكيف يتصور فراغها وفادها؟ قلت: أحاب بعضهم: لعلمهم يعفلون عن عدم تنهايتها وإن كانت غير متناهية في نفس الأمر، فيمسكون مع ملكها خوف فراغها أو إن الغرض المبالغة في حرصهم وبحلهم حتى أنهم لو ملكوا ما لا يتصور نفاذه أمسكوا. [الدسوقي: ٩/٢] والأصل لو إلخ اعترض بأن فيه جمعا بين المفسر والمفسر، وهو غير جائز، فالصواب أن يقول: تقديره لو تملكون. والجواب أن الجمع بينهما في عبارته لحاجة بيان الفعل المقدر، والمنتمتع إنما هو الجمع بين المفسر والمفسر لفظاً على وجه الإبقاء والتقرير، لا على وجه بيان المقدر. (التحريد)

تملكون تملكون، فحذف الفعل احترازاً عن العبث لوجود المفسر، ثم أبدل من الضمير المتصل الضمير المنفصل على ما هو القانون عند حذف العامل، فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما سبق اسم أو جملة، وقوله تعالى: **فصبر جميل** (يوسف: ١٨) **يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ**. حذف المسند أو المسند إليه **أي فصبر جميل أجمل بي**، أو **فأمري صبر جميل**، ففي الحذف تكثير الفائدة بإمكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر؛ فإنه يكون نصاً في أحدهما، **ولابد** للحذف من قريبه دالة عليه، ليفهم المعنى كما هو في الكلام أي الذكر **لأنه خلاف الأصل** على الحذف بمعنى المحذوف **حيوان سموات تخفق حوا: ولئن سألنهم من خلق السموات والأرض ليقولن سمعنا** (لقمان: ٢٥) **أي خلقهن الله**، فحذف المسند،

فالمحذوف هو المسند

تملكون تملكون، الثاني تأكيد للأول قبل الحذف، وبعد الحذف يكون تفسيراً، فلا جمع بين المفسر والمفسر لأن المفسر محذوف وقدر مكرراً، لأنه لو قدر بدون التكرار لم توجد قرينة على تعيين المحذوف، وعند التكرار يكون الثاني قرينة على حذف الأول؛ لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث، لا يقال: إن حذف "تملكون" يدل عليه الضمير ودحول "لو"؛ فإن "لو" لا تدخل على جملة اسمية؛ لأننا نقول: هذا إنما يدل على أن فعلاً ما محذوف، ولا يدل على تعيين "تملكون" فلا بد من القرينة للتعيين. [الدسوقي: ٩/٢]

أبدل من حاصله: أن الضمير البارز هو نفس المتصل الذي كان فاعلاً، غاية أنه تغير من الاتصال إلى الانفصال فهو فاعل فقوله: **هذه الآية المحذوفة** (الإسراء: ١٠٠) جملة فعلية. (الدسوقي) **الضمير المتصل**: وهو الواو في "تملكون" المحذوف. **فالمسند**: إشارة لنكتة ذكر هذا المثال. **سبق**: أي قوله: إن محلاً وإن مرتحلاً لا غير. **اسم**: أي إن قدر متعلق الجار اسم فاعل، وقوله: أو جملة أي إن قدر متعلق الجار فعلاً. (الدسوقي)

فصبر جميل: الصبر الجميل الذي لا شكاية معه إلى الخلق، والمحرر الجميل الذي لا أذى معه، والصفح الجميل الذي لا عتاب معه، وبه يعلم الصبر والمحرر والصفح غير الجميلات، والصبر حبس النفس عن الجزع. [الدسوقي: ١٠/٢]

يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ. أي بل الثلاثة، والثالث أن يكون من حذف المسند والمسند إليه معاً، أي فلي صبر وهو جميل. (الدسوقي) **حذف المسند إلح**: قد اختلف النحاة فيما إذا دار الحال بين حذف المبتدأ أو الخبر أيهما يحكم بأنه المحذوف؟ فقيل: الخبر أولى بالذكر؛ لأنه محط الفائدة، وقيل: المبتدأ؛ لأنه الركن الأعظم؛ ولأن الحذف من الأواخر أولى. عرائس) **أي فصبر جميل**: أي فصبر جميل في هذه الواقعة أجمل من صبر غير جميل، وإذا كان أجمل من الصبر الغير الجميل فهو أجمل من الجزع من باب أولى. [التحريد: ١٦٣] **أو فأمري إلح**. أي شأني الذي ينبغي أن أتصف به صبر جميل. [الدسوقي: ١١/٢]

لأن هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جواباً عن سؤال محقق،
 والدليل على أن المرفوع فاعل والمخذوف فعله أنه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله
 تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾
 (الرحر: ٩) وكقوله تعالى: ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۖ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ
 مَرَّةٍ﴾ (يس: ٧٩) أو مقدر عطف على محقق، نحو: قول ضرار بن نمش في مريثة يزيد بن
 نمش: **ليك يزيد** كأنه قيل: من يكيه؟ فقال: **صارح** أي يكيه صارح ذليل **لخصومة**؛
 لأنه كان ملجأ للأدلاء وعونا للضعفاء،
 (تفسير لما فيه)

لأن إلح علة محذوف أي وصح التمثيل هذه الآية لوقوع الكلام جواباً لسؤال محقق؛ لأن إلح. [الدسوقي: ١٣/٢]
عند تحقق إلح جواب سؤال وارد على قوله: سؤال محقق، خاصه: أن السؤال في الآية ليس محققاً؛ لأنه لم يقع؛
 بدليل تعبيره بـ"إن" التي للشك فقوله: "إن سألتهم" قضية شرعية لا تقتضي الوقوع ولا عدمه، فلا يصح التمثيل
 بخواب السؤال المحقق، وحاصل ما أجاب به الشارح: أن المراد بكون الكلام جواباً سؤال محقق أنه محقق عند تحقق
 ما فرض من الشرط والجزء، أي وقوعه بالفعل، فحينئذ يكون قولهم "الله" جواباً لسؤال محقق، واعتراض بأن هذا
 يناقض ما يأتي في قوله: "ليك يريد إلح" فإن السؤال فيه محقق أيضاً هذا المعنى مع أنه جعله مقدرًا، بل يجري هذا في
 كل سؤال مقدر، فلا يظهر فرق بين المحقق والمقدر على ذلك، فالأولى أن يقال: المراد بالمحقق ما وجد في الكلام
 ونطق به بالفعل، والمقدر بخلافه كما في البيت الآتي. (الدسوقي) [التحريد: ١٦٣]

والدليل إلح جواب عما يقال: فلا جعلت لفظ الخلالة في الآية مبتدأ، والخبر محذوف بأن يكون التقدير: "الله حقيق"؛
 ويكون من حذف اسم أيضاً، وما المرجح لكونه فاعلاً؟ [الدسوقي: ١٤/٢] **مرتبة** المريثة على وزن مَحْمُودَة مصدر
 رثاه. **ليست تريد** قال الفاضل الجلي: قال بعض المتأخرين: يحتمل أن لا يكون البيت من الحذف بالكلية بأن يكون
 "يريد" مبادى أي "ليك يا يزيد لقدك"، ويكون صارح هو الفاعل إن كانت الرواية بفتح ياء في "ليك" أو النائب عن
 الفاعل إن كانت الرواية بصمها، لكن الصورة الأولى لا تساعد الرواية. (الدسوقي ملخصاً)

أي يكيه فحذف اسم؛ لدلالة السؤال عليه. (الدسوقي) **لخصومة** يحتمل أن اللام لتوقيت أي وقت حصومته مع
 غيره، أو للتعليل، أي لأجل خصومة نالته من لا طاقة له على حصومته، وهو متعلق بـ"صارح" وإن لم يعتمد؛ لأن
 فيه معنى الفعل وليس متعلقاً بـ"يكي" المقدر؛ لإفادته أن البكاء يكون للخصومة دون "يريد". [الدسوقي: ١٥/٢]
لأنه كان ملجأ إلح أي إنما بكى الضارح الدليل عليه؛ لأنه كان يدفع عن الأدلاء والضعفاء ما يناههم فهو
 ملجأ لهم فحقهم البكاء عليه. (الدسوقي)

وتمامه: **ومختبط مما تطيح الطوائح**، والمختبط الذي يأتي إليك للمعروف من غير وسيلة، والإطاحة: الإذهاب والإهلاك، والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقع جمع ملقحة، و"مما" يتعلق بمختبط و"ما" مصدرية أي سائل يسأل من أجل إذهاب الوقائع ماله أو "بيكي" المقدر أي بيكي لأجل إذهاب المنايا يزيد، وتطيح على التقديرين بمعنى الماضي عدل إليه استحضارا لصورة ذلك الأمر الهائل، **وفضله** أي رجحان نحو: ليبيك يزيد ضارع مبني للمفعول **على خلافه** يعني ليبيك يزيد ضارع مبني للفاعل ناصبا ليزيد ورافعا لـ "ضارع" **تكرر الإسناد** بأن أجمل أولا **إجمالا**.....

غير القياس كلواقع: [يقال: رياح لواقع أي للسحاب.] لأن فواعل لا يكون جمعا قياسيا لمفعلة بل لماعلة ومفعلة، فلو كان جمعا لطائحة بمعنى هالكة لكان قياسيا. [التحريد: ١٦٤] **ملقحة** وقياس جمعها ملقحات وقيل: ملاقح. [الدسوقي: ١٥/٢] **من أجل**. أشار بذلك إلى أن "من" للتعليل، وأن 'ما' مؤولة مع الفعل بعدها مصدر. (الدسوقي) **إذهاب الوقائع إلخ** إضافة إذهاب للوقائع في الوجه الأول، وللمنايا في الوجه الثاني من إضافة المنصدر للفاعل ومفعوله "ماله" في الأول و"يزيد" في الثاني، والوجه الأول أحسن؛ لأن تعيقه أي: تعيق "مما" بـ "بيكي" المقدر عما تأباه سليقة الشعر، وذلك؛ لأنه لما بين سبب الصراعة ناسب أن يبين سبب الاحتياط أيضا، أفاده الحامي. (الدسوقي ملخصا) **لأجل إذهاب المنايا**. أي: المعبر عنها بالطوائح، قيل: إن إرادة الواحد من الجمع المحي باللام لا يجوز، فكيف يصح قوله: لأجل إهلاك المنايا يريد ولا يهلك الشخص الواحد إلا مية واحدة؟ والحواب: أن المراد بالمنايا أسباب الموت إطلاقا لاسم المسبب على السبب، ولا يخفى كثرتها (التحريد) وقد أجب: بأن اللام في 'المنايا' للجنس، واللام الحسية إذا دحت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية، فيصدق بالواحد. (الدسوقي)

على التقديرين. أي: على تقدير تعيق 'مما' بـ 'مختبط' أو بـ 'بيكي'. **معنى الماضي**: لأن السؤال والبيكاء إنما يكونان بعد الإطاحة. **وفضله إلخ**. هذا جواب عما يقال: لم عدل الشارح إلى هذا التركيب المقتضي لحذف المسند مع إمكان الأصل وهو الساء للفاعل واستقامة الوزن به، وذلك بأن يجعل "يزيد" مفعولا و'ضارع' فاعل بيكي ولا حذف للمسند ولا للمسند إليه؟ فأجاب بقوله: وفصله إلخ، وحاصله: أن ما عدل إليه له فضل على ما عدل عنه، والعرض إفادة ترجيح الباء للمفعول على الساء للفاعل من حيث ما ذكره المصنف، لا ترجيحه من سائر الوجوه حتى يعترض بأن في خلافه وهو الباء للفاعل يوجد وجوه الترجيح أيضا كالسلامة عن الحذف وغيره، وحيث فيكون في كل منها جهات ترجيح، فللبليغ أن يختار كلا منهما. [الدسوقي: ١٦/٢] (التحريد)

ثم فصل تفصيلاً. أما التفصيل فظاهر، وأما الإجمال فإنه لما قيل: "ليبك يزيد" علم أن هناك باكياً يسند إليه هذا البكاء؛ لأن المسند إلى المفعول لا بد له من فاعل محذوف أقيم هو مقامه، ولا شك أن المتكرر أوكد وأقوى، وأن الإجمال ثم التفصيل أوقع في النفس، وبوقوع نحو: **يزيد غير مضمّن**. لكونه مسنداً إليه لا مفعولاً كما في خلافه، وهو أشد وقعاً ورسوخاً لأنه نائب الفاعل.

معرفته المضمّن كحصول نعمة غير مترتبة؛ لأن أصل الكلام غير مطمع في ذكره أي ذكر الفاعل؛ لإسناد الفعل إلى المفعول وتمام الكلام به، بخلاف ما إذا بني للفاعل، فإنه مطمع في ذكر الفاعل، إذ لا بد للفعل من شيء يسند هو إليه.

[ذكر المسند]

وأما ذكره أي ذكر المسند فبما مر في ذكر المسند إليه من كونه الأصل مع عدم المقتضي

ثم فصل تفصيلاً الخ أي بعد أن أسد أولاً إلى مجمل، فإن قلت: ليس في الكلام إلا إسناد واحد إلى صارع، وهو تفصيلي، فأين الإسناد الإجمالي؟ قلنا: إن الإسناد الإجمالي غير واقع بالفعل، لكن لما أشعر به الكلام صار كالواقع، وكونه مشعراً يشير إليه الشارح. [الدسوقي: ١٦/٢] فظاهر لأنه لما أسد "بيك" إلى معين وهو صارع كان الفاعل المستحق للفعل مذكوراً بطريق التنصيص، وهذا معنى التفصيل. [الدسوقي: ١٧/٢]

وبوقوع إنما صح الترجيح بذلك؛ لأنه مناسب للمقام؛ لأن مدلول "يزيد" هو المقصود بالذات؛ لأن المرتبة في بيان أحواله، فالمناسب أن يكون اسمه عمدة ومقصوداً كذلك. [التحريد: ١٦٥] نحو: **يزيد** أشار بإدراج لفظ "نحو" إلى أن الكلام ليس في خصوص البيت. كحصول نعمة الخ بخلاف ما لو كان مبنياً للفاعل فإن الفاعل حينئذ معرفته مترتبة؛ إذ كل فعل لا بد له من فاعل بخلاف المبنى للمفعول، فإنه يتم الكلام بذكر المفعول بدون الفاعل. (الدسوقي)

غير مترتبة وغير المترتبة غير المشوبة بألم الانتظار وتعب الطلب، فهي لذة صرفة فتكون ألد وهذه المقدمة ناقض فيها المصنف والشارح أنفسهما حيث ذكر المصنف في بحث التشبيه "أن نيل الشيء بعد طلبه ألد"، وتبعه الشارح أقول: ألدية نيل الشيء بعد طلبه من حيث شفاء النفس من تعب الطلب وألم الانتظار، وألدية النعمة غير المترتبة من حيث عدم سقمها بألم الانتظار. (التحريد) غير مطمع أي: بل مؤيس من ذكره؛ لأن ذكر النائب في جملة يوجب الإيثار من ذكر الفاعل في تلك الجملة لتمام الكلام بدونه، فإذا ذكر الفاعل في جملة ثانية كانت معرفته كرقق جديد. (الدسوقي)

وأما ذكره الخ قال في "الإيضاح": وأما ذكره إما لنحو ما مر في باب المسند إليه من زيادة التقرير والتعريض بغباوة السامع والاستلذاذ والتعظيم والإهانة وبسط الكلام، وإما ليتعين كونه اسماً فيستفاد منه الثبوت، أو كونه فعلاً =

للعُدُول عنه، ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل: ﴿خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ (الزحرف: ٩) ومن التعريض بغاوة السامع نحو: محمد نبينا ﷺ في جواب من قال: من نبيكم؟ وغير ذلك أو لأجل أن يتعين بذكر المسند كونه اسما فيفيد الثبوت،
بحور زبد عالم أو منطلق
أو فعلا فيفيد التجدد.

بحور زبد عالم أو منطلق

[إفراد المسند]

وأما إفراده أي جعل المسند غير جملة؛ فلكونه غير سمي مع عدم إفادة تقوي الحكم؛ إذ لو كان سببيا نحو: زيد قام أبوه،
يعني إتيان المسند مفردا

= فيستفاد منه التجدد، أو كونه ظرفا فيورث احتمال الثبوت والتجدد، وإما لحو ذلك. [الدسوقي: ١٩/٢]
مثل حلفهم إلح. قيل: في هذا التمثيل نظر؛ لأن السؤال هنا مثل السؤال في قوله تعالى: ﴿سَمِعُوا مِنْهُمْ الْكُفْرَ﴾ (العنكبوت: ٦١) فما وجه الفرق بينهما بأن الحذف في قوله: "ليقولن الله" للاحتراز عن العبث نظرا لقرينة، والذكر في قوله: ﴿سَمِعُوا مِنْهُمْ الْكُفْرَ﴾ (الزحرف: ٩) لضعف التعويل على القرينة؟ وأجيب بأن وجود القرينة مصحح للحذف لا موجب، فإن عول على دلالتها حذف، وإن لم يعول عليها احتياطا بناء على أن المحاطط لعله يغفل عنها ذكر، وإن كان المحاطط والكلام في الحالين واحدا. (الدسوقي ملخصا)
محمد نبيا ﷺ فذكر المسند وهو "نبينا" مع علمه من قرينة السؤال إشارة إلى أن المحاطط غي لا يفهم بالقرينة. (الدسوقي) غير ذلك كالتهديد والترحم وإسماع غير السائل. أن يتعين إلح بخلاف ما لو حذف المسند؛ فإنه يحتمل كونه اسما، ويحتمل كونه فعلا، أو ظرفا. (الدسوقي) فيفيد الثبوت أي: من أصل الوضع، والمراد بالثبوت حصول المسند للمسند إليه من غير دلالة على تقيده بالزمان وبالتجدد والحصول واقتراه بالزمان. (الدسوقي)
فيفيد التجدد أي: بتجدد الحدث، أي وجوده بعد أن لم يكن، وإفادة الفعل لذلك بالوضع؛ لأن الفعل متضمن للمرمان الموصوف بالتجدد. [الدسوقي: ٢٠/٢] غير جملة أشار بذلك إلى أن المراد بالمفرد ما ليس بجملة، فيشمل المركب والمضاف. (الدسوقي) فلكونه أي فلاقتضاء المقام كونه أي المسند غير سببي أي غير منسوب للسبب الذي هو الضمير، سمي الضمير سببا تشبيها له بالسبب المفغوي الذي هو الحيل؛ لأن الضمير تربط به الصلات والصفات كما أن الأمتعة تربط بالحيل. (الدسوقي)

إذ لو كان حاصله: أن سبب كون المسند جملة أحد الأمرين: كونه سببيا، وكونه مفيدا للتقوي، وأن سبب الإفراد انتفاؤها جميعا. [التحريد: ١٦٥] سببيا بأن يكون الخير غير صادر من المسند إليه.

أو مفيدا للتقوي نحو: زيد قام فهو جملة قطعاً، ذوأما نحو: زيد قائم فليس بمفيد للتقوي، بل قريب من "زيد قام" في ذلك، وقوله: مع عدم إفادة التقوي معناه: مع عدم إفادة نفس التركيب تقوي الحكم، فيخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير نحو: عرفت عرفت، أو بحرف التأكيد نحو: إن زيدا عارف،

أو مفيداً بأن يكون فيه تكرار الإسناد الموجه للتقوي. فهو حمداً جواب "لو" فهو مرتبط بالأمرين قلبه، والمعنى: فواجب أن يؤتى به جملة. [الدسوقي: ٢٠١٢] وأما نحو هذا جواب عن سؤال يرد على قول المصنف: 'إد لو كان إلخ'؛ لأنه جعل العلة في الأفراد كونه غير سبي مع عدم إفادة التقوي، فيرد عليه 'زيد قائم'؛ فإنه مفرد وهو مفيد للتقوي، فقد وجد الأفراد ولم يوجد علته أعني عدم إفادة التقوي، بل هو مفيد للتقوي؛ وحاصل الجواب: أما لا نسلم أن "زيد قائم" مفيد للتقوي حتى يقال: إنه مفرد مع انتهاء العلة فيه، وإنما هو قريب مما يفيد التقوي وهو "زيد قام"؛ لأنه إن اعتبر تضمينه للصمير الموجه لتكرار الإسناد المفيد للتقوي كان مفيداً له، وإن اعتبر شبهه بالخالي عن الصمير لم يكن فيه تكرار الإسناد، فيدحس في عدم إفادة التقوي؛ لأن المصادر أن يكون إفادته بلا شبهة. (الدسوقي)

فليس مفيداً للتقوي ليس المراد أنه لا يفيد التقوي أصلاً؛ لأنه محال في الواقع ومناف لما بعده، بل المراد أنه ليس في "زيد قائم" التقوي الكامل المعتر، وكلام المصنف في التقوي الكامل المعتر، أو المراد أن ليس فيه التقوي بلا شبهة، بل هو قريب مما يفيد التقوي، وحسب فلا إيراد. [الدسوقي ملخصاً: ٢١/٢]

بل قريب إلخ لأن كلامهما احتوى على صمير مسند إليه عائد على المتدأ، وإنما لم يكن بممرته؛ لأن صمير قائم لا يتغير في حال التكلم والخطاب والعبية، بل هو مستتر دائماً، فقائم بمنزلة الحامد الذي لا صمير فيه، فإن اعتبر تضمينه للصمير كان مفيداً للتقوي، وإن اعتبر شبهه بالحامد لم يكن مفيداً له. (الدسوقي)

مع عدم إفادة إلخ دفع لما يقال: إن المصنف لما جعل العلة في أفراد المسند عدم إفادة التقوي، فيهمم منه أن العلة في كونه جملة إفادته التقوي، فيرد على هذا المفهوم "عرفت عرفت"؛ فإنه مفيد للتقوي، والمسند فيه مفرد وهو الفعل، وحاصل ما أحاط به الشارح جواباً: الأول أن قول المصنف: "مع عدم إفادة تقوي الحكم" من إضافة المصدر إلى المفعول، والمفاعل محذوف وهو التركيب، فتقدير الكلام مع عدم إفادة التركيب تقوي الحكم، فيكون العلة في إيراد جملة إفادة تقوي الحكم بنفس التركيب لا من شيء آخر، فخرج 'عرفت عرفت'؛ فإنه إنما أفاد التقوي بالتكرير لا بنفس التركيب. وحاصل الجواب الثاني: أن المراد من تقوي الحكم ما يكون بحسب الاصطلاح وهو تأكيد بطريق مخصوص، أعني تكرير الإسناد مع وحدة المسند بخلاف قوله: "عرفت عرفت"، فإن فيه تكرار المسند لا الإسناد فقط. (الدسوقي)

فيخرج ما يفيد إلخ ليس المراد خروجه عن ضابطة الأفراد؛ إذ المراد إدخاله فيه، بل المراد خروجه عن القيد الذي أصيب إليه بعدم أعني إفادة التقوي، وإذا خرج عن إفادة التقوي دخل في عدم الإفادة، فيكون مفرداً. (الدسوقي)

أو نقول: إن تقوي الحكم في الاصطلاح هو تأكيده بالطريق المخصوص نحو: زيد قام،
 فإن قلت: المسند قد يكون غير سببي ولا مفيدا للتقوي، ومع هذا لا يكون مفردا
 كقولنا: "أنا سعت في حاجتك، ورجل جاءني، وما أنا قلت هذا" عند قصد
 التخصيص؟ قلت: سلمنا أن ليس القصد في هذه الصور إلى التقوي، لكن لا نسلم أنها
 لا تفيد التقوي ضرورة حصول تكرار الإسناد الموجب للتقوي، ولو سلم فالمراد أن
 أفراد المسند قد يكون لأجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الأفراد في جميع صور تحقق
 هذا المعنى، ثم السببي والفعلي من اصطلاحات صاحب "المفتاح" حيث سمي في النحو
 "الوصف بحال الشيء" نحو: رجل كريم
 أي بصيغته

أو نقول إلخ: فعلى هذا الجواب لاحاجة إلى التقدير المذكور في الجواب الثاني أعني "مع عدم إفادة نفس التركيب إلخ"؛
 الخروج ما ذكر بدون ذلك. [الدسوقي: ٢١/٢] **بالطريق المخصوص** وهو تكرير الإسناد مع وحدة المسند، فخرج
 القسمان المذكوران، وهما "عرفت عرفت"، و"إن زيدا عارف". [الدسوقي: ٢٢/٢]
لا يكون: فوجد العلة بدون المعول، هذا خلف. **سلما إلخ** تشعر عبارته بأن لمنع عدم قصد التقوي في هذه الصور
 بجلا، ولعل وجهه أن قصد التخصيص لا ينافي قصد التقوي؛ لاحتمال قصدهما معا. [التجريد: ١٦٦]
لكن لا نسلم إلخ: هذا جواب بالمنع، حاصله: لا نسلم أن هذه الصور لا تفيد التقوي، بل هي مفيدة له ضرورة
 تكرار الإسناد الموجب للتقوي، فالتقوي موجود وإن كان غير مقصود، والمصنف إنما عول في علة الأفراد على عدم
 إفادة التقوي لا على عدم قصده. (الدسوقي) **ولو سلم:** أي كون الأقوال المذكورة لا تفيد التقوي عند قصد
 التخصيص، فالمراد أن أفراد المسند يكون لأجل هذا المعنى أي أن أفراد المسند مشروط بكونه غير سببي، ولا مفيد
 لتقوي، فهو لا يكون مفردا إلا بتحقيق هذا الشرط، ولا يلزم أنه كلما تحقق هذا الشرط تحقق كون المسند مفردا،
 إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط، والأولى أن يقرر الجواب بجعل كون المسند غير سببي ولا مفيد للتقوي
 علة ناقصة للأفراد كما هو ظاهر كلام المصنف لا شرطا كما سبق. (الدسوقي ملخصا)

ثم السببي إلخ: [سواء كان في المسند، أو في الوصف كما يعلم مما يأتي. (الدسوقي)] هذا دخول على كلام
 المصنف والمقصود دفع اعتراض وارد عليه في تركه تعريف السببي وإتيانه بالمثل، ومعلوم أن تعريف الحقائق بمجرد
 المثال لا يخلو عن حفاء؛ لأن أوجه التماثل كثيرة. (الدسوقي) **في النحو:** أي في القسم المدون في النحو من كتابه
 'المفتاح'. (الدسوقي) **رجل كريم:** في قولنا: جاءني رجل كريم ليكون "كريم" وصفا.

وصفا فعليا، والوصف بحال ما هو من سببه، نحو: رجل كريم أبوه وصفا سببيا، وسمي
 في علم المعاني المسند في نحو: "زيد قام" مسندا فعليا، وفي نحو: "زيد قام أبوه" مسندا
 سببيا، وفسرهما بما لا يخلو عن صعوبة وانغلاق، ولهذا اكتفى المصنف في بيان المسند
 السببي بالمثل، وقال: والمراد بالسببي نحو: زيد أبوه منطلق، وكذا زيد انطلق أبوه،
 ويمكن أن يفسر المسند السببي بجملة علقت على مبتدأ بعائد لا يكون مسندا إليه في
 تلك الجملة، فخرج المسند في نحو: "زيد منطلق أبوه"؛
 أي ربطت بمبتدأ الخ أي العائد

وصفا فعلا مراده بالوصف الفعلي: الخاري على من هو له ويسميه الحاة وصفا حقيقيا، فقد انفرد السكاكي
 عنهم بالتسمية بالفعلي كما انفرد عنهم بإجراء هذا في المسند مع تخصيصه السببي فيه بالجملة، فمجموع اصطلاحه
 متكرر له، فصح كلام الشارح، واندفع ما عساه أن يقال: إن الحاة أيضا يسمون الوصف بحال ما هو من سبه وصفا
 سببيا، وحاصل الدفع أنهم وإن شاركوه في ذلك، لكن لم يشاركوه في المجموع، فالمراد أن المجموع من اصطلاحات
 صاحب "المفتاح"، [الدسوقي: ٢٢/٢] نحال ما هو أي نحال شيء كالأب في المثل. [الدسوقي: ٢٣٢]
 من سبه المراد بالسبب هنا مطلق المتعلق، فيدخل نحو: كريم علامه، كريمة جاريته ونحو ذلك. [التجريد: ١٦٦]
 ورجل كريم: في قولنا: "جاعي رجل كريم أبوه".

اكفى فيه إشارة إلى أنه يعلم من مثال السببي مثال مقابله، وهو الفعلي. (الدسوقي)
 بالمثل ومعلوم أنه تعريف الحقائق بمجرد المثال لا يخلو عن حفاء؛ لأن أوجه التماثل كثيرة. (الدسوقي)
 زيد أبوه منطلق [أي نحو: أبوه مطلق من قولك: زيد أبوه منطلق؛ لأن المسند السببي هو أبوه مطلق. (الدسوقي)]
 يعني "وأما زيد مطلق أبوه" فليس المسند فيه سببيا عنده؛ لأن المسند مجرد لا جملة على ما يأتي، فهو من قبيل الفعلي
 (الدسوقي) وكذا زيد الخ مثال للسببي في الجملة الفعلية، وما قبله مثال له في الجملة الاسمية. (الدسوقي)
 أن يفسر الخ أي على قاعدة السكاكي تفسيرا لا صعوبة فيه ولا انغلاق صادقا على "أبوه منطلق" وعلى غيره.
 (الدسوقي) جملة علقت الخ اعترضه السيد بأن فيه دورا؛ لتوقف كون المسند سببيا على كونه جملة حيث أحدث
 في تفسيره وتوقف كونه جملة على كونه سبيا كما هو صريح قول المصنف بعد، وأما كونه جملة فلتقوي أو لكونه
 سبيا، ويستفاد من كلامه هنا مفهوم؛ لأن مفهوم قوله: "أما إفراذه الخ" أن كونه سببيا علة؛ لكونه جملة كما صرح
 به الشارح، وأجيب بأن كونه سببيا المفهوم من الضابط السابق، ومن كلامه فيما يأتي علة لإيراد المسند جملة لأعنة
 لتصور كونه جملة، فالتوقف على كونه سببيا إيراد جملة لا تصورها، والتوقف على كونه جملة تصور كونه سبيا
 لا إرادته، فاختلفت جهة التوقف فلا دور، تأمل. (التجريد)

بعائد: أتى ملتبسة بعائد، والباء متعلقة بـ "علقت". [الدسوقي: ٢٤/٢]

لأنه مفرد، وفي نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإحلاص: ١) لأن تعليقها على المبتدأ ليس بعائد،
 وفي نحو: "زيد قام وزيد هو قائم"؛ لأن العائد فيهما مسند إليه، ودخل فيه نحو: زيد
 أبوه قائم، وزيد قام أبوه، وزيد مرت به، وزيد ضربت عمرا في داره، وزيد ضربته
 ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر المبتدأ ولا تفيد التقوي، والعمدة في ذلك تتبع
 كلام السكاكي؛ لأننا لم نجد هذا الاصطلاح ممن قبله.

[كون المسند فعلا]

وأما كونه أي المسند فعلا فتقييد المسند بأحد الأزمنة الثلاثة: الماضي: وهو
 الزمان الذي

لأنه مفرد لأن الوصف مع مرفوعه الظاهر كالمصمر في الحكم المفرد، ولا يرد على هذا ما مر من أنه جعل
 الوصف في نحو: "رجل كريم أبوه" وصفا سبيا مع أنه مفرد؛ لأنه إنما يشترط في السببي كونه حجة إذا كان مسندا
 لا وقت كونه نعتا. [الدسوقي: ٢/٢٤] ليس بعائد أي ليس ملتصقا بعائد لاتحاد المبتدأ والخبر فلا تحتاج إلى
 الرابط، وهذا المسند ليس بفعلية ولا سببي؛ لأحدهما إنما يقالان فيما إذا تعاريا المبتدأ والخبر، فلا يرد أنه إذا لم يكن
 سببيا كان فعليا، فيدخل في ضابط الأفراد مع أنه جملة. (الدسوقي) فيهما أي فاعل في الأول ومبتدأ في الثاني.
 زيد مرت به إلخ. وأما نحو: "زيد مرت به، وزيد ضربت عمرا في داره، وزيد ضربته"، فعبر داخل في المسند
 السببي وإن صرح الشارح بدخول ذلك فيه، ولهذا اعترض عليه في إدخال ذلك فيه مع أن السكاكي الذي بنى الشارح
 تعريفه على مذهبه واستنبطه من تتبع كلامه لم يجعل ذلك من المسند السببي، فالتعريف غير مابع. [التحريد: ١٦٦]
 والعمدة: اعترض بأن السكاكي اشترط شرطا زائدا على ما قاله الشارح، وهو أن يكون المضاف للضمير اسما
 مرفوعا كالمثالين الأولين، وحيث فحرح الثلاثة الأخيرة، وهي "زيد مرت به، وزيد ضربت عمرا في داره، وزيد
 ضربته"، فبئس المسند في هذه الثلاثة سبيا عند السكاكي خلافا للشارح، فهو كان العمدة في ذلك ما قال السكاكي
 ما حالفه الشارح، وأحاصل: أن المسند السببي عند السكاكي أربعة أقسام: جملة اسمية يكون الخبر فيها فعلا نحو:
 "زيد أبوه يطلق"، أو اسم فاعل: نحو: "زيد أبوه مطلق"، أو اسما جامدا نحو: "زيد أخوه عمرو"، أو جملة فعلية
 يكون الفاعل فيها مطهرا نحو: "زيد انطلق أبوه"، والتعريف الصابط بجميع أقسامه متعسر. (الدسوقي ملخصا)

في ذلك. أي في هذا التفسير وقوده من حيث الإدخال والإخراج. (الدسوقي)

أما كونه. أي أما الإتيان به فعلا فيكون لتقييد بأحد إلخ. [الدسوقي: ٢/٢٥]

بأحد الأزمنة. وهو الفعل، والمراد من تقييده: تقييد جزء معناه، وهو الحدث بأحد الأزمنة. (الدسوقي)

قبل زمانك الذي أنت فيه، والمستقبل: وهو الزمان الذي يتربّب وجوده بعد هذا الزمان، والحال: وهو أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ، وهذا أمر عري، وذلك لأن الفعل دال بصيغته على أحد الأزمنة الثلاثة من غير احتياج

قل زمانك ههنا شك مشهور، وهو أن 'قل' ظرف زمان، فيكون المعنى: وهو الزمان الذي في زمان متقدم على الزمان الذي أنت فيه، فإن كان قل غير الزمان الذي جعل طرفاً له لزم أن يكون الشيء طرفاً لنفسه، وإن كان غيره لزم أن يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له وكلاهما باطل، وأجيب بأن القبية في أجزاء الزمان ذاتية لا رماية، فطرية "قل" فيها باعتبار ذاتها لا باعتبار زمان آخر فيها، فسقط التردد الدائر بين العينية والعيرية على أن هذا تدقيق فلسفي لا يظن إليه أهل اللغة والعرف؛ لا ابتداء مباحثهم على الطواهر دون تلك التدقيقات. [الدسوقي ملخصاً: ٢٥/٢]

والمستقل على صيغة اسم الفاعل كالماضي أو اسم المفعول، وكلاهما المقول الموافق للمعقول؛ لأن الزمان يستقبل كما تستقبله [التجريد: ١٦٧] **سرف وجوده** معناه من شأنه أن يتربّب، فاندفع ما قيل: كم من شيء لا يتربّب وجوده ومع هذا يكون مستقبلاً، واعترض على الشارح مثل السابق بأن "يتربّب" دال على الزمان المستقبل، فيلزم أن يتربّب وجود المستقبل في المستقبل؛ لأن المستقبل الذي هو مدلول "يتربّب" كما هو ظرف للترتبّ ظرف بوجود المستقبل أيضاً؛ إذ لا معنى لترتبه في ماضيه أو الحال، فيكون في المستقبل، فيلزم أن يكون الشيء طرفاً لنفسه أو أن يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له وهو باطل؟ ويحجب عنه أيضاً بالأجوبة السابقة وبأن الأفعال المأخوذة في التعاريف مجردة عن الزمان، فتدبر. (الدسوقي)

وهو حواء الخ اعلم أن الحال عند النحاة أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل مع ما بينهما من الآن الحاضر، وهذا تعريف للحال العري وهو الزمان الذي يقع فيه الفعل ويتقدر بقدره فيختلف حسب اختلافه، مثل: يصلى ويحج، وأما الحال الحقيقي فالآن الذي لا يتجزأ وهو الآن الحاضر بدون الجزء السابق واللاحق. (الدسوقي ملخصاً) **من غير مهلة الخ** [توضيح لقوله: 'متعاقبة' لا قيد آخر. (التجريد)] أي بين كل جزء وما يليه لا بين أول الأجزاء وآخرها؛ إذ المهلة بينهما لازمة إذا طالت المدة كما يقال: 'زيد يصلي' والحال أن بعض صلاته ماض وبعضها باقي، فجعلوا الصلاة الواقعة في الآيات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال، فليس الحال زمان التكلم فقط. (الدسوقي)

وهذا أمر عري يعني مقدار الحال أمر عري أي مبني على العرف، وليس مصبوطاً بخد معين، فما يعدونه حالاً فهو حال، فإنه يقال: زيد يأكل ويحج، ويكتب القرآن، ويتعمد الفقه، ويجاهد الكفار، ويعد كل ذلك حالاً، ولا شك في اختلاف مقادير أزمنتها، ويحتمل أن المراد المشتبه، وهذا تعريف لسحال العري دون الحقيقي؛ فإنه الآن الذي لا يتجزأ كما مر. (الدسوقي ملخصاً) **من غير احتياج** جواب عما يرد بأن الاسم أيضاً قد يدل على أحد الأزمنة، فكيف يقول المصنف: "وأما كونه فعلاً فللتقييد بالخ" مع أن التقييد المذكور متأت مع إرادته اسماً لما علمت أن الاسم أيضاً قد يدل على أحد الأزمنة، وحاصل الجواب: أن العلة هو التقييد مع الأخصرية، فلا يحتاج إلى التصريح معه بقرينة، بخلاف الاسم فإنه وإن حصل به التقييد لكن يحتاج إلى القرينة. [الدسوقي: ٢٦/٢]

إلى قرينة تدل على ذلك، بخلاف الاسم فإنه إنما يدل عليه بقرينة خارجية، كقولنا: زيد قائم الآن أو أمس أو غدا، ولهذا قال: **على أحصر وجه**. ولما كان التجدد لازما للزمان لكونه كما غير قار الذات، أي لا يجتمع أجزاءه في الوجود، والزمان جزء من مفهوم الفعل، كان الفعل مع إفادته التقييد بأحد الأزمنة مفيدا للتجدد، وإليه أشار بقوله: مع إفادة التجدد. **كقوله: أو كلما وردت عكط** وهو سوق للعرب، كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون، وكانت فيه وقائع، **قبيصة**.....
 بذكر أنسابهم وشجاعتهم

يدل عليه اعترض بأن هذا يناقض قولهم: اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، فإن هذا يفيد أنه يدل على الزمان الحال بلا قرينة، واحتياجه إلى القرينة إذا أريد غير الحال كاحتياج الفعل لها إذا أريد غير الزمان الذي هو حقيقة فيه، وحينئذ فلا فرق بين الفعل واسم الفاعل؟ وأجيب بأن المراد بقول الشارح: "لأن الفعل دال بصيغته إلخ": الدلالة على أحد الأزمنة صريحا، واسم الفاعل لا يدل عليه صريحا بل التزاما، فإذا أريد الدلالة عليه صريحا احتاج إلى قرينة. [الدسوقي منحصرا: ٢٦/٢] **على أحصر وجه** كان ينبغي أن يوحى عنه قوله: "مع إفادة التجدد"، ليتعلق بـ "إفادة التجدد والتقييد" على سبيل التنازع؛ إذ يمكن كل منهما بالاسم بضميمة القرينة، فترجيح الفعل بكل منهما على الاسم لا يتأتى إلا بقصد الاختصار. (الدسوقي) **ولما كان إلخ** اعلم أن التجدد يطبق على معنيين: أحدهما الحصول بعد أن لم يكن، والثاني: التقضي والحصول شيئا فشيئا على وجه الاستمرار، والمعتبر في مفهوم الفعل التجدد بالمعنى الأول، واللازم لزمان التجدد بالمعنى الثاني، وحينئذ فالموافقة بين الحدث والزمان المتقارنين في مطلق تجدد؛ لأن التجدد بالمعنى الثاني غير لازم للفعل، ولا معتبر في مفهومه. [الدسوقي: ٢٧/٢]

للتجدد أي تجدد الحدث المدلول لذلك الفعل. (الدسوقي) **كقوله** أي قول طريف يصف نفسه بالشجاعة. (الدسوقي) **أو كلما إلخ** "الهزة" في قوله: "أو كلما" للاستفهام التقريري، و"الواو" للعطف على مقدر، أي أحضرت العرب في عكاظ وكلما إلخ، وعكاظ: سوق بين النخلة والطائف، كانت تقام في مستهل ذي القعدة وتستمر عشرين يوما، تجتمع فيه قبائل العرب فيتعاكظون أي يتفاخرون ويتناشدون، وكانت فرسان العرب إذا حضروا عكاظ وأمن بعضهم من بعض؛ لكون عكاظ في شهر حرام، تقعوا حتى لا يعرفوا، وذكر عن 'طريف' هذا أنه كان من الشجعان وكان لا يتقنع كما يتقنعون، فاتفق له أنه وافى عكاظ، وكان 'طريف' قبل ذلك قد قتل شراحيل الشيباني، فقال حصيصة بن شراحيل: أروني طريفا، فأروه إياه، فجعل حصيصة كما مر به طريف تأمله ويظهر إليه حتى فطن له طريف، فقال له: ما لك تنظر إلي مرة بعد مرة؟ فقال له حصيصة: أتوسمك لأعرفك، فله عني إن لقيتك في حرب لأقتلنك أو لتقتلني، فقال 'طريف' عند ذلك الأبيات، هذه من جملتها. [الدسوقي: ٢٨/٢]

بعثوا بني غريفتهم. وعريف القوم: القيم بأمرهم الذي شهر بذلك وعرف، **يتوسم** أي ^{دعس وردب وعكط معقوه} ^{استوسى لأمر القوم} ^{بالعيد بأمرهم} ^{فيه إشارة إلى وجه تشبيه} يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئا فشيئا ولحظة فليحظة.
تفسير للتفرس

[كون المسند اسما]

وأما كونه أي المسند **اسما** **فلإفادة عدمهما** أي عدم التقييد المذكور والتجدد، يعني لإفادة الدوام والثبوت لأغراض تتعلق بذلك، **كقوله**: لا يألف الدرهم **انصروب** ^{أي ادوام والثبوت} **صرتنا**: وهو ما يجعل فيه الدراهم، **لكن يمر عني وهو منطلق**.....
تحليل وبيان

بعثوا الخ يعني أن لي على كل قبيلة حناية، فإذا وردوا عكاظ طسبي الكافل بأمرهم، وهذا مدح في العرب؛ للجرى منهم. [التحريد: ١٦٨] **يتوسم** هذا محل الشاهد حيث أورد المسند فعلا للتقييد بأحد الأرملة مع إفادة التجدد. [الدسوقي: ٢٨/٢] **الوجود** أي وجوه الحاضرين؛ ليظهر أن فيهم أولا. (الدسوقي) **فلإفادة**: الأظهر أن يقال: فلإفادة مطلق الثبوت. [الدسوقي: ٢٩/٢]

عدمهما الخ أي عدم ما يدل عليهما؛ لأن كونه اسما لا يفيد عدمهما بل لعدم ما يدل عليهما، قيل: هذا مقبوض بأسماء الأفعال، فإنها اسم ومقيد لهما لا لعدمهما، وأجيب بأن الإفادة ليس باعتبار الوضع، أو بأنها من الأفعال عند أهل المعاني، وإن عدها التحويون من الأسماء. (من الحواشي)

يعني أي يعني بإفادة عدمهما إفادة الدوام، أي المقابل للتقييد بزم محصوص وإفادة الثبوت المقابل لتجدد، واعلم أن دلالة الاسم على الثبوت الذي هو تحقق المحمول للموضوع بحسب أصل الوضع، وأما إفادته للدوام والثبات فمن خارج لا بحسب أصل الوضع، وقد أشار الشارح إلى ذلك بقوله الآتي: قال الشيخ عبد القاهر بخ، فإنه أفاد أنه لا دلالة للاسم على الدوام بحسب الوضع، فكلام الشارح يشير إلى أنه ينبغي أن يحمل كلام المصنف على أن إفادته للدوام من خارج جمعا بينه وبين كلام الشيخ ودفعنا لتعارض بينهما، فقله لكلام الشيخ إشارة إلى الجمع، وحاصله أن كلام الشيخ باعتبار الوضع، وما فسر به كلام المصنف باعتبار القرائن الخارجية، لا إلى الاعتراض على المصنف، وإن احتمل. (الدسوقي) **والثبوت** لو قدم الثبوت على الدوام كان أولى (الدسوقي ملخصا)

لاغراض مثل المبالغة في المدح والدم وغيرها. (الدسوقي ملخصا) **كقوله** أي انصرب بن لوية يتمدح بالعنى والكرم، أركانه: مستغفون فاعين فعلى. [الدسوقي ملخصا: ٣٠/٢] **صرتنا** مشهور بصفه على أنه مفعول لقوله: 'لا يألف'، والأحسن نصب 'الدرهم المنصروب' فيكون عدم الألفة من جانب صرتنا. (الدسوقي)

وهو منطلق فتعبيره بـ "منطلق" للإشعار بأن إطلاق الدراهم من الصرة أمر ثابت دائم لا يتجدد، وأن الدراهم ليس لها استقرار ما في الصرة، وهذا مبالغة في مدحهم بالكرم، وفي قوله: 'لكن يمر عنيها' إلخ تكميل حسن، إذ قوله: "لا يألف إلخ" ربما يوهم أنه لا يحصل له حسن الدراهم، فأراد ذلك اتوهم بهذا الاستدراك (الدسوقي)

يعني أن الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دائما، قال الشيخ عبد القاهر: **موضوع الاسم** على أن يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا، فلا تعرض في "زيد منطلق" لأكثر من إثبات الانطلاق فعلا له كما في "زيد طويل وعمرو قصير".

[تقييد الفعل بمفعول ونحوه]

وأما **تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما**
الواقع مسندا

دائما لأن مقام المدح يقتضي دوام ذلك كما يدل عليه قوله قبل هذا شعر: إنا إذا اجتمعنا يوما دراهمنا، ظلت إلى طرق الخيرات تستق. [التحريد: ١٦٨] **موضوع الاسم** أي الاسم المسند في التركيب موضوع لأجل أن يثبت إلخ، أي به إما وضع لأجل هذا المعنى وهو ثبوت الشيء للشيء، وأما إفادته للدوام والاستمرار فلأنما هو من قرينة خارجية. [الدسوقي: ٣٠/٢] **غير اقتضاء إلخ**. إن قلت: إن الاسم كما يحمل على الدوام بواسطة القرائن يصح أن يحمل على الاستمرار التحديدي باعتبار القرائن الخارجية كالفعل، فلا شيء يخص الفعل بالدلالة على الاستمرار التحديدي دون الاسم؟ قلت: وجه ذلك: مناسبة الاستمرار التحديدي للفعل؛ لاشتماله على الزمان المتجدد. (الدسوقي)

فلا تعرض إلخ. أي وأما إفادته الدوام فمن المقام والخارج كعرض المدح أو الذم، فلا منافاة بينه وبين كلام الشارح المتقدم؛ لأن كلام الشارح بحسب الاستعمال باعتبار القرائن الخارجية، وكلام الشيخ بحسب أصل الوضع. (الدسوقي) **ريد طويل**: هذا تظهير للنفي في قوله: 'فلا تعرض إلخ'، فإنه لا تعرض فيه لأكثر من إثبات الطول صفة لزيد ومن إثبات القصر صفة لعمرو لا تجدد فيه، واعتراض بأن الطول والقصر لازمان له فهما دائمان، وأجيب بأنهما وإن كانا دائمين لكن استفادة دوامهما ليست من جوهر اللفظ، بل من حيث إن الطول والقصر وصفان لازمان، فيستفادان من خارج. [الدسوقي ملخصا: ٣١/٢]

وعمر و قصير: قال الشيخ: إذا قلت: ريد طويل وعمرو قصير، لم يصلح مكانه 'يطول' و'يقصر' إذا كان الحديث من شيء يزيد وينمو كالشجر والنبات والصبي ونحو ذلك مما يتجدد فيه الطول، أو يحدث فيه القصر، فأما وانت تحدث عن هيئة ثابتة وعن شيء قد استمر طوله ولم يكن لم تزايد وتحدد فلا يصلح فيه إلا الاسم. (الدلائل)

وأما لا يقال: إن تقييد الفعل بما ذكر من مباحث متعلقات الفعل، فذكره هنا من ذكر الشيء في غير محله؛ لأننا نقول: لا يلزم من كونه من مباحث متعلقات الفعل أن لا يكون من مباحث المسند، حتى يكون ذكره في غير محله. (الدسوقي ملخصا) **وما يشبهه** اقتصر المصنف على الفعل؛ لأنه الأصل، أو المراد الفعل اللغوي. (الدسوقي ملخصا) **وغيرهما**: كأفعل التفضيل والصفة المشبهة. (الدسوقي)

بمفعول مطلق أو به أو فيه أو له أو معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء، فلتربية
حفظت حديث البخاري قرأت بمكة تطهرت بعظيمة تصدقت مخلصت صلت بمسافر شوق لا أحب ولا تصاحب

الفائدة: لأن الحكم كلما زاد خصوصاً زاد غرابية، وكلما زاد غرابية زاد إفادة، كما
أي تكثيرها أي المطلق أي قيداً أي بعداً عن الدهن بالنسبة إلى السامع للسامع
 يظهر بالنظر إلى قولنا: شيء ما موجود، وفلان بن فلان حفظ التوراة سنة كذا في بلدة
قوله معروف بالصورة

كذا، ولما استشعر سؤالا وهو أن خبر "كان" من مشبهات المفعول والتقييد به ليس
استشعر دورل تركن أي من حيث انتصاه
 لتربية الفائدة، لعدم الفائدة بدونه؛ أشار إلى جوابه بقوله: **والمفيد في نحو 'كان'...**

مقصداً هو 'مقصداً لا 'كان'؛ لأن 'منطلقاً' هو نفس المسند و'كان' قيدٌ له؛ للدلالة
كما فهم للمعرب لأنه هو الدال على الحدث مستند خبر أي مسند
 على زمان النسبة، كما إذا قلت: زيد منطلق في الزمان الماضي.

[ترك تقييد المسند]

وَأما تركه أي ترك التقييد، فسماع منها أي من تربية الفائدة،
أي تقييد المسند

بمفعول مطلق [مثل: أكرمت إكرام أهل الحسب] أي غير مؤكد، وإلا فهو لا يعيد تربية الفائدة، وذلك لأن الفعل
 يحتمل الحقيقة والجاز، والمصدر المؤكد أفاد نفس الحقيقة، والذي أفاده هو أحد محتملي الفعل، وهو الظاهر منهما إلا
 أن يقال: التعيين فائدة لم تكن، فتأمل. [الدسوقي: ٣١/٢]

ونحوه. مجرور معطوف على 'مفعول' كما هو الظاهر. ويحتمل الرفع معطوفاً على 'تقييد الفعل'، فافهم.
فلتربية الفائدة: فإن قلت: هذا مشكل في المفعول به؛ لأن الفعل المتعدي يتوقف تعقده على تعقل المفعول به،
 فالتقييد به لأصل الفائدة لا لتربيتها، وأي فرق بينه وبين الفاعل؛ فإن تعقده يتوقف على كل منهما؟ قلت: الفعل
 المتعدي يتوقف تعقده على تعقل مفعول ما، وهو معقول لكل أحد لا على تعقل المحصوص. بخلاف الفاعل؛ فإن
 تعقل الفعل يقتضي تعقل خصوصه؛ لأنه اعتبر في مفهومه النسبة إلى الفاعل الخاص، فتأمله [التجريد: ١٦٩]

فلان إلخ: فإن فيه غرابيات بكثرة القيود وكثرة الفوائد. [الدسوقي: ٣٢/٢]
أشار إلخ: حاصل ذلك الجواب: أنا لاسلم أن هذا من قبيل تقييد الفعل بمفعول الذي كلامنا فيه، بل هو من قبيل تقييد
 شبه الفعل بفعل وهذا لا كلام لنا فيه، وحيث فلا اعتراض. (الدسوقي)

لأن مطلقاً إلخ: لأنه هو الدال على الحدث، والمسند إما هو الدال على الحدث، بخلاف 'كان'؛ فإنها إما تدل على
 الزمان ولا دلالة لها على الحدث، كما قال السيد وغيره، وحيث قيد ذلك المسند بمفعول 'كان'؛ وهو الزمان الماضي،
 فيفيد الكلام أن الإطلاق لزيد كان فيما مضى، فكأنك قلت: زيد منطلق في الزمان الماضي، فالحاصل: أن 'مطلقاً' نفس
 المسند؛ لأن أصل التركيب 'زيد منطلق' و'كان' إما ذكرت؛ لدلالاتها على زمان النسبة، فهي باعتبار دلالتها على الزمان
 قيد لـ 'منطقاً' فحصل في المثال تربية الفائدة ورأى الشك. [الدسوقي ملخصاً: ٣٣/٢]

مثل: خوف انقضاء المدة والفرصة، أو إرادة أن لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله، أو عدم العلم بالمقيدات أو نحو ذلك.
مثال للمانع
أي عدم المنكسر بذلك الفعل

[تقييد الفعل بالشرط]

وأما تقييده أي الفعل بالشرط مثل: أكرمك إن تكرمي، أو إن تكرمي أكرمك،
الواقع مسند وما يشبهه أي جملة الشرط
 فلا عسارات وحالات تقتضي تقييده به، لا تعرف إلا معرفة ما من أدوات يعني حروف
أي يكاد معتبر عصف بغير
 الشرط وأسماءه من التفصيل وقد نُسب ذلك التفصيل في علمه، وفي هذا الكلام
بيان لما
 إشارة إلى أن الشرط في عرف أهل العربية قيد لحكم الجزاء مثل المفعول به ونحوه،
كأنه عرف
 فقولك: "إن جئتني أكرمك" بمنزلة قوله: أكرمك وقت مجيئك إياي، ولا يخرج
 الكلام بهذا التقييد عما كان عليه من الخيرية والإنشائية،
الذي هو الجزاء أي الجملة الشرط قبل التقييد بالشرط

عدم العلم الخ أي عدم علم المتكلم بالمقيدات، كقولك: صريت، ولم تقل: ريدا، مثلا؛ لعدم علمك بمن وقع عليه صريك، واعترض على جعل الشارح عدم العلم مانعا؛ لأن المانع لا يكون إلا وجوديا، وهذا أمر عديمي، ولأن المانع من الشيء يكون منافيا له وعدم العلم بالمقيدات لا ينافي الترية وإن كانت متعذرة معه، وأجيب: بأن المراد بـ"المانع" هنا المانع اللغوي، وهو ما لا يتأتى تحصيل الشيء معه، وجوديا كان أو عديميا، منافيا كان أو لا. [الدسوقي: ٣٤/٢] نحو ذلك كمجرد الاحتصار لضيق، أو صجر من المتكلم، أو خوف سامة السامع. (الدسوقي)

وأما تقييده: كان ينبغي أن يقدم هذا على حالة "ترك التقييد" ويؤحر "ترك التقييد"؛ لتحري القيود الوجودية على سنن واحد، أجيب بأنه لما كان محتاجا إلى بسط أخره عن الترك. [التحريد: ١٦٩]

مثل أي جملة الشرط مثال لتقدم الحراء على الشرط. يعني حروف الخ دفع بهذا ما ينوهم من لفظ "أدوات" أنها كلها حروف. [الدسوقي: ٣٥/٢] هذا الكلام أي قول المصنف: "وأما تقييده بالشرط".

قيد لحكم الخ. فالكلام هو الحراء وإنما الشرط قيد له بمنزلة الفضلات كالمفعول والظرف، فإذا قلت: "إن جئتني أكرمك" فالمرتبة لأصل الإفادة هو الإخبار بالإكرام، وأما الشرط فهو قيد، فكأنك قلت: أكرمك وقت مجيئك. [الدسوقي ملخصا: ٣٦/٢] مسرلة الخ استبعاد الوقت من التعليل؛ لأن الشرط قيد في اجراء، فهو مسرلة العلة، ورمز المعلوم والعلة واحد، فالعنى في هذا المثال أكرمك لأجل مجيئك إياي وفي زمانه. (الدسوقي)

كان عليه أي قبل التقييد بالشرط؛ لأن أداة الشرط إنما تخرج الشرط عن أصله ولا تسلط لها على الجزاء، بل هو باق على حاله. (الدسوقي)

بل إن كان الجزاء خبراً فالجملة الشرطية خبرية نحو: "إن جئتني أكرمك"، وإن كان ^{أي قبل التقييد} إنشاءً فإنشائية، نحو: "إن جاءك زيد فأكرمه"، وأما نفس الشرط فقد أخرجته الأداة ^{أي قبل التقييد} عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب، وما يقال من أن كلا من الشرط والجزاء ^{عطف لازم على مرسوم} خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب، وإنما الخبر هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثاني للأول، فإنما هو اعتبار المنطقيين فمفهوم قولنا: "كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود" باعتبار أهل العربية: الحكم بوجود النهار في كل وقت من أوقات طلوع الشمس، فالحكم عليه هو النهار والمحكوم به هو الموجود،
والشرط قيد له

بل الخ قيل عليه: إن الخراء في قولك: 'إن صرشت تضربي' خير مع أن الحملة إنشائية، و رد بأن حرف الاستفهام داخل في المعنى على الجزاء كما صرح به الرضي، فليس بخبر. [التحريد: ١٧٠]

فاساده أي فاحملة الشرطية إنشائية بسبب إنشائية الخراء. [الدسوقي: ٣٤/٢]

وأما نفس الشرط أي الحملة الشرطية وحدها بدون خراء، وهذا مقابل في المعنى لقوله: "ولا يخرج". [الدسوقي: ٣٧/٢] عن الخبرية أي عن كونه كلاماً خبرياً؛ لأنه صار مركباً ناقصاً، وكما أخرجته الأداة عن الخبر أخرجته أيضاً عن الإنشائية؛ لأنه صار بالأداة مركباً ناقصاً والمختص به عندهم في الخبر والإنشاء، بما هو المركب التام، وأما قول شارح في 'المصول': 'لأن الحرف قد أخرجته إلى الإنشاء يعمل على حذف المضاف، أي إلى حكم الإنشاء من حيث إنه لا يحمل صدقاً ولا كذباً فصار كاملاً، وإلا فهو ليس بإنشاء أيضاً كما سبق انفا. (الدسوقي ملخصاً) وما نقل قائه الشارح العلامة في شرح المفتاح"، وهذا شروع في دفع التناقض بين ما قاله شارحاً سابقاً وما قاله شارح العلامة، وحاصل ذلك الإيراد كيف يقال: إن الكلام عند أهل العربية هو الجزاء، والشرط لا دخل له فيه، وإنما هو قيد به مع أن هذا يخالفه ما قاله شارح العلامة من أن كل واحد من الشرط والجزاء ليس خبراً محتملاً للصدق والكذب؛ لأن كل واحد منهما أخرجته الأداة عن أصله، فليس المعنى في القصيدة حكم الخراء لذلك، وإنما الكلام خبري محتمل للصدق والكذب هو مجموع الشرط والجزاء، فكل واحد منهما مذكور قصداً لتوقف الكلام عليه؛ لأنه جزء منه؛ وحاصل الخواب: أن ما قاله الشارح العلامة اصطلاحاً للمصابقة، وما تقدم شارحاً اصطلاحاً لأهل العربية، ولا يعترض باصطلاح على اصطلاح. (الدسوقي) أن كلا أي كل واحد منهما لا مجموعهما.

وأما الخبر أي: وإنما الكلام خبري سواء كان خيراً أو إنشاءً، حتى أنك إذا قلت: إن جاءك زيد فأكرمه، فإمراد. الحكم بالبروم بين الخيء والإكرام ولو كانت صورة الخراء إنشاءً. (الدسوقي)
اعتبار المنطقين معني ثبوت البروم صدقت القصيدة، ولو لم يقع واحد من الشرط والجزاء. (الدسوقي)

وباعتبار المنطقيين: الحكم بلزوم وجود النهار بطلوع الشمس، فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار، فكم من فرق بين الاعتبارين.

[بيان أدوات الشرط]

ولكن لابد من النظر ههنا في 'إن' و'إذا' و'ولو'؛ لأن فيها أبحاثا كثيرة لم يتعرض لها في علم النحو. فـ'إن' و'إذا' للشرط في الاستقلال، لكن أصل 'أن' عدم الجزم بوقوع ^{أي في معناه} الشرط، فلا تقع في كلام الله تعالى على الأصل إلا حكاية أو على ضرب من التأويل، ^{أي حقيقته لغوية}

النهار والحكم اللزوم بينهما. **فكم** إلخ قال عند الحكيم: فإن قلت: فما الفرق بين مذهبي أهل العربية وأهل الميزان؟ فإن المآل واحد؟ قلت: الفرق أن الشرط عند أهل العربية مخصص لمجرأ ببعض التقديرات، حتى أنه لولا التقييد بالشرط كان الحكم الذي في المجرأ عاما لجميع التقديرات، فيكون التقييد مفهومه مفهوم مخافة، كما ذهب إليه الشافعية، وعند أهل الميزان كل واحد من الشرط والمجرأ بمنزلة جزء القضية الحملية، لا يفيد الحكم أصلا، فلا يكون الشرط مخصصا للمجرأ ببعض التقديرات، فلا يتصور مفهوم المخالفة بل مسكوت عنه، كما هو مذهب الحنفية.

[الدسوقي: ٣٨/٢] **بين الاعتارين** فبينهما فرق في المحكوم عليه، وبه، وإحكام. (الدسوقي)

وأصل **إِدْ** **لحرم بوقوعه**، فـ **إِنْ** وإِذَا **تشتركان في الاستقبال بخلاف "لو"**، وتفترقان
 بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به، وأما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فلم يتعرض له؛ لكونه
 مشتركاً بين **"إِنْ"** و**"إِذَا"**، والمقصود بيان وجه الافتراق، **ولذلك** أي لأن أصل **"إِنْ"** عدم
 الجزم بالوقوع كان الحكم **البادر**؛ لكونه غير مقطوع به في الغالب **موقعا لـ "إِنْ"** ولأن
 أصل **"إِذَا"** الجزم بالوقوع **غيب لفظ الماضي**، لدلالته على الوقوع قطعاً، نظراً إلى نفس
 اللفظ وإن نقل ههنا إلى معنى **الاستقبال مع "إِذَا" حو: ٥ فَإِذَا جَاءَتْهُمْ** (الأعراف: ١٣١)
 أي مع إِدْ

حكاية أو على ضربٍ إلخ أي فتقع حينئذ في كلام الله تعالى على الأصل. [الدسوقي: ٣٩/٢]
تشتركان أي في أن كلا منهما شرط في الاستقبال. (الدسوقي) **وأما عدم الحرم** جواب عن سؤال مقدر، خاصه:
 كما أن **"إِنْ"** لعدم الحرم بوقوع الشرط كذلك هي؛ لعدم الجزم بلا وقوعه، كما صرح به النحاة من أنها إنما تستعمل في
 المعالي المحتملة المشكوكية، وكما أن **"إِذَا"** للجزم بوقوع الشرط هي أيضاً؛ لعدم الجزم بلا وقوعه، بل ذلك لازم للجزم
 بوقوعه، فعدم الحرم باللاقوع مشترك بينهما، فيشترط فيهما أن يكون مدخوفاً غير محزوم بعدم وقوعه؛ إذ لو حصل
 الحرم بعدم وقوعه لم يستعمل فيه لا هذا ولا هذا؛ لكونه محالاً، فكان على المصنف أن يتعرض ببيان ذلك بحيث يقول:
 لكن أصل **"إِنْ"** عدم الجزم بوقوع الشرط وبلا وقوعه، وأصل **"إِذَا"** الجزم بوقوعه وعدم الجزم بلا وقوعه، وحاصل
 جواب: أن المصنف بصدد بيان الفرق بينهما ولا وجه لدخول ما كان مشتركاً في مقام الافتراق. [الدسوقي: ٤٠/٢]
لكونه: علة لكونه نادراً، والأولى أن يجعل علة لكونه موقعا لـ **"إِنْ"**.

غير مقطوع به، اعلم أن غير المقطوع بوقوعه إما محتمل لوقوع وعدمه على حد سواء، فيكون مشكوكاً فيه
 و **"إِنْ"** لثبوت، وإما أن يكون مترجحاً لعدمه على وجوده، فيكون متوهماً وهي تستعمل في المتوهم. (الدسوقي)
في الغالب: بما قيد به؛ لأن النادر قد يقصع بوقوعه كيوم القيامة، فإنه نادر الوقوع؛ لأنه إنما يقع مرة مع أنه مقطوع
 بوقوعه. [التحريد: ١٧١] **موقعا لـ "إِنْ"** أي حقيقة وأخوفاً، فإنه مع ندرته إما مشكوك فيه، فيكون موقع **"إِنْ"**
 حقيقة، وإما محروم به فهو لكونه محققاً بالمشكوك ندرته موقع لـ **"إِنْ"** تجوزاً. (التحريد بتوضيح)
لفظ الماضي أي اللفظ الدال بالوضع على الزمان الماضي، سواء كان الفعل الماضي أو المضارع مع **"لم"**، ولذا قال:
 لفظ الماضي، ولم يقل: الماضي؛ لئلا يتبادر منه الفعل الماضي. (التحريد)

معنى الاستقبال: لأن **"إِذَا"** الشرطية تقلب الماضي إلى المستقبل. (الدسوقي)
فإذا جاءتهم إلخ أورد آية من كلام الله تعالى تحقيقاً وتوضيحاً لاستعمال **"إِذَا"** في المقطوع و**"إِنْ"** في المحتمل،
 والمراد القطع وعدمه بالنظر إلى حال الشيء في نفسه، وفرض الكلام على لسان من يجور عليه الثبوت والتردد، وإلا
 فيالنظر إلى علم الله تعالى ليس إلا العلم بالوقوع أو اللاوقوع. (التحريد)

أي قوم موسى **﴿الحسنة﴾** كالخصب والرخاء **﴿فأولوا لها هده﴾** أي هي مختصة بنا ونحن مستحقوها، **﴿وإن نسيئته سيئة﴾** أي جذب وبلاء **﴿يغيثوا﴾** أي يتشاءموا **﴿بموسى ومن معه﴾** (الأعراف: ١٣١) من المؤمنين، فجيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع "إذا"؛ لأن المراد بالحسنة الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به **ولهذا عرفت الحسنة تعريف الجنس أي الحقيقة؛** لأن وقوع الجنس كالواجب؛ لكثرة واتساعه؛ لتحقيقه في كل نوع بخلاف النوع، وجيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع "إن" لما ذكر بقوله: **والسيئة نادرة بالنسبة إليها أي إلى الحسنة المطلقة، ولهذا ذكرت السيئة؛ ليدل تنكيرها على التقليل، وقد تستعمل**

قوم موسى. أي فرعون وقومه، وسماهم قوم موسى؛ لأنه مبعوث إليهم. [التجريد: ١٧١]

كالخصب بكسر الخاء يقال للنسنة الكثيرة المطر، فعطف الرخاء عليه من عطف اللام على المردوم، وإتياء بالكاف إشارة إلى أن الحسنة لا تنحصر فيهما أي وعمو المال، وصحة البدن، وكثرة الأولاد وغير ذلك. [الدسوقي: ٤١/٢]

مختصة بنا: أحذه من تقديم المفعول أي "لنا". (الدسوقي). **ونحن مستحقوها:** [أي اللام في "لنا" للاستحقاق] إشارة إلى أنهم ادعوا اختصاص الحسنة بحسب الاستحقاق لا بحسب الوقوع، فإن الحسنة لم تكن مختصة بهم.

[التجريد: ١٧٢] **ولهذا أي لإطلاق الحسنة وعدم تخصيصها. تعريف الجنس** لكن لا من حيث هي؛ لعدم وجودها في الخارج، بل في ضمن وجودها في فرد أو نوع غير معين. (الدسوقي ملخصاً)

أي الحقيقة: أي في ضمن فرد غير معين فـ"ال" في "الحسنة" للعهد الذهني. (الدسوقي)

كالواجب: أي في القطع بوقوعه عادة، وإن كان يمكن عقلاً عدم وقوعه، كذا في "الدسوقي" [٤٢/٢]

وقال صاحب 'التجريد': ولم يقل أي الشارح: واجب؛ لأن هناك من الأجاس ما لم يقع أصلاً كالعقلاء (التجريد) **بخلاف النوع:** أي الميعن كاحدب، فإنه ليس مقطوعاً بوقوعه، فقد لا يحصل ذلك النوع بأن يحصل نوع آخر. (الدسوقي) **السيئة نادرة.** لأن المراد بـ'السيئة' نوع مخصوص معين أي الجذب والسلاء، والنوع الميعن ليس بمحقق الوقوع. (الدسوقي) **ليدل إلخ:** فيه إشكال؛ لأن المصلوب لتقليل الوقوع، والتشكيك إنما يدل على تقييدها في نفسها بمعنى أنها شيء يسير واحد لا كثير، وقد يحاب: بأن المراد بـ"الدلالة" ما يكون على سبيل المناسبة، وتقليلها في نفسها يناسب تقليل وقوعها، فهو أمارة في الحملة عليه. (التجريد) **وقد تستعمل إلخ:** هذا مقابل لقوله سابقاً: "أصل إن" عدم الحرم بوقوع الشرط، وحيث فكان عليه أن يذكر أيضاً مقابل قوله: "وأصل إذا" الحرم بوقوعه، فيقول: وقد تستعمل "إذا" في مقام الشك؛ للإشعار بأن الشك في ذلك الشرط مما لا ينبغي، وكعدم شك المحاطب وكنزله مسرة الحرم، وكثقل الحازم على غيره، ولعله لم يذكره؛ لقلته بالنسبة لخروج "إن" عن أصلها. [الدسوقي ملخصاً: ٤٣/٢]

١. **في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا**. كما إذا سئل العبد عن سيده: هل هو في الدار؟ وهو يعلم أنه فيها، فيقول: إن كان فيها أخبرك، فيتجاهل خوفا من السيد، أو لعدم حزم محاضبه بوقوع الشرط، فيجري الكلام على سنن اعتقاده، **كقولك لمن يكذبك إن صدقت فماذا يفعل؟** مع علمك بأنك صادق، أو نريد أي لتنزيل العالم بوقوع الشرط مراد الجاهل: محاضبه مقتضى العلم.....

في مقام الحرم أي حالته، وقدر 'مقام' تعا لعبارة المفتاح والإيصاح، قال في 'الأطوار': وهي الصواب؛ لأن 'إن' تستعمل في الجرم. [التجريد: ١٧٢] **بوقوع الشرط** قيد به نظرا إلى الأمثلة المذكورة، وإلا فقد تستعمل في الحرم بعدم وقوعه أيضا الذي هو خلاف أصلها أيضا؛ لأن أصلها أن تستعمل في الأمور المحتملة. (التجريد)

تجاهلا أي لأجل تكلف الجهل عند اقتضاء المقام التجاهل. [الدسوقي: ٤٣/٢]

خوفا من لسد لكونه أوصاه أن لا يعلم أحدا بوجوده في الدار إلا بعد مشاورته، وهذا التجاهل يعد من بكات علم المعاني، حيث اقتضاه الحال كما في المثال. فإن كان بإرادته مجرد الطرفة كان من البديع، فلا يرد ما قيل: إن تجاهل العارف من قبيل سوق المعلوم مقام غيره، وهو من أنواع البديع، فيكون ذكره هنا تفعلا. (الدسوقي)

أو لعدم حزم **خ** عطف على "تجاهلا"، وأتى باللام؛ لأن شرط نصب المفعول له أن يكون فعلا لفاعل الفعل المعلن به، وهذا عدم الجرم فعل المحاص، واستعمال "إن" فعل المتكلم، فاحتفب المفاعل، فلم يصب وجيء باللام. (الدسوقي ملحضا) **سن اعتقاده** أي مقتضى اعتقاد المحاطب، وأعم أن هذا وما بعده قد اعتر فيهما حال المحاطب، لكن على سبيل الحقيقة هما وعلى سبيل التبريل فيما بعد، لا يقال. اعتبار حال المحاطب يخالف ما تقدم من اعتبار حال المتكلم، وهو عدم جرمه بوقوع الشرط؛ لأنما بقول: اعتبار حال المتكلم إنما هو إذا استعملت "إن" على سبيل الحقيقة، وإلا اعتر حال المحاطب في سبيل الحقيقة أو التبريل كما هنا. (الدسوقي)

كقولك المثال يختم التجاهل للملازمة وقطع اسارعة وعدم جرم المحاص، فذلك اكتفى به، إلا أن عدم نسيهه على كونه محتملا كما به عليه في قوله تعالى: **هـ** **لست** **و** **هـ** (القرة: ٢٣) ربما يشعر بأنه حصه بالثاني، فلذلك حصه الشارح المحقق في الشرح بالثاني، وإن جعله في "شرح المفتاح" لهما. (التجريد) **لم يكذبك** المراد به من لا يصدقك، أي لا يعتقد صدقتك، فكأن بالتكذيب عن عدم التصديق، وهو صادق من يشك في صدقتك أو يتوهمه، وليس المراد من يحرم بكذبك وإلا كان مدحولا 'إن' محزوما بعدم وقوعه عند المحاص، كما أنه محروم بوقوعه عند المتكلم، فلا يصح جري الكلام على حال المتكلم ولا على حال المحاطب، أو يقال: المراد بالتكذيب قول المكذوب: كذبت، فإنه يقال: صدقت فلانا أي قلت له: صدقت، وكذبت أي قلت له: كذبت، والتكذيب بهذا المعنى لا يستلزم جزم القائل بكذب المتكلم. (التجريد) **فماذا** الاستفهام للتقرير، أي لا تقدر على ما يدفع حججتك. (التجريد)

بوقوع الشرط أي أو بلا وقوعه، واقتصر على العلم بالوقوع نظرا للمثال. (التجريد)

كقولك لمن يؤدي إياه: إن كان أباك فلا تؤذه، أو التوبيخ أي لتعير المخاطب على الشرط
وتصوير أن اتمام لا شتماله على ما يقلع الشرط عن أحسنه لا يصلح إلا لفرسه، أي
لفرض الشرط، كما يفرض احتمال لغرض من الأغراض نحو: **﴿أَفَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ﴾**
^{كالتشكيك والإبرام والمبالغة}
(الزحرف: هـ) أي **أنهم لكم** فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الأمر والنهي والوعد
^{الهمل الترك}
والوعيد، **﴿صَفْحًا﴾** أي إعراضاً، أو لإعراض، أو معرضين **﴿وَأَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾**
^{يعني هذا الصصح معقول له} ^{فيكون حالا بمعنى الفاعل}
(الرحرف: هـ) **فيمن قرأ** "إن" بالكسر، فكأنهم مسرفين أمر مقطوع به، لكن جيء بلفظ
"إن"؛ لقصد التوبيخ وتصوير أن الإسراف من العاقل يجب أن لا يكون إلا على سبيل
^{أي تبيين}

لمن يؤدي إلخ: أي فعلم المخاطب بأنه أبوه محقق ومقتضاه أنه لا يؤديه، لكنه لما آذاه نزل المتكلم بمنزلة الجاهل
بالأوة، فعبر بـ"إن"؛ لأجل أن يجري الكلام على سنن اعتقاده تنزيلاً، قال القرني: لك أن تعتبر في هذه الصورة
تنزيل المتكلم نفسه منزلة الشاك؛ لأن فعل المخاطب من إيداء أبيه كأنه أوقعه في الشك، وفي هذا الاعتبار ملاحظة
حال المتكلم، كما هو الأصل في "إن". [الدسوقي: ٤٥/٢]

لتعير المخاطب التقييد بالمخاطب صرا إلى المثال المذكور، وإلا فالتعير قد يكون لعير المخاطب نحو: إن كان هذا
أبا ريد فلا يؤذه. (الدسوقي ملخصاً) **على الشرط**. أي على وقوع الشرط منه أو اعتقاده إياه. (الدسوقي)
وتصوير: عطف سبب على مسبب، أي تصوير متكلم بمخاطب، يعني التبيين والتمهيم. (الدسوقي ملخصاً)
لا شتماله. علة لقوله: 'لا يصح'، ومقدم عليه. كما يعني كما أن استعمال "إن" في المحل المحقق شائع كثير
استعمل هنا في المحل المقدر. (الدسوقي ملخصاً) **أفَضْرِبُ إلخ**. أي أفَضْرِبُ عنكم القرآن بترك إمرائه لكم، وترث
إنزال ما فيه من الأمر والنهي والوعد والوعيد، وإنزال ذلك لغيركم. (الدسوقي)

أنهم لكم إلخ: أشار بذلك إلى أن 'الفاء' عاطفة على جملة مقدرة تناسب الجملة المعطوفة في المعنى، و'همزة
الاستفهامية باقية في محلها الأصلي داخلة على تلك الجملة المقدرة، وقيل: إن همزة مقدمة من تأخير، والأصل
فأنضرب بتقديم الفاء على الاستفهام كما في قوله تعالى: **﴿فَالْيَاسُفُ﴾** (التكوير: ٢٦) ثم قدمت 'همزة' تبينها
على أصلاتها في الصدارة، فلا تحتاج تقدير حمزة على هذا، والوجه الأول للزحشري، والثاني لسيبويه وأحمد،
واختار الشارح الوجه الأول تبعاً للكشاف؛ لجرالة المعنى. [الدسوقي ملخصاً: ٤٦/٢]

أي إعراضاً: أي فيكون 'صفحاً' مفعولاً مطلقاً لـ'نضرب' من غير نفع. (الدسوقي ملخصاً)
فيمن قرأ إلخ: أي في قراءة من قرأ بالكسر، وأما في قراءة من قرأ بالفتح فهو في محل المفعول من أجله، والمعنى: لأن كنتم
قوماً مسرفين، أي مستهزئين بآيات الله وكتابه. (الدسوقي ملخصاً)

الفرض والتقدير كالحالات؛ لاشتمال المقام على الآيات الدالة على أن الإسراف مما
لا ينبغي أن يصدر عن العاقل أصلاً، فهو بمنزلة المحال، والمحال وإن كان مقطوعاً بعدم وقوعه، لكنهم يستعملون فيه "إن"؛ لتنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وإرخاء العنان؛ لقصد التبكيت، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ (الزحرف: ٨١) عيب غير المتصف به أي بالشرط على متصف به، كما إذا كان القيام قطعي الحصول لزيد غير قطعي لعمره، فتقول لهما: إن قمتما كان كذا، وهو -
بالفعل أو في المستقبل- عيب للمخاطبين المرتابين: ﴿وَبَشِّرِ الصَّادِقِينَ الَّذِينَ إِذَا أُدْعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَتَوْا مُسْرِعِينَ﴾ (البقرة: ٢٣) يحسنهما

واختال الح هذا جواب عما يقال: إذا كان الإسراف بمنزلة المحال، فلا تستعمل فيه "إن"؛ لما مر أنه يشترط فيها عدم الجرم بوقوع الشرط ولا وقوعه، والمحال مقطوع بعدم وقوعه، وحينئذ فلا تستعمل فيه "إن"، وحاصل الجواب: أن المحال وإن كان ليس محالا لـ "إن" بحسب الأصل؛ لكنه مقطوع بعدم وقوعه، لكن كثيرا ما يزن منة المشكوك، وهو ما لا قطع بعدمه ولا بوجوده؛ لإرخاء العنان لتكيت الخصم، فدخل عليه "إن"، وحاصل كلام الشارح أن في الآية تريبين:

الأول: تنزيل الإسراف المقطوع به مرة المحال المقطوع بعدمه، الثاني: تنزيل المحال مرة المشكوك فيه الذي لا قطع بعدمه ولا بوجوده على سبيل المساهة وإرخاء العنان؛ لقصد التكيت، فأدخلت عليه "إن". [الدسوقي: ٤٧/٢]

لنريه الخ أو يقول: إن المحال مقطوع بعدم وقوعه، وقد فرضناه واقعا فصار مقطوع الوقوع بالفرض، فاستوى وقوعه وعدمه وإن كانا باعترارين، فشابه المشكوك، فاستعمل فيه "إن" كما استعمل في المشكوك. (ملخصا)

السكت أي إسكات الخصم وإلزامه من حيث إن المتكلم إذا نزل مع مدعي المحال، وأصهر مدعاه المحال في صورة المشكوك اطمأن؛ لاستماعه، فحينئذ يرتب عليه لازما مسلم الانتهاء كما في آية ٥٥. **فلا يكون ممكنا**

(البقرة: ٢٣)، وكأن يقال لمن يعتقد أن العام قديم وأنه ممكن بذاته: لو كان العالم قديما لنزم استعاضؤه عن الفاعل، فلا يكون ممكنا وأنت تقول بإمكانه، أو يرتب عليه لازما قاطعا؛ رجائه بتمكنه في دمه كما في آية ٥٥. **فلا يكون ممكنا**

الزخرف: ٨١) ساء على أن المراد فانا أول «افان» لدلت الوند العابدين لله، والوجه الآخر: إن كان للرحمن وند موجود خارجا فانا أول المطيعين لذلك الولد لكنه لم يكن فأعد ربي وحده، فكان الرحمن له ولد محال، فمن ذلك الأمر المقطوع بانتفاء منة المشكوك فيه، واستعمل فيه "إن" تبكيئا للمحاطين. (الدسوقي ملخصا)

غير المصنف ه أي غير محقق الاتصاف بالشرط، وهو المشكوك. [الدسوقي: ٤٩/٢] **غير قطعي**. بل مشكوك في اتصافه في المستقل. **فنقول** الخ: أي تعليقا لمن لم يقطع له بالقيام على من قطع بالقيام، فاستعملت "إن" في الجزوم، وهو من القيام قطعي الحصول له بسبب تعليل من القيام غير قطعي له عليه. (الدسوقي) **المرتابين** جعلهم مرتابين وإن كان بعضهم غير مرتاب باعتبار التغليب الذي سنبينه. (الدسوقي)

أي **يُحتمل** أن يكون للتوبيخ والتصوير المذكور، وأن يكون **لتغليب** غير المرتابين على المرتابين؛ لأنه كان في المخاطبين من يعرف الحق، وإنما ينكر عنادا، فجعل ^{مهم} ^{علة لكونه غير المرتابين} الجميع كأنه لا ارتياب لهم، وههنا بحث، وهو أنه إذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعي ^{هو كون الرب} اللاوقوع، فلا يصح استعمال "إن" فيه، كما إذا كان قطعي الوقوع؛ لأنها إنما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة،

يُحتمل إلخ أي يُحتمل أن تكون "إن" ههنا مستعملة في الأمر المجزوم به للتوبيخ بقاء على أن الخطاب للمرتابين، وأن الرب نزل منزلة المستحيل؛ لوجود الأدلة الدالة على أن الرب فيما أرل لا ينبغي صدوره من عاقل، ثم نزل ذلك المستحيل منزلة ما لا قطع بعده ولا بوجوده، وهو المشكوك فيه، فلذا استعمل فيه "إن". [الدسوقي ملخصا: ٤٨/٢]

والتصوير أي تبيين أن الارتياب مما لا ينبغي أن يشت لهم إلا على سبيل الفرض. (الدسوقي)

لتغليب إلخ. اعلم أن المراد بـ "غير المرتابين" في هذا المقام من لم يتصف بالريب أصلا، لا من شك في ريبه لأمرين: الأول ما علم من أن المخاطبين منهم من يعرف الحق وإنما ينكر عنادا، قال تعالى: ﴿مِنْهُمْ لَا يَكَادُ كَذِبٌ﴾ [البقرة: ١٤٦]، والثاني ما قيل: إن المخاطب - بالكسر - بهذا الكلام هو الله تعالى، ولا معنى لكون غير المرتاب هو المشكوك في ريبه بالنسبة إليه تعالى؛ لاستحالة الشك عليه تعالى. [الدسوقي: ٤٩/٢] **بحث** [أي وارد على الاحتمال الثاني أي التغليب. (الدسوقي)] حاصل البحث: أن حقيقة التغليب أن يؤخذ ما للكلمة وما ليس لها، ويغلب ما لها على ما ليس لها، وههنا ليس كذلك؛ لأن البعض مرتاب قطعاً والبعض الآخر غير مرتاب قطعاً، فلم يوجد ما يليق بـ "إن"، فمجرد التغليب لا يكفي، بل لابد من انضمام شيء آخر يصح به استعمال "إن" ههنا. [التجريد: ١٧٣]

كان الشرط إلخ أي لأن المغلبين لم يحصل مهم ريب أصلا، فإذا غلبوا على المرتابين صار الجميع لا ارتياب لهم، وحينئذ فيكون الشرط مقطوعا بانتفائه، فلا يصح لاستعمال "إن" فيه ولا "إذا"، فلا يتم ما قال المصنف من احتمال كون "إن" في الآية مستعملة في الأمر المجزوم به للتغليب؛ لأن التغليب يؤدي لعدم صحة التعبير بها، وأشار الشارح لجواب ذلك البحث بقوله الآتي: "بل لابد إلخ"، وحاصله: أنه بعد التغليب وتصيير الجميع غير مرتابين وتصيير الرب مبني الوقوع فرض ذلك الرب كما يفرض المحال لتبكيه الخصم وإلزامه، وذلك بأن نزل ذلك الرب المقطوع بعده منزلة المشكوك فيه، فصح استعمال "إن" فيه؛ لأنها صارت مستعملة في موضعها الأصلي وهو المشكوك فيه، ففيه تصرفان كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مِنْ مُسْرِفِينَ﴾ (الزحرف: ٥) في قراءة الكسر على ما مر. (الدسوقي)

وليس المعنى ههنا على حدوث الارتياح في المستقبل، ولهذا رعم الكوفيون: أن 'إن' ههنا بمعنى "إذ"، ونص المبرد والزجاج على أن "إن" لا تقب "كان" إلى معنى الاستقبال؛ لقوة دلالة على معنى الماضي، فمجرد التغليب لا يصح استعمال 'إن' ههنا، بل لا بد من أن يقال: لما غلب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين، وصار الشرط قطعي الانتفاء، فاستعمل فيه 'إن' على سبيل الفرض والتقدير للتبكيك والإلزام، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا﴾ (سورة: ١٣٧) و﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ (الحرف: ٨١).....

وليس المعنى إلح. ههنا جواب عما يقال. أي حاجة إلى هذا التغليب استتبعه لإيراد لإشكال مذكور اقتضح في دفعه إلى التبريز الآتي مع أن أدلة الشرط وهي 'إن' تقب ماضي لوقع بعده في المستقبل، ولأمور استنفسة من شأنها أن يشك فيها وإن كان لشك بالنسبة إليه تعالى محالاً، لكن يجري كلام على نسق اعربي، وحاصل الجواب: أن محل كون 'إن' لشرعية تقب الفعل ماضي إلى الاستقبال ماضٍ يكن لفعل لوقع بعدها كد ولا بقي على مصيبه، وحينه فيس شرط ههنا وقوع لارتياح منهم في مستقبل. بل في ماضي، وحينه فلا بد من التغليب والفرص المذكور أي فرض قصعي التلاووق كما يفرض محال بأن يبرل مرة مشكوك فيه شكيت حصه؛ ليصح كونه موقعا لـ 'إن'، هذا محصل كلام الشارح. [الدسوقي: ٥٠/٢]

ولهذا أي لأجل كون المعنى ليس على حدوث لارتياح في مستقبل. (دسوقي) بمعنى "إذ". أي ومعناه 'إن' بد صرف معنى إرماد الماضي. (دسوقي) ونص المبرد إلح. ومذهب جمهور أن لفظ 'إن' تقب 'كان' إلى الاستقبال كغيرها من الأفعال ماضية، فيس هو صحيح، فل علامة: كان لأو تقدم قوته: ونص المبرد إلح. على قوته: ولهذا؛ لأن هذا دليل بدعوى، وهي قوله: 'وليس معنى ههنا إلح'. [دسوقي مخصص: ٥١/٢]

لقوة دلالة إلح. قد في تصور: لأن حدث مطلق لذي هو مدلوله يستفاد من خبر، فلا يستفاد منه إلا بزمان الماضي. (الدسوقي) فمجرد: هذا هو البحث السابق، أعاده؛ ليرتب عليه الجواب. على سبيل الفرص إلح. بأن من الربب مقصوع عدمه مرة مشكوك فيه، فيه برهان: لأو تبريل مرتابين مبره غير مرتابين نسب تعيبيهم عليهم، والثاني تبريل الربب مقصوع عدمه مرة مشكوك فيه الإلزام. أي إرماد الحصه بما لا يقوله. فإن آمنوا إلح. أي فإن آمن غيركم من أهل الأديان بممثل ديككم أو كتابكم في حقيقة فقد اهتدوا، ولا شك أن وجود دين أو كتاب غير لإسلام وقرآن حقاً محال، فبرل قصعي الاسفاء مرلة اشكوك فيه، ويستعمل فيه 'إن' على سبيل لفرص والتقدير (الدسوقي مخصصاً) إن كان: فكون بولد له سبحانه محال، فبرل مرلة اشكوك. (الدسوقي)

[التغليب]

والتغليب باب واسع يجري في فنون كثيرة كقوله تعالى: ﴿وَكَاتَمَ مِنَ الْقَائِتِينَ﴾

هو داخل في المحار

(التحرير: ١٢) غلب الذكر على الأنثى بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة إجرائها

على الذكور خاصة، فإن القنوت مما يوصف به الذكور والإناث، ولكن لفظ "قائتين" ^{وهي تعيب} وهي جمعها بالياء والوون

إنما يجري على الذكور فقط، ونحو قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ نَجْهَلُونَ﴾ (المل: ٥٥) غلب

جانب المعنى على جانب اللفظ؛ لأن القياس "يجهلون" بياء الغيبة؛ لأن الضمير عائد إلى ^{وهو الغيب} ^{وهو الغيبة}

"قوم" ولفظ الغائب لكونه اسما مظهرا، لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين، فغلب...

والتغليب: هو ترجيح أحد المعنولين على الآخر في إطلاق لفظه عليهما. [الدسوقي: ٥١/٢] في فنون إلخ: أي في

تراكيب وأساليب مختلفة لا يختص بوع سابق. (الدسوقي محصا) **غلب الذكر إلخ:** متى تعيب على أن 'مر' للشعير، فإن جعلت ابتدائية أي ناشئة من القوم القائتين؛ لأنها من ذرية هارون أخي موسى فلا تعيب، لكن الأوجه جعلها للشعير؛ لأن العرض مدحها بالحسب لا بالسيء، لكن يتحمل أن يكون لفظ "القائتين" صفة لـ 'جمع' أي من الجمع القائتين، ولفظ الجمع مذكر فيوصف حقيقة بوصف الذكور وإن كان واقعا على مؤنث، فلا تعيب حينئذ. [التحريد محصا: ١٧٤] **فإن القنوت** علة لكون القنوت صفة مشتركة

يوصف: يقال: رجل قات وامرأة قاتة. **إنما يجري إلخ:** أي لأن صيغة الجمع بالواو والياء والوون خاصة بالذكور، ونكتة هذا التغليب الإشعار بأن طاعتها لم تقصر عن طاعة الرجال حتى عدت أي مريم من جملةهم وأدحت في التعبير عنهم. [الدسوقي: ٥٢/٢] **بل أنتم.** اعترض بأن هذا من قبيل الالتفات لا من التغليب؛ لأن "قوم" اسم طاهر عائب، فلما عدل عنه إلى الخطاب في 'تجهلون' تحقق الالتفات، وأجيب بأن لا يسم أنه من الالتفات؛ لأن لفظ "قوم" له جهتان. جهة عيبة وجهة خطاب، ومراعاة كل منهما جرى على مقتضى إصاها، فلا يكون الالتفات، وذلك لأن "قوما" اسم طاهر عائب وقد حمل على "أنتم"، فصار عبارة عن المخاطبين، ثم إنه وصف بـ 'تجهلون' اعتبارا لجهة خطابه، فصار له وجهان أحدهما عيبه وأخرى أعمى "أنتم"، وترجيحها لها على جهة عيبه الثالثة له في نفسه؛ لأن الخطاب أشرف وأدب، وجانب المعنى أقوى وأكمل، وهذا في الحقيقة اعتبار جانب المعنى وترجيح له على جانب اللفظ، وهذا انقدر لا يتغير الأسلوب ولا يتحقق النقل من طريق إلى طريق آخر الذي هو الالتفات، وهذا يتضح صحة أنه من التغليب على ما في الشرح. [الدسوقي: ٥٣/٢]

لكنه إلخ: أي لأنه محمول على "أنتم"، فمدلول "قوم" ها الدوات المخاطبون؛ لأن الخبر عين المبتدأ في المعنى. **فغلب إلخ:** اعلم أن استعمال 'تجهلون' في ذلك الموضع محار، وتوصيحه: أن صيغة 'تجهلون' موضوع للجماعة المخاطبين غير المذكورين بلفظ الغائب، فاستعمل في الجماعة المخاطبين المذكورين بلفظ الغائب؛ لعلاقة الصحة أو الضدية أو المشاهدة. (الدسوقي)

جانب الخطاب على جانب الغيبة، ومنه أي من التغليب **لأب والأم** **ح د**
 كالعمرين لأبي بكر وعمر **ح هـ**، والقمرين للشمس والقمر، وذلك بأن يغلب أحد
 المصاحبين أو المتشاهين على الآخر بأن يجعل الآخر متفقا له في الاسم، ثم يثنى ذلك
 الاسم ويقصد إليهما جميعا، فمثل "أبوان" ليس من قبيل قوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنْ
 الْقَانِتَيْنِ﴾ (التحریم: ١٢) كما توهمه بعضهم؛ لأن الأبوة ليس صفة مشتركة بينهما
 كالقنوت، فالحاصل: أن مخالفة الظاهر في مثل "القانتين" من جهة الهيئة والصفة، وفي
 مثل "أبوان" من جهة المادة وجوهر اللفظ والكلمة بالكلية، **ولكوهما** أي "إن" و"إذا"
سعيق أمر هو حصول مضمون الجزاء **بغيره** يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال
 وهي الهيئة أيضا أي ذات اللفظ عطف تفسر تأكيد
 الباء بمعنى "على" تفسر لعدم

ومد الح فصله بـ"من" عن الوعين السابقين؛ تبيها على أن ييه وبينهما تفاوتاً؛ وذلك لشهرته وتداوله في
 مقامات عديدة، كالأبوين والعمرين، فكأنه قال: ومنه ما اشتهر من أبوين ونحوه، وهذا التعيب يسمى "تغليب
 التثنية" وظاهر كلامهم أنه سماعي، بل صرح بذلك بعضهم. [الدسوقي: ٥٣/٢] **يعلب الح** واعلم أن شأهم أن
 يغلبوا المذكر أو الأحف أو الأشرف، والمذكر يغلب على غيره وإن كان غيره أحف، والأحف يقدم على غيره وإن
 كان غيره أشرف، والادعاء في سبب التغليب كاف. [الدسوقي: ٥٤/٢]

ثم شئ الح أي على مذهب ابن الحاجب القائل بأن مجرد التوافق في الاسم يكفي في التثنية الحقيقية وإن لم يحصل
 اتفاق في المعنى، لا على مذهب الجمهور القائلين: لا بد فيها من الاتفاق في المعنى أيضا، وإلا لم يكن مثنى حقيقة، بل
 ملحق به؛ ولذلك تأولوا الريدين بالمسميين بـ"زيد"، وجعلوا مثل: قرأين للحيض والطهر، والعيرين للشمس
 والذهب ملحقا بالمثنى، إلا إذا أول نحو: القمرين المسميين بذلك. (الدسوقي) **لهما** أي إلى المصاحبين أو المتشاهين
 بذلك الشيء. **جهة فيه** لا من جهة المادة؛ لأن مادة القنوت مشتركة بين المذكر والمؤنث. (الدسوقي)

وفي مثل لأن مادة الأب غير مادة الأم. **ولكوهما الح** علة مقدمة على المعمول وهو "كان كل" إلخ؛ ليقع في
 ذهن السامع الحكم معللا من أول الأمر، فيكون أثبت وأوقع في النفس من الحكم المنتظر عنه. [الدسوقي: ٥٥/٢]
 وكان ينبغي أن يقول: لكون كل واحد منهما؛ لتعليق أمر وهو الجواب بغيره وهو الشرط، ومعنى غيره: حصول
 مضمون الشرط، ولما أريد بلفظ الغير الحصول الذي هو المصدر صح تعلق "في الاستقبال" بالغير؛ إذ يكفي لتعلق
 الظرف أدنى راحة من الفعل، وفي قوله: "لتعليق أمر بغيره في الاستقبال" تأكيد لما أفاده السيد السد من أن المقصود
 بالإفادة في الشرطية الارتباط بين المقدم والتالي، فالنسبة التامة فيهما بين المقدم والتالي لا في الجزاء فقط. (مخلصا)

متعلق بـ "غيره" على معنى أنه يجعل حصول الجزاء مترتباً ومتعلقاً على حصول الشرط في الاستقبال، ولا يجوز أن يتعلق بـ "تعليق أمر"؛ لأن التعليق إنما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال، ألا ترى أنك إذا قلت: إن دخلت الدار فأنت حر، فقد عقلت في هذه الحالة حريته على دخول الدار في الاستقبال، كان كل من حملي كل منهما أي من "إن" و"إذا"، يعني الشرط والجزاء **فعلية استقبالية**، أما الشرط؛ فلأنه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه، وأما الجزاء فلأن حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال، ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل، ^{الذي هو مفاد الماضوية} أي فيما مضى أو الآن

متعلق بـ "غيره" أي بمعنى الكلام: أن "إن" و"إذا" يفيدان أن المتكلم علق في حال التكلم حصول الجزاء في الاستقبال على حصول الشرط في ذلك الاستقبال. [الدسوقي: ٥٥/٢]

ولا يجوز إلخ نوقش هذا بأن التعليق وإن لم يكن مستقبلاً بحسب ذاته؛ لأنه جعل شيء معلقاً على شيء وهو حالي، إلا أنه مستقبل من حيث متعلقه أعني المعلق والمعلق عليه فما المانع من حوار التعلق به للعلم باستقبالته من حيث متعلقه؟ (الدسوقي) **يعني الشرط**. بيان للحملتين اللتين هما بيان "كل" الأولى. فيكون حاصل المعنى: ولأجل إفادة "إن" و"إذا" ما تقدم كانت كل جملة من جملي الشرط والجزاء المنسوبتين لكل واحد من "إن" و"إذا" فعلية استقبالية بأن تصدر بالمضارع، فيقال فيهما مثلاً: إن نجح أكرمك، وإذا نجح أكرمك، فلا تكون واحدة منهما اسمية ولا ماضوية. [الدسوقي: ٥٦/٢] **أما الشرط**. أي أما اقتضاء العلة لكون جملة الشرط فعلية استقبالية. (الدسوقي) **فلأنه** لأن الشرط هو الذي إذا حصل في الاستقبال حصل غيره. (الدسوقي)

ثبوته لأن الشرط الذي هو مفاد للاسمية. (الدسوقي) **وأما الجزاء** أي وأما اقتضاء العلة لكون جملة الجزاء فعلية استقبالية. (الدسوقي) **ويمتنع** لقائل أن يقول: إن كان معنى "تعليق الجزاء على الشرط" أن الشرط إذا حصل يحصل الجزاء بعده، فالامتناع المذكور مسلم، لكن لا نسلم أن هذا معنى التعليق، بل معناه جعل الشرط سبباً في حصول الجزاء، وإذا كان كذلك فيقال: إنه لا مانع من كون ما يأتي سبباً فيما يحصل الآن، كما إذا قلت: إن كان زيد يبرأ غداً فنحن نفرح الآن وقد يجاب بأننا نمنع أن يكون الفرح الحاصل الآن مسبباً عما يحصل في المستقبل وهو البرء بالفعل، بل هو مسبب عن شيء حصل الآن - وهو إخبار الصادق بأن البرء يحصل في المستقبل - لا شك أن هذا سابق على الفرح، فمعنى التركيب حينئذ أن يثبت أن زيدا يبرأ في المستقبل فنحن نفرح الآن. (الدسوقي ملخصاً)

تعليق حصول إلخ وإنما امتنع هذا؛ لأنه يلزم من توقف حصول الحاصل الثابت على ما يحصل، إما تحصيل الحاصل أو وجود المعلول قبل وجود العلة، وكلاهما محال. (ملخصاً)

ولا يخالف ذلك **نقص** **إلا لنكتة**؛ لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة، وقوله:
"لفظاً" إشارة إلى أن الجملتين وإن جعلت كلتاها أو إحداها اسمية أو فعلية ماضية،
فالمعنى على الاستقبال، حتى أن قولنا: "إن أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس" معناه إن
تعتد بإكرامك إياي الآن فأعتد بإكرامي إياك أمس، وقد يستعمل "إن" في غير
الاستقبال قياساً مطرداً مع "كان" نحو: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ﴾ (الفرقة ٢٣).....

ولا يخالف ذلك الخ | أي كونه كل منهما فعلياً استقبالية | ما ذكر من كونه كل من حملي الشرط واختراء فعلة استقبالية، بأن تكون الحملتان غير معينتين أو غير استقباليتين في مقصدها. [الدسوقي: ٥٦٢]

الا لئلا يظن أن ظاهر الحال يقتضي مراعاة موافقة بين المصطلح والمعنى، فلا يعدل عن موافقة المذكورة: لا لنكتة؛ لأن العدول عنها بلا نكتة ممنوع في البلاغة. [الدسوقي: ٥٧/٢]

السمية راجع بقوله: 'أو إحداهما، وقوله: "أو فعية ماضية" راجع لكل من الأمرين، وأورد عليه أن حمية شرط لا تكون إلا فعية، والخبوب: أن بعض الخويين كالأحفش حور كون شرط 'إد' حملة السمية كما في: **ح** (الاستفراق: ١) فعل التنازع بين كلامه على ذلك، أو 'أرد بقول' 'أو إحداهما' أحدا معصا، وهو حمية الخراء. (الدسوقي) **الاستقبال** أي فامعني لا تمكن المحافظة فيه، خلاف البقظ، فإنه قد يخالف حكمة. (الدسوقي)

حتى أن قولنا **إن** مألوفة في كونه المعنى على الاستقبال، فكأنه قال: فإدعى على الاستقبال حتى في المثال متوجه فيه عدم الاستقبال بسبب التقيد بالآن والأمس، ولما كان صاهر حملتين أحدهما ماضونتان عطا ومعنى احتيج فيهما لهذا الأسويء لئلا تنحرم القاعدة. (الدسوقي) **إن تعمد** أي إن بعد إكرامك بياي الآن وعش به علي فأعتقد بإكرامي إياك أمس أي فأعده وأمس به، فالاعتداد بواقع شرط وجزاء استقبالي، والآن والأمس طرفان بالإكرام لا للاعتداد. (الدسوقي)

وقد إن وقد يستعمل 'إد' لماضي كقوله تعالى: **حتى يسمع من سنك** (الكهف: ٩٣)، ولا يستمر حو: **من سنك** (البقرة: ١٤)، وعلم من استعمال 'إن' في غير الاستقبال أن قوله سابقا: "أما الشرط فلاؤه مفروض الحصول في الاستقبال" مبني على الغالب. [التجريد: ١٧٦]

غير الاستقبال. أي في الماضي حقيقة أي نفا أو معنى. **وإن كنتم إلح:** فيه أنه إن كان اعتمد عليه حقيقة هذا الفعل فهو مشكوك؛ لأن اعتمد مستقل ولا يمكن تعيقه بالماضي، وإن كان التعدير وإن تب في المستقبل كونكم مرابين فيما مضى فأتوا سورة إلح كانت "إن" لم تستعمل حقيقة إلا مع المستقبل، وقد يخاف باختيار الأول، إلا أن في الكلام حداً أي وإن كنتم في ريب في ما مضى واستمر ذلك أريب لوقت الخطاب فأتوا سورة ليعلم بأن الأمور نصب المعارضة هو امرتاب في الحين لا لمرتاب الذي سبق منه الرتب، وهو الآن مؤمن (المدسوقي)

أي وإن كنتم في شك كما مر، وكذا إذا جيء بها في مقام التأكيد بعد واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط نحو: زيد وإن كثر ماله بخيل، وعمرو وإن أعطي جأها لئيم، وفي غير ذلك قليلاً كقوله:

ولا يدكر له حيث جاء

أي أبي العلاء

فيا وطني إن فاتني بك سابق من الدهر فلينع لمساكنك البال

القب أو الحال

بيان السابق

أي مت

ثم أشار إلى تفصيل النكتة الداعية إلى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله: كإبرار غير حاصل في معرض الحاصل؛ لقوة الأسباب المتأخذة في حصوله نحو: "إن اشترينا كان كذا" حال انعقاد أسباب الاشتراء، أو كون ما هو لوقوع كالواقع.

أي إلى تفصيل سبب النكتة

علة للإبرار

وهو الأمر لمستقبل

أي أن يتركب ثمرته في الماضي

دون الشرط. أي التعليق، فلا يكون له: إن هذه جواب؛ لأنه استسخت عن التعقيب، فهي خارجة عما نحن فيه، وهو شرطية وهذه حاية. [الدسوقي ملخصاً: ٥٨/٢] وإن كثر ماله: أي خيل في حاة كثرة ماله، ففيه تأكيد النحل قليلاً. أي تستعمل في غير الاستقبال قليلاً مع كونها بشرط. (الدسوقي) كقوله: أي أبي العلاء المعري، وحواب: إن محدوف، ومعنى است: أنه إن كان زمن سابق من الدهر فوت على الإقامة والسكنى في وطني ولم يتيسر الإقامة فيه، وتولاه غيري فلا لوم علي؛ لأني تركته من غير عيب فيه، وحيث لم ينتظ نفس ساكنه، والعرض إظهار التحسر والتحرر، والشاهد في قوله: إن فاتني فإنما مستعملة في الماضي لفظاً ومعنى بقية. (الدسوقي ملخصاً) في معرض. 'معرض' كمسجد اسم لموضع عرض شيء أي ذكره وصوره وموضع الذكر والظهور للشيء عبارة عن اسم الدال عليه، فهو مكان اعتناري لا حقيقي، والمعنى كإظهار المعنى الاستقمار الغير الحاصل باللفظ الدال على المعنى الحاصل في الحال أو في الماضي. [الدسوقي: ٦٠/٢]

الأسباب 'ار' لمحسن، فيشمل ما له سبب واحد. المتأخذة: بالمد مع تخفيف الحاء أي التي أحد بعضها يعصد بعض، والمراد اجتماعه في حصوله، ومعلوم أن الشيء إذا قويت أسانه يعد حاصلاً. (الدسوقي) حال انعقاد: أي اجتماع وانتظام أسباب الاشتراء وإحال أنه لم يحصل بالفعل، وهو ظرف للقول المقدّر. (الدسوقي)

أو كون إلخ. وعبیه قوله تعالى: «وَدَىٰ صُحُوتٌ أَنهَ صُحُوتٌ سَرَّ» (الأعراف: ٤٤) «وَدَىٰ صُحُوتٌ لَأَنهَ» (الأعراف: ٤٨) و «لَأَنهَ صُحُوتٌ فَتَحَ فَسَدَ» (الفتح: ١) سرولها قل فتح مكة وبعد صلح الحديبية. (مفتاح) كالواقع: يعني يعبر باماضي عن المعنى المستقبلي في جملة شرط يقصد إبرار غير الحاصل في معرض الحاصل؛ لكون ذلك المعنى الاستقبالي شأنه الوقوع، فهو كالواقع في ترتب ثمره الوقوع في الحمة، كقول امرئ: إن مت كان كذا. [الدسوقي: ٦١/٢]

أي على استعمال الماضي مع "إن" لإظهار الرغبة في الوقوع، ورد قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَانَكُمْ عَلَىٰ الْبِعَاءِ إِنَّ أَرْدَنَ نَحْصًا﴾ (النور: ٣٣) حيث لم يقل: إن يردن، فإن ^{أي الإمام جمع أمة} قيل: تعليق النهي عن الإكراه بإرادتهن التحصن يشعر بجواز الإكراه عند انتفائها على ما هو مقتضى التعليق بالشرط، ^{أي لا تكرهوا} ^{علة للنهي} ^{صلة للتعليق} ^{وهم القائلون لمفهوم المخالفة} ^{كإرادة التحصن منها} ^{كحرمة الإكراه بها} ^{مقتضى التعليق بالشرط،} ^{أجيب بأن القائلين بأن التقييد بالشرط يدل على نفي الحكم عند انتفائه إنما يقولون به إذا لم يظهر للشرط فائدة أخرى، ويجوز أن يكون فائدته في الآية المبالغة في النهي عن الإكراه، يعني أنه إذا أردن العفة فالمولى أحق بإرادتها، وأيضا دلالة الشرط على انتفاء الحكم إنما هو بحسب الظاهر، ^{أي عند انتفاء الشرط}}

إظهار الرغبة إلخ معنى إظهار الرغبة في حقه تعالى إظهار شدة رضاه بإرادة التحصن فهو مجاز في لارمه، وقيل: المراد إظهار كون الشيء مرغوبا فيه في نفس الأمر لا إظهار الرغبة القائمة بالمتكلم. [الدسوقي: ٦٢/٢] **البعاء** أي الزنا، كانت المحابلية تكره الإمام على الزنا، فجاء تحريمه في الإسلام. (الدسوقي ملخصا) **إن أردن إلخ** فقد جيء بلفظ الماضي وهو "أردن" ولم يقل: "يردن" مع أن النهي عن الإكراه المعلق على ذلك استقبالي، حيث قيل: ولا تكرهوا إلخ، للدلالة على رغبة المولى سبحانه في إرادته التحصن أي للدلالة على رضى المولى بذلك. [الدسوقي: ٦٣/٢]

يشعر إلخ لأن قوله: **نَحْصًا** (النور: ٣٣) يقتضي مفهوم المخالفة أنه إذا لم يردن تحصنا يجوز للموالي إكراههم على البعاء، مع أنه لا يجوز أصلا. (الدسوقي) **أجيب**. وأجيب أيضا بأن الآية نزلت فيمن كن يردن التحصن ويكرههن الموالي على الزنا، وأيضا إذا لم يردن التحصن لم يكرههن على الزنا، فلا يتصور إكراههم عليه، فالشرط لموافقة الواقع؛ لأن الإكراه إنما هو حال إرادة التحصن. [التجريد: ١٧٧]

إذا لم يظهر إلخ حاصل هذا الجواب أن اعتبار مفهوم المخالفة مشروط بأن لا يكون للتقييد بالشرط فائدة أخرى غير إخراج ما لم يكن فيه الشرط عن الحكم، وهما يجوز أن تكون الفائدة في التقييد به المبالغة في هي الموالي عن الإكراه؛ لما في ذلك من التوبيخ للموالي، وحيث كان للتقييد بالشرط فائدة أخرى غير الإخراج سقط اعتبار مفهوم الشرط؛ لأن مفهوم المخالفة إنما يعتبر إذا كان القيد للإخراج لا لفائدة أخرى. (الدسوقي ملخصا)

فائدة أخرى سوى إخراج ما لم يكن فيه الشرط عن الحكم. (الدسوقي) **أهـ** أي الإمام مع حسنته وشدة ميله ونقصه. [الدسوقي: ٦٤/٢] **وأیضا إلخ** هذا جواب ثان عن أصل الإشكال مقابل لقوله: "أجيب بأن القائلين 'إخ' لا بيان فائدة أخرى لشرط، وحاصله: أن الآية وإن دلت على انتفاء حرمة الإكراه عند انتفاء الشرط، فذلك الدلالة بحسب الظاهر نظرا لمفهوم المخالفة، لكن قد عارض ذلك المفهوم الإجماع القاطع، والقاطع دافع لنظائره. (الدسوقي ملخصا)

والإجماع القاطع على حرمة الإكراه مطلقا قد عارضه، والظاهر يدفع بالقاطع، قال
سواء يردن التحصن أو لا

سكّاني: **أو للتعريض** أي إبرار غير الحاصل في معرض الحاصل، إما لما ذكر، وإما
بعدم كونه لأسباب

للتعريض بأن ينسب الفعل إلى أحد والمراد غيره بحرف قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَىٰ
 الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَنْ أَشْرَكَ بِمَنْحَصٍ عَمَّكَ﴾ (الزمر: ٢٥٠) فالمخاطب هو النبي ﷺ، وعدم

إشراكه مقطوع به، لكن جيء بلفظ الماضي إبرازا للإشراك الغير الحاصل في معرض
وإن كان المعنى على الاستقبال

الحاصل على سبيل الفرض والتقدير، تعريضا لمن صدر عنهم الإشراك بأنه قد حبطت
معنى بالحاصل الثاني

أعمالهم، كما إذا شتمك أحد فتقول: والله إن شتمني الأمير لضربته،
بحرف شبه به

أو للتعريض عطف على لقوله لأسباب، والمراد غيره، لكن لا بد فيه من ثرائف مؤدية لمهم الغير وإلا فقوت:
 "جاءني زيد" مريدا ابنه ليس من التعريض في شيء. [الدسوقي: ٦٤/٢]

أوحى اليك الخ في التعريض فندرج: الأول أن من هو أعنى مرة عند الله إذ كان الإشراك بحبط نعمه فما حال
 غيره، وثانية أن يكفر لا يسحبون خطب كلفائهم، فهي دلت غاية لإدلالهم. [التحرير: محصا: ١٧٧]

لن أشرك الخ اعترض بأن النبي ﷺ معصوم من الإشراك، فكيف يسد إليه؟ وأجاب بأن هذه قضية شرعية
 لا يستلزم بوقوع، فالإسناد على سبيل فرض، وإنما عبر بالفعل الماضي مقتضي لوقوع دلت تعريضا بالمحاطين،
 فالإشراك في الحقيقة مسوب لغيره؛ لأن التعريض أن ينسب الفعل لواحد والمراد غيره، فالإشراك نسب لواحد وهو
 النبي ﷺ والمراد غيره من وقع منه الإشراك. (الدسوقي)

أشركت الخ نسب الفعل إلى النبي ﷺ والمراد غيره، فإن قلت: ما لدي صرف هذا الحصاص عن أن يراد به النبي
 ﷺ، قلت: لأن الأصل في 'إن' دحوها على 'يمكن'، وإشراك في حقه مستحيل شرعا، فحسمه خارجا عن
 الأصل تبررا للاستحالة الشرعية مرة لاستحالة العقوبة، لا سيما والفعل قضية المضي التي لا يستعمل عائدا إلا في
 المتوقع. (العرائس)

هو النبي ﷺ أي لا أمته، وإلا فغيره من الأنبياء مخاطب أيضا بتدليلهم. (الزمر: ٢٥)
 مقطوع به أي في جميع الأزمنة؛ لأن لآنياء ﷺ معصومون من الشرك قبل سعة وبعدها. (الدسوقي)

الغير الحاصل: أي من النبي ﷺ لا في الماضي ولا في الحاضر. [الدسوقي: ٦٥/٢]

تعريضا الخ علة للإبرار، ووجه التعريض المذكور: أن الفعل إذا رتب عليه وعيد في حال بسطه فرضا وتقديرا إلى
 ذي شرف وهو لم يحصل منه، فهم منه أمخاضون أن الوعيد واقع بهم إن صدر منهم دلت لفعل. (الدسوقي)

فتقول: أي تعريضا بأن من شتمك يستحق الضرب. [الدسوقي: ٦٦/٢]

ولا يخفى أنه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الإشراك، وإن ذكر المضارع لا يفيد التعريض، لكونه على أصله، ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء وضعف نسبه إلى السكاكي، وإلا فهو قد ذكر جميع ما تقدم، ثم قال: **ونظيره أي نظير** ﴿لَيْتَنُ أَشْرَكَتَ﴾ (الزمر: ٦٥) **في التعريض**

ولا يخفى إلخ هذا رد لاعتراض الخليلي على السكاكي، وحاصل ذلك: أن التعريض عام لمن صدر منهم الإشراك في الماضي وغيرهم، وهذا التعريض يحصل بإسناد الفعل إلى من يتمتع به ذلك الفعل، سواء كان بصيغة الماضي أو المضارع، أعني أن نشرث، مما قاله السكاكي من أن العدول عن المستقبل إلى الماضي قد يكون للتعريض لا يتم، وحاصل رد الشارح عليه، أن من لم يصدر منهم الإشراك لا يستحقون التعريض بهم؛ لأن الفصد من التعريض التوبيخ، وهو إنما يكون على ما وقع من التوبيخ لا على ما سبق منه، ولا نسب أن التعريض يحصل بإسناد الفعل إلى من يتمتع به ذلك الفعل، سواء كان ذلك الفعل ماضيا أو مضارعا، بل إنما يشأ من إسناد الفعل الماضي فقط؛ لأنه وإن كان بمعنى المستقبل، لكن التعبير به مع 'إن' لإبراز ذلك المعنى في صورة الحاصل خلاف الأصل، فلا بد من سكتة لارتكابه، وهي هنا التعريض، بخلاف المضارع فإنه نوعه مع 'إن' لكان على أصله، فلا يحتاج سكتة، فلا وجه لإفادته التعريض. [الدسوقي: ٦٦/٢]

على أصله: أي أصل الشرط المعلوم من المقام، وإنما يفهم التعريض مما حالف مقتضى الظاهر. (الدسوقي)

هذا الكلام: أي قوله: أو للتعريض نحو قوله تعالى إلخ. (الدسوقي)

خفاء إلخ: أما الخفاء فظاهر، وأما الضعف فإما لما يوهم من أن ذلك التعريض يحصل من صيغة المضارع، وقد عرفت ادفعاه من الشارح، وإما لما ذكره البعض من أن اللام الموطئة يوجب كون الشرط ماضيا؛ ما تقرر في النحو من أن الخواب لما كان للقسم لتقدمه الدال على الاهتمام قصد أن لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا، فلا مدخل في التعريض؛ لكون الشرط ماضيا، وحاصله: أن العدول عن المضارع إلى الماضي ليس للتعريض، بل بضعف أداة الشرط، وهذا أيضا مدفوع عما ذكر مرارا من أنه لا تنافي بين مقتضيات، فجار تعددها على أنه قد يقال. المقصود من الإتيان باللام والتزام المضى في الشرط هو التعريض. [التجريد ملخصا: ١٧٨]

نسبه إلى السكاكي. أي لتسري عن الانتساب إلى نفسه، أو لأجل أن تثبت النفس وتتأمل حتى تدرك المقصود؛ لعدمهم أن هذا مقول مثل هذا الإمام ومسبب إليه، فلا يخلو عن وجه لطيف وإن كان خفيا. (الدسوقي ملخصا)

في التعريض إلخ: عبارة الأطول: وبصره في التعريض مع ما بينهما من التفاوت لفظا، فإن أحدهما أي: قوله: ﴿لَيْتَنُ أَشْرَكَتَ﴾ (الزمر: ٦٥) شرط دون الآخر أي قوله: ﴿وَمَا سِيَّ لَا أَعْلُدُ الَّذِي فَضَرَنِي وَإِنَّهُ أَشَدُّ حِفْظًا﴾ (يس: ٢٢) وأحدهما إبراز في معرض الحاصل دون الآخر ومعنى من حيث إن قوله: ﴿لَيْتَنُ أَشْرَكَتَ﴾ (الزمر: ٦٥) ليس محض تعريض، بل للمحاطب منه نصيب؛ لأن هذا الحكم في حقه متحقق، بخلاف ﴿وَمَا سِيَّ لَا أَعْلُدُ الَّذِي فَضَرَنِي﴾ (يس: ٢٢) فإنه محض تعريض. (التجريد)

فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء شرط، فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول: لو جئتنني لأكرمك، معلقا للإكرام بالجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الإكرام، فهي لامتناع الثاني أعني الجزاء لامتناع الأول أعني الشرط يعني أن الجزاء منتفٍ بسبب انتفاء الشرط، هذا هو المشهور بين الجمهور،

فرصا متعلق بـ "حصول مضمون الشرط" لا بالتعليق؛ لأنه محقق وهو صلب على المصدرية أي حصول فرص، أو على الحالية أي حال كون ذلك الحصول مفروضا ومقدرا، أو على التمييز أي على حصول مضمون الشرط من جهة الفرض، وإنما قيد الشارح ذلك الحصول بالفرص؛ لئلا يلزم إساقاة بين قول المصنف الآتي: "مع القطع بانتفاء الشرط" وبين كلام الشارح، [الدسوقي: ٦٨/٢]

في الماضي متعلق بحصول مضمون الشرط الذي تضمنه لفظ "الشرط" في كلام المصنف، لا بالتعليق ولا بحصول مضمون الجزاء الذين تضمنهما أيضا لفظ الشرط في كلامه، أما الأول: فلأن التعليق في الحال لا في الماضي، وأما الثاني: فلأن حصول مضمون الجزاء غير مقيد بالماضي، بل متعلق على حصول الشرط وإن لزم تقييده بالماضي؛ لأن المعلق على أمر مقيد بالماضي يلزم تقييده بالماضي. [الدسوقي: ٦٩/٢]

مع القطع إلخ: أي مع القطع بانتفاء مضمون الشرط في الواقع، فلا ينافي فرض حصوله، وقوله: "مع القطع إلخ" حال من الشرط أي حال كونه مصاحبا لنقطع بانتفاء مضمون الشرط، والمراد بالشرط الثاني: الحملة الشرطية، بخلاف الشرط الأول فإنه بمعنى التعليق كما صرح به الشارح، وكون المعرفة وقت الإعادة عين الأولى أكثرى. (الدسوقي)

فيلزم فيه بحث؛ لأنه لا يتفرع على القطع بانتفاء الشرط انتفاء الجزاء؛ لجوار أن يكون للجزاء سبب آخر غير الشرط، وأجيب بأن المراد: فيلزم انتفاء الجزاء من حيث ترتبه على ذلك الشرط، (الدسوقي) وأجيب أيضا بأن قوته: "فيلزم انتفاء الجزاء" ليس تفريعا على ما قبله، بل من جملة الموضوع له، فهي للقطع بانتفاء الشرط وانتفاء الجزاء، بمعنى أنه لما كان المتبادر انتفاء الجزاء عند انتفاء الشرط وإن أمكن أن يكون له سبب آخر اعتبر الواضع هذا التبادر، فقوله: "فيلزم" إلخ أي مع القطع بانتفاء الشرط الذي يتسبب عنه انتفاء الجزاء تقتضي اعتبار الواضع بناء على التبادر المذكور. [التحريد: ١٧٩] **كما تقول إلخ**، حاصله أن ذلك القول يفهم بحسب عرف اللغة أن المجيء شرط في الإكرام، وأنه عني تقدير وقوعه يقع الإكرام، ويفهم أن المجيء لم يقع، فيلزم حيث كان المجيء شرطا وانتفى انتفاء المشروط الذي هو الجزاء. (الدسوقي) **فهي إلخ**: أي مفيدة لامتناع إلخ فلا ينافي قوله سابقا: "التعليق حصول" إلخ، فصريح معنى "لو" هو ذلك التعليق، ومآله امتناع الثاني لامتناع الأول. (التحريد) **أن اجزاء**: هذا يوافق ما يأتي عن الشارح دون إس الحاجة. [الدسوقي: ٧٠/٢] **متف**: بسبب انتفاء الشرط أي من حيث ترتبه عليه، فلا ينافي أنه يوجد بسبب آخر. (الدسوقي)

المشهور: أي كونها لامتناع الثاني لامتناع الأول. (الدسوقي)

واعترض عليه ابن الحاجب بأن الأول سبب والثاني مسبب، وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب؛ لجواز أن يكون للشيء أسباب متعددة، بل الأمر بالعكس؛ لأن انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع أسبابه، فهي لامتناع الأول لامتناع الثاني، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: ٢٢) إنما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد آلهة دون العكس، واستحسن المتأخرون رأي ابن الحاجب حتى كادوا يجمعون على أنها لامتناع الأول لامتناع الثاني إما لما ذكره وإما لأن الأول ملزوم والثاني لازم، وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس؛ لجواز أن يكون اللازم أعم،

أسباب: أي: محتمة نامة يكفي كل واحد منهما في وجوده. [الدسوقي: ٧٠، ٢]

متعددة بناء على جواز تعدد العن لمعنى واحد فهي أي فهي يعني 'لو' مفيدة لذلك، ويست مفيدة لما قال الجمهور. (الدسوقي) **لامتناع الأول إلخ** حاصل: أن في 'لو' أربع استعمالات أحدها: أنها لا تقتضي لامساع أصلاً بأن تستعمل لمجرد الوصل والربط كأن: 'لوصفية نحو: زيد ذو كثر ماله جبل، ثابها: أنها للترتيب الحارحي، فتكون لامتناع الثاني لامتناع الأول، ثالثها: أنها للاستدلال لعقلي فتكون لامتناع الأول لامساع الثاني على العكس مما قبله، رابعها: أنها لبيان استمرار شيء بربطه بأبعد التقيض كقوله: لو لم يخف الله م بعضه. [التجريد ١٧٩] **ليستدل** لأن المعلوم انتفاء الفساد؛ لكونه مشاهداً، وإما يستدل بالمعلوم على المجهول دون عكس. (الدسوقي) **دون العكس** لأنه لا يبرم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد، لصحة وقوعه بمرادة الواحد حكمة. (الدسوقي) **لما ذكره** وهو: أن الأول سبب والثاني مسبب، وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب بخلاف العكس. (الدسوقي) **لأن الأول إلخ**: هذا لتعليل عمل به الرصي وجماعة، وبما عدوا عما قبله من الحاجب من قوله: 'لأن الأول سبب إلخ' إلى ما قالوه؛ لأن ما قاله من الحاجب من سببية الأول قاصر وليس كمي؛ إذ لشرط المحوي عندهم أعم من أن يكون سبباً نحو: لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً، أو شرطاً نحو: لو كان لي مال لحججت، فإن وجود المال ليس سبباً في الحج بل شرط، أو غيرهما نحو: لو كان النهار موجوداً كانت الشمس صائفة؛ إذ وجود النهار ليس سبباً لظلول الشمس، بل الأمر بالعكس، ولا شرطاً في طلوعها، ولكن كل من وجود النهار ووجود المال ملزوم لظلول الشمس والحج، فعدا عدلوا إلى التعبير باللازم والمزوم. (الدسوقي)

اللازم أعم نحو لو كانت الشمس طالعة كان الصوء موجوداً. [الدسوقي: ٧١، ٢]

وأنا أقول: منتسباً هذا الاعتراض **قلة التأمل**؛ لأنه ليس معنى قولهم: "لو لامتناع الثاني لامتناع الأول": أنه يستدل بامتناع الأول على امتناع الثاني، حتى يرد عليه أن انتفاء السبب أو المألوم لا يوجب انتفاء السبب أو اللازم، بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول، فمعنى ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَذَاكُمْ﴾ (الأنعام: ١٤٩) أن انتفاء الهداية إنما هو بسبب انتفاء المشيئة، يعني أنها تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات إلى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي؟ ألا ترى أن قولهم: "لو لامتناع الثاني لوجود الأول

وأن أقول **الح** أي في رد اعتراض ابن الحاجب عن الجمهور، وحاصله: أن "لو" لها استعمالان: أحدهما: أن تكون للاستدلال العقلي، وذلك فيما إذا كان انتفاء الجزاء معلوماً وانتفاء الشرط غير معلوم، فيؤتى بها للاستدلال بالمعلوم على المجهول، فهي حينئذ للاستدلال على امتناع الأول بامتناع الثاني كما قال ابن الحاجب، وثانيهما: أن تكون لترتيب إخراجي، وحدث فيما إذا كان كل من انتفاء الطرفين معلوماً، لكن لعلة في انتفاء الثاني في خارج مجهولة، فيؤتى بها؛ سبحانه أن علة انتفاء الثاني في الخارج هو انتفاء الأول، فهي حينئذ لامتناع الثاني لامتناع الأول كما يقول الجمهور، والاستعمال الأول اصطلاح المناطقة، والثاني اصطلاح أهل العربية، فإسناد الحاجب فهم من قول أهل العربية أنها لامتناع الثاني لامتناع الأول اصطلاح المناطقة - وهو أنها للاستدلال - وحينئذ فالمعنى أنها يؤتى به للاستدلال على امتناع الثاني بامتناع الأول، واعتراض عليهم بما مر في الشرح ولم يهتد لمراهم من أنها للدلالة على أن العلة في انتفاء الثاني في إخراج انتفاء الأول، فهو صانع ابن الحاجب عن حقيقة الحال ما اعترض عليهم. [الدسوقي: ٧١٢]

قلة التأمل في قولهم: لو لامتناع الثاني لامتناع الأول. (الدسوقي) **انتفاء السبب** المراد به "الأول"، والتعبير الأول مطبور فيه؛ لتعجيل ابن الحاجب والثاني لتعجيل الرضي. (الدسوقي) **السبب** حور كونه أعم كما مر.

بسبب أي يكون انتفاء الأول علة في انتفائه في الخارج، فالقبيان معبومان، ولكن العلة في انتفاء الثاني في الخارج مجهولة سمحاص، فيؤتى بـ "لو" لإفادة تلك العلة (الدسوقي) **بسبب انتفاء** أي انتفاء المشيئة علة لانتفاء الهداية في إخراج.

من غير التفات أي: م يلتفت الجمهور ما ذكر في قولهم: "لو لامتناع الثاني لامتناع الأول" كما راعه ابن الحاجب، حيث فهم أن مرادهم أن انتفاء الأول علة في العلم بانتفاء الثاني ودليل عليه، فاعتراض عليهم بما مر. [التحريد: ١٧٠]

ألا ترى: هذا تطهير أي به توضيحاً بمقام **لوجود الأول**: [لأن "لو" لسمي، فمما ريدت عليها "لا" النافية بنت الهمي وهو إثبات] بيانه، أن كل شيء امتنع ثبت بقيصه، فإذا امتنع "ما قام" ثبت "قام"، فمما دحل "لو" على "لا عني" امتنع "لا عني" فثبت "عني"، فمعنى "لو لا عني هلكت عمر" أي عدم هلاك عمر لامتناع "لا عني" أي لوجوده، فمعنى أن "لو" تدل على أن امتناع الثاني لامتناع الأول وهو المقصود. (محصصاً)

وأما المنطقيون فقد جعلوا "إن" و"لو" أداة للزوم، وإنما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج، فهي عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات إلى أن علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي، وقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: ٢٢) وارد على هذه القاعدة، لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض، وتحقيق هذا البحث على ما ذكرنا من أسرار هذا الفن، وفي هذا المقام مباحث أخرى شريفة أوردناها في الشرح

وأما المنطقيون: هذا مقابل لمحدوف أي ما ذكر من أن "لو" للدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج يسبب انتفاء الأول قاعدة اللغويين، وأما قاعدة المنطقيين إلخ. [الدسوقي: ٧٣/٢] فهي عندهم إلخ: يرد عليه أن كلام الشارح يقتضي أن أداة الزوم إنما تستعمل عند المنطقيين؛ للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول مع أنها قد تستعمل عندهم للدلالة على أن العلم بوجود الأول علة للعلم بوجود الثاني، كما إذا استثنى عين المقدم نحو: "لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا لكن الشمس طالعة"، ينتج: فالنهار موجود، ويجاب بأن الشارح اقتصر على ما ذكره؛ لأنه الأعجب، أو أن ما قاله على سبيل التمثيل. (الدسوقي ملخصا)

من غير التفات إلخ. [كما التفت إلى ذلك علماء اللغة] اعلم أن استعمال "لو" على قاعدة اللغويين أكثر في القرآن والحديث وأشعار العرب، وعلى قاعدة الماطقة أكثر في استعمالات أرباب التأليف خصوصا في كتب المنطق والحكمة؛ لأن المقصود عندهم تحصيل العلوم لا بيان أن سبب الثبوت أو الانتفاء في الواقع ماذا، وثمرة الخلاف بين الطريقين يظهر في استثناء نقيض المقدم، فإنه جائز عند أهل العربية دون أهل الميزان، وفي استثناء عين المقدم فإنه بالعكس، وأما استثناء نقيض التالي فجائز اتفاقا، واستثناء عينه باطل اتفاقا. [الدسوقي: ٧٤/٢]

وارد: [من ورود أي الجيء لا من الإيراد] إنما كان واردا على هذا؛ لأن المقصود به تعليم الخلق الاستدلال على الوحائية بأن يستدلوا بالتصديق بانتفاء الفساد على التصديق بانتفاء التعدد، وليس المقصود بيان أن انتفاء الفساد في الخارج علة انتفاء التعدد. [التجريد: ١٨٠] على هذه القاعدة: اعلم أن ظاهر كلام الشارح يدل على أن هذه القاعدة غير لغوية، وأن الآية وردت على مقتضاها لا على لغة العرب، وفيه أن هذا بعيد جدا، كيف والقرآن عربي؟ وأجيب بأن وروده على هذه اللغة لا يباي كونه عربيا؛ لأن ذلك إنما هو باعتبار الغالب بأن هذه القاعدة عربية أيضا جرى عليها أهل الميزان، ولكنها قليلة الاستعمال عند أهل العربية بالنسبة للقاعدة الأخرى، فإن العرب قد يقصدون الاستدلال على الأمور العرفية كما يقال: هل زيد في البلد؟ فتقول: لا، لو كان فيها لحضر مجلسنا، فتستدل بعدم الحضور على عدم كونه في البلد، وليس المراد أن العرب لا يقولون بما. (الدسوقي)

استمرار **الفعل فيما مضى وقتا فوقتا**، والفعل هو الإطاعة، يعني أن امتناع عنتكم ^{أي الاستمرار المتجدد} بسبب امتناع استمراره على إطاعتكم، فإن المضارع يفيد الاستمرار، ودخول "لو" عليه يفيد امتناع الاستمرار، ويجوز أن يكون الفعل امتناع الإطاعة، يعني أن امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن إطاعتكم؛ لأنه كما أن المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفي استمرار النفي، والداخل عليه "لو" يفيد استمرار الامتناع كما أن الجملة الاسمية المثبتة تفيد تأكيد الثبوت ودوامه،

الفعل: المراد: الفعل اللغوي وهو الحدث. **فيما مضى**: أشار بقوله: "فيما مضى" إلى أن "لو" على معناه، والمضارع الواقع موقع الماضي أفاد الاستمرار فيما مضى، وبقوله: "وقتا فوقتا" إلى أن الانتفاء ملاحظ بحسب أوقات الوجود، فإن الإطاعة توجد في العرف وقتا فوقتا فيلاحظ انتفاؤها كذلك، فيكون المضارع المعني كالمثبت في أن المستفاد منه محدد لا ثبوت. [الدسوقي: ٧٨/٢] **والفعل إلخ**: [أي الذي قصد استمراره في الآية] حاصل ما ذكره الشارح أن الكلام مشتمل على نفي وهو "لو"، وفيد وهو الاستمرار المقاد بالمضارع، فيجوز أن يعتبر نفي القيد وأن يعتبر تقييد النفي، فالعنى على الأول: انتفى عنتكم بسبب امتناع الاستمرار على الإطاعة في الكثير، وعلى الثاني: انتفى عنتكم بسبب الامتناع المستمر على إطاعتكم في الكثير. [الدسوقي: ٧٩/٢]

بسبب امتناع إلخ: هذا يفيد أصل إطاعته **لأنه** هم في بعض الأمور وهو كذلك، فموافقته هم في بعض الأمور التي لا تنصر لا توجب الهلاك بل فيها تطيب خواطرهم، ونذا أمر **لأنه** مشاورهم وإلا فهو عني عنها. (الدسوقي) **يفيد امتناع إلخ**: قيل عليه: إذا كان النفي استمرار الإطاعة في كثير من الأمر كان أصل الإطاعة في الكثير ثابتا مع أن الواقع خلافه؛ لأنه إنما أطاعهم في القليل، وأجيب بأنه يكفي كون ما أطاعهم فيه كثيرا في نفسه، وإن كان قليلا بالنسبة إلى مقابله. (الدسوقي)

ويجوز إلخ: أي الفعل الذي قد قصد استمراره امتناع الإطاعة بأن لوحظت "لو" قبل دخول الفعل المعيد للاستمرار عليها، فلما دخل عليها صارت كأن "لو" جزء منه، والاستمرار ملاحظ بعد النفي، فهو حيث من تقييد النفي، بخلافه على الوجه الأول، فإن الفعل الدال على الاستمرار محووظ قبل انفي فهو من نفي القيد، وفي تأخير هذا الوجه الثاني وتعبيره بالجوار إشارة إلى رجحان الوجه الأول في المراد بالفعل، وهو كذلك أما بحسب اللفظ فظاهر: لأن النفي في الغالب إذا توجه إلى مقيد بقيد كان مورد النفي هو القيد وهو ههنا الاستمرار، وأما بحسب المعنى: فلا عنتهم أي وقوعهم في اشتقة والهلاك إنما يزم من استمراره **لأنه** عني إطاعتهم؛ لأن فيه احتلال أمر الرسالة. وأما موافقته إياهم في بعض الأمور فلا مصرة فيها، بل فيها استجالات قلوبهم، كما لا يخفى. [الدسوقي: ٨٠/٢، والتجريد ملخصا: ١٨١]

سبب استمرار: فيكون الإطاعة منفيًا من أصلها بخلاف الوجه الأول كما مر. **كما**: هذا نظير لمفعلي: اشت والمنفي.

والمنفية تفيد تأكيد النفي ودوامه، لا نفي التأكيد والدوام كقوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة: ٨) ^{أي استمرار النفي} ردا لقولهم: ﴿إِنَّا آمَنَّا﴾ (طه: ٧٣) على أبلغ وجه وأكده كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ (البقرة: ١٥) حيث لم يقل: الله مستهزئ بهم؛ قصدا إلى استمرار الاستهزاء وتجده وقتا فوقتا، ودخولها على المضارع في نحو:

والمنفية إلخ. من هذا يخرج الجواب عن النفي في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (فصت: ٤٦) بأن ترجع المبالغة إلى نفي الظلم، فالمعنى انتفى الظلم من المولى سبحانه انتفاء مبالغا فيه، فاجملة مفيدة لتأكيد النفي والمبالغة فيه، لا نفي التأكيد والمبالغة وإلا لاقتضت أن المنفي إنما هو المبالغة في الظلم، فيفيد ثبوت أصل الظلم، وهو باطل. [الدسوقي: ٨٠/٢] ردا لقولهم: يباد ذلك أن قولهم: "آمنا" يفيد حدوث الإيمان منهم وصدوره في الماضي ولو مرة، فرد المولى سبحانه عليهم بقوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة: ٨) مؤكدا للنفي بالباء الزائدة في الخير، فالنفي ملحوظ أولا قبل التأكيد، فهي مفيدة لتأكيد النفي، والمعنى حينئذ لإيمانهم منفي نعبا مؤكدا فقوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ سائلة كلية مناقضة للموجبة الجزئية التي هي قولهم: "آمنا" وليس التأكيد ملحوظا أولا قبل النفي بحيث يكون الكلام من نفي التأكيد، وإلا لم يكن ردا لقولهم؛ لأن نفي التأكيد يقتضي ثبوت أصل إيمانهم، وهذا عين دعواهم. [الدسوقي: ٨١/٢]

حيث لم يقل [أشار بذلك إلى أن التطير من حيث مطلق العدول إلى المضارع، وإن كان العدول هنا عن اسم الفاعل إلى المضارع، وفيما سبق أي "هو يطيعكم إلخ" كان العدول عن الماضي إلى المضارع، وإنما كان الأصل المعدول عنه هنا اسم الفاعل لاقتضاء المقام إياه لمشكلة ما وقع منهم؛ لأنهم قالوا: ﴿يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ (الدسوقي)]

بعد قوله حكاية عنهم: ﴿يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ (البقرة: ١٤) حيث لم يقل: "الله مستهزئ بهم" بلفظ اسم الفاعل قصدا إلى استمرار الاستهزاء، أي حدوثه وتجده وقتا فوقتا، أي كما أريد بالمضارع الاستمرار في هذه الآية فيكون مطابقا لقول المساقين: ﴿يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾، لأنه جملة اسمية دالة على الثبوت والاستمرار، والفرق بين الاستمرارين: أن الاستمرار في الاسمية في الثبوت، والاستمرار في وضع المضارع موضع الماضي في التجدد وقتا فوقتا، وهكذا كان استهزاء الله تعالى بالمساقين، والمراد بالاستهزاء لازمه، وهو إزال الهوا والحقارة بهم [التحريد: ١٨٢]، أو يكون من باب المشكلة بأن سمي جزء الاستهزاء باسمه لوقوعه في صحبته كما في ﴿وَحَمْدُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ مِنْهُمْ﴾ (الشورى: ٤٠). [الدسوقي: ٨٢/٢] قصدا إلخ علة لقوله: حيث لم يقل إلخ

وتجده إلخ هذا تفسير لما قبله وهو محط القصد وإلا فالاستمرار مفاد بالاسمية المعدول عنها أيضا بمعونة المقام، لكن فرق بين الاستمرارين؛ لأن الاستمرار في الاسمية في الثبوت، والاستمرار في وضع المضارع موضع الماضي في التجدد وقتا فوقتا، والثاني أبلغ. [الدسوقي: ٨٣/٢]

﴿وَلَوْ تَرَى﴾ (الأنعام: ٢٧) الخطاب لمحمد ﷺ أو لكل من يتأتى منه الرؤية ﴿إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾ (الأنعام: ٢٧) أي أروها حتى يعاينوها، أو اطلعوا عليها اطلعا هي تحتهم، أو أدخلوها فيعرفوا مقدار عذابها، وجواب "لو" محذوف أي لرأيت أمرا فظيعا لتنزيله أي المضارع منزلة الماضي لصدوره أي المضارع أو الكلام عمن لا خلاف في إخباره، فهذه الحالة إنما هي في القيامة، رؤيتهم واقفين على النار

ولو ترى إلخ: نزل "ترى" منزلة اللارم مبالغة في أمرهم الفظيع بحيث إذا اتصف الرائي بالرؤية مطلقا حين وقوفهم على النار رأى أمرا فظيعا، وقال عبد الحكيم: إن المفعول محذوف، أي ولو ترى الكفار في وقت وقوفهم، ولا يجوز أن يكون "إذ" مفعولا؛ لأنه إخراج لـ "إذ" والرؤية عن الاستعمال الشائع، أعني الظرفية والإدراك البصري من غير ضرورة. [الدسوقي: ٨٣/٢] أو لكل إلخ. أي بناء على أن الخطاب موجه لغير معين، ففي التخصيص تسلية لرسول ﷺ وفي التعميم تفضيح لهم لظهور إشاعة حالهم لكل أحد. (الدسوقي)

هي تحتهم: الجملة حال من ضمير "عليها" أي حال كونها تحتهم. [الدسوقي: ٨٤/٢] أو أدخلوها: [تفسير ثالث، فيه مسامحة؛ إذ لم يرد الوقوف بمعنى الدخول. [التحريد: ١٨٢] يعني أن وقوفهم على النار إما أن يفسر بإراءتها، أو بالاطلاع عليها كما تقدم، أو يفسر بالإدخال فيها. (الدسوقي)] أي ولعل هذا التفسير من باب الكناية على رأي السكاكي، فإن الانتقال في الكناية عنده من اللازم إلى الملزوم، ويؤيده قوله: "فيعرفوا مقدار عذابها"، ومعرفة مقدار عذابها لا يكون إلا بعد دخولها، فمعرفة المقدار لازم للدخول، فالانتقال من المعرفة إلى الإدخال أو الدخول كناية، قال في المطول: أدخلوها فيعرفوا مقدار عذابها من قولك: "وقفت على كذا" إذا فهمته وعرفته. (ملخصا)

فيعرفوا إلخ: راجع للتفسير الثلاثة، وهي الإراءة والاطلاع والإدخال، وكان الأحسن أن يقول: أو عرفوا إلخ للإشارة إلى أن هذا معنى آخر للوقوف على النار، ويوضح لك ذلك قول الزجاج: إن قوله تعالى: ﴿إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾ (الأنعام: ٢٧) يحتمل ثلاثة أوجه: الأول: أن يكونوا قد وقفوا عندها حتى يعاينوها، فهم موقوفون إلى أن يدخلوها، الثاني: أن يكونوا قد وقفوا عليها وهي تحتهم، أي إهم وقفوا على النار فوق الصراط، وعلى هذين الوجهين "وقفوا" من وقفت الدابة، الثالث: أنهم عرفوها من "وقفت على كلام فلان" أي علمت معناه. (الدسوقي)

محذوف: أتى الشارح بهذا دفعا لما يقال: إن "لو" للتمني وهي تدخل على المضارع، وحينئذ فلا يصح الاستشهاد بهذه الآية على دخول "لو" الشرطية على المضارع، وحاصل الجواب: أنا لا نسلم أها هنا للتمني، بل هي شرطية وجوبا محذوف. (الدسوقي) لرأيت: الأولى أن يقول: أي لترى. فظيعا: أي شيئا تقصر العبارة عن تصويره.

لصدوره إلخ: يحتمل أن يكون علة للتنزيل، أي وإنما نزل ذلك المعنى الاستقبالي منزلة الماضي حتى دخلت عليه "لو" التي هي في الأصل للماضي لصدوره أي صدور الإخبار عن ذلك المعنى الاستقبالي بالفعل المضارع عمن لا خلف في إخباره، فكانه وقع، لكن هذا الاحتمال بعيد من كلام الشارح، بل الذي يدل عليه قول الشارح: =

لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق، فاستعمل فيها "لو" و"إد" المختصان بالماضي،
 لكن عدل عن لفظ الماضي ولم يقل: "لو رأيت"؛ إشارة إلى أنه كلام من لا خلاف في
 إخباره، والمستقبل عنده بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع، فهذا الأمر مستقبل في التحقيق
 ماضي بحسب التأويل، كأنه قيل: قد انقضى هذا الأمر لكنك ما رأيته، ولو رأيته لرأيت
 أمراً فظيعاً، كما عدل عن الماضي إلى المضارع في قوله تعالى: **هَاسِبًا يَوْمَ تَأْتِسُ كِشَافُ**
 (الحجر: ٢) لتنزيله منزلة الماضي لصدوره عن لا خلاف في إخباره، وإنما كان الأصل
 ههنا هو الماضي؛ لأنه قد التزم ابن السراج وأبو علي في "الإيضاح" أن الفعل الواقع
 بعد "رب" المكفوفة بـ"ما" يجب أن يكون ماضياً؛ لأنها للتقليل في الماضي، ومعنى
 التقليل ههنا أنه قد يدهشهم أحوال القيامة فيبتهتون،
 جمع هو
 أي يدهشون

= "لكن عدل عن لفظ ماضي بحسب أنه علة مخدوف، أي وإنما لم يعبر عن ذلك بمعنى لاستقائي بعد تربيته مبرة الماضي
 بصيغة الماضي ليكون هناك مناسبة بين الدال والمدلول لصدور ذلك الإخبار بذلك الفعل المضارع عن لا تخلف في
 إخباره، والمستقبل والماضي عنده سواء، فلا يحتاج إلى التحويل بصيغة الماضي، إلا لو كان الإخبار بذلك الفعل صادراً
 من يمكن اتخاف في إخباره، هذا تحقيق ما في المقام، فإن قلت: إن تربيته المضارع مبرة ماضي في التحقيق يباي
 دحور 'لو' بدالة على الامتناع، قلت: لا ممانعة؛ لأن الامتناع باعتار الإسناد إلى المحاطب، وتحقيق باعتار أصل
 الفعل، فامرر مبرة ماضي لتحقيقه هو أصل لرؤية، والذي فرض وقوعه وأدخل عليه 'لو' هو الرؤية بالنسبة
 للمحاطب، فذكر 'لو' يدل على أن الرؤية ممانعة من القطاعة يمتنع معها رؤية المحاطب. [الدسوقي: ٨٤/٢]
قد التزم إلخ أشار الشارح هذا إلى أن التمثيل هذه الآية مبي على هذا المذهب فقط، وأما الجمهور فأحاروا وقوع الفعل
 مستقبل بعدها، فلا يتأتى ذلك. [الدسوقي: ٨٦/٢] **لأنها إلخ** أي لأن 'رب' المكفوفة لتقليل، والتقليل إما يظهر في ماضي؛
 لأن التقليل إما يكون في ما عرف حده، والمعروف حده إما هو الواقع في الماضي، والمستقبل مجهول لم يعرف حتى يوصف
 بقلة أو كثرة، وحديث فلا تدخل عليه رب، كما قال أبو عبيد واس السراج، وفيه بحث لإمكان لعلم المستقبل كما في
 الآية؛ لأن المتكلم هو الله تعالى الذي يعلم عيب السموات والأرض، وحديث فإدقاً لتقليل لا تمنع من دحوها على المستقبل،
 فيكون معنى الآية: قليل من يوجد منه ذلك الفعل في المستقبل، أو حصول ذلك الفعل في المستقبل قليل. [الدسوقي: ٨٧/٢]
ومعنى التقليل: دفع لما يقار: إن ودادهم الإسلام تحصل منهم كثيراً، فما معنى التقليل؟ وقد يحتاج أيضاً بأن
 ودادهم وإن كانت كثيرة لكنها بمنزلة القليل لعدم نفعها. [التحريد: ١٨٣] **يدهشهم:** الإدهاش: دهوش كردن.

فإن وجدت منهم إفاقة ما قنوا ذلك، وقيل: هي مستعارة للتكثير أو للتحقيق،
ومفعول "يود" محذوف لدلالة ﴿لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (الحجر: ٢) عليه، و"لو" للتمني^{مفعول}
حكاية لودادتهم، وأما على رأي من جعل "لو" للتمني حرفا مصدرية فمفعول "يود"^{أي لحيته}
قوله: ﴿لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (الحجر: ٢) أو لاستحضار الصورة عطف على قوله: "لتنزيهه"^{كأنهم مسلمين}
يعني أن العدول إلى المضارع في نحو: "ولو ترى" إما لما ذكر، وإما لاستحضار صورة

تموا فالتمني كثير في نفسه، قليل لقلة الرمان الذي يقع فيه. [الدسوقي ملخصا: ٨٧/٢]

مستعارة للتكثير بل هي عند بعضهم حقيقة فيه، وعليه نخص أيضا بالماضي عدد اس السراح وأي علي، فإن
التكثير كالنقليل إما يكون فيما عرف حده، والتكثير باعتبار أن الكفار في حال إفاقتهم دائما يودون كونهم
مسلمين، فالتكثير نظرا للتمني في نفسه، والنقليل نظرا إلى أن أكثر أحوالهم العيبوة والدهشة. [التحريد: ١٨٣]

أو للتحقيق. والعلاقة الالزامية؛ لأن النقل في الماضي يزمه التحقيق. (الدسوقي)

محذوف. أي على كل من الوجوه السابقة من كونه 'رب' للتقليل أو التكثير أو التحقيق، تقديره: الإسلام أو
كونهم مسلمين أو نحو ذلك (الدسوقي)، وجملة ﴿لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (الحجر: ٢) في موضع الحال، أي قائلين: لو
كانوا مسلمين، ويجوز أن تكون 'لو' لشرط، والحواب محذوف، أي لجوا من العذاب. (التحريد)

لدلالة ولا يجوز أن يكون 'لو' كانوا مسلمين مفعولا لـ "يود" كما قد يتوهم؛ لأن 'لو' التي للتمني للإشياء ولا يعمل
ما قبل الإشاء فيما بعده؛ ولأنه لا معنى لكونهم يودون التمني. (الدسوقي) حكاية إلخ. أي بقاء على أن الحملة
معمولة لمحذوف حالا. أي قائلين: 'لو كانوا مسلمين'، واعتراض بأن الظاهر حينئذ أن يقال: لو كانوا مسلمين؛ لأن
هذه هي الودادة التي تصدر عنهم، إلا أنه لما عبر عنهم بطريق العيبة في الودادة حيث قال: ﴿يَدُ نَسِ كَفْرِهِ﴾
(البقرة: ١٠٥) ولم يقل: "وددت"، حار أن يعبر بطريق العيبة في ضميرهم كما تقول: حلف فلان ليفعل كذا، وإما
الواقع في حلفه 'الأفعلن'. (التحريد والدسوقي ملخصا)

من جعل لو إلخ. فيه إشكال؛ لأن 'لو' إذا كان حرفا مصدريا فكيف تكون للتمني؟ ويحاج بأن معنى كلام
الشارح: وأما من جعل 'لو' التي يجعلها للتمني حرفا مصدريا، أو يقال: بأن 'لو' الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى
التمني كما هنا، وهو "يود". (التحريد ملخصا) لاستحضار: 'السير والتاء' ليستا للطلب، بل للتأكيد أي
لإحصائها، ويجوز أن يكونا للطلب؛ لأن المتكلم يطلب من نفسه الإحصار. (التحريد) يعني إلخ. والحاصل: أن
المضارع في هذه الأمثلة على حقيقته؛ لأن مصمومها إما يتحقق في المستقبل، لكن رل مرة الماضي سعيًا في قضاء
حق ما دحلت عليه "لو" و"رب" و"يد"، وإنما رل مرله لكونه محقق الوقوع، أو يجعل كأنه كان ماضيا، ثم عبر عنه
بالمضارع استحضارا لصورته العجيبة تفحيما لشأها، وهو حكاية الحال الماضية. (التحريد)

رؤية الكافرين الموقوفين على النار؛ لأن المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شأنه أن يشاهد، فكأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون، ولا يفعل ذلك إلا في أمرٍ يهتم بمشاهدته لغرابة أو فظاعة أو نحو ذلك، كما قال الله تعالى: ﴿فَتَشِيرُ سَحَابًا﴾ (الروم: ٤٨) بلفظ المضارع بعد قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ﴾ (فاطر: ٩) استحضرنا لتلك الصورة البدعية الدالة على القدرة الماهرة، يعني صورة إثارة السحاب مسخرا بين السماء والأرض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة.

[تنكير المسند]

وأما تنكيره أي المسند فلإرادة عدم الحصر والعهد الدال عليهما التعريف كقولك: ريد كاتب أي نادر

من شأنه إلخ. أي من شأن ما وجد في الحال أن يشاهد، بخلاف ما وجد في الماضي أو ما سيوجد في المستقبل. [التجريد ملخصا: ١٨٣] تلك الصورة: أي صورة رؤية الكافرين واقفين على النار. [الدسوقي: ٨٨/٢] فتشير سحابة. [إسناد الإثارة إلى الرياح محار عقلي من الإسناد إلى السبب] الشاهد في قوله: ﴿فَتَشِيرُ سَحَابًا﴾ (الروم: ٤٨) حيث عبر بـ"تشير" في موضع "أثارت" المناسب لقوله أولا: ﴿سَحَابًا﴾، ويقول بعد: ﴿فَتَشِيرُ سَحَابًا﴾ قصدا لإحضار تلك الصورة البدعية، وهي إثارة السحاب مسخرا بين السماء والأرض؛ لدلالة المضارع على الحضور في الجملة، ويحتمل أن يكون التعبير بالمضارع لكون إثارة الرياح للسحاب مستقبلة بالنسبة إلى زمان إرسال الرياح، وإن كان ماضيا بالنسبة إلى زمان التكلم. [الدسوقي: ٨٩/٢] والانقلابات أي التبدلات والاختلافات المتفاوتة من كونه متصل بالأجزاء أو منقطعها، متراكما أو غير متراكم، بطيئا أو سريعا، بلون السواد أو أبيض أو الحمرة. [الدسوقي: ٩٠/٢] وأما تنكيره. هذه الأحوال التي يذكرها أهل العلم لا يقصدون أنها موجهة لتشكيك وغيره، بل أنها أمور مناسبة، ولهذا فسروا "مقتضى الحال" بالاعتبار المناسب أعم من أن يكون المناسب موجبا أو لا، فالمعنى: أن تنكير المسند عدم انتفاء الأمرين أولى؛ لأنه الغالب، والحمل على الغالب أولى، وليس المعنى أنه لا يجوز غير التشكيك. [عروس الأفراح ملخصا: ٩١/٢] فلإرادة إلخ. أي فلإرادة إفادة عدم الحصر، يعني فلإرادة التكلم إفادة السامع عدم حصر المسند في مسند إليه، وعدم العهد والتعيين في المسند حيث يقتضي المقام ذلك، فإن قلت: إن إرادة عدم الحصر والعهد يمكن مع التعريف أيضا؛ لأن التعريف قد يكون لغیر الحصر والعهد، فهذه السكتة لا تختص بالتنكير، قلت: ذلك لا يصح؛ لأنه لا يجب في النكتة الانعكاس بحيث إذا عدم ما كان ممسكا لها تنعدم السكتة سببا لتشكيك، وإن أمكن حصولها بعينه أيضا. [الدسوقي: ٩١/٢]، والتجريد ملخصا: ١٨٤] زيد كاتب إلخ. أي حيث يراد مجرد الإخبار بالكتابة والشعر، لا حصر الكتابة في ريد، والشعر في عمرو، ولا أن أحدهما معهود بحيث يراد الكتابة المنعقدة أو الشعر المعهود. (الدسوقي)

وعمره شاعر، أو للتفخيم نحو: ﴿هُدًى نَمْتَقِيسُ﴾ (القرة: ٢) على أنه خير مبتدأ محذوف أي هدى
أو خير ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ (القرة: ٢) أو للتحقير نحو: ما زيد شيئا.

[تخصيص المسند]

وأما تخصيصه أي المسند بالإضافة نحو: زيد غلام رجل، أو الوصف نحو: زيد رجل عالم فلكون الفائدة أتم لما مر من أن زيادة الخصوص توجب أتمية الفائدة، واعلم أن جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات، وجعل الإضافة والوصف من المخصصات إنما هو مجرد اصطلاح، وقيل: لأن التخصيص عبارة عن نقص الشيوع، أي العموم
ولا شيوع للفعل؛

أو للتفخيم كان المراد التفخيم على وجه مخصوص، وهو الإشارة إلى أن هذا الفرد بلغ من العظمة بحيث صار مجهولا لا يدرك كنهه، وإذا فيمكن التفخيم بالتعريف أيضا بأن يجعل المعبود هو الفرد العظيم على أن حصول التفخيم مع التعريف لا يضر؛ لأن التكنة لا يجب انعكاسها كما تقرر. [التحريد: ١٨٤]

هدى: فالتنكير في "هدى" للدلالة على فخامة هداية الكتاب وكماها، وقد أكد ذلك التفخيم بكونه مصدرا محيرا به عن "الكتاب" المفيد أن الكتاب نفس الهداية مبالغة. [الدسوقي: ٩١/٢]

على أنه إلخ: أي والتمثيل بالآية لتنكير المسند للتفخيم بناء على أن يكون "هدى" خيرا، وأما إن أعرب حالا من 'الكتاب' فهو حارج عن باب المسند الذي كلامنا فيه، وإن كانت التنكير فيه للتعظيم أيضا. [الدسوقي: ٩٢/٢]
ما زيد شيئا: أي إنه ملحق بالمعدومات، فليس شيئا حقيرا فضلا عن أن يكون شيئا عظيما، قال بعضهم: والظاهر أن التحقير فيه لم يستفد من التنكير بل من نفي الشبهة، فالأولى التمثيل بقولك: "الحاصل لي من هذا المال شيء" أي حقير. (الدسوقي) وأما تخصيصه إلخ: أي الإتيان بالمسند محصضا بالإضافة أو بالوصف. (الدسوقي)

زيد رجل عالم: كان الأولى التمثيل بقوله: "زيد كاتب بخيل"؛ لأن الوصف في مثال الشارح محصل لأصل الفائدة لا لتمامها، إلا أن يقال: قد يكون كلاما مع من يتوهم أن زيدا لم يبلغ أوان الرجولية بل صبي، أو أنه اسم امرأة. (الدسوقي) واعلم إلخ: هذا جواب عما يقال: لم قال المصنف فيما تقدم في الإتيان مع المسند ببعض معمولاته كالحال والمفعول به والتميز: 'وأما تقييده'، وقال في الإتيان مع المسند بالمضاف إليه والوصف: و"أما تخصيصه؟" وحاصل الجواب: أن هذا اصطلاح مجرد عن المناسبة لا لداع ولا يقتض، ولو اصططح على عكسه أو جعل كل منهما من المحصصات أو من المقيدات لكان صحيحا. (الدسوقي ملخصا) وقيل إلخ: أي قيل: إن ما ارتكبه المصنف ليس مجرد اصطلاح بل مبني على المناسبة؛ لأن التخصيص إلخ. [الدسوقي ملخصا: ٩٣/٢]

لأنه إنما يدل على مجرد المفهوم والحال تقيده، والوصف يجيء في الاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه، وفيه نظر، وما تركه أي ترك تخصيص المسند بالإضافة والوصف ^{أي الوصف} فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة.

[تعريف المسند]

وما تعريفه وإفادة السامع حكما على أمر معلوم له بإحدى طرق التعريف يعني أنه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند إليه؛ إذ ليس في كلامهم مسند إليه نكرة والمسند معرفة في الجملة الخيرية،

مجرد المفهوم أي على الماهية المصقة وهو الحدث، والمصق لا يكون فيه التحصيل، وإنما يكون فيه التقييد بالمعاملات. [الندسوقي: ٩٣/٢] وفيه نظر قال بشرح في 'المطول' في تقرير الطر: حاصه أن ذلك القائل إن أراد باشيوع العموم الشمولي فهو متف في أسكرة الموجبة، فلا يكون وصفها محصصا، وإن أراد به العموم السدلي فهو موجود في الفعل أيضا؛ لأن قولك: 'جاءني ريد' يَحْتَمِلُ أن يكون على حانة الركوب وغيره، ويَحْتَمِلُ على حالة السرعة وغيرها، وكذا 'طاب ريد' يَحْتَمِلُ أن يكون من جهة النفس وغيرها، ففي الحال والتمييز وجميع المعاملات تخصيص بفعل، فما وجه الفرق بين الحال والتمييز وبين الإضافة والوصف حتى عد المصنف الأول من المقيدات والثاني من المخصصات؟ وأجيب باختيار الشق الأول وأن الاسم لما كان يوجد فيه العموم الشمولي في الجملة، ألا يرى إن النكرة ابواقعة في سياق المعنى ناسبه التحصيل الذي هو بعض العموم الشمولي، بخلاف الفعل فإنه لا يوجد فيه باعتبار ذاته عموم، وإنما يدل على معنى مطبق، فناسب فيه التقييد. (الندسوقي) [التجريد: ١٨٤]

فظاهر الخ أي فظاهر تعينه مما سبق في بيان السب في ترك التقييد للمسند بالحال والمفعول أو نحو ذلك، وهو وجود مانع من تربية الفائدة وعدم انعم بما يتخصص به من وصف أو إضافة، وكقصد الإحفاء على السامعين ونحو ذلك. (الندسوقي) **طرق التعريف** من عنمية وصمار وموصولية وغير ذلك. [الندسوقي: ٩٤/٢] **يعني الخ** وجه أحد هذا من المثل أنه جعل عنة تعريف المسند الإفادة المذكورة، أي إفادة المتكلم السامع، الحكم على أمر معلوم للسامع، وتعريف المسند إليه مأخوذ منها، فدل ذلك على أنه لا يوجد المسند معروفا إلا إذا عرف المسند إليه. (الندسوقي)

كلامهم الخ أورد عليه قول القضاة: بقي قبل الفرق يا صاعما :: ولا يك موقف منك لودعا، فأحار بعضهم ذلك في باب 'كان وإن'، وقال البعض: إن هذا من باب القس، وكلام الشارح فيما لا قس فيه. (الندسوقي) [التجريد محصا: ١٨٥] **الجملة الخيرية** خلاف الإشائية نحو: من أبوك؟ وكم درهما مالك؟ ومثلها جملة اصفة في نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه، وهذا عند سيبويه، فإنه يحور الإخبار بالمعرفة عن النكرة المتضمنة للاستفهام، أو أفعل التفصيل في جملة هي صفة، وغيره يجعل النكرة وأفعل التفصيل حريين مقدمين، فلا إشكال عند غيره. (التجريد)

بآخر مثله أي حكما على أمر معلوم بأمر آخر مثله في كونه معلوما للسامع بإحدى
أرد ذلك لربط العبارة

طرق التعريف، سواء يتحد الطريقتان نحو: الراكب هو المنطلق، أو يختلفان نحو: زيد هو
مكلاهما معرفان باللام
 المنطلق، أو لازم **حكم عطف على "حكما" كدلت** أي على أمر معلوم بآخر مثله، وفي
معلوم بالتعريف

هذا تنبيه على أن كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي إفادة الكلام للسامع فائدة مجهولة؛
أي قوله: وأما تعريفه
 لأن العلم بنفس المبتدأ والخبر لا يستلزم العلم بانتساب أحدهما إلى الآخر، **حم: زيد**

أخوك، وعمرو المطلق حال كونه معرفا باعتبار تعريف العهد أو الحسن.....
أي المطلق أي الخارجي

ناحر مثله إشارة إلى أنه يجب معايرة المسند والمسند إليه بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا ولو اتخذا في المصدوق
 الخارجي، ولا يكفي في الإفادة مجرد التعاير لوجود التعاير مع عدم الإفادة في الحيوان الناطق حيوان، بل لا بد من
 عدم اشتغال المحكوم عليه على المحكوم به. [التحريد: ١٨٥] **سواء** أي المراد: المماثلة في مطلق التعريف.

أو لازم حكم: المراد به لازم فائدة الخبر، وذلك إذا كان المحاصص عاما بالحكم كأن تقول لمن مدحك أمس في عيتك:
 'أنت امداح لي أمس'، فالقصد بهذا إيجابه بأنك عالم بمدحه لك أمس. [الدسوقي: ٩٥/٢]

وفي هذا دفع إشراح بهذا شهة أنه لا فائدة في الحكم على الشيء بالمعرفة؛ لأنه من قبيل إفادة المعلوم. (الدسوقي)

لا يستلزم إلح لأنك قد نعم أن الشخص الفلاني يسمى زيدا، وأن ثم رجلا موصوفا بالانطلاق، فقد تحققت مدلول
 زيد ومدلول المنطلق في الخارج، ولا تعلم أن الموصوف بذلك الانطلاق هو ذلك الشخص المسمى بزيد إلا بالكلام المعروف
 الجريئ المفيد لدلت (الدسوقي) **زيد أخوك إلح** كل من هذين المثالين صالح لأن يكون مفيدا للحكم ولأمره، فإن
 كان المحاصص يعلم زيدا ويعلم أن ثم رجلا موصوفا بالانطلاق ولا يعلم أن المسمى بزيد هو الموصوف وقلت له:
 'زيد المطلق' فقد أفدته الحكم، وإن كان يعلم أن الموصوف بالانطلاق هو ذلك الشخص المسمى بزيد وقلت له
 هذا الكلام، فقد أفدته أنك عالم بذلك، وهذا لازم فائدة الخبر والحكم، وكذا يقال في زيد أخوك. [الدسوقي]

ملحضا: ٩٦/٢] **حال كونه** أشار بهذا إلى أن الحار والخور في قول المصنف: "باعتبار" متعلق بمحذوف وقع حالا من
 "عمرو المطلق". (التحريد) **باعتبار تعريف العهد إلح** [قال الشيخ: إنك إذا تكررت الخبر جار أن تأتي عندئذ أن على أن
 تشركه بحرف العطف في معنى أحررت به عن الأول، وإذا عرفت لم يجر ذلك، فيجوز أن تقول: "زيد مطلق وعمرو"،
 ولا يجوز 'زيد مطلق وعمرو'، ثم إن كان الانطلاق من اثنين تقول: 'زيد وعمرو هما المطلقان'، ولا ينبغي أن تفرد
 فتشته أولا بزيد، ثم تحي فتشته لعمرو. (الدلائل) والفرق بينهما أنك تقول: 'عمرو المطلق' باعتبار تعريف العهد لمن
 يعلم أن إنسانا يسمى بعمرو، ويعلم أن شخصا معينا ثبت له الانطلاق ولكن لا يعلم أنه عمرو، وباعتبار تعريف الحسن
 من يعلم ماهية المنطلق من حيث هي ولا يعلم هل هي متحققة في الذات المسمى بزيد أو عمرو أم لا. (الدسوقي ملحضا)

وظاهر لفظ الكتاب أن نحو: "زيد أخوك" إنما يقال لمن يعرف أن له أخا، والمذكور في "الإيضاح": أنه يقال لمن يعرف زيدا بعينه سواء يعرف أن له أخا أو لم يعرف، ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النحاة: أن أصل وضع تعريف الإضافة اعتبار العهد، ^{أي الرصي} ^{أي الكلام من "الإيضاح"} وإلا لم يبق فرق بين "غلام زيد" و"غلام لزيد"، فلم يكن أحدهما معرفة والآخر نكرة، لكن كثيرا ما يقال: "جاءني غلام زيد" من غير إشارة إلى معين كالعرف باللام، وهو خلاف وضع الإضافة، فما في الكتاب ناظر إلى أصل الوضع، وما في "الإيضاح" إلى خلافه، ^{أي عكسهما} أي نحو عكس المثالين المذكورين، وهو أخوك زيد والمنطلق عمرو، ^{ناظر إلى خلاف الأصل} والضابطة في التقديم أنه إذا كان للشيء ^{أي عند} ^{أي التوقع}

وظاهر لفظ ووجهه أنه مثل بالمثالين المذكورين لتعريف المسند؛ لأجل إفادة الحكم معلوم على معلوم، لكن الأول باعتبار تعريف العهد فقط، والثاني باعتبار التعريفين أي العهد والخس، فترم أن المثال الأول إنما يقال لمن يعرف أن له أخا، وهو مخالف لما ذكره المصنف في "الإيضاح" الذي هو كالتشرح لهذا المتن. [الدسوقي: ٩٧/٢] الكتاب أي المتن وهو قوله: "أخو مثله". (التجريد) **ش يعرف** أي إجمالا، ويعرف زيدا بعينه ولا يعلم أن زيدا هو أخوه. (الدسوقي) **والا** أي: وإن لم نقل: إن أصل وضع الإضافة مبي على اعتبار تعريف العهد بل على اعتبار الخس وإن المعنى: زيد ثبت له جسس الأخوة المنسوبة إليك فلا يصح؛ لأنه لم يبق فرق بين 'غلام زيد' و'غلام لزيد' من جهة المعنى. (الدسوقي) **فلم نكن الخ** أي إذا انتمى الفرق بينهما لم يكن أحدهما معرفة والثاني نكرة مع أن الأول معرفة والثاني نكرة؛ لأن المراد من الأول غلام معين في الخارج من علمان زيد، والمراد من الثاني غلام ما من علمان زيد. (الدسوقي) **لكن الخ** هذا استدراك على قوله. "إن أصل وضع تعريف الإضافة" إلخ، دفع به توهم أنها لم تخرج عن أصل وضعها. [الدسوقي: ٩٨/٢] **كالعرف باللام** تشبيه في الطرفين، أي أصل الوضع وحالهما، فكما أن المعرف باللام أصل وضعه نواحد معين، وقد يستعمل في الواحد غير المعين على خلاف الأصل كما في: ولقد أمر على اللثيم بسبي، فكذا حال الإضافة في الأصل وخلافه. (الدسوقي)

في لكتاب وهو أن "زيد أخوك" إنما يقال لمن سقت له معرفة بأن له أخا، فيشار إليه بعهد الإضافة. (الدسوقي) أصل الوضع من كونه معرفة باعتبار العهد. وما في الإيضاح وهو أن نحو: "زيد أخوك" يقال لمن يعرف زيدا ولا يعرف أن له أخا أصلا. (الدسوقي) إلى خلافه من كونه معرفة باعتبار العهد والخس.

والضابطة الخ أي في جعل أحدهما متدا والأخر خيرا عند تعريف الجزئين، وهذا جواب عما يقال: إذا كان كل من الجزئين معرفة، هل يجوز جعل أحدهما متدا والأخر خيرا؟ ومن هذه الضابطة يعلم سر قول النحويين: إذا كانا =

صفتان من صفات التعريف، وعرف السامع اتصافه بإحدهما دون الأخرى، فأيهما
كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالمطالب بحسب زعمك أن تحكم
عليه بالآخر يجب أن تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ، وأيهما كان بحيث يجهل
اتصاف الذات به وهو كالمطالب بحسب زعمك أن تحكم بثبوته للذات أو انتفائه عنه
يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبراً، فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه،
ولا يعرف اتصافه بأنه أخوه، وأردت أن تعرفه ذلك قلت: زيد أخوك، وإذا عرف
أخا له ولا يعرفه على التعيين، وأردت أن تعينه عنده، قلت: "أخوك زيد" ولا يصح
"زيد أخوك"،

= معرفتين وجب تقديم المبتدأ منهما. (الدسوقي) **والصابغة إلخ** هذه الصابغة قاصرة؛ لأنه لم يبين ما إذا عرف
 المخاطب كلا من الصفتين للذات ولم يعرف أن الذات متحدة فيهما، فتريد أن تعيد ذلك فأنت بالخيار، فاجعل
 أيهما شئت مسنداً إليه. [التحريد: ١٨٦]

صفتان. تعلم كل منهما بطريق من طرق التعريف كالأخوة وكونه مسمى زيد في المثال الآتي. (التحريد)
دون الأخرى. أي دون اتصافه بالصفة الأخرى كأن عرف المخاطب هذه الذات بكونها مسماة بزيد ولا يعرفها بكونها
 أخا له. [الدسوقي: ٩٨/٢] **فأيهما**: أي الوصفين، ولو راعى لفظ 'صفتان' لقال: فأيتهما، و'أي' شرطية وجوابها قوله:
 يجب أن يقدم إلخ، لكن يصح قراءته بالخزم والرفع كما في الخلاصة: وبعد ماض رفعك الجراء حسن. (الدسوقي)
يعرف: أي بالفعل أو من شأنه أن يعرف. **الدال عليه**: أي على الوصف اندي يعرف السامع اتصاف الذات به. (الدسوقي)
ولا يعرف: أي سواء عرف أن له أخاً أم لم يعرفه، فالصابغة جار على ما في المتن "والإيضاح". (الدسوقي)
ولا يصح إلخ: أي لا يصح بالنظر إلى البلاغة؛ لأن المستحسن في نظر البلغاء لا يجوز مخالفتهم إلا لنكتة، فهو واجب
 بلاعة وإن لم يكن واجباً عقلاً، فلا يرد ما يقال: ينبغي أن يصح لحصول المقصود عليه من إفادة السامع أن الأح
 منتصف بأنه مسمى بزيد، غاية الأمر أن غيره أولى، فكيف جعل واجباً وتحصل من كلام الشارح: أن السامع على
 كل تقدير يعلم أن له أخاً ويعرف الاسم ويعرف الذات بعينها، لكن تارة يعلم اتصاف تلك الذات بذلك الاسم
 ويجهل اتصافها بالأخوة. وتارة بالعكس، ففي الأول يجب أن يقال له: زيد أخوك، وفي الثاني يجب أن يقال له:
 أخوك زيد؛ لأنه إنما يقدم ويحكم على ما يتصور أن المخاطب طالب للحكم عليه، وهذا هو المعبر عنه عندهم بدفع
 الالتباس؛ لأنه لو تقدم الخبر على المبتدأ فيهما لأوهم قلب المعنى المقصود. [الدسوقي: ٩٩/٢]

ويظهر ذلك في قولنا: رأيت أسوداً غامها الرماح، ولا يصح رماحها الغاب، والثاني يعني اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقاً نحو: زيد الأمير إذا لم يكن أمير سواه، أو مبالغة لكمال فيه أي لكمال ذلك الشيء في ذلك الجنس، أو بالعكس نحو: عمرو اسحاح أي الكامل في الشجاعة كأنه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال، وكذا إذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو: الأمير زيد، والشجاع عمرو،.....

ويظهر ذلك إلخ أي الصابغة في قولنا: رأيت أسوداً غامها الرماح، وذلك لأن المعلوم للأسود إنما هو العبد؛ لأنه ميتها دون الرماح، فالخبر الذي من شأنه أن يعلم عند ذكر الأسود إنما هو العباد فيقدم ويحل مستداً، والمراد بالأسود ههنا المعنى المخاري وهو الشجاعان، ففيه استعارة تصريحية وغامها الرماح فريضة. [الدسوقي: ٩٩/٢]

غامها جمع غابة، وهي ملتف الشجر يسكن فيه الأسد. ولا يصح أي لعدم العلم بالرماح للأسود.

والثاني إلخ اعلم أن كلام المصنف يفيد أن الأول وهو اعتبار تعريف العهد لا يفيد الحصر، وهو كدلت؛ لأن الحصر إنما يتصور فيما يكون فيه العموم كالجنس، فيحصر في بعض الأفراد، والمعهود الخارجي لا عموم فيه، فلا حصر، كذا قيل، وهو ظاهر في قصر الأفراد، وأما قصر القلب فيتأتى في المعهود أيضاً، فيقال من اعتقد أن ذلك المطلق المعهود هو عمرو؛ "المنطلق زيد" أي لا عمرو كما تعتقده. (الدسوقي)

قصر الجنس أي قصر جنس معنى آخر كالانطلاق في المثال المذكور، أو جنس معنى المسند إليه في عكسه. (الدسوقي)

على شيء ولم يقل على المسند؛ لأنه نارة يفيد قصر المسند، ونارة قصر المسند إليه، وهذا يعلم أن هذا أعم مما قبله. (العرائس) تخفي أي قصرًا محققاً لعدم وجود معنى الجنس في غير ذلك المقصور عليه في الواقع أو اعتقاد المتكلم. [التحريد: ١٨٦] أو مبالغة أي على سبيل المساعدة لوجود المعنى في غير المقصور عليه، والمراد بالحقيقة خلاف مبالغة. [الدسوقي: ١٠٠/٢] لكمال فيه جواب عما يقل: كيف صح قصر الجنس على فرد من أفرادها مع وجود معنى الجنس في غير المقصور عليه. (الدسوقي)

أو بالعكس [يعني يكون الصمير الأول راجعاً إلى الجنس، والثاني إلى الشيء على عكس البيان الأول] أي لكمال ذلك الجنس في المقصور عليه؛ لأن الكمال أمر سبي، فلك أن تعتيره في كل، أي وإذا كان الجنس كاملاً في ذلك الشيء المقصور عليه، فيعد وجوده في غيره كأنه لم يقصر الجنس في ذلك الغير عن رتبة الكمال فصح القصر حيثل. (الدسوقي) وكذا إذا جعل أي يفيد قصر جنس معنى المبتدأ على الخبر تحقيقاً أو مبالغة. (الدسوقي)

ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في إفادة قصر الإمارة على زيد والشجاعة على عمرو،
والحاصل: أن المعروف بلام الجنس إن جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان
الخبر معرفة أو نكرة، وإن جعل خبراً فهو مقصور على المبتدأ، والجنس قد يبقى على
إطلاقه كما مر، وقد يقيد بوصف أو حال، أو ظرف، أو نحو ذلك، نحو: هو الرجل
الكرّم، وهو السائر راكباً، وهو الأمير في البلد،
كما في الأمير زيد كما في الإمام من قريب
كالمتفعل به وله ومع

ولا تفاوت بينهما: [أي بين المثالين اللذين ذكرنا في الشرح] ما ذكره من عدم تفاوت إنما يصحح على مذهبه من أن
الجزئي الحقيقي يكون محمولاً من غير تأويل، أما على ما ذهب إليه 'السيد' من أنه لا يكون محمولاً، وأن قولنا: 'المنطق
زيد' مؤول بقولنا: 'المنطق المسمى بزيد' فلا بد من التفاوت، لأن مفهوم 'زيد الأمير' غير مفهوم 'الأمير زيد' أي الأمير
المسمى بزيد؛ لأن موضوع الأول جزئي حقيقي ولا تأويل فيه؛ لأنه يكون موضوعاً، ومحموله كلي، وموضوع الثاني
ومحموله كلاهما كلي، ولا شك أن ذلك يوجب انتعاز، فيلزم التفاوت، فالمقصود عليه الإمارة على الأول الذات المشخصة
لمعر عنها بزيد، وعلى الثاني هو المفهوم الكلي المسمى بزيد. [الدسوقي: ١٠٠/٢] **ما تقدم** من زيد الأمير وعمرو
الشجاع. **والحاصل** خلاصته أن المعروف بلام الجنس هو المقصور، سواء جعل مبتدأ أو جعل حراً. [التحريد: ١٨٦]
سواء كان الخبر إلخ هذا التعميم أحده الشارح من قول المصنف: 'قصر الجنس على شيء'؛ فإنه يعم المعرفة
والنكرة. [الدسوقي: ١٠١/٢] **وإن جعل حراً إلخ** أي: وإن جعل المعروف بلام الجنس حراً، بأن لا يكون المبتدأ
معرفاً بلام الجنس، والخبر معرفاً به، وبقي ما إذا عرف كل من مبتدأ والخبر بلام الجنس وحينئذ يحتمل أن يكون
المبتدأ مقصوراً على الخبر وأن يكون الخبر مقصوراً على المبتدأ، فارجح عند السيد هناك قصر مبتدأ على الخبر،
وقال المعص: لا تنافي بين الاحتمالين فيمكن هذا الكلام مفيداً لكلا القصرين، والصواب أن يقال: إنه إن كان
أحدهما أي المبتدأ والخبر أعم من الآخر فهو المقصور، وإذا كان بينهما عموم وحصوص من وجه يفوض إلى القرائن،
وإن لم توجد قرية فالأظهر قصر المبتدأ على الخبر؛ لأن القصر مبني على قصد الاستغراق وشمول جميع الأفراد،
ودلت أسبب بالمبتدأ؛ لأن القصد فيه إلى الذات، وفي الخبر إلى الصفة. [التحريد: ١٨٧]
والجنس أي المقصور مبتدأ كان أو حراً. **كما مر:** أي في الأمثلة المذكورة نحو: 'الأمير زيد وعكسه، وعمرو
الشجاع وعكسه'. (الدسوقي) **وقد يقيد إلخ** أي فيكون المقصور حينئذ الجنس باعتباره قيداً، فقولك: 'زيد الرجل
الكرّم' المحصور في زيد الرجولية الموصوفة بالكرّم، فلا توجد في غيره، بخلاف مطلق الرجولية. (الدسوقي)
السائر راكباً أي انحصر فيه السير حال الركوب دون مطلق السير. [الدسوقي: ١٠٢/٢]
وهو الأمير في البلد. أي انحصرت فيه إمارة البلد دون مطلق الإمارة. (الدسوقي)

وهو الواهب ألف قنطار، وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب البلغاء.

أما ذكر في هذا الحاصل

وقوله: "قد يفيد" بلفظ "قد" إشارة إلى أنه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء:

في مربية أخيها صخر

المعروف بلام الحسن

إذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا

مفعول ثان

فإنه يعرف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم، والتدرب في معرفة كلام العرب أن

أي التجربة

ليس المعنى ههنا على القصر، وإن أمكن ذلك بحسب النظر الظاهر والتأمل القاصر،

قصر الجنس على البكاء أي يتكف

وقيل. في نحو زيد المنطلق، والمنطلق زيد الاسم متعين للاسماء تقدم أو تأخر؛ لدلالته

قائه الإمام الرازي

على الذات، ولصفة متعينة لتحريه تقدمت أو تأخرت؛ لدلالته على أمر سبي. لأن

وهو المعنى القائم بالذات

أي اسطلق

معنى المبتدأ المنسوب إليه ومعنى الخبر المنسوب،.....

وهو الواهب الخ أي هو مختص بالهبة للألف، بخلاف مطلق الهبة فهي لغيره أيضا، وفي تفسير القطار اختلاف.

قيل: ملء جلد الثور دهباً، وقيل: المال الكثير، وقيل: مائة ألف دينار وهو فيعال أو فعلال. [الدسوقي: ١٠٢/٢]

نقط 'قد' اساره لأن 'قد' سور القضية الموجبة الجزئية. (الدسوقي) على قتل أي على أي قتل كان بقريه

المقام وإن كانت النكرة في سياق الإثبات لا تعم. (الدسوقي) بكاءك أي بكائي عيبك، ومفعول أول لـ 'رأيت'.

أن ليس المعنى الخ لأن هذا الكلام لرد على من يتوهم أن الساء على هذا المرثي قبيح كغيره، فالرد على ذلك المتوهم

بمجرد إحراج بكائه من القبح إلى كونه حسناً، وليس هذا الكلام وارداً في مقام من يسم حسن البكاء، إلا أنه يدعى أن

بكاء غير المرثي حسن أيضاً حتى يكون معناه أن بكاءك هو الحسن الجميل فقط؛ إذ لا يلائمه إذا قبح البكاء الخ وإنما

الملائم له إذا ادعى حسن البكاء عليك وعلى غيرك فيقال حينئذ: فإن بكاءك فقط هو الحسن الجميل. [التجريد: ١٨٧]

بحسب النظر الظاهر وهو أن التعريف في قوله: 'الحسن الجميل' لا يؤتى به بدلاً عن التشكير إلا لفائدة، وهو ههنا

القصر، وأنت خبير بأنه غير مناسب للمقام كما تقدم، فالعدول عن التشكير إلى التعريف إنما هو للإشارة إلى معلومية

الحسن لذلك البكاء فلا يتكرر؛ لأن اللام الجنسية يشار بها إلى معلوم معهود. (الدسوقي) وقيل الخ. الجملة معطوفة

على ما فهم من قوله: 'إفلاحة السامع حكماً على أمر معوم' الخ فإنه يفهم منه أن الأمر المعوم بأحد طرق

التعريف سواء كان اسماً أو صفة يكون محكوماً عليه بآخر مثله اسماً كان أو صفة، فكأنه قيل: هذا أي صحة كون

الاسم والصفة المعرفين محكوماً عليه وه عند الجمهور، وقيل: الاسم متعين للائداء الخ، والمراد بالصفة هما مادل على

ذات مهمة باعتبار معنى قائم به، فمقابلها الاسم ما يدل على الذات فقط، أو المعنى فقط، أو الذات المعنية باعتبار

المعنى كاسم الزمان والمكان والآلة. (التجريد) على الذات: ومن شأنها أن يحكم عليها لا بها. (الدسوقي)

والذات هي المنسوب إليه والصفة هي المنسوب، فسواء قلنا: زيد المنطلق أو المنطلق زيد، يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبراً، وهذا رأي الإمام الرازي، **ورد بأن المعنى:**
الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم يعني أن الصفة تجعل دالة على الذات ومسنداً إليها، **والاسم يجعل دالاً على أمر نسبي ومسنداً** أي زيد

[كون المسند جملة]

وإنما كونه أي كون المسند حجة فالتقوي نحو: زيد قام، **أو لكونه سبباً** نحو: زيد أبوه قائم **كس** من أن إفراده يكون لكونه غير سببي مع عدم إفادة التقوي،
 في ما سبق جعل المسند مفرداً نحو جملة

ورد إلخ هذا الرد جواب بالمنع، فمحصله: لأنسلم أن الوصف يلاحظ منه الأمر النسبي دائماً، ولا يسلم أن الاسم يلاحظ منه الذات دائماً، بل تارة يراعى منه الذات إذا تقدم، وتارة يراعى منه المفهوم إذا تأخر، وكذا يقال في الصفة؛ لأن المنطلق إذا قدم وجعل مبتدأ لم يرد مفهومه المشتمل على أمر نسبي، أي ثبوت الانطلاق لشيء، بل يراد منه ذاته أي ما صدق عليه، وزيد إذا تأخر وجعل خبراً لم يرد به الذات، بل يراد به مفهوم مسمى بزيد وهو مشتمل على معنى نسبي وهو التسمية به، فيكون الوصف مسنداً للذات دون العكس، فيكون معنى "المنطلق زيد": الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم، واعتراض عليه بأن المنطلق بهذا المعنى صار كالاسم في دلالاته على الشخص والذات ويريد بالمعنى المذكور صار كالصفة في دلالاته على معنى قائم بغيره، فالمتدأ هو الاسم أو ما في تأويله، وهذا هو مراد القائل المذكور لامتناع كون المنطلق ونحوه مبتدأ أو امتناع كون زيد ونحوه خبراً مطلقاً، فالتحقيق أن النزاع لفظي. [الدسوقي: ١٠٣/٢، التجريد: ١٨٧]

الشخص قدر الشخص؛ لأن الصفة المتدأ بها لها موصوف مقدر لا محالة. (الدسوقي)

صاحب الاسم إلخ وقد سبق إلى الوهم أن تأويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة إليه عند من لا يشترط في الخبر أن يكون مشتقاً، وهو الصحيح من مذهب البصريين، وجوابه أن الاحتياج إليه إنما هو من جهة أن السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه، وإنما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد، وسوق هذا الكلام إنما هو لإفادة ذلك المعنى، وأما عند المطلقين فهذا التأويل واجب؛ لأن الجزئي الحقيقي لا يكون محمولاً البتة، فلا بد من تأويله بمعنى كلي وإن كان محصوراً في شخص، كذا في "المطول"، وحالقه في ذلك المحقق الدواي. (التجريد) **فالتقوي** أي تقوي الحكم الذي هو ثبوت المسند للمسند إليه أو سله عنه. [الدسوقي: ١٠٤/٢]

أو لكونه سبباً المراد بالمسند السببي كما تقدم: كل جملة علقت على متدأ بعائد لم يكن مسنداً إليه كما في "زيد أبوه قائم، وزيد قام أبوه، وزيد مررت به". (الدسوقي) **إفراده يكون** أي وحينئذ، فكونه جملة يكون للتقوي أو لكونه سببياً. (الدسوقي)

وسبب التقوي في مثل: "زيد قام" على ما ذكره صاحب "المفتاح" هو أن المبتدأ لكونه مسندا إليه يستدعي أن يسند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إلى ذلك المبتدأ صرفه المبتدأ إلى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير أو متضمنا له، فينعقد بينهما حكم، ثم إذا كان متضمنا لضميره المعتد به بأن لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما في "زيد قائم" صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانيا، فيكتسي الحكم قوة، فعلى هذا يختص التقوي بما يكون.....

هو أن **سند** الخ لو قال: هو أن المسند إليه لكونه مسندا إليه يستدعي أن يسند إليه شيء، لكان أعم وأوضح، ثم المستفاد من كلامه أن السامع أولا يصرف الحمة الصالحة إلى المتدأ مع قطع الطر عن إسناد فيها، وثانيا يصرفها إليه باعتبار إسناد فيها، والأظهر أنه يصرفها الضمير أولا، لأن كونه صالحة للصرف إليه تلاحظه الضمير، ثم يصرفها المتدأ إلى نفسه لكونها صالحة. [التجريد: ١٨٨] **إن** نفسه أي من حيث اقتضائه ما يسند إليه. **سنعقد** **سهما** أي بين ابتداء والصالح لأن يسند إليه حكم هو ثبوت الثاني للأول، وهذا كالياء لقوله: صرف ذلك المتدأ لنفسه. [الدسوقي: ١٠٤/٢] **أن لا يكون** الخ أي وذلك مصور بأن لا يكون مشابها للخالي، فبناء بتصوير. (الدسوقي) **كما في** "زيد قائم" هذا مشابه للخالي، وإنما كان مشابها له؛ لأنه لا يتغير في تكلم ولا حطاب ولا عية، فهو مثل: "أنا رجل، وأنت رجل" وهو رجل، وأما الذي لم يشابه الخالي فهو "كريد قام". (الدسوقي) **صرفه ذلك الضمير** الخ وذلك لأن الضمير مسند إليه وهو عين المتدأ، فقد أسد إلى المتدأ ثانيا بواسطة إساده إلى الضمير الذي هو عبارة عن المتدأ، فتكرر الإسناد، وهذا الكلام يفيد أن المسند إلى المتدأ الفعل وحده، لا الحمة التي هي مجموع الفعل مع الضمير الذي فيه، وظاهره أن الفعل أسد أولا إلى المبتدأ، ثم أسد بعد ذلك إلى الضمير، وليس كذلك بل قام مسند إلى الضمير أولا، ثم أسد إلى المبتدأ وكأنه نظر إلى المقصود بالحكم وهو القيام. (الدسوقي) **فيكتسي الحكم قوة**. أي الحكم الذي هو ثبوت الفعل قوة لتكرر الإسناد، وهذا واضح في الإثبات. وأما في النفي كقولك: ما زيد أكل، فيقال فيه إن سلب الأكل المحكوم به يطلبه المبتدأ وضميره يظنب الفعل وهو منفي، فيحصل إسناد نفي الفعل مرتين، فيلزم التقوي كذا في [الدسوقي: ١٠٥/٢] والأظهر أن يقار: إن 'في زيد أكل'، تكرر الإسناد، فلما دخل حرف النفي عليه انتهى الإسنادان، فكأنما تكرر النفي. (مواهب الفتح) **فعلى هذا** الخ لأنه إذا كان مسندا إلى غير ضمير المبتدأ لا يصلح لأن يسند إلى المتدأ ولا يكتسي الحكم به قوة، فإن الحكم الأول على المتدأ، والمستفاد من الضمير الحكم على غيره. (التجريد) **كما يكون** أي تمسند يكون مسندا إلى ضمير المبتدأ. (الدسوقي)

مسنداً إلى ضمير المبتدأ، ويخرج عنه نحو: زيد ضربته ويجب أن يجعل سببياً، وأما على
 بالإسناد التام عن التقوي
 ما ذكره الشيخ في "دلائل الإعجاز" وهو أن الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل إلا
 لحديث قد نوى إسناده إليه، فإذا قلت: "زيد" أشعرت قلب السامع بأنك تريد الإخبار
 أي أعلمت
 عنه، فهذا توطئة له وتقدمة للإعلام به، فإذا قلت: "قام" دخل في قلبه دخول المأنوس،
 الإسناد به معرى أي لإرادة الإخبار
 وهذا أشد للثبوت وأمنع من الشبهة والشك، وبالجملية: ليس الإعلام بالشيء بغتة مثل
 الإعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة، فإن ذلك يجري مجرى تأكيد الإعلام في التقوي
 أي الإخبار
 والإحكام، فيدخل فيه نحو زيد ضربته ومررت به، ومما يكون
 في التقوي زيد مررت به

ويخرج عنه **إح**: عطف على 'يختص' عطف لارم على مزموم، أي يخرج عن التقوي المسند في "زيد ضربته"؛ لأنه لم يسند
 إلى ضمير المبتدأ، بل أسند إلى غيره وهو ضمير المتكلم، ووجه خروجه: أن التقوي سببه صرف الضمير المسند إلى ذلك
 المبتدأ، فيتكرر الحكم فيحصل التقوي، والضمير هنا لا يصح لصرف المذكور؛ لأنه ليس عبارة عن المبتدأ، والذي
 يصح للصرف ما كان عبارة عن المبتدأ السابق. [الدسوقي: ١٠٥/٢] **ويجب أن يجعل**: أي 'نحو زيد ضربته' سببياً،
 وذلك لأن الإتيان بالمسند جملة إما للتقوي أو لكونه سببياً، فإذا اتفقا أحدهما تعين الآخر. (الدسوقي)

وأما على ما ذكره إح: [عطف على قوله: فعلى هذا] وهذا المعنى الذي ذكره الشيخ أنه يفيد التقوي مشترك بين أخبار
 المبتدأ إذا تأخرت، سواء كانت جملاً أو مفردات، فلا تعوق له بضابط كون الخبر جملة، فالتعويل هناك على ما في
 "المفتاح". (السيد السد) **إلا لحديث**: أي إلا المحكوم به، واعتراض بأن هذا شامل لما إذا كان الخبر مفرداً، فيفيد أن
 التقوي مشترك بين أخبار مبتدأ متأخرة، سواء كان جملاً أو مفردات، وهو ظاهر الفساد، وقد أجاب بعضهم بأن المراد
 بالحديث هو الكلام المحدث به وهو لا يطلق على المفرد، وفيه نظر؛ لأنه يقتضي أن الاسم لا يعري عن العوامل اللغوية
 إلا إذا كان الخبر جملة، وهو غير صحيح. (الدسوقي) **للتبوت**: أي ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه. (الدسوقي)

بغته: الذي هو مقتضى تقدم المحكوم به. **الإعلام به**: الذي هو مقتضى تأخير المحكوم به. **تأكيد الإعلام**: فهو بمزلة
 قولك: زيد قام زيد قام. [الدسوقي: ١٠٦/٢] **فيدخل فيه إح**: هذا جواب "أما" من قوله: وأما على ما ذكره
 الشيخ. (الدسوقي) **ومررت به**: بل يدخل "زيد حيوان" و"زيد قائم" أيضاً على ما مر. (الدسوقي)

ومما يكون إح: هذا شروع في اعتراض يرد على المصنف وجوابه، وحاصل الإيراد: أن ظاهر قول المصنف أن الإتيان
 بالمسند جملة إنما يكون للتقوي أو لكونه سببياً مع أنه قد يكون المسند جملة ولا يوجد فيه التقوي، ولا كونه سببياً
 ككونه خبراً عن ضمير الشأن، نحو: هو زيد عالم، فإن الخبر هنا جملة ولا يفيد التقوي، وليس سببياً. (الدسوقي)

المسند فيه جملة لا للسببية ولا للتقوي خير ضمير الشأن، ولم يتعرض له لشهرة أمره،
 وكونه معلوما مما سبق، وأما صورة التخصيص نحو: أنا سعت في حاجتك، ورجل
 جاءني، فهي داخلة في التقوي على ما مر، **واسميتها** **ومعيتها** **وشرطيتها** لما مر يعني أن كون
 المسند جملة للسببية والتقوي، وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت، وكونها فعلية للتجدد
 والحدوث والدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة على أخصر وجه، وكونها شرطية للاعتبارات
 المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط **وطرفيتها**؛ **لاختصار** **الجملة**؛ إذ هي أي الظرفية

ولم يتعرض له إلح أي لكون المسند يوتى به حجة نكوه خيرا عن ضمير الشأن. [الدسوقي: ١٠٦/٢]

وكونه من أنه لا يحير عنه إلا بجملة. **مما سبق** أي في بحث ضمير الشأن في قول المصنف في الكلام على التحريح
 على خلاف مقتضى الظاهر، وقولهم: "هو" أو "هي" زيد عالم مكان الشأن والقصة؛ فإنه يعلم من هذا أن خير
 ضمير الشأن لا يكون إلا جملة ولو كان مفردا لمثل به؛ لأنه أخصر. (الدسوقي) **وأما صورة إلح** هذا جواب اعتراض
 يرد على المصنف بأن حصر الإتيان بالمسند جملة في التقوي وكونه سببيا لا يصح؛ لأنه يوتى به جملة لقصد
 التخصيص، نحو: أنا سعت في حاجتك، ورجل جاءني، وحاصل ما أجاب به الشارح: أنه عند قصد التخصيص
 يكون التقوي حاصلا إلا أنه غير مقصود، فصورة التخصيص داخلة في التقوي. (الدسوقي)

على ما مر من أن التقوي أعم من أن يكون مقصودا أو حاصلا من غير قصد، فصورة التخصيص يتحقق فيها
 تكرار الإسناد، فيستفاد منها التقوي وإن لم يكن مقصودا. (الدسوقي) **واسميتها إلح** أي المقتضي لإيراد الجملة
 مطلقا، إما التقوي أو كونه سببيا والمقتضي لخصوص كونها اسمية إفادة الثبوت، وكونها فعلية إفادة التجدد، وكونها
 شرطية إفادة التقييد بالشرط. [الدسوقي: ١٠٧/٢]

وشرطيتها مثل: زيد إن تكرمه يكرمك. **على أخصر وجه** لأن قولنا: 'اقرأ العزم' أخصر من قولنا: "حاصل مه
 قراءة العلم في الزمان المستقبل". (الدسوقي) **للاعتبارات المختلفة** أي التي لا تعرف إلا بمعرفة ما بين أدوات الشرط
 من التفصيل نحو: "زيد إن تلقه يكرمك" حيث يقتضي المقام الإخبار عنه بالإكرام الذي يحصل على تقدير تلقي
 المشكوك فيه، وزيد إذا لقيته يكرمك حيث يقتضي المقام الإخبار عنه بالإكرام الحاصل على تقدير وقوع النبي المحقق،
 وقس على هذا. [الدسوقي: ١٠٨/٢] **لاختصار** لأن زيدا في الدار أخصر من زيد استقر في الدار. (الدسوقي)

أي الطرفية بمعنى الجملة الظرفية المأخوذة من المقام لا الكون ظرفا؛ لأنه ليس مقدرا بالفعل، ففي كلام المصنف
 استخدام، ولا يصح أن يكون المراد من الظرفية في قوله: "وظرفيتها" الجملة الظرفية؛ لئلا يلزم من إضافتها لضمير
 إضافة الشيء إلى نفسه. (الدسوقي)

مقدرة بالفعل على الأصح: لأن الفعل هو الأصل في العمل، وقيل: باسم الفاعل؛ لأن الأصل في الخبر أن يكون مفردا، ورجح الأول بوقوع الظرف صلة للموصول نحو: الذي في الدار أخوك، وأجيب بأن الصلة من مظان الجملة بخلاف الخبر، ولو قال: "إذ الظرف مقدر بالفعل على الأصح" لكان أصوب؛ لأن ظاهر عبارته يقتضي أن الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على القول الغير الأصح، ولا يخفى فسادها.

مقدرة بالفعل لم يقل: مقدرة بالجملة الفعلية، إشارة إلى الصحيح من أن المحذوف: الفعل وحده، وانتقل ضميره إلى الظرف. [الدسوقي: ١٠٨/٢] **لأن الفعل إلح** وذلك لأن العامل إما يعمل لافتقاره إلى غيره، والفعل أشد افتقارا؛ لأنه حدث يقتضي صاحبا ومفعلا وزمانا وعلّة، فيكون افتقاره من جهة الإحداث ومن جهة التحقق، وليس في الاسم إلا الثاني. (الدسوقي) **ورجح الأول** حاصله: أنه قد يتعين تقدير الفعل، وذلك فيما إذا وقع الظرف صلة، فيحمل غير الصلة الذي ترددنا في أنه مقدر بالفعل أو بالاسم على الصلة، فنقدر بالفعل حملا للمشكوك على المتيقن؛ لأن الحمل عند الشك على المتيقن أولى. (الدسوقي) **بوقوع الظرف**. ومتى وقع صلة لابد من تقدير الفعل. (الدسوقي) **وأجيب إلح** حاصله: أن قياس غير الصلة على الصلة قياس مع وجود الفارق، ولانسلم أن الحمل على المتيقن كلي، وأجاب غير الشارح بالمعارضة، وذلك؛ لأنه قد يتعين تقدير الاسم وذلك في موضع لا يصلح للمفعول نحو أما في الدار فزيد **هـ د جـ مـ نـ يـ هـ** (يونس: ٢١)؛ لأن "أما" لا تفصل من الفاء إلا باسم مفرد أو جملة شرطية دون جوابه؛ ولأن إذا الفجائية لا يليها الأفعال على الأصح، وإذا تعين تقدير الاسم في موضع من مواضع الخبر، فيحمل المشكوك فيه من ذلك الجس على ذلك المتيقن فيه دون الصلة. (الدسوقي)

من مظان أي من المحال التي يظن فيها وقوع الجملة لا غير. [الدسوقي: ١٠٩/٢] **تخلاف الخبر** فإنه ليس من مظان الجملة؛ إذ الأصل فيه الأفراد، فكيف يقاس الخبر على الصلة مع وجود الفارق. (الدسوقي) **ولو قال** أي مكان "إذ هي مقدرة بالفعل". **لكان أصوب** إنما قال: "أصوب" لإمكان تأويل عبارة المصنف على معنى "إذ هي" أي كلمة الظرف. [التحريد: ١٨٩] **يقتضي** ويقتضي أيضا أن نفس الظرف جملة؛ لأنه قال إذ هي أي الظرفية مقدرة بالفعل، فجعل الجملة نفس الظرف والفعل شيئا آخر، ولا يخفى فسادها أيضا؛ لأن الظرف لا يقال له جملة إلا باعتبار متعلقه. (التحريد) **الجملة الظرفية** التي هي معنى قوله: إذ هي. **ولا يخفى فسادها** لأنه حزم بجملية الظرف حيث قال: "إذ هي" أي الجملة الظرفية، ثم ذكر خلافا هل المقدر فعل أو اسم وهو فاسد؛ إذ عند تقدير المتعلق اسما يكون الظرف مفردا قطعاً؛ لأن الظرف لا يقال له: جملة أو مفرد، إلا باعتبار متعلقه، فحيث كان متعلقه اسم فاعل كان مفردا. (الدسوقي ملخصا)

[تأخير المسند وتقديمه]

وَمَا أُحِيرُهُ أَيِ الْمُسْنَدِ وَلَوْلَا دَرَجَةُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ أَهَمُّ كَمَا مَرَّ فِي تَقْدِيمِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، هَذَا أَمَّا تَقْدِيمُهُ أَيِ الْمُسْنَدِ فَتَحْصِيصُهُ لِلْمُسْنَدِ بِأَيِّ لَقْصَرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُسْنَدِ عَلَى مَا حَقَّقْنَاهُ فِي ضَمِيرِ الْفَصْلِ؛ لِأَن مَعْنَى قَوْلِنَا: "تَمِيمِي أَنَا" هُوَ أَنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى التَّمِيمَةِ لَا يَتَجَاوِزُهَا إِلَى الْقَيْسِيَّةِ ح: لَا فِيهَا عَوْلٌ ه (الصفات: ٤٧) أَيِ بِخِلَافِ حَمْدِهِ، فَإِنْ فِيهَا غَوْلًا، فَإِنْ قُلْتَ: الْمُسْنَدُ هُوَ الظَّرْفُ أَعْنِي "فِيهَا" وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ لَيْسَ بِمَقْصُورٍ عَلَيْهِ،
إِنَّمَا الْكُونَ فِيهَا عَوْلٌ

أَهَمُّ كَمَا مَرَّ يَعْنِي الْأَهَمِيَّةُ امْتَقْصِيَّةٌ لِتَقْدِيمِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُسْنَدِ كَمَا عَرَفْتَهَا قَبْلَ مَقْتَضِيَّةٍ لِتَأْخِيرِ الْمُسْنَدِ عَنِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَهَذَا الْكَلَامُ وَإِنْ عَلِمَ مِمَّا تَقْدِمُ لَكِنَّهُ نَبِهَ عَلَيْهِ هُنَا لِثَلَاثِ يَوْهَمٍ أَنَّهُ أَعْلَقَهُ فِي بَابِهِ وَمَ يَذْكُرُهُ مَعَ مَقَابِلِهِ وَهُوَ التَّقْدِيمُ. [الدسوقي: ١٠٩/٢] لَقْصَرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ أَشَارَ بِدَلِيلٍ إِلَى أَنَّ الْبَاءَ دَاخِلَةٌ عَلَى الْمَقْصُورِ. (الدسوقي)

مَا حَقَّقْنَاهُ: مِنْ أَنَّ الْبَاءَ بَعْدَ الْإِخْتِصَاصِ يَكْثُرُ دُخُولُهَا عَلَى الْمَقْصُورِ. (الدسوقي)

عَلَى التَّمِيمَةِ: فَهُوَ مِنْ قَصْرِ الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ قَصْرًا إِضَافِيًّا. (الدسوقي)

لَا فِيهَا عَوْلٌ [أَيِ لَيْسَ فِي خَمُورِ الْحَمَةِ غَوْلٌ، فَعَدَمُ الْغَوْلِ مَقْصُورٌ عَلَى الْكُونَ فِي خَمُورِ الْحَمَةِ، لَا يَتَعَدَاهُ إِلَى الْكُونَ فِي خَمُورِ الدُّنْيَا، وَالْغَوْلُ يَفْتَحُ الْغَيْنَ مَا يَتَّبِعُ شَرِبَ الْخَمْرِ مِنْ وَجَعِ الرَّأْسِ وَثَقُلَ الْأَعْضَاءُ، يُقَالُ: عَانَهُ الشَّيْءُ وَاغْتَالَهُ، إِذَا أَحْدَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَدْرِي. (الدسوقي)] النِّفْيُ إِنْ اعْتَبِرَ فِي الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ كَانَ الْمَعْنَى: لَيْسَ عَدَمُ الْعَوْرِ إِلَّا فِي الْمُنْتَصِفِ بـ' فِي خَمُورِ الْحَمَةِ لَا يَتَجَاوِرُ إِلَى الْمُنْتَصِفِ بـ' فِي خَمُورِ الدُّنْيَا، وَإِنْ اعْتَبِرَ فِي الْمُسْنَدِ كَانَ الْمَعْنَى: أَنَّ الْغَوْلَ عَدَمُ الْإِتِّصَافِ بـ' فِي خَمُورِ الْحَمَةِ لَا يَتَجَاوِرُ إِلَى عَدَمِ الْإِتِّصَافِ بـ' فِي خَمُورِ الدُّنْيَا، وَفِي كُلِّ قَصْرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُسْنَدِ أَيِ قَصْرِ الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ دُونَ الْعَكْسِ. (مُلَخَّصٌ)

أَيِ خِلَافِ الْح: فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ هَذَا مَاقِضٌ لِمَا صَرَحَ بِهِ فِي بَحْثِ الْمُسَاوَةِ رَدًّا عَلَى مَنْ رَعِمَ أَنَّ تَقْدِيمَ الْخَيْرِ عَلَى اسْتِدْأِ الْمُنْكَرِ فِي مِثْلِ: 'فِي الدَّارِ رَجُلٌ' لَا يَفِيدُ الْإِخْتِصَاصَ، بَعَمَ لَوْ لَمْ يَجْعَلْ قَوْلُهُ تَعَالَى: هَذَا الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ (الصفات: ٤٧) مَعْدُولَةً بَلْ سَابِقَةً لِأَمَّا أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ امْتِثَالَيْنِ بَأَنَّ الْمَفِيدَ لِلإِخْتِصَاصِ تَقْدِيمَ مَا حَقَّقَهُ التَّأْخِيرُ كَمَا صَرَحَ بِهِ الشَّارِحُ فِي بَحْثِ الْقَصْرِ، وَحَقَّ الْخَيْرُ فِي نَحْوِ: فِي الدَّارِ رَجُلٌ التَّقْدِيمَ لِيَتَحْصِيصَ الْمُبْتَدَأُ الْمُنْكَرَ، فَلَا يَفِيدُ الْإِخْتِصَاصَ، وَأَمَّا فِي مَا نَحْنُ فِيهِ، فَقَدْ صَحَّ وَقُوعُ السَّكْرَةِ مَبْتَدَأً بِالْوُقُوعِ فِي سِيَاقِ النِّفْيِ، فَكَانَ حَقُّ الْخَيْرِ التَّأْخِيرَ، وَلَدَا أَفَادَ تَقْدِيمَهُ الْإِخْتِصَاصَ. [التحريد: ١٨٩] فَإِنْ قُلْتَ إِنْ هَذَا وَارِدَ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: "خِلَافُ خَمُورِ الدُّنْيَا" الْمَعْنَى أَنَّ الْقَصْرَ

إِنَّمَا هُوَ عَلَى جِزَاءِ الْمُسْنَدِ الَّذِي هُوَ الصَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى خَمُورِ الْجَنَّةِ وَخِلَافَهُ خَمُورُ الدُّنْيَا. [الدسوقي: ١١٠/٢]

بل على جزء منه أعني الضمير المحرور الراجع إلى خمر الجنة، قلت: المقصود أن عدم الغول مقصور على الاتصاف بـ "في خمر الجنة" لا يتجاوزة إلى الاتصاف بـ "في خمر الدنيا"، وإن اعتبرت النفي في جانب المسند، فالمعنى أن الغول مقصور على عدم الحصول في خمر الجنة لا يتجاوزة إلى عدم الحصول في خمر الدنيا، فالمسند إليه مقصور على المسند قصراً غير حقيقي، وكذا القياس في قوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ (الكافرون: ٦) ونظيره ما ذكره صاحب "المفتاح" في قوله تعالى: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي﴾ (الشعراء: ١١٣) من أن المعنى حسابهم مقصور على الاتصاف بـ "على ربِّي" ^{بكونه على ربِّي} لا يتجاوزة إلى الاتصاف بـ "على غيره"،

على جزء فلا يصح التمثيل بهذه الآية. **قلت:** جواب جمع قوله: 'بل على جزء منه'.
مقصود إلخ أي مقصور على الكون والحصول في خمر الجنة، فالمقصود عليه هو المتعلق؛ لأن الحكم الثابت لطرف إما يثبت له باعتباره متعلقه ولم يصرح الشارح بالمتعلق لظهوره. [الدسوقي: ١١١/٢]
لا يتجاوزة إلخ أي لا يتجاوزة إلى الكون في خمر الدنيا أي وإن تجاوزة لغيره من المشروبات كاللبن والعسل، وأشار بقوله: "لا يتجاوزة" إلخ إلى أنه قصر إضافي لا حقيقي. (الدسوقي) **وان اعتبرت إلخ** عطف على محذوف، أي هذا إن اعتبرت النفي في جانب المسند إليه وجعلته جزءاً منه، وإن اعتبرت إلخ أي أن ما ذكر من أن المعنى أن عدم الغول مقصور على الاتصاف بكونه في خمر الجنة لا يتعداه إلى الاتصاف بكونه في خمر الدنيا إن اعتبرت النفي الذي هو لا في جانب المسند إليه المؤخر، أي إن اعتبرته جزءاً منه، وأما إن اعتبرت النفي في جانب المسند المقدم، أي جزءاً منه فالمعنى إلخ، والحاصل: أن القضية موجبة معدولة الموضوع على الأول، ومعدولة المحمول على الثاني، وليست سالبة. (الدسوقي) **مقصود إلخ** أي مقصور على الاتصاف بعدم حصوله في خمر الجنة، فهو من قصر الموصوف، أي الغول على الصفة التي هي عدم الحصول في خمر الجنة. [الدسوقي: ١١٢/٢]
مقصود على المسند على كلا الاحتمالين، أعني اعتبار النفي جزءاً من المسند إليه أو من المسند. (الدسوقي)
غير حقيقي بل إضافي؛ لأنه في مقابلة خمر الدنيا دون سائر المشروبات. [التجريد: ١٩٠]
لَكُمْ دِينُكُمْ إلخ أي إن دينكم مقصور على الاتصاف بكونه "لكم" لا يتجاوزة إلى الاتصاف بكونه "لي"، وديني مقصور على الاتصاف بكونه "لي" لا يتجاوزة إلى الاتصاف بكونه "لكم"، وهذا لا ينافي أنه يتصف به أمته المؤمنون فهو قصر إضافي. (الدسوقي) **ونظيره** أي في كونه قصر موصوف على صفة في باب الظرف لا نظيره في التقديم؛ لأن المسند فيه مؤخر على الأصل، والحصر جاء من النفي لا من التقديم. [الدسوقي: ١١٣/٢]

فجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه بعضهم، **هـ** أي ولأن التقديم يفيد التخصيص **ل** مقدم **حرف** الذي هو المسند على المسند إليه **في** **هـ** لا ريب **هـ** (البقرة: ٢) ولم يقل: لا فيه ريب؛ **لأن** يفيد تقديمه عليه **نعت** **رب** **في** **سائر كتب** **ع** تعالى بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن، وإنما قال: "في سائر كتب **أي** الباقي **الله تعالى**"؛ لأنه المعتبر في مقابلة القرآن، كما أن المعتبر في مقابلة حمور الجنة هي حمور الدنيا لا مطلق المشروبات وغيرها، **هـ** **النسبة** عطف على تخصيصه أي تقدم المسند للتنبيه **من** **أول** **رأى** **ع** أي المسند **حرف** **لا نعت**، إذ النعت لا يتقدم على المنعوت،

دلت أي جميع الأمثلة في المتن والشرح. **الموصوف** وهو العول ودينكم وديني وحسامهم. **عنى** **الصفة** وهي الكون في حمور الجنة والكون "لكم ولي"، والكون "على ري". [الدسوقي: ١١٣/٢] **دون العكس** لأن الحمل على العكس يستدعي كون التقديم لقصر المسند على المسند إليه، والقانون أنه لقصر المسند إليه على المسند كما دل عليه سياق كلامه. (الدسوقي) **كما** **بو محمد** **عصيم** وهو العلامة الخليلي، فتوهم أن القصر في قوله تعالى: **هـ** **هـ** (الصافات: ٤٧) من قصر الصفة على الموصوف، والمعنى أن الكون في حمور الجنة وصف مقصور على عدم العول لا يتعداه إلى العول، وهذا القصر إضافي لا حقيقي، حتى يزعم أنه ليس لخمورها صفة إلا عدم الغول مع أن له صفات أخر كالسلامة والراحة، ويرد عليه أن الكلام مع من يعتقد أن العول في حمور الجنة كخمور الدنيا لا مع من يعتقد أن الانصاف بعدم الحصول في حمور الجنة محقق للغول ولغيره من الراحة والصحة أو لغيره فقط، وبأن التقديم عندهم موضوع لقصر المسند إليه على المسند لا لقصر المسند على المسند إليه كما هو مقتضى كلام ذلك البعض. (الدسوقي) **لأن** **بضم** **ال** فيه أن التقديم لا يلزم أن يكون للتخصيص، بل قد يكون لغيره كالاهتمام، إلا أن يقال: المراد لثلاث يتوهم إفادة ثبوت الريب، فالكلام على حذف المضاف. [التحريد: ١٩٠] **سأ** **علة** لقوله: يعيد ثبوت الريب. **في** **سائر كتب** **الله** [أي دون أن يقول: سائر الكتب] أي مع انتفائه عنها؛ لأن المراد بالريب هنا كونها مظنة له لا بالفعل لوقوعه في القرآن، بخلاف الكون مظنة له فإنه متف عن سائر كتب الله لما فيها من الإعجاز وبحو الإحار عن المغيبات. (التحريد) **من** **أول** أي في أول زمان إيراد الكلام. **لا نعت** أي بخلاف ما لو أخر فإنه ربما يظن أنه نعت، فإن الخبر سيذكر. [الدسوقي: ١١٤/٢] **إذ** **النعت** **لا مقدم** بخلاف الخبر مع المبتدأ فإنه يتقدم، فلو أخر ذلك المسند لربما يظن أنه نعت. (الدسوقي) **على** **المعرب** أي بوصف كونه نعتاً وإلا فنعت المعرفة يتقدم عليها ويعرب بحسب العوامل كما أن نعت النكرة يتقدم عليها ويعرب حالا. (الدسوقي)

وإنما قال: "من أول الأمر"، لأنه ربما يعلم أنه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى والنظر إلى أنه لم يرد في الكلام خبر المبتدأ **كقوله**:
 أي مع الناعم

هـ همم لا منتهى لكسارها وهمته الصغرى أجل من الدهر

حيث لم يقل: همم له، أو التفاؤل نحو:

سعدت بغرة وجهك الأيام

أو التشويق إلى ذكر المسند إليه بأن يكون في المسند المتقدم طول يشوق النفس إلى ذكر
 السامع

بالتأمل في المعنى، ويعلم بغير ذلك أيضا ككونه لا يصلح للنعت لكونه نكرة والجرء الآخر معرفة، والشارح لم يرد الحصر. [التجريد: ١٩١] **حرف المبتدأ** أي بعده، فيهم السامع أن غرض المتكلم به الإخبار لا النعت. [الدسوقي: ١١٥/٢] **كقوله** أي حسان بن ثابت يمدح النبي ﷺ (الدسوقي) **همم** أي جمع همة: وهي الإرادة.

أجل أي باعتبار متعلقها من الدهر الذي كانت العرب تضرب بهمه المثل؛ لأن الدهر لوقوع العظام فيه كان له همم تتعق بتلك العظام، فالصغرى أجل من الدهر نفسه فضلا عن هممه، أو في الكلام حذف مضاف أي أجل باعتبار متعلقها من همم الدهر أي باعتبار متعلقها، أو حذف مضافين أي من همم أهل الدهر أي باعتبار متعلقها أيضا، وإنما قلنا: باعتبار متعلقها؛ لأن الهمة هي الإرادة ولا تفاصل فيها باعتبار نفسها، وهذا البيت من كلام حسان بن ثابت يمدح به النبي ﷺ وبعبده:

له راحة لو أن معشار جودها على البركان البر أمدى من البحر. (التجريد)
لم يقل همم له أي لخوف توهم أن "له" صفة لـ "همم"، وقوله: "لا منتهى لكسارها" خبر لها، أو صفة بعد صفة والخبر محذوف، وكلاهما خلاف المقصود وهو إثبات الهمم الموصوفة له لا إثبات الصفة المذكورة لهممه ولا إثبات صفة أخرى للهمم الموصوفة؛ لأنه حينئذ يكون الكلام مسوقا لمدح هممه لا لمدحه، فقدم للتبسيه من أول الأمر على أنه خبر لا نعت. (الدسوقي) **أو التفاؤل**: هو سماع المحاطب من أول وهمة ما يسره. (الدسوقي)

سعدت حيث اختير هذا التركيب على تركيب آخر وهو: الأيام سعدت بغرة وجهك ونمامه: وترتبت بقائلك الأعوام إن قيل: هذه الجملة فعلية فتقدم المسند واجب، فكيف يقال: قدم المسند للتفاؤل مع أنه لا يمكن تأخيرها أصلا، والجواب أنه يمكن تأخيرها في تركيب آخر بأن يقال: الأيام سعدت إلخ (التجريد) فتقديم "سعدت" في هذا التركيب المؤدي إلى كون المسند إليه فاعلا مع صحة تأخيرها باعتبار تركيب آخر لأجل ما ذكر من التفاؤل. (الدسوقي) **بغرة**: هو البياض في جبهة الفرس، والمراد هنا: الحسن والجمال.

أو التشويق إلخ: وإنما يرتك ذلك إذا كان مناسباً للمقام بأن أريد تأكيد مدحه وعزارته وتعظيمه بأن لا يزول عن الخواطر هو وأوصافه اللازمة، فيشوق إليه بالتقديم. [مواهب الفتاح: ١١٦/٢] **طول**: أي بسبب اشتغاله على وصف أو أوصاف متعلقة بالمسند إليه. (الدسوقي)

مسند إليه، فيكون له وقع في النفس ومحل من القبول؛ لأن الحاصل بعد الطلب أعز من مساق بلا تعب **كقوله**: «هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله: **تشرق من أشرق**» معنى صار مضيقاً، **لما** فاعل تشرق، والعائد إلى الموصوف هو الضمير المحرور في **سبح** أي بحسنها ونضارتها، أي تصوير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة وبهائها، والمسند إليه المتأخر هو قوله: **شمس الصبح**، أبو إسحاق، غ.

سببه: كثير مما ذكر في هذا باب يعني باب المسند **و** سببه يعني باب المسند إليه غير مختص **بهما** سببه **و** حذف **و** غيرهما من التعريف والتنكير والتقدم والتأخير والإطلاق والتقيد وغير ذلك مما سبق، وإنما قال: "كثير" لأن بعضها مختص بالباين **كضمير الفصل** **و** ما بين المسند والمسند إليه **و** ككون المسند فعلاً، فإنه مختص بالمسند؛ إذ كل أي ككون فعلاً

كقوله أي قول الشاعر وهو محمد بن وهيب في مدح المعتصم بالله. [الدسوقي: ١١٦٢] **هذا هو مسند** **أخ** ولا يجوز كونه متناً وإن تخصص بالموصف؛ لأنه يرم الإخبار بالمعرفة عن الكرة وهو لا يجوز في غير إتياء خو. من ريد؟ نعم يجوز كونه خبر متناً محذوف، وشمس الصبح إلح بدل، لكنه تكلف. [التجريد: ١٩١] **من اشرق** **أخ** أشار بذلك إلى بيان معنى الفعل وإلى صسطه بضم التاء احترازاً عن كونه من شرق بمعنى طبع، فيكون مفعول تاء. (الدسوقي) **فاعل تشرق** أي لا طرف — تشرق كما قال بعضهم؛ لأن جعله فاعلاً أبغ. (الدسوقي) **والعائد** أي والرائط للموصوف لكرة باخمة الواقعة صفة هو الضمير المحرور إ.خ. (الدسوقي) **وبهائها** عطف على البهجة مفسر لها. **شمس الصبح** أضاف الشمس إلى الصبح؛ لأنه ساعة قوتها مع عدم شدة إبدائها. (الدسوقي) **أبو إسحاق** كناية للمعتصم بالله الممدوح، وفي توسطه بين الشمس والقمر إشارة لطيفة وهو أنه خير منهما لأن خير الأمور أوسطها، وإنما فيه من إيها تولده من الشمس والقمر، وأن الشمس أمه والقمر نوه. (الدسوقي) **غير مختص** **بهما** [س يكون الكثير في المفعول به وإحال والتعمير والمصاف إليه. (الدسوقي)] بل هو مشترك بينهما وبين غيرهما، ويكفي ثبوت الاشتراك ثبوته في بعض الغير، ولا اقتضاء أن يكون ثبوته في كل واحد مما يصدق عليه الغير. (ملخص) **لأن بعضها** أي بعض الأحوال وهو غير الكثير مختص بالباين، فلو قال: "جميع ما ذكر غير مختص بالباين" ورد عليه ضمير الفصل وكون المسند فعلاً؛ لأن مقتضى الساسة الكنية موجبة جزئية. [الدسوقي: ١١٧/٢] **كضمير الفصل** بأنه مختص بالنسبة التي بين المسند والمسند إليه. (الدسوقي) **بين المسند** أي بالحكم الذي بين المسند وإخ.

فعل مسند دائم، وقيل: هو إشارة إلى أن جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف؛ فإنه لا يجري في الحال والتميز، وكالتقدم فإنه لا يجري في المضاف إليه، وفيه نظر؛ لأن قولنا: "جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما" لا يقتضي أن يجري شيء من المذكورات في كل واحد من الأمور التي هي غير المسند إليه والمسند فضلا عن أن يجري

فعل مسند ما لم يكف بـ 'ما' نحو: قما وطابا. **وقيل** الح. قائله الشارح الزوري. وحاصل كلامه: أنه لو قال المصنف: 'وجميع ما ذكر غير مختص بالبابين' أي بل يجري في غيرهما، اقتضى أن كلا مما مر يجري في كل فرد فرد مما يغيرهما، وكان يرد عليه التعريف والتقدم: فإن كلا منهما لا يجري في سائر أفراد الغير؛ إذ من أفراد الغير الحال والتميز والمضاف إليه، والتعريف لا يجري في الحال والتميز، والتقديم لا يجري في المضاف إليه.

ولا يخفى أن ما ذكره إنما يصح لو كان معنى قوسا: 'جميعها غير مختص بالبابين' أي بل يجري في غيرهما: أن كل واحد من تلك الأحوال المذكورة في البابين يجري في كل ما يصدق عليه أنه غيرهما حتى ينتقض بالتعريف والتقدم وليس كذلك، بل معناه: أن كلا منهما يجري في بعض ما يصدق عليه الغير؛ لأنه يكفي في سلب الاحتصاص بالبابين عن الجميع تحقق كل منها في بعض ما يصدق عليه الغير، فلا يلزم جريان واحد من تلك الأحوال في كل ما يصدق عليه الغير فضلا عن جريان كل واحد منها في كل ما يصدق عليه الغير، فغاية الأمر أنه يرد عليه ضمير الفصل وكون المسند فعلا، وهذا هو الذي حمل المصنف على العُدور عن جميع إلى كثير كما قال الشارح، والحاصل: أن الروزي حمل غير البابين على كل ما يصدق عليه أنه غيرهما، فقال ما قال فردده الشارح بما حاصله: أن المراد الغير في الجملة، فافهم. [التجريد: ١٩١]

وقد نظر أي في هذا القيل نظر، وحاصل النظر: أن ما ذكره هذا القائل إنما يصح لو كان معنى قولنا: 'جميع ما ذكر غير مختص بالبابين' أن كل واحد من تلك الأحوال يجري في كل ما يصدق عليه أنه غيرهما حتى ينتقض بالتعريف والتقدم وليس كذلك، بل معناه أن كلا من الأحوال يجري في بعض ما يصدق عليه أنه غير البابين كما مر تفصيله في الحاشية السابقة. [الدسوقي ملخصا: ١١٧/٢]

فضلا عن الح: فيه إشارة إلى أن مراد هذا القيل أنه لو غير المصنف بقوله: 'جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما' أفاد أن كل واحد مما ذكر يجري في كل واحد من غيرهما. (التجريد) قال السيرافي: و'فضلا' مفعول مطلق من فضل بمعنى زاد، يقال: ريد لا يحود بدرهم فضلا عن الدنيا أي أن عدم إعطائه الدرهم أمر رائد على عدم إعطائه الديار؛ لأنه يتمتع أولا عن إعطاء الديار، ثم عن إعطاء الدرهم. فـ 'عن' الواقعة بعده إما بمعنى 'على' أو لتجاوز، ويستعمل بين كلامين مختلفين إيجابا وسببا بعد انتفاء الأدنى؛ ليلزم انتفاء الأعلى بالطريق الأولى. [الدسوقي: ١١٨/٢]

كل منها فيه؛ إذ يكفي لعدم الاختصاص بالباين ثبوته في شيء مما يغيرهما، فافهم.
 والفعل إذا أتى اعتار ذلك فيهما أي في الباين لا يخفى عليه اعتساره في غيرهما من
 المفاعيل والملحقات بها والمضاف إليه.

[أحوال متعلقات الفعل]

قد أشير في التنبيه إلى أن كثيرا من الاعتبارات السابقة يجري في متعلقات الفعل لكن
 ذكر في هذا الباب تفصيل بعض من ذلك؛ لاختصاصه بمزيد بحث، ومهد لذلك
 مقدمة، فقال:

فيه: أي في كل فرد مما يصدق عليه أنه غير الباين. [الدسوقي: ١١٨/٢]

لعدم الاختصاص. أي عدم اختصاص كل فرد من الأحوال. ثبوته أي ثبوت كل واحد من الأحوال المذكورة.
 (الدسوقي) يغيرهما أي المسند إليه والمسند. لا يخفى عليه إلخ مثلا إذا علم مما تقدم أن تعريف المسند إليه
 بالعمية لإحصاره في دهر السامع باسم مختص به حيث يقتضيه المقام كما إذا كان المقام مقام مدح، فأريد إفراده؛
 لئلا يخالغ قلب السامع غير الممدوح من أول وهلة، عرف أن المفعول به يعرف بالعلمية لذلك، وإذا عرف مما تقدم
 أن الحذف لضيق المقام بسبب الوزن أو الضجر والسآمة، عرف أن حذف المفعول به كذلك، وإذا عرف أن الإبدال
 من المسند إليه لزيادة تقرير النسبة الحكمية، عرف أن الإبدال من المفعول به بزيادة تقرير النسبة الإيقاعية، وقس على
 ذلك. (الدسوقي) أحوال [الباب الرابع من الفن الأول] ذكر المصنف في هذا الباب ثلاثة مطالب: الأول نكات
 حذف المفعول به، والثاني نكات تقديمه على الفعل، والثالث نكات تقديم بعض معمولات الفعل على بعض، وذكر
 مقدمة لمطلب الأول بقوله: 'الفعل مع المفعول إلخ'. [الدسوقي: ١١٩/٢] معلق إلخ المحققون على كسر اللام
 في المتعلق وإن صح الفتح أيضا؛ إذ المراد بها معمولات الفعل، واستعارف أن معمول متعلق بالكسر والعامل متعلق
 بالفتح، وسره أن التعلق هو التثبث، والتثبث بالكسر هو معمول وبالفتح هو العامل؛ لأن التثبث أضعف من
 التثبث به. [التحريد: ١٩٢] قد أشير إلخ: م يقل: "قد صرح"؛ لأنه لا يلزم من جريان الكثير في غيرهما أن يجري
 في تلك المتعلقات لصدق الغير بغيرها كمتعلقات اسم الفاعل، والحاصل: أنه لم ينص في التنبيه على جريان تلك
 الاعتبارات في متعلقات الفعل خصوصا. (التحريد) بعض من ذلك وهو حذف المفعول وتقديمه على الفعل، وتقديم
 بعض معمولات على بعض، والحذف والتقديم تقدمما في الباين. (الدسوقي)

ومهد لذلك: أي لذلك البعض أي لبعض ذلك البعض؛ لأن قول المصنف: 'الفعل مع المفعول' إلى قوله: "لا إفادة
 وقوعه مطلقا". توطئة لبحث حذف المفعول به المذكور في قوله: "فإذا لم يذكر إلخ". (التحريد)

الفعل مع المفعول ^{مبتدأ} ^{حال} ^{حيز} كالفعل مع الفاعل في أن الغرض من ذكره معه أي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل أو ذكر الفعل مع كل منهما **إفادة تلبسه به** أي تلبس الفعل بكل منهما، إما بالفاعل فمن جهة وقوعه عنه، وإما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه **لا إفادته وقوعه مطلقاً** أي ليس الغرض من ذكره معه إفادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه ^{مبياً أو إثباتاً} ^{ذكر كل منهما مع الفعل} من غير إرادة أن يعلم ممن وقع وعلى من وقع؛ إذ لو أريد ذلك لقليل: وقع الضرب، أو وجد، أو ثبت من غير ذكر الفاعل أو المفعول؛ لكونه عبثاً.

أي فاعل الضرب

[عدم ذكر المفعول مع الفعل]

فإذا لم يذكر المفعول به معه

الفعل "الفعل" مبتدأ، وقوله: "مع المفعول" حال من ضمير الخبر الذي هو قوله: "كالفعل"، وقوله: "مع الفاعل" حال من الفعل، والفاعل في الخالين حرف التشبيه أي الفعل يشابه حال كونه مصاحباً للمفعول نفسه حال كونه مصاحباً للفاعل، وهذا التركيب نظير قولك: زيد قائماً كهو جالساً، وفي 'الفناري' أن الطرف معمول لمضاف مقدر أي ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل. [الدسوقي: ١١٩/٢] **مع المفعول**: أي المفعول به بدليل قول الشارح: "فمن جهة وقوعه عليه"، وقول المصنف: "نزل الفعل المتعدي منزلة اللارم؛ لأن هذا تمهيد لحدده وإن كان سائر المعامل بل جميع المتعلقات كذلك، فإن الغرض من ذكرها مع الفعل إفادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك، لكن حص البحث بالمفعول به لقربه من الفاعل ولكثرة حذفه كثرة شائعة، وسائر المتعلقات تعين بالمقايضة. [التحريد: ١٩٢]

إفادة تلبسه به. أي إفادة المتكلم السامع تلبسه، أي تعلقه وارتباطه بغيره أو إثباتاً، فدخل ما ضرب ريد وما ضربت ريداً. [الدسوقي: ١٢٠/٢] (التحريد) **إما بالفاعل**. أشار بذلك إلى أن تلبس الفعل بهما مختلف، فتلبسه بالفاعل من جهة وتلبسه بالمفعول من جهة أخرى. (الدسوقي) **فمن جهة وقوعه عنه**: لم يقل: "أو قيامه به" مع أن الفاعل يقسم إلى ما يقع منه الفعل كـ "ضرب ريد عمراً" و إلى ما يقوم به كـ "مرض زيد، ومات عمرو"؛ لأن الكلام في الفعل المتعدي إلى المفعول به ولا يكون إلا واقفاً من الفاعل بالاختيار. (الدسوقي) **مطلقاً**: عن إرادة العلم من وقع عنه أو عليه. [الدسوقي: ١٢١/٢]

لكونه عبثاً: علة لقوله: "من غير ذكر" أي لكون ذكر الفاعل أو المفعول عبثاً أي غير محتاج له، بل رائد على الغرض المقصود، وغير المحتاج إليه عبث عند البعاء وإن أفاد فائدة؛ لأنه زائد على المراد، فاندفع ما يقال: كيف يكون عبثاً مع أنه أفاد فائدة، وهي بيان من وقع منه الفعل أو عليه. (الدسوقي)

فإذا لم يذكر: [تبريع على المقدمة المذكورة] مفرع على قوله: "الفعل مع المفعول إلخ" وجعل الشارح ضمير "يدكر" راجعاً =

أي مع الفعل المتعدي المسند إلى فاعله، **فالعرض** - كذا - أي إثبات الفعل ^{في الكلام المتعدي} ^{في الكلام المتعدي}

من غير اعتبار عموم في الفعل بأن يراد جميع أفرادها أو خصوص ^{في الكلام المتعدي} ^{تصوير لاعتبار العموم}

بأن يراد بعضها، ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومته وخصوصه، ^{تصوير لاعتبار الخصوص}

الفعل المتعدي **اللازم ولم يقدر** - مضارع - ^{عطف اللازم على المعلوم} ^{بواسطة دلالة القرينة}

يفهم منهما أن الغرض الإخبار بوقوع الفعل عن الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه.... ^{من يقدر ويذكر}

= للمفعول به لا لواحد من الفاعل والمفعول، وصير "معه" لواحد منهما مع أن ذلك مقتضى كلامه السابق؛ لأنه يدل على ما صنعه قول المصنف: "فالعرض إلخ". [التحريد: ١٩٢]

الفعل المتعدي - أحد الشارح قيد المتعدي من كون الكلام في المفعول به. [الدسوقي: ١٢١/٢] **فالعرض** من ذلك التركيب الذي يسند فيه الفعل إلى فاعله بدون ذكر المفعول. (الدسوقي)

من غير اعتبار - الأولى إسقاط ذلك والافتصار في تفسير الإطلاق على قوله: "من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه الفعل"؛ لأن التبريل المذكور إما يتوقف على عدم اعتبار تعلقه بمن وقع عليه، ولا يتوقف على عدم اعتبار عموم أو خصوص، بل يجوز أن يقصد التعميم ويرى مسألة اللزم، فأجاب البعض بما حاصله: أنه إما أتى بما ذكر في تفسير لأجل مصانفة قول المصنف الآتي، وبما أن ذلك أن المصنف أفاد فيما يأتي أنه إذا لم يكن المقام خطايا كان مدلول الفعل خصوص الحقيقة، وإذا كان خطايا أفاد الفعل العموم بمعية المقام الخطائي، فتفصيله الفعل فيما يأتي إلى إفادة العموم أو الخصوص يدل على أنه أراد هنا بالإطلاق عدم اعتبار عموم الفعل أو خصوصه، فذلك أدخل الشارح ذلك في تفسير الإطلاق وإن كان تبريل الفعل مسألة اللزم لا يتوقف على ذلك، وأجاب ابن يعقوب أن عدم اعتبار عموم الفعل وخصوصه لازم لعدم اعتبار تعلقه بمن وقع عليه، وحيد فلا يراد، تأمل. (الدسوقي)

عن عمومته وخصوصه - اعلم أن عموم الفعل غير عموم المفعول، وكذا خصوصه؛ لأن أفراد الفعل كالإعطاءات وفرد المفعول الأشخاص المعصوم (الدسوقي) **اللازم** الذي وضع من أصله غير طالب للمفعول. [الدسوقي: ١٢٢/٢]

ولم يقدر - وإما لم يقدر له مفعول؛ لأن العرض مجرد إثباته للفاعل والمقدر كالمذكور بواسطة دلالة القرينة، فالسامع حيث قامت عنده قرينة على المقدر يفهم من ذلك التركيب كما يفهم من التركيب الذي صرح فيه بمفعول الفعل أن العرض هو الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل على مفعوله، لا بمجرد إفادة نسبتته إلى الفاعل فينتقص عرض المتكلم. (الدسوقي ملخص) **باعتبار تعلقه** - قال الشيخ: ألا ترى إذا قلت: هو معطي الديار كان المعنى على أنك قصدت أن تعلم السامع أن الدنانير تدخل في عطائه، وكان مطلوبك بيان حسن ما تناوله الإعطاء لا الإعطاء في نفسه ولم يكن كلامك مع من يعي أن يكون منه الإعطاء بوجه من الوجوه، بل مع من أثبت له الإعطاء إلا أنه لم يثبت إعطاء الدنانير، فأعرف ذلك فإنه أصل كبير عظيم النفع، (الدلائل)

إفادة اللام الاستغراق أنه إذا كان المقام خطايا لا استداليا كقوله **علة**: "المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم"، حمل المرفوع باللام مفردا كان أو جمعا على الاستغراق بعلة إيهام أن القصد إلى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لأحد المتساويين على الآخر، ثم ذكر في بحث حذف المفعول أنه قد يكون القصد إلى نفس الفعل لتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو: "فلان يعطي" إلى معنى يفعل الإعطاء ويوجد هذه الحقيقة إيهاما للمبالغة بالطريق المذكور

علة للذهاب الباء للسيا

عند الذي أورد فيه المحلى باللام **خطبا** بفتح الحاء، أي يكفي فيه القضايا الخطايا، وهي المفيدة للطن كالواقعة في المحاورات أي في مخاطبة الناس بعضهم مع بعض، كقولك: كل من يمشي في الليل بالسلاح فهو سارق، وإنما قيد بالخطايا؛ لأنه إذا كان المقام الذي أورد فيه المحلى بـ"أل" استداليا، كما لو أردت إقامة دليل على عدم تعدد الإله، فإن المرفوع حينئذ إنما يحمل على المتيقن، وهو الواحد في المرفوع والثلاثة في الجمع، كما في القضية المهملة عند المساطقة إذا عرف فيها الموضوع بلام الحقيقة، فإنه يؤخذ فيها بالمتحقق وهو العوض. [الدسوقي: ١٢٤/٢]

كقوله: [عر: عاقل عن الخيل، كريم: جيد الأخلاق، خب: صد الكريم] مثال للخطايا، والتي **علة**؛ أي قال ذلك؛ حسن الظن بالمؤمن لا لدليل قطعي قام عنده على ذلك، فكل من القصص طيبة؛ إذ قد يوجد في بعض المؤمنين من هو شديد في المكر والخداع، وحينئذ فالمقام خطايا لا استداليا كذا في 'الدسوقي'، ويمكن توجيه القصصين بما يرجحهما عن الظنية ويدخلهما في اليقنيات كما هو مذكور في كتب شرح الحديث وألقي بكلامه **عند** (الدسوقي)

و جمع نحو: المؤمنون أحق بالإحسان **على الاستغراق** أي استغراق الأحاد في المرفوع والمجموع في الجمع. **عند** **بجاء** حاصله أن المتكلم لما عرف الاسم بلام الحقيقة ولم يصب قرية طاهرة عني إرادة معين من الأفراد فقد أتى بما يوهم أن قصده إلى فرد دون آخر تحكماً، فيحملة السامع على العموم قضاء لحق ما أفاده ظاهر ما أتى به، وهو أن عدم العموم فيه تحكماً، والباء في قوله: 'بعة' للسيا متعقبة بـ "حمل"، وإضافة 'علة' إلى "الإيهام" بيانية أي بسبب علة هي إيهام السامع، أي الإيقاع في وهمه، وإنما أقحم لفظ 'الإيهام' إيماء إلى جواز وجود مرجح للحمل على بعض الأفراد في الواقع، وإن تساوى الكل في تحقق الحقيقة وصحة الحمل عليه. (الدسوقي)

فعل الاعطاء أي جميع أفراد الإعطاء على سبيل البديل، فالتعميم في أفراد الفعل لا في المعاني، فإنك إذا قلت: "قام زيد" تريد أنه وقع منه جميع أفراد القيام على سبيل البديل؛ لأن حمله على أحد الأفعال دون غيره تحكماً بغير دليل. [عروس الأفراح. ١٢٤/٢] **بالطريق المذكور** وهي قوله: "أد القصد إلى فرد دون الآخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لأحد المتساويين على الآخر من غير مرجح، وذلك لأنه حيث كان المقام خطايا وكانت الحقيقة التي أرادها المتكلم توجد في جميع أفرادها، فالتعمات السامع فيه إلى فرد دون آخر تحكماً، فلا بد من الحمل على العموم؛ لأجل أن ينتفي ذلك. [الدسوقي: ١٢٥/٢]

في إفادة اللام الاستغراق، فجعل المصنف قوله: "بالطريق المذكور" إشارة إلى قوله: "ثم إذا كان المقام خطايا لا استداليا حمل المعرف باللام على الاستغراق"،^{أي السكاكي} وإليه أشار بقوله: **ثم** أي بعد كون الغرض ثبوت أصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من العمل أو الطريق المذكور غير اعتبار كناية إذا كان **المقام خطايا** يكتفي فيه بمجرد الظن لا استداليا يطلب فيه اليقين البرهاني **أفاد المقام أو الفعل** **دست**، أي كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا مع **التعميم** في أفراد الفعل **دفعاً للتحكم** اللازم من حمله على فرد دون آخر، وتحقيقه أن معنى "يعطي" حينئذ يفعل الإعطاء، فالإعطاء المعرف بلام الحقيقة يحمل في المقام الخطابي على استغراق الإعطاءات وشمولها مبالغة، لئلا يلزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر،

ثم "ثم" هنا للتراخي في الرتبة؛ لأن إثبات العموم أعظم من إثبات أصل الفعل. [الدسوقي: ١٢٥/٢]

المقام الذي أورد فيه الفعل منزلة اللازم من غير اعتبار كناية. (الدسوقي ملخص)

خطايا قال العصام: هو بالفتح؛ لأنه منسوب إلى الخطابة بالفتح مصدر خطب أي إنشاء الخطب، سمي خطايا؛ لأن الخطب معادن الظنون والإقاعات. [التحريد: ١٩٤] لا استداليا؛ لأنه إذا كان استداليا لم يفد ذلك مع التعميم؛ لأن التعميم طئي فلا يعتد فيما يطب فيه اليقين. (التحريد) **أفاد المقام**. فيه بحث من وجهين: الأول: أن المقام الخطابي لا يفيد الغرض المذكور وهو ثبوت الفعل لفاعل أو نفيه عنه مطلقا، وإنما يفيد التعميم، والفعل بالعكس أي يفيد الثبوت المذكور مطلقا ولا يفيد العموم، والفرق بين الإطلاق والتعميم ظاهر، فلما كان مفاد المقام الخطابي التعميم دون الإطلاق ومفاد الفعل الإطلاق دون التعميم، فلا يصح أن يستقل أحدهما بإفادة الإطلاق والتعميم جميعا، بل المقام والفعل متعاونان في إفادة الجميع، الثاني: أن الظاهر أن المفاد نفس الثبوت لا كون الغرض إلخ فكان الأولى للشارح أن يقول: أفاد الفعل بمعونة المقام الخطابي ذلك، أي ثبوته لفاعل أو نفيه عنه مطلقا مع التعميم، ويمكن الجواب عن الأول بأن "أو" في قوله: "المقام أو الفعل" بمعنى "الواو"، وعن الثاني بأن ما ذكره من كون العرض كذا من مستتبعات التراكيب التي يفيدها وإن لم يستعمل فيها. (الدسوقي ملخص) **للتحكم اللازم**. لأن حمله على خصوص فرد دون الآخر مع وجود الحقيقة في حمل يلزم منه التحكم المذكور. [الدسوقي: ١٢٦/٢]

حينئذ: أي حين يكون الغرض ثبوته لفاعله. (التحريد) **على استغراق**: بأن يراد الحقيقة في ضمن جميع الأفراد.

لا يقال: إفادة التعميم يباي كون الغرض الثبوت والنفي مطلقا، أي من غير اعتبار
 عموم ولا خصوص؛ لأننا نقول: لانسم ذلك؛ فإن عدم كون الشيء معتبرا في
 العرض لا يستلزم عدم كونه مفادا من الكلام، فالتعميم مفاد غير مقصود، ول بعضهم
 في هذا المقام تخيلات فاسدة لا طائل تحتها فلم تتعرض لها، ولأول وهو أن يجعل
 الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص، كقول البحرى في المعتر بالله
 تعريضا بالمستعين بالله:
 آخر المعتر المستدح

ساقى الخ أي التعميم يباي الإطلاق؛ لأن العموم معتبر في التعميم، ومعنى الإطلاق أن لا يعتبر عموم أفراد الفعل أو
 خصوصها ولا تعلقه لمن وقع عليه، فكيف يجتمعان؟ (مطول)
 عدم كون الشيء الخ كاعوم في الفعل. فإن عدمه غير معتبر في العرض. [الدسوقي: ١٢٧/٢]
 لا يستلزم الخ أي لأن عدم اعتبار شيء يس اعتبارا لعدمه، فيصح أن لا يعتبر الشيء ويوجد مع ذلك بلا قصد،
 كما تقدم في أن قصد التحصيل يصح معه وجود التقوي في قوب: 'ريد يعطي' ولو لم يقصد، لأن موجه وهو تكرر
 الإسناد موجود فيه، وكذلك الفعل إذا كان معرض إثنائه لقاعده كان عموم أفراد غير معتبر وإن كان ذلك عموم
 مفادا من الفعل بواسطة انقاس الخطابي حذرا من التحكم. (التجريد)
 واعترض السيد الشريف هذا لأعتد أنه ركيث جدا، فإن المعتر عند أرباب البلاغة كما مر هو المعاني المقصودة
 للمتكم وما يفهم من العدة، وما لا يكون مقصودا لا يعتد به ولا يعد من خواص التراكيب ولا يمدح به التراكيب، ثم
 قال. والأصهر في الاعتدال أن يقال: إن المفيد للعموم في أفراد فعل هو فعل معونة المقدم الخطابي، وذلك لا يباي كون
 العرض من نفس الفعل الإطلاق، غاية ما في الباب: أن لا يكون العموم بنفس الفعل، بل به مع معونة المقام، ولا يخفى أن
 جواب الشارح يمكن حمله على جواب السيد بأدنى مسحة، فلا ركة فيه، فتأمل. [التجريد ملخصا: ١٩٤]
 لا طائل فالصحيح ما قاله المصنف وحققه الشارح. **مفعول مخصوص** قيل عليه: إنه إذا جعل كناية عن المتعلق
 اسخصوص حرج عن أن يكون العرض إثنائه وفيه مطلقا، وأجيب بأن المعنى أن يكون الغرض منه أولا إثنائه أو وفيه
 مطلقا، فلا يباي جعله ثانيا كناية عما ذكر. (التجريد ملخص)
 البحرى. بصم انباء الموحدة وسكون الحاء المهملة وفتح التاء المشقة، هو أبو عباد اشاعر المشهور من شعراء الدولة
 العباسية، نسبة إلى بحر بضم الباء الموحدة وسكون الحاء وفتح التاء أنوحى من صي. (الدسوقي)
 المعتر بالله هو أحد الخلفاء العباسية وهو من المتوكل على الله، وهو إما اسم فاعل يقال: اعتر فلان إذا عد نفسه
 عزيزة أو اسم مفعول أي المعز بإعزاز الله. (الدسوقي ملخص)

شجوا حساده وغيظ عداه ^{حزن} ^{مرادف لما قبله} ^{خبر عن شجوا حساده} أن يرى مبصر ويسمع واع ^{هو الحافظ لما يسمع}
 أي أن يكون ذو رؤية وذو سمع، فيدرك بالبصر محاسنه. وبالسمع أخباره الظاهرة ^{فيكون عملة اللزم}
 الدالة على استحقاقه الإمامة دون غيره، فلا يحدوا نصب عطفًا على "يدرك" المنصوب ^{عند كل أحد}
 أي فلا يجد أعداؤه وحساده الذين يتمنون الإمامة إلى مآرعه الإمامة سبيلًا، فالحاصل: ^{معون ثان للمارة} ^{معون يجدا}
 أنه نزل "يرى ويسمع" منزلة اللازم، أي من يصدر عنه السماع والرؤية من غير تعلق ^{لو حذف "من" كان مستقيما}
 بمفعول مخصوص، ثم جعلهما كنايةتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص، ^{أي الشاعر}
 وهو محاسنه وأخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه، وكذا بين ^{آثار الممدوح} ^{ادعاء للملازمة}
 مطلق السماع وسماع أخباره للدلالة

حساده مراد الشاعر من الحساد والأعداء المستعين بالله وأمثاله. [الدسوقي: ١٢٨/٢] أن يرى: أنت خير بأن رؤية ^{المبصر وسماع الواعي} ليس نفس الشجوا والغيظ حتى يخبر بهما عنه، ولكن لما كان سببا في الحزن والغيظ جعلهما حرا ^{عنه} فهو من إقامة السبب مقام المسبب، فكأنهما لهما في السببية خرجا عنها وصارا عين المسبب. (الدسوقي)
 أي أن يكون تفسير للجملة بتقدير مضاف، أي أن يكون رؤية دي رؤية وسمع دي سمع، لا لفعل فقط بدليل قوله: ^{'دو' فيدرك} أي لأحدهما إذا وحدا تعلقا بمحاسنه فيدرك إلخ، وهذا بيان للمفعول المحصوص الذي تعلق به الفعل، ^{وحاصله أنه جعل السبب في شجوا الحساد وغيظهم وجود رؤية راء وسمع سامع في الدنيا، ثم بين المصنف وجه إيجاب}
 الرؤية للشجوا والسمع للغيظ بأنه يلزم من وجودهما تعلقهما بمحاسن الممدوح بادعاء الملازمة بين مطلق وجودهما وتعلقهما ^{بتلك المحاسن، فغير بعيدين لارمين؛ ينتقل من ذلك إلى لارمهما وهو كونهما متعلقين بمفعول محصوص. (الدسوقي)}
 نصب: أي ليس محروما بأن يكون جراء لشرط محذوف؛ إذ الحذف لا يبصر إليه إلا عند الضرورة، ولأنه ليس المعنى على ^{التعليق. (عبد الحكيم)} بمفعول مخصوص: لأنه هو الذي يعيى العدو لامطلق وجود رؤية وسماع. [الدسوقي: ١٢٩/٢]
 بادعاء. متعلق بقوله: 'كنايتين'، أي جعلهما كنايةتين بواسطة ادعاء الملازمة المذكورة، وإنما احتيج للادعاء المذكور؛ لأجل ^{صحة الكناية، وإلا فالنقيد ليس لازما للمطلق، والدليل على هذه الكناية جعلهما خبرا عن الشجوا والغيظ. (الدسوقي)}
 للدلالة: علة — جعلهما كنايةتين، ولم يصرح بالمفعول المحصوص من أول الأمر ولم يلاحظ تقديره للدلالة إلخ، وهذا ^{جواب عما يقال: لا حاجة إلى اعتبار الإصلاق أولا، ثم جعله كناية عن نفسه مقيدا بمفعول محصوص. وهل هذا إلا}
 تلاعب، ولم لم يجعل من أول الأمر متعلقا بمفعول محصوص؟ وحاصل الخواب: أنه لو جعل كذلك لماتت المبالغة في ^{ممدوح؛ لأنها لا تحصل إلا بحمل الرؤية على الإطلاق، ثم جعل كناية عن تعلقه بمفعول محصوص. (الدسوقي)}

على أن آثاره وأخباره قد بلغت من الكثرة والاشتهار إلى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها ^{على مطلق الرائي والسماع} كل راء ويسمعها كل واع، بل لا يبصر الرائي إلا تلك الآثار، ولا يسمع الواعي إلا تلك الأخبار، فذكر الملزوم وأراد اللازم على ما هو طريق الكناية، ففي ترك المفعول والإعراض عنه إشعار بأن فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة إلى حيث يكفي فيها مجرد أن يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم أنه المتفرد بالفضائل، ولا يخفى أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره، ^{في الدنيا} ولا أي وإن لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند إلى فاعله إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقاً،

بل لا يبصر أي من المزايا والمحاسن، واعترض بأنه ليس لها ما يدل على الحصر؛ إذ لا يلزم من كون رؤية آثاره وسماع أخباره اللازمين لمطلق الرؤية والسماع أن لا يكون غير آثاره وأخباره كذلك؛ إذ يجوز حصول الأمرين معاً، وأجيب بأنه علم من قرينة السياق والمقام أنه مستحق للإمامة دون غيره، فإن هذا لا يتم إلا إذا كان فيه من المزايا والمحاسن ما ليس في غيره. [التحريد: ١٩٥] **الملزوم** [يعني مطلق الرؤية والسماع (التحريد)] أي الملزوم الادعائي وأراد اللازم الادعائي، فحينئذ يكون معنى الشعر ليس في الوجود ما يرى ويسمع إلا آثاره الحميدة ولا يرى ويسمع إلا محاسن الفاضلة، فغيظ عداه وجود ذو بصر وذو سمع، فإثما لا يقعان إلا على محاسنه، ولو ذكر المفعول لم يكن فيه ما يقتضي أنه ليس في الوجود إلا محاسنه. (ملخص)

اللازم هو رؤية آثاره وسماع أخباره. (التحريد) **طريق الكناية** أي عند المصنف من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم كما في زيد طويل النجاد، فقد أطلق الملزوم وهو طول النجاد وأريد اللازم وهو طول القامة. [الدسوقي: ١٣٠/٢] **ففي ترك المفعول** أي في اللفظ، وقوله: "الإعراض عنه" أي في النية والتقدير، فالعطف مغاير، ويصح أن يكون تفسيرياً وأنى به؛ للإشارة إلى أن ترك المفعول ليس عن سهو، بل تركه عن قصد ليتأتى التنزيل، والأول أنسب بقوله الآتي: "ولا يخفى إلخ". (الدسوقي) **حتى يعلم** أي فيعلم ذو السمع وذو البصر أن الممدوح هو المفرد بالفضائل، أي فيستحق الخلافة دون غيره (الدسوقي) وما أحسن ما قيل في هذا المعنى في الهندية:

تیرے حاسد کا سوا دیکھانہ سنا

چاہتا ہے کوئی عالم میں نہ دیکھے نہ سنے

مطلقاً: أي من غير قصد إلى تعلقه بمفعول. (الدسوقي)

بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور **وجب** ^{أي مخصوص} **التقدير بحسب القرائن** الدالة على تعيين المفعول إن عاما فعام، وإن خاصا فخاص.

[وجوه حذف المفعول]

ولما وجب التقدير تعيين أنه مراد **ومحذوف** من اللفظ لغرض، فأشار إلى تفصيل الغرض بقوله: **تم الحذف إما للبيان بعد الإيهام كما في فعل** ^{حذف المفعول} **المشيئة والإرادة ونحوهما** ^{كأهية} **إذا وقع شرطاً، فإن الجواب يدل عليه** ^{معل المشيئة} ^{على المفعول}

مفعول إلخ أي مخصوص، أتى الشارح بهذا الإضراب؛ لأجل صحة ترتب قوله: "وجب التقدير" على قوله: "وإلا؛ إذ قوله: "وإلا" بحسب الظاهر نفى لما ذكر من المعطوف عليه، وهو قوله: "إن كان إثباته أو نفيه عنه مطلقاً"، وذلك على مقتضى ما فسر به الإطلاق سابقاً يصدق بأن يعتبر تعلقه بمفعول أو يعتبر في الفعل عموم أو خصوص، وحينئذ فلا يصح الترتب، والحاصل: أنه إنما أتى بهذا الإضراب للإشارة إلى أن الصور الداخلة تحت "إلا" لا يصح إرادة جميعها؛ إذ من جملة ما إذا أريد ثبوت الفعل للفاعل على جهة العموم أو الخصوص وهو لا يصح رجوع وجب التقدير إليه. [الدسوقي: ١٣٠/٢] **بحسب القرائن إلخ**: الجمع باعتبار المواد والأماكن، وإلا فقد يكون الدال قرينة واحدة، وللإشارة إلى أن قرائن الحذف كثيرة متشعبة. [التحريد: ١٩٥]

إن عاما إلخ. أي إن كان المدلول عليه بالقرينة عاما فاللفظ المقدر عام، وذلك نحو: **هو سبحانه وتعالى** [يونس: ٢٥] أي كل أحد. (الدسوقي) **وإن خاصا إلخ**. أي وإن كان المدلول عليه بالقرينة خاصا فاللفظ المقدر خاص نحو: **هو الذي بعث في كل نبي رسولا** (الفرقان: ٤١) أي بعثه الله رسولا؛ لأن الموصول يستدعي أن يكون في صلته ما يرجع إليه، وكقول عائشة **ﷺ**: "ما رأيت منه ولا رأى مني". [الدسوقي: ١٣١/٢]

ومحذوف إلخ لأن المحذوف بعد دلالة القرينة عليه يحتاج في باب البلاغة إلى غرض موجب لحذفه. (الدسوقي) **إما للبيان إلخ** أي الإظهار بعد الإخفاء، والحاصل: أن حذف المفعول فيما وجب تقديره له شرطان: الأول: وجود القرينة الدالة على التعيين لذلك المحذوف، والثاني: الغرض الموجب للحذف، ولما ذكر المصنف الشرط الأول شرع في تفصيل الثاني بقوله: "إما للبيان". (الدسوقي) **كما في فعل إلخ**: أي كالحذف الذي في مفعول فعل المشيئة. (الدسوقي) **إذا وقع إلخ**: إنما اقتصر على كون فعل المشيئة شرطاً؛ لأنه أظهر وأكثر، وإلا فقد يكون في غير الشرط كما في قولك: بمشيئة الله تفتدون؛ إذ التقدير: بمشيئة الله هدايتكم تفتدون، كذا قيل، وفيه أنه ليس هنا فعل، والكلام في متعلقات الفعل، إلا أن يقال: والمراد من الفعل ما يكون حقيقة أو حكما. (التحريد، الدسوقي)

وبينه، لكنه إنما يحذف ما لم يكن حقيقه به أي تعلق فعل المشيئة بالمفعول عريبا حو:

﴿فَبِمَا سَاءَ نَهْدُكُمْ أَحْمَعِينَ﴾ (الأعراف: ١٤٩) أي لو شاء هدايتكم لهداكم أجمعين، فإنه لما

قيل: "لو شاء" علم السامع أن هناك شيئاً علق المشيئة عليه لكنه مبهم، فإذا جيء

بجواب الشرط صار ميبنا وهذا أوقع في النفس **بخلاف** ما إذا كان تعلق فعل المشيئة بالفعول وهو المفعول البيان بعد الإلهام

غريباً؛ فإنه لا يحذف حينئذ كما في قوله:

وہ سنت - أبكي دما سكه
عليه ولكن ساحة الصبر أوسع
معني - أبكي
من ساحة اسكه

فإن تعلق فعل المشيئة بكاء الدم غريب، فذكره ليتقرر في نفس السامع فيأنس به

السامع، وأما قوله:

قسم سہویہ غیر فکری قسم تہ - سکی کتاب فکری

فليس منه أي مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به.....
 المشيئة بالمفعول

علقت الخ. طاهره أن فعل المشيئة معق على المعقور به مع أنه ليس كذلك، وأجيب بأن 'عنى' بمعنى 'ساء' و'علقت' بمعنى 'تعققت'، أي تعققت المشيئة به تعلق العامل بالمعقور. [الدسوقي: ١٣٢، ٢] **أوقع** الخ. لأن الحاصل بعد الطلب يكون أعر. **خلاف** متعق بامثال، أي عدم عربة التعق نحو: ... **جاء** الخ. [الأعلام: ١٤٩] **خلاف** الخ. هذا هو مناسب في امتز. والمناسب لقول ائشارح: خلاف ما إذا كان إلح أن يتعلق بقوله: ما لم يكن تعلقه. [التجريد: ١٩٥] **قوله:** أي قول أبي الهندام الخزازي يرثى ابنه الهندام. (الدسوقي)

التي دما ذكر المفعول؛ لأنه أحسن في هذا الكلام خصوصاً، وسبب حسه أنه كأنه يدع عجيب أن يشاء الإنسان أن يبيكي دما، فلما كان كدث كان الأول أن يصرح بذكره؛ فيقرر في نفس السامع ويؤنس به. (دلائل الإعجاز)

فذكره أي فذكر بكاء الدم الذي هو مفعول المشيئة وإن كان أحوال دالا عليه؛ فيقرر دث المفعول في نفس السامع؛ لأنه صار مذكوراً مرتين، مرة لثانية بعبارة الصمير عليه، ومعنى البيت: أن ما بي من الأحرار يوجب بكاء الدم عليه، لكن أعانني على ترك ذلك الصمير. [الدسوقي ملخصاً: ١٣٣/٢]

وأما قوله أي قور أبي الحسن عبيد بن أحمد الجوهري. (الدسوقي) **فليس** منه أي ولا من الحذف لبيان بعد الإتمام، بل ليس من الحذف مصبغاً؛ لأن مفعول المشقة مذكور، وهو قوله: 'أز أكي' المتبادر منه السكاء الحقيقي. [التجريد: ١٩٦] **أي مما ترك** [س هو مما ترك فيه الحذف؛ لعدم الدليل عليه لو حذف (الدسوقي)] والحاصل أن مفعول المشقة هما مذكوران باتفاق المصنف وصدر الأفاضل، وإدخال الخلاف بينهما في علة ذكره، فامتنع بعمل ذكره عدم الدليل عليه =

على ما ذهب إليه صدر الأفاضل في "ضرام السقط" من أن المراد لو شئت أن أبكي
تفكرا بكيت تفكرا، فلم يحذف مفعول المشيئة، ولم يقل: لو شئت بكيت تفكرا؛ لأن
تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم، وإنما لم يكن من هذا القبيل؛ لأن
المراد بالأول **السكاء الحقيقي** لا البكاء الفكري؛ لأنه لم يرد أن يقول: لو شئت أن
أبكي تفكرا بكيت تفكرا، بل أراد أن يقول: أفناني النحول فلم يبق مني غير خواطر
تحول في، حتى لو شئت البكاء فمررت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم أجده،
تذهب وتاتي

= لو حذف، وصدر الأفاضل يعلله بعراية تعلق الفعل به، إذا علمت هذا تعلم أن النفي بـ "ليس" مسلط على القيد الذي
هو قوله: بناء على عراية تعلقها به، والمعنى أن ترك الحذف لعدم الدليل عليه لو حذف. [الدسوقي مخصصاً: ١٣٣/٢]
على ما ذهب إلخ: [متعلق بالنفي الذي هو ترك الحذف لأجل العراية (الدسوقي)] حيث جعله من باب تنازع
الفعليين، وجعل مفعول المشيئة "أن أبكي تفكرا"، وهذا لا يماس مقصود الشاعر؛ إذ مقصوده اسالة في فناءه حتى
لم يبق فيه مادة سوى التفكر، وأنه ليس له قدرة على بكاء الدمع لذلك، ولو قيل: 'لو شئت أن أبكي تفكرا'
بكيت" لم يفد أنه لم يبق منه إلا التفكير لصحة بكاء التفكر مع القدرة على بكاء الدمع، فمقصود الشاعر هو ما
ذكره الشيخ لا ما ذكره الصدر. (ملخص)

ضرام السقط بكسر الضاد المعجمة وبكسر السين المهملة، شرح صدر الأفاضل على ديوان أبي العلاء المعري
اسمى بسقط الربد، وسقط الزند في الأصل عبارة عن النار الساقطة من الزباد، والصرام في الأصل معناه التأجيل.
(الدسوقي) **فلم يحذف إلخ:** قد يقال: قد حذف متعلق المفعول الذي هو السبب في العراية وهو تفكرا فكان
مقتضى كون العراية تقتضي عدم الحذف أن لا يحس حذف متعلق وإن كان هناك ما يدل عليه، إلا أن يقال: إن
في الكلام تنازعاً؛ لأن كلا من الشرط والخفاء صائب لـ 'تفكرا' المذكور، فمفعول 'أبكي' إما مذكور إن أعمداً
الأول، وإما مقدر إن أعمداً الثاني، والمقدر كالمذكور، ويرد على الشق الأول أنه لو كان كذلك لوجب الإتيان
بالصير في الثاني إلا أن يجري على مذهب من يجوز الحذف من الثاني كالأول، تأمل. [التجريد: ١٩٦]

الفيل أي مما ترك فيه حذف المفعول لعراية التعلق. **لا السكاء الفكري:** أي حيث لا يصح ما قاله صدر الأفاضل من
أن الأصل لو شئت أن أبكي تفكرا، وبطل القول بأن البيت مما ذكر فيه مفعول المشيئة لعرايته؛ لأن مفعول المشيئة فيه ليس
عربياً حيثئذ، وتعين القول بأن مفعول المشيئة إنما ذكر؛ لعدم دليل الدال عليه لو حذف. [الدسوقي تنقيحاً: ١٣٤ ٢]
لأنه لم يرد إلخ: لأنه يفوت حيثئذ المبالغة التي يحصل وقت إرادة السكاء الحقيقي، ولا يكون مناسباً لقول الشاعر:
"فلم يبق مني الشوق غير تفكري" كما لا يخفى على المتأمل. (الدسوقي مخصص)

فمررت بتخفيف الراء أي مسحتها وأمررت يدي عليها ليسيل الدموع، وقوله: 'عصرت' مرادف لما قبله. (الدسوقي)

وخرج منها بدل الدمع التفكير، فالبكاء الذي أراد إيقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم
 غير معدى إلى التفكير البتة، والبكاء الثاني مقيد معدى إلى التفكير، فلا يصح تفسيراً
 للأول وبياناً له، كما إذا قلت: لو شئت أن تعطي درهما أعطيت درهماين، كذا في
 "دلائل الإعجاز"، ومما نشأ في هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قيل: إن
 الكلام في مفعول "أبكي"، والمراد: أن البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان
 بعد الإبهام بل إنما حذف لغرض آخر،
 كالاختصار

مطلق مبهم الخ [أي بحسب اللفظ، وإن كان المقصود به البكاء الحقيقي، فلا ينافي ما سبق من أن المراد به البكاء
 الحقيقي. (التحريد: ١٩٦)] المراد بإطلاقه وإهامه عدم إرادة تعلقه بمفعول محصور، والمعنى: لو شئت أن أوجد
 حقيقة البكاء ما قدرت على الإتيان؛ لعدم مادة الدمع في، وحيث "فأبكي" نزل منزلة اللام كما قيل، والأليق
 بقول المصنف: "أن المراد بالبكاء الأول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكير" أن يقال: إن المعنى: فلو شئت أن أبكي
 دمعاً لهيئته، فحذف المفعول للاختصار. [الدسوقي: ١٣٤/٢]

فلا يصح الخ لأنه مبين له، وحيث فذكر مفعول المشيئة؛ لعدم الدليل الدال عليه عند الحذف، لا لكون تعلق الفعل به
 غريباً. [الدسوقي: ١٣٥/٢] **كما اد فلب الخ** أي فلو حذف "درهما" لتوهم أن المراد: لو شئت أن تعطي درهماين
 أعطيتهما، والحاصل: أن مفعول المشيئة يحذف بشرطين، أحدهما وجودي وهو أن يكون له بيان، والآخر عدمي وهو أن
 لا يكون في تعلق الفعل به غرابة، والشرط الأول مفقود هنا، والأنسب أن يقال: لو شئت أن تعطي عطاء ما أعطيت
 درهماين؛ لأن البكاء في البيت ليس مقيداً بالمفعول به، فالأنسب أن لا يقيد العطاء في النظر أيضاً. (التحريد)

ما قل حاصله أن بعض الشراح جعل قول المصنف: "وأما قوله" راجعاً إلى قوله: "كما في فعل المشيئة" لا إلى
 قوله: "بخلاف"، وجعل المراد منه أن حذف مفعول "أبكي" ليس للبيان بعد الإبهام، بل لأمر آخر؛ لأن قوله:
 "بكيت تفكراً" لا يصلح بياناً لمفعول "أبكي"؛ لأنه ليس التفكير. (التحريد ملخصاً)

إن الكلام الخ أي إن كلام المصنف وهو قوله: "وأما قوله" إلى قوله: "فليس منه" مسوق في مفعول "أبكي" لا في
 مفعول المشيئة كما هو في التقرير الأول. (الدسوقي)

والمراد أي مراد المصنف بقوله: "فليس منه". **لغرض آخر** أي كالاختصار، وإنما كان هذا القيل ناشئاً من سوء
 الفهم لأمرين: الأول: أن ذلك خلاف سياق كلام المصنف؛ لأن كلامه السابق إنما هو في حذف مفعول المشيئة لا
 في مفعول "أبكي"، الثاني: أن قول المصنف "وأما قوله: فدم يبق إلخ" إنما ذكره لأجل الرد على صدر الأفاضل القائل:
 إنه ذكر مفعول المشيئة هنا لغرابة، ولذا قال: "لأن المراد بالأول البكاء الحقيقي" وليس للرد على من زعم أن
 الحذف في البيت للبيان بعد الإبهام وإلا لقال: لأن الحذف للاختصار. (الدسوقي)

وقيل: يحتمل أن يكون المعنى: لو شئت أبكي تفكرا بكيت تفكرا، أي لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكير، فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشيئة لغرابته، وفيه نظر؛ لأن ترتب هذا الكلام على قوله: "لم يبق مني الشوق غير تفكري" يأتي هذا المعنى عند التأمل الصادق؛ لأن القدرة على بكاء التفكير لا يتوقف على أن لا يبقى فيه غير التفكير، فافهم، وما يدفع توهم رد عطف على "إما للبيان" ابتداء متعلق بـ "توهم" كقوله:

وكم ددت أي دفعت عني من تحامل حادث يقال: تحامل فلان علي إذا لم يعدل، .
هو الظلم

وقل الخ الفرق بين هذا وبين ما قاله صدر الأفاضل: أن قائل هذا يجوز ما قاله المصنف، كما يجوز ما قاله صدر الأفاضل بقربة قول الشارح: "يحتمل"، فما أوجه صدر الأفاضل جوره صاحب هذا القيل، وفرق بعضهم: بأن هذا القول يغير قول صدر الأفاضل من جهة أن صدر الأفاضل اعتبر أن المعنى: لو أردت أن أبكي تفكرا لبكيت، ولم يعتبر عدم بقاء مادة الدمع، بخلاف هذا القائل فإنه اعتبر أن المعنى لم يبق في الشوق مادة دمع، وصرت أقدر على بكاء التفكير، فلو شئت أن أبكي تفكرا لبكيت تفكرا، وعلى كل حال فبرد عليهما بما قال الشارح بقوله: "وفيه نظر"، هذا ولا يخفى أن الفرق لا يحلو عن تعسف، بل الظاهر: أن هذا القيل عين ما قاله صدر الأفاضل، وإنما أعاده الشارح لأجل بيان توجيهه ولا اعتراض عليه. [الدسوقي: ١٣٥/٢]

هذا الكلام أعني قوله: "فلو شئت أن أبكي تفكرا بكيت تفكرا". [الدسوقي: ١٣٦/٢]

لأن القدرة الخ يقال في تقريره: إن القدرة على بكاء التفكير وإن لم تتوقف في حد ذاتها على حالة عدم إبقاء الشوق غير الخواطر، بل كما تجامعه بجامع القدرة على البكاء بالدمع، لكنها باعتبار التخصيص بتلك الحالة ونفي ماعداها من القدرة على بكاء الدمع والدم تتوقف على ذلك، وهذا هو الذي أراده ذلك القائل كما يدل عليه قوله: "أي لم يبق في الشوق مادة الدمع الخ"، ولأجل إمكان رد النظر الذي قاله الشارح بما علمت من البحث قال الشارح: "فافهم". (الدسوقي) **متعلق بـ "توهم"** أي إن توهم المخاطب في ابتداء الكلام أن المتكلم أراد غير المراد فيندفع بخلاف المفعول، ويجوز تعلقه بـ "دفع" أيضا، لكن الأول هو المناسب كما يأتي في المتن. (الدسوقي)

كقوله أي البحري في مدح أبي الصقر. **وكم ددت** قد يروى بصيغة الخطاب وهو الظاهر، وقد يروى بصيغة المتكلم فحينئذ لا يكون مدحا للممدوح، بل يصف نفسه بالتبث على المحن والرايا ويفتخر بحسن صبره على الوقائع والبلايا. [التحريد: ١٩٧] **تحامل حادث** التحامل هو الظلم، وإضافته إلى الحادث إما حقيقة أي كم دفعت من تعدي الحوادث الدهرية علي أو إن الإضافة بيانية أي من الظلم الذي هو حادث الرماح، وعلى هذا فجعل حادث الزمان ظلما مبالغة كرجل عدل، [الدسوقي: ١٣٧/٢]

و"كم" خبرية مميّزها قوله: "من تحامل"، قالوا: وإذا فصل بين كم الخبرية ومميّزها بفعل متعدّد وجب الإتيان بـ"من"؛ لئلا يلتبس بالمفعول، ومحل "كم" النصب على أنّها مفعول "ذدت"، وقيل: المميّز محذوف أي كم مرة و "من" في "من تحامل" زائدة، وفيه نظر؛ للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة مما ذكرنا، ^{حذف المميّز زيادة "من" من الوجه الأول عطف على تحامل حادث} وسورة أي شدتها ووصولتها **حزّن** أي قطعن اللحم **بـ** العظم، **فحذف** المفعول أعني اللحم؛ **بـ** ذكر **لحم** **لأنها** **بهم** **فصل** **ذكر** **ما** **بعد** **اللحم** **يعني** **إلى** **العظم** **لأن** **حرم** **بـ** **أي** **السامع** **اعظم** **وإنما** **كان** **في** **بعض** **اللحم**، **فحذف** **دفعاً** **لهذا** **التوهم**، **وأما** **لأنه** **أريد** **ذكر** **أي** **من** **السامع** **ابتداءً**

ذكر المفعول **بـ** **على** **وجه** **يقتضي** **إخراج** **شعير**
 دليل الوجه

و "كم" حريد وجعلها استفهامية محدوفة الميم أي كم مرة أو ربما لادعاء الجهل بعده؛ لكثرتة، تعسف.
[التحريد: ١٩٧] وحب الإنسان نحو: ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ (القصص: ٥٨).
للا نلس الخ أي الميم بالمفعول لذلك الفعل المتعدي؛ لأنه إذا فصل بين "كم" الخيرية وميرها وحب نصبه
فيلتس بمفعول ذلك الفعل، فوجه الإتيان بـ "من" لثلا يلتس بالمفعول. [الدسوقي: ١٣٧/٢] (والتحريد ملخصا)
المسر محدوف أي وكم خيرية على حالها، وقوله: "من" رائدة أي في الإثبات على مذهب الأحفش، و"تأمل"
مفعول لـ "ددت" على هذا، والجملة حير عن "كم"، والرابطة محدوف أي مرات كثيرة دفعت ظلم الحوادث منها.
(الدسوقي ملخصا) حزرز. [الحز بالحاء المهملة: القطع] الحملة في محل جر صفة لـ "أيام" أي من وصف الأيام أمر
حزرز إلخ، ويحتمل أن يكون ضمير "حزرز" لسورة فتكون الجملة صفة لها، وأتى بصمير الجمع نظرا إلى أن لكل يوم
سورة، أو أن المضاف اكتسب الجمعية من المضاف إليه. (الدسوقي)

فحذف الخ فيه أن هذا الغرض من دفع التوهم ابتداء لا يتوقف على الحذف، بل يمكن حصوله مع ذكر المفعول أيضاً، لكن مع تأخير المفعول أي اللحم عن قوله: "إلى العظم"، وجوابه: أنه لا يجب في السكتة أن تكون مطردة معكسة، فحصولها مع شيء لا ينافي أن تحصل مع شيء آخر، وأيضاً تأخر المفعول بلا واسطة وهو اللحم عن المفعول بواسطة وهو العظم خلاف الظاهر. (التجريد) **وإما لأنه أريد** أي يحذف المفعول إما لتبيان بعد الإلهام، وإما لأن المفعول المحدوف أريد ذكره ثانياً، أي في محل ثان مع فعل آخر، وليس المراد أنه أريد ذكره دكراً ثانياً؛ لأنه لم يذكر أولاً إلا أن يقال: المقدر كالمذكور. [الدسوقي: ١٣٨/٢]

على صريح لفظه لا على الضمير العائد إليه إظهارا كمالا ^{عديه} موقوعه أي وقوع الفعل عليه أي المفعول حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وإن كان كناية عنه ^{كأنها شخص} كقوله:

قد ضلنا فم حد لك في السو ^{السيدة} دد و لمحد والمكارم مسلا

أي قد طلبنا لك مثلاً، فحذف "مثلاً"؛ إذ لو ذكره لكان المناسب: فلم نجده فيفوت ^{لغة تدفع وعمل شاق} الغرض، أعني إيقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل، ويجوز أن يكون نسب في ^{أي بالضمير} حذف مفعول "طلبنا" ^{الأولى إيقاع الوجدان المعنى} برك مواجهة الممدوح حسب ^{متعلق بالمواجهة} قصدا إلى المبالغة في التأديب، حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له ليطلبه؛ فإن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده،

صريح لفظه رد بأن ذكر المفعول أولاً لا ينافي ذكره ثانياً، عابته أنه وضع المصهر موضع المصمر لكمال العناية به، وأحب بأن الحذف في المفعول أكثر من الوضع المذكور على أنه يؤهم تعدد المثل في الشعر الآتي؛ لأنه نكرة أعيدت نكرة [التجريد: ١٩٧]، فيكون المعنى 'قد طلبنا لك مثلاً فم حد لك مثلاً آخر' محالفاً للمطلوب، وإنما وجدنا المصنوع وهو فاسد. [الدسوقي: ١٣٨/٢] إظهارا ^{علة لإرادة الإتيان بصريح اسمه ثانياً، وأما كناية} الحذف أولاً، فلأنه مع الإتيان بصريح الاسم ثانياً يدرمه التكرار. [التجريد: ١٩٨]

كقوله السحري في مدح المعتز. ضميره لأن الضمير يحتمل أن يعود على شخص آخر. [الدسوقي: ١٣٩٢] والمكارم جمع مكرمة بفتح الميم وضم الراء. المناسب أي نظراً إلى الكثير، وهو عده الإظهار موضع الإصمار. [الدسوقي] فيفوت ^{لأن الفعل الثاني وهو "عد" ليس واقعاً على صريح لفظ المفعول بل على ضميره، وإنما كان} العرض هو ما ذكر؛ لأن الأكيد في كمال مدح الممدوح بقي وجدان مثله على وجه لا ينوهم فيه، بل ولا يحظر بالنال أن الذي بقي وجدانه غير المثل، ولا شك أن الضمير من حيث هو محتمل لدلت أي بقي وجدان غير المثل؛ لاحتمال رجوع الضمير لشيء آخر غير المثل وإن تعين المعنى بالمقام والمراد، لكن المبالغة في المدح لا يأسسها إلا ما لا يأتيه الباطل بوجه ولو تخيلاً. [الدسوقي] ويجوز ^{لأنه أهم المطلوب} أولاً، ثم بين أنه المثل. [الدسوقي: ١٤٠/٢] قصدا ^{علة الترك، أي إنما ترك الشاعر مواجهة الممدوح بطلب مثل} له؛ لقصده المبالغة في التأديب تعظيماً له. (الدسوقي)

حتى كأنه ^{أي ولو قال: "طلبنا لك مثلاً" لكان ذلك مشعراً بتجويره وجود المثل؛ لأن العاقل لا يطلب إلا ما} يجوز وجوده، والعرض الذي يناسب المبالغة في المدح إحالة المثل ترك التصريح بطلبه المشعر بإمكان وجوده. [الدسوقي] فإن العاقل عليه بأن العاقل يقع منه التمني، وهو طلب متعلق بالمحال، فلا يتم قولكم: 'إن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده'، قلت: المراد بالطلب هنا الطلب بالفعل، وهو الحب القلبي المنقرون بالسعي، وأما التمني فهو عبارة عن مجرد حب القلب، فمن ثم تعلق بالمحال. (الدسوقي)

وأما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقوله: قد كان منك ما يؤلم، أي كل أحد ^{أي محذوف} ^{من الإيلاء} بقرينة أن المقام مقام المبالغة، وهذا التعميم وإن أمكن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار حينئذٍ، **وعليه** أي وعلى حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى: **وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُلُوبِ** (يونس: ٢٥) أي جميع عبادته، ^{من الورد لا من الإبراد} ^{وهو آلهة السلامة من الآفات} فالمثال الأول يفيد العموم مبالغة، والثاني تحقيقاً، ^{يفيد العموم حقيقة} وما خرد لاختصار من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره، وفي بعض النسخ: **عند فمهم فريسه**، وهو تذكرة لما سبق ولا حاجة إليه، وما يقال من أن المراد عند قيام قرينة دالة على أن الحذف لجرد الاختصار ليس بسديد؛ لأن هذا المعنى معلوم ومع هذا جار في سائر الأقسام، ^{مع كونه مقلوماً} ^{بأني أقسام المحذوف}

وأما للتعميم هذا من القسم الذي يكون له مفعول مقصود إلا أنه يحذف من اللفظ ليعم، فيشمل المقصود وغيره نحو: **قد كان منك ما يؤلم** مكان 'ما يؤلمني' حذف المفعول؛ ليعم كل أحد ومهم المتكلم، فيشمله كما اشتمل غيره، ولو كان هذا أي 'ما كان منك ما يؤلم' مكان 'ما يؤلم كل أحد' ما أفاد الاختصار. (ملخص)

بقريته الح أي المبالغة في الوصف بالإيلاء، فيكون هذا المقام قرينة على إرادة العموم في ذلك المفعول، وأنه ليس المراد ما يؤلمني أو يؤلم بعض الناس أو نحو ذلك. [الدسوقي: ١٤٠/٢] **وعليه** فيه إشارة إلى التفاوت بين المثالين. [التحريد: ١٩٨] **جميع عبادته** إنما قدر المفعول هنا عاماً؛ لأن الدعوة من الله إلى دار السلام بسبب التكيف عامة لجميع العباد المكلفين، إلا أنه لم يُحب منهم إلا السعداء، بخلاف الهداية بمعنى الدلالة الموصلة فإنها خاصة، ولهذا أطلق الدعوة في هذه الآية، وقيد الهداية في قوله بعد ذلك: **وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُلُوبِ** [يونس: ٢٥]. (الدسوقي) **فالمثال الأول** أي 'قد كان منك ما يؤلم' وهذا بيان من الشارح للتفاوت بين المثالين. (التحريد) **مبالغة** أي حالة كون العموم مبالغة، وذلك لأن إيلاء كل أحد من شخص واحد محال عادة على وجه الحقيقة. (الدسوقي) **والثاني** أي **سَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُلُوبِ** أي مدكرة **الح** أي مدكرة ومببهة على ما سبق، وهو قوله: 'وإلا وجب التقدير بحسب القرائن' خوف أن يفهل عنه. [الدسوقي: ١٤١/٢]

ولا حاجة إليه: لا فائدة فيه غير التذكرة. **أن المراد:** أي مراد المصنف من قيام قرينة.

فريسه دالة الح وليس المراد عند قيام قرينة دالة على المفعول المحذوف التي لا بد منها أيضاً. (الدسوقي)

هذا المعنى الح وهو كون المراد القرينة الدالة على خصوص البكته التي هي مجرد الاختصار، وقوله: "معلوم" أي فلا حاجة للنص عليه، وقد يقال: إن كان المراد أنه معلوم من المتن ففيه أنه لم يعم، وإن كان المراد أنه معلوم من خارج ففيه أنه لا يعترض بالعلم من خارج، فكان الأول للشارح للاقتصار على الوجه الثاني - أعني قوله: 'جار في سائر الأقسام' - ثم إن -

فلا وجه لتخصيصه بمجرد الاختصار خو: أصغت إليه أي أذني، وعليه أي على
 الحذف بمجرد الاختصار قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرْنِي أَنْصُرَ إِنْ شَاءَ﴾ (الأعراف: ١٤٣) أي دانت،
 وههنا بحث وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار إن لم يكن فيه قرينة دالة على أن
 المقدر عام فلا تعميم أصلاً، وإن كانت فالتعميم من عموم المقدر، سواء حذف أو
 لم يحذف، فالحذف لا يكون إلا بمجرد الاختصار، وإما لرعاية على الفاصلة خو قوله
 تعالى: ﴿وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى مَا وَدَّعْتُ رَبِّي وَمَا قَنَى﴾ (الضحى: ٣) أي ما قلاك،....
 أي ما تركت ما أبضت

- قوله: "معموم" يفيد أنه لا بد من قرينة على أن الحذف للنكتة الفلانية كالاختصار، وهو كذلك. [الدسوقي
 ملخصاً: ١٤١/٢] فلا وجه: وقد يقال: له وجه، وهو أن مجرد الاختصار نكتة ضعيفة لا يصار إليها إلا إذا تعينت.
 ونظير ذلك ما مر في ذكر المسند إليه حيث علل بالأصالة، وقيد الشارح ذلك بقوله: "ولا مقتضي للعدول عنه".
 (الدسوقي) لتخصيصه: أي لتخصيص قوله: "عند قيام قرينة". الاختصار: دون غيره من نكات الحذف. أي أدني:
 إنما قدر المفعول هكذا؛ لأن الإصغاء مخصص بالأذن. (الدسوقي) وعليه. إنما قال: 'وعليه' ولم يقل: "ونحوه"
 للتفاوت بين قرينتي المثالين، فإن القرينة في الأول لفظ الفعل وهو "أصغت"، وفي الثاني جواب الطلب.
 (الدسوقي) وههنا بحث: [أي في قول المصنف: 'وإما للتعميم مع الاختصار'. (الدسوقي)] يندفع هذا البحث مما
 سبق لشارح في حذف المفعول حيث ذكر أن الحذف لينذهب نفس السامع كل مذهب. (جلبى) إن لم يكن وذلك
 بأن لا يكون هناك قرينة غير الحذف بأن يقال: قد كان منك ما يؤلم. (الدسوقي: ١٤٢/٢) وإن كانت بأن يذكر
 في الكلام كل أحد، ثم يقال: قد كان منك ما يؤلم. (الدسوقي)

فالحذف لا يكون: أي فلا يفيد حذف المفعول التعميم أصلاً. فكيف يصح قوله: "وإما لتعميم مع الاختصار؟" وأجاب
 الشارح في "شرح المفتاح" عن هذا باختيار الشق الأول من التردد، وهو أنه لم يكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام،
 وقوله: 'فلا تعميم أصلاً' ممنوع؛ لأنه إذا لم يكن قرينة على ذلك يحمل ذلك المحذوف على العموم في المقام الخطائي حدراً
 من ترجيح خاص على خاص آخر بلا مرجح، فللحذف مدخل في تقديره عاماً؛ لأنه توصل به إلى تقديره عاماً في ذلك
 المقام، وفيه نظر؛ لأن العموم حيثئذ مستفاد من المقام الخطائي لا من الحذف، وأجيب بأن العموم في المقام الخطائي مستفاد
 من المقام والحذف جميعاً، فيكون للحذف مدخل في العموم في الجملة. (الدسوقي)

على الفاصلة: وفيه أن الفاصلة اسم للكلام المقابل، مثله، فإن التزم فيه الحتم بحرف فهو سبعة أيضاً، فهي أخص
 من الفاصلة، والمحافظة عليه بحذف المفعول الحرف الأخير من ذلك الكلام وهو الروي، وأجيب بأن في الكلام حذف
 مضاف أي المحافظة على روي الفاصلة. [الدسوقي: ١٤٣/٢] أي ما قلاك: فحذف المفعول ولم يقل: "ما قلاك؟"
 للمحافظة على روي الفاصلة؛ لتوافق ما قبلها وما بعدها. (الدسوقي)

وحصول الاختصار أيضا ظاهر، **وإنما لا يسبح** ذكره أي ذكر المفعول **كفون عئسه** .

هو الاستفاح

ما رأيت منه أي من النبي **ولا رأى** أي عبوره، **وإنما سكته أخرى** كإخفائه، أو

إحفاء المفعول

التمكن من إنكاره إن مست إليه حاجة، أو تعينه حقيقة أو ادعاء أو نحو ذلك.

تعين المفعول

[أوجه تقديم المفعول]

ونقدم مفعوله أي مفعول الفعل . **جاء** أي نحو المفعول من الجار والجرور والظرف

في الدار صليت عند زيد طلعت

والحال وما أشبه ذلك **عند** أي على الفعل **لرد الخطأ**

كـ حـ

وحصول الاختصار يريد أنه لا مدفوعة بين ما ذكره المصنف وقول الكشاف: 'إن الحذف في هذه الآية

لاختصار'؛ إذ لا تزحم في السكت، فيجوز اجتماع عدة من الأعراس في مثال واحد، وذكر السيد الصموي وحها

أحسن مما ذكره المصنف والكشاف في الآية، وهو ترك مواجعتها بإلقاء "قل" الذي معناه "أعض" على صميره

وإن كان معناه؛ لأن النبي فرع الإثبات في التعقل، ولم يفعل ذلك في 'ودعث' بل أوقع على صميره . لأن لفظ

'ودع' ليس كلفظ 'قل'؛ لأن 'ودع' معناه ترك، وهو لا يستلزم لبعض. [الدسوقي: ١٤٣ ٢]

ما رأيت منه صدر الحديث 'كنت أغتسل أنا ورسول الله من باء واحد، ما رأيت منه ولا رأى مني' أي ما رأيت

منه العورة ولا راها مني، ويمكن أن الحذف هنا إشارة لتأكيد أمر ستر العورة حسا من حيث إنه قد ستر لفظها على

السامع؛ ليكون الستر اللفظي موافقا لستر الحسي. [الدسوقي: ١٤٤/٢] أو **التمكن** الخ كأن يقال: 'لعم الله' ويرد

يريد عند قيام القرينة، فيحذف المتكلم ذلك المفعول، يتمكن من الإنكار عند الضرورة (الدسوقي محص)

الـ أي ما ذكر من الإحفاء والإنكار. أو **بعبه الخ** كما قال: نحمد وبشكر، أي الله تعالى؛ لتعين أنه المحمود

والمشكور حقيقة، وقوله "أو ادعاء" كما يقال: خدم وبعظم، والمراد: الأمير لادعاء بعبه وأنه لا يستحق ذلك في

المدح غيره (الدسوقي) **أو نحو ذلك** أي كإيهام صوته عن السان كقولك: 'مدح وبعظم' وتريد محمداً عند

قيام القرينة، وكإيهام صوته عن السان كقولك: 'لعم الله وأخرى' وتريد الشيطان. [الدسوقي: ١٤٥ ٢]

ونقدم مفعوله هذا هو المطلب الثاني من مطالب هذا باب، أي من أحوال متعلقات الفعل تقدم مفعول الفعل

عليه، وإنما لم يعبر بمفعوله ليستعني عن قوله: 'ونحوه'؛ لأن الكلام السابق مفروض في المفعول؛ لأنه الأصل في

المعمولية. (الدسوقي محصا) **وما أشبه** من جميع معمولات الفعل التي حور تقديمها على الفعل كالمفعول له ومعها

وفيه واتمير، وحرر بقولنا: التي يحور إيج' الفاعل، فإنه لا كلام لنا فيه؛ لأنه عند تقديمه لا يكون معمولاً بفعل

بل متبداً. (الدسوقي) **لرد الخطأ**: من إصافة المصدر إلى المفعول، أي رد المتكلم حصاً محاصب في اعتقاده تعين

مفعول الفعل ونحوه، فيكون القصر قصر قلب كما يصرح به قوله: "لم اعتقد الخ". (الدسوقي)

في التعيين كقوله: 'ريدا عرفت' من اعتقد أنك عرفت إنساناً وأصاب في ذلك، واعتقد أنه غير ريد وأخطأ فيه، وتقول لتأكيد أي تأكيد هذا الرد: زيدا عرفت لا غيره. وقد يكون لرد الخطأ في الاشتراك كقولك: "زيدا عرفت" لمن اعتقد أنك عرفت زيدا وعمرا، وتقول لتأكيد: زيدا عرفت وحده، وكذا في نحو: زيدا أكرم، وعمرا لا تكرم - أمرا ونهيا - فكان الأحسن أن يقول:

في ذلك: أي في اعتقاده المعرفة لإنسان ما. لتأكيد. أي إذا لم يكتف المخاطب بالرد الأول. [الدسوقي: ١٤٥/٢] تأكيد هذا الرد. قال في "الأطول": أي تأكيد هذا التقديم لا تأكيد رد الخطأ؛ لأن المؤكد في المعارف هو المفيد للأول لا معاده. ألا ترى أنك تجعل في "جاء زيد ريد" الثاني تأكيدا للأول، فلا يغرنك قول الشارح المحقق: "أي تأكيد هذا الرد". [التحريد: ١٩٩] لا غيره. إنما كان "لا غيره" تأكيدا له؛ لأن منطقته موافق لمفهوم "زيدا عرفت". (الدسوقي) وقد يكون أي إن تقديم المفعول قد يكون لرد الخطأ في الاشتراك، وأشار الشارح بهذا الاعتراض على المصنف حيث ذكر أن التقديم يفيد قصر القلب ولم يذكر إفادته لقصر الأفراد مع أنه قد يفيد، والاقتصار على ذكر الشيء في مقام البيان يفيد الحصر. (الدسوقي) في الاشتراك: أي لرد المتكلم خطأ المخاطب في اعتقاده الاشتراك في مفعول الفعل. ويسمى ذلك الرد بقصر الأفراد. (الدسوقي) وحده. وإنما كان 'وحده' مؤكدا؛ لأن منطقته موافق لمفهوم 'ريدا عرفت'. وترك المصنف والشارح بيان إفادة التقديم قصر التعيين مع أنه يفيد كما يستفاد من "المطول" كان تقول: 'ريدا عرفت' لمن اعتقد أنك عرفت إنساناً ولكنه جاهل بعينه وشاك في ذلك. [الدسوقي: ١٤٦/٢] زيدا أكرم: أشار بذلك إلى أن رد الخطأ في قصري القلب والأفراد كما يكون في الإخبار يكون في الإنشاء فنحو: 'ريدا أكرم، وعمرا لا تكرم'، يقال ذلك رد على من اعتقد أن النهي عن الإكرام مختص بغير عمرو أو الأمر به مختص بغير ريد في قصر القلب، وكذا يقال ذلك رد على من اعتقد أن النهي عن الإكرام أو الأمر بالإكرام مستو في زيد وعمرو في قصر الأفراد. (الدسوقي)

فكان الأحسن. يدخل فيه القصر بأنواعه الثلاثة، ويدخل فيه نحو: "زيدا أكرم وعمرا لا تكرم"، فإن اعتبار رد الخطأ فيه لا يخلو عن تكلف، وإنما عبر بالأحسن دون الأصوب؛ لأن الاعتذار عن المصنف ممكن بأنه لم يذكر رد الخطأ في الاشتراك وما يتعلق به من التأكيد بـ 'وحده' اعتماداً على المقايضة بما سبق، ولم يعمم بحيث يتناول الإنشاء؛ لأن كلامه في مبحث الخبر. (التحريد ملخصاً)

أن يقول: [مكان قوله: لرد الخطأ في التعيين] لا يخفى أنه لو قال: "لرد الخطأ" ولم يذكر قوله: "في التعيين"، لدخل القصر بأنواعه الثلاثة على ما سذكره من أن قصر التعيين أيضاً لرد الخطأ، لكنه لا يدخل فيه "زيدا أكرم وعمرا لا تكرم"؛ إذ اعتبار الخطأ فيه لا يخلو عن تكلف.

لإفادة الاختصاص، **مست** أي ولأن التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول مع الإصابة في إصابة المخاطب
اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما لا يقال: **ما ريدا ضربت ولا غيره**؛ لأن التقديم تقدم المفعول
يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقاً لمعنى الاختصاص، وقولك: "ولا غيره"
ينفي ذلك، فيكون مفهوم التقديم مناقضاً لمنطوق "لا غيره"، نعم لو كان التقديم
لغرض آخر غير التخصيص لجاز "ما ريدا ضربت ولا غيره" وكذا "زيدا ضربت
وغيره" **ملا ما ريدا مست ولكن كرمته**؛ لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ كالاتهام
واقع في الفعل بأنه الضرب حتى ترده إلى الصواب بأنه الإكرام، وإنما الخطأ في تعيين
المضروب، فالصواب أن يقال: ما ريدا ضربت ولكن عمرا، **أما نحو: ريدا سرفته**.....
فقط بلا تخصيص

لائال أي عند إرادة الرد على المخاطب في اعتقاده وقوع الضرب **مك** على زيد. [الدسوقي: ١٤٧/٢]
الاختصاص الذي دل عليه التقديم أي اختصاص نفي الضرب بزيد وثبوتة لغيره. (الدسوقي)
دلت أي وقوع الضرب على غير زيد. **ماقص** والجمع بين المتناقضين باطل.
بغرض آخر كالاتهام به في نفي الفعل عنه، أو الاستلداد بذكره من غير إرادة الإعلام بثبوت الفعل لغيره، فيجوز
"ما ريدا ضربت ولا غيره" وذلك؛ لأنه ليس في التقديم ما ينافي النفي عن الغير؛ لأن المعنى المقاد بالتقديم وهو
الاهتمام مثلا يصح معه النفي عن الغير وثبوتة، وأشار الشارح بذلك إلى أن التقديم لا يلزم أن يكون للاختصاص،
بل ذلك هو الغالب وقد يكون لأغراض أخرى كما سيأتي. (الدسوقي)
ريدا ضربت وغيره أي إنه مثل "ما ريدا ضربت ولا غيره" في المع عند قصد التخصيص، وفي الحوار عند قصد
غير التخصيص؛ لأن التخصيص يفيد نفي مشاركة الغير، والعطف يفيد ثبوت المشاركة وهو تناقض، فإن جعل
التقديم للاهتمام أو الاستلداد حار ذلك؛ إذ ليس في التقديم ما ينافي مقتضى العطف. (الدسوقي)
مبنى الكلام هو الذي ذكر لأجله الكلام. **ليس على إلح** أي والاستدراك بـ "لكن" يفيد أن مبنى الكلام على أن
الخطأ واقع في الفعل الذي هو الضرب، فيكون في الكلام تدافع؛ إذ أوله يقتضي عدم الخطأ في الفعل وآخره يقتضي
الخطأ فيه، ولو أريد الخطأ في الفعل لقليل: "ما ضربت زيدا ولكن أكرمته" بلا تقديم المفعول. (الدسوقي)
وأما نحو إلح [مرتببط بقولك: كقولك: "زيدا عرفت"] أي إن ما تقدم من أن "زيدا عرفت" مفيد للاختصاص
قطعا، محه ما لم يكن هناك ضمير الاسم السابق يشتعل الفعل بالعمل فيه، وأما إذا كان هناك اشتغال فتأكيد إن قدر
إلح، وفي هذا رد على صاحب الكشف حيث جرم بأن "زيدا عرفته" للتخصيص فقط. [الدسوقي: ١٤٨/٢]

فتأكيد إن قدر الفعل المحذوف **المفسر** بالفعل المذكور قبل **المنصوب** أي **عرفت** **زيدا** أي ذو تأكيد **عرفته**، **وإلا فتخصيص** أي **زيدا** **عرفت** **عرفته**؛ لأن المحذوف المقدر كالمذكور، فالتقدم عليه كالتقدم على المذكور في إفادة الاختصاص كما في بسم الله، **فنجو**: "زيدا **عرفته**" **محتمل للمعنيين**، والرجوع في **التعيين** إلى القرائن، وعند قيام القرينة الدالة على أنه **للتخصيص يكون أوكد** من قولنا: "زيدا **عرفت**" لما فيه من **التكرار**، وفي بعض **النسخ: وأما نحو**:

فتأكيد: فإن قلت: فأى فائدة لهذا التأكيد، وكيف يكون من الاعتبار المناسب؟ قلت: قد يكون المقام مقام إنكار تعلق الفعل بالمفعول مع صيق ذلك المقام مثلا حيث يطلب فيه الاحتصار، فيعدل عن ذكر الفعل مرتين صراحة، فيحذف للاختصار مع حصول التأكيد أو التخصيص على ما اقتضاه المقام. [مواهب المفاتيح: ١٤٨/٢]

عرفت زيدا عرفته: لأن فيه تكرار الإسناد، وهو يفيد تأكيد الفعل، فإن قلت: كيف يستلزم التفسير التأكيد مع أن المفسر م يفهم منه حتى يكون تأكيدا؟ قلت: بعد ذكر المفعول يعلم أن ثم مقدرا معناه، والمقدر كالمفطور، فصار مذكورا مرتين وتسميته تفسيرا من جهة دلالة على المحذوف، فالتأكيد لارم للتفسير بتحقيق ذكر مضمونه مرتين ولو كان أحد المذكورين تقديريا. (الدسوقي) **وإلا فتخصيص**: [أي إن لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده. (الدسوقي)] اقتصر على التخصيص وإن كان فيه تأكيد أيضا؛ لأن التخصيص لارم للتقدم غالبا، فنزل التأكيد مع التقدم هنا منزلة العدم. [التجريد: ١٩٩] **فنجو** **زيدا عرفته**: أعاده وإن كان هو معنى كلام المتن ليرتب عليه قوله: "والرجوع" إلى آخره. (الدسوقي) **محتمل للمعنيين** هما التأكيد والتخصيص، فعلى احتمال التأكيد يكون الكلام إجبارا بمجرد معرفة متعلقة بريد، وعلى احتمال التخصيص يكون الكلام إجبارا بمعرفة مختصة بزيد ردا على من رعم تعلقها بعمره مثلا دون زيد، أو زعم تعلقها بهما، وقال في "المطول": "يحتمل التخصيص بمجرد التأكيد، فيفهم منه أنه إذا كان للتأكيد لا يكون للتخصيص، وإذا كان للتخصيص يكون للتأكيد أيضا. (الدسوقي) في **التعيين**: أي تعيين كون التقدم للتأكيد أو التخصيص. [الدسوقي: ١٤٩/٢]

يكون أوكد إلخ: أي زائدا في التأكيد من قولنا: 'زيدا **عرفت**'، وهذا يقتضي أن "زيدا **عرفت**" فيه تأكيد، وليس كذلك بل مجرد الاختصاص كما تقدم، فالأولى أن يقول: يكون معيدا للتأكيد أيضا لما فيه من التكرار، وأجيب بأن التخصيص يستلزم التأكيد بخلاف العكس؛ إذ ليس التخصيص إلا تأكيدا على تأكيد. (الدسوقي)

من التكرار: أي تكرار الإسناد المفيد للتأكيد وإن كان غير مقصود منه التأكيد بل التفسير. (الدسوقي)

وأما نحو: هذا مقابل لقوله: نحو **زيدا عرفته**.

«وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُ **هـ** (فصلت: ١٧) **ولا نجد إلا التخصيص** لامتناع أن يقدر الفعل **لا مجرد التأكيد**

مقدما نحو: أما فهدينا ثمود؛ **لالتزامهم** وجود فاصل بين أما والفاء، بل التقدير: "أما ^{على المفعول}

ثمود فهدينا فهدينا هم" بتقديم المفعول، وفي كون هذا التقديم للتخصيص نظراً؛ لأنه قد ^{معيد لتخصيص} ^{الحاصل مع أما} ^{بل هو لإصلاح اللفظ}

يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل، كما إذا جاءك زيد وعمرو، ثم سألك سائل: ما

فعلت بهما؟ فتقول: أما.....

وأما ثمود **ح** المراد به كل تركيب تقدم فيه المفعول عنه متصلاً بـ "أما" التي هي معنى 'مهما يكن'، وهذا تخصيص للمسألة السابقة التي هي من باب الاشتغال، وحاصله أنه لما ذكر أن نحو: ريذا عرفته محتمل للتأكيد والتخصيص ربما يتوهم أن نحو قوله تعالى: **هـ** **ولا نجد إلا التخصيص** (فصلت: ١٧) ينصب "ثمود" على القراءة الشاذة بختمهما، دفع ذلك المتوهم بأنه متعين للتخصيص لتعين التقدير مؤجراً هكذا: وأما ثمود فهدينا هديناهم، و"أما" على قراءة الرفع فالتقديم معيد لتقوي الحكم بنكر الإساءة. [الدسوقي: ١٤٩/٢]

إلا التخصيص أي دون مجرد التأكيد، فالخصر بالسنة إلى مجرد التأكيد، فلا يرد أن مع كل تخصيص تأكيداً. [التحريد: ٢٠٠] **مقدما** ولو قدر الفعل مقدماً يكون لمجرد التأكيد. **لالتزامهم:** فيه بحث وهو أنه لم لا يجوز أن يقدر الفعل مقدماً بدون الفاء هكذا: "أما هدينا ثمود فهديناهم" فيحصل الفصل بين أما والفاء، ويكون التركيب حينئذ معيذاً للتأكيد، وأجيب بأن الفعل المقدر هو الجواب، والمذكور إنما هو مفسر له، وجواب "أما" لابد من اقتراحه بالفاء، فلا يجوز أن يقدر بدونها، وإلا لزم حلو الجواب عن الفاء وهو لا يجوز. (الدسوقي)

قد يكون **ح** أي التقديم قد يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل، ومع الجهل بذلك لا يتأتى التخصيص؛ لأنه إما يكون عند العلم بأصل الفعل، وأيضاً لو كان التقديم في هذه الآية مفيداً للتخصيص كما قال المصنف لاقتضى أنه ليس أحد من الكفار هدي أي دل على الطريق الموصل واستحب العمى على الهدى غير ثمود وليس كذلك، وفي "عقود الحمان" وشرحه أن شرط إفادة التقديم التخصيص أن لا يكون لإصلاح التركيب مثل **هـ** **ولا نجد إلا التخصيص** (فصلت: ١٧) وحينئذ ففي كون هذا التقديم للتخصيص نظر من هذا الوجه أيضاً، وفي قول الشارح: "لأنه قد يكون مع الجهل" إشعار بأنه قد يكون مع العلم أيضاً، وحينئذ فمسارعة الشارح للمصنف إنما هي في كنية كون التقديم الحاصل مع "أما" للتخصيص. [الدسوقي: ١٥٠/٢] (التحريد)

ثبوت أصل **ح** [ومع الجهل بذلك لا معنى للقصير] فيكون المقصود بالكلام إثبات أصل الفعل. (التحريد) **فتقول** **أما** **ح** أي فالسائل جاهل بالفعل وأنت لم ترد التخصيص بل أردت بيان ما تعلق بهذين الرحلين، فالعرض من التركيب المذكور أعني قولك: "أما ريذا" **ح** إفادة أصل الفعل المتعلق بهما، والتقديم فيه؛ لإصلاح اللفظ بالفصل بين أما والفاء. (الدسوقي)

زيدا فضربته، وأما عمرا فأكرمته، فلي تأمل. وكذلك أي ومثل "زيدا عرفت" في إفادة

التخصيص **فثبت**: يريد مررت في المفعول بواسطة لمن اعتقد أنك مررت بإنسان وأنه

أعطاني هذا وأصاب في ذلك

بواسطة حرف الجر

غير زيد، وكذلك يوم الجمعة سرت، وفي المسجد صليت، وتأديبا ضربته، وماشيا

في المكان

في المفعول له

في المكان

في ظرف الزمان

حججت، والتخصيص لآراء **للتقديم** عما أي لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه في

للتقديم ما حقه التأخير

للتقديم ما حقه التأخير

أكثر الصور بشهادة الاستقراء وحكم الذوق، وإنما قال: غالبا؛ لأن اللزوم الكلي غير

متحقق فيه؛ إذ التقديم قد يكون لأغراض آخر كمجرد الاهتمام والتبرك والاستلذاذ

غير التخصيص

وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر والسجع.....

في غير القرآن

فبتأمل. [إشارة إلى دقته وحسنه] أي في هذا البحث ليطهر لك أنه ليس الغرض من الآية بيان أن ثمود هددوا فاستجبوا

العمى على الهدى دون غيرهم ردا على من زعم انفراد غيرهم بذلك أو مشاركته لهم كما قال المصنف؛ لأن من

المعلوم أن الكفار كلهم كذلك، وإنما الغرض بيان أن أصل الهداية أي الدعوة للحق حصت لهم، والإخبار بسوء

صنيعهم؛ ليعلم أن إهلاكهم كان بعد إقامة الحجة عليهم. [الدسوقي: ١٥٠/٢]

يوم الجمعة هذا يقال ردا على من اعتقد أن سيرك في غير يوم الجمعة. (الدسوقي)

وفي المسجد يقال ردا على من اعتقد أنك صليت في غير المسجد. **وتأديبا** يرد به على من اعتقد أن سب الضرب

العداوة مثلا. (الدسوقي) **وماشيا** يرد به على من اعتقد أن الحج وقع ملك راكبا. (الدسوقي)

والتخصيص اعلم أن الجمهور على أن التخصيص هو الحصر، وقال السكي: هو غيره، فالتخصيص قصد المتكلم

إفادة السامع خصوص شيء من غير تعرض لغيره بإثبات ولا نفي سبب اعتناء المتكلم بذلك الشيء وتقديمه له في

كلامه، فإذا قلت: "زيدا ضربت" كان المقصود الأهم إفادة خصوص وقوع الضرب على زيد، لا إفادة حصول

الضرب مطلقا، ولا تعرض في الكلام لغير زيد بإثبات ولا نفي، وأما الحصر فمعناه نفي غير المذكور وإثبات المذكور،

وبيعر عنه بـ"ما وإلا" وبـ"إنما" فهو رائد على الاحتصاص ولا يستمد مجرد التقديم. [التحريد: ٢٠٠]

للتقديم [أي لزوما جزئيا] سواء كان المتقدم مفعولا أو غيره أو بعض المفعولات على بعض. (الدسوقي)

وحكم الذوق. المراد به هما قوة للنفس تدرك بسببها لطائف الكلام ووجوه محسناته، فهو عبارة عن العقل،

فالمراد بشهادة الاستقراء والعقل. [الدسوقي: ١٥١/٢] **الاهتمام** أي كالاتهام المخرد عن التخصيص نحو: اعلم

لزمت، فإن الأهم تعلق اللزوم بالعلم. (الدسوقي) **والترك** أي تعجيل الترك نحو: محمدا أحببت. (الدسوقي)

والاستلذاذ أي تعجيله نحو: ليبي أحببت. **وموافقة كلام** نحو: "زيدا أكرمت" في جواب "من أكرمت؟"

(الدسوقي) **السجع** أي السجع من الشر غير القرآن، قوله: "والفاصلة" أي من القرآن؛ لأن ما يسمى في غير القرآن

سجعة يسمى في القرآن فاصلة رعاية للأدب؛ لأن السجع في الأصل هدير الحمام إلخ. (الدسوقي)

والفاصلة ونحو ذلك قال الله تعالى: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ثُمَّ الْحَجِيمَ صَلُّوهُ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً فَاسْلُكُوهُ﴾ (الحاقة: ٣٠-٣٣) وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ﴾ (الاسطار: ١٠) وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ (الضحى: ٩، ١٠)، وقال تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ (النحل: ١١٨) إلى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة بأساليب الكلام، ^{مع استوب} ~~وهو~~ أي ولأن التخصيص لازم للتقدم غالبا ^{مع استوب} ~~يقال~~ في **إِيَّاكَ نَعْتُدُ وَإِنَّكَ تُسْتَعِينُ** (المائدة: ٥): ^{معناه} ~~معه~~ ^{حسنت العادة والاستعانة} ~~لا نستعين غيرك، وإن~~ ^{بإني لا أستعير} ~~أنا~~ (آل عمران: ١٥٨) ^{معناه} ~~أنا~~ ^{ماتقدم للاحتصاص} ~~تخشرون لا~~

قال الله تعالى كلها أمثلة لما كان التقدم فيه لعرض أجر غير التخصيص. [الدسوقي: ١٥٢/٢]

حدوده الخ أي يقول الله تعالى حرية النار: ^{معناه} ~~أنا~~ ^{أي أجمعوا يديه إلى عقبه في العمل،} ~~أنا~~ (الحاقة: ٣١) أي أدخلوه في النار. (الدسوقي) **وان عليكم الخ** من المعلوم أنه ليس فيه تقدم المعمول على عامه، بل أحد المعمولين على الآخر، فإن "عليكم" حيز "إن" و"الحافظين" اسمها، فالتقدم لرعاية الفاصلة دون التخصيص؛ لأن المراد الإخبار بأن على الآدميين ملائكة يكتفون، لا الرد على من يعتقد أنهم على غيرهم. (الدسوقي)

وما لهم الخ التقدم هنا لتصحيح اللفظ؛ لأن "أما" لا تليها "الهاء"، ولرعاية الفاصلة أيضا، وليس التقدم هنا للتخصيص؛ لأن المراد: النهي عن قهر اليتيم وانتهاز السائل، لا الرد على من زعم أن النهي عن قهر غير اليتيم وانتهاز غير السائل. (الدسوقي) **أنفسهم يظلمون** التقدم هنا أيضا لرعاية الفاصلة؛ لأن المراد الإخبار بظلمهم أنفسهم، لا الرد على من زعم ظلمهم غير أنفسهم، فظهر لك أن التقدم في الآيات المذكورة لرعاية الفواصل، ولا يخلو عن الاهتمام، ولا ياسب إرادة الحصر فيها عند من له دوق ومعرفة بأساليب الكلام. (الدسوقي)

لا تخس يعني الخس لا يستلزم هي الصحة، ولهذا حمل صاحب "الكشاف" والقاضي قوله تعالى: ^{معناه} ~~أنا~~ [الحاقة: ٣١] على التخصيص أي لا تصلوه إلا الحميم، ويمكن حمل الآية ^{معناه} ~~أنا~~ [الحل: ١١٨] على التخصيص بتربيل ظلمهم على غيرهم بالنسبة إلى ظلمهم أنفسهم مرة العدم. [التحريد: ٢٠٠] **إِيَّاكَ نَعْتُدُ** [كون تقدم 'إياك' للاحتصاص لا ينافي أنه لرعاية الفاصلة كما مر. (التحريد)] التقدم فيه للتخصيص، ومعناه بعدك ولا بعد غيرك وستعينك ولا نستعين غيرك. فالباء في قوله: "نخصت بالعبادة" داخل على المقصور يعني لا نعبد إلا إياك. (ملخصا)

ولا نستعين غيرك وهذا المعنى يبيد أن التقدم للاحتصاص. [الدسوقي: ١٥٣/٢]

غيره. ويفيد التقديم في جميع أي في جميع صور التخصيص وراء **لخصيص أي بعده**
اهتماما بالمقدم؛ لأنهم يقدمون الذي شأنه أهم وهم بيانه أعنى، **ولهذا يقدر المحذوف في**
'بسم الله' مؤجرا أي بسم الله أفعل كذا ليفيد مع الاختصاص ^{أشد رعاية} الاهتمام؛ لأن المشركون
كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم، فيقولون: باسم اللات وباسم العزى، فقصد الموحّد تخصيص
اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم، **وأورد** ^{أي اعتراض} **فقر** **بسم ربك** (العلق: ١) يعني لو كان
التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب أن يؤخر الفعل ويقدم "باسم ربك"؛ لأن
كلام الله تعالى أحق برعاية ما يجب رعايته، **ووجب بأن الأهم فيه القراءة**
^{أي نكات في البلاغة}

أي بعد أي بعد ذلك التخصيص المفاد للتقديم، وإنما لم يقل: "غيره" مع أنه المراد؛ إشارة إلى تأخره في الاعتبار
عن الاختصاص بحسب الرتبة، فبعدية الاهتمام بالنظر إلى أن المقصود بالدات هو التخصيص، والاهتمام تابع له
ومتأخر عنه في الاعتبار. [الدسوقي: ١٥٤/٢] **اهتماما بالمقدم** سواء كان ذلك من جهة الاختصاص أو من
غيرها. [الدسوقي] **وهذا** أي لأجل أن التقديم يفيد الاختصاص والاهتمام معه. [الدسوقي: ١٥٥/٢]
يقدر الخ: أي إنه يقدر ما يتعلق به الجار والمجرور مؤخرا حيث كان ذلك مما له شرف، وكان المقام يناسبه إرادة
الاختصاص، كما في "بسم الله"، فإذا قدر مؤخرا أفاد الاختصاص والاهتمام معا، والاهتمام هنا طاهر؛ لأن الحلافة
يهتم بها لشرف ذاتها. [الدسوقي] **فقصد الموحّد** أي على طريق قصر الأفراد؛ لأن معتقد الكفار أنه يتدأ باسم الله
تعالى وباسم غيره من آلهتهم الباطلة. [التحريد: ٢٠١] **بالابتداء** لو قال: 'بالابتداء والاهتمام للرد عليهم' لكان
أوضح وأنسب بما قدمه. (التحريد) **وأورد** أي على أن التقديم يفيد التخصيص والاهتمام. (التحريد)
يعني لو كان هذا يدل على أنه إيراد على قوله: "وفيد التقديم وراء التخصيص اهتماما"، ويرد عليه بأن كون
كلام الله تعالى أحق برعاية ما تجب رعايته مسلم، لكن إذا ثبت أن الاختصاص مع الاهتمام واجب الرعاية في
بسم الله [العلق: ١] وهو ممنوع، فالوجه أن يكون واردا على قوله: "وهذا يقدر المحذوف مؤجرا" كما
قرره في شرح المفتاح حيث قال: وإذا كان الواجب تقدير الفعل مؤخرا فما بال قوله تعالى: **بسم الله**
(العلق: ١) قدم الفعل فيه، والحال أن كلام الله تعالى أحق برعاية ما تجب رعايته. [الدسوقي: ١٥٦/٢]
بأن الأهم فيه [أي في قوله: **بسم الله**] الحاصل أن الاهتمام بذكر الله باسمه أمر ذاتي، والاهتمام بالقراءة أمر
عارض من حيث أن المقصود من الإنزال الحفظ المتوقف على القراءة، فقدم الاهتمام العرضي على الاهتمام الذاتي لاقتضاء
المقام الأول؛ لأن رعاية مقتضى المقام أصل البلاغة التي هي أعظم ما وقع به إعجاز القرآن. [الدسوقي: ١٥٧/٢]

لأنها أول سورة نزلت، فكان الأمر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض وإن كان ذكر الله أهم في نفسه، هذا جواب صاحب "الكشاف"، ^{باعتبار ذاته} ^{كما أول ما نزل} أي "باسم ربك" ^{معنى} ^{رسم} — ^{اسم} أي هو مفعول "اقرأ" الذي بعده، ومعنى "اقرأ" ^{لاول نوحى} من غير اعتبار تعديته إلى مقروء به، كما في "فلان يعطي" كذا في "المفتاح".

تقديم بعض المعمولات

وتقديم بعض معملاته أي معمولات الفعل على معمله

ول سورده وقيل أول ما نزل سورة الفاتحة، وقيل أول ما نزل سورة المدثر، والتحقيق أن الخلاف لفظي، لأن أول سورة نزلت بتمامها سورة الفاتحة، وأول آية نزلت على الإطلاق ^{العلق: ١} إلى قوله: ^{العلق: ٥}، وأول آية نزلت بعد فترة النوحى أول المدثر، إذا علمت هذا فقول الشارح: لأنها أول سورة نزلت فيه مسامحة، والأولى أن يقول: أول آية نزلت من سورة. [الدسوقي: ١٥٨/٢]

الأمر بالقراءة دون بيان ملايسها المتوقف على العلم بأصحتها. [التجريد: ٢٠١] معنى الخ وهو منى على أن تعلق "باسم ربك" بـ "اقرأ" الثاني تعلق المفعولية، ودحوّل "باء" للدلالة على التكرير والدوام، كقولك: أخذت الخطام، وأخذت بالخطام [المطول: ٣٧١] هو مفعول الخ أي مفعول به بواسطة احرف على أن الباء للاستعانة أو المصاحبة، ونظير التركيب "بالقلم كنت" أو "شيأى دهمت" هذا هو المنهج، وقيل: مفعول به بلا واسطة في الأصل، فالمعنى: اقرأ اسم ربك، وإنما أدخلت الباء على ما هو مفعول به بلا واسطة دلالة على التكرير والدوام، ونظيره: "بالخطام أخذت" أي أخذت الخطام. (التجريد)

ومعنى يعنى نزل الفعل المتعدي منزلة الألام، وعلى هذا لا يكون 'اقرأ' الثاني تأكيداً للأول، بل هو مستأنف استئنافاً ببياناً جواباً لقوله ^{كيفية} 'كيف اقرأ؟' وذلك لأن الثاني أحص من الأول ولا تأكيد بين أحص وأعم. [الدسوقي: ١٥٩/٢] إلى مقروء به أي إلى ما تعلقت به القراءة ووقعت عليه، وأما على الجواب الأول فقد اعتبر تعديته إلى مقروء وهو 'اسم ربك' فتكون 'اسم ربك' على الجواب الأول مقروء به؛ لأنه مستعان به، أو مترك في القراءة لا مقروء؛ لأن المراد اقرأ القرآن أي أوجد القراءة مستعنياً أو متركاً باسم ربك. [الدسوقي مدحضا: ١٦٠/٢]

كـ في المفتاح فيه إشارة إلى أن في الجواب الثاني شيئاً، ولعل وجهه أن المتأخر والمناسب أن المطلوب من المصطفى قراءة مخصوصة لا إيجاد مطلق القراءة. (التجريد) وبشيء بعض هذا هو المطلب الثالث من مطالب هذا الباب أي من أحوال متعلقات الفعل تقديم بعض معمولات الفعل على بعض، وأراد بمعمولاته كل ما له ارتباط به الشامل للمسند إليه وإن كان الباب معقوداً للمتعلقات التي هي ما عدا المسند إليه، والقرينة على هذا قوله: كأنفاعل الخ (الدسوقي)

لأن أصل ذلك البعض **استقدم** على البعض الآخر، **ولا مقتضى للعدول عنه** أي عن ذلك الأصل، **كفاعل في نحو: ضرب زيد عمرا؛ لأنه عمدة في الكلام** وحقه أن يلي الفعل، وإنما قال: في نحو: ضرب زيد عمرا؛ لأن في نحو: "ضرب زيدا غلامه" ^{لأنه كالجاء للفعل} **مقتضا للعدول عن الأصل، والمفعول الأول في نحو: أعطيت زيدا درهما، فإن أصله** **التقدم لما فيه من معنى الفاعلية، وهو أنه عاط أي أخذ للعطاء، أو لأن ذكره أي ذكر** **ذلك البعض الذي تقدم أهم. جعل الأهمية ههنا قسيما لكون الأصل التقدم، وجعلها** **في المسند إليه شاملا له ولغيره من الأمور المقتضية للتقديم،.....**
 لكون الأصل التقدم ^{بيان المعنى}

ولا مقتضى مثل اتصال الفاعل بضمير المفعول نحو: ضرب زيدا غلامه. [الدسوقي ملخصا: ١٦٠/٢]
لأنه عمدة أي إما كان أصل الفاعل التقدم؛ لأنه عمدة في الكلام أي لا يتقوم الكلام بدونه بخلاف المفعول، فسقط ما في الخفيد من توهم العمدة للمفعول. [الدسوقي ملخصا: ١٦١/٢]
مقتضا للعدول وهو لزوم الإضمار قبل الذكر رتبة ولفظا. (الدسوقي) **عاط** من عطوت الشيء أي تناولته. **للعطاء** أي الشيء المعطى مثل الدراهم. **أو لأن الخ** كما لو كان تعلق الفعل بذلك المقدم هو المقصود بالذات لغرض من الأغراض، فيقدم على المفعول الآخر كما في المثال الآتي، فإن تعلق الفعل بالخارجي هو المقصود بالذات ليستريح الناس من أدائه دون تعلقه بالقاتل ولو كان فاعلا فيذكر أولا لكونه أهم. (الدسوقي)
جعل الأهمية هذا اعتراض على المصنف حيث حالف صيغه هنا ما ذكره في "باب المسد إليه"، وذلك لأنه فيما تقدم جعل الأهمية أمرا شاملا لكون الأصل التقدم ولغيره الخ حيث قال: 'وأما تقديمه فنكون ذكره أهم إما لأنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه، وإما ليتمكن الخبر في ذهن السامع، وإما لتعجيل المسرة أو المساءة الخ'، وهنا جعل الأهمية قسيما لكون الأصل التقدم [لأن العطف يقتضي المعايرة] فمقتضى ما تقدم أن يكون المصنف هنا عطف العام على الخاص بواسطة "أو" وهو لا يجوز، وأجاب الشارح عن هذا بالتوفيق بين الكلامين وعدم لزوم العطف المذكور بقوله: ففراد المصنف بالأهمية فيما تقدم مطلق الأهمية، ومراده بالأهمية هنا الأهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم، وتوضيحه أن الأهمية المطلقة أي الغير المقيدة بذاتية أو عرصية لها أسباب: منها أصالة التقدم، وتمكين الخبر في ذهن السامع، وتعجيل المسرة أو المساءة إلى غير ذلك مما تقدم، فإن كان سببها غير كون الأصل التقدم من تعجيل المسرة أو المساءة أو تمكين الخبر في ذهن السامع فالأهمية عرصية، وإن كان سببها كون الأصل التقدم فالأهمية ذاتية، فالمصنف أراد بالأهمية هنا الأهمية العارضة المقابلة للأهمية الذاتية، وأراد بالأهمية السابقة في "باب المسد إليه" مطلق الأهمية الشاملة للذاتية والعرصية، فصح جعله هنا الأهمية قسيما لكون الأصل التقدم. (الدسوقي)

وهو الموافق للمفتاح، ولما ذكره الشيخ عند القاهر حيث قال: إنا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام، لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى، وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال: "قدم للعناية ولكونه أهم" من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم، فمراد المصنف بالأهمية ههنا الأهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم أو السامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض من الأغراض، **فصل في قتل الخارجى**، لأن الأهم في تعلق القتل هو

الخارجي المقتول ليتخلص الناس من شره، **فصل في التأخير**، **فصل في قتل الخارجى**

وهو أي جعل الأهمية أمراً شاملاً لأصالة التقديم وغيره موافق للمفتاح، ولما ذكره الشيخ عند القاهر في دلائل الإعجاز. [الدسوقي: ١٦٢/٢] مجرى الأصل أي القاعدة الكلية، فجعل العناية قاعدة كلية تشمل جميع أغراض التقديم. [التحريد: ٢٠١] والاهتمام عطف تفسير، فجعل الاهتمام كالقاعدة الكلية في مطلق الشمول؛ وذلك لأن الاهتمام بالشيء صادق بأن يكون من جهة أصالة تقديمه، أو من جهة تمكنه في ذهن السامع، أو من جهة تعجيل المسرة أو المساءة إلخ، وجعله كالقاعدة حيث قال: يجري مجرى الأصل، ولم يجعله قاعدة بحيث يقول: شيئاً هو الأصل؛ لأن شمول القاعدة لجزئياتها وشمول الاهتمام لأسبابه كما مر. (الدسوقي)

سعى علم من كلام الشيخ أنه لا يكفي أن يقال: قدم هذا الشيء للاهتمام به، بل لابد من بيان سبب الاهتمام بأن يقال: اهتم به لكون الأصل تقديمه ولا مقتضي لتعدول عن تلك الأصالة، أو لأجل أن يتمكن الخبر في ذهن السامع إلخ. (الدسوقي) فمراد المصنف ترميع على قوله: وهو الموافق إلخ أي إذا كان كلام المصنف هما مخالفا لما مر في المسند إليه الموافق لما في المفتاح ولما ذكره الشيخ فتعين أن مراد المصنف إلخ (الدسوقي)

الأهمية العارضة أي لا مطلق الأهمية، بخلاف ما مر في المسند إليه، فإن مراده بها الأهمية المطلقة الشاملة للداتية والعرضية، والدليل على أن مراد المصنف هنا الأهمية العارضة لما تقرر من أن العام إذا قيل بالخاص يراد به ما عدا الخاص. (الدسوقي) لعرض أي غير أصالة التقديم كما تقدم. **فصل في الخارجى** [وهو الخارج على السلطان] أي يقدم المفعول على الفاعل إذا كان العرض الأهم معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه ممن وقع منه، كما إذا خرج رجل على السلطان وعاث في البلاد وكثر به الأذى فقتل، وأردت أن تعبر بقتله فتقول: "قتل الخارجى فلان" بتقديم الخارجى؛ إذ ليس للناس فائدة أن يعرفوا قاتنه، وإنما الذي يريدون علمه هو وقوع القتل به ليتجنبوا من شره. (الإيضاح)

في التأخير أي تأخير ذلك المفعول المقدم إخلالاً ببيان المعنى المراد، وذلك بأن يكون التأخير موهما لمعنى آخر غير مراد، فيقدم لأجل التحريد عن ذلك الإيهام. [الدسوقي: ١٦٣/٢]

﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ (عامر: ٨٢) فإنه **لو أخر قوله**: "من آل فرعون" عن قوله: "يكنم إيمانه" **توهم أنه من صلة 'يكنم' أي يكنم إيمانه من آل فرعون فلم يفهم أنه أي ذلك الرجل كان منهم أي من آل فرعون، والحاصل: أنه ذكر لرجل ثلاثة أوصاف، قدم الأول أعني "مؤمن" لكونه أشرف، ثم الثاني؛ لئلا يتوهم خلاف المقصود، أو لأن في** ^{على الجميع} ^{على الثالث} **التأخير إخلالا** ^{بأساس} **كرعاية الفاصلة حو:** ﴿فَأَوْحَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى﴾ (طه: ٦٧) ^{كالتقديم الذي لرعاية الفاصلة} بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل؛ لأن فواصل الآي على الألف. ^{جميع آية} ^{منية عنها}

[القصر]

[تعريف القصر وتقسيمه]

القصر في اللغة الحبس،

لو أخر قوله الخ فإن قلت: إن تقديم الجار والمجرور على الجملة إذا كان كل منهما معنا هو الأصل؛ إذ القاعدة عند اختلاف النعوت تقدم النعت المفرد، ثم الظرف، ثم الجملة، وحيداً فالآية المذكورة مما جرى فيه التقديم على الأصل لا مما قدم لغرض آخر. يجاب بأن النكات لا تتزاحم، فيجوز تعددها ويرجع بعضها على بعض اعتبار المتكلم، فيجوز أن يقال: قدم الجار والمجرور؛ لأنه الأصل لقربه من المفرد؛ لأن الأصل تقديره بالمفرد، وأن يقال قدم؛ لأن في تأخيرها إخلالا بالمراد. [الدسوقي: ١٦٣/٢]

فلم يفهم أي فلم يفهم أنه منهم مع أن المراد إفهام أنه منهم لإفادة ذلك مزيد عناية الله تعالى به، فتأخيره فيه إخلال بالمعنى المقصود. [التحريد: ٢٠٢] **ثلاثة أوصاف**. أي كونه مؤمناً، وكونه من آل فرعون، وكونه يكنم إيمانه. [الدسوقي: ١٦٤/٢] **لكونه أشرف**: ولأنه مفرد والنعت المفرد يقدم على غيره. (الدسوقي)

لئلا يتوهم ولأن الطرف قريب من المفرد بسبب الجملة. (الدسوقي) **كرعاية الفاصلة** ورعاية الفواصل من الديق، ويمكن أن يخرط في سلك المعالي من جهة أن المتكلم لما راعى في بعض الفواصل أن يكون محتوماً بحرف واحد كان المقام يقتضي في الباقي رعاية ذلك، وتركه ترك مقتضى المقام. (مواهب الفتاح)

لقصر هو الباب الخامس من الفن الأول. (عروس الأفراح) **الحبس** ومنه قوله تعالى: ﴿يُحْبَسُ فِي سِجْنِهِ﴾ (الرحمن: ٧٢) أي عبوسات فيها، وقال بعضهم: هو في اللغة عدم المجاوزة إلى الغير، فهو من قصر الشيء على كذا إذا لم يتجاوز به إلى غيره، لا من "قصر الشيء: حبسته" بدليل التعبير بـ"على". [الدسوقي: ١٦٦/٢]

وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص، وهو حقيقي وغير حقيقي؛ لأن

كأحد الطرق الأربعة الآتية

تخصيص الشيء بالشيء إما أن يكون بحسب الحقيقة، وفي نفس الأمر بأن لا يتجاوزه إلى

عطف نفسه

غيره أصلاً وهو الحقيقي، أو بحسب الإضافة إلى شيء آخر بأن لا يتجاوزه إلى ذلك الشيء الآخر

تخصيص شيء **الح** إما على الإطلاق أو على سبيل الإضافة إلى معين، فكلما معنى القصر حقيقة اصطلاحية.

[التحريد: ٢٠٢] والمراد بتخصيص الشيء بالشيء: الإخبار بثبوت الشيء الثاني للشيء الأول دون غيره، فالقصر منطقاً حقيقياً كان أو إضافياً يستلزم النفي والإثبات، والشيء الأول إن أريد به الموصوف كان المراد بالشيء الثاني الصفة أو بالعكس. [الدسوقي ملخصاً: ١٦٦/٢]

بطريق مخصوص أي معهود معين عندهم وهو واحد من الطرق الأربع الآتية في كلامه، واحترق بقوله: "بطريق مخصوص" عن قولك: "زيد مقصور على القيام"، فإنه لا يسمى قصراً في الاصطلاح. (الدسوقي)

وهو حقيقي حاصل ما ذكره الشارح في بيان أقسام القصر إلى حقيقي وغير حقيقي: أن الحقيقي سببه إلى الحقيقة بمعنى نفس الأمر؛ لأن عدم تجاور المقصور للمقصور عليه فيه بحسب نفس الأمر، وأن الإضافي سببه للإضافة؛ لأن عدم التجاور فيه بالإضافة إلى شيء معلوم، وفيه نظراً؛ لأن عدم التجاور في كل من الحقيقي والإضافي بحسب نفس الأمر؛ إذ لا بد في كل منهما من المطابقة لنفس الأمر وإلا كان كاذباً، فلا تظهر مقابلة عدم التجاور بحسب الإضافة إلى شيء لعدم التجاور بحسب نفس الأمر كما فعله الشارح، وقال السيد في حواشي المطول: إن الحقيقي سببه للحقيقة بالمعنى المقابل لمسحار وإن المراد بالإضافي المسحار بمعنى أن تخصيص الشيء بالشيء بحسب الإضافة إلى شيء معين محاري له، وفيه نظر أيضاً؛ لأن كلا من المعنيين الحقيقي للقصر، فالأولى ما قاله البعض: إن المراد بالحقيقي ما لوحظ فيه الحقيقة ونفس الأمر بدون ملاحظة حال المخاطب من تردد أو اعتقاد خلاف أو شركة، والإضافي ما لوحظ فيه الحقيقة ونفس الأمر مع ملاحظة حال المخاطب السابق، ومن ثم صرحوا بأن قصر الأفراد والقلب والتعيين أقسام للقصر الغير الحقيقي؛ لأنه هو الذي يعتبر فيه حال المخاطب، وأقسام القصر إلى هذه الأقسام إنما هو باعتبار حال المخاطب، ويمكن أن يزل كلام الشارح على ذلك وإن كان ظاهر كلامه يأني عنه، فافهم. (الدسوقي)

وغير حقيقي لأن التخصيص إما على الإطلاق أو على سبيل الإضافة، والأول حقيقي والثاني إضافي، وغير حقيقي، وأما إطلاق القصر عليهما فحقيقة اصطلاحية، وقصر القلب والأفراد والتعيين كلها من أحكام الغير الحقيقي، وفي كل قصر حكمان: نفي وإثبات، فالإثبات للمذكور، والنفي عن كل ما عداه أو بعضه.

بالشيء الباء داخل على المقصور عليه، لا يتجاوزه **الح** الصمير المستتر في "يتجاوزه" راجع للشيء الأول، والبارر فيه وفي "غيره" راجع للشيء الثاني أي بأن لا يتجاور الشيء الأول المقصور الشيء الثاني المقصور عليه إلى غير هذا الشيء الثاني كقولك: "ما حاتم الأنبياء والرسول إلا محمد ﷺ"، فقد قصرت ختمهما على محمد ﷺ ونفيته عن كل ما عداه، فلم يتجاور الختم إلى غيره **أصلاً**. [الدسوقي: ١٦٧/٢] **وهو الحقيقي** نحو ما حاتم الأنبياء إلا محمد ﷺ

وإن أمكن أن يتجاوزَه إلى شيء آخر في الجملة، وهو غير حقيقي بل إضافي، كقولك:
 "ما زيد إلا قائم". بمعنى أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود لا بمعنى أنه لا يتجاوزَه إلى صفة
 أخرى أصلاً، وانقسامه إلى الحقيقي والإضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص
 مطلقاً من قبيل الإضافات، وكل منهما أي من الحقيقي وغيره نوعان: قصر موصوف
 على الصفه وهو أن لا يتجاوز الموصوف من تلك الصفة إلى صفة أخرى، لكن يجوز
 أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر، وقصر الصفه على موصوف وهو أن لا يتجاوز
 تلك الصفة عن ذلك الموصوف إلى موصوف آخر، لكن يجوز أن يكون لذلك
 الموصوف صفات أخرى،

وإن أمكن إلخ فيه إشارة إلى أنه قد يمكن، فالحقيقي والإضافي بحسب اعتبار المعنى، إن اعتبر التخصيص بالنسبة إلى
 جميع الصفات الباقية فهو حقيقي سواء وجد الجميع أو لم يوجد شيء منه، أو إلى بعضها فهو إضافي وإن لم يكن موجوداً
 إلا ذلك البعض. [التحريد: ٢٠٢] في الجملة أي في بعض الأمثلة القصر لا في كلها؛ إذ قد يتجاوز إلى شيء آخر كما
 إذا اعتبر القصر الذي في "لا إله إلا الله" بالنسبة إلى آلهة بعض البلدان فهو إضافي مع عدم التجاوز لشيء آخر أصلاً.
 (التحريد) بل اصافي دفع به توهم أن المراد بكونه غير حقيقي أنه مجازي كما قال السيد. [الدسوقي: ١٦٨/٢]
 وانقسامه إلخ هذا جواب عما يقال: إن القصر هو التخصيص وهو من الأمور الإضافية، فيمتنع اتصافه بالحقيقي،
 وتقسيمه إلى الحقيقي والإضافي من تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره، وحاصل الجواب: أنه ليس المراد بالحقيقي ما
 يكون تعقله في حد ذاته لا بالقياس إلى الغير، بل المراد به ما كان بالإضافة إلى جميع ما يغير، فهو حينئذ نوع من
 الإضافي. كما أن الإضافي هنا نوع منه أيضاً لتوقف كل من الحقيقي والإضافي على تعقل المقصور والمقصور عليه،
 لكن في الحقيقي بالإضافة إلى الجميع وفي الإضافي إلى البعض، وحصل أحدهما باسم الإضافة؛ لأن المضاف إليه فيه
 متعين، والآخر باسم الحقيقة؛ لأنه أسبغ بحقيقة التخصيص التي هي ضد المشاركة. [الدسوقي بتغيير]

الإضافات: أي النسب التي يتوقف تعقلها على تعقل غيرها. (الدسوقي)
 لا يتجاوز الموصوف كقولك: 'ما زيد إلا قائم' فقد قصرت زيدا على القيام ولم يتجاوزَه للقعود، ويصح أن
 تكون تلك الصفة وهي القيام لموصوف آخر. [الدسوقي: ١٦٩/٢]
 إلى صفة أخرى. إن أراد إلى صفة من غير التعيين كان القصر حقيقياً، وإن أراد إلى صفة معينة كان إضافياً، وكذا
 يقال فيما بعد. (الدسوقي) لا يتجاوز تلك الصفة كقولك: 'ما قائم إلا زيد' فقد قصرت القيام على زيد بحيث
 لا يتجاوزَه إلى غيره وإن كان زيد متصفاً بصفات أخرى كالأكل والشرب. (الدسوقي)

و مر د بالصفة ههنا الصفة المعبده أعني المعنى القائم بالغير لا النعت النحوي أعني التابع
 في باب القصر
 الذي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول، وبينهما عموم من وجه؛ لتصادقهما في
 مثل: أعجبنى هذا العلم وتفارقهما في مثل: العلم حسن ومررت بهذا الرجل،

المعنى القائم الخ سواء دل عليه بفظ النعت النحوي كقائم، أو غيره كالفعل نحو 'ما زيد إلا يقوم'. [الدسوقي: ١٦٩/٢]
 لا النعت النحوي ليس المراد: لا النعت النحوي فقط، بل المراد: من هو أعم منه أي نفيه بالكلية؛ لأن النعت
 النحوي لا يدخل في شيء من طرق القصر، فلا يعطف، ولا يقع بعد "إلا" ولا بعد "إنما"، ولا يتقدم، ولا يتوسط بينه
 وبين معنونه ضمير الفصل، وليس مسدداً ولا مسدداً إليه حتى يقصد بتعريفه باللام القصر، فالمراد: نفيه بالكلية أي أنه
 لا يصح إرادته في باب القصر؛ إذ لا يتأتى قصره بطريق من طرقه ولا يسكر على هذا قول الشارح وبيهما عموم من
 وجه؛ لأن المراد: بيان النسبة بينهما في حد ذاتهما ونفس الأمر لا في هذا الباب، تأمل. (الدسوقي)

الذي يدل فصل حرج به الدل وعطف البيان والتأكيد الذي ليس للشمول. [الدسوقي: ١٧٠/٢]
 غير الشمول [فصل ثان وخارج به التأكيد بـ"كل" وأحوالها. (الدسوقي)] واعترض بأن هذا القيد يحرج نحو:
 "الشمولون" في قولك: 'جاء الناس الشمولون لزيد' مع أنه نعت نحوي، وأجيب بأن المراد به: غير الشمول المعتر في
 التأكيد النحوي وهو أن لا يشد فرد من أفراد المتنوع نحو: جاء القوم كلهم، 'والشمولون لزيد' في المثال المذكور غير هذا
 الشمول، فهو نعت غير خارج بهذا القيد. (ملحظاً) وسهما عموم أي بين المعنوية والمعنوية من حيث مدلولها أو بين
 المعنوية والمعنوية من حيث دأها، وإلا فالمعنوية لفظ وهو مباهل للمعنى. (الدسوقي)

لتصادقهما فيه إشكال قوي؛ لأن النعت النحوي اسم للفظ، والصفة المعنوية اسم للمعنى، واللفظ والمعنى متباينان،
 فكيف يتصادقان إلا أن يقال: الكلام على المسامحة، والمراد: أن التصادق بين الصفة المعنوية وبين معنى النعت النحوي إلا
 أنه لشدة الارتباط بين اللفظ والمعنى سبب ما للمعنى إلى اللفظ على المسامحة. [التحريد: ٢٠٣]

أعجبنى هذا العلم في دلالة العلم على معنى في متبوعه حتى يكون نعتاً نحوياً نظراً؛ لأن مدلوله نفس الموصوف،
 وأجيب بأن اسم الإشارة لا دلالة له على حقيقة المشار إليه والعلم بيبها؛ لأنه يدل على ذات ومعنى فيها؛ لأن المراد
 به فرد في هذه الماهية كما في قولك: مررت بهذا الرجل. (التحريد بزيادة) العلم حسن مثال لافتراق الصفة
 المعنوية، فإن العلم صفة معنوية لا نحوية؛ لأنه مبتدأ. (الدسوقي)

ومررت بهذا الرجل مثال لانفراد النعت النحوي، فإن لفظ الرجل نعت لاسم الإشارة ولم يدل على معنى قائم بالغير،
 فإن قيل: إن الرجل في هذا التركيب يدل على معنى قائم بالغير؛ إذ هو دال على كون المشار إليه موصوفاً بالرجولية،
 ولذلك صح كونه نعتاً فيكون صفة معنوية. قلنا: هو من أصله لم يوضع إلا للدات، بخلاف العلم في المثال السابق فليس
 صفة معنوية باعتبار الأصل. ويرد على هذا الجواب لو كان المعتر في الصفة المعنوية الدلالة الأصلية فلا يكون "ما زيد
 إلا أحوك" و"ما الباب إلا ساج" و"ما هذا إلا زيد" من قصر الموصوف على الصفة المعنوية، وهو مسلم عندهم، =

وأما نحو قولك: "ما زيد إلا أخوك" و"ما الباب إلا ساج" و"ما هذا إلا زيد" فمن قصر الموصوف على الصفة تقديراً؛ إذ المعنى أنه مقصور على الاتصاف بكونه أخاً أو ساجاً أو زيداً. ^{حال كون الصفة مقدرة} **والأول** أي قصر الموصوف على الصفة **من الحقيقي** نحو: ما زيد إلا كاتب إذا أريد أنه لا ينصف غيرها أي غير الكتابة، وهو لا يكاد يوجد لتعذر الإحاطة بصفات الشيء ^{من الصفات} حتى يمكن إثبات شيء منها ونفي ما عداها بالكلية، بل هذا محال؛ لأن للصفة المنفية ^{تبريع على إحاطة} نقيضا وهو من الصفات التي لا يمكن نفيها ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين، مثلاً إذا قلنا: "ما زيد إلا كاتب" وأردنا أنه لا يتصف بغيرها لزم أن لا يتصف بالقيام ولا بنقيضه

= فإما أن يجعل الكل من الصفة المعنوية باعتبار الحال، أو لا يجعل الكل من الصفة المعنوية باعتبار الأصل، فإن جعل منها كانت الصفة المعنوية أعم مطلقاً من النعت النحوي وهو الأقرب. [الدسوقي مخصصاً: ١٧١/٢]

وأما نحو قولك: قصد بهذا دفع ما يرد على قوله: وكل منهما بوعاء، فإن القصر في الأمثلة المذكورة ليس من النوعين، وحاصل الجواب: أنها من باب قصر الموصوف على الصفة المعنوية تأويلاً، وقد يقال: كان ينبغي ترك المثال الأول لعدم احتياج الأخ للتأويل؛ لأنه يدل على معنى هو الأخوة، فهو مما يدل على المعنى القائم بالغير دلالة طاهرة وإن لم يكن مشتقاً، فتدبر. (الدسوقي)

من الحقيقي. حال من المبتدأ أو الخبر على القول بجوازه مبهماً، وحاصل ما ذكره المصنف: أن القصر إما حقيقي أو إضافي، وإحقيقي إما قصر موصوف على الصفة أو بالعكس، وكل منهما إما حقيقي غير ادعائي أو ادعائي، فهذه أربعة، وإضافي إما قصر موصوف على صفة أو بالعكس، وكل منهما إما قصر أفراد أو قسب أو تعيين، فهذه ستة، تلك عشرة كاملة. [الدسوقي: ١٧٢/٢]

إذا أريد إلخ. هذا قيد في المثال، أي إن هذا المثال إنما يكون من الحقيقي إذا أريد أن زيداً لا يتصف بغيرها، أي بكل مغاير لها من الصفات، وأما إذا أريد أنه يتصف بما لا يعاقلها فقط من الشعر مثلاً كان من القصر الإضافي. (الدسوقي)

وهو لا يكاد: أي قصر الموصوف على الصفة قصراً حقيقياً. (الدسوقي) **بصفات الشيء** لكثرة الصفات وحفاء الكثير منها.

بل هذا: إضراب على قوله: "لا يكاد" إلخ. **ولا بنقيضه:** لا يقال: المراد من قولنا: "ما زيد إلا كاتب" نفي اتصافه بغير الكتابة من الصفات الوجودية، والنقيض أمر عديمي، وحينئذ فلا يكون إثبات صفة ونفي ما عداها محالاً؛ لأننا نقول: الكلام في القصر الحقيقي وهو لا يتصور إلا بنفي كل ما هو غير المثبت وجودياً كان أو عدمياً، فلو فرض نفي الصفات الوجودية خاصة، فإنما يلزم منه عدم ارتفاع النقيضين لا صحة القصر الحقيقي؛ لأن صحته =

الغير الحقيقي فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم، بل يكون المراد أن الحصول في الدار مقصور على زيد. بمعنى أنه ليس حاصلًا لعمرو وإن كان حاصلًا لبكر وخالد. وهو ليس في الدار الذين هما في الدار

والأول أي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص أمر بصفة دون هو الموصوف المقصود

صفة أخرى أو مكائها. أي تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى، هو قصر الأفراد هو قصر القلب والتعيين واستاتي أي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بأمر دون أمر. أي موصوف حر أو مكائها.

وقوله: دون أخرى معناه متجاوزًا عن الصفة الأخرى، فإن المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين، والمتكلم يخصه بإحدهما ويتجاوز عن الأخرى،

= القصر بالإضافة إليه منزلة العدم، فإذا قلت: ما في الدار إلا زيد. بمعنى أن الحصول في الدار مقصور على زيد لا يتجاوز به عمرو وإن كان حاصلًا لبكر وخالد، فذلك قصر إضافي على وجه الحقيقة، فإذا جعل ما يكون القصر بالإضافة إليه وهو عمرو منزلة العدم كان قصرًا إضافيًا على وجه المبالغة، والحاصل: أن الأقسام أربعة: قصر حقيقي على وجه الحقيقة، وقصر حقيقي على وجه المبالغة، وقصر إضافي على وجه الحقيقة، وقصر إضافي على وجه المبالغة. [الدسوقي: ١٧٤/٢]

الغير الحقيقي. أي الإضافي على وجه الحقيقة دون المبالغة. (الدسوقي ملخصًا) **والأول إلخ:** لما فرع من الأقسام الأربعة لتحقيق وهي قصر الموصوف على الصفة أو بالعكس والحقيقي والادعائي شرع في أقسام الإضافي وهي ستة كما مر في احاشية سابقا. [الدسوقي: ١٧٥/٢] **غير الحقيقي.** يصرف منه عدم جريان الانقسام إلى الأفراد والقلب والتعيين في الحقيقي، بل هي خاصة بالإضافي. **بصفة:** الباء داخلية على المقصور عليه.

أو مكائها. هذا قصر القلب وما قبله قصر الأفراد، وأما قصر التعيين فداخل في قوله: "أو مكائها" على طريقة المصنف وفيما قبله على طريقة السكاكي كما سيأتي. [التحريد: ٢٠٤] **معناه:** ذكره ليتبين به المراد من قوله: "دون أخرى" فإنه يمكن أن يصدق بالسكوت عن تلك الصفة وعدم التعرض؛ لانتفائها مع أنه ليس مرادًا إذ المراد التعرض لانتفائها. [الدسوقي: ١٧٦/٢]

متجاوزًا إلخ: قال العربي: إشارة إلى أن "دون" وقع حالا، وذو الحال إما المفعول المذكور وهو الأمر، وإما الفاعل وهو المخصص، فإنه مراد بحسب المعنى في قوة الملفوظ به، وأما مكائها ففعل: حال، ومعناه أو واضعا تلك الصفة مكان أخرى، وقيل: منصوب على الظرف أي بصفة واقعة في مكان صفة أخرى، أقول: جعله حالا من الفاعل هو الذي يدل عليه كلام الشارح، والمتكلم يخصه بإحدهما ويتجاوز الأخرى مع أن في جعله حالا من المفعول إثبات الحال من السكرة. (التحريد) **اشتراكه في صفتين:** في الكلام قلب، وأصله: اعتقد اشتراك صفتين فيه كما يأتي. (الدسوقي)

ومعنى "دون" في الأصل أدنى مكان من الشيء، يقال: "هذا دون ذاك" إذا كان أحط منه قليلا، ثم استعير للتفاوت في الأحوال والرتب، ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد إلى حد وتخطى حكم إلى حكم، ولقائل أن يقول: إن أريد بقوله: "دون أخرى ودون آخر" دون صفة واحدة أخرى ودون أمر واحد آخر، فقد خرج عن ذلك ما إذا ^{أي في المنس} ^{أي نقل} ^{وإن لم يكن هناك تفاوت} في قصر الصفة على الموصوف اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق الاثنين كقولنا: "ما زيد إلا كاتب" لمن اعتقده كاتباً وشاعراً ومنجماً، وقولنا: "ما كاتب إلا زيد" لمن اعتقد الكاتب زيدا وعمرا وبكرا، ^{في قصر الصفة على الموصوف} وإن أريد أعم من الواحد وغيره فقد دخل في هذا التفسير القصر الحقيقي،

ومعنى **دون إلخ** أصل "دون" أن يستعمل في المكان المحسوس المسحط، يقال: هذا البيت دون ذلك البيت إذا كان أحط منه قليلا، ثم استعمل في الكلام المعنوي من الأحوال والرتب، فيقال: زيد دون عمرو في الشرف، ثم نقلت إلى تخطى حكم إلى حكم وتجاوز حد إلى حد إلخ. [الدسوقي: ١٧٧/٢]

ثم اتسع فيه بطريق النقل أو المجاز المرسل من استعمال المقيّد في المنطلق. [التحريد: ٢٠٥] **ولقائل إلخ** هذا اعتراض على تعريف المصنف لقصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف قصرا غير حقيقي، حاصله: أنه إن احتار الشق الأول من شقي التردد كان التعريف غير جامع لبعض أفراد القصر الإضافي، وهو ما يكون لنفي أكثر من صفة واحدة أو أمر واحد، وإن احتار الشق الثاني كان التعريف غير مانع لصدقه على القصر الحقيقي؛ لأنه تخصيص أمر بصفة دون سائر الصفات وتخصيص صفة بأمر دون سائر الأمور. [الدسوقي: ١٧٨/٢]

دون أخرى في تعريف قصر الموصوف على الصفة من الإضافي. **وإن أريد إلخ** أجيب عن الإشكال المذكور باختيار الشق الثاني، لكن المراد الواحد وغيره على سبيل التفصيل بأن يلاحظ الصفات أو الأمور الموصوفة المتجاوز عنها تفصيلا، بخلاف القصر الحقيقي فإنه يلاحظ فيه النفي عن الغير على سبيل الإجمال، مثلاً إذا قيل: 'ما قائم إلا زيد' إن لوحظ لا غيره إجمالا كان القصر حقيقيا وإن لوحظ لا عمرو ولا بكر ولا خالد على التفصيل كان إضافيا، وأجيب أيضا بأن المراد أعم من الواحد وغيره بشرط أن لا يكون الأعم هو الجميع، وحيث فلا يدخل القصر الحقيقي في التعريف، وأجاب في "المطول" عن هذا باختيار الشق الثاني، وهذا المعنى وإن كان مشتركا بين الحقيقي وغيره لكنه خصصه بغير الحقيقي؛ لأنه ليس بصدد التفسير بقصر الغير الحقيقي لأجل أن يتميم عن القصر الحقيقي؛ لأن ذلك قد علم سابقا، بل غرضه من هذا الكلام أن يفرع عليه التقسيم إلى قصر الأفراد والقلب والتعيين، وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي. (الدسوقي)

وكذا الكلام على "مكان أخرى" و"مكان آخر"، فكل منهما أي فعلم من هذا الكلام
 في قصر الموصوف في قصر الصفة
 ومن استعمال لفظ "أو" فيه أن كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة
 أي للتوزيع
 على الموصوف صرياً: الأول التخصيص بشيء دون شيء، والثاني التخصيص بشيء
 من كل منهما من كل منهما
 مكان شيء، والمحاص بالآخر من صري كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر
 بيد — "كل"
 الصفة على الموصوف، ويعنى بالآخر التخصيص بشيء دون شيء، من يعتقد الشركة
 أي من الصريين
 أي شركة صفتين في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة،
 فأكتر

وكذا الكلام أي من أنه إن أريد مكان صفة واحدة أخرى، أو مكان أمر واحد آخر يخرج ما إذا اعتقد المخاطب أكثر
 من صفتين أو أمرين، وإن أريد أعم دخل القصر الحقيقي؛ لأنه يصدق عليه أنه تخصيص بصفة مكان سائر الصفات
 وتخصيص بأمر مكان سائر الأمور. [الدسوقي: ١٧٨/٢] فكل منهما [من الأول والثاني من غير الحقيقي] نتيجة لما
 تضمنه التعريف من التوزيع، فالأضرب أربعة: الأول تخصيص أمر بصفة دون أخرى، والثاني تخصيص أمر بصفة مكان
 أخرى، والثالث تخصيص صفة بأمر دون آخر، والرابع: تخصيص صفة بأمر مكان آخر. (الدسوقي)
 من صري كل إلخ. المراد به كل ما بيته الشارح بقوله: "من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف".
 والقسم الأول من قصر الموصوف على الصفة هو المعبر عنه بقوله: "تخصيص أمر بصفة دون صفة أخرى"، والقسم
 الثاني منه هو المعبر عنه بقوله: "تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى"، والقسم الأول من قصر الصفة على
 الموصوف هو المعبر عنه بقوله: "تخصيص صفة بأمر دون أمر آخر"، والقسم الثاني منه هو ما عبر عنه بقوله: "تخصيص
 صفة بأمر مكان أمر آخر"، فبذلك ظهر أن قول الشارح: 'ويعنى بالأول' إلخ أي بالقسم الأول من النوع الأول
 والقسم الأول من النوع الثاني، والخاص: أن المراد بالأول هو الذي أتى فيه بـ 'دون' سواء كان من قصر
 الموصوف على الصفة أو العكس، والمراد بالثاني ما كان فيه لفظ "مكان". [الدسوقي: ١٧٩/٢]
 ويعني بالأول إلخ. إنما أتى بالناية ههنا وفي قوله: 'وبالثاني'؛ خفاء المراد من الأول والثاني؛ لأنه لم يبين الأول من
 الصريين والثاني منهما، لكن بداءة المصنف فيما تقدم بالتخصيص بشيء دون شيء، وتثنيته بالتخصيص بشيء مكان
 شيء قرينة على المراد. [التحريد: ٢٠٥]

بشيء دون شيء أي لا التخصيص بشيء مكان شيء، فإنه الثاني كما يأتي. (الدسوقي) من يعتقد الشركة: أي غالباً،
 وقد يخاطب به من يعتقد أن المتكلم يعتقد الشركة ولو كان هذا المخاطب معتقداً للانفراد كان يعتقد مخاطب
 اتصاف زيد بالشعر فقط ويعتقد أنك تعتقد اتصافه بالشعر والكتابة أو التمجيم مثلاً، فتقول له: ما زيد إلا شاعر
 لتعلمه أنك لا تعتقد ما يعتقده فيك. (الدسوقي)

وشركة موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف، فالمخاطب بقولنا: "ما زيد إلا كاتب" من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة، وبقولنا: "ما كاتب إلا زيد" من يعتقد اشتراك زيد وعمره في الكتابة، ويسمى هذا القصر "قصر أفراد" لقطع الشركة التي اعتقدها المخاطب، والمخاطب بالتالي أعني التخصيص بشيء مكان شيء من ضربي كل من القصرين من يعتقد العكس أي عكس الحكم الذي أثبت المتكلم، فالمخاطب بقولنا: "ما زيد إلا قائم" من يعتقد اتصافه بالقيوم دون القيام، وبقولنا: "ما شاعر إلا زيد" من اعتقد أن الشاعر عمرو لا زيد، ويسمى هذا القصر "قصر قلب حكم محض".

و سده عطف على قوله: يعتقد العكس على ما يفصح عنه لفظ "الإيضاح"،

فالمخاطب الح اعلم أن المقصور عليه ما بعد 'إلا'، والمقصود ما قبلها، وحاصل ما قاله الشارح: أنه إذا اعتقد المخاطب أن زيد شاعر وكاتب ومحم مثلاً قلت في نفي ذلك الاعتقاد: ما زيد إلا شاعر، هذا في قصر الموصوف، وإذا اعتقد أن زيداً وعمراً وحالداً اشتركوا في صفة الشعر فثبت تقول في نفيه: ما شاعر إلا زيد، هذا في قصر الصفة. [الدسوقي: ١٧٩/٢] لقطع لشركة أي لقطع ذلك القصر أو ذلك المتكلم الشركة التي اعتقدها المخاطب. (الدسوقي) القصرين: أي قصر الموصوف، وقصر الصفة.

من يعتقد العكس [عطف على من يعتقد الشركة] هذا بالنظر للعباءة وإلا فقد يخاطب به من يعتقد أن المتكلم يعتقد العكس وإن كان هو لا يعتقد العكس، وذلك عند قصد أن يكون الخطاب لإعادة لأرم الفائدة بين المتكلم أن ما هو عنده هو ما عند المخاطب لا ما توهمه فيه. [الدسوقي: ١٨٠/٢] أي عكس الحكم الح فالمصنف والسكاكي متفقان في معنى قصر القلب، ومختلفان في قصر الأفراد، فالأفراد عند السكاكي أعم مما هو عند المصنف أفراد كما مر. لفظ حكم الح أي تبديل حكمه كله بغيره، بخلاف قصر الأفراد فليس فيه تبديل كله، بل فيه إثبات البعض ونفي البعض. [التحريد: ٢٠٦]

لفظ 'الإيضاح' قال المصنف في 'الإيضاح': والمخاطب بالتالي إما من يعتقد العكس وإما من تساوى الأمران عنده، فهي صريحة في إعطاف الذي قاله الشارح، فالأولى أن يحمل كلامه هنا على ما في 'الإيضاح' ليتصافاً ولا يتعارضاً وإن احتمل على بعد أن يعطف قول 'أو تساوى' على قوله: يعتقد الشركة، أي أن المخاطب بالأول من يعتقد الشركة أو تساوى عنده الاتصافان، أي الاتصاف بالصفة، والاتصاف بغيرها في قصر الموصوف، واتصاف الموصوف بصفة واتصاف غيره بها في قصر الصفة، وعلى هذا فيكون قصر التعيين داخلاً في الأول، فهو اتفاق ما في 'المفتاح'، لكن عبارة 'الإيضاح' على ما مر يجمعه، فالأول أوى كما قال الشارح. (الدسوقي بريادة)

أي المخاطب بالثاني إما من يعتقد العكس وإما من تساوى عنده الأمران، أعني
 الاتصاف بالصفة المذكورة وغيرها في قصر الموصوف، واتصاف الأمر المذكور وغيره
 بالصفة في قصر الصفة، حتى يكون المخاطب بقولنا: "ما زيد إلا قائم" من يعتقد اتصافه
 بالقيام أو القعود من غير علم بالتعيين، وبقولنا: "ما شاعر إلا زيد" من يعتقد أن الشاعر
 زيد أو عمرو من غير أن يعلمه على التعيين، **وسمى** هذا القصر **قصر تعيين** لتعيينه ما
 هو غير معين عند المخاطب، **فالحاصل**: أن **التخصيص** بشيء دون شيء قصر أفراد،
 والتخصيص بشيء مكان شيء إن اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب، وإن تساوى
 عنده قصر تعيين، وفيه نظر؛ **لأننا لو سلمنا** أن في قصر التعيين "تخصيص شيء بشيء
 مكان آخر" فلا يخفى أن فيه **تخصيص شيء بشيء** دون آخر؛ فإن قولنا: "ما زيد إلا
 قائم" لمن يردد بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود،

الأمران أشار بذلك إلى أن ضمير 'تساوى' راجع إلى معلوم من السياق وهو الأمران الشاملان للصفتين في قصر
 الموصوف، وللأمرين في قصر الصفة. [التجريد: ٢٠٦] **لتعيينه ما** أي القصر أو انتكهم وقوله: 'ما' أي حكما.
فالحاصل أن التخصيص. [أي حاصل ما سبق من قوله: "والأول" من غير الحقيقي إلى هنا]. [الدسوقي: ١٨١/٢]
 أي تخصيص المتكلم شيئا بشيء، ففاعل المصدر ومفعوله محذوفان، فالشيء المحذوف إن كان واقعا على الصفة، فالمراد
 بقوله: "شيء" الموصوف فيتحقق قصر الصفة على الموصوف وإن كان واقعا على الموصوف، فالمراد بقوله: "شيء"
 الصفة فيتحقق قصر الموصوف على الصفة، فالباء داخلة على انقصور عليه على كلا الأمرين. (التجريد)
لأننا لو سلمنا فيه إشارة إلى مع كون قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان آخر كما فعله المنصف،
 وحاصل ذلك النظر: أنا لا نسلم أن في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان شيء آخر؛ لأن المخاطب به لم يثبت
 الصفة الأخرى في قصر الموصوف حتى يثبت المتكلم مكانها ما يعينه، بل هو متردد بينهما، سلمنا أن فيه تخصيصا
 بشيء مكان شيء آخر ولو احتمالا، فلا يخفى أن فيه أيضا تخصيصا بشيء دون شيء آخر، فيكون داخلا في الأول
 أي الأفراد، وحينئذ فجعل قصر التعيين من تخصيص شيء بشيء مكان شيء لا من تخصيص شيء بشيء دون شيء آخر
 تحكم. (الدسوقي) **تخصيص شيء**: فإدخاله في الثاني دون الأول تحكم.

ولهذا جعل السكاكي التخصيص بشيء دون شيء مشتركاً بين قصر الأفراد القصر الذي سماه المصنف "قصر تعيين"، وجعل التخصيص بشيء مكان شيء "قصر قلب" فقط. **وشرط قصر الموصوف على الصفة أفراداً عدم تنافي الوصفين؛** ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون الصفة المنفية في قولنا: "ما زيد إلا شاعر" ^{عنه لعدم تنافي}

وهذا **الح** أي ولأجل أن قصر التعيين فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر، وأن كونه من تخصيص شيء بشيء دون آخر أظهر من كونه من تخصيص شيء مكان آخر جعل السكاكي **الح**، وهذا اعتراض ثانٍ غير التحكم، بل يلزمه التحكم ومخالفة من تقدمه من المؤلفين بلا موجب. [الدسوقي: ١٨١/٢]

سماه المصنف الح تقرأ الشارح من هذه التسمية إشارة إلى أن السكاكي لا يقول بهما؛ إذ القصر الإصافي عنده نوعان فقط: قصر قلب لمن يعتقد العكس، وقصر أفراد من يعتقد الشركة ومن لا يعتقد شيئاً، فأدرج ما يسميه المصنف تعييناً في الأفراد ولا مشاحة في الاصطلاح، إلا أن في قصر التعيين إزالة الشركة الاحتمالية، بخلاف القسم الثاني من الأفراد فإن فيه إزالة الشركة الحقيقية. [الدسوقي: ١٨٢/٢]

قصر قلب فقط أي لا قصر قلب وتعيين كما جعله المصنف، وتحصل مما تقدم أن قصر التعيين لم يدرجه أحد في قصر القلب لظهور أن لا عكس فيه أصلاً، وأما عند السكاكي فالتعيين من أفراد الأفراد لا قسيم له؛ لأن الأفراد عنده عبارة عن قطع الشركة، سواء كانت بصريق الاحتمال أو الاعتقاد، وعند المصنف الأفراد قطع الشركة الاعتقادية فلا يتناول التعيين؛ لأنه قطع الشركة الاحتمالية لاشتراك الصفتين أو الموصوفين في أن كل منهما يحتمل أن يكون ثابتاً بدلاً عن الآخر، فعليه بكون التعيين قسماً لكل من الأفراد والقلب. (الدسوقي)

وشرط قصر الح قد يقال: لا حاجة إلى هذا الاشتراط لعلمه مما تقدم من أن مخاطب بقصر الأفراد من يعتقد الشركة، فإن هذا يعيد أن قصر الأفراد إما يكون عند اعتقاد الاشتراك في الوصفين، فهو أي ما قاله المصنف هما تصريح بما عدم التزاما (الدسوقي) ثم صاهر كلامه أنه لا اشتراط في قصر الصفة على الموصوف أفراد، مع أنه يشترط فيه عدم تنافي الاتصافين؛ إذ لو كان اوصف مما لا يصح قيامه، محلين م يتأتى اعتقاد مخاطب شوته لموصوفين، فلا يتأتى فيه قصر الأفراد نحو: لا أب لزيد إلا عمرو، فإنه لا يجتمع موصوفان في وصف الأبوّة لزيد، فلا يتأتى فيه قصر الأفراد، وأجيب بأن المصنف تركه إما لندرة ذلك وإما لتعويل على ظهور المقايضة. [التجريد: ٢٠٦]

أفراداً: أي للأفراد أو قصر أفراد فهو مفعول له أو مفعول مطلق، (التجريد)

عدم تنافي الوصفين: عدم تنافيهما صادق بأن يكون بينهما عموم وخصوص مضيق أو من وجه، وفي 'عند الحكيم' مراد المصنف بعدم تنافي الوصفين أن لا يكون مفهوم أحدهما عين لشيء الآخر كالمفحمة والشاعرية، ولا مبروما لشيء الآخر لزوماً بينا يحصل في ذهنه تحصيله كالنعوذ والقيام، إذ لو كان كذلك لم يتصور اعتقاد مخاطب اجتماعهما؛ لأن امتناع الشيء والإثبات من أجل البديهيات، فلا يتحقق قصر الأفراد لاشائه على اعتقاد الشركة. (الدسوقي) **حتى تكون:** حتى تفريعية بمنزلة الفاء. [الدسوقي: ١٨٣/٢]

كونه كاتباً أو منجماً لا كونه مفحماً أي غير شاعر؛ لأن الإفحام هو وجدان الرجل غير شاعر ينافي الشاعرية. **وشرط قصر الموصوف على الصفة قسا تحقق تنافيهما أي** ^{بمعنى الشرط} تنافي الوصفين حتى يكون المنفي في قولنا: "ما زيد إلا قائم" كونه قاعداً أو مضطجعاً أو نحو ذلك مما ينافي القيام، ولقد أحسن صاحب "المفتاح" في إهمال هذا الاشتراط؛ لأن قولنا: ما زيد إلا شاعر لمن اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح به في "المفتاح" مع عدم تنافي الشعر والكتابة، ومثل هذا خارج عن أقسام القصر.....
الإصافي

كاتباً أو محمداً: لأنها لا يمتنع اجتماعهما مع كونه شاعراً بخلاف الإفحام. **وشرط قصر الخ:** إما سكت عن قصر الصفة على الموصوف قلنا نحو: "إمّا الكاتب ريد لا عمرو" لمن اعتقد أن الكاتب عمرو لا ريد؛ لأنه لا يحق عليك أن وصف الكتابة يمكن اجتماع الموصوفين فيه، وحينئذ فلا يشترط فيه تحقق التنافي، بل تارة لا يتحقق التنافي كما مثلاً، وتارة يتحقق نحو: لا أب لريد إلا عمرو، فإنه قصر صفة على موصوف قصر قلب ولا يمكن اجتماع موصوفين في وصف أبوة ريد. [الدسوقي: ١٨٣/٢]

تحقق تنافيهما أي تحقق تنافي الوصفين في الواقع لأجل أن يكون إثبات المتكلم إحدى الصفتين مشعراً بانتفاء غيرها وهي الصفة التي تنافيهما، فيكون القصر قصر قلب يقيس، بخلاف ما إذا لم تكن إحدى الصفتين مافية للأخرى فإن المخاطب يجوز اجتماعهما في بادي الرأي، فيحتمل أن يكون قصر أفراد ويحتاج في كونه قصر قلب إلى أمر خارجي يعرف به أن المخاطب يعتقد العكس. (الدسوقي) مما ينافي الفناء ككونه مستلقياً أي وليس المقى بقصر القلب كونه كاتباً أو شاعراً لعدم منافاهما القيام. (الدسوقي)

ولقد أحسن الخ: تعريض بالمصنف من كونه أساء في اشتراط هذا الشرط وهو تحقق التنافي في قصر الموصوف على الصفة قصر قلب، فكان ينبغي له إهماله كما أهمله السكاكي. (الدسوقي)

على ما صرح الخ: لأن الشرط في قصر القلب على كلام صاحب "المفتاح" اعتقاد المخاطب عكس ما يذكره المتكلم، سواء كان التنافي بينهما محققاً في الواقع أم لا. [الدسوقي: ١٨٤/٢]

ومثل هذا أي "ما ريد إلا شاعر" لمن اعتقد أنه كاتب. (الدسوقي) أقسام القصر. [مع أن القصر لا يخرج عن هذه الأقسام الثلاثة قطعاً. (الدسوقي)] أي القصر الإضافي، أما خروجه عن قصر الأفراد فلاعتقاد المخاطب اتصافه بصفة واحدة هي الكتابة، وفي قصر الأفراد لابد أن يعتقد مخاطب اجتماعهما واتصافه بهما، وأما خروجه عن قصر التعيين فنكون المخاطب به متردداً لا اعتقاد عنده والمخاطب هنا معتقد بثبوت أحدهما وانتفاء الآخر، وأما خروجه عن قصر القلب فلعدم تحقق تنافي الوصفين هنا في الواقع وهو شرط فيه عند المصنف، وأما على مذهب السكاكي من إهماله فلا يكون هذا المثال خارجاً عن الأقسام الثلاثة، بل داخل في قصر القلب كما علمت. (الدسوقي)

على ما ذكره المصنف، لا يقال: هذا شرط الحسن أو المراد التنافي في اعتقاد المخاطب؛
من شرط التنافي ^{تحقق التنافي في الوصفين} لا في نفس الأمر
لأننا نقول: أما الأول فلأنه لا دلالة للفظ عليه مع أنا لانسلم عدم حسن قولنا: ما زيد
هو كونه شرطا للحسن ^{نفس الأمر}
إلا شاعر لمن اعتقده كاتباً غير شاعر، وأما الثاني فلأن التنافي بحسب اعتقاد المخاطب
معلوم مما ذكره في نفس تفسيره أن قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس،
أي تعريفه
فيكون هذا الاشتراط ضائعا، وأيضا لم يصح قول المصنف: إن السكاكي لم يشترط في
على الاحتمال الثاني ^{في الإيضاح}
قصر القلب تنافي الوصفين، وعلل المصنف اشتراط تنافي الوصفين بقوله: ليكون.....
في الإيضاح

سُـرْط حسن أي لحسن قصر القلب لا لصحته، وحينئذ فلا يخرج: "ما زيد إلا شاعر" لمن اعتقد أنه كاتب عن
أقسام القصر، بل يكون من قصر القلب وإن كان غير حسن. [الدسوقي: ١٨٤/٢] اعتقاد المصنف من حيث
اعتقاده ثبوت أحدهما وانتفاء الآخر لا نحسب نفس الأمر بأن لا يمكن اجتماعهما. [التحريد: ٢٠٧]
لا دلالة الخ حاصل هذا الرد: أنا لاسم أن هذا مراد المصنف لعدم إشعار لفظ الكتاب به؛ إذ الأصل في الشروط
أن تكون للصحة لا للحسن، بل كلامه في 'الإيضاح' الذي هو كاشر هذا الكتاب بنافي كونه شرطا للحسن،
ولو سلمنا كونه شرطا للحسن فلاسلم عدم حسن الخ. (الدسوقي) وأما تناي أي كون المصنف أراد تناي
الوصفين في اعتقاد المخاطب لا نحسب نفس الأمر. (الدسوقي) م ذكره الخ أي مما ذكره في التفرع على تفسيره
أي تعريفه، وذلك؛ لأنه عرفه بأنه تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى، ثم فرع على ذلك قوله: والمخاطب بالتناي
من يعتقد العكس. (الدسوقي)

لم يصح الخ حاصل كلام الشارح: أنه لو كان مراد المصنف التناي نحسب الاعتقاد لم يصح قول المصنف في
"الإيضاح" معترضا على السكاكي أنه لم يشترط في قصر القلب تناي الوصفين كما شرصاه، وذلك؛ لأن التناي في
اعتقاد المخاطب موجود في كلام السكاكي، فدل هذا على أن مراد المصنف تناي الوصفين في الواقع لا نحسب
الاعتقاد؛ إذ يبعد أن يعترض المصنف على السكاكي بما هو معترف به. [الدسوقي: ١٨٥/٢]

وعلى المصنف أي في 'الإيضاح' وأشار الشارح بهذا إلى بطلان دليل المصنف بعد إبطال مدعاه في اشتراط الشرط
المذكور. (الدسوقي) ليكون الخ أي إنما اشترط في قصر القلب تناي الوصفين؛ لأجل أن يكون إثبات الصفة
مشعرا بانتفاء الأخرى، فإذا قيل: 'ما زيد إلا قائم' كان إثبات القيام مشعرا بانتفاء القعود ولم يحصل ذلك الإشعار
إلا إذا كان الوصفان متنافيين في نفس الأمر. (الدسوقي)

إثبات الصفة مشعرا بانتفاء غيرها، وفيه نظر بين في الشرح، وقصر التعيين أعم من أن يكون الوصفان متنافيين فيه أو لا، فكل مثال يصلح لقصر الأفراد أو القلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس، وللقصر حرق. والمذكور ههنا أربعة وغيرها قد سبق ذكره، فالأربعة المذكورة ههنا:

[القصر بالعطف]

منها: العطف كقولت في قصره
 "لا وبس وبكى"

وفيه نظر. [فالخلق مع السكاكي في إهمال هذا الشرط] حاصله: أنه إن أراد أن إثبات المتكلم الصفة هو المشعر بنفي غيرها، فأداة القصر مشعرة بذلك من غير حاجة للتنافي، وإن أراد أن إثبات المخاطب الصفة هو المشعر، فلا يتوقف أيضا على التنافي، بل يفهمه منه المتكلم بقرينة أو بعبارة كأن يقول: ماريد إلا كاتب، فيقول المتكلم ردا عليه: ما زيد إلا شاعر [التجريد: ٢٠٧] والحاصل: أن شرط قصر القب اعتقاد مخاطب عكس ما يذكره المتكلم، سواء تحقق التنافي بينهما أم لا، وما ذكره المصنف من اشتراط تنافي الوصفين لا يتم. [الدسوقي: ١٨٥/٢]

وقصر التعيين أعم. أي من كل واحد منهما على انفراده، وليس المراد أنه أعم من مجموعهما بأن يتحقق بدون هذا المجموع؛ لأنه لا يمكن؛ لأن الوصفين فيه إما متباينان أو لا، ولا واسطة بينهما، فإن كان متباينين تحقق القب مع التعيين دون الأفراد، وإن كان غير متباينين تحقق الأفراد مع التعيين دون القلب، والعموم باعتبار المخل، وليس العموم باعتبار نفس حقيقة قصر التعيين؛ لأنها مباينة لكل من حقيقة القصرين وقسيمهما إذ لا يصدق قصر الأفراد إلا عند اعتقاد المشاركة، ولا يصدق قصر القلب إلا عند اعتقاد العكس، ولا يصدق قصر التعيين إلا عند عدم الاعتقادين، وإنما كان قصر التعيين أعم محلا من كل قصري الأفراد والقلب؛ لأن الأول على ما مر عليه المصنف محله ما لا تنافي فيه، والثاني محله ما فيه التنافي، وقصر التعيين محله ما فيه التنافي وغيره فيكون أعم. [الدسوقي: ١٨٦/٢]

فكل مثال الخ إشارة إلى أن العموم بحسب التحقق باعتار صلاحية لا بحسب الصدق، أو التحقق بالفعل. (الدسوقي) من غير عكس لأنه ربما صلح للتعين ما لا يصلح للأفراد وهو القب، وربما صلح له ما لا يصلح للقلب وهو الأفراد. (الدسوقي)

أربعة العطف والاستثناء وإثما والتقديم. وغيرها كضمير الفصل وتعريف المسد أو المسند إليه بلام الحسن. (الدسوقي) منها العطف إنما قدم العطف على بقية الطرق؛ لأنه أقواها لتصريح فيه بالطرفين المثبت، والمنفي، بخلاف غيره فإن النفي هناك ضمني، ثم النفي والاستثناء أصرح من "إثما"، وأحر التقديم عن الكل؛ لأن دلالاته على القصر دوقية لا وضعية. واعلم أن العطف يكون لقصر الحقيقي والإصافي، وذلك؛ لأنه إن كان المعطوف حاصا نحو: ريد شاعر لا عمرو، فالقصر إصافي، وإن كان عاما نحو: ريد شاعر لا غير ريد فلقصر حقيقي. (الدسوقي)

أي قصر الموصوف على الصفة **إفراد**: **ريد شاعر لا كاتب**. أو **ما زيد كاتب بل شاعر**.
 مثل بمثالين أولهما الوصف المثبت فيه معطوف عليه والمنفي معطوف، والثاني بالعكس،
 وقلبا: **زيد قائم لا قاعد**. أو **زيد قائما بل قاعد**. فإن قلت: إذا تحقق تنافي الوصفين
 في قصر القلب فإنبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير، فما فائدة نفي الغير وإنبات
 المذكور بطريق الحصر؟ قلت: الفائدة فيه التنبيه على رد الخطأ؛ إذ المخاطب اعتقد
 في نفي الغير تنبيه مخاطب وغيره. الواقع من المخاطب
 العكس، فإن قولنا: "زيد قائم" وإن دل على نفي القعود لكنه

ريد شاعر الخ أثبت الشعر لريد قل حرف العطف، ونفي به عنه الكتابة التي لا تنافي الشعر فكان قصر إفراد.
 [امواه: ١٨٧] ما **ريد كاتبا الخ** إما ذكر 'بل' بعد النفي دون الإثبات؛ لأنها بعد النفي تفيد الإثبات لتتابع،
 فتفيد القصر وبعد الإثبات لا ترفعه عن المتنوع بل تجمعها في حكم المسكوت عنه، فلا تفيد القصر فنحو: ما ريد
 كاتبا بل شاعر، معناه: نفي الكتابة عن ريد وإثبات الشعر له، ونحو: ريد كاتب بل شاعر، معناه: إثبات الشعر لريد
 مع السكوت عن نفي الكتابة وإثباتها لزيد. [التحريد: ٢٠٧]

والثاني بالعكس أي المنفي معطوف عليه واشتت معطوف. [الدسوقي: ١٨٧/٢]
وفلما الخ. اقتضاه على القصرين ربما يوهم عدم جريان صريق العطف في قصر التعيين، لكن المفهوم من 'دلائل
 الإعجاز' جريانه فيه، فالإقتصار لما سيصرح به الشرح في قوله: ولما كان الخ. [الدسوقي: ١٨٨/٢]
ريد قائم لا قاعد لم اعتقد أنه قاعد، والمشروط هو تنافي الوصفين موجود. (الدسوقي)
زيد قائما بل قاعد: لم اعتقد أنه قائم ومثل بمثالين لما سبق. (الدسوقي)

فإن قلت الخ حاصله: أن قصر القلب بطريق العطف لا فائدة له على مذهب المصنف مطلقا، وذلك؛ لأنه شرط
 فيه تحقق تنافي الوصفين، وإذا تحقق تنافيهما كما في امثالين علم من نفي أحدهما ثبوت الآخر، وكذا من ثبوت
 أحدهما نفي الآخر، وحيد فلا فائدة في عطف المثبت على المنفي، أو عطف المنفي على المثبت، وكذا على مذهب
 غيره في صورة تحقق التنافي. (الدسوقي)

إذا حقق أي ثبت سواء كان شرعا كما قال المصنف أو لا، فالإشكال عام. [التحريد: ٢٠٨]
قلت الخ حاصله: أن فائدة التعرض لنفي الغير بعد إثبات المصنوب بطريق الحصر: الإشعار بأن المخاطب اعتقد
 العكس؛ لأن القيد الزائد من البليغ حيث لا يحتاج إليه تطلب له فائدة، وأقرب شيء يعتبر فائدة له بالذوق السليم
 الرد على المخاطب؛ فإن المتأثر من قولنا: 'كان كذا لا كذا' أن المعنى لا كذا كما ترغم أيها المخاطب، وكذا
 قولنا: 'ما كان كذا بل كذا' معناه بالذوق السليم: 'ما كان كذا' كما ترغم أيها المخاطب. (الدسوقي)

خال عن الدلالة على أن المخاطب اعتقد أنه قاعد، وفي قصرها أي قصر الصفة على الموصوف أفرادا وقلبا بحسب المقام نحو: ريد شاعر لا عمرو، أو ما عمرو شاعرا بل ريد، ويجوز "ما شاعر عمرو بل زيد" بتقديم الخبر، لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين؛ لبطلان العمل، ولما لم يكن في قصر الموصوف مثال الأفراد صالحا للقلب لا اشتراط عدم التنافي في الأفراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه أورد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان، بخلاف قصر الصفة فإن مثالا واحدا يصلح لهما، ولما كان كل
أي المصنف جواب لما
غير مثال الأفراد
أي للإفراد والقلب

حال عن الدلالة. فإذا جرى بالعطف دل بالذوق السليم على أنه معتقد لذلك خطأ. [الدسوقي: ١٨٩/٢]
بحسب المقام أي حال المخاطب، فإن اعتقد المخاطب شركة ريد و عمرو في الشاعرية أو في انتعائها كان قصر أفراد، وإن اعتقد العكس كان قصر قلب، ولا تغفل عن كون تنافي الوصفين إما يشترط عند المصنف في قصر القلب إذا كان قصر موصوف على صفة، لا قصر صفة على موصوف؛ لتلا يشكل عليك كون زيد شاعر لا عمرو قصر قلب، ومثل المصنف مثالين لما سبق. (الدسوقي)

بتقديم الخبر نه بذلك على أن جوار "ما شاعر عمرو" على إعراب "شاعر" خيرا مقدما و"عمرو" متندا مؤخرا، لا على أن "شاعرا وعمرا" فاعل، إذ حينئذ لا يجوز؛ لأنه بطل البقي فيما بعد "بل"، فيلزم عمل الصفة من غير اعتماد على البقي. وقد يقال: يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع. [التحريد: ٢٠٨]
لبطلان العمل: أي عمل "ما"؛ لأن شرط عملها ترتيب معموليها وقد فقد الترتيب بين الاسم والخبر؛ لأن "شاعر" خير مقدم و"عمرو" متندا مؤخر، وهذا البطلان عند الجمهور وإلا فقد جوز قوم الأعمال مع تقدم الخبر ظرفا كان أو غيره، وجوزه ابن عصفور إذا كان ظرفا. (الدسوقي ملخصا)

وتحقق التنافي أي وتحقق التنافي وعدم التنافي لا يمكن اجتماعها في محل واحد. [الدسوقي: ١٩٠/٢]
على زعمه أي زعم المصنف لا على مذهب السكاكي الذي لا يشترط تحقق التنافي فيه، وحينئذ فالمثال الواحد عنده يصلح لهما. (الدسوقي)

أورد للقلب مثالا إلح. ظاهره "مثالا واحدا" مع أنه أورد للقلب مثالين، واحد في الإثبات، وواحد في النفي، ويمكن جعل التنوين للجنس، أو يقال جعلهما واحدا لاتحاد متعلقهما. (التحريد)

يصلح لهما: لأن ما ذكر من اشتراط التنافي وعدمه إنما يتأتى في قصر الموصوف على الصفة، ولا يتأتى في قصر الصفة على الموصوف؛ لظهور التنافي بين كل موصوفين، والفرق بين القصيرين إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب، فقولك: "ما قائم إلا زيد" صالح للأفراد والقلب. (الدسوقي)

ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره، وهكذا في سائر الطرق.

هي إنما والاستثناء التقديم

[القصر بالنفي والاستثناء]

ومنها: **النفي والاستثناء كقولك في قصره أفراد: ما زيد إلا شاعر، وقلبا: ما زيد إلا قائم،**

لمن اعتقد أنه قاعد

أي الموصوف

وفي قصرها أفراد وقلبا: ما شاعر إلا زيد، والكل يصلح مثالا للتعين، والتفاوت إنما

بحسب المقام

أي الصفة

هو بحسب اعتقاد المخاطب.

[القصر بـ"إنما"]

ومنها 'إنما' كقولك في قصره أفراد: **إنما زيد كاتب، وقلبا: إنما زيد قائم،**

لمن اعتقد أنه قاعد

أي الموصوف

مثالا لهما: أي للأفراد والقلب في قصري الموصوف والصفة. [الدسوقي: ١٩٠/٢]

لقصر التعيين. لكونه أعم منهما بحسب الاشتراط. **لذكره.** لا في قصر الموصوف ولا في قصر الصفة. (الدسوقي)
النفي والاستثناء لم يقل المصنف: 'الاستثناء مطلقا'؛ إذ الاستثناء من الإثبات لا يفيد القصر، بل المقصود منه تصحيح الحكم الإيجابي، فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم، فكما أن 'جاءني الرجال العنماء' ليس قصرا كذلك 'جاءني الرجال إلا الجهال' ليس قصرا، بخلاف 'ما جاءني إلا زيد' فإن المقصود منه قصر الحكم على زيد، لا تحصيل الحكم فقط وإلا قيل: جاءني زيد. [التحريد ملخصا: ٢٠٨]

ما زيد إلا شاعر [لمن يعتقد اتصافه بالشعر وغيره] ليس لتعدد الأمثلة هنا كبير فائدة؛ إذ المثال الواحد نحو: "ما زيد إلا قائم" إذا يضاف لما لا ينافية كالكاتب يكون قصر أفراد، وإذا يضاف لما ينافية كالقاعد يكون قصر قلب، فكان الأولى الاقتصاد على مثال واحد كما صنع في قصر الصفة، ولا يقال مثله في العطف؛ لأنه متوقف على التصريح بالطرفين، فلا يتطرق له الاحتمال بالإضافة. (التحريد)

ما شاعر إلا زيد: أي لمن اعتقد أن زيدا وعمر شاعر أو عمرا فقط، فيكون في الأول قصر أفراد، وفي الثاني قصر قلب. [الدسوقي بزيادة: ١٩٢/٢] **والكل** أي من الأمثلة المذكورة لقصر الموصوف والصفة يصلح مثالا للتعين. (الدسوقي)
والتفاوت. أي التفاير بين ما تقدم من الأفراد والقلب وبين التعين إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب وعدمه، فإن اعتقد المخاطب الاشتراك فهو أفراد، وإن اعتقد العكس فقلب، وإن لم يعتقد شيئا فتعين. (الدسوقي ملخصا)

إنما زيد كاتب. لمن اعتقد أنه كاتب وشاعر. **إنما زيد قائم:** ويرد على تعدد المثال مثل ما مر من أن المثال الواحد يصلح للأفراد والقلب؛ لأن القائمة قد تضاف لما ينافية كالقاعدة فيكون القصر قسا، وإلى ما لا ينافية كالشاعرية فيكون أفرادا، فلا حاجة لتعدد المثال. [الدسوقي: ١٩٣/٢]

وفي قصرها أفرادا وقلبا: **بم قائم ريد**، وفي "دلائل الإعجاز": إن "إنما" و"لا" العاطفة أي الصفة بحسب المقام
 إنما يستعملان في الكلام المعتد به؛ لقصر القلب دون الأفراد، وأشار إلى سبب إفادة
 "إنما" القصر بقوله **لتضمنه** معنى 'ما' و'إلا'، وأشار بلفظ التضمن إلى أنه ليس بمعنى
 "ما" و"إلا" حتى كأنهما لفظان مترادفان؛
 تبرع على النفي

أفرادا وهذا أي بحسب المقام واعتقاد المحاطب، فإن كان معتقدا أن القائم ريد وعمرو فإفراد، وإن اعتقد أنه عمرو فقلب، ولا تعمل عما تقدم من أن الأمثلة المذكورة لقصره أو قصرها تصلح للتعين. [الدسوقي: ١٩٣/٢]
 وفي دلائل الإعجاز **الح** ظاهره الاعتراض على المصنف، حاصله: أن المصنف جعل "إنما" لقصر القلب وقصر الأفراد، وكذلك جعل "لا" فيما تقدم هما مع أن في "دلائل الإعجاز" أن "إنما" و"لا" العاطفة إنما يستعملان في الكلام البيغ في قصر القلب دون الأفراد، وهذا الاعتراض من الشارح إنما يرد على المصنف بالنسبة لـ "إنما" بحسب ما شرح الشارح كلامه، ولو يخص جميع أمثلة "إنما" في كلام المصنف بقصر القلب فلا يرد أصلا، ويحتمل أن لا يكون غرض الشارح من نقل كلام 'دلائل الإعجاز' الاعتراض على المصنف، بل مقصوده تبين المذهبيين فقط. (الدسوقي ملخصا)
إنما يستعملان **الح** أقول: إن كان الشارح نقل عبارة 'دلائل الإعجاز' بالمعنى ولفظ "إنما" من الشارح ورد عليه أنه استعمل "إنما" في قصر الأفراد، فما مر منه وقع فيه إلا أن يقال: إنه قصد تبين المذهبيين لا إفساد كلام المصنف حتى يعترض عليه بأنه استعمله في قصر الأفراد، وإن كانت في عبارة "دلائل الإعجاز" ورد الاعتراض على صاحب "الدلائل"، تدبر. [التحريد: ٢٠٩]

دور الأفراد أي على خلاف ما مشى عليه المصنف، فإنه صرح باستعمال "لا" في قصر الأفراد في بحث العطف السابق قريبا، وأما "إنما" فليس في كلام المصنف تصريح باستعمالها لقصر الأفراد، لكن شرح الشارح على أنها تستعمل له. (التحريد) **وأشار** **الح**. فائدة هذه التوطئة دفع توهم أن قول المصنف: "لتضمنه" راجع لقوله: "وفي قصرها" فقط دون ما قبله أيضا، وإنما تعرض المصنف لبيان سبب إفادة "إنما" القصر لمخالفة بعضهم في ذلك. [الدسوقي: ١٩٤/٢] **لتضمنه** **الح** أي لاشتماله على معنى "ما" و"إلا" اللتين هما في إفادة الحصر أيين ومعنا هما هو الإثبات والنفي. (الدسوقي)

إلى أنه ليس **الح** أي أشار بلفظ التضمن إلى أن معنى "إنما" ليس هو معنى "ما" و"إلا" بعينه حتى كأنها مترادفة لهما، ووجه تلك الإشارة أن تضمن الشيء معنى الشيء لا يقتضي أن يكون كهو من كل وجه، بخلاف كونه نفسه، ولهذا يقال: إن "إنما" لو شاركت "ما" و"إلا" في إفادة القصر لكن تختلف معهما في أن "إنما" تستعمل في ما من شأنه أن لا يكرر "ما" و"إلا" بالعكس، ولو كانا مترادفين لما اختلفا في الإفادة. [الدسوقي ملخصا: ١٩٥/٢]
كأنهما [أي "إنما" و"ما" و"إلا"] إنما قال: كأنهما ولم يقل: حتى أنهما؛ لأنه أي "إنما" إذا كان بمعنى "ما" و"إلا" لا يكونان مترادفين بل كالمترادفين؛ لأن من شرط المترادفين أن يتحدا معنى وإفرادا في اللفظ وهنا ليس كذلك؛ -

إذ فرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء وأن يكون الشيء الشيء على الإطلاق،
 فليس كل كلام يصح فيه "ما" و"إلا" يصح فيه "إنما"، صرح بذلك الشيخ في "دلائل
 الإعجاز". ولما اختلفوا في إفادته القصر وفي تضمنه معنى "ما" و"إلا" بينه بثلاثة أوجه
 فقال: **لقول المفسرين** **﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾** (البقرة: ١٧٣) **بالنصب معناه: ما حرم**
عليكم إلا الميتة. وهذا المعنى **هو المطابق لقراءة ارفع أي رفع الميتة،** وتقرير هذا
 الكلام: أن في الآية ثلث قراءات: "حَرَّمَ" مبنيًا للفاعل مع بناء حرم للفاعل، ورفعها،
 و"حُرِّمَ" مبنيًا للمفعول مع رفع الميتة، كذا في تفسير الكواشي. فعلى القراءة الأولى
 "ما" في إنفا كافة؛

= لأن إنما مفرد و'ما' و'إلا' مركب، وبهذا لا يقال: الإنسان مرادف للحيوان الناطق. [التجريد: ٢٠٩]
فليس كل كلام إلخ تفريع على قوله: أنه ليس معنى 'ما' و'إلا'؛ لأن 'إنما' تستعمل فيما من شأنه أن لا يكره المخاطب
 و'ما' و'إلا' بالعكس (التجريد) وكـ'إن' الزائدة فإنه يصلح معها 'ما' و'إلا' دون 'إنما' نحو: ما من إله إلا الله، ولا يصح
 'إنما من إله الله' فلو كان 'إنما' معناهما يقوم كل واحد مقام الآخر. [الدسوقي: ١٩٥/٢] (مخصص)
ولما اختلفوا إلخ. فقال بعضهم: إنها لا تفيد، وقيل: تفيد عرفاً، وقيل: عرفاً واستعمالاً. (الدسوقي)
بينه: أي المذكور من إفادة "إنما" القصر ومن تضمنها معنى "ما وإلا". (الدسوقي)
لقول المفسرين: أي من العرب العارفين بموضوعات الألفاظ كابن عباس وابن مسعود ومجاهد، فالاستدلال بقولهم
 من حيث ذلك فصح الاستدلال، واندفع الاعتراض بأن التفسير مستمد من هذا الفن، فكيف يتمسك صاحب هذا
 الفن بقول أصحاب التفسير وهو مرجعهم في تصحيح دعاويهم. (التجريد) **هو المطابق إلخ.** أي الموافق لها في إفادة
 القصر وإن اختلف طريق القصر في القراءتين، فالطريق في القراءة الأولى إنما، وفي القراءة الثانية تعريف الطرفين كما
 سيحيى. [الدسوقي: ١٩٦/٢] **الكواشي** بضم الكاف وتخفيف الواو، نسبة إلى الكواشي حصن من أعمال
 الموصل وهو الإمام موفق الدين أحمد بن يوسف ابن الحسين الكواشي كان من الأكابر وله كرامات. (الدسوقي)
القراءة الأولى: وهو حرم مبنيًا للفاعل مع نصب الميتة. (الدسوقي)
 "ما" في "إنما" إلخ. والمعنى: ما حرم عليكم إلا الميتة والدم ولحم الحبرير وما أهل به غير الله. أعلم أن الله أحل لنا
 الطيبات وحرم علينا الخبائث، وهذه الأربعة كانت من الخبائث، استعملها كفار قريش وجعلها من الطيبات، فبين
 سبحانه وتعالى ما حرم عليكم أي من الطيبات التي عند قريش إلا هذه الأربعة، ما بقي من الطيبات فهو حلال،
 فكانه قال: كلوا من الطيبات ما رزقناكم إلا هذه الأربعة.

إذ لو كانت موصولة **لبقي** "إن" بلا خير والموصول بلا عائد، وعلى **الثانية** موصولة ^{والعائد محذوف} ليكون الميتة خبراً؛ إذ لا يصح ارتفاعها بـ "حرم" المبني للفاعل على ما لا يخفى، والمعنى أن الذي حرمه الله عليكم هو الميتة، وهذا يفيد **القصر** ما مر في تعريف المسند من أن نحو "المنطلق زيد وزيد المنطلق" يفيد حصر الانطلاق على زيد، فإذا كان ^{الحمل المفرد الطرفين} "إنما" متضمناً معنى "ما" و"إلا" وكان معنى القراءة الأولى: "ما حرم الله عليكم إلا الميتة" كانت مطابقة للقراءة الثانية، وإلا لم تكن مطابقة لها؛ لإفادتها القصر،
 أي القراءة الأولى الثانية أي الثانية

لبقى إن" إلخ. وجعلها موصولة والعائد ضميراً مستتراً يعود على 'الذي' والخبر محذوفاً، والتقدير: وإن الذي حرم أي هو الميتة الله تعالى، عكس للمعنى المقصود وهو بيان المحرم بالفتح؛ لأن الكلام حينئذ يكون بياناً للمحرم بالكسر مع ما فيه من التكلف وجعلها موصولة والعائد ضمير المفعول محذوفاً والميتة بدلاً منه أو مفعولاً لمحذوف تقديره أعني والخبر محذوفاً، والتقدير: أن الذي حرمه الله الميتة أو أعني الميتة ثابت تحريره تكلف لا يسفي ارتكابه في كلام الله تعالى مع وجود وجه صحيح على أنه خلاف المقصود؛ لأن المقصود بيان حرمة الميتة لا بيان أن الميتة المحرمة حاصلة وثابتة. [الدسوقي ملخصاً: ١٩٦/٢] وعلى **الثانية**. وهو حرم مبني للفاعل مع رفع الميتة. خبراً. أي لـ "إن" لا فاعل لـ "حرم"، والتقدير: إن الذي حرمه الله عليكم الميتة. (الدسوقي) على ما لا يخفى لأن المحرم هو الله تعالى وهو مرجع الضمير المستتر في 'حرم'. [الدسوقي: ١٩٧/٢] **هو الميتة**: هذا حل معنى وإلا فلا حاجة إلى قوله: هو. (الدسوقي)

وهذا يفيد **القصر**: أي هذا المعنى يفيد قصر التحريم على الميتة وما عطف عليها؛ لأن ما حرم في قوة المحرم، فهو كالمنطلق في المنطلق زيد وزيد المنطلق. [التحريد: ٢٠٩]

وريد المطلق ذكر على وجه الاستطراد وإلا فالمسألة من الأول. فإن قلت: تعريف المسند إليه بلام الجنس ليس بلام أن يكون للحصر، قلت: إنما يحتمل عدم إفادته لذلك إذا ظهر له فائدة أخرى، وهنا لم يظهر له فائدة أخرى فيحمل على القصر المتبادر. (التحريد) **القراءة الأولى**: وهو حرم مبني للفاعل مع نصب الميتة. (الدسوقي) كانت **مطابقة** أي في إفادة القصر وإن كان سبب القصر مختلفاً فيهما؛ لأن القصر في قراءة النصب من "إنما"، وفي الرفع من التعريف الجنسي كما عرفت من أن الموصول مع صلته في قوة المحلي باللام، وقوله: "كانت مطابقة" أي كما هو الواجب في القراءات من التطابق لا التماثل. (الدسوقي) **وإلا**: أي وإلا تكن "إنما" متضمناً معنى "ما" و"إلا" لم تكن أي الأولى مطابقة لها أي للثانية لإفادتها أي الثانية القصر دون الأولى. (التحريد)

فمراد السكاكي والمصنف بقراءة النصب والرفع هي القراءة الأولى والثانية، ولهذا لم يتعرضا للاختلاف في لفظ "حرم" بل في لفظ "الميتة" رفعا ونصبا، وأما على القراءة الثالثة ^{في لفظ الميتة} أعني رفع "الميتة"، و"حرم" مبنيا للمفعول، فيحتمل أن يكون "ما" كافة، أي ما حرم عليكم ^{عطف على رفع حرم من حرم} إلا الميتة وأن تكون موصولة، أي إن الذي حرم عليكم هو الميتة، ويرجح هذا ببقاء "إن" عاملة على ما هو أصلها، وبعضهم توهم أن مراد السكاكي والمصنف بقراءة الرفع هذه ^{أي كونهما عاملة} القراءة الثالثة، فطالبهما بالسبب في اختيار كونها موصولة مع أن الزجاج اختار أنها كافة، ولقول السجادة: **إنما** ^{هذا هو الوجه الثاني} **لإثبات** ^{أي الحكم الذي يذكر} **بأن** **ما** **يذكر بعده**،

نحوه الأولى ^{يعني ليس مرادهما بقراءة الرفع: القراءة الثالثة، وقد علمت أن المراد بالقراءة الأولى قراءة النصب} والقراءة الثانية هي قراءة الرفع مع ساء "حرم" لتفاعل فيهما. [الدسوقي: ١٩٧/٢] وهذا لكون مرادهما بقراءة الرفع والنصب ما ذكر. [الدسوقي: ١٩٨/٢] **بل في لفظ** أي بل تعرضا للاختلاف في لفظ الميتة. (الدسوقي) **وإن تكون موصولة** أي وعلى كل فالقصر حاصل بـ "إنما" على الأول أو التعريف الخنسي على الثاني. (الدسوقي) **فطالبهما بالسبب** ^خ **إن قلت** من أين أتى له ذلك الاختيار؟ قلت: من قوله: وهو المطابق لقراءة الرفع لما مر؛ لأنه لا يصح الإحالة على ما مر إلا إذا كانت موصولة؛ لأنها لو كانت كافة لم يستند في إفادة القصر إلى ما مر في تعريف المسند بل لتضميه معنى "ما" و"إلا" كما في قراءة النصب، وقد يقال. السبب في اختيار كونها موصولة موجود وهو بقاء "إن" عاملة على ما هو أصلها من العمل. (الدسوقي) **مع أن الزجاج** ^خ **نظر الزجاج إلى أن** "إنما" في الآية المذكورة يرسم في المصحف متصلة فحكم بكونها كافة، ورد عليه بأن رسم القرآن لا يخري على القياس المقرر في الكتابة، بل هو سة تتبع، وكم من أشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه كما أشار إليه القاسي في تفسير أواخر آل عمران. (الدسوقي) **ولقول السجادة** أي الذين أخذوا النحو من كلام العرب مشاهقة، فهم إنما يقولون ما تقرر عندهم من جهة النعة فالقل عنهم نقل عن اللغة، وليس المراد النحاة الذين تلقوا القواعد من الكتب المدونة، والمراد: السحاة غير المفسرين، فلا تكرار مع ما تقدم، والمراد أيضا بالنحاة بعضهم لا كلهم لما تقدم من الخلاف في إفادتها للقصر وعدمه، فلا يعارض ما تقدم من الشارح. (الدسوقي) **إنما** ^خ **لإثبات** أي فدلائلها على ذلك دليل على تضمينها معنى "ما" التي هي للنفي وعلى معنى "إلا" التي هي للإثبات، والخاص: أنه لما كان مفاد "إنما" ومفاد "ما" و"إلا" واحدا دل على أنها بمعنىهما. (الدسوقي) **ما يذكر بعده** أي مما يقابله؛ لأن الكلام في القصر الإضافي.

أما في قصر الموصوف نحو: "إنما زيد قائم" فهو لإثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه، وأما في قصر الصفة نحو: "إنما يقوم زيد" فهو لإثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما، **ولصحة انفصال ضمير معه أي مع "إنما" نحو:** ^{هذا هو الوجه ثالث} **إنما يقوم أنا؛ فإن الانفصال إنما يجوز عند تعذر الاتصال، ولا تعذر ههنا إلا بأن يكون المعنى: ما يقوم إلا أنا، فيقع بين الضمير وعامله فصل لغرض، ثم استشهد على صحة هذا الانفصال ببيت من هو ممن يستشهد بشعره، ولهذا صرح باسمه فقال: ^{هو أنا وهو يقوم بانقصره هو الحصر} **وإنما** ^{الضمير دافع أن لا يند من الذود وهو الطرد الحامي الحافظ بالذات} **أي العهد، وفي الأساس: هو الحامي الذمار إذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه، وإنما: يدافع عن** ^{من الملامة شدد عليه بهاد لما}**

ولصحة انفصال إلح: [في مقام لا يصح الفصل فيه بدون "إنما"، (التحريد: ٢١٠)] أي الإتيان به منفصلا مع "إنما" والحال أنه يمكن وصله، والقاعدة أن الضمير إذا أمكن وصله وجب ولا يعدل عن وصله إلى فصله إلا لوجوب، وموجبات الفصل: إما تقديمه على عامله وإما وجود فاصل بينه وبين عامته من الفواصل التي عدم ألها توجب فصل الضمير عن عامله والتقديم هالم يحصل والفواصل المعلومة في النحو لا يصلح منها للتقدير في موضع "إنما" إلا "ما وإلا" فتعبر كوها للحصر كـ "ما وإلا" هذا حاصله، واعتراض على هذا الدليل بأن فيه دورا؛ لأن صحة الانفصال متوقفة على التضمن المذكور في كلام الشارح، وتوقف معرفة التضمن على صحة الانفصال لاستدلالها بها عليه وقد يجاب باختلاف الجهة، فالتوقف الأول توقف حصول والثاني توقف معرفة، فتأمل. [الدسوقي ملخصا: ١٩٩/٢]

وعامله وهو يقوم، فإن قيل: إن يقوم للعائب و"أنا" للمتكلم، يجاب بأن الفاعل في الحقيقة مخذوف أي ما يقوم أحد إلا أنا. (الدسوقي) **فصل إلح** ومعلوم أنه لا يصلح من الفواصل هنا غير "إلا"، وهي إنما يكون بعد "ما" فيكون معنى الكلام: "ما يقوم إلا أنا لا غيري" وإنما أحر الضمير بعد فصله؛ لأنه المحصور فيه، فيجب تأخير، (مواهب الفتاح تنعير) **الطرد:** أي الدفع بسيف أو غيره. **أي العهد:** هذا معنى الذمار لغة، يقال: فلان حمى دماره أي وفي بعده، ومعناه عرفا هو ما ذكره الشارح عن الأساس وهو ما يلام الإنسان على عدم حمايته من حماه وحريمه، مأخوذ من الدمر وهو الحث؛ لأن ما تحب حمايته كانوا يتدامرون أي يحث بعضهم بعضا على الدفع عنه. [الدسوقي: ٢٠٠/٢] **من حماه:** ما يحميه الإنسان من مال أو نفس أو غيره، فعطف الحريم عليه عطف خاص على عام. (الدسوقي) **وإنما يدافع:** ليست الواو عاطفة؛ لأن الحملة تديلية، والواو في مثلها اعتراضية، وفيها معنى التعليل كأنه قيل: أنا الدائد الحامي؛ لأنني شجاع مطاع، قال السيرامي: والقصر في "إنما" محتمل للأقسام الثلاثة بحسب اعتقاد المحاطب. (التحريد)

أحسابهم **ن و م** **لما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه** فصل الضمير عن
أحساب القوم أي الشاعر
عامله وأخره؛ إذ لو قال: "وإنما أدافع عن أحسابهم" لصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم
عن الأحساب
لا عن أحساب غيرهم وهو ليس بمقصود، ولا يجوز أن يقال: إنه محمول على
في مع الاستشهاد
الضرورة؛ لأنه كان يصح أن يقال: إنما أدافع عن أحسابهم أنا على أن يكون

أحسابهم جمع حسب وهو ما يعده المرء من مفاخر نفسه وآبائه، والمراد بها هنا الأعراض، وأما النسب فهو الانتساب
للأب. [الدسوقي: ٢٠٠/٢] **لما كان عرصه** حاصه: أنه إذا أحر الضمير عن الأحساب بعد فصله عن الفعل كان
الضمير محصورا فيه؛ لأن المحصور فيه يجب تأخيره، فيكون المعنى حيث لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا لا غيري، وهذا لا ينافي
مدافعتهم عن أحساب غيرهم أيضا، ولو أحر الأحساب لكات محصورا فيها وكان الواجب حيث وصل الضمير وتحوّل
الفعل إلى صيغة التكلم، فيكون التقدير هكذا: وإنما أدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم، ولما كان عرص الفرردق
الحصر الأول دون الثاني ارتكب التعبير الأول المفيد له، وعلمنا أن ذلك عرصه من حارج وهو قرية المدح. (الدسوقي)
أن يخص المدافع أي بالمدافعة فهو من قصر الصفة على الموصوف، والمدافع على صيغة اسم الفاعل. (الدسوقي)
إذ لو قال علة لمحدوف أي ولو أحر الأحساب وأوصل الضمير بالفعل لمات ذلك العرض؛ إذ لو قال إلخ. (الدسوقي)
لصار المعنى فيكون من قصر الموصوف على الصفة. **ليس بمقصود** ما فيه من القصور في المدح مع أن مقام مقام
المبالغة؛ لأنه في معرض التفاخر وعد المآثر. [التجريد: ٢١٠]

ولا يجوز أن يقال إلخ أي في مع الاستشهاد بالبيت، وحاصه: أن ما ذكرتموه من أن فصل الضمير وتأخيره دليل على
الحصر؛ لأن ذلك الفصل إما هو لتقدير فاصل وهو "إلا" ممنوع؛ إذ لا نسلم أن ذلك الفصل لتقدير فاصل، بل نقول: هذا
الفصل لضرورة الشعر؛ إذ لو قيل: وإنما أدافع عن أحسابهم أو مثلي لا تكسر البيت، فعدل إلى فعل العيبة، فلا يكون فصل
الضمير مع "وإنما" في البيت لتضمنه معنى "ما" و"إلا"، فلم يتم الاستدلال. [الدسوقي ملخصا: ٢٠١/٢]

لأنه كان إلخ حاصل ذلك الجواب: أن ما مدوحة عن ارتكاب الفصل المخوج لحل الفعل عيبة، وهو أن يؤتى
بفعل المتكلم، ثم يؤتى بالضمير لتأكيد المستكن لا أنه فاعل مفصول، وذلك بأن يقال مثلا: وإنما أدافع عن أحسابهم
أنا أو مثلي والوزن واحد، فحيث لا فصل للفاعل فلا قصر. (الدسوقي ملخصا)

على أن يكون إلخ فإن قلت: كيف يجوز حيث عطف "أو مثلي" على المستتر في "أدافع" مع أنه لا يصح أدافع
مثلي [التجريد: ٢١٠] قلت: يعتز في التامع مالا يعتز في المتبوع كما قيل في قوله تعالى: **سَكَرَ لَبَّاسَاتٍ**
لَهُ [البقرة: ٣٥] مع أنه لا يصح اسكن روجك، أو أن "مثلي" فاعل فعل محدوف أي أو يدافع مثلي وهو من
عطف الجمل. (الدسوقي)

"أنا" تأكيداً وليست "ما" موصولة، و"أنا" خبرها؛ إذ لا ضرورة في العدول عن لفظ "من" إلى لفظ "ما".

[القصر بالتقديم]

ومنها: التقديم، أي تقديم ما حقه التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ أو المفعولات على الفعل كقولك في قصره أي في قصر الموصوف: **تيممي أنا، كان الأنسب ذكر المثالين؛**

وليست "ما" موصولة: هذا جواب عن منع وارد على الاستشهاد بالبيت المذكور، وهو أن يقال: عندنا وجه يوجب فصل الضمير من غير تقدير كون "إعما" بمعنى "ما وإلا"، وحينئذ فلا يتم هذا الشاهد على المراد، وهو أن تجعل ما موصولة و"أنا" خبرها، وجملة "يدافع عن أحسابهم" صلتها، والمعنى حينئذ أن الذي يدافع عن أحسابهم أما كما تقول: إن الذي ضرب زيداً أنا، فيفيد الكلام الحصر بتعريف الجزأين كما في قراءة ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: ١٧٣] بالرفع، ويكون فصل الضمير لكونه حراً وليس مرفوعاً بالفعل حتى يكون مفصلاً عنه، وحاصل الجواب: أن المقام مقام الافتخار، فلا يناسبه التعبير بـ"ما" التي هي لعمري العاقل مع إمكان التعبير بـ"من" واستقامة الوزن، فلا وجه للتعبير من اليلغ بـ"ما" في موضع "من"، وأيضاً لو كانت موصولة لكتبت مفصولة عن "إن". [الدسوقي: ٢٠١/٢]

إذ لا ضرورة: وإذا كان لا ضرورة في العدول علم أنه لم يقصد هذا المعنى. (الدسوقي)

أي تقديم ما حقه إلخ: هذا يشمل تقدم بعض مفعولات الفعل على بعض كتقديم المفعول على الفاعل دون الفعل، وفي إفادته القصر كلام والمرجح عدم الإفادة، واحتراز بقوله "ما حقه التأخير" عما وجب تقديمه لصدارته كـ"أبي" و"معي"، وقوله: "ما حقه التأخير" أي سواء بقي بعد التقديم على حاله، نحو: "زيداً ضربت أو لا" كما في "أنا كفيت مهمك". [الدسوقي ملخصاً: ٢٠٢/٢] **كتقديم الخبر إلخ:** محل كون تقدم الخبر على المبتدأ يفيد الحصر ما لم يكن المبتدأ نكرة وقدم عليه الخبر، وإلا فلا يفيد كما صرح به الشارح. (الدسوقي) **المفعولات** كتقديم المفعول والمجرور والحال عليه. **تيممي أنا:** يعني فتقديم الخبر على المبتدأ مفيد لقصر المتكلم على التيممية، لا يتعداها إلى القيسية مثلاً. (الدسوقي) **كان الأنسب إلخ:** حاصله: أن الأنسب بصنيعه الإتيان بمثالين: أحدهما لقصر القلب، وهو ما يتناهي فيه الوصفان، والآخر لقصر الأفراد وهو ما لا يتناهيان فيه، والتيممية والقيسية إن تنافيا كان القصر للقلب ولا يصلح للأفراد، وإن كان غير متنافيين كان القصر للأفراد ولا يصلح للقلب، وقد يجاب بأن التيممية يصح أن يكون المنفي بإتباعها القيسية التي تنافيا وهي الحقيقة، فيكون لقصر القلب باعتقاد المخاطب تلك القيسية، ويصح أن يكون المنفي القيسية الجامعة للتيممية وهي القيسية الحلقية أي المنسوب إلى الحلف والبصرة، فيكون لقصر الأفراد حيث كان المخاطب يعتقد الاتصاف بهما معاً، والحاصل: أن قول المصنف "تيممي أنا" قصر تعيين إذا كان المخاطب يرددك بين قيس وتيمم، وقصر قلب -

لأن التميمية والقيسية إن تنافيا لم يصلح هذا مثالا لقصر الأفراد **وإلا** لم يصح لقصر القلب، وفي قصرها: **"أنا كفيت مهمك"** أفرادا أو قلبا أو تعيينا بحسب اعتقاد المخاطب، وهذه الطرق الأربعة بعد اشتراكها في إفادة القصر **تختلف من وجوه**، **فدلالة الرابع** أي التقديم **بالفحوى** أي بمفهوم الكلام بمعنى أنه إذا تأمل صاحب الذوق السليم فيه فهم القصر وإن لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك، **ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع**؛ لأن الواضع وضعها لمعان

= إذا كان المخاطب ينفك عن عييم ويبحث قيس، وقصر أفراد إذا كان المخاطب معتقدا أنك تميمي وقيسي من وجهين، وأشار الشارح لإمكان الجواب بتعبيره بالأنسب. [الدسوقي مخصصا: ٢٠٢/٢]

إن تنافيا أي إذا جعلنا المعتبر في السبب طرف الأب فقط. [الدسوقي: ٢٠٣/٢] **وإلا** أي وإن لم يتنافيا يعني إذا جعلنا المعتبر في السبب طرف الأم أيضا. **أنا كفيت مهمك** أي فتقديم "أنا" عن الفاعلية المعنوية أوجب حصر كفاية المهم في المتكلم بحيث لا تتعداه إلى غيره، فإن اعتقد المخاطب كفاية المتكلم مع غيره كان أفرادا، وإن اعتقد كفاية الغير فقط دون المتكلم كان قلبا، ولهذا لم يأت إلا بمثال واحد لقصر الصفة لما تقدم أن المثال الواحد يكفي في قصرها، وأما قصر التعيين فيصح في مثال قصره وقصرها، كما تقدم أيضا، فإن قلت: الكلام في تقديم ما حقه التأخير و"أنا" مبتدأ حقه التقديم، قلت: يلاحظ أنه في الأصل توكيد، فقدم وجعل مبتدأ كما سبق عن السكاكي فكان أصله: كفيتك أنا، فقدم "أنا" وجعل مبتدأ. (الدسوقي مخصصا)

بمعنى أنه. بيان لطريق فهم القصر من التقديم. [التجريد: ٢١١] **الذوق السليم إلخ**. أي القوة المدركة لخواص التركيب ولطائف الاعتبارات، وأما من ليس له هذه القوة فرمما أنكره مع كمال قوة الإدراكية في المعقولات والمنقولات، وهذا قال ابن الحاجب. **الثلاثة**: أي العطف والنفي والاستثناء وإنما.

الباقية: بالجر عطفًا على الرابع كما نه عليه الشارح، ففيه عطف معمولي عامين مختلفين. (التجريد)

بالوضع: أي بسبب الوضع بمعنى أن الواضع وضعها؛ معان يحرم العقل عند ملاحظة تلك المعاني بالقصر، وليس المراد أنها موضوعة لقصر كما أشار الشارح إلى ذلك بقوله: لأن الواضع إلخ، فاندفع ما يقال: إنه إذا كان دلالتها على القصر بالوضع لم يكن البحث عنها من وظيفة هذا العلم؛ لأنه إنما يبحث عن الخصوصيات والمزايا الزائدة على المعاني الوضعية، أو يقال: إن هذه الثلاثة وإن دلت على القصر بالوضع له، إلا أن أحواله من كونه أفرادا أو قلبا أو تعيينا إنما تستفاد منها معموة المقام، وهي المقصودة من هذا الفن دون ما استفيد منها بمجرد الوضع. [الدسوقي: ٢٠٤/٢]

وضعها لمعان: أي إثبات المدكور ونفي ما سواه في كل من الثلاثة، وهذا يفيد القصر؛ فإن حرف النفي وضع للنفي، وحرف الاستثناء لإخراج عن حكم النفي، ويلزم من اجتماعهما القصر، وهكذا غيره. (التجريد)

تفيد القصر، والأصل أي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف أن الأصل في الأول أي طريق
العطف النص على مثبت والمنفي كما مر فلا يترك النص عليهما إلا كراهة الإطناب كما
إذا قيل: زيد يعلم النحو والتصريف والعروض، أو زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول
فيهما أي في هذين المقامين: زيد يعلم النحو لا غير، أما في الأول فمعناه لا غير النحو أي
لا التصريف ولا العروض، وأما في الثاني فمعناه ولا غير زيد أي لا عمرو ولا بكر،
وحذف المضاف إليه من غير، وبني على الضم تشبيهاً بالغايات، وذكر بعض النحاة أن
"لا" في "لا غير" ليست عاطفة، بل لنفي الجنس أو نحوه أي نحو لا غير مثل لا ما سواه،
أي ما سوى النحو

النص على مثبت إلخ: فتقول في قصره "زيد قائم لا قاعد"، وفي قصرها "قام زيد لا عمرو" فقد نصبت على
المثبت والمنفي. [الدسوقي: ٢٠٤/٢] لكراهة الإطناب: لضيق المقام أو لقصد الإهام أو لتأني الإنكار. (الدسوقي)
لا غير: حكى في "القاموس" عن السيرافي أن حذف ما تضاف إليه غير، وإنما يستعمل إذا كانت "غير" بعد "ليس"،
وأما لو كانت بعد غيرها من ألفاظ الجحود لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع، وحكم في "المغني" بأن
قوله: "لا غير" لحن، والمختار أنه يجوز، فقد حكى ابن الحاجب "لا غير" وتعه شارح كلامه، وأعلم أن كلمة
'غير' في 'ليس غير' في محل نصب عند المبرد على أنه حير 'ليس' واسمها ضمير مستتر، تقديره: ليس هو أي معلومه
غير النحو، وفي موضع رفع عند الزجاج على أنه اسم 'ليس' وحبرها محذوف، والتقدير: ليس غير النحو معنومه،
وأما 'غير' في 'لا غير' فمحبها بحسب المعطوف عليه فـ"لا غير" عطف على النحو في الأول وفي محل نصب
وعطف على زيد في الثاني في محل رفع. [الدسوقي ملخصاً: ٢٠٥/٢]

لا غير زيد إلخ: أي لا عمرو ولا بكر، قيل عليه: إن 'غير زيد' ليس نصاً على لا عمرو ولا بكر، فيكون المنفي
متروك النص لا منصوبه، ويجاب بأن هذا من أمثلة متروك التنصيص لا من منصوبه فلا ورود للإشكال. (الملخص)
على الضم: هذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فيبنيونه على الفتح نحو: لا ريب فيه. [التجريد: ٢١١]

وذكر بعض: إيراد على عد المصنف لها من طرق العطف. [الدسوقي: ٢٠٦/٢] ليست عاطفة: لأن العاطفة بص
معها على المثبت والمنفي جميعاً، وهنا ليس كذلك. (الدسوقي) بل لنفي الجنس: وعلى هذا القول فالقصر حاصل
نظراً للمعنى؛ لأن معنى "زيد شاعر لا غير": ما زيد إلا شاعر، فيرجع إلى النفي والاستثناء، وحينئذ فما في كلام البعض
من أن نحو "لا غير" طريق آخر للقصر على هذا القول وهم، ثم "أن غير" على هذا القول في محل نصب على أنه اسم
"لا" والخبر محذوف أي لا غيره عالم في قصر الصفة، أو لا غيره معلوم له في قصر الموصوف. (الدسوقي)

ولا من عداه، وما أشبه ذلك، والأصل في الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط أي ^{من عد زيد نحو ليس عمر} دون المنفي وهو ظاهر، ^{أي ما ولا وزما وانفقه} والقي أي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف أن النفي بـ"لا" العاطفة لا جامع ^{لا} أعني النفي والاستثناء، فلا يصح "ما زيد إلا قائم لا قاعد"، وقد يقع مثل ذلك في كلام المصنفين؛ لأن شرط المقي بـ"لا" العاطفة أن لا يكون ذلك المنفي منفيًا قبلها بغيرها من أدوات النفي لأنها موضوعة لأن تنفي بها ما أوجبه ^{أولا} للمتبوع، لا لأن تعيد بها النفي في شيء قد نفيت، وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء؛ لأنك إذا قلت: "ما زيد إلا قائم" فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع ^{ولا كان تكراراً وهو ممنوع وإن كان المنفي محملاً}

النص على المثبت أي المثبت له الحكم في قصر الصفة، والمثبت لغيره في قصر الموصوف، فنقول في "ما" و"إلا" في قصر الصفة: "ما قائم إلا زيد" فقد نصصت على المثبت له القيام وهو زيد ولم تنص على الذي نفي عنه وهو عمرو مثلاً، ونقول في قصر الموصوف: "ما زيد إلا قائم" فقد نصصت على الذي أثبت وهو القيام ولم تنص على الذي نفي وهو القعود مثلاً، وهكذا في "إنما" وغيره. [الدسوقي: ٢٠٦/٢]

دون المنفي. [أي لا يصرح فيها على المنفي وإنما تدل عليه ضمناً] يرد عليه أنه يلزم منه أن يكون نحو: ما جاءني القوم إلا زيد على خلاف الأصل؛ لأنه نص فيه على المنفي والمثبت جميعاً ولم يقل بذلك أحد، وأجاب بعضهم بأن الكلام في الاستثناء المرغ؛ لأنه هو الذي من طرق القصر اصطلاحاً، ولا يخفى ضعفه؛ لأن معنى الحصر موجود فيه قطعاً، فالأحسن في الجواب أن يقال: إنما مع أنه نص فيه على المنفي؛ لأن المراد بالنص التفصيل، والمنفي في المثال وهو القوم يحمل لعدم النص فيه على الأفراد واحداً واحداً. [التحرير: ٢١٢]

أن المنفي بـ"لا" إنما قيد بذلك للاحتراز عن النفي بغيرها كـ"ليس" إذ لا دليل على امتناع "ما زيد إلا قائم ليس هو بقاعد". (الدسوقي) في كلام المصنفين أي لا في كلام الله ولا في كلام البلغاء. [الدسوقي: ٢٠٧/٢]

منفيًا قبلها بغيرها. هذا صادق بما إذا كان غير منفي أصلاً، وما إذا كان منفيًا بغير أدوات النفي كالفحوى أو علم المتكلم. [الدسوقي: ٢٠٨/٢] لأن تنفيها **إلح** أي تنفي عن التابع ما أوجته للمتبوع، هذا ظاهر في قصر الصفة على الموصوف مثل: جاء زيد لا عمرو" فإنك نفيت ما عن عمرو ما أوجته لزيد وهو المحي، ومشكل في قصر الموصوف مثل "زيد قائم لا قاعد" فإن المنفي ما القعود ولم يثبت للمتبوع الذي هو قائم كما هو ظاهر، وأجيب بأن المراد بما أوجب للمتبوع المحكوم به أو الثبوت للمحكوم عليه، ففي أمثال المذكور المتبوع وهو قائم أوجب له الثبوت للمسند إليه وهو زيد، وقد نفي ما هذا الثبوت عن التابع وهو قاعد؛ لأن معنى زيد قائم لا قاعد أن زيدا محكوم عليه بالقيام، وليس محكوماً عليه بالقعود بل هو منفي عنه. (الدسوقي) وهذا الشرط: أي عدم كون المنفي ما منفيًا قبلها بغيرها. (الدسوقي)

حتى كأنك قلت: ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك، فإذا قلت: "لا قاعد"
 فقد نفيت بـ"لا" العاطفة شيئا هو منفي قبلها بـ"ما" النافية، وكذا الكلام في ما يقوم
 إلا زيد، وقوله: "بغيرها" يعني من أدوات النفي على ما صرح به في "المفتاح"، وفائدته
 الاحتراز عما إذا كان منفيا بفحوى الكلام أو علم المتكلم أو السامع أو نحو ذلك، كما
 سيحيى في "إنما"، لا يقال: هذا يقتضي جواز أن يكون منفيا قبلها بـ"لا" العاطفة
 الأخرى نحو: جاءني الرجال لا النساء لا هند؛ لأننا نقول: الضمير لذلك الشخص أي
 بغير "لا" العاطفة التي نفى بها ذلك المنفي، ومعلوم أنه يمتنع نفيه قبلها بها.....
 أي المنفي أي قبل "لا"

فقد نفيت إلخ: أي فلزم التكرار وحينئذ لا يصح ورودها أي ورود "لا" بعد النفي والاستثناء. [الدسوقي: ٢٠٨/٢]
وكذا الكلام إلخ: يعني أنه لا فرق بين قصر الموصوف على الصفة وهو ما مر، وقصر الصفة على الموصوف وهو
 في هذا المثال؛ فإنك قد نفيت فيه القيام عن عمرو وبكر وغيرهما من كل ما هو مغاير لزيد، فلا يصح أن تقول: ما
 يقوم إلا زيد لا عمرو. [الدسوقي: ٢٠٩/٢] **يعني إلخ:** لما كان الغير شاملا لغير أدوات النفي كفحوى الكلام
 وكان غير مراد أتى بالعناية. (الدسوقي) **فائدته:** أي فائدة تقييد الغير بكونه من أدوات النفي.
بفحوى الكلام: أي التقديم، فإن دلالة على القصر بالفحوى كما مر، فحار أن تقول "ثممي أنا لا قيسي" وكذا
 زيدا ضربت لا عمرا. (المخلص) **أو علم المتكلم:** أي والحال أن السامع يعلم خلافا، كما إذا كنت تعلم بصرب
 زيد دون عمرو، والسامع يعلم بعلمك ذلك، إلا أنه يعلم خلافا ما تعتقده، فنقول ضربت زيدا لا عمرا.
 (الدسوقي) **أو نحو ذلك:** أي من الأفعال المتضمنة للنفي، وليس هو معناها صريحا كـ"أبى وامتنع وكف" فإن
 معناها الصريح ثبوت الامتناع والإباء والكف. (الدسوقي) **لا يقال هذا إلخ:** [أي ما ذكر في بيان قوله: بغيرها]
 لأن المصنف لم يشترط إلا أن لا يكون المنفي منفيا قبلها بغيرها لا بها، والمتبادر أن المراد بغير "لا غير" نوعها من
 أدوات النفي، وحينئذ يلزم أن يكون المثال المذكور أي "جاءني الرجال لا النساء لا هند" صحيحا؛ لأن هند ليس
 منفيا قبلها بغير نوعها أي نوع "لا" بل منفي بها. (الدسوقي) ٢

لأننا نقول إلخ: حاصله: أن المراد غير شخص "لا"، ومه "لا" أخرى التي سبقت قبلها، وحينئذ فلا يصح المثال؛ لأن
 "هذا" منفي بغير شخص "لا" الداخلة عليها قبل التصريح بها. (الدسوقي) **ومعلوم:** جواب عما يقال: إن ما ذكر من
 الجواب وهو أن شرط المنفي بـ"لا" أن لا يكون منفيا قبلها بغير شخصها الذي وقع النفي به يقتضي أن نفيه قبلها
 بشخصها الذي وقع النفي به جائز مع أنه باطل، فكان الواجب الاحتراز عنه، وحاصل الجواب: أن هذا معلوم
 استحالته وإن كانت العبارة صادقة به وإذا كان محالا لا يتأتى وجوده، فلا معنى للاحتراز عنه. [الدسوقي: ٢١٠/٢]

لامتناع أن ينفي شيئا بـ"لا" قبل الإتيان بها، وهذا كما يقال: دأب الرجل الكريم أن لا يؤدي غيره؛ فإن المفهوم منه أن لا يؤدي غيره، سواء كان ذلك الغير كريما أو غير كريم.

[جمع النفي بـ"إنما" و"التقديم"]

ويجاء النفي بـ"لا" العاطفة الأخيرين أي إنما والتقديم، فيقال: "إنما أنا ثمين لا قيسي"،

و"هو يأتيني لا عمرو"؛ لأن النفي فيهما أي في الأخيرين عبر بمصرح به كما في النفي

والاستثناء، فلا يكون المنفي بـ"لا" العاطفة منفيًا بغيرها من أدوات النفي وهذا كما يقال: ^{عنة جوارحهم على من} منع زيد عن أخيه لا عمرو؛ فإنه يدل على نفي المجيء عن زيد، لكن لا صريحا بل ضمنا.

وإنما معناه الصريح إيجاب امتناع المجيء عن زيد، ^{أي انتفاء} فيكون "لا" نفيا لذلك الإيجاب

والتشبيه بقوله: امتنع زيد عن المجيء من جهة أن النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح ^{انفصا ليعني}

أن ينفي: بل إنما يكون منفيًا بـ"لا" أخرى ماثلة لها. [الدسوقي: ٢/٢١٠]

وهذا أي قول المصنف: "غيرها" حيث جعلنا الضمير راجعا للشخص لا للنوع كما يقال: "دأب الرجل" إلخ فهو

تنظير في أن الضمير في كل عائد على الشخص دون النوع. (الدسوقي)

لا يؤدي غيره أي غير شخصه أعم من أن يكون غير شخصه كريما أو بخيلا، بخلاف ما لو جعل الضمير راجعا

لسوء، فإن المعنى حينئذ أن لا يؤدي غير نوعه وهم السحلاء، فيقتضي بمفهومه أنه يؤدي الكرماء وهذا غير مراد.

(الدسوقي) ويجاء بقي أنه يسد القصر حينئذ إلى أيهما، وفيه تفصيل: ففي "لا" مع "إنما" نحو: إنما ضربت ريذا لا

عمرا، يسد إلى "إنما" اتفاقا؛ لأنها أقوى، وفي "لا" مع التقديم نحو: ريذا ضربت لا عمرا يسد إلى التقديم اتفاقا أيضا،

وختلف في التقديم و"إنما" فذهب الشارح إلى أنه يسد إلى التقديم؛ لأنه أقوى وعكس السيد؛ لأن "إنما" أقوى.

[التحريد: ٣١٣] وهو يأتي إلخ هو فاعل معني قدم لإفادة الحصر، والأصل: يأتي هو، فظهر لك أن التمثيل

المذكور مبني على مذهب السكاكي، كما مر سابقا. [الدسوقي ملخصا: ٢/٢١٠]

فلا يكون إلخ. نعم من هذا أن النفي الصريح ليس كالضمي؛ لأن الضمي يجامعه النفي بـ"لا"، بخلاف الصريح،

فإنه لا يجامعه. [الدسوقي: ٢/٢١١] امتناع المجيء إلخ في العبارة قلب، والأصل امتناع زيد عن المجيء كما في المتن.

(الدسوقي) فيكون لا. أي لفظ "لا" في قولنا: "لا عمرو" نفيا لذلك؛ ولو صرح بالنفي وقيل: لم يجيء زيد، لم يصح

أن يقال: لا عمرو. (الدسوقي)

في حكم النفي إلخ: لأنه حكم بصحة العطف بـ"لا" مع الأول دون الثاني. (الدسوقي)

لا من جهة أن المنفي بـ"لا" العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في "إنما أنا نَمِي" لا قيسي"؛ إذ لا دلالة لقولنا: "امتنع زيد عن المجيء" على نفي مجيء عمرو لا ضمنا ولا صريحا، قال السكاكي: شرط مجامعته أي مجامعة النفي بـ"لا" العاطفة **للتالث** أي **إنما أن لا يكون الوصف مختصا بالموصوف لتحصيل الفائدة نحو: ﴿إنما يستجيب الدين يسمعون﴾** (الأنعام: ٣٦) فإنه يمتنع أن يقال: لا الذين لا يسمعون؛ لأن الاستجابة لا تكون إلا ممن يسمع، بخلاف إنما يقوم زيد لا عمرو؛ إذ القيام ليس مما يختص بزيد ...

على نفي إلخ: لأنه لا حصر فيه حتى يتضمن النفي كـ"إنما"، وإنما استفيد نفي مجيء عمرو المفيد للحصر من قوله: لا عمرو، بخلاف "إنما" والتقدم، فإنهما يدلان على النفي ضمنا فيكون "لا" بعدهما لتأكيد ذلك النفي الضمني كما مر. [الدسوقي مختصا: ٢١١/٢] **لا يكون الوصف إلخ:** [الذي أريد حصره في الموصوف (الدسوقي)] وذات كما في قولك: "إنما نَمِي أنا" فإن التيمية لا يجب اختصاصها بالمتكلم، وهذا شرط بالسنة إلى قصر الصفة، ويقاس عليه قصر الموصوف على الصفة، فيقال شرط مجامعة النفي بـ"لا" العاطفة لـ"إنما" أن لا يكون الموصوف مختصا بتلك الصفة فلا يجوز أو لا يحسن أن يقال: "إنما المتقي متبع مآهج السنة لا الدعة" لاختصاص الموصوف بتلك الصفة. [الدسوقي: ٢١٢/٢] **بالموصوف:** الباء داخلة على المقصور عليه بقرينة المثال. (الدسوقي)

لتحصيل الفائدة: أي في مجامعة النفي بـ"لا" مع "إنما"، فهو كان الوصف مختصا بالموصوف لعدم الفائدة؛ لأن الوصف إذا كان مختصا بالنظر إلى نفسه تنبه المخاطب للاختصاص بأذن تنبيه على ذلك، ويكفي فيه كلمة "إنما"، فلا فائدة في جمع "لا" معه، والقصد إلى زيادة التحقيق إنما يناسب الحكم الذي يحتمل عدم الاختصاص، فيصر المخاطب على إنكاره. (الدسوقي)

نحو إنما يستجيب إلخ: هذا مثال للمنفي، أي فإن كان الوصف مختصا فلا يجيء النفي بـ"لا" كما في قوله تعالى: ﴿إنما يستجيب﴾ (الأنعام: ٣٦) أي إنما يستجيب دعاءك للإيمان الذين يسمعون سماع تدبر وهم المؤمنون. (الدسوقي)

لا تكون إلا ممن إلخ: فإذا قيل: "لا الذين لا يسمعون" كان ذلك حشوا في الكلام، فإن قيل: إن فائدة القصر أن يعتقد المخاطب خلافه، والمخاطب ههنا ليس كذلك؛ لأن كل عاقل يعلم أن الاستجابة إنما تكون ممن يسمع، أحيب بأن الكفار رلوا منزلة من لا سمع له لعدم قبولهم الحق، والبي **عجبة** لشدة حرصه على إيمان الكفار رل منزلة من يعتقد الاستجابة ممن لا يسمع، فخطوب بقصر الاستجابة على من يسمع قصر قلب، فالقصر هنا حقيقي لكن بعد تنزيل المخاطب منزلة من يعتقد العكس لأجل ذلك الاعتبار الخطابي. (الدسوقي)

وقال عبد القاهر: لا تحسن أي مجامعته للثالث في الوصف المختص كما تحسن في غيره.
أي مجامعة النفي وهو إنما في غير وصف المختص

وهذا أقرب إلى الصواب؛ إذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد.

امتناع المجامعة المذكورة

استعمال النفي والاستثناء في المجهول

وَصِلَ اتَّيَّ أَيُّ الْوَجْهِ الرَّابِعِ مِنْ وَجْهِ الْاِخْتِلَافِ أَنَّ أَصْلَ النَّفْيِ وَالِاسْتِثْنَاءِ أَنْ يَكُونَ
أي الكثير الغالب

مَا اسْتَعْمَلَ لَهُ أَيُّ الْحَكِيمِ الَّذِي اسْتَعْمَلَ فِيهِ النَّفْيُ وَالِاسْتِثْنَاءُ مِمَّا يَجْهَلُهُ الْمُخَاطَبُ وَيُنْكِرُهُ.
تفسير بـ"ما"

بِخِلَافِ الثَّالِثِ أَيُّ "إِنَّمَا"؛ فَإِنَّ أَصْلَهُ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ الْمُسْتَعْمَلُ هُوَ فِيهِ مِمَّا يَعْلَمُهُ الْمُخَاطَبُ

وقال عبد القاهر حيث قال. لم يعس العطف بـ"لا" فيه، كما يعس فيما لا يختص بالذكر، فلا يحسن أن نقول: إنما يتذكر أولو الألباب لا الجهال، كما يعسن أن نقول: إنما يحيى ريد لا عمرو، وهذا الشرط لم يدكروه في التقدير لا وجوباً ولا استحباباً، فكان دلالة على القصر أضعف من "إنما". [المطلوب زيادة: ٣٩١]

لا تحسن أي لا تحسن مجامعة النفي بـ"لا" مع الثالث وهو "إنما"، والحاصل: أن عدم اختصاص الوصف شرط في كمال الحسن عند الشيخ لا شرط أصل المجامعة كما قال به السكاكي، فعلى هذا يصح أن يقال في غير القرآن: "إنما يستجيب الدين يسمعون لا الدين لا يسمعون" وإن كان غير كامل في الحسن. [الدسوقي ملخصاً: ٢١٣/٢]

وهذا أقرب إلخ أي هذا الذي قاله الشيخ أقرب إلى الصواب مما قاله السكاكي من المنع؛ لابتداء كلام الشيخ على شهادة الإثبات وكلام السكاكي على شهادة النفي، وشهادة الإثبات مقدم؛ ولأنه يتصور القصر في الوصف الطاهر الاختصاص لتبريل المخاطب منزلة المحطى أو المتردد لداع. (التحريد ملخصاً)

عند قصد إلخ أي عند قصد زيادة تحقيق النفي عن ذلك الغير، وهذا رد على السكاكي بأن لا نسلم عدم الفائدة؛ إذ قد تحصل فائدة وهي زيادة التحقيق والتأكيد، فلا وجه للامتناع. (الدسوقي ملخصاً)

فيه إشارة إلى أن اللام في كلام الماتن معي "في". (الدسوقي) النفي والاستثناء. بيان للضمير المستتر في قوله: "استعمل"، فإنه عائد على الثاني الذي هو النفي والاستثناء. (الدسوقي) مما يجهله المخاطب أي مما يجهله المخاطب بالفعل وشأنه أن يكون مجهولاً، وليس المراد الجهل بالفعل فقط؛ لأنه شرط في الحصر مطلقاً بأي طريق كان، فلا وجه لتخصيصه بالنفي والاستثناء. [الدسوقي: ٢١٤/٢] وينكره المراد منه الإنكار التام كما يظهر من كلام الشيخ، فاندفع بقيد الإنكار ما قيل: إن جهل المخاطب بما لا يد منه في جميع الطرق، فلا وجه لتخصيص الوجه الرابع بالطريق الثاني. [التحريد ملخصاً: ٢١٤]

بِخِلَافِ الثَّالِثِ إلخ. قال الشيخ: اعلم أن موضوع "إنما" على أن يحيى خير لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته أو لما ينزل هذه المنزلة. تفسير ذلك أنك تقول للرجل: "إنما هو أخوك، وإنما هو صاحبك القديم" لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته، ولكن لمن يعلمه ويقر به إلا أنك تريد أن تنبه للذي يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب. (دلائل الإعجاز)

ولا ينكره، كذا في "الإيضاح" نقلا عن "دلائل الإعجاز"، وفيه بحث؛ لأن المخاطب إذا كان عالما بالحكم، ولم يكن حكمه مشوبا بخطاء لم يصح ^{أي قصر كان} القصر، بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم، وجوابه: أن مرادهم أن "إنما" يكون لخبر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى أن إنكاره يزول بأدنى تنبيه لعدم إصراره عليه، وعلى هذا يكون ^{التأويل} موافقا لما في "المفتاح" **كقولك لصاحبك وقد رأيت سحبا من بعيد: 'ما هو إلا ريد'** ^{د.} ^{الجملة حانية} ^{شخصا} ^{مقول لقوله: كقولك} ^{مقول لقوله: كقولك} ^{مهر نصر قلب} اعتقده غيره أي إذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد **مصر** ^{مهر نصر قلب} على هذا الاعتقاد.

[استعمال "إنما" في تنزيل المعلوم منزلة المجهول]

وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول **لاعتبار مناسب**، فيستعمل ^{أي ي} به أي لذلك المعلوم الثاني أي النفي والاستثناء **إفرادا** أي حال كونه قصر أفراد نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ (آل عمران: ١٤٤) ^{حال من الثاني}

وفي بحث: اعتراض على قوله: "بخلاف الثالث". **لازم الحكم** هو إعلام المخاطب أن المتكلم عارف بالحكم. (الدسوقي) **وحوانه إلخ** يعني بأن قولهم "أصل إنما أن يكون الحكم المستعملة فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره" مرادهم بذلك: أن يكون الحكم مما من شأنه أن يكون معلوما للمخاطب بحيث يزول إنكاره بأدنى تنبيه وإن كان مجهولا بالفعل، فلا ينافي كونه مجهولا بالفعل، فالخاص: أن محل الطريق الأول أعني النفي والاستثناء الحكم الذي يحتاج للتأكيد لإنكاره وكونه مما شأنه أن يجهل، ومحل الثاني ما لا يقتدر إلى ذلك لكونه مما شأنه أن يكون معلوما، وإن كان الجهل والإنكار بالفعل لا بد منهما فيهما في غير قصر التعيين. [الدسوقي: ٢١٤/٢]

كقولك: تمثيل للأصل الثاني أعني النفي والاستثناء. **مصر**: أي مصمما على ذلك الاعتقاد، فهذا المثال قد تحقق فيه الجهل والإنكار فيما من شأنه أن يجهل وينكر جهلا لا يزول إلا بالتوكيد، فاستعملت فيه "ما" و"إلا" على أصله. (الدسوقي ملخصا) **وقد ينزل المعلوم إلخ**: هذا مقابل لقوله: وأصل الثاني، وقوله: المعلوم أي الحكم الذي من شأنه أن يعلم، وذلك كقيام الهلاك به **في المثال الآتي**، وقوله: "منزلة المجهول" أي الحكم المجهول الذي من شأنه أن ينكر ويحتاج إلى تأكيد لدفع إنكاره. (الدسوقي)

لاعتبار مناسب: أي لأجل أمر معتبر مناسب للمقام كالإشعار بأنهم في عاية الاستعظام لهلاكه **في المثال الآتي**. (الدسوقي) **إلا رسول** هذا استثناء من مقدر عام يكون التقدير: ما محمد موصوفا بحقيقة من الحقائق التي تعتقدون إلا حقيقة الرسول ﷺ، فإنه كائن إياها، فكانه قيل: ما محمد متبرئا من الهلاك ولا غير ذلك مما لا يناسب. [الدسوقي ملخصا: ٢١٥/٢] **وتمام الآية**: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ فَهُمْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ نَفْسُهُ عَلَىٰ غَفْلَتِكُمْ وَمَنْ نَفَسْتَ عَلَىٰ عَقْبِهِ فَلَنْ يَبْصُرَ اللَّهُ شَيْئاً وَسَخَّرَ اللَّهُ لَكَ الْكُرْبَىٰ﴾ [آل عمران: ١٤٤]

أي مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبرؤ من اهلاك. فالمخاطبون وهم الصحابة
 رضي الله عنهم كانوا عالمين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرؤ
 عن الهلاك، لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه أمرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة
 إنكارهم إياه أي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء، والاعتبار المناسب هو الإشعار
 بعظم هذا الأمر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاءه **عطف**، أو قلبا عطف على قوله: أفرادا
 نحو: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا شَرٌّ مَثَلًا﴾ (إبراهيم: ١٠) فالمخاطبون وهم الرسل صلوات الله عليهم لم يكونوا
 حاهلين بكونهم شررا ولا مكربين لذلك، لكنهم برلوا منزلة المكربين **لاعتقاد القائلين**
 هذا هو الاعتبار المناسب

أي مقصور إلخ أي فهو من قصر الموصوف على الصفة قصر أفراد على ما قال المصنف، وأشار بقوله: "لا يتعداها إلى
 التبرؤ من الهلاك" إلى أن ذلك القصر إضافي لا حقيقي. [الدسوقي: ٢١٦/٢] غير جامع إلخ بل جامع بين الرسالة
 واهلاك؛ لأنهم لا يعتقدون أن النبي لا يهلك أبدا، فلما نزل عنهم بموته منزلة الجهل به والإنكار له لاستعظامهم إياه
 صاروا كأنهم أثبتوا له **صفتين**: الرسالة، والتبرؤ من الهلاك، فقصر على الرسالة قصر أفراد. (الدسوقي)
منزلة إنكارهم. ولزم من ذلك تنزيل علمهم بهلاكه منزلة جهلهم به؛ لأن الإنكار يستلزم الجهل، وبهذا اندفع ما
 يقال: إن الملائم لدعوى تنزيل المعلوم منزلة المجهول تنزيل علمهم بهلاكه منزلة الجهل لاستعظامهم إياه لا تنزيل
 استعظامهم منزلة إنكارهم إياه. (الدسوقي) **والاعتبار المناسب** أي المناسب لمقام الرسالة، وقال العصام: ونحن
 نقول: الاعتبار المناسب التبيه على مفاصد الاستعظام حتى لحق بالجهل في الفساد وتحذيرهم عنه كما يحذر عن
 الجهل. [الدسوقي: ٢١٧/٢، والتجريد: ٢١٤] **عطف إلخ**: فالمراد أن القصر الذي استعملت فيه "ما" و"إلا"
 للتنزيل إما أن يكون قصر أفراد كما تقدم، وأما أن يكون قصر قلب. (الدسوقي)

إن أنتم إلخ. أي نحو قوله تعالى حكاية عن الكافرين في خطاب الرسل: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا شَرٌّ مَثَلًا﴾ [إبراهيم: ١٠] أي
 ما تتصفون إلا بالبشرية مثلاً لا بنفيتها، وإما حاطوهم بهذا الخطاب ولم يقولوا: ما أنتم رسل الذي هو مرادهم؛ لأنه
 في زعمهم أبغى؛ إذ كأنهم قالوا: أكرتم ما هو من الضروريات وهو ثبوت البشرية، وأنتم لا تتعدون الاتصاف بها إلى
 الاتصاف بنقيضها الذي ثبتت معه الرسالة، ولهذا كان قصر قلب. (الدسوقي)

لاعتقاد القائلين إلخ فيه إشارة إلى دفع ما يقال: إن قولهم ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا شَرٌّ مَثَلًا﴾ [إبراهيم: ١٠] ينبغي أن يكون قصر
 أفراد؛ لأن المخاطبين يشنون الرسالة مع البشرية، فلا وجه لجعله قصر قلب، ووجه دفعه أن اعتقاد الكفار القائلين لهذا
 الكلام التناهي بين الرسالة والشرية مع إصرار المخاطبين على الرسالة يقتضي أن ينزلوا المخاطبين منزلة المكربين للشرية.

وهم الكفار أن الرسول ﷺ لا يكون بشرا مع إصرار المخاطبين على دعوى الرسالة
 فنزلهم القائلون منزلة المنكرين للبشرية، لما اعتقدوا اعتقادا فاسدا من التنافي بين الرسالة
 والبشرية فقلبوا هذا الحكم وقالوا: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ (إبراهيم: ١٠) أي أنتم
 مقصرون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة تدعوها، ولما كان ههنا مظنة سؤال
 وهو أن القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وقصروا المخاطبين على البشرية،
 والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا: ﴿إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ
 مِثْلُكُمْ﴾ (إبراهيم: ١١) فإنهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم، أشار إلى جوابه بقوله: وقولهم
 أي قول الرسل المخاطبين ﴿إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ (إبراهيم: ١١) من باب مجازاة الخصم
 وإرخاء العنان إليه بتسليم بعض مقدماته ليغتر الخصم من العثار وهو الزلة، وانما يفعل
 ذلك حيث يراد تبكيته أي إسكات الخصم وإلزامه، لا لتسليم انتفاء الرسالة،
 أي المجازاة

مع إصرار المخاطبين: حيث كان الرسل مصرين على دعوى الرسالة المنافية للبشرية بحسب اعتقاد المتكلم صاروا
 عددهم بمنزلة من ادعى نفي البشرية صريحا، ولذلك جعلوهم منكرين للبشرية وخاطبوهم بما خاطبوهم، فظهر من
 هذا أن القصر في هذا المثال مبني على مراعاة حال المتكلم والمخاطب، بخلاف المثال السابق فإن القصر فيه مبني على
 رعاية حال المخاطب. [الدسوقي ملخصا: ٢١٨/٢] دعوى الرسالة: أي المستلزمة لنفي البشرية بحسب رعم
 المتكلمين. (الدسوقي) لما اعتقدوا إلخ: إنما اعتقدوا التنافي؛ لأن الرسول جلالة قدره ينزه في رأيهم عن البشرية،
 وانظر سخافة عقولهم حيث لم يرضوا ببشرية الرسول ﷺ ورضوا بأن يكون الإله حجرا. (الدسوقي)
 هذا الحكم: أي المستلزمة لنفي البشرية في زعمهم. (الدسوقي) مجازاة الخصم: أي مماشاته والجري معه في الطريق
 من غير مخالفة في السبوك، ومثاله: أن تريد إزلاق صاحبك فتماشيه في الطريق المستقيم حتى إذا وصلت إلى مرلقة
 أزلفته. (الدسوقي) بتسليم بعض إلخ: الباء للسببية، متعلقة — "مجازاة الخصم"؛ لأنه إذا سلم له بعض مقدماته كان
 ذلك وسيلة لإصغائه لما يلقى له بعد ذلك، فيعثر مما يلقى له بعد ذلك ويصعق، وأما إذا عورض من أول الوهلة ربما
 كان ذلك سببا لنفرتة وعدم إصغائه، والمراد ببعض المقدمات التي سلمها الرسل هنا المقدمة الصغرى أعني كونهم
 بشرا، وأما كون البشر لا يكون رسولا وهو الكبرى فلم يسلم الخصم. (الدسوقي)
 لا لتسليم إلخ: عطف على قوله: 'من باب مجازاة الخصم' يعني ما قاله الرسل للمجازاة ولم يقولوه لتسليم انتفاء
 الرسالة عنهم. [الدسوقي: ٢١٩/٢]

فكأنهم قالوا: إن ما ادعيتم من كوننا بشرا فحق لا ننكره، ولكن هذا لا ينافي أن يمن الله علينا بالرسالة، فلهذا أثبتوا البشرية لأنفسهم، وأما إثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم، **وكقولك:** عطف على قوله: كقولك لصاحبك، وهذا مثال لأصل "إنما" أي الأصل في "إنما" أن يستعمل فيما لا ينكره المخاطب، كقولك: "إنما هو أخوك" لمن يعلم ذلك ويقر به وأنت تريد أن ترفقه عليه أي تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على أخيه، والأولى بناء على ما ذكرنا أن يكون هذا المثال من الإخراج لا على مقتضى الظاهر، وقد يزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره. **فيستعمل**

أي لعدم التناقض
كون المخبر عنه أحده
الحكم المجهول عند المخاطب
للتكلم

وأما إثباتها إلخ جواب عما يقال: إنه كان يكفي في المجازة أن يقولوا: نحن بشر مثلكم، فالنفي والاستثناء لغو. [الدسوقي: ٢١٩/٢] **على وفق كلام الخصم:** حاصل توجيه الشارح: أن الرسل لم يريدوا القصر، بل أصل الإثبات على سبيل التجريد، وإنما عبروا بصيغة القصر لموافقة كلام الخصم، والأحسن التوجيه بأن مرادهم القصر أعني إثبات البشرية ونفي الملكية لا نفي الرسالة، فمرادهم: ما نحن إلا بشر مثلكم لا ملائكة، كما تقولون، لكن لا ملازمة بين البشرية وانتفاء الرسالة. [التجريد: ٢١٥] **يعلم:** أي يعلم بالقلب ويقر باللسان. **ترقيقه:** إما بقافين من الرقة ضد الغلظة والتعدي بـ "على" بتضمين معنى الإشفاق، كما أشار إليه الشارح وحينئذ يقرأ رقيقا أيضا بقافين، وإما بالفاء والقاف من الرفق بمعنى اللطف، فالمراد أنك تحدث في قلب من يعلم ذلك شفقة ورحمة على أخيه بسبب ذكرك الأخوة له؛ لأن الشيء قد يوجب بسماعه من الغير ما لا يوجب بمجرد عمه. [الدسوقي ملخصا: ٢٢٠/٢]

والأولى: وإنما قال: "الأولى" ولم يقل "والصواب" إشارة لإمكان الجواب عنه بأنه يجوز أن يكون هذا المثال على مقتضى الظاهر إلخ. (الدسوقي) **ما ذكرنا:** أي من أن "إنما" تستعمل في مجهول شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكر حتى أن إنكاره يزول بأدق تنبيه لكونه لا يصير عليه. (الدسوقي) **من الإخراج إلخ:** أي فالحكم في هذا المثال وهو الأخوة وإن كان معلوما للمخاطب، لكن لعدم عمه بموجب علمه بالأخوة؛ إذ موجب علمه بما أن يشفق عليه ولا يصبره نزل منزلة المجهول واستعمل فيه "إنما" على خلاف مقتضى الظاهر. (الدسوقي)

منزلة المعلوم: أي ما من شأنه أن يعلم عند المخاطب بحيث لا يصير على الإنكار، وليس المراد المعلوم بالفعل؛ لأن المعلوم بالفعل ليس محلا للقصر. [التجريد: ٢١٥] **فيستعمل:** أي فيسبب ذلك التزليل يستعمل الطريق الثالث من طرق القصر وهو "إنما". [الدسوقي: ٢٢١/٢]

له الثالث أي إنما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ (البقرة: ١١) أي فيه

ادعوا أن كونهم مصلحين أمر ظاهر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره، ولذلك جاء
لادعاء ظهور إصلاحهم وهم المسلمون

﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ (البقرة: ١٢) للرد عليهم مؤكدا بما ترى من إيراد الجملة الاسمية الدالة

على الثبات، وتعريف الخبر الدال على الحصر وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك، وتصدير
أي المفسدون أي ضميرهم الحصر

الكلام بحرف التنبيه الدال على أن مضمون الكلام مما له خطر وبه عناية وتأكيده بـ"إن"،
أي ألا

ثم تعقيبه بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله: ﴿وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ (البقرة: ١٢) .
عطف تفسيري

[مزية "إنما" على العطف]

ومزية "إنما" على العطف أنه يعقل منها أي من "إنما" الحكمان أعني الإثبات للمذكور
أي شرطه

والنفي عما عداه معا بخلاف العطف؛ فإنه يفهم منه أولا الإثبات ثم النفي نحو:

لا يجهله المخاطب: الحاصل: أن إصلاح اليهود أمر مجهول عند المخاطبين ويكروونه إنكارا قويا، ولكن اليهود - لعنة الله عليهم - يدعون أن إصلاحهم أمر ظاهر من شأنه أن لا يجهل، فنزلوا لتلك الدعوى إصلاحهم منزلة الأمر الذي من شأنه أن يكون معلوما عند المخاطبين بحيث يزول إنكاره بأدنى تنبيه، فاستعملوا في إثباته للرد عليهم "إنما" التي شأنها أن تستعمل في ما من شأنه أن يكون معلوما وإن كان مقتضى الظاهر التعبير بالنفي والاستثناء؛ لأن إصلاحهم أمر مجهول منكرو. [الدسوقي: ٢٢١/٢] **ولا ينكره:** إنكارا قويا وإن كان جاهلا ومنكرا بالفعل. (الدسوقي)

بما ترى: أي بما تعلمه من تأكيدات شئ. **وتعريف الخبر إلخ:** أي الدال على حصر المسند في المسند إليه، والمعنى لافسد إلا هم، لما تقرر أن تعريف الخبر وضمير الفصل لقصر المسند على المسند إليه. (الدسوقي) **وبه عناية:** عطف مسبب على سبب أي مما له خطر يوجب العناية بإثباته. [الدسوقي: ٢٢٢/٢] **ولكن لا يشعرون:** إنما كان هذا يدل على التقريع والتوبيخ؛ لإفادته أنهم من جملة الموتى الذين لا شعور لهم وإلا لأدركوا إفسادهم بلا تأمل. (الدسوقي)

ومزية "إنما": هو مبتدأ، وقوله: "أنه يعقل" على حذف الجار خبر أي ثابتة بأنه يعقل إلخ، ولو قيل: إن هذا وجه خامس من أوجه الاختلاف لما بعد. (الدسوقي) **على العطف:** وأما النفي والاستثناء والتقدم ففيهما تعقل الحكمين أيضا معا، فلم تظهر هذه المزية لـ"إنما" عليهما؛ ولذلك لم يتعرض لهما. [التحريد: ٢١٦] **يعقل مها إلخ:** أي بحسب الوضع، بمعنى أن الواضع وضعها للمجموع، فلا يرد أنه قد يلاحظ أحدهما قبل الآخر. (التحريد) **معا:** يعني وتعقل الحكمين معا أرجح؛ إذ لا يذهب فيه الوهم إلى عدم القصر من أول الأمر كما في المعطوف. (التحريد)

"زيد قائم لا قاعد"، أو بالعكس نحو: "ما زيد قائما بل قاعد".

[استعمال "إنما" في التعريض]

وأحسن مواقعها أي مواقع "إنما" التعريض نحو: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (الرعد: ١٩) أي مواضعها فإنه تعريض بأن الكفار من فرط جهلهم كالبهائم، فطمع النظر منهم كطمعه منها أي كطمع النظر من البهائم، ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو: "ما قام إلا زيد" وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو: "ما ضرب زيد إلا عمرا"، و"ما ضرب عمرا إلا زيد"، والمفعولين نحو: "ما أعطيت زيدا إلا درهما".....

وأحسن مواقعها: أي الكلام الذي يراد به التعريض وهو كما يأتي أن يستعمل الكلام في معنى لينوح بعينه أي يفهم منه معنى آخر، وإنما كان التعريض أحسن مواقعها؛ لأن إفادة الحكم الذي شأها أن تستعمل فيه لا يفهم مخاطب؛ لكونه معموما أو من شأنه العلم، بخلاف المعنى الآخر المنوح إليه؛ فإنه أهم؛ لكون المخاطب جاهلا به مصرا على إنكاره. [الدسوقي منحصا: ٢٢٣/٢]

إنما يتذكر إلخ: أي إنما يتعقل الحق أصحاب العقول، فنحن نحزم بأنه ليس المراد من هذا الكلام ظاهره وهو حصر التذكر أي تعقل الحق في أصحاب العقول؛ لأن هذا أمر معلوم بل هو تعريض بدم الكفار بأنهم من شدة جهلهم وتاهيه الغاية القصوى كالبهائم، ويترتب على ذلك التعريض بالتعريض بالنبي عليه بأنه لكمال حرصه على إيمان قومه يتوقع التذكر من البهائم، فمحل الفائدة من هذا الكلام هو التعريض المتوسط إليه. (الدسوقي)

فإنه تعريض إلخ: قال الشيخ: إن العجب في أن هذا التعريض الذي ذكرت لك لا يحصل من دون "إنما"، فلو قلت: 'يتذكر أولو الألباب' لم يدل على ما دل عليه في الآية وإن كان الكلام ما يتعبر في نفسه، وليس إلا أنه ليس فيه "إنما". (دلائل ما مر: عن كونه حقيقيا أو إضافيا قصر صفة أو موصوف.

يقع بين الفعل إلخ: أي بحيث يكون الفعل مقصورا على الفاعل كما يؤخذ من تمثيل المصنف، فالقصر الواقع بينهما من قبيل قصر الصفة على الموصوف، وأما عكسه وهو حصر الفاعل في الفعل فلا يتوهم إمكانه؛ لأن المنحصر فيه يجب تأخيرها على ما يأتي، والفعل لا يؤخر عن الفاعل مادام فاعلا، فإن خرج عن الفاعلية رجع الأمر إلى قصر المبتدأ على الخبر. [الدسوقي: ٢٢٤/٢] كالفاعل والمفعول: أي بحيث يكون الفاعل مقصورا على المفعول وبالعكس، وقد مثل الشارح لكل منهما، فالمثال الأول من حصر الفاعل في المفعول، والمثال الثاني من حصر المفعول في الفاعل. (الدسوقي)

وغير ذلك من المتعلقات. **ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع أداة الاستثناء حتى لو**
 أريد القصر على الفاعل قيل: "ما ضرب عمروا إلا زيد"، ولو أريد القصر على المفعول
 قيل: "ما ضرب زيد إلا عمروا"، ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا: **قصر الفعل المسند**
 إلى الفاعل على المفعول، وعلى هذا قياس البواقي، فيرجع إلى قصر الصفة على الموصوف،

وغير ذلك إلخ: أي كالحال، فنقول في قصرها على صاحبها: "ما جاء راكبا إلا زيد"، وفي عكسه: "ما جاء زيد إلا
 راكبا"، فالأول من قصر الصفة والثاني من قصر الموصوف، وقس عليه التمييز والمحذور والظرف والبدل؛ فإنه يقع
 القصر فيها ما عدا المصدر المؤكد، فإنه لا يقع القصر بيه وبين الفعل إجماعا، فلا تقول: "ما ضربت إلا ضربا"،
 وأما قوله تعالى: ﴿إِنْ نَحْنُ إِلَّا ظَنٌّ﴾ [الجاثية: ٣٢] فمعناه: إلا ظنا ضعيفا، فهو مصدر نوعي، وما عدا المفعول
 معه فإنه لا يجيء بعد "إلا" فلا يقال: ما سرت إلا والليل. [الدسوقي ملخصا: ٢٢٤/٢]

ففي الاستثناء إلخ: أي فالقصر في الاستثناء يؤخر فيه المقصور عليه مع الأداة بأن يكون المقصور مقدما على أداة
 الاستثناء وهي مقدمة على المقصور عيه. [الدسوقي ملخصا: ٢٢٥/٢] **الفاعل:** فالفاعل مقصور عليه والمفعول مقصور.
المفعول: فالمفعول مقصور عيه والفاعل مقصور. **ومعنى قصر إلخ:** جواب عما يقال: إن القصر لا يكون إلا
 قصر صفة على موصوف أو موصوف على صفة، وكل من الفاعل والمفعول ذات، وحينئذ فلا يصح القصر،
 وحاصل ما أجاب به الشارح: أن قولهم هذا من قصر الفاعل على المفعول، أو من قصر المفعول على الفاعل على
 حذف مضاف، أي من قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول، وقصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل، لا أن
 ذات الفاعل أو ذات المفعول مقصورة كما توهم السائل. (الدسوقي)

مثلا: أي أو قصر المفعول على الفاعل أو أحد المفعولين على الآخر أو صاحب الحال عليها. [التحريد: ٢١٦]
قصر الفعل المسند إلخ: هذا بالنظر لخصوص ما قبل مثلا أعني قصر الفاعل على المفعول، ثم إن ظاهر كلام
 الشارح أن معنى قصر الفاعل على المفعول في قولك: "ما ضرب زيد إلا عمروا" قصر ضاربية زيد على عمرو؛ لأنها
 فعل الفاعل وليس كذلك؛ لأن الضاربية صفة للفاعل، فلا يتأتى قصرها على المفعول، بل المراد قصر المضروبية
 على عمرو؛ لأنها صفة للمفعول، والمعنى: ما مضروب زيد إلا عمرو، وقد يقال: مراده قصر الفعل المسند للفاعل
 بعد تحويل صيغته إلى صيغة مفعول، تأمل. [الدسوقي: ٢٢٦/٢]

وعلى هذا: أي على قصر الفاعل على المفعول. **قياس البواقي:** فمعنى قصر المفعول على الفاعل قصر الفعل
 المتعلق بالمفعول على الفاعل، وهكذا فقس، فمعنى "ما ضرب عمروا إلا زيد": "ما ضارب عمروا إلا زيد" فيرجع
 لقصر الصفة على الموصوف أو قصر المفعول نفسه على الفعل المتعلق بالفاعل، فمعنى "ما ضارب عمروا إلا
 زيد": "ما عمرو إلا مضروب زيد"، فيرجع لقصر الموصوف على الصفة، لكن الأظهر الأول. (الدسوقي)

أو العكس، ويكون حقيقيا وغير حقيقي، أفرادا وقلبا وتعيينا، ولا يخفى اعتبار ذلك.

[تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور]

وقل أي وجاز على قلة تقديمهما أي تقدم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور حال كونهما بحالهما وهو أن يلي المقصور عليه الأداة نحو: "ما ضرب إلا عمرا ريد" في قصر الفاعل على المفعول و"ما ضرب إلا ريد عمرا" في قصر المفعول على الفاعل، وإنما قال: "بحالهما"؛ احترازا عن تقديمهما مع إزالتها عن حالهما بأن تؤخر الأداة عن المقصور عليه كقولك في "ما ضرب زيد إلا عمرا": "ما ضرب عمرا إلا زيد"، فإنه لا يجوز ذلك؛ لما فيه من اختلاف المعنى وانعكاس المقصود، وإنما قل تقديمهما بحالهما؛ لاستلزامه المقصور عليه وأداة الاستثناء

ولا يخفى إلخ: فإذا قلت في قصر الفاعل "ما ضرب ريد إلا عمرا"، إن أريد: ما مضروب زيد إلا عمرو دون كل ما هو غير عمرو كان قصرا حقيقيا، وإن أريد دون خالد مثلا كان إضافيا، ثم إن أريد الرد عن رعم أن مضروب زيد عمرو وخالد مثلا كان أفرادا أو على من زعم أن مضروبه خالد دون عمرو كان قليا أو على من شك في مضروبه منهما كان تعيينا، وقس عليه سائر المتعلقات. [التحريد: ٢١٧]

وقل إلخ: قال الشيخ: إن الذي ذكرناه لك من أنك تقول: "ما ضرب إلا زيد عمرا"، فتوقع الفاعل والمفعول جميعا بعد "إلا" فليس بأكثر الكلام، وإنما الأكثر أن تقدم المفعول على "إلا" نحو: "ما ضرب عمرا إلا زيد" حتى أقم دهبوا فيه إلى أنه على كلامين وأن عمرا منصوب بفعل مضمر، كأن المتكلم أهم في أول أمره فقال: "ما ضرب إلا زيد" ثم قيل له "من ضرب؟" فقال: ضرب عمرا. (الدلائل)

وانعكاس المقصود. تفسير لنجمل السابقة، وذلك لأن معنى قولنا: "ما ضرب زيد إلا عمرا": "ما مضروب ريد إلا عمرو" ومعنى قولنا: "ما ضرب عمرا إلا ريد": "ما ضارب عمرو إلا زيد"، فالمقصود في الأول حصر مضروبية زيد في عمرو، والمقصود في الثاني حصر ضاربية عمرو في زيد. [الدسوقي: ٢٢٧/٢]

لاستلزامه: [أي استلزام التقديم في المثالين المذكورين (الدسوقي)] هذا التعليل قاصر؛ لأنه لا يجري في قصر الموصوف كما إذا جعل قولك: "ما ضرب إلا عمرا ريد" من قصر الموصوف لتأوله بمعنى "ما ريد إلا ضارب عمرو"، فهذا لا يتضح فيه قصر الصفة قبل تمامها، وإنما فيه حال التقديم تأخير الموصوف عن جميعها، وكذا في قولك: "ما ضرب إلا ريد عمرا"؛ فإنه إذا جعل من قصر الموصوف بتأوله على معنى "ما عمرو إلا مضروب زيد" لم يتضح فيه قصر الصفة قبل تمامها، إنما يلزم عليه حال التقديم تأخيرها عن جميعها، فافهم. (التحريد)

قصر الصفة قبل تمامها؛ لأن الصفة المقصورة على الفاعل مثلاً هي الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل، فلا يتم المقصور قبل ذكر المفعول، فلا يحسن قصره وعلى هذا فقس، وإنما جاز على قلة نظراً إلى أنها في حكم التام باعتبار ذكر المتعلق في الآخر.
 ولم يمتع أي الصفة أي آخر الجملة

[وجه إفادة الجميع القصر]

ووجه الجميع أي السبب في إفادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك أن النفي في الاستثناء المفعول الذي حذف فيه المستثنى منه وأعرب ما بعد "إلا" بحسب العوامل يتوجه إلى مقدر وهو مستثنى منه؛

قبل تمامها. والأقرب أن يحمل على حذف المضاف أي لإيهام استلزامه، وإلا فلا استلزام في نفس الأمر؛ لأن الكلام إنما يتم بآخره. [التحريد: ٢١٧] **لأن الصفة:** فإذا قلت: "ما ضرب زيد إلا عمراً" وحمل على أن المعنى "ما مضروب زيد إلا عمرو" لزم لو قدم المقصور عليه، وقيل: "ما ضرب عمراً إلا زيد" قصر الصفة وهو الضرب قبل تمامها؛ إذ تمامها بذكر الفاعل، وكذلك الفعل المتعلق بالمفعول في قصره على الفاعل، فإذا قلت: "ما ضرب عمراً إلا زيد" وحمل على أن المعنى "ما ضارب عمرو إلا زيد" لزم لو قدم المقصور عليه، وقيل: "ما ضرب إلا زيد عمراً" قصر الضرب قبل ذكر متعلقه وهو ظاهر. [الدسوقي: ٢٢٩/٢]

المقصورة إلخ: أي في قصر المفعول على الفاعل كما في المثال الثاني. (الدسوقي) **مثلاً:** أي أو المقصورة على المفعول في قصر الفاعل على المفعول كما في المثال الأول وهو "ما ضرب زيد إلا عمراً". (الدسوقي) **وعلى هذا فقس** [أي البيان المذكور للصفة المقصورة على الفاعل (التحريد)] فتقول في قصر الفاعل على المفعول الصفة المقصورة على المفعول هي الفعل المتعلق بالفاعل، فلا يتم المقصور قبل ذكر الفاعل، فلا يحسن قصره وهكذا. (التحريد) **ووجه الجميع:** أي وجه إفادة النفي والاستثناء القصر في جميع ما ذكر مما بين المبتدأ والخبر وغير ذلك. [الدسوقي: ٢٣٠/٢] **وغير ذلك** كالحال وصاحبها والمفعول الأول والثاني. (الدسوقي)

أن النفي إلخ: إنما اقتصر على بيان الوجه في النفي والاستثناء المفعول دون غيره؛ لأن إفادة التقديم للقصر لا يدركه إلا صاحب الذوق وإفادة طريق العطف، وكذلك النفي والاستثناء إذا كان المستثنى منه مذكوراً بين، وكذا إفادة "إسماً" له؛ لكونه بمعنى "ما و"إلا"، فما بقي الخفاء إلا في الاستثناء المفعول؛ لعدم ذكر المستثنى منه. (الدسوقي) **يتوجه إلى مقدر إلخ:** أي إلى شيء يمكن أن يقدر؛ لانسباق الذهن إليه ورجوع تفصيل المعنى إليه، لا أنه يتوقف إفادة التركيب المعنى على تقديره، فلا يرد ما قيل: إن القول بالتقدير ينافي ما سيحيى في بحث الإيجاز -

لأن "إلا" للإخراج، والإخراج يقتضي مخرجا منه **عاء**؛ ليتناول المستثنى وغيره،
 فيتحقق الإخراج **مناسب للمستثنى في جنسه** بأن يقدر في نحو: "ما ضرب إلا زيد"،
 "ما ضرب أحد" وفي نحو: "ما كسوته إلا جبة": "ما كسوته لباسا"، وفي نحو: "ما
 جاء إلا راكبا": "ما جاء كائنا على حال من الأحوال"، وفي نحو: "ما سرت إلا يوم
 الجمعة": "ما سرت وقتا من الأوقات" وعلى هذا القياس، وفي **صفته** يعني في الفاعلية
 والمفعولية والحالية ونحو ذلك، وإذا كان النفي متوجها إلى هذا المقدر العام المناسب
 للمستثنى في جنسه وصفته. **فإذا أوجب** منه أي من ذلك المقدر شيء **— إلا** جاء
نفسر ضرورة بقاء ما عداه على صفة الانتفاء، وفي **إما** يؤخر المقصور عليه
 تقول: **إنما ضرب زيد عمرا**.....

= والإطبات من أن قوله تعالى: **لَا تَجِدُ شَيْئًا إِلَّا وَرَاءَهُ** [فاطر: ٤٣] من أمثلة المساواة، وإن تقدير
 المستثنى منه اعتبار نحوي دعا إليه أمر لفظي وهو بمعنى "بل" عن نظر صاحب المعنى. (ملخص)
 "إلا" للإخراج هذا ظاهر في الاستثناء المتصل؛ لأن "إلا" فيه للإخراج، وأما المنقطع فـ"إلا" فيه ليست للإخراج،
 بل بمعنى "بل"، فلا يأتى فيه هذا التوجيه مع أنه مفيد للتحصر أيضا، فإذا قيل: "ما جاء القوم إلا الحمير"، فالمعنى: أن
 الجميع لا تجاوز إلى القوم ولا إلى ما يتعلق بهم مما عدا الحمير، وأجيب: بأن كلامه في الاستثناء المتصل؛ لأن الاستثناء
 المفرع لا يقدر فيه المستثنى منه إلا متناولا للمستثنى، فيكون متصلا دائما ويكون "إلا" فيه للإخراج بدليل قول
 المصنف "أن النفي في الاستثناء المفرغ يتوجه إلى مقدر مناسب للمستثنى في جنسه". [الدسوقي: ٢٣٠/٢]
مخرجا منه: أي وليس ههنا إلا هذا المقدر فهو مخرج منه. (الدسوقي)
في جنسه لأن المستثنى من أفراد المستثنى منه، لا أنه أمر مشارك له في الجنس كما هو ظاهر المتن ففيه مسامحة،
 وحاصل الجواب: أن في الكلام جدعا أي كونه جنسه. [الدسوقي ملخصا: ٢٣١/٢]
ما ضرب أحد أي — "أحد" عام شامل لريد وغيره و مناسب له من حيث إنه جنس له أي صالح لأن يعمل عليه،
 وكذا يقال في ما بعده. (الدسوقي) **وعلى هذا القياس** أي فيقدر في "ما صليت إلا في المسجد": "ما صليت في مكان"
 ويقدر في مثل "ما اشتريت من الجارية إلا نصفها": "ما اشتريت جزءا من أجزائها". (الدسوقي)
فإذا أوجب العاء رابطة لهذا الكلام بالشرط الذي قدره الشارح قبله. [الدسوقي: ٢٣٢/٢]
يؤخر المقصور عليه. أي يكون المقصور عليه هو الجزء الأخير. (الدسوقي)

فيكون القيد الأخير بمنزلة الواقع بعد "إلا"، فيكون هو المقصور عليه، ولا يخور تقديمه أي تقديم المقصور عليه بـ "إنما" على غيره **للا لباس** كما إذا قلنا في "إنما ضرب زيد عمرا": "إنما ضرب عمرا زيد"، بخلاف النفي والاستثناء؛ فإنه لا التباس فيه؛ إذ المقصور عليه هو المذكور بعد "إلا" سواء قدم أو أخر، وههنا ليس "إلا" مذكورا في اللفظ بل تضمننا و"غير" كـ "إلا" في إفادة القصرين قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف أفرادا وقلبا وتعيينا، وفي امتناع محامعة "لا" العاطفة لما سبق، فلا يصح "ما زيد غير شاعر لا كاتب" ولا "ما شاعر غير زيد لا عمرو".

أي في قصر الموصوف

أي في قصر الصفة

فيكون القيد الأخير أي من قيدي الفعل وهما الفاعل والمفعول؛ لما تقدم أن كلا من الفاعل والمفعول قيد للفعل، والفعل مقيد بهما، فالمراد بالقيد الأخير ما أخر من فاعل أو مفعول. [الدسوقي: ٢٣٢/٢]

للا لباس أي التباس المراد بغير المراد في التقديم، وذلك لأن كلا من الفاعل والمفعول الواقعيين بعد الفعل يجوز أن يكون هو المقصور عليه دون الآخر، ولم يقترن أحدهما بقرينة تدل على كونه هو المقصور عليه، فقصودوا أن يجعوا التأخير علامة القصر على ذلك الموحى. [الدسوقي: ٢٣٣/٢] ليس "إلا" إلخ أي ليس لفظ "إلا" مذكورا في الكلام بل تضمنه معنى الكلام. (الدسوقي) و"غير" كـ "إلا". أي ولفظ "غير" كلفظ "إلا" أي الاستثنائية؛ لأنها هي التي تفيد القصرين، بخلاف "إلا" التي تقع صفة، وإنما خص "غير" بالذكر دون بقية أدوات الاستثناء؛ لأنه لا يستعمل في التفرغ من أدوات الاستثناء "غير" إلا غيرها، وهذا مبني على أن "سوى" ملازمة للنصب على الطرفية، و"إلا" فهي كـ "غير" في إفادة القصرين. [الدسوقي: ٢٣٤/٢] في إفادة القصرين تبع المفتاح في تخصيص وجه الشبه، والأولى الاقتصاد على قوله: و"غير" كـ "إلا"؛ إذ فيه تكثير المعنى بتقيل اللفظ؛ لأنه يفيد المشاركة في جميع أحكام "إلا". [التحريد بزيادة: ٢١٨] قصر الموصوف إلخ نحو "ما زيد غير عالم" و"ما كريم غير زيد"، فقد قصر في الأول زيد على العلم، وفي الثاني الكرم على زيد. (الدسوقي) أفرادا وقلبا إلخ. ظاهره أنها لا تستعمل في القصر الحقيقي؛ لأن الأفراد والقلب والتعيين أقسام للإضافي وليس كذلك، فكان الأولى أن يقول: ويكون حقيقيا نحو "لا إله غير الله" وما خاتم الأنبياء غير محمد ﷺ وغير حقيقي أفرادا وقلبا وتعيينا. (الدسوقي)

لما سبق: أي من أن شرط المنفي بـ "لا" أن لا يكون منفيا قبلها بغيرها. (التحريد)

فلا يصح إلخ: أي فلا يصح أن يقال في قصر الموصوف: "ما زيد غير شاعر لا كاتب"، ولا يصح أن يقال في قصر الصفة: "ما شاعر غير زيد لا عمرو"، وذلك لفقد الشرط السابق. والله أعلم. (الدسوقي)

[الإنشاء]

الإنشاء اعلم أن الإنشاء قد يطلق على نفس الكلام الذي ليس نسبته خارج تطابقه
أي نسبة خارجية
أو لا تطابقه، وقد يقال على ما هو فعل المتكلم أعني إلقاء مثل هذا الكلام كما أن
لفظ "مثل" رالدة
الإخبار كذلك، والأظهر أن المراد ههنا هو الثاني بقرينة تقسيمه إلى الطلب وغير
بالإنشاء
الطلب، وتقسيم الطلب إلى التمني والاستفهام وغيرهما، والمراد بها معانيها المصدرية،
أي تقسيم المصنف الإنشاء
لا الكلام المشتمل عليها
هكذا في بعض النسخ

الإنشاء: هو الباب السادس من الفن الأول. [الدسوقي ملخصاً: ٢٣٤/٢]
اعلم أن الإنشاء: أعاد المظهر إشارة إلى أنه ليس المراد الإنشاء بالمعنى المتقدم بل بمعنى اللفظ أي اعلم أن لفظ
 الإنشاء. (الدسوقي) **قد يطلق:** أي اصطلاحاً ومعناه لغة: الإبداع. [الدسوقي: ٢٣٥/٢]
ليس نسبته. أي ليس للنسبة المفهومة منه وهو النسبة الكلامية. (الدسوقي)
تطابقه أو لا تطابقه. أي تقصد مطابقته أو لا مطابقته، وهذا محط النفي، وإلا فالإنشاء لابد له من نسبة خارجية، تارة
 لا تكون مطابقة لنسبة الكلامية، وتارة تكون مطابقة لها، إلا أنه لا يقصد مطابقتها لها، فـ"اضرب" مثلاً نسبته الكلامية
 طلب الضرب، ولا بد له من نسبة خارجية، فإن كان المتكلم طالباً للضرب في نفسه كانت الخارجية طلب الضرب أيضاً
 وكانت مطابقة للكلامية، إلا أنه لم يقصد مطابقتها لها، وإن كان المتكلم غير طالب له في نفسه كانت الخارجية عدم
 الطلب، فلم يكونا مطابقين، فإن قصد المتكلم المطابقة كان من باب استعمال الإنشاء في الخير، فافهم. (الدسوقي)
وقد يقال إلخ. أي وقد يطلق الإنشاء على ما أي على شيء هو فعل المتكلم، أعني الإتيان بالكلام الذي ليس نسبته
 خارج. (الدسوقي) **كذلك:** أي يطلق على الكلام الخيري وعلى فعل المتكلم أعني إلقاء هذا الكلام. (الدسوقي ملخصاً)
والأظهر أن المراد: أي بالإنشاء ههنا أي في قول المصنف الآتي: "إن كان طلباً" وليست الإشارة إلى الترجمة كما
 يوجهه كلام الشارح؛ لأن الإنشاء الواقع ترجمة لا يصح أن يراد به واحد من هذين الأمرين. (الدسوقي)
هو الثاني: أي فعل المتكلم لا الكلام الذي ليس نسبته خارج. (الدسوقي) **والمراد بها:** أي بالتمني والاستفهام وغيرهما،
 وهذا في معنى العلة أي لأن المراد بها إلخ أي إما كان ذلك التقسيم قرينة دالة على ما ذكر؛ لأن المراد إلخ وإذا كانت هذه
 الأقسام معانيها المصدرية كان المقسم كذلك؛ لئلا يكون بين المقسم والأقسام تباين. (الدسوقي)
معانيها المصدرية: أعني الإلقاءات، فالتمني بالمعنى المصدرية إلقاء عبارة التمني، وكذا الاستفهام إلقاء عبارة الاستفهام،
 وهكذا. (الدسوقي)

بقريته قوله: واللفظ الموضوع له كذا وكذا؛ لظهور أن لفظ "ليت" مثلاً مستعمل لمعنى ^{في معنى التمني} التمني لا لقولنا: "ليت زيدا قائم" فافهم. فالإنشاء إن لم يكن طلباً كأفعال المقاربة، ^{أي لا في قولنا أي مقولنا} أي إلقاء الكلام الإنشائي ^{أي إلقاء الكلام الإنشائي} وأفعال المدح والذم، وصيغ العقود والقسم ورب ونحو ذلك، فلا يبحث عنها ههنا؛ ^{كـ "بعت وتزوجت"} لقلّة المباحث البيانية المتعلقة بها، ولأن أكثرها في الأصل إخبار نقلت إلى الإنشاء ^{مثل معلا التعجب} إن كان طلباً استدعى مطلوباً غير حاصل وقت الطلب؛ لامتناع طلب الحاصل، فلو استعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع إجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام، وأنواعه أي أنواع الطلب كثيرة.

بقريته إلخ: فيه أنه لا يصلح لأن يكون قريته لما ادعاه؛ لأن المتبادر أن اللام في قوله: "الموضوع له" للتعدي، ومن المعلوم أن الذي وضع له "ليت" مثلاً للطلب القلبي لا إلقاء الكلام المخصوص وهو الذي فيه "ليت"، اللهم إلا أن يتكلف بجعل اللام للعلّة الغائية لا للتعدي، فافهم. [الدسوقي: ٢٣٥/٢] **إن لم يكن طلباً** أشار إلى أن قسيم قول المصنف: "إن كان طلباً" محذوف؛ لعدم البحث عنه هنا. [الدسوقي: ٢٣٦/٢]

كأفعال المقاربة: أي كإلقاء أفعال المقاربة، وكذا فيما بعد. (التحريد) **والقسم:** أي وكإلقاء القسم لإفادة إنشاء القسم مثل أقسم بالله. (الدسوقي) **ورب:** أي وكإلقاء رب لإفادة إنشاء التكثير بناء على أنها للإنشاء باعتبار أنك إذا قلت مثلاً: "رب جاهل في الدنيا"، فالمراد أنك تظهر كثرة الجاهلين ولا يعترضك تكذيب ولا تصديق في ذلك الاستكثار، فيكون إنشاء بهذا الاعتبار. (الدسوقي)

ولأن أكثرها: أي أكثر هذه الأشياء الإنشائية العمر الطلبية. (الدسوقي) **إن كان طلباً.** المراد بالطلب معناه الاصطلاحي أعني إلقاء الكلام المخصوص لا اللغوي الذي هو فعل القلب. [التحريد: ٢١٩] **غير حاصل** أي في اعتقاد المتكلم، فيدخل فيه ما إذا طلب شيئاً حاصلاً وقت الطلب؛ لعدم علم المتكلم بحصوله. [الدسوقي: ٢٣٧/٢]

لامتناع طلب إلخ: فيه أن الممنوع تحصيل الحاصل لا طلبه، إلا أن يقال: المراد بالامتناع عدم اللياقة لا الامتناع العقلي، وهو مبني على أن المراد بالطلب: الطلب اللفظي الذي كلامنا فيه، ولك أن تحمله على الامتناع العقلي، ويراد بالطلب الطلب القلبي، ولا شك أن طلب تحصيل الحاصل بالطلب القلبي محال، فافهم. (الدسوقي)

ويتولد منها: أي من تلك الصيغ ما يناسب المقام كطلب دوام الإيمان والتقوى في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ﴾ (النساء: ١٣٦) و﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ تَقِ اللَّهَ﴾ (الأحراب: ١)، ثم إن الغرض من ذكر هذه المقدمة التي ذكره المصنف التمهيد لبيان المعاني المتولدة من صيغ الطلب المستعملة في مطلوب حاصل. (الدسوقي)

كثيرة: هي خمسة على ما ذكره المصنف: التمني، والاستفهام، والأمر، والنهي، والنداء. [الدسوقي: ٢٣٨/٢]

[التمني]

منها: التمني هو طلب حصول الشيء على سبيل المحبة، **المقصود موضوعه:** **بـ**،
 ولو على وجه النفي
ولا يستلزم إمكان المتمنى بخلاف الترجي، **تفرد:** **بيت الشهاب يعود** **ولا تقول:**
 في صحة التمني في التمني وعوده محال
"لعله يعود"، ولكن إذا كان المتمنى ممكنا يجب أن لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه
 على وزن كراهية مصدر
وإلا لصار ترجيا، وقد يتمنى بـ "هل" **حو:** **هل لي من شئبع** **حيث يعود أن لا شئبع له؛**
 يوتى بـ "لعل"
 هذا العمم قرينة المحار

مها السبي قدمه لعمومه؛ لحرابه في الممكن والمتع، وعقه بالاستسهام؛ لكثرة مباحثه، ثم بالأمر لاقتضائه الوجود، ثم بالنهي لمناسته له في الأحكام. [الدسوقي: ٢٣٨/٢] **هو طلب حصول** هذا يخالف مقتضاه سياق الشارح السابق وموافق لما قلناه سابقا من أن المراد الطلب القبي، اللهم إلا أن يحمل الطلب في التعريف على الطلب اللفظي، وهو إلقاء الكلام، فكأنه قال: وهو إلقاء كلام يدل على حصول شيء. (الدسوقي)
على سبيل المحبة أي على طريق يفهم منه المحبة، فتخرج النواقي من أنواع الطلب، وقيل: يسعى أن تقيد المحبة بالمجردة عن الطمع احترازاً عن الأمر والنهي ونحوهما التي وجدت المحبة فيها، وقيل: قيد الحيثية المرادة يكفي في اندفاع النقص، وقيل: هو تعريف بالأعم وقد أجاره المتقدمون. [التحريد: ٢٢٠]
امكان المتمنى أي إمكانه لداته بأن يكون جائر الوجود والعدم، بل يصح مع استحالاته لداته، وأما وجوبه فقد تقدم أن الحاصل يستحيل طلبه والواجب حاصل. [الدسوقي: ٢٣٩/٢] **بخلاف الترجي** فإنه يشترط إمكانه كما أن الأمر والنهي والاستسهام والدعاء يشترط فيها أن يكون المطلوب ممكناً، فلا تستعمل صيغها إلا فيما كان كذلك، ولعل مراده أن الأصل ذلك، وإلا فالأمر بالمحال بل التكليف به واقع، ثم إن قوله: "بخلاف الترجي" يقتضي أن بين التمني والترجي مشاركة في مطلق الطلب وأنه لا فارق بينهما إلا اشتراط إمكان الترجي دون اشتراط إمكان التمني، وليس كذلك إذ الترجي ليس من أقسام الطلب على التحقيق، بل هو ترقب الحصول. (الدسوقي)
يجب لأن التمني يجب أن لا يكون فيه طماعية. (الدسوقي) **وإلا لصار ترجيا** أي إن كان هناك طماعية في الوقوع صار ترجيا، فلا يستعمل فيه إلا الألفاظ الدالة على الترجي كـ "لعل" و"عسى"، مثلاً: إذا كنت تطلب حصول مال في العام متوقفاً وطامعاً في حصوله، قلت: لعل لي مالا في هذا العام أحج به، وإن كان غير متوقع ولا طماعية لك في حصوله، قلت: ليت لي مالا. (الدسوقي)

وقد يسمى بـ "هل". لما ذكر بما هو موضوع للتمني، أشار إلى ما يستعمل في التمني مجازاً فقال: "وقد يسمى بـ 'هل' إلخ". [التحريد: ٢٢٠] قال السكاكي: متى امتنع إجراء هذه الأبواب على الأصل تولد منها ما ناسب المقام، كما إذا قلت: "هل لي من شئبع" في مقام لا يسع إمكان التصديق بوجود الشئبع، امتنع إجراء الاستسهام على أصله وولد عمارة القرائن معنى التمني، وكذا قلت: لو يأتي فيحدثني بالنصب طالما الحصول الوقوع فيما يعيد عندك. (التقرير)

لأنه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام؛ **لحصول الجزم بانتفائه، والنكته في التمني** بـ"هل"، والعدول عن "ليت" هو إبراز التمني لكمال العناية بحصوله في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه، **وقد يتمنى بـ"لو"**، نحو: **لو تأتيني فتحدثني بالنصب** على تقدير: ^{أي لب تأتيني} **فإن تحدثني؛ فإن النصب قرينة على أن "لو" ليست على أصلها؛ إذ لا ينصب المضارع** ^{وهو الشرطية والتعليل} بعدها بإضمار "أن"، وإنما يضمنر بعد الأشياء الستة، والمناسب ههنا هو التمني، قال **السكاكي: كأن حروف السديم والتخصيص وهي: "هلا" و"ألا" نقب خاء همره.....** ^{أي حمل المحاطب مادما} ^{أي حث المحاطب}

لحصول الجزم إلخ والاستفهام يقتضي عدم الجزم بالانتفاء، بل الجهل بالشئ، فلو حمل على الاستفهام الحقيقي لحصل التناقض، فتعني الحمل على التمني. [الدسوقي: ٢/٢٤٠] **في صورة الممكن** أي والممكن الذي لا جزم بانتفائه حاصل مع الاستفهام؛ لأن المستفهم عنه لابد أن يكون ممكناً لا جزم بانتفائه بخلاف التمني فإنه قد يكون مجزوماً بانتفائه وإن كان ممكناً. (الدسوقي) **وقد يتمنى بـ"لو"** أي على طريق المجاز؛ لأن أصل وضعها الشرطية، ولم يذكر الشارح نكته العدول عن التمني بـ"ليت" إلى التمني بـ"لو" كما ذكر في "هل"، وقد يقال: إن نكته الإشعار بعزة متمناه حيث أبرره في صورة ما لم يوجد؛ لأن "لو" بحسب أصلها حرف امتناع. [الدسوقي: ٢/٢٤١] **بالنصب:** [أي بصب تحدثني بـ"أن" مضمرة بعد الفاء في جواب التمني (الدسوقي)] قال العري: ولا تحتاج "لو" حينئذ إلى الجراء لخروجها عن معنى التعليق، وهو مبي على أن "لو" التي للتمني قسم برأسه والذي يدل عليه كلام المصنف أمّا "لو" الشرطية أشربت معنى التمني، فلا بد لها من جواب لكنه التزم حذفه، وقيل: "لو" مصدرية بتقدير. أود لو تأتيني كما في "الأطول". [التحريد: ٢٢٠]

الأشياء الستة. وهي الاستفهام والتمني والعرض، ودخل فيه التخصيض والأمر والنهي والتمني، وأما الترجي فساقط؛ لأنه لا ينصب في جوابه عند البصريين، والدعاء داخل في الأمر والنهي، فاندفع ما يقال: إن عد الأشياء التي يصب المضارع بعد الفاء بأن في جوابها تسعة لا ستة. (الدسوقي) **هو التمني:** أي من الأشياء الستة دون غيره.

كأن إلخ أورد لفظ "كأن"؛ لعدم الجرم بما ذكره من التركيب؛ لجوار أن يكون كل كلمة رأسها؛ لأن التصرف في الحروف بعيد، وسميت حروف التنديم؛ لأنها إذا دخلت على الفعل الماضي أفادت جعل المحاطب نادماً على ترك الفعل، وسميت حروف التخصيض؛ لأنها إذا دخلت على المضارع أفادت حض المحاطب وحثه على الفعل. [الدسوقي: ٢/٢٤٢] **نحو هلا إلخ** ذكر من حروف التخصيض أربعة، وبقي اثنان: "لو" و"ألا" بالتخصيض؛ لأن لهما خصوصية بأنهما لطلب لا توبيخ فيه أبداً بخلاف الأربعة. (التحريد)

و"لولا" و"لوما" مأخوذة من "لو" و"هل" و"لو" اللتين
 أي من "هل" و"لو"
 للتمني حال كونهما مركبتين مع "لا" و"ما" المرديتين؛ لتضمنهما علة لقوله: مركبتين،
 حال من الصور المهرور "من"
 ولتضمنين جعل الشيء في ضمن الشيء، تقول: ضمنت الكتاب كذا بابا بابا إذا جعلته
 أي محتويا عليه
 متضمنا لتلك الأبواب يعني أن الغرض والمطلوب من هذا التركيب والتزامه هو جعل
 "هل" و"لو" متضمنتين معنى التمني؛ ليتولد علة "لتضمنيهما" يعني أن الغرض من
 أي مسترنتين
 الإضافية
 تضمنيهما معنى التمني ليس إفادة التمني، بل أن يتولد منه أي من معنى التمني
 المتضمنتين هما إياه في انصافي التنديم حو: هلا أكرمت ريدا ولوم أكرمته على معنى
 لو وهل المركبتين مع الفعل الماضي

لتصميمهما أي "لو" و"هل" قبل تركيبهما مع "لا" و"ما" للتمني، فما معنى كون تركيبهما لأجل أن يضمنا معنى
 التمني، ويحاج بأيهما قبل التركيب للتمني جوازا واحتمالا، وبعده للتمني وجوبا ونصا، فكأنه قال: لتضمنيهما معنى
 التمني على التصييص وال لزوم. [التحريد: ٢٢٠]
 علة لقوله إلخ فالمعنى أن تركيب "هل" و"لو" مع ما ذكر إنما هو لأجل تضمنيهما، أي جعلهما متضمنتين أي
 مشتملتين داليتين على معنى التمني، فالمراد بالتصمين هنا جعل الشيء مدلولاً للفظ لا جعله جزءاً من المدلول الذي
 هو التضمن اصطلاحاً، ونظير ذلك قولك: "ضمنت هذا الكتاب كذا بابا بابا"، فليس المراد أي جعلت الأبواب
 جزءاً من أجزاء الكتاب بل جعلت الأبواب نفس أجزاء الكتاب لا مع زائد عليها. [الدسوقي: ٢٤٣/٢]
 متصفاً أي مشتملاً عليها اشتمال الكل على أجزائه. (الدسوقي) ليتولد إلخ أي بعد جعلهما جهة واحدة ولم يجعل
 تركيبهما لنفس التنديم والتحضيض من أول وهلة، بل جعل التمني واسطة؛ لأنه طلب، والطلب مشترك فيهما
 ليكون كالجس لهما، فيكون في الحروف شبه تواطؤ لا شبه اشتراك. [التحريد: ٢٢١]

إفادة التمني فالتمني ليس مقصوداً بالذات، بل ليتوصل به إلى التنديم والتحضيض. (الدسوقي)
 بل أن يتولد إلخ فإن قلت: ما المانع من جعل تركيبهما للتحضيض والتنديم من أول الأمر من غير توسط التمني؟
 قلت: لو لم يضمنا معنى التمني بعد التركيب لرم بقاء محار على محار وهو مموع، وهذا منفي عند التضمن المذكور؛
 لأن التمني بالوضع التركيبي معنى حقيقي لهما بالوضع الثاني. (الدسوقي)

التنديم أي جعل المخاطب نادماً، ووجه التولد: أن التمني إما يكون في الأمور المحبوبة، فإذا فات الأمر المحبوب له ندم
 المخاطب عليه وإن كان مستقبلاً حظه عليه. [الدسوقي: ٢٤٤/٢] على معنى إلخ: أي بمعنى ليتك أكرمته، وذلك
 لأن الفعل بعد فوات وقته لا يمكن طلب فعله في وقته حقيقة، نعم يمكن تنمية لصيرورته محالاً، ولما فات وقت إمكانه =

ليتك أكرمته قصدا إلى جعله نادما على ترك الإكرام، **وفي فعل المضارع التحضيض** أي استقبل نحو: **هَلَّا تقوم**، ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا إلى حثّه على القيام، والمذكور في الكتاب ليس عبارة السكاكي لكنه حاصل كلامه، وقوله: "لتضمنيهما" مصدر مضاف إلى المفعول الأول ومعنى التمني مفعوله الثاني، وقد وقع في بعض النسخ: "لتضمنيهما" على لفظ التفعّل وهو لا يوافق معنى كلام "المفتاح"، وإنما ذكر هذا بلفظ "كان"؛ لعدم القطع بذلك، **وقد يتمنى بـ "لعل" فيعطى له حكم "ليت"**

مع ما فيه من الحكمة والمصلحة للمخاطب صار في الكلام إشارة إلى أنه كان مطلوبا من المخاطب فعله، فيصير المخاطب بسماع هذا الكلام المفيد لهذا المعنى نادما، فقوله: "على معنى إلخ" إشارة إلى أصل التمني، وقوله: "قصدا إلخ" إشارة إلى تولد التندم. [الدسوقي: ٢٤٤/٢]

وفي الفعل إلخ: كان المناسب أن يقول: وفي المستقبل؛ لأن صيغة المضارع مع هذه الحروف تحتل الحال والاستقبال، والتحضيض إنما يكون في المستقبل، وأيضا صيغة المضارع إذا كانت بمعنى الماضي كانت تلك الحروف معها للتندم. (الدسوقي)

حاصل كلامه: حيث قال: مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على إلزام "هل" و"لو" معنى التمني، وإذا قيل: "هلا أكرمت زيدا" فكان المعنى "ليتك أكرمت زيدا" متولدا منه معنى التندم، فإن قوله: "إلزام هل" و"لو" معنى التمني يدل على أن المتكلم ألزمهما معنى التمني لا بأنهما بأنفسهما يدلان على معناه. (المفتاح)

مصدر مضاف: فتقدير الكلام: لتضمن المتكلم "هل" و"لو" معنى التمني. (الدسوقي)

هو لا يوافق: لأن صاحب "المفتاح" غير بالإلزام، فهو يدل على أن دلالة "هل" و"لو" على التمني بفعل فاعل وجعل جاعل، فيوافق النسخة التي فيها التضمنين على لفظ التفعّل؛ لأن الإلزام في كلامه فعل الملزوم وهو المتكلم، بخلاف التضمن على وزن التفعّل، فإنه يقتضي أن دلالتهم على التمني أمر ذاتي لا بفعل الفاعل، فلا تكون هذه النسخة موافقة لكلام المفتاح. (الدسوقي ملخصا)

لعدم القطع بذلك: لأن أكثر النحويين على أن الحروف وضعت كذلك في أصلها ولا تصرف فيها، فيحتمل أن تكون غير مأخوذة مما ذكر. [التجريد: ٢٢١]

وقد يتمنى بـ "لعل": التي هي موضوعة للترجي، وهو ترقب حصول الشيء، سواء كان محبوبا، ويقال له: طمع نحو: "لعلك تعطينا"، أو مكروها ويقال له: إشفاق نحو: "لعل أموت الساعة"، فليس الترجي من أنواع الطلب في الحقيقة؛ لأن المكروه لا يطلب. [الدسوقي: ٢٤٥/٢]

وينصب في جوابه المضارع على إضمار "أن" نحو: "لعلني أحج فأرورث" **ينصب**؛
لبعد المرجو عن الحصول، وبهذا يشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها،
 أي بسبب هذا البعد
 فيتولد منه معنى التمني.
 من ذلك البعد أو الشبه

[الاستفهام]

ومنها أي ومن أنواع الطلب **الاستفهام**، وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن،
 فإن كانت وقوع النسبة بين أمرين أو لا وقوعها، فحصولها هو التصديق، وإلا فهو
 المراد بوقوعها مطابقتها لواقع
التصور، والألفاظ الموضوعة له:

وينصب في جوابه :ج بيان لإعطائه حكم "ليت"، فلو استعملت "لعل" في موضعها الأصلي وهو الترجي، لم ينصب
 المضارع بعدها، ثم إن نصب المضارع بعد "لعل" لا يدل على أنها مستعملة في التمني إلا على مذهب البصريين الذين
 لا يصبون المضارع في جواب الترجي؛ إذ لا جواب له عندهم لا على مذهب الكوفيين الذين يشتون له جوابا
 ويجوزون نصب المضارع في جوابه. [الدسوقي: ٢٤٥/٢]

لبعد المرجو :ج أي إما يتمنى بـ"لعل" إذا كان المرجو كالخج في المثال المذكور بعيد الحصول، فالحاصل: أن
 "لعل" مستعملة في مرجو شبيه بالتمني في البعد فتولد من ذلك المشبه ثميه. (الدسوقي ملخصا)

طلب حصول :ج أي طلب حصول صورة الشيء المستفهم عنه في ذهن المستفهم، وفي هذا التعريف إشارة إلى
 أن السير أو التاء في الاستفهام للطلب أي طلب المهم وأن العلم هو العلم؛ لأن الحصول هو الإدراك، واعتصر
 على هذا التعريف بأنه غير مابع، وذلك؛ لأنه يشمل مثل علمي وفهمي على صيغة الأمر، فإنه دال على طلب
 حصول صورة في الذهن، وأجيب: بأنه تعريف بالأعم أو أن الإضافة للعهد أي طلب معهود وهو ما كان بالأدوات
 المحصورة، أو أن اللام في الذهن عوض عن المضاف إليه أي في ذهن المتكلم، وأما "علم" و"فهم" فإن كلا منهما
 يدل على طلب حصول صورة في أي ذهن كان، ولا يقال: إن "علمي وفهمي" يدل على طلب حصول صورة في
 ذهن المتكلم؛ لأن هذا ليس من صيغة "علم" و"فهم"، بل من الإتيان بضمير المتكلم. [الدسوقي: ٢٤٦/٢]

فإن كانت. أي الصورة التي تطلب حصولها في الذهن. (الدسوقي) **لا وقوعها**: المراد بلا وقوعها عدم مطابقتها للواقع.
 (الدسوقي) **وإلا فهو التصور** أي وإلا تكن الصورة وقوع نسبة أو لا وقوعها، بل كانت تلك الصورة موضوعا
 أو محمولا أو نسبة مجردة أو اثنتين من هذه الثلاثة أو الثلاثة، فحصولها أي إدراكها تصور. [الدسوقي: ٢٤٧/٢]

الهمزة وهل وما ومس وأي وكم وكيف وأين وأنى ومنى وآيان.

[الاستفهام بالهمزة]

فالهمزة لطلب التصديق أي انقياد الذهن وإذعانه بوقوع نسبة تامة بين الشيئين، كقولك: أقام زيد في الجملة الفعلية، وأريد قائم في الجملة الاسمية، أو لطلب التصور أي إدراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند إليه: أدبس في الإناء أم عسل ^{عسل} _{شبه}

الهمزة وهل إلخ: اعلم أن هذه الألفاظ على ثلاثة أقسام: منها ما يستعمل لطلب التصور فقط، ومنها ما يستعمل لطلب التصديق فقط، ومنها ما يستعمل لطلب التصور تارة وطلب التصديق تارة أخرى، فالقسم الثالث: هو الهمزة، والقسم الثاني: "هل"، والقسم الأول: بقية الألفاظ، فالهمزة بهذا الاعتبار أعم، فلذا قدمها المصنف على غيرها. [الدسوقي: ٢٤٧/٢] **لطلب التصديق**. قدم طلبه؛ لأنه لا طلب في التحقيق إلا للتصديق، وأما طلب التصور فكلام ظاهري كما ستعرفه كذا في "الأطول". [التحريد: ٢٢١]

تامة: فإدراك وقوع النسبة الناقصة تصور. (التحريد) أقام زيد: فقد تصورت "القيام" و"زيدا"، والنسبة بينهما، وسألت عن وقوع تلك النسبة خارجا، فإذا قيل "قام" حصل ذلك التصديق. (التحريد) في الجملة الاسمية: لكن دخول الهمزة على الجملة الفعلية أكثر، فلذا قدمها. [الدسوقي: ٢٤٨/٢]

أي إدراك غير النسبة: اللام للعهود، والمعهود النسبة المتقدمة التي هي التامة، ولو قال: "غير وقوع النسبة" لكان أولى؛ لأن كلامه يفيد أن إدراك النسبة من حيث ذاتها ليس تصورا مع أنه تصور، إلا أن يقال: المراد غير النسبة من حيث وقوعها أو لا وقوعها، فدخل فيه أي في التصور إدراك ذات النسبة. (الدسوقي ملخصا)

تصور المسند إليه: أي من حيث إنه مسند إليه وإلا فتصور ذاته حاصل قبل السؤال، وكذا يقال فيما بعده. [الدسوقي: ٢٤٩/٢] أدبس إلخ: فهذا الكلام يدل على أنك عالم بوقوع النسبة وهي الحصول في الإناء وجهلت الحاصل الذي هو المسند إليه؛ لأنه هو المتصف بكونه حاصلا، فسألت عنه، فإذا قيل مثلا: "عسل" تصورت المسند إليه مخصوصه وأنه عسل. اعلم أن ههنا نكتين ينبغي التنبيه لهما: إحداهما: أنه يظهر من هذا الكلام تأخر التصور عن التصديق وهو خلاف المعهود، وجوابه: أن التصور المتأخر تصور خاص كما سبق، وأما مطلق التصور أعني تصور المسند إليه فهو متقدم؛ لأنك تعلم أن ثم شيئا حاصلا دائرا بين العسل والدبس، والأخرى: أن المسؤول عنه في الظاهر في المثال المذكور وإن كان التصور فقط لكن في الحقيقة المسؤول عنه هو التصور مع التصديق، فإن نفس حقيقة الدبس أو العسل محجاب بأحدهما معلومة قبل الجواب، والمستفاد من الجواب كون الواقع في الإناء حصول العسل مثلا لا حقيقة العسل، فالسؤال في الحقيقة عن حصول مخصوص ويتبين ببيان خصوص الحاصل، فالسؤال في الحقيقة عن التصديق الخاص الكائن بالتصور الخاص لا عن مطلق التصور، لكن لما حصل معه تعيين المسند إليه أو المسند سموه تصورا توسعا. [التحريد: ٢٢٢]

عالمًا بحصول شيء في الإناء طالبا لتعيينه، وفي طلب تصور المسند: **أفي الخاية دسئت**
أم في الزق عالمًا بكون الدبس في واحد من الخاية أو الزق طالبا لتعيين ذلك، وهذا أي
 لحيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل **"أزيد قام"** كما قبح "هل
 زيد قام" ولم يقبح في طلب تصور المفعول **"أعمرا عرفت"** كما قبح "هل عمرا
 عرفت"، وذلك لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل، فيكون "هل"
 لطلب حصول الحاصل وهو محال، بخلاف الهمزة؛ فإنها تكون لطلب التصور وتعيين
 الفاعل أو المفعول،

طالبا لتعيينه: لأن الاستفهام عن التصور مع "أم" إنما يكون إذا كان التردد في التعيين، فكذا لا يجاب بـ"لا" و"نعم"، بل
 بتعيين أحدهما. **أفي الخاية إلخ**: فيه النكتان السابقتان، فهنا أيضا تصور سابق هو الموقف عليه التصديق وهو كون
 المحصول فيه أحد هذين، وتصور خاص متأخر هو المسؤول عنه وهو نفس الخاية بخصوصها أو الزق بخصوصه، ثم الطرفان
 متصوران لذاقهما أيضا، وإنما سئل عنهما من حيث الحصول فيهما بالخصوص، ففي هذا التصور تصديق كما في المسند إليه؛
 لأن التصديق المعلوم مطلق الحصول في أحدهما، ثم سئل عن حصول خاص يتبين بذكر الحصول فيه الخاص، ولكن قبح
 الأمثلة وعدمه مع "هل" إنما بوا عللها على ما يتبادر من إفادة التصور فيما ذكر على ما يأتي، تأمل. [التحريد: ٢٢٢]

وذلك أي بيان ذلك القبح مع "هل"، وعدمه مع الهمزة. (الدسوقي ملخصا)
لأن التقديم إلخ توضيح ذلك: أن التقديم يفيد الاختصاص، فيكون مفاد المثال الأول السؤال عن خصوص الفاعل
 بمعنى أنه يسأل عن المختص بالقيام 'هل زيد أو عمرو' بعد تعقل وقوع القيام، فيكون أصل التصديق بوقوع القيام
 من فاعل ما معوما عنده، فلزم كون السؤال عن تعيين الفاعل، ومفاد الثاني السؤال عن حصول المفعول أي الذي
 اختص بالمعرفة دون غيره. بمعنى أنه يسأل عن الذي يصدق عليه أنه المعروف فقط دون غيره بعد العلم بوقوع المعرفة
 على عمرو وغيره، فأصل التصديق بوقوع الفعل على مفعول ما معلوم، وإنما سئل عن تعيين المفعول، فالسؤال في
 الجملتين لطلب التصور، فهو استعملت فيهما "هل"؛ لأفادت طلب التصديق، وأصل التصديق معلوم فيهما، فيكون
 الطلب بما تحصيل الحاصل، بخلاف استعمال الهمزة فإنه لا ضرر فيه؛ لأنها لطلب التصور، فإن قلت: مقتضى هذا أن
 استعمال "هل" فيما ذكر من التركيبين ممنوع؛ لأنه قبيح فقط، قلت: إنما لم يكن ممنوعا؛ لحواز أن يكون التقديم لغير
 التخصيص؛ لأنه لا يتعين أن يكون للتخصيص، فلذا لم يمس أصل التركيب. [الدسوقي: ٢٥١/٢]

فيكون "هل": [لأنها لا تجيء لطلب التصور] أي لو أتى بها في هذا التركيب. [الدسوقي: ٢٥٢/٢]

وهذا ظاهر في "أعمرأ عرفت" لا في "أزید قام" فليتأمل، والمسؤول عنه بها أي بالهمزة هو ما يليها كالفعل في "أضربت زيدا" إذا كان الشك في نفس الفعل أعني الضرب أي تصور ما يليها والتصديق به الصادر من المخاطب الواقع على زيد، وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده فيكون لطلب التصديق، ويحتمل أن يكون لطلب تصور المسند بأن تعلم أنه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد لكن لا تعرف أنه ضرب أو إكرام، والفاعل في "أنت ضربت زيدا" إذا كان الشك في الضارب والمفعول في "أزيدا ضربت" إذا كان الشك في المضروب، ..

وهذا ظاهر إلخ: [أي استدعاء التقديم حصول التصديق بنفس الفعل ظاهر. (الدسوقي: ٢٥٢/٢)] لأن التقديم المنصوب يفيد الاختصاص ولم تكن قرينة على خلافة، فالغالب فيه الاختصاص. [التحريد: ٢٢٢] لا في "أزید قام". لأن تقديم المرفوع ليس في الغالب للاختصاص بل للتقوي. (الدسوقي) فليتأمل: إنما قال ذلك؛ لأن تقدم المنصوب يكون أيضا لغير الاختصاص كالاتهام، فيساوي تقدم المرفوع من حيث إن كلا قد يكون للاختصاص ولغيره، فلا فرق بينهما، ويحاج عنه بأن النظر في الفرق بينهما للغالب، فتقدم المرفوع والمنصوب وإن اشتركا في أن كلا يكون للاختصاص ولغيره، لكن الغالب في تقدم المنصوب التخصيص، وفي تقدم المرفوع غير التخصيص، فيكون الإتيان بـ"هل" قبيلها دون "الهمزة" في تقدم المنصوب دون المرفوع نظرا للغالب فيهما. (الدسوقي)

نفس الفعل: أي من حيث صدوره من المخاطب لا في ذات الفعل. [الدسوقي ملخصا: ٢٥٣/٢] وجوده: أي وجد الضرب من المخاطب أم لا. ويحتمل إلخ: فهذا التركيب أعني "أضربت زيدا" وكذا ما يماثله من كل تركيب ولي فيه الفعل الهمزة محتمل لأن يكون لطلب التصديق ولطلب التصور وتعيين أحد الأمرين بالقرائن كافتراض المعادل لما يلي الهمزة بـ"أم" المنقطعة أو المتصلة، فمثل "أضربت زيدا أم لا" لطلب التصديق، وقولك: "أضربت زيدا أم أكرمته" لطلب التصور. (الدسوقي)

والفاعل إلخ: أراد بالفاعل: الفاعل المعنوي لا الصناعي؛ إذ الصناعي لا يجوز تقديمه على فعله. [الدسوقي: ٢٥٤/٢] إذا كان الشك: أي تقول هذا الكلام لمخاطبك إذا كنت تعلم أن شخصا صدر منه الضرب وشككت في كونه المخاطب أو غيره، فكانك تقول له: "الذي صدر منه الضرب أنت أم غيرك"، فالشك هنا في الفاعل، فالسؤال هنا طلب التصور. (الدسوقي) في المضروب: أي هذا الكلام إنما تقوله إذا عرفت أن مخاطبك ضرب أحدا وجهلت عين ذلك الأحد، فالشك هنا في المفعول، والسؤال هنا للتصور، ولا يذهب عنك ما نبهنا عليه آنفا من أن الاستفهام الذي ذكروا أنه يراد به التصور هنا لا يخلو عن مراعاة التصديق المخصوص، ولهذا صح إطلاق الشك فيما هو سؤال عن تصور الفاعل أو المفعول مع أن الشك إنما يتعلق بالنسبة لا بالفاعل والمفعول من حيث ذاتهما. (الدسوقي)

وكذا قياس سائر المتعلقات.

أي العمولات

[الاستفهام بـ "هل"]

و"هل" نصب التصديق **فحسب**، وتدخل على الجملتين نحو: "هل قام زيد" و"هل عمرو قاعد" إذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام لزيد والقعود لعمرو، ولهذا أي ولاختصاصها لطلب التصديق **امتنع** "هل زيد قام أم عمرو"؛ لأن وقوع المفرد ههنا دليل على أن "أم" متصلة، وهي لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم، و"هل" إنما يكون لطلب الحكم،
أي التصديق

سائر المتعلقات نحو "أبي الدار صليت" و"أبوم الجمعة سرت" و"أتاديا صرته" و"أراكما جئت" ونحو ذلك. [الدسوقي: ٢٥٤/٢] و"هل" أي لطلب أصل التصديق، وهو مطلق إدراك وقوع السمة أو لا وقوعها، فلا يرد أن الهزمة أيضا لطلب التصديق دائما؛ لأنها لطلب تصديق خاص وإن كان العرص منه قد يكون تصور المسد إليه أو المسد كما مر. (الدسوقي) **فحسب** أي إذا عرفت أنها لطلب التصديق فحسبك هي أي هذه المعرفة، "فحسب" مبتدأ لكن ضمه ليس رفعا؛ لأنه مبني بعد حذف المضاف إليه على الضم، وماله القصر على طلب التصديق وإن كان ليس من طريقه. [الدسوقي: ٢٥٥/٢] **على الحميتين** أي الاسمية والفعلية بشرط أن تكون مثبتة. (الدسوقي) **امتنع هل زيد إلخ** أي امتنع الجمع بين "هل" وبين ما يدل على السؤال عن التصور. (الدسوقي) **لأن وقوع المفرد إلخ** لأن "أم" المقطعة لا يليها إلا جملة، وإن وقع بعدها مفرد فهو حر لمبتدأ محذوف، نحو: إنما لا بل أم شاء، وهي بمعنى "بل"، فعلم أن "أم" مطلقا لا تعادل "هل"، لكن يرد عليه قوله: **لأن** "هل تزوجت بكرا أم ثيبا"، وأجيب: بأن "هل" هنا بمعنى الهزمة، فتقع "أم" معادلا لها، أو يقال: "أم" في الحديث مقطعة بمعنى "بل"، والمعنى: "هل تزوجت ثيبا"، والامتناع المذكور كان إذا يكون "أم" متصلة. [التجريد بزيادة: ٢٢٣]

وهي **لطلب إلخ** أي لطلب تعيين أحد الأمرين: المفرد الذي قبلها، والمفرد الذي بعدها، وأما المقطعة وهي التي بمعنى "بل" فلطلب التصديق، فيجوز وقوعها بعد "هل" تأكيدا. (الدسوقي) **مع العلم إلخ** المراد من الحكم المحكوم به، والعلم بثبوت المحكوم به تصديق، وحاصله أنها أي "أم" المتصلة لا تكون إلا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم، فيناقى لـ "هل". (الدسوقي ملخصا)

"هل" **إنما يكون إلخ** أي فـ "أم" المتصلة تفيد أن السائل عالم بالحكم، و"هل" تعيد أن السائل جاهل به، فبين "هل" و"أم" المذكور تدافع وتناقض، فيمتنع الجمع بينهما. [الدسوقي: ٢٥٦/٢] إذا حققت هذا عذمت رد ما قيل: ما المانع من طلب كل من التعيين وأصل الحكم؟ وحيث يسوغ الجمع بينهما. (التجريد)

ولو قلت: "هل زيد قام" بدون "أم عمرو" فيقبح ولا يمتنع لما سيحيى. ولهذا أيضا قبح

"هل زيدا ضربت"؛ لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل، فيكون

"هل" لطلب حصول الحاصل وهو محال، وإنما لم يمتنع لاحتمال أن يكون "زيدا" أي عالما أي لمستكلم سمس وقوع الفعل لأنها حصول التصديق أي المثال المذكور

مفعول فعل محذوف، أو يكون التقديم لمجرد الاهتمام لا للتخصيص، لكن ذلك خلاف

الظاهر دون "هل زيدا ضربته"؛ فإنه لا يقبح؛ لجواز تقدير المفسر قبل "زيدا" أي "هل

ضربت زيدا ضربته"، وحل السكاكي قبح "هل رحل عرف" لذلك.....

ولو قلت: أفاد بهذا أن محل امتناع المثال المتقدم عند الإتيان بـ "أم" بعد "هل"، فلو لم تذكر فإنه لا يمتنع، بل يكون

قبيحا لما سيحيى من قول المصنف: "لأن التقديم يستدعي إلخ". [الدسوقي: ٢٥٦/٢] ولهذا أيضا قبح أي ولأجل

اختصاصها بالتصديق قبح استعمالها في تركيب هو مظنة للعلم بحصول أصل النسبة، وهو ما يتقدم فيه المفعول على

الفعل، سواء كان المفعول مفعولا نحو: "هل زيدا ضربت" أو غيره نحو: "أفي الدار جلست، وأراكبا جئت".

(الدسوقي) لأن التقديم: تقديم المفعول على الفعل. (الدسوقي)

وهو محال: أي حصول الحاصل لا طلبه؛ إذ هو عبث لا محال، وحصول الحاصل المحال هو حصوله عن عدم.

[التحريد: ٢٢٣] وإنما لم يمتنع إلخ: أي مع أن العلة المذكورة تقتضي منعه؛ لاحتمال أن يكون "زيدا" من المثال

مفعول فعل محذوف أي مقدر قبله، والتقدير: "هل ضربت زيدا ضربته"، وحينئذ فلا يكون هناك تقدم حتى يقتضي

التصديق بحصول نفس الفعل. [الدسوقي: ٢٥٧/٢] أو يكون التقديم: يعني أن التقديم إن حل على الظاهر المتبادر

إلى الفهم امتنع هذا التركيب، وإن حمل على خلاف الظاهر صح، فروع الجانبان وحكم بالقبح. (خواجه)

خلاف الظاهر. لما يلزم على التقدير الأول من منع الفعل الظاهر من العمل بلا شاغل وهو قبيح، ولما يلزم على

الثاني من مخالفة العال المتبادر؛ إذ الغالب في تقدم المنسوب كونه لتخصيص، ومخالفة الغالب قبيح، فظهر لك أن

كلا من الاحتمالين بعيد إلا أنه مع بعده يكفي في تصحيح قولك: "هل زيدا ضربت"، فلذا عده المصنف قبيحا

لا ممتعا. (الدسوقي) دون هل زيدا ضربته: أشار المصنف بهذا إلى أن القبح المذكور حيث لا يتصل العامل بشاغل

كما في المثال السابق، أما إذا اتصل كهذا المثال فلا يقبح. (الدسوقي)

جواز إلخ: أي جوارا راجحا؛ لأن الأصل تقدم العامل على المفعول، وحينئذ فلا يستدعي حصول التصديق بنفس

الفعل؛ لأن السؤال حينئذ يكون عن أصل ثبوت الفعل لا عن المفعول بعد العلم بأصل الثبوت، وحيث كان

لا يستدعي حصول التصديق، فتكون "هل" لطلبه فيحسن، وبما قلنا من أن المراد الجواز الراجح اندفع ما يقال: إن

مطلق الجواز لا يخلص عن القباحة ولا يدفعها. (الدسوقي)

أي لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من مذهبه من أن الأصل "عرف رجل" على أن رجلا بدل من الضمير في "عرف" قُدِّم للتخصيص، ويلزمه أي السكاكي أن لا يقبح 'هل زيد عرف'؛ لأن تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل مع أنه قبيح بإجماع النحاة، وفيه نظر؛ لأن ما ذكره من اللزوم ممنوع؛ لجواز أن يقبح لعلّة أخرى.....

بل للاهتمام أو التقوي
تفريع على المصنف

أي في هذا الغروم
المصنف

لأن التقديم إلخ يقال عليه: إن مقتضى ذلك الامتناع لا القبح؛ لأن مذهبه أن "رجل عرف" يفيد التخصيص قطعاً، وأجاب البعض: بأنه يجوز أن لا يكون تقديمه لتخصيص بل لمجرد الاهتمام أو يكون الكلام بتقدير فعل رافع لرجل. [الدسوقي: ٢/٢٥٨] لما سبق إلخ أي وإنما حصل قبحه لأجل كون التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق إلخ (الدسوقي) وفيه بحث؛ لأن اعتبار التقديم والتأخير في "رجل عرف"؛ لأنه لا سبب سواه؛ لكون المبتدأ نكرة وهو متنف مع حرف الاستفهام؛ لأنه يصح وقوع النكرة بعد حرف الاستفهام مبتدأ، صرح به الرضي. [التحريد: ٢٢٣]

قُدِّم للتخصيص أي والتقديم للتخصيص يستدعي حصول التصديق بنفس المعرفة والجهل إنما هو بالفاعل، فالسؤال عن تعيينه، فيكون السائل طالباً لتصوره، و"هل" لطلب التصديق فتكون لطلب حصول الحاصل. (الدسوقي) ويلزمه: حيث جعل علة القبح في المنكر كون التقديم لما كان مؤخراً للتخصيص. (الدسوقي) ليس للتخصيص: لأن اعتبار التقديم والتأخير لإفادة التخصيص لا بد منه في "رجل عرف"؛ لكونه لا سبب سواه لكون المبتدأ نكرة، وأما المعرفة فغيبية عن اعتبار كون التقديم والتأخير فيها للتخصيص، وإذا كان تقديم المعرفة لغير التخصيص فلا ضرر في كون "هل" لطلب التصديق. (الدسوقي) مع أنه قبيح إلخ: مرتبط بقوله: "ويلزمه أن لا يقبح" ووجه قبحه الفصل بين "هل" والفعل بالاسم مع أنها إذا رأت الفعل في حيزها لا ترضى إلا بمعانقته وعدم الانفصال عنه. (الدسوقي)

وفيه نظر: هذا جواب عن اعتراض المصنف على السكاكي، حاصله: أن ما ذكره المصنف من اللزوم غير لازم لسكاكي؛ لأن انتفاء علة من عمل القبح - وهي كون التقديم للتخصيص - لا يستلزم انتفاء جميع العلل، فلا يلزمه أن يقول بحسن هذا التركيب، بل يجوز أن يقول فيه بالقبح لعلّة أخرى؛ إذ لا يلزم من نفي علة نفي جميع العلل. [الدسوقي: ٢/٢٥٩] أن يقبح أي "هل زيد عرف" عند السكاكي. (الدسوقي)

لعلّة أخرى. وهي ما ذكره غيره من أن "هل" في الأصل بمعنى "قد"، وقد مختصة بالفعل، وكذا ما كان بمعناها، فيكون السكاكي قائلاً بما علل به غيره في قبح هذا التركيب (الدسوقي) وقد يقال: يفهم من كلام المصنف أن السكاكي حصر القبح في العلة السابقة، فإن كان الأمر كذلك فاعتراض المصنف وارد. (التحريد)

وعَلَّ غيرَه أي غير السكاكي **قبحهما** أي قبح "هل رجل عرف" و"هل زيد عرف"
 بأن 'هل' بمعنى "قد" في الأصل، وأصله "أهل" ونركت همزة قبلها؛ **لكثرة** وفوعها في
 الاستفهام، فأقيمت هي مقام الهمزة، تطفلت عليها في الاستفهام، و"قد" من خواص
 الأفعال، فكذا ما هي بمعناه، وإنما لم يقبح "هل زيد قائم"؛ لأنها إذا لم تر الفعل في
 حيزها ذهلت عنه ونسيت، بخلاف ما إذا رآته، فإنها تذكرت العهود وحتت إلى الألف
 المألوف فلم ترض بافتراق الاسم بينهما،
 أي عمت أي بين هل والفعل

وعَلَّ غيرَه. أي علل غيره قبحهما بعلّة أخرى غير ما علل بها السكاكي، وهي أن "هل" دائماً بمعنى "قد" في
 استعمالها الأصلي، والاستفهام مأخوذ من همزة مقدرة قبلها، فأصل "هل عرف زيد" "أهل عرف زيد" بإدخال همزة
 الاستفهام على "هل" التي بمعنى "قد"، فكانه قيل "أقد عرف زيد". [الدسوقي: ٢٦٠/٢]
معنى قد. أي ملتبسة بمعنى "قد"، وهو التقريب والتحقيق أو التوقع على الخلاف في ذلك. (الدسوقي)
لكثرة إلخ: فيه إشارة إلى أن "هل" قد يقع في الخير نحو قوله تعالى: "هل لي من شيء" [الإنسان: ١]
 [الدسوقي] **فكذا ما هي بمعناه:** ولما كان الفرع لا يعطى حكم الأصل من كل وجه، جار دخول
 "هل" على غير الفعل يقبح إذا كان في الجملة فعل، وانتفى القبح في نحو: "هل زيد قائم" لما ذكره الشارح، بخلاف
 "قد" فإن دخولها على غير الفعل ممنوع. [التحريد بزيادة: ٢٢٤]

لم يقبح إلخ: هذا جواب عما يقال: إن مقتضى هذا التعليل أن يقبح دخول "هل" على الجملة الاسمية التي طرفاها
 اسمان نحو: "هل زيد قائم" مع أنه جائز بلا قبح، فأي فرق بين ما إذا كان الخبر فعلاً قلتم بقبحه، وإذا كان اسماً قلتم
 بعدم قبحه، مع أن مقتضى التعليل استواء الأمرين في القبح؟ وحاصل ما أجاب به الشارح: أنه فرق بين الأمرين؛
 لأنه إذا كان طرفاً الجملة اسميين لم تر "هل" الفعل في حيزها، فتذهل عنه ويراعى فيها معنى الاستفهام الذي نقلت له،
 وإذا كان الخبر فعلاً رأت "هل" الفعل في حيزها، فلا ترضى إلا بمعانقته نظراً لمعناها الأصلي وهو كونهما بمعنى "قد"
 المختصة بالدخول على الفعل. (الدسوقي)

وحتت إلى الألف إلخ: المراد بالألف المألوف الفعل، وحتت بالتخفيف معنى مالت وعطفت من حتى يحنو حنواً،
 وبالتشديد بمعنى اشتاقت من حنّ يحن حناً والمألوف تأكيد لما قبله. [الدسوقي: ٢٦١/٢]
بافتراق الاسم إلخ: وكان المناسب إبدال "افتراق" بـ "تفريق" إذ لا يقال: "افترق زيد بين بكر وعمرو"، وإنما
 يقال: فرق بينهما أو افترق مهما، وفي بعض النسخ: فلم ترض بافتراق الاسم بدل الافتراق، ومعنى الافتراق التوسط
 أي توسط الاسم بين "هل" والفعل وهو الظاهر. (الدسوقي بزيادة)

وهي أي "هل" ^{أي تحصى} تخصّص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف، فلا يصح
 'هل تضرب ريدا' في أن يكون الضرب واقعا في الحال على ما يفهم عرفا من قوله:
 'وهو أحوك' كما يصح 'تضرب ريدا' وهو أحوك قصدا إلى إنكار الفعل الواقع في
 الحال بمعنى أنه لا ينبغي أن يكون، وذلك لأن "هل" تخصّص المضارع بالاستقبال،
 فلا يصلح لإنكار الفعل الواقع في الحال، بخلاف الهمزة، وقولنا: "في أن يكون الضرب
 واقعا في الحال" ليعلم أن هذا الامتناع جار في كل ما يوجد فيه قرينة تدل على أن
 المراد إنكار الفعل الواقع في الحال

وهي أي 'هل' يعني 'هل' الاستهامية، فلا يباي صحة دخول "هل" التي بمعنى 'قد' على الحال [الدسوقي: ٢٦١/٢]
 بالاستقبال بعد أن كان محتملا له وللحال. (الدسوقي) فلا يصح إلخ أي فلاجل أن "هل" تخصّص المضارع
 بالاستقبال لا يصح أن تستعمل فيما يراد به الحال كما في قولك: 'هل تضرب ريدا' وهو أحوك، ووجه عدم
 الصحة: أن "هل" للاستقبال والفعل الواقع بعدها هما حال فقد تناق الأمران. [الدسوقي: ٢٦٢/٢]
 في أن تكون متعق بقول محذوف أي فلا يصح قولك هذا في حالة كون الضرب واقعا في الحال، فليقط "أن" في
 كلام الشارح مصدرية. (الدسوقي) على ما يفهم عرفا إلخ أي وهما كذلك؛ لأن المتأخر أن الأحوة حابية،
 فكذا الضرب؛ لأن الحال قيد في عاملها، والأصل اتحاد زمن القيد والمقيد [التحريد: ٢٢٤] وإنما قيد بالعرف؛ لأن
 معنى 'ريد أحوك' بحسب الوضع أنه ثبت له الاتصاف بالأحوة ساعة ما ولو في الماضي. (الدسوقي)
 قصدا إلخ أي يقال: كل من المثالين في حالة القصد إلى إنكار الفعل الواقع في الحال لا قاصدا الاستفهام عن وقوع
 الضرب؛ إذ لا معنى للاستفهام عن الضرب المقارن بكون المضروب أجا. [الدسوقي: ٢٦٣/٢] تعني متعق بإنكار أي
 قاصدا إنكاره بهذا المعنى. (الدسوقي)

ودلك أي عدم صحة "هل تضرب ريدا" وهو أحوك وصحة الثاني. (الدسوقي) فلا يصلح وكل ما تخصّص الفعل
 المضارع بالاستقبال لا يصلح لإنكار الفعل الواقع في الحال، ينتج "هل" لا تصلح لإنكار الفعل الواقع في الحال.
 (الدسوقي) الهمزة فإنها تصلح لإنكار الفعل الواقع في الحال؛ لأنها ليست محصورة للمضارع بالاستقبال. (الدسوقي)
 في كل ما يوجد إلخ أي في كل تركيب يوجد فيه قرينة، بل في كل ما أريد به الحال وإن لم يكن قرينة، عاية
 الأمر أنا لا نطبع على البطلان بدو القرينة إلا أنه في نفسه غير صحيح لا يسوع للمستعمل، وكلام الشارح يوهم
 حصر الامتناع في القرينة. (الدسوقي) الحال: المتأني لمقتضى "هل" من الاستقبال. (التحريد)

سواء عمل ذلك المضارع في جملة حالية كقولك: "أتضرب زيدا وهو أخوك" أو لا كقوله تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٨٠) وكقولك: "أتؤدي أباك وأتشتم الأمير"، ولا يصح وقوع "هل" في هذه المواضع، ومن العجائب ما وقع لبعضهم في شرح هذا الموضع من أن هذا الامتناع بسبب أن الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال أو إعماله فيها، ولعمري أن هذه لفرية ما فيها مزية؛ إذ لم ينقل عن أحد من النحاة امتناع مثل: "سيجيء زيدٌ راكبا" و"سأضرب زيدا" وهو بين يدي الأمير،

سواء عمل إلخ. الأوضح أن يقول: سواء كانت القرينة لمظية كما إذا عمل المضارع في جملة حالية كقولك: "أتضرب زيدا وهو أخوك"، فإن قولك: "وهو أخوك" قرينة على أن الفعل المكر واقع في الحال، أو كانت حالية كقوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٨٠] إلخ؛ فإن القرينة في الأمثلة الثلاثة المذكورة حالية وهي التوبيخ؛ لأنه لا يكون إلا على فعل في الحال أو في الماضي لا على المستقبل. [الدسوقي: ٢٦٣/٢]

في جملة حالية إلخ. إذ هي لا تدل على أن المضارع لنحال، فإن الفعل المستقبل أيضا يقيّد بالحال، قال تعالى: ﴿سَأَخَذُ مِنْهُمْ دَحْرَجًا﴾. [عافر: ٦٠] اتقولون إلخ. [خطاب لليهود والنصارى ومن زعم أن الملائكة بنات الله تعالى. (الدسوقي)] في كون المراد ههنا إنكار الفعل الواقع في الحال بعد طاهر؛ إذ القول وقع فيما مضى قبل التكلم، إلا أن يقال: لما كان الكلام عقب هذا القول كان كالحال، أو أنه حال من حيث المداومة عليه أي الإصرار عليه وعدم العزم على تركه. [التحريد: ٢٢٤]

وقوع هل لأن "هل" للاستقبال المائي لحصول الفعل الحال. (الدسوقي) ومن العجائب إلخ. اعلم أن السبب في عدم صحة المثال أي "هل تضرب زيدا وهو أخوك" عند الشارح هو كون الفعل المضارع معناه واقعا في الحال، و"هل" لا تدخل عليه؛ لأنها إذا دحمت على مضارع حصته للاستقبال، فهو دخلت على الحاصل في الحال لحصل التناقض، والسبب في عدم صحة المثال المذكور على كلام ذلك البعض هو أن "هل" لما دخلت على الفعل المضارع صيرته بصا في الاستقبال، فلا يجوز تقييده بالحال، وفي هذا المثال قد قيد بها. (الدسوقي)

لا يجوز تقييده إلخ. وذلك لعدم مقارنة الحال للاستقبال، والقيد والمقيد يجب اقترانهما في الزمان، وفي المثال المذكور قيد الاستقبال بالحال وعمل فيها. [الدسوقي: ٢٦٤/٢] ولعمري إلخ. أي ولحياتي أن مقالة ذلك البعض كذبة من غير شك، وفي تسمية ذلك فرية تسمح؛ لأن الافتراء تعتمد الكذب وهو غير موجود هنا. (الدسوقي)

سيجيء زيد إلخ: أي فاجيء مستقبل بدليل السين، وقد قيد بالحال المفردة أي راكبا، وكذلك قوله بعد: "وسأضرب زيدا" إلخ؛ فإنه مستقبل بدليل السين، وقيد بالحال التي هي جملة اسمية، أي وهو بين يدي الأمير لنكتة، وفي تعدد الأمثلة إشارة إلى أنه لا فرق بين أن تكون الحال التي قيد بها الفعل المستقبل مفردة أو جملة. (الدسوقي)

كيف؟! وقد قال الله تعالى: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ (غافر: ٦٠) و﴿إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ

لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ مُهْطِعِينَ﴾ (إبراهيم: ٤٢-٤٣) وفي "الحماسة":
ثمنون جثم باذن أي مسرعين

سأغسل عني العار بالسيف جالبا علي قضاء الله ما كان جالبا

وأمثال هذه أكثر من أن تحصى، وأعجب من هذا أنه لما سمع قول النحاة: إنه يجب تجريد

كيف وقد قال إلخ أي كيف تصح مقالة هذا العصر؟ وإحال أن الله تعالى قال ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾

[غافر: ٦٠]، فإن الدخول استقبالي بدليل السير وقد قيد بالجار وهي قوله: 'داحرين'، قيل في تمثيل الشارحين بهذه الآية وما بعدها تعريض بذلك البعض، وهذا خلاف الطل بالشارح مع مثل هذا الإمام. [الدسوقي: ٢٦٤/٢]

وإنما يؤخرهم إلخ فالتأخير لذلك اليوم وهو يوم القيامة استقبالي، وقد قيد بالجار وهي قوله: "مهطعين" أي مسرعين.

(الدسوقي) وفي الحماسة ديوان لأبي تمام جمع فيه كلام العرب المتعلق بالحماسة أي الشجاعة. (الدسوقي)

سأغسل إلخ المراد بالغسل: الدفع والإزالة من إطلاق المزوم وإرادة اللازم، و"بالسيف" متعلق بـ"أغسل" وهو

عنى تقدير مضاف أي باستعمال السيف وضربه في الأعداء، و'جالبا' حال من فاعل "أغسل" وهو محل الاستشهاد؛

لأن عامل الحال فعل مستقبل بدليل اقترانه بالسير و'علي' متعلق بـ"جالبا"، وقضاء الله بالرفع فاعل 'جالبا' الأول،

و'ما كان جالبا' مفعوله والقضاء معنى الحكم، والمعنى: سأدفع عن نفسي العار باستعمال السيف في الأعداء في حال

جلب حكم الله تعالى عني الشيء الذي كان يحسه من عداوة الأعداء وأذيتهم، فالمقصود المبالغة في أنه لا يترك دفع

العار في حال من الأحوال، ويصح نصب القضاء على أنه مفعول لـ"جالبا"، وفاعله "ما كان جالبا" وعلى هذا

فالمراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدور. (الدسوقي ملخصا)

وامثال إلخ أي ونظائر هذه الأمثلة والشواهد أكثر من أن تحصى، أي من الذي أن تحصى يعني أكثر مما يمكن أن

يحصى، فلا يرد ما يقال: إن ما بعد 'من' وهو الإحصاء أي الضبط بالعد لا يصحح أن يكون مفصلا عليه؛ إذ ليس

مشارك لما قبله في أصل الكثرة. [الدسوقي: ٢٦٥/٢] **وأعجب من هذا إلخ** إنما كان أعجب؛ لأن هذا استدلال

على تلك الفرية، وهو متضمن لها، ففيه الفرية وزيادة تقويتها، وقال البعض: إنما كان أعجب؛ لأن دليل فساده

يظهر مما جمعه دليلا على دعواه أعني قول النحاة؛ فإن ذلك في الحجة الحالية لا في عاملها. [التجريد: ٢٢٤]

يجب تجريد إلخ قيل عليه: إن إحال معنى الذي نحن بصدهه يجمع كلا من الأزمنة الثلاثة، ولا مناسبة بين الحال

المذكور وبين الرمان الحاضر المقابل للاستقبال، إلا أن لفظ الحال يطلق عليهما بالاشتراك اللفظي، وذلك لا يقتضي

امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال، وأجيب: بأن الأفعال إذا وقعت قيدا لما له اختصاص بأحد الأزمنة فهم مهمما

استقباليتها وحاليتهما وماصويتها بالظر لذلك القيد لا بالظر إلى زمن التكلم، والحال لو صدرت بعلامة الاستقبال

لفهم منها كونها مستقبلة بالنظر إلى عاملها. (الدسوقي)

صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتتأني الحال والاستقبال بحسب الظاهر على ما سنذكره حتى لا يجوز "يأتي زيد سيركب أو لن يركب" فهم منه أنه يجب تجريد الفعل العامل في الحال عن علامة الاستقبال حتى لا يصح تقييد مثل: "هل تضرب وستضرب ولن تضرب" بالحال، وأورد هذا المثال دليلاً على ما ادّعاه ولم ينظر في صدر هذا المثال حتى يعرف أنه لبيان امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال،

عن علم الاستقبال أي علامة الاستقبال كالسين وسوف ولن وهل. [الدسوقي: ٢٦٥/٢]

بحسب الظاهر وأما في نفس الأمر فلا منافاة؛ إذ الكلام في الحال النحوية وهي لا تأتي الاستقبال، بل يكون زمها ماصياً وحالاً ومستقبلاً؛ لأن الواجب إنما هو مقارنتها لعاملها، فزمها زمن عاملها أي ما كان، والمنافي له إنما هو الحال الزمانية المقابلة للماضي والمستقبل. (الدسوقي)

سنذكره في بحث الحال من الفصل والوصل. [التحريد: ٢٢٥] حتى لا يجوز تفريع على قوله: 'يجب تجريد' أو على التالي. (الدسوقي) فهم منه أنه إلخ هذا الذي فهمه من كلامهم غير ما قالوه، فالذي ادّعاه النحاة وجوب تجريد الحال من علامة الاستقبال، والذي فهمه وجوب تجريد الفعل العامل في الحال من علامة الاستقبال لا نفس الحال، وبين الأمرين بون بعيد، ولعل منشأ فهمه كما في "عبد الحكيم" أنه فهم من الجملة الحالية الواقعة في كلام النحاة الجملة التي وقعت الحال قيدها مع أن مرادهم بالجملة الحالية التي وقعت حالاً. (الدسوقي)

حتى لا يصح. غاية لوجوب تجريد الفعل العامل في الحال من علم الاستقبال؛ لامتناع عمل المستقبل في الحال. (الدسوقي) مثل هل نصرب أي فلا يقال: "هل تضرب ريذا وهو راكب" ولا "ستضرب ريذا وهو راكب" ولا "لن تضرب ريذا وهو راكب". (الدسوقي)

وأورد هذا المثال أي لكلام النحاة، وهو أنه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتتأني الحال والاستقبال في الظاهر دليلاً على ما ادّعاه من وجوب تجريد عامل الحال من علم الاستقبال، وفي بعض النسخ: أورد هذا المثال بالثناء المثلثة أي "يأتي زيد سيركب" أو "لن يركب"، فالمراد بالمثال جنسه. [الدسوقي: ٢٦٦/٢]

في صدر هذا المثال يعني "يأتي زيد سيركب"، فلو نظر في صدره لعرف أنه ليس في صدره علم استقبال، وإنما هو في آخره في الجملة الحالية، وفي بعض النسخ: في صدر هذا المقال بالقاف فالمراد به كلام النحاة، وهو قولهم: 'يجب تجريد صدر الجملة الحالية' إلخ فلو تأمل أدنى تأمل فيما قالوه لوجد أن الذي يجرد صدره هو الجملة الحالية لا عامل الحال، فسيحان من لا يسهو. (الدسوقي ملخصاً)

امتناع تصدير إلخ. لا لامتناع تصدير العامل في الحال بعلم الاستقبال. (الدسوقي)

ولاختصاص التصديق بها أي لكون "هل" مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها
 عنه مقدمة الباء داخلة على المقصور

لغير التصديق، كما ذكر فيما سبق، **وخصيصها** **مضارع بالاستفهام** **كان لها مزيد**
 معول مؤخر لـ "هل"

احتصاص عما كنهه وما أظهر "ما" موصولة، و"كونه" مبتدأ وخبره "أظهر"،

و"زمانيا" خبرا لـ "كون" أي بالشيء الذي زمانيته أظهر، كالفعل **فإن الزمان جزء**
 من زمانية غيره كالاسم المحوي

من مفهومه، بخلاف الاسم؛ فإنه إنما يدل عليه حيث يدل بعروضه له، **.....**
 بالاسم

ولاختصاص الخ علة مقدمة على المعلول أعني قوله: 'كان لها مزيد' إلخ أي وكان لها أي لـ "هل" مزيد
 اختصاص عما زمانيته أظهر؛ لأجل اختصاص التصديق بها، ولأجل تخصيصها المضارع بالاستفهام، وقدم العلة اهتماما
 بها أو لأجل أن يكون اسم الإشارة في قوله بعد: "ولهذا كان" إلخ عائدا على أقرب مذكور. (الدسوقي)

أي لكون هل الخ أشار الشارح بذلك التفسير إلى الأمرين: أحدهما: أن الباء في قول الماتن: 'بها' داخلة على
 المقصور، ثانيهما: أن في الكلام حذف مضاف أي لاختصاص طلب التصديق بها. [الدسوقي ملخصا: ٢٦٦/٢]
فيما سبق: في قوله: هل لطلب التصديق فحسب.

كان لها مزيد يريد أن "هل" لها مزيد اختصاص بما هو أظهر في الزمان عن المرة كالفعل، فإن الفعل أظهر في الزمان
 من الاسم؛ لأنه يدل على الزمان تضمنا، والاسم المشتق وإن دل على الزمان فدلالته التزامية، والمراد بمزيد الاختصاص أن
 دحوها على الفعل أريد من دحوها على الاسم. [عروس الأفراح: ٢٦٦/٢] **مزيد اختصاص** أي اختصاصا رائدا، وإنما
 قال: 'مزيد'؛ لأن للاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل، والمراد بالاختصاص: الارتباط والتعلق لا الحصر؛ لأنه لا يقل
 التفاوت أي أن تعلقها بالفعل، ودحوها عليه أريد وأكثر من دحوها على الاسم. (الدسوقي)

كالفعل وكان الأولى أن يقول: "وهو الفعل" ويهدف الكاف؛ إذ ما زمانيته أظهر من غيره قاصر على الفعل، والإتيان
 بالكاف يقتضي أن ما زمانيته أظهر من غيره يشمل الفعل وغيره، وليس الأمر كذلك إلا أن تجعل الكاف استقصائية
 ولم يعبر بالفعل من أول وهلة بأن يقول: كان لها مزيد اختصاص بالفعل إشارة إلى أن زيادة اختصاصها به من حيث
 أظهرية زمانه لا من جهة أخرى كدلالته على الحدث مثلا. [الدسوقي: ٢٦٧/٢] **فإن الزمان** علة لكون الفعل زمانية
 أظهر من الاسم. (الدسوقي) **جزء:** ودلالة الكل على جزئه أظهر.

حيث يدل. بأن كان وصفا كـ 'أن ضارب الآن أو غدا'. (الدسوقي) **بعروضه له.** أي بسبب عروض الزمان
 لذلك الاسم أي لمدلوله، وذلك لأن اسم الفاعل موضوع لذات قام بها الحدث، ومن لوازم الحدث زمان يقع فيه،
 فالخاص: أن الفعل من حيث هو فعل لا يفتق عن الزمان بحسب الوضع، بخلاف الاسم فإنه قد ينفك عنه من
 حيث هو اسم، وهذا لا ينافي بعروضه إذا كان وضعيا. (الدسوقي)

أما اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل فظاهر، وأما اقتضاء
 كونها لطلب التصديق فقط لذلك فلأن التصديق هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء، والنفي
 والإثبات إنما يتوجهان إلى المعاني والأحداث التي هي مدلولات الأفعال لا إلى الذوات التي
 هي مدلولات الأسماء، وهذا أي ولأن لها مزيد اختصاص بالفعل كان **فهل أنتم شاكرون** ^{مصدر مضاف إلى الفاعل مفعول لتخصيصها مفعول لاقتضاء أي بطريق الأصالة عطف تفسير}
 (الأنبياء: ٨٠) أدل على طلب الشكر من **فهل تشكرون** و**فهل أنتم تشكرون** مع أنه
 مؤكد بالتكرير؛ إذ **"أنتم"** فاعل فعل محذوف؛ لأن إمرار ما سيتجدد في معرض الثابت
 علة للعلية أي إظهار هو الشكر ما

بالاستقبال: الباء داخلة على المقصور عليه، (الدسوقي) فظاهر وذلك لأن "هل" إذا كانت تخص المضارع
 برمان الاستقبال كان لها ارتباط وتعلق بالفعل؛ لأن المضارع نوع من الفعل وما كان له تعلق بالووع كان له تعلق
 بالجنس؛ لأنها إذا كانت تخص المضارع بالاستقبال صار لها فيه تأثير، وتأثيرها في المضارع دليل على أن لها مزيد
 تعلق بجنس الفعل، وإلا لما أثرت في بعض أنواعه. (الدسوقي) والأحداث إلخ [والمراد بها ما يشمل الصفات القائمة
 بالغير. (الدسوقي: ٢٦٨/٢)] في هذا التوجيه نظر؛ لأنه يقتضي أنه لا يجوز دخول "هل" على الجملة الاسمية؛ لعدم
 دلالتها على المعاني والأحداث، والمدعى أن ما ريادة تعلق بالفعل لا أنها مختصة به، وأجيب: بأن تلك المعاني
 والأحداث كما هي مدلولات الأفعال مدلولات أيضاً للأسماء المشتقة لكنها مدلولات للأفعال بطريق الأصالة
 وللمشتقات بطريق التبعية، فلذا كان لها مزيد تعلق بالأفعال. (الدسوقي)

مريد اختصاص. أي بحيث إذا عدل بها عن موالها الفعل كان للاعتناء بالمعدول إليه. (الدسوقي)

فهل أنتم شاكرون. أي الذي عدل فيه عن الفعل إلى الجملة الاسمية. [الدسوقي: ٢٦٩/٢]

من فهل تشكرون. الحاصل: أن الصور ست؛ لأن الاستفهام إما بـ"هل" أو بـ"أهمزة"، وكل منهما إما داخل على
 جملة فعلية أو اسمية خبرها فعل أو اسم، و**فهل أنتم شاكرون** [الأنبياء: ٨٠] أدل على طلب الشكر من الخمسة الباقية
 بعدها لما ذكره المصنف. (الدسوقي) **فهل أنتم تشكرون**: فيه نظر؛ لأن هذا التركيب لا يصح كما سبق عن وجوب
 تقديم الفعل فيه على الاسم، إلا أن يقال: إن هذا مبني على القول الضعيف. [عروس الأفراح ملخصاً: ٢٦٩/٢]

فعل محذوف: فالأصل "هل تشكرون تشكرون"، فحذف الفعل الأول فانفصل الصمير، وإنما كان **"أنتم"** فاعلاً
 محذوف؛ لما تقدم من أن "هل" إذا رأت الفعل في حيزها لا ترضى إلا بمعانقته. (الدسوقي)

ما **سيتجدد**: أي ما يتقيد وجوده بزمان الاستقبال الذي هو مضمون الفعل المضارع الواقع بعد "هل" كالشكر؛ لأنها
 تخص المضارع بالاستقبال. (الدسوقي) **في معرض الثابت** أي في صورة الأمر الثابت في الحال الغير المقيد بالزمان.

أدعى على كمال ^{أقوى} ^{أي الاعتناء} ^{معدود} ^{حصوله} من إبقائه على أصله، كما في "تشكرون" و"هل أنتم تشكرون؟" لأن "هل" في "هل تشكرون" و"هل أنتم تشكرون" على أصلها؛ لكونها داخلة على الفعل تحقيقا في الأول وتقديرا في الثاني، و"فهل أنتم شاكرون" أدل على طلب الشكر من "أفأنتم شاكرون" أيضا، ^{أي فأنتم شاكرون} ^{كان ثبوت} باعتبار كون الجملة اسمية؛ لأن "هل" أدعى ^{أي أقوى طلبا له} ^{بمعنى من المصداق} ^{فمركبة معها} أي ترك الفعل مع "هل" أدل على ذلك أي كمال العناية بحصول ما سيتجدد، ^{أي} ^و ^{لأن} "هل" أدعى للفعل من الهمزة لا ^{أي} ^{حسب} ^{هو} ^{مقصود} ^{لأن} ^{من} ^{سبع}؛ لأنه الذي يقصد به الدلالة على الثبوت وإبراز ما سيوجد في معرض الوجود وهي أي "هل" ^{فبسيطة} ^{وهي التي يطلب} ^{.....}

من انشاء أي من إبقاء ما سيتجدد، وقوله: "على أصله" أي الذي هو إبرازه في صورة المتجدد وهي الجملة الفعلية والاسمية التي حبرها فعل، ووجه كون إبرازه ما سيتجدد في معرض الثالث يدل على كمال العناية بما سيتجدد: أن إبراز ما كان وجوده مقيدا بالاستقبال في صورة الثالث العبر المقيد برمان يدل على طلب حصول غير مقيد برمان من الأرملة، ولا شك أن المسئ عن طلب حصول مطلق أقوى دلالة مما يسب عن طلب حصول مقيد برمان. [الدسوقي: ٢٦٩/٢] لأن "هل" عنة لكون المثالين المذكورين فيهما إبقاء ما سيتجدد على أصله. [الدسوقي: ٢٧٠/٢]

الفعل تختص فلا يكون إبراز المتجدد في معرض الثالث. (الدسوقي ملخصا) في الثاني لأن "أنتم" فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر كما مر. (الدسوقي) من أفأنتم تشكرون وكذا من أفأنتم تشكرون ومن أفتشكرون. (الدسوقي) أدل على ذلك أي بخلاف الترك مع الهمزة، وذلك لأن الفعل لازم بعد "هل" بخلافه بعد الهمزة، وترك اللارم لا يكون إلا لكثرة كثرة الاعتناء والاهتمام وشدة الطلب، بخلاف ترك غير اللارم. (الدسوقي)

لأنه الذي الخ فإذا صدر منه مثلا: "هل ريد مطلق"، فإنه يقصد به الدلالة على الثبوت والاستمرار، ويقصد به إبراز ما سيوجد في معرض الوجود المناسب للجملة الاسمية، وحاصله أنه إذا صدر هذا القول من البليغ يكون بليعا، وإذا صدر من غير البليغ يكون قبيحا. [الدسوقي ملخصا: ٢٧١/٢] وهي لا يخفى أن هذا التقسيم لا يختص بـ"هل"؛ لأن الهمزة الطالبة للتصديق أيضا قسمان، إلا أنه جرى الاصطلاح بتسمية "هل" بسيطة ومركبة، فندا حص بها التقسيم، واعتمد على أن الطالب بعد معرفة "هل" مستغن في الهمزة عن التعليم. [التجريد: ٢٢٦]

بسيطة يطبق البسيط على ما لا جزء له كالجوهر العر، وعلى ما يكون أقل أجزاء بالنسبة لغيره المقابل له، وبساطة بهذا المعنى أمر نسبي، وهذا المعنى هو المراد ههنا، وبساطة "هل" وتركيبها بالنظر لما تدخل عليه كالحركة والوجود في البسيطة والحركة والدوام في المركبة، وسيأتي إيضاحه. (الدسوقي)

وجود الشيء أو لا وجوده كقولنا: 'هل الحركة موجودة' أو لا موجودة، ومركبة: وهي
أي وجوده الخارجي
حتى يطلب كما وجود شيء لشيء أو لا وجوده له كقولنا: 'هل الحركة دائمة' أو لا دائمة؛
أي ثبوت هو المحمول أي الموضوع
فإن المطلوب وجود الدوام للحركة أو لا وجوده لها، وقد اعتبر في هذه شيئين غير الوجود
في المركبة أي ثبوتها أي المركبة هما الحركة والدوام
وفي الأولى شيء واحد، فكانت مركبة بالنسبة إلى الأولى وهي بسيطة بالنسبة إليها.
السبة التي هي الثبوت هو الحركة

وجود الشيء. أي التصديق بوقوع وجود الشيء ليوافق ما مر من أن "هل" لطلب التصديق، فيكون الوجود محمولا على مدخول "هل"، كما في "هل زيد موجود" و"هل النار موجودة" أي هل زيد ثبت له الوجود في الخارج، وهل النار ثبت لها الوجود والتحقق في الخارج، فقد ظهر لك أن المطلوب بما التصديق بوقوع النسبة التي بين الموضوع ووجوده أو بعدم وقوعها، وأن المراد بالشيء في كلام المصنف الموضوع وبالوجود الواقع محمولا بالوجود الخارجي، وهو التحقق في الخارج لا الوجود بمعنى النسبة. [الدسوقي: ٢٧١/٢]

أو لا موجودة: [أي ليس بثابت في الخارج بل أمر وهمي] فيه أنه يناق ما تقرر بينهم من أن "هل" لا تدخل على مفي، وإن كانت لطلب التصديق مطلقا إيجابيا أو سلبيا على ما مر، وأجيب بأنه ليس مراد الشارح أنه يفرد هذا السلب بالسؤال بأن يقال هل الحركة لا موجودة، بل قصده بيان أن ذلك السؤال إذا وقع على وجه الإيجاب كان المراد منه طلب بيان أحد الأمرين: إما الإيجاب أو السلب، وبعض الأفاضل حمل النفي في قولهم: "هل لا تدخل على نفي" على النفي البسيط، وقولنا: "هل الحركة لا موجودة" معدولة فلا مضافة. [الدسوقي: ٢٧٢/٢]

وجود شيء لشيء المراد بالوجود هنا الثبوت الذي هو النسبة بخلافه في الأولى؛ فإن المراد به التحقق في الخارج، والمراد وجود شيء غير الوجود فخرجت السببية، والقرينة على ذلك المقابلة، وإلا فالمطلوب بالبسيطة أيضا وجود شيء هو الوجود لشيء كالحركة. (الدسوقي)

فإن المطلوب إلح. اعلم أن المركبة وإن شاركت البسيطة في أنه يطلب بها وجود الشيء، إلا أنها تختلفها من جهتين إحداهما: أن البسيطة يطلب بها وجود نفس الموضوع، والمركبة يطلب بها وجود المحمول للموضوع، وثانيهما: أن الوجود في البسيطة مقصود في ذاته؛ لأنه مثبت للموضوع، والوجود في المركبة ليس مقصودا في ذاته؛ لأنه رابطة بين المحمول والموضوع. (الدسوقي)

وقد اعتبر إلح. [أي مرتبة المحكي عنه أن قد علم أن البسيط لا يحتاج بغير المحكي عنه إلى الوجود الرباطي، وبغير الحكاية يحتاج إليه، بخلاف المركبة فإنها بحسب كلا الاعتارين يحتاج إليه. (ملحضا)] حاصله أنه إذا نظر لغير الوجود الواقع رابطة في الأمرين كان المعتر في الأولى أي البسيطة شيئا واحدا وهو الحركة، وفي ثانيهما أي المركبة شيئين هما الحركة ودوامها، وإن اعتبر الوجود الواقع رابطة في الأمرين كان المعتر في الأول شيئين، وفي الثاني ثلاثة، وعلى كل حال فلا اعتبار فيه ببساطة بالنسبة إلى الثاني بمعنى قلة المعتر وكثرته. (الدسوقي)

مركبة بالنسبة: إشارة إلى أن البساطة هنا نسبي.

[الاستفهام بباقي الألفاظ]

وإجابته من ألفاظ الاستفهام تشترك في أنها **لصّب المصور فقط**، وتختلف من جهة أن ^{وهي تسعة} ^{المذكورة سابقا} المطلوب بكل منها تصور شيء آخر، **قيل: فبصّب — 'ما' شرح الاسم كقوسا: ما العنقاء؟** طالبا أن يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه، فيجيب بإيراد لفظ أشهر أو ماهية المسمى أي حقيقته التي هو بها هو **كقوسا: ما حركة؟** أي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ،

تصور شيء آخر. حاصله أن ما سوى اهرة و'هل' من ألفاظ الاستفهام اشتركت في طلب التصور واحتلت في التصورات، ولا يقال: إن "مئ" و"أيان" كل منهما لطلب تعيين الزمان وتصوره فقد اتحدا في التصور؛ لأننا نقول: إن أحدهما للزمان المطلق، والآخر للمستقبل كما يأتي، فهما مختلفان أيضا. [الدسوقي: ٢٧٣/٢]

قيل القصد بذلك محرد العز والنسبة للقاتل دون الثري من هذا "القبيل"، فإنه كلام حق، ومقابل هذا القيل قول السكاكي. (الدسوقي) **شرح الاسم** أي الكشف عن معناه وبيان مفهومه الإجمالي الذي وضع له في اللغة أو الاصطلاح، فذلك المفهوم موضوع له هو المطلوب شرحه كما يقال في جواب ما العنقاء: حمر. (الدسوقي)

ما العنقاء حكى الرغشري في ربيع الأبرار ما حاصره: أن العنقاء كانت طائرا، وكان فيها من كل شيء من الألوان، وكانت في زمن أصحاب الرس تأتي إلى أطغالهم، فتحطهم وتعرب بهم نحو الحبل فتأكلهم، فشكوا ذلك إلى بيهم حطلة بن صفوان، فدعا الله عليها، فأهلكها وقطع نسلها، فسميت عنقاء مغرب لذلك. (الدسوقي)

طالبا أن يشرح إلخ حال من صمير المتكلم في "كقولنا" أي كل ما، أو أن "نا" في "كقولنا" لواحد المعظم نفسه، وهذا وإن صح به إفراد الحال لكن الأسب طالير. [الدسوقي: ٢٧٣/٢، التجريد: ٢٢٦]

وبين مفهومه أي الإجمالي الذي لا يعرف منه الماهية، هذا هو المناسب نقول الشارح، فيجيب بإيراد لفظ أشهر. وإن كان قد يطلب مما الشارحة تفصيل المعنى كما يأتي. [التجريد: ٢٢٧] **لفظ أشهر** كان يقال: طائر أو طائر عجيب.

أو ماهية مرة أخرى، ويتعين المراد بالقربة. أي **حقيقته**. تفسير للماهية، وفيه تنبيه على ما هو محتار عنده من أن الحقيقة والماهية شيء واحد، هو ما به الشيء هو هو، وقد يفرق بأن ما به الشيء هو هو باعتبار تحققه حقيقة، وباعتبار تشخصه هوية، ومع قطع النظر عن ذلك ماهية. (التجريد) وقال الفاضل الجليبي: قوله: أي "حقيقته التي هو بها هو" أشار إلى أن المراد بالماهية هنا الحقيقة، أعني ما به الشيء هو هو باعتبار التحقق لا المعنى المشهور الذي لم يعتبر فيه التحقق بقرينة حكمه بتقديم مطلب "هل" البسيطة عليه. (التجريد)

التي هو. أي المسمى، وقوله: 'بها' أي بالحقيقة أي سببها، وقوله: "هو" أي نفسه، مثلا: مفهوم الإنسان الإجمالي وهو النوع المحصوص من الحيوان صار بسبب ماهيته وهي الحيوانية والناطقية إنسانا، فالمسمى ملاحظته إجمالا، والحقيقة ملاحظته تفصيلا، واختلف السبب والمسب باعتبار الإجمال والتفصيل. [الدسوقي: ٢٧٤/٢]

فيجاب بإيراد ذاتياته وتقع "هل" البسيطة في الترتيب بينهما أي بين "ما" التي لشرح الاسم، والتي لطلب الماهية يعني أن مقتضى الترتيب الطبيعي أن يطلب أولا شرح الاسم، ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته؛ لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ ^{أي بيان مفهومه الإجمالي} استحال منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم، ومن لا يعرف أنه موجود استحال منه أن يطلب حقيقته وماهيته؛ إذ لا حقيقة للمعدوم ولا ماهية له، والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل، فإن كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم إذا كان عالما باللغة،.....

بإيراد ذاتياته: من الجنس والفصل، وقد تذكر الرسوم مقام الحدود توسعا كأن يقال في جواب "ما الإنسان": حيوان ناطق، وأما الحركة فهي الكون الأول في الحيز الثاني، والسكون عكسها، أو الحركة كونان في مكانين في زمانين، والسكون كونان في زمانين في مكان واحد. (التجريد) وتقع "هل" البسيطة: وهي التي يطلب بها نفس وجود الشيء أي وتقع السؤال بـ"هل" البسيطة بين السؤال بـ"ما" التي لشرح الاسم وبين التي لطلب الماهية. [الدسوقي: ٢٧٥/٢] ثم. أي ثم يطلب بـ"هل" وجود ذلك المفهوم. ثم ماهيته وحقيقته: [أي ثم يطلب ماهيته بـ"ما" الحقيقية] وترك الرابع وهو السؤال عن حاله بـ"هل" المركبة بعد السؤال عن ماهيته وحقيقته بـ"ما" التي لطلب الحقيقة، ولذا يقال: "هل" تقع بين 'مائين' و'ما' تقع بين 'هين'، فيقال مثلا أولا: "ما العنقاء"، ثم ثانيا: "هل هي موجودة"، ثم ثالثا: "ما هي" أي ما ماهيتها وحقيقتها، ثم: "هل العنقاء دائمة"، وكذا تقول: "ما البشر"، فتجاب بـ"إنسان"، ثم تقول: "هل هو موجود أو لا"، فتجاب بـ"موجود"، ثم تقول: ما ماهيته وحقيقته، فتجاب بـ"حيوان ناطق"، ثم تقول: "هل يمشي على أربع أو رجلين" ونحو ذلك من الأحوال العارضة له. [التجريد: ٢٢٧، الدسوقي: ٢٧٥/٢] استحال منه. لاحتمال أن يكون اللفظ المسموع مهما. [الدسوقي: ٢٧٦/٢] ولا ماهية له لأن الماهية المرادة هنا ما به الشيء بالمعنى المتعارف أعني الموجود هو هو، والمعدوم لا وجود له، فلا ماهية أيضًا بالمعنى المراد هنا. (الدسوقي) والفرق إلخ: لما كان الحد والمحدود متحدين ذاتا مختلفين من جهة الإجمال والتفصيل، فرعا يتوهم متوهم عدم العائدة في التحديد، سواء كان حقيقيا أو اسميا، دفعه بقوله: "والفرق" إلخ أي الفرق بينهما كثير واضح غير خفي. [التجريد وغيره: ٢٢٧] غير قليل إلخ: [أي طاهر، فلا يتوهم اتحادهما] فكما أن بين المفهومين فرقا، كذلك بين الشارحة والحقيقية فرقا، فالمطلوب بالشارحة مدلول الاسم وما وضع له الاسم، وبالحقيقية ماهيته المسمى الموجود وحده. إذا كان عالما: وإذا كان غير عالم، فلا يفهم شيئا. [الدسوقي: ٢٧٧/٢]

وأما الحدّ فلا يقف عليه إلا المرتاض بصناعة المنطق، فالموجودات لما كان لها
 أي الماهية التفصيلية أي العام المتقن ها
 حقائق ومفاهيم فلها حدود حقيقية واسمية، وأما المعدومات فليس لها إلا
 أي ماهيات محققة صور خاصة في العقل إن عدم وجودها إن لم يعلم وجودها
 المفاهيم فلا حدود لها إلا بحسب الاسم؛ لأن الحد بحسب الذات لا يكون إلا بعد
 لا بحسب الذات أي الحقيقة
 أن يعرف أن الذات موجودة حتى أن ما يوضع في أول التعاليم من حدود الأشياء
 هي بمرحلة الأبواب
 التي برهن عليها في أثناء التعاليم إنما هي حدود اسمية، ثم إذا برهن عليها وأثبت
 أي على وجودها بالبرهان
 وجودها صارت تلك الحدود بعينها حدودا حقيقية،
 الخارجي

إلا المرناس وفيه أن الداتيات إنما تعرف بالنقل أو بمحص فرض العقل على الأصح، فالارتباط في صناعة المنطق
 لا يفيد معرفة ذاتيات الأشياء، وقد يقال: المرتاض بصناعة المنطق يستخرج للحقيقة أجزاءها الذاتية من الجنس والفصل
 عند عدم النقل، تأمل. [التحريد: ٢٢٧] فالموجودات مرتبط بقوله السابق: 'ومن لا يعرف أنه موجود إلخ'،
 والفرض من هذا بيان الفرق بين حدود الموجودات والمعدومات. (التحريد بزيادة) إلا بحسب الاسم كان الأولى أن
 يقول: فلا تعريف لها إلا بحسب الاسم؛ لأن الحد ما كان بالداتيات وهي لا ذاتيات ها. [الدسوقي: ٢٧٨/٢]
 حتى أن ما بوضع عاية لقوله: 'لأن الحد بحسب الذات لا يكون إلا بعد إلخ' وحاصل كلامه: أن الحد الاسمي
 قد ينقلب حدا حقيقيا، فالواضع إذا تعقل نفس الحقيقة ووضع الاسم بإزائها فقبل العلم بوجود تلك الحقيقة يكون
 تعريفا اسميا، وبعد العلم بوجودها يقبض حدا حقيقيا، فالحد الحقيقي والحد الاسمي لا منافاة بينهما إلا بذلك
 الاعتبار، مثلا: تعريف الشكل المثلث المتساوي الأضلاع بما أحاط به ثلاث خطوط متساوية حد اسمي، وبعد علمك
 بوجوده بالشكل الأول من التحرير يصير حدا حقيقيا. (الدسوقي)
 في أول التعاليم. جمع تعديم، والمراد به التراجع كالفصل والأبواب، وقوله: 'من حدود الأشياء' بيان ما يوضع،
 وذلك مثل حد الصلاة المذكور في أول بابها. (الدسوقي) في أثناء. أي في أثناء الباب والترجمة.
 إذا برهن أي أقيم البرهان على وجودها. صارت تلك الحدود أي التعاريف، وقوله: 'حدودا حقيقية' أي
 بحسب الحقيقة، فانقلب الاسمي حقيقيا وجعل هذا كليا غير مسلم؛ لأن الحد الاسمي عبارة عن جميع ما اعتبره
 الواضع في مفهوم اللفظ، وما اعتبره قد يكون عارضا للأفراد لا ذاتيا، فلا يمكن بعد إثبات الوجود أن يصير حدا
 حقيقيا مثلا: مفهوم الشيء حد اسمي للإنسان وبعد إثبات الوجود لا يكون حدا حقيقيا؛ لأنه ليس عبارة عن جميع
 داتيات الأفراد كريد وعمرو، فلا بد من تأويل كلامه بأن المراد أنه بعد إثبات الوجود يمكن أن يصير حدا حقيقيا
 بأن يكون ما اعتبره الواضع جميع ذاتيات الأفراد كذا ذكره السيد في "حواشي المطول"، وهذا إذا أريد بالحد والرسم
 المعنى المصطلح عليه عند أبواب المعقول، وأما إذا أريد بالحد المعروف مطلقا فالأمر ظاهر. (الدسوقي)

جميع ذلك مذكور في "الشفاء"، ويطلب — 'من' العارض المشخص أي الأمر
الذي يعرض **لذي العلم** فيفيد تشخيصه وتعيينه كقولنا: "من في الدار" فيجاب
بـ "زيد" ونحوه مما يفيد تشخيصه. ^{أي دي العقل} ^{شخصيا أو نوعيا} وقال لسكاكي: يسأل — 'ما' عن الجنس.
تقول: 'ما عندك' أي أي أجناس الأشياء عندك. ^{أي جواب ما عندك} ^{كفرد وجار} وجوابه 'كتاب' ونحوه. ويدخل
فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو: "ما الكلمة" أي أي أجناس الألفاظ، وجوابه:
لفظ موضوع مفرد، أو عن الوصف، تقول: "ما ريد" وجوابه: 'الكریم' ونحوه.
ويسأل بـ "من" عن الجنس من ذوي العلم، تقول: "من جبرئيل" أي أنسر هو أم
ملك أم جني؟
^{عطف على قوله: عن الجنس} ^{في السؤال عن الوصف} ^{كالشجاع}

مذكور في "الشفاء". وعلم من كلامه أن الجواب الواحد يجوز أن يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات
بالقياس إلى شخصين وبالقياس إلى شخص واحد في وقتين. [الدسوقي: ٢٧٨/٢]
العارض المشخص إلخ: [خرج العارض العام كالضاحك والكاتب] لما كان المتبادر منه أن المراد بالعارض المشخص:
خصوص الوصف الذي يعين ذا العلم كقولنا في جواب السؤال المذكور: الرجل الطويل الذي لقيته بالأمس إذا كان
التعبر يحصل بتلك الأوصاف، أشار الشارح بقوله: فيجاب بـ "زيد" أو نحوه إلى أن المراد بالعارض المشخص لذي
العلم الأمر المتعلق به سواء كان علما له أو وصفا خاصا به. [الدسوقي: ٢٧٩/٢] **لذي العلم.** عبّر بالعلم دون
العقل ليتناول الباري جل اسمه نحو: **مَنْ رَكِبَ فَمَسَى بِهِ.** [طه: ٤٩]
من في الدار. أي إذا علم السائل أن في الدار أحدا لكن لم يتشخص عنده فيسأل — 'من' عن مشخصه. (الدسوقي)
فيجاب. ولا شك أن ريذاً عارض للذات بمعنى أنه خارج عن ماهيته أو جنسه. **عن الجنس:** عن ذوي العلم أو من
غيرهم. أي أجناس. يعني أي جنس من أجناس الأشياء. **السؤال عن الماهية:** أي تفصيلا بالحد؛ إذ ليس المراد
بالجنس الجنس المطلق حتى لا يشمل النوع، بل اللعوي وهو ما دل على متعدد. [التحريد: ٢٢٨]
أي أي. أي أي نوع من أنواع الألفاظ هي. (التحريد) ويسأل بـ "من" إلخ. عطف على "ما" من قوله:
'يسأل بـ "ما" عن الجنس' فهو من جملة مقول السكاكي، والمراد الجنس اللعوي فيشمل النوع والوصف.
[الدسوقي: ٢٨٢/٢] **تقول من جبرئيل:** أي تقول في السؤال عن الجنس من ذوي العلم: من جبرئيل أي ما
جنسه إذا كنت عالما بأنه من ذوي العلم جاهلا بجنسه وجوابه: "ملك". (الدسوقي)

وفيه نظر: إذ لا نسلم أنه للسؤال عن الجنس وأنه يصح في جواب "من جبرئيل" أن يقال: ملك، بل جوابه ملك يأتي بالوحي كذا وكذا مما يفيد تشخيصه. ويسأل — أي: عما تميز به أحد مشتركي في أمر يعمهما وهو مضمون ما أضيف إليه "أي" ^{أو انتشاركات} نحو: **﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا﴾** (مرم: ٧٣) أي نحن أم أصحاب محمد ^{تفسير لفرقتين} **﴿﴾**، فالؤمنون والكافرون قد اشتركا في الفريقين وسألوا عما يميز أحدهما عن الآخر مثل كون الكافرين القائلين لهذا القول، ومثل كون المؤمنين أصحاب محمد **﴿﴾**. ويسأل **بـ** "كم" ^{حال من الكافرين} عن العدد نحو: **﴿سَلِّسْ لِي سُرَّائِلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ أَنفُسِهِ﴾** (البقرة: ٢١١)

وفيه نظر. أي فيما قاله السكاكي بالنظر لشدق الثاني وهو جعل "من" لسؤال عن الجنس نظراً وحاصله: أنا لا نسلم ورود "من" في اللغة لسؤال عن الجنس، فالصواب ما مر من أنها للسؤال عن العارض المشخص ورجع بعضهم النظر إلى قوته: "أو عن الوصف" أيضاً، فإن المنطقيين قالوا: لا يسأل — ما عن الصفات المميزة بل بـ "أي"، وأجاب بأن مراد السكاكي أنها قد تخرج عن حقيقتها فيستفهم بها عن الصفات. [الدسوقي: ٢٨٢، ٢]

بالوحي: أي إلى الأنبياء من عند الله. **﴿مَّا يَفِيدُ﴾** ^{إح}. بيان لكذا وكذا أي وإذا كان لا يجاب إلا بذلك، فتكون "من" لطلب العارض المشخص كما سبق، فإن قلت: إن السكاكي ادعى أن "من" في قوله تعالى حكاية عن فرعون **﴿كُلُّ مَلَكٍ مَّوْسَى﴾** [طه: ٤٩] لسؤال عن الجنس، قلت: كلامه ممنوع، لم لا يجوز أن يكون لسؤال عن الوصف كما يدل عليه الجواب على أنه يجوز أن يكون الجواب من الأسلوب الحكيم كما هو معروف. [الدسوقي: ٢٨٣/٢]

نحو: أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ﴾ ^{إح} هذا حكاية كلام المشتركين لعلماء اليهود، فهم معتقدون أن أحد الفريقين ثبت له الخيرية والفريقية تصدق على كل منهما ولم يتميز عندهم من ثبت له الخيرية، فكأنهم قالوا: نحن خير أم أصحاب محمد **﴿﴾**، وقد أجابهم اليهود بقولهم: "أنتم" وقد كذبوا في هذا الجواب، والجواب الحق هو أصحاب محمد **﴿﴾**، وكل من الخواين حصل به التمييز. [الدسوقي: ٢٨٤/٢] **﴿مَتَلْ كَوْنُ الْكَافِرِينَ﴾** [وفي بعض النسخ: مثل الكون كافرين قائلين] اسم الكون ضمير نابت عنه اللام وكافرين خبره. [الدسوقي: ٢٨٥/٢]

ويسأل بـ "كم" في المعنى: "كم عن وجهين: خبرية بمعنى كثير، واستفهامية بمعنى أي عدد، ويشتركان في خمسة أمور: الاسمى والإيهام والافتقار إلى التمييز والبناء ولزوم التصدير. **عن العدد.** أي المعين إذا كان مبهما فيقع الجواب بما يعين قدره كما يقال: "كم غنما ملكت"، فيقال: "مائة أو ألفاً" ولا يصح الجواب بالوف؛ لأنه غير معين. (الدسوقي) **"كم"**: وكم مفعول ثانٍ لـ "آتيناكم" مقدم عليه.

أي كم آية أتيناهم أعشرين أم ثلاثين فـ "من آية" مميّز "كم" بزيادة "من" لما وقع من الفصل بفعل متعدّد بين "كم" ومميّزه كما ذكرنا في الخيرية، فـ "كم" ههنا للسؤال عن العدد لكن الغرض من هذا السؤال هو التقرّيع والتوبيخ.

ويسأل بـ "كيف" عن الحال، وبـ "أين" عن المكان، وبـ "متى" عن الزمان ماضياً كان أو مستقبلاً، وبـ "أين" عن الزمان المستقبل. قيس: وتستعمل في مواضع التفخيم....

فـ "من آية" مميّز "كم" في الكلام حذف أي وإنما كان المعنى ما ذكر؛ لأن "من آية" مميّز "كم". [الدسوقي: ٢٨٦/٢] لما وقع هذا علة لزيادة "من" يعني فلو لم يدخل "من" الزائدة على هذا التمييز لثوهم أنه مفعول للفعل. (الدسوقي) كما ذكرنا: في "كم" الخيرية في شعر:

وكم ذدت عني من تحامل حادث وسورة أيام حزن إلى العظم

وإن كانت "كم" في الآية هنا استفهامية على أنه يجوز أن تكون حرة أيضاً كما به الرخشي (الدسوقي) اعلم أن الفرق بين "كم" الاستفهامية و"كم" الخيرية أن "كم" الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المحاطب في ظن المتكلم، و"كم" الخيرية لعدد مبهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم، وأما المعدود فهو مجهول في كليهما، فلذا احتيج إلى المميز المين للمعدود ولا يحذف إلا بدليل، وأن الكلام مع الحرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية وأن المتكلم مع الحرية لا يستدعي من مخاطبه جواباً؛ لأنه مخير، والمتكلم مع الاستفهامية يستدعيه؛ لأنه مستخير وغير ذلك. [التحريد: ٢٢٩]

للسؤال: هذا صريح في بقاء "كم" على حقيقتها من الاستفهام، وأن الغرض منه التوبيخ، فهو وسيلة إليه من حيث دلالة الجواب على كثرة الآيات، ففيه توبيخ هم بعدم إيقاظهم مع كثرة الآيات. (الدسوقي)

هو التقرّيع والتوبيخ: أي وليس العرض به استعلام مقدار عدد الآيات من جهة بني إسرائيل؛ لأنه تعالى علّم الغيوب، فلو كان المراد مجرد علم مقدار الآيات لأعلم الله تعالى نية قدرها فثبت كونه للتوبيخ (الدسوقي) قيل: يجوز أن يراد به الاستفهام على حقيقته من غير استحالة؛ لأن المقصود أمر النبي ﷺ بالسؤال، وسؤاله لا يستحيل لكه خلاف المتبادر (التحريد) عن الحال: أي الصفة التي عليها الشيء كالصحة والمرص والركوب والمشى. (الدسوقي)

الزمان المستقل: فيقال: أيان يشر هذا الحل. في مواضع التفخيم أي في المواضع التي يقصد فيها تعظيم المسؤول عنه والتهويل بشأنه، ثم إن هذا الكلام يحتمل أن يكون المراد منه أنها لا تستعمل إلا في مواضع التفخيم، فتكون مختصة بالأمور العظام نحو: [أيان مرساهم] [الأعراف: ١٨٧] و[أيان يذمّ السيّد] [الذريات: ١٢] ولا يقال: "أيان تنام" كما قاله السيّد، ويحتمل أن المراد منه أنها تستعمل لتفخيم كما تستعمل في غيره، وهو ظاهر كلام الحويين حيث قالوا: إنما كـ "متى" تستعمل للتفخيم وغيرها. [الدسوقي: ٢٨٧/٢]

مثل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السَّبِيلَ﴾ (الذاريات: ١٢) و"أَيُّ" تستعمل بارة بمعنى كيف، ويجب أن يكون
 أيان وقوع يوم الدين أي الاستهامة
 بعدها فعل نحو: ﴿فَاتُوا حَرَّتَكُمْ سَيِّئَةً﴾ (القرة: ٢٢٣) أي على أي حال شئتم، ومن
 موضع حرثكم من قيام أو اصطحاب
 أي شق أردتم بعد أن يكون المسأى موضع الحرث ولم يجئ "أَيُّ زيدا" بمعنى "كيف" هو،
 أي حلف أو أمام يفتح التاء: مكان الإتيان القيل دون الدبر صحيح أم سقيم
 وأخرى بمعنى "من أين" نحو: ﴿أَيُّ لَكَ هَذَا﴾ (آل عمران: ٣٧) أي من أين لك هذا الرزق الآتي
 في كل يوم، وقوله: "يستعمل" إشارة إلى أنه يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأن يكون
 دون أن يقول وصعب أي أي
 في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازاً، ويحتمل أن يكون معناه "أين" إلا أنه في الاستعمال
 أي معنى أي لا مجموع من أين أي أن
 يكون مع "من" ظاهرة كما في قوله: "من أين عشرون لنا" أي "من أين" أو مقدرة كقوله
 غير مقدم مبتدأ مؤخر صفة عشرون
 تعالى: ﴿أَيُّ لَكَ هَذَا﴾ (آل عمران: ٣٧) أي "من أين" على ما ذكره بعض النحاة.

أن يكون بعدها فعل أي بخلاف "كيف"، وظاهره أنه لا فرق بين الماضي وغيره، وهو كذلك فالأول كالأية
 المذكورة، والثاني كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السَّبِيلَ﴾ [القرة: ٢٥٩] نحو فاتوا الخ سب نزولها أن اليهود
 كانوا يقولون: من جامع امرأته من جهة دبرها في قبلها كان الولد أحول. (التحريد) ولم يجئ أي ريد أي من غير
 إيلاء الفعل ها، وهذا محترز قوله "ويجب أن يكون بعدها فعل". [الدسوقي: ٢٨٨/٢]
 معنى من أين أي هذا لا يجب أن يكون بعدها فعل، قال في "عروس الأفراح": والفرق بين "أَيُّ" و"من أين" أن "أَيُّ"
 سؤال عن المكان الذي دخل فيه الشيء، و"من أين" سؤال عن المكان الذي برر عنه الشيء. [الدسوقي: ٢٨٩/٢]
 أي من أين وليس المراد: "وكيف لك هذا" بدليل قولها ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السَّبِيلَ﴾ [آل عمران: ٣٧] (الدسوقي)
 الآي في كل يوم لأنه كان يجد عندها فاكهة الشتاء في الصيف وفاكهة الصيف في الشتاء، ثم إنه ليس المراد:
 المكان حقيقة، وإنما يراد به ما يراد من قوه من أي وجه نت ما نلت. (الدسوقي)
 وتحتمل أن يكون الخ عطف على "يحتمل" الأول أي إشارة إلى أنه يحتمل أن يكون معناه الخ وحاصل كلام الشارح
 أن المصنف عر بـ "تستعمل" إما للإشارة إلى أنه أي "أَيُّ" يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأنه حقيقة فيهما، وأن
 يكون حقيقة في أحدهما مجازا في الآخر، وإما للإشارة إلى ما قاله بعض النحاة: إن "أَيُّ" إذا لم تكن بمعنى "كيف" معناه
 "أين" على الدوام لكن تكون من قبلها "أما" مقدرة كما في الآية أو ظاهرة كما في البيت، والذي في الحفيد أن
 قوله: "ويحتمل" متعلق بالاستعمال الثاني الذي ذكره المصنف بقوله: وأخرى بمعنى "من أين"، فتأمل. (الدسوقي)
 على ما ذكره. متعلق بقوله: أن يكون معناه الخ. [الدسوقي: ٢٩٠/٢]

استعمال الكلمات الاستفهامية في غير الاستفهام

ثم إن هذه الكلمات الاستفهامية كثيراً ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام ^{على سبيل المثال المرسل} بحسب معونة القرائن كالاستنبطاء نحو: **كم دعوتك**، والتعجب نحو: **«ما بي لا أرى الهدهد»** (النمل: ٢٠) لأنه كان لا يغيب عن سليمان **عليه السلام** بلا إذنه، فلما لم يبصره في مكانه تعجب عن حال نفسه في عدم إبطاره إياه، ولا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه، وقول صاحب الكشف: إنه نظر سليمان **عليه السلام** إلى مكان الهدهد فلم يبصره،

هذه الكلمات إلخ. إنما غير — "الكلمات" ليشمل الاسم منها والحرف. [الدسوقي: ٢٩٠/٢] **تستعمل في غير الاستفهام إلخ.** قال السكاكي: إن هذه الكلمات كثيراً ما يتولد منها أمثال ما سبق من المعاني معونة قرائن الحال، فيقال: "ما هذا" و"من هذا" لجرد الاستحفاف والتحقيق. (المفتاح) **كم دعوتك** أي قولك لمخاطب: دعوته، فأبطأ في الجواب: "كم دعوتك" فليس المراد استفهام المتكلم عن عدد الدعوة لجهله به؛ إذ لا يتعلق به عرض بل للاستنبطاء، والمعنى: دعوتك كثيراً وأنت أبطأت وما امتثلت أمري (الدسوقي) والعلاقة السببية أن الاستفهام مسبب عن الجهل وهو عن كثرة الدعوة؛ إذ يبعد جهل القليل وكثرته مسببة عن الاستنبطاء، فأطلق المسبب، وأراد السبب ولو بوسائط، قوله: "والتعجب" إلخ فالتعجب يستلزم الجهل وهو يستلزم الاستفهام. [التحريد: ٢٣٠]

في عدم إبطاره. أي وهو عدم إبطاره له، فـ"في" بمعنى "من" البائية، أو أنه من ظرفية المطلق في المقيد أي تعجب من حال نفسه المتحقق في عدم إبطاره إياه، وهذا مبني على أن المستفهم عنه عدم إبطاره وليس كذلك؛ إذ معنى العبارة: أي شيء ثبت لي في حال كوني لا أرى الهدهد أي أي حالة حصلت لي منتعني الرؤية، فالأولى أن يقال: المعنى تعجب من حال نفسه في وقت عدم إبطاره، فالمراد بحال نفسه هنا الحالة التي قامت به وقت عدم رؤية الهدهد مع حضوره بحسب ظنه، وتلك الحالة إما لعفلة أو مرض عينيه أو نحو ذلك. [الدسوقي: ٢٩١/٢]

ولا يخفى إلخ. علة لمحدوف، عطف على قوله: "تعجب عن حال نفسه" أي لأنه استفهم عنها؛ إذ لا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل كسليمان **عليه السلام** عن حال نفسه؛ لأن العاقل أدري بحال نفسه من غيره فكيف يستفهم عنها من الغير، ولما امتنع حمل الكلام على ظاهره حمل على التعجب مجازاً. (الدسوقي)

لا معنى لاستفهام إلخ. هذا ظاهر بالنسبة إلى الأحوال التي لا تخفى على صاحبها كقيامه وعوده وجوعه وعطشه، وأما الأحوال المنفصلة أو ما في حكمها مما تخفى عليه فيحوز أن يستفهم الإنسان عنها كأن يقال: ما بالي أودى دون سائر المسلمين، ومن المعلوم أن السبب في عدم رؤيته للهدهد حال منفصلة عنه، وحينئذٍ فلا يتم ما ذكره الشارح من التعليل، ولما أمكن حمل السؤال في الآية على الحال المنفصلة التي يمكن السؤال عنها أجري الاستفهام الواقع فيها على الاستفهام الحقيقي عند الزمخشري، وإليه أشار الشارح بقوله: "قول صاحب الكشف إلخ". (الدسوقي)

فقال: مالي لا أراه على معنى أنه لا يراه وهو حاضر لسائر ستره أو غير ذلك، ثم لاح له أنه

غائب، فأضرب عن ذلك وأخذ يقول: أهو غائب، كأنه يسأل عن صحة ما لاح له، لا يدل

على أن الاستفهام على حقيقته، والنتيجة على ذلك: **فأبى ندهسون** (التكوير: ٢٦)

والوعيد كنه من شيء لأدب: **لما دلت على عدم محض دلت وهو أنك**

أدبت فلانا فيفهم منه معنى الوعيد والتخويف، ولا يحمله على السؤال، **لأنه يستدعي الجهل** أي الاستفهام الحقيقي

فأبى ندهسون (هود: ١٤) أي أسلموا، **والتقرير أي حمل المخاطب** أي الاعتراف

على معنى **الح** حاصله أن سليمان عليه السلام جازم بعدم رؤيته مع حضوره، ومتردد في السبب المانع من الرؤية

مع حضوره هل هو سائر ستره أو غيره، فسأل الحاضرين عن ذلك السبب، وقال البعض: محصله أن سليمان

لما نظر إلى مكان الهدد فلم يصره تردد في السبب المانع له من الرؤية هل هو سائر مع كونه حاضراً أو عيبه بلا إذن،

فلما تردد سأل الحاضرين عن ذلك، والتقرير الأول أقرب للكلام الشارح، وعنى كل من التقريرين فالمسؤول عنه

ليس حالاً من أحوال نفسه، فلذا صح السؤال عنه. [الدسوقي مخصصاً: ٢٩١/٢]

لاح له أي ظهر له لا على وجه القطع بدليل قوله فيما بعد كأنه يسأل. [الدسوقي: ٢٩٢/٢] **فأضرب الح** أي عما

ذكر من الحرم بحضوره المشار إليه بقوله: 'وهو حاصر'، والمراد: أضرب السؤال الذي كان على وجه الاحتمال

وتساوي الأمرين، وفي 'أضرب' تنبيه على أن 'أم' في الآية مقطعة. (الدسوقي مخصصاً) **لا يدل الح** في بعض

النسخ يدل من غير زيادة 'لا' قبل 'يدل' وهي طاهرة، وفي البعض 'لا يدل' بريادة 'لا' وهذه النسخة مشكلة،

وأحجب من هذه النسخة بأن مراد الشارح عدم الدلالة قطعاً لاحتمال إرادة التعجب، وهذا لا يباي ظهوره في

حقيقة الاستفهام. (الدسوقي مخصصاً)

والسبب لأن الاستفهام عن الشيء يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه إليه، فإذا سلك طريقاً واضح الصلاة

بحيث إذا ما كان تنبيهاً للمخاطب على صلاته، فالاستفهام من ذلك الطريق يستلزم توجيه ذهنه إليه امتثالاً

للتنبيه على كونه ضالاً، فانه السيد. [التجريد: ٢٣٠] **فأبى ندهسون** إذ ليس القصد منه استعمال مذهبهم، بل التنبيه

على صلاحهم وأنه لا مذهب هم يحجون به. [التجريد: ٢٣١] **وَالْوَعِيد** أي لأن الاستفهام يبيحه على جزاء إساءة

الأدب وهو يستلزم وعيده لاتصافه بها. (الدسوقي) **والتقرير** أي وليس التقرير هنا بمعنى التحقيق. (التجريد)

أي حمل المخاطب من إضافة المصدر إلى المفعول، أي حمل المتكلم المخاطب على الاعتراف بالأمر الذي استقر

عنده من ثبوت شيء أو نفيه كما يأتي. **سائر ستره** (الزمر: ٣٦) [الدسوقي: ٢٩٤/٢]

والمشرفي مضاجعي، والفاعل في قوله تعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾^{اللعوي لا الاصطلاحي} (الزحرف: ٣٢) والمفعول في قوله تعالى: ﴿أَغْيَرُ اللَّهُ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ (الأنعام: ١٤). وأما غير الهمزة فيجيء للتقرير والإنكار لكن لا يجري فيه هذه التفاصيل، ولا يكثر كثرة الهمزة ولهذا لم يبحث عنه، ومنه أي من مجيء الهمزة للإنكار ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ (الزمر: ٣٦) أي الله كاف؛ لأن إنكار النفي نفى له ونفى النفي إثبات. وهذا المعنى مراد من قال: إن الهمزة فيه للتقرير أي لحمل المخاطب على الإقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف،

أَهُمْ يَقْسِمُونَ إلخ فالمكر كونهم هم القاسمين لا نفس القسمة للرحمة؛ لأن القاسم لها هو الله تعالى. [الدسوقي: ٢٩٦/٢] اغتر الله إلخ فالمكر كون المتحد غير الله، وأما أصل الاتحاد فلا يتعلق به الإنكار. (الدسوقي) وأما غير الهمزة إلخ جواب عما يقال: إن تقييد المصنف بالهمزة في قوله "لإيلاء المقرر به الهمزة" وقوله بعد ذلك "والإنكار كذلك"، يدل على أن كلا من التقرير والإنكار لا يكون بغير همزة، وليس كذلك. (الدسوقي) هذه التفاصيل أي كون المقرر به أو المكر المفعول أو الفاعل أو المفعول أو غير ذلك كما مر. [التحريد: ٢٣١] ومنه إلخ فصله عما قبله بـ "من" لطول الكلام عليه بعض طول (التحريد) ولأن فيه الاعتارين: إنكار النفي وتقرير الإثبات، أو لما في هذا المثال من الخلاف كما يأتي. (الدسوقي) أَلَيْسَ اللَّهُ إلخ فليس المراد به الاستفهام، بل المراد إنكار ما دخلت عليه الهمزة - وهو عدم الكفاية - فيكون المراد الإثبات، فلذا قال المصنف: أي الله كاف له. [الدسوقي: ٢٩٧/٢] أي الله كاف قال في المعنى: ولهذا عطف ... [الشرح: ٢] على ... [الشرح: ١] لما كان معناه شرحاً، ومثله ... [الشرح: ٢] ... [الشرح: ١] [الصحي: ٦] فلو كان الاستفهام على حقيقة لم يصح العطف للزوم عطف الخبر على الإنشاء. وهذا المعنى أي تحقيق أن الله كاف عبده. للتقرير إن قلت: إن جعل الهمزة فيما ذكر للتقرير لا ياسب ما مر للمصنف من أن المقرر به يجب أن يلي الهمزة، والوالي للهمزة ها النفي، والهمزة ليست لتقريره بل لتقرير النفي، قلت: ما سبق محمول على ما إذا أريد تقرير المفرد من فاعل أو مفعول أو فعل أو غيرها، فمضى أريد التقرير بواحد منها وجب أن يلي الهمزة، وما ها محمول على ما إذا أريد التقرير بالحكم، فإذا أريد ذلك فلا يكون بما دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم الذي اشتمل عليه الكلام الذي فيه همزة وإن لم يكن والياً لها. (الدسوقي) دخله النفي فيصح أن يقال: إن الهمزة فيه للتقرير كما يصح كونه للإنكار. (الدسوقي)

فالتقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة، بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم إثباتاً أو نفيًا، وعليه قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (المائدة: ١١٦) فإن الهمزة فيه للتقرير أي بما يعرفه عيسى صلوات الله عليه من هذا الحكم، لا بأنه قد قال ذلك، وقوله: "والإنكار كذلك" دلّ على أن صورة إنكار الفعل أن يلي الفعل الهمزة، ولما كان له صورة أخرى - لا يلي فيها الفعل الهمزة - أشار إليها بقوله: "والإنكار الفعل صورة أخرى، وهي نحو: أزيداً ضربت أم عمرًا، لمن يردّد الضرب بينهما من غير أن يعتقد تعلّقه بغيرهما، فإذا أنكرت تعلّقه بهما فقد نفّيته عن أصله؛
^{الداخلة عليه الهمزة} ^{كما في الآية السابقة}
^{وهو أنه لم يقل: اتخذاوني}
^{مبتدأ} ^{مقول القول} ^{نحو}

فالتقرير لا يجب أي وقول المصنف سابقا: "والتقرير بإيلاء المقرر به الهمزة" ليس كليًا، وكذا قوله: "والإنكار كذلك" كما سيحيى. [التحريد: ٢٣١] وعليه. أي على التقرير بما يعرفه المخاطب نفيًا. [التحريد: ٢٣٢] بما يعرفه عيسى: وهو أنه لم يقل: اتخذاوني وأمّي إلّين من دون الله، فإذا أقر عيسى بما يعلم وهو أنه لم يقل: انقطعت أوهام الذين ينسبون إليه ادعاء الألوهية. [الدسوقي: ٢٩٨/٢]

لا بأنه إلخ: أي لا التقرير بأنه قد قال ذلك؛ إذ قول هذا مستحيل في حقه، ثم إن ظاهره أنه لو كان التقرير على ظاهره كان بالفعل مع أن الذي ولي الهمزة الفاعل، فعلى مقتضاه الظاهر أن يقول: لا بأنه قد قال ذلك دون غيره. (الدسوقي) دلّ على: يعني أن قول المصنف: "والإنكار كذلك" دلّ بعمومه على ما قال الشارح كما هو ظاهر؛ إذ هو ليس مقصوراً على إنكار غير الفعل، بل معناه أن المنكر سواء كان فعلاً أو اسماً فاعلاً أو مفعولاً أو غيرهما يجب أن يلي الهمزة كالمقرر به. (الدسوقي)

صورة أخرى: وضابطها: أن يلي الهمزة معمول الفعل المنكر، ثم يعطف على ذلك المعمول بـ"أم" أو غيرها. (الدسوقي) أزيداً ضربت إلخ: هذا المثال المتقدم فيه المفعول، ومثله الفاعل المعنوي نحو: أزيد ضربك أم عمرو، وكذا غيرها في الليل كان هذا أم في النهار، أو أفي السوق كان هذا أم في المسجد. [التحريد: ٢٣٢]

لم يردّد: أي حالة كونه مقولاً لمن يردّد إلخ. أن يعتقد إلخ: بيان لترديد المخاطب الضرب بينهما، والحاصل أن المراد بترديده الضرب بينهما أن يعتقد الحاضر تعلّقه في نفس الأمر بأحدهما من غير تعيين له. [الدسوقي: ٢٩٩/٢]

أنكرت: فيه إشارة إلى أن المنكر ابتداء هو المفعولان من حيث كونهما متعلق الفعل، فإن إنكارهما من هذه الحيثية يستلزم إنكار الفعل؛ لأنهما محله ونفي المحل يستلزم نفي الحال، فإنكارهما من هذه الحيثية للتوسل إلى المقصود بالذات، وهو إنكار الفعل. (الدسوقي)

والحال أنكم لها كارهون، يعني لا يكون هذا الإلزام، **بجاء** عطف على الاستبطاء أو
على الإنكار، وذلك أنهم اختلفوا في أنه إذا ذكر معطوفات كثيرة أن الجميع معطوف
على الأول، أو كل واحد عطف على ما قبله، **جاء** صلاتك بصلواتك ما يغني
جاء (مود: ٨٧) وذلك أن شعبيًا - على نبينا وعليه السلام - كان كثير الصلاة، وكان
قومه إذا رأوه يصلي تضاحكوا، فقصدوا بقولهم: "أصلاتك تأمرك" الهزء والسخرية
لا حقيقة الاستفهام، **والتحفيّر** استحقاراً بشأنه مع أنك تعرفه، **والنهويل**
إشارة إليه

لا يكون هد أي لا يكون مني إرام الأمة الهداية ولا قبول الحجة الدالة على العمل بالشرع؛ لأن هذا لا يكون إلا من الله، فالذي على الإلحاح لا الإكراه، وهذا الكلام من نوح لقومه الذين اعتقدوا أنه يقهر أمته على الإسلام. [الدسوقي: ٣٠٣/٢] **الإلزام** فكما أن من أكرهه وقلبه مطمئن بالكفر فليس يؤمن قال تعالى: **المقرة: [٢٥٦]**. فإن الإيمان تصديق بالقلب والرضا بالدين، ومن أكرهه - أي لم يرص قلبه عن الإيمان - فلا تصديق له ولا إيمان. (ملخصاً)

حسبنا التحقيق من الخلاف: أنه إن كان العطف بحرف مرتب كـ "ثم والماء وحتى"، فعطف كل واحد على ما قبله، وإن كان بحرف غير مرتب كـ "الواو أو و أم" فعطف الجميع على الأول، وفائدة الخلاف تظهر في نحو: ريد مررت به وبعمرو وخالد، فإن جعلت خالدا عطفا على ضمير الحفص وجب إعادة الجار عند الجمهور، وإن جعلته عطفا على عمرو لم يجب إعادة الجار اتفاقا. [التجريد: ٢٣٢]

أخر. فكأنهم - لعمرة الله عليهم - يقولون: لا قرينة لك توجب احتصاصك بأمرنا ونهيها، إلا هذه الصلاة التي تلامزها، وليست هي ولا أنت بشيء. [الدسوقي: ٢/٣٠٤] **الاستفهام** أعني السؤال عن كون الصلاة أمرة بما ذكر. (الدسوقي) **والحضير** **أح** [لأن الاستفهام يقتضي الجهل، والجهل بالشئ ربما يتسبب عنه تحقيره، والتحقير جعل الشئ حقيراً، والاستهزاء عدم المبالاة به وإن كان كبيراً، وربما يتحد محلها وإن اختلفا مفهومهما؛ لما بينهما من الارتباط في الجملة لصحة نشأة أحدهما من الآخر. (التحريد: ٢٣٣)] وذلك لأن الاستفهام عن الشئ يشعر بأن المسائل لا يعلمه، والشئ لا يعلم إما لأنه حقير غير قابل للالتفات فضلاً عن الإدراك، وإما لأنه عظيم لا ياله الإدراك لعظمته، وترجيح أحد الوجهين بمعونة القرائن.

المسيح أي التفتيح والتفخيم بشأن المستفهم عنه ليسأ عنه غرض من الأعراض، وهو في الآية تأكيد شدة العذاب الذي لحق منه بو إسرائيل، واستعمال أداة الاستفهام في التحويل مجاز مرسل، علاقته المسية؛ لأنه أطلق اسم المسبب وأريد السبب؛ لأن الاستفهام عن الشيء مسبب عن الجهل به، والجهل به مسبب عن كونه هائلاً؛ لأن الأمر الهائل من شأنه عدم الإدراك حقيقة أو ادعاء. [الدسوقي: ٣٠٥/٢]

كقراءه ابن عباس **رحمه الله**: ﴿وَلَقَدْ نَحْنًا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ ۝ مِنْ فِرْعَوْنَ﴾
 (الدخان: ٣٠، ٣١) **لفظ الاستفهام** أي "مَنْ" بفتح الميم ورفع فرعون، على أنه مبتدأ و"من"
 الاستفهامية خبره، أو بالعكس على اختلاف الرايين، فإنه لا معنى لحقيقة الاستفهام
 ههنا وهو ظاهر، بل المراد أنه لما وصف العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا بقوله:
 "مَنْ فِرْعَوْنُ؟" أي هل تعرفون من هو في فرط عتوه وشدة الشكيمة؟ فما ظنكم
 بعذاب يكون المَعذَّب به مثله؛ وهذا قال: **رحمته** كان **عاليا** من **المُسْرِفِينَ** (الدخان: ٣١)
 زيادة لتعريف حاله وتهويل عذابه، **والاستبعاد** نحو: **هَإِنِّي لَهُمُ الدَّكْرَى** (الدخان: ١٣)
 فإنه لا يجوز حمله على حقيقة الاستفهام وهو ظاهر، بل المراد استبعاد أن يكون لهم
 الذكرى بقرينة قوله: ﴿وَقَدْ حَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ثُمَّ نُولُوا عَنْهُ﴾ (الدخان: ١٣-١٤).....

الرايين أي في الاسم الواقع بعد 'من' الاستفهامية، فالأخفش يقول: إن الاسم مبتدأ مؤخر و"من" الاستفهامية خبر
 مقدم، وسيبويه يقول بعكس ذلك. [الدسوقي: ٣٠٥/٢] **ظاهر** لأن الله تعالى لا يخفى عليه شيء حتى يستفهم عنه.
 (الدسوقي) **العذاب**: أي عذاب فرعون لبني إسرائيل. حيث قال من العذاب المهين. **أي هل** أي هل تعرفون الذي
 هو في ذلك غاية، مخبر "هو" محذوف أي هل تعرفون فرعون الذي هو غاية في عتوه المفرط؟ (الدسوقي)
فما ظنكم: أي فهو أخوف وأشد، وقد نعتكم منه، فتشكروني. (الدسوقي) **عاليا**: أي في طمعه من المسرفين في
 عتوه، فكيف حال العذاب الذي يصدر من مثله. [الدسوقي: ٣٠٦/٢] **زيادة**. تعليل للقول المذكور بعد تعليقه
 بقوله: وهذا فاعلة الأولى علة له مطلقا، والعلة الثانية علة له مقيدا بالعلة الأولى. (الدسوقي)

والاستبعاد والسين والتاء رائدتان وهو عد الشيء بعيدا، والفرق بينه وبين الاستبطاء: أن الاستبعاد متعلقه غير
 متوقع، والاستبطاء متعلقه متوقع غير أنه بطيء في زمن انتظاره، واعلم أنه لا يحصر المعاني المحارية فيما ذكره
 المصنف، فإن منها ما لم يذكره كالأمر نحو: **هَإِنِّي لَكُمْ مُسْتَعِدٌّ** [هود: ١٤] أي أسلموا، والزجر نحو: أفعل هذا؟
 أي انزجر، والعرض نحو: ألا تنزل بنا. (الدسوقي)

وهو ظاهر. لاستحالة حقيقة الاستفهام من العالم بخفيات الأمور وطواهرها مع مسافات له للجملة الحالية؛ لأن الجملة
 الحالية تنافي الحمل على الاستفهام الحقيقي وإذا امتنع حمل الاستفهام ههنا على حقيقة طلب له معنى يناسب المقام
 فيحمل عليه، والمناسب ههنا هو الاستبعاد أي استبعاد تذكيرهم بدليل قوله: ﴿وَقَدْ حَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ثُمَّ نُولُوا
 عَنْهُ﴾ [الدخان: ١٣-١٤] (الدسوقي)

أي كيف يذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه من الإيمان عند كشف العذاب عنهم، وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل في وجوب الإذكار من كشف الدخان، وهو ما ظهر على رسول الله ﷺ من الآيات البينات من الكتاب المعجز وغيره، فلم يذكروا وأعرضوا عنه.

فيكون الذكرى بعيدة جدا

[الأمر]

ومنها أي من أنواع الطلب **الأمر** وهو طلب فعل

كيف هذا حل معنى مفيد للتمييز والإنكار، فليست "كيف" مستفهما بها عن الحال، فلا يرد أن مقتضاه أن "أنى" ها معنى "كيف" مع أنه يجب حينئذ أن يليها فعل ولم يليها هنا فعل، بل هي بمعنى "من أين"، فلو عره به كان أحسن [الدسوقي: ٣٠٧/٢] ويجب أيضا بأنه يمكن أن يكون وليها فعل تقديرا أي كيف يكون لهم الذكرى، فلا اعتراض. [التحريد: ٢٣٣] **الدخان**: المراد بالدخان في الآية ما يرى في السماء عند الجوع كهية الدخان؛ لأنه لما دعا فريشا فكذبوه واستعصوا عليه قال: اللهم أعني عليهم بسبع كسيع يوسف، فأخذهم ستة حصت كل شيء، أكلوا فيها الخلود والميتة من الجوع، وينظر أحدهم إلى السماء، فينظر كهية الدخان. (الدسوقي)

الأمر: [قال السكاكي: الأمر حرف واحد، وهو اللام الحازم في قولك: ليفعل، وصيغ مخصوصة سبق الكلام في صبطها في علم الصرف، وعدة أسماء ذكرت في النحو، والأمر في لغة العرب عبارة من استعمالها، أعني استعمال نحو: ليبرل، وارل، وبزال منه على سبيل الاستعلاء. (المفتاح)] اعلم أنه إذا أريد به النوع من الكلام كما هنا جمع على أوامر، وإذا أريد به الفعل جمع على أمور، ومن إرادة الفعل به قوله تعالى: **لَهُمْ فِي الْأَمْرِ** [آل عمران: ١٥٩] أي في الفعل الذي تعزم عليه، وهو حقيقة في القول المخصوص بحاز في الفعل، وقيل: مشترك لفظي فيهما، وقيل: معوي، وإنه موضوع للقدر المشترك بينهما، والمناسب أن يراد بالأمر هنا الأمر اللفظي؛ لأن الكلام في الإشاء، وهو لفظي لا الأمر النفسي على ما عند الأصوليين، ولا يتأني هذا قول المصنف بعد: وصيغته؛ لأن الإضافة بيانية. [الدسوقي: ٣٠٨/٢]

طلب فعل. هذا بحسب الظاهر تعريف للأمر النفسي، وليس الكلام فيه؛ لأن الكلام في أنواع الطلب اللفظي، فلو قال: "طلب فعل بالقول" كان أولى، وقد يقال: إن التعريف صالح لكل من الأمرين النفسي واللفظي، فالمراد بالطلب ما هو أعم من اللفظي والنفسي، أو أنه اللفظي فقط وهو المناسب؛ لأن الكلام في أنواع الطلب اللفظي، فقوله: "طلب" كالجنس يشمل الدعاء والنهي والالتماس وخرج عنه الإشاء غير الطلب والخبر، وخرج بإضافة الطلب للفعل النهي بقاء على أنه طلب ترك، وقيل: هو طلب كف فزاد "غير كف" لأجل أن يخرج، فالنهي خارج من التعريف على كلا القولين، وقوله: "على جهة الاستعلاء" أي على طريق طنب العلو سواء كان عاليا حقيقة، كقول السيد لعبده: افعل كذا، أو لا كقول العبد لسيده: افعل كذا حال كونه طالبا للعلو فيخرج الدعاء والالتماس؛ لأن الأول من الأدنى والثاني من المساوي بخلاف الأمر. [الدسوقي: ٣٠٩/٢]

غير كف على جهة الاستعلاء، وصيغته تستعمل في معان كثيرة، فاختلّفوا في حقيقته

معلق بقوله طلب

الموضوعة هي لها اختلافا كثيرا، ولما لم يكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك قال

الصيغة الحقيقة

الأقوال المذكورة

المصنف: **وَصِيغَةُ كَفٍّ عَلَى طَرِيقِ الْمَقْتَرَنَةِ** صيغة الأمر

فالمراد بصيغته ما دل على طلب فعل غير كف استعلاء سواء كان

اسم فعل معي أمهين

اسما أو فعلا **وَصِيغَةُ كَفٍّ عَلَى طَرِيقِ الْمَقْتَرَنَةِ** صيغة الأمر

غير كف: قيل: تعريف الأمر غير جامع؛ لأنه يخرج عنه نحو: اكفف عن القتل؛ لأن هذا أمر وهو خارج عن الأمر بقوله: 'غير كف'؛ لأن هذا طلب كف، وأجيب بأن المراد غير كف عن الفعل المأخوذ منه الصيغة، فدخل نحو: كف عن القتل؛ لأنه كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغة بالتعريف، وهذا صادق بما إذا كان طلب القول غير كف، أو طلبا لفعل هو كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغة، فالأول نحو: قم، والثاني نحو: كف عن القيام، فإنه طلب لفعل هو كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغة، وأورد على هذا الجواب: أنه يقتضي أن يخرج عن التعريف "كف عن الكف عن القتل" بأنه طلب فعل هو "كف" عن الفعل المأخوذ منه الصيغة مع أن هذا أمر، وأجيب بأن 'كف' مأخوذ من الكف مطلقا، وهو إما تعلق بالكف عن حصول القتل، والمطلق والمقيد متعاير. [الدسوقي: ٣٠٩/٢]

وَصِيغَةُ كَفٍّ توطئة لما سيأتي في اسم من قوله: والأصهر إلخ. [الدسوقي: ٣١٠/٢] **معان كرف** نحو ستة وعشرين معنى كما ذكر في الأصول. (الدسوقي) **حذف كرف** فقيل: للوجوب، وقيل: للدب، وقيل: لهما، وقيل: للقدر المشترك بينهما، وقيل بالتوقف، وقيل: لكل منهما وللإباحة، وقيل: للإذن المشترك بين الثلاثة، والأكثر على أنها حقيقة في الوجوب. [التحريد: ٢٣٣] **فإن مصنف** أي لم يخرم بشيء، وأشار إلى ما هو أظهر. (الدسوقي ملخصا)

من المصنف ح قصة كلام المصنف أن الصيغة الدالة على الطلب هي الفعل في قولنا: "لبصر ريد" مثلا، وأن اللام قرينة على إرادة الطلب به، وعلى هذا فالإضافة في قولهم: "لام الأمر لأدى ملاسة أي اللام المقترنة بصيغة الأمر، ويحتمل أن يكون المجموع من اللام والفعل هو الدال على الطلب. [الدسوقي: ٣١١/٢]

ب د لا حصول فعل الأمر والمصارع المقرون بلام الأمر على ما اشتهر. (الدسوقي) **أو فعلا** كفعل الأمر والمصارع المقرون بلام الأمر. (الدسوقي) **استعلاء** أورد على اشتراط الاستعلاء في مسمى الأمر قوله تعالى حكاية عن فرعون: **وَصِيغَةُ كَفٍّ** [الأعراف: ١١٠]، فقد استعمل الأمر في طلب ليس فيه استعلاء؛ لأن فرعون لا يرى استعلاء في الطلب المتعلق به من غيره؛ لأنه يدعي الألوهية، وأجيب بأنه محار عن ما دا تشيرون. (الدسوقي)

على صيغة فيه إشارة إلى أن نصب "استعلاء" برع الخافض مع تقدير مصاف، ويحتمل أنه مفعول مطلق على حذف مضاف أي طلب استعلاء. [الدسوقي: ٣١٢/٢]

وفي "الصحاح": الإنذار تخويف مع دعوة نحو: ﴿اعْمَلُوا مَا تَشْتُمُونَ﴾ (فصلت: ٤٠) لظهور

أن ليس المراد الأمر بكل عملٍ شأؤوا، والتعجيز نحو: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّمَّنْ مُتَدِّينَ﴾

(النقرة: ٢٣) إذ ليس المراد طلب إتيانهم بسورة من مثله لكونه محالا، والظرف أعني قوله:

"من مثله" متعلق بـ "فأتوا" والضمير لعبدنا، أو صفة بسورة والضمير لما نزلنا أو

لعبدنا، فإن قلت: لم لا يجوز على الأول أن يكون الضمير لما نزلنا؟ قلت: لأنه يقتضي...
عن ابتدائية

وفي "الصحاح" حاصله أن التهديد أعم من الإنذار؛ لأن الإنذار تخويف مع دعوة لما يجي من الخوف، وأما التهديد فهو تخويف مطلقا، فالإنذار أحص من التهديد على ما في الصحاح وكذا على ما قبله، لكن الفرق بين ما في الصحاح وما قبله من جهة أن الإنذار على ما في الصحاح لا يكون إلا من الرسول؛ لكونه اعتبر في مفهومه الدعوة، والإنذار على ما قبله يكون من الرسول ومن غيره؛ لأنه اعتبر في مفهومه الإبلاغ وهو أعم من الدعوة؛ لأنه يكون من الرسول ومن غيره؛ لأنه يقال لمن أعلم قوما بأن جيشا يصبحهم: إنه أندرهم، ولو لم يرسل بذلك. [الدسوقي: ٣١٤/٢] مع دعوة أي صريحة، وإلا فالتهديد يتضمن الدعوة إلى ما يهدد عن المخالفة فيه. [التحريد: ٢٣٤]

والتعجيز: أي إظهار العجز، والعلاقة بين الطلب والتعجيز ما بينهما من نسبة التضاد في متعلقهما، فإن التعجيز في المستحيلات والطلب في الممكنات. (التحريد) سورة إلخ صادق بأصغر سورة، وهي سورة الكوثر وهي ثلاث آيات، فأقل ما وقع به التحدي ثلاث آيات، كذا قالوا. (التحريد) محالا: لأن ذلك خارج عن وسعهم، لا يقال: لم لا يكون المراد من هذا الأمر الطلب، وغايته أن يكون من التكليف بالمحال وهي جائز أو واقع؛ لأننا نقول: القرائن شاهدة على إرادة التعجيز لإقامة الحجة عليهم في ترك الإيمان. [الدسوقي ملخصا: ٣١٥/٢]

متعلق بـ "فأتوا": فهو ظرف لعو والضمير لعبدنا أي متعبا، والمعنى حينئذ: وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا من شخص مماثل لعبدنا في كونه أميا لا يكتب بسورة، فلنأتي به موجود والمأتي به معجوز عنه، و"من" على هذا ابتدائية. (الدسوقي) والضمير: فيكون المعنى على الأول: فأتوا بسورة من وصفها أميا من مثل ما نزلنا في البلاغة وحسن النظم أي من جنسه، فـ "من" تبيضية مشوبة بالبيان، وعنى الثاني: فأتوا بسورة كائنة من مثل عبدنا، فـ "من" على هذا ابتدائية، ويراد على هذا الوجه بمثل عبدنا مثله في مطلق البشرية من غير شرط الأمية لعجز الكل، فالمعجوز عنه على كلا الوجهين هو السورة الموصوفة بصفة هي كونهما من جنس المنزل أو من مثل عبدنا. (الدسوقي)

على الأول. هو جعل الظرف لعوا متعلقا بـ "فأتوا". (الدسوقي) لأنه يقتضي إلخ أي كون الضمير راجعا لما نزلنا مع جعل الظرف لعوا متعلقا بـ "فأتوا" يقتضي إلخ؛ لأن المعنى حينئذ: فأتوا مما هو مماثل لما نزلناه من الكلام البليغ بسورة، ولاشك أنه يقتضي ثبوت مثل القرآن في البلاغة، وهذا غير صحيح؛ لأن القرآن لا مثل له. (الدسوقي)

ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة **بشهادة الذوق**؛ إذ التعجيز إنما يكون عن
 المتعلق يقتضي ^{علة للاقتضاء}
 المأتي به، فكأن مثل القرآن ثابت لكنهم عجزوا أن يأتوا منه بسورة، بخلاف ما إذا
 كان وصفا لسورة، فإن المعجز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف، فإن
 الطرف ^{أي على هذا الاحتمال}
 قلت: فليكن التعجيز باعتبار انتفاء المأتي منه،
 متعلق بالمعجز

بشهادة الذوق فإنك إذا قلت: "اتني بيت من الحماسة"، أفاد وجود الحماسة عرفا بشهادة الذوق السليم، وحمله
 على مثل: "اتني برجل أو جناح من العنقاء" على معنى أن العنقاء لم توجد فلا يوجد رجلها ولا جناحها احتمال
 عقلي لا يرتكب في تراكيب البلغاء، فتعين كون الضمير على تقدير كون الطرف لعوا عائدا لعدنا لا لما برلنا،
 ولا يحفى أن هذا إنما يتم بناء على أن إعجاز القرآن حارج عن طوق الشر وهو الراجح، وأما إن قلنا: إنه في
 طوقهم، ولكن الله سبحانه صرفهم عنه لم يفتقر لهذا. [الدسوقي: ٢١٦/٢]

المأتي به وهو السورة أي عن الإتيان بها مع وجود المأتي منه، وهو المثل. (الدسوقي) **منه**: من المثل الذي فرض
 وجوده. **المعجز عنه**: لأن المطابق لقوله تعالى: ﴿فَأَنزَلْنَا سِرَاجًا مِّنْ مَّثْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٣] وسائر الآيات المتحدى بها، قال
 تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ سِرَاجٌ مِّنْ مَّثْنِهِ﴾ [الطور: ٣٣-٣٤]، ولأن الكلام في الكلام المنزل لا في
 المرسل عليه؛ لحقه أن لا ينفك عنه ليتسق الترتيب والنظم. [البيضاوي: ١٢٤] **هو السورة** أي الإتيان بها كما
 كان في الاحتمال الأول. (الدسوقي ملخصا)

باعتبار أي أن السورة الموصوفة معجزة عنها باعتبار انتفاء وصفها وعدم وجوده، فإن وصفها هو كونها من مثل
 القرآن المنزل، والمنزل لا مثل له، وإذا انتفى الوصف انتفى الموصوف من حيث هو موصوف، والحاصل أنه إذا كان
 المعنى: فأتوا من مثل ما نزلنا بسورة أي جعل الطرف متعلقا بـ"فأتوا" وكون الضمير راجعا لـ"ما نزلنا" لرم وجود
 المثل للقرآن؛ لوقوع المثل في حيز المأتي منه، والعرف قاض بذلك الاستعمال، وإن كان المعنى فأتوا بسورة كائنة من مثل
 ما نزلنا أي جعل الطرف صفة لـ"سورة" ويكون الضمير لـ"ما نزلنا"، فلا يقتضي وجود المثل للقرآن؛ لوقوع المثل في
 حيز المأتي به المعجور عنه، فإذا قلت: "اتني من مثل العنقاء بجناح" اقتضى ذلك ثبوت مثلها، بخلاف ما لو قلت: "اتني
 بجناح من مثل العنقاء" فإنه لا يقتضي ثبوته، والذوق السليم شاهد صدق بذلك. (الدسوقي)

الوصف: هو كونها مثل المنزل ولا مثل له. **فإن قلت إلخ**: أي فإن قلت عند جعل الطرف لعوا متعلقا بـ"فأتوا"
 وترجيع الضمير لما نزلنا؛ لا يجعل التعجيز باعتبار المأتي به حتى يرم ثبوت المثل للقرآن، بل يجعل التعجيز
 باعتبار انتفاء المأتي منه وهو المثل، بأن يكون لهم قدرة على الإتيان بسورة من مثله، إلا أن المثل متف، فهم
 قادرون على الإتيان بالسورة، إلا أنه لا مثل له حتى يأتوا منه بسورة، وحينئذ فلا يقتضي ثبوت المثل ولا ينتفي
 عجزهم باعتبار المأتي به. (الدسوقي)

قلت: احتمال عقلي لا يسبق إلى الفهم ولا يوجد له مساغ في اعتبارات البلغاء واستعمالهم فلا اعتداد به، وبعضهم هنا كلام طويل لا طائل تحته، **والسحر**

(البقرة: ٦٥) **والإهانة** جمع فرد بالكسر صاغرين مطرودين
(الإسراء: ٥٠) إذ ليس الغرض أن يطلب منهم كونهم قردة أو حجارة؛ لعدم قدرتهم على ذلك، ولكن في التسخير يحصل الفعل - أعني صيرورتهم قردة - وفي الإهانة لا يحصل؛
الفعل أصلاً

ش حاصل الجواب: أن الاستقراء دل على أن مثل هذا التركيب يفهم من الذوق أن التعجيز باعتار المأتي به لا باعتبار المأتي منه، وحينئذ فيميد ثبوت المثل. [الدسوقي: ٢١٦/٢] **حسن عني** أي بخلاف كون التعجيز باعتار انتفاء الوصف فإنه شائع كثير؛ لأن القيود محط القصد كما سبق. [التجريد: ٢٣٤] **ولعصهم** أراد به الطيبي في حواشي الكشف.

سحر [جعل الشيء مسخراً مقادراً أمر به] فيه أيضاً إهانة لكن لما كان المقصود فيه حصول الفعل لا الإهانة سمي بالتسحير دون الإهانة، وقيل: التسحير نقل الله الشيء من حالة إلى حالة أخرى فيها مهانة ومذلة وقد كان موجوداً، والتكوين إبرازه من العدم إلى الوجود، ويحتمل أن يكون التكوين أعم بأن يراد به مطلق التبديل إلى حالة لم تكن، ويراد بالتسحير ما تقدم أي التبديل من حالة إلى أخرى فيها مهانة ومذلة. [التجريد: ٢٣٥]

إلهاء هي إظهار ما فيه تصغير المهات وقلة المبالاة به، وحاصله: أن صيغة الأمر ترد للإهانة، وذلك إذا استعملت في مقام عدم الاعتداد بشأن الأمور عني أي وجه كان، والعلاقة بين الأمر والتسحير والإهانة مطلق الإلزام، فإن الوجوب إلزام المأمور به والتسخير والإهانة إلزام الذل والهوان، والصيغة فيهما أي في التسحير والإهانة يحتمل أن تكون إنشاء أي إظهاراً لمعناها هو الذلة والحقارة، ويحتمل أن تكون إخباراً بالحقارة والمذلة، فكانه قيل عني هذا: هم بحيث يقال فيهم: "هم أذلاء محتقرون ممسوحون"، وكونها للإحار في الإهانة أظهر منه في التسحير، فتأمل. [الدسوقي: ٣١٧/٢] **لئس** علة لمحدوف أي ليس الأمر في الآيتين على حقيقته؛ إذ ليس إلخ. (التجريد)

ولكن إلخ [استدراك على قوله: لعدم قدرتهم] لما أفاد اشتراك التسحير والإهانة في عدم القدرة وربما يتوهم عدم الفرق بينهما، وحينئذ فلا وجه لكون الأمر في المثال الأول للتسحير وفي الثاني للإهانة، فاستدرك على ذلك بيان الفرق، وحاصل الفرق أن التسحير يحصل فيه الفعل حال إيجاد الصيغة، فإن كونهم قردة أي مسخهم وتبديلهم بحال القردة واقع حال إيجاد الصيغة، والإهانة لا يحصل فيها الفعل أصلاً؛ لأن المقصود فيها تحقير المحاطين وقلة المبالاة بهم لا حصول الفعل. [الدسوقي: ٣١٨/٢]

إذ المقصود قلة المبالاة بهم. والتسوية **حو: لا تحسروا ولا تحسروا** (الطور: ١٦) ففي

من الإحالة لا حصول لفعل

الإباحة كأن المخاطب توهم أن الفعل محظور عليه، فأذن له في الفعل مع عدم الحرج في

المذكورة سابقا

الترك، وفي التسوية كأنه توهم أن أحد الطرفين من الفعل والترك أنفع له وأرجح بالنسبة إليه، فرفع ذلك وسوى بينهما، **والتسوية حو:**

لا يلهي الليل طلب الانجلاء بصبح وما الإصباح منك بأمثل

ظهور ضوء الصبح

لا يلهي: الانكشاف

أصل

إذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل؛ إذ ليس ذلك في وسعه،

والتسوية يعني أن صيغة الأمر تستعمل للتسوية بين الشيئين، وذلك في مقام توهم أن أحدهما أرجح من الآخر، كقوله تعالى: **لا تحسروا ولا تحسروا** [الطور: ١٦]، فإنه ربما يتوهم أن الصبر نافع فدفع ذلك بالتسوية بين الصبر وعدمه. [الدسوقي: ٣١٨/٢]

ففي الإباحة هذا شروع في الفرق بين الإباحة المتقدمة والتسوية المذكورة هنا، وحاصل الفرق بينهما: أن الإباحة يخاطب بها من هو بصدد أن يتوهم المنع من الفعل، فيحاطب بالإذن في الفعل مع عدم إخراج في الترك، كما في قوله تعالى: **لا تحسروا ولا تحسروا** [المائدة: ٢]، والتسوية يخاطب بها من هو بصدد أن يتوهم أن أحد الطرفين المذكورين في محلهما من الفعل، ومقابلته أرجح من الآخر وأنفع منه فيدفع ذلك ويسوى بينهما. [الدسوقي: ٣١٩/٢] والأقرب أن الصيغة في التسوية إخبار دون الإباحة، وتحتل الإنشاء في التسوية والإخبار في الإباحة على بعد، والعلاقة بين الأمر وبينهما نسبة المضادة؛ لأن التسوية بين الفعل والترك، وإباحة كل منهما تضاد بإيجاب أحدهما. [التحريد: ٢٣٥]

والتسوية أي تستعمل صيغة الأمر في التمني وهو طلب الأمر المحبوب الذي لا طماعية فيه، والعلاقة بين الأمر وبينه مطلق الطلب. (الدسوقي ملخصاً) **النجلي** الياء فيه ناشئة لإشباع الكسرة لا أنها من أصل الكلمة، وقيل: لا يبعد أن يقال: الياء رد لما هو أصل؛ إذ الضرورة ترد الكلمة إلى أصلها، وليست للإشباع وإلا لما رسمت كياء "أمثل"؛ لأنه لا تكتب الياء الحاصلة من الإشباع. وقال بعض الأفاضل: الياء في "النجلي" ياء المؤنث، وحشيد فالمراد من الليل البهيم، ولو كانت للإشباع ما رسمت، وفي قول الشارح: "ولاستطالته تلك الليلة" إشارة إليه. (الدسوقي)

وما أح خلاصة الشعر كأنه يقول: هذا الليل لا طماعية في زواله لطونه طولاً لا يرجى معها الانكشاف، وعلى تقدير الانكشاف فالإصباح لا يكون أفضل منه عندي لمقاساتي الأهموم والأحزان فيه كما أقاسي في الليل، فالليل قد شارك النهار في مقاساة الأهموم لاشتراكهما في علتها وهي فراق الحبيب، فظنبت النهار ليس خنوه عنها بل لأن بعض الشر أهون من بعض، والغريق يتشبث بكل حشيش. [الدسوقي: ٣٢٠/٢]

لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تبايرج الجوى، ولاستطالته تلك
 الديلة كأنه لا طماعية له في انجلائها، فلهذا يحمل على التمني دون الترجي، والدعاء أي
 معبود مؤخر الخرص لعدم الطماعية في الاستعلاء
 الطلب على سبيل التضرع نحو: رب اعفري، والالتماس كقولك لمن يساويث رتبة:
 يقال به: السؤال ولو بزعم المتكلم
 'افعل' بدون الاستعلاء والتضرع، فإن قيل: أي حاجة إلى قوله: "بدون الاستعلاء" مع
 قوله: "لمن يساويك"؟ قلت: قد سبق أن الاستعلاء لا يستلزم العلو، فيجوز أن يتحقق
 من المساوي، بل من الأدنى أيضا، ثم الأمر فان السكاكي: حقه الفور؛ لأنه الظاهر من
 أي صيته
 لطلب عند الإطلاق كما في الاستفهام، وتبادر الفهم عند الأمر بشيء بعد الأمر
 من القرائن
 بخلافه في تعبير الأمر الأول، دون الجمع

تبايرج الجوى التبايرج بالحاء المهملة الشدائد جمع تبريح معنى الشدة، والجوى بالجميم احرقه وشدة الوجد من حزن
 أو عشق. [الدسوقي: ٣٢٠/٢] الطلب سواء كان الطالب أدى أو أعلى أو مساويا. (الدسوقي)
 والنصرع. المراد به التصرع الذي في الدعاء، فإن الالتماس في الصرف إنما يقال للطلب على سبيل نوع من التصرع
 لا إلى حد الدعاء، قانه الشارح في المطول، والمشهور أن مدار الأمر في الطلب على الاستعلاء ولو من الأدنى، ومدار
 الدعاء على التصرع والخضوع ولو من الأعلى، ومدار الالتماس على التساوي بدون التصرع والاستعلاء.
 لمن يساويك: مع أن المساواة تستلزم عدم الاستعلاء. [الدسوقي: ٣٢١/٢] لا يستلزم. أي لا يكون لارما للعلو
 بل قد يوجد العلو بدون الاستعلاء، وقد يوجد الاستعلاء بدون العلو؛ لأن الاستعلاء كما مر عد الأمر نفسه عاليا
 بأن يكون الطلب الصادر منه على وجه العلظة، وهذا المعنى يصح من المساوي ومن الأدنى؛ لأن دعاوى النفس لا تخصي
 فيحتاج لقوله: 'بدون استعلاء' مع قوله: "لمن يساويك" لإحراج الأمر. (الدسوقي) من المساوي: لأن المساوي للمساواة
 العلو لا الاستعلاء. (الدسوقي) حقه الفور أي حقه أن يدل على وجوب حصول الفعل المأمور به عقيب ورود الأمر
 في أول أوقات الإمكان، وجواز التراخي مفوض إلى القرينة. [الدسوقي: ٣٢٢/٢]
 لأنه الظاهر: لأن مقتضى الطبع في كون الشيء مطلوباً أنه لا يطلب حتى يحتاج لوقوعه في الحين، كما إذا قلت: "اسقي"
 فالمراد طلب السقي حينئذ. (الدسوقي) الاستفهام: فإنه لا حياء أنه يقتضي الفور أي فورية الجواب عن المستفهم عنه، فكذا
 الأمر لاشتراكهما في الطلب. (الدسوقي) دون الجمع إلخ: أي من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الفعلين المأمور
 بهما ومن غير أن يتبادر أن المتكلم أراد حوار التراخي في أحد الأمرين حتى يمكن الجمع بينهما، وهذا تعميم أن الجمع
 والتراخي متقاربان؛ لأنه متى جاز التراخي أمكن الجمع؛ لأن أحد الأمرين أو كلاهما على التراخي. [الدسوقي: ٣٢٣/٢]

بين الأمرين وإرادة التراخي. فإن المولى إذا قال لعبده: "قم"، ثم قال له قبل أن يقوم: "اضطجع حتى المساء" يتبادر الفهم إلى أنه غير الأمر بالقيام إلى الأمر بالاضطجاع، ولم يرد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي أحدهما، وفيه نظر؛ لأننا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن.

الطهور والتاخر المذكورين

[النهى]

ومنها أي ومن أنواع الطلب النهي وهو طلب الكفّ عن الفعل استعلاءً، وه حرف و حد وهو "لا" احارمة في جو قوت: لا تفعل، وهو كالأمر في الاستعلاء؛ لأنه المتبادر إلى الفهم. وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل
والتاخر علامة الحقيقة

التراخي. أي تراخي أحد الأمرين اللارم للجمع. [التحريد: ٢٣٦] حتى المساء أي إلى المساء، فهي غاية والعاية لا بد لها من مبدأ، والمناسب هنا أن مدأها عقب ورود الصيغة أي اضطجع زماناً طويلاً من هذا الوقت إلى المساء، وإنما قيد بذلك ليتحقق التراخي، فإنه إذا قال: قم، ثم قال: اضطجع، وفعل العبد كليهما على التعاقب يكون ممثلاً على الفور، بخلاف ما إذا أمره بعد الأمر بالقيام بالاضطجاع زماناً طويلاً، فإنه يفهم منه أنه غير الأمر الأول بالأمر الثاني، ويلزم من تغيير الأول أنه على الفور. [الدسوقي: ٣٢٣/٢]

وفيه نظر: أي في قول السكاكي: "حقه الفور"، والنظر فيه راجع إلى النظر في دليله، أو في كل من دليليه نظر. (الدسوقي) لا نسلم بل ليس المفهوم إلا طلب استعلاء، والفور والتراخي مفوض إلى القرية كالتكرار وعدمه، فإنه لا دلالة للأمر على شيء منهما. [مطول: ٤٢٦] عن القرائن. وأما المثال المذكور ففيه قرينة على الفورية، وهو قوله: "حتى المساء" المقتضي مبدأ وهو عقب ورود الصيغة أعني قول السيد: اضطجع، والحاصل أن الفورية والتراخي إنما يستعادان من القرائن، فإن انتفتت تعين أن يكون المراد من الأمر طلب الماهية مطلقاً. [الدسوقي: ٣٢٤/٢]

طلب الكف: أي من حيث إنه كف عن الفعل فلا ينتقض بـ "كف"؛ لأنه ليس طسا للكف عن الفعل من حيث إنه كف عن فعل؛ لأنه لما اقتصر عليه صار المقصود منه نفس الكف من حيث إنه فعل لا من حيث إنه كف عن فعل آخر وإن كان لازماً. (الدسوقي) في الاستعلاء فكما أن صيغة الأمر موضوعة لطلب الفعل استعلاءً، كذلك صيغة النهي موضوعة لطلب الترك استعلاءً. [الدسوقي: ٣٢٥/٢]

وقد يستعمل. أي النهي بمعنى صيغته، وحاصله أن صيغة النهي قد تستعمل في غير ما وضعت له على جهة المخار كالتهديد والدعاء والالتماس، واختلف فيما وضعت له، فقيل: إنها وضعت لطلب كف النفس بالاشتغال بأحد أصداده، وقيل: إنها وضعت لطلب ترك الفعل أي لطلب عدمه. (الدسوقي)

كما هو مذهب البعض، أو طلب الترك كما هو مذهب البعض **كالتهديد**، كقولك **عبد**
 لا تمتل أمرك: لا تمتل أمري، **وكالدعاء والالتماس** وهو ظاهر، وهذه الأربعة يعني التمني
 والاستفهام والأمر والنهي **يجوز تقدير الشرط بعدها**، وإيراد الجزاء عقبيها مجزوماً بـ "أن"
 المضمر مع الشرط **كقولك في التمني: ليت بي مالا أنفق**، أي إن أرزقه أنفقه، وفي
 الاستفهام: **أليس سئاً أُرث؟** أي إن تعرفنيه أُرثك، وفي الأمر: **أكرمني أكرمك**، أي إن
 تكرمني أكرمك، وفي النهي: **لا تستم يكن حر لك**، أي إن لا تشتم يكن خيراً لك، وذلك
 من باب ضرب وصبر

كما هو أي كون الهي لطلب الكف **كالتهديد** مثال لغير الطلب الذي تستعمل فيه صيغة النهي محاراً.
 [الدسوقي: ٣٢٦/٢] **لا تمتل أمري** أي اترك أمري، وإنما كان هذا تهديداً للعلم الضروري بأن السيد لا يأمر
 عبده بترك امتثال أمره؛ لأن المطلوب من العبد الامتثال لا عدمه. (الدسوقي)
وكالدعاء أورد عليه: أن التمثيل لاستعمال صيغة الهي في غير طلب الكف أو الترك بالدعاء والالتماس لا يصح؛
 لأن كلا منهما طلب كف على اقوال الأول وطلب ترك على القول الثاني لا على سبيل الاستعلاء، وقد يحاط بأن في
 كلام المصنف حذفاً، والتقدير: وقد تستعمل في غير طلب الكف استعلاء، وهذا صادق بغير الطلب أصلاً كالتهديد،
 وبالطلب لا على وجه الاستعلاء كالدعاء والالتماس، أو أن إضافة طلب الكف للعهد أي في غير طلب الكف
 المعهود، وهو ما كان على جهة الاستعلاء، وحاصل ما ذكره الشارح: أن صيغة الهي قد تستعمل في الدعاء محاراً،
 وذلك إذا كانت على وجه التحصص والتدليل كقولنا: **هـ لا تخش الله** [القرة: ٢٨٦]، وقد تستعمل للالتماس،
 وذلك إذا كانت من مساوي يدون استعلاء وتحصص كقولك: لا تعص ربك، أيها الأح! [الدسوقي: ٣٢٧/٢]
يجوز فيه بحث؛ لأنه إن أريد حوار تقدير الشرط بعدها باعتبار معانيها الحقيقية دخل الدعاء والالتماس في قوله:
 "ويجوز في غيرها بالقرينة" مع أنهما في سلك الأمر؛ لأن الحاجة جعلوا التقدير في جواب الأمر والهي وهما
 يشتملانهما عندهم، وإن أريد أنه يجوز تقدير الشرط بعدها باعتبار جميع معانيها فحاصل. [التحريد: ٢٣٧]
تقدير الشرط ويجوز أن يرفع ما بعدها على الاستيفاء. (التحريد) بـ "أن" **المضمر** وقيل: الجواب مجزوم بنفس
 التمني والاستفهام والأمر والهي من غير حاجة لتقدير شرط أصلاً؛ لأن كلا منها في معنى الشرط. (التحريد)
وذلك أي بيان تقدير الشرط بعد الأربعة المذكورة أن هذه الأربعة للطلب، والمتكلم بالكلام الطلبي إما أن يكون
 مقصوده المطلوب لذاته وهو نادر، وإما أن يكون مقصوده المصوب لغيره بحيث يتوقف ذلك الغير على المطلوب،
 فإذا ذكر بعد الكلام الطلبي ما يصلح توقفه على المطلوب ظن المخاطب أن المطلوب مقصود لأجل ما ذكر بعد
 الطلب لا لنفسه، فيكون معنى الشرط ظاهراً في الكلام الطلبي المصاحب لذلك الشيء الذي يصلح توقفه على
 المطلوب، فناسب تقدير الشرط لوجود معناه في الكلام. [الدسوقي: ٣٢٨/٢]

لأن الحامل للمتكلم على الكلام **الطلي** كون المطلوب مقصودا للمتكلم لذاته، أو لغيره؛
 لتوقف ذلك الغير على حصوله، وهذا معنى الشرط، فإذا ذكرت الطلب وذكرت
 بعده ما يصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون المطلوب مقصودا
 لذلك المذكور لا لنفسه، فيكون إذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء
 ظاهرا، ولما جعل النحاة الأشياء التي يضمن الشرط بعدها خمسة، أشار المصنف
 إلى ذلك بقوله: **وأما العرض كقولك: ألا تنزل بنا تصيب خيرا**، أي إن تنزل بنا
 تصيب خيرا،.....

الطلي بخلاف الكلام الخيري؛ فإن الحامل عليه إفادة المخاطب مضمونه أو لارم مضمونه. [التحريد: ٢٣٧]
وهذا أي توقف ذلك الغير على حصول المطلوب هو معنى الشرط، فإذا أورد جزء عقيب الأمر نحو: "أكرمي
 أكرمك" كان المطلوب مقصودا لغيره، فإكرام المخاطب لمتكلم مقصود لأجل إكرام المتكلم للمخاطب، وإذا
 اقتصر على ذلك الأمر نحو: "أكرمي" بلا زيادة كان محتملا لأن يكون مقصودا لذاته، ولأن يكون مقصودا لغيره،
 فإذا كان المطلوب مقصودا لذاته فلا يقدر الشرط، بخلاف ما إذا قصد لغيره. [الدسوقي: ٣٢٩/٢]
يصلح توقفه: أي توقف ذلك الشيء: نحو "أكرمك" بعد "أكرمني" بأن قلت مثلا: "أكرمني أكرمك" فقد ذكرت
 الطلب وهو "أكرمني" وذكرت بعده ما يصلح توقفه على المطلوب الذي هو الإكرام المتعلق بالمخاطب، بخلاف "أين
 بيتك؟ أصرب ريدا في السوق" فإن ضرب ريد في السوق لا يصلح أن يتوقف على معرفة البيت. (الدسوقي)
إذن أي إذا ذكرت وغلب إلخ. **في الطلب**: أي في الكلام الطلي، وهو متعلق بظاهر الذي هو خبر "يكون"، وقوله:
 "مع ذلك الشيء" أي الذي يصلح توقفه على المطلوب وهو الخراء وهو متعلق بالمطوب، أي فيكون معنى الشرط
 ظاهرا في الكلام الطلي المصاحب لذكر ذلك الجزء، فناسب تقدير الشرط لوجود معناه. (الدسوقي)
ولما جعل: هذا جواب عما يقال: إن المصنف قد ذكر أن الأمور التي يقدر الشرط بعدها أربعة، مع أن النحاة
 عدوها خمسة بزيادة العرض؟ وحاصل الجواب: أن العرض لما كان مولدا من الاستفهام وليس مستقلا كان داخلا
 فيه، فذكر الاستفهام مغن عنه، والنحاة نظروا إلى التفصيل فعدوها خمسة. (الدسوقي)
العرض وهو طلب الشيء بلا حث وتأكيذ، وكذا التحضيض وهو تأكيد وحث كقولك: "هلا تنزل تصيب خيرا"
 وكونه مولدا من الاستفهام؛ لأنه لا يستفاد إلا من آتته، فهو داخل في الاستفهام [الدسوقي: ٣٣٠/٢] وإنما لم يقل:
 إنه استفهام؛ لأنه لا يريد به نقل ما في الخارج إلى ذهنه؛ لأنه عارف. (ملخصا)

إنكار توبيخ. بمعنى أنه لا ينبغي أن يتخذوا من دونه أولياء، وحينئذ يترتب عليه قوله: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ (الشورى: ٩) من غير تقدير شرط، كما يقال: لا ينبغي أن يعبد غير الله، فالله هو المستحق للعبادة، وفيه نظر؛ إذ ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء، والطبع المستقيم شاهد صدق على صحة قولنا: "لا تضرب زيدا فهو أخوك" ^{أي العقل} بالفاء بخلاف "أضرب زيدا فهو أخوك" استفهام إنكار، فإنه لا يصح إلا بالواو الحالية. ^{أي المعنى}

[النداء]

ومنها أي ومن أنواع الطلب النداء وهو طلب الإقبال بحرف نائب مناب "أدعو" ^{بكسر النون ويجوز ضمها} لفظا أو تقديرا، وقد تستعمل ^{أي مجازا} صيغته أي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الإقبال ^{بيان المعناه الأصلي}

إنكار توبيخ: لأن "أم" منقطعة بمعنى "بل" والأصل: بل اتخذوا، والاستفهام للإنكار و"أولياء" نكرة في سياق النفي، فتفيد العموم فيكون قوله: **هو الله** من دونه **هو الله** (الشورى: ٩) إنكارا لكل ولي غير الله سبحانه من غير خلاف بين القولين، وإنما الخلاف في الفاء هل هي مجرد العطف كما هو هذا القول، أو أنها رابطة لجواب الشرط المقدر كما يقول المصنف، فمحط المخالفة بين القولين، قوله: "وحيث يترتب عليه إلخ". [الدسوقي: ٣٣٢/٢]

وحسب أي حين كون الاستفهام إنكاريا. يترتب عليه أي ترتب السبب على المسبب بحسب الوجود، أو ترتب المسبب على السبب بحسب العلم. (الدسوقي) غير تقدير: هذا لا يرد على المصنف؛ لأنه إنما ادعى جواز التقديم، وإنما يرد على من بيى كلامه على وجوب التقديم. **إد ليس إلخ** أي ليس كل لفظ فيه معنى لفظ آخر حكمه كحكم ذلك اللفظ الآخر، مثلا الهمزة التي للإنكار في قوله: **هو الله** **هو الله** [الشورى: ٩] وإن كان فيها معنى "لا ينبغي" لكن ليس حكمها حكم، "لا ينبغي"؛ لأن الفاء بعد "لا ينبغي" للتعليل، بخلافها بعد **هو الله** **هو الله** (الدسوقي)

إلا بالواو أي لا بالفاء لما فيه من عطف الجملة الخيرية على الإنشائية، وإن كان الاستفهام بمعنى النفي فقولنا: "أضرب زيدا" في معنى لا تضرب زيدا، أي لا ينبغي أن تضربه. (الدسوقي) **طلب الإقبال**: أي طيب المتكلم إقبال المخاطب حسا أو معنى، فالأول كـ "يا زيد"، والثاني نحو: يا حال، يا سماء، والمراد الطلب اللفظي؛ لأنه هو الذي من أقسام الإنشاء. [الدسوقي: ٣٣٤/٢] **تقدير** نحو: يوسف أعرض عن هذا.

صيغة النداء من إضافة الدال إلى المدلول. **غير معناه** أعلم أن بيان حقيقة النداء وظيفة لغوية، ومجازاته بيانية، ونكات اختيار الحقيقة أو المجاز من مجازاته وظيفة هذا العلم أي المعاني، وقد خلا عنه هذه البحث. (الدسوقي)

كالإغراء في قولك من أقل عيبك بتظلم: يا مظلوم! قصدا إلى إغرائه وحثه على زيادة
 التظلم وبث الشكوى؛ لأن الإقبال حاصل، والاحتصاص في قوله. أنا أفعل كد
 أيها الرجل! فقولنا: "أيها الرجل" أصله تخصيص المنادى بطلب إقباله عليك، ثم جعل
 مجردا عن طلب الإقبال،
 أيها الرجل

كالإغراء أي الحث وهذا بيان لغير معناه. **قصدا** حال من الكاف في "قولك" أي كقولك: يا مظلوم! حال
 كونك قصدا به إغراءه. [الدسوقي: ٢٣٥/٢] **زيادة التظلم** هو الشكوى من الظلم، وغير بالزيادة؛ لأن أصل
 التظلم حاصل منه. (الدسوقي) **الشكوى** يقال: شكوت فلانا شكوة وشكوى وشكاية، إذا أحررت عنه بسوء فهو
 مشكي ومشكو. (الدسوقي)

لأن الإقبال علة لمحدوف، أي ولست قاصدا بقولك: "يا مظلوم"؛ طلب إقباله؛ لأن الإقبال حاصل من قبل،
 فقولك: يا مظلوم! لا يراد به حقيقة البدء، وإنما العرض به إغراء ذلك المتظلم على زيادة التظلم وبث الشكوى.
 (الدسوقي ملخصاً) **والاحتصاص** هو في الأصل: قصر الشيء على الشيء، وفي الاصطلاح: تخصيص حكمه علق
 بصمير باسم طاهر صورته صورة منادى أو معرف باللام أو بالإضافة أو بالعلمية، فمثال كون الدال على التخصيص
 المذكور صورة المنادى قولك: أنا أفعل كذا أيها الرجل! ومثال المعرفة باللام: نحن العرب أسحى من بدل، ومثال
 الإضافة قوله: ... مع ... ، ومثال العلمية كقوله: بما نعيمنا يكشف القصاب، ثم العرض من
 الاختصاص إما الافتحار، أو المسكة والتواضع، أو مجرد تأكيد مدلول الصمير. (الدسوقي)

أنا أفعل "أنا" مبتدأ، وجملة "أفعل كذا" خبره، و"أي" مبيحة الصم في محل نصب، مفعول محذوف وجوبا أي
 أحص، و"الرجل" بالرفع نعت لـ "أي" باعتبار لفصها، والجملة في محل نصب على الحال، وأعلم أنك إذا قلت:
 يا أيها الرجل! كانت لفظ "يا" لطلب الإقبال و"أيها" منادى مبيحة الصم في محل نصب، و"الرجل" نعت
 لـ "أي"، وفي الحقيقة هو المنادى و"أي" وصلة لدائه ومفيد لتخصيص المنادى بطلب الإقبال الذي استفيد من "يا"،
 فإذا قلت: أنا أكرم الضيف، أيها الرجل! كان معناه: أنا أكرم الضيف في حال كوني محتصا من بين أفراد الرجال
 بأكرام الضيف، فقولك: "أيها الرجل" أفاد تخصيص مدلول الرجل بالإكرام الذي نسب لمدلول "أنا" وهو المتكلم،
 فقولك: "أيها الرجل" بيان لمدلول "أنا"، فأصل "أيها الرجل" كما عرفت في حال البدء تخصيص منادى بطلب
 الإقبال، فأطلق عن قيده - وهو طلب الإقبال - ثم قيد ذلك التخصيص بما نسب لمدلول الضمير كالإكرام، فيكون
 مجازا مرسلًا، علاقته بالإطلاق والتقييد. (الدسوقي)

أصله تخصيص أي الأصل فيه أن يستعمل في مقام تخصيص إلخ. [الدسوقي: ٢٣٦/٢] **مجردا** أي ببقه إلى مطلق
 التخصيص؛ لأن المتكلم لا يطلب إقبال نفسه، فإن هذا الباب يعني في المتكلم إما وحده أو مع الغير. (الدسوقي)

ونقل إلى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه؛ إذ ليس المراد بـ"أي" ^{هو المعنى الذي قيل النداء} ^{علة لقوله: ونقل} "أي" ووصفه المخاطب، بل ما دل عليه ضمير المتكلم فـ"أيها" مضموم و"الرجل" ^{عمر ليس} مرفوع، والمجموع في محل النصب على أنه حال، ولهذا قال: أي متخصصا من بين ^{الرجال}، وقد تستعمل صيغة النداء في الاستغاثة نحو: يا الله، والتعجب نحو: يا للماء، ^{أي على سبيل المجاز المرسل} والتحسر والتوجع كما في نداء الأطلال والمنازل والمطايا وما أشبه ذلك، ثم أحرر قد يقع ^{لأحبة} أي الكلام الطيري

..... موقع الإنباء

ونقل إلح أي ثم نقل بعد التجريد عن طلب الإفعال إلى تخصيص مدلوله عما نسب إليه، فهو محار مرسل علاقته الإطلاق والتقييد، فـ "أيها الرجل" حيز مستعمل بصورة النداء تجورا كما استعمل الحيز بصيغة الأمر نحو: أحسن بريد، والأمر بصيغة الحيز نحو: **هـ** **وإن نذت يُرسل هـ**. [البقرة: ٢٣٣] [الدسوقي: ٣٣٦/٢] **مدلوله**: أي مدلول "أيها الرجل"، وهو المتكلم هنا. (الدسوقي) **ووصفه**: هو 'الرجل' في المثال المذكور بمعنى الكامل المختص. (الدسوقي)

بل ما دل أي المراد بـ "أي ووصفه" معنى دل عليه - أي على ذلك المعنى - ضمير المتكلم، فقوله: 'ضمير' فاعل "دل" وقوله: 'المتكلم' أي الذي هو أنا في المثال السابق، فمراد المتكلم بالرجل نفسه. (الدسوقي)

فـ "أيها" ترميع على ما تقدم من قوله: "ثم نقل إلح" أي إذا علمت أنها نقلت عن معناه الأصلي - وهو النداء - فاعلم أنه الترم فيها حكم المقول عنه من الباء على الضم. (الدسوقي) **مضموم** أي مني على الضم؛ لأنه بكرة مقصودة في محل نصب بفعل محذوف وجوبا تقديره: أخص. (الدسوقي) **مرفوع** أي على أنه صفة لـ "أي" نظرا للفطها، والرفع هنا اتفاق بخلاف النداء، فإن بعضهم أجاز نصيبها. (الدسوقي)

والمجموع طاهره مجموع "أيها الرجل"، وفيه نظر؛ إذ الحال إنما هو جملة الاحتصاص - أعني الفعل المقدر - أي أحصر أيها الرجل كما يشير إلى ذلك قوله: "ولهذا قال إلخ" فكان الأولى أن يقول: في محل نصب على أنه مفعول الفعل المقدر الذي هو حال، واعتذر عنه بأن العامل لما كان واجب الحدف ومعناه ظاهر في متعلقه حكم على متعلقه بأنه في محل نصب على الحال تسميها. (الدسوقي)

ولهذا قال: أي مفسرا للمراد من الجملة الواقعة حالا. [التجريد: ٢٣٩] **متحصنا:** أي أنا أفعل كذا حال كوني متحصنا بهذا الفعل من بين الرجال؛ لما في ذلك من الصعوبة. (الدسوقي) **يا الله! أي يا الله!** أقبل علينا لإعانتنا. [الدسوقي: ٣٣٧/٢] **يا للماء** يقال ذلك عند مشاهدة كثرتة أو كثرة حلاوته أو برودته. (الدسوقي) **الأطلال:** جمع طلل الشاخص من آثار الدار. (الدسوقي) **المطايا:** جمع مطية، أي أهل الأحبة مثلا. **ذلك:** كالدبة فهو عطف على الاستغاثة.

إما للتفاؤل بلفظ الماضي دلالة على أنه كأنه وقع نحو: وفقك الله للتقوى، أو لإصهر **الحرص** في وقوعه كما مر في بحث الشرط من أن الطالب إذا عظم رغبته في شيء يكثر تصوّره إيّاه، فربما يخيّل إليه حاصلًا فيورد بلفظ الماضي نحو: رزقني الله تعالى لقائك، **والدعاء** صيغة ماضي من سغ كقوله: رحمه الله، **يَحْتَمِلُهُمَا** أي التفاؤل وإظهار **الحرص**، أمّا غير البليغ فهو **ذاهل** عن هذه **الاعتبارات**، أو **للاحتراز** عن صورته **الأمر** كقول العبد للمولى: ينظر المولى إليّ ساعة، دون أنظر؛ لأنه في صورة
[إدخال حول وجهه]

إما للتفاؤل أي إدخال السرور على المخاطب، كأن يقصد طلب الشيء، وصيغة الأمر هي الدالة عليه، فيعدل عنها إلى صيغة الماضي الدالة على تحقق الوقوع تفاؤلاً. [الدسوقي: ٣٣٨/٢] **بلفظ الماضي** متعلق بـ 'يقع'؛ لأن التفاؤل لا يكون إلا به. (الدسوقي) **الحرص في الخ** عده بـ "في" دون "على" لتضمنه معنى الرغبة. [التحريد: ٢٣٩] **والدعاء** أشار المصنف بذلك إلى أن إظهار الحرص والتفاؤل لا تنافي بينهما، فللبليغ إحضارهما معاً في التعبير بصيغة الماضي، وله استحضار أحدهما. [الدسوقي: ٣٣٩/٢]

يَحْتَمِلُهُمَا خير، أي كلاهما على حدة أو معاً. **داهل** لأنه إما يقول ما يسمع منه غير ملاحظ لشيء من الاعتبارات المناسبة لمقامات إيراد الكلام، وعلى هذا فالمراد بالبليغ من يراعي ما ذكر لكونه له قوة على ذلك، ولو لم يكن له قوة في سائر الأبواب بناء على تجزئ البلاغة، فيكفي لاعتبار النكتين معرفتهما وقصدتهما، ولا يلزم أن يكون لقصدهما ملكة يقتدر بها على كل كلام بليغ. (الدسوقي) **الاعتبارات** اعترض بأن الأولى أن يقول: عن هذين الاعتبارين، وأجيب بأن غير البليغ لما كان داهلاً عن هذين الاعتبارين وغيرهما غير الشارح بالجمع. (الدسوقي)

أو للاحتراز أي التحرر والتساعد، ولا يكون هذا بلفظ الماضي وكذا ما بعده بل بلفظ المضارع. (الدسوقي) **الأمر** الأولى أن يقال: عن صورة الاستعلاء ليشتمل الاحتراز عن صورة الهي أيضاً. (التحريد)

يَظُر فإنه أكثر تأدياً من قوله: "انظر إليّ" بصيغة الأمر وإن كان الأمر يشترط فيه الاستعلاء ولا استعلاء هنا، إلا أنه لما كان صورة أمر احتجب. [عروس الأفراح: ٣٣٩/٢] **لأنه** دون "يَظُر المولى إليّ"، وجور السكاكي أن يكون "ينظر المولى" كناية أيضاً إذا كان في موقع الطلب صيغة المستقبل، فإن حصول الفعل في الاستقبال لازم لطلب الفعل في الحتمية، فذكر اللازم وأريد الملزوم، وهو كناية عند السكاكي، بخلاف ما وقع فيه الفعل الماضي موقع الطلب، فإن حصول الفعل في الماضي ليس لازماً لطلب الفعل. فلا يصح جعلهما كناية، بل يتعين أن يكون مجازاً لعلاقة تشبيه الغير الحاصل بالحاصل لإفادة التفاؤل. (مخلص)

الأمر وإن قصد به الدعاء أو الشفاعة، أو حمل المخاطب على المصوب بأن يكون
 أي السامع على تحصيل المطلوب الدعاء سبه
 المخاطب من لا يحب أن يكذب الطالب، أي ينسب إلى الكذب، كقولك لصاحبك
 وهو المخاطب الذي لا يحب تكذيبك: تأتيني غداً، مقام "أتيني" لحملة بالطف وجهه على الإتيان؛ لأنه
 إن لم يأتك غدا صرت كاذباً من حيث الظاهر؛ لكون كلامك في صورة الخير.

سبه: الإنشاء كاحر في كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة، يعني أحوال
 الإسناد، والمسند إليه، والمسند، ومتعلقات الفعل، والقصر فيعتبره أي ذلك الكثير الذي
 يشارك فيه الإنشاء الخبر، الناظر بنور البصيرة في لطائف الكلام،

الأمر المقتضى للاستعلاء، فيكون فيه إساءة أدب بحسب الصورة، وإن كان المقصود به الدعاء أو الشفاعة دون
 الأمر. [التجريد وغيره: ٢٤٠] الشفاعة: لم يذكر في الكتب المشهورة من الأصول "الشفاعة" من معاني الأمر،
 ولعلها داخلة في الدعاء، فإن الطلب على سبيل التفرع إن كان لنفسه فهو دعاء، وإن كانت لغيره فهو شفاعة،
 فالمراد بالدعاء هنا ما يكون لنفسه بقرينة مقابلة الشفاعة، وقال بعض الأفاضل في وجه الفرق: إن الشفاعة لا يلاحظ
 فيها الخضوع، والدعاء يلاحظ فيه الخضوع. [الدسوقي وغيره: ٣٤٠/٢]

حمل المخاطب والحاصل أنه قد يعبر بالخبر موضع الإنشاء لأجل حمل المخاطب - وهو السامع - على تحصيل
 المطلوب؛ لكون المخاطب لا يحب تكذيب المتكلم، فلما يلقي له الكلام الحيري المقصود منه الإنشاء يسعى ويبادر في
 تحصيل المطلوب خوفاً من نسيه المتكلم للتكذيب، والغرض أن المخاطب لا يحب ذلك. (الدسوقي)
 يكذب الطالب بصيغة المبني للمفعول مع تشديد الذال ورفع الطالب على الياءة كما يشير إلى ذلك قول الشارح: أن
 ينسب إلى الكذب. (الدسوقي) حملة. أي حملك إياه، فالمصدر مضاف إلى المفعول. من حيث الظاهر: وأما من
 حيث نفس الأمر فلا كذب؛ لأن كلامك في المعنى إنشاء، ولا يتصف بصدق ولا كذب. (الدسوقي)

في كثير إنما قال: "في كثير"، ولم يقل: جميعه؛ لأن المسند في الخبر قد يكون مفرداً، وقد يكون جملة، بخلاف المسند
 في الإنشاء، فإنه لا يكون إلا مفرداً، كذا قيل، ويرد عليه: هل زيد أبوه قائم؟ وقيل: إنما قال: "في كثير"؛ لأن بعض
 ما تقدم لا يجري في الإنشاء؛ لأن التأكيد في الإنشاء لا يكون للشك أو الإنكار من المخاطب، ولا ترك التأكيد
 لحلوه من الإيقاع والانتزاع، بل لكونه بعيداً من الإقبال أو قريبا منه، وقيل: إنما قال: "في كثير"؛ لأن حذف
 المسند لا يكون في الإنشاء بخلاف الخبر، أو يقال: إن ما ذكر من الأحوال في الأبواب الخمسة في الخبر لا يتأتى في
 كل باب من تلك الأبواب الخمسة بالنسبة لكل نوع من أنواع الإنشاء، وهي الاستفهام والتعني والأمر والنهي
 والدعاء، وإن كان ما ذكر يأتي في بعضها، فتأمل. (الدسوقي)

مثلاً: الكلام الإنشائي أيضاً إمّا مؤكّد أو غير مؤكّد، والمسند إليه فيه إمّا محذوف أو ^{مثل صرب صرب} مذكور إلى غير ذلك.

[الفصل والوصل]

هو الباب السابع من الفن الأول

[بيان الفصل والوصل ومواردهما]

بدأ بذكر الفصل؛ لأنه الأصل، والوصل طارئ عارض عليه حاصل بزيادة حرف، لكن لما كان الوصل بمنزلة الملكية، والفصل بمنزلة العدم، والإعدام إنما تعرف بملكاتها بدأ ^{أي على حمصين} ^{أي عدم الملكية} ^{بعد معرفة ملكاتها}

غير مؤكّد ولا يخري في الإنشاء التحريج على خلاف مقتضى الظاهر بالنسبة للتأكيد أو تركه من جعل المكر غير المكر وبالعكس، وتبريل العالم مسرلة الخاهل وبالعكس. [الدسوقي: ٣٤١/٢] محذوف كان يقال في السؤال عن ريد بعد ذكره: هل قائم؟ غير ذلك من كونه مقدماً أو مؤخراً، معرفاً أو مكرراً إلى غير ذلك. لأنه الأصل: أي لأنه عدم العصف، وقوله: والوصل طارئ؛ لأن مرجعه إلى العطف، ومعنوم أن عدم العطف أصل لا يقتصر فيه إلى زيادة شيء على المفصلين، والعطف الذي هو الوصل يقتصر فيه إلى وجود حرف مرید ليحصل، وما يقتصر فيه إلى زيادة حرف فرع عما لا يقتصر فيه إلى شيء، وأيضاً العدم في الحادث سابق على وجوده. [الدسوقي: ٢/٣] لكن هذا الاستدراك لدفع ما يتوهم من الكلام السابق، وهو أنه حيث كان الفصل الأصل فلم لم يقدمه في التعريف؟ كما قدمه في الترجمة. [الدسوقي: ٣/٣]

بمسرلة الملكية اعلم أن للملكة فردين: الأول. ما من شأنه أن يقوم بالشيء باعتباره جسده، بأن يكون جسده شأنه أن يقوم به ذلك الأمر، كالنصر لأفراد الحيوان. والثاني: ما من شأنه أن يقوم بالشيء باعتباره شخصه، كاعلم لأفراد الإنسان. ولا شك أن الحملتين شأنهما الوصل جسماً، وقد لا يكون شأنهما الوصل شخصاً بأن كان بينهما كمال الانقطاع، فقول الشارح: "مسرلة الملكية" إمّا راد لفظة "مسرلة" نظراً للفرد الثاني. وقوله في المطول: "فبينهما تقابل العدم والملكة" بإسقاط لفظة "مسرلة" ناظر للفرد الأول، وقال البعض في توجيه زيادة "مسرلة" في كلام الشارح بأن تقابل العدم والملكة إمّا يكون في الأمور الوجودية الخارجية؛ لأن الملكة معنى موجود تتصف به الذات الموجودة، والعدم فقيه عن تلك الذات القائلة، بخلاف الأمور الاعتبارية كالفصل والوصل؛ فإنهما عارضان اعتباريان لنوع من الكلام وإن كان متعقبهما وجودياً، فعنى هذا يحتاج إلى تأويل في عبارة المصول بأن تجعل على حذف مضاف أي شبه تقابل العدم والملكة، فتدبر. (الدسوقي ملخصاً) بدأ: مع ما فيه من اللبس والمشوش، وهو أولى من المرتب. [التحريد: ٢٤٠]

في التعريف بذكر الوصل فقال: **الوصل عطف بعض الجمل على بعض**، والفصل تركه أي ترك عطفه عليه. **فإذا أتت جملة بعد جملة فالأولى: إما أن يكون لها محل من الإعراب أو لا، وعلى الأول أي على تقدير أن يكون للأول محل من الإعراب.....**
 كالحملة الاستيعابية

عطف. ظاهر تعريفه للفصل والوصل أنهما لا يجريان في المفردات، وليس كذلك، بل الفصل والوصل كما يجريان في الجمل يجريان في المفردات أيضاً ولا يختصان بالجمل، كما يوهمه كلام المصنف، فإن كان بين المفردين جامع وصيتهما كما إذا كان بينهما تقابل نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]، وإن لم يكن بينهما جامع فصلتهما كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ حَاشِيَ عَيْنَيْهِ سُبْحَانَ اللَّهِ عَنْ مَجْلَى عَرْشِهِ﴾ [الحشر: ٢٣] وقد يجاب عن المصنف: بأن ما ذكره تعريف لنوع من الفصل والوصل، وهو الواقع في الجمل لا أنه تعريف لحقيقتهما مطلقاً. [الدسوقي: ٣/٣]

بعض الجمل. أي جس الجمل، فيشمل العطف الواقع بين جملتين فقط، والواقع بين الحمل المتعددة كعطف جملتين على جملتين، فإنه ربما لا تناسب حمل أربع مترتبة بحيث تعطف كل واحدة على ما قبلها، بل تناسب الأوليان والأخريان، فيعطف في كل اثنتين أولاً ويعطف الأخريان على الأوليين؛ لأن مجموع الأخيرين يناسب مجموع الأوليين، ولو قال المصنف: "عطف جملة على جملة" لم يشمل هذه الصورة. (الدسوقي)

ترك عطفه [أي ترك عطف بعض الجمل على بعض، لا ترك العطف مطلقاً] قال بعضهم: والمراد بقول المصنف: "ترك عطف بعض الجمل على بعض" أي بما شأها العطف؛ إذ لا يقال لترك عطف الجملة الحالية على جملة قبلها: إنه فصل؛ لأنه ليس من شأن الجملة الحالية العطف على ما قبلها، ورد بأنه إن أراد بقوله: "بما شأها العطف" أي في ذلك المحل لزم أن لا يطبق الفصل في صور كمال الاتصال والانقطاع؛ لعدم الصلاحية في ذلك المحل، وإن أراد بما شأها العطف في نفسها ولو في محل آخر، ورد بأن الجملة الحالية أيضاً قابلة للعطف في نفسها، فلعل الأولى عدم التقييد بهذا القيد. [الدسوقي: ٤/٣]

فإذا أتت. رتب على التعريف بيان الأحكام إشارة إلى أن معرفة الحكم بعد معرفة الشيء. [التجريد: ٢٤٠] **فالأولى**: يعني السابقة عن الآتية ليشمل كثرة الجمل، فإن كلا منها سابقة عما بعدها ولو لم تكن أولى. (التجريد) **إما أن يكون**: من الإعراب، أي محل ذي الإعراب وهو المفرد، أي إما أن تكون واقعة في محل اسم مفرد بحيث لو صرح به لكان معرباً، وذلك بأن تكون واقعة في محل ذي رفع كالخبرية، أو ذي نصب كالمفعولية، أو ذي جر كالمضاف إليها. وقوله: "إما أن يكون لها محل"، أي على تقدير اعتبار العطف عليها سواء كان المحل ثابتاً لها قبل اعتبار العطف، كما في: "ريد يعطي ويمنع" أو لا كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ حَسْبُ اللَّهِ وَنِعْمَ الْكَلِيمُ﴾ [آل عمران: ١٧٣] فإنه لو لم يعتبر العطف كان المحل للمجموع لا للأولى؛ لكونها جزء المقول. [الدسوقي: ٥/٣]

وعلى الأول: حاصله: أن الأولى إذا كان لها محل من الإعراب فإن قصد تشريك الثانية للأولى في حكم الإعراب، فإن وجدت جهة جامعة جاز العطف بالواو وبغيرها، وإن لم توجد جهة جامعة في حكم الإعراب تعين الفصل. (الدسوقي)

ان قصد سريته شبه هذا أي للأولى في حكمه أي في حكم الإعراب الذي كان لها،
 مثل كونها خير مبتدأ، أو حالا، أو صفة، أو نحو ذلك، عطف الثانية عليها أي على
 الأولى؛ ليدل العطف على التشريك المذكور، كمنزلة؛ فإنه إذا قصد تشريكه لمفرد قبله في
 حكم إعرابه من كونه فاعلا، أو مفعولا، أو نحو ذلك وجب عطفه عليه. فشرط
 أي كون عطف الثانية على الأولى مقبولا بالواو ونحوه أن يكون بينهما أي بين الجملتين
 جهة جامعة ^{أي شرط} ^{وكتب} ^{سريته} لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر ^{أي إتيان الشعر} ^{إد كل منهما تأليف كلام}
 منع ^{أي شرط} لما بين الإعطاء والمنع من التضاد، بخلاف "زيد يكتب ويمنع"، أو "يعطي
 ويشعر"، وذلك لثلاث يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون. وقوله: "ونحوه"
 أراد به ما يدل على التشريك كالفاء، وثم وحتى وذكره حشو مفسد؛

ان قصد الخ أي جعل الثانية مشاركة للأولى. صفة نحو: "مررت برجل يعطي ويمنع". نحو ذلك كالمفعولية
 نحو: "ألم تعلم أي أحبك وأكرمك". [الدسوقي: ٦/٣] وح ^{أي} الخ أي في الأغلب لأهم حوروا ترك العطف في
 الإحار، وكذا في الصفات كقوله تعالى: ^{أي شرط} ^{متدا} ^{وقوله} "أن يكون" حور، و"الفاء" واقعة في جواب شرط مقدر، أي وإذا أردت بيان شرط قبول
 العطف فنقول لك: "شرط كونه الخ". [الدسوقي: ٨/٣] عطف الثانية أي بالواو وغيرها، لكن إن كان العطف
 بالواو فشرط قبوله أن توجد جهة جامعة، فنقول امصنف بعد: "فشرط كونه الخ" كالاستدراك على ما قبله. (الدسوقي)
 بالواو ونحوه أي حال كون العطف كائنا بالواو ونحوه. جامعة أي وصف له خصوص يجمعهما.
 المناسب الذي لا يحصى وهو كون كل منهما صاعداً بيانية أو حيت تقارحهما في القوة عند أربابها. (المواهب)
 من لصاد أي الموجب للتلازم خطورا بالبال؛ إذ صد الشيء أقرب خطورا بالبال عند خطوره، فهما متماسان. (التحريد)
 لثلاث يكون أي عند انتفاء الجهة الجامعة. كاجمع أي كالجمع بين الضب والنون في عدم تناسب؛ لأن النون
 - وهو الحوت - حيوان بحري لا يعيش إلا في الماء، والصب حيوان بري لا يشرب الماء وإذا عطش روى بالريح،
 فلا مناسبة بينهما [الدسوقي: ٨/٣] وذكره حشو الخ هذا الاعتراض بما جاء من جعل قوله: "ونحوه" معطوفا
 على قوله: "بالواو" وهو غير متعين؛ لجواز أن يكون عطفاً على "مقبولا"، فيكون التقدير: وشرط كونه مقبولا
 وكونه نحو المقبول، والمراد بنحو المقبول على هذا أن لا يبلغ النهاية في القبول بأن يكون مستحسناً فقط. وفيه
 نظر؛ لأن المقبول يشمل المستحسن والكامل، والأحسن أن يجعل قوله: "ونحوه" عطفاً على الضمير في "كونه"، =

لأن هذا الحكم مختص بالواو؛ لأن لكل من الفاء وثم وحتى معنى محصلاً غير
 التشريك والجمعية، فإن تحقق هذا المعنى حسن العطف، وإن لم توجد جهة جامعة
 بخلاف الواو. ولهذا أي ولأنه لا بد في الواو من جهة جامعة عطف على أي تمام فوه:
 عطف مرادف أي قصد التشريك

لا والذي هو عام أن لوى صير وإن أبا الحسين كرم
 أي الغراء كنية المدحوب

إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى،
 علة لقوله: عيب ظاهرة بالفتح صد اخلاوة

= والتقدير: وشرط كون نحوه مقبولا، ويكون الصير في "نحوه" عائدا على "العطف بين الحملتين"، ونحو ذلك
 العطف هو العطف بين المفردين، فيكون إشارة لما قلناه من العطف في المفردات، أو يجعل عطفا على قوله: "بالواو"
 ويراد بسحو الواو ما تستعمل مرادفا لها بحارا كـ "أو" والفاء وإذا انسحبا عن معاهما واستعملا في مجرد الجمع لا ما
 يدل على التشريك، وحيث فلا يكون قوله: "ونحوه" حشوا مفسدا. [الدسوقي: ١٠/٣]

مختص بالواو الخ قال الشيخ: إنما يعرض الإشكال في الواو دون غيرها من حروف العطف، وذلك؛ لأن تلك تعيد
 مع الاشتراك معان، فإذا قلت: أعطاني فشكرته، ظهر بالفاء أن الشكر كان معقبا على العطاء. وإذا قلت: خرجت
 ثم خرج ريد، أفادت "ثم" أن خروجه كان بعد خروجه، وأن مهلة وقعت بينهما. وإذا قلت: يعطيك أو يكسوك،
 دلت "أو" على أنه يفعل واحدا منهما لإمائها بعينه، وليس للواو معنى سوى الإشراف، ولا يكون إشراف بين شيئين
 حتى يكون هناك معنى يقع ذلك الإشراف فيه. (الدلائل)

غير التشريك أي زائدا عليه، والحاصل: أن التشريك في حكم الإعراب موجود في جميع حروف العطف، لكن
 "ثم" والفاء و"حتى" لها معان أخر غير التشريك، وهو الترتيب مع التعقيب في الفاء، والترتيب مع التراخي في "ثم"،
 وترتيب الأجزاء ذهنا في "حتى". (الدسوقي والتجريد) جامعة أي أمر يجمعهما في العقل أو الوهم أو الخيال.

خلاف الواو فإنه لا يحسن العطف بها إلا إذا وجدت جهة جامعة بين المسند إليهما والمسندين في الحملتين.
 (الدسوقي)

لا والذي الخ. أوله: رعمت هواك عفا العداة كما عفا عنها طلال باللسوى و رسوم
 وبعد البيت: ما خلعت عن سنن الوداد ولا عدت نفسي على إلف سواك تحوم

ومعنى هذه الأبيات الثلاثة: زعمت الحبيبة أن هواك يا أبا تمام! قد اندرس كما اندرس آثار ديارها التي بهذا الموضع، فقلت
 ها: ليس الأمر كذلك، وأقسم بالله الذي هو عالم بأن الفراق مرّ المذاق وأن أبا الحسين الممدوح كريم ما بعدت عن المحبة
 ولا صارت نفسي تلتفت إلى غيرك. صرّ. ككتف، ولا تسكن إلا في صرورة شعر، عصاره شجر مر. (القاموس)

إد لا مناسبة الخ. وقد انتصر بعض الناس لأبي تمام، فقال: الجامع حيالي لتقارهما في خيال أبي تمام، أو وهمي وهو
 ما يبيهما من شبه التضاد؛ لأن مرارة النوى كالضد لخلاوة الكرم؛ لأن كرم أبي الحسين حلو ويدفع بسبه ألم احتياح
 السائل، والصير مر ويدفع به بعض الآلام أو التناسب؛ لأن كلا دواء، فالصير دواء العليل والكرم دواء الفقير، =

فيلزم أن يكون مقول قول المنافقين، وليس كذلك، وإنما قال: **على** "إنا معكم"؛ لأن قوله: "إنا نحن مستهزئون" بيان لقوله: "إنا معكم" ^{بالسليم} **فحكمه حكمه**، وأيضاً العطف على المتبوع هو الأصل. **وعلى الثاني** أي على تقدير أن لا يكون للأولى محل من الإعراب ^{الراجع} **إن قصد** ربطها بها أي ربط الثانية بالأولى **على معنى** عاطف سوى الواو **عطفت** الثانية على الأولى به، ^{ربطاً كأنها على معنى} ^{كإفاء ولم}

وإنما قال أي وإنما قال المصنف: لم يعطف 'الله يستهزئ بهم' على 'إنا معكم'، وم يقل: لم يعطفه على "إنما نحن مستهزئون". [الدسوقي: ١٣/٣] **بيان لقوله** فيه نظراً؛ لأن عطف البيان في الحمل لا بد فيه من وجود الإيهام الواضح في الحملة الأولى كما سيأتي في قول المصنف أو بيانا لها لحمايتها، ولم يوجد لها في الحملة الأولى إيهام واضح، ومن ثم ذهب بعضهم إلى أن جملة "إنما نحن مستهزئون" تأكيد للحملة الأولى، أو بدل اشتمال منها أو مستأنفة استئنافاً بيانياً وأجيب: بأن المراد بالبيان في كلام الشارح البيان اللعوي وهو الإيضاح لا الاصطلاح، ولا شك أن كلا من التأكيد وبدل الاشتمال والاستئناف يحصل به البيان المذكور. أما التأكيد؛ فلأن فيه رفع توهم التحور والسهو، والدل فيه بيان المشتمل عليه بالصراحة، والاستئناف فيه بيان المسؤول عنه المقدر، كذا ذكر أرباب الخواشي. (الدسوقي)

فحكمه حكمه: أي فالعطف على الثانية كالعطف على الأولى في لزوم المحذور المذكور؛ لأن كلا منهما من مقول المنافقين، فاستعني بالنص على عدم صحة العطف على الأولى عن النص على عدم صحته على الثانية. ولا يقال: حيث كان حكمهما واحداً فهلا عكس؛ لأننا نقول: المتبوع أولى بالانقفاة إليه؛ لأن العطف عليه هو الأصل، فقول الشارح: "وأيضاً" كان الأولى أن يقول: "لكن العطف على المتبوع هو الأصل" ويجد "أيضاً". [الدسوقي: ١٤/٣]

وأيضاً اعتذار ثان، وحاصله: أنه إما نص على نفي العطف على الأولى دون الثانية؛ لأن الثانية تابعة للأولى، والعطف على المتبوع هو الأصل، فيكون فيه هو الأصل، وإن كان حكم التابع في العطف عليه حكم المتبوع في لزوم المحذور. (الدسوقي)

وعلى الثاني: حاصل ما ذكره المصنف: أنه إذا لم يكن للأولى محل من الإعراب فإن لم يقصد ربط الثانية بالأولى بأن لا يراد اجتماعهما في الحصول الخارجي، فالفصل متعين في الأحوال الستة الآتية، وإن قصد ربطها بها، فإن كان الربط على معنى عاطف سوى الواو بأن كان معنى ذلك العاطف متحققاً ومقصوداً، وجب العطف بذلك الغير في الأحوال الستة. وإن كان الربط على معنى عاطف هو الواو، فإن كان للأولى قيد لم يقصد إعطاؤه للثانية فالفصل متعين في الأحوال الستة، وإن لم يكن للأولى قيد أصلاً أو لها قيد وقصد إعطاؤها للثانية فالفصل متعين إن كان بين الحملتين كمال الانقطاع بلا إيهام أو كمال الاتصال أو شبه أحدهما أو التوسط بين الكمالين. وصعوبة هذا الباب ليست من جهة تعداد هذه الصور، بل من جهة استخراج الجهة الجامعة في الحالتين الأخيرتين المتعين فيهما الوصل، أعني كمال الانقطاع مع الإيهام والتوسط بين الكمالين. (الدسوقي)

أي بذلك العاطف من غير اشتراط أمر آخر نحو: **دحل ريد فحرج عمرو**، أو تم حرج عمرو، إذا قصد التعقيب أو المهية وذلك لأن ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة مفصلة في علم النحو، فإذا عطفت الثانية على الأولى بذلك في الوجود الخارجي العاطف ظهرت الفائدة، أعني حصول معاني هذه الحروف، بخلاف الواو؛ فإنه لا يفيد إلا مجرد الاشتراك، وهذا

ذلك أي عدم اشتراط أمر آخر في العطف بغير الواو. [التجريد: ٢٤٣] **محصلة** [حصلها الواضع ووصعها بإرائها (الدسوقي: ١٤/٣)] وهو التعقيب في الفاء، والمهية في 'ثم'، وعلى هذا فقس، فإذا وجد معنى منها كان كافياً لصحة العطف بحرف الدال عليه؛ وإن لم توجد جهة جامعة. **ظهرت الفائدة** ولا يتوقف ظهورها على شيء آخر حتى أنه يشترط لصحة العطف. (الدسوقي)

بخلاف الواو فإنه لا يفيد الاشتراك الجملتين في حكم الإعراب إن كان لهما محل من الإعراب، فإن لم يكن لهما محل لم تعد الواو إلا اشتراكهما في التحقق، ولا توجه لئس إلى اشتراكهما في التحقق بعد معرفة تحققهما؛ لأنه ليس معنى يعجب النفس، وإنما يعجبها ويجعلها طائلة نه بشرائط لا تيسر معرفتها إلا لا وحدي. (التجريد) **الاشتراك**: في موجب الإعراب بدون لحاظ المعاني المحصلة.

وهذا أي إفادة الواو مجرد الاشتراك إنما يظهر فيما له حكم إعرابي، كالمفردات والجمل التي لها محل، فتقرر بهذا أن العطف بغير الواو موجب لحصول فائدة تعي عن طلب خصوصية جامعة بين المتعاطفين، وتلك الفائدة هي حصول معاني تلك الحروف، بخلاف العطف بالواو فليس فيه إلا مجرد الاشتراك، فإن كان للجملة الأولى محل من الإعراب ظهر المشترك فيه وهو الحكم كما في المفردات، فتقرر لعطف بها فائدة، وإن لم يكن لها محل لم يظهر المشترك فيه فاحتجج إلى جامع محصوص يكون مشتركاً بين الجملتين جامعاً لهما، وذلك الجامع يتوقف على معرفة كمال الانقطاع وكمال الاتصال وشبه كل منهما والتوسط، والتفريق بين هذه من أخفى الأمور.

فإن قلت: هذا الكلام يقتضي كون الجملة التي لها محل من الإعراب في العطف بالواو وغير مقتقرة إلى جامع، وقد تقدم ما يخالف ذلك في قوله: "فشرط كونه مقولاً بالواو" إلخ. وقد يجاب: بأن مقتضاه عدم الافتقار إلى الجامع الذي يحتاج فيه إلى معرفة كمال الانقطاع وكمال الاتصال ونحوهما، كما أشرنا وهو صحيح؛ لأن الجملة التي لها محل بمنزلة المفرد فلا يحتاج فيها إلا إلى جامع واحد كالمفرد، بخلاف التي لا محل لها فتعتبر نسبتها، وما يتعلق بها من المفردات يراعى في تلك النسبة ما ذكر من كمال الانقطاع والاتصال وغيرهما، ولهذا خصصوا التفصيل الآتي بالجملتين اللتين لا محل لهما، هو كان ذلك التفصيل جارياً في القسمين لم يكن وجه لتخصيصه بما لا محل له، فافهم. (التجريد وغيره)

إنما يظهر فيما له حكم إعرابي، وأما في غيره ففيه خفاء وإشكال، وهو السبب في صعوبة باب الفصل والوصل حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل. **والأ** أي وإن لم يقصد ربط الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو، فإن كان للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية **فالفصل واجب**؛ لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم، نحو: ﴿وَإِذَا خَلَوْا﴾. (البقرة: ١٤) لم يعطف "الله يستهزئ بهم" على "قالوا"؛ ...

إنما يظهر: وعند صاحب "عروس الأفراح": ليس المعنى غير الجهة الجامعة أي التناسب المعنوي سواء كانت الأولى لها محل من الإعراب أم لا، وسواء كان العطف بالواو أم بغيرها، غير أن الأولى إن كان لها محل من الإعراب كانت الجهة الجامعة أو بعضها طاهراً، وإن لم يكن لها محل كانت الجهة الجامعة تحتاج إلى فكر، ولا سيما في الجامع الخبائي. (ملخص عروس) **وأما في غيره** أي وأما إفادة الواو الاشتراك في غيرها له حكم إعرابي، وهو ما لا محل له من الإعراب. [الدسوقي: ١٧/٣]

ففيه خفاء وإشكال أي ففيه دقة من حيث توقفه على الجهة الجامعة المتوقفة على النظر بين الحميتين مما يأتي من الأحوال الستة، وما له حكم إعرابي وإن توقف على الجهة الجامعة أيضاً، لكن ليس فيه خفاء والإشكال؛ لأن الجامع فيه لا يحتاج فيه إلى معرفة ما يأتي كما وصحه. [التحريد: ٢٤٣] **وهو**. ما ذكر من الخفاء والإشكال. (الدسوقي) **حتى حصر**: مراده للتنبيه على دقة هذا الباب لا حقيقة الحصر.

والأ: شروع في حوار الواو وامتناعه. (التحريد) **وإن لم يقصد**: وذلك صادق بصورتين إحداهما: أن لا يقصد الربط أصلاً؛ وذلك بأن لا يراد اجتماعهما في الحصول الخارجي كما إذا أخرج جملة، ثم تركت في رواية الإهمال وأخرج بأخرى وهذه الصورة تعين الفصل فيها ظاهر في الأحوال الستة الآتية، فلم يتعرض لها في الحواش، وأخرى: أن يقصد الربط بينهما بأن يقصد اجتماع حصون مضمونها خارجاً، لكن على معنى عاطف هو الواو، وهذه هي التي فيها التفصيل المبين بقوله: "فإن كان إيج"، فقوله "وإلا" شرط وجوابه: الشرط الثاني مع جوابه. (التحريد والدسوقي)

حكم: أي قيد رائد على مفهوم الحملة كالاختصاص بالظرف في الآية التي مثل بها، والتقييد بحال أو ظرف أو شرط. وليس المراد الحكم الإعرابي؛ لأن الموضوع أن الأولى لا محل لها من الإعراب. [الدسوقي: ١٨/٣]

التشريك: أي تشريك الثانية للأولى، والتشريك نقيض المقصود. (الدسوقي) **وإذا خلوا**: هذه الآية قد تقدم ذكرها لبيان وجه امتناع عطف جملة "الله يستهزئ بهم" على جملة "إننا معكم"، وذكرنا هنا لبيان وجه امتناع عطفه على جملة "قالوا" لمناسبة المحبين؛ إذ المنع هنا بالنسبة لما لا محل له وهو "قالوا"، وهناك لما له محل وهو "إننا معكم"؛ إذ هو معمول لـ "قالوا" كما تقدم. (التحريد)

لئلا يشاركه في اختصاص العطف؛ ما مر من أن تقدم المفعول ونحوه من الظرف وغيره
يفيد الاختصاص، فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم مختصاً بحال حلولهم إلى شياطينهم، وليس
كذلك. فإن قيل: "إذا" شرطية لا ظرفية؟ قلنا: "إذا" الشرطية هي الظرفية استعملت
استعمال الشرط، ولو سلم فلا ينافي ما ذكرناه؛ لأنه اسمٌ معناه الوقت لا بدّ له من عامل،
فيكون تقديمها للاختصاص
جواب ثان بعد التسميم
مع كونه شرطاً

لئلا عنة لنفي أي نفي العطف. **يشاركه** توصيح ذلك: أن جملة 'قالوا' مقيدة بظرف وهو 'إذا'، وتقدم الظرف
 بعيد الاختصاص، فيكون المعنى أنهم إما يقولون: "إنا معكم" في حال حلولهم بشياطينهم لا في حال وجود أصحاب
 محمد. فلو عطف "الله يستهزئ بهم" على جملة "قالوا" لزم أن استهزاء الله تعالى بهم مختص بذلك الظرف؛ لإفادة
 العطف تشريك الحملتين في الاختصاص به، فيكون المعنى: لا يستهزئ الله بهم إلا إذا حلوا، كما أنهم لا يقولون إلا إذا
 حلوا، فانتفى العطف لأجل أن تنتمي المشاركة في الاختصاص بذلك الظرف. [الدسوقي: ١٩/٣]
وليس كذلك لأن المراد باستهزاء الله تعالى بهم محاراته هم بالخدلان واستدراجهم من حيث لا يعمون، ولا شك أن
 ذلك متصّل لا انقطاع له بحال. [الدسوقي محصاً: ٢٠/٣] **فإن قل** هذا اعتراض على قول المصنف: 'لئلا يشاركه
 في الاختصاص بالظرف'... وحاصل هذا السؤال أن يقال: إنما يكون الاختصاص المذكور في الكلام إذا كانت 'إذا'
 صرفاً، فيلزم من تقديمها على العامل وجود الاختصاص كتقديم سائر المعمولات، وأما إذا كانت شرطية فتقديمها لاقتضاها
 الصدارة، فلا يتحقق الاختصاص، وحينئذٍ فالعطف لا يوجب خلاف المراد؛ لصحة الدوام في الأولى أيضاً. (الدسوقي)
"إذا" شرطية: فتقديمها لا يكون للاختصاص، بل للصدارة.

فلا أحاب الشارح عن الاعتراض السابق بجوابين: حاصل الجواب الأول: أن "إذا" وإن كانت شرطية، لكن
 تقديمها مقيد للاختصاص نظراً لأصلها؛ لأن "إذا" الشرطية هي الظرفية في الأصل، إنما توسع فيها باستعمالها شرطية،
 وما كان في الأصل ظرفية أعاد تقديمها للاختصاص ولو كانت شرطية نظراً لأصلها. (الدسوقي والتجريد)
ولو سلم أي ولو سلمنا شرطيتها وعدم كون الظرفية أصلاً لها نقول: إنما ولو كانت شرطية هي اسم فصدة يحتاج
 إلى عامل وهو هنا 'قالوا' لا الشرط الذي هو 'حلوا'؛ إذ ليس المراد قطعاً أن لهم وقتاً يحلون فيه، وإذا وقعت
 حلولهم في ذلك الوقت نشأ عن ذلك قولهم في غير الحوة أيضاً؛ لأنهم منافقون. وإنما يقولون ما ذكر في الحوة على
 ما هو معلوم من الخارج، و'إذا' كان معمولاً لـ 'قالوا' وقد تقدم عليه لشرطيته، أفاد بمفهومه أن القول ليس إلا في
 وقت الحلوة، فيلزم من العطف على 'قالوا' كون المعطوف مقيداً بحكم المعطوف عليه بشهادة الذوق والفحوى أي
 الاستعمال، فإنك إذا قلت: "يوم الجمعة سرت، وضربت ريذاً" على أن "ضربت" معطوف على "سرت" أفاد
 اختصاص الفعلين بالظرف، بخلاف ما إذا أحر معمول. وقيل: "سرت يوم الجمعة وضربت ريذاً" يدل على اشتراك
 الفعلين في الظرف فضلاً عن اختصاصها به. (الدسوقي) **ما ذكرناه** من أن التقديم بعيد الاختصاص.

وهو **﴿قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾** بدلالة المعنى، وإذا قدم متعلق الفعل وعطف فعل آخر عليه يفهم ^{الذي هو الجراء} (القرة: ١٤) ^{هو إذا هما} اختصاص الفعلين به، كقولنا: "يوم الجمعة سرت وضربت زيدا" بدلالة الفحوى والذوق، ^{لا أحدهما} ولا عطف على قوله: "فإن كان للأولى حكم" أي وإن لم يكن للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية، وذلك بأن لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة أو يكون، ولكن ^{المراد المذكور} قصد إعطاؤه للثانية أيضا فإن كان ^{للمجملة الأولى حكم} سهم أي بين الجملتين كمال الانقطاع ^{متعلق بقوله: يفهم الاستعمال} لا بينهما، أي بدون أن يكون في الفصل إيهام بخلاف المقصود، أو كمال الاتصال، أو تسد أحدهما أي أحد الكمالين **فكذلك** يتعين الفصل؛ لأن الوصل يقتضي مغايرة ومناسبة

بدلالة المعنى وهو أن قولهم مقيد بوقت الحلوة؛ لأهم منافقون، وليس العامل "حلوا"؛ لعدم صحة المعنى؛ لأنه ليس المراد أن لهم وقتا يحلون فيه، وإذا وقعت خلوتهم فيه نشأ من ذلك قولهم في غير الحلوة أيضا. [التحريد وغيره: ٢٤٤] **اختصاص الفعلين** لا أحدهما فقط، نعم به ليس بقطعي، لكنه السابق إلى الفهم في الخطائيات. (المطول) **بدلالة الفحوى** وذلك لأنه ليس طلب أحدهما له بالأولى من الآخر، بخلاف ما إذا أحر المتعلق عن أحدهما وقدم على الآخر فقد صار التقديم عليه هو المستحق له، فلا دليل ولا قرينة على طلب المتأخر له. [الدسوقي: ٢١/٣] **حكم رائد إلح** أي حكم رائد على مفهومها يمكن إعطاؤه لثانية، فلا يرد أن كل جملة تقع في كلام البعاء لها حكم رائد على أصل المراد. (الدسوقي) **أي بدون** بمعنى أن الجملتين إذا فصتتا لم يحصل فيهما إيهام بخلاف المراد، بل يظهر إيراد مع الفصل ولا يظهر مع الوصل. (الدسوقي) **أو كمال الاتصال** فيه أنه يوجد للإيهام في كل من كمال الاتصال والشبه كما يوجد مع كمال الانقطاع، فلم تعرض لكمال الانقطاع ولم يتعرض لهما؟ وأجاب بعضهم: تعرض له مع كمال الانقطاع؛ لكثرة فيه عن كمال الاتصال والشبه. (التحريد) **فكذلك** هذا جواب الشرط قبله، والشرط وجوابه جواب الشرط الأول. **يتعين الفصل** يعني في هذه الأحوال الأربعة، أما في الحالة الأولى - وهي أن يكون بين الجملتين كمال الانقطاع - فلائ العطف بالواو يقتضي كمال المناسبة بينهما، والمناسبة تنافي كمال الانقطاع. وأما في الحالة الثانية - وهي ما إذا كان بهما كمال الاتصال - فلائ العطف فيها لشدة المناسبة بين الجملتين بمنزلة عطف الشيء على نفسه ولا معنى له ضرورة. . . . وأما في الحالة الثالثة والرابعة - وهما شبه كمال الانقطاع، وشبه كمال الاتصال - فظاهر مما ذكرنا في الأولى والثانية؛ لأن شبه الشيء حكمه حكم ذلك الشيء. [الدسوقي: ٢٢/٣] **مغايرة** أي من جهة، فلا يناسب كمال الاتصال ولا شبهه. **ومناسبة** أي من جهة، فلا يناسب كمال الانقطاع ولا شبهه.

وإلا أي وإن لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام، ولا كمال الاتصال، ولا شبه أحدهما فالوصل متعين؛ لوجود الداعي وعدم المانع. فالحاصل: أن للجملتين اللتين لا محل لهما من الإعراب، ولم يكن للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية ستة أحوال: الأول: كمال الانقطاع بلا إيهام، الثاني: كمال الاتصال، الثالث: شبه كمال الانقطاع، الرابع: شبه كمال الاتصال، الخامس: كمال الانقطاع مع إيهام، السادس: التوسط بين الكمالين، فحكم الأخيرين الوصل، وحكم الأربعة السابقة الفصل، فأخذ المصنف في تحقيق الأحوال الستة وقال: أما كمال الانقطاع بين الجملتين فلاختلافهما خبرا وإنشاء. لفظا ومعنى بأن تكون إحدهما خبرا لفظا ومعنى،

وإن لم يكن إلخ بأن يكون بينهما كمال لانقطاع مع الإيهام، والتوسط بين الكمالين. [التحريد: ٢٤٤] لوجود الداعي أي إلى الوصل وهو رفع الإيهام في كمال الانقطاع مع الإيهام، وقصد اشتراك في التوسط. (التحريد) وعدم المانع. المراد بالمانع أحد الأربعة السابقة، وهي وجود أحد الكمالين مع عدم الإيهام في كمال الانقطاع، أو وجود شبه أحدهما. [الدسوقي: ٢٤/٣] ولم يكن إلخ أي بأن لم يكن للأولى حكم أصلا، أو كان لها حكم وقصد إعطاؤه للثانية. [الدسوقي: ٢٥/٣] فحكم الأخيرين: أي كمال الانقطاع مع الإيهام، والتوسط بين الكمالين. (الدسوقي) وحكم الأربعة أي كمال الانقطاع بلا إيهام، وكمال الاتصال، وشبه كمال الانقطاع، وشبه كمال الاتصال. (الدسوقي) فأخذ أي إذا أردت تحقيقها فنقول: أخذ إلخ. كمال الانقطاع: الذي يقتضي ترك العطف بالواو. فلاختلافهما: اعلم أن كمال الانقطاع أمر كمي، والاختلاف المذكور أي اختلاف الجملتين في الحرية والإنشائية حرثي له، فاندفع ما يقار: إن كمال الانقطاع هو الاختلاف المذكور لا غيره. (الدسوقي محصا) خبرا وإنشاء: منصوبات على التمييز، أو الأخيرين بسرعة الحافض. بأن تكون إلخ: قصر إشارته كلام المصنف على صورتين وهما ما إذا كانت الأولى حرة لفظا ومعنى، والثانية إنشائية لفظا ومعنى، وبالعكس - وهذا قصر إلى جاء من جعل قوله: 'لفظا ومعنى' راجعا لكل من قوله: 'حرثا وإنشاء' مع أن مدلول هذه العبارة التي ذكرها المصنف يشمل أربع صور، الصورتين المذكورتين، وثانيتها إذا كانت الأولى حرة لفظا إنشائية معنى، والثانية إنشائية لفظا حرة معنى، ورابعها عكسها، وحينئذ فلا معنى لتحصيلها باثنين منها. [الدسوقي: ٢٦/٣]

والأخرى إنشاء لفظاً ومعنى، **خو: وقال رائدهم** هو الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلاً **أرسوا** أي أقيموا من أرسيت السفينة حبستها بالمرساة **نزاولها** :: أي نحاول تلك الحرب ونعالجها، **فكل حتف** امرئ يجري بمقدار، أي أقيموا نقاتل، فإن موت كل نفس يجري بقدر الله تعالى لا الجبن ينحيه، ولا الإقدام يرديه، لم يعطف "نزاولها" على "أرسوا"؛ لأنه خبر لفظاً ومعنى، و"أرسوا" إنشاء لفظاً ومعنى. وهذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما خبراً وإنشاءً، لفظاً ومعنى مع قطع النظر

وقال رائدهم. [الرود: الطب والذهاب والنجى (القاموس)] سبه سيويه للأحطل. وقال في 'شرح الشواهد': لم أره في ديوانه. [الدسوقي: ٢٦/٣] **بالمرساة:** هي بكسر الميم حديدته تلقى في الماء متصلة بالسفينة فتقف. وأما بفتح الميم فهي البقعة التي ترسى فيها السفينة، ويؤخذ من قوله: 'حبستها' أن تفسير الإرساء بالإقامة تفسير باللام؛ لأن الإقامة لارمة للحبس، ويؤخذ من "أرسيت" أن الحمرة في "أرسوا" مفتوحة وهي حمرة قطع. (الدسوقي) **نزاولها** بالرفع لا بالخزم جواباً للأمر؛ لأنه لم يقصد الحراء، لأن العرص تعيل الأمر بالإرساء بالمرأوة. [الدسوقي: ٢٧/٣]، لأن العرص جعل مصموم الثانية علة للأو، فكانه قيل له: لماذا أمرت بالإرساء؟ فقال نزاولها أي لسراول أمر الحرب؛ إذ لو أراد تعيل الثانية بالأو حرم، فيكون الكلام على حد قولك: أسلم تدخل الجنة أي إن أسلمت كان سبباً لدخول الجنة. (المواهب)

فكل حتف علة محدوف أي ولا تخافوا من احتف؛ لأن كل حتف إلخ. (الدسوقي) **أي أقيموا** أي فإن رائد القوم ومقدمهم: أقيموا نقاتل ولا يمنعكم من محاولة إقامة الحرب خوفاً للحتف وهو الموت؛ لأن موت كل نفس إلخ. (الدسوقي) **فإن موت.** أشار به إلى أن في البيت قلنا، و"كل" داخلة على "امرئ" لا على "الحتف"؛ لأنها لا تصاف إلا لمتعدد، واحتف أي الموت شيء واحد، والمتعدد هو 'امرؤ' فبأسبب دخول "كل" على 'امرئ' لا على 'حتف'. ويمكن جعل الموت متعددًا باعتبار المتعلق أو السبب، فلا حاجة إلى القلب، بل اعتبار الأسباب هو المناسب لمقام الحرب حيث يكون فيه أسباب مختلفة للموت من السيف والرمح ونحوهما. [التجريد: ٢٤٥]

يرديه. بفتح الراء وتشديد الدال أي يوقعه في الردي واهلاك حتى يختب، ويصح سكون الراء وكسر الدال أي يهلكه. [الدسوقي: ٢٩/٣] **لم يعطف:** هذا بيان لكمال الانقطاع وعدم الوصل. وهذا مثال إلخ: هذا جواب عما يقال اعتراضاً على المصنف: إن الكلام في الحمل التي لا محل لها من الإعراب، والجملتان في البيت الذي مثل به هما محل من الإعراب؛ لأنهما معمولتان لـ "قال". وحاصل الجواب: أن هذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين مع قطع النظر عن كونهما مما لا محل لهما من الإعراب، وحيث فهو مثال لطلق كمال الانقطاع لا الذي كلاماً فيه. (الدسوقي مدحفاً)

عن كون الجملتين مما ليس له محل من الإعراب، وإلا فالجملتان في محل نصب؛
لكونهما مفعولي "قال" ^{لبناء للنسبة} أو لاختلافهما خبراً وإنشاءً **معنى** **فمقد** بأن تكون إحداهما خبراً
معنى، والأخرى إنشاءً معنى **وإن كانتا خبريتين أو إنشائيتين لفظاً، حم. مات فلان**
رحمه الله فلم يعطف "رحمه الله" على "مات"؛ لأنه إنشاءً معنى و"مات" خبر معنى،
وإن كانتا جميعاً خبريتين لفظاً، ^{الواو للحال وإن وصلية} **لأنه عطف على "لاختلافهما" والضمير للشأن**
لا جامع بينهما كساي ببيان الجامع، فلا يصح العطف في مثل: زيد طويل وعمر
نائم. **وأما كمال الاتصال بين الجملتين فلكون التأكيد** **م. قد لا** **تأكيداً معنوياً ..**

أحدهما أي الأولى أو الثانية، فهاتان صورتان تصرّبان في الصورتين المفهوميتين من قوله: "وإن كانتا إلخ"
فالصور أربع. [التحريد: ٢٤٥] **وإن كذب إلخ** دخل تحت هذا أربع صور: الأولى حرية معنى، والثانية إشائية
معنى، وهما خبريتان لفظاً، أو إنشائيتان لفظاً، أو الأولى إنشائية معنى والثانية خبرية معنى، وهما خبريتان لفظاً أو
إنشائيتان كذلك. [الدسوقي: ٢٩/٣]

م. مات فلان ولم يمثل للإشائيتين مطلقاً مختلفتين معنى؛ لقلة وجوده، وذلك كقولك عند ذكر من كذب على النبي
"ليتوا مقعده من النار" قل له أيها الصاحب! فالأولى حرية معنى والثانية إشائية معنى، ولفظهما إنشاءً، ونحو: أليس الله
بكاف عبده، اتق الله أيها العبد! فالأولى حرية معنى، والثانية إشائية معنى، ولفظهما إنشاءً. (التحريد والدسوقي)
لا جامع بينهما اعلم أن ما لا يصلح فيه العطف لانتفاء الجامع إما لانتفائه عن المسند إليهما فقط، كقولك: 'ريد
صويل وعمر و قصير' حيث لا جامع بين ريد وعمر و من صداقة وغيرها، وإن كان بين الطول والقصر جامع للتصايد.
وإما عن المسدين فقط، كمثل الشارح عند فرض الصداقة بين زيد وعمر و أو عنهما معا نحو: 'ريد قائم والعلم
حسن'، وكمثل الشارح إذا لم يكن بين ريد وعمر و جامع مثل الصداقة وغيرها. [الدسوقي وغيره: ٣٠/٣]
العطف: مع اتفاقهما في الحرية لفظاً ومعنى. (الدسوقي)

وما كمال الاتصال الذي يكون بين الجملتين، فيمنع من العطف بالواو **م. كذب** **لثانية** أي لتحقيق ذلك
الكمال بين الجملتين؛ لأجل كون الثانية مؤكدة للأولى، أو بدلاً منها، أو بياناً لها. (الدسوقي) **تأكيداً معنوياً** أي بأن
يختلف مفهومهما، ولكن يلزم من تقرر معنى إحداهما تقرر معنى الأخرى، والمراد: تأكيداً معنوياً لعة، وإلا فالتأكيد
المعنوي في الاصطلاح إنما يكون بالفاظ معلومة كالعين والفس، وليس ما يأتي منها، وسيأتي مقابله وهو التأكيد
اللفظي، أو المراد منه أيضاً تأكيداً لفظي لغة لا اصطلاحاً؛ لأن التأكيد اللفظي في الاصطلاح إنما يكون بتكرار اللفظ،
وليس فيما يأتي تكرار اللفظ. [الدسوقي وغيره: ٣١/٣]

نُفَع تَوْهَمَ تَجَوَّزَ أَوْ غَلَطَ حَوْ: 'لا ريب فيه' بالنسبة إلى "ذلك الكتاب" إذا جعلت "الم" طائفة من الحروف أو جملة مستقلة، و"ذلك الكتاب" جملة ثانية، و"لا ريب فيه" جملة ثالثة، فإنه لما بُوغ في وصفه أي في وصف الكتاب ببوغه متعلق بـ "وصفه"، أي لا محل لها الضمور للشان في أن وصف بأنه بلغ **الدرجة القصوى في الكمال**، وبقوله: "بولغ" يتعلق الباء في قوله: **بجعل** لمتداً "ذلك" الدال على كمال العناية بتمييزه والتوسل ببعده إلى التعظيم، وعلو الدرجة. وتعريف **احمر باللام الدال على الانحصار** مثل: حاتم الجواد،

أو **غبط** اعترضه العلامة السيد بأن التأكيد المعنوي في المفردات كما في "جاء زيد نفسه" لا يكون لدفع النسيان والعمط، بل بدفع التجوّر فقط، وكذا ما هو بمنزلة وهو المعنوي في الجمل نحو: "لا ريب فيه". وأجاب العلامة اللاهوري: بأن التأكيد المعنوي يفيد دفع توهم الغلط بالنسبة للاختلاف إفراداً أو غيره، وإن لم يفد بالنسبة للاتحاد مثلاً: 'جاء زيد نفسه' يفيد دفع العلط بالنسبة لم توهم أن الجائي الزيدان، لا بالنسبة لم توهم أنه عمرو. [التحريد: ٢٤٥، والدسوقي وغيره: ٣/٣١]

فيه أي حالة كون "لا ريب فيه" مسبوفاً إلى "ذلك الكتاب". (التحريد) إذا **جعلت الم إلخ** وأما إن جعل 'الم' مبتدأ و"ذلك الكتاب" خبراً بناءً على أنه اسم للقرآن، أو طائفة من الحروف، أو جملة مستقلة، و"ذلك الكتاب" مبتدأ و"لا ريب فيه" خبر فلا يناسب كلام المتن. [التحريد: ٢٤٦] **طائفة**. واقعة في أوائل السور إشارة إلى أن الكتاب المتحدى به مركب من جنس هذه الحروف، وعلى هذا فلا يكون لها محل من الإعراب؛ لأن المراد بها على هذا مجرد تعداد الحروف، فلا تكون مسندة ولا مسنداً إليها. [الدسوقي: ٣/٣٢]

أو **جملة مستقلة**. أي المتحدى به مؤلف من جنس يركون منه كلامهم، و"ذلك الكتاب" جملة ثابتة مقررة لجهة التحدي؛ بأنه الكتاب المعوت بعناية الكمال تم السجل على كماله مفني الريب، و"لا ريب فيه" ثالثة تشهد على كماله؛ إذ لا كمال أعلى مما للحق واليقين. (البيضاوي) أو جعلت "الم" جملة مستقلة أي مع حذف أحد جزأيه إما المبتدأ أو الخبر - إن جعلت اسمية - بأن يكون التقدير: 'الم هذا' أو 'هذا الم'. (الدسوقي) **جملة ثابتة**: لا محل لها من الإعراب. **فإنه**: بيان لكون "لا ريب فيه" تأكيداً معنوياً لـ "ذلك الكتاب".

بجعل المبالغة بمجموع الجعل والتعريف، لكن محصلها بالتعريف؛ لأن جعل المتداً "ذلك" إنما يفيد بلوغه الدرجة القصوى في الكمال، وهذا لا ينافي أن غيره كذلك. [الدسوقي: ٣/٣٣] **بعده**. فكأنه في مرتبة لا يشار إليها إلا من بعيد. (الدسوقي) **الدال**. أي لأن تعريف الحزأين في الحملة الحيرية يدل على الانحصار، إما حقيقة نحو قولك: "الله تعالى الواجب الوجود"، أو مبالغة مثل قوله: "حاتم الجواد" أي لا جواد إلا حاتم؛ إذ جود غيره بالنسبة إلى جوده كالعدم. [الدسوقي: ٣/٣٣]

فمعنى "ذلك الكتاب" أنه الكتاب الكامل الذي يستأهل أن يسمى كتاباً، كأن ما عداه
 من الكتب في مقابلته ناقص، بل ليس بكتاب جارٍ جواب "لما" أي جاز بسبب هذه
 المبالغة المذكورة أن يتوهم السامع قل التأمل أنه أعني قوله: "ذلك الكتاب" مما يرمى به
 جزافاً من غير صدور عن روية وبصيرة فأتبعه على لفظ المبني للمفعول، والمرفوع
 المستتر عائد إلى "لا ريب فيه"، والمنصوب البارز إلى "ذلك الكتاب"، أي جعل
 "لا ريب فيه" تابعا لـ "ذلك الكتاب" عبا لذلك التوهم، فوزانه

بل ليس بكتاب أي ولو كان ذلك العبر كتاباً كاملاً في نفسه، وهذا المعنى إن لوحظ أن المحصور أصل الكتاب.
 وقد يقال: إن المناسب لملاحظة كون المحصور الكتاب الكامل حذف الكائنية، ويقول: وأن ما عداه من الكتب في
 مقابلته ناقص. وأجيب: بأنه أتى بها إشارة إلى أن المقصود من حصر الجنس الدلالة على كماله فيه لا التعريض
 بقصائل غيره، ما ذكره من أن احصر في قولك: 'ريد الشجاع' قصد به مجرد كمال شجاعته، وقد يتوسل بذلك
 إلى التعريض بقصائل شجاعة غيره ممن يدعي مساواته يزيد في الشجاعة. [الدسوقي: ٣٤، ٣]
 المبالغة المذكورة: إذ لا نحو المبالغة عالياً من تحجور. مما يرمى به أي من المدح الذي يتكلم به بمحاربة، والمخافة
 في شيء عدم الإحاطة بأحواله، ونقصه في كلام المصنف على المصدرية، أي يرمى به رمي حراف أي ربما
 بطريق الحراف. (الدسوقي وغيره) حرافاً فيه شيء؛ لأن توهم كون الكلام مما يرمى به حرافاً غير متصور مع
 العلم بأنه كلام الله، ويمكن أن يحاط بأن المراد أن هذا الكلام لو كان من غيره لتوهم ما ذكر فأتع — "لا ريب
 فيه" دعوا لذلك التوهم على قاعدة ما يجب مراعاته في البلاغة العرفية احرارية من الخلق؛ لأن القرآن ولو كان
 كلام الله تعالى جار على قاعدة عرفية من الخلق. [التحريد: ٢٤٦]

لذلك التوهم. فتوهم الحراف في 'ذلك الكتاب' بمنزلة توهم التحجور في 'جاءني ريد'؛ لاشتراكهما في المساهمة،
 ودفع هذا التوهم على تقدير كون التصدير المحرور في 'لا ريب فيه' راجعاً إلى الكلام السابق أعني ذلك الكتاب
 صاهر كأنه قيل: لا ريب فيه ولا مخافة، وإن كان التصدير راجعاً بكتاب كما هو الظاهر فمسي على أنه إذ م يكن
 ريب في كونه كاملاً غاية الكمال م يكن قولك: 'ذلك الكتاب' بالمخافة. [الدسوقي: ٣٥، ٣]
 فورانه: الوران مصدر قولك: 'وارن الشيء الشيء'، أي ساواه في الوران، وقد يضيق على الطير باعتبار كون
 المصدر بمعنى اسم المفاعل. وقد يطلق على مرتبة الشيء إذا كان مساوياً لشيء آخر في أمر من الأمور، وهو المراد
 ههنا: إذ المعنى: فمرتبة "لا ريب فيه" مع "ذلك الكتاب" في دفع توهم الحراف مرتبة "نفسه" مع "ريد" في قولك.
 "جاء ريد نفسه". فورانه: ما كان الموارد لشيء في مرتبة ذلك الشيء أطلق المصدر على مطلق المرتبة محاراً مرسلأ
 أو حقيقة عرفية، وعلى هذا فليس الوزان الثاني زائداً في الكلام. (المواهب)

أي وزان "لا ريب فيه" مع "ذلك الكتاب" وزان نفسه مع زيد في "جاءني زيد نفسه"،
 فظهر أن لفظ "وزان" في قوله: "وزان نفسه" ليس بزائد كما توهم، أو تأكيداً لفظياً
 كما أشار إليه بقوله: ونحو: هدى أي هو هدى للمتقين أي الضالين الصائرين إلى
 التقوى، فإن معناه أنه أي الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها، أي غايتها
 لما في تنكير "هدى" من الإيهام والتفخيم، حتى كأنه هداية محضة حيث قيل: "هدى"
 ولم يقل: هاد، وهذا معنى "ذلك الكتاب"؛ لأن معناه كما مر الكتاب الكامل، وإيراد
 كماله كمال في الهداية؛ لأن الكتب السماوية بحسبها أي بقدر الهداية واعتبارها متفاوتة
 في درجات الكمال لا بحسب غيرها؛ لأنها المقصودة الأصلية من الإنزال فوراً
 وزان "هدى للمتقين" وراي "زيد" الثاني في "جاءني زيد ريد"؛ لكونه مقرراً لذلك
 الكتاب مع اتفاقهما في المعنى، بخلاف "لا ريب فيه"؛
 المراد مهما

ريد نفسه أي من جعل 'وران' بمعنى المرتبة كما يوحد من قوله: "مع ذلك الكتاب". كما توهم البعض
 أن 'وران' الثاني رائد لجعله 'وران' الأول مصدراً بمعنى اسم الفاعل، وحينئذ فالمعنى فمواربه ومشابهه نفسه.
 [الدسوقي: ٣٥/٣] أو تأكيداً: عطف على قوله "تأكيداً معنوياً".

لفظياً: أي بأن يكون مضمون الجملة الثانية هو مضمون الأولى، وهو عطف على قوله "تأكيداً معنوياً"، ووجه مع
 العطف في التأكيد كون التأكيد مع المؤكد كالثاني الواحد. [الدسوقي: ٣٦/٣] أي هو: إشارة إلى أن "هدى" خبر
 مبتدأ محذوف، وإما لم يجمعه مبتدأ محذوف الخبر على تقدير فيه هدى؛ لفوات المبالغة المطلوبة. [التحريد: ٢٤٧]
 الصالين. به يتدفع إشكال: وهو أن المتقين مهتدون، فما معنى هدايتهم؟ وحاصل هذا الجواب: أن المراد المتقون
 بالقوة أي المشرفون على التقوى، وقد أحيط بأجوبة أخرى. (التحريد) فإن معناه أي معنى "هدى للمتقين"
 تأكيد، وهذا تعليل لكون "هدى للمتقين" تأكيداً لفظياً لـ "ذلك الكتاب". (الدسوقي)

وهذا معنى [أي بلوغ الكتاب في الهداية درجة الغاية] أي معناه المقصود، ولا المعنى المطابق. (الدسوقي)

بحسبها. إشارة إلى أن الحسب معنى القدر. (الدسوقي) الكمال: هذا الحصر يستفاد من تقديم الحار والمحذور.

المقصودة: أي وإن تفاوتت الكتب السماوية في الجلالة والبلغة أيضاً، لكن المقصود من الإنزال إنما هو الهداية. (الدسوقي)

فإنه يخالفه معنى، أو لكون الجملة الثانية **بدلاً منها** أي من الأولى؛ لأنها أي الأولى غير وافية تمام مراد. أو كغير الوافية حيث يكون في الوفاء قصور ما أو خفاء، **حذف** لشيء؛ فإنها وافية كمال الوفاء، والمقام **نقصي** عند **سنة** أي شأن المراد **حذف** ككونه أي المراد **مطلوباً** في نفسه، أو **فظيهاً**، أو **عجيباً**، أو **لطيفاً**.....
 أي شيعاً

فإنه يخالفه مع شهادته على كمال الكتاب؛ إذ لا كمال أعنى مما للحق واليقين. فمن نظر إلى المقصود جعله مثل التأكيد اللفظي، ومن نظر إلى أن المقصود هي الرب بالكلية ولزم منه كمال الكتاب، جعله مثل التأكيد المعنوي، ولكل وجهة. (ملخصاً) معنى فلذا جعل "لا ريب فيه" تأكيداً معنوياً، وجعل "هذه للمتقين" تأكيداً لفظياً.

بدلاً منها [معطوف على قوله "مؤكد للآول" (التحريد: ٢٤٧)] أي بدل بعض أو اشتغال، فكونها بدلاً من موجبات كمال الاتصال، ثم الدل الذي يتحقق به كمال الاتصال ثلاثة أقسام: القسم الأول: بدل الكل من الكل، ولم يعتبره المصنف في الجمل التي لا محل لها من الإعراب؛ لأنه لا يفارق الجملة التأكيدية إلا باعتبار قصد نقل النسبة إلى مضمون الثابتة في البدلية دون التأكيدية، وهذا المعنى لا يتحقق في الجمل التي لا محل لها من الإعراب؛ لأنه لا نسبة بين الأولى منها وبين شيء آخر حتى ينتقل إلى الثانية ويجعل بدلاً من الأولى، وبعضهم اعتبره وسزل قصد استئناف إثباتها منزلة نقل النسبة فأدخله في كمال الاتصال، ومثل له بقول القائل: 'أفعلنا بالأسودين' قنعنا بالثمر والماء. القسم الثاني: بدل البعض من الكل. القسم الثالث: بدل الاشتغال. وأما بدل العطف فليس فيه كمال الاتصال ولا يقع في فصيح الكلام. (التحريد) لأنها علة لمحدوف أي وتدل الثانية من الأولى؛ لأنها إلخ. [الدسوقي: ٣٩/٣]

غير وافية كما في بدل العطف والاشتغال، فإن المراد بالحمل الإحار بالعطف أو بالاشتغال عليه، والإجمال والعموم الأول لا يفني بالمراد. [التحريد: ٢٤٨] **حيث يكون** أي حيث يكون في وفاء الأولى بالمراد قصور؛ لكونها محملة كما في الآية الآتية. وقوله "أو حفاء" أي أو يكون في الأولى حفاء في الدلالة على المراد كما في البيت الآتي، وهذا راجع لقوله: "أو كغير الوافية". [الدسوقي: ٤٠/٣] **والمقار**. ولما كان هنا مظنة سؤال، وهو أن يقال: هب إن الأولى غير وافية كل الوفاء بالمراد، والثانية وافية به كل الوفاء، فلم لم يقتصر عليها؟ أشار إلى أن الدل إنما يؤتى به في مقام يقتضي الاعتناء بشأنه، فتقصد النسبة مرتين في الحمل، والمنسوب إليه من حيث النسبة مرتين في المفردات. (التحريد)

مطلوباً أي وشأن المطلوب أن يعتنى به ويبين، وذلك كما في الآية. [الدسوقي: ٤١/٣] أو **فظيهاً** مثاله قولك لامرأة تزي وتصدقني: 'لا تجمعني بين الأمرين لا تزي وتصدقني' ولا يخفى فظاعته، ولكن هذا المثال باء على وروده في الحمل في بدل الكل. (التحريد) أو **عجيباً** مثاله قال زيد قولاً، قال: أنا أهرم الجند وحدي، وهو مثال لدل الكل بباء على ما تقدم. (التحريد) أو **لطيفاً** أي ظريفاً مستحسناً فيقتضي ذلك الاعتناء به؛ لإدخال ما يستعرب في أدهان السامعين، كما إذا رأيت زيدا رقيق القلب حسن السيرة، فتقول: زيد جمع بين أمرين، جمع بين رقة القلب وحسن السيرة. (الدسوقي)

فنزلت الثانية من الأولى منزلة بدل البعض أو الاشتمال، فالأول نحو: **هـ أمدكم** بدل

عندكم **و أمدكم بأنعام وسبل** **و حبّات وغيوب** (الشعراء: ١٣٢-١٣٤) **فان سرور** **من هذا الخطاب**

على نعم الله تعالى. والمقام يقتضي اعتناء بشأنه؛ لكونه مطلوباً في نفسه وذريعة إلى

غيره، والتدلي أعني قوله: **﴿أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾** (الشعراء: ١٣٣) - إلى آخره - أي بتأديته كالنفقوى والعمل بالطاعة

أي بتأدية المراد الذي هو التنبيه؛ **لأنه أي الثاني** **عنها أي على نعم الله تعالى بالتفصيل** **على نعم الله**

من غير إحالة على علم مخاطبين المعاندين. **فوراند وران وجهه في أعجبي زيد** **كما في الأول**

هـ وجهه **الرجوع الثاني في الأول**؛ لأن "ما تعلمون" يشمل الأنعام وغيرها، **من السمع والبصر والعز والراحة** **يعني أمدكم بما تعلمون**

بدل البعض أي في المفرد وإلا فهي بدل حقيقة، وكذا قوله: "أو الاشتمال". [التجريد: ٢٤٨] **فالأول** أي المنزل مرة بدل البعض. نحو **أمدكم** أي نحو قول الله تعالى حكاية عن قول نبيه هود **لقومه**، ولا يقال: الكلام فيما لا محل له، **لأنه** [الشعراء: ١٣٣] محلها النصب؛ لأنها مفعول "اتقوا" قبله؛ لأننا نقول: هذه الحملة صلة الموصول، وقد صرح ابن هشام بأن محل الموصول دون الصلة، وصرح العلامة السيد بأن محل مجموع الصلة والموصول؛ فمجرد الصلة لا محل لها. [الدسوقي: ٤١/٣]

والمقدم بقضي **الح** الحملة الحالية أي والحال أن المقام يقتضي الاعتناء بشأن التنبيه المذكور؛ لكونه مطلوباً في نفسه؛ لأن يقاظهم من سعة عظمتهم عن نعم الله تعالى مطلوب في نفسه؛ لأنه تذكير للنعم لتشكر، والشكر عليها مبدأ لكل خير. [الدسوقي: ٤٢/٣] **مطلوباً** لأن يقاظهم من سعة العظمة المطلوب، فإنه تذكير لنعم الله عليهم ليشكروا، والشكر عليها مبدأ لكل خير. (الدسوقي مخصصاً) **تأديته** من الأولى، وهو **منه**

بالتفصيل بخلاف الأول، فإنه يدل عليها إجمالاً، **من غير إحالة** أي من غير أن يحال تفصيلها على علم المخاطبين المعاندين لكفرهم؛ لأنه لو أحيل تفصيلها إلى علمهم لربما نسبوا تلك النعم إلى قدرتهم جهلاً منهم، وينسبون نعماً أخر إلى الله سبحانه كالإحياء والتصوير مثلاً. (الدسوقي)

فوراند أي فمرتبة قوله: **﴿أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَسَبُلٍ﴾** بالنسبة لقوله: "أمدكم بما تعلمون" وران "وجهه" أي مرتبة قولك: "وجهه" بالنسبة لـ "زيد" في قولك: "أعجبي زيد وجهه". (الدسوقي) **الثاني** أي مضمون **لأنه** **الح**

بتشمل الأنعام هما شيء لا بد من التنبيه عليه، وهو أن قوله: **﴿أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَسَبُلٍ﴾** (الشعراء: ١٣٢-١٣٤)

إن كان هو المراد فقط من الحملة الأولى كانت الثانية بدل بعض، ولكن يفوت التنبيه على جميع النعم المعلومة لهم، وإن أريد ما هو أعم لم تكن الثانية بدل بعض، بل من ذكر الخاص بعد العام فلا تكون أوفى؛ لأن الأولى أوفى من جهة إعادة العموم، والثانية أوفى من جهة التفضيل. (الدسوقي)

والتالي أعني المنزل منزلة بدل الاشتمال نحو:

أقول له ارحل لا تقيم عندنا وإلا فك في السر والخهر مسدما

فإن المراد به أي بقوله: "ارحل" **كمال إصهار الكراهة لإقامته** أي المخاطب، وقوله: "لا تقيم عندنا" أو في تأدبته **لدلالته** أي دلالة "لا تقيم" عني أي على كمال إظهار الكراهة بالمطابقة مع التأكيد الحاصل من النون، وكونها **مطابقة** باعتبار الوضع العرفي حيث يقال: "لا تقم عندي" ولا يقصد كفه عن الإقامة، بل مجرد إظهار كراهة حضوره، **فإنه** أي وزان "لا تقيم عندنا"
 أي مرتبه مع قوله: ارحل

مسئلة بدل الاشتمال أي في المفردات، فلا يقال: إن حملة 'لا تقيم عندنا' بدل اشتمال، وحديثهما معنى التبرير، [الدسوقي: ٤٣٣] **أقول له** فإن في 'شرح الشاهد': لا يعم قائمه، ومعنى البيت: أقول له: حيث لم يكن بصك وظاهرنا سائما من ملابس ما لا ينبغي في شأنا فارحل ولا تقيم في حصرتنا، وقوله: 'وإلا فك إخ' أي وإن لم نرحل فك عني ما يكون بسببه عني من استواء خالين في السر والخهر أي الظاهر والباطن، (الدسوقي) **كمال إخ** ليس المراد أن 'ارحل' موضوع لكمال إظهار الكراهة؛ لأنه إنما وضع لطلب الرحيل، لكن لما كان صلب الشيء عرفا يقتضي عالما بحته ومحة الشيء نسنلرم كراهة صده - وهو الإقامة هنا - فهم منه كراهة الإقامة؛ والدليل على أن الأمر أحري عني هذا العال وم يرد به مجرد الطلب الصادق بعدم الكراهة لصدد قوله: "وإلا فك في السر إخ" فظهر من هذا أن لفظ 'ارحل' دال عني كراهة لإقامة لروما. (الدسوقي) **لدلالته** لأن دلالة لفظ 'لا تقيم' عني كراهة الإقامة دلالة عرفية وصعية يدل عليه بالمطابقة العرفية، وذكر هذا النص مفيد لإظهار كراهتها ونون التأكيد دالة عني كمال هذا الإضهار. [الدسوقي ملخصاً: ٤٤/٣] **وكونها مطابقة** هذا جواب عما يقال: إن قوله: "لا تقيم عندنا" إنما يدل بالمطابقة عني صلب الكف عن الإقامة؛ لأنه موضوع للهي، وأما إظهار الكراهة بالنسبة إلى المهني عنه - وهو الإقامة - فمن لوازمه ومقتضياته، وحديثه فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة.

وحاصل الجواب: أنا سلم أن دلالة عني إظهار كراهة الإقامة بالانترام، لكن هذا بالنظر للوضع اللغوي، ودعوى المصنف أن دلالة عليه بالمطابقة بالنظر للوضع العرفي لا اللغوي؛ لأن "لا تقم عندي" صار حقيقة عرفية في إظهار كراهة إقامته حتى أنه كثيراً ما يقال: "لا تقم عندي" ولا يقصد تحسب العرف كفه عن الإقامة الذي هو المدلول اللغوي، بل مجرد إظهار كراهة حضوره وإقامته عنده سواء وجد معها ارتحال أو لا. (الدسوقي)

وزان "حسنها": في أعجبي الدار حسنها؛ لأن عدم الإقامة مغاير للارتحال فلا يكون
 مع الدار في المثال المذكور.
تأكيدا وغير داخل فيه، فلا يكون بدل البعض، ولم يعتدّ ببدل الكل؛ لأنه إنما يتميز
 ولا بيان
 عن التأكيد بمغايرة اللفظين، وكون المقصود هو الثاني، وهذا لا يتحقق في الحمل
 المعطى
 أي من لبدل ينقل نسبة العامل إليه التمييز المذكور
لا سيما التي لا محل لها من الإعراب، مع ما بينهما أي بين عدم الإقامة والارتحال من
 الذي هو مدلول الثانية
الملازمة للزومية فيكون بدل الاشتمال،
 الذي هو مدلول الأولى
 هذه نتيجة الدليل

وزان حسنها إلخ: يريد أنه في حكم بدل الاشتمال، وهذا ظاهر على توجيه المصنف، وأما على قول من يقول:
 'الأمر بالشيء يتضمن النهي عن ضده بالمعنى المتبادر'، فهو في حكم بدل البعض عن الكل. (حسن جلبي)
لأن عدم إلخ: أي إنما كان وزانه وزان حسنها؛ لأن عدم الإقامة أي الذي هو مطلوب بـ 'لا تقيم' معاير
 للارتحال، أي الذي هو مطلوب بقوله: 'ارحل'. [الدسوقي: ٤٤/٣] **مغاير:** أي بحسب المفهوم وإن تلازما بحسب
 الوجود. (الدسوقي) **فلا يكون تأكيداً:** اعترض بأنه أراد نفي التأكيد المعطى فقط، فلا يكون مخرجاً للمعوي،
 وحيث لم يتم التعليل، وإن أراد نفي التأكيد مطلقاً فيرد عليه أن هذا يعيد أن التأكيد المعوي لا يكون معايراً في المعنى،
 وهو مشكل بما تقدم من قوله: ﴿لَا رَبَّ لَهُ﴾ [البقرة: ٢] فإنه تأكيد معوي لقوله: ﴿ذَلِكَ نَكَاثٌ﴾ [البقرة: ٢]
 مع مغايرته له في المعنى، وأجيب باختصار الثاني، وهو أن المراد نفي التأكيد مطلقاً، إلا أن المراد بقوله: 'معاير
 للارتحال' معايرة قوية لا يؤول الأمران فيها لشيء واحد وإن تلازما في الوجود. [الدسوقي: ٤٥/٣]
وغير داخل: أي عدم الإقامة غير داخل في مفهوم الارتحال. (الدسوقي) **ولم يعتدّ ببدل الكل:** أي بحيث يذكر ما
 يخرج، فالقصد بهذا نفي كون 'لا تقيم' بدل كل؛ ليتم الدليل، وليس قصد الشارح به الاعتذار عن عدم ذكر
 المصنف بدل الكل، حتى يرد عليه بأن الأولى له أن يقدم هذا الكلام عند قوته السابق مسرلة بدل البعض أو الاشتمال
 أو يؤخره عن بقية التوجيه. (الدسوقي) **بمغايرة اللفظين:** أي دائماً في البدل، والتأكيد تارة يعاير وتارة لا.
وهذا لا يتحقق إلخ: أي وما ذكر من معايرة اللفظين التي يحصل معها تميز بدل الكل من التوكيد، وكون المقصود
 الثاني لا يتحقق في الحمل؛ لأن التوكيد المعطى في الحمل فيه المعايرة بين اللفظين دائماً، وكل من الحمل مستقل.
 فيكون كل منها مقصوداً، فلو كان بدل الكل يجري في الجمل لما تميز عن التوكيد، فحيث لا بدل كل في الحمل؛
 لإغناء التوكيد فيها عنه؛ فلذا لم يعتد المصنف ببدل الكل بحيث يخرج. (الدسوقي)
لا سيما إلخ: لأن الحمل التي لا محل لها من الإعراب لا يتصور فيها أن تكون الثانية هي المقصودة بالنسبة؛ إذ لا نسبة
 هناك بين الأولى وبين شيء آخر حتى تجعل الثانية بدلاً عن الأولى في ذلك. (التجريد) **من الملازمة:** لأن الأمر بالشيء
 كالرحيل يستلزم النهي عن ضده كالإقامة. [الدسوقي: ٤٦/٣]

الْحُذِّ وَتُذِّبُ لَا يَنْبَلِي ﴿١٢٠﴾ فَإِنْ وَرَثَهُ أَيُّ وَزَانٍ قَالَ: يَا آدَمُ وَرِثْ عَمْرِي فِي قَوْلِهِ:

أقسم بالله أبو حفص عمر ^{لأفة} ما مسّها من نقبٍ ولا دبر ^{بانتحريث جراحة الظهر}

حيث جعل الثاني بيانا وتوضيحا للأول، ^{فوسوس إلخ وأبو حفص} وظاهر أن ليس لفظ "قال" بيانا وتفسيرا ^{فقط}

للفظ "وسوس" حتى يكون هذا من باب بيان الفعل دون الجملة، بل المبيّن هو مجموع ^{فقط}

الجملة. ^{وكذا المبيّن} وأما كونها أي الجملة الثانية كاستقطعة عنها أي عن الأولى فكون عطفها

عنها أي الثانية على الأولى موهما عصفها على غيرها مما ليس بمقصود، وشبه هذا لكمال ^{بيان لغیرها}

لا يئلى أي لا يتطرق إليه نقصان فصلا عن الروال. [التجريد: ٢٥٠/٣] أقسم هذا البيت لأعرابي أتى عمر بن الخطاب ؓ فقال: إن أهلي بعيد وإني على ناقة دبراء عجفاء نعباء واستحمل عمر فظنه كادبا، فقال: "والله ما بقت" ولم يحمله، فانطلق الأعرابي فحمل بعيره، ثم استقبل البطحاء وجعل يقول: وهو يمشي خيف بعيره: أقسم بالله أبو حفص عمر :: ما مسها من نقب ولا دبر :: اغفر له الهم إن كان فجر، أي حدث في يمنه وعمر مقل من قبل الوادي، فجعل يقول: اللهم صدق الهم صدق حتى التقيا فأخذ بيده، فقال: ضع عن ناقتك، فوضع فإذا هي نعباء عجفاء، فحمله على بعير وزوده وكساه. [الدسوقي ملخصاً: ٤٧/٣]

نقَب. النقَب: الثقب وفرجة تخرج في الجنب والجرب. (القاموس) **حيث جعل الثاني.** [أي قال يا آدم إله في الآية وعمر في الشعر] بيان للأول أي في المثالين، كما جعل عمر بياناً وتوصيحاً لأبي حفص؛ لأنه كنية يقع فيها الاشتراك كثيراً، كذلك وسوسة الشيطان بيئت بالجملة بعدها خفاء تلك الوسوسة. [الدسوقي: ٤٨/٣]

وظاهر أن ليس إلخ: هذا جواب عما يقال اعتراضاً على المصنف: لم لا يجوز أن يكون البيان في الآية المذكورة من باب بيان الفعل بالفعل، فيكون البيان في المفردات لا في الحمل، وحينئذٍ فلا يصح التمثيل بالآية المذكورة، ووجه ما ذكره الشارح من الظهور: أنه إذا اعتبر مطلق القول بدون اعتبار الفاعل لم يكن بياناً لمطلق الوسوسة؛ إذ لا إهمام في مفهوم الوسوسة، فإنه القول الخفي بقصد الإضلال، ولا في مفهوم القول أيضاً، بخلاف ما إذا اعتبر الفاعل، فإنه حينئذٍ يكون المراد منها فرداً صادراً من الشيطان، ففيه إهمام يريله قول مخصوص صادر منه. (الدسوقي)

وتفسيراً للفظ: إذ القول أعم من الوسوسة. **مجموع الجملة إلخ** يجب فصها عنها كما يجب الفصل بين كاملتي الانقطاع. **وأما كونها:** وهذا شروع في شبه كمال الانقطاع، وحيثه فكان المناسب لما تقدم أن يقول: وأما شبه كمال الانقطاع فليكون عطفاً عليها إلخ. [الدسوقي: ٤٩/٣] **بقصود:** لأداء العطف عليه لخلل في المعنى. (الدسوقي) **هذا لكمال:** أي كون عطفاً على السابقة موهما.

الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف إلا أنه لما كان خارجيا يمكن دفعه
بصرف هو إيهام بخلاف المقصود دلت المانع

بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع ويسمى الفصل لذلك قطعاً، مثاله:

وتظن سلمى أني أبعي بها **بدلاً أراها في الضلال تميم**
سواء بمقابلة مفعول ثان يسمى ترك العطف في تحجير

فبين الجملتين مناسبة ظاهرة لاتحاد المسنديين؛ لأن معنى "أراها" أظنها، وكون المسند
تظن وأراها فظهر الاتحاد بين المسنديين

إليه في الأولى محبوباً وفي الثانية محباً، لكن ترك العطف؛ لئلا يتوهم أنه عطف على
جملة ثانية

"أبعي" فيكون من مظهرات سلمى،.....

على مانع إلخ إذ قلت: إن كمال الاتصال فيه مانع من العطف أيضاً، فمقتضاه أن يسمى شبه كمال الانقطاع.

قلت: المراد أن العطف مع الإيهام مشتمل على مانع من العطف مع وجود المصحح له، وهو التعابير الكلي، بخلاف
 كمال الاتصال، فإن المصحح فيه متفق لعدم التعابير الكلي بين الجملتين، فزال الوهم. [الدسوقي ملخصاً: ٤٩/٣]

لما كان خارجياً أي عن دلت الجملتين، بخلاف المانع في كمال الانقطاع، فهو أمر ذاتي لا يمكن دفعه أصلاً، وهو
 كون إحدهما حبرية والأخرى إنشائية، ولا جامع بينهما. (الدسوقي) **لذلك** لأجل كون العطف موهماً. **قطعاً**

وجه تسميته بالقصع إما لقطعه لتوهم خلاف المراد، وإما لأن كل فصل قطع، فيكون من تسمية العقيد باسمه المطبق.

[الدسوقي: ٥٠/٣] **مثاله:** أي مثال الفصل لدفع الإيهام المسمى بالقطع، وغير بائثال دون الشاهد؛ لأجل قوته
 الآتي: 'ويغتمل الاستيفاء'؛ لأن الاحتمال لا يصير في المثار ويصر في الشاهد. (الدسوقي)

أراها في الضلال. على صيغة المجهول شاع في الظن أي أصها. (الدسوقي) **فبين الجملتين.** أي الخبريتين أعني قوله:

"وتظن سلمى" وقوة: "أراها في الضلال تميم"، وحاصل كلامه: أن هاتين الجملتين بينهما مناسبة لوجود جهة
 الجامعة، وهي الاتحاد بين مسنديهما وهو تظن وأرى؛ لأن معنى أرى: أظن، وشبه التصانيف بين مسند إليه فيهما وهو

ضمير 'تظن' و'أراها' مستتر، فإن الأول عائد على 'سلمى' وهي المحبوبة، والثاني عائد على الشاعر وهو المحب، وكل
 من المحب والمحبوب يشبه أن يتوقف تعقله على تعقل الآخر إلا أنه ترك العطف لمانع. (الدسوقي)

في الثانية إلخ: فيهما تصانيف أو تقارن في الخيال. (الأطول) **لكن ترك إلخ.** حاصله: أنه لو عطف جملة "أراها"

على جملة "تظن سلمى" لكان صحيحاً؛ إذ لا مانع من العطف عليه إذ المعنى حينئذ: أن سلمى تظن كذا وأظنها كذا،
 وهذا المعنى صحيح ومراد للشاعر إلا أنه قطعها وم يقل: "وأراها" لئلا يتوهم السامع أنها عطف على أبعي، فيفسد

المعنى المراد؛ إذ المعنى حينئذ: أن سلمى تظن أني أبعي بها" بدلاً وتظن أيضاً أني أظنها تميم في الضلال، وليس هذا
 مراد الشاعر، بل مراده أني أحكم على سلمى بأنها أخطأت في ظنها أني أبعي بها بدلاً. (الدسوقي)

لئلا يتوهم إلخ: لا يقال: لا مناسبة بين مسند "أبعي" و"أراها"، وكفى بذلك في معي توهم العطف. لأننا نقول.

كفى للمناسبة كونه متعلق الظن. [التجريد ملخصاً: ٢٥١]

ويحتمل الاستئناف كأنه قيل: كيف تراها في هذا الظن؟ فقال: أراها تتحير في قوله: أراها ^{كما يحتمل غيره} مصيبة أو محطنة ^{أي محطنة تتحير} أودية الضلال، وأما كونه أي الثانية كامتصة بها أي بالأولى، **فلكونها** أي الثانية ^{جمع وادي}

جوابا لسؤال **اقتضته الأولى**، فتسر الأولى ^{بسبب الالتصاف} مرلته أي السؤال؛ لكونها مشتملة عليه ومقتضية له، **فتفصل الثانية عنها** أي عن الأولى، كما يفصل الجواب عن السؤال ^{عطف بغير} لما ^{عطف}

بينهما من الاتصال، **قال السكاكي**: فيسر ^{السؤال المحقق والجواب} دلت السؤال الذي تقتضيه الأولى وتدل عليه

ويحتمل إلح والحاصل: أن جملة "أراها في الضلال" يحتمل أن تكون غير استئناف بأن يقصد الإحار بها كالتي قبلها من غير تقدير سؤال تكون جوابا عنه، فيكون مابعا من العطف هو الإيهام السابق. ويحتمل أن تكون مستأنفة بأن يقدر السؤال قبها وتكون هي جوابا عنه، فيكون المانع من العطف كون الحملة كالمتصة بما قبها لاقتضاء ما قبها السؤال أو تنزيهه منزلة السؤال، وجواب يفصل عن السؤال لما بينهما من الاتصال. [الدسوقي: ٥١/٣]

أودية الضلال. أي في الضلال الشبيه بالأودية من إضافة المشبه به للمشبه. (الدسوقي) **فلكونها إلح**. كلامه يقتضي أن وقوع جملة جوابا لسؤال اقتضته الأولى موجب للفصل وهو كذلك؛ لأن السؤال وجواب إن نظر إلى معنييهما فبينهما شبه كمال الاتصال كما يأتي بيانه، وإن نظر إلى لفظيهما فبينهما كمال الانقطاع لكون السؤال إنشاء والجواب حبرا، وإن نظر إلى قائليهما فكل منهما كلام متكلم، ولا يعطف كلام متكلم على كلام متكلم آخر، فعلى جميع التقادير الفصل متعين، لكنه مخالف لما ذكره في "المطول" في آخر بحث الالتفات. [الدسوقي: ٥٣/٣]

اقتضته الأولى. لكونها بحملة في نفسها باعتبار الصحة وعدمها أو بحملة السب أو غير ذلك مما يقتضي السؤال. [التجريد: ٢٥١] **من الاتصال**. أي من الاتصال الشبيه أي من شبه كمال الاتصال، فكما أن الحملة الأولى في الأقسام الثلاثة من كمال الاتصال مستتعة للثانية، ولا توجد الثانية بدون الأولى كذلك السؤال مستتبع للجواب. والجواب لا يوجد بدون السؤال. [الدسوقي: ٥٤/٣]

قال السكاكي إلح. اعلم أن الفرق بين قول المصنف والسكاكي: أن مذهب المصنف أن الموجب لترك العطف بين الحملتين تنزيل الحملة الأولى منزلة السؤال في مع العطف، وعلى هذا لا مدخل للسؤال في مع العطف في الحالة الراهية وإن كان هو الأصل في المع، ومذهب السكاكي أن السؤال الذي اقتضته الحملة الأولى ويفهم عنها بالصحوى أي بقوة الكلام باعتبار القرائن ينزل منزلة السؤال الواقع بالفعل، وتجعل الحملة الثانية جوابا عن ذلك السؤال، فتقطع الحملة الثانية عن الأولى؛ إذ لا يعطف جواب سؤال على كلام آخر، وعلى هذا فالملتصى لمع العطف كون الكلام جوابا لسؤال لا تنزيل الحملة الأولى منزلة السؤال كما هو مذهب المصنف. والحاصل: أنه على مذهب المصنف الحملة الأولى منزلة منزلة السؤال المقدر، وأما على مذهب السكاكي الذي تعلق به التنزيل، إنما هو السؤال المقدر الذي اقتضته الحملة الأولى، فينزل منزلة السؤال الواقع، فالحملة الثانية جواب للحملة الأولى على مذهب المصنف وللسؤال المقدر على كلام السكاكي. (الدسوقي ملخصا)

بالفحوى **منزله** السؤال **الواقع** ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جواباً له، فيقطع عن الكلام
 الأول لذلك وتنزيله منزلة السؤال الواقع، إنما يكون **لكنة** **كإعاء السامع** عن أن
 يسأل. أو مثل أن لا يسمع منه أي من السامع شيء تحقيراً له، أو كراهة لكلامه، أو
 مثل أن لا ينقطع كلامك بكلامه أو مثل القصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ، وهو
 تقدير السؤال وترك العاطف أو غير ذلك، وليس في كلام السكاكي دلالة على أن
 الأولى تنزل منزلة السؤال، فكأن المصنف نظر إلى أن قطع الثانية عن الأولى مثل قطع
 الجواب عن السؤال إنما يكون على تقدير تنزيل الأولى منزلة السؤال وتشبيهها به،
 والأظهر أنه لا حاجة إلى ذلك، بل مجرد كون الأولى منشأ السؤال كاف
 اشترين

وتنزيله **مرلة** إلخ أي وتنزيل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع؛ لأجل أن يكون الكلام الثاني جواباً له إنما يكون
 إلخ، وقصبة الكلام الشارح أن الكنة خاصة بالتنزيل على كلام السكاكي مع أن التنزيل أيضاً على مذهب المصنف إنما
 يكون سكتة، فكان الأولى للشارح أن يعمم في كلامه بأن يقول: والتنزيل إنما يكون لكنته يشمل التنزيلين أعني تنزيل
 الجملة الأولى منزلة السؤال وتنزيل السؤال المقدر منزلة الواقع. [الدسوقي: ٥٤/٣]
 أو مثل. قدر الشارح لفظ 'مثل' إشارة إلى أن قول المتن: 'أو أن لا يسمع إلخ' عطف على قوله: 'إعاء لا على أن
 يسأل، وإنما قدر كلمة 'مثل' لا الكاف؛ لأنه حرف واحد يستكره مزجها من الشارح بامتس. [الدسوقي: ٥٥ ٣]
 لا يقطع. ولا يفت عن اتصاله ونظامه. وهو تقدير. [أي تكثير المعنى مع تقليل اللفظ] فيه تسامح. إذ التقدير
 وعدم التصريح سب لتقليل لا نفسه. [التحريد: ٢٥٢] أو غير ذلك عطف على 'إعاء' أو على 'القصد'.
 وذلك مثل التنبيه على فطانة السامع بأن المقدر عنده كالمذكور. (الدسوقي)

وليس في كلام السكاكي إلخ. هذا شروع في اعراض وارد على قول المصنف. فنزل الجملة الأولى منزلة
 السؤال المقدر. وحاصله: أن المصنف مختصر لكلام السكاكي وتابع له، وهو لم يقل ما قال المصنف. وحيث أن المصنف
 محطى في كلامه. وحاصل ما أجاب به الشارح. أن سلم أن المصنف مختصر لكلام السكاكي، لكن لا سلم حصاه؛ إذ
 هو يحتج في هذا الفن، فتارة بخالف اجتهاده اجتهاد السكاكي، وتارة يوافقه. (الدسوقي)

إنما يكون إلخ أي به نظر إلى أن قطع الثانية عن الأولى مثل قسح الجواب عن السؤال إنما يكون في تلك الحالة لا في
 حالة تنزيل السؤال المقدر منزلة الواقع كما قال السكاكي. [الدسوقي: ٥٦/٣]
 أشير: كما بينه الشارح في "المطول".

في ذلك، وإليه أشير في "الكشاف". **ويسمى الفصل لذلك أي لكونه جواباً لسؤال** ^{القطع}

اقتضته الأولى استئنافاً.
نسبة اللازم باسم المعلوم

[استئناف الفصل وتقسيمه]

وكذا الجملة الثانية نفسها تسمى استئنافاً ومستأنفة، وهو أي الاستئناف على ثلاثة أصرب؛ ^{مطلقاً}

لأن السؤال الذي تضمنته الأولى، إما عن سبب الحكم مطلقاً نحو: ^{الحكم به} ^{حان من السبب}

فإن لي كيف أنت قتت عليل **سهر دائم وحرر ضويل**

أي ما بالك عليلاً أو ما سبب علتك بقرينة العرف والعادة؛

لأن السؤال إلخ. [علة لخصر الاستئناف في الثلاثة] أي لأن المهم على السامع، إما سبب الحكم الكائن في الجملة الأولى على الإطلاق بمعنى أنه جهل السبب من أصله، وإما سبب خاص بمعنى أنه تصور نفى جميع الأسباب إلا سبب خاص تردد في حصوله وبفيه، وإما غير السبب بأن يهتم عليه شيء مما يتعلق بالجملة الأولى. [التجريد: ٢٥٢/٣]

مطلقاً: حال من السبب أي حال كون السبب مطلقاً عن النظر إلى سبب خاص، بل ينظر إلى سبب مطلق، وذلك ككون السامع يجهل السبب من أصله، وذلك بأن يكون التصديق بوجود السبب حاصلًا للسائل. والمطلوب بالسؤال تصور حقيقة السبب كما قاله في البيت المذكور؛ فإن التصديق بوجود العلة يوجب التصديق بوجود السبب إلا أنه جاهل بحقيقته، فيطلب بما شرح ماهيته، ولذا يسأل بـ"ما"، والتصديق الحاصل بسبب معين ضمني ليس مقصوداً للسائل. [الدسوقي: ٥٧/٣] **عليل** [أي أنا عليل وهذه الجملة مشأ السؤال. (الدسوقي)] أي أنا عليل

ولا شاهد فيه؛ لأنه جواب لسؤال ملغوظ، بل في قوله: **سهر إلخ.** [التجريد: ٢٥٢]

سهر دائم. حر لمبتدأ محذوف، أي سبب علني سهر دائم، وهذا محل الشاهد حيث ترك العاطف لما بين احتمالين من شبه كمال الاتصال، والمعايرة التي يقتضيها العطف لا تناسبه. [الدسوقي: ٥٧/٣] **أي ما بالك** أي ما حالك حال كونك عليلاً. **أو ما سبب علتك** هذا تنويع في التعبير والمعنى واحد؛ لأن كلا من العبارتين يفيد السؤال عن سبب العلة، وإن كانت العبارة الأولى تفيد ذلك بالتلويح والثانية تفيد بالتصريح. (الدسوقي)

بقرينة إلخ. مرتبط محذوف، أي وإما كان السؤال عن السبب المطلق لا عن السبب الخاص بقرينة العرف، وإضافة القرينة لما بعده بيانية. [الدسوقي: ٥٨/٣] وفي "المطول": وعدم التأكيد أيضاً مشعر بذلك، لا يقال: إن اسمية الجملة أيضاً من المؤكدات؛ لأنها بقول: إما وحدها لا تكفي في مقام التردد. (التجريد)

لأنه إذا قيل: فلان مريض، فإنما يسأل عن مرضه وسببه، لا أن يقال: هل سبب علته كذا وكذا، لا سيما السهر والحزن حتى يكون السؤال عن السبب الخاص.

وإما عن سبب حاص لهذا الحكم ^{عدم يوم} ^{تدريج على نفسي} **وما أترى نفسي إن النفس لأماره بالسوء** (يوسف: ٥٣) **كأنه قيل:** هل النفس ^{الكاتب في حقه لا} ^{بيان واللام} **أماره بالسوء؟ بقرينة التأكيد، وهذا الضرب نفسي**

أأكد حكم. كما مر في أحوال الإسناد من أن المخاطب إذا كان طالبا مترددا حسن ^{الجواب} ^{الكاف تعليلية} تقوية الحكم بمؤكد، ولا يخفى أن المراد بالاعتناء: الاعتناء استحسانا لا وجوبا، ^{لا بوجوب}

والمستحسن في باب البلاغة بمنزلة الواجب
فصح تعبير الشارح بـ "يقص"

عن **مرصه** أي سبب مرضه فقله: 'وسببه' تفسير لمراد من المعطوف عليه، ولو اقتصر على قوله: 'عن سبب مرضه' لكان أوضح، كذا قيل. [التحريد. ٢٥٢] **هل سبب** أي على وجه التردد في ثبوت سبب حاص. (التحريد) **لا سيما السهر والحر** أي خصوصا السهر والحر، فهما أوى بعدم القول؛ لأنه يبعد كونهما سببين من الأسباب المحدثة للمرض، وحيث فلا يقال في السؤال: هل سبب علتك السهر أو الحر؛ إذ لا يتوهم سببتهما للمرض حتى يسأل عنهما. [الدسوقي: ٥٨، ٣] **وإما عن سبب** **إح** أي فيكون المقام مقام أن يتردد في ثبوت، ولهذا يؤتى بالجواب مؤكدا. (التحريد)

وما أترى نفسي هذه الحملة مشأ السؤال، وقوله: "إن النفس لأماره بالسوء" هذا هو الاستثاف. قال في 'الكشاف': والمعنى وما أترى نفسي أي من الرسل، ولم أشهد بها بالبراءة الكلية ولا أزيكها. (الدسوقي)

كأنه قيل **إح** [لأن الفرص أن السؤال عن سبب حاص] أي لأن الحكم بنفي تبرة النفس من طهارتها من الرسل يتبادر منه أن ذلك لا يطاعها من أصلها على طلب ما لا يسعى، فكأن المقام مقام أن يتردد في ثبوت أمرها بالسوء بعد تصوره؛ فكأنه قيل: لم نفي البراءة عن نفسك، هل لأن النفس أماره بالسوء أي إنها مضطعة على ذلك، فالسائل متردد طالب للتعين. [الدسوقي: ٥٩/٣]

بقريته التأكيد هذا مرتبط بمحدوف، أي فالسؤال عن سبب حاص بقريته التأكيد؛ لأنه يدل على أن السائل سأل عن سبب حاص مع التردد فيه. فأجيب بالتأكيد؛ لأن السؤال عن مطلق السبب لا يؤكد جوابه. (الدسوقي) **وهذا الضرب** أي النوع من السؤال، وهو السؤال عن سبب حاص. (الدسوقي) **من أن المخاطب** **إح** الأولى أن يقول: من أن المخاطب قد يرسل مسرلة المتردد الطالب إذا قدم عليه ما يلوح بالخبر، فيستشرف استشراف المتردد الطالب، فحيث لا يحسن تقوية الحكم بمؤكد. (الدسوقي) **بالانقضاء** لأن المذكور فيما مر الحسن لا الوجوب.

وإما عن غيرهما أي غير السبب المطلق والخاص نحو: **قالوا سلاما قال سلام** أي فمادا ^{إبراهيم عليه} ^{الملائكة} **قال إبراهيم** في جواب سلامهم؟ فقيل: قال: سلام أي **حيّاهم** بتحية أحسن من تحييتهم؛ لكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت، وقوله: **زعم العواذل** جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة أي في عمرة: وشدة صدقوا أي جماعات العواذل التي في زعمهم أنني في عمرة، **ولكن غمري لا سحي** أي لا تنكشف، بخلاف أكثر الغمرات والشدائد، كأنه قيل: أصدقوا أم كذبوا؟ فقيل: صدقوا، **وأنصا منه** أي من الاستيناف، وهذا إشارة إلى تقسيم آخر له ما يأتي **بإعادة اسم ما استوف منه** أي أوقع عنه الاستيناف،... ^{إشارة إلى توجيه الاستدراك} ^{عطف} ^{العواذل} ^{تقسيم آخر من الاستيناف} ^{أي استيناف بأن}

وإما عن غيرهما أي عن غير السبب الخاص وغير السبب المطلق، وهو شيء آخر له تعلق بالجملة الأولى يقتضي المقام السؤال عنه إما عام كما في الآية، وإما خاص كما في البيت؛ لأن العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب، والسؤال عن تعيينه. [الدسوقي: ٦٠/٣] **نحو قالوا** أي الرسل أعني الملائكة المرسلين لقوم لوط، وقوله: 'سلاما' مفعول مخدوف، أي نسلم عليك يا إبراهيم سلاما. (الدسوقي) **قال سلام** أي قال إبراهيم في جواب سلام الملائكة: 'سلام' أي عليكم، فهو مبتدأ حذف حيره. (الدسوقي) **قال إبراهيم** أي فقول إبراهيم لا يسببا لسلام الملائكة لا عاما ولا خاصا. (الدسوقي)

على الدوام والثبوت أي بخلاف تحييتهم فإنها بالجملة الفعلية. (الدسوقي) **زعم العواذل** [قال في 'الشواهد': لا أعرف قائله، والرعم أكثر استعماله في الاعتقاد الباطل، وقد يستعمل في الحق على ما في 'القاموس'، ومن ذلك ما هنا بدليل قوله: "صدقوا". (الدسوقي)] والأوجه أن المراد: رعم العواذل أنني في عمرة تنكشف، فالرعم حيث في معناه المشهور، ولما كان رعمهم مركبا فصدقهم في كونه في عمرة وكذبهم في اعتقاد الانجلاء. [التحريد: ٢٥٣]

معنى جماعه عادله ولم يجعله جمع عاذلة واحدة من المؤث لقوله: "صدقوا" بضمير المذكور، ولم يجعله جمع عادل؛ لأن فاعلا لا يطرد جمعه على فواعل إلا إذا كان صفة مؤث أو لما لا يعقل كحائض وصاهل. (التحريد)

ولكن غمري لا سحي أي لا تنكشف، كما هو شأن أكثر العمرات والشدائد استدرك على ذلك بقوله: "ولكن غمري لا سحي"، والمعنى أنني كما قالوا: ولكن لا مطمع في فلاح. (الدسوقي) **كأنه قيل** ^{الح} هذا تقدير للسؤال الناشئ من الجملة الأولى، فإنه لما أظهر الشكاية من جماعة العدل له على اقتحام الشدائد، كان ذلك مما يحرك السائل؛ ليستأهل هل صدقوا في ذلك الرعم أم لا، فالسائل متصور للصدق والكذب، وإما يسأل عن تعيين أحدهما. [الدسوقي: ٦١/٣] **بإعادة** الباء للملابسة أو معنى مع. [الدسوقي: ٦٢/٣]

وأصل الكلام استونف عنه الحديث فحذف المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم نحو:

أحسنت أنت إلى زيد، ^{بعد بنائه للمفعول} قد حقق بالإحسان بإعادة اسم زيد، ومنه ما بيني ^{الذي استونف الحديث لأجله} على صفته

أي صفة ما استونف عنه دون اسمه، والمراد صفة تصلح لترتب الحديث عليها نحو:

أحسنت إلى زيد صديقك القاييم ^{هل كنت}، والسؤال المقدر فيهما: لماذا أحسن إليه،

أو هل هو حقيق بالإحسان؟ ^{وهو} أي الاستيناف المبني على الصفة ^{نحو} لاشتماله على

بيان السبب الموجب للحكم كالصدقة القديمة في المثال المذكور لما يسبق إلى الفهم من

ترتب الحكم على الوصف الصالح للعلية أنه علة له،
^{وهو الإحسان هنا} ^{مثال السبب الموجب للحكم} ^{علة نقوله: لاشتماله}
^{ككونه أهلاً بالإحسان} ^{كالصدقة القديمة} ^{الوصف وهو بد من ما}

وأصل الكلام أي أصل قوله: "استونف عنه"، أي أصله بعد بنائه للمجهول فهو بيان للأصل الثاني، وإلا فالأصل

الأصيل بإعادة اسم ما استأنف المكتم الحديث أي الكلام عنه في الفعل للمجهول بعد حذف الفاعل وإقامة المفعول

به مقامه فصار بإعادة اسم ما استونف عنه الحديث، ثم حذف المفعول الذي له الإصالة بالنيابة، وهو الحديث اختصاراً

لظهور ذلك المراد، وما حذف ذلك المفعول برز الفعل مرةً اللازم فأنيب المجرور أو المصدر المفهوم من استونف

بتأويل استونف بأوقع كما قال الشارح. [الدسوقي: ٦٢/٣] **وسرل لفعل إلخ** أي بالسنة للمفعول الصريح حيث

قصع النظر عن ذلك المفعول، واقتصر على المفعول بالواسطة وهو قوله عنه. (الدسوقي)

نحو أحسنت أنت أشار الشارح بـ "أنت" إلى أن التاء في "أحسنت" تاء الخطاب لا تاء المتكلم، وإنما جعل

الشارح التاء للخطاب مع أنه يصح جعلها للمتكلم للتناسب مع "أحسنت" في المثال الآتي؛ لأنه يتعين أن تكون

الثانية للحصاف وإلا لقار: صديقي القديم إلخ. (الدسوقي) **ما بيني** أي الاستيناف بيني ويرك من تركيب الكل

على أحرانه، ولم يعر بالإعادة؛ لأن الصفة لم تذكر أولاً حتى تعاد. (الدسوقي)

صديقك القديم أي فهذا استيناف مركب من صفة ما استونف الحديث لأجله، وهذه الصفة هي الصداقة تصلح لترتب

الحديث عليها. (الدسوقي) **فيهما** أي فيما بيني على الاسم وفيما بيني على الصفة. **لماذا أحسن إليه** بصيغة الماضي،

وهذا راجع إلى المثال الأول، ويقدر السائل فيه غير المحاط من السامعين، كما علم من صطبه بصيغة الماضي لعدم

اشتغال الجواب فيه على خطاب. [التجريد: ٢٥٤]

أو هل هو إلخ راجع إلى مثال الثاني، وتقدير السؤال فيه من المحاط لاشتغال الجواب فيه على الخطاب. (التجريد)

بيان السبب إلخ ليس المراد بالحكم الحكم المتخصص للسؤال، بل المراد بيان سبب الموجب للحكم الذي في الجواب، فإن

قولنا: زيد حقيق بالإحسان بيان لاستحقاق الإحسان، غير مشتمل على بيان سبب استحقاقه للإحسان، بخلاف قولك:

"صديقك القديم أهل لذلك"، فإنه مشتمل على بيان السبب الموجب للإحسان، وهذا وجه كونه أبغ. (التجريد ملخصاً)

وههنا بحث، وهو أن السؤال إن كان عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة، وإلا فلا وجه لاشتماله عليه كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ (هود: ٦٩)، وقوله: "زعم العواذل" ووجه التفصي عن ذلك مذكور في الشرح. وقد حذف صدر الاستيفاء فعلا كان أو اسما نحو: **يُسَبِّحُ فِيهَا بِالْعُدُوِّ وَالْأَصَالِ رَحْمَةً** (البور: ٢٧، ٢٦) فيمن قرأها مفتوحة الباء كأنه قيل: من يُسَبِّحُه؟ فقيل: رجال، أي يسبحه رجال، ...

وهذا بحث أي في الألفية المعللة بما ذكر بحث، فهو إيراد على قوله: "وهذا أبلغ لاشتماله على بيان النسب الموجب للحكم". وحاصل الإيراد: أن السؤال إن كان عن نسب الحكم فلا بد من اشتمال الجواب عليه في أي استئناف كان، أي سواء كان مبنيًا على الاسم أو مبنيًا على الصفة، وإن لم يكن سؤالًا عنه، فالجواب غير مشتمل على النسب في أي استئناف كان؛ إذ لا معنى لاشتماله على بيانه، وحديث فلا فرق بين الاستئناف، فجعل المبني على الصفة أبلغ من المبني على الاسم، وتعليقه بما ذكر لا يتم. [الدسوقي: ٦٤/٣]

كان عن النسب أي كما في المثالين المذكورين. [التجريد: ٢٥٤] | أي في المبني على الاسم والمبني على الصفة (الدسوقي) | **وإلا** أي وإن لم يكن السؤال عن النسب فلا وجه لاشتماله عليه وصفًا أو اسمًا. (التجريد)

كما في: تشبيه في عدم الاشتمال.

مذكور في الشرح قال فيه: وجهه أنه إذا ثبت لشيء حكم، ثم قدر السؤال عن سببه وأريد أن يحجب بأن سبب ذلك أنه مستحق لهذا الحكم، فهذا الجواب يكون تارة بإعادة اسم ذلك الشيء، فيفيد أن سبب هذا الحكم كونه حقيقاً به، وتارة بإعادة صفة فيفيد أن سبب استحقاقه هذا الحكم هو هذا الوصف، وليس يجري هذا في سائر صور الاستئناف، وهذا قال: "ومنه"، وحاصل التقصي: أن في الأول بين سبب الحكم فقط وفي الثاني بين سبب سبب الحكم، فهو متضمن لسبب الحكم ومبين فيه سبب ذلك السبب، فكان أبعد من الأول كما يظهر من المثالين المذكورين، ففي المثال الأول كون ريد حقيقاً بالإحسان سبب للحكم الذي هو ثبوت استحقاقه للإحسان، وفي الثاني أعني ما بي على الصفة الصداقة القديمة سبب لاستحقاق الإحسان، ومن الأول أيضاً ما إذا قيل: ما بال ريد يركب الحيل؟ فقلت: هو حقيق بركوبها، ومن الثاني ما لو قلت في الجواب: هو حقيق بركوبها؛ لأنه من أبناء الملوك. (التحريد والدسوقي)

صدر الاستيفاء لا مفهوم الصدر، بل العجر كذلك، كما في "نعم الرجل زيد" على قول من يجعل المخصوص متبداً والخبر محذوفاً، ولو قال: وقد يهدف بعض استيفاء لكأن أحسن، ولعله إنما ترك المصنف الكلام على ذلك لقته في كلامهم أو لضعف القول المذكور. (الدسوقي) **فعلاً** ذلت الصدر كما في الآية.

والأصل جمع أصيل بمعنى آخر النهار. أي يسجد رجال الخ. وحذف الفعل اعتماداً على "يسبح" الأول لا على المذكور في السؤال المقدر؛ لأنه لا يجوز كما في "دلائل الإعجاز"، ولا مخالفة بينه وبين الشارح. (التجريد)

وعليه **عم** **ح** أو "نعم رجلاً **يد** **عنى** **قول** أي على قول من يجعل المخصوص
على حذف صدر الاستئناف

بالمذح خبر مبتدأ محذوف، أي هو زيد ويجعل الجملة استينافاً جواباً للسؤال عن تفسير
عطف لازم على ملووم

الفاعل المبهم. **وقد يحذف** الاستيناف **كده** **ما** مع **فما** **بى**، مقادير **خو** **رس** **ن**
قول الحماسي

بحولكم قريش **هم** **إف** أي إيلاف في الرحلتين المعروفتين **لهم** في التجارة رحلة في

الشتاء إلى اليمن ورحلة في الصيف إلى الشام، **ليس لكم إلاف** أي مؤالفة في الرحلتين
لأنه بارد لأنه حار

المعروفتين كأنه قيل: أصدقنا أم كذبنا؟ فقيل: كذبتهم، فحذف هذا الاستيناف كله وأقيم
قوله كذبتهم

وعند أي ويخبرني عنه أي على حذف صدر الاستئناف، به به عنى التفوت بين المثالين وهو كون المحذوف في
أحدهما المسد وفي الآخر المسد إليه، وكون المحذوف في الأول جائزاً أو في الثاني واجباً. [التحريد ملخصاً: ٢٥٤]
أى على قول **خ** أي على قول من يقول: إن المخصوص متداً محذوف الحرف وإلا فيكون المحذوف العجر،
ولا عنى قول من يقول: إن المخصوص متداً حيره الجملة قبله أو إنه بدل أو عطف بيان وإلا فلا حذف أصلاً،
ولا يكون في الكلام استئناف. [الدسوقي: ٦٥/٣]

وقد تحذف **خ** أي قد تحذف الجملة المستأنفة تمامها، فلا يبقى منها صدر ولا عجر، وحينئذ فيكون الفصل
الذي هو ترك العطف بين المحذوفة وما قبلها تقريرياً؛ لأن الفصل الحقيقي إنما يكون بين المنقطعين. (الدسوقي)
خو: هو قول ساور بن هند بن قيس بن زهير، وبعد البيت المذكور:

[أولئك أومنوا جوعاً وخوفاً :: وقد جاعت بنو أسد وخافوا]

ومرادهم هجو بني أسد وتكديهم في انتسابهم لقريش، وادعائهم أنهم إخوانهم وبظائرهم بأن لهم إيلافاً في الرحلتين،
وليس لهم شيء منهما، وأيضاً قد أمهم الله من الجوع والخوف كما هو نص القرآن وأنتم جائعون وخائفون.
(الدسوقي) **قريش** هم أولاد النضر بن كنانة وهو حبر "أل"، وأما قوله "لهم إلف" فهو منقطع عما قبله قائم مقام
الاستئناف، والإلف مصدر الثلاثي وهو إلف يقال: ألف فلان مكاناً بأنفه إنفاً، والإيلاف مصدر الرباعي وهو
ألف، وكلاهما بمعنى واحد وهو المؤالفة والرغبة. (الدسوقي)

ليس لكم إلاف أي رعة في الرحلتين المعروفتين، أي فقد افترتيم في دعوى الأخوة لعدم التساوي في المراتب؛
وإد لو صدقتم في ادعاء الأخوة لهم لاستويتيم مع قريش في مؤالفة الرحلتين. (الدسوقي)

وأقيم **خ** اعلم أن ما ذكره الشارح من أن قوله: "لهم إلف" إلخ قائم مقام الاستئناف لدلالته عليه غير متعين لجوار أن
يكون جواباً لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف، فكانه لما قال المتكلم: كذبتهم، قالوا: لم كذبنا، فقال له المتكلم: هم إلف،
فيكون في البيت استئنافان: أحدهما محذوف والآخر مذكور، وكل منهما جواب لسؤال مقدر. (الدسوقي)

قوله: "لهم إلف" وليس لكم إلاف مقامه لدلالته عليه، أو **بدون ذلك** أي قيام شيء مقامه اكتفاء بمجرد القرينة نحو قوله تعالى: **فَفَعَّمِ الْإِنسَانُ** (الدريات: ٤٨) أي نحن عسى قول من يجعل المخصوص خبر المبتدأ أي هم نحن.

ولما فرغ من بيان الأحوال الأربعة المقتضية للفصل شرع في بيان الحالتين المقتضيتين للوصل فقال: **وأما الوصل** دفع لإيهام فكفؤهم: لا، وأيدك الله، فقوهم: "لا" ردّ لكلام سابق كما إذا قيل: **هل الأمر كذلك**، فقالوا: "لا" أي ليس الأمر كذلك، فهذه جملة إخبارية و"أيدك الله" جملة إنشائية دعائية فبينهما كمال الانقطاع، لكن عطف عليها؛ ...

أي بالتأييد للمخاطب

أي نحن إلخ أي هم نحن، ولما كان "هم" هذا واجب الإضمار لم يطق به، وكان الأحسن أن يذكره؛ لأنه إما يمنع اللطخ به حيث كان في تركيب، وأما إذا قصد تفسير المعنى فلا. (العروس) أي من يجعل إلخ أي إما يكون مما حذف فيه المجموع عسى قول من يجعل المخصوص بالمدح خبر مبتدأ محذوف، فيكون التقدير: هم نحن، وأما على قول من يجعله مبتدأ وما قبله خبراً فليس من الباب. [التجريد: ٢٥٥]

أي هم نحن. فيكون المحذوف جملة المخصوص مع مبتدأ. [الدسوقي: ٦٦/٣] الأربعة المقتضية وهي كمال الانقطاع بلا إيهام، وكمال الاتصال وشبه الأول وشبه الثاني. [الدسوقي: ٦٧/٣] الحالتين المقتضيتين وهما كمال الانقطاع مع الإيهام، والتوسط بين الكمالين. (الدسوقي) **وأما الوصل** أي الذي يجب مع كمال الانقطاع، وقوله: "لدفع الإيهام" أي لأجل دفع إيهام السامع خلاف مراد المتكلم لو لم يعطف هذا، وكان المناسب لكلامه سابقاً أن يقول: وأما كمال الانقطاع مع الإيهام الذي يجب فيه الوصل لدفع الإيهام فهو كقوله إلخ. (الدسوقي)

لا وأيدك الله. ذكر صاحب "المغرب": أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه مرّ برجل في يده ثوب، فقال له الصديق: أتبيع هذا؟ فقال: لا يرحمك الله، فقال له الصديق: لا تقل هكذا، قل: لا يرحمك الله. واعلم أن دفع الإيهام لا يتوقف على خصوص العطف، بل لو سكت بعد قوله: "لا" أو تكلم بما يدفع الاتصال، ثم قال: "رحمك الله" أو "أيدك الله" من غير عطف لكان الكلام خالياً عن الإيهام. (الدسوقي)

هل الأمر كذلك أي هل أسأت إلى فلان أو هل الأمر كما رعم فلان. (الدسوقي) **فهذه** أي جملة "ليس الأمر كذلك" التي تصمتها "لا". [الدسوقي: ٦٨/٣] **لكن عطف إلخ** هذا تصريح بأن الواو المذكورة عاطفة لا زائدة؛ لدفع الإيهام، وليست استثنائية كما قيل: **لكونها في الأصل** لعطف، فلا يصار إلى خلافه إلا عند الضرورة، ولعل ذلك القائل ارتكب هذا هرباً من لزوم عطف الإنشاء على الإخبار، وفي "الفنرى": يحكي عن صاحب ابن عباد أنه قال: هذه الواو أحسن من واوات الأصداء على حدود المرد الملاح. (الدسوقي)

لأن ترك العطف يوهم أنه دعاء على المخاطب بعدم التأييد مع أن المقصود الدعاء له بالتأييد فأينما وقع هذا الكلام، فالمعطوف عليه هو مضمون قوله: "لا"، وبعضهم لما لم يقف على المعطوف عليه في هذا الكلام نقل عن الثعالبي حكاية مشتملة على قوله: "قلت: لا، وأيدك الله"، وزعم أن قوله: "وأيدك الله" عطف على قوله: "قلت"، ولم يعرف أنه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول، وأنه لو لم يحك الحكاية فحين ما قال للمخاطب "لا، وأيدك الله" فلا بد له من معطوف عليه. وأما التوسط عطف على قوله:

لأن ترك العطف إلخ قيل: إن هذا الوهم بعد إيراد العاطف باق؛ لأنه يجوز أن يكون لعطف على المعنى لا على النفي، وإذا كان العطف على المنفي كانت "لا" مسلطة على المعطوف. والجواب: أن العطف على المنفي محذوف مع وجود المذكور مما لا يذهب إليه الوهم. [الدسوقي: ٦٨/٣] بعدم التأييد. فمدفع هذا الوهم جيء بالواو. فأينما وقع [تفريع على قوله: لكن عطفت عليها] "أين" شرطية حواها قوله: فالمعطوف إلخ أي تأتي محل وقع فيه هذا الكلام. أي مثل هذا الكلام مما جمع فيه بين "لا" التي رد كلام سابق وجملة دعائية نحو: لا وبصرث الله، أو لا ورحمك الله، أو لا وأصلحت الله، فالمعطوف عليه هو مضمون قوله: "لا" أي ما تضمنه "لا" من الجملة. (الدسوقي) وبعضهم إلخ. وبعضهم جعل المعطوف محذوفاً والتقدير: "لا"، وأقول: أيدك الله، فيكون من عصف الخبر على الخبر فلا يكون مثالا لما نحن فيه؛ إذ ليس بينهما كمار الانقطاع، وقرينة الحذف امتناع عطف الإنشاء على الخبر. (ملخص) لم يدخل إلخ أي وهو خلاف المقصود من هذا التركيب، فإن المقصود من هذا التركيب باعتبار الاستعمال العرفي والقصد العائلي أنه من جملة المقول وأن المعنى قلت: لا، وقلت: أيدك الله. (الدسوقي) وأند لو لم يحك إلخ هذا اعتراض ثان على ذلك القائل، وحاصله: أن الذي ذكره من العطف على "قلت" إنما يتأتى في خصوص تلك الحكاية. وأما إذا قلت: لا وأيدك الله من غير "قلت" احتاج الأمر للمعطوف عليه، وم يوجد معطوف عليه، ووجود العطف بدون معطوف عليه باطل، فظل كلام ذلك القائل وتعين كون المعطوف عليه مضمون "لا" سواء صرح قبلها بالحكاية أو لا. [الدسوقي ملخصاً: ٦٩/٣] وأما للتوسط. الحار والحرور متعلق بالوصل محذوفاً والوصل مستأن، وإذا في قوله: "فإذا اتفقتا" إلخ حيرة، وأصل الكلام. وأما الوصل لأجل التوسط فيتحقق بين الجملتين إذا اتفقتا إلخ، والفاء في جواب الشرط داخلة في المعنى على الحمئة، لكنها زحلت عن المبتدأ إلى الخبر، كما في "أما زيد فقائم"، والجملة عطف على جملة "وأما الوصل لدفع الإيهام فكقولهم". (الدسوقي)

أما الوصل لدفع الإيهام أي أما الوصل لتوسط الجملتين بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال، وقد صحفه بعضهم، "وإما" بكسر الهمزة فركب متن عمياء وخط خط عشواء، فإذا اتفقتا أي الجملتان خيرا أو إنشاء لفظا ومعنى أو معنى فقط، ويكون بينهما جامع بدلالة ما سبق من أنه إذ لم يكن جامع فينبهما كمال الانقطاع، ثم الجملتان المتفتتان خيرا أو إنشاء لفظا ومعنى قسما؛ لأهما إما خبريتان أو إنشائيتان، والمتفتتان معنى فقط ستة أقسام؛ لأهما إن كانتا إنشائيتين معنى فاللفظان إما خيران نحو تذهب إلى فلان وتكرمه

بين كمال بأن لا يكون بين الجملتين أحد الكمالين ولا شبه أحدهما. فركب إلخ. والمراد أنه وقع في حبط عظيم من جهة اللفظ والمعنى، أما من جهة اللفظ فلأن قراءته بالكسر تحوج إلى تقدير 'إما' في المعطوف عليه قبها كما اعترف هو بذلك؛ لأن 'إما' العاطفة لا بد أن يتقدمها 'إما' في المعطوف عليه، فيصير تقدير الكلام هكذا: وأما الوصل فإما لدفع الإيهام وإما للتوسط، ويرد عليه أن حذف 'إما' من المعطوف عليه لا يجوز في السعة، حتى يقال: إما مقدرة قبل قوله: لدفع الإيهام، ويرد عليه أيضا أن الفاء في قوله: 'فكقولهم'، وفي قوله: "فإذا اتفقتا" تكون ضائعة وتبقى "إذا" بلا جواب في قوله: "فإذا اتفقتا" إن كانت شرطية، أو بلا متعلق ظاهر إن كانت مجرد الطرفية، فيحتاج إلى جعل الفاء في قوله: "فكقولهم": مؤخرة عن التقديم وأن المعطوف عليه المحذوف رحلت عنه الفاء، فأدخلت على 'كقولهم'، وإلى تقدير الجواب، أو متعلق الظرف، وفي ذلك من التعسف واحبط لما فيه من الحذف الغير المعهود ومن العجرفة ما لا يخفى مع عدم الحاجة لذلك.

وأما من جهة المعنى فلأنه قد علم من قول المصنف سابقا في مقام تعداد الصور إجمالا و"إلا فالوصل" أن الوصل يجب في صورة كمال الانقطاع مع الإيهام وفي صورة التوسط بين الكمالين، وحيث فيجب أن يجعل "ما" هنا تفصيلا للصورتين المذكورتين التي يجب فيهما الوصل وهو ما يقتضيه فتح 'أما'؛ إذ المعنى: وأما الوصل الذي يجب مع كمال الانقطاع مع الإيهام لأجل دفع الإيهام "فكقولهم" إلخ، وأما الوصل الذي يجب لأجل توسط الجملتين بين الكمالين فقيما إذا اتفقتا إلخ. [الدسوقي: ٦٩/٣ والتجريد: ٢٥٥]

وحط حبط عشواء: أي مثل خط ناقة عشواء، وهي التي لا تنصر في الليل. فإذا اتفقتا. أي فكائن إذا اتفقتا. [التجريد: ٢٥٥] لفظا ومعنى راجعان لكل من خير أو إنشاء، وكذا قوله: أو معنى فقط. [الدسوقي: ٧٠/٣] بدلالة إلخ. أي إنما ذكرنا هذا القيد لدلالة ما سبق عليه. إذ لم يكن جامع أي والحال أنهما اتفقا خيرا لفظا ومعنى أو اتفقا إنشاء كذلك. [الدسوقي: ٧٠/٣] والمتفتتان معنى فقط إلخ. فيه أن القسم الأول والرابع متفتتان معنى ولفظا، فيكون التقسيم من باب تقسيم الشيء إلى أنواعه وإلى ما هو خارج عنه. والجواب: أن في العبارة حذفًا بدلالة ما قبله عليه، والأصل: 'والمتفتتان خيرا أو إنشاء معنى فقط'. فقوله: "معنى فقط" مرتبط بالمحذوف لا بقوله: "المتفتتان"، فتنبه لذلك، فقد غفل عنه الناظرون. (التجريد)

أو الأول خبر والثاني إنشاء أو بالعكس، وإن كانتا خبريتين معنى فاللفظان إما إنشاءان أو الأول إنشاء والثاني خبر أو بالعكس، فالجموع ثمانية أقسام، والمصنف أورد للقسمين الأولين مثالهما كقوله تعالى: ﴿يَخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ (النساء: ١٤٢) وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعْمٍ وَإِنَّ الْفَاجِرِينَ لَفِي شِقَاقٍ﴾ (الانفطار: ١٣، ١٤) في الخبريتين لفظاً ومعنى، إلا أنهما في المثال الثاني متناسبان في الاسم، بخلاف الأول ^{بيان للنكته تعدد المثال} وقوله تعالى: ﴿كُلُوا وَشَرِبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ (الأعراف: ٣١) في الإنشائيتين لفظاً ومعنى، وأورد للاتفاق معنى فقط مثلاً واحداً إشارة إلى أنه يمكن تطبيقه على قسمين.....

أما أساءان نحو "ألم أقل لك كذا وكذا" و"ألم أعطك" أي فنت لك وأعطيتك. [الدسوقي: ٧٠/٣] للقسمين الأولين أعني الجمليتين المتفقتين حراً لفظاً ومعنى، والخمتين المتفقتين إنشاء لفظاً ومعنى. (الدسوقي) يخادعون الله أي يظهرون خلاف ما يبصرون، وقوله: "وهو خادعهم" أي يحاريهم على خداعهم، فالجملتان خبريتان نقضاً ومعنى، والجامع بينهما اتحاد المسدين؛ لأنهما معاً من المخادعة، وكون المسد إليهما محادعا والآخر محادعا، فبينهما شبه التصايف، أو شبه التضاد لما تشعر به المخادعة من العداوة. وأورد على المصنف أن هذه الآية في سورة النساء، فالحملة لها محل من الإعراب؛ لأنها خبر "إن" من قوله تعالى: ﴿يَخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ (النساء: ١٤٢) وليست آية البقرة؛ لأنه ليس فيها "وهو خادعهم"، والكلام الآن في ما لا محل له من الإعراب. وأجيب بأن المقصد بيان التوسط بين الكمايين بقصع الطر عن كون الحملة لها محل من الإعراب أو لا. (الدسوقي)

وهو خادعهم الخ والجامع بينهما الاتحاد في المسد والمسد إليه، وذلك أن تقول: إن الجمليتين لم تتحدا في المسند، فإن المخادعة غير الخدع، إلا أن يقال: إن المراد من قوله: "وهو خادعهم" أن الله يحاريهم على خداعهم، وبين الخداع وحرائه مماثلة، لقوله تعالى: ﴿يَخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ (الأعراف: ١٦٠) والمماثلة في حكم الاتحاد. (ملخص) إن الأبرار الخ أي فالجملتان خبريتان لفظاً ومعنى، والجامع بينهما التضاد بين المسدين والمسد إليهما؛ لأن الأبرار ضد الفجار، والكون في النعيم ضد الكون في الحميم. [الدسوقي: ٧١/٣]

خلاف الأول فإن الحملة الأولى فيه فعلية والثانية اسمية. (الدسوقي) كلو الخ الجامع بين هذه الحمل الثلاث الإنشائية اتحادها في المسد إليه مع ما بين الأكل والشرب والإسراف من المناسبة. [التحريد: ٢٥٦]

على قسمين المراد بالقسمين الذين يمكن تصديق الثبات عليهما أن تكون الجملتان خبريتين لفظاً وإنشائيتين معنى، أو تكونا إنشائيتين معنى، والأولى خبرية في اللفظ والثانية إنشائية فيه، وبقي على المصنف أمثلة الأربعة تمام الستة، فمثال ما إذا كانتا إنشائيتين معنى، والأولى إنشائية لفظاً دون الثانية "قم الليل وأنت تصوم النهار"، ومثال الخبريتين معنى مع -

إليهما والمُسندين **جميعاً** أي باعتبار المسند إليه في الجملة الأولى والمسند إليه في الجملة الثانية، وكذا المسند في الأولى والمسند في الثانية نحو: **يشعر زيد ويكتب؛** للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة **وتقارنهما** في خيال أصحابهما، **يعطي زيد** ^{مع اتحاد المسند إليهما} ^{الذي هما مستندان} ^{لا مطلقاً وهم الأدباء} **ويجمع لتضاد الإعطاء والمنع**، هذا عند اتحاد المسند إليهما، وأما عند تغايرهما فلا بد من مناسبتها كما أشار إليه بقوله: **وريد شاعر وعمرو كاتب، وريد ضويل وعمرو فصير؛** **لمناسبة بينهما** أي بين زيد وعمرو كالأخوة أو الصداقة أو العداوة

إليهما الضمير راجع إلى الألف واللام الموصولة باعتبار المعنى أي اللذين أسند إليهما في الجملتين. [التحريد: ٢٥٧] **جميعاً**. راجع لمسندين إليهما، فلا بد من المناسبة بين الأمرين أو الاتحاد فيهما، فلو وجدت مناسبة بين المسدين فقط، أو المسند إليهما فقط، أو اتحاد بين المسدين، أو المسند إليهما فقط فلا يكفي. [الدسوقي: ٧٨/٣]

أي باعتبار إلخ أي لا باعتبار المسند إليهما فقط ولا باعتبار المسدين فقط، ولا باعتبار المسند في الأولى والمسند إليه في الثانية، ولا باعتبار العكس أي المسند إليه في الأولى والمسند في الثانية. (الدسوقي) **والمسند إلخ** خص المصنف الاتحاد في المسند إليه والمسند، وبقي وراء ذلك قسم، وهو أن يتحد المسند إليه في إحدهما مع المسند في الأخرى، مثل الاتحاد حسن، والقبيح الكفر، فالجامع ما إما هو بين المسند إليه والمسند، وهذا وارد عليهم أجمعين. (عروس الأفراح)

للمناسبة إلخ. المناسبة بينهما من جهة أن كلا منهما تأليف كلام على وجه مخصوص، وذلك لأن الشعر تأليف كلام موزون، والكتابة تأليف كلام شر. (الدسوقي) **وتقارنهما إلخ**: هذا جامع آخر غير الأول، وذلك لأن التقارن المذكور جامع حيالي كما يأتي، والحاصل: أن الجامع بين المسند إليهما في الجملتين عقلي لا غير وهو الاتحاد، وأما بين المسدين فيهما فيصح أن يعتبر أنه التماثل فيكون عقلياً، ويصح أن يعتبر أنه التقارن في حيال أصحابهما فيكون خيالياً، فتأمل. (الدسوقي)

لتضاد الإعطاء والمنع: [أي العطف صحيح لتصادهما فالجامع وممي] فيه نظراً؛ لأن التقابل في الإعطاء والمنع تقابل العدم والمذكة لا تقابل التضاد؛ لأن المنع عدم الإعطاء، البهم إلا أن يكون مراده التضاد اللعوي، أعني: مطلق التناهي أو يقال: إن المنع كف النفس عن الإعطاء فهو أمر ثبوتي، وحيثي فالتضاد بينهما ظاهر ولا اعتراض. [الدسوقي ملخصاً: ٧٩/٣]

فلا بد من مناسبتها أي أن يكون بينهما مناسبة وعلاقة خاصة، فلا يكفي كونهما إسائين أو قائمين أو قاعدين مثلاً على ما يأتي. والحاصل: أنه إذا اتحد المسند إليه فيهما، كما في المثالين السابقين لم يطلب جامع آخر غير ذلك الاتحاد، بل ذلك الاتحاد هو الجامع، وإن لم يتحد فلا بد من مناسبة خاصة بينهما ولا تكفي المناسبة العامة. [الدسوقي: ٨٠/٣]

لمناسبة بينهما: متعلق بمحدوف أي فالعطف فيهما صحيح لمناسبة، ولم ينبه على المناسبة بين المسدين في هذين المثالين للعلم بهما مما تقدم. (الدسوقي)

أو نحو ذلك، وبالجملة يجب أن يكون أحدهما مناسبا للآخر وملايسا له ملايسة لها
 نوع اختصاص، **خلاف** زيد **ساعر** وعمرو **كاتب** **بديها** أي بدون المناسبة بين زيد
 وعمرو، فإنه لا يصح وإن كان المسندان متناسين، بل وإن اتحد المسندان، ولهذا حكموا
 بامتناع نحو: خفي ضيق وخاتمي ضيق، وبخلاف زيد **ساعر** وعمرو **صويل** **محبها** أي
 سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة أو لم تكن؛ فإنه لا يصح لعدم تناسب الشعر وطول
 القامة. **السكاكي** ذكر أنه يجب أن يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة
 جمعا من جهة العقل وهو الجامع العقلي، أو من جهة الوهم

نحو ذلك كاشتراكهما في إمارة أو تجارة. [التحريد: ٢٥٧] **وبالحسد** أي ونقول قولاً منتسباً بالإجمال. (التحريد)
نوع حصاصي فلا يكفي الاشتراك في النوعية (التحريد) **وحد** أي لعدم المناسبة بين المسند إليهما. (التحريد)
حكموا الخ لأنه لا مناسبة خاصة بين الحف والحاتم ولا عيرة مماسة كونهما معا مبوسين لبعدها ما لم يوجد
 بينهما تقارن في الخيال. وفي "عبد الحكيم": أن محل مع العطف في 'حفي ضيق، وخاتمي ضيق' إذا كان المقام مقام
 الاشتغال بذكر احوائهم، أما إذا كان المقام بيان أحوال الأمور التي تتعلق بالشخص، فإنه يصح العطف بأن تقول:
 كمي واسع، وداري واسعة، وخاتمي ضيق، وحفي ضيق، وعلامي أنق. [الدسوقي: ٨١/٣]
لعدم تناسب الشعر الخ علة لعدم صحة العطف مطلقاً، وحاصله: أنه على فرض وجود المناسبة بين زيد وعمرو،
 فهي مفقودة بين المسدين، أعني الشعر وطول القامة، فالمناسبة معدومة إما من جهة واحدة أو من جهتين.
 [الدسوقي: ٨٢/٣] **السكاكي ذكر الخ** حاصله: أن السكاكي قسم الجامع إلى عقلي ووهمي وحيالي، ونقل
 المصنف كلامه معيراً لعبارة قصداً لإحلاسها، فلزم المصنف من الفساد على ذلك التعبير الذي عبر ما سيظهر لك في
 الشرح بعد الفراغ من شرح كلام المصنف. (الدسوقي)

أن يكون بين الحسلس أي من حيث أجزائهما لا من حيث ذاتيهما كما هو ظاهر. (الدسوقي) **ما يجمعهما** أي جامع
 يجمعهما كالاتحاد والتماثل والتضاييف. (الدسوقي) **القوة المفكرة** هي الآخذة من غيرها ما تتصرف فيه باخل
 والتركيب. [التحريد: ٢٥٨] **من جهة العقل** أي جمعا ناشئا من جهته، وذلك بأن يتحيل العقل بسبب ذلك
 الجامع على اجتماعهما في المفكرة. (الدسوقي)

وهو أي ذلك الجامع الذي يجمع العقل بين الجملتين بسببه في القوة المفكرة الجامع العقلي، وليس المراد به ما
 يدركه العقل من المعاني الكلية. (الدسوقي) **أو من جهة الوهم** الجامع الوهمي عبارة عن أمر يجمع بين الشئيين في
 القوة المفكرة جمعا ناشئا من جهة الوهم، كشبه التماثل والتضاد على ما يأتي، وليس المراد بالجامع الوهمي ما يدرك
 بالوهم من المعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات على ما يأتي. (الدسوقي)

وهو الجامع الوهمي، أو من جهة الخيال وهو الجامع الخيالي. والمراد بالعقل: القوة العاقلة المدركة للكلية، وبالوهم: القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير أن تتأدى إليها من طرق الحواس كإدراك الشاة معنى في الذئب، وبالخيال: القوة التي تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك، وهي القوة التي تتأدى إليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة

أو من جهة الخيال: فالجامع الخيالي عبارة عن أمر يجمع بين الشئيين في القوة المفكرة جمعا ناشئا من جهة الخيال، كالاتزان فيه على الجمع بينهما في القوة المفكرة. وليس المراد بالجامع مع الخيالي ما يجتمع في الخيال من صور المحسوسات على ما يأتي. [الدسوقي: ٨٣/٣]

والمراد بالعقل: قال السيد في حاشية "المطول": المفهوم إما كلي وإما جزئي، والجزئي إما صور وهي المحسوسة بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، وإما معاد وهي الأمور الجزئية المنتزعة من الصور المحسوسة، ولكل واحد من الأقسام الثلاثة مدرك وحافظ، فمدرك الكلي وما في حكمه من الجزئيات المجردة عن العوارض المادية هو العقل، وحافظه على ما رعموا هو العقل الفياض، ومدرك الصور هو الحس المشترك وحافظها الخيال، ومدرك المعاني هو الوهم وحافظها الذاكرة. ولا بد من قوة أخرى متصرفة، وتسمى مفكرة ومتحيلة، وهذه الأمور السبعة تنتظم أحوال الإدراكات كلها. [التحريد: ٢٥٨]

المدركة للكلية: أي بالذات، كذا يقال في بقية تعاريف القوى المذكورة بعد، وإنما قلنا بالذات في التعاريف؛ لأن كلا من القوى المذكورة يدرك غير ما له بالواسطة كالعقل مثلا فإنه يدرك الجزئي بواسطة تجريده عن العوارض الجسمانية والواهمة؛ فإنها تدرك صور المحسوسات بواسطة الحس المشترك. [الدسوقي: ٨٤/٣]

في المحسوسات: أي الأشياء المحسوسات بإحدى الحواس الظاهرة. [التحريد: ٢٥٩] من غير إلخ: أي من غير أن تصل إليها من طرق الحواس، وهذه زيادة توضيح؛ لأن المعاني عبارة عما يقابل الصور. والمتأدى بالحواس هو الصور، فالمسموعات والمشمومات والمدقوقات والملموسات داخلة في الصور لا في المعاني. وليس المراد بالصور خصوص المبصرات، وبالمعاني ما عداها حتى يدخل فيها ما ذكر. (الدسوقي)

كإدراك الشاة إلخ: كالقوة التي تدرك بها الشاة معنى في الذئب، وهو الإيذاء والعداوة، فالعداوة التي في الذئب معنى جزئي تدركه الشاة بالواهمة، ولم يتأد إليها من حاسة طاهرة. (الدسوقي) القوة: أي فهي خزانة للحس المشترك وليست مدركة. (الدسوقي) الحس المشترك: سميت مشتركة لاشتراكها بين الحواس الخمسة.

تتأدى إلخ: أي تصل إليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة، فهو كحوض يصب فيه من أنابيب خمسة، وهي الحواس الخمس: السمع، والبصر، والشم، والدوق، واللمس. [الدسوقي: ٨٥/٣]

وبالمفكرة التي من شأنها التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض، ونعني بالصور: ما يمكن إدراكه بإحدى الحواس الظاهرة، وبالمعاني: ما لا يمكن. فقال السكاكي: الجامع بين الجملتين إما عقلي وهو أن يكون بين الجملتين اتحاد في تصور ما مثل الاتحاد في المخير عنه أو في الخير أو في قيد من قيودهما، وهذا ظاهر في أن المراد بالتصور، الأمر المتصور ولما كان مقرراً أنه لا يكفي في عطف الجملتين وجود الجامع بين المفردين من مفرداتهما باعتراف السكاكي أيضاً غير المصنف عبارة السكاكي وقال: **الجامع بين الشينين إما عقلي**

وبالمفكرة الخ وهي دائماً لا تسكن يوماً ولا بقطعة، وليس من شأنها أن يكون عملها منتظماً، بل النفس تستعملها بواسطة القوة العاقلة، فتلس الماهية الكلية صوراً حرتية بالتركيب لتتأدى إلى الحس المشترك صوراً حرتية كما يراه النائم، وهذا الاعتار تسمى مفكرة، واستدلوا على وجودها بأن التصرف غير ثابت كسائر القوى المدركة منه قوة سواها. (ملخص) فقال: عطف على قوله سابقاً ذكر. [الدسوقي: ٨٥/٣]

وهذا قول السكاكي مثل الاتحاد الخ. (الدسوقي) **مقرر**اً حُر "كان" مقدماً، وقوله: "أنه لا يكفي" اسمها. **لا يكفي الخ** أي بل لابد من جامع بين جميع الأجزاء الأربعة على الوجه السابق. (الدسوقي) **باعتراف السكاكي**: وعبارته السابقة تؤد بالكفاية كما يأتي بيانه. (الدسوقي)

غير المصنف الخ حيث أبدل الجملتين بالشينين الشاملين لركبين يجعل الألف واللام في الشينين للعموم معني أن كل شينين من الجملتين يحب الجامع بهما، فيقتضي ذلك وجوب وجود الجامع بين كل ركين، وأبدل تصور المنكر بالتصور المعروف مراداً به الإدراك لا التصور؛ لأن التصور المكر بكرة في سياق الإثبات، فلا يصدق إلا على فرد يقتضي كفاية الاتحاد في متصور واحد، فعُدل عنه إلى المعروف؛ ليفيد أن الجامع الاتحاد في حس المتصور، فيصدق تصور المسندي والمسند إليهما ولا يكفي تصور واحد. والحاصل: أن المصنف إنما عدل عن الجملتين إلى الشينين؛ لأن الجامع يحب في المفردات أيضاً، فيه على أن ما ذكره لا يخص الجملتين، وعدل عن تصور إلى التصور؛ لأن انتبادر منه كفاية الاتحاد في متصور واحد، فعُدل إلى المعروف؛ ليفيد أن الجامع الاتحاد في جنس المتصور، ولا يكفي الاتحاد في متصور واحد. (الدسوقي)

الجامع بين الشينين أي بين كل شينين من الجملتين، فاللام للاستعراق، فيستفاد منه اشتراط وجود الجامع بين كل ركين من أركانها. [التحريد ملخصاً: ٢٦٠] **إما عقلي الخ** وهو أن يكون بينهما اتحاد في التصور أو تماثل أو تصايف، فإن المتضايفين يتوقف فهم كل منهما على الآخر توقف معية لا توقف دور. (ملخص)

وهو أمر بسببه يقتضي العقل اجتماعهما في المفكرة، وذلك بأن يكون ^{الجامع العقلي} ^{يتحقق} ^{بينهما} اتحاد في

التصور أو تماثل هناك، فإن العقل بتحريره ^{في الحقيقة} امتين عن استشخص في الخارج يرفع

التعدد بينهما، فيصيران متحدين، وذلك لأن العقل مجرد الجزئي ^{الحقيقي} عن عوارضه المشخصة ^{الحاصل بين المثليين} ^{شيئا واحدا عند المفكرة} ^{التحرير حاصل لأن إلخ}

الخارجية، وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه على ما تقرر في موضعه، وإنما قال: في الخارج؛ ^{كألوان والأشكال المحصورة} ^{سامية لكلي} ^{كتب الحكمة} ^{وم يطلق التشخص}

لأنه لا يجرده عن الشخصات العقلية؛ لأن كل ما هو موجود في العقل فلا بد له من ^{كالماتية والناتية} ^{كالماتية} ^{كالماتية الإنسان}

تشخص فيه به يمتاز عن سائر المعقولات. وههنا بحث وهو أن التماثل هو الاتحاد في ^{كالماتية الفرس} ^{عند الحكماء}

النوع مثل اتحاد زيد وعمرو مثلا في الإنسانية، وإذا كان التماثل جامعا لم يتوقف صحة ^{الحقيقة} ^{تأكيد لقوله مثل}

المفكرة. وهي الآخذة من الوهم والحس المشترك. اتحاد في التصور أي عند تصور العقل لهما، وذلك إذا كان الثاني هو الأول نحو: زيد كاتب وهو شاعر. أو تماثل أي أو يكون بينهما تماثل، وذلك بأن يتفقا في الحقيقة ويختلفا في العوارض، فمثال ما إذا كان بينهما تماثل في المسند إليه كأن يقال: زيد كاتب وعمرو شاعر، فين زيد وعمرو تماثل في الحقيقة الإنسانية، فكأنه قيل: الإنسان كاتب والإنسان شاعر، ومثال التماثل في المسند نحو: زيد أب لبكر، وعمرو أب لخالد، فأبوة زيد وأبوة عمرو حقيقتهما واحدة وإن اختلفا بالشخص، فإذا جردتا عن الإضافة المشخصة صارتا شيئا واحدا. [الدسوقي: ٨٩/٣]

فإن العقل إلخ. هذا بيان لوجه كون التماثل جامعا عقليا، وهو في الحقيقة جواب عما يقال: إن التماثلين قد يكونان جزئيين جسمانيين، والعقل لا يدرك جزئيات الجسمانية؛ لأن العقل مجرد عن المادة [أعي: العناصر الأربعة] ولواحقها، والجزئيات الجسمانية ليست مجردة عنها، فلا تناسب العقل المجرد، والذي يناسبه إنما هو الكلي والجزئي المجرد، وحيث كان الجزئي جسماني لا يدركه العقل فكيف يجمع بينهما في المفكرة؟ وحاصل ما أجاب به المصنف: أن العقل يدركهما بعد تجريدتهما عن الشخصات. [الدسوقي: ٩٠/٣] بتحريره انباء سببية مصدر مصاف لماعله.

لأن العقل يجرّد الجزئي المراد به الجزئي الجسماني، وهو ما يجمع نفس تصويره عن وقوع الشركة فيه. واعتصر بأن تجريد العقل للجزئي المذكور لا يكون إلا بعد إدراكه، والعقل لا يدركه؛ لأنه إنما يدرك الكلي أو الجزئي المجرد، وحينئذ فلا يمكن أن يجرّد الجزئي الحقيقي؛ إذ فيه تجريد الشيء قبل إدراكه. والحواف أن المنفي عن العقل إدراكه للجزئي المذكور بالذات، وهذا لا ينافي استشهاده له بالوسائط، فالجزئيات الجسمانية تدرك أولا بالحس، فإذا أدركها الحس استشعرها العقل، ثم يجردها بعد ذلك عن الشخصات بواسطة المفكرة، ثم يدركها بالذات. [التجريد: الدسوقي: ٩١/٣]

وههنا بحث: أي في جعل التماثل جهة جامعة. [التجريد: ٢٦١]

قولنا: زيد كاتب وعمرو شاعر على أخوة زيد وعمرو أو صداقتهما أو نحو ذلك؛ لأنهما
متماثلان لكونهما من أفراد الإنسان. والجواب أن المراد بالتمائل ههنا اشتراكهما في
وصف له نوع اختصاص بهما على ما سيتضح في باب التشبيه، أو **تضاييف** وهو كون
الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما إلا بالقياس إلى تعقل الآخر، كما بين العلة
والمعلول. فإن كل أمر يصدر عنه أمر آخر، إما بالاستقلال أو بواسطة انضمام الغير إليه
فهو علة والآخر معلول، أو **الأقل والأكثر**: فإن كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد
آخر فهو أقل من الآخر، والآخر أكثر منه، أو **وهمي** وهو أمر بسببه
القائي عطف على قوله: عقلي

أن المراد إلخ. حاصنه: أن هذا البحث معالطة مشأها توهم أن المراد بالتمائل ههنا التماثل بالمعنى المصطلح عليه عند
أحكاماء، وهو الاتحاد في الحقيقة. وجوابها مع أن المراد بالتمائل ههنا التماثل بالمعنى المذكور، بل بالمعنى المصطلح
عليه عند علماء البيان، وهو الاشتراك في وصف له مزيد اختصاص وارتباط بالشيئين بحيث يوجب اجتماعها في
المفكرة مع اشتراكها في الحقيقة. [الدسوقي: ٩١/٣] **باب التشبيه**: من اشتراك المشبه والمشبّه به في وصف خاص
زائد على الحقيقة. [الدسوقي: ٩٢/٣]

أو **تضاييف**: كأن يقال: أبو زيد يكتب وابنه يشعر، فالجامع بين الأب والابن المسد إليهما عقلي وهو التضاييف.
[الدسوقي] لا يمكن تعقل إلخ [أي يكون تصور أحدهما لازما لتصور الآخر] وذلك لأن التضاييف كالتحاور
والاتصال والانفصال من مقولة الإضافة، وهي عبارة عن النسبة المتكررة، أي النسبة التي لا تعقل إلا بالقياس إلى
سببه أخرى هي أيضا لا تعقل إلا بالقياس إلى الأولى كالأبوة والبنوة والأخوة والمساواة. ويسمى مضافا حقيقيا،
والمركب عنه ومن المعروف يسمى مضافا إضافيا مشهوريا كالأب والابن والأخ والمساوي. (منخص)

فإن كل أمر إلخ: دليل لكون العلة والمعلول متضائفين. **والأقل والأكثر**: أي وكالتضاييف الذي بين مفهوم الأقل
والأكثر، كأن يقال: هذا العدد الأقل يريد ذلك العدد الأكثر لصاحبه، وإنما كان الأقل والأكثر من المتضاييفين؛ لأن
كلامهما لا يفهم إلا باعتبار الآخر كما يفسره الشارح. [الدسوقي ملخصا: ٩٣/٣] **عند العد**: أي إذا عد شيء
واحد، كما إذا عد بالواحد أو بالاثنتين أو غيرهما. (سيد السد) **أكثر منه**: فظهر التضاييف بين الأقل والأكثر.

أو **وهمي**: بأن يكون بين تصوريهما شبه مماثل أو تصاد، أو شبه تصاد، قال الفاضل في 'شرح المفتاح': لما كان
العقل يميز بين الأشياء المنتسة، وتنسب إليه الأمور الصحيحة المطابقة للواقع، وكان كل واحد من الاتحاد والتمائل
والتضاييف سببا في نفسه للاجتماع، نسب الجمع بها إلى العقل، ولما كان الوهم مما يشبه عليه الأمر مما يأسه وكان
شبه التماثل والتضاد وشبهه ماسة لتلك الأسباب المقتضية في نفسها للاجتماع، نسب الجمع بها إلى الوهم. ولما
كان الخيال محلا لتقارن صور المحسوسات التي منها تتزعج صور الموهومات والمعقولات بسبب الجمع بسبب تقارن =

يختال الوهم في اجتماعهما عند المفكرة، بخلاف العقل؛ فإنه إذا خلي ونفسه لم يحكم
 بتحيل الشئين مع نمسه بلا اتباع الوهم
بذلك. وذلك بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة، فإن الوهم
 أي الاجتماع الجامع الوهمي الباء للتصوير الشئيين تعلق لتتمثيل
يررهما في معرض المثلين من جهة أنه يسبق إلى الوهم أنهما نوع واحد زيد في أحدهما
 يظهر اللونين المذكورين لعدم غاية الخلاف
عارض، بخلاف العقل فإنه يعرف أنهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس وهو اللون،
 هو الكثرة والسمو فلا يصح العطف بينهما
ولذلك أي ولأن الوهم يررهما في معرض المثلين حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله:
 بالعتف
ثلاثة تشرق الدنيا بسبعحتها شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر
 كنية المعتصم بالله

= الصور كلية كانت أو جزئية، موهومة أو محسوسة أي الخيال، والصابط في الجامع أن الجمع إما بسبب التقارن في خزانة الصور أو لا، فالأول هو الخيالي، والثاني إما أن يكون بواسطة أمر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الأمر فهو عقلي، وإلا فهو الوهمي. (جلبى من التحريد)

يختال: وذلك بأن يصور الوهم ذلك الأمر بصورة تصير سببا لاجتماعهما، وليس في الواقع سببا له سواء كان ذلك الأمر يدركه الوهم، كشبه التماثل والتصاد وشبه التصاد والجزئيات، أو كان لا يدركه الوهم ككلياتها. والخاص: أن الجامع الوهمي ليس أمرا جامعا في الواقع، بل باعتبار أن الوهم جعله جامعا. [الدسوقي: ٩٣/٣]

تماثل: أي المراد بالتماثل الاتحاد في النوع. **كلوني بياض إلخ.** الإضافة بيانية أي كلوين هما بياض وصفرة، فيصح العطف في نحو: بياض الفضة يذهب الغم، وصفرة الذهب تذهب الهم. [الدسوقي: ٩٤/٣]

في معرض المثلين. أي فهما ليسا متماثلين لعدم صدق تعريف التماثل السابق عليهما وهو الاتحاد في النوع؛ لأن البياض والصفرة مختلفان نوعا ولا متضادين؛ لأن المتضادين هما الأمران الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف، وليس بين البياض والصفرة غاية الخلاف، بل بين السواد والبياض. (الدسوقي بتوضيح) **ولأن الوهم.** أي ولأجل أن الوهم يبرز الشئين بينهما شبه تماثل في معرض المثلين. [الدسوقي: ٩٥/٣]

حسن الجمع وكما حسن الجمع بين الثلاثة في هذا الشعر لجامع وهمي حسن الجمع بين الثلاثة في قول الشاعر:

إذا لم يكن للمرء في الخلق مطعم فذو السجاج والسقاء والذر واحد

فالوهم هو الذي حسن الجمع بين الملك والسقاء وصغار النمل لاشتراكها في عدم التوقع منهم مع كونها متباعدة غاية التباعد. (الدسوقي) **في قوله:** أي قول محمد بن وهيب يمدح المعتصم بالله. (الدسوقي)

ثلاثة: يصح أن يكون خبرا مقدما على المتبدأ، وهو قوله: "شمس الضحى" وما عطف عليه، ويصح أن يكون ثلاثة مبتدأ محذوف الخبر، أي لنا أو في الوجود ثلاثة تشرق الدنيا بسبعحتها، و"شمس الضحى" بدل أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف. (الدسوقي) **شمس الضحى إلخ:** خير متبدأ محذوف أي أحدها، وإلا لم يكن مثالا لما نحن فيه؛ إذ يكون حينئذ من عطف المفردات لا من عطف الجملة. (ملخص)

فإن الوهم يتوهم أن الثلاثة من نوع واحد، وإنما اختلفت بالعوارض، والعقل يعرف أنها أمور متباينة أو يكون بين تصوريهما **تصاد** وهو التقابل بين أمرين وجوديين يست من نوع واحد **يتعاقبان** على محل واحد وبينهما غاية **الخلافا** كالسواد والبياض في المحسوسات، **والإيمان والكفر** في المعقولات. والحق أن بينهما تقابل العدم والملكة؛ لأن الإيمان هو تصديق النبي ﷺ في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة أعني قبول النفس لذلك والإذعان له على ما هو تفسير التصديق في المنطق عند المحققين مع الإقرار به باللسان، والكفر عدم الإيمان عما من شأنه أن يؤمن. وقد يقال: الكفر إنكار شيء من ذلك،
 فهو عدم أسكته
 لا تقابل التصاد
 كالمقطب الشوزي
 ولو مرة في العمر
 مما عدم مجيء النبي ﷺ به

بالعوارض وهي كون الشمس كوكتا معينا هاريا، وكون القمر كوكتا مشحفا ليليا، وكون أبي إسحاق إنسانا. فالخلاص: أن هذه الثلاثة عند العقل والحس متباينة، إلا أنه يسبق إلى الوهم بسبب تماثل هذه الثلاثة في الإشراق أو نوع واحد، وإنما تمايزت بالعوارض وإن كان الإشراق في اثنين حسيا وفي الثالث عقليا بإضافة العدل والإحسان، لكن ينزل ذلك المعقول منزلة المحسوس لكمال ظهوره. [الدسوقي: ٩٥/٣] أو **يكون** عطف على قوله: 'يكون بين تصوريهما شبه تماثل'. **وحودين** خرج به تقابل الإيجاب والسلب، وتقابل العدم والملكة من تعريف التضاد. [الدسوقي ملخصا: ٩٦/٣] **يعاينان** دخل هذا القصد التضاد بين الجوهر، أعني الصور النوعية كالإبريق والزرير. ومن أراد أن يخرج من التعريف الأنواع المتنافية من الجواهر لقصره التضاد على المعاني، كالسواد والبياض أو على المتصف بها باعتبارها، كالأسود والأبيض جعل مكان محل الموضوع، فقال يتعاقبان على موضوع واحد؛ وذلك لأن الموضوع مخصوص بالأعراض، فعنى هذا لا يتقابل إلا الأعراض فتخرج الأنواع وتبقى المعاني. (الدسوقي ملخصا)

وسبهما عادة الخلافا يخرج هذا القيد التعاند كالتقابل بين السواد والحمرة، والبياض والصفرة، فيكون التعريف للتضاد الحقيقي لا للتضاد المشهور، أي الذي يشمل التعاند. (الدسوقي ملخصا)
كالسواد والباص فيقال: السواد قبيح والبياض محبوس. (الدسوقي) **والإيمان والكفر** فيقال: الإيمان محبوس والكفر قبيح. (الدسوقي) **عما من شأنه** خرج به الجمادات والحيوانات والعجم. [الدسوقي: ٩٧/٣]
الكفر إنكار أورد على هذا القول أنه يقتضي ثبوت الوساطة بين الإيمان والكفر، فالشاك والجاهل الذي لم يصدق ولم ينكر ليس بمؤمن ولا كافر مع أنه لا واسطة بينهما. وأجيب بأن الجاهل أعني من لم تبلغه الدعوة ليس كلاما فيه، ومن بلغته ودعي إلى التصديق فإن جحد فلا إشكال، وإن شك فهو جاحد للحزم والتصديق، فلا واسطة، وعلى المذهب الحق أعني كون التقابل بين الإيمان والكفر تقابل العدم والملكة عدم الوساطة بينهما ظاهرا؛ لأن الشاك والجاهل داخلان في الكفر لانتفاء التصديق بينهما. [الدسوقي: ٩٧/٣، التجريد: ٢٦٢]

فيكون وجوديا فيكونان متضادين، وما يتصف بها أي بالمذكورات كالأبيض والأسود،
 والمؤمن والكافر، فأمثال ذلك يُعدّ من المتضادين باعتبار الاشتمال على الوصفين
 المتضادين، أو شبه تضاد كالسما والارض في المحسوسات؛ فإنهما وجوديان، أحدهما
 في غاية الارتفاع والآخر في غاية الانخفاض، وهذا معنى شبه التضاد وليس متضادين
 لعدم تواردهما على المحل؛ لكونهما من قبيل الأجسام دون الأعراض، ولا من قبيل
 الأسود والأبيض؛ لأن الوصفين المتضادين ههنا ليسا بداخلين في مفهومي السماء
 والارض. والأول والثاني فيما يعمّ المحسوسات والمعقولات، فإن الأول هو الذي يكون
 سابقا على الغير ولا يكون مسبقا بالغير،
 محسوسا كان أو معقولا

بالمذكورات أي السواد والبياض والإيمان والكفر. باعتبار الاشتمال إلخ أي احتمالا على وجه الدخول في المفهوم،
 لا باعتبار داتيتهما لعدم تواردهما على المحل؛ لكونهما من الأجسام لا الأعراض، ولعدم العناد بينهما بقطع النظر عن
 وصفيهما. [التجريد ملخصا: ٢٦٢] أو شبه تضاد. بأن لا يكون أحد الشئين ضدا للآخر، ولا موصوفا بضد ما وصف
 به الآخر، ولكن يستلزم كل منهما معنى ينافي ما يستلزمه الآخر، وهو قسمان: ما يكون في المحسوسات كالسما والارض،
 وما يعمّ المحسوسات والمعقولات كالأول والثاني، فيقال: السما مرفوعة لنا والارض موضوعة لنا. [الدسوقي: ٩٨/٣]

وهذا أي كون أحدهما في غاية الارتفاع والآخر في غاية الانخفاض معنى إلخ. (الدسوقي) متضادين فهما خارجان من
 تعريف التضاد. [الدسوقي: ٩٩/٣] دون الأعراض: ظاهر هذا الكلام يدل على أن التوارد على المحل إنما هو في الأعراض،
 وفيه نظر لما عرفت أن المحل أعم من الموضوع والمختص بالأعراض هو الثاني لا الأول. (الدسوقي)

ولا من قبيل إلخ إشارة إلى جواب سؤال نشأ مما سبق أن الأبيض والأسود جعلنا من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما
 على الوصفين المتضادين فلم لم يجعل السما والارض من هذا القبيل بهذا الاعتبار؟ وحاصل الجواب: أنهما لم يجعلنا من
 قبيل الأسود والأبيض؛ لأن الوصفين المتضادين في الأبيض والأسود جزءان من مفهوميهما؛ لأن الأسود شيء ثبت له
 السواد، والأبيض شيء ثبت له البياض، بخلاف السما والارض؛ فإن الوصفين المتضادين فيهما وهما الارتفاع والانخفاض
 لازمان لهما وليسا داخلين في مفهوميهما. (الدسوقي)

بداخلين. بخلاف الأسود والأبيض؛ فإن السواد والبياض داخل في مفهوميهما. المحسوسات نحو: الأب أول
 والابن ثان. (الدسوقي) والمعقولات. نحو: علم الأب أول وعلم الابن ثان. (الدسوقي)
 فإن الأول: تعليل لحصول شبه التضاد بين مفهوم الأول ومفهوم الثاني.

والثاني هو الذي يكون مسبقا بواحد فقط، فأشبهها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما ولم يجعل متضادين كالأبيض والأصفر؛ لأنه قد يشترط في المتضادين أن يكون بينهما غاية الخلاف. ولا يخفى أن مخالفة الثالث والرابع وغيرهما للأول أكثر من مخالفة الثاني مع أن العدم معتبر في مفهوم الأول فلا يكون وجوديا، فإنه أي إنما جعل التضاد وشبهه جامعا وهميا؛ لأن الوهم ينزلهما منزلة التضايف في أنه لا يحضره أحد المتضادين أو الشبهين بهما إلا ويحضره الآخر، وبذلك تحدد الصدق الوهم بدليل ما بعد مع خطوط الصدق

أقرب خطورا بالبال مع الضد من المغايرات.....

فقط أي لا غير، فهذا الاعتبار صار مفهوم الثاني محتويا على قيدتين: أحدهما وجودي، والآخر عدمي، كما أن مفهوم الأول كذلك. [الدسوقي: ٩٩/٣] اجتماعهما وهما عدم الموسيقية أصلا والموسيقية بواحد. ولا يخفى عنة محذوف، أي وهذا الشرط غير موجود هنا؛ لأنه لا يخفى إلخ. (الدسوقي) مع أن العدم إلخ. رد ثان أي هما خارجان عن الضدين حتى على عدم الاشتراط السابق. [التحريد: ٢٦٣]

فلا يكون وجوديا: أي وحيث فلا يكونان صديقين؛ لأهما الأمران الوجوديان، وظاهر هذا أن التقابل بينهما تقابل السلب والإيجاب أو العدم والملكية، وحاصل ما ذكره الشارح: أن الأول والثاني لا يكونان متضادين عند من يشترط في المتضادين أن يكون بينهما غاية الخلاف، ولا عند من لم يشترط ذلك، أما عند من يشترط فظاهرا؛ لأن مخالفة الثالث والرابع فما فوقهما للأول أكثر من مخالفة الثاني له، وأما عند من لم يشترط أن يكون بينهما غاية الخلاف فيمتنع أيضا جعلهما من المتضادين، لكن لا من هذه الحيثية بل من حيثية أخرى، وهو كون الأول معتبرا في مفهومه العدم فلا يكون وجوديا، فلا يكون صدا لغيره لما عني أن الضدين هما الأمران الوجوديان. (الدسوقي)

ينزلهما منزلة التضايف. يعني أن التضاد عند الوهم كالتضايف عند العقل، فكما لا ينفك أحد المتضامين عن الآخر عند العقل كذلك لا ينفك أحد المتضادين عن الآخر عند الوهم، وليس المراد أن الوهم يعتبر التضاد داخلا في التضايف، حتى يرد أنه إذا كان أحد الضدين لا ينفك عن الآخر عنده، يكون التضاد جامعا عنده من غير حاجة إلى تبريله منزلة التضايف على أنه إذا كان التضاد داخلا في التضايف فلا معنى لتبريله. [الدسوقي ملخصا: ١٠٠/٣]

إلا ويحضره إلخ: كما أن العقل لا يحظر عنده أحد المتضايفين إلا وحظر الآخر. (التحريد)

من المعايير إلخ: [متعلق بـ "أقرب"] فإذا حطر السواد في الوهم كان ذلك أقرب لخطور البياض فيه من خطوط القيام والقعود والأكل والشرب فيه لوجود الجامع الوهمي في الأول دون الثاني. (الدسوقي ملخصا)

الغير المتضادة يعني أن ذلك مبني على حكم الوهم، وإلا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا ^{كون التضاد وشبهه جامعا} عن الآخر، أو خيالي وهو أمر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة، وذلك أن ^{بمخلاف التصانيف} يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على العطف لأسباب مؤدية إلى ذلك، ^{الشيئين} وأسبابه أي أسباب التقارن في الخيال مختلفة، ولذلك احتلقت الصور الثانة في خيالات ^{لأجل اختلاف أسباب التقارن} ترسا ووصوحا، فكم من صور لا انفكاك بينهما في خيال وهي في خيال آخر مما لا يجتمع أصلا، وكم من صور لا تغيب عن خيال، وهي في خيال آخر مما لا تقع قط. ولصاحب ^{كصورة القدم والدواة} عزم المعاني فضل احتياج إلى معرفة الجامع؛ لأن معظم أبوابه الفصل والوصل،.....

على حكم الوهم إلخ فإن الوهم يزل علة الخطور مسزلة عدم الانفكاك، ولا يبحث عن صحة وجود أحدهما بدون الآخر بخلاف العقل. [الدسوقي: ١٠٠/٣] أو خيالي عطف على قوله: عقلي. سابق على العطف. أي سابق ذلك التقارن في خيال المخاطب على العطف؛ إذ لا يكفي مطلق التقارن وإلا فالعطف لا ينفك عن التقارن وليس التقارن بأن يكونا ثابتين في الخيال؛ إذ الصور المتقاربة والمتباعدة كلها ثابتة في الخيال معا، والخيال خراستها، بل المراد تقارنهما عند التذكر والإحضار. [التحريد: ٢٦٣، الدسوقي: ١٠١/٣]

وأسبابه مختلفة، أي لأن تلك الأسباب وإن كان مرجعها إلى مخالطة دوات تلك الصور الحسية المقترنة في الخيال، بمعنى أن تلك المخالطة مأل تلك الأسباب ومنشأها، إلا أن أسباب تلك المخالطة مختلفة، فيمكن وجودها عند شخص دون آخر مثلا؛ إذا كان المخاطب صنعتها الكتابة؛ فإنها تقتضي مخالطته لآلاتها من قلم ودواة ومداد وقرطاس، فتقترب صور المذكورات بخياله، فيصح أن يعطف بعضها على بعض، فيقول: القلم عندي، والدواة عندك، فظهر من هذا أن أسباب المخالطة توجد لشخص دون غيره. [الدسوقي: ١٠٢/٣]

من صور راجع لاختلاف الصور ترسا. وكم من صور إلخ كصورة محبوب زيد؛ فإنها لا تغيب عن خيال ريد، ولا تقع في خيال عمرو الذي هو غير محب، [الدسوقي: ١٠٣/٣] ولصاحب إلخ قصد المصنف بهذا حث صاحب هذا العلم على معرفة جزئيات الجامع الواقعة في التراكيب في مقام الفصل والوصل، وبهذا الدفع ما يقال: إن صاحب هذا العلم يعرف أن الجامع العقلي أمور ثلاثة والوهمي ثلاثة والخيالي واحد، فلا معنى لحته على معرفتها، وإنما الذي يبحث على معرفتها طالب هذا العلم، فكان الأولى للمصنف أن يقول: ولطالب علم المعاني. [الدسوقي: ١٠٤/٣]

فصل احتياج أي زيادة احتياج من إضافة الصفة للموصوف. لأن معظم إلخ. هذا الكلام على وجه المبالغة، والمراد أن علم المعاني معياره باب الفصل والوصل. بمعنى أن من أدركه كما ينبغي لم يصعب عليه شيء من سائر الأبواب، بخلاف العكس أو المراد بالمعظم: الأصعب. (التحريد والدسوقي)

وهو مبني على الجامع لا سيما الجامع الخيالي. فإن جمعه على مجرى الإلف والعادة

بحسب انعقاد الأسباب في إثبات الصور في خزانة الخيال، وتباين الأسباب مما يفوته ^{المفصل والوصل} ^{وجودا} ^{متعلق بـ "الأسباب"} ^{متعلق بـ "إثبات"} ^{الإضافة بـ "مبتدا"} ^{عبر} ^{يشحاوره} ^{المألوف} ^{والمعتاد}

الخصر، فظهر أن ليس المراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل، وبالوهمي ما يدرك بالوهم، وبالخيالي ما يدرك بالخيال؛ لأن التضاد وشبهه ليسا من المعاني التي يدركها الوهم.

وهو مبني على الجامع أي وجودا وعدما؛ فإذا كان باب الفصل والوصل بمنزلة كل أبواب علم المعاني وهذا الباب مبني على الجامع تأكدت حاجة صاحب هذا العلم إلى معرفة الجامع. [الدسوقي: ١٠٤/٣]

لا سيما الجامع الخيالي أي لا مثل الجامع الخيالي موجود في التأكيد معني أنه أوكد أنواع الجامع الثلاثة. (الدسوقي) فإن جمعه وهذا علة لقوله: لا سيما له إلخ. على مجرى الإلف والعادة أي على جريان الشيء المألوف والمعتاد، ومعنى الجريان وقوع ذلك المألوف من الصور والمعتاد منها وقوعا متكررا في الخيالات والنفوس، فذلك يحصل الاقتراح الذي هو الجامع، وقد تقدم أن ذلك الوقوع حاصل بالمخالطة وأن لها أسبابا وأن الأسباب تختلف باختلاف الأشخاص والأعراض والأرمة والأمكة، فلا تنصط ولا تنحصر تلك الأسباب. [التحريد: ٢٦٤]

وتباين الأسباب من إضافة الصفة لموصوف، أي والأسباب المتباينة. (التحريد) مما يفوته الخصر أي الصبغ، ونكون تلك الأسباب لا تنحصر كان الجامع الخيالي أكثر الخوامع وقوعا والاحتياج إليه أشد. واعلم أن تلك الأسباب المقتضية لإثبات الصور في الخيال تختلف باختلاف الأشخاص والأعراض والأرمة والأمكة لما سبق لك أن مشأ تلك الأسباب المخالطة، وأسباب المخالطة مختلفة فيمكن وجودها عند شخص دون آخر، وحيث كانت تلك الأسباب لا تنحصر باختلاف الصور باعتبار الحضور في الخيالات لا ينحصر أيضا، ولهذا نجد الشيء الواحد يشبه بصور من الصور الحسية المحرومة في الخيال، فيشبه كل شخص بصورة مخالفة لما يشبه بها الآخر؛ لكون تلك الصورة التي يشبهها كل واحد هي احاصرة في حياه، كما روي أن سلاحيا وصائعا وبقارا ومؤدب أطفال طلع عليهم البدر بعد استنواف إليه، فأراد كل واحد أن يشبهه بأفضل ما في حرانة حياه، فشبهه الأول بالترس المذهب، والثاني بالسيكة المدورة من الإبرير، والثالث بالحى الأبيض يخرج من قاله، والرابع برغيف أحمر يصل إليه من بيت دي ثروة، فكل شخص شبهه بما هو ملائم لما هو مخالطه، فإن من حالط شيئا فلاند أن يعترف من بحره. [الدسوقي: ١٠٥/٣]

فظهر: أي من تفسير الشارح للخواص الثلاثة مما تقدم. (الدسوقي) ما يدرك بالعقل إلخ. بل المراد بالخواص في هذه الأقوى ما تتوصل به كل قوة إلى جمع عند المفكرة، لا ما يدرك بتلك بالخصوص، فالمراد بالعقلي: أمر بسية يقتضي العقل الاجتماع في المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه أو لا، وبالوهمي: أمر بسية يقتضي الوهم الاجتماع في المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه أو لا، وكذلك الخيال. (التحريد والدسوقي)

لأن التضاد إلخ: لم ينتفت في التعليل إلى الجامع العقلي لصحة إدراك العقل ما ذكره المصنف فيه من الاتحاد والتماثل والتضاد؛ وإن كان الجامع العقلي قد يكون مدركا للوهم. (التحريد)

وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال، بل جميع ذلك معان
 معقولة، وقد خفي هذا على كثير من الناس، فاعترضوا بأن السواد والبياض مثلا من
 المدركة بالعقل ^{قولنا: ليس المراد إلخ} المحسوسات دون الوهميات. وأجابوا بأن الجامع كون كل منهما مضادا للآخر، وهذا
 عطف على "اعترضوا" معنى جزئي لا يدركه إلا الوهم، وفيه نظر؛ لأنه ممنوع، وإن أرادوا أن تضاد هذا
 في هذا الجواب السواد لهذا البياض معنى جزئي فتماثل هذا مع ذاك، وتضايفه معه أيضا معنى جزئي،
 المحصور المحصور كريد كريد فلا تفاوت بين التماثل والتضاد وشبهها في أنها إن أضيفت إلى الكلّيات كانت
 التماثل والتضاد الكليات، وإن أضيفت إلى الجزئيات كانت جزئيات، فكيف يصح جعل بعضها على الإطلاق
 فتكون من مدركات العقل استفهام إنكاري بمعنى النفي وهو الاتحاد والتماثل والتضاد عقلية وبعضها وهمية، ثم إن الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال،

بل جمع ذلك أي جميع الجوامع المتقدمة: [وهي سبعة]. [الدسوقي: ١٠٥/٣] معان معقولة أي يدركها العقل
 لكونها معان كلية إن لم تضاف إلى شيء أو أضيفت إلى كلي، فإن أضيفت إلى جزئي كانت من مدركات الوهم،
 فالتماثل مثلا إن اعتبر غير مضاف أو مضافا إلى كلي كان من مدركات العقل، وإن اعتبر مضافا إلى جزئي كان من
 مدركات الوهم، كذا في "الدسوقي". وقال حفيد: إنما حكم بكون التماثل جامعا عقليا والتضاد وهما مع كونهما
 معقولين؛ لأن التماثل في نفسه صالح للجمع بلا احتيال، فإذا اتفتت العقل وجد الجمع بينهما، بخلاف التضاد فإنه في
 نفسه غير صالح لذلك، بل يحتاج إلى احتيال، فنسب إلى الوهم الذي من شأنه الحيلة. (الدسوقي)
 على كثير فظنوا أن الجامع العقلي: هو ما يدرك بالعقل، والجامع الوهمي: هو ما يدرك بالوهم، والجامع الخيالي: هو
 ما يدرك بالخيال فاعترضوا إلخ. (الدسوقي) لأنه ممنوع إلخ. فإنك إذا قلت: "عداوة زيد"، فإن أردت بها مطلق
 عداوته كانت كلية، وإن أردت بها عداوته مع عمرو في زمان معين لأجل أمر معين إلى غير ذلك من المقيدات بحيث
 يتشخص ويأبى الشركة له كانت جزئية، ولكنه معارض بالتضاييف وغيره، كما ذكره الشارح. (سيد السند)
 فبما أن أي فنقول تماثل هذا إلخ. كاتب حربيات فتكون من مدركات الوهم. [الدسوقي: ١٠٦/٣]
 عني الاصطلاح سواء أضيف إلى كلي أو جزئي. وبعضها وهمية وهو التضاد. وشبه التضاد. وشبه التماثل.
 ثم إن الجامع الخيالي إلخ هذا اعتراض من الشارح على البعض القائل: "إن الجامع العقلي هو ما يدرك بالعقل، والمراد
 بالجامع الخيالي ما يدرك بالخيال". وتوضيحه أن ذلك البعض لما فسر الجوامع المذكورة بما يدرك بهذه القوى، واعتراض
 على التفسير المذكور بالجامع الوهمي، قال له الشارح: اعلم أن الاعتراض بالجامع الوهمي فيه قصور؛ إذ حيث كان المراد
 بالجوامع المذكورة ما يدرك بهذه القوى، فلا يصح هذا التفسير في الجامع الخيالي أيضا. [الدسوقي: ١٠٧/٣]

وظاهر أنه ليس بصورة ترتسم في الخيال بل هو من المعاني. **فإن قلت:** كلام صاحب
^{بل وصف هذا} "المفتاح" مشعراً بأنه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من
^{مفرداتهما، وهو نفسه معترف بفساد ذلك حيث منع صحة نحو: خفي ضيق وخافي}
^{السكاكي} ضيق، ونحو: الشمس ومرارة الأرنب وألف باذنجانة محدثة. قلنا: كلامه ههنا ليس إلا في
^{جواباً عن جواب السكاكي} بيان الجامع بين الجملتين. وأما إن أي قدر من الجامع يجب لصحة العطف فمفوض إلى
^{ملا مائة في كلامه} موضع آخر، وقد صرح فيه باشتراط المناسبة بين المسندين والمسند إليهما جميعاً.

ليس بصورة إلخ: ويظهر ذلك من لفظ "المفتاح" حيث قال في الحالة المقتضية للانقطاع بأن لم يكن بينهما ما يجمعهما
 عند المفكرة جمعا من جهة العقل أو الوهم أو الخيال، فإنه جعل العقل والوهم والخيال جهة الجمع ومقتضيا له لا مدركا
 له. (عبد الحكيم) **فإن قلت:** أي معترضا على السكاكي بوقوع التنافي في كلامه، والعرض من ذكر الشارح لهذا
 الاعتراض والجواب عنه التوسطه والتمهيد للاعتراض على المنصف حيث وقع الخلل في كلامه. [الدسوقي: ١٠٧/٣]
مشعر إلخ: لأنه قال: الجامع بين الجملتين إما عقلي: وهو أن يكون بين الجملتين اتحاد في تصور ما إلخ، ومن المعلوم
 أن الكلام في اتحاد المصحح للعصف؛ إذ ما لا يصح العطف لا يتعلق العرض ببيانه، وتصور بمعنى متصور وتوحيه
 يدل على الأفراد. (الدسوقي) **حيث منع إلخ:** أي لعدم الجامع بين المسند إليهما، وإن كان اجماع بين المسندين
 موجودا وهو الاتحاد في التصور. (الدسوقي) **محدثة:** خبر حذف من الأولين لدلالة الأخير عليه فهو من عطف
 حمل. (الدسوقي) **كلامه ههنا:** أي هو قوله اجماع بين الجملتين. (الدسوقي)

بيان الجامع: من حيث هو مع قطع النظر عن كونه كافيا في صحة العطف أو لا. **وأما إن إلخ:** حاصل هذا الجواب: أنا
 لاسم أن كلام السكاكي هنا أعني قوله: 'واجماع بين الجملتين إلخ' في بيان الجامع المصحح للعطف حتى يلزم التنافي في
 كلامه، بل كلامه ينافي بيان حقيقة الجامع، وأما كونه كافيا أو لا فشيء آخر، وقد علم من سابق كلامه من عدم صحة
 نحو: 'الشمس وألف باذنجانة ومرارة الأرنب محدثة'، ومن لاحق كلامه من عدم صحة نحو: "خافي ضيق وخفي ضيق"
 مع اتحاد المسندين في المثالين أن الكافي في صحة العطف وجود اجماع في كلا الجزئين، فكلامه السابق واللاحق مما يعين
 المراد من كلامه ههنا. وقال بعض الأفاضل: والأولى أن يحاب كما تقدم بأن الاتحاد فيما ذكر مثلا يكفي في الجمع إن
 تعلق الغرض والقصد الذاتي بالاتحاد فيه. فإذا قلت: خفي ضيق، وخافي ضيق وكان القصد ذكر الأشياء الموصوفة بالضيق
 من حيث هي أشياء ضيقة كهي الاتحاد المذكور؛ إذ حاصل المعنى: هذا الشيء وهذا الشيء ضيقان. وأما إن كان القصد
 إلى الجملة الأولى برأسها ثم عطف الأخرى عليها فلا بد من الجامع بين الركنين. (من الدسوقي والتجريد)
أي قدر: مبتدأ، و"يجب" خبره، والجملة خبر إن واسمها ضمير الشأن. (التجريد)

والمصنف لما اعتقد أن كلامه في بيان الجامع سهو منه وأراد إصلاحه، غيّرهُ إلى ما ترى، فذكر مكان الجملتين الشئيين، ومكان قوله: "اتحاد في تصور^{جثة حاية} ما" اتحاد في التصور، فوق ^{السكاكي} الخلل في قوله: الوهمي أن يكون بين تصوريهما شبه تماثل أو تضاد أو شبه تضاد، والخيالي أن يكون بين تصوريهما تقارن؛ لأن التضاد مثلا إنما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما أعني: العلم بهما، وكذا التقارن في الخيال إنما هو بين نفس الصور فلا بد من تأويل كلام المصنف وحمله على ما ذكره السكاكي بأن يراد بالشئيين ^{الذين هما متصوران} لا بين المتصورات ^{بتصوريهما} الجملتان، وبالتصور مفرد من مفردات الجملة، ومع أن ظاهر عبارته يأتي عن ذلك.

الحمل على كلام السكاكي

لما اعتقد إلخ. حيث قال المصنف في "الإيضاح": وأما ما يشعر به ظاهر كلام السكاكي في مواضع من كتابه أنه يكفي أن يكون الجامع باعتبار المحر عنه أو الحر أو قيد من قيودهما، فهو منقوص بسحو: "هرم الأمير الحمد يوم الجمعة، وخاط زيد ثوبي فيه" مع القطع بامتناعه، ولعله سهو منه؛ فإنه صرح في موضع آخر منه بامتناع قول القائل: "حفي ضيق وحائي ضيق" مع اتحادهما في الخبر. فأتت تراه قد حكم على السكاكي بالسهو في كلامه، ولم يصلحه بتقييده بالسابق واللاحق كما ذكره سابقا. [الدسوقي ملخصا: ١٠٨/٣]

سهو: حر "أن" وقوله: "منه" أي من السكاكي. فوق الخلل إلخ. حاصله: أن المصنف لما ذكر مكان الجملتين الشئيين، وأقام قوله: "اتحاد في التصور" مقام قوله: "اتحاد في تصور ما" مثل الاتحاد في المحر عنه أو به أو قيد من قيودهما، ظهر أنه أراد بالتصور المعنى المتعارف وهو العمم، فزعمه الفساد في القولين المذكورين كما بين الشارح، وهذا الفساد إنما لزم من تعييره، ولا يرد ذلك على عبارة السكاكي؛ لأنه مثل الاتحاد في تصور بالاتحاد في المخبر عنه أو في الحر أو في قيد من قيودهما، فعلم أن مراده بتصوريهما في قوله: الوهمي أن يكون بين تصوريهما، والخيالي أن يكون بين تصوريهما، متصوريهما لا المعنى المتعارف على قياس ما سبق. (الدسوقي)

بين نفس الصور: والمفاهيم لا بين التصورات، وهذا إنما يظهر على التعابير بين العمم والمعلوم، والتحقيق أنهما متحدان بالدات، وإنما يختلفان بمجرد الاعتبار كما تقرر في محله. [التجريد: ٢٦٥] وحمله إلخ: عطف على تأويل يعني يقال جوابا عن المصنف: إنه أراد بالشئيين الجملتين، وإنما عاير للاختصار والنفس، وأراد بالتصور مفردا من مفردات الجملة إطلاقا للتصور على المتصور، وحملنا للألف واللام على الحسن لا على العهد، فيرجع كلامه بهذا الاعتبار إلى ما قاله السكاكي. [الدسوقي ملخصا: ١٠٩/٣] يأتي عن ذلك: إذ ليس فيها ما يدل عليه؛ إذ المتبادر من الشئيين أي شئيين من أجزاء الجملتين لا نفس الجملتين، وكون المراد بالتصور معرفا مفردا من مفردات الجملة بعيد جدا؛ إذ المتبادر منه الإدراك، فتعبر المصنف بالتصور معرفا مما يأتي هذا الحمل مع أن المصنف =

ولبحث الجامع زيادة تفصيل وتحقيق أوردناها في الشرح، فإنه من المباحث التي ما وجدنا أحدا حام حول تحقيقها.

من محسنات العطف بعد وجود المصحح تناسب الحملتين في الاسمية والعطف
 (في كونهما اسميتين وفعليتين)
 تناسب محسنات في المضي والمضارع فإذا أردت مجرد الإخبار من غير تعرض

= قد رد كلام السكاكي هذا في "الإيضاح" وحمله على أنه سهو منه، وقصد بهذا التعبير إصلاحه، فكيف يحمل كلام المصنف على كلامه. [الدسوقي ملخصا: ١٠٩/٣] بعد وجود المصحح أي للعطف ككونهما إسميتين لفظا ومعنى أو معنى فقط أو حريتين كذلك، لكن مع جامع عقلي أو وهمي أو حيالي. [الدسوقي: ١١٠/٣] تناسب الحملتين الخ ذكر أرباب الحواشي: أن السسة الواقعة في الحملتين على ثلاثة أقسام: أحدها: أن يكون المقصود تحريدها عن الخصوصية بأن يراد مطلق الحصول أو الدوام فيهما أو التجدد كذلك. والثاني: أن يكون المقصود خصوص الدوام والثبوت، أو خصوص التجدد بأن يراد الدوام في إحدهما والتجدد في الأخرى. وثالثها: أن يكون المقصود نفس السبة في ضمن أي خصوصية، فيتعين في الأول الاسمية في الحملتين، فيقال: ريد قائم وصديقه جالس؛ لأن الاسمية لا تدل إلا على مطلق الحصول بقاء على أما لا تفيد الدوام إلا بالقرائن أو تعين الفعلية فيهما بقاء على أن الفعلية لا تدل على أكثر من مطلق الثبوت، فيقال: قام ريد وقعد صاحبه، فهذا الوجه لا محل للاستحسان فيه؛ لأنه يجب فيه التوافق، وفي الثاني إذا قصد التجدد في الأول والدوام في الثاني أو العكس تعينت الفعلية في الأولى والاسمية في الثانية أو العكس، فلا محل لاستحسان التناسب فيه، بل يتمتع التناسب فيه، فهذان القسمان فيهما مانع من مراعاة التناسب المستحسن، بل يجب التوافق في الأول والتحالف في الثاني كما مر فلا استحسان. وأما الثالث وهو الذي يقصد فيه النسبة في ضمن أي خصوصية فهو محل الاستحسان؛ لأنه يحور كل من التناسب وتركه؛ لحصول المقصود بكل، لكن التناسب أولى، فيكون من المحسنات فتقول: ريد قائم وصاحبه قاعد، أو قام ريد وقعد صاحبه. [التحريد: ٢٦٥، والدسوقي]

في المضي بأن يكون فعل كل منهما ماضيا. فإذا أردت مجرد الإخبار الخ أي إذا كان المقصود مجرد سسة المسند إلى المسند إليه، فلا شك أن هذا المقصود يحامع كل واحد من التجدد والثبوت والمضي والاستقبال، والإطلاق والتقييد، والتقوي وعدمه لزمك أن تراعي تناسب الحملتين في هذه الأمور ليرداد الحسن في الوصل بينهما. (سيد السند) من غير تعرض الخ هذا تقييد لقوله: "لمجرد الإخبار"، فالمراد منه أن لا يكون المقصود اختلافهما في التجدد والثبوت مثلا، وذلك بأن يكون المقصود من الحملتين التجدد أو الثبوت أو لم يكن شيء منهما مقصودا فيهما، أو لم يكن مقصودا في إحدهما دون الأخرى، ففي جميع هذه الصور رعاية التناسب بينهما من محسنات العطف كما مر توجيهه. (عبد الحكيم)

للتجدد في إحداهما والثبوت في الأخرى قلت: قام زيد وقعد عمرو، وكذا زيد قائم وعمرو قاعد **إلا لمانع** مثل أن يراد في إحداهما التجدد وفي الأخرى الثبوت، فيقال: قام زيد وعمرو قاعد، أو يراد في إحداهما الماضي وفي الأخرى المضارعة، فيقال: زيد قام وعمرو يقعد، أو يراد في إحداهما الإطلاق وفي الأخرى التقييد بالشرط كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكَاً لَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ (الأعام: ٨) ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ (الأعراف: ٣٤) **فعندي أن قوله:** "ولا يستقدمون" عطف على الشرطية قبلها

بمعنى الشرط مثلاً
من التقييد بالشرط
مجموع الشرط والجاء

قلت إلخ: اعترض عليه بأن "قام زيد وقعد عمرو" يدلان على التجدد والماضي، "وزيد قائم وعمرو قاعد" يدلان على الثبوت، فكيف يصح التمثيل بهما بمجرد الإخبار؟ أحيب بأن المراد بالتعرض المضي التعرض بحسب القصد لا بحسب دلالة اللفظ، فقد يكون قصد المتكلم إفادة مجرد نسبة المسند إلى المسند إليه، فيأتي بالجملة اسمية كانت أو فعلية، فيفيد الكلام مجرد تلك النسبة، وإن كانت الجملة دالة بحسب الأصل على التجدد أو الثبوت. [الدسوقي: ١١٠/٣]

إلا لمانع: استثناء من محذوف، أي فلا يترك هذا التناسب النقطي إلا لمانع يمنع فيه، ومانع هو اختلاف القصد بالمعطوف والمعطوف عليه. [الدسوقي: ١١٢/٣ وغيره] **يراد في إحداهما إلخ:** يوحد من هذا أن التوافق في الإطلاق والتقييد من محسنات الوصل إلا لمانع، وهو كذلك كما يرشد إليه كلام المصنف حيث عبر بـ"من" المفيدة أن من المحسنات غير ما ذكره وهو التوافق في الإطلاق والتقييد. [الدسوقي: ١١٣/٣]

وقالوا لولا أنزل: أي هلا أنزل عليه ملك فزوم به، من "قضي الأمر" معطوف على جملة "قالوا"، وجملة "قضي الأمر" مقيد بفعل الشرط. فالخاصل: أن الجملة الأولى مطلقة والثانية مقيدة بالإسزال، لأن الشرط مقيد للجواب وإنما كانت عطفاً على "قالوا" لا على المقول؛ لأنها ليست من مقولهم، بل من مقول المؤلف سبحانه، ولا يخفى وجود إجماع بينهما؛ لأن الأولى تضمنت أن نزول الملك فيما يقولون يكون على تقدير وجوده سبب نجاحهم وإيمانهم وتضمنت الثانية أن نزوله سبب هلاكهم وعدم إيمانهم، وسوق الجملتين لإفادة عرض واحد، وهو بيان ما يكون نزول الملك سبباً له، فقد اشتركتا في هذا المعنى وإن كان الصحيح ما أفادته الثانية في نفس الأمر. [التجريد، الدسوقي ملخصاً: ١١٤/٣]

فإذا جاء أجلهم إلخ: أي لا يستأخرون ساعة إذا جاء أجلهم ولا يستقدمون، فقوله: "ولا يستقدمون" عطف على مجموع الجملة قبله شرطها وجرائها، فالمعطوف مطبق والمعطوف عليه مقيد بالشرط عكس الآية السابقة. [الدسوقي: ١١٥/٣]

فعندي: الفاء للتعليل علة لقوله: "ومنه". (الدسوقي)

لا على الجزاء أعني لا يستأخرون؛ إذ لا معنى لقولنا: إذا جاء أجلهم لا يستقدمون.

[تذنيب]

تذنيب هو جعل الشيء ذنابة للشيء، شبه به ذكر بحث الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبدونها أخرى عقيب بحث الفصل والوصل؛ **لمكان التناسب**، أصل **أحوال المنتقلة** أي الكثير ^{عطف على بحث} ^{المصنف} ^{لا أنه نفس الذنابة} ^{ظرف لـ "ذكر"} ^{علة لـ ذكر المذكور} ^{الشائع}

لا على الجزاء. أي وحده من حيث إنه جزاء، وإلا لكان هو أيضا جواب لـ "إذا"؛ إذ المعطوف على الجواب جواب، فإرد عليه أنه لا يتصور التقدم بعد محيء الأجل؛ لأن الوقت الذي جاء الأجل فيه بالفعل لا يمكن موت قبله، وحينئذ فلا فائدة في نفيه؛ لأنه نفي لما هو معوم الاستحالة. فقوله: 'إذ لا معنى له' أي لا معنى صحيح معتدا به في اللغة وإن كانت صادقا، وجوز بعضهم جعل قوله 'ولا يستقدمون' استياف إيجاب أي وأحرك أنهم لا يستقدمون، أي لا يموتون قبل محيء أجهم أي الوقت هو آخر عمرهم، وفي بعض حواشي "البضاوي": يصح أن يكون قوله: 'ولا يستقدمون' عطفا على قوله: 'لا يستأخرون'، وفائدة العطف المبالغة في انتفاء التأخير؛ وذلك لأنه لما قرنه به ونظمه في سدكه أشعر أنه بلغ في الاستحالة إلى مرتبة التقدم، فكما أنه يستحيل التقدم يستحيل التأخر. [الدسوقي: ١١٦/٣]

اد لا معنى إلخ. لأنه لا يتصور التقدم بعد محيى الأجل. [التحريد: ٢٦٦] **تذنيب إلخ**. [قبل: الفرق بين التذنيب والتنبية مع اشتراكهما في أن كلا منهما يتعلق بالمباحث المتقدمة أن ما ذكر في حيز التنبية بحيث لو تأمل المتأمل في المباحث المتقدمة لفهم منها بخلاف التذنيب. (حسن جلبي)] في بيان الحال، قال الشيخ: اعلم أن أول فرق في أحوال أمها تحيى مفردا وجمعة، والقصد هنا إلى الجملة وأول ما ينبغي أن يضبط من أمرها أمها تحيى مع الواو، وأخرى بغير الواو إلى أن قال: وفي تمييز ما يقتضي الواو مما لا يقتضيه صعوبة. (الدلائل) **ذنابة** أي مؤخر الشيء ومنه الذنب.

شبه به الضمير في 'به' لنجعل المذكور، وحاصل ما ذكره: أن المصنف شبه ذكر بحث الجملة الحالية عقب بحث الفصل والوصل بجعل الشيء ذنابة للشيء بجماع التكميل والتتيميم في كل، أو بجماع إيجاد الشيء متصلا بأخر الشيء اتصالا يقتضي عده من أجزائه وكونه من أذنايه لقصد التكميل. [الدسوقي: ١١٧/٣]

لمكان التناسب إلخ المكان مصدر ميمي بمعنى الكون والوجود من 'كان' التامة، وهو علة لذكر بحث الجملة الحالية عقب بحث الفصل والوصل، أي إنما ذكره عقيب بحث الفصل والوصل لمكان التناسب؛ إذ اقتران الحالية بالواو شبهة بالوصل وعدمه شبهة بالفصل. وحاصل ما ذكره في هذا التذنيب: تقسيم الجملة الحالية إلى أقسام خمسة: ما يتعين فيه الواو، وما يتعين فيه الضمير، وما يجوز فيه الأمر على السواء، وما يترجح فيه الضمير، وما يترجح فيه الواو. (الدسوقي والتحريد) **المنتقلة** الغير اللارمة لصاحبها المفكرة عنه. (الدسوقي)

أي الكثير: أشار الشارح إلى أن مراد المصنف بالأصل: الكثير الراجح، ولم يرد بالأصل القاعدة، ولا الدليل، ولا غير ذلك مما يراد به في غير هذا الموضع. (الدسوقي)

الراجح فيها كما يقال: **الأصل في الكلام هو الحقيقة أن تكون بغير واو**، احترز
لما افترقه للفوائد

بالمنتقلة عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة؛ فإنها يجب أن تكون بغير واو البتة لشدة
محو زيد أبوك عطوفا

ارتباطها بما قبلها، وإنما كان الأصل في المنتقلة الخلو عن الواو؛ **لأنها في المعنى حكم**

على صاحبها **كالخبر** بالنسبة إلى المبتدأ فإن في قولك: "جاء زيد راكباً" إثبات الركوب
الحال المذكور محكوم به

لزيد كما في زيد راكب إلا أنه في الحال على سبيل التبعية، وإنما المقصود إثبات المجيء،
إثبات الركوب لا مقصوداً بالإخبار

وجئت بالحال لتزيد في الإخبار عن المجيء هذا المعنى،
مفعول "تزيد" إثبات الركوب

الأصل في الكلام أي الكثير الراجح والمرجوح أن يكون مجازاً. [الدسوقي: ١١٧/٣] **عن المؤكدة**. الأسبب التعبير
باللامزة؛ لأنها هي التي تقابل المنتقلة، وأما المؤكدة فتقابل المؤسمة. [التحريد: ٢٦٦] **لمضمون الحملة** أراد بالمضمون ما
تضمنته واستلزمته الحملة قبلها، كما في قولك: هذا أبوك عطوفا، فإن الحملة الأولى تقتضي العطوفة، فلذا كان قوله:
'عطوفا' تأكيداً. [الدسوقي ملخصاً: ١١٨/٣] **ألتة**. أي دائماً لا أن ذلك فيها كثير. (الدسوقي)

لشدة ارتباطها بما قبلها: أي وصيرورهما كاشيء الواحد. والحاصل: أن الحال المؤكدة لظهور ارتباطها بالمؤكدة
لا يحتاج فيها إلى ربط بالواو، فلا يبحث عنها في هذا الباب، فلذا احترز المصنف عنها بالتقييد بالمنتقلة. (الدسوقي)
في المعنى حكم إلخ: أي أمر محكوم به على صاحبها؛ لأنك إذا قلت: جاء زيد راكباً، أفاد ذلك أن زيدا ثبت له
المجيء حال وصفه بالركوب، وفي ضمن ذلك أن الركوب ثابت له، وحيث فالركوب محكوم به على زيد لثبوته
له، وإنما قال في المعنى؛ لأن الحال في اللفظ غير محكوم به؛ لأنها فصلة يتم الكلام بدونها. [الدسوقي: ١١٩/٣]

كالخبر إلخ: [وإن كان الخبر محكوماً به أيضاً في اللفظ. (الدسوقي)] هذا إذا لم يكن معلوماً للمخاطب ثبوته لذي
الحال قبل السماع، وكالوصف له عند العدم بثبوته لذي الحال للمخاطب قبل السماع. (عبارة الحكيم)

فإن في قولك إلخ: حاصل ما ذكره الشارح: أن كلا من الحال والخبر يقتضي الكلام كونه عارضاً ثانياً لمعروض،
فهما متساويان في ذلك، ومختلفان في أن المقصود الأصلي من التركيب بالنسبة للخبر ثبوته للمبتدأ، بخلاف الحال
فليس ثبوته لصاحبه مقصوداً من التركيب، بل المقصود ثبوت أمر آخر له كالمجيء في المثال، وجيء بالحال قيدا
ليهوّن ذلك الأمر وهو المجيء، فيستفاد ثبوت الحال بطريق اللزوم العرضي كما مر. (الدسوقي)

إلا أنه في الحال إلخ: فيه مخالفة لما تقرر أن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات أو النفي، كان ذلك القيد
هو العرض الأصلي والمقصود بالذات من الكلام، والحال من حملة القيود. ويمكن أن يقال: الحكم عليه هنا بأنه على سبيل
التبعية وأنه غير مقصود بالذات من حيث إنه فضلة يستقيم الكلام بدونه، والمسند هو المقصود بالذات من حيث إنه مسند
وركي لا يستقيم الكلام إلا به، وذلك لا ينافي أن المقصود بالذات من التركيب ليسبغ هو القيد، تدبر. (التحريد)

ووصف أي **ولأنها في المعنى وصف لصاحبها كالنعت** بالنسبة إلى المنعوت إلا أن المقصود في الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهي قيد للفعل، وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت؛ فإنه لا يقصد به ذلك بل مجرد اتصاف المنعوت به. وإذا كانت الحال مثل الخبر والنعت فكما أنهما يكونان بدون الواو فكذلك الحال. وأما ما أورده بعض النحويين من الأخبار والنعوت المصدرة بالواو **كالخبر** في باب "كان" والجملة الوصفية المصدرة بالواو التي تسمى واو تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، فعلى سبيل التشبيه والإحاطة بالحال، **كن حوْل** هذا الأصل **دا كس** الحال.....

في المعنى وصف فالحال ذات جهتين لها شبه بالخبر في أنها تفيد حكما ربما لا يعلمه المخاطب قبل سماعها، ولها شبه بالنعت في دلالتها على معنى في صاحب وكونها بحيث لو أسقطت لم يخلل الكلام. [التحريد: ٢٦٧] **كالنعت** وإن كان النعت وصفا للمنعوت في اللفظ أيضا. [الدسوقي: ١٢٠/٣] **ذلك** أي كون الموصوف على هذا الوصف حال مباشرة الفعل. **مجرد** أي من غير ملاحظة المباشرة المذكورة وغيرها. **ما أورده** أي عني كبرى، وهي أن الخبر والنعت يكونان بدون الواو. [الدسوقي: ١٢١/٣] **كالخبر الح** كما في بيت الحماسة من قول سهيل ابن شيان:

فلما صرح الشر فأمسى وهو عريان

وأدخل بالكاف الخبر الواقع بعد إلا نحو: ما أحد إلا وله نفس أمارة. (الدسوقي) **والجملة الوصفية** أي الواقعة صفة للكرة كقوله تعالى: **فما ألقوا به من لؤلؤ منثور** [الحجر: ٤] وكقوله تعالى: **وكانوا يلقونهم حجارة من مسيات خضر** [البقرة: ٢٥٩]، فإن الجملة في الآيتين عند صاحب "الكشاف" صفة للكرة والواو زائدة، دخولها وخروجها سواء، وفائدتها تأكيد وصل الصفة بالموصوف؛ إذ الأصل في الصفة مقارنة الموصوف، فهذه الواو أكدت الصوق. (الدسوقي)

فعلى سبيل التشبيه الح. والحاصل: أن كون الحال أصلها عدم الاقتران بالواو مكتسب من مشابقتها للخبر والنعت، فلما حولف هذا الأصل المكتسب فيها واقتربت بالواو حمل الخبر والنعت عليها لورودها بعد ما قد يستقل كالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر. [الدسوقي: ١٢٢/٣] **والإحاطة بالحال** لا على سبيل الأصالة، فلم يخرجها عن الأصل. **الحال**: أي المتقدمة وهي المنتقلة.

حمة فإنها أي الجملة الواقعة حالا من حيث هي حمة مستقلة بإفاده من غير أن تتوقف
 اسمية أو فعلية تقييدية حمة "إن" تفسير للاستقلال
 على التعليق بما قبلها، وإنما قال: من حيث هي جملة؛ لأنها من حيث هي حال غير مستقلة،
 بل متوقفة على التعليق بكلام سابق قصد تقييدها، **فحتاج** الجملة الواقعة حالا إلى
 ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا عنه.

[إيراد الضمير والواو وتركهما في الجملة الحالية]

وكس من الضمير والواو **صالح للربط والأصل** الذي لا يعدل عنه ما لم تفسر حاجة إلى
 ضمير ذي الحال الراجع الكثير ابلاء
 زيادة ارتباط هو **ضمير** ناسل الاختصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت، فالجملة

فإنها **الح** الفاء للتعليل، أي إنما حولف ذلك الأصل في الحال التي هي جملة لأنها **الح**. [الدسوقي: ١٢٣/٣]
مستقلة يعني أن الجملة الواقعة حالا مستقلة بالإفادة من حيث كونها جملة، ومقتضى ذلك الاستقلال أنها تحتاج إلى
 رابط يربطها بما قبلها، والحاصل: أن الجملة الحالية وجد فيها جهتان: جهة كونها جملة، وهذه الجهة هي الأصل في الجملة
 الحالية، وجهة كونها حالا وهي عارضة، والأولى توجب احتياجها لما يربطها بما قبلها دون الثانية. (الدسوقي)
فحتاج من جهة كونها جملة. **صالح للربط** أما الضمير فلكونه عبارة عن المرجع، وأما الواو فلكونها موضوعة
 للربط والجمعية. واحتلف في أيهما أقوى في الربط، فقيل: الواو لأنها موضوعة لذلك؛ إذ هي في أصلها للجمع، كما
 قيل: إن أصل هذه الواو الحالية هي العاطفة، وقيل: الضمير؛ لدلالته على المربوط، وإليه أشار بقوله: والأصل **الح**.
 (التجريد والدسوقي) **ما لم تفسر** **الح** يعني فإن مست حاجة إلى زيادة الربط أي بالواو؛ لأن الربط بها أقوى؛ لما مر من
 أنها موضوعة للربط، ويحتمل أن المراد: فإن مست الحاجة لزيادة الربط أي بهما. [الدسوقي: ١٢٤/٣]
في الحال المفردة فيه أن الضمير فيها ليس للربط؛ لأن الحال المفردة لا تحتاج لربط، بل لضرورة الاشتقاق؛ لأن كل
 مشتق يتحمل الضمير، والدليل لم ينتج المطلوب. وفي "عبد الحكيم" أن المراد بالحال المفرد في كلام المصنف المسندة إلى
 متعلق ذي الحال نحو: صربت زيدا قائما أبوه، وكذا يقال: في الخبر والنعت، وحيث فلا يرد أن الضمير في الثلاثة
 لكونها صفة محتاجة للفاعل لا أنه للربط. (الدسوقي)

والخبر والنعت أي أعم أن يكونا مفردين أو جمليتين، فالأول نحو: زيد قائم وزيد أبوه قائم، والثاني نحو: رجل
 كريم مررت به، ورجل أبوه صالح مررت به. (الدسوقي) **فالجملة** هذا شروع في تفصيل محل انفرد الواو والضمير،
 ومحل اجتماعهما. (الدسوقي)

التي تقع حالا **إن خلت عن ضمير صاحبها** الذي تقع هي حالا عنه **وجب فيها الواو**؛
 ليحصل الارتباط، فلا يجوز "خرجت زيد قائم"، ولما ذكر أن كل جملة خلت عن
 الضمير وجب فيها الواو أراد أن يبين أن أي جملة يجوز ذلك فيها وأي جملة لا يجوز،
 فقال: **وكل جملة حاله عن ضمير ما أي الاسم الذي يجوز أن ينتصب عنه حال وذلك**
 بأن يكون **فاعلا أو مفعولا معروفا أو منكرا مخصوصا لا نكرة محضة أو مبتدأ أو خبرا**،
 فإنه لا يجوز أن ينتصب عنه حال على الأصح،
الاسم المذكور ولو بواسطة حرف الجر
الخوار المذكور
عالية عن التصغير
راجع لثلاثة

إن خلت إلخ بأن لم يوجد فيها الضمير لفظا ولا تقديرا. [الدسوقي: ١٢٥/٣] **وجب فيها الواو** أي لفظا أو تقديرا
 كما في قول الشاعر يصف عائضا لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو عائض، وصاحبه لا يدري ما حاله:
 نصف النهار الماء غامرة ورقيقه بالغيب ما يدري

فالواو مقدرة أي والماء غامرة، لكن قال الدمامي: الربط يحصل بالواو وبالضمير، فحيث لا واو ولا ضمير يقدر
 أحدهما، فلم قدرت الواو هنا على الخصوص مع أنه يمكن تقدير الضمير، بل هو أولى؛ لأنه الأصل في الربط، فيقال:
 تقديره: الماء غامرة فيه. [التحريد: ٢٦٧]

ليحصل الارتباط إلخ قال الشيخ: وتسميتها لها واو الحال لا يخرجها عن أن تكون محتلة لصم جملة إلى جملة؛ فإنها
 وإن لم تكن عاطفة فإن ذلك لا يخرجها من أن تكون ممسرة للعاطفة في أنها جاءت لتربط جملة ليس من شأها أن
 تربط بنفسها، فاعرف ذلك وظهرها في هذا المقام في جواب الشرط نحو: إن تأتي فأنت مكرم. (الدلائل)
ولما ذكر والحاصل أنه قد بين أن الجملة الواقعة حالا إذا كانت حالية عن الضمير وجب فيها الواو، فأراد أن يبين
 أن أي جملة تصلح لهذا الوصف، أعني وقوعها حالا حالية عن ضمير صاحبها مقارنة لـ واو وجوبا. (السيد السد)
ذلك: أي الربط بالواو مع الخلو عن الضمير. [الدسوقي: ١٢٦/٣]

وكل جملة إلخ ما بين وجوب الواو في الحالية عن الضمير إذا كانت حالا، وليست كل جملة حالية عن الضمير تقع
 حالا فيجب الواو فيها، بل من الجملة الحالية عن الضمير ما يصح أن تقع حالا ومنها ما لا يصح، أشار إلى بيان
 ذلك فقال: وكل إلخ. [التحريد: ٢٦٨]

فاعلا كقولك: "جاء زيد"، فزيد اسم يصح أن نحي منه الحال، فإذا أثبت جملة خلت عن ضميره كقولك: عمرو
 يتكلم، جاز أن تقع هذه الجملة حالا بالواو عن هذا الاسم وهو زيد، أي جاء حال كون عمرو يتكلم. (التحريد)
معروفا راجع لكل من الفاعل والمفعول، **مخصوصا** بعث أو إضافة أو غيرهما [أي نفي أو هي أو استمهام]. (الدسوقي)
لا نكرة: هذا محترز قوله: "يجوز أن ينتصب عنه الحال"، (الدسوقي)

وإنما لم يقل: "عن ضمير صاحب الحال"؛ لأن قوله: "كل جملة" مبتدأ، خبره قوله: ^{مع أنه أعصر} يصح أن تقع تلك الجملة حالا عنه أي عما يجوز أن ينتصب عنه بالواو. وما لم يثبت له ^{من ثمة العلة} هذا الحكم - أعني وقوع الحال عنه - لم يصح إطلاق اسم صاحب الحال عليه إلا مجازاً، وإنما قال: "ينتصب عنه حال"، ولم يقل: يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه؛ ^{باعتبار مما يؤول إليه} ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع المثبت، فيصح استثناءها بقوله: ^{في ذلك القول} إلا المصدرة بالمضارع المثبت نحو: جاء ريد ويتكلم عمرو، فإنه لا يجوز أن يجعل "ويتكلم عمرو" حالا عن زيد لما سيأتي من أن ربط مثلها يجب أن يكون بالضمير ^{في قوله: لأن الأصل إلح} فقط. ولا يخفى أن المراد بقوله: "كل جملة" الجملة الصالحة للحالية في الجملة، ^{في كونهما مضارعة مثبتة} ^{وهي الخبرية} ^{في بعض الأحوال}

وإنما: حاصله أنه لو قال: عن ضمير صاحب الحال لزم جعله صاحب حال قبل تحقق الحال وهو مجاز، والحقيقة أولى لأصالتها. [الدسوقي: ١٢٦/٣] أعني: لما كان المتأخر عود الإشارة إلى صحة وقوعها حالا مع أنه ليس مراداً قال: أعني إلح. [التحريد: ٢٦٨] ولم يقل إلح: أي بدل قوله: يجوز أن ينتصب عنه حال. [الدسوقي: ١٢٧/٣] ليدخل فيه: أي في ذلك القول، أعني قوله: وكل جملة خالية عن ضمير "ما" يجوز أن ينتصب عنه حال، بخلاف ما لو قال: يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه، فإنه لا يدخل فيه ما ذكر لعدم جواز وقوعه حالا. (التحريد) الجملة الخالية: أي ودخولها مطلوب لأجل إخراجها بعد ذلك بالاستثناء، ووجه دخول الجملة المذكورة في كلامه أنه يصدق عليها أنها خالية عن ضمير الاسم الذي يجوز أن ينتصب عنه حال، بخلاف ما لو قال: يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه، فإنها لا تدخل فيه؛ إذ لا يصدق عليها أنها خالية عن ضمير الاسم الذي يجوز أن تقع حالا عنه؛ لعدم جواز وقوعها حالا مع أن دخولها مطلوب لأجل أن تخرج بعد ذلك بالاستثناء. (الدسوقي) إلا المصدرة إلح: قال في "الأطول": يجب أن يستثنى المصدرة بالماضي الخالي عن "قد" لفظاً وتقديراً أيضاً، أقول: سيأتي في مبحث اقتران الماضي بـ "قد" جواز انفرد الواو فيما ذكر على قبة. (التحريد) فإنه لا يجوز إلح: أي ويجوز أن تجعل تلك الجملة عطفاً على جملة "جاء ريد" عند وجود الجامع بينهما. (الدسوقي) بالضمير فقط: أي وليس في "يتكلم عمرو" ضمير، فلو قيل: "معه" صح جعلها حالا. (الدسوقي) في الجملة: رادها لإدخال الجملة المصدرة بالمضارع المثبت؛ فإنها تصلح للحالية في حال اشتماها على الضمير. (التحريد)

بخلاف الإنشائيات فإنها لا تقع حالا البتة، لا مع الواو ولا بدونها.

[امتناع الواو على المضارعة المثبتة]

ولا عطف على قوله: "إن خلت" أي وإن لم تخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها،
 فإن كتب فعلة ^{لفظا ومعنى} فعل مضارع مبتدأ مشع دحها أي الواو ^{وجب الاكتفاء بالضمير} حه قوله تعالى: ٥٠ ولا تس
 تستكثروا (المائدة: ٦) أي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا؛ لأن الأصل.....

لا يقع حالا [يعني بنفسها غير دالة بالقول، والتحقيق أن الحال هو القول، والجملة الإنشائية مقولة له، فلا تكون حالا إلا على سبيل المجاز لقيامها مقام عاملها المحذوف الواقع حالا. (السيد السد)] أي إلا بتقدير قول يتعلق بها، فإذا قلت: جاء ريد، هل ترى فارسا يشبهه؟ لم يصح أن يكون جملة "هل ترى إلخ" حالا إلا بتقدير: 'مقولا فيه: هل ترى إلخ'؛ لأن الحال كالتعريف وهو لا تكون إنشاء، وتوضيحه على ما قيل: إنه يمتنع وقوع الإنشائية حالا؛ لأن العرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمونها، فيجب أن يكون مضمونها حاصلًا، وهذا إنما يظهر في الخبرية دون الإنشائية؛ لأن الإنشائية إما طلبية كـ "اضرب"، أو إيقاعية نحو: 'بعت واشتريت' بالاستقراء، والمقصود من الأول مجرد الطلب سواء وقع مضمونها أو لا، ومن الثانية الإيقاع، وأما ما كان فلا يصح أن يقيد مضمون العامل الحاصل بالفعل بطلب شيء لم يقع؛ أو بإيقاع شيء لم يقع؛ إذ لا معنى لتقييد ما وقع بما لم يقع؛ إذ لا بد في القيد أن يكون واقعا كالتقييد. [الدسوقي: ١٢٨/٣]

وان لم تخل أي بأن اشتملت على الضمير، فهي حينئذ إما أن تكون اسمية أو فعلية، والفعلية إما أن تكون فعلها مضارعا أو ماصيا، والمضارع إما أن يكون مثبتا أو منفيًا، فبعض هذه يجب فيها الواو كالاسمية في بعض الأحوال، وبعضها يجب الضمير فيها كالمضارعية المثبتة، وبعضها يستوي فيها الأمران، وهي المضارعية المنفية والماضوية لفظًا، وبعضها يترجح فيه أحدهما كالاسمية في بعض الأحوال. وقد أشار المصنف لتفصيل ذلك وبيان أسبابه بقوله: فإن كانت فعلية إلخ. [الدسوقي: ١٢٩/٣]

سسكر أي على قراءة الرفع، وهي المتواتر، وأما على قراءته بالحزم على أنه بدل اشتمال من "تمن" فليس مما يحسن فيه، ولا يصح أن يجزم لكونه جوابا للهي؛ لأن شرط الجزم في جوابه صحة تقدير "إن" الشرطية قبل 'لا' على الراجح، وهذا الشرط مفقود هنا. [التجريد: ٢٦٩] تعد أي فالسين والتاء للعد، وجعلهما بعضهم للطلب، فالمعنى حينئذ لا تعط قليلا تطلب كثيرا. (الدسوقي) لأن الأصل علة لامتناع الواو والاكتفاء بالضمير في الجملة المذكورة (الدسوقي)، وقبل: أصالة المفردة إما بمعنى كثرة ورودها دون الجملة، وإما بمعنى أن الحال فضية، وكونها فضلة يقتضي إعرابها بالنصب، والإعراب يقتضي الأفراد؛ لعراقة المفرد أي تأصله في الإعراب. (التجريد)

في الحال هي الحال **المفردة لعرقاة المفرد** في الإعراب وتطفل الجملة عليه لوقوعها ^{أصله} موقعه. وهي أي المفردة تدل على حصول **صفة** أي معنى قائم بالغير؛ لأنها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل أو المفعول، والهيئة معنى قائم بالغير **غير ثابتة**؛ لأن الكلام في الحال المنتقلة ^{حال التلبس بالفعل} **مقارن** ذلك الحصول **ما جعل** الحال **قيدا له** يعني العامل؛ لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال، وهذا معنى **المقارنة** **وهي** أي المضارع المثبت **كذلك** أي دال على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيда له كالمفردة، ^{التخصيص المذكور} **فيمتنع الواو** فيه كما في المفردة، **ما يخص** أي دلالة المضارع المثبت على حصول صفة غير ثابتة؛ **فكونه فعلا** فيدل على التجدد وعدم الثبوت ^{عدم الدوام}

لعرقاة المفرد أي تأصله في الإعراب، وإنما تعرب الجملة محلا لتطفلها على المفرد وبوقوعها موقعه. [التحريد: ٢٢٩] **وهي** أما دلالتها على الحصول؛ فلأنها إثبات والإثبات حصول بخلاف النفي، وأما دلالتها على أنها غير ثابتة؛ فلكونها هيئة للفعل الذي هو عامل فيها، وهيئة الشيء كالصفة له، وإذا كان ناصب الحال فعلا أو ما في معناه والفعل يدل على التجدد لزم أن تكون صفة ذلك الفعل دالة على التجدد لاستحالة تجدد الموصوف دون الصفة ...، وأيضاً فهي منتقلة والانتقال تجدد. (عروس الأفراح)

يدل أي صراحة أو بطريق اللزوم، كما في قولك: جاء زيد غير ماش، فإن عدم المشي يستلزم الركوب، أو يقال: إن الكثير فيها ذلك، أي الدلالة على حصول صفة، فاندفع ما يقال: إن قولك: "جاء زيد غير ماش" لا يدل على حصول صفة، بل إنما يدل على عدم الصفة. [الدسوقي: ١٣٠/٣] **قاسم بالغير** فالمراد: الصفة اللغوية لا النحوية. **أو المفعول** ولو بواسطة حرف الجر، فدخل المحرور. [التحريد: ٢٦٩] **واهيئة** وذلك لأن ما يقوم بالغير باعتبار حصوله فيه يقال له: هيئة، وباعتبار قيامه به يقال له: صفة. (الدسوقي)

الحصول [فـ"مقارن" صفة لـ"الحصول"]. **المقارن** أي معناها اللازمي أو المطابق. **فيمتنع الواو** اعترض بأن هذا قياس في اللغة، وقد منعه كثير من المحققين، وأجيب بأننا لا نسلم أن هذا قياس في اللغة؛ إذ التعليقات النحوية المذكورة في أمثال هذه المباحث مناسبات لما وقع عليه الاستعمال، وإلا فأصل الدليل الاستعمال. (الدسوقي)

على التجدد أي لصفته التي هي معنى الفعل، والمراد بتجدها حدوثها في الزمان ووجودها بعد العدم. (الدسوقي)

وعدم الثبوت فيه أنه لا يدل على ذلك من جهة كونه فعلا؛ لأن التجدد الذي يدل عليه الفعل وضعاً إنما هو الوجود بعد العدم، والمطلوب إنما هو الانتفاء بعد الوجود، والفعل لا يدل على ذلك. وقد يجاب بأنه يدل على ذلك بمعونة أن شأن المتجدد والغالب عليه عدم الثبوت، فمبنى الأمر على ذلك. (التحريد)

متب فيدل على الحصول، وأما المقارنة؛ فلكونه مضارعا فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال، وفيه نظر؛ لأن الحال الذي يدل عليه المضارع هو زمان التكلم، وحقيقته ^{في هذا التعليل} أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل، والحال التي نحن بصدددها يجب أن تكون مقارنة لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال، ماضيا كان أو حالا أو مستقبلا، فلا دخل للمضارعة في المقارنة، **فالأولى** أن يعلل امتناع الواو في المضارع المثبت بأنه على وزن اسم الفاعل لفظا.....

الحصول حصول معناه لما أثبت له. [الدسوقي: ١٣١/٣] **وأما المقارنة** عطف على قوله: 'أما الحصول' أي وأما دلالة المضارع على مقارنة الحصول لما جعلت الحال قيدا له. (الدسوقي) **فصلح للحال** فحينئذ يكون مضمونه مقارنا للعامل إذا وقع حالا؛ لأن الحال يجب مقارنتها للعامل، وأنت حير بأن قوله: "فصلح للحال كما يصلح للاستقبال" لا يعيد المقارنة على التعيين، بل يحتملها كما يحتمل التأخر، فلو قال الشارح: "وهو حقيقة في حال" بعد قول المصنف: "مضارعا" كان أولى. (الدسوقي)

وفيه نظر أي في قوله: "وأما المقارنة فلكونه مضارعا نظره؛ لأنه لا يتج المدعى. وحاصل ذلك النظر أن الحال الذي يدل عليه المضارع زمان التكلم، وحقيقته عرما أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل، والحال الحوية التي نحن بصدددها يسعى أن يكون مضمونها مقارنا لزمان مضمون عاملها ماضيا كان أو حالا أو مستقبلا، فالمضارع إنما يدل على مقارنة مضمونه لزمان التكلم، وليس هذا مراداً ههنا؛ لأن المراد مقارنة مضمون الحال لزمان مضمون عاملها، فهذه المقارنة المرادة هنا لا يتجها المضارع. [الدسوقي: ١٣٢/٣]

ماصيا كان وهذا تعميم في زمان وقوع مضمون الفعل العامل في الحال، وإذا كان زمان العامل في الحال تارة يكون ماضيا، وتارة يكون حالا، وتارة يكون استقبالا كان أعم من زمان التكلم الذي يدل عليه فعل المضارع الواقع حالا، وحينئذ فلا يكون للمضارعة دخول في إفادة المقارنة المرادة هنا، وهي مقارنة مضمون الحال لمضمون العامل في زمانه أي زمان كان، وإن كانت تدل على المقارنة في بعض الأحوال وذلك إذا كان زمان العامل حاليا. (الدسوقي)

فالأولى بسلامة هذا التعليل من الخدش مع كونه أحصر (الدسوقي) وأجاب البعض عن النظر المذكور بأن الحال في أحمة يستروح منه معنى المقارنة، واعتراض عليه بأنه لا يعيد؛ لأن التعليل يصير وهما لا حقيقيا، فلا تثبت به مشاهة المضارع المثبت للحال الذي عللها بما امتناع الواو فيه. (كذا في التحريد) **اسم الفاعل** لتوافقهما في عدد الحروف والحركات والسكنات. (الدسوقي)

وبتقديره معنى، وأما ما جاء من نحو قول بعض العرب: **قمت وأصك وجهه، وقوله: فلما خشيت أظايرهم :: أي أسلحتهم نجوت وأرهنهم مالكا، فقليل:** إنما جاز الواو في جمع أظفار جمع طفر ^{اسم رجل أو فرس} المضارع المثبت الواقع حالا على اعتبار حذف المبتدأ؛ لتكون الجملة اسمية أي وأنا أصك وأنا أرهنهم، كما في قوله تعالى: ﴿لَمْ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ﴾ (الصف: ٦٥)، أي وأنتم قد تعلمون. وقيل: الأول أي قمت وأصك وجهه **شاذ، والثاني** في الجواب عن ذلك

أي نجوت وأرهنهم ضرورة.

وقال عبد القاهر: هي أي الواو فيهما للعطف لا للحال، وليس المعنى قمت صاكا وجهه، ونجوت راهنا مالكا، بل المضارع بمعنى الماضي، والأصل قمت وصككت، ونجوت ورهت، عدل عن لفظ الماضي إلى المضارع

وبتقديره معنى: لأن المضارع إذا وقع حالا يؤول باسم الفاعل لاشتراكهما في الحال والاستقبال، فقولك: "جاء ريد يتكلم" في معنى جاء متكلمًا، أي ولما كان اسم الفاعل إذا وقع حالا تمتنع فيه الواو كان المضارع مثله. ولا يقال: إن ما ذكره الشارح من التعليل موجود في المضارع المنفي مع أنه يجوز ارتباطه بالواو؛ لأننا نقول: هذه حكمة تلتبس بعد الوقوع، فلا يلزم اطرادها. [الدسوقي: ١٣٢/٣]

وأما ما جاء: جواب عن وقوع الواو مع المضارع المثبت. [الدسوقي بتعير: ١٣٣/٣] فلما خشيت: حاصل معنى البيت لما خشيت منهم هربت وحلصت وجعلت مالكا مرهونا عندهم ومقيما لديهم. [التحريد: ٢٧٠]

حالا. وهو "وأصك وأرهنهم" في المثالين. لتكون الجملة: أي ويجوز ارتباطهما بالواو، فيندفع الاعتراض. (الدسوقي) قوله تعالى. وفي "التسهيل": أن المضارع المثبت إذا كان معه "قد" تحب فيه الواو ولا يرتبط بالضمير، وحينئذ فلا يحتاج لجعله اسمية بتقدير المبتدأ، فالكلام في غير المقرون بـ"قد"، فالتظير بالآية لا يتم. [الدسوقي: ١٣٤/٣] وكذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا يُؤْمِنُ بِمَا آتَاهَا اللَّهُ مِنْ رَبِّهَا وَمَا وَاعَدَهُمْ﴾ [النقرة: ٩١] وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَدِينُ كَفَرُوا وَيُخَدِّثُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحج: ٢٥] وأجيب: أن الجمع بتقدير مبتدأ محذوف، أو أريد بالمضارع الماضي. (عروس الأفرح) شاذ. أي واقع على خلاف القياس النحوي، فلا ينافي الفصاحة ولا الوقوع في كلام الله تعالى، كما مر في تعريف الفصاحة. (عبد الحكيم) لا للحال: إذ يلزم عليه إما الشذوذ أو حذف المبتدأ، كما سبق. (الدسوقي بتعير) عدل: اعتذار عن عطف المضارع على الماضي. [التحريد: ٢٧٠]

حكاية للحال الماضية، ومعناها أن يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعا في هذا

الزمان، فيعبر عنه بلفظ المضارع.

الدال على المحصور

[حوار إتيان الواو وتركه في المضارع المنفي]

وإن كان الفعل مضارعا منفيا فالأمران جائزان الواو وتركه **كقوله** **لا تسبق**

ولا تتبعان (يوس: ٨٩) **بالحذف** أي بتخفيف النون، فيكون "لا" للنفي دون النهي؛

واضح فاستقيما غير متبعين

لثبوت "النون" التي هي علامة الرفع، فلا يصح عطفه على الأمر قبله، فيكون الواو للحال

فاستقيما

بخلاف قراءة العامة **﴿وَلَا تَتَّبِعَان﴾** (يوس: ٨٩) بالتشديد، فإنه هي مؤكد معطوف على الأمر

وكل مهما إنشاء

بواب التقية

الذي قبله، **وحي** قوله تعالى: **﴿وَلَا تَتَّبِعَان﴾** أي أي شيء ثبت لنا **لا تؤمن** (المائدة: ٨٤)

ستهم إنكار

الحكاية الحال أي فهي مانعة من رعاية التناسب بين المعطوفين؛ لما علمت من أن رعاية المعنى أوجب من رعاية

اللفظ. [الدسوقي: ١٣٤/٣] **ومعناها** أي معنى حكاية الحال في المثال الذي كلامه فيه أن يفرض إلخ، وإنما يرتك

هذا الفرض في الماضي المستعرب، كأنه يحضره للمخاطب ويصوره ليتعجب منه كما تقول: "رأيت الأسد فأخذ

السيف فاقتله". [الدسوقي: ١٣٥/٣] **وان كان** عطف على معنى قوله: "والفعل مضارع مثبت"؛ لأنه في معنى

قولنا: فإن كان الفعل مضارعا مثنا (الدسوقي) **منفيا** أي بـ"ما" أو بـ"لا"، لا بـ"لن"، لأنها تخلص الفعل

للاستقبال، والجملة الحالية يحب تحريدها عن عَلم الاستقبال لتتأني بحسب الظاهر. [التحريد: ٢٧٠]

فالأمران أي على السواء، وبعضهم رجح الترك. [الدسوقي: ١٣٦/٣] **ولا نسعان** والذي ذكره جمهور

الحاجة أن المضارع المنفي بـ"لا" هو كالمضارع المثبت فلا تدخله الواو، وإنما المصنف تبع المفضل، وأجابوا عن المثال

بأنه حير في معنى النهي كما في قوله تعالى: **﴿وَلَا تَتَّبِعَان﴾** [البقرة: ٨٣]. [عروس الأفراح: ١٣٧]

فيكون فيه أن **﴿وَلَا تَتَّبِعَان﴾** (يوس: ٨٩) على تقدير كونه حالا يكون مؤكدة؛ لأن الاستقامة تتضمن

عدم اتباع سبل الدين لا يعلمون، وكلامنا في الحال المنتقلة لا في المؤكدة كما سبق. [الدسوقي ملخصا: ١٣٧/٣]

ولا يصح لعدم صحة عطف الخبر على الإنشاء. (التحريد) **أي شيء** فكان مانعا لنا من الإيمان. (التحريد)

لا تؤمن. حال من الضمير، والعامل ما في "اللام" من معنى الفعل، أي أي شيء حصل لنا غير مؤمنين؟ فهو إن كان

حصول شيء في هذه الحال مستنزم لإنكارها على سبيل المبالغة؛ إذ حصول شيء ما لازم في هذه الحالة، فإذا كان

منكرا كانت تلك الحالة منكرة. (عبد الحكيم)

أي حال كوننا غير مؤمنين، فالفعل المنفي حال بدون الواو، وإنما جاز فيه الأمران
 لدلالته على المقارنة؛ لكونه مضارعا دون الحصول كونه منقيا والمنفي إنما يدل
 ومقارنة يناسبها ترك الواو
 مطابقة على عدم الحصول، وكذا يجوز الواو وتركه إن كان الفعل موصفا فصلا أو معي،
 موصفا كان أو منفيا
 كونه تعالى إخبارا عن زكريا عليه السلام: **أَنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ** (آل عمران: ٤٠)
 جملة حالة
 جملة حالة بدون الواو
 بالواو، **وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مِنْ جَاءُواكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾** (النساء: ٩٠) بدون الواو،
 وهذا في الماضي لفظا، وأما الماضي معني فالمراد به المضارع المنفي بـ"لم أو لمّا"؛ فإنهما
 المذكور من المثالين ومعنى فقط
 يقبلان معنى المضارع إلى الماضي، وأورد للمنفي بـ"لم" مثالين: أحدهما مع الواو
 والآخر بدونها. واقتصر في المنفي بـ"لمّا" على ما هو بالواو،

على المقارنة حاصله أن المضارع المنفي أشبه المفرد في شيء دون شيء؛ فلذا جاز فيه الأمران. ولو أشبهه في الشئين
 لامتنع دخول الواو عليه، كما امتنع دخولها على الحال المفردة، فلذلك على المقارنة وجد فيه من مشاهدة المفرد
 فجار الترك، وبعدم دلالاته على الحصول يكون فيه عدمها فجار الإتيان. [الدسوقي: ١٣٨/٣، والتحريد: ٢٧٠]
 لكونه مضارعا انظر لم جعل السبب هنا في المقارنة كونه مضارعا، وفيما يأتي في الماضي المنفي استمرار المنفي، مع
 أن الفعل في الموضوعين منفي، ومع أن المقارن في الحقيقة المنفي لا الفعل في الموضوعين؟ ويمكن أن يجاب عنه بأن "لم"
 و"لمّا" لما كانا كالحزء من الفعل وقبلا معناه كان المجموع كأنه صيغة ماض. [التحريد: ٢٧١]

الحصول وعدم حصول الصفة يناسبه دخول الواو. **مطابقه** أي وإن دل التزاما على حصول ما يقابل الصفة
 المنفية؛ لأنه متى نفي شيء ثبت نقيضه؛ لأن النقيضين لا يرتفعان، لكن الأصل المعتبر دلالة المطابقة. (الدسوقي)
 وكذا أي كجواز الأمرين في المضارع المنفي. (التحريد) أي يكون أي يوجد، والسؤال ليس على وجه الشك في
 المقدّر، بل سؤال فرح وتعجب. [الدسوقي: ١٣٩/٣ وغيره]

وقد بلغني الكبر جملة حالة ماصوية مرتطة بالواو، فالحال بلوغ الكبر وهو قد يحصل وقد لا يحصل، وإن كان بعد
 حصوله لازما، فصح كونه متغلا، فلا يرد أن الكلام في الحال المنتقلة، والكبر بعد بلوغه غير متقل، على أن الكبر يمكن
 عقلا زواله بعدو الشباب بل قد وقع كزليخا. (التحريد والدسوقي) **حصر صدورهم** أي حال كونهم ضاقت
 صدورهم عن قتالكم مع قومهم، أي جاؤوكم في هذه الحالة. (الدسوقي)

المنفي **لم أو لمّا** وأما المنفي بغيرهما فإن كان ذلك باقي يخلص المضارع للاستقبال كـ"لن" لم تقع الجملة حالا،
 وإن كان "ما" أو "لا" فيجوز الأمران كما تقدم، وعند ابن هشام يجب ترك الواو. (التحريد)

فكأنه لم يطلع على مثال ترك الواو فيه إلا أنه مقتضى القياس، فقال: وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا

يَكُونُ بِي عَلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ ﴿٤٧﴾ (آل عمران: ٤٧)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَانْقَسُوا نِعْمَةً مِنْ رَبِّهِ

وَفَضِّلْ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ ﴿١٧٤﴾ (آل عمران: ١٧٤)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكُمْ حَسْبُكُمْ أَنْ تَذْكُرُوا الْفَجْرَ﴾ وَلِأَنَّ

يَا أَتَكُمْ مِثْلَ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قُلُوبِهِمْ (المقرة: ٢١٤) أما المثلث أي أما جواز الأمرين في الماضي

المثبت فدلّالته على الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة، لكمه فعلا مستنادا دون المقارنة

لكونه ماصيا فلا يقارن الحال، وهذا أي ولعدم دلالة على المقارنة شرط أن يكون مع
أي ماصي ماصي مقاربة الحال

”قد“ ظاهرة كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ بَلَغَ الْكِبَرُ﴾ (آل عمران: ٤٠) أو مقدرة.....

مثال أي مما يستشهد به، ولا يقال: المثال لا يشترط صحته، وقد مثل له في التسهيل بقول الشاعر:

فَقَالَتْ لَهُ الْعَيْنَانِ: سَمِعَا وَطَاعَا وَحَدَرْنَا كَالدَّرِّ مَا يَثْقُبُ

أي وحدرتا دمعاً شبيهاً بالدر في حال كونه غير مثقّب. [الدسوقي: ١٤٠/٣] **لم يمسي** فإن قلت: عدم مس البشر ماضٍ والعامل وهو "يكون" مستقل، فلا مقارنة بين الحال وعاملها؟ قلت: أجابوا عن ذلك بأن التقدير: كيف يكون لي علام وإحال أي لم يمسي بشر فيما مضى؟ ومن هذا تعلم أن العامل في الحال إذا قيد بحال يعلم مضياً وسبقها لذلك العامل وجب تأويلها بما يفيد المقارنة. (الدسوقي)

على الحصول: فيشبه الحال المفردة، فجار ترك الواو. [التحريد: ٢٧١] **حصول صفة:** وقد تضمن هذا الكلام - أعني قوله: لدلالته على حصول صفة غير ثالثة - شيئين: أعني كون الحاصل صفة، وكون تلك الصفة غير ثالثة أي غير دائمة. وقوله: 'لكونه فعلا مشتقا' علة لإعادة هذين الشيئين على سبيل اللف والشر العبر المرتب، وذلك لأنه من حيث كونه ثابتا يفيد الحصول لصفة، ومن حيث كونه فعلا - والفعل يقتضي التحدد المستمر للعدم - يفيد عدم الثبوت. [الدسوقي: ١٤١/٣] **دون المقاربة:** فلم يشبه الحال المفردة، فجار الواو.

شرط: أي شرط في الماضي المثلث الواقع حالا أن يكون مع "قد"، وهذا الكلام مشعر بأنه عام لكن مذهب البصريين أن 'قد' إما يجب في الماضي المثلث الواقع حالا إذا لم يكن بعد إلا. (عبد الحكيم) **أو مقدره:** قال ابن مالك: هذه دعوى لا تقوم عليها حجة؛ لأن الأصل عدم التقدير، ولأن وجود "قد" مع الفعل المشار إليه لا يزيده معنى على ما يفهم به إذا لم توجد، وحق المحذوف المقدر أن يدل على معنى لا يفهم بدونه. فإن قلت: 'قد' تدل على التقريب، قلنا: دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام. (عبد الحكيم)

كما في قوله تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ (السجدة: ٩٠)؛ لأن "قد" تُقَرَّب الماضي من الحال، والإشكال المذكور واردٌ ههنا، وهو أن الحال التي نحن بصدها غير الحال التي تقابل الماضي ويقرب "قد" الماضي منها، فيجوز المقارنة إذا كان الحال والعامل ماضيين، ولفظة "قد" إنما تقرب الماضي من الحال التي زمان التكلم، وربما تبعده عن الحال التي نحن بصدها كما في قولنا: جاء زيدٌ في السنة الماضية وقد ركب فرسه، والاعتذار عن ذلك مذكور في الشرح. وأما المنفي أي جواز الأمرين في الماضي المنفي فدلالته على المقارنة دون الحصول، أما الأول أي دلالة على المقارنة فلأن "لَمَّا" للاستغراق.....

لأن قد تقرب: اعترض على هذا التعليل بأن 'قد' تميد المقاربة بالباء لا المقارنة بالنون، والمطلوب في الحال هو الثاني لا الأول، وحينئذ فلا تكون كلمة "قد" المقربة للحال كافية في ذلك المقام. وأجيب بأن المقاربة بمنزلة المقارنة، فإن القريب من الشيء في حكمه، ولذا أطلق 'الآن' على الزمان القريب من الحال، فقول الشارح: لأن "قد" تقرب الماضي من الحال، أي والمقاربة في حكم المقارنة، فلا إشكال. [التحريد: ٢٧٢]

وارد: حاصل ما ذكره من الإشكال أن الحال التي انتفت عن الماضي، ويدل عليه المصارع، وتقرب "قد" إليها هي زمان التكلم وهي خلاف الحال التي نحن بصدها، وربما بعدت 'قد' عنها كما إذا قلت: جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب، فإن مجيئه في السنة الماضية في حال الركوب ينافية قرب الركوب من زمان التكلم الذي هو مفاد "قد". [الدسوقي: ١٤٢/٣] ههنا: على قوله: لأن قد تقرب إلخ.

إذا كان: يعني فقولكم: 'فلا يقارن الحال' غير مناسب. (التحريد) والاعتذار: حاصل ما ذكره في الشرح من الاعتذار: أن "قد" وإن قربت الماضي من الحال بمعنى زمن التكلم، والحال التي نحن بصدها الصفة التي يقارن مضمونها مضمون العامل بأن يكون زمانها واحداً، وهما متباينان لكنهما متشاركان في إطلاق اسم الحال عليهما، وفي الجمع بين الماضي والحال بشاعة وقبح من حيث اللفظ، فذكرت 'قد' لتقرب الماضي من الحال في الجملة دفعاً لتلك البشاعة اللفظية، فتصدير الماضي المثبت بـ "قد" بمجرد الاستحسان. وقيل: الأولى في الجواب: أن الماضي باعتبار العامل في الحال، والتقريب بـ "قد" باعتباره. فإذا قلت: "جاءني زيد ركب" ربما يفهم منه أن الركوب ماض بالنسبة للمجيء فيؤتى بـ "قد" لتقريبه منه، تأمل. [الدسوقي: ١٤٣/٣، التحريد]

المقارنة: فيجوز ترك الواو فيه لمشابهته بالحال المفردة. (الدسوقي) دون الحصول: فيجوز الإتيان بالواو لعدم مشابهته بالحال المفردة. (الدسوقي) للاستغراق: يعني نصاً بخلاف غيرها، فإنه وإن كان للاستغراق لكنه ليس نصاً، بل بمعونة أن الأصل استمرار الانتفاء، فلا يجوز أن يقال: لَمَّا يقدم زيد بالأمس وقدم الآن. (الدسوقي)

أي لامتداد النفي من حين الانتفاء إلى زمان التكلم، **وعبرها** أي غير لما مثل "لم" و"ما" **لانتفاء متقدم** على زمان التكلم مع **ان الأصل** استمراره أي استمرار ذلك **بالإضافة والتوسيع** **الانتفاء** - لما **سيجيء** - **حتى تظهر** قرينة على الانقطاع كما في قولنا: لم يضرب زيد **وقت التكلم** **أمس** لكنه ضرب اليوم، **فحص** أي بالنفي أو بأن الأصل فيه الاستمرار **لا** **سبها** أي على المقارنة **عند الإصلاص** وترك التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء **بخلاف المثبت**، **فإن وضع الفعل على افادة** لتحديد من غير أن يكون الأصل استمراره، فإذا قلت: "ضرب مثلاً" كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من أجزاء الماضي. وإذا قلت: "ما ضرب" أفاد استغراق النفي لجميع أجزاء الزمان الماضي، لكن لا قطعياً، **بخلاف "لما"**، وذلك لأنهم قصدوا أن يكون الإثبات والنفي في طرفي نقيض، ولا يخفى أن الإثبات في الجملة إنما ينافيه النفي دائماً.

وخلص أي تحقيق هذا الكلام أن استمرار لعدم لا ينسفر إلى سبب.....

حتى تظهر غاية لقول المصنف: استمراره، أي فإذا ظهرت قرينة على الانقطاع فلا يقال: الأصل بقاؤه. [الدسوقي: ١٤٤/٣] لكنه أي فهذه قرينة على أن انتفاء الضرب لم يستمر من أمس إلى وقت التكلم، فهو محصور للأصل لا مناقض له. (الدسوقي) **بأن الأصل** فصار كالدال على الانتفاء المتصل مثل لما، فحصلت في الكل الدلالة على المقارنة فصار كالمضارع المنفي. (عروس الأفراح) **بخلاف المثبت** أي الماضي المثبت، فإنه لا يفيد الاستمرار المقتضي للمقارنة لا وضعاً ولا استصحاباً كما في الماضي المعني. (الدسوقي)

على افادة هو مطلق الثبوت بعد الانتفاء. **ودلت** كون النفي يفيد الاستمرار والإثبات لا يفيد. [التحريد: ٢٧٢] **في طرفي نقيض** المراد بالنقيض الحسن الشامل للمتعدد، والمراد طرفان هما نقيضان، أو المراد بالنقيض التناقض، ولفظة "في" زائدة على الصورتين تأمل. (التحريد)

هذا الكلام أي تحقيق أن الأصل استمرار النفي. **ان استمرار** أي الذي من جملة معاد الماضي المنفي. (الدسوقي) **إلى سبب** أي إلى سبب موجود مؤثر، بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود، ولما كان لا يفتقر إلى وجود سبب سهل فيه استصحاب الاستمرار المؤدي للمقارنة. [الدسوقي: ١٤٦/٣]

بخلاف استمرار الوجود يعني أن بقاء الحادث - وهو استمرار وجوده - يحتاج إلى سبب موجود؛ لأنه وجود عقيب وجود، ولا بد لوجود الحادث من السبب بخلاف استمرار الوجود؛ فإنه عدم، فلا يحتاج إلى وجود سبب، بل يكفيه مجرد انتفاء سبب الوجود. والأصل في الحوادث عدم حتى يوجد عللها، ففي الجملة لما كان الأصل في المنفي الاستمرار حصل من إطلاقه الدلالة على المقارنة. **وما التلى** أي عدم دلالة على الحصول؛ **فلكونه منفيًا** هذا إذا كانت الجملة فعلية.

ما ذكر من التفصيل

الاحتمال في الواو حين كون الحال جملة اسمية

وإن كانت اسمية فاستنهمر جواز تركها أي الواو
الجملة الواقعة حالا
عدد علماء العربية

بخلاف استمرار فإنه يفترق إلى وجود سبب مؤثر. [الدسوقي: ١٤٦/٣] إلى وجود سبب أي إلى سبب موجود مؤثر بل يكفيه إلخ، وهذا مراد من قال: إن عدم لا يعمل، أي لا يفترق إلى علة وسبب موجود، فلا يناهز أنه يفترق إلى انتفاء سبب الوجود، ومن هذا تعلم أن عدم أولى بالممكن من الوجود بمعنى أن عدم أصل فيه دون الوجود؛ لأن عدم لا يتوقف على سبب موجود بخلاف الوجود. (الدسوقي)

الحوادث والأصل في الموجودات - أي الموجودات الحادثة - عدم؛ لكون الانتفاء في سبب الوجود أصلاً، ولا يحتاج عدم إلى انتفاء طار بعد سبب الوجود. (الدسوقي) **ففي الجملة** أي وأقول قولاً ملتبساً بالجملة، أي بالإجمال. (الدسوقي) **من إطلاقه** أي من كونه غير مقيد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء. (الدسوقي)

المقارنة قال في "المطول": وقد عرفت ما فيه إلخ أي من المطلوب في الحال المقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل ولو كان في الاستقبال لا لزمان التكلم، واللازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة لزمان التكلم، فأين هذا من ذاك؟ [التحريد: ٢٧٣] **فلكونه منفيًا** والمنفي إما يدل النفي فيه بالمطابقة على نفي صفة لا على ثبوتها، وكون الثبوت حاصلًا باللزوم غير معتبر، فتقرر بهذا أن الماضي المنفي يشبه الحال المفردة في إفادة المقارنة فاستحق بذلك سقوط الواو، ولا يشبهها في الدلالة على حصول صفة غير ثابتة فاستحق بذلك الإتيان بهما، فجاز الأمران فيه كما جاز في مثبت. (الدسوقي)

حوار تركها: أي والإتيان بهما، وإنما نص على جواز الترك؛ لأنه هو المختلف فيه، وأما الإتيان فلم يقل أحد بامتناعه. (التحريد)

لعكس ما مر في الماضي المثبت أي لدلالة الاسمية على المقارنة؛ لكونها مستمرة، لا على حصول صفة غير ثابتة لدالاتها على الدوام والثبات، نحو: **كَلَّمْتَهُ فَوَه إِلَى فِيّ** أي مشافها، وأيضا المشهور **وَأَن دَخَوْلَهَا** أي الواو أولى من تركها؛ لعدم دلالتها أي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها، **فَحَسَنَ رِيَادَةَ رَاطِطٍ نَحْوُ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾** (البقرة: ٢٢) أي وأنتم من أهل العلم والمعرفة، أو وأنتم تعلمون يكون الفعل معسلة لازم ما بينه وبينها من التفاوت، **وقال عبد القاهر: إِنْ كَانَ الْمَبْتَدَأُ فِي الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ الْحَالِيَةِ** يكون مفعولة مقدرا هذا مقابل المشهور

عكس الخ: أي إنما جاز الترك لأجل أنه تحقق فيها عكس ما مر في الماضي المثبت، والذي مر في الماضي المثلث هو دلالاته على حصول صفة غير ثابتة دون المقارنة، وعكسه الموجود في الجملة الاسمية هو دلالاتها على المقارنة من جهة إفادتها الدوام والثبوت مقتضي للاستمرار حتى في زمن التكلم، وعدم دلالتها على حصول صفة غير ثابتة؛ لأن العرص دوامها فلا يمكن عدم الثبوت فأشبهت المفردة من جهة إفادة المقارنة، وذلك يستدعي سقوط الواو، وم تشبهها في جهة عدم دلالتها على حصول صفة غير ثابتة، وذلك يستدعي وصلها بالواو، فلما وجد فيها الداعي لكل منهما جار فيها الأمران كما مر في غيرها. [الدسوقي: ١٤٨/٣]

لدلالاتها: فهي تدل على حصول صفة ثابتة. (الدسوقي) **فَوَه إِلَى فِيّ:** [أي ويجوز أن يقال: "وفوه إلى فيّ" بالواو. (الدسوقي: ١٤٩/٣)] من غير واو، فعند المصنف يجوز أن يأتي بها، كما يجوز تركها لتعليل المذكور. وقيل: إن اجملة الاسمية إذا كانت متحصلة من أبعاض ذي الحال امتنعت الواو لاستعلاء الجملة عنها لارتباطها اجزائية نحو: **﴿فَسَا هَاطِلُ غَفْطِكُمْ نَفْصٍ عَدُوٍّ﴾** [البقرة: ٣٦]، وكَلَّمْتَهُ فَوَه إِلَى فِيّ. وقيل: إن الواو غير ممتنع لكن الترك أرجح وأكثر. (ملخص) **أي مشافها:** أشار بذلك إلى أن الجملة حال من التاء، أي كَلَّمْتَهُ في حال كوني مشافها له، ويصح أن تكون حالا من الهاء أي حال كونه مشافها لي أو من التاء والهاء معا أي حال كوننا مشافهين. (الدسوقي)

أن دخولها: أي لأن الدخول وعدمه على حد سواء كما يفهم من قوله: 'جواز تركها'. وأشار الشارح بتقدير مشهور إلى أن قول المصنف: 'وإن دحوها أولى' عطف على قوله: 'جواز تركها' لا على 'المشهور'. (الدسوقي) **الثبوت:** أي لدلالاتها على الثبوت؛ لأن نفي النفي إثبات. (الدسوقي)

فيها أي دون الفعلية، والحاصل أن الاسمية بعدت عن المفردة من حيث دلالاتها على الثبوت، ومن ظهور الاستئناف فيها، فبذا ترحح فيها الواو. [الدسوقي: ١٥٠/٣] **فحسن:** لظهور انفصالها عن العامل في صاحب الحال، والانفصال يحتاج إلى مزيد ربط. (الدسوقي)

ضمير ذي الحال وجئت الواو سواء كان خبره فعلا نحو: جاء زيد وهو يسرع، أو اسما نحو: جاءني زيد وهو مسرع، وذلك لأن الجملة لا تترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم إليه في الإثبات، وتقدر تقدير المفرد في أن لا يستأنف لها الإثبات، وهذا مما يمتنع في نحو: جاءني زيد وهو يسرع أو مسرع؛ لأنك إذا أعدت ذكر زيد لدخول والاضمام والتقدير وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة إعادة اسمه صريحا في أنك لا تجد سبيلا إلى أن تدخل "يسرع" في صلة المجيء وتضمه إليه في الإثبات؛ لأن إعادة ذكره لا تكون حتى يقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع، وإلا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين، وأجري مجرى أن تقول: جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه،

ضمير ذي الحال لعل الأولى عين ذي الحال؛ ليشمل ما إذا كان المبتدأ ضميرا أو اسما طاهرا كما يوحد من كلامه. [الدسوقي: ١٥١/٣] وذلك أي بيان ذلك وجوب الربط بالواو في الحايين المذكورين، وحاصل ذلك البيان أن أمر الواو وجودا وعدما في الجملة يدور على كونها ليست في حكم المفردة أو في حكمها، فتأمل. [الدسوقي: ١٥٢/٣] في صلة العامل أي في صلة عامل الحال، والمراد من الدخول في صلة العامل أن تجعل قيدا من قيوده تابعا له في الإثبات، وعدم جعله إثباتا مستقلا. [التحريد: ٢٧٤]

وتنضم إليه: أي وتنضم إلى مضمون العامل كالمجيء مثلا في قولك: جاء زيد فهو يسرع أو وهو مسرع، والمراد باضمائها لمضمون العامل أن يكون إثباتها في إثباته، وتخصيص الإثبات؛ لأنه الأصل، وإلا فالحكم في المعنى أيضا كذلك نحو: لم ينجى زيد وهو يتبسم أو وهو متبسم. (الدسوقي)

تقدير المفرد: أي تنزل منزلة المفرد في أنه لا يستأنف لها إثبات رائد على إثبات العامل، كما في المفردة، فإذا قلت: 'جاء زيد يركب' كان في تقدير 'جاء زيد راکبا'، فالثبت هو المجيء حار الركوب لا المجيء مقيد بإثبات مستأنف لركوب كما هو مقتضى أصل الجملة الحالية. (الدسوقي) وهذا أي ما ذكر من الدخول في صلة العامل، والاضمام إليه في الإثبات، وتقديره تقدير المفرد مما يمتنع إلخ، وهذا المذكور المقتضي للترك ممتنع، فالترك ممتنع، فالإثباتان هما واجب، وهو المطلوب. (التحريد)

أن تدخل. بأن تجعل 'يسرع' قيدا للمجيء. (الدسوقي) وإلا لكنت. أي وإلا بأن أعدته بدون قصد استئناف الإحار عنه بأنه يسرع، بل قصدت ضمه للعامل في الإثبات لكنت إلخ. (الدسوقي) بمضيعة: كمعيشة، اسم لمكان الصياغ، وقيل: كمسألة. (الدسوقي بتعير) في البين: في ما بين الحال وعاملها. (التحريد)

حالا كثر فيها أي في تلك الحال تركها أي ترك الواو، حو قول بشار:

إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها **خرجت مع البازي علي سود**

أهل بلدة
يسكون الياء طائر معروف

أي بقية من الليل، يعني إذا لم يعرف قدري أهل بلدة أو لم أعرفهم خرجت منهم مصاحباً للبازي الذي هو أبكر الطيور مشتملاً على شيء من ظلمة الليل غير منتظر لإسفار الصبح، فقله: "علي سواد" حال ترك فيه الواو، ثم قال الشيخ: الوجه أن يكون الاسم في مثل هذا فاعلاً للظرف، لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ، وينبغي أن يقدر ههنا خصوصاً أن الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل،
سواد وهو على ما
نائب الفاعل ليقدر
فهو في تأويل المرد

حالا. أي من معرفة قبله نحو: جاء زيد على كتفه سيف، فلو كان صاحب الحال نكرة لوجبت الواو؛ لئلا يلتبس الحال بالبعث، كقولك: جاء رجل طويل وعلى كتفه سيف، فتجب الواو هكذا وإلا كان نعنا. [الدسوقي: ١٥٢/٣] **كثر فيها:** لما ذكره عبد القاهر من التعليل الآتي، وهو جعل الاسم مرتفعاً بالظرف لاعتماده على ما قبله، فتكون الحال مفردة لا جملة اسمية، وحينئذ فلا يستكر ترك الواو. [الدسوقي: ١٥٣/٣] **أنكرني** أنكر، ونكر بكسر العين واستكر كلها بمعنى واحد. ويقال: بكرت الرجل نكراً ونكورا إذا كرهته، وبكرت بفتح العين إذا لم يعرف قدره. (التجريد والدسوقي) **خرجت** أي من تلك البلدة التي أنكر في أهلها. [الدسوقي: ١٥٤/٣] **مع البازي:** ظرف لغو متعلق بـ "خرجت"، وكنى بخروجه مع البازي عن الخروح في بقية من الليل، ومعنى البيت إذا كرهتني أهل بلدة وجهلوا قدري أو كرهتهم، خرجت مع البازي مسارعة؛ لأن البازي أبكر الطيور. (الدسوقي بتوضيح)

حال أي مؤكدة؛ لأنه قد علم من قوله: "خرجت مع البازي" أن خروجه في بقية من الليل، فمعناها مستفاد عن غيرها. (الدسوقي) **ثم قال الشيخ:** حاصله: أن قوله: "علي سواد"، وكذا "علي كتفه سيف" في إعرابه احتمالان: أحدهما: أن يجعل الاسم فاعلاً بالظرف لاعتماده على صاحب الحال، وعلى هذا فالظرف إما مقدر باسم الفاعل أو بالفعل. ثانيهما: أن يجعل الاسم مبتدأ والمحرور قبله خبراً. ورجح الشيخ أن يجعل الاسم فاعلاً مبتدأ لسلامته من تقديم ما أصله التأخير. [الدسوقي ملخصاً: ١٥٥/٣]

أن يكون الاسم: وعلى هذا فالحال ليست جملة اسمية بل مفردة، فلا يستكر ترك الواو. **لا متدا** أي وما قبله خبر حتى يكون جملة اسمية. (الدسوقي) **ههنا:** أي في مقام وقوع الظرف حالاً، وقوله: "خصوصاً" أي بالخصوص، لا في مقام وقوع الظرف خبراً أو نعناً؛ لأنه يقدر بالفعل أيضاً. (الدسوقي)

اللهم إلا أن يقدر فعل ماضٍ مع "قد"، هذا كلامه، وفيه بحث، والظاهر أن مثل "على كتفه سيف" يحتمل أن يكون في تقدير المفرد، وأن يكون جملة اسمية قدم خبرها، وأن يكون فعلة مقدرة بالماضي أو بالمضارع، فعلى التقديرين يمتنع الواو، وعلى التقديرين لا يجب الواو، فمن أجل هذا كثر تركها، وقال الشيخ أيضا: **ويحس الترك** أي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة **لدخول حرف** على المبتدأ يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط **كقوله:**

إلا أن يقدر: لأن الترتيب كثير فيه أيضا، ولا يقدر مضارعا؛ لأن الواو يجب تركها فيه. [الدسوقي وغيره: ١٥٥/٣] وفيه بحث: وجهه أنه إن كان سبب قوله: 'لخصوص' كون الأصل في الحال الأفراد، فيقال: كذلك الخبر والوصف. وإن كان غيرهم قسم بيته، وفي البحث وجوه أخرى مذكورة في الحواشي. [التجريد ملخصا: ٢٧٥]

والظاهر: [في توجيه كثرة ترك الواو. (الدسوقي: ١٥٦/٣)] لا يخفى عليك أن هذا ليس بتوجيه لكلام الشيخ، فإنه لم يتبين من هذا وجه اختيار الأفراد في الحال على الخصوص، بل هو بيان لمقام بوجه لا يرد عليه شيء. (حسن جلبي)

في تقدير المفرد: وهذا أولى لرجوعه إلى الأصل. (التجريد) **فعلى التقديرين** وهما التقدير باسم الفاعل والتقدير بالمضارع، فتمتنع الواو فيهما؛ لأن اسم الفاعل مفرر، والمضارع مثبت مثله في المع. (الدسوقي ملخصا)

وعلى التقديرين: أي التقدير باحتمال الاسمية والتقدير بالماضي لا سيما مع "قد" لا يجب الواو، بل يجوز لجوار الواو في الحصة الاسمية وفي الماضي. (الدسوقي ملخصا) **فمن أجل هذا.** أي امتناع الواو على تقديرين، وعدم وجوبها على تقديرين كثر تركها؛ لأنه ثبت ترك الواو على الاحتمالات الأربعة، وإن كان الترتيب واجبا على الاحتمالين وجائزا على الاحتمالين. (الدسوقي وغيره)

لدخول حرف: وما ينبغي أن يراعى في هذا الباب أنك ترى الحصة قد جاءت بغير واو فيحس ذلك، ثم تضر فتري ذلك إما حس من أجل حرف دخل عليها، مثاله قول الفرزدق: "فقلت: عسى أن تصريبي كأنما إخ"، قوله: "كأنما بني إخ" في موضع حال من غير شبهة، ولو أنك تركت "كأن" رأيته لا يحس، ورأيت الكلام يقتضي الواو. (الدلائل)

يحصل: هذا يشير إلى أن العلة في حس ترك الواو هي أن دخول الحرف يحصل به نوع من الارتباط، فأغنى عن الواو، وعند بعضهم بكرة اجتماع حرفين رائدين على الجملة، وهذا التعويل أحسن؛ لأن ما علل به الشارح إنما يظهر في بعض الحروف التي تفيد معنى الارتباط كتنشيه ما قلها بما بعدها في "كأن"، ولا يظهر في غيره مع حس الترك مع غيره أيضا كـ "لا" النيرة في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ يَحْكُمُ لَا يُعْطَىٰ حُكْمُهُ﴾ [الرعد: ٤١] (الدسوقي)

كقوله. أي الفرزدق يحاطب امرأته عدلته على اعتائنه شأن بيته، فهو يقول لها: لا تؤميني في ذلك، عسى أن تشاهديني والحال أن أولادي على عيني ويساري يصرون كالأسود الحوارد أي العصاب. [الدسوقي: ١٥٧/٣]

الإيجاز والإطناب والمساواة

قال السكاكي: أما الإيجاز والإطناب؛ فلكونهما **سبيين** أي من الأمور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس إلى تعقل شيء آخر؛ فإن المؤجز إنما يكون مؤجزا بالنسبة إلى إدراكها ^{مثل الأوبة والنبوة} وكذا المطنب إنما يكون مطنبا بالنسبة إلى ما هو أنقص منه، لا **يسير** ^{عنه يكون سبيير} الكلام فيهما إلا **ترك الحقيق والتعين** أي لا يمكن التنصيص على أن هذا المقدار من الكلام إيجاز وذلك إطناب؛ إذ **رب كلام** مؤجز مطنب بالنسبة إلى كلام آخر ^{تفسير لعدم التيسر} وبالعكس، **والبناء على أمر عري**

قال السكاكي أي في الاعتدال عن ترك تعريف الإيجاز والإطناب من هذه الثلاثة تعريفا يعين القدر لكل منهما بحيث لا يزيد ولا ينقص. [التحريد: ٢٧٦] **أما الإيجاز والإطناب** م يذكر أن المساواة من الأمور السبية، والأقرب أنها منها؛ إذ لا تعرف إلا بالنسبة إلى نفي الإطناب والإيجاز. أجاب عنه السيد في "شرح المفتاح" بأنه لم يتعرض لمساواة مع كونهما نسبية أيضا؛ لأنه لا فضيلة لكلام الأوساط، فما يصدر عن ابليغ مساويا له لا يكون بليغا؛ إذ ليس فيه نكتة يعتد بها، والمراد بكونه ليس بليغا من حيث أنه مساو لكلام الأوساط وإن كان من حيث اشتماله على المرايا والخصوصيات التي يقتضيها المقام بليغا معتدا به؛ لأنه بهذا الاعتبار إيجاز بالقياس إلى المتعارف وإلى مقتضى المقام. [الدسوقي ملخصا: ١٦٠/٣]

فلكونهما. [وكون المسبوب إليه مختلف القدر. (التحريد)] الفاء داخلة على جواب 'أما'، وهو قوله: 'لا يتيسر إلخ'، وقوله: 'لكونهما سبيين' علة للجواب مقدمة عليه. (الدسوقي) **والتعين** أي تعيين القدر المحصوص لكل منهما، وهذا تفسير من الشارح للتحقيق الواقع في كلام السكاكي غير ما فهمه المصنف، وأورد عليه النظر الآتي. [الدسوقي: ١٦١/٣] **على أن** ظاهره إطلاق لفظ الإيجاز على نفس الألفاظ، وهو مخالف لما سيأتي في قوله قريبا: 'فالإيجاز أداء المعنى بأقل إلخ'، فإن كان يطلق عليهما كما في لفظ أخير والإنشاء، فالأمر واضح، وإن كان لا يطلق إلا على أحدهما فقط، فيؤول أحد الموضوعين ليرجع إلى الآخر. (الدسوقي والتحريد)

إد رب كلام علة لقوله: "أي لا يمكن"، والمراد أن الكلام الواحد قد يكون مؤجزا بالنسبة لكلام، ومطنبا بالنسبة لكلام آخر، فكيف يمكن أن يقال على طريق التحقيق: إن هذا القدر إيجاز وهذا إطناب. (الدسوقي ملخصا) **على أمر عري** لأنه أقرب الأمور إلى الضبط لتقارب أفرادها، فإن تفاوت أفرادها متقارب، ومعرفة مقداره لا تتعد، فينضبط به أمر الإيجاز والإطناب. (المواهب)

أي وإلا بالبناء على أمر يعرفه أهل العرف، وهو متعارف الأوساط الذين ليسوا في مرتبة البلاغة ولا في غاية الفهامة، أي كلامهم في محرى عرفهم في تأدية المعاني عند المعاملات والمحاورات، وهو أي هذا الكلام لا يحمد من الأوساط في باب السلاعة لعدم رعاية مقتضيات الأحوال، ولا يده أيضا منهم؛ لأن غرضهم تأدية أصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت، ومجرد تأليف يخرجها عن حكم النعيق، فالإيجاز: أداء مقصود بأقل من عبارة المتعارف، والإطناب: أداء أكبر منها.....

أي والا أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف: "الباء" عطف على "ترك" أي لا يمكن الكلام فيهما إلا بترك التحقيق، وإلا بالبناء على أمر عرفي؛ لأن البناء على الأمر العرفي أقرب ما يمكن به ضبطهما المحتاج إليه لأجل تمايز الأقسام. [الدسوقي: ١٦٢/٣] أهل العرف أي متعارف بين أهل العرف في أداء المقاصد من غير رعاية بلاعة ومزينة، فيعتبر كل من الإيجاز والإطناب بالنسبة إليه، فما زاد عليه إطناب وما نقص عنه إيجاز، كما قال المصنف بعد.

الأوساط الحاصل: أن المراد بالأوساط من الناس العارفين باللغة وبوجوه صحة الإعراب دون الفصاحة والبلاغة، فيعيرون عن مرادهم بكلام صحيح الإعراب من غير ملاحظة النكات التي يقتضيها الحال. (الدسوقي)

من الأوساط قيد بذلك؛ لأنه قد يحمد من البليغ؛ لأنه يورده لكونه مقتضى المقام بأن يكون المخاطب من الأوساط. (الدسوقي) أيضا منهم وإن كان يذم من البلغاء إذا لم يقتضه الحال. [التحريد: ٢٧٧]

ومجرد تأليف أي تأليف مجرد عن النكات مع مطابقة اللغة والصرف والحو مما يتوقف عليه تأدية أصل المعنى. [الدسوقي: ١٦٣/٣] عن حكم النعيق: تصويت الراعي في غنمه (الدسوقي)، أو صوت الغراب، والمراد به هنا أصوات الحيوانات، والمراد بحكمه عدم دلالة. (التحريد) فالإيجاز أي إذا بينا على أنه لا يتيسر الكلام في الإيجاز والإطناب إلا بالبناء على أمر عرفي، فيقال في تعريف الإيجاز: هو أداء المقصود أي ما يقصده المتكلم من المعاني. (الدسوقي) بأقل. أي بعبارة أقل يعني قليلة، فأفعل ليس على بابه. (الدسوقي)

عبارة المعارف فيه أن "العبارة" هي الكلام المعبر به، و"المتعارف" هو الكلام أيضا كما مر من أن متعارف الأوساط كلامهم الجاري على عادتهم في تأدية المعنى، وحيث فلا معنى لإضافة العبارة للمتعارف، إلا أن يقال: إن العبارة بمعنى المعبر به والإضافة بيانية، وبعد ذلك فالمطابق للسياق أن يقول: بأقل من المتعارف؛ إذ لا فائدة في زيادة "عبارة". (الدسوقي وغيره) والإطناب [يقال في تعريف المساواة: هي أداء المقصود بقدر المتعارف] الإطناب على اصطلاح السكاكي بعم المساواة - كما يجيء - وهذا تفسير لا يلائمه، اللهم إلا أن يقال: إن هذا التعريف مبني على اصطلاح آخر. (الدسوقي والتحريد)

ثم قال: الاختصار؛ لكونه سبباً يرجع فيه نارة إلى ما سبق أي إلى كون عبارة المتعارف السكاكي أي الإيجاز ينظر في تعريفه أكثر منه، وتارة أخرى إلى كون المقام حقيقاً بأبسط مما ذكر أي من الكلام الذي ذكره المتكلم، وتوهم بعضهم أن المراد بما ذكر متعارف الأوساط، وهو غلط لا يخفى الشارح للخلعاني على من له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، يعني كما أن الكلام يوصف بالإيجاز لكونه أقل من المتعارف كذلك يوصف به لكونه أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر، وإنما قلنا: بحسب الظاهر؛ لأنه لو كان أقل مما يقتضيه المقام ظاهراً وتحقيقاً لم يكن في شيء من البلاغة، مثاله قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ (مريم: ٤) فإنه إطناب بالنسبة إلى المتعارف - أعني قولنا: يا رب! شخت - وإيجاز بالنسبة إلى مقتضى المقام ظاهراً؛ لأنه مقام بيان انقراض الشباب وإلمام المشيب، السراول

إلى كون. أي إلى اعتبار كون المقام الذي أورد فيه الكلام موجز. [الدسوقي: ١٦٤/٣] أي من الكلام أي من الكلام الموجز الذي ذكره المتكلم سوء، كان ما ذكره المتكلم أقل من عبارة المتعارف أو أكثر منها أو مساوية لها مثلاً: رب شخت، ويا رب شخت، ويا رب قد شخت، هذه الثلاثة أقل مما يقتضيه المقام كما يأتي، وأولها أقل من المتعارف، والثاني مساو له، والثالث أكثر منه. (الدسوقي) وهو غلط. لأنه لا معنى لقول: 'مرجع كون الكلام موجزاً كون المقام حقيقاً بأبسط من المتعارف' وذلك لأن كون المقام حقيقاً بأبسط من المتعارف لا يناسب أن يكون عنة بالإيجاز؛ إذ لا معنى لقولنا: هذا الكلام موجز نكون المقام حقيقاً بأبسط من المتعارف، بل المناسب في التعليل أن يقال: نكون المقام حقيقاً بأبسط منه أي من هذا الكلام، ويرم أيضاً أن ما كان أقل من المتعارف أو مساوياً له وقد اقتضاه المقام لا يكون موجزاً، ولم يعرف له قائل؛ إذ هو تحكم محض، فالتفسير الذي ذكره الشارح متعين. (ملخص من الدسوقي والتجريد) لا يخفى: وذلك لأن كون المقام حقيقاً بأبسط من متعارف الأوساط لا يقتضي كون الكلام الذي ذكره المتكلم موجزاً؛ لجواز أن يكون أزيد من متعارف الأوساط. (حواشي) بحسب الظاهر أي بحسب ظاهر المقام لا بحسب باطنه؛ لأن باطن المقام يقتضي الاختصار على ما ذكر؛ لأنه إما عدل عما يقتضيه الظاهر لغرض كالتشبيه على قصور العبارة أو لأجل التفرع بطلب المقصود؛ فلذا كان ما هو أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر بليغاً. [الدسوقي: ١٦٥/٣] لم يكن: لعدم مطابقة لمقتضى المقام ظاهراً وباطناً، وإذا لم يكن في شيء من البلاغة فكيف يوصف بالإيجاز الذي هو وصف للكلام البليغ. (الدسوقي)

فينبغي أن ييسط فيه الكلام غاية البسط، فللإيجاز معنيان بينهما عموم من وجه، وفيه نظر؛ لأن كون الشيء سببياً لا يقتضي تعسّر تحقيق معناه؛ إذ كثيراً ما يتحقق معاني الأمور النسبية وتعرف بتعريفات تليق بها، كالأبوة والأخوة وغيرهما، والجواب أنه لم يرد تعسر بيان معناهما؛ لأن ما ذكره بيان لمعناهما، بل أراد تعسّر التحقيق والتعيين ^{السكاكي} ^{بتعسر التحقيق} ^{الإيجاز والإطناب} ^{السكاكي} في أن هذا القدر إيجاز وذلك إطناب. ثم البناء على المتعارف والبسط
الكلام المنسوط

أن ييسط أي باء على طاهر كأن يقال: وهن عظم اليد والرجل، وضعفت جراحة العين، ولانت حدة الأذن إلى غير ذلك. [الدسوقي: ١٦٥/٣] فللإيجاز الذي هو الاختصار عند السكاكي. معنيان هما كون الكلام أقل من المتعارف، وكونه أقل مما يقتضيه المقام بحسب الطاهر، ويرى من كون الإيجاز له معنيان أن يكون الإطناب كذلك، لكنه ترك ذلك لانسحاق الدهن إليه مما ذكره في الإيجاز. (الدسوقي)

عموم من وجه: فيتصادقان فيما إذا كان الكلام أقل من عبارة المتعارف ومن مقتضى المقام جميعاً، كما إذا قيل: "رب شحت" تحذف حرف النداء وياء الإضافة؛ فإنه أقل من مقتضى الحال لاقتضائه أبسط منه لكون مقام التشكي من إلمام الشيب وانقراض الشباب، وأقل من عبارة المتعارف أيضاً وهي "يا ربي شحت" بزيادة حرف النداء وياء الإضافة، ويعرّد المعنى الأول دون الثاني في قوله للبصايد: "غزال" عند خوف فوات الفرصة، فإنه أقل من المتعارف وهو هذا عزال، وليس بأقل مما يقتضيه المقام؛ لأن المقام بضيقه يقتضي الحذف، ويعرّد المعنى الثاني دون الأول في قوله تعالى: ﴿هَبْ رُبِّي﴾ [مرم: ٤]، فإن المقام يقتضي أكثر منه كما مر، والمتعارف أقل منه كما لا يخفى، ولا يخفى عليك إجراء هذه النسبة - أعني بسطة العموم من وجه - على التفسيرين في الإطنابين أيضاً. (الدسوقي وغيره)

وفيه نظر: أي في ما ذكر السكاكي أولاً وثانياً. [الدسوقي: ١٦٦/٣] لا يقتضي تعسّر: والمتبادر من كلام السكاكي: أن كون الشيء سببياً يقتضي تعسر بيان معناه بالتعريف. (الدسوقي) كالأبوة والأخوة: فإنهم عرفوها بكون الحيوان متولداً من نطفة آخر من نوعه من حيث هو كذلك، وعرفوا الأخوة بكون الحيوان متولداً هو وغيره من نطفة آخر من نوعهما. (الدسوقي) معناهما: بالتعريف الجامع المانع الإيجاز والإطناب.

بل أراد: يعني ليس مراد السكاكي بتعسر التحقيق تعسر التعريف المبين لمعنى كل منهما كما فهم المصنف واعتصر عليه، بل أراد بتعسر التحقيق تعسر التعريف المشتمل على تعيين المقدار لكون، والدليل على هذه الإرادة تعريفه للإيجاز والإطناب بما هو مبين لمعناهما بعد حكمه بتعسر تحقيقهما. (الدسوقي) ثم البناء إلخ: [اعتراض ثان على السكاكي] حاصله: أن ما ذكره السكاكي في تعريف الإيجاز والإطناب من بانهما على متعارف الأوساط، ومن بانهما على البسط الموصوف بأنه أبسط مما ذكره المتكلم، فيه بحث؛ لأن هذا في الحقيقة رد إلى الجهالة، والمطلوب من التعاريف الإخراج من الجهالة لا الرد إليها. (الدسوقي)

الموصوف بأن يقال: الإيجاز هو الأداء بأقل من المتعارف أو مما يليق بالمقام من ^{في البناء على البسط} ^{أداء المعنى} ^{بيان لما يليق} كلام أبسط من الكلام المذكور ^{من جهة} إذ لا تعرف كمية متعارف الأوساط ^{عدد كلمات عبارتهم} وكيفيتها لاختلاف طبقاقم، ولا يعرف أن كل مقام أي مقدار يقتضي من البسط ^{مفعول مقدم لـ "يقتضي"} حتى يقاس عليه ويرجع إليه، والجواب أن الألفاظ قوالب المعاني، والأوساط الذين لا يقدرُونَ في تأدية المعاني على اختلاف العبارات والتصرف في لطائف الاعتبارات، لهم حدة معلوم من الكلام يجري بينهم في المحاورات والمعاملات، وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم، فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة إليهما جميعاً،

الموصوف بكونه أبسط مما ذكره المتكلم. [الدسوقي: ١٦٦/٣] **لا تعرف** علة لثبوت الرد إلى الجهالة في البناء على الأول، وهو متعارف الأوساط. [الدسوقي بتعير: ١٦٨/٣] **وكيفيتها** أي ولا كيفية متعارف الأوساط، وأنت الضمير باعتبار أن متعارف الأوساط عبارة، وأراد بكيفية متعارف الأوساط تقديم بعض الكلمات وتأخير بعضها، ويصح أن يراد بكيفية متعارف الأوساط كون كلماته طويلة أو قصيرة. (الدسوقي) **لا حلاف طمهاهم** أي لاختلاف مراتب الأوساط، فمهم من يعبر عن المقصود بعبارة قصيرة، ومنهم من يعبر عنه بعبارة طويلة، وهذا علة لقوله: إذ لا تعرف إلخ. (الدسوقي) **ولا يعرف** علة لكون البناء الثاني أي البناء على البسط سبباً للرد إلى الجهالة. **والجواب** [عن الأول أي البناء على المتعارف] [حاصله أنا لا نسلم أن المتعارف غير معروف، بل يعرفه كل أحد من البلغاء وغيرهم؛ لأن الألفاظ قوالب المعاني فهي على قدرها بحسب الوضع، فمن عرف الوضع عرف أي معنى يفرغ في ذلك القالب من اللفظ لعدم بأن المعنى الذي يكون على قدر اللفظ هو ما وضع له مطابقة، وذلك سهل لمدرّك الوضع وإن كان عامياً. (منحص من الدسوقي والتجريد)] قال في "الأطول": فيه بحث؛ لأن متعارف الأوساط لا يتيسر للعجم، فالتعريف لا يسمع إلا لمتتبع لغة العرب والتصنيف عام لكل محصل، فهو رد إلى الجهالة لكثير من المخاطبين، وأن البليغ لا يحتاج إلى علم المعاني، وتعريف الفن إنما هو لطالب البلاغة لا للبلغاء، فالتعريف بما يختص معرفته بالبلغاء رد إلى الجهالة. [التجريد: ٢٧٨]

قوالب المعاني فيكون الألفاظ على قدر المعاني ضرورة. **احلاف العبارات** بالطول والقصر عند إفادة المعنى الواحد. [الدسوقي: ١٦٩/٣] **هم حد** أي لكل معنى أريد إفادته عندهم حد أي عبارة محدودة أي معلومة أي وحينئذ فلا يكون في البناء على متعارف الأوساط رد إلى الجهالة لوضوحه للبلغاء وغيرهم. (الدسوقي)

وأما البناء على البسط الموصوف فإنما هو للبلغاء العارفين بمقتضيات الأحوال بقدر ما يمكن لهم، فلا يجهل عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط.

والأقرب إلى الصواب أن يقال: **المقبول** من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله بلفظ في صبط الإيجاز والإطناب

مساو له أي لأصل المراد أو بلفظ ناقص عنه **واف** أو بلفظ زائد عليه لفائدة، فالمساواة أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد، والإيجاز أن يكون ناقصا عنه وافيا به، والإطناب أن يكون زائدا عليه لفائدة، واحترز بـ **"واف"** عن الإحلال وهو أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد غير **واف به**

وأما **الناء الخ** [جواب عن الثاني أي البناء على البسط] حاصل الجواب أن البناء على البسط مقصور على البلغاء لا يتحارهم إلى غيرهم، ولا سلم عدم معرفة البلغاء لما يقتضيه كل مقام عند النظر فيه، وحينئذ فيكون التعريف بما فيه البسط الموصوف ليس فيه رد إلى الجهالة للعلم بالبسط الموصوف عند البلغاء. [الدسوقي: ١٦٩/٣]

الموصوف أي بكونه أبسط مما ذكره المتكلم. [الدسوقي] **لللغاء**. بل ولطالب البلاغة أيضاً؛ لأن ما سبق من الأبواب متكفل من معرفة المقامات ما يكفي في معرفة البسط اللائق بالمقام. [التحريد ملخصاً: ٢٧٨]

فلا يجهل لأهم عارفون بمقتضى المقامات وكيماها. **المقبول من**. أي المعبر من طرق التعبير عن المعنى المراد ثلاثة: المساواة والإيجاز والإطناب، كما أن غير المعبر ثلاثة: الإحلال والتطويل والحشو. فيقوله: "المقبول" خرج الثلاثة الأخيرة من طرق التعبير. [التحريد]

أصله وقال بعضهم: إضافته بيانية، أي تأدية الأصل الذي هو المراد. وإنما زاد لفظ "الأصل" إشارة إلى أن المعبر في المساواة والإيجاز والإطناب المعنى الأول أعني المعنى الذي قصد المتكلم إفادته للمخاطب ولا يتغير بتغير الاعتبارات واعتبار الخصوصيات، فقولنا: جاءني إنسان، وجاءني حيوان ناطق كلاهما من باب المساواة، وإن كان بينهما تفاوت من حيث الإجمال والتفصيل، والقول بأن أحدهما إيجاز والآخر إطناب وهم. [الدسوقي: ١٧٠/٣]

مساو له: بأن يؤدى بما وضع لأجزائه مطابقة. [الدسوقي] **ناقصي**: بأن يؤدى بأقل مما وضع لأجزائه مطابقة. [الدسوقي] **رائد**: بأن يكون بأكثر مما وضع لأجزائه مطابقة. [الدسوقي] **فالمساواة** المتبادر من هذا التقرير أن قول المصنف: "لفائدة" قيد في الإطناب فقط، وهو صريح الاحتراز الآتي في المتن أيضاً، وفيه نظراً؛ لأنه يقتضي أن المساواة والإيجاز مقبولان مطلقاً وليس كذلك؛ إذ كيف يقبلان عند البلغاء عند عدم الفائدة؟ فالأولى تقيدهما بهما أيضاً.

[الدسوقي: ١٧١/٣] **غير واف به**: بأنه يحتاج على دلالة على المراد إلى تكلف. [التحريد: ٢٧٩]

كقوله: **والعيش خير في ضلال النوك أي الحمق والجهالة ممن عاش كذا** أي مكدودا متعوبا
حادث من جولة الشكري حال من صمغ حمر
أي الناعم وفي ضلال العقل يعني أن أصل المراد أن العيش الناعم في ضلال النوك خير
من العيش الشاق في ضلال العقل، ولفظه غير واف بذلك، فيكون مخلاً فلا يكون
مقبولاً، واحتترز بـ "فائدة" عن التصويل وهو أن يزيد اللفظ على أصل المراد لا لفائدة،
ولا يكون اللفظ الزائد متعينا **نحو** قوله: **وقدّدت الأديم لراهشيه** :: **وأنقى** أي وجد
قولها **كذبا ومينا**. والكذب والمين واحد، قوله: **وقدّدت** أي قطعت، والراهشان العرقان
في باطن الذراعين،

والعيش ما يتعيش به من مأكّل ومشرب، وقيل: الحياة. [الدسوقي: ١٧٢/٣] **ممن عاش** أي من عيش، "من
عاش كذا" حالة كونه في ضلال العقل، وذلك لأن الجاهل الأحق يتعم على أي وجه ولا يصيق على نفسه شيء،
والعقل يتأمل في العواقب والآفات وحواف النساء والملمات، فلا يجد للعيش لذة. (الدسوقي)
أي الناعم: هذا بيان ما أحس به الشاعر فناعم تقييد للعيش المذكور، وقوله: في ضلال العقل تقييد من عاش،
وتوضيحه أن السب يفيد أن العيش في حال الجهل سواء كان ناعما أو لا، خير من عيش الكد والتعب سواء كان
عاقلا أو لا، مع أن هذا غير مراد الشاعر، بل مراده أن العيش الناعم فقط مع رذيلة الجهل والحمافة خير من العيش
اشاق مع فضيلة العقل، والبيت لا يفي بهذا المعنى المراد؛ لأن اعتبار الناعم في الأول، وضلال العقل في الثاني لا دليل
عليه، فله المصنف على أن في المصراع الأول حذف الصفة أي "والعيش الناعم"، وفي المصراع الثاني حذف الحال
أي 'ممن عاش كذا في ضلال العقل'، وكل منهما لا يعلم من الكلام فحاء الإحلال، وذكر العلامة السيوسي: أنه لا إحلال
في البيت، بل فيه النوع الأدبي المسمى بالاحتشاك حيث حذف من كل محل ما أثبت مقابله في الآخر، فما ذكر في
كل محل قرينة معينة للمحذوف من المحل الآخر. (الدسوقي ملخصا)

نحو قوله: أي قول عدي بن زيد العبادي من قصيدة طوية يخاطب به العمان بن المدرحين كان حاسا له ويذكره
فيها حوادث الدهر وما وقع لجزيمة وللزباء من الخطوب. [الدسوقي: ١٧٣/٣]
وقدّدت من القدّ وهو القطع، وانتقيد مبالغة فيه. (الدسوقي) **لراهشيه**: اللام بمعنى 'إلى' التي لنعابة أي قطعت
الخد الملاصق لعروق إلى أن وصل القطع لراهشيين. (الدسوقي) **كدما ومينا**: فإن قلت: إن الثاني وهو المين متعين
لزيادة؛ لأن الأول واقع في مركزه والثاني معطوف عليه. قلت: مدار التعيين وعدم التعيين أنه إن لم يتعين المعنى
بإسقاط أيهما كان فالرائد غير متعين، وإن تعين المعنى بإسقاط أحدهما دون الآخر فالرائد هو الآخر، ولا يعتبر في
ذلك كون أحدهما متقدما والآخر متأخرا. (عبد الحكيم)

والضمير في "راهشيه" وفي "ألفى" **جذيمة الأبرش**، وفي "قدّدت" و"قولها" **للزباء**، **والبيت** في قصة قتل الزباء الجذيمة وهي معروفة، واحترز أيضا بـ "فائدة" **عن الحشو** وهو زيادة معينة لا لفائدة المفسد للمعنى كـ "الندى" في قوله: **ولا فضل فيها أي في الدنيا للشجاعة** **والندي** :: **وصير الفتى لولا لقاء شعوب**، هي **علم المنية** ^{أي الطيب المنى} صرفها للضرورة، وعدم الفضيلة ^{بغطاء} على تقدير عدم الموت إنما يظهر في الشجاعة والصبر لتيقن الشجاع بعدم الهلاك، وتيقن الصابر بزوال المكروه، بخلاف الباذل ماله، فإنه إذا تيقن بالخلود وعرف احتياجه إلى المال دائما فإن بذله حينئذ أفضل مما إذا تيقن بالموت وتحليف المال، وغاية اعتذاره ^{فلا يصل فيه أيضا}

الجذيمة: هو أول من ملك الحيرة. **الأبرش**: قال في 'القاموس': وجذيمة الأبرش ملك، وكان أبرص، فهابت العرب أن تقول، فقالت: 'الأبرش'. **للزباء**: مسكة الجزيرة تعد من منوك الطوائف. (القاموس) **والبيت في**: ملخص القصة أن جذيمة الأبرش قتل أباه فسكنت حتى تقوى ملكها، فبعثت إليه بأن ملك النساء لا يخلو من ضعف، فأردت رجلا أضيف إليه منكي وأتزوجه، فلم أجد كفوًا غيرك، فاقدم إلي لذلك، فقدم مصدقا لها غير مستعد للحرب، وقد أعدت لحربه فرسانا، فلما حضر أحاطوا به، فأدخلته بيتها وأمرت بشد عصديه كما يفعل بالمفصود فقطعت راهشيه وأمرت بإحضار طشت يسيل فيه الدم، فاسترسل به الدم حتى مات. [التحريد: ٢٨٠]

زيادة معينة: مدار التعيين وعدم التعيين أنه إن لم يتغير المعنى بإسقاط أيهما كان، فالرائد غير متعين وإن تعين تعبر المعنى بإسقاط أحدهما دون الآخر، فالرائد هو الآخر ولا يعتبر في ذلك كون أحدهما متقدما والآخر متأخرا، فلا يتوهم أن المتأخر متعين لزيادة؛ لأن التكرار حصل به. (عبد الحكيم) **علم المنية**: أي علم حس، فهو ممزوج من الصرف للعلمية والتأنيث، وسميت المنية بذلك؛ لأنها تشعب بين الأحبة وقرت بينها. [الدسوقي: ١٧٦/٣]

وعدم: بيان لمفهوم البيت، وتقدير لما يرد على قوله: 'والندى' من كونه حشوا مفسدا للمعنى. وأما منطوقه فهو ثبوت الفضيلة على تقدير وجود الموت؛ لأن 'لولا' حرف امتناع لوجود أي حرف يدل على امتناع جوابها لوجود شرطها، وقوله: 'لا فضل فيها' هو جواب أي دليبه، وهو منفي ونفي النفي إثبات، فيصير منطوق الكلام ثبوت الفضل على تقدير وجود الموت. (التحريد وغيره) **لتيقن الشجاع**: فلا يكون له فضل إذا قدم على المعركة. (التحريد)

فإن بذله: لأن الخلود يوجب الحاجة إلى المال. (الدسوقي) **وغاية اعتذاره**: الصمير عائد على الحشو، والكلام من باب الحذف والإيصال أي غاية الاعتذار عن ذلك الحشو بحيث يخرج عن الفساد، فحذف أحوار واتصل الصمير بالمصدر، وحاصل ذلك الاعتذار أن نفي الموت مما يوجب رجاء الانتقال من عسر إلى يسر، ومن فقر إلى غنى حسبما حرت به عادة الرمان الطويل من تقرر ذلك الانتقال فيه، وذلك مما يحمل على الكرم لكل أحد فينتفي الفضل من الكرم على تقدير نفي الموت؛ لأن الإنسان إذا تيقن الخلود وأنفق وهو موقن بالخلف؛ لكونه يعلم =

ما ذكره الإمام ابن جني: وهو أن في الخلود وتنقل الأحوال فيه من عسر إلى يسر ومن شدة إلى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس، فلا يظهر لبذل المال كثير فضل. وعن

الحشو غير المفسد للمعنى كقوله:

زهر بن أبي سلمى

وأعلم علم اليوم والأمس قبله

ولكنني عن علم ما في غد عم

معنى أعمى

فلفظ "قبله" حشو غير مفسد، وهذا بخلاف ما يقال: "أبصرته بعيني، وسمعت به أذني، وكتبته بيدي" في مقام يفتقر إلى التأكيد.

المساواة

قدمها؛ لأنها الأصل المقيس عليه

في المثال

= أن الله تعالى يخففه ويقبه من حالة العسر إلى حالة اليسر، بخلاف ما إذا أيقن بالموت فإنه لا يوقن بالخفف لاحتمال أن يأتيه الموت فجأة قبل تغير حاله، فيثبت الفضل لبديل على تقديره وجود الموت. [الدسوقي: ١٧٧/٣]

علم اليوم: مصدر مبين للوع أي أعلم علما متعلقا بهذين اليومين أي ومفعول به بناء على أن "أعلم" بمعنى أجعل. [الدسوقي: ١٧٨/٣] حشو غير مفسد كونه حشوا؛ لأنه لا فائدة في ذكره، وقد تعين للزيادة، وكونه غير مفسد؛ لأنه لا يطل بوجود المعنى، قال في "الأطول": لك أن تقول اللام في "الأمس" للاستعراق أي كل أمس، ووصفه بالقلبية من قبيل وصف المجلس بما يهم كل فرد تعيينا لعمومه وتنصيحا عليه، كما ذكر في قوله تعالى: ٥٥. من ذلك في

الأمر ولا صار يصح حاشه [الأعمام: ٣٨] وحشد فلا يكون لفظ "قله" حشوا. [الدسوقي: ١٧٩/٣]

وهذا بخلاف دفع لما قد يقال: هلا جعل "قبه" بمنسلة "بعيني" في قوله: "أبصرته بعيني" مثلاً، فيكون تأكيداً وإيضاحاً لحواسب أن التأكيد لا يكون إلا عند خوف الإنكار أو وجوده أو تجويز العفلة أو نحو ذلك، ولا يصح شيء من ذلك هنا، فزيادته ليست لقصد التأكيد، فافترقا. [التحريد: ٢٨٠] في مقام. فيقال: أبصرته بعيني وسمعت به أذني، ومنه: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ كَسَبُوا﴾ [النور: ٧٩]؛ لدفع التجويز بالكتابة عن الأمر، وأما قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ كَسَبُوا﴾ [النور: ١٥] فمعناه أنه قول لا يعضده برهان. (ملخص من الحواشي)

المساواة: شروع في الأمثلة بعد التعريف. [الدسوقي: ١٨٠/٣] لأنها الأصل أي أصل يقاس عليه الإيجاز والإطناب؛ لأن تصورهما من حيث ذاتهما لا يتوقف على شيء، وإن كان من حيث الوصف بالمساواة من الأمور النسبية، والمراد بالحيشية الذاتية أن إدراك أن هذا دال على مجموع ما وضع له فقط من غير تعرض لأكثر من هذا لا يتوقف على شيء، فافهم. [التحريد ملخصاً: ٢٨١]

حو: ﴿لَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ (فاطر: ٤٣). وقوله:

فإنك كالليل الذي هو مدركي وإن حست أن المنتأى عنك واسع

أي موضع البعد عنك ذو سعة، شَبَّهه في حال سخطه وهوله بالليل، قيل: في الآية حذف المستثنى منه، وفي البيت حذف جواب الشرط، فيكون كل منهما إيجازاً لا مساواة، وفيه نظر؛ لأن اعتبار هذا الحذف رعاية لأمر لفظي لا يفترق إليه تأدية أصل المراد، حتى لو صرح به لكان إطناباً، بل تطويلاً، وبالجمله لا نسلم أن لفظ الآية والبيت ناقص عن أصل المراد.

تقسيم الإيجاز

والإيجاز ضربان: إيجاز القصر وهو ما ليس بحذف
ما يسمى بالإيجاز القصر متناسخ حذف

المكر السيئ: ووصف المكر بالسيئ إيماء إلى أن بعض المكر ليس سيئاً كما في قوله تعالى: ﴿لَهُ مَكْرٌ وَسِيءٌ وَمَكْرُ السَّيِّئِ﴾ [آل عمران: ٥٤] لأن مكر الله جزاء السيئ، وجزاء السيئ ليس سيئاً، وكذلك مكر المقاتل المجاهد في حال التحرف والتحيز، وهذا اندفع ما قيل على المصنف: إن الآية من قبيل الإطناب؛ لأن السيئ زيادة؛ إذ كل مكر لا يكون إلا سيئاً. [الدسوقي ملخصاً: ١٨١/٣] وقوله: أي النابعة الزبياني بمدح نعمان بن المنذر. (الدسوقي)
أن المنتأى: والمنتأى بالنون الساكنة والتاء المفتوحة والهمزة المفتوحة الممدودة: محل الانتياء وهو البعد. (الدسوقي)
البعد عنك إشارة إلى أن 'عنك' متعلق بالمنتأى. بالليل: ووجه الشبه عمومته وبلوغه كل موطن. (الدسوقي)
المستثنى منه: لأن المعنى لا يحيق المكر السيئ بأحد إلا بأهله. [الدسوقي: ١٨٢/٣] جواب الشرط. لأن التقدير وإن حلت أن المنتأى عنك واسع، فأنت مدرك لي فيه. (الدسوقي)
رعاية لأمر لفظي: المراد بالأمر اللفظي ما لا يتوقف إفادة المعنى عليه في الاستعمال، وإنما جرت إلى تقديره مراعاة القواعد النحوية الموضوعية لأصل تراكيب الكلام، وسماه أمراً لفظياً؛ لعدم توقف تبادل المعنى المقصود على تقديره. (الدسوقي والتجريد) لا يفترق إليه: لأن معنى المستثنى منه مفهوم من الكلام ومعنى الجراء مفهوم من المصراع الأولي.
ضربان: يعني أن الإيجاز على ضربين؛ لأن اللفظ قد ينظر فيه إلى كثرة معناه بدلالة الالتزام من غير أن يكون في نفس التركيب حذف، ويسمى هذا الاعتبار إيجاز القصر؛ لوجود الاختصار في العبارة مع كثرة المعنى، وقد ينظر فيه من جهة أن التركيب فيه حذف ويسمى إيجاز الحذف. [الدسوقي: ١٨٣/٣] بحذف: الباء للملابسة، وقيل: للسببية.

نحو: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ (البقرة: ١٧٩) فإن معناه كثير ولفظه يسير؛ وذلك لأن معناه أن الإنسان إذا علم أنه متى قُتِل قُتِلَ كان ذلك داعياً له إلى أن لا يقدم على القتل، فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض، وكان ارتفاع القتل حياة لهم، ولا حذف فيه أي ليس فيه حذف شيء مما يؤدي به أصل المراد، واعتبار الفعل الذي يتعلق به الظرف رعاية لأمر لفظي حتى لو ذكر لكان تطويلاً، وفصله أي رجحان قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ (البقرة: ١٧٩) على ما كان عندهم أو حُرِزَ كلام في هذا المعنى، وهو قولهم: "القتل أنفى للقتل" بقلّة حروف ما يباطره أي اللفظ الذي يناظر قولهم: القتل أنفى للقتل منه أي من قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ (البقرة: ١٧٩)، وما يناظره منه هو قوله تعالى: ﴿فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ (البقرة: ١٧٩)؛ لأن "لكم" زائد على معنى قولهم: القتل أنفى للقتل،

واعتماد الفعل جواب عما يقال: إن في الآية حداً، فلا يصح النفي في قول المتن: ولا حذف فيه. [الدسوقي: ١٨٤/٣]

الطرف اللام لجنس؛ إذ هنا ظرفان: 'لكم' و'في القصاص'. أو أنه أراد الأول، والثاني تابع له في التعلق. (الدسوقي) لأمر لفظي أي لقاعدة نحوية موضوعة لأجل سبك تركيب الكلام، وهي أن كل جار ومحرور لابد له من متعلق يتعلق به، لا أن اعتبار ذلك الفعل يتوقف عليه أصل المعنى. (الدسوقي)

تطويلاً الأحسن أن يقول: حشوا؛ لأن الرائد متعين، ويمكن أن يقال: إن المراد التطويل اللعوي الشامل للحشو. [التحريد: ٢٨٢] وفصله: حاصله أن المعنى المشار إليه في الآية، وهو كون القتل بالقتل يجمع القتل، فثبت له الحياة، قد بطلت أعرب بكلام قصداً لإفادته على وجه الإيجاز، وأراد المصنف أن يفرق بين الكلام القرآني والكلام الذي جرى في ألسنتهم وإن كان كلٌّ من إيجاز القصص، فذكر أوجه سبعة يبين بها الفضل بين الكلامين. [الدسوقي: ١٨٥/٣]

في القصاص جعل القصاص محل ضده بأن جعل القصاص مدخول "في"، وفائدته أن المظروف إذا حواه الطرف صابه عن التعرق، فالمعنى أن القصاص يحمي الحياة من الآفات. (منحصر من الحواشي) وما يناظره: أي واللفظ الذي يناظر قولهم: "القتل أنفى للقتل" من جملة قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] هو قوله: في القصاص حياة. (الدسوقي) لأن علة لقوله: وما يناظره منه هو قوله إلخ. [الدسوقي: ١٨٦/٣]

فحروف "في القصاص حياة" مع التثوين أحد عشر، وحروف "القتل أنفى للقتل" أربعة عشر، أعني الحروف الملفوظة؛ إذ الإيجاز يتعلق بالعبارة لا **بالكتابة**، **والنص** أي وبالنص على المطلوب يعني الحياة، وما يفيد **تنكير** "حياة" من التعظيم لمعه أي منع ^{تعبيلة} ^{ي يمد} القصاص إياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة ^{بسبب قتل إنسان واحد} واحد، فحصل لهم في هذا الجنس من الحكم أعني القصاص حياة عظيمة. ^{الحكم به}

أو من النوعية أي لكم في القصاص نوع من الحياة، وهي الحياة **الحاصلة للمقتول** ^{عطف على التعظيم} أي الذي يقصد قتله، **والقاتل** أي الذي يقصد القتل ^{هو بقاء الحياة لا الابتداء} بالارتداع عن القتل ^{القاتل بالقوة} لمكان العلم ^{علة للارتداع}

فحروف: هذا بيان بقلة حروف ما يناظره قوهم. [الدسوقي: ١٨٦/٣] **مع التثوين**: قيل: الأول ترك عد التثوين؛ لأنه تابع لحركة الآخر، فإن حرك وحد التثوين، وإن سكن للوقف سقط، وحيث فلا اعتبار للتثوين لثبوته في حال دون حال، فحروفه الملفوظة الثابتة وصلاً ووقفاً عشرة. (الدسوقي) **أعني** جواب عما يقال: إن حروف "في القصاص حياة" ثلاثة عشر باعتبار التثوين؛ لأن من جملة حروفه ياء "في" وهمزة "أل"، وحيث فلا يتم قولكم: إن حروفه أحد عشر باعتبار التثوين. (الدسوقي) **لا بالكتابة**: وإلا كانت حروف الآية أزيد من أحد عشر. **والنص** بخلاف قولهم: فإنه إما يدل على المطلوب بالزوم من جهة أن نفي القتل يستلزم ثبوت الحياة المنفية بوجوده. [التجريد: ٢٨٢] **وبالنص**: إشارة إلى أن قوله: "والنص" عطف على قوله سابقاً: قلة حروفه، وكذا ما بعده من قوله: وما يفيد واطراداً. (الدسوقي) **يعني الحياة**: إذ انتفاء القتل ليس مطبوعاً لذاته، بل لطلب الحياة، والنص على المطلوب أعون على القبول. (التجريد) **تنكير حياة** فمعنى الآية: ولكم في هذا الجنس الذي هو القصاص حياة عظيمة. (الدسوقي)

أو من النوعية: أشار بتقدير 'من' إلى أن قول المصنف: "أو النوعية" عطف على "التعظيم"، لا يقال: إن الحياة العظيمة نوع من الحياة، فكيف يصح المقابلة في كلام المصنف؛ لأننا نقول: حيثية النوعية غير حيثية التعظيم، وإن كانت الحياة العظيمة نوعاً، فصحت المقابلة. [الدسوقي: ١٨٧/٣]

الحاصلة للمقتول: هو في كلام المصنف بالجرّ صفة 'النوعية'، والشارح غير إعراب المصنف كما ترى. (الدسوقي) **الذي يقصد**: أي المقتول بالقوة لا بالفعل. (الدسوقي) **لمكان العلم**: المكان مصدر ميمي من "كان" التامة أي وإما ارتدع لوجود العلم بالقصاص، فالقاتل إذا عم بالقصاص حين يقصد القتل كف عته، فيسلم هو وصاحبه من القتل، فصار القصاص سبباً في استمرار حياتهما. (الدسوقي)

بالاقتصاص **وأطراده** أي ولكون قوله: "ولكم في القصاص حياة" **مطرّداً**؛ إذ الاقتصاس ^{عمومه} مطلقاً سبب للحياة بخلاف القتل؛ فإنه قد يكون أنفى للقتل كالذي على وجهه ^{في كل وقت ومرد} القصاص، وقد يكون أدعى له كالقتل ظلماً **وخلوه** ^{أي خلو قوله تعالى} عن التكرار بخلاف قولهم، فإنه يشتمل على تكرار القتل، ولا يخفى أن الخالي عن التكرار **أفضل** من المشتمل عليه وإن لم يكن مخلاً بالفصاحة، **واسنغيائه** ^{الآية} عن تقدير **محدوف** بخلاف قولهم، فإن تقديره القتل ^{التكرار} أنفى للقتل من تركه **وامصاقه** أي وباشتماله على صنعة المطابقة،.....

بخلاف القتل [أي في قولهم: القتل أنفى للقتل] فإنه لا أطراد فيه؛ إذ ليس كل قتل أنفى للقتل، بل تارة يكون أنفى له، وتارة يكون أدعى له، وجعل كلامهم هذا غير مطرد بالنظر لظاهر النفي، وإن كان المراد من القتل في قولهم هو القصاص المساوي للآية في الأطراد، فترجيح الآية على كلامهم بالأطراد بالنظر إلى ظاهر كلامهم، وهو كاف في الترجيح. [ملخص من الدسوقي: ١٨٧/٣ والتحرير: ٢٨٢]

وخلوه: أي عورض بأن فيه نوعاً من المحسات، وهو رد العجز على الصدر، وأجيب بأن الحسن من جهة لا ينافي القبح من جهة أخرى، فكلامهم اشتمل على التكرار وعلى رد العجز على الصدر، فبالنظر إلى الجهة الأولى معيب، وبالنظر إلى الثانية حسن، فحسبه ليس من جهة التكرار، بل من جهة رد العجز على الصدر، ولهذا قالوا: الأحسن في رد العجز على الصدر أن لا يؤدي إلى التكرار بأن لا يكون كل من اللفظين معنى الآخر.

أفضل. [لأن التكرار في نفسه من عيوب الكلام] فإن قيل: التأكيد اللفظي فيه تكرار وهو بليغ، قلنا: نعم إن كان الحال مقتضية له، وقول المصنف إما هو في مقام لا اقتضاء فيه للتكرار ولا لعدمه، فالخالي عن التكرار أفضل من المشتمل عليه، وقال الرماني: فيه تكرار، غيره أبعد منه، ومتى كان التكرار كذلك فهو مقصر عن أقصر طبقة البلاغة. (عروس الأفراح)

فإن تقديره: [فلا يستعنى عن تقدير المحدوف] اعترض عليه بأن الظاهر أن الاحتياج إلى تقدير محدوف إنما هو لأمر لفظي كما مر في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِثُّ مُمْكِرٌ مُّسْتَنِيٍّ إِلَّا بِأَمْرِهِ﴾ [فاطر: ٤٣]، وأجيب بأن هذا التقدير يتوقف عليه أصل المراد؛ لأن تفضيل القتل على تركه لا على غيره من الضرب والجرح وغيرهما لا يفهم بدون تقدير هذا المحدوف، فالتقدير المذكور يتوقف عليه إفادة المعنى المراد، بخلاف التقدير في ما مر من الآية فإنه لأمر لفظي، لكن مقتضى ذلك أنه من إيجاز الحدف، وظاهر كلام المصنف أنه من إيجاز القصر، فتأمل. [الدسوقي مخصصاً: ١٨٨/٣]

من تركه. لا يخفى أن الترك لا يفي القتل حتى يصلح لأن يكون مفضلاً عليه، فالمراد بهي من كل زاجر.

[الدسوقي والتحرير: ٢٨٣]

وهي الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة كالقصاص والحياة.

[إيجاز الحذف وأقسامه]

وإيجاز الحذف، وهو ما يكون بحذف شيء، عطف على "إيجاز القصر" واحذف إما ^{الحاصل بسبب الحذف} جزء جملة عمدة كان أو **فضلة مضاف** بدل من "جزء جملة" نحو: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ (يوسف: ٨٢) أي أهل القرية، أو **موصوف نحو**:

أنا ابن **حلا** و**طلاع** **الشنايا** متى أضع **العِمَامَةَ** تعرفوني

الشنية العقبة، وفلان **طَلَّاع** **الشنايا** أي ركَّاب لصعاب الأمور، فقلوه: "حلا" جملة ^{هي واحدة الشنايا مرفى صعب في الجبال والمعنى اللغوي صعد العقبات} وقعت صفة **لحذوف**، أي أنا ابن **رحل حلا** أي انكشف أمره أو وكشف الأمور، ^{هو رجل} وقيل: "حلا" **ههنا** علم حذف التنوين باعتبار أنه منقول عن الجملة أعني الفعل مع ^{في البيت} **الضمير لا عن الفعل وحده** أو **صفة نحو**: ﴿وَكَانَ وراءَهُمْ مِدَّتٌ يَأْخُذُ كُلٌّ سَفِيَةً غَضًّا﴾ ^{المستتر} ^{والا لكان مصروفا} ^{ألمعهم}

في الجملة أي ولو في الجملة، فالمعنى على المألعة يعني سواء كان التقابل نحسب الذات أم لا، بل يكون في الجملة نحسب ما استلزمه كالقصاص والحياة، فإن القصاص إنما كان مقابلا للحياة ومضادا لها باعتبار أن فيه قتلا، والقتل يقابل الحياة، فجعل ما يشتمل عليه مقابلا في الجملة. [الدسوقي منحصا: ١٩٠/٣] **إما جزء جملة** المراد بجزء الجملة ما ليس مستقلا كالشرط وجوابه، وبالجملة ما كان مستقلا. (الدسوقي)

عمدة كان أو فضلة أشار الشارح بذلك التعميم إلى أن المصنف أراد بجزء الجملة هنا ما يعم الجزء الذي يتوقف عليه أصل الإفادة وغيره. (الدسوقي) **نحو**. مثال لما فيه حذف الجزء المضاف وهو المفعول.

وطلاع: عطف على "حلا" أو على "ابن". **أضع العِمَامَةَ**. يحتمل أن المعنى متى أضع العمامة عن وجهي الساترة له عرفتموني ولا تجهلوا وجهي بشهري، ويحتمل أن المعنى متى أضع عمامة الحرب - وهي البيضة - والمغفر على رأسي تعرفوني وشجاعتي. [التحريد بزيادة: ٢٨٣] **ههنا**. فلا شاهد فيه لعدم الحذف فيه. [الدسوقي: ١٩٢/٣]

باعتماد. والعلم المنقول عن الجملة يحكى. (الدسوقي) **لا عن الفعل وحده**. وإلا لَوْنٌ؛ إذ ليس فيه وزن الفعل المانع من الصرف ولا زيادة كزيادة الضمير، والحاصل أن الفعل المنقول للعلمية إن اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكى، وإن لم يعتبر معه الضمير فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه، فإن كان على وزن يخص الفعل أو في أوله زيادة كزيادة الفعل فإنه يجمع من الصرف، وإن لم يكن كذلك فإنه يصرف. (الدسوقي)

أى كل سفينة **صحيحة** أو **خوف** كسليمة أو غير معيبة **سلس** ما **سند** وهو قوله: ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ (الكهف: ٧٩) لدلالته على أن الملك كان لا يأخذ المعيبة، أو **شرط** كما مر في آخر باب الإنشاء، أو **جواب شرط**. وحذفه يكون إما **لمجرد الاختصار** **حو:** «وإذا قيل لهم أنفوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون» (يس: ٤٥)، فهذا **شرط** حذف جوابه أي **أعرضوا سلس** ما بعده وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ (يس: ٤٦)، أو **للدلالة** على أنه أي جواب الشرط **سلي** لا يحيط به الوصف أو المذهب نفس السامع كل مذهب ممكن. مثالهما **ولو ترى** **إذ وقفوا على النار** (الأنعام: ٢٧)

لا بأحد المعيبة فيهم أنه كان يأخذ السليمة، أو **شرط** نحو قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرْنَا لَهَا آيَةً مِنْ أَنْفُسِنَا﴾ (الشورى: ٩) أي إن أرادوا وليا فأنشأه هو الولي. وكقولك: ليت لي مالا أنفقه أي إن أرزقه أنفقته. (التجريد: ٢٨٣) **كما مر** أي من تقدير الشرط في جواب الأمور الأربعة، وهي: التمني والاستمهام والأمر والسهي كقولك: ليت لي مالا أنفقته، وأين بيتك أرك، وأكرمني أكرمك، ولا تشتم يكن حيرا. (الدسوقي: ١٩٣/٣) **إما لمجرد إلج** أي للاختصار المجرد عن الكتلة المعنوية، وإما كان الاختصار مكتبة موحية للحذف فرارا من العث لظهور المراد. (الدسوقي)

ما بين أيديكم أي مما قد يحصى بعض الناس من عذاب الدنيا كما فعل بغيركم. (الدسوقي) **وما خلفكم**. أي ما يكون بعد موتكم وبعد بعثكم من عذاب الآخرة. (الدسوقي) أو **للدلالة** ألا يرى أن المولى إذا قال لبعده: "والله لئن قمت إليك وسكت، تزامت عليه من الطوبى ما لا يتزاحم عليه لو بص مواخذته على نوع من العذاب. (المطول)

لا يحيط به الوصف وذلك عند قصد المبالغة لكونه أمرا مرغوبا في مقام الوعيد أو الوعد، والقرائن تدل على هذا المعنى، ويرم من كونه بهذه الصفة فيما يظهره المتكلم دهاب نفس السامع إن تصدى لتقديره كل مذهب، فما من شيء يقدره فيه إلا ويحتمل أن يكون ثم أعظم من ذلك، وهذان المعنيان - أعني كونه لا يحيط به الوصف، وكون نفس السامع تذهب فيه كل مذهب - مفهومهما مختلف ومصدوقهما متحد، ولتأنيتهما معهما عطف الثاني بـ "أو". (التجريد)

كل مذهب أي في كل طريق دهاب فـ "كل" منصوب على الظرفية، أو كل دهاب فهو منصوب على المصدرية، فإذا سمع السامع **سلي** - **سلي** - **سلي** - **سلي** (الأنعام: ٢٧) ذهبت نفسه وتعلقت بكل طريق ممكن وجعلته جونا كسقوط لحمهم أو حرقهم أو ضرهم. (الدسوقي: ١٩٤/٣) **مثالهما** أي المثال الصالح للملاحظة كل منهما على البديل أو معا. (التجريد)

فحذف جواب الشرط للدلالة على أنه لا يحيط به الوصف أو ليذهب نفس السامع
 وهو لرايت أمراً مطلقاً

كل مذهب ممكن، أو غير ذلك المذكور كالمسند إليه والمسند والمفعول كما مرّ في

الأبواب السابقة، وكالمعطوف مع حرف العطف نحو: **﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ**

الْفَتْحِ وَقَاتِلْ﴾ (الحديد: ١٠) أي ومن أنفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده يعني قوله:

﴿وَأُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتِلُوا﴾ (الحديد: ١٠) وإما حمّة عطف على

"إما جزء جملة"، فإن قلت: ماذا أراد بالجملة ههنا حيث لم يعد الشرط والجزاء جملة؟

قلت: أراد الكلام المستقل الذي لا يكون جزءاً من كلام آخر، مسّنة عن سبب مذكور

ح: **﴿لِيَحِقَّ الْحَقُّ وَيُظِلَّ الْبَاطِلُ﴾**، فهذا سبب مذكور حذف مسببه أي فعل ما فعل،
 ثبت الإسلام بمحو الكفر

فحذف أي بناء على أن "لو" للشرط، فإن كانت للتمني فلا جواب لها، وعلى كونه شرطية فيقدر الجواب "لرايت أمراً مطلقاً" مثلاً. [الدسوقي: ١٩٤/٣] أو غير ذلك عطف على مضاف أي المحذوف إما أن يكون جزء جملة هو مضاف أو موصوف أو كذا وكذا أو يكون جزء جملة غير ذلك. [الدسوقي: ١٩٥/٣] المذكور وهو المضاف والموصوف والصيغة والشرط وجوابه. (الدسوقي) أي ومن أنفق فالمعطوف عليه المذكور هو "من أنفق من قبل الفتح"، والمعطوف المحذوف مع حرف العطف هو "من أنفق من بعده" كما قدره المصنف. (الدسوقي)

بدليل ما بعده قال في "الأطول": وتحتل الآية - والله أعلم - أن لا يكون فيه حذف، ويعسر بأنه لا يستوي منكم جماعة أنفقوا من قبل الفتح، فهم مع اشتراكهم في الإنفاق قبل الفتح متفاوتون لتفاوتهم في الإنفاق والإخلاص فيه، ويكون قوله: **﴿أُولَئِكَ أَكْبَرُ دَرَجَةً﴾** [الحديد: ١٠] بيان أنهم مع تفاوت درجاتهم أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا. [التحريد: ٢٨٤] ماذا أراد أي هنا لا مطلقاً، فلا يقال: إن هذا الجواب لا يناسب ما اختاره سابقاً من أن الكلام جملة الجزاء وأن الشرط قيد فيه، وإنما يناسب قول من قال: إن الكلام مجموع الشرط والجزاء. [الدسوقي ملخصاً: ١٩٧/٣] جملة مع أن كل واحد منهما جملة. **ليحق الحق** ومنه قول أبي الطيب:

أتى الزمان بنوه في شيبته فسرهم وأتيناه على الهرم

أي فساءنا. [التحريد: ٢٨٤] أي فعل ما فعل. [من بصرة المسلمين وحذلان الكافرين (التحريد)] الضمير في الفعلين له تعالى أي فعل الله تعالى ما فعل من كسر قوة الكفار وتقوية المسلمين عليهم لهذا السبب أي لأجل إثبات الإسلام وإظهاره ومحو الكفر وإعدامه. (الدسوقي وغيره)

أو سبب مذكور نحو: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ﴾ (البقرة: ٦٠) **إن قدر**
سبب مذكور

فضربه كما، فيكون قوله: **فضربه** بها جملة محذوفة هي سبب لقوله: **فأنفجرت**، ويجوز أن
بالعصاء

يقدر فإن صرحت كما **فقد انفجرت**، فيكون المحذوف جزء جملة هو الشرط، ومثل هذا
الجملة

الفاء تسمى فاء **فصيحة**، قيل: **على التقدير الأول**، وقيل: **على الثاني**، وقيل: **على**
الفاء التي تقتضي الترتيب راجع لقوله: تسمى كقول المفسر معطوف عليه

التقديرين أو **غيرهما** أي غير المسبب والسبب نحو: **فنعلم الماهدون** (الداريات: ٤٨)
عطف على "مسببة"

على ما مر في بحث الاستيناف من أنه على حذف المبتدأ والخبر على قول من يجعل
من باب الفصل والوصل أي هو عن

المختص خبر مبتدأ محذوف،

إن قدر هذا شرط في كون هذه الآية من هذا القبيل أعني كون الجملة المحذوفة فيها سببا لمسبب مذكور، ثم إن
ظاهره أن الفاء مقدرة أيضا وأن المحذوف العاطف والمعطوف معا، وقيل: إنه حذف 'ضرب' و'فاء' فانفجرت،
والفاء الباقية فاء 'فضربه' ليكون على المحذوف دليل، وفيه تكلف. [الدسوقي: ١٩٨/٣]

فضربه فحذف العاطف والمعطوف عنيه. (التحريد) **جملة محذوفة** وفي الحذف إشارة إلى سرعة الامتثال حتى أن
أثره وهو الانفجار لم يتأخر عن الأمر. (عروس الأفراح) **فقد انفجرت** تقدير "قد" لأجل الفاء الداخلة على
الماضي؛ إذ الماضي الواقع جوابا لا يقتضيه بالفاء إلا مع "قد". (التحريد) **حرء جملة** فلا يكون مثالا لما نحن فيه من
حذف الجملة. [الدسوقي: ١٩٩/٣]

فصيحة سميت فصيحة لإفصاحها عن المحذوف، أو لأنها لا تفصح عن معناها في الأكثر إلا للفصيح، أو لأنها لا ترد
إلا من الفصيح لعدم معرفة غيره بموردها. [التحريد: ٢٨٤] **على التقدير الأول** أي فهي المفصحة عن مقدر
بشرط كونه سببا في مدحها، وهو ظاهر كلام "المفتاح". (الدسوقي)

على الثاني فيقال في تعريفها: هي المفصحة عن شرط مقدر، وهو ظاهر كلام "الكشاف". (الدسوقي)
على التقديرين. وعلى هذا فتعرف بأنها ما أفصححت عن محذوف سواء كان سببا أو غيره، وهذا القول
الذي رجحه السيد في شرح "المفتاح"، وجعل كلام "الكشاف" وكلام "المفتاح" راجعا إليه. (الدسوقي)

فنعلم الماهدون لأنه حذف فيه جملة ليست مسببة ولا سببا، والتقدير: هم نحن. (الدسوقي)

من يجعل المختص أي وكذا على قول من يجعل المختص مبتدأ حذف خبره، والتقدير: نحن هم، وإنما ترك
هذا القول لما في "المعني" من رده بأن الخبر لا يحذف وجوباً إلا إذا سد شيء مسده، وأما على قول من يجعل
المختص مبتدأ والجملة قلبه خيرا، فالكلام مما حذف فيه جزء الجملة، فالتقيد بقوله: على قول إلخ إنما هو
لإخراج هذا القول فقط. [الدسوقي: ٢٠٠/٣]

وإما أكثر عطف على "إمّا جملة" أي أكثر من جملة واحدة نحو: **إِنَّمَا أَنتَكُم بَتَأُولِهِ**
فَارْسَلُونِ يَوْسُفَ (يوسف: ٤٥) أي فَارْسَلُونِي إِلَى يَوْسُفَ لَأَسْتَعِيرَهُ الرُّؤْيَا ففعلوا فأتاه فقال
 له: يا يوسف! **والحذف على وجهين: أن لا يقام شيء مقام المحذوف بل يكتفى بالقريفة**
كما مرّ في الأمثلة السابقة، وأن يقام نحو: ﴿وَإِنْ يَكْذِبُواكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾
 (فاطر: ٤) فقوله: "فقد كذبت" ليس جزاء الشرط؛ لأن تكذيب الرسل متقدم على تكذيبه،
 بل هو سبب لمضمون الجواب المحذوف أقيم مقامه، أي **ولا تحزن واصبر**، ثم **الحذف لا بد**
 له من دليل **وأدلّته كثيرة: منها: أن يدل العقل عليه أي على الحذف والمقصود الأظهر**
على تعيين المحذوف نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ (المائدة: ٣) فالعقل دل على أن ههنا
 حذفاً؛ إذ الأحكام الشرعية إنما تتعلق بالأفعال
 أعمال المكلفين

عطف على الأولى جعله معطوفاً على قوله: إما جزء جملة؛ لأن المعاطيف إذا تكررت بالواو كانت معطوفة على
 الأول على التحقيق. [الدسوقي: ٢٠٠/٣ والنحرید: ٢٨٤] **والحذف** اعترض بعضهم على المصنف بأن الحذف
 المحدث عنه ليس هو عدم القيام أو القيام، فلا بد فيه من تقدير مضاف أي ذو أن لا يقام وذو أن يقام لكنه ساقط؛
 لأن الاعتراض المذكور لا يتوجه على المصنف إلا لو قال: "والحذف وجهان" لكن المصنف قال: على الوجهين،
 فلا اعتراض، فتأمل. [الدسوقي بزيادة: ٢٠١/٣]
أن لا يقام بأن لا يوجد شيء يدل عليه. (الدسوقي) **وأن يقام** شيء مقام المحذوف مما يدل عليه كالعلة
 والسبب. [الدسوقي: ٢٠٢/٣] **بل هو سبب**: أي تكذيب الرسل قلبه سبب لمضمون الجواب المحذوف، وهو
 عدم الحزن والصبر، وإنما كان سبباً له؛ لأن المكروه إذا عم هان، فكأنه قيل: فلا تحزن واصبر؛ لأنه قد كذبت
 رسل من قبلك، وأنت مساو لهم في الرسالة، فلك بهم أسوة. (الدسوقي)
ثم الحذف أي الذي لم يقم فيه شيء مقام المحذوف. (الدسوقي) **وأدلّته كثيرة**: اعلم أن الدليل في الحقيقة على
 أصل الحذف شيء واحد وهو العقل، والتعدد إنما هو في دليل التعيين أي تعيين المحذوف كما ستقف عليه.
 [النحرید: ٢٨٥] **الميتة**: أي أكلها؛ فإن النبي ﷺ رأى ميتة مطروحة، فقال: هلا انتفعتم بإهاها؟ قالوا: إنما ميتة يا
 رسول الله ﷺ! فقال: إنما حرم أكلها. (ملخص) **حذفاً** أي شيئاً محذوفاً وهو محتمل لأن يقدر حرم عليكم أكلها
 أو الانتفاع بها أو تناولها أو قربانها أو التلبس بها. [الدسوقي: ٢٠٣/٣]

دون الأعيان، والمقصود الأظهر من هذه الأشياء المذكورة في الآية تناوُلها الشامل
 للأكل وشرب الألبان، فدل على تعيين المحذوف، وفي قوله: "منها أن يدل" أدنى
 تسامح، فكأنه على حذف مضاف. ومنها: أن يدل ^{مع} ~~يعقل~~ عليهما أي على الحذف
 وتعيين المحذوف هو: **هـ وحاء رثثة** (الصخر: ٢٢) فالعقل يدل على امتناع مجيء الرب
 تعالى وتقدس، ويدل أيضا على تعيين المراد أي أمره أو ^{بعدم الدليل القاطع} ~~عذابه~~، فالأمر المعين الذي دل
 عليه العقل هو أحد الأمرين، لا أحدهما على التعيين.

ومنها: أن يدل ^{على الحذف} ~~العقل~~ عنه **والعادة** على التعيين **هـ فذلكن الذي منّى فيه** (يوسف: ٣٢)
 فإن العقل دل على أن فيه حذفاً؛ إذ لا معنى للوم الإنسان على ذات الشخص، وأما تعيين
 المحذوف فإنه **يَحْتَمِلُ** أن يقدر "في حبه" ^{قوله: هـ} ~~المحذوف~~

دون الأعيان أي دون الذوات كما هو ظاهر الآية، فإن مدلولها تحريم ذوات الميتة وما معها، وما ذكره من أن
 الأحكام إنما تتعلق بالأفعال لا بالذوات هو مذهب المعتزلة والعراقيين من أهل السنة، وأما على مذهب جمهور أهل
 السنة فتعلق الأحكام بالأعيان حقيقة يراد به تحريم العين كاخمر والخنزير ونحوهما. [الدسوقي وغيره: ٢٠٤/٣]
تناوُلها إنما كان التناول هو المقصود الأظهر من هذه الأشياء نظراً للعرف والعادة في استعمال هذا الكلام. (الدسوقي)
أدى تسامح [من إضافة الصفة إلى الموصوف] وذلك لأن قوله: "أن يدل" بمعنى الدلالة، والدلالة ليست من الأدلة،
 بل صفة للدليل، وإنما عبر بـ "أدى" لإمكان الجواب عنه بسهولة. (الدسوقي) **مضاف** والتقدير 'منها ذو أن يدل'
 والمراد من ذو العقل نفسه أو من دلالتها أن يدل إلخ. [التحريد: ٢٨٥]
فالأمر المعين هذا جواب عما يقال: إن "أو" في قوله: "أو عذابه للإلهام، وحينئذ فلا تعيين للمحذوف، فلا يصح
 القول بدلالة العقل على التعيين، وحاصل الجواب أن المراد أنه يعين الأحد الدائر بين الأمر والعذاب، والأحد الدائر
 بين الأمرين المذكورين معين بالنظر؛ لعدم ثالث وإن كان مبهما بالنسبة هما. [الدسوقي: ٢٠٥/٣]
والعادة. أي وتدل العادة المقررة على تعيين المحذوف. [الدسوقي: ٢٠٦/٣] **فذلكن** أي قوله تعالى حكاية عن امرأة
 العزيز في خطبتها لزوجها الذي لم يكن في يوسف ^ع ~~لا معنى~~ لأن اللوم لا يتعلق بالذوات، وإنما يلام
 الإنسان عرفاً على أفعاله الاختيارية. (الدسوقي) **وأما تعيين** الحاصل أن العقل وإن أدرك أن قبل الضمير في فيه حذفاً،
 لكن لا يدرك عين ذلك المحذوف؛ لأن ذلك المقدر يحتمل احتمالات ثلاثة، وانعين لأحدها هو العادة. (الدسوقي)

لقلوله تعالى: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ (يوسف: ٣٠) و"في مرادوته" لقلوله تعالى: ﴿تَرَاوَدُّ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ (يوسف: ٣٠) و"في شأنه" حتى يشملهما أي الحب والمرادة، والعادة دلت على المتفرقة عند المهيين

الثاني أي على مرادوته؛ لأن الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره أي الحب دون الأول والثالث

المفرط إياه أي صاحبه، فلا يجوز أن يقدر "في حبه" ولا "في شأنه" لكونه شاملا له، لكونه فهرجا

فتعين أي يقدر "في مرادوته" نظرا إلى العادة، ومنها: الشروع في الفعل يعني من أدلة تعيين المحذوف لا من أدلة الحذف؛ لأن دليل الحذف ههنا هو أن الجار والمجرور لا بد أن يتعلق بشيء، والشروع في الفعل دل على أنه ذلك الفعل الذي شرع فيه نحو: بسم الله، ذلك المتعلق

فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له، ففي القراءة يقدر بسم الله أقرأ، وعلى هذا القياس.

ح.ا. تمير محول عن الفاعل أي قد شغفها حبه أي أصاب حبه شغاف قلبها، وشغاف القلب غلافه وغشاؤه.

[الدسوقي: ٢٠٦/٣] تراود: تخادعه وتطالاه برفق وسهولة. [الدسوقي: ٢٠٧/٣] لقهره: ولأمر المقهور المغلوب عليه لا يلام عليه الإنسان. (الدسوقي) يعني أي بعد دلالة العقل على أصل الحذف، وكذا يقال فيما بعده، والحاصل أن العقل لا بد منه فهو الدال على أصل الحذف في الجميع، وأما تعيين المحذوف فتارة يدل عليه العقل وتارة لا يدل عليه. [الدسوقي: ٢٠٨/٣] لا من أدلة الحذف: أي حلقا لما يقتضيه ظاهر كلام المصنف؛ لأن السياق في بيان أدلة الحذف، ولذا عمر الشارح بالناية. (الدسوقي) لأن دليل فإن الجار يدرك بالعقل بعد إدراك وصفه أنه لا بد له من متعلق، فقول الشارح: هو أن الجار إلخ فيه حذف أي هو العقل بسبب إدراكه أن الجار إلخ. [التحريد: ٢٨٦]

فيقدر ما جعلت أي فيقدر لفظ ما جعلت أي فيقدر خصوص لفظ الفعل الذي جعلت التسمية مبدأ له، وإنما قدرنا في كلامه "لفظ" قبل "ما جعلت إلخ"؛ لأن المقدر هو الفعل السحوي، وما جعلت التسمية مبدأ له هو الفعل الحقيقي، وهو لا يقدر. (الدسوقي) أقرأ: آخر المتعلق وقدم المعمول؛ لأنه أدل على الاختصاص وأدخل في التعظيم وأوفق للوجود، والناء للمصاحبة؛ فإنها تدل على ملازمة جميع أجراء الفعل باسمه تعالى فيمتلئ الفعل بركة ورحمة، ولقوله ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

بسم لا يصير مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء، فإن قوله ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ مع اسمه صريح في إرادة المصاحبة. (ملخص)

هذا القياس. فإذا أريد الأكل قدر: أكل، والقيام قدر: أقوم، وهكذا، ثم إن ظاهره أنه لا يجوز تقدير المتعلق عاما كـ "أبتدى" في الكل، ونسب هذا إلى البيانين، فتعين أن يقدر عندهم خصوص لفظ ما جعلت التسمية مبدأ له

لقريئة ابتدائه خصوصه، وجوز السحويون تقدير المتعلق عاما في الكل. [الدسوقي: ٢٠٩/٣]

كـ "أبتدى" في الكل، ونسب هذا إلى البيانين، فتعين أن يقدر عندهم خصوص لفظ ما جعلت التسمية مبدأ له

لقريئة ابتدائه خصوصه، وجوز السحويون تقدير المتعلق عاما في الكل. [الدسوقي: ٢٠٩/٣]

كـ "أبتدى" في الكل، ونسب هذا إلى البيانين، فتعين أن يقدر عندهم خصوص لفظ ما جعلت التسمية مبدأ له

لقريئة ابتدائه خصوصه، وجوز السحويون تقدير المتعلق عاما في الكل. [الدسوقي: ٢٠٩/٣]

كـ "أبتدى" في الكل، ونسب هذا إلى البيانين، فتعين أن يقدر عندهم خصوص لفظ ما جعلت التسمية مبدأ له

لقريئة ابتدائه خصوصه، وجوز السحويون تقدير المتعلق عاما في الكل. [الدسوقي: ٢٠٩/٣]

كـ "أبتدى" في الكل، ونسب هذا إلى البيانين، فتعين أن يقدر عندهم خصوص لفظ ما جعلت التسمية مبدأ له

لقريئة ابتدائه خصوصه، وجوز السحويون تقدير المتعلق عاما في الكل. [الدسوقي: ٢٠٩/٣]

ومنه: أي ومن أدلة تعيين المحذوف الاقتران كقوله **لشعرس:** **'بالرفاء والبنين'** فإن
مقارنة هذا الكلام لإعراس المخاطب **دلّ على** تعيين المحذوف **أي أعرس**، أو مقارنة
المخاطب بالإعراس وتلبسه به دل على ذلك والرفاء هو الالتيام والاتفاق، والباء للملابسة.

[الإطنا ب]

• إحصاء: إما بالإيضاح بعد إلقاء ليرى المعنى في صورتين مختصتين: إحداهما مبهمة والأخرى موضحة، وعلمان خير من علم واحد، أو لينمكس في النفس فصل نمكس
و النفس
عطف على ليرى نفس السامع
لما جبل الله النفوس عليه من أن الشيء إذا ذكر مبهما ثم بين كان أوقع عندها،
بيان لما
عند النفس

نعيں المحذوف أي بعد دلالة العقل على أصل الحذف مثل السابق. [الدسوقي: ٢٠٩/٣] **الاقتران** أي مقارنة الكلام الذي وقع فيه الحذف بفعل المحاطب بمعنى وقوعه في رمنه. قيل: إن المقارنة أعم من جعل البسمله مدأ الشيء، فلو اقتصر على المقارنة وجعل مسألة البسمله عن أمثلتها كان أوضح. وقال في "الأطول": ومنها الاقتران أي الاقتران بعد وجود الفعل حتى يصح جعله مقابلا للشروع، وإلا فالشروع أيضا اقتران. [الدسوقي والتجريد ملخصا: ٢٨٤]

بالرفاء والسي أي أعربت متمسا بالرفاء أي بالالتيام والاتفاق بينك وبين زوجتك، وبولادة البنين منها، والجملة حرة لفظا إنشائية معنى؛ لأن المراد بها إنشاء الدعاء. (الدسوقي) **دل على** أي بعد دلالة العقل على أصل الحذف؛ لأن العقل بعد العلم بوضع الجار يحكم بأنه لا بد له من متعلق. (الدسوقي)

أو **مقارنة** الحاصل أن في معنى الاقتران وجهين؛ لأنه إما بين الكلام وحال المخاطب كما يفهم من الجملة السابقة، أو بين المخاطب وحاله كما يظهر من هذه الجملة. [التحريد: ٢٨٦] **إما بالإيضاح** سيأتي مقابله في قوله: وإما يذكر الخاص إلخ والحاصل أن الإطناب يحصل بأمور ذكر المصنف منها ثمانية بالتصريح وأحال على الباقي بقوله بعده: وأما يعبر ذلك كما ستره، وكتب أيضا قوله: "إما بالإيضاح بعد الإمام"، فإنهم ذكروا عكس ذلك وقسمه إجمالا بعد التفصيل لا إماما بعد الإيضاح؛ إذ لا يصير ما يعقب الإيضاح مبهما كقوله تعالى: **وَمَا يَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُرَىٰ** في **حج وعبادة** **حجهم ثلاث سنين أو كل سنة** [البقرة: ١٩٦] (الأطول نقلا من التحريد)

ليرى المعنى. أي ليرى السامع المعنى أي ليدركه، فالمراد بالرؤية هنا الإدراك، هذا إذا كان 'يرى' مسيا للفاعل، ويجوز كونه مسيا للمفعول أي لأجل أن يرى المتكلم المخاطب المعنى في صورتين. [الدسوقي ملخصا: ٣/٢١٠]

في صورتين. ولا خفاء في أن تلك الإرادة كعرض الحسناء في لباسين مختلفين. (التحريد ملخصا)

لما جبل الله: لأن الحاصل بعد الطلب يكون أعز. (الدسوقي)

أو تكمل لذة علمه به أي بالمعنى لما لا يخفى من أن نيل الشيء بعد الشوق والطلب ألد
 جواب: **ربّ اشرح لي صدري** (طه: ٢٥) فإن 'اشرح لي' يفيد طلب شرح لشيء ما له
 من نيله بدون ذلك
 أي للطلب، و"صدري" يفيد تفسيره أي تفسير ذلك الشيء.
 أي موسى عليه السلام
[باب نعم]

منه أي ومن الإيضاح بعد الإهمام "باب نعم" على أحد القولين أي قول من يجعل
 أفعال المدح والدم
 المخصوص خبر مبتدأ محذوف؛ إذ لو أريد الاختصار أي ترك الإطناب لكفى "نعم"
 في قولهم: نعم الرجل زيد
 ريد. وفي هذا إشعار بأن الاختصار قد يطلق على ما يشمل المساواة أيضا، ووجه
 كما يطلق على الإيجاز
 حسنه أي حسن باب نعم سوى ما ذكر من الإيضاح بعد الإهمام إبرار **كلام في معرض**
 حسن الإطناب فيه
الاعتدال من جهة الإطناب بالإيضاح بعد الإهمام والإيجاز بمحذف المبتدأ،
 ليس فيه إهمام محض
 ليس فيه إطناب محض

رب اشرح، تمثيل الإيضاح بعد الإهمام، بما يحتمل المعاني الثلاثة المتقدمة، فالإيضاح فيه بعد الإهمام على ما بينه المصنف: إما
 ليرى المعنى في صورتين مختلفتين، أو ليتمكن المعنى في قلب السامع، أو لتكمل لذة العلم به، يرد عليه أن المخاطب بهذا
 الكلام هو الرب تعالى فلا يجوز أحد من الاحتمالات المذكورة في ذاته تعالى. أحجب بأن جعل المثال المذكور صالحا
 للكات الثلاث باعتبار الشأن يعني أن هذا التركيب في ذاته من شأنه أن يفيد الأغراض الثلاثة، فهو بحيث لو خوطب به
 غير الرب أمكن فيه ما ذكر وإن امتنع اعتبارها في بعض المواضع كما في الآية. [الدسوقي ملخصا: ٢١١/٣]
يقصد طلب أي لا لأن لي صفة نكرة مقدرة أي اشرح شيئا لي، و"صدري" بدل منه؛ لأنه خلاف ما يتبادر من النظر،
 بل لأنه يفهم من قوله: "لي" أي لأجلي أن المطلوب شرح شيء ما له من غير تقدير، فالإهمام أعم من الإهمام المقدر
 والمفهوم. [التحريد: ٢٨٧] **خير متدأ محذوف** وكذا على قول من يجعل المخصوص مبتدأ محذوف الخبر، لكن الشارح
 ترك التبيه على هذا القول لضعفه، وأما على قول من يجعله أي المخصوص مبتدأ قدم عليه خبره، فلا يكون من الإيضاح
 بعد الإهمام؛ لأن ريدا الذي هو المخصوص يكون مقدما في التقدير، تأمل. (ملخص من الدسوقي والتحريد)
أي ترك الإطناب جواب عما يقال: الأولى أن يقول: إذ لو أريد المساواة؛ لأن "نعم زيد" مساواة لا أنه اختصار
 إيجاز، وحاصل الجواب: أن المراد بالاختصار ترك الإطناب وهو شامل للمساواة والإيجاز. [الدسوقي: ٢١٣/٣]
كفى نعم ريد فإن كان هذا التركيب في نفسه ممتنعا؛ لأن فاعل "نعم" يكون معرفا أو مضافا إليه أو مضمرا.
 (الدسوقي بتغيير) **هذا** أي قوله: "إذ لو أريد الاختصار". (الدسوقي) **المساواة** والإيجاز كليهما، وهو بمعنى ترك
 الإطناب. **الاعتدال**: أي ذي الاعتدال يعني الكلام المعتدل.

وإيهام الجمع بين المتنافيين الإيجاز والإطناب، وقيل: الإجمال والتفصيل، ولا شك أن إيهام الجمع بين المتنافيين من الأمور المستغربة التي تستلذ بها النفس، وإنما قال: إيهام الجمع؛ لأن حقيقة جمع المتنافيين أن يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة، وهو محال.

[التوشيع]

ومنه أي ومن الإيضاح بعد الإيهام التوشيع، وهو في اللغة: لف القطن المندوف، وفي الاصطلاح: **أن يؤتى في عجز الكلام مثنى مفسّر ثانياً، ثانيهما معطوف**
جميعه في الحاف وما في معناه

وإيهام الجمع. هذان الوجهان: أعني برور الكلام في معرض الاعتدال، وإيهامه الجمع بين المتنافيين، مفهومهما مختلف متلارمان صدقا وكل منهما مما يستعرب وتستلذ به النفس. [الدسوقي: ٢١٤/٣] **وقيل:** يعني وقيل: إن المراد بالمتنافيين الإجمال والتفصيل، وحكاها بـ 'قيل' لما يرد عليه أن الإجمال والتفصيل يرجع إلى الإيضاح بعد الإيهام، فيكون عين ما تقدم فلا يصح قول المصنف: "سوى ما ذكر". (الدسوقي)

الأمور المستغربة: إذا جمع بين متنافيين كإيقاع المحال فهو مما يستعرب، والاعتدال مما يستحسن، فإن قيل: فهما حيثي من السديع أو المعاني، قلت: يمكن الأمران بمناسبة المقام وعدمه، فإن كان الإتيان به مناسبا للمقام بأن اقتضى المقام مزيد التأكيد في إمالة قلب السامع كان من المعاني، وإن قصد استكلم بالجمع المذكور مجرد الظرافة والحسن كان من السديع. (الدسوقي) **جهة واحدة:** أي والجهة ههنا ليست كذلك؛ وذلك لأن الإيجاز من جهة حذف المتدأ، والإطناب من جهة ذكر آخر بعد ذكر ما يعمله، فقد افكت الجهة. [الدسوقي: ٢١٥/٣]

في اللغة: وجه المناسبة أن في المعنى الاصطلاحي لفا وندها أي تفرقة وتفصيلا، وإن كان فيه اللف سابقا على الدف عكس اللغوي. [التجريد: ٢٨٨] **أن يؤتى:** طاهره أن 'التوشيع' نفس الإتيان، وعليه فقوله: نحو 'يشيب' إلخ فيه حذف، والأصل نحو الإتيان في قوله: 'يشيب'. قيل: والأقرب أن التوشيع يطبق على المعنى المصدرى وعلى الكلام، وإنما حملة الشيخ على المعنى المصدرى؛ لأن المصنف جعله من الإيضاح بعد الإيهام، والإيضاح مصدر. (ملخص من الدسوقي والتجريد)

في عجز الكلام: قال اليعقوبي: ينبغي أن يراد "أو" في أوله أو في وسطه؛ لأن تخصيص التوشيع بالعجز لم يظهر له وجه؛ لأن الإيضاح بعد الإيهام حاصل بما ذكر أولا ووسطا وآخر، وكان المصنف راعى أن أكثر ما يقع في تراكيب البلغاء الإتيان مما ذكر في عجز الكلام. [الدسوقي: ٢١٦/٣] **ثانيهما معطوف:** يخرج به من التوشيع مثل قولنا: "يشب فيه حصلتان: إحدهما الحرص، وثانيهما طول الأمل" مع أن اللائق جمعه منه. (الأطول)

على الأول نحو قوله **عليه السلام**: **'يشيب ابن آدم ويشب فيه اخصلتان: الحرص وطول الأمل'**.
 وإما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله: "إما بالإيضاح بعد الإهام"، والمراد الذكر
 على سبيل العطف **للتنبية** على فصله أي مزية الخاص، حتى كأنه ليس من جسده أي العام
 تنزيلا للغاير في الوصف مرة التعاير في الذات، يعني أنه لما امتاز عن سائر أفراد العام بما
 له من الأوصاف الشريفة جعل كأنه شيء آخر مغاير للعام، لا يشمله العام ولا يعرف
 حكمه منه نحو: **﴿حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى﴾** (البقرة: ٢٣٨) أي الوسط من
 الصلوات، أو الفضلى من قولهم للأفضل: الأوسط، وهي صلاة العصر عند الأكثر.
 احتمال ثان

[التكرير]

وإما بالتكرير لسكتة ليكون إطنابا لا تطويلا،

يشيب لم يقل: نحو قوله **عليه السلام**: **'يشيب إلخ'**؛ لأنه نقل الحديث بالمعنى، فإن متن الحديث ليس فيه لفظ **'يشيب'** بل
 يهرم أو يكر. [التحريد منحصا: ٢٨٨] **ويشب** بكسر الشين وتشديد الباء بمعنى يمو، فلو أريد الاختصار لقل:
 ويشب فيه الحرص وطول الأمل بدون ذكر "خصلتان". [الدسوقي: ٢١٦/٣] **والمراد** أي ليعاير ما تقدم في
 الإيضاح بعد الإهام؛ لأنه ليس في الذكر بطريق العطف إيضاح بعد إهام. [الدسوقي ملخصا: ٢١٧/٣]
للتنبية جعل العلة التنبية على الفضل، ويصح أن تكون نفس الفضل. (التحريد) **مزية الخاص**: وذلك لأن ذكره
 منفردا بعد دخوله فيما قبله إنما يكون لمزية فيه. (الدسوقي) **تنزيلا**: أي إنما جعل الخاص كالعاير للعام؛ لتنزيل
 التغاير في الوصف الكائن في الخاص الذي حصلت به المزية له منزلة التغاير في الذات. (الدسوقي)
من الأوصاف الشريفة: لعل التقيد بالشريعة نظرا إلى المثال أو العال، وإلا فقد تكون الأوصاف خبيثة نحو: نعن
 الله الكافرين وأبا جهل. (الدسوقي) **حكمه منه**: فصح ذكره على سبيل العطف للتغاير. **وهي**: قيل في صلاة
 الوسطى: إنما الصبح أو الظهر أو العصر أو المغرب أو العشاء أو الوتر أو الفطر أو الأصحى أو الضحى أو غيرها،
 ولكن عند الأكثر هي صلاة العصر؛ لتوسطها بين هاريتين وليليتين. (ملخص من الدسوقي والتحريد)
ليكون إطنابا: علة لمخذوف أي إنما قيد المصنف التكرار بالنكتة لأجل أن يكون إطنابا؛ لأن التكرار إذا كان بغير نكتة
 كان تطويلا، فلما كان التطويل ظاهرا في التكرار عد عدم النكتة قيد بها، وهذا بخلاف الإيضاح بعد الإهام وذكر
 الخاص بعد العام، فلا يكون كل منهما تطويلا أصلا؛ لأنه لا بد فيها من النكتة، ولذا لم يقيد بها. [الدسوقي: ٢١٨/٣]

وتلك النكتة كأكيد الإنذار في **كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ نَعْمُونَ هـ** (التكاثر: ٤٠٣) ^{التعريف}
 فقلوه: "كلَّا" ردع عن الاهتمام في الدنيا وتنبيه، و"سوف تعلمون" إنذار وتخويف أي ^{مفيد للردع والرجوع}
 سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه إذا عاينتم ما قدامكم من هول المحشر، وفي تكريره ^{على الخطأ في الاشتغال بالدنيا}
 تأكيد الردع والإنذار، وفي **"ثُمَّ" دلالة على أن الإنذار الثاني نبع من الأول** تنزيلا لبعد ^{وفي المعنى "ثم"}
 المرتبة منزلة بعد الزمان واستعمالا للفظ "ثم" في مجرد التدرج في درج الارتقاء. ^{عطف على تنزيلا}

[الإيجال]

• **بما لا يحال من أوغل في البلاد إذا أبعد فيها، واختلف في تفسيره فمن هـ حتم** ^{أي قطع كلامها}
البيت مما يفيد كفة **بمعنى نادوها** كبرادده **المناجعة** في **هـ** أي في قول الخنساء في مرثية ^{أصل المعنى}
 أخيها صخر: **وإن صحرا للأثم أي لتقتدي الهداة به :: كآته** **عـ** أي جبل مرتفع في ^{الإصافة حقيقية أو بيهية في الشبه} ^{اسمها مناصر وخنساء نفسها}
 .. **أسمه نار** .. ^{جمع مد}

وفي ثم هذا جواب عما يقال: كيف يكون الكلام تكريرا مع أن العاطف يستدعي كون المراد بالثاني غير الأول؟
 فإن قلت: إذا كان الإنذار الثاني أبلغ لم يكن تكريرا. قلت: كونه أبلغ باعتبار زيادة لاهتمام المذنب به لا باعتبار أنه
 راد شيئا في المفهوم. [الدسوقي: ٢١٩/٣] **تنزيلا** الظاهر أنه علة لقوله: وفي ثم دلالة إلخ، أي إنما كان فيها دلالة
 للتنزيل والاستعمال المذكورين؛ لأنه إذا نزل بعد المرتبة منسلة بعد الزمان واستعملت فيه، كان فيها دلالة على
 أن ما بعدها أبلغ وأعلى. [التجريد: ٢٨٩] **في مجرد التدرج** أي عن اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج، وعن
 كون الثاني بعد الأول في الزمان كما أفصح بذلك في "المطول". (التجريد)
أبعد هـ وعلى هذا فسمية المعنى الاصطلاحي إيجالا؛ لأن المتكلم قد تخاور حد المعنى وبلغ ريادة **عـ**
 [الدسوقي: ٢٢٠/٣] **حتم البيت** ظاهر في أن مسماه المعنى المصدرية لا اللفظ المختوم به، وقوله الآتي في التذييل:
 "وهو تعقيب" إلخ صريح في أن التذييل مسماه المعنى المصدرية أيضا، لكن قوله هناك: "وهو ضربان" أنسب يكون
 معناه الكلام المذيل به، فالظاهر أنه يطلق عندهم على المعنيين، وكذا بقية الأقسام من التكميل والتعيم والاعتراض،
 فالتفسير باعتبار المعنى المصدرية، والتمثيل باعتبار الكلام. (ملخص من الدسوقي والتجريد) **الهداة** أي الذين يهتدون
 الناس إلى المعالي، وإذا اقتدت به الهداة فاللهتدون من باب أولى. [الدسوقي: ٢٢١/٣]

فقولها: "كأنه علم" وافٍ بالمقصود - أعني التشبيه بما يهتدى به - إلا أن في قولها: "في رأسه نار" زيادة مبالغة. وتحقيق التشبيه أي وتحقيق التشبيه في قوله: كأن عيون الوحش حور حباتا :: أي خيامنا وأزحمتنا الخزع الذي لم يثقب، "الخزع" بالفتح الخرز المصادة لنا جمع رحل عطف على خيامنا

اليماني الذي فيه سواد وبياض، شبه به عيون الوحش، وأتى بقوله: "لم يثقب" تحقيقا للتشبيه؛ لأنه إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعين، قال الأصمعي: الظبي والبقرة إذا كانا حين فيعونها كلها سواد، فإذا ماتا بدا بياضها، وإنما شبهها بالخزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت، والمراد كثرة الصيد يعني مما أكلنا كثرت العيون عندنا، طرف لقوله: شبهها

فقولها: حاصله أن في تشبيهها صخرا بالجبل المرتفع الذي هو أظهر المحسوسات في الاهتداء به مبالغة في ظهوره في الاهتداء، ثم زادت في المبالغة بوصفها العلم بكونه في رأسه نار، فتجر المبالغة إلى المشبه الممدوح بالاhtداء به. [الدسوقي ملخصا: ٢٢١/٣] زيادة مبالغة لأنها لما أرادت أن تصف أحاسا صخرا بالاشتغال لم تقتصر في بيان ذلك على تشبيهه بالعلم، بل جعلت في رأس العلم نارا للمبالغة في ذلك البيان. (الدسوقي)

وتحقيق التشبيه: الفرق بين المبالغة في التشبيه المذكور سابقا وبين تحقيق التشبيه: أن المبالغة في التشبيه ترجع إلى الإتيان بشيء يفيد أن المشبه به غاية في كمال وجهه لشبه الكائن فيه، فينجر ذلك الكمال إلى المشبه الممدوح بوجه الشبه كما مر. وأما تحقيق التشبيه فيرجع إلى زيادة ما يحقق التساوي بين المشبه والمشبه به، حتى كأنهما شيء واحد لظهور الوجه فيهما بتمامه بسبب ذلك المزيد، فصار من ظهوره فيهما كأنه حقيقتهما وما سواه عوارض من غير إشعار بكون المشبه غاية في الوجه لعدم قصد تعظيم الوجه في المشبه به لينجر ذلك إلى عظمته في المشبه. (الدسوقي والتجريد)

قوله: امرئ القيس يصف كثرة الصيد، الخرز. عقيق فيه دوائر البياض والسواد.

لم يثقب: أي المساواة في وجه الشبه لا المبالغة في وجه الشبه؛ لأنه لم يقصد بذلك علو المشبه به في وجه الشبه فافترقا. تحقيقا للتشبيه: أي لبيان التساوي في وجه الشبه، وتوضيح ذلك أن تشبيه عيون الوحش بعد موتها بالخزع في اللون والشكل ظاهر، لكن الخزع إذا كان مثقبا يخالف العيون في الشكل مخالفة ما؛ لأن العيون لا تثقب فيها، فزاد الشاعر قوله: "لم يثقب" ليحقق التشابه في الشكل بتمامه، وليس هذا من المبالغة السابقة كما يتوهم، فافهم.

[الدسوقي ملخصا: ٢٢٢/٣] كأن حيين. أي بحسب الظاهر، ولا تخلو في نفس الأمر من بياض.

مما أكلنا. متعلق بقوله بعد ذلك: "كثرت"، وحاصله أهم كانوا يصطادون الوحش كثيرا، ويأكلونها ويطرحون أعينها حول أحبيتهم، فصارت أعينها بتلك الصفة. [الدسوقي: ٢٢٣/٣]

كذا في شرح ديوان امرئ القيس، فعلى هذا التفسير يختص الإيغال بالشعر، وقيل: لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها، ومثل ذلك في غير الشعر بقوله تعالى: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا مِنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَحَرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ (يس: ٢١) فقوله: "وهم مهتدون" مما يتم المعنى بدونه؛ لأن الرسول مهتد لا محالة، إلا أن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل.

في التصريح زيادة ترغيب

[التذييل]

وإما بالتذييل: وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها أي معنى الجملة الأولى للتأكيد فهو أعم من الإيغال من جهة

في الاصطلاح تذييل

في شرح: خلافا لمن زعم أن المراد من البيت أن الوحش الفهم لطول سفرهم واستقرارهم في الفيافي، فلا تفر مهم، فتظهر أعينها بذلك الصفة حول أحييتهم، ورد هذا القول بأن عيون الظباء حال حياتها سود، فلا تشبه الحرر اليماني الذي فيه سواد وبياض. [الدسوقي: ٢٢٣/٣] هذا التفسير قول المصنف: هو ختم البيت إلخ.

لا يختص بالشعر لأن الإيغال من المعاني التي يراعي فيها مقتضى الحال، فلا وجه لتخصيصه بالشعر، فيكون الإيغال هو ختم الكلام بما يفيد نكتة تتم المعنى بدونها. (المواهب) لا محالة فيكون قوله: "وهم مهتدون" تصريح بما عني التراما. زياده حث وأما أصل الحث والترغيب فقد حصل بقوله: اتبعوا المرسلين إلخ الدال على اهتدائهم. [التحريد: ٢٩٠] على الاتباع: فنكتة الإيغال زيادة الحث على الاتباع.

بالتذييل: هو في اللغة جعل الشيء دليلا للشيء. بجملة: أي لا محل لها من الإعراب، كما سيصرح الشارح. تشتمل إلخ: صفة للجملة المجعولة عقب الأخرى أي تشتمل تلك الجملة المعقب بها على معنى الأولى المعقبة ولو مع الزيادة، فالمراد باشتغالها عن معناها إفادتها بفحواها لما هو المقصود من الأولى، وليس المراد إفادتها لنفس معنى الأولى بالمطابقة، وإلا كان ذلك تكرارا، فلا يكون على هذا قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ سَأَلُوكَ النَّبِيَّ كَذَٰلِكَ سَأَلُوكَ النَّبِيَّ﴾ [التكاثر: ٤-٣] تذييلا. [الدسوقي: ٢٢٥/٣ وغيره]

معنى الجملة. ولو مع الزيادة كما في ﴿رَبِّهِمْ﴾ (الاسراء: ٨١). أعم: أي عموما وجهيا، وخاصة أن الإيغال والتذييل يبيها من النسب العموم والخصوص الوجهي، فيجتمعان فيما يكون في ختم الكلام بجملة التأكيد بجملة كما يأتي في قوله تعالى: ﴿حَرِّبْنَاهُمْ لِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَادِي إِلَّا نَكْوَ﴾ [سبأ: ١٧] فهو إيغال من جهة أنه ختم الكلام بما فيه نكتة يتم المعنى بدونها، وتذييل من جهة أنه تعقيب جملة بأخرى تشتمل على معناها للتأكيد، =

أنه يكون في ختم الكلام وغيره، وأخص من جهة أن الإيغال قد يكون بغير الجملة وبغير التأكيد، وهو أي التذييل ضربان: ضرب لم يخرج مخرج المثل بأن لم يستقل بإفادة المراد، بل يتوقف على ما قبله نحو: ﴿ذلك جريئهم بما كفروا وهل نحازي إلا الكفور﴾ (سأ: ١٧) على وجه أن يراد وهل نحازي ذلك الجزء المخصوص إلا الكفور، فيتعلق بما قبله، وأما على وجه آخر: وهو أن يُراد: وهل نعاقب إلا الكفور؛ بناء على أن المجازاة هي المكافأة إن خيرا فخير، وإن شرا فشر، فهو من الضرب الثاني، وضرب أخرج مخرج المثل بأن يقصد بالجملة الثانية حكم كلي منفصل عما قبله، جار مجرى الأول في الاستقلال.....

= ويفرد الإيغال فيما يكون بغير جملة، وفيما هو لغير التأكيد سواء كان بجملة أو بمفرد كما تقدم في قوله: "الخزع الذي لم يثقب"، وينفرد التذييل فيما يكون في غير ختم الكلام للتأكيد بجملة، كقولك: مدحت زيدا فأنثيت عليه ما فيه، فأحس إلي، ومدحت عمرا فأنثيت عليه بما ليس فيه، فأساء إلي. [الدسوقي: ٢٢٥/٣]

في ختم الكلام: بخلاف الإيغال؛ فإنه لا يكون إلا في ختم الكلام. الإيغال بخلاف التذييل؛ فإنه لا يكون إلا جملة وتأكيدا. بل يتوقف. إما كان المتوقف على ما قبله ليس حارجا مخرج المثل؛ لأن المثل يكون كلاما مستقلا؛ لأنه كلام تام نقل عن أصل استعماله لكل ما يشبه حال الاستعمال الأول، كما يأتي في الاستعارة التمثيلية. [الدسوقي: ٢٢٦/٣]

على وجه: متعلق بمحذوف أي وإما يكون هذا المثل من هذا الضرب على وجه. (الدسوقي)

الجزاء المخصوص: أي إرسال سبل العزم وتبديل الجنيتين. فيتعلق: أي فلا يجري مجرى المثل في الاستقلال. (التحريد)

أن يراد: فيه أنه يلزم عليه نفي مطلق المعاقبة عن غير الكفور أي المبالغ في الكفر مع أنه يكفي في مطلق المعاقبة مطلق الكفر إلا أن يقال: الحصر ادعائي. [التحريد: ٢٩٠]

سأ: [والوجه الأول ليس بناء عليه، بل على أن الجزاء معنى العقوبة] يعني أن المجازاة بمعنى مطلق المكافأة الشاملة للثواب والعقاب، ومتعين المراد مهما من القرينة كقوله هنا: "إلا الكفور". والحاصل أن الجزاء يطلق بمعنى العقاب، ويطلق بمعنى المكافأة الشاملة للثواب والعقاب فجعل الآية من الضرب الأول مبني على الإطلاق الأول، وجعلها من الضرب الثاني مبني على الإطلاق الثاني، هذا محصل كلام الشارح وليس بصحيح، بل كل من الوجهين يأتي على كل من التفسيرين؛ إذ المدار على خصوص الجزاء وإطلاقه، فافهم. (الدسوقي والتحريد) منفصل: لا يكون متقيدا بالجملة الأولى.

وفشو الاستعمال نحو: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ (الإسراء: ٨١) ^{شيوعة} وهو أيضا أي التذييل ينقسم قسمة أخرى، وأتى بلفظة "أيضا" تنبيها على أن هذا التقسيم للتذييل مطلقا، لا للضرب الثاني منه، إما أن يكون لتأكيد منطوق كهذه الآية، فإن زهوق الباطل منطوق في قوله: "زهق الباطل"، وإما لتأكيد مفهوم كقوله: وَلَسْتُ ^{كالتذييل في هذه الآية} على لفظ الخطاب بمستبق أخا لا تَلْمُهُ :: حال عن "أخا" لعمومه، أو عن ضمير ^{لا صفة} المخاطب في "لست"،

وفشو الاستعمال. قال ابن يعقوب: الحق أن المشترط في جريانه مجرى الأمثال هو الاستقلال، وأما فشو الاستعمال فلا دليل على اشتراطه فيه، وحيثه فالأولى للشارح حذفه. [الدسوقي: ٢٢٧/٣] نحو **وقل جاء**: وقد اجتمع الصريان في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ سِرًّا مِمَّنْ فَتَنَّا خُتْمًا قَبْلَ مَتِّ فُتِنَ أَحَدُهُمْ كُلَّ يَوْمٍ يَدْفَعُ حُوتًا﴾ [الأنبياء: ٣٥، ٣٤] فجملة "كل نفس دائمة الموت" من الضرب الثاني لاستقلالها وذلك ظاهر، وجملة "أفان مت فهم الخالدون" من الأول لارتباطها بما قبلها؛ لأن الفاء للترتيب على الأولى. [الدسوقي: ٢٢٨/٣]

كان زهوقا لا يخفى أن هذه الجملة لا توقف معناها على معنى الجملة الأولى مع تضمنها معنى الأولى، وهو زهوق الباطل أي اصمحاله ودهابه. (الدسوقي) **وأى بلفظة أيضا**: قصد شارحنا العلامة بهذا الكلام الرد على الشارح الخنحالي حيث قال: قوله: "وهو أيضا"، أي التذييل أو الضرب الثاني، فقونه: "أو الضرب الثاني" وهم؛ لأنه يردده لفظة "أيضا". [الدسوقي: ٢٢٩/٣]

لتأكيد منطوق: أي تأكيد منطوق الجملة الأولى، والمراد بأسطوق ههنا المعنى الذي نطق بمادته، والمراد بالمفهوم المعنى الذي لم ينطق بمادته، وليس المراد ههنا ما اصططح عليه الأصوليون؛ فالمراد بتأكيد المنطوق هنا أن تشترك ألفاظ الجملتين في مادة واحدة مع اختلاف النسبة فيهما بأن تكون إحداهما اسمية مؤكدة والأخرى فعلية، والمراد بتأكيد المفهوم هنا أن لا تشترك أطراف الجملتين في مادة واحدة مع اتحاد صورة الجملتين في الاسمية والفعلية. (الدسوقي ملخصاً) **فإن زهوق الباطل**: الذي دلت عليه الجملة الثانية.

كقوله. أي السابعة يخاطب النعمان بن المنذر. **بمستبق** السير والتاء زائدتان فهو اسم فاعل من الإبقاء، أي لست بمبق لك مودة أخ، أو لست بمبق أحاً لنفسك تدوم لك مودته. [الدسوقي: ٢٣٠/٣] **أخا لا تلمه**: أي لا تضمنه إليك لعدم رضاك بعبوبه. **لعمومه**: أي لوقوعه في حيز البقي، فعمومه سوغ مجيء الحال منه وإن كان نكرة، والمعنى حيثئذ لست بمبق مودة أخ في حال كونه غير مضموم إليك مع شعثه وخصاله الذميمة. (الدسوقي) **في لست**. وحيثئذ فالمعنى لست بمبق مودة أخ في حال كونك غير مضموم إليه مع شعثه. (الدسوقي)

على شعث أي تفرق وذميم خصال، فهذا الكلام دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال، وقد أكدّه بقوله: أي الرجال المهذب استفهام إنكاري، أي ليس في الرجال منقح الفعال، ومرضي الخصال.

التكميل

وإما بالتكميل، ويسمى الاحتراس أيضاً؛ لأن فيه التوقي والاحتراز عن توهم خلاف المقصود، وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه، أي يدفع إيهام خلاف المقصود، وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام، وقد يكون في آخره، فالأول كقوله: فسقى ديارك غير مفسدها نصب على الحال من فاعل "سقى"، وهو صوب الربيع أي نزول المطر ووقوعه في الربيع، ودعامة تهمي أي تسيل، فلما كان نزول المطر قد يفضي إلى خراب الديار وفسادها.....

على شعث: هو في الأصل انتشار الشعر لعدم إصلاحه، فتكثر أوساحه واستعير هنا للأوساخ المعنوية، وهي الأوصاف الذميمة. [التحريد ملخصاً: ٢٩١] فهذا الكلام إلخ: لأن معنى البيت أنك إذا لم تضم إليك أحاً في حال عيبه وتنعامى عن زلته لم يبق لك أخ في الدنيا ولا يعاشرك أحد من الناس؛ لأنه ليس في الرجال أحد مهذب منقح الفعال مرضي الخصال، فشطر الأولى يدل بحسب ما يفهم منه على نفي الكامل من الرجال، فقوله بعد ذلك: "أي الرجال المهذب" تأكيد لذلك المفهوم. [الدسوقي: ٢٣٠/٣]

نفي الكامل: لأنه لو وجد لم يصدق أنه إن كان بهذا الوصف لم يبق لنفسه أحاً. بالتكميل: أي تكميل المعنى بدفع الخلاف المقصود عنه. في كلام: في بمعنى "مع"، فيشمل الواقع في وسط الكلام وفي آخره، وليست للظرفية وإلا فلا يشمل ما كان في آخره. [الدسوقي: ٢٣١/٣] بما يدفعه: فإن قلت: التذييل أيضاً لدفع الوهم؛ لأنه للتأكيد فما الفرق؟ قلت: التذييل بالجملة وفي الآخر ولدفع الوهم في النسبة، والتكميل لا يختص شيء منها. (التحريد)

كقوله: طرفه بن العبد بمدح قتادة بن مسلمة. ديارك: مفعول لـ "سقى" مقدم على الفاعل الجملة خبرية لفظاً، قصد به الدعاء للممدوح. أي نزول المطر: فالمراد بالصوب نزول المطر، وبالربيع الزمن، والإضافة لأدنى ملابسة. (التحريد) دعة: بكسر الدال المطر المسترسل، وأقله ما بلغ ثلث النهار أو الليل، وأكثره ما بلغ أسبوعاً، وقيل: المطر الدائم الذي لا رعد فيه ولا برق. [الدسوقي: ٢٣٢/٣] قد يفضي إلخ: أي فيوهم أن ذلك دعاء بالخراب.

أتى بقوله: "غير مفسدها" دفعا لذلك، والثاني نحو: ﴿أَدَلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ (المائدة: ٥٤) ^(إيهام خلاف المقصود) فإنه لما كان مما يوهم أن يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله: ﴿أَعَزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ ^(وصفهم بالدل) ^(أي قويا وأشداء) (المائدة: ٥٤) تنبيها على أن ذلك تواضع منهم للمؤمنين، ولهذا عُدِّي الذل بـ "على"؛ ^(مفعول لقوله: دفعه) ^(التدليل) ^(من المدحون) لتضمنه معنى العطف، ويجوز أن يقصد بالتعدية بـ "على" الدلالة على أنهم مع شرفهم وعلو طبقهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم.

[التتميم]

وإما بالتتميم: وهو أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود فصلة مثل: مفعول أو حال أو نحو ذلك مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام، ومن زعم أنه أراد بفضلة ما ^(كجور) يتم أصل المعنى بدونه فقد كذبه كلام المصنف في "الإيضاح"،

أتى بقوله أي في وسط الكلام بين الفعل وفاعله. والثاني أي وهو ما كان الدافع لإيهام خلاف المقصود واقعا في آخر الكلام. [الدسوقي: ٢٣٣/٣] أعزة على الكافرين أي أقوياء وأشداء عليهم، فتدلهم للمؤمنين ليس لضعفهم وعدم قوتهم، بل تواصعا منهم للمؤمنين فأدلة من التدلل والخضوع، لا من الدلة والهوان. (الدسوقي ملخصا) ولهذا أي لأجل كون ذلك الدل تواصعا منهم، قبل: ولمشكلة ما بعده أيضا. [الدسوقي: ٢٣٤/٣ وغيره]

لتضمنه معنى العطف أي فكاكه قيل: ^(أي متعزيم خائف خائف) [المائدة: ٥٤] عاطفين على المؤمنين على وجه التدلل والتواضع، وعلى هذا فيكون التوسع بتصميم الدل معنى العطف، ولفظ "على" باقية على باها. (الدسوقي) ويجوز إلحاح حاصله: أن لا يراعي التضمين في الدلة، بل تبقى الدلة على معناها، وإن فهم من القرائن أنها عن رحمة، وبما التجور في استعمال 'على' موضع 'اللام' لإشارة إلى أن لهم رفعة واستعلاء على غيرهم من المؤمنين، وأن تدلهم تواضع منهم لا عجز. (الدسوقي)

على أنهم: لأن 'على' للاستعلاء فأشير بها إلى استعلائهم عليهم في الشرف. وإما بالتتميم تسمية هذا بالتتميم وما قنه بالتكميل مجرد اصطلاح؛ إذ هما شيء واحد لعة. [الدسوقي: ٢٣٥/٣] ليس بحملة مستقلة بأن كان مفردا أو جملة غير مستقلة كجملة الحال والصفة لتأولهما بالمفرد. (الدسوقي)

ما يتم أصل المعنى إلحاح حتى تدحل الجملة الرائدة على أصل المراد. فقد كذبه إلحاح: حيث مثل له بـ "ما تحبون" في قوله تعالى: ﴿مَنْ سَأَلَ لِرَبِّهِمْ إِلَى رَبِّهِمْ لَمْ يَكُنْ لِرَبِّهِمْ كَيْفًا فَكَانَ لِأَنْفُسِهِمْ جِثَامًا يَذَّكَّرُ﴾ [آل عمران: ٩٢] مع أنه لا يتم المعنى إلا به. [التجريد: ٢٩٢]

وأنه لا تخصيص لذلك بالتتميم **لنكتة** كالمبالغة في نحو: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مَشْكِيًّا﴾ (الإنسان: ٨) في وجه، وهو أن يكون الضمير في "حبه" للطعام أي يطعمونه مع **حبه** والاحتياج إليه، وإن جعل الضمير لله تعالى وتقدس، أي يطعمونه على حب الله مع حبه
 وجمع "على" لتعليل
 لأجل حب الله

تعالى فهو لتأدية أصل المراد.

قوله تعالى: "على حبه" هو مدحهم بالكرم

[الاعتراض]

وإما بالاعتراض: وهو أن يؤتى في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين معنى جملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب **لنكتة** سوى دفع الإيهام، لم يرد بالكلام مجموع المسند إليه
 أخرج الإيجاز
 أخرج التكميل
 في قوله: أثناء الكلام
 والمسند فقط، بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع، والمراد باتصال
 وإلا خرج المثال الآن
 الكلامين أن يكون الثاني بيانا للأول أو تأكيدا أو بدلا.....

وأنه لا تخصيص: عطف على كلام المصنف، أي وكذبه عدم تخصيص ذلك بالتتميم؛ لأن جميع أقسام الإطناب ما تقدم وما يأتي يتم المعنى بدونه، فلا خصوصية للتتميم بذلك، فذكر الفضلة فيه إن كان هذا المعنى يكون مستدركا. (الدسوقي) لذلك أي كون الشيء مما يتم أصل المعنى بدونه. **لنكتة**: هذا زيادة بيان؛ لأن النكتة شرط في كل ما حصل به الإطناب وإلا كان تطويلا. [الدسوقي: ٢٣٦/٣]

نحو **ويطعمون إلخ**: أي نحو قوله تعالى في مدح الأبرار بالكرم وإطعام الطعام. (الدسوقي) **مع حبه إلخ**: يشير أن "على" في "على حبه" بمعنى "مع"، وإطعام الطعام مع الحاجة إليه يدل على النهاية في التشره عن البخل المذموم شرعا، وعلى كمال المروءة ومكارم الأخلاق، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنَّى تُسَاءَلُ عَلَى حَبِّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧] (المواهب) **لتأدية أصل المراد**: لأن المعنى حيث يطعمون لأجله تعالى، وهذا نفس المراد، فلما لم يكن إطعام الطعام لا لأجله محمودا يستحق الشاء عليه لم يكن أن يجعل زائدا على أصل المراد **لنكتة** السلاعة. [التحريد: ٢٩٢]

متصلين معنى أي اتصالا معنويا بأن كان الثاني بيانا للأول أو تأكيدا له أو بدلا منه أو معطوفا عليه. [الدسوقي: ٢٣٧/٣] **لا محل لها** أخرج التتميم لوجود الإعراب فيه. أو بدلا: أي ونحو ذلك كأن يكون الكلام الثاني معطوفا على الأول، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّى وَصَفْتَهَا أَشْيَىٰ ۚ أَسَاغَتْ لَهَا وَصْغَتْ وَلَيْسَ الذِّكْرُ كَالْأُنْثَىٰ ۚ إِنِّي سَمِئْتُهَا مَرْمَةً﴾ [آل عمران: ٣٦] فإن قوله: "والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى"، اعتراض بين قوله "إني وصفتها أنثى" وبين قوله "وإني سميتها مرم". [الدسوقي: ٢٣٨/٣]

كالتنزيه في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ (النحل: ٥٧)
 فقولُه: "سبحانه" جملة؛ لأنه مصدر بتقدير الفعل وقعت في أثناء الكلام؛ لأنَّ قولَه:
 "ولهم ما يشتهون" عطف على قوله: "لله البنات" والدعاء في قوله:
 ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾

إن الثمانين وبلغتها قد أحوحت سمعي إلى ترجمان
 أي مفسر ومكرر، فقولُه: "بُلِّغَتْهَا" اعترض في أثناء الكلام لقصد الدعاء، والواو في مثله
 تسمى اعتراضية، ليست بعاطفة، ولا حالية. والتسبيح في قوله: **واعلم فعلم امرء يفعه ::**
 هذا اعتراض بين "اعلم" ومفعوله، وهو أن سوف يأتي كل ما قدرا، "أن" هي المخففة
 قوله فعلم امرء يفعه

كالتنزيه: مثال للنكته التي هي غير دفع الإيهام. **عطف على إلح** أي من قبيل عطف المفردات، فـ"هم" عطف
 على "لله"، و"ما يشتهون" عطف على "البنات". [الدسوقي: ٢٣٩/٣] **في قوله:** أي قول عوف ابن محلم الشيباني،
 يشكو ضعفه في قصيدته التي قاها لعبد الله بن طاهر. (الدسوقي) **الثمانين** سنة التي مضت من عمري.
وبلغتها بفتح التاء أي بلغك الله إياها. [الدسوقي: ٢٤٠/٣] **ترجمان.** بفتح التاء وضم الجيم، أو ضم التاء مع ضم الجيم،
 أو فتح التاء مع فتح الجيم، ويجمع على تراجم كرفعرا ورعافر. [التجريد: ٢٩٢] **أي مفسر.** يعني بصوت عال من
 الصوت الأول، هذا هو المراد بالترجمان هنا، وإن كان في الأصل هو من يفسر لغة بلغة أخرى. (الدسوقي)
ولا حالية: اعلم أن الواو الاعتراضية قد تلتبس بالحالية، فلا يعين إحداها إلا القصد، فإن قصد كون الجملة قيداً
 للعامل فهي حالية وإلا فهي اعتراضية، ويحتملها قوله تعالى: **﴿ثُمَّ حَدَّثَهُ الْعِلْمَ مِنْ غَدِهِ وَثُمَّ طَسَعَهُ ثَمَّ عَقَبَ**
سَكَنَهُ﴾ [البقرة: ٥٢، ٥١] فإن قدر: أن المعنى: اتخذتم العجل حال كونكم ظالمين بوضع العبادة في غير محلها، كانت
 تنقييد العامل فكانت الواو حالية، وإن قدر: وأنتم قوم عادتكم الظلم حتى يكون تأكيداً لظلمهم بأمر مستقل
 لم يقصد ربطه بالعامل ولا كونه في وقته كانت الواو اعتراضية، فالفرق بينهما دقيق. (الدسوقي)
قوله: أشده أبو علي الفارسي ولم يعره لأحد. **اعتراض.** لأجل تنبيه المخاطب على أمر يؤكد إقباله على ما أمر
 به؛ وذلك لأن هذا الاعتراض أفاد أن عدم الإسهان بالشئ يفعه، وهذا مما يريد المخاطب إقبالاً على طلب العلم.
 [الدسوقي: ٢٤١/٣] **أن هي المخففة.** لأنها بعد فعل اليقين وشرط اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً وشرط خبرها أن
 يكون جملة مفصولة في الأكثر بواحد من السين وسوف، وقد، ولو، وغير ذلك نحو: **﴿لَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ**
أَحَدٌ﴾ [البلد: ٥]، **﴿لَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ أَحَدٌ﴾** [البلد: ٧]، **﴿لَا يَشَاءُ أَنْ يَبَدُلَهُ سُبُوحٌ غَيْرُ**
أُولَئِكَ﴾ [الأعراف: ١٠٠]، **﴿عَمَّ**
أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ [الزمل: ٢٠] إلى غير ذلك. (الملخص)

من المثقلة، وضمير الشأن محذوف، يعني أن المقدر آت البتة وإن وقع فيه تأخير ما، وفي هذا تسلية وتسهيل للأمر. فالاعتراض يبين التتميم؛ لأنه إنما يكون بفضلة، والفضلة قوله وأعلم إلخ لا بد لها من إعراب ويبين التكميل؛ لأنه إنما يكون لدفع إيهام خلاف المقصود، ويبين الإيغال؛ لأنه لا يكون إلا في آخر الكلام، لكنه يشمل بعض صور التذييل، وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الإعراب وقعت بين جملتين متصلتين معني؛ لأنه كما لم يشترط في التذييل أن يكون بين كلامين لم يشترط فيه أن لا يكون بين كلامين، فتأمل حتى يظهر لك فساد ما قيل: إنه يبين التذييل بناء على أنه لم يشترط فيه أن يكون بين كلام أو كلامين متصلين. ومما جاء أي ومن الاعتراض
 واشترط ذلك في الاعتراض

وضمير الشأن محذوف: هذا على مذهب الجمهور، ويجوز أن يكون المحذوف ضمير مخاطب، أي إنك سوف يأتيك كل ما قدر كما جوزه البعض. (الملخص من الدسوقي والتجريد) تسلية إلخ: وذلك لأن الإنسان إذا علم أن ما قدره الله يأتيه ألبتة طال الزمان أو قصر، وإن لم يطلبه، وما لم يقدره لا يأتيه وإن طلبه تسلي وسهل الأمر عليه يعني الصبر والتفويض وترك منازعة الأقدار. [الدسوقي: ٢٤١/٣]
 فالاعتراض إلخ: [بيان للنسبة بين الاعتراض وأقسام أخرى] هذا تفريع على ما ذكره في تعريف الاعتراض، يعني إذا علمت حقيقة الاعتراض من أنه لا بد أن يكون في الأثناء، وأن يكون بجملة أو أكثر لا محل لها، وأن يكون النكتة فيه سوى دفع الإيهام، تفرع على ذلك ما ذكره الشارح. (الدسوقي) لا بد لها: والاعتراض لا محل له فظهر التباين. لدفع إيهام: بخلاف الاعتراض فإنه لا يكون لذلك الدفع فتباينا.

في آخر الكلام: والاعتراض يكون في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين. كما لم يشترط. بل تارة يكون بين كلامين وتارة لا يكون. [الدسوقي: ٢٤٢/٣] لم يشترط فيه إلخ: فظهر أن بين الاعتراض والتذييل عموما وخصوصا من وجه. [التجريد: ٢٩٣] فساد ما قيل: وجه فساد هذا القول: أنه لا يلزم من عدم اشتراط الشيء عدم وجوده، وإنما تلزم المباهة يسهما لو قيل: أنه يشترط في التذييل أن لا يكون بين كلامين، وهرق ظاهر بين عدم اشتراط الشيء واشتراط عدم الشيء؛ وذلك لأن الأول يجمع وجوده وعدمه، فهو أعم من الثاني. ويمكن الجواب بأن هذا القائل نظر إلى تباينهما بحسب المفهوم بناء على ما ذكر، وإن كان هذا لا يوجب التباين بحسب الصدق. (الدسوقي ملخصا)
 أي ومن الاعتراض: أي لا بالمعنى السابق، بل هو بمعنى المعارض فصح قوله: وهو أكثر من جملة. (التجريد)

الذي وقع بين كلامين وهو أكثر من حصة أيضا. أي كما أن الواقع هو بينه أكثر من

جملة قوله تعالى: ﴿فَأْتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾
بين ذلك الكلام والكلام الواقع

(البقرة: ٢٢٢) فهذا اعتراض أكثر من جملة؛ لأنه كلام يشتمل على جملتين وقع بين كلامين
قوله: إن الله إلح

أولهما قوله: "فأتوهن من حيث أمركم الله"، وثانيهما قوله: ﴿سَأُكْرِمُنَّكَ حَرْثًا لَكُمْ﴾

والكلامان متصلان معنى فإن قوله: ﴿سَأُكْرِمُنَّكَ حَرْثًا لَكُمْ﴾ (البقرة: ٢٢٣) بيان لقوله:

﴿فَأْتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ (البقرة: ٢٢٢) وهو مكان الحرث، فإن الغرض الأصلي من
من حيث أمركم الله

الإتيان طلب النسل، لا قضاء الشهوة. والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما أمروا به،
بل خلق الشهوة لذلك ومنه الإتيان في القلب

والتنفير عما نهوا عنه. وقال قوم: قد تكون النكتة فيه أي في الاعتراض غير ما ذكر.....
ومنه إتيان في الدبر

وهو أكثر أي واحال أن الاعتراض نفسه الواقع بين الكلامين أكثر إلح، ففيه تمثيلان: تمثيل ما جاء بين كلامين،

وتمثيل ما هو أكثر من جملة. [الدسوقي: ٢٤٣/٣] أي كما أن الواقع. أي أن الكلام الذي وقع الاعتراض بينه

وفي أثناءه أكثر من جملة. (الدسوقي) فهذا اعتراض وفي "الأطول": لاحتفاء أن الاعتراض هنا جملة واحدة حيرة

جملتان، وليس بأكثر من جملة واحدة لا محل لها من الإعراب، والمثال الواضح قوله تعالى: ﴿فَأَتَتْ بِحَبْلٍ مُنْقَطَعٍ وَهِيَ فِي الْحَرِّ وَالْجَمَلِ لَأَخْلَقَنَّ لَهُمْ فَرْجًا وَسَأَكْرِمُنَّهُمْ فِي ذَلِكَ يَوْمٍ﴾ [آل عمران: ٣٦]

على جملتين: إحداهما: يحب التوابين، والأخرى: ويجب المتطهرين بناء على أن المراد بالجملة ما اشتمل على المسند والمسند

إليه. (الدسوقي) حرث لكم. أي محرت لكم يعني موضع حرثكم، وفي كونه موضع الحرث تنبيه على أن الغرض من

إتيانهم طلب العلة مهين: وهو النسل، كما تطلب الغلة من المحرث الحسي، فإذا فهمت أن الحكمة الأصلية من إتيانهم طلب

النسل الذي هو أهم الأمور منهم لما فيه من بقاء النوع الإنساني المرتب عليه تكثير حيور الدنيا والآخرة، فهمت أن الموضوع

الذي يطلب منه النسل هو المكان الذي يطلب منه الإتيان شرعا لتلك الحكمة. (الدسوقي)

الكلامان متصلان: لكون الجملة الثانية عطף بيان على الأولى. بيان لقوله إلح: وذلك لأن المكان الذي أمر الله

باتيانهم منه مبهم، فينبى بأنه موضع الحرث بقوله: ﴿سَأُكْرِمُنَّكَ حَرْثًا لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] أمركم الله: فلا تأتوهن

إلا من حيث يتأتى هذا الغرض. فإن الغرض. [أي الحكمة الأصلية، وإلا فأفعال الله تعالى لا تعلل] هذا تعليل

مخدوف أي وبما كان قوله: "نساؤكم حرث لكم" بيانا لقوله ﴿فَأْتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢] لأن

الغرض إلح. [الدسوقي: ٢٤٥/٣] غير ما ذكر: الأوضح أن يقول: قد تكون النكتة فيه دفع الإيهام. (الدسوقي)

مما سوى دفع الإيهام حتى أنه قد يكون لدفع إيهام خلاف المقصود، ثم القائلون بأن ^{بيان لما ذكر} النكتة فيه قد تكون دفع الإيهام افترقوا فرقتين: **جوز بعضهم وقوعه أي الاعتراض آخر** ^{بمعنى} **جملة لا تليها جملة متصلة بها**، وذلك بأن لا تلي الجملة جملة أخرى أصلاً فيكون ^{بمعنى} الاعتراض في آخر الكلام، أو تليها جملة أخرى غير متصلة بها معنى. وهذا اصطلاح مذكور في مواضع من "الكشاف"، فالاعتراض عند هؤلاء أن يؤتى في أثناء الكلام أو في آخره أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سواء كانت دفع الإيهام أو غيره.

فيشمل الاعتراض بهذا التفسير **التذييل مطلقاً؛ لأنه يجب أن يكون بجملة لا محل لها من** ^{التعديل} ^{جميع صور} **الإعراب، وإن لم يذكره المصنف، وبعض صور التكميل وهو ما يكون بجملة لا محل** ^{لبعض} **لها من الإعراب، فإن التكميل.....**

مما سوى دفع الإيهام: هذا بيان لما ذكر فكأنه قال: قد تكون النكتة فيه سوى دفع الإيهام، وغير ذلك السوى هو دفع الإيهام؛ لأن نفي النفي إثبات، فالنكتة على هذا القول تكون نفس دفع الإيهام وتكون غيره. [الدسوقي: ٢٤٦/٣] **فيشمل إلخ:** لما كان الاعتراض على هذا التعريف لنسبته لما تقدم مخالفة لنسبته على التعريف السابق أشار المصنف إلى بيان بعض تلك المخالفة. (الدسوقي) **مطلقاً:** فالاعتراض على هذا أعم مطلقاً من التذييل.

لأنه: كما أن الاعتراض يجب فيه ذلك. **وإن لم يذكره المصنف:** أي وإن لم يذكره المصنف وجوب أن يكون بجملة لا محل لها من الإعراب، أي في تفسيره للتذييل سابقاً، بل كلامه بحسب الظاهر شامل لكون الجملة لها محل، أو لا محل لها. والمراد أنه لم يذكر ذلك صراحة، وإن كان أشار إلى اشتراط ذلك بالأمثلة بما لا محل له، فيكون التذييل على هذا تعقيب جملة بأخرى لا محل لها من الإعراب تشتمل على معناها للتأكيد كانت تلك الجملة في الآخر، أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين. ولا شك أن الاعتراض على هذا القول صادق عليه؛ إذ لا يخرج عنه ما يكون في آخر الكلام من التذييل بخلافه على القول السابق في الاعتراض. [الدسوقي: ٢٤٧/٣]

ما يكون بجملة: تكون الجملة في الآخر، أو بين كلامين متصلين، أو غير متصلين. **فإن التكميل:** أي فيكون بين الاعتراض على هذا وبين التكميل عموم من وجه، يجتمعان فيما يكون بجملة لا محل لها، وينفرد الاعتراض فيما يكون لعدم دفع الإيهام من الجملة والتكميل بغير الحمل وبما لها محل. [التحريد: ٢٩٤]

قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها، والجملة التكميلية قد تكون ذات إعراب وقد لا تكون،
فلا تدخل في الاعتراض فتدخل في الاعتراض
 لكنها تباين التتميم؛ لأن الفضلة لابد لها من الإعراب، وقيل: لأنه لا يشترط في التتميم
الاعتراض المشترط في التتميم في توجيه التباين
 أن يكون جملة كما اشترط في الاعتراض وهو غلط، كما يقال: إن الإنسان يباين
تشبيه في المعنى وهو يشترط
 الحيوان؛ لأنه لم يشترط في الحيوان النطق فافهم. وبعضهم أي وجوز بعض القائلين بأن
 نكتة الاعتراض قد تكون دفع الإيهام كونه أي الاعتراض غير جملة. فالاعتراض
 عندهم: أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة
فلا يكون في الآخر
 ها، فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل، وهو ما
 يكون واقعا في أثناء الكلام أو بين الكلامين المتصلين.
مفردا كان أو جملة

بغيرها: بأن يكون مفردا، والاعتراض لا يكون مفردا. تباين التتميم: حاصل ما ذكره الشارح في توجيه المسألة: أن
 التتميم إنما يكون بفضلة، والفضلة لابد لها من إعراب. والاعتراض إنما يكون بجملة لا محل لها من الإعراب،
 فقد تناهى لازمها، وتناهى اللوازم يقتضي تناهى الملزومات. [الدسوقي: ٢٤٨/٣] وقيل إلخ. أي وقيل في وجه التباين
 بين الاعتراض والتتميم غير ما سبق. (الدسوقي) وهو غلط. فإن عدم الاشتراط لا يستلزم اشتراط العدم، وغاية
 أمره أنه يوجب التعاير في المفهوم، وهو لا يجمع التصادق في الأفراد الذي هو المراد، فمشتا الغلط عدم الفرق بين عدم
 الاشتراط واشتراط العدم. (الملخص من الدسوقي والتحرير)

كما يقال إلخ. ما مصدرية أي كقول: "إن الإنسان" وجه الشبه أن كلا غلط بقي بيان السببة بين الاعتراض على
 هذا القول، وبين الإيغال، وبين الإيضاح، وبين التكرار، فيظهر ذلك عند التأمل فيما تقدم من تفاسيرها. (الملخص)
 غير جملة: [أي من غير تحوير كونه آخر] لو قال المصنف 'غير الجملة' بلام العهد أي غير الجملة التي لا محل لها
 من الإعراب لكان أحسن؛ ليشمل كونه جملة لها من الإعراب كما شمل كونه مفردا. (الدسوقي)

فلا اعتراض عندهم. فهم لا يخالفون الجمهور إلا في التتميم في النكتة، وفي كون الاعتراض جملة لا محل لها، أو غيرها
 بأن يكون جملة لها محل أو مفردا. (الدسوقي) أو غيرها يشمل ما هو أكثر من جملة ويشمل المفرد أيضا، بخلافه على
 القولين الأولين؛ فإنه لا يكون مفرد عليهما. [الدسوقي: ٢٤٩/٣] لنكتة ما سواء كانت دفع الإيهام أو غيرها.

فيشمل إلخ. بحيث شمل الاعتراض بعض صور التتميم كان بينهما عموم وخصوص من وجه؛ لاجتماعهما في هذه
 الصورة المشمولة للاعتراض، وانفراده عن التتميم بما يكون غير فضلة، وانفراده التتميم عنه بما يكون آخرها وهو فضلة،
 وقد علمت أن الاعتراض على القولين السابقين مابين للتتميم. (الدسوقي) وهو ما يكون: الضمير راجع للبعض
 بقسميه التتميم والتكميل. [الدسوقي: ٢٥٠/٣]

وإما بغير ذلك عطف على قوله: "إما بالإيضاح بعد الإيهام"، وإما بكذا وكذا، كقوله

تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ (غافر: ٧) فإنه

لو احتصر أي ترك الإطناب فإن الاختصار قد يطلق على ما يعم الإيجاز والمساواة كما

مرّ، لم يذكر "ويؤمنون به"؛ لأن إيمانهم لا ينكره أي لا يجهله من يشتهم فلا حاجة إلى

الإخبار به لكونه معلوما، وحسن ذكره أي ذكر قوله: "ويؤمنون به" إظهار شرف الإيمان

ترغيبا فيه، وكون هذا الإطناب بغير ما ذكر من الوجوه السابقة ظاهراً بالتأمل فيها.

واعلم أنه قد يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب
في الاصطلاح

على ما يعم: والمراد هنا الثاني؛ لأنه لو لم يذكر "ويؤمنون به" كان مساواة. (الدسوقي) لأن إيمانهم إلخ. أي وإنما قلنا: إن زيادة 'ويؤمنون به' إطناب؛ لأن إيمانهم إلخ وأيضا تسيبهم وحمدهم المستفاد من قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [الزمر: ٧٥] يدلان على إيمانهم به تعالى. [الدسوقي: ٢٥١/٣]

أي لا يجهله: لما كان نفي الإنكار لا يستلزم العلم المراد أفسره بما يستلزمه وهو نفي الجهل. (الدسوقي والتجريد) ترغيبا فيه: حيث مدح الملائكة الحاملون لعرش ومن حوله، وهذا كما يوصف الأنبياء ﷺ بالصالح لقصد المدح به مع العلم بصلاحهم ترغيبا في الصلاح. (الدسوقي)

ظاهر بالتأمل: وذلك لأن الأصل ما حصل به الإطناب في الأنواع السابقة إما أن لا يكون معه حرف عطف كغير الاعتراض وعطف الخاص على العام، أو معه ذلك ولم يقصد العطف كالاقتراض؛ إذ قصد به ذلك وكان من عطف الخاص على العام، وهذا المثال قصد فيه العطف على ما قبله، ولم يكن من عطف الخاص على العام، فظهرت المغايرة المذكورة، ولت أن تعرض الآية على كل من الأمور السبعة من الإيضاح والتكرار والإيفال والتذييل وغيرها، حتى يتبين لك أنه لم يوجد فيها ما اعتبر في كل منها فعيك بالتأمل. فيها. أي في الآية أو في الوجوه السابقة.

واعلم إلخ: حاصله: أنه سبق أن وصف الكلام بالإيجاز يكون باعتباره أنه أدى به المعنى حال كونه أقل من عبارة المتعارف مع كونه وافيا بالمراد، وأن وصفه بالإطناب يكون باعتباره أن المعنى أدى به مع زيادة عن المتعارف لفائدة، وأشار هنا إلى أن الكلام يوصف بهما باعتبار قلة الحروف وكثرتها بالنسبة لكلام آخر مساو لذلك الكلام في أصل المعنى، فالأكثر حروفا منهما إطناب باعتبار ما هو دونه، والأقل منهما حروفا إيجاز باعتبار أن هناك ما هو أكثر. [الدسوقي: ٢٥٢/٣] بالإيجاز إلخ: وهذا الإيجاز قد يكون إيجازا بالتفسير السابق، وقد يكون إطنابا، وقد يكون

مساواة، وكذا هذا الإطناب. [التجريد: ٢٩٥]

باعتبار قلة حروفه وكثرتها بالنسبة إلى كلام آخر مساو به أي لذلك الكلام في أصل
راجع إلى الكثرة والقلّة

المعنى فيقال لأكثر حروفاً: إنه مطنّب، ولأقل: إنه موجز، كقوله: **يصدّ أي يعرض عن**
أي محم برثي أبا الحسن
الدنيا إذا عنّ أي ظهر سؤدد: أي سيادة، ولو برزت في زيّ عذراء ناهد. "الزيّ"
ظهرت ثمت الدنيا

الهيئة، و"العذراء" البكر، و"النهود" ارتفاع الثدي، وقوله:

ولست بنظّار إلى جانب الغنى إذا كانت العيا في جانب الفقر
معدل بن عيلان وقين: غيره ماطر جهة العنى العز والرفعة

فقوله: "لست" بالضم على أنه فعل المتكلم بدليل ما قبله، وهو قوله:
عدم من ولازمه من التعب

وإني لصيّار على ما ينسوبي وحسبك أن الله أثنى على الصبر

يصفه بالميل إلى المعالي، يعني أن السيادة مع التعب أحبّ إليه من الراحة مع الخمول،
يعني عدم السيادة

فهذا البيت إطناب بالنسبة إلى المصراع السابق. **ويقرب منه أي من هذا القليل قوله**
سنت بطار يصد عن الدنيا إلخ

تعالى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ (الأنبياء: ٢٣) **وقول الحماسي:**
سؤال إنكار من جانب الله تعالى

باعتبار قلة حروفه: الباء للسببية، بخلاف الباء الأولى في قوله "بالإيجاز" فإنها لتعديّة، فاندفع ما يقال: إن فيه تعلق حرفي
 جر متعدي المعنى بعمل واحد به، ولا يوصف بالمساواة بهذا الاعتبار؛ إذ ليس المساواة بهذا الاعتبار مما يدعو إليه المقام،
 بخلاف الإيجاز والإطناب. (الدسوقي والأطول) **أي يعرض**: يعني يعرض هذا الممدوح عن الدنيا التي فيها الراحة والنعمة
 بالعنى. [الدسوقي: ٢٥٢/٣] **إذا عنّ إلخ**: أي إذا ظهر له سيادة ورفعة بعير تلك الدنيا والراحة والنعمة. (الدسوقي)

ولو برزت: معنى البيت: أن هذا الممدوح يعرض عن الدنيا طلباً للسيادة، ولو كان الدنيا على أحسن صفة
 تشتهى بها؛ لأن المرأة أقوى ما تشتهى إذا كانت عذراء ناهد، وفي هذا البيت إطناب بصفه الثاني وإيجاز بنصفه
 الأول. [الدسوقي: ٢٥٣/٣] **ولست إلخ**: معنى البيت: أي لا ألقت إلى المال والراحة والنعمة مع احمول إذا
 رأيت العز والرفعة في التعب والمشقة. (الدسوقي) **بنظار**: في 'شرح الشواهد' أن الرواية: عميال خلافاً لما في
 'التلخيص'، وبنظار مبالغة راجعة إلى النفي. أو المنفي وكلا الوجهين قبلهما في قوله تعالى: ﴿وَمِمَّنْ رَأَيْتُمْ ظُلُمًا
لِلْعَبِيدِ). (الملخص من الدسوقي والتجريد) **الغنى**: المال ولازمه من الراحة.

إطناب: مع التساوي في أصل المعنى وهو الصد عن الدنيا عند ظهور السيادة. **من هذا القليل**: أي كون الإيجاز والإطناب
 باعتبار قلة الحروف وكثرتها. [الدسوقي: ٢٥٤/٣] **وقول الحماسي**: بكسر السين وتشديد الياء أي الشخص المسسوب إلى
 الحماسة وهي الشجاعة لتعلق شعره بها، والمراد به هنا السموأل بن عادي اليهودي مات قبل البعثة. (الدسوقي)

وَنُكِّرُوا بِشَيْءٍ عَلَى النَّاسِ قَوْلُهُمْ وَلَا يُنْكِرُونَ الْقَوْلَ حِينَ يَقُولُ

يصف رياستهم وإنفاذ حكمهم، أي نحن نغير ما نريد من قول غيرنا، وأحد لا يجترئ على الاعتراض علينا، فالآية إيجاز بالنسبة إلى البيت، وإنما قال: "يقرب"؛ لأن ما في الآية يشتمل على كل فعل، والبيت مختص بالقول؛ فالكلامان لا يتساويان في أصل المعنى، بل كلام الله سبحانه وتعالى أجل وأعلى، وكيف لا، والله أعلم!

ونكر إلخ: أي نكر كل قوم لهم، ولو لم يظهر من موجب إنكاره لفاد حكمنا فيهم وتماز رياستنا عليهم. [الدسوقي: ٢٥٥/٣] **قوله:** أي كل قول لهم كما يقتضيه المقام، وقوله: "ولا يكرون القول" أي جنسه الصادق بالواحد هذا هو الموافق للمقام، قال في "الأطول": لا يخفى في ختم المعاني هذا البيت من العراية والابتداع حيث اعترض المصنف على السكاكي وغوه. [التحريد: ٢٩٦]

ولا يكرون إلخ: أي ولو ظهر في قولنا مالا يوافق أهواءهم، وفي ختم المصنف الفن بهذا البيت تورية بأنه سلك فيه مسلكا لا سبيلا للاعتراض عليه فيه. (الدسوقي) **لأن إلخ:** علة لخذوف أي لعدم تساوي الآية والبيت في تمام أصل المعنى لأن إلخ. **يشتمل إلخ:** لأن "ما" في الآية مصدرية أي لا يسأل عن فعله، والمراد بالفعل ما يشمل القول بدليل قوله بعد ذلك، والبيت مختص بالقول، فاندفع ما يقال: إذا كان البيت قاصرا على الأقوال، والآية قاصرة على الأفعال فلا قرب بينهما. (الدسوقي)

والبيت مختص بالقول: وفي الآية نفي السؤال، وفي البيت نفي الإنكار، ونفي السؤال أبلغ من نفي الإنكار؛ فإن نفي السؤال يستلزم نفي الإنكار، وعدم الإنكار لا يستلزم عدم السؤال، وما في الآية صدق وحق، وما في البيت ادعاء محض؛ لأن تصرفه سبحانه وتعالى في ملكه ومملكه وعين الحكمة، فالكل له عيب، فيفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، وكل ذلك له أزلا وأبدا ودائما وسرمدا، فلا مانع لما أعطى ولا معقب لحكمه وهو السميع العليم. (المدهص) [كل حسن عمي عنه]

بل كلام الله سبحانه وتعالى: إضراب على ما يتوهم من قرئهما في المعنى من اتفاقهما في العلو والبلغة وإنما كان كلام الله تعالى المذكور أبلغ؛ لأن الموجود في الآية نفي السؤال، وفي البيت نفي الإنكار، ونفي السؤال أبلغ كما لا يخفى مع أن ما في الآية صدق وحق، وما في البيت دعوى وخرق. (الدسوقي)

وكيف لا والله أعلم: أي كيف لا يكون أجل وأعلى، والله أعلم بكل شيء، ومن شأن العالم الحكيم أن لا يصدر عنه إلا ما هو الأمر المثبت الفائق على غيره، وتأمل لطف تعبير الشارح بقوله: "والله أعلم" حيث أتى بها في حتم الفن، ففيه شه تورية، وأيضا براعة اختتام؛ لأنه يشير إلى تمام الفن. (التحريد)

الفهرس

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
خطبة الكتاب	٥	البلاغة في المتكلم	٦٦
وجه تأليف المختصر	٥	مرجع البلاغة في الكلام	٦٧
كلمة الافتتاح	١٢	وجه انحصار المقصود في الفنون الثلاثة	٧٠
تعريف الحمد والشكر	١٢	الفن الأول: علم المعاني	
تعريف الحكمة ولفظ آل	١٤	تعريف علم المعاني	٧٢
وجه ترجيح الفن الثالث	١٦	وجه انحصار علم المعاني في ثمانية أبواب	٧٦
القسم الثالث	١٨	تقسيم الكلام	٧٧
وجه تأليف المفتاح	٢٠	تنبيه على تفسير الصدق والكذب	٨٢
منهج المصنف	٢٢	أحوال الإسناد الخبري	
المقدمة		تعريف الإسناد الخبري وتقسيمه	٩٢
بيان ما يحتويه المختصر	٢٦	إخراج الكلام على خلاف المقتضى	١٠٠
وجه تكبير المقدمة	٢٧	الإسناد الحقيقي	١٠٧
الفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب	٢٨	الإسناد المجازي	١١١
أقسام الفصاحة والبلاغة	٢٩	أقسام المجاز العقلي	١١٩
بيان الفصاحة		المجاز في القرآن	١٢٠
تعريف الفصاحة في المفرد	٣٢	وجوب القرينة للمجاز العقلي	١٢٣
تعريف الفصاحة في الكلام	٤٠	أحوال المسند إليه	
الفصاحة في المتكلم	٥٢	حذف المسند إليه	١٣٢
بيان البلاغة		ذكر المسند إليه	١٣٧
البلاغة في الكلام	٥٤	تعريف المسند إليه بالإضمار	١٣٩
ارتفاع شأن الكلام	٥٩	تعريف المسند إليه بالعلمية	١٤١
مراتب البلاغة	٦٣	تعريف المسند إليه بالموصولية	١٤٨
		تعريف المسند إليه بالإشارة	١٥٤

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
تعريف المسند إليه باللام	١٥٩	كون المسند فعلاً	٢٥٩
تعريف المسند إليه بالإضافة	١٦٨	كون المسند اسماً	٢٦٢
تنكير المسند إليه	١٧٠	تقييد الفعل بمفعول ونحوه	٢٦٣
وصف المسند إليه	١٧٣	ترك تقييد المسند	٢٦٤
توكيد المسند إليه	١٧٧	تقييد الفعل بالشرط	٢٦٥
بيان المسند إليه بعطف البيان	١٧٩	بيان أدوات الشرط	٢٦٧
إبدال المسند إليه	١٨١	التغليب	٢٧٥
العطف على المسند إليه	١٨٣	كون الشرط والجزاء فعلية استقبالية	٢٧٧
تعقيب المسند إليه بضمير الفصل	١٨٨	تنكير المسند	٢٩٦
تقديم المسند إليه	١٩٠	تخصيص المسند	٢٩٧
مبحث ما أنا قلت	١٩٢	تعريف المسند	٢٩٨
مسلك السكاكي في التقديم	١٩٨	كون المسند جملة	٣٠٥
تقديم المسند إليه للدلالة على العموم	٢١٠	تأخير المسند وتقديمه	٣١٠
تقديم المسند إليه للشمول وعدمه	٢١٠	أحوال متعلقات الفعل	
تأخير المسند إليه	٢٢٣	عدم ذكر المفعول مع الفعل	٣١٧
إخراج الكلام على خلاف مقتضى	٢٢٣	وجوه حذف المفعول	٣٢٥
الالتفات	٢٣٢	وجوه تقديم المفعول	٣٣٤
وجه حسن الالتفات	٢٣٧	تقديم معمولات الفعل عليه	٣٤٢
تلقي المخاطب بغير ما يترقب	٢٤٠	القصر	
تلقي السائل بغير ما يتطلب	٢٤٢	تعريف القصر وتقسيمه	٣٤٥
القلب	٢٤٥	القصر بالعطف	٣٥٩
أحوال المسند		القصر بالنفي والاستثناء	٣٦٢
ترك المسند	٢٤٧	القصر بـ إنما	٣٦٢
ذكر المسند	٢٥٤	القصر بالتقديم	٣٦٩
إفراد المسند	٢٥٥	جمع النفي بـ إنما والتقديم	٣٧٤

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
استعمال النفي والاستثناء في المجهول	٣٧٦	الاستيناف وتقسيمه	٤٦٤
استعمال إثما في المعلوم	٣٧٧	تقسيم الجامع بين الجملتين	٤٧٨
مزيتة على العطف	٣٨١	التذنيب	
استعماله في التعريض	٣٨٢	التذنيب في الحال	٤٩٦
تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء		إيراد الضمير والواو وتركهما	٤٩٩
على المقصور	٣٨٤	امتناع الواو على المضارعة المثبتة	٥٠٢
وجه إفادة الجميع القصير	٣٨٥	جواز إتيان الواو وتركه	٥٠٦
الإنشاء		الاختلاف في الواو حين	٥١١
التعني	٣٩٠	الإيجاز والإطناب والمساواة	
الاستفهام	٣٩٤	الإيجاز والإطناب	٥١٨
الاستفهام بالهمزة	٣٩٥	المساواة	٥٢٦
الاستفهام بهل	٣٩٨	تقسيم الإيجاز	٥٢٧
الاستفهام بباقي الألفاظ الاستفهامية	٤١٠	إيجاز الحذف وأقسامه	٥٣١
استعمال الكلمات الاستفهامية		الإطناب	٥٣٨
في غير الاستفهام	٤١٧	باب نعم	٥٣٩
الأمر	٤٢٥	التوسيع	٥٤٠
النهي	٤٣٣	التكرير	٥٤١
النداء	٤٣٧	الإيغال	٥٤٢
الفصل والوصل		التذليل وتقسيمه	٥٤٤
بيان الفصل والوصل ومواردهما	٤٤٢	التكميل	٥٤٧
كمال الانقطاع	٤٥٢	التتميم	٥٤٨
كمال الاتصال	٤٥٤	الاعتراض	٥٤٩

من منشورات مكتبة البشري

الكتب العربية

كتب تحت الطباعة

(ستطبع قريباً بعون الله تعالى)

(ملونة، مجلدة)

عوامل النحو	المقامات للحريزي
الموطأ للإمام مالك	التفسير للبيضاوي
قطبي	الموطأ للإمام محمد
ديوان الحماسة	المسند للإمام الأعظم
الجامع للترمذي	تلخيص المفتاح
الهدية السعيدية	المعلقات السبع
شرح الجامي	ديوان المتنبي
	التوضيح والتلويح

☆.....☆.....☆

Books In Other Languages

English Books

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)
 Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
 Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
 Al-Hizbul Azam (Large) (H. Binding)
 Al-Hizbul Azam (Small) (Card Cover)
 Secret of Salah

Other Languages

Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding)
 Fazail-e-Aamal (German) (H. Binding)

To be published Shortly Insha Allah

Al-Hizbul Azam (French) (Coloured)

الكتب المطبوعة

(ملونة، مجلدة)

الهداية (٨ مجلدات)	منتخب الحسامي
الصحيح لمسلم (٧ مجلدات)	نور الإيضاح
مشكاة المصابيح (٤ مجلدات)	أصول الشاشي
نور الأنوار (مجلدين)	لفحة العرب
تيسير مصطلح الحديث	شرح العقائد
كنز الدقائق (٣ مجلدات)	تعريب علم الصيغة
التيان في علوم القرآن	مختصر القدوري
مختصر المعاني (مجلدين)	شرح تهذيب
تفسير الجلالين (٣ مجلدات)	

(ملونة كرتون مقوي)

متن العقيدة الطحاوية	زاد الطالبين
هداية النحو (مع الخلاصة)	المرفقات
هداية النحو (المداول)	الكافية
شرح مائة عامل	شرح تهذيب
دروس البلاغة	السراجي
شرح عقود رسم المفتي	إيساغوجي
البلاغة الواضحة	الفوز الكبير

مکتبۃ البشری کی مطبوعات

اردو کتب

مجلد / کارڈ کور

فضائل اعمال منتخب احادیث
مفتاح لسان القرآن (اول، دوم، سوم) اکرام مسلم

☆.....☆.....☆

زیر طبع کتب

حصن حصین تعلیم العقائد
آسان اصول فقہ فضائل حج
عربی کا معلم (سوم، چہارم) معلم الحجاج

مطبوعہ کتب

(رتکین مجلد)

لسان القرآن (اول، دوم، سوم) تعلیم الاسلام (مکمل)
خصائل نبوی شرح شمائل ترمذی بہشتی زیور (۳ حصے)
الحزب الاعظم (ماہانہ ترتیب پر) تفسیر عثمانی (۲ جلد)
خطبات الاحکام لجمعۃ العام

رتکین کارڈ کور

الحزب الاعظم (مجیبی) ماہانہ ترتیب پر تیسیر المنطق
المجلدۃ (پچھنا لگانا) جدید ایڈیشن علم الفحو
علم الصرف (اولین و آخرین) جمال القرآن
عربی صفوۃ المصادر سیر الصحابیات
عربی کا آسان قاعدہ تسہیل المبتدی
فارسی کا آسان قاعدہ فوائد مکیہ
عربی کا معلم (اول، دوم) بہشتی گوہر
خیر الاصول فی حدیث الرسول تاریخ اسلام
روضۃ الادب زاد السعید
آداب المعاشرت تعلیم الدین
حیاۃ المسلمین جزاء الاعمال
تعلیم الاسلام (مکمل) جوامع الکلم